

الجزء الثاني

من تقرير الشمس الانبأى على شرح سعد الدين
التفتازانى لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة
بالجريد فى علم المعانى والبيان والبديع
رحم الله الجميع وأسكنهم برحمته
من دار كرامته المحل
الأعلى الرفيع
آمين

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعنا التقرير والحاشية المذكورين بالصلب
وجعلنا الحاشية بأعلى الصحيفة والتقرير بأسفلها مفصولا بينهما
بجدول * وبالهامش الشرح مع بعض تقاريرات مهمة
معزوة للعلامة الانبأى أيضا رحمه الله

﴿ طبع على نفقة نجل مؤلف التقرير الشمس الانبأى ﴾
(وحقوق الطبع محفوظة له حفظه الله)

﴿ مبيعه بمحل ﴾

(حضرة احمد افندى على حسين)
(تاجر أرز بالسكة الجديدة بمصر)



مطبعة السعادة بجوار محافضة مصر
(سنة ١٣٣١ هجرية)

الجزء الثاني

من تقرير الشمس الانبأى على شرح سعد الدين
التفتازانى لتأخير المفتاح وحاشيته الشهيرة
بالتجريد فى علم المعانى والبيان والبديع
رحم الله الجميع وأسكنهم برحمته
من دار كرامته المحل
الأعلى الرفيع
آمين

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعنا التقرير والحاشية المذكورين بالصلب
وجعلنا الحاشية بأعلى الصحيفة والتقرير بأسفلها مفصولا بينهما
بجدول * وبالهامش الشرح مع بعض تقارير مهمة
معزوة للعلامة الانبأى أيضا رحمه الله

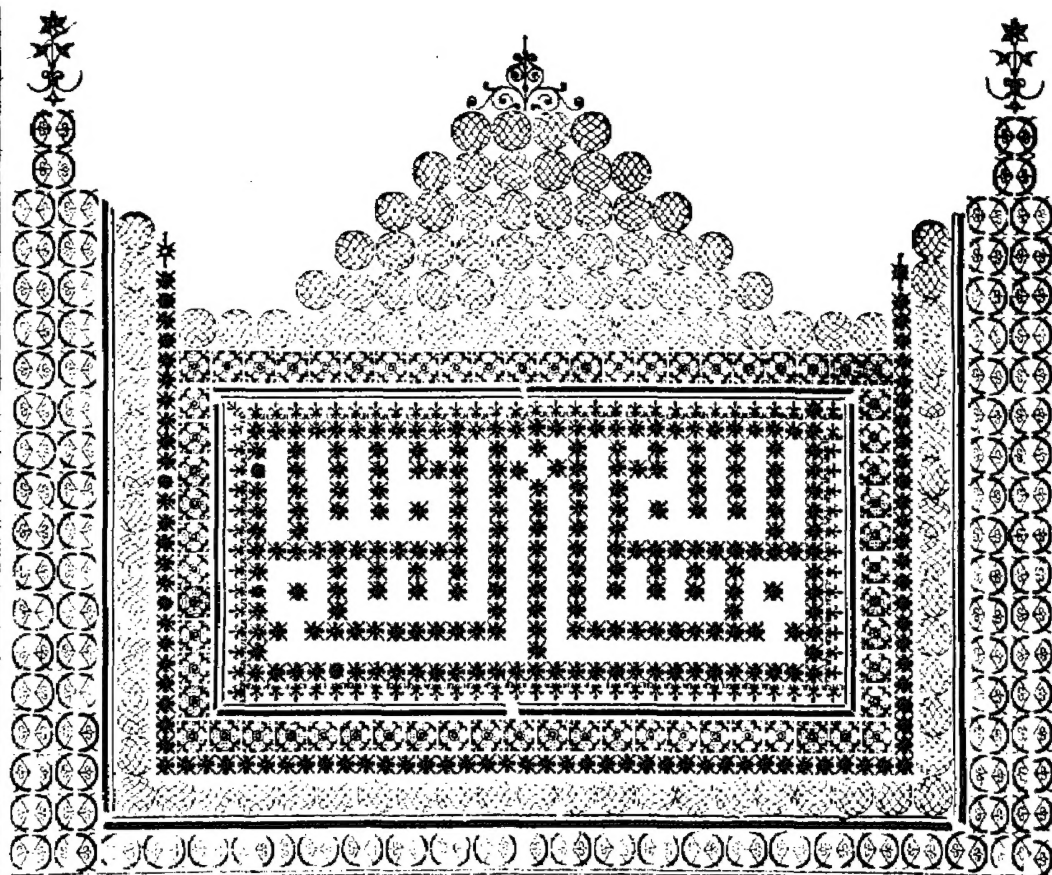
﴿ طبع على نفقة نجل مؤلف التقرير الشمس الانبأى ﴾
(وحقوق الطبع محفوظة له حفظه الله)

﴿ مبيعه بمحل ﴾

(حضرة احمد افندى على حسين)
(تاجر ارز بالسكة الجديدة بمصر)



مطبعة السعادة بجوار مخايفة قنصر
(سنة ١٣٣١ هجرية)



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أحوال المسند إليه ﴾

أى الأمور العارضة له

﴿ أحوال المسند إليه ﴾

(قوله أى الأمور العارضة له) أى الأمور العارضة التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند إليه من حيث انه مسند إليه فالإضافة فى الترجمة للعهد

﴿ أحوال المسند إليه ﴾

(قوله أى الأمور العارضة التى بها يطابق الخ) عبارة عبد الحكيم قوله أعنى الأمور العارضة الخ قيل أى الأمور العارضة التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون سببا قريبا لها حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند إليه من حيث انه مسند إليه ولا حاجة إليه لان المقصود أن الأمور المذكورة فى هذا الباب عارضة للمسند إليه باعتبار كونه كذلك لأن كل ما هو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور فيه فان كثيرا من الاحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج من القوة الى الفعل ولم يدون اه وقوله قيل الخ قائله الفنى وعبارته قوله أعنى الأمور العارضة له من حيث انه مسند إليه أراد بالأمور العارضة الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق فى تعريف علم المعانى فلا يرد أن الرفع من الأمور العارضة للمسند إليه من حيث انه مسند إليه مع أنه لا يثبت عنه فى هذا الباب أصلا اه وقوله لها أى للمطابقة وقوله حتى لا يرد الرفع أى فان الرفع كالنصب والجروا الجزم سبب للمطابقة لكن على وجه البعد وبيان ذلك أن الاعراب يتوقف عليه أداء أصل المعنى المراد والمطابقة تتوقف على أداء

وأخرج العصام في أطوله بعهدية الاضافة أحوالا تعرض للسند اليه

أصل المعنى المراد اذا لا توجد الابعده فالرفع مثلا سبب المطابقة بواسطة فلا بد من جعل اضافة أحوال
لما بعده للعهد لئلا يستغراق والاورد أن الرفع غير مذكور في هذا الباب وقوله لان المقصود ادخال أى
مقصود المصنف بقوله أحوال المسند اليه ان كل ما ذكر في هذا الباب من الاحوال فهو من
أحوال المسند اليه وليس المقصود ما فهمه الفري من أن كل حال من أحوال المسند اليه تذكروا في
هذا الباب حتى يحى ، ايراد الرفع وقوله باعتبار كونه كذلك أى كونه مسندا اليه وقوله فان كثيرا
من الاحوال أى التى تكون سببا للمطابقة سببا قريبا كالامور التى يختص بها العصام وغيره زيادة
على ما ذكره القوم وقوله لم يخرج من القوة الخ أى لم تذكر بالفعل فى كتب أهل المعاني ومنهم
المصنف هذا ولا يقال مراد الفري اننا لو لم نعتبر أن الاضافة للعهد لورد أن العبارة تقتضى أن الرفع
يصح أن يبحث عنه فى هذا الباب مع أنه لا يصح أن يبحث عنه فيه وليس مراده اننا لو لم نعتبر أن
الاضافة للعهد لورد أن العبارة تقتضى أن الرفع مذكور فى هذا الباب مع أنه لم يذكر حتى يحى
الرد عليه بما ذكره فالقصد من ذلك ضبط الاحوال التى ذكرت والتى يصح ذكرها فيه اذ لو كان
المراد أن هذا الباب يذكر فيه شئ من أحوال المسند اليه العامة لم يحتج للحديث أيضا التى اعتبرها
الشارح ويدل لذلك قول الفري مع أنه لا يبحث عنه فى هذا الباب ولم يقل مع أنه لم يبحث عنه فى
هذا الباب لاننا نقول العبارة لا تقتضى أن الرفع يبحث عنه فى هذا الباب ولولم يجعل الاضافة للعهد
اللو كان القصد من الترجمة ضبط ما يصح ذكره فى الباب وهو غير مقصود على كل حال والحديث
التى اعتبرها الشارح انما اعتبرها لبيان حال ما وقع فى هذا الباب فافهم (قوله وأخرج العصام الخ)
أى أخرج ذلك بعد اعراضه على الشارح فى قيد الحديث التى أخرج بها ذلك فى المطول وعبارة
العصام الباب الثانى أحوال المسند اليه أى أحوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال على أن
الاضافة عهدية وبعد لا بد من اخراج أحوال تعرض له بالقياس الى الاسناد أو المسند أو غير ذلك
ككونه مسندا اليه لاسناد مؤكد ومسندا اليه لمسند مؤخر الى غير ذلك وقد أخرج الشارح
باعتبار قيد الحديث وفيه ان أحوال المسند اليه من حيث انه مسند اليه لا يجوز أن توجد فى غيره
وقلما يوجد حال يختص به ولا يبعد أن يخرج بالعهدية المذكورة الى آخر ما قال ورده عبد الحكيم
بان الحديث لتقييد العروض أى الأمور العارضة لذات المسند اليه باعتبار كونه مسندا اليه
لا باعتبار أمر آخر كالاسناد والمسند فلا ينافى كون الأمور المذكورة من الحذف والذكر
والتعريف وغير ذلك أعم من تلك الحديث أى حيثية كونه مسندا اليه لان الحذف يحى مع المسند
اليه والمسند والمتعلق وكذا الذكر والتعريف ونحوها لا للتعليل حتى يرد أن أحوال المسند اليه
من حيث انه مسند اليه لا توجد فى غيره وقلما يوجد حال يختص به فيكون التعليل أخص من المعلن
على أن المبحوث عنه فى هذا الباب أمور مخصوصة هى حذف المسند اليه وذكره وتعريفه وتنكيره
الى غير ذلك لا مطلق الحذف والذكر مثلا فيكون مختصا به فلا أعمية فى المعلن حتى يكون التعليل
أخص بل هو على طبقه اه بايضاح فاعراض العصام مبنى على أن الحديث للتعليل مع انها للتقييد
وفى المنسوق وانما لم يجعل الحديث للتعليل لصيرورة المعنى الأمور العارضة له من أجل كونه مسندا
اليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الاحوال عارضة له من أجل

(قوله وقلما يوجد حال أى
مع أنه قلما يوجد حال اه منه

بواسطة أحوال الاسناد أو المسند ككونه مسندا اليه لاسناد مؤكد ومسندا اليه لمسند مؤخر لان ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيده لاسناد وحال المسند اليه من توابعه وكتب على قوله التي بها الخ مانصه والقرينة على ذلك ما تقدم في تعريف علم المعاني (قوله من حيث الخ) حيثية تقييد خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهرًا أو عرضًا كليًا أو جزئيًا أو من حيث عدد حروفه ككونه ثلاثيًا أو رباعيًا وغير ذلك (قوله وقدم المسند اليه) أي أحوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله لماسيأتى) أي قريبًا من أنه الركن الأعظم سم (قوله أما حذفه) أي من غير اقامة شيء مقامه وحيث يكون لغرض معنوي كما هو اللائق بالفن لا مجرد أمر لفظي وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف اما أن يقوم شيء مقامه كما في باب النيباء ورافعه الفعل أو شبهه وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج حينئذ للقرينة بل للداعي الى الحذف أو لغرض لفظي كاللقاء الساكنين في نحو اضربن يا قوم واضربوا الرجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يناسب المقام

كونه مسندا اليه مع أنه ليس كذلك بل الحذف انما عرض له لأجل الاحتراز عن العبث والتخييل العدول الى أقوى الدليلين الى آخر ما قال المصنف وكذا الذي ذكرنا معرض له لكونه الأصل الى آخر ما قال المصنف أيضا وهكذا أيضا جعلها للتعليل برد عليه أن العلة ككونه مسندا اليه لا تقتضى أمرين متنافيين كالتذكر والحذف (قوله بواسطة أحوال الخ) صوابه اسقاطها (قوله لاسناد) أي كائنا لاسناد وهذا من تمام الوصف بل هو محطه (قوله بل مقتضى الحال الخ) أي وتأخير المسند (قوله وحال المسند اليه من توابعه) أي وحال المسند اليه التي هي كونه مسندا اليه لاسناد مؤكده من توابعه تأكيده لاسناد وتقول بالنسبة لما حذفه الذي تقدم تقديره وحال المسند اليه التي هي كونه مسندا اليه لمسند مؤخر من توابعه تأخير المسند ويحتمل أن المعنى وحال المسند اليه من توابعه أي من توابع المسند اليه وكونه مسندا اليه لاسناد مؤكده مثلا هو في الحقيقة من توابع الاسناد وكونه مسندا اليه لمسند مؤخر مثلا هو في الحقيقة من توابع المسند (قوله خرج ما يعرض الخ) هو أيضا خارج بعدد الاضافة على القول بها اذ عهدية الاضافة تنفي عن الحيثية (قوله كليًا أو جزئيًا) فيه أن السكينة والجزئية من مقتضيات الأحوال (قوله وحيث يكون لغرض معنوي) معطوف على قوله من غير اقامة الخ فهو من مدخول أي (قوله كما هو اللائق الخ) مرتبط بقوله وحيث الخ (قوله ورافعه الفعل الخ) نوطته للرد على المطول (قوله وباب المصدر) فيه أن باب المصدر لم يبق فيه شيء مقام المحذوف (قوله أو لغرض لفظي) معطوف على قوله أن يقوم شيء مقامه باعتبار المعين والمعين لان الفاعل اذا حذف يكون حذفه اما لقيام شيء مقامه أو لغرض لفظي (قوله في نحو اضربن يا قوم) حذف في الواو التي هي الفاعل لالتقاء الساكنين ولم يبق شيء مقامها وكذا ما بعده الا أن الواو فيه حذف في النطق فقط (قوله لا يناسب المقام) أي لان المقام في الحذف من غير اقامة شيء مقامه ولغرض معنوي والقرينة وهذا لا يتحقق فيه هذه الشروط وقد يقال الحذف مع اقامة شيء مقام المحذوف مما يثبت عنه في علم المعاني وان لم يتحقق فيه من الشروط المذكورة الا كونه لغرض معنوي فيقال

من حيث انه مسند اليه
وقدم المسند اليه على
المسند لما سيأتى (أما
حذفه) قدمه على سائر
أحواله

مع أنه لا يجب اسناد الفعل ولأن يكون المسند اليه المفعول كما عرفت اه يس وكتب أيضا قوله أما حذفه أى اعتمادا على القرينة المعينة له ولم يتعرض لها المصنف لانها مصححة للحذف والكلام في المزايا المرجحة التي يختص البليغ بملاحظتها لان العامى أيضا يحذف لوجود القرينة أفاده في الأطول وكتب أيضا مانصه أى ان حذفه اذا حذف فعل المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أى فى الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ الترك إشارة الى كونه ركنا أعظم كأنه أسقط عبد الحكيم وبهذا يدفع ما يترأى فى كلام الشارح من التناقض وحاصله أن ما ذكره فى هذه النكتة يدل على أن الحذف عدم الاتيان ابتداء وما ذكره فى نكتة التعبير هنا بلطف الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض فى معنى الحذف ودفعه الحفيد أيضا بما

معنى قوله وقد يكون المسند اليه المحذوف أى لغرض معنوى وذكره فى المطول تحقيا وإشارة الى أن الحذف الذى يبحث عنه فى علم المعانى لا يخص ذلك (قوله مع أنه لا يجب اسناد الفعل) بل قد لا يكون هناك فعل ولا اسناد كما فى حذف فاعل المصدر وان كان خلاف ما ذكره وقد يكون هناك اسناد غير الفعل كاسم المفعول وقد يكون هناك فعل ولا اسناد كما فى نحو واضرب بن واضربوا الرجل (قوله ولا أن يكون المسند اليه المفعول) اذ فى باب الاستثناء المفرغ لا اسناد الى المفعول وفى باب النيابة لا يلزم إقامة المفعول مقام الفاعل بل قديقام الظرف والجار والمجرور والمصدر أى ولأنه لا يظهر فى نحو وجاء ربك أى أمر ربك زاد فى الأطول فى اعتراضه على المطول أن المحذوف هنا أى فى اسناد الفعل الى المفعول ليس مجرد المسند اليه بل المحذوف هو الجملة مع الاتيان بدلها بجملة أخرى وكتب عبد الحكيم على قول المطول وقد يكون الخ أى قد يكون المحذوف هو الفاعل النحوى لفعل من غير ضرورة ليرتب عليه قوله وحينئذ يجب اسناد الخ فبقولنا من غير ضرورة خرج نحو واضرب بن يا هناد واضربوا الرجل فان حذف الفاعل الذى هو الواو أو الياء لضرورة التقاء الساكنين باقامة الحركة مقامه وهى الضمة أو الكسرة وبقولنا الفعل خرج الفاعل المحذوف لفاعل المصدر وبقولنا النحوى خرج نحو أنبت الربيع البقل وجاء ربك فان المحذوف فيه الفاعل الحقيقى لا النحوى اذ الموجود فاعل نحوى وعلى قوله وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول أى الانادى ان نحو ما ضرب الأنا أى أحدو بذلك أى رأى وانما يجب ذلك لأن الفعل لا بد له من فاعل أو ما يقوم مقامه ولا يتوهم ما قيل من أن هذا من حذف الجملة بل تبديل الجملة بجملة أخرى لنكتة لان هذا ليس تبديلا للمسند اليه بل تغيير هيئة ولداسمى كل واحد منهما صيغة الماضى اه بتصرف وقوله نحو ما ضرب الأنا الخ لا حاجة اليه لان الفاعل النحوى موجود فلم يصدق عليه أنه ترك الفاعل النحوى من أصله فاذا خرج بالفاعل النحوى كما فى وجاء ربك وقوله بل تبديل الخ من جملة القيل المتوهم وقوله لان هذا الخ تعليل للمتوهم أى ليس تبديلا للمسند اليه فقط وقوله بل تغيير الخ اضرب على قوله ولا يتوهم أى المسند ليس بمحذوف بل تغيرت هيئته بدليل أنه يسمى كل واحد منهما صيغة الماضى فالمحذوف انما هو المسند اليه كما قال الشارح (قوله أى اعتمادا على القرينة المعينة له) فيه ان تعيين القرينة قد يقتضى الحال خلافه (قوله أى ان حذفه الخ) لا يظهر كل الظهور لان الدواعى المذكورة ليست الا لافعال لا للاثبات كما هو المتبادر

لكونه عبارة عن عدم
الاتيان به

حاصله أن ما ذكره في النكتة الثانية مبني على التخويل والنظر لما شاع من إطلاق الحذف على الاسقاط بعد الاثبات وما ذكره في الأول مبني على ملاحظة الواقع فإن المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يثبت به أولا ثم زال بل ترك ابتداء (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي فالحذف متقدم على الذكراي والاثبات مقدم على باقي الأحوال لكونها كالتفصيل له كما قاله عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه النكتة إنما تقتضي التقديم على الذكراي دون بقية الأحوال وبحسب في الدفع بما ذكر بأن باقي الأحوال الآتية تجري في المسند اليه المحذوف أيضا فهي تفصيل للحذف أيضا الآن بحسب أن جريانها في المذكور أظهر من جريانها في المحذوف فكونها تفصيلا للمذكور أقوى فتأمل وكتب على قوله أي فالحذف مقدم على الذكراي ما نصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضا مقدما (قوله وذكراي) أي عدم الاثبات به ويجوز عود الضمير على الحذف بتسامح أي معنى الحذف سم (قوله الركن الأعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر في الافادة الى كل منهما لكن الدال منهما على الذات أشد في الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض ع ق (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أي المنزلة وهي كونه الركن الأعظم الخ (قوله فكأنه ترك من أصله) تركه بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب إيراد لفظ كان فاعل المراد بتركه تركه مطلقا أي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدر او مرادافا لتأمل سم فصح أي الاثبات بكان أي فكأنه ترك حقيقة وحكما مع أنه مذكور حكما (قوله فلا احتراز الخ) اعلم

وعدم الحادث سابق على وجوده وذكراي ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيه على أن المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه حتى أنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله (قوله فلا احتراز عن العبث

فالا نسب ابقاء الحذف ومما عه على معناه ومعنى كون الحذف من أحوال المسند اليه أنه عارض له ومتعلق به وان كان صفة للمتكلم اه شيخنا (قوله وبحسب في الدفع بما ذكر الخ) أي فيكون الدفع حينئذ ليس بما ذكره بل بان جريانها في المذكور الخ ما ذكره وأحسن منه أن يقال ان باقي الأحوال تفصيل للمذكور كالحذف فتتأخر عنهما (قوله فالمسند اليه والمسند الخ) لا يتفرع على ما قبله كما لا يخفى ولا يصح تعليله بما بعده كما هو واضح ولو علل كونه الركن الأعظم بكونه المحدث عنه فهو أصل وغيره تبع لسلم من ذلك (قوله فاعل الخ) فيه ان السكائية حينئذ من اطلاق الترك لا من التعبير به والكلام في التعبير به (قوله رحمه الله فلا احتراز الخ) قد دخل في المطول على ذلك بدخول حسن فقال والحذف يفتقر الى أمرين أحدهما قابلية المقام وهو أن يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الأول معلوما مقرر في علم النحويين ضدون الثاني قصد تفصيل الثاني مع اشارة ماضية الى الأول فقال فلا احتراز الخ وكتب عبد الحكيم على قوله والحذف يفتقر الخ أي الحذف الذي نحن فيه وهو ما يكون منويا في التقدير لا كالحذف الذي يكون نسيانا نسيما كحذف فاعل المصدر وفاعل المبني للفعول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مرادا اه أي وان كان يحتاج للدواعي كما ذكره الشارح بعد في مطوله وعلى قوله وهو أن يكون السامع عارفا به أي متأكنا من معرفة المحذوف لان وجود القرينة لا يوجب العرفان بالفعل وعلى قوله لوجود القرائن صيغة الجمع بالنظر لتعدد المواد أي القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه أو باعتبار كونه أحد الأشياء المعينة كما فيا اذا حذف لتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن وعلى قوله الداعي الخ سواء كان

أن من النكات الآتية ما يجتمع بعضه مع بعض لكن المدار على القصد والملاحظة (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث أى حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان فى الحقيقة الخ) أى فذكره فى الحقيقة لا يكون عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالدكر فى التخصيص على ما هو المقصود الأهم من عبد الحكيم (قوله تخييل العدول) أى أن تخييل المتكلم للسامع بذلك الخذف أنه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل أى بوقع ذلك فى خيال السامع ووجهه أى وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه كما فى الأطول (قوله من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل

حامل عليه أى بان كان موجودا قبل الخذف أو غاية مرتبة عليه فاللام فى قوله فلا احتراز للتعليل المطلق الشامل للحاملة والفرضية وعلى قوله أيضا أى كما هو معلوم متقرر فى علم المعانى وان لم يذكر فيه صريحا والظاهر ترك لفظ أيضا اه أى لأنه لم يذكر فيه صريحا وعلى قوله إشارة ما ضمنية كما يدل عليه هنا قوله العبث فانه مشعر بوجود القرينة (قوله أى فذكره فى الحقيقة الخ) دفع بذلك اعتراض الفنى على الشارح بانه لا منافاة بين العبثية وبين كونه الركن الأعظم أصلا لان العبثية من حيث القرينة لا تنافى كونه الركن الأعظم من الكلام بل تجامعه اذ كونه الركن الأعظم لا يفيد الاعتبار ولا ملاحظته ولو بالقرينة لا بخصوص الذكر فالعبثية حاصلة ولو مع ملاحظة انه الركن الأعظم ومحصل الدفع انه لا يكتفى بالقرينة فى كونه الركن الأعظم بل لابد من الذكر لانه أكثر تنصيصا على المقصود من القرينة عند الخذف لا يقال اذا وجب الذكر لكونه الركن الأعظم ووجب الخذف للاحتراز عن العبث ظاهرا فقد حصل التعارض لانا نقول لاتعارض لأن الوجوب الأول عند ملاحظة كونه الركن الأعظم والثانى عند ملاحظة العبثية والبالغ بلاحظ أحدهما فقط (قوله وذلك التخييل يوجب الخ) هذا لا يظهر على أن وجه قوة العقل كونه يتأنى به الادراك لشيء من غير تخيل لفظه اذ هذا ليس مما ينشط السامع أصلا وكذا على ما يأتى عن الأطول وكلاهما مبنى على أن قوة العقل أمر محقق للعقل مطلقا فى ذاته والوجه أن يراد قوة عقل السامع عند المتكلم فالمعنى تخييل العدول الى أقوى الدليلين عنده اللذين هما عقل السامع واللفظ وذلك أنه عند الذكر يكون أول واسطة فى الفهم اللفظ فانه يصدر أولا ثم يتوجه العقل اليه ويحصل الفهم فيكون هو المفعول عليه أولا عند المتكلم فيكون المدار عليه عنده بخلافه عند الخذف فليس بهذه المثابة بل يكون التعويل عنده على العقل سابقا عليه فيكون المدار عليه عنده وهذا مما ينشط السامع فافهم (قوله رحمه الله فان الاعتماد الخ) إشارة المطول يعنى أن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الخذف على دلالة العقل وهو أقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت أنك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الخذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد فى دلالة اللفظ بالآخرة على العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الخذف على العقل اه وقوله من حيث الظاهر متعلق بالدلالة أى وأما بالنظر الى الحقيقة فلا اعتماد على دلالة العقل واللفظ معالانه بعد وجود اللفظ لا يحصل الفهم منه وكون معناه مرادا أم لا يحيطها أم لا

بناء على الظاهر (لدلالة
القرينة عليه وان كان فى
الحقيقة ركننا من الكلام
(أو تخييل العدول الى
أقوى الدليلين من العقل
واللفظ) فان الاعتماد
عند الذكر على دلالة
اللفظ

في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شيء على مدخوله لانه يستدعي أن يراد به في تلفظ واحد معنيان
بالنظر الى كل من المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عسس اليوم والليل

الابالعقل فالاعتماد على اللفظ أولا وعلى العقل آخرا وقد أشار لذلك عبد الحكيم حيث قال قوله
من حيث الظاهر لانه يفهم من اللفظ لكن لا يفيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته فالاعتماد
بالآخرة على العقل اه وقوله على دلالة العقل لم يقل من حيث الظاهر وان كان اللفظ عند
الحذف له مدخل اشارة الى كثرة مدخلية العقل عند الحذف فكأنه مستعمل بالدلالة ووجه كثرة
مدخليته عند الحذف ان الاعتماد عليه أولا وآخرا فالاعتماد عليه أولا من حيث انه يستدل بالعقل
بمعونة القرائن على اللفظ المحذوف الدال على ذات المسند اليه والاعتماد عليه آخرا من حيث انه
لا يفهم منه المعنى ولا كونه مرادا أو غير مراد صحيحا أو غير صحيح ابالعقل وقد أشار لهذا عبد
الحكيم حيث قال قوله على دلالة العقل لانه يستدل بالعقل بمعونة القرائن على المحذوف الدال
على المسند اليه فالاعتماد أولا وآخرا على العقل وان كان للفظ مدخل ولذا لم يقل ههنا من حيث
الظاهر اه وقوله وهو أي العقل وقوله لاستقلاله الخ يفيد أن العقل يستقل بالدلالة عند الحذف
مع أن اللفظ له مدخل في الدلالة عند الحذف والجواب انه ليس المراد انه يستقل فيما نحن فيه
بل المراد لاستقلاله في الجملة أي في مواضع غير ما نحن فيه كما في العقليات الصرفة كدلالة النار
على المؤثر وكدلالة الدخان على النار وقد أشار لذلك عبد الحكيم حيث قال قوله لاستقلاله بالدلالة
في الجملة كما في العقليات الصرفة وان كان للفظ ههنا مدخل اه وقوله فانه يفترض الى العقل أي
في جميع المواد اه عبد الحكيم أي لان فهم المعنى من اللفظ وكونه مرادا أو لا صحيحا أم لا انما هو
بواسطة العقل وقوله فقد خيلت الخ أي وفي الواقع انه لا عدول من اللفظ الصرف الى العقل
الصرف وقوله بالآخرة بفتح الهمزة والخاء على وزن النثرة بمعنى الأخير وفي لغة بضمهين اه فنرى
وقوله وانما قال تخييل العدول يعني أن العدول ليس محققا لان كونه محققا يتوقف على كون كل
من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك اه عبد الحكيم أي وأما كون العقل
أقوى من اللفظ فهو أمر محقق لا تخييل فيه فالتخييل انما هو العدول والعدول الذي أضاف اليه عبد
الحكيم تخييل في أول القولة ليس في كلام الشارح الآن يكون وقعت له نسخة كذلك وقد تبعه
المحشي في ذلك وقوله هو اللفظ الخ ضمير الفصل لمجرد التأكيد وتحقيق ذلك أن اللفظ مدخل في
الدلالة عند الحذف بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه وليس للقصر
فانه باطل مخالف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا عند الدال كبر يكون الاعتماد بالكية على اللفظ
اه عبد الحكيم أي ولقوله وعند الحذف على دلالة العقل وقوله عند الدال كبر متعلق بكون بعده
وقوله بالكية أي من غير اعتبار العقل أصلا وقوله بعد بالكية أي من غير اعتبار اللفظ أصلا هذا
على تعلق الحينية بدلالة كما تقدم أما اذا كانت متعلقة بالاعتماد فلا فلا يعلق نول الحينية من قوله
وعند الحذف الخ لانها حينئذ قيد في الموضوع فتكون موجودة في المعطوف والمعطوف عليه
وان كان الحصر عليه أيضا مخالفا لقوله من حيث الظاهر (قوله لانه) أي العطف (قوله
يستدعي أن يراد به في تلفظ واحد معنيان) هما هنا البيانان الجزئيان واستعمال من في جزئين ولو
من واحد ممنوع لانها انما تستعمل في جزئي فقط (قوله وهو بمنزلة أن يقال عسس الخ)

ويراد أقبل اليوم وأدبر الليل ولهذا أكاد أحكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس الابتدائه
لأباعتبار الاستصحاب أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ
مع أنه لابد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكنا فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ إنما
هو بحسب الظاهر وإن اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على
دلالة العقل أى من حيث الظاهر أيضا بدليل قوله وإنما قال تخييل لأن الدال الخ بل هذا يدل على
أن الدال حقيقة مطلقا إنما هو اللفظ وإن كان بمعونة العقل سم وكتب أيضا على قوله من حيث
الظاهر مانعه لأنه يفهم من اللفظ لكن لا بقيد دلالة عليه مالم يحكم العقل بصحة إرادته فلا اعتماد
بالآخرة على العقل عبد الحكيم (قوله لافتقار الخ) أى فان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون
واسطة العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وإن كان بحسب العادة لابد
من تخييل الألفاظ سم وكتب أيضا قوله لافتقار عقل في الأطول كون العقل أقوى بأن الدلالة
العقلية لا تتخلف بخلاف الدلالة الوضعية اه (قوله وإنما قال تخييل العدول) يعنى أن العدول ليس
حققا لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك
عبد الحكيم (قوله لأن الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى أى ليس

من حيث الظاهر وعند
الحذف على دلالة العقل
وهو أقوى لافتقار اللفظ
إليه وإنما قال تخييل
العدول لأن الدال حقيقة
عند الحذف

أى بمنزلة في أن كلا قد استعمل في أمرين جزئيين وإن كان مانع من فيه من واد والنظير من واد
وأما نظير عسعس من كل وجه فهو نحو ما إذا استعملت من في التبويض والبيان الجزئيين (قوله
ويراد أقبل الخ) أى أما إذا أريد أقبل اليوم والليل أو أدبر اليوم والليل فهو جائز لأنه حينئذ من
قبيل جاء زيد وعمر (قوله ولهذا أكاد أحكم الخ) أى ويكون كلام المتن عند الحكم بذلك على
تقدير من في المعطوف ويكون المعطوف في الحقيقة هو مجموع الجار والمجرور وقد يقال لأن سلم أن
البيان بالعقل واللفظ بيانان بل بيان واحد جزئى متعلق بمجموع العقل واللفظ فالعطف ملاحظ
قبل البيان نظير ما اشتهر من ملاحظة العطف قبل الأخبار بل قد يقال إن المنوع إنما هو استعمال
الحروف في الأمور الكلية كطلاق البيان ومطلق التبويض لافى الجزئى وإن تعدد بل وإن اختلف
لما قاله بعض مشايخنا من أن استعمال المشترك في معنييه جائز باتفاق الأصوليين (قوله الاستصحاب)
أى استصحاب الحرف الأول في المعطوف عليه (قوله أى من حيث الظاهر أيضا) وإنما ترك
الحيثية هنا للإشارة لكثرة مدخلية العقل فكان هو الدال لا غير كما تقدم (قوله بدليل قوله وإنما
قال تخييل الخ) وجه الاستدلال به أنه يفيد أن اللفظ دلالة وهذا مبنى على أن الحصر اضافى وأن
الدلالة فهم أمر بواسطة أمر وقوله بل هذا يدل الخ مبنى على أن الحصر حقيقى وأن الدلالة هى كون
الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر كما يؤخذ من حرف (قوله وإن كان بمعونة العقل) أى فهو آلة
للدلالة لا دال (قوله بدون توسط لفظ) كفاي دلالة الأثر على المؤثر وقد تقدم توضيح ذلك (قوله
بأن الدلالة العقلية لا تتخلف) أى العقلية الصرفة كدلالة الأثر على المؤثر والدخان على النار أى
فهو أقوى من حيث عدم التخلف في بعض صور الدلالة العقلية فاندفع قول بعض مشايخنا لاصحة
لكلام الأطول فإن الدلالة العقلية هى الفهم من القرائن فليست قطعية (قوله بخلاف الدلالة
الوضعية) فيه أن تخلفها كذلك في بعض الصور إذ لا تتخلف دلالة المفرد فافهم (قوله الحصر
المستفاد الخ) تقدم عن عبد الحكيم أن ضمير الفصل للتأكيذ للحصر إذ الحصر الحقيقى باطل

الدال عند الحذف مجرد العقل فلا يتنافى ما أشار إليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فإن قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند إليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وإن كان أمرا يمكننا في نفسه الآن ما ذكر بناء على ما استقر في العادة من أن فهم المعاني قلما ينقل عن تخييل الالفاظ سم وقرر بعضهم أن الحصر حقيقي وإن الدال حقيقة اللفظ فقط ونسبة الدلالة إلى العقل تسمح لأنه آلة للعلم بالدلالة فقول الشارح هو اللفظ الخ أي فليس هناك في الحقيقة عدول عنه ولا دليل غيره اه وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر ما نصه بل هذا أي قوله وإنما قال تخييل لأن الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة مطلقا إنما هو اللفظ وإن كان بمعونة العقل اه (قوله هو اللفظ) بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند إليه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله هو اللفظ الخ أي فليس هناك في الحقيقة عدول عنه (قوله للاحتراز الخ) قال في الأطول وأنا أقول لم يقل أنا عليل لئلا يتبدل ما عبر به السائل عن ذاته لاستلذاذه ما عبر به اه ملخصا (قوله والتخييل) فيه إشارة إلى أن أوفى قول المصنف أو تخييل مانعة خلو فتجوز الجمع كذا قرر بعضهم وقد يقال ليست مانعة خلو أيضا إذ يجوز أن الحذف لنكتة أخرى غيرهما (قوله أو اختبار تنبه السامع) فإن قلت الحذف يفتقر إلى صلاحية المقام له بأن يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند إليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب المسند إليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال اختبار تنبه السامع ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا

هو اللفظ المدلول عليه
بالقرائن (كقوله * قال
لي كيف أنت قلت عليل)
* لم يقل أنا عليل للاحتراز
والتخييل المذكورين
(أو اختبار تنبه السامع
عند القرينة)

وغيره تكاف لا داعي إليه (قوله تسمح) مبنى على تفسير الدلالة بالمعنى الثاني المتقدم (قوله ما عبر به السائل) وهو لفظ أنت (قوله عن ذاته) متعلق بعبر (قوله لاستلذاذ ما عبر به) أي لاستلذاذ المتكلم ما عبر به السائل الذي هو المحبوب فلما جرى لفظ أنت على لسان محبوبه اكتسب حلالة وطلاوة وكان مستلذا عند المحب إذ لا شك في استلذاذ المحب ما جرى على لسان محبوبه فلا يصح له أبداله بغيره أي ظاهرا والافادله لا بد منه كما لا يخفى (قوله بأن يكون الخ) تصوير الصلاحية بذلك محل نظر فإن الظاهر أن مدارها على وجود القرينة مع عدم الجزم بأن المخاطب لا يفهم ما بل الظاهر أنه إذا كان هناك سامع يفهم بها وكان المخاطب لا يفهم بها جز ما لكان كان الغرض اظهار بلادته صلح المقام للحذف فافهم (قوله على أنه قال اختبار تنبه السامع) أي المراد به غير المخاطب فيه كون المتكلم عالما بعلم المخاطب وقصده بالحذف اختبار تنبه سامع آخر غير المخاطب قاله بعض مشايخنا وعليه فقوله ويكفي في قابلية المقام الخ أي يكفي في صلاحية المقام للحذف علم المخاطب ولا يشترط علم السامع أيضا وخالف شيخنا فقال حصل علاوة الأطول أنه يكفي في قابلية المقام كون المخاطب شأنه المعرفة لوجود القرائن ولا يشترط المعرفة بالفعل فحق كان المخاطب صالحا لأن يعرف بالقرائن ساغ الحذف وداعى الحذف حينئذ اختبار السامع الذي هو المخاطب هل يتنبه فيعرف بالفعل أم لا فقوله عارفا به أي شأنه اه وحمل بعض المشايخ علاوة الأطول على معنى اختبار تنبه السامع الذي هو المخاطب العارف بالمحذوف لوجود القرائن لجواز أن يكون قد نسي ما علمه (قوله رحمه الله أو اختبار تنبه السامع الخ) كما لو كان في المجلس جماعة لك على أحدهم دين

به لوجود القرائن اه أطول وكتب أيضا قوله أو اختبار الخ أقول أو اظهار اعتقاده أن السامع يتنبه أو اظهار اعتقاده أن له تنبها كاملا أو التنبيه على تنبه أطول (قوله هل يتنبه أم لا) أم هذه منقطة على ما مر تحقيقه فاقبل الصواب أي تنبه أم لا ليس بصواب على أن أم المتصلة تجي مع هل على قلة كافي الرضى عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فان كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه (قوله أو اختبار مقدار الخ) كما اذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحة من الآخر فتقول أحسن للاحسان والله وتريد أقدمهما اختبارا لكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوا الصداقة القديمة دون حادثها ع ق (قوله هل يتنبه بالقرائن الخفية) أي فيكون شديد النباهة أم لا يتنبه بالقرائن الخفية بل بالظاهرة فيكون ضعيفا (قوله أو إيهام صونه) عبر به هنا وفيما سلف بالتخييل كأنه لمحض التفنن ثم اذا كان قصدا إيهام الصون سببا للحذف فقصده حقيقة بالاولى من سم وكتب أيضا قوله أو إيهام صونه المراد بالصون التنزيه والتباعد عن ذكره تعظيما للصون أو المصون عنه لا مجرد ترك الذكر حتى يرد أن في الحذف حقيقة الصون لا إيهامه ودفع هذا الإيراد سم بقوله المراد منه صونه عن تنجسه بواسطة المرور على اللسان فصح ذكر الإيهام اه وكتب أيضا قوله أو إيهام صونه الخ أقول

هل يتنبه أم لا (أو) اختبار
(مقدار تنبهه) هل يتنبه
بالقرائن الخفية أم لا (أو)
إيهام صونه (أي المسند
اليه (عن لسانك) تعظيما
له أو عكسه أي إيهام صون
لسانك عنه تحقيرا له

وقلت مما طبل لأجل أن تختبر الذي عليه الدين هل يتنبه أنه المخاطب أم لا كدما مثل العلامة العدوى ومثل لذلك اليعقوبي بما اذا كان في المجلس جماعة لك فيهم صاحب دون الباقي وقلت غادر فانه لا يخاطب بذلك الا صاحب (قوله أو اظهار اعتقاده الخ) أو التنبيه على اعتقاده أن السامع يتنبه أو أن له تنبها كاملا ولا يخفى على الفطن الفرق بين اظهار ذلك والتنبيه عليه فتعظن (قوله أو التنبيه على تنبهه) أي تنبيه الغير على أن المخاطب نبيه أي أو تنبيه المخاطب على أنه نبيه قال في الأطول بعد ذلك أو مقدار تنبهه أي التنبيه على مقدار تنبهه وذلك فيما اذا كانت القرائن خفية والاول فيما اذا كانت ظاهرة (قوله أم هذه منقطة الخ) وفائدتها هنا الاشارة الى أنه نارة يكون المظنون تنبهه ونارة يكون المظنون عدم تنبهه ولو قال هل يتنبه واقتصر عليه لتوهم أنه دائما يكون المظنون عند الاختبار تنبهه فافهم (قوله على أن أم الخ) تقدم لك أن ذلك ليس في مثل مانحن فيه مما يكون التردد فيه بين ثبوت الشيء وانتقائه بل في نحو هل تزوجت بكرا أم ثيبا (قوله كما اذا حضر شخصان الخ) مثل العلامة العدوى أيضا بما اذا كان لك على اثنين من الجماعة الحاضر بن دين وكان أحدهما غنيا والآخر فقيرا فقلت مما طبل ولم تقل زيد الذي هو الغني مما طبل لأجل أن تختبر مقدار تنبهه وهل يتنبه أنه المخاطب دون رفيقه أم لا (قوله للاحسان) أي لان يحسن اليه (قوله فقصده حقيقة) أي قصد الصون حقيقة بالاولى وهذا مبني على أن المراد بإيهام صونه إيهام التنزيه والتباعد فيما لا يستحق ذلك فاذا كان يستحق ذلك كان الداعي هو الصون حقيقة أما على أن المراد بإيهام صونه إيهام صونه عن التجسس بواسطة المرور كما يأتي عن سم نفسه فلا يتأني الصون الحقيقي اذ ليس هناك تجسس بالمرور أصلا (قوله حتى يرد الخ) وحتى يرد أن المعنى حينئذ وأما تركه فلا إيهام تركه وهو فاسد (قوله ودفع سم هذا الإيراد الخ) دفعه بعضهم أيضا بان المراد بالإيهام إيقاع شيء في وهم السامع أي ذهنه ولو كان على سبيل التحقيق اه لكن عرفت عدم صحته مما مر (قوله صونه عن تجسسه) ولا شك أن صونه عن التجسس أمر موهوم لا محقق وقال شغبنا يحتمل أن المراد أن

أوابهام صونه عن سمعك أوابهام صون سمعك عنه أطول (قوله أوتأني الانكار) أى انكار
 المتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأني كافى الأطول (قوله أوتعينه) اما لان المسند لا يصلح
 الاله أو لكاله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره أو لكونه متعيناً بين المتكلم والمخاطب وهذا وان
 كان يجامع الاحتراز عن العبث لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد وقصد التعيين غير قصد
 الاحتراز فقد يقصد أحدهما وقد يقصدان معاً وكذا الحال في جميع الدواعي اذا لم يكن هناك تنافى
 من عبد الحكيم وبهذا يدفع اعتراض الشارح الآتى من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ) أجاب
 عنه الحفيد بما لم يخصه ان العبث المحترز عنه قسمان عبث بسبب دلالة القرينة على المراد وهذا هو
 الذى ذكره المصنف بقوله فللا احتراز عن العبث وعبث بسبب عدم صلاحية المسند لغير المسند
 اليه المحذوف وهذا هو الذى ذكره بقوله أوتعينه وانما عبر فيه بالتعيين للامرين الذين ذكرهما
 الشارح ونظرفيه سم بأنه لا يدفع ما ذكره الشارح من اغناء الموضع الاول عن الثانى لصلاحية
 العبث فى قوله فللا احتراز عن العبث لشموله للقسمين (قوله الاحتراز عن سوء الادب فيما الخ)
 أى فلا يقال فى حذف الجلالة أنه لا احتراز عن العبث لما فيه من سوء الادب بل يقال حذفه للتعيين
 (قوله) أى التعيين (قوله أو ادعاء التعيين) أنظر لم أظهر فى محل الاضمار وما قيل انه أظهر لثلا
 يتوهم عود الضمير على الانكار يبعده الاضمار فى تعيينه مع أنه أقرب الى الانكار ويظهر أن نكتة
 الاظهار أنه لو أضمر لتوهم رجوعه الى المسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة فتدبر (قوله أو نحو ذلك)
 أفرد اسم الإشارة لكونها إشارة الى أحد الامور المستفادة من التردد أطول (قوله أو فوات)
 أى أو خوف فوات وكتب أيضاً قوله أو فوات فرصة هو وما بعده عطف على قول ضجر وسأمة
 فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أى قطعة من الزمان يفوت بها المقصود وقال ع ق
 هى ما بغتتم تناوله (قوله على وزن) كما فى البيت السابق فانه لو قال أنا عليل لفات الوزن وقوله
 أو سجع نحو من طابت سيرته حدث سيرته فانه لو قال حدث الناس سيرته فات السجع وقوله أو
 قافية كقوله * ولا بد يوماً أن ترد الودائع * فانه لو قال أن يرد الناس الودائع فانت القافية
 وكتب أيضاً قوله أو سجع أو قافية قال الحفيد هذان فيما اذا وجب تقديم المسند الذى به يتحصل

(أوتأني الانكار) أى
 تيسره (لدى الحاجة)
 نحو فاجر فاسق عند قيام
 القرينة على أن المراد
 زيد ليتأني لك أن تقول
 ما أردت زيدا بل غيره
 (أوتعينه) والظاهر أن
 ذكر الاحتراز عن العبث
 يعنى عن ذلك لكن
 ذكره لأمرين أحدهما
 الاحتراز عن سوء الادب
 فيما ذكرناه من المثال
 وهو خالق لما يشاء فاعل
 لما يريد أى الله والثانى
 التوطئة والتحيد لقوله
 (أو ادعاء التعيين) له نحو
 وهاب الألف أى السلطان

الحامل هو ابهام أنك قصدت الصون وان لم تقصده (قوله أوابهام صونه عن سمعك الخ) أو سمع
 غيرك فهما أو صونه حقيقة (قوله بسبب دلالة القرينة) أى التى هى غير عدم صلاحية المسند
 لغير المسند اليه أخذ من المقابلة لما بعد (قوله بسبب عدم صلاحية الخ) هذا لا يحسن فى مقابلة
 العبث الذى بسبب دلالة القرينة لان عدم صلاحية قرينة أيضاً فالاولى وعبث بسبب دلالة قرينة
 غير الاولى قاله بعض مشايخنا ويعنى عنه ما سبق لنا (قوله ونظرفيه سم الخ) وحينئذ فالاولى
 ما سبق عن عبد الحكيم (قوله لكونها الإشارة الى أحد الخ) تقدم أن أوالتى للتنويع كالواو (قوله
 أى أو خوف الفوات) أى لان المقتضى للحذف هو خوف الفوات لانفس الفوات (قوله فانه
 لو قال حدث الناس سيرته الخ) هذا وما بعده مبنى على ما شئ عليه الشارح فى المطول من شمول
 المسند اليه الذى الكلام فيه للفاعل وان تقدم عن يس رده (قوله فات السجع) أى لكون
 الاولى مرفوعة والثانية منصوبة قاله بعضهم (قوله فانت القافية) أى لصبر ورتها مرفوعة فى
 الاول منصوبة فى الثانى (قوله فيما اذا وجب تقديم المسند الخ) كما اذا قلت طلب الحبيب الفين

(أو نحو ذلك) كضيق
 المقام عن اطالة الكلام
 بسبب ضجر أو سأم أو
 فوات فرصة أو محافظة
 على وزن أو سجع أو قافية

السجع أو القافية اه أي لانه اذا لم يجب وكان المسند يحصل به السجع والقافية فلا حاجة الى حذف المسند اليه بل لو قدم على المسند كان السجع والقافية بحالهما وفيه بحث لانه انما يتم لو شرط في النكات أن لا يحصل الشيء الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق في محله ع س وكتب أيضا قوله أو قافية مقابلة الوزن بها لا تقتضى عدم تغير الوزن بذكر المسند اليه بل القافية فقط وان زعمه الحفيد لجواز أن يقصد تارة ذلك وتارة هذا وان كانا متحققين (قوله أو ما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله عن غير السامع) أي المقصود بالسامع اه سم أي فلا يرد أن الحاضرين اذا كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وان لم يكونوا سامعين فلا حاجة الى الاخفاء عنهم (قوله وكاتباع الخ) الفرق بين الاتباعين أن في الاول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا أولا وفي الثاني الكلام الثاني غير الاول ولا بد أن يكون الاول قياسا عبد الحكيم (قوله رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ سيرامى وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس أهلا للصدور منه ع ق (قوله أو ترك نظائره) أي نظائر المسند اليه المحذوف في التركيب الذي تكلم به المتكلم وهو عطف على تركه بدليل قوله في المطول أو على ترك نظائره وان أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله مثل الرفع على المدح) كقولنا الحمد لله أهل الجداى هو أهل الحمد أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين أي هو المسكين فالرفع على هذه الأوجه يوجب الحذف ع ق وبحث في ذلك صاحب الأطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس أو ضعف التأليف فهو من متعلقات البلاغة التي مرجعها غير علم البلاغة ولا تتعلق بمقتضى الحال الذي هو من وظيفة علم

أو ما أشبه ذلك كقول
الصيد غزال أي هذا
غزال وكالاخفاء عن غير
السامع من الحاضرين
مثل جاء وكاتباع الاستعمال
الوارد على تركه مثل
رمية من غير رام أو
ترك نظائره مثل الرفع
على المدح أو الذم أو الترحم
(وأما ذكره) أي ذكر
المسند اليه (فذكره)
أي الذكر

فقلت له أين أي أين هما فإنه يترجح حذف المسند اليه وهو ما لأجل السجع اذ لو ذكرت هما بعد قولك أين فات السجع ولو قدمته على أين بان قلت هما أين لزم تأخير ما له الصدارة وهو اسم الاستفهام ومفهومه أنه اذ لم يجب تقديم المسند لم يحذف المسند اليه لعدم الداعي حينئذ كما اذا قلت طلب الحبيب ألفين فقلت له على العين فإنه لا يسوغ لك حينئذ أن تقول حذف المسند اليه وهو ما لأجل السجع اذ يمكنك أن تقول هما على العين ولا يفوت السجع وان كان يفوت بتأخير لفظ هما الا أن التأخير لا ضرورة اليه (قوله وان زعم الحفيد) أي الاقتضاء وحصل ما زعمه الحفيد أن مقابلة القافية للوزن تقتضى أنه لو ذكر المسند اليه تتغير القافية فقط ولا يتغير الوزن لان المتقابلين لا يجتمعان (قوله رحمه الله كقول الصيد) أي للجوارح وهو مثال للضجر والسامة الحاصلة للصيد من كثرة تطلبه للصيد وخوف فوات الفرصة وليس مثالا للشبه والمراد به كل ما كان جالبا لضيق المقام وقوله وكالاخفاء عطف على قوله كضيق المقام لا على قوله كقول الصيد أو عطف عليه راجع لقوله كما أشبه بذلك ولذلك أعاد الكافي في قوله وكاتباع وقوله وكاتباع فهو من صور ضيق المقام على كل حال (قوله فلا يصح قوله من الحاضرين) أي ولانه لا معنى للاخفاء عن من لم يسمع (قوله وبحث في ذلك صاحب الأطول الخ) أي في اتباع الاستعمال بصورتيه كما يعلم من الوقوف على الأطول (قوله فهو من متعلقات البلاغة) أي من الفصاحة التي هي من متعلقات البلاغة (قوله التي مرجعها) وصف للمتعلقات لا البلاغة (قوله غير علم البلاغة) وهو في مسئلتنا

المعاني (قوله الاصل) أى الذى لا يعدل عنه المقتضى (قوله ولا مقتضى للعدول) ليكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى في قصد المتكلم على ما مر فلا يرد أن الكلام فيما أقام القرينة المعينة للحذف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه والاحتراز عن العبث وتخيل العدول متحقق في جميع صور الذكر وقوله لا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين لكونه مضافا واللام زائدة كما قال سيبويه في الاغلامى لك واما تشبيهه بالمضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أوجرياعلى تجوز البغداديين من النحاة عدم تنوين التشبيه بالمضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت وكتب على قوله ليكون مانعه أى الأصل وكتب أيضا قوله ولا مقتضى الخ أفاد بهذا القيد أن مجرد الأصالة لا تصلح نكتة بل لابد معها من انتفاء المعارض المقتضى للحذف حتى اذا وجد رجح على الأصالة بخلاف بقية النكات فان كلامها يصلح بمجرد نكتة أفاده الصنفوى (قوله اضعف التعويل الخ) أو رد أنه يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو تخيل العدول الى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ

علم النحو (قوله ليكون مرجحا) عبارة عبد الحكيم قوله ولا مقتضى للعدول عنه يعنى كونه أصلا لا يكفى نكتة للذكر لانه متحقق في حال الحذف أيضا فلا بد من عدم مقتضى العدول ليكون مرجحا الخ مانعه المحشى (قوله كما يدل عليه سابق كلامه الخ) فيه أن سابق كلامه ولا حقه لا يفيدان سائر ما ذكره من النكات عند وجود القرينة اذ ليس في كلامه ما يفيد أن الذكر للأصالة مع وجود القرينة ولو قال لان الكلام في ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا لا يحتاج لنكتة كما يأتى للمحشى لسلم من ذلك (قوله أى الأصل) لعل الأظهر أن الضمير عائد على عدم المقتضى قاله بعض المشايخ ولا تسلم الأظهرية بل لا يصح ذلك اذ عليه يكون الداعى للذكر هو عدم المقتضى للعدول فهو عائد على الأصل بمعنى الأصالة والمرجح هو الأصالة بشرط عدم المقتضى للحذف (قوله أوجرياعلى تجوز البغداديين الخ) المناسب حذف أو لانه علم لما قبله قاله بعض المشايخ والظاهر أن تجوز البغداديين غير محتاج الى التشبيه بالمضاف بخلاف ما قاله ابن الحاجب فافهم (قوله بخلاف بقية النكات الخ) أى فاذا وجد المعارض معها لم تخرج عن كونها نكات للذكر غاية الأمر أن البليغ عند وجود المعارض يرتكب الترجيح فاذا لم يترجح عنده البعض دون البعض تخير (قوله أورد أنه يقتضى الخ) فيه أنه لا اقتضاء لذلك أصلا فان الذكر مع وجود القرينة احتياط من حيث عدم الاكتفاء بالقرينة وضم اللفظ اليها ولا شك أن ضم الضعيف الى القوى فيه احتياط وتقوية فعلى فرض أن القرينة أقوى من اللفظ ليس في كلامه ما يخالف ذلك فافهم (قوله القرينة العقلية) لعل مراده بالعقلية المنسوبة للعقل من حيث انها مستندة عند الحذف وان كانت لفظية والافلاوجه له (قوله حيث قال أو تخيل الخ) وجه افادة ذلك أن القرينة أقوى من اللفظ أن القرينة هى مستند العقل حيث كان أقوى كانت هى أيضا أقوى وفيه نظر ظاهر فان ذلك لو كانت قوة العقل باستناده اليها وليس كذلك بل بكونه يمكن استقلاله عن اللفظ واللفظ لا يستقل عنه كما مر للشارح والحق أن القرينة المعينة أقوى من اللفظ اذا كان مشتركا وهو أقوى منها أو مساوية له في غير ذلك فافهم (قوله وأجاب الشيخ) أى الشارح ومحصل جوابه أن المخاطب ان كان من الأذكياء فالقرينة أقوى والا فاللفظ أقوى ولا

(الأصل) ولا مقتضى
للعدول عنه (أو للاحتياط
لضعف التعويل) أى
الاعتداد (على القرينة)

في شرح المفتاح بان هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم وأجاب الصغوى بان جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبغي ماتقدم وهذا لا ينافي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبغي ما هنا اه يس (قوله أو التنبيه الخ) أولغاوة السامع أو نويخه بالغاوة اه أطول وكتب أيضا مانصه أي تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أي المقصود بالسامع (قوله على غباوة السامع) اما لانها وصفه أو لقصد اهانته فيقال في ماذا قال عمرو وعمر و قال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيهها على أنه غي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه الا هكذا ع ق (قوله أو زيادة) أي أو لزادة الخ وكتب أيضا قوله أو زيادة الايضاح أي ايضاح المسند اليه وزيادة تنبيهه في ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية عبد الحكيم (قوله وعليه) أي على ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل ما لم يذكر لكان المسند اليه محذوفا فانهم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعني على هدى أو معطوف على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند اليه (قوله وأولئك هم المفلحون) فيه الشاهد (قوله أو اظهار تعظيمه) عبارة القوم أو التعظيم فورد عليهم أن التعظيم لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاسناد الى المسند اليه المخصوص ذكر أو حذف فزاد المصنف اظهار وهو انما يحصل بالذكر أفاده سم والظاهر أن الاهانة والتبرك والاستلذاذ كالتعظيم فليجعل العطف على التعظيم لا لاظهار أفاده يس ولا يخفى أن تسليط الاظهار على التبرك يمنع منه قوله بذكره اذ مع حذف المسند اليه ليس هناك أصل التبرك بذكره

أو التنبيه على غباوة السامع أو زيادة الايضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك هم المفلحون (أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه

يخفى ما فيه (قوله أولغاوة السامع) أول التنبيه على اعتقاد الغباوة أو لاظهار اعتقادها أو للتنبيه على مقدارها أو اظهاره فان الذكر عند وضوح القرينة يدل على فرط الغباوة فافهم (قوله أي تنبيه الحاضرين الخ) ليس بل لازم بل مثله تنبيه السامع على غباوة نفسه (قوله عن سماع السؤال) أي المشتمل على القرينة وهي لفظ عمرو وسواء كان السؤال من غيره أو منه على ما سمعت (قوله لوجود القرينة المعينة) فأصل القرينة مفيد وتعينها موضح مقو (قوله وانما لم يقل كقوله تعالى الخ) حاصل ما اختاره عبد الحكيم في عبارة المطول أنه لم يقل كقوله تعالى وأولئك الخ بل فصله حيث قال في المطول ومنه وفي المختصر وعليه اشارة الى أنه ليس مما نحن فيه من كل وجه لان ما نحن فيه ذكر المسند اليه لزيادة ايضاحه وتقريره فان أصل ايضاحه وتقريره حاصل عند الحذف بسبب وجود القرينة الدالة وهذه الآية لم يوجد فيها ذلك بل الموجود فيها انما هو ايضاح كامل وتقرير كامل لا لا المسند اليه بل لغرض آخر بذكر المسند اليه ثانيا الذي صفة انه لو حذف لم يكن مقدرا في الكلام ولا مدلولاً عليه بشئ لانه عند عدم ذكره يكون هم المفلحون معطوفا على قوله على هدى من ربهم والمسند اليه هو أولئك الأول ولم يكن هناك ايضاح وتقرير لهذا الغرض أصلا وذلك الغرض هو التنبيه على ان كلام من الهدى والفلاح يميزهم عن عداهم وكاف في مدحهم ومستقل فيه وهذا التنبيه لا يحصل الا بذكر المسند اليه ثانيا اذ لو لم يذكر لاحتمال ان يميزهم عن عداهم انما هو بمجموع هذين الأمرين وانه لا يكفي في مقام مدحهم أحدهما لما علمت من انهم

الا أن يراد بالذكر الملاحظة تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أى فى جواب من قال هل
حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام فى ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه
لوحذف والا كان ذكره متعينا فلا يحتاج لنسكته (قوله أى اهانة المسند اليه) أنظر لم ذكر
هذا هنادون سابقه ولا حقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه (قوله مثل السارق الخ)
عبارة ع ق فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك اللئيم (قوله مثل النبي صلى الله عليه
وسلم الخ) عبارة ع ق فاذا قيل مثلا هل قال هذا القول رسول الله فتقول نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم قائل هذا القول ويكفى فى الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله اه (قوله
أو استلذاه) أى وجدانه لذبا أطول (قوله أو بسط الخ) لم يقل بعد ما ذكره من نسكات
ذكر المسند اليه أو نحو ذلك كما قال بعد ما ذكره من نسكات حذفها كتحفاء بقوله ذلك فى مبحث
الحذف واتكالا على المقايضة أفاده فى الأطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) أو رد أن
هذا القيد معتبر فى غير هذه النسكته من النسكات كالاستلذاذ فىقال حيث الاستلذاذ مطلوب
وهكذا فوجه التخصيص أجاب الأستاذ بأن مجرد بسط الكلام ليس نسكته لانه قد يكون قبضا
وانما يكون نسكته بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق النسكته بخلاف بقية النسكات فلا يتوقف
تحققها على ذلك سم وكتب أيضا مانصه لوعبر بالسماع لكان أولى ليناسب المثال يعنى قوله تعالى
هى عصاى الخ اذ لا يقال فى جانبه تعالى اصغاء أفاده ع ق وذ كره الحفيد أيضا وكتب على قوله
ليناسب الخ مانصه أما الاصغاء فلا يناسبه لانه إمالة الاذن للسمع وأجيب بان الاصغاء مجاز فى
الاقبال على المتكلم اه (قوله مطلوب) أى محبوب (قوله أى فى مقام الخ) حيث ظرف مكان سم

المفلحون حينئذ يكون معطوفا على قوله على هدى (قوله الآن يراد الخ) وأما جعل قوله بذكر
متعلقا بظاهرا فهو بعيد من السياق جدا (قوله ولعله لدفع توهم الخ) هذا مما لا يتوهم كالا يخفى (قوله
فتقول حضر ذلك اللئيم) فيه انه لو حذف ذلك اللئيم لكان فى حضر ضمير مستتر يعود على زيد
فلا يكون على فرض حذف ما ذكر من باب الحذف فافهم (قوله ويكفى الخ) لو قال ويكفى فى
الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقول قائل هذا القول لما ورد عليه أن نعم ليس من باب حذف
المسند اليه بل من باب حذف الجملة وما بعده مشتمل على المسند اليه (قوله أى وجدانه الخ) أى
ذوقا أو سمعا ولو سمع غير المتكلم (قوله فىقال حيث الاستلذاذ مطلوب) فيه أنه متى كان يوجد
لذبا كان استلذاده مطلوباً ويمكن أن يقال قد تنقص مكابدة هجره لغرض من الاغراض فافهم
(قوله لانه قد يكون قبضا) فيه ان الاهانة قد تكون قبضة مع كونها نسكته بل وغيرها كذلك
ولو قال كما قال الشارح فى الجواب عن هذا الاشكال كما فى معاوية ان تطويل الكلام لا يقصد
لذاته فلا يصح بذاته نسكته فقد كثر القيد لتحقيق النسكته بخلاف ما قبله لكان صوابا فافهم (قوله
مجاز فى الاقبال على المتكلم) أى والاقبال على المتكلم هو المطلوب بخلاف مجرد السماع الذى
ادعى المعارض أنه المناسب فانه قد يوجد مع كراهة السامع السماع فلا يكون نسكته حينئذ لو أبدل
الاصغاء بالسماع لا فاد أنه يكفى مجرد السماع ولو مع الكراهة وليس كذلك وبتوضيح الجواب بما
ذكره يندفع ما قيل ان ادعاء المجاز لا يدفع الأولوية على أن لك أن تقول انه ليس المقصود التمثيل بالآية
بل التنظير فى الجملة كما أشار له الشارح بقوله وعليه نحو قوله الخ وقد يقال قد يكون داعى المتكلم
الى الاطالة هو السماع من العظيم وان كان مع كراهته السماع (قوله حيث ظرف مكان) أى

مما يدل على التعظيم نحو
أمير المؤمنين حاضر (أو
اهانته) أى اهانة المسند
اليه لكون اسمه مما يدل
على الاهانة مثل السارق
اللئيم حاضر (أو التبرك
بذكره) مثل النبي صلى
الله عليه وسلم قائل هذا
القول (أو استلذاه)
مثل الحبيب حاضر (أو
بسط الكلام حيث
الاصغاء مطلوب) أى فى
مقام يكون اصغاء السامع
مطلوبا للتكلم لعظمته
وشرفه ولهذا يطل الكلام
مع الاحياء

قال في المطول ويجوز أن يكون حيث مستعار الزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال بنا في كون ذكر المسند اليه لان المقام مقام بسط الاجمال في قوله تعالى ولي فيها ما آترب أخرى لانا نقول هذا الاجمال يقتضى أن يقع السؤال عن تفصيله فتحصل زيادة البسط أفاده الحفيد وحاصله أنه انما أجمل المآرب وان كان المقام مقام بسط لثرفيه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذ بخطابه تعالى وأجيب أيضا بأن موسى استشعر من الله تعالى أن يريه في العصا عجائب وخوارق لم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بتفصيلها لكن أخذته دهشة (قوله هي عصاى الخ) وكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا لان ما للسؤال عن الجنس فزاد المبتدا والاضافة والاوصاف لذلك قال سم قوله هي عصاى فيه اشكال لان السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب من وجوه منها أنه أجاب عن نفس الجنس والماهية لكن في ضمن هذا القرد وفيه أنه اذا كان السؤال عن الجنس والماهية فلم أتى بقوله أتوكا عليها وأهش بها الخ فان هذا صفات والجواب أن ما عند السكاكى قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام حمله على الجنس فاجاب ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا اه أى فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للنهويل) نحو أمير المؤمنين يأمر بكذاتيهو يلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره اه ع ق وقوله أو التعجب أى اظهار التعجب كقولك الصبي قاوم الاسد وانما قلنا اظهار لانه كما قال ع ق لاشك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد لكن في ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه وكتب على قوله أى اظهار التعجب مانصه الظاهر تقدير اظهار في قوله للنهويل أيضا الحصول النهويل بالسناد المسند الى المسند اليه المقتضى للنهويل ذكر أو حذف وقوله أو الاشهاد على قضية أى اشهاد المتكلم السامع على ثبوت المسند للمسند اليه وعبارة ع ق وقد يكون للتعين عند الاشهاد لاجمعى الاستشهاد كان يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة

(نحو) قوله تعالى حكاية
عن موسى عليه السلام
(هي عصاى) أتوكا عليها
وقد يكون الذ كر للنهويل
أو التعجب أو الاشهاد
على قضية أو التسجيل على
السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار

اعتبارى هو كون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمة السامع وشرفه فاضافة حيث لما بعده بيانية كذا قيل وهو غير ظاهر من قول الشارح في مقام يكون الخ حيث وصف المقام بجملة يكون فينثذ ليس هو الكون المذكور (قوله فيتلذ بخطابه تعالى) هذا ملحظ آخر غير ما أشار له الحفيد بقوله فتحصل زيادة البسط وحينئذ فلا يكون ماذ كر حاصله (قوله وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس الخ) قيل لا وروده لانداع كون المقام مقام بسط اه وهو مبني على فهم أنه متى كان المقام للبسط ساع أن يؤتى في جواب سؤال الله جل شأنه بالمسأل عنه والتحقيق ان ذلك غير لائق أصلا فالبحث وارد والجواب ماذ كر فالبسطة هنا مجرد ذكر المسند اليه والاضافة لبيان صفة من الصفات وبهذا تعلم حال ما اشهر من أن موسى سأل روح الامام الغزالي بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم الى آخر ما هو مشهور (قوله أى اظهار التعجب) أو اظهار التعجب (قوله أى اشهاد المتكلم الخ) أى كما اذا اشترى زيد من عمر وشيا منه بشرط اشهاد عمر وبكر ا فقال بكر لعمر وهى زيد اشترى منك كذا فقال عمر وزيد اشترى منى كذا فالاشهاد هنا هو تحميلة للشهادة بالفعل لاجمعى الاستشهاد الذى هو طلب الاداء أو طلب التحمل (قوله لاجمعى الاستشهاد) أى الذى هو طلب الاداء أو طلب التحمل اذا حصل فيما قاله تحمیل الشهادة بالفعل (قوله لينقل)

عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذي قصد اشهاد الناقل
زيد باع كذا ليعين زيد في قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجحد المشهود عليه سبيلا لانكار اه
وقوله في قلب الشاهد أى على الشهادة وقوله أو التسجيل أى الكتابة وعبارة ع ق وكتعيين
الذي قصد التسجيل عليه أى كتابة الحكم عليه بين يدي الخا كم فاذا قال الخا كم هل أقر هذا على
نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيدا هذا على نفسه بكذا لتلاجد السامع السبيل الى أن يقول
للخا كم عند التسجيل انما فهم الشاهد أنك أشرت الى غيرى فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب
الاعذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال في الاطول واعلم انه فاتهم ببيان الغرض من التعريف

بالبناء للجهول (قوله عند قصده) الضمير راجع لشاهد الواقعة (قوله هل باع الخ) لو قال هل
هذا باع بكذا لكان مناسباً للجواب وكان الجواب على فرض حذف زيد منه على تقديره فلا يرد
عليه انه على فرض حذف زيد منه يكون المسند اليه هو الضمير المستتر في باع وبهذا تعلم ما في قوله
بعد فاذا قال الخا كم الخ فتدبر (قوله فيقول المشهود) هو شاهد الواقعة (قوله فلا يقع فيه)
أى زيد (قوله أى على الشهادة) فعلى كلام ع ق المراد بالاشهاد الاشهاد على الشهادة بخلافه
على ما قبله (قوله ولذلك لم أنكر الخ) أى لكون الشاهد فهم أنك أشرت الى غيرى لم أنكر
عليه ولم أطلب أن تعذروني في الشاهد لكونه ظاهري قاله بعضهم (قوله رحمه الله وأما تعريفه الخ)
في عبد الحكيم وتحقيق المقام على ما قاله المحققون أن حقيقة التعريف الإشارة الى ما يعرفه
مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى أمر متعين أى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك والنكرة
ما يشار بها الى أمر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعينا في نفسه فان بين
مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا بينا وتحقيق ذلك ان فهم المعاني من الألفاظ انما هو بعد العلم
بالوضع فلا بد أن تكون المعاني مميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كان كونه
مميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه يكون نكرة
ثم ذلك التعيين المشار اليه في المعرفة ان كان مستفادا من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسى ان كان
المعهود الجنس واما شخصي ان كان حصة وان لم يكن مستفادا من جوهر اللفظ فلا بد من قرينة
خارجية يستفاد منها ذلك فان كانت الإشارة الحسية فهي أسماء الإشارة وان كانت الخطاب أى
توجيه الكلام الى الغير فهي المضمرات وان كانت نسبة فاما الخبرية فهي الموصولات وأما الإضافية
فهي المضاف الى أحد ها وان كانت حرف التعريف فأما حرف النداء فهو المنادى واما اللام فهو
المعرف باللام ثم المعرف باللام ان أشير به الى حصة معينة من مدخولها فهو المعرف باللام المعهود وان
أشير به الى نفس مفهومه فهو المعرف باللام الجنس وأما القسمان الباقيان فهما قرعا الجنس اذا تقرر
هذا فنقول ان ما سوى العلم لما كان تعينه مستفادا من خارج ففيه نوع عموم فلا يخلو اما أن يقال انها
موضوعة لمفهومات كلية بشرط استعمالها في الجزئيات المعينة عند السامع من خارج واليه ذهب
المقدمون والشارح واما أن يقال انها موضوعة لتلك الجزئيات لکن بملاحظة أمر كلي آلة
لوضع فالوضع عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي عضد الدين والسيد
الشريف وأن الوضع في المعارف أعم من الافرادى كما في ما سوى المعرف باللام والنداء والتركيبي أو
المنزلة منزلة الافرادى كما في المعرف باللام فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلي هو تعيين

(وأما تعريفه)

مدخوله بشرط الاستعمال في الجزئيات أولئك الجزئيات على اختلاف الرأيين واسم الجنس موضوع لعنايه أعني الماهية أو الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين والمجموع موضوع بالوضع التركيبي أو الوضع المنزل منزلة الأفراد المعين عند السامع هو مفهوم مدخوله أو حصته منه بشرط الاستعمال في الجزئيات أولئك الجزئيات من حيث هو معين عنده فالمعرف بلام الجنس مثلاً من حيث انه معرف بلام الجنس موضوع للمفهوم الكلي وهو مفهوم مدخوله المعين عند السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات أولئك الجزئيات أعني هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا العهد وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان كون الموضوع له الأمر الكلي بشرط الاستعمال في تلك الجزئيات أو لتلك الجزئيات الملحوظة بالمفهوم العام في المعرفة بلام الجنس مشكل وأن الوضع في المعارف أعم من الشخصي والنوعي سواء كان بنفسه كافي للمعرف باللام المستعمل في معناه الحقيقي أو مع القرينة كافي المجازات المعرفة باللام نحو لقيت الأسد في الحمام فانه موضوع مع القرينة بالوضع النوعي لمفهوم كلي أعني الرجل الشجاع ليستعمل في شيء بعينه وبما حررنا لك انكشف لك أن تعريف المعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه أو ما وضع لشيء بعينه على اختلاف الرأيين لا بد فهمهما من اعتبار الحثية أي من حيث هو بعينه ليخرج النكرات وأن الشيء في التعريف الأول أعم من أن يكون نفس الموضوع له كافي العلم أو فرداً منه كافي سائر المعارف وأن الضمير الراجع إلى النكرة وعلم الجنس وسائر المعارف داخله في الحد اهـ وقوله حقيقة التعريف أي في نحو قولهم حرف التعريف وهو لا ينافي قول المطول وحقيقة التعريف جعل الذات مشاربه إلى خارج مختص إشارة وضعيه اذ هو بيان للتعريف في نحو عرف الواضع السكامة وأما التعريف في مثل قول المصنف وأما تعريفه فهو محاذ عن جعله معرفة بإرادته كذلك ولذلك قال في المطول وأما تعريفه أي جعل المسند اليه معرفة وقال هنا أي إيراد المسند اليه معرفة وقوله الإشارة إلى ما يعرفه مخاطبك أي من حيث انه معروف معين عنده وقوله من حيث انه كذلك أي معلوم متعين عنده وقوله ملحوظا مع ذلك المعين أي لحظ الواضع أو المستعمل على وفق الوضع تعيينه عند السامع وقوله ان كان حصته أي فرداً وقوله وان كانت الخطاب أي أو التكم أو الغيبة مع تقدم المرجع ليصح قوله فهي المضمرات الشاملة لضمائر المتكلم والغائب وقوله ان أشير به إلى حصته الخ سواء كانت فرداً كما في قولك جاءني رجل فأكرمت الرجل أو ماهية نحو قولك الانسان حيوان ناطق والانسان نوع مشيراً للانسان المتقدم الذي هو عبارة عن الماهية فال في الانسان الثاني للعهد الخارجي وقوله بلام العهد أي الخارجي لانه المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق فان أريد غيره قيد بالذهني وقوله وأما القسمان الباقيان وهما المعرفة بلام العهد الذهني وهو المشار به إلى الحقيقة في ضمن فرد مهم والمعرف بلام الاستغراق وهو المشار به إلى الحقيقة في ضمن جميع الأفراد وقوله ففيه نوع عموم أي لصلاحيته القرينة لكل فرد بدلا عن الآخر كالتكم في أنا فانه صالح لزيد وعمر و بكر وخالد وهكذا لفظ أنا عام من حيث انه يصلح لهذه الاشخاص بخلاف العلم فانه خاص بفرد واحد فلا يتأتى فيه عموم بدلي وقوله انها موضوع لتلك الجزئيات قيل فيه انه يلزم أن يقع الالتفات إلى الأفراد المتعينة الغير المتناهية لان من لازم الوضع لشيء التفات السامع لذلك الشيء عند سماع لفظه ولا شك أنه اذا سمع أنا لم يلاحظ الأفراد أو أحداً والجواب انه موضوع لكل واحد بشرط الانفراد عن الآخر فلذا لا يقع الالتفات إلا إلى واحد قال شيخنا ومحصل الجواب أن الموضوع له كل واحد على

البدل لاعلى الاجتماع وان مبنى الاعتراض أنه موضوع للكل على سبيل الاجتماع اه وقوله أعم
من الافرادى الوضع الافرادى هو المتعلق بلفظ مفرد كوضع الاعلام نحو وضع زيد وكوضع
المضاف للعرفة فان وضعه أيضا فرادى وقوله والتركيبى أو المنزل الخ هما اسمان لمسمى واحد فالوضع
ان تعلق بكلمتين متمزجتين مع بقاء دلالة ما على معناها الأصلية سعى هذا الوضع تركيبيا نظرا
لتركيب ومزلا منزلة الافرادى نظرا لامتزاجهما وصيرورتهما كالكلمة الواحدة وقوله كما فى
المعرف باللام أى والنداء وقوله فان لام التعريف حرف وضع أى وضعه شخصيا لان الواضع عمد
الى لفظ مخصوص وهو آل افراديا لانه لا تركب فى الموضوع لان آل لفظ مفرد وقوله هو تعيين
مدخوله أى الصادق بالتعيين فى جاءنى الرجل وبالتعيين فى جاءنى الفرس وهكذا وقوله أولئك
الجزئيات أى أو وضع لتلك الجزئيات أى جزئيات هذا التعيين الكلى وهو تعيين المدخول العام
وقوله واسم الجنس أى الذى هو مدخول آل وقوله موضوع أى وضعه شخصيا لان الواضع عمد الى
لفظ مخصوص كلفظ رجل افراديا لان الموضوع لفظ مفرد وقوله والمجموع أى مجموع آل
ومدخولها وقوله موضوع أى وضعه نوعيا لان الواضع لم يعمد الى لفظ مخصوص بل عمد الى جميع
المعرفات بلام الجنس ووضعها للماهية ولجميع المعرفات بلام العهد الخارجى ووضعها للخصه
مستحضرا الموضوعات بالكلية كليتة هى مطلق معرف بلام الجنس ومطلق معرف بلام العهد
الخارجى وقوله بالوضع التركيبى الخ أى لان الموضوع لفظ مركب من كلمتين آل ومدخولها
وقوله هو مفهوم مدخوله أى فى المعرف بلام الجنس فالواضع وضع جميع الألفاظ التى كل واحد
منها مركب من اسم جنس ولام جنسية مستحضرا جميع هذه الألفاظ بمطلق معرف بلام جنس
لمفهوم كلى هو مفهوم المدخول العام المعين عند السامع بشرط الاستعمال فى جزئيات هذا الأمر
الكلى وتلك الجزئيات كفهوم الرجل فى قولك الرجل خير من المرأة ومفهوم الفرس فى قولك
الفرس خير من الحمار وهكذا أو موضوع لتلك الجزئيات أعنى مفهوم الرجل فى المثال الاول
ومفهوم الفرس فى المثال الثانى وهكذا على اختلاف الرأىين هذا هو محصل كلامه وفيه انه لو كان
كل فرد من أفراد المعرف بلام الجنس موضوعا للمفهوم الكلى الذى هو مفهوم المدخول العام
المعين عند السامع الصادق بتلك المفاهيم المندرجة فيه لم أن الرجل فى قولك الرجل خير من المرأة
يصح استعماله فى أى ماهية من الماهيات الجزئية فيصح استعماله فى ماهية الفرس وماهية الحمار وهكذا
كما أن ذا الاشارية يصح استعمالها فى أى جزئى من جزئيات المفرد المذكور المشار اليه وهو فاسد
وحينئذ فتم بحث السمرقندى الآتى ولا يتم ما ذكره عليه على أن اشكال السمرقندى يأتى فى
الموصول والمضاف اذا كانا للجنس ولا ينفع فيه الجواب المذكور على أن جوابه يؤدى الى عدم
الفائدة فى الوضع الافرادى لآل وقوله أو حصه منه أى أو هو أى المعين حصه منه أى من مفهوم
مدخوله وتلك الحصه أمر كلى وهذا فى المعرف بلام العهد الخارجى فالواضع وضع جميع الألفاظ
التى كل واحد منها مركب من اسم جنس ولام عهد خارجى مستحضرا تلك الألفاظ بمطلق معرف
بلام عهد خارجى لمفهوم كلى وهو الحصه الكلية من مفهوم المدخول الصادقة بالحصه فى قولك
جاءنى رجل فأكرمته الرجل وبالحصه فى رأيت فرسا فركبت الفرس وهكذا بشرط الاستعمال فى
تلك الجزئيات أعنى حصه الرجل وهى زيد مثلاً وحصه الفرس وهى الفرس المخصوص المرئى وهكذا
أو وضعها لتلك الجزئيات أعنى حصص الرجل وحصص الفرس وهكذا وقوله بشرط الاستعمال

بالنداء وهو وان كان بمنزلة عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيئاً منهما الا صورة والباحث يتكلم عليك في معرفة الغرض منه في غيرهما من أجزاء الكلام فنقول أما التعريف بالنداء في قولك يا رجل فللاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام في العهد الخارجي وربما يقصد به تعيين الجنس لاعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ما غرتك بربك الكريم يا أيها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغرافية (قوله أي ايراد المسند اليه معرفة) أي لاجعله معرفة اه سم أي لأن جعله معرفة من شأن الواضع

الخ راجع لكل من قوله هو مفهوم مدخوله وقوله أو حصة منه وقوله أعني هذا المفهوم أي أعني بالجزئيات هذا المفهوم أي كفهوم الرجل في المثال السابق وذلك المفهوم أي كفهوم الفرس في المثال السابق أي وهكذا فالجزئيات مفاهيم لأشخاص كاتبين وقوله وكذا العهد أي مثل ما تقدم في هذا التفريع الخاص بالمعرف بلام الجنس يقال في المعرف بلام العهد فيقال ان المعرف بلام العهد موضوع للمفهوم الكلي وهو الحصة المعينة عند السامع من مفهوم مدخوله بشرط الاستعمال في الجزئيات أولئك الجزئيات لكن الجزئيات هنا تشمل الأشخاص وقوله وبما ذكرنا اندفع ما قيل الخ قائله السمرقندي ونصه في شرحه الكبير على العضدية الوضع للمفهوم الكلي ليستعمل في جزئياته مشكل في المعرف بلام الجنس لتصر بحججه بأنه لا يستعمل الا فيما وضع له أعني الحقيقة المستحضرة في الذهن من حيث انها معلومة سواء كان القصد الى الجنس من حيث هو أو من حيث الوجود في ضمن البعض أو الكل اه ومحصله أنه لا يصح أن يستعمل المعرف بلام الجنس في الجزئي ولا الوضع له لانه يخالف ما صرحوا به ومحصل الدفع ان الجزئيات هنا مفاهيم كلية داخلية تحت المفهوم العام الذي هو مفهوم المدخول المعين عند السامع لأشخاص حتى يرد الاشكال فحط الدفع قوله أعني هذا المفهوم الخ وقد ذكر في الأطول هذا الاشكال والجواب عنه في شرح قول المصنف وبالعلمية حيث قال وههنا اشكالان قويان الخ فراجع وقوله أعم من الشخص أي كما في سوى المعرف باللام والنداء والمضاف الى المعرف مطلقا وسوى المجاز في بقية المعارف وقوله والنوعي أي كما في هذه الثلاثة والمجاز في بقية المعارف وقوله سواء كان بنفسه الخ تعميم في النوعي فقط والقسم الأول من التعميم هو الوضع التحقيقي وهو ما لا يتوقف على علاقة وقرينة والثاني هو الوضع التأويلي وهو المتوقف على ذلك (قوله وهو) أي التعريف بالنداء (قوله بمنزلة الخ) أي لأن المنادى من قبيل المفعول به معنى (قوله الصورة) أي بسبب الاقتصار عليهما (قوله أما التعريف بالنداء الخ) لم يجعلوا حرف النداء مفيدا للتعريف أصلا في نحو يا رجلاخذ بيدي وقالوا لم يقصد به الا النداء كما في يا زيد وحرف النداء لا يلزمه قصد التعريف ولك أن تجعله لقصد تعريف الجنس لأنه اعتبر في ضمن فرد ما فيكون حرف النداء فيه بمنزلة اللام في العهد الذهني لأن التزام وصف مدخوله بالنداء يؤيد ما قالوه من عدم قصد التعريف أصلا وأنه لم يقصد الا مجرد النداء قاله في الأطول (قوله نحو قوله تعالى يا أيها الانسان الخ) التمثيل بهذين المثالين لا يظهر اذ ليس التعريف بالنداء فيهما بل بال لأن مدخول ال هو المنادى في الحقيقة وانما أتى بأي وصلة لندائه قاله بعض مشايخنا وقد يقال الكلام في تعريف هذه الوصلة الحاصل لها من حرف النداء المطابق لتعريف ما توصل بها اليه (قوله لاجعله معرفة) ههنا مبني على المتبادر من

أي ايراد المسند اليه معرفة
وانما قدم ههنا التعريف
وفي المسند التنكير

لا المتكلم (قوله لان الاصل الخ) أى الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند
عند السامع فان المقصود ثبوت مفهومه لشئ والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع عبد الحكيم
(قوله فبالاضمار الخ) لم يذكر نكتة ترجح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها في المفتاح
والايضاح وكأن المصنف هنا ظن أن نكتة الخاص تكفى ليراد العام لان العام لا يتحقق الا في
ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام ونحوه من حيث هو

الجعل فلا ينافي صحة تفسير التعريف بالجعل بمعنى اليراد كما صنع في المطول (قوله لم يذكر نكتة
ترجح مطلق التعريف) قد يقال النكتة هي كون تعريف المسند اليه أصالة تكبره وحذف ذلك
هنا اتسكا على علمه بالمقايضة على قوله فيما سبق وأما ذكره فلا يكونه الأصل وقال شيخنا لا يكفى
هنا أن النكتة هي مجرد الاصل بل لابد من وجهها بخلاف الأصالة فيا تقدم لظهورها اه وفيه
انه لا يشترط انصاح النكتة بل المدار على صحتها (قوله وكان المصنف الخ) بين في المطول النكتة
العامه فقال عبد الحكيم وفي بيان النكتة العامة للتعريف اشارة الى أن ارتفاع شأن الكلام
أن لا ينفصل عن نكتة العام لمعومه وعن نكتة الخاص لخصوصه والمصنف اقتصر على بيان
النكات المختصة باقسام التعريف في هذا الكتاب مع التعرض للنكتة العامة له في الايضاح
اكتفاء باشارة الفاء العاطفة في قوله فبالاضمار فانها التفصيل فتقتضى تقديم الجمل كأنه قيل أما
تعريفه فلا فائدة المخاطب أتم فائدة فبالاضمار لكذا وبالعلمية لكذا وليست جزائية بان يكون
تقديره مهما يكن من شئ فتعريفه بالاضمار لكذا لأن الفاصل بين الفاء وأما القائم مقام الشرط
المحذوف يجب أن يكون من أجزاء الجزاء وهو ملزوم في الذهن والتعريف ليس ملزوما لكونه
بالاضمار لكذا فاقيل ان المصنف ترك النكتة العامة ظنا منه أن العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
فنكتة الخاص تكفى ليراد العام وان الأولى وأما تعريفه بالاضمار فلان المقام الخ منشؤه عدم
التنبه لاختصار المصنف اه وقوله وفي بيان النكتة العامة أى بيانها بقوله في المطول فتعريفه
لا فائدة الخ وسأنى لنا نقل عبارته وقوله والمصنف اقتصر أى صرح بحاقوله في هذا الكتاب اما
في الايضاح فقد كرر النكتتين صرح بحاقوله كأنه قيل الخ فيه أنه على فرض ان الفاء للتفصيل فالجمل
الذى تقتضيه ليس ماذ كره كما لا يخفى بل فلنكات مثلا وحينئذ ليس في الكلام تعرض لنكتة
التعريف العام وقوله وليست جزائية أى ليست الفاء في قوله فبالاضمار جزائية وقوله فتعريفه
بالاضمار لكذا تعريف مبتدأ وقوله بالاضمار متعلق بمحذوف خبر لان مدخول الفاء يكون خبرا عن
الاسم الواقع بعد أما وليس متعلقا بتعريف والخبر لكذا وقوله وهو ملزوم في الذهن أى الفاصل
بين الفاء وأما ملزوم في الذهن أى ملزوم في قصد المتكلم للاسم الواقع بعد الفاء وبيان ذلك كما أفاده
الشارح في أواخر متعلقات الفعل أن قولنا أما زيد فقام أصله مهما يكن من شئ فزيد قائم بمعنى
إن يقع شئ في الدنيا يقع معه قيام زيد فهنا جزم بوقوع قيام زيد ولو لمه لانه جعل لازما لوقوع
شئ في الدنيا وما دامت الدنيا لا تخلو عن وقوع شئ فيها فحذف الملزوم الذى هو الشرط أعنى يكن
من شئ وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد لان مقصود المتكلم أن القيام لازم لزيد فانه لابد من
حصوله وأبقى الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل غرض المتكلم الكلى أعنى لزوم
القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فتحصل أنه أقيم الملزوم في قصد المتكلم

لان الاصل في المسند اليه
التعريف وفي المسند
التنكير (فبالاضمار

من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا في ضمنها ونسكته

وهو زيد مقام المزوم في كلامهم وهو الشرط وقوله والتعريف ليس ملزوما الخ أي ليس ملزوما في قصد المتكلم أي ليس مقصود المتكلم أن التعريف يكون بالاضمار لكذا ويكون بالعلمية لكذا لان ذلك مبني نحو اذ تقسيم التعريف الى أقسامه يذكر ويبحث عنه في النحوا والمقصود أن التعريف يكون لفائدة المخاطب أتم فائدة والاضمار يكون لكون المقام للمتكلم وهكذا فالمقصود الاخبار بالدواعي لان ذلك هو المبعوث عنه في علم المعاني ولا يخفى أن هذا مبني على أن محط القصد الخبر لا القيد وليس كذلك وقوله فاقبل الخ أي أن هذا القيل المبني على أن الفاء جزائية غير صحيحة بل الفاء للعطف المقيد للتفصيل المستدعي سبق مجمل فالمصنف لم يترك النكتة العامة بل أفادها ضمنا وإشارة وقد عرفت ما فيه وقوله وان الأولى الخ من تمة القيل ووجه الأولوية هو أن المقصود الاخبار بان التعريف بالاضمار يكون لكذا وبالعلمية يكون لكذا وهكذا لا الاخبار بان التعريف يكون بالاضمار لكذا ويكون بالعلمية لكذا وهكذا كما تقدم ووجه رده أنه الأولوية أنها مبنية على أن الفاء في فبالاضمار الخ جزائية وقد علمت أنها العطف المفصل على المجمل فيكون الأولى هو ما سلكه المصنف لفادته النكتة العامة زيادة على ما صرح به من النكتة الخاصة بوجه مختصر وقد عرفت ما فيه ومدعى الأولوية أن علمها بالاولوية من تلقاها دعواه والا فقد علمت أن القيد هنا هو محط القصد (قوله الا في ضمنها) أي ضمن ملاحظة الخاص أي الخاص الملاحظ (قوله ونسكته) أي نسكته ترجيح مطلق التعريف وعبارة المطول فتعريفه لفائدة المخاطب أتم فائدة وذلك أن الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم أولا ولزمه وهو أيضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الاعلام به أقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ماموجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادته أتم فائدة تقتضي أتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وإن أمكن أن تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك أعبد الها خالق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة اه وقوله فتعريفه الخ جواب شرط محذوف أي اذا علمت معنى التعريف والمعرفة فتعريفه لكذا وقوله وذلك أي بيان أن في التعريف افادة المخاطب أتم فائدة وقوله وهو أي لازم الحكم وقوله لان المتكلم الخ تعالى لكون لازم الحكم حكما وقوله في الاول أي في الحكم وقوله هنا أي في لازمه وقوله ولا شك الخ شروع في الاستدلال على ما ذكره في بيان النكتة العامة أعني قوله فتعريفه لفائدة الخ وهذه المقدمة توطئة للدليل وهو قياس من الشكل الاول حذف كبراه لوضوحها وذكر صغراه بقوله وكلما ازداد الخ ونظمه هكذا كلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد الحكم بعدا أفاد المخاطب أتم فائدة ينتج كلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا أفاد المخاطب أتم فائدة وقوله تحقق الحكم أي ثبوته في الخارج وأراد بالحكم ما يشمل لازمه وقوله كان أبعد أي بشرط أن لا توجب هذه الابعدية البعد والخروج عن حد الوقوع بحيث يكون مستحيلا اذ لو استحال لم تتم الفائدة ومحصل قوله

قصد المتكلم افادة المخاطب فائدة كاملة من يس وكتب أيضا قوله فبالاضمار قال الحفيد الأولى دخول الفاء في لان كما لا يخفى اه أي لأن المقصود الاخبار بسبب تعريف المسند اليه فهو الخبر الذي تدل عليه الفاء بعد أمالا الاخبار بكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لان ذلك حظ النحوى

ولاشك الخ أنه لا تردد في أن احتمال تحقق الحكم أو لازمه في الخارج متى كان أي هذا الاحتمال أبعد في الوقوع بان كان نادرا في الوقوع ولا يصل الى حد الاستحالة تكون الفائدة فيه أتم لبعده وقوعه وندرته وغرابتة وقوله تخصيصا أي تعيينا فهو مقابل الشيوخ الذي في النكرة فيعم التخصيص الاستغراق لان الاستغراق تخصيص بالجميع كما في قولك جاء في العالم أي كل عالم يجعل آل للاستغراق قال عبد الحكيم أي بالنسبة الى الحكم بالشائع على الشائع فلا يرد ما قيل انه قد يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه كقولنا الاثنان زوج أول فلا يكون مفيدا بعد الحكم فالفائدة المذكورة باعتبار الغالب اه وحصل هذا القيل انك اذا قلت الاثنان زوج أول فقد عرفت الاثنان بأل ووصفت الزوج بانه أول مع أنه لا بعد في هذا الحكم لان الزوجية الاولى لازمة للاثنين لا تنفك عنها فهو بديهي وأجاب هذا القائل بان القاعدة المذكورة أغلبية ورد عليه عبد الحكيم بانه لا حاجة لكل من الإراد والجواب لان المراد ازداد الحكم بعد بالنسبة الى الحكم بالشائع على الشائع كقولك شيء تام وجود ولا شك أن الحكم في الاثنان زوج أول بعيد بالنسبة للحكم في قولك شيء تام وجود وان كان الحكم في الاول بديهي في نفسه ونسبة الشارح ازدياد البعد الى الحكم في قوله ازداد الحكم بعدا والى احتمال تحقق الحكم في قوله ولا شك أن احتمال تحقق الحكم الخ للتفنن وقوله كما ترى تنوير للقاعدة البديهية بالمثال وقوله وهو التعريف أي أتم تخصيص هو التعريف ولا يرد أن جاء في كل عالم مساو لجاء في العالم عند جعل آل للاستغراق لانا لا نسلم المساواة لا اعتبار التعيين بالعموم في الثاني وملاحظته فيه وضعا بخلافه في الاول فان التعيين بالعموم فيه غير معتبر وغير ملاحظ وان كان حاصله وقوله لانه كمال التخصيص تغليب لما قبله والتعليل منطوريه للواقع والمعلل منطوريه فيه حكم المتكلم وقوله لانه وضعي قال عبد الحكيم أي يفهم من نفس المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الحاصل في النكرة فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف وأما من حيث المفهوم فالشيوخ باق فلا يرد أن تخصيص النكرة بالوصف وضع بالوضع النوعي كالمعرف باللام والمضاف اه وقوله يفهم من نفس المعرفة أي لا بانضمام أمر خارج وقوله فانه يفهم من ملاحظة الخ أي لا من نفس النكرة ولو موصوفة بالوضع وان كانت النكرة مع الوصف موضوعة للتعين بالوضع النوعي وقوله فلا يرد الخ تفريع على كون الفهم في المعرفة انما جاء من الوضع ولو في المعرف باللام والمضاف وفي النكرة انما جاء من انحصار الوصف لا من نفس النكرة الموصوفة باعتبار وضعها هذا وقد استشكل في الأطول عبارة المطول المتقدمة بأمور علم اندفاع أغلبها بما سبق ومن الأمور التي لا تندفع بما سبق ما أفاده بقوله وأما ما ذكره الشارح الخ فراجع (قوله قصد المتكلم افادة المخاطب الخ) في جعل ذلك نكتة لمطلق التعريف نظرا لانها لا تخص بل قد تكون في المنكر الداخلة عليه كل نحو كل رجل يحبك أحبه قاله بعض مشايخنا وفيه أنه لا يشترط في النكتة أن تخص على أنه علم اندفاعه مما تقدم في تقرير عبارة المطول (قوله فهو الخبر) الضمير راجع للسبب (قوله حظ النحوى) أي لانه هو الذي يبحث عن حصول التعريف بالاضمار وبالعلمية وهكذا وقد

فليس هو الخـ برحتى تدخل عليه الفاء بل حال وكتب أيضا قوله فبالاضمار أى فيكون بالاضمار الخ (قوله لان المقام للتكلم) أى ولا مقتضى للعدول عنه والافقوال الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا فى مقام التكلم أطول (قوله للتكلم) أى ولا يشعر بخصوص التكلم الا ضميره أو الخطاب أى ولا يشعر بخصوصه الا ضميره أو الغيبة أى ولا يشعر بخصوصها الا ضميرها كذا فى ع ق (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجع بينهما إشارة الى انه لا فرق بين أن يكون الضمير

عرفت أنه ان كان هذا معنى كلام الحفيد ففيه أن محط القصد هنا هو القيد كما هو واضح وان كان غرضه أنه أولى لكونه أوضح فكلامه ظاهر (قوله بل حال) يلزم عليه الفصل بين أما والفاء بالمبتدا والخال وهو لا يجوز مع ما فيه من محىء الحال من المبتدا وهو خلاف مذهب الجمهور فالمناسب جعله متعلقا بتعريف قاله بعض مشايخنا (قوله يعنى ولا مقتضى الخ) فى عبد الحكيم قوله لان المقام للتكلم الخ أى للتعبير عن المتكلم من حيث أنه متكلم والمخاطب من حيث أنه مخاطب والغائب من حيث أنه غائب تقدم ذكره لفظا أو تقديرا أو حكما فلا يرد أن مقام التكلم متحقق فى قول الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضمار وأن الخطاب أعنى توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول فى حضرة جماعة كلاما لا مخاطب به واحدا منها وأن الغيبة وهو كون الشئ غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعى الاضمار فان الأسماء الظواهر كلها غيب اه وقوله أى للتعبير الخ تفسير للتكلم والخطاب والغيبة وقوله فلا يرد الخ تفريع على اعتبار الحيثية فى المواضع الثلاثة ووجه عدم ورود الاول أن المقتضى للاضمار هو المقام للتعبير عن المتكلم من حيث أنه متكلم والمقام فى قول الخليفة عن نفسه أمير المؤمنين يأمر بكذا ليس كذلك اذ المقام الموجود فيه انما هو للتعبير عن المتكلم من حيث أنه أمير المؤمنين وكذا يقال فى الباقي وقوله كلاما لا مخاطب به واحدا منها كما اذا قلت لهم كما عينا عن زيد زيد فعل كذا وكذا من غير أن تذكر ضمير خطاب لهم أو لأحدهم ووجه عدم وروده أن المقام فى هذا المثال للخطاب من حيث الكتابة عن الغير لا من حيث الخطاب واذا علمت هذا فلا حاجة لقول الأطول يعنى الخ لكن يرد على ما قاله عبد الحكيم ان مقام التعبير عن المتكلم من حيث أنه متكلم وعن المخاطب من حيث أنه مخاطب وعن الغائب المتقدم ذكره من حيث أنه غائب تقدم ذكره لا يقتضى خصوص ذلك فان لفظ المتكلم بأل العهدية والمخاطب والغائب كذلك صالحة لهذا المقام على أن كون المقام للتعبير عن المتكلم من حيث أنه متكلم ان كان معناه أن المقام لا فائدة للتكلم لا من حيث أنه متكلم بل من حيث أنه قرينة تعين المراد باللفظ فخصوص هذه القرينة غير معتبر حتى يعتبر خصوص ضمير المتكلم ولا يعتبر خصوصه الا بعد اعتبار المقام الداعى اليه ولم يعتبر بعد فان الكلام فيه وان كان معناه أن المقام لا فائدة للتكلم من حيث أنه متكلم فلا ينفى فسادها فان التكلم من حيث ذاته لا حاجة الى افادته للمخاطب كما لا ينفى ولو سلم فيجده قولك المتكلم بأل العهدية ومثل ذلك يقال بالنسبة للمخاطب والغائب المتقدم ذكره فالوجه أن معنى كلام المصنف أن المقام لتعديت الشخص عن نفسه أو لتعديته عن مخاطبه أو لتعديته عن غائب تقدم ذكره ومن المعلوم أن الأصل فى تعبير الشخص عن نفسه هو ضمير المتكلم وفى تعبيره عن مخاطبه هو ضمير المخاطب وفى تعبيره عن غائب تقدم ذكره هو ضمير الغائب وحينئذ لا بد من اعتبار أنه لا مقتضى للعدول كما قاله العصام فافهم (قوله أى ولا يشعر

لان المقام للتكلم) نحو
أنا ضربت (أو الخطاب)
نحو أنت ضربت

متصلاً أو منفصلاً تأمل وكذا يقال فيما بعد أيضاً (قوله أو الغيبة) فيه أن كون الشيء غائباً لا يستدعي الاضمار لأن الاسماء الظاهرة كلها غيب ولها تعريف ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً ولم يعرف بمجرد ما وضع لغائب والبيان الوافي مافي المفتاح بدل قوله أو الغيبة أو كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكوراً أو في حكم المذكور لقرائن الأحوال و براد الإشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل و بعد اعتبار قيد التقدم و ارادة الإشارة اليه يتجه عليه أنه لا يتعين الاضمار لجواز المعرفة بلام العهد إلا أن يرجح الضمير بكونه موضوعاً بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد دخيل في ذلك فقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر و براد الإشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم تقصد الإشارة اليه من هذه الحيثية لم يضر نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقولك ان جاءني زيد جاءني رجل

الح) كان هذا بمعنى ما سبق عن عبد الحكيم (قوله فيه ان كون الشيء الح) تقدم دفعه عن عبد الحكيم لكن علمت مافي كلامه والوجه في الجواب أن يقال ان معنى كون الاسماء الظاهرة غيب أنها تعامل من حيث مدلولها معاملة الغائب فتقول مثلاً زيد قام وان كان زيد عبارة عن نفسك أو مخاطبك ولا تقول زيد قمت بالضم أو أفتح وحينئذ لا يراد فافهم (قوله ولهذا عرف الح) أى لا جمل كون الاسماء الظاهرة كلها غيب عرف ضمير الغائب بهذا التعريف الذى زيد فيه قيد تقدم الذكر لاخراج الاسماء الظاهرة ولم يعرف بالتعريف الخالى عن هذا القيد وفيه ان الاسماء الظاهرة خارجة بالحيثية للملاحظة في التعريف وليست الاسماء الظاهرة موضوعاً للغائب من حيث انه غائب بل لمطلق الذات بقطع النظر عن غيبة وغيرها وقولهم الاسماء الظاهرة من قبيل الغيبة معناه كما تقدم أنها تعامل معاملة الغائب من حيث الأحكام كرجوع الضمير اليها باللفظ الغيبة وان كان المراد منها المتكلم والمخاطب وليس معناه انها موضوعة للذات بقيد الغيبة إلا أن المحشى لما لم يعول على الحيثية كان تعريف ضمير الغائب بمجرد ما وضع لغائب صادقاً على الاسماء الظاهرة فانها وضعت لذات متصفة بالغيبة في نفس الامر نحو زيد فعل كذا (قوله الآن يرجع الضمير بكونه موضوعاً) أى لما تقدم ذكره وأريد الإشارة اليه وفيه ان هذا لا نظر اليه لان الكلام في الاستعمال لا في أصل الوضع فلا يكون ذلك مرجحاً لتخصيص الضمير بالنسبة قاله بعض مشايخنا وقد تقدم لك ما يدفع أصل الاشكال فلا حاجة الى هذا الجواب (قوله بالوضع الافرادى) وهو الوضع المتعلق بكلمة مفردة كما تقدم وظاهر كلامه أن هذا يحط فرق وأن ما بعده فرق آخر ولا يظهر ذلك فتدبر (قوله دخيل في ذلك) أى في استعماله لما تقدم ذكره وأريد الإشارة اليه وبيان ذلك أن ضمير الغائب موضوع بالوضع الافرادى للمعين الذى تقدم ذكره وأريد الإشارة اليه فلا بد فيه من الاحضار أو لابد كمرجع والمعرف بلام العهد الخارجى موضوع بالوضع التركيبى أو المنزل منزلة الافرادى لمعهودين المتكلم والسامع حاضر عندهما سواء تقدم ذكره أولاً أو لا فلا يعتبر فيه الاحضار أو لابد كمر ما يفيد لفظاً تحقيقاً أو تقديراً أو معنى أو حكماً واستعماله في المتقدم ذكره لكونه من افراد الموضوع له من غير ملاحظة حيثية الذكر دخيل في استعماله في ذلك لكن قد يقال يكفي كون حيثية الذكر ملحوظة على وجه التردد بينها وبين غيرها كما لا يخفى على من تأمل (قوله وفي الارض اله) فلم يقل وفي الارض هو لعدم قصد الإشارة اليه من هذه

(أو الغيبة) نحو هو
ضرب

فاضل أطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقديم مانصه وعلى قيد التقديم نبه الشارح بقوله لتقدم الخ (قوله لتقدم ذكره) أى ذكر مرجعه (قوله تحقيقا) نحو جاءنى زيد وهو يضحك أو تقدير بأن يكون المرجع في تقدير التقديم لان التقديم رتبة نحو في داره زيد فان المبتدأ في تقدير التقديم وإما معنى بدلالة اللفظ عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدلوا أو بدلالة قرينة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشى والتوارى بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع للشمس وإما حكايا أن لا يدل عليه شئ مما ذكرنا لكن قدم لنكتة كضمير رب والشأن فان التقديم فيما لازم للضمير لنكتة وهى البيان بعد الإبهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع في حكم التقديم ذكره ع ق وكتب أيضا قوله تحقيقا أو تقديرا راجعا إلى التقديم لفظا (قوله وأصل الخطاب) أى اللاتق به والواجب فيه بحكم الوضع عبد الحكيم (قوله أن يكون لمعين) أى بالشخص وكتب أيضا قوله أن يكون لمعين والأصل أيضا أن يكون لمشاهد وقد ترك إلى غيره كجعله كالمشاهد لغرض من الأغراض نحو إياك نعبد أطول (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينتين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الاستغراق كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كل من راع وكل من مسؤل عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين عبد الحكيم (قوله لان وضع المعارف الخ) برد المعروف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة أو نقول ان المعروف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وان كان باعتبار وجوده في ضمن فردا غير معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا الثانى النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو

لتقدم ذكره اما لفظا
تحقيقا أو تقديرا واما
معنى لدلالة لفظ عليه
أو قرينة حال واما حكا
(وأصل الخطاب أن
يكون لمعين) واحدا
كان أو أكثر لان وضع
المعارف على أن تستعمل
لمعين مع أن الخطاب هو
توجيه الكلام

الحيثية وكذا فيما بعد (قوله نحو في داره زيد) الكلام في مرجع الضمير من حيث هو فلا يرد أن الضمير في هذا المثال ليس مسندا اليه قاله شيخنا وغيره (قوله أى اللاتق والواجب الخ) أى في ضمير الخطاب أن يستعمل في معين فاذا استعمل في مبهم كفى الآية كان مجازا وقال معاوية قوله وأصل الخطاب أى حقه اللاتق به بحكم الطبع لا الوضع كما وهمه الفاضل عبد الحكيم فان نفس الخطاب كالاسناد عقلى لا وضعى وان ضمير الخطاب وضع لمعين بالخطاب ولو غير معين في نفسه اذ لا مجاز في قول الاعمى يار جلاخذيدي وأطال في بيان ذلك ولا يخفى عليك ما فيه (قوله كفى قوله تعالى يا أيها الناس الخ) ظاهره أن ذلك مما خوطب فيه جميع ما وضع له ضمير الخطاب وليس كذلك كما هو ظاهر اذا ما وضع له الملائكة مثلا ولم يخاطبوا في ذلك (قوله أو نقول ان المعروف الخ) يعلم صحة هذا الجواب مما تقدم عن عبد الحكيم فاندفع تنظير بعض المشايخ فيه بان المراد بالمعين حال الاستعمال المعين خارجا للمعين في نفسه ولو سلم نقول لم المعروف بلام العهد الذهني لا يصح استعماله في الجنس أى الحقيقة بقطع النظر عن وجودها في ضمن الفرد المنتشر بل لا بد حال الاستعمال من اعتبار وجود هذا الجنس في ضمن الفرد كما هو ظاهر وحينئذ لم تستعمل في معين ولذا قال الشيخ الرضى ان المعروف بلام العهد الذهني معرفة لفظا لا حقيقة اه فاطلاق المعرفة عليه مجاز لا حقيقة هذا كلامه (قوله ولا يرد على هذا الثانى الخ) يعلم صحة هذا مما سبق عن

القول الآخر لان تعين الجنس معتبر في المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان متحققا فأمل سم وكتب على قوله برد المعرف الخ مانصه نحو ادخل السوق كما سيأتي فان المراد سوق أي سوق (قوله الى حاضر) أي والحاضر لا يكون الامعينا وفيه نظراذ يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لأحدهم بهما (قوله وقديترك) ضمنه معنى بوجه ويمال فعلق به قوله الى غيره أو التضمنين بياني أي موجهها وعمالا الى غير الخ وكتب أيضا قوله وقديترك الظاهر أن يرجع الضمير الى الاصل الآن الشارح قرب المرجع عبد الحكيم وفيه أيضا انما جعل الشارح ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون

عبد الحكيم فاندفع تنظير بعض المشايخ فيه بان النكرة على كل من القولين فيها لا يراد منها عند الاستعمال الا الفرد المنتشر لا الجنس من حيث هو كما نص عليه غير واحد من المحققين كالعلاقة الصفوى (قوله أي والحاضر لا يكون الامعينا) المناسب أن يقول وتوجيه الكلام الى الحاضر من حيث حضوره بان يكون فيه إشارة الى حضوره يستدعي تعيينه لقبح خطاب المهمل الا اذا نزل منزلة المعين وحينئذ لا يرد النظر على الشارح (قوله الى غير الخ) ليس ذكر الضمير أخصر من لفظ الخ وكذا ما بعده على أنه لا داعي اليه الا اعتبار كون الضمير وموجهه كالشيء الواحد أو كون المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد أو ما يبان التعلق فلا يحتاج الى ذلك (قوله قرب المرجع) قرب فعل مضاعف العين وفي بعض نسخ عبد الحكيم المصححة راعى قرب المرجع (قوله وفيه أيضا انما جعل الخ) أي في عبد الحكيم هذا الكلام كما فيه ما سبق عنه ونص عبارته قوله الخطاب مع معين قال الشارح في شرح المفتاح في شرح قوله وحق الخطاب أن يكون مع معين حق العبارة أن يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا خاطب معه والخطاب معه اه وفيه ان الشاهد انما يدل على أن الخطاب متعد بنفسه وأنه قد يستعمل بلام التقوية ولا يستعمل بكاملة مع وما في المفتاح انما هو متعلق بكون لا بالخطاب واستعمال الكون مع شائع يقال كنت مع زيد وفي التنزيل يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وفي شرح المفتاح الشريفي لوقال لمخاطب معين لكان أظهر فان قولك حصل الخطاب له أشد في المعنى من قولك حصل الخطاب معه اه لكن لا يظهر وجه كونه أشد لان الكون والحصول يتعلق به كل جار ولذا يقدر متعلق الظروف المستقرة كلها فعنى عبارة الشارح على وفق ما في المفتاح قديترك الخطاب الكائن لمعين أي الصالح له عمالا الى غير المعين وانما جعل الشارح ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لا بهامه أنه قديترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة والمقصود امالة الخطاب من المعين الى الغير المعين فاقبل ان الأنسب أن يقال قديترك الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأني به ليس بشيء اه وقوله قال الشارح في شرح المفتاح الخ محصله ان الشارح أو رد على المفتاح ان الخطاب انما يتعدى بنفسه أو باللام للتقوية فلا يصح تعديته مع وقد وقع الشارح هنا في ذلك حيث علق مع بالخطاب وقوله وفيه ان الشاهد هو ما ذكره بقوله يقال خاطبه الخ وقوله لا بالخطاب أي كما زعمه الشارح في شرحه على المفتاح فاعترض عليه وقوله كنت مع زيد الظاهر أن مع زيد متعلق بمحذوف تقديره كنا نأخبر لكن لا بكننت على أنها نامة ولا حذف أو ناقصة والخبر محذوف وكذا يقال في الآية وصريح كلام أبي السعود

الى حاضر (وقد يترك)

الخطاب لابهامه انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة والمقصود ازالة الخطاب المعين الى غير المعين فما قيل ان الأنسب أن يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأني به ليس بشئ اهـ ويرد على جوابه أن المبال الى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لابهام القيد إلا أن يكون معنى قوله أى الخطاب مع معين أى الخطاب الذى وضعه أن يكون مع معين فتأمل وكتب على قوله والمقصود الى الخ ما نضه مع أن عبارة المفتاح والايضاح تدل على رجوع ضمير غيره الى المعين كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله وقد يترك الخ اعترض بأن هذا من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الآتى ذكره آخر الباب فكان الأولى عدم ذكره هنا وأجاب عنه عبد الحكيم على المطول بأنه ليس من اخراج

ان كان فى الآية ناقصة وقوله وفى شرح المفتاح الشريف الخ محصله أن السيد علق قول المفتاح مع معين بـ يكون لكن اعترض على المفتاح بان الأظهر أن يقول لمخاطب معين فيبدل مع اللام ووجه الأظهرية أن قولك حصل الخطاب له بقيد المقصود وهو أن مدخول اللام مخاطب بالفتح بخلاف قولك حصل الخطاب معه فإنه لا يفيد هذا المقصود انصا لاحتمال أن يكون المعنى وقع منى ومنه الخطاب لشخص آخر فيكون مدخول مع مخاطبا بكسر الطاء فهذا الاعتراض من السيد على المفتاح يرد على عبارة الشارح هنا بعد الجواب عن اعتراضه بأنه متعلق بالكون المحذوف هنا كما أنه متعلق بالكون المذكور فى عبارة المفتاح وقوله لكن لا يظهر الخ هذا لا يرد كلام السيد اذ كلامه من حيث المعنى لا من حيث التعلق اذ هو يسلم صحة تعلق كل منهما إلا أن يقال معنى رد عبد الحكيم عليه أن كلامهما متعلق بالكون والحصول ولا تفاوت فى المعنى اذ يحتمل أيضا أن معنى حصل الخطاب له أنه حصل لأجله فيحتمل أن مدخول اللام مخاطبا بالكسر فهما على حد سواء فى الاحتمال لغير المقصود فلم يظهر وجه الأشدية وقوله كل جار مراده به ما يشمل الظرف كما أن مراده بالظرف فيما بعد ما يشمل الجار اذ هما كالفقير والمسكين وقوله فعنى عبارة الشارح الخ معناه أنك اذا علمت أن اعتراض الشارح والسيد على المفتاح غير متوجه كانت عبارة الشارح هنا كعبارة المفتاح فى عدم توجه الاعتراض عليها وكان مع هنا متعلقة بمحذوف معرفة صفة للخطاب أو نكرة حال من الخطاب كما أن مع فى عبارة المفتاح متعلقة بـ يكون واقتصار المحشى فيما أتى على الحالية ليس لتعنيها وقوله الكائن لمعين فتعلق الظرف بالكائن اندفع اعتراض الشارح وابداله مع اللام اشارة لدفع اعتراض السيد لافادته أن مع واللام هنا على حد سواء وقوله أى الصالح له دفع بهذا التفسير ما يقال ان المبال الى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لابهام القيد وقوله عمالا الى غير المعين اشارة الى أن فى الكلام تضمين بيانى او يصح التضمن النحوى أيضا وقوله لان الكلام فيه أى فى الخطاب وقوله لابهام أى ايهام رجوعه للخطاب وفى هذا الابهام مع اعتبار التضمن السابق نظر ظاهر وانما أتى لو كان التضمن للجواز ولعله راى أنه قد يتوهم تضمينها فافهم وقوله الى الغير المعين أى الخطاب الغير المعين وقد ناقش معاوية عبد الحكيم بمالك المناقشة فيه فراجع (قوله الخطاب المعين) أى بكونه مع معين أى الخطاب المقيد بذلك اهـ شيخنا وفى نسخ عبد الحكيم المصححة الخطاب من المعين كما تقدم فى عبارته (قوله أو يترك المعين الى غير المعين) التضمن على هذا المعنى المجاوزة للامالة (قوله ويرد على جوابه الخ) قد أشار عبد

الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وأطال في بيان ذلك وتحقيقه فراجعه تستفد وكتب أيضا على قوله وقد يترك إلى غيره الخ قال في الأطول ونحن نقول قصد الخطاب إلى الماهية في ضمن كل فرد كما في يأياها الانسان فهو خطاب للجميع فكلا عدول لوقيل ترون لا عدول في ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اه (قوله أي الخطاب مع معين) الظرف حال أي كأننا مع معين فلا ينافي أن الخطاب يتعدى بنفسه وأنه إذا أريدت تقويته قوياً باللام لأنها التي للتعوية (قوله أي غير معين) أي بالشخص (قوله كل مخاطب) أي كل من يصلح للخطاب كما في الأطول (قوله على سبيل البديل) أي دون الشمول ولذا أفرد فقال ترى دون ترون سم وعبرة ع ق وانما قلنا على

الحكيم لدفع هذا الايراد بقوله أي الصالح الخ كما علم مما تقدم عنه (قوله وأطال في بيان ذلك الخ) عبارته قوله وقد يترك الخطاب الخ قيل أنه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع المضمرة موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل أحد قد كرهه هنا يخل بقوله فيما بعدهنا كنه مقتضى الظاهر والجواب أنه ليس ههنا شيء داع إلى ايراد الخطاب لمعين فأجرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروى مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية ليست بمقتضى الظاهر وكذا ليس وضع المضمرة موضع الظاهر مجرد صحة إقامة مقامه اذ كل مضمرة يصلح لذلك بل أن يكون المقام مقام المظهر فأقيم المضمرة مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب اه وقوله من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر أي لان حق الضمير أن يكون لمعين فكونه لغير معين خلاف مقتضى الظاهر وقوله بل هو عند التحقيق الخ أي بل ان حققت النظر وجدت أن الضمير من أصله ليس مقتضى الظاهر هنا فضلاً عن كونه لمعين بل مقتضى الظاهر هو الاسم الظاهر فيكون ههنا من خلاف مقتضى الظاهر من حيث وضع المضمرة موضع المظهر لامن حيث استعمال ضمير المعين في غير المعين وقوله ليس ههنا شيء داع إلى ايراد الخطاب لمعين أي وأصالة كونه لمعين لا تصلح داعياً الا اذا انضم اليها عدم مقتضى العدول عنها والمقتضى للعدول هنا موجود وقوله فهو مقتضى الظاهر أي ظاهر الحال لعدم وجود حال آخر ظاهر بالنسبة لهذا يقتضى الاستعمال فيما وضع له حتى يكون الاستعمال في الغير على خلاف مقتضى ظاهر الحال كما أفاده قبل وقوله لزم أن يكون جميع المجازات الخ أي وهذا اللازم باطل اذ صور المجاز ليست كلها على خلاف مقتضى ظاهر الحال اذ قد يكون الحال لخصوص المجاز وليس هناك حال للتحقيقه أصلاً حتى يكون المجاز على خلاف ظاهر الحال وان كان المجاز بجميع صورته على خلاف ظاهر ما وضع له اللفظ اذ الكلام في خلاف ظاهر الحال لا في خلاف ظاهر ما وضع له اللفظ لكن سيأتي لعبد الحكيم نفسه في باب أحوال المسند عند قول المصنف ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه الخ النقل عن الشارح في شرح المفتاح ان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له اه وهو مخالف لما هنا لأن يقال ان ما يأتي مجرد مسابرة لهم والحق ما هنا وقد ناقش معاوية عبد الحكيم بما يمكن أن يناقش فيه فراجع (قوله لا عدول في ترى) أي لما علمت من أن المخاطب هو الماهية المعينة المتحققة في ضمن كل فرد فهو استغراق شمولي وتقدم

أي الخطاب مع معين (إلى غيره) أي غير معين (أي لم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البديل (نحو

سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعين و اشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذي كان في أصل وضعه فان الضمير كقيل انما وضع وضعاً عاماً بديلاً ويتعين بعض ما يصح استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلي في الضمير المفرد والمتن ظاهراً وأما ضمير الجمع ان تصور فيه هذا العموم فالظاهر أن العموم فيه معنى لا بدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل اه بالحرف وكتب على قوله حتى يكون كالنكرات في العموم مانصه فيكون تارة للعموم الشمولي وتارة للعموم البدلي (قوله ولو ترى) الجواب محذوف أي رأيت أمراً فظيماً (قوله الى تفطيع حالهم) أي بيان فطاعة حالهم من فطع الامر بالضم اشتدت شناعته عند الحكم (قوله أي تناهت حالهم) المراد به ما طرأ عليهم في وقت تكسر الرؤس لاجل الخجالة والخوف

أن الشمول الاستغراق من قبيل التعيين فكلام المصنف غير ظاهر وفيه انه وان لم يكن فيه عدول على هذا عن الخطاب لمعين الى غير المعين الذي هو مجاز كما تقدم عن عبد الحكيم فيه عدول عن الاستعمال في الجزئي الى الاستعمال في غيره أي جميع الجزئيات وهو مجاز فأى مرجح له (قوله و اشارة الى أن العموم الخ) هذه الاشارة لاتناسب مذهب الشارح التابع للجمهور من أن المعارف غير العلم كليات وضعاً جزئيات استعمالاً وانما تناسب مذهب من يقول انها جزئيات وضعاً واستعمالاً وقد يقال بل يناسب مذهب الشارح أيضاً ومعنى قوله لا يخرج الخ لا يخرج في الاستعمال عما اعتبر في وضعه الأصلي من أن استعماله في الجزئي فافهم (قوله بل يصاحبه الافراد) المراد بالافراد واحد ما وضع له وان كان اثنين أو جماعة (قوله المناسب للتعين) لعل مراده المصاحب للتعين في أصل الوضع والافراد كل من الافراد وعدمه يناسب التعيين (قوله هو الذي كان في أصل وضعه) تقدم لك أن هذا يناسب مذهب الشارح في وضع الضمير كما يناسب مذهب غيره فتنبه (قوله ان تصور فيه هذا العموم) أي والحق تصوره كما تقدم في بابها الناس اعبدوا ربكم وكم راعوكم ومسئول عن رعيته على ما تقدم وظاهر ذلك أن هناك من يمنع تصور هذا العموم قال بعض المشايخ الصواب أن يقول وأما ضمير الجمع فالظاهر أن العموم فيه معنى لا بدلي اه وفي حاشية سم وأما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين أن يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر اه فتدبر (قوله رحمه الله أي تناهت حالهم الخ) في أبي السعود ولو ترى إذ المجرمون وهم القائلون أننا ضلنا في الارض الآية أو جنس المجرمين وهم من جلتهم ناكسو رؤسهم عند ربهم من الحياء والخزي عند ظهور قبائحهم التي اقترفوها في الدينار بنا أي يقولون ربنا أبصرنا وسمعنا أي صرنا ممن يبصر ويسمع وحصل لنا الاستعداد لادراك الآيات المبصرة والآيات المسموعة وكننا من قبل عميا واصلنا لاندرك شيأ فأرجعنا الى الدنيا نعمل عملا صالحا حسبما تقضي تلك الآيات وقوله تعالى انما وقنونا ادعاء منهم لصحة الأقدسة والافتقار على فهم معاني الآيات والعمل بموجبها كما أن ما قبله ادعاء لصحة مشغولي البصر والسمع كأنهم قالوا وأيقنا وكننا من قبل لان عقل شيأ أصلا وانما عدلوا الى الجملة الاسمية المؤكدة اظهارا لثباتهم على الايقان وكال رغبتهم فيه وكل ذلك للجد في الاستدعاء طمعا في الاجابة الى ما سألوهم من الرجعة وأنهم لم ذلك ويجوز أن يقدر لكل

ولو ترى إذ المجرمون
ناكسو رؤسهم عند
ربهم (لا يريد بقوله ولو
ترى إذ المجرمون مخاطبا
معينا فصد الى تفطيع
حالهم (أي تناهت حالهم
في الظهور) لاهل

من أهوال القيامة من رثائه الهيئة واسوداد الوجه وغيرته وبسرتة وصفرتة وغير ذلك انظر عبد
الحكيم وكتب أيضا قوله أي تناهت حالهم في الظهور الخ

من الفعلين مفعول مناسب له مما يصبرونه ويسمعونه فانهم حينئذ يشاهدون الكفر والمعاصي
على صور منكرة هائلة ويخبرهم الملائكة بان مصيرهم الى النار لا محالة فالعنى أبصرنا قبح أعمالنا
وكنا نراها في الدنيا حسنة وسمعنا أن مردنا الى النار وهو الأنسب بما بعده من الوعد بالعمل
الصالح ولا يقدر لترى مفعول اذ المعنى لو تكون منك رؤية في ذلك الوقت أو يقدر ما ينبئ عنه
صلة إذ والمضى فيها وفي لو باعتبار أن الثابت في علم الله تعالى بمنزلة الواقع وجواب لو محذوف
أي لرأيت أمر افظيعا لا يقدر قدره والخطاب لكل أحد ممن يصلح له كائن من كان اذ المراد
بيان كمال سوء حالهم وبلوغها من الفظاعة الى حيث لا يختص استغرابها واستغظاعها براء دون
راء ممن اعتاد مشاهدتها الأمور البديعة والدواهي الفظيعة بل كل من يتأني منه الرؤية يتعجب
من هولها وفظاعتها هذا ومن علل عموم الخطاب بالقصد الى بيان أن حالهم قد بلغت من الظهور
الى حيث يمتنع خفاؤها ألينة فلا تختص رؤية راء دون راء بل كل من يتأني منه الرؤية فله مدخل
في هذا الخطاب فقد نأى عن تحقيق الحق لان المقصود بيان كمال فظاعة حالهم كما يفصح عنه
الجواب المحذوف لا بيان كمال ظهورها فانه مسوق مساق المسامات فتدبر اه ببعض حذف
(قوله انظر عبد الحكيم) عبارته قوله حالهم الفظيعة أي حالهم السديدة الشناعة والمراد به
ما طرأ عليهم في وقت تكس الرأس لأجل الخجالة والخوف من أهوال القيامة من رثائه الهيئة
واسوداد الوجه وغيرته وبسرتة وصفرتة وغير ذلك التي هي في غاية الشناعة والجزاء محذوف
أي لرأيت أمر افظيعا وما قيل ان المراد بحالهم الفظاعة ووصفها بالفظيعة من قبيل شعر شاعر أو
الكلام على حذف مضاف أو الحينية مرادة مع كونه تكلفا لا يحتاج اليه غير صحيح في نفسه اذ
لا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تقدير الجزاء حينئذ لرأيت أمر افظيعا ثم ان اعتبار صحة رؤية كل من
يتأني منه كاف في كون حالهم في غاية الظهور ولا يحتاج الى وقوع الرؤية فاقيل ان صدق الشرطية
لا يقتضى وقوع مقدمها بل كلمة لو تدل على امتناع وقوعها فلا بدل على كون حالهم في غاية الظهور
في غاية السقوط لان تحققها في نفسها وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية مخاطب لها
لكونها فظيعة هائلة اه وقوله وبسرتة أي قبعة قال تعالى ووجوه يومئذ باسرة أي قبضة وقوله
أي لرأيت أمر افظيعا قيل يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء اذ المعنى حينئذ لو رأيت حالهم الفظيعة
لرأيت أمر افظيعا وأجيب بان الحال عامة وكونها فظيعة وصف لها باعتبار المآل اه وقوله من
قبيل شعر شاعر أي مبالغة فوصفت الفظاعة بانها فظيعة مبالغة وقوله أو الكلام عطف على أن
المراد فقوله على حذف مضاف أي فظاعة حالهم ويحتمل انه عطف على قوله ووصفها الخ فقوله على
حذف مضاف أي حالهم الفظيعة صاحبها حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقوله أو الحينية
أي من حيث الفظاعة وقوله اذ لا يتعلق بها أي الفظاعة الرؤية أي لان الرؤية انما تتعلق بالمحسوس
كاسوداد الوجه وصفرتة وغير ذلك وليس ذلك مبني على تقدير المفعول بل منشؤه أن القصد من
التعميم في الخطاب تنهاى الحال في الظهور فلا يختص برؤية راء دون آخر وذلك مقتضى صحة
رؤيتها وقوله ولا يصح تقدير الجزاء الخ أي فان قولنا أمر افظيعا يقتضى أن المرئي شيء آخر

أى شأنها ذلك فلا ينافى قوله تعالى لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وكتب أيضا قوله أى تناهت حالهم فى الظهور فان قلت التنبية على عموم الرؤية ينافى ابرازها فى صورة الممتنع بدخول لوالامتناعية عليه قلت ادخال لوالامتناعية للشعار بأنها مع عمومها تكاد تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة أحد بمشاهدتها أطول (قوله المحشر) بكسر الشين موضع الحشر مختار ومثله فى القاموس وكسر ها غير قياسى اذا القياس الفتح هذا وفى لامية الأفعال لابن مالك أن فيه الكسر والفتح (قوله واذا كان) أى حالهم وقوله كذلك أى لا يختص بها الخ سم (قوله فلا يختص به) الباء داخله على المقصور (قوله أى برؤية حالهم) فيكون الضمير راجعا للحال بتقدير مضاف (قوله على حذف المضاف) راجع للاحتمالين لكن حذفه على الاول من الاول ومن الثانى على الثانى وكتب على قوله المضاف مانصه احتيج الى تقديره لان حالهم لم يقم بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها (قوله بإيراده علما) أشار الى أن العالمية مصدر المتعدى ومعناه جعله علما والجعل بالإيراد عبد الحكيم ولعل الفعل المتعدى علمه بالتشديد أى جعله علما واللازم علم بضم اللام أى صار علما وكتب أيضا قوله بإيراده علما فسر العالمية بالإيراد المذكور على وفق التعبير عن بقية الاحوال بنحو المذكور والحذف نعم المراد بالإيراد ونظائره الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه بالحقيقة ولم يقل فيما تقدم أى بإيراده ضمير لان هذا أحوج الى البيان لان العالمية الكون علما

المحشر الى حيث يتمنع
خفاؤها فلا يختص بها
رؤية راء دون راء واذا
كان كذلك (فلا يختص
به) أى بهذا الخطاب
(مخاطب) دون مخاطب
بل كل من تنأى منه
الرؤية فله مدخل فى
هذا الخطاب وفى بعض
النسخ فلا يختص بها أى
برؤية حالهم مخاطب أو
بحالهم رؤية مخاطب على
حذف المضاف (وبالعلمية)
أى تعريف المسند اليه
بإيراده علما

موصوف بالفظاعة لان المرئى هو الفظاعة وأيضا لا يصح تسليط الرؤية عليها فى الجزاء (قوله أى شأنها ذلك) أى شأنها أن يراها كل مخاطب وهذا مبنى على أن مراد المتن بقوله أى تناهت حالهم فى الظهور أى الظهور للناس والاطلاع منهم عليها وتقدم عن عبد الحكيم أن المراد تناهى ظهورها فى نفسها (قوله فلا ينافى الخ) لك الدفع بوجه آخر هو أن القيامة مواطن فالناس يرون حال المجرمين فى وقت ويستغلون عنه فى وقت ونظير هاتين الآيتين قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدون وقوله تعالى يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وغير ذلك من الآيات ولو فى الآية بمعنى إن فتفيد الاستقبال وانما عبر بلو فى مقام إن لما أفاده المحشى بعد نقلا عن الأطول بقوله قلت ادخال لوالامتناعية الخ قاله شيخنا وغيره وفى أبى السعود نكتة أخرى ستأتى (قوله فان قلت الخ) هذا مبنى على أن المراد تناهى حالهم فى الظهور للناس والاطلاع منهم عليها بالفعل (قوله ينافى ابرازها فى صورة الممتنع) لا منافاة لان لو تصرف المضارع الى الماضى فيكون المعنى لو رأيت فيما مضى لرأيت أمر اظطعا ورؤيتهم فيما مضى ممتنعة فلا ينافى أنها تكون يوم القيامة ويظهر حالهم غاية الظهور قاله بعض مشايخنا وفيه أن المعنى على الاستقبال اما لان لو بمعنى ان أولان المضى باعتبار التحقق فى علم الله نعم فى هذه المناقاة ماتقدم عن عبد الحكيم (قوله قلت ادخال لوالامتناعية الخ) يفيد أن الامتناع بمعنى الاستحالة مع أن الامتناع فى لومعناه النفي لانها تنفى جوابها لانتفاء شرطها فلا ظهور لهذا الجواب قاله بعض مشايخنا وفيه أن لا نسلم هذه الافادة بل معنى تكاد تمتنع تكاد أن لا توجد مع امكانها ووجودها بالفعل يوم القيامة (قوله فيكون الضمير الخ) ليس ذلك مراد الشارح بل مراده أن الضمير لرؤية الحال اه شيخنا وفيه أن الرؤية لم يتقدم لها ذكر صريحا بخلاف الحال (قوله بنحو المذكور الخ) أى مما هو فعل الفاعل كالتقديم والتأخير (قوله نعم المراد الخ) تقدم ما فيه (قوله رحمه الله أى تعريف المسند اليه بإيراده الخ) ربما يشعر بان تقدير

وليس مراداً سم باختصار وقال يس التأويل بالإيراد لأنه الذي يصنعه البليغ وتركه في
الاضمار لقربه من التعريف وكتب أيضاً على قوله بإيراده مانصه الباء للتصوير (قوله وهو ما وضع
الح) أورد عليه أن من الشخصات حال التسمية ما يتبدل بعدها فيلزم أن يصير اللفظ مجازاً عند

كلام المصنف وأما تعريفه فلنكات فتعريفه بالاضمار الح (قوله وليس مراداً) لا وجه له مع
قوله نعم المراد الح (قوله وتركه في الاضمار) فيه انه لا حاجة اليه في الاضمار فانه فعل البليغ (قوله
لقربه من التعريف) أى لقربه منه في الذكر بخلاف العلمية فاسـتغنى بتفسير التعريف عن
تفسيره وقيل المراد لقربه من التعريف في ظهور أن كلام صدر المتعدي بخلاف العلمية فانها
ظاهرة في مصدر اللزوم (قوله أورد عليه أن من الشخصات الح) عبارة عبد الحكيم قوله
وهو ما وضع لشي من جميع شخصاته المراد بالشخصات امارات الشخص لا موجباته لان
الشخص هو الوجود على النحو الخاص أو حالة تتبعه أى تقارنه والأعراض والصفات كالشكل
والكيف والكم امارات يعرف بها الشخص كما تقرر في محله فتبدل الشخصات لا يوجب تبدل
الشخص وإنما يقل مع تشخصه لانه انما يتم على القول بان الشخص زائد على الماهية وجودى
بخلاف ما اذا كان نفس الذات أو امر اعمى فانه لا مقارنة في الأول ويلزم انعدام الشخص في
الثانى ومن هذا التعريف يعلم طريق احضار الشخص بان يعلم باعتبار العوارض التى هى
امارات تشخصه فالعلم وان كان كلياً لكن المعلوم به جزئى لعدم مطابقته لما سوى ذلك الجزئى
فاندفع الشكوك التى عرضت للناظرين في هذا المقام اه وقوله امارات الشخص أى
امارات يعلم بها الشخص فهى منشأ العلم بالشخص لا منشأ الشخص نفسه أى والامارة ليست
موضوعاً لها بل هى امر خارج عن الموضوع له ولا يلزم من تبدل الامارة والعلامة تبدل المعلم بل قد
يوجد له علامة أخرى وقوله لا موجباته أى ليست محصلة للشخص بحيث تكون هى منشأ
الشخص ولا ينفك عنها وقوله لان الشخص الح محل التعليل قوله والأعراض الح وقوله على
النحو أى الصفة كغاية هذا الخاص لمن عداه وقوله أو حالة تتبعه أى تتبع هذا الوجود وتلك
الحالة كغاية هذا الخاص لمن عداه وقوله فتبدل الشخصات لا يوجب تبدل الشخص تفريع على
كونها امارات خارجة عن الموضوع له والحاصل ان بعضهم فهم ان الشخصات موجبات
للتشخص وانها من جملة الموضوع له فاعترض بان الشخصات المخصوصة الموجودة حال التسمية
تتبدل بعد التسمية فيلزم أن يصير العلم مجازاً عند تبدلها وحصل جوابه أن هذه الشخصات امارات
لا موجبات والامارة خارجة عما وضع له لفظ العلم والموضوع له انما هو الذات المعينة بشرط تعيينها
وتشخصها وتبدل العلامة لا يوجب تبدل المعلم وقوله وإنما لم يقل مع تشخصه الح أى لم يحصل منه هذا
القول المفيد ان الشخص من الموضوع له ضرورة انه ليس امارة وآلة للحضور وهو جواب عما
قبل ان الداخل في مفهوم العلم هو الشخص لا الشخصات فالمناسب أن يقول مع تشخصه بدل قوله
مع الشخصات وحصل الجواب ان دخوله في مفهوم العلم وكونه جزءاً منه لا يتم الاعلى القول بان
الشخص أمر وجودى زائد على الذات وأما اذا جرينا على القول بانه نفس الذات فلا تصح
المقارنة والمصاحبة المأخوذة من مع اذا لشي لا يقارن ولا يصاحب نفسه واذا جرينا على القول بانه
عدمى زائد على الذات فلا يصح أيضاً لما يلزم عليه من أن الموضوع له أمر عدمى لتركبه من الوجودى

وهو ما وضع لشي

تبدلها والجواب أن المراد بالمشخصات المشتركة بين سائر أحواله التي بها يتحقق جزئيته ويمتنع
تصوره من وقوع الشركة فيه دون ما يتبدل ولا شك أن له أحوالا لازمة له في سائر أحواله مشخصة
تمنع من الاشتراك فيه فتلك الأحوال هي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما ليس كذلك سم
ملخصا وأورد على التعريف من سمي ولده قبل أن يراه لأنه لا يعرف جميع مشخصاته وأجيب
بأن معرفتها ولو اجالا بوجه عام يكفي في وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع الخ هذا
التعريف وان تم على رأي الشيخ أن المعارف غير العلم كليات وضعها جزئيات استعمالا لا يتم على
القول الآخر أنها جزئيات وضعها واستعمالا لأنه لا يكون مانعا فلا بد من زيادة دون غيرها في ذلك
الوضع يس وكتب على قوله وهو مانعه أي لفظ (قوله مع جميع مشخصاته) ولو الذهنية

والعدي مع أن الاجماع قائم على أن مدلوله الشخص الوجودي وقوله ومن هذا يعلم الخ أي من قولنا
إنها أمارات والأمانة تفيده العلم وحينئذ نفى قوله مع جميع مشخصاته أي باعتبارها مفعول ظرف
متعلق بوضع وقوله فالعلم هو بكسر العين وسكون اللام لا يفصحها وقوله وان كان كليا أي لأن
العلم متعلق بالعوارض وهي كلية فيكون العلم كليا وقوله لكن المعلوم به وهو الذات المشخصة
جزئي وقوله لعدم مطابقته أي هذا المعلوم وهذا إذا كان طريق احضار الشخص هو
العلم بالعوارض لزم أن الموضوع له العلم كلي لأن العلم بالعوارض كلي فيكون المعلوم به أيضا كليا
وحاصل الرد أنه لا يلزم من كون العلم كليا أن يكون المعلوم به كليا وماتقدم من كون الشخصات
خارجة عن الموضوع له هو ظاهر كلام القدماء وان كان كلام الكتاتيب هنا يفيد أنها من جملة
الموضوع له وقوله فاندفع الشكوك أي الثلاثة التي قد علمتها وقوله التي عرضت للناظرين أي
وصاروا يتكفون في الجواب عنها وقد حل معاوية عبارة عبد الحكيم بوجه فيه ما يخالف ما قررت
به كلامه ولعل الحق ما سمعت (قوله المشتركة بين سائر أحواله) أي كانت سببا للابوين المعينين في
زمان معين قاله بعض مشايخنا فان ولدت ولدين في بطن واحد في زمن واحد فلا يتميز بهذا فيزداد
لكل واحد منهما وصف يتميز به عن الآخر ككونه الذي نزل من جهة يمين أمه (قوله ويمتنع
تصوره من وقوع الشركة فيه) أي ولو بحسب انحصار تلك الأوصاف فيه خارجا (قوله وتمنع من
الاشتراك فيه) أي ولو بحسب انحصارها خارجا فيه (قوله وأورد على التعريف الخ) يقتضي
أن من الشخصات المشخصة المرثية مع أنها قد تتبدل ولا تزول التسمية بزوالها كالبرص فان
التسمية لا تزول بزواله وغيره كذلك فهو منافي لما قدمه قبل قاله بعض مشايخنا (قوله وان تم على
رأي الشيخ الخ) لا يتم على رأيه إلا إذا حلت الشخصات على الشخصات الخارجية كما لا يخفى مع أنه
جملها على ما هو أعم كافي القولة بعد (قوله فلا بد من زيادة الخ) وحينئذ يتم التعريف سواء حلت
الشخصات على الخارجية أو على الأعم (قوله في ذلك الوضع) أدخل به الأعلام المشتركة (قوله ولو
الذهنية) مراده بها التي هي من صفات الماهية أي فراد الشارح بالمشخصات مطلق الشخصات أي
ما يكون مفيدا للتشخيص في الجملة سواء كان في الخارج أو في الذهن لا الشخصات الخارجية فقط
والألم يشمل التعريف أعلام الاجناس ولا الذهنية فقط والألم يشمل التعريف الأعلام الشخصية
ولا جميع الشخصات الذهنية والخارجية معا والألم يشمل شيئا من أعلام الاجناس وأعلام
الأشخاص فان أعلام الاجناس لم توضع إلا للماهية مع الشخصات الذهنية فقط والأعلام الشخصية لم

مع جميع مشخصاته

(قوله لاحتضاره)

توضع الالذات مع الشخصات الخارجية فقط وليس شيء منها موضوعا مع الشخصات الذهنية
والخارجية معا والشخصات الذهنية ككونها كلية وكونها مركبة من هذا الجنس الخصوص وهذا
الفصل الخصوص وكونها ذات فصلين أو ثلاثة وهكذا اه عبد الحكيم بإيضاح (قوله فیدخل علم
الجنس) أى بسبب هذا التعميم وكتب السيد على قول المطول وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته
يخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية أى لانها موضوعة لنفس الماهية والماهية ليس لها
مشخصات خارجية ولا يجاب بانها موضوعة للماهية مع جميع الشخصات الذهنية أى بان يراد
بالشخصات فى التعريف ما هو أعم لاستلزامه امتناع اطلاقها على الافراد الخارجية بل بأن علميتها
تقديرية لضرورة الاحكام والمقصود تعريف الاعلام الحقيقية اه قال عبد الحكيم قوله
قدس سره لاستلزامه الخ وذلك لان الماهية المأخوذة مع الشخصات الخارجية تبين الماهية
المأخوذة مع الشخصات الذهنية لتبين الشخصات الذهنية والخارجية ولا يجوز اطلاق لفظ
أحد المتباينين على الآخر لاحقيقة وهو ظاهر ولا يحجزا الابداع اعتبار علاقة مصححة بينهما
واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد الخارج حقيقة باعتبار مطابقتها للماهية ومجازا اذا أريد ذلك منها
بخصوصه باستعمال المطلق فى المقيد لا باعتبار العلاقة بين المقيدين فتدبر فانه قد خفي على الناظرين
اه وقوله لان الماهية المأخوذة مع الشخصات الخارجية أى وتلك الماهية المأخوذة مع الشخصات
الخارجية هى الفرد فكلامه قدس سره مبنى على أن الفرد هو الماهية والشخصات الخارجية
ولا يخفى بطلانه وقوله الابداع اعتبار علاقة أى ولم يعتبر وعلاقة بينهما وقوله واطلاق الاعلام
الجنسية الخ هذا بيان لما قاله السيد تبعا للقوم من صحة اطلاق الاعلام الجنسية على الفرد أى ان
وجه صحة اطلاقها على الفرد أنها موضوعة للماهية المستحضرة فى الذهن المطلق عن اعتبار
التشخص الذهنى فهى ماهية مطلقة لا مخلوطة بشرط التشخص الذهنى أو الخارجى ولا مجردة
بمعنى أنها اشترط فيها عدمه فاذا أطلقت على الفرد من حيث مطابقتها للماهية كان حقيقة وان كان
من حيث خصوصه فهو مجاز من اطلاق اسم المطلق على المقيد ولا يخفى أن هذا لا ينافى اعتبار
الشخصات الذهنية على أنها طريق لتعيين الماهية فكلام السيد غير ظاهر والجواب بان الاعلام
الجنسية موضوعة للماهية مع جميع الشخصات الذهنية صحيح ان أريد به أن الشخصات طريق
لتعيين الماهية وقوله لا باعتبار العلاقة بين المقيدين هما الماهية مع الشخصات الخارجية والماهية
مع الشخصات الذهنية اذ كل منهما مقيد وليست العلاقة أيضا المشابهة بين المقيدين اذ لم يقصد تشبيه
الفرد بالماهية نعم قد يعتبر العلاقة بينهما بوسط اطلاق الماهية الذهنية عن الشخصات الذهنية
فيتصور المجاز دون الحقيقة الا أنه بغير الوجه الذى قاله القوم أعنى استعماله المطلق فى المقيد قال
عبد الحكيم قوله قدس سره بان علميتها تقديرية هذا ما ذهب اليه الرضى من أن علميتها لفظية ولا
فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فى المعنى حيث قال واذا كان لنا تأنيث لفظى كعرفته بشرى
ونسبة لفظية ككبرى أى فان لفظه لفظ المنسوب لانسوب حقيقة فلا بأس أن يكون لنا تعريف
لفظى إما باللام كفى اشترى اللحم وأن يأكله الذئب وإما بالعامة كفى اسامة اه فليس لنا داع
الى ايراد العلم الجنسى المجرد التوسعة فى اللغة فعلميته خارجة عن وظيفة علم المعانى فاندفع ما قيل

(لاحتضاره) أى المسند
اليه

أى تعريفه بالعلمية لا حضاره فالضمير ان للسند اليه لكن الاول بالنظر للفظ والثاني بالنظر للمعنى لان العلم هو اللفظ والمحضر في ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فعلم جواز تعدد المراد بتعدد الضمير نوبى أى فى الكلام استخداً لذكر السند اليه سابقاً بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله لا حضاره أى السند اليه قد سبق أن السند والسند المسند اليه هما من أوصاف اللفظ ولا شك أن المحضر هو المعنى فقوله لا حضاره محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أى لا حضاره مدلوله وكتب أيضاً قوله لا حضاره فيه أنه قد يكون حاضراً فلا يصدق التعريف بالعلمية لا حضاره الخ وجوابه أن المراد باحضار السند اليه الالتفات والتوجه اليه ولا شك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلقت الى المعنى وان كان حاضراً فيها كما صرح به فى حاشية المطالع أو المراد احضاره لولم يكن حاضراً انظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر أى ملتبساً بعينه والمراد به نفس الشيء وذاته المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل أن الباء زائدة وكتب أيضاً قوله بعينه أى شخصه اعترض بان الاحضار بالعين يشكك بما اذا لم يكن الموضوع له معلوماً للسامع على الوجه المخصوص كما فى لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد باحضاره بالشخص ما يشمل احضاره بوجه عام ينحصر فى الواقع فى الشخص والبارى تعالى يدرك بوجه عام ينحصر فى

(بعينه)

(قوله الالتفات) لوقال بدله
اللفظ لكان مناسباً فانما
يقال لفته لفتا صرفته دون
ألفته الفانا وفى التنزيل
لتلقنا عما وجدنا عليه
آباءنا اه

فيه ان نظر الفن شامل للنكات المتعلقة بالعلمية سواء كانت تحقيقية أو تقديرية اه أى اندفع بقوله فليس لناداع الخ قال عبد الحكيم قوله قدس سره لضرورة الأحكام أى من منع الصرف وترك ادخال اللام ومحجىء الاحوال والوصف بالمعارف اه والحق أن علم الجنس معرفته معنى أيضاً لا اعتبار التعيين فيه ومضاهى بقرينة اجراء أحكام المعارف عليه فعلميته حقيقة داخلية فى وظيفة علم المعانى اذ فيه نكتة التعريف بلام الجنس من الاشارة الى نفس الحقيقة المعينة من حيث تعيينها (قوله أى تعريفه بالعلمية لا حضاره) غرضه بذلك بيان مرجع ضمير لا حضاره ولذلك فرع عليه قوله فالضمير ان الخ (قوله لذكر السند اليه الخ) ان أخذ بظاهره فلا استخدام ظاهر وان أول أى لذكر ضمير السند اليه الخ فالظاهر أن ذلك من شبه الاستخدام (قوله الالتفات الخ) لوقال الالتفات اليه والتوجه اليه لكان مناسباً كما لا يخفى (قوله انظر عبد الحكيم) عبارته قوله بعينه حال من مفعول المصدر والمراد به نفس الشيء وذاته المعينة فتفسيره بقوله بشخصه اشارة الى أنه ههنا بغير المعنى الذى مر فى تعريف المعرفة فانه بمعنى المعين مطلقاً تعيناً جنسياً أو شخصياً وهذا كما يقول أريد مخاطب بعينه أو لا بعينه كذا فى شرح المفتاح اه ومحصله أن المراد من عين الشيء نفسه وذاته المعينة وانما يدل الشارح عن ذلك وقال أى بشخصه الذى معناه بذاته المعينة تعيناً شخصياً للاشارة الى أن معنى المعين هنا غير معناه فى قول المطول فيما سبق فى تعريف المعرفة وهو ما وضع ليعمل فى شئ بعينه فان معناه الذات المعينة مطلقاً سواء كان تعيناً شخصياً أو جنسياً بخلافه هنا فان معناه الذات المعينة تعيناً شخصياً فها هنا أخص مما سبق وهو موافق لما تقدم عن السيد قدس سره واختار معاوية أنه هنا وهناك بالمعنى الأعم فان العلمية فى نحو اسامة أجراً من تعالاة لا حضاره بعينه الجنسى ابتداء باسم مختص به بخلاف نحو أسد أجراً من ذئب كقمة خير من جرادة اه ويؤيده ما يأتى عن سم (قوله ما يشمل احضاره بوجه عام) أى ملتبساً بوجه

الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفاته تعالى (قوله أى بشخصه) أورد أنه لا يصدق على علم الجنس
اذ لا تشخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه أحدها ان الكلام فيما علميته حقيقة بخلاف علم الجنس
فعلميته حكمية ولهذا صرح جوابانه انما حكم بثبوتها لضرورة الثانية ان قولنا يؤتى بالعلم لا كذا
لا يستلزم أن كل علم يفيد ذلك وحاصله أن العلم في الجملة يفيد ذلك الثالث أننا نعتبر تشخيصات الماهية
الذهنية فان الماهية تشخص في الذهن فيصدق عليه انه حضر شخصه بهذا الاعتبار سم وقوله
لضرورة وذلك بسبب محيئه ممنوعا من الصرف وترك ادخال اللام ومحى الاحوال منه بوصفه
بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لاحضار المسند اليه بعينه (قوله عن احضاره باسم جنسه)
أورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم في البلد اذالم
يكن لهم فيها الاحكام واحد وان الرحمن ليس يعلم مع أنهم ما يفيدان الاحضار المذكور وأجيب بان
افادتهما الاحضار لامن حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على قوله
عن احضاره مانصه أى المسند اليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه
(قوله نحو رجل عالم) الشاهد في قوله رجل وانما أى بعالم لأجل صحة الابتداء بالنكرة وكتب
أيضا مانصه وان تعين بالقرينة لانه لم يحضر الا من جهة الجنسية المناسبة من حيث هي للشخصية
(قوله أى أول مرة) فيه اشعار بان ابتداء منصوب على الظرفية وكتب أيضا قوله أى أول مرة
لا يلزم من كون التعريف بالعلمية للاحضار ابتداء أن يكون كل علم له اذ لا يلزم من وجود المعلول
وجود العلة المعينة لاحتمال وجود علة أخرى فلا يراد زيد الثاني في نحو جاء زيد زيد (قوله عن نحو
جاءنى زيد الخ) مما فيه الاحضار بضمير غائب عائد الى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاءنى زيد
وهو راكب أنظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءنى الخ كما صنع في سابقه ولاحقه
تأمل (قوله وهو راكب) فان الاحضار بالضمير بعد الاحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا
مانصه الشاهد في وهو راكب (قوله مختص به) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل قوله بحيث
الخ نوبى (قوله باعتبار هذا الوضع) أى وضعه لهذه الذات المختصة فدخل فيه الاعلام المشتركة

أى بشخصه بحيث يكون
متميزا عن جميع ماعداه
واحتراز هذا عن احضاره
باسم جنسه نحو رجل عالم
جاءنى (فى ذهن السامع
ابتداء) أى أول مرة
واحتراز به عن نحو جاءنى
زيد وهو راكب (باسم
مختص به) أى بالمسند
اليه بحيث لا يطلق باعتبار
هذا الوضع على غيره
واحتراز به

عام والافال كلام فى الاحضار بالعلم (قوله والمراد بالوجه العام صفاته تعالى) أى كواجب
الوجود وخالق الخلق (قوله أورد أنه لا يصدق الخ) تقدم عن عبد الحكيم ان عدم الصدق هو
المقصود ويقيده كلام السيد قدس سره وتقدم عن معاوية خلافة (قوله وأجيب بثلاثة أوجه)
يعلم مما سبق ما فى الجواب الاول والثالث ثم الثالث لا يناسب صنيع الشارح فى الاحتراز اذ عليه
يكون قوله باسم مختص به مخرجا للماعداد ضمير الغائب من المعارف نعم اقتضاه على اخراج
النكرة بقوله بعينه كما هو ظاهر كلامه غير مناسب للاول والثاني اذ علم ما يخرج أيضا ما ليس فيه
احضار للشخص الخارجى من المعارف الا أن يكون جاريا على طريقة الرضى من أن المعارف بلام
الجنس من قبيل النكرة (قوله وأجيب بأن افادتهما الخ) أجيب أيضا بأنه لا يشترط فى النكتة
أن تخص (قوله المناسب) لوقال الأنسب انم كلامه اذ الاحضار باسم الجنس احضار له بالجنس
أى ملتبسا به فالمناسبة حاصلة (قوله فى المقابلة) أى مقابلة قوله بعينه (قوله فيه اشعار الخ)
وجهه غلبة استعمال أول ظرفا (قوله عائد الى العلم) فيه أن المدار على كون المرجع مطلق معرفة
لا خصوص العلم (قوله انظر لم يقل الخ) فيه أنه لو قال ذلك لما أفاد التقييد بكون المرجع معرفة

كريد المسمى به جماعة كثيرة (قوله عن احضاره بضمير المتكلم الخ) أى فان احضارها ولو كان أول مرة لأنه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء على أن الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعرفة بلام العهد الخارجى وكذا الموصول والمعرفة بالاضافة وأجيب بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق فى العهد الخارجى والموصول والمعرفة بالاضافة ليس بلفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا أولا وفيه أن المهود الخارجى قد يكون احضاره أولا باللفظ بأن يذكر اسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الأمر أنه عم في الذكر فأريد الذكور مطلقا ولو حكما يس وكتب على قوله وأورد عليه المعرفة الخ مانصه أى فان الاحضار فى الثلاثة ثانوى لا ابتدائى وكتب على قوله وكذا الموصول والمعرفة بالاضافة مانصه أى المهود ان خارجا (قوله بلام العهد) أى الخارجى فخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرفة بلام العهد الذهبى فاهما فى حكم النكرة قاله ع ق (قوله والاضافة) أى العهدية خارجا (قوله وهذه القيود) أى الثلاثة (قوله لتحقيق مقام العلمية) أى المقام الذى يؤتى فيه بالسند اليه علما أى أنى بها لذلك لالاحتياج اليها فى الاخراج وكتب أيضا قوله لتحقيق مقام العلمية

عن احضاره بضمير المتكلم
أو المخاطب أو اسم الإشارة
والموصول والمعرفة بلام
العهد والاضافة وهذه
القيود لتحقيق مقام
العلمية

الاجمع قوله نحو الخ قيدا وهو غير المتبادر بخلاف ما صنعه الشارح (قوله لان اسمها يطلق على غيرها) الاولى على غيره (قوله بناء على أن الوضع الخ) أما على أن الوضع للجزئيات فلا يخرج بقوله باسم مختص به فى الوضع الواحد لتعدد الأوضاع فهى كالأعلام المشتركة وفيه نظر إذ الوضع فيها واحد غاية أنه أن الجزئيات مستحضرة بالقانون السلكى فالمناسب حذف قوله بناء الخ (قوله والاحضار السابق الخ) فيه أن المعرفة بلام العهد الخارجى ليس فيه احضار سابق إذ المعتبر فيه الحضور فى ذهن السامع وعهده بينه وبين المتكلم ولا يعتبر فيه الاحضار من المتكلم أولا بحيث يذكر ما يفيد أو يقدره بخلاف ضمير الغائب فان المعتبر فيه الاحضار أولا من المتكلم بدكر المرجع لفظا أو تقديرا لا مجرد حضوره أولا فى ذهن السامع فتسوية السيد بين ضمير الغائب والمعرفة بلام العهد الخارجى فى توقف كل منهما على تقدم الذكر تحقيقا أو تقديرا غير صحيحة ولذلك قال عبيد الحكيم التوقف فى ضمير الغائب مبطل ولذا قال الشيخ ابن الحاجب فى تعريف المضمير ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو تقديرا وفى المعرفة بلام العهد ممنوع فان مدلوله الحصة من الحقيقة المعهودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها أولا ومنشؤه عدم الفرق بين الحضور والاحضار اه ومثل ذلك المعرفة بالاضافة العهدية والموصول فانه لا يشترط فهما الاحضار أولا بل الحضور والعلم فكلام المحشى غير مستقيم (قوله وفيه أن المهود الخارجى الخ) فيه أن الاحضار أولا باللفظ ممكن فى المعارف الستة المذكورة فيكون الاحضار بهامزة ثانية اذا ذكر أولا ما يعبر عنه بأحدها وتقدم ذكره ليس بشرط فى شئ منها فلا وجه لتخصيص ذلك بالمهود الخارجى كما يعلم من عبد الحكيم (قوله أى المقام الذى يؤتى فيه الخ) والمراد المقام الذى قصد المصنف تحقيقه وبيانه والافجرد قصد الاخبار باسم مختص مقام داع الى التعريف بالعلمية

أى للاتيان بجميع ما يتعقل ويتضح به مقام العلمية (قوله والا) أى وان لم نقل ان هذه القيود لتحقيق ما ذكر بل قلنا انها محتاج اليها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يغنى عن الاولين فما خرج بهما يخرج به (قوله مغن عما سبق) أى من القيدين أعنى بعينه وابتداء لانه يخرج بهما يخرج بهما وكتب أيضا قوله مغن عما سبق لان احضار الشئ باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرة فلا يكون الاعمال سيراى وهذا مبني على أن الاسم المختص بشئ انما يكون في العلم وأورد عليه رجحانه فانه خاص بالله تعالى مع أنه صفة وأجيب بان الاختصاص عارض وكتب أيضا على قوله مغن مانصه فيه بحث للفنرى فراجع (قوله وقيل الخ) هذا مقابل قوله أى أول مرة في تفسير قول المصنف

(قوله أى للاتيان بجميع ما يتعقل ويتضح به مقام العلمية) أى الذى قصده المصنف كما علمت

(قوله احضار له بعينه أول مرة) أى يتأتى أن يكون كذلك فلا يقال ان ذلك غير لازم بدليل جاء

زيد زيد (قوله فلا يكون الاعمال) هذا التفريع الذى أوجب الاشكال بعد مبنى على أن النسبة

يجب أن تخص وقد علمت خلافا (قوله فيه بحث للفنرى فراجع) عبارة قوله هذا القيد مغن عن

الاولين فيه بحث لأنه اذا ترك القيدان الاولان يكون الكلام هكذا وبالعامة لا احضار المسند اليه

في ذهن السامع باسم مختص به أى بالمسند اليه فلا نسلم ان قوله باسم مختص به يغنى عن قوله بعينه

وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءنى له درهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص

بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما أن لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو أريد بلفظ

الرجل فرد معين من أفرادهم من حيث هو معين وحينئذ يكون مجازا ومبحثنا في الحقيقة وكذا

المعرف بلام الجنس في قولنا الرجل خير من المرأة مثلا يختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب

وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه ونما أجاب به الشريف في حواشى

شرح المفتاح عن الثانى من أن المعارف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد

فيخرج بقيد الاختصاص أيضا كسائر المعارف والمنكرات ففيه نظر لان المعارف بلام الجنس حين

ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن

الخارجية على ما سأتى تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا وبالعامة

لا احضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين أى الشخص المانع تصويره عن وقوع

الشركة فيندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيدا من قيود التعريف على

الوجه الذى ذكر فيه مغنيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا أمكن أن يقيد بقيد على وجه يسقط

الاحتياج الى قيد آخر وأنت قد تحققت من كلام الشارح أن ضمير به في قوله باسم مختص به راجع

الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على أن في الصورة المذكورة أيضا قيد التعيين

منحقق فلا اغناء أصلا وهذا التقرير يظهر أن قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم المختص

بشئ معين ليس الا العلم فيه سماجة وانما مقتضى السوق أن يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه

اه وعبارة المطول التى كتب عليها الفنرى ذلك نصها لا احضاره أى المسند اليه بعينه أى بشخصه

بحيث يكون يميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى في

ذهن السامع ابتداء أى أول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءنى زيد وهو

راكب باسم مختص به أى بالمسند اليه بحيث لا يطاق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن

والا فالقيد الأخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط

احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن
احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لکن ليس شئ منها مختصا بعينه معین فان قيل هذا القيد
مغن عن الأولین لان الاسم المختص بشئ معین ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو
لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يصح الاحتراز به عن الجميع كما في التعريفات اه وقوله
فانه يمكن احضاره الخ أما في الثلاثة الأول فظاهر وأما في الأخيرة فلأن الشرط فيها تقدم العلم به
لا تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار به مرة ثانية بأن ذكر أول مرة ما يعبر عنه
بأحد المعارف الست المذكورة لکن تقدم ذكره ليس بشرط في شئ منها ولم يذكر الشارح
في المحترزات المعرفة بلام الجنس لانه كالذكر فمخرج بالقيد الأول جريا على طريقة الرضى
وقوله لأن الاسم المختص الخ قال الحفيد أى الاختصاص بحسب المفهوم والوضع لا بالنظر الى
الانحصار في فرد كـ بعض النكرات فلا يرد أن الرحمن مختص به تعالى مع أنه ليس بعلم على ما في
الكشاف * بقي هنا بحث لأن الكلام في كون القيد الأخير مغنيا عن الأولين فاعتبار التعيين
غير مناسب وأما المختص بشئ مطلقا فليس العلم وحده فان المعرفة بلام الجنس مختص بالجنس
لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد لا يقال قد يقصد به الى فرد منه لا على التعيين كما في العهد
الذهنى لانا نقول لا يطلق الا على أمر واحد ولا يستعمل الا فيه وهو الجنس لكنه بحسب المقام
بالنظر الى القرينة قد يقع في الخارج على الجنس وقد يقع فيه على الفرد ولا فلا يتصور أن يكون
حقيقة في كلتا الصورتين اه وقوله بعد التسليم إشارة الى المنع بان يقال لانسلم أن الاسم المختص
بشئ معین منحصر في العلم لیکون القيد الأخير مغنيا عن الأولین قال السيد وهذا المنع انما
يجب إذا خرج بأحد القيدین الأولین اسم مختص غیر علم لکن الخارج بالاول هو النكرة
وبالثاني الضمير الغائب كما ذكره وليس شئ منهما بمختص فقد أخرج القيد الأخير جميع
ما يخرج القيدان فلا حاجة اليهما فلا صحة لهذا المنع قال السيد ويمكن أن يتكف لتوجيه هذا
المنع بان الجنس اذا انحصر في شخص كشمس كان اسمه مختصا به في الظاهر اذا لم يستعمل في
غير ذلك الشخص ولا يحضره بعينه في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوع له فقد أخرج
القيد الأول ما لا يخرج الأخير فلا بد من ذكر قوله بعينه لاحترازه عنه فقول السائل مغن عن
القيدین لا يسلم بل انما هو مغن عن أحدهما فقط وهو ابتداء وقوله ان ذكر القيود انما هو لتحقيق
الخ قال السيد فيه تصريح بان المقصود من القيود تحقيق مقام العلمية والاحتراز تابع كما أن المقصود
من قيود التعريفات شرح الماهيات والاحترازات تابعة فلا بأس أن يقع في قيود الضوابط
والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات لکن المناسب حينئذ ان يتأخر هذا القيد
عماءه وأن يخرج به ما لا يخرج بغيره كما فيما نحن بصدده اه وقال الفري توجيه الجواب بالمنع أنا
لانسلم انحصار الاسم المختص بالعلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحن مختص به
تعالى بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الأصل موضوعا لذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع أنه
ليس بعلم لوقوعه صفة فثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظرا الى أن مفهومه
كلی في الأصل أو بقوله ابتداء ان نظرا الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر
وتوجيه الجواب بالتسليم أنه لو سلم أن الاسم المختص بشئ ليس الا العلم بناء على أن يراد بالاختصاص
الاختصاص بحسب الوضع فلیکن الغرض من ذكر القيدین السابقین تحقيق مقام العلمية غاية

ابتداء سم (قوله كما في الضمير الغائب الخ) أى وكاسم الإشارة فانه يشترط معه الإشارة الحسية والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدم العهد فتأمل (قوله وفيه نظر) هذا الرد ظاهر لو أريد بالشرط أى شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله

ما في الباب انهما بعد ما ذكرنا لذلك الغرض أسند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكور اخراج بعض ما يخرج بالقييد الأخير وليس بمحدور وبما أشرنا اليه من توجيه الجواب بالمنع اندفع لزوم استدراك أحد القيدتين الأولين أعني بعينه وابتداء بخلافه على ما وجهه السيد قدس سره فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء أصلاً اهـ وعلى ما جرى عليه فابتداء معناه أن التعيين حاصل من ابتداء الوضع لا طارىء وهذا مسلك آخر غير ما جرى عليه الشارح وقد أجاب عبد الحكيم عن كل من بحثي الفري والفريد السابقين حيث كتب على قول المطول لأن الاسم المختص بشئ معين مانصه أى مشخص وانما اعتبره لأن الكلام في التعبير عن المسند اليه المعين كما أشار اليه بقوله ليس شئ منها مختصاً بمسند اليه معين لأنه اعتبره مع قوله باسم مختص به حتى يرد أن الكلام في كون القيد الأخير مغنياً عن الأولين فاعتبار التعيين غير مناسب وأما المختص بشئ مطلقاً فليس العلم وحده فان المعرفة بلام الجنس مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد واطلاقه على الفرد الذهني وجميع الأفراد انما هو بالقرينة فاقبل المراد بالتعيين أعم من التعيين التعريفي والتنكيري ولو حذفه لكان أولى ليس بشئ اهـ وقوله وانما اعتبره أى قوله معين وقوله لأنه لأنه اعتبره مع قوله الخ أى لأنه اعتبره من عند نفسه زائد على ما يعلم من كلام المصنف مع قوله باسم مختص به وقوله حتى يرد أن الكلام الخ ايضاح جوابه أن فرض الكلام أعني قوله وبالعلمية لا حضاره الخ في التعبير عن المسند اليه المعين لأن أصل التعريف قد أشار المصنف لنكته العامة والكلام الآن في أقسام التعريف بعد ثبوت أصله أخذنا من إشارة فاء العطف ويشير لكون الكلام في ذلك قول الشارح فيما سبق لكن ليس شئ منها مختصاً بمسند اليه معين فهذا القيد ليس مأخوذاً من خارج حتى يعترض عليه بان كلامنا في القيود المذكورة في العبارة وفي هذا الجواب نظر لأن الاغناء عن قيد التعيين انما حصل بما علم من المقام لا بقوله باسم مختص به وقوله كما أشار اليه الشارح بقوله ليس شئ الخ غير صحيح لأن الشارح انما اعتبر التعيين فيما سبق لكونه مذكوراً في عبارة المصنف حيث قال بعينه فلا بد في المحترز عنه بالقيد الأخير من وجود القيدتين اللذين قبله فيه حتى يكون الاحتراز بالأخير فكلام الشارح السابق مراعى فيه ذكر القيد الأول وكلامنا الآن في حال اسقاطه فلا يصح الاستناد أصنع الشارح فيما سبق وربما يظهر في الجواب عن بحث الفري أن قول الشارح بعد التسليم إشارة لهذا البحث زيادة على ما تقدم بيانه عن السيد فتدبر (قوله وكاسم الإشارة) أدخل بالكاف ضمير المتكلم والمخاطب فانه يشترط فيهما القرينة المعنوية وهى التكلم والخطاب (قوله رحمه الله فانه يشترط تقدم ذكره الخ) يفيدان تقدم الذكر معتبر في المعرفة بلام العهد وهو غير مسلم عند الشارح ولذا خص الشارح الاحتراز بقوله ابتداء بضمير الغائب فاكتفى الشارح في الرد على هذا القائل من تلك الجهة بما يعلم من تخصيصه الاحتراز المذكور (قوله هذا الرد ظاهر لو أريد الخ) أى كما يعلم من كلام الشارح

كما في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف

ابتداء أى من غير توقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر كان الرد على هذا القائل بأنه يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مختص به لأن ما خرج به من بقية المعارف خرج بابتداء على أن معناه ما ذكر وان كان يجب أن يتحقق مقام العلمية (قوله كذلك) أى مشروطة بتقديم شئ حتى العلم أى فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود (قوله نحو قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره وأحد خبر ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى ويحتمل أن يكون ضمير الشأن والجملة خبره اه فترى (قوله أصله) أى القريب والافلاصل الاصيل الى منكر اهنا اذا كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذفت الهزة) امام مع حركتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسى بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس واحد اولهما ساكن واما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسى لان المحذوف القياسى كالثابت فلا يكون المتحرر كان المتجانسان فى كلمة واحدة من كل وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف

فى المطول (قوله كان الرد على هذا القائل الخ) أى كما بينه فى المطول ثم انه يحتمل أن معنى كلام هذا القائل ان قول المصنف ابتداء معناه من غير توقف على تقدم شئ غير العلم بالوضع فيخرج ضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول بقوله ابتداء ويخرج بقوله باسم مختص به اسم الإشارة وضمير المتكلم وضمير المخاطب اذا لا يشترط فيها التقديم بل يكفي معها التقارن والكاف استقصائية لكن ما اختاره السارح فيه حل الابتداء على ما يتبادر منه (قوله لتحقيق مقام العلمية) أى مقام العلمية الذى قصده المصنف وهو ما كان ملحوظا فيه الاحضار للعين ابتداء بالاسم المختص أى ما كان ملحوظا فيه كل واحد من هذه القيود وان كان الاخير منها فى نفسه لازما لغيره مستغنى عنه من حيث الاحتراز لكن الوجه هو ما اختاره السارح لان فيه حل الابتداء على المتبادر منه وعدم اغناء الاول عن الاخير من حيث الاحتراز بخلافه على هذا وبما ذكرنا لك ايدفع قول بعض مشايخنا لا يصح هذا الجواب لان تحقيقها قد حصل قبل الاتيان به اذ قبله قد تم التعريف (قوله وأحد خبر ثانيا الخ) وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد فى وصفه كالوجود واستحقاق العبادة أو بحسب الذات أى انه لا تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة حل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد أى فرد من الافراد (قوله ويحتمل أن يكون الخ) هذا هو المناسب لما نحن فيه (قوله فاجتمع حرفان من جنس واحد الخ) أى فبما هو كالكلمة الواحدة (قوله فيكون التزام الادغام غير قياسى) وأما تجويزه فهو قياسى (قوله فلا يكون الخ) أى لا يكونان مجتمعين فى كلمة واحدة لان الحرف المحذوف كالثابت فحط النفى اجتماع الحرفين وبهذا يستقيم كلامه فتدبر (قوله من كل وجه) أى وان كانا مجتمعين فى كلمة واحدة من بعض الوجوه وهو ملاحظ في التعويض أو بالنظر لظاهر الحذف وقطع النظر عن كونه قياسيا وفى عبد الحكيم بعد ما نقله المحشى عنه مانصه وان اعتبر التعويض أيضا نعم لو قيل يلزم الادغام بعد العلمية كان قياسيا لان الاعلام لا تغير اه وقوله وان اعتبر الخ غاية قصد بها الرد على الأطول فيما نقله عنه المحشى لكن الظاهر ما للأطول فانه حيث قصد التعويض لم يكن المحذوف كالثابت على كل حال لكن ما يقتضيه كلامه من

كذلك حتى العلم فانه
مشرط بتقديم العلم بالوضع
(نحو قل هو الله أحد)
فالله أصله الاله حذفت
الهزة

المعرك متعاص بحركته قال في الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلة
صار اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسي أو فليكن وجوب الادغام بعد
العلمية لان الاجتماع حينئذ في كلمة واحدة وكتب أيضا قوله حذف أي تخفيفا (قوله وعوض
عنها حرف التعريف) أي قصد جعله عرضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود قبل الحذف
لا يقال لو عوض عنها حرف التعريف لم يصح أن يقال الاله بالهمزة إذ يلزم فيه الجمع بين العوض
والعوض وهو لا يجوز لانا نقول الاله بالهمزة ليس هو الذي وقع فيه التعويض حتى يتمتع بل هو
اللفظ الذي قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همز فيه على أن ظاهر كلام الرضى أن
أل ليست عوضا بل تشبه العوض يعني أنها ليست متعوضة للعوض بل للتعريف أيضا من سم
باختصار وبعض اصحاب وكتب على قوله فلا يرد الخ مانعه هذا ان كانت أل في قوله أصله الاله من
الحكي فان كانت من الحسكية والقصد أن الله أصله المنكر وانما أدخل حرف التعريف في خبر
المبتدا افادة للحصر كما في زيد الأمير إشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه أصله لاه من لاه يليه بمعنى
سترا ككثرة دوران الاله واستعماله في المعبود واطلاقه على الله فالأمر ظاهر ولا اشكال وكتب أيضا
قوله وعوض عنها حرف التعريف العوض الالف واللام كما هو رأي الخليل أو اللام وحدها
ويتبعها الهمزة كما هو رأي سيبويه كما في التعريف حفيد على المطول وكتب أيضا قوله وعوض
عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل بأبي عبد الحكيم (قوله ثم جعل علما)
أي بعد حذف الهمزة وأما قبله فقبل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية

وعوض عنها حرف
التعريف ثم جعل علما
للذات

انه اذا كان الحذف غير قياسي ولم يقصد التعويض لم يكن التزام الادغام قياسيا غير ظاهر فان
الحرفين حينئذ مجتمعان فيهما هو كالكلمة الواحدة وقال بعض المشايخ ان قوله من كل وجه معناه
سواء اعتبر التعويض أو اعتبر الادغام بعد العلمية أم لا أي لان اعتبار التعويض لا يخرجهما عن
كونهما ليسا في كلمة واحدة واعتبار الادغام بعد العلمية بعيد جدا اذا الاعلام لا تغير اه وفيه نظر
ظاهر (قوله ونحن نقول) أي ردّا لما قاله السيد الموافق لما نقله المحشي عن عبد الحكيم كما يعلم من
الوقوف عليه (قوله فوجوب الادغام قياسي) أي سواء اعتبر أن الهمزة محذوفة مع نقل حركتها الى
اللام أم لا فوجوب الادغام قياسي على كل حال لان المحذوف حينئذ ليس كالثابت اذ لا يصح ثبوته
مع العوض وبتعويضه عن الجزء المحذوف كان جزأ فليس اجتماع الحرفين حينئذ الا في كلمة
واحدة من كل وجه وقصد التعريف منه لا ينافي ذلك فكلام الأطول مقابل لكلام عبد الحكيم
فلا صحة لقول بعض مشايخنا ان ما نقله عن الأطول لا يقابل كلام عبد الحكيم بل يرجع اليه لانه
عند جعل أل عوضا عن الهمزة ينظر في حذف الهمزة هل هو قياسي أولا فيكون التزام الادغام
قياسيا وغير قياسي وكذا يقال في قوله أو فليكن (قوله أو فليكن وجوب الادغام الخ) أي ان
الحاصل قبل العلمية هو الادغام الجائز والذي طرأ بعد العلمية هو صفة الوجوب لا أن الادغام مع
صفة الوجوب طرأ بعد العلمية اذ الاعلام لا تغير عن الهيئة التي كانت عليها قبل من ادغام وغيره
(قوله بدون التوسل بأبي) قال عبد الحكيم بعد ذلك ويبقى قطعيا اه أي يبقى حال كون
همزته في حال النداء همزة قطع لا تحذف أو يبقى بمعنى يصير فقطعيا خبرها (قوله من الاسماء الغالبة)
أي التي كثر استعمالها في ذاته تعالى من غير أن يكون استعمالها فيها على وجه العلمية بالغلبة كما أفاده

وقيل هو أيضا علم له بالغلبة لكن أريد تأكيده الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بحق فالله أى على هذا القول الثانى قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف أطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فكون الغلبة الحقيقية وبعده لم يطلق على غيره أصلا فكون الغلبة تقديرية فنرى وقوله من الاسماء الغالبة أى على ذاته تعالى فلا ينافى قوله لا الى حد العلمية اذ صاحب هذا القول يقول الاله باللام علم بالغلبة على المعبود بحق أى هذا المفهوم السكى كما قد يؤخذ من الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ أى لم يكن قبل التعويض والادغام عالما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم السكى أعنى المعبود بحق وقيل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان أولا وهذا ما اختاره الشارح فى شرح الكشف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا وبعده الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للمفهوم السكى أى بطريق الغلبة فيه كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل عالما أى بالوضع على ما يتبادر من لفظ الجعل ومن مقابلة قوله بعلمية الله بزعم بعضهم أنه اسم للمفهوم السكى لاعلم مع قول سم أى لاعلم بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل عالما بالغلبة اهـ وبالغلبة على ما اختاره فى شرح

بالاستدراك (قوله وقيل هو) أى الاله معرفا باللام أيضا أى كلفظ الله فى مجرد أن كلاً علم والا فالشارح لم يجعل لفظ الجلالة عالما بالغلبة وان كان محتملا لذلك على بعد كما يأتى (قوله فالله الخ) تفريع علمية لفظ الجلالة بالغلبة بالنظر لما فهم من قوله لكن الخ لا بالنظر لقوله وقيل الخ لما علمت فتدبر (قوله فلا ينافى قوله لا الى حد العلمية) حاصل المناقاة أن قوله من الاسماء الغالبة معناه أنه يطلق على مفهوم المعبود بحق على سبيل العلمية بالغلبة فينا فى قوله لا الى حد العلمية الذى معناه انه لم يصل لمرتبة العلمية على هذا المفهوم أصلا لا بالوضع ولا بالغلبة وحاصل دفعها أن قوله من الاسماء الغالبة أى على ذاته تعالى أى الكثيرة الاطلاق على ذلك فلا ينافى قوله لا الى حد العلمية لان معناه لا الى حد العلمية على ذاته تعالى اذ صاحب هذا القول لا يقول بعلمية على ذاته تعالى بل انما يقول بعلمية على المفهوم السكى فقوله اذ صاحب الخ تعليل لدفع التنافى وبحتم انه تعليل للتنافى والمعنى أن صاحب هذا القول اذا كان قائلا بعلمية بالغلبة على المفهوم كان قوله من الاسماء الغالبة محمولا على مذهبه أى انه من الاسماء الغالبة بحيث يكون عالما بالغلبة على المفهوم حينئذ ينافى قوله لا الى حد العلمية وحاصل الدفع عليه ظاهر لكن الاول أقرب للعبارة (قوله بل اسما للمفهوم السكى) أى على سبيل العلمية بالغلبة كما يأتى للحشى لكن ظاهر العبارة انه لا غلبة أصلا فبحرر (قوله اسما للمعبود مطلقا) أى ولا غلبة أصلا أو ما الله فهو علم بالغلبة التقديرية على ذاته تعالى كما يأتى ذلك فى قوله وبالغلبة على ما اختاره فى شرح الكشف (قوله هذا ما اختاره الشارح الخ) وعلى هذا يحمل القول الاول فى عبارة الفنى السابقة على ما تقدم (قوله وقال السيد) هو القول الثانى فى عبارة الفنى (قوله يطلق على غيره اطلاق النجم الخ) أى فهو علم بالغلبة الحقيقية فيكون موضوعا للمعبود مطلقا بحق أو باطل ثم غلب على ذاته تعالى بعد استعماله فى المعبود بباطل (قوله أى بطريق الغلبة فيه) لم يبين كونها حقيقية أو تقديرية (قوله فلا ينافى الخ) وعلى هذا يكون الفرق بينه وبين كلام الشارح ان حل على أنه علم بالغلبة انه على كلام

الكشاف واعترض جعل الله علما بالغلبة بأنه لم يوضع لكلى ولم يستعمل في غيره تعالى حتى يكون بالغلبة الحقيقية ولا يوضع لمفهوم كلى لكن لم يستعمل الا في الفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بأنه مع أصله الذى هو الاله بمنزلة اسم واحد فكأنه أيضا بالغلبة فهو علم بالغلبة الحقيقية تنزيلا ومن قال الله علم بالغلبة التقديرية نظر في قوله بالغلبة الى وضع أصله لكلى وفي قوله التقديرية الى عدم استعماله نفسه في غير الذات العلية وفي الاطول الاله معرفة باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى أصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بطريق الوضع أو بالغلبة التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترتيب في الاعتبار لاني الوجود تأمل (قوله الواجب الخ) اشارة الى طريق احضار الذات المعينة أنظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله الواجب الوجود الخ الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى لبيان اعتبارها في المسمى والا كان المسمى بمجموع الذات والصفة وليس كذلك بل المسمى الذات وحدها سم (قوله الواجب لذاته) هو الذى لا يحتاج الى غيره في وجوده (قوله للعبودية له) أى لكون غيره عبد له نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يكون علما) أى بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أى كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه وما قيل من أن الافادة بحسب الشرع ان أراد أن دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشئ للقطع بأن الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى آخر وان أراد أن افادتها لكون القائل موحد بحسب الشرع فسلم لكن ليس كلامنا فيه عبد الحكيم (قوله لما أفادت التوحيد) أى بحسب معناها لغة وان أفادته من

الواجب الوجود الخ الخالق للعالم وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لانسم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لان الكلى

هذا القائل علم بالغلبة على المفهوم الكلى والغلبة باعتبار وضع أصله لمطلق المعبود وعلى كلام الشارح علم بالغلبة على ذاته تعالى وهذا ان كان المراد فلا ينافى أنه قد يجعل علما بالغلبة على المفهوم الكلى المذكور أما اذا كان المراد أنه قد يجعل علما بالغلبة على ذاته تعالى فلا تقابل الا بحمل كلام الشارح على الجعل بالوضع (قوله الترتيب في الاعتبار) أى لان كون الاصل كذا الخ مجرد اعتبار (قوله انظر عبد الحكيم) عبارته وفي توصيف الذات بالواجب لذاته الخالق لى كل شئ اشارة الى طريق احضار الذات المعينة أعنى اللزوم المساوى له في نفس الأمر وان كان كليا عند العقل اه وقوله الى طريق احضار الذات أى احضارها بالنسبة للخلق لا بالنسبة للواضع وهو الله اذ أسماؤه بوضعه (قوله غير متعين) أى لجواز أن يكون المعنى لىكون غيره عابدا له قاله بعض مشايخنا أو لجواز ان المعنى لىكونه معبودا لذاته (قوله فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما الخ) ان كان المعنى يجعل علما على المفهوم الكلى المذكور فالتقابل بين كلامه وكلام الشارح حاصل على كل حال وان كان المعنى يجعل علما على ذاته تعالى كان قول الشارح ثم جعل علما أى بالوضع ليصح التقابل كما سبق قال معاوية وعلى هذا يدفع تنظير الشارح والظاهر ان المعنى فلا يكون علما أصلا لا بالوضع ولا بالغلبة (قوله تفيد التوحيد) أى توحيد الذات وانفرادها بالالوهية وليس المراد به اعتقاد الوحدة فان هذا ليس مدلولها (قوله وما قيل الخ) قائله الأبهري جوابا عن اعتراض الشارح (قوله ان دلالتها على التوحيد) أى توحيد الذات وانفرادها (قوله وان أراد افادتها لىكون القائل الخ) أى ان الشارح جعل هذه الكلمة تفيد ان قائلها موحد أى معتقد للوحدانية

حيث انحصار الكلى فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للفرد واللازم باطل أو بعيد (قوله من حيث هو كلى) أى بقطع النظر عن الوجود الخارجى والافتقار ينصرف فى فرد (قوله بحتمل الكثرة) كان الظاهر أن يقول يفيد الكثرة لأن الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعاً لا احتمالاً وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة فى الخارج فلذا عبر بحتمل فتأمل (قوله كفى فى الالقاب الخ) أى وكفى فى الاسماء الصالحة لذلك نحو على ومعاوية إذا اعتبرناهما اسمين وكفى الكنى الصالحة لذلك أيضاً نحو أبو الخير وأبو الشريتم بل وكتب أيضاً قوله كفى فى الالقاب نص عليها لأنها الواضحة فى ذلك لأن الغرض من وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد يتضمنهما الاسماء وإن لم يقصد بالوضع التمييز الذات لكونها مقولات من معان شريفة أو خسيصة كمحمد وكتب أو لاشتهار مسماها بصفة محمود أو مذمومة كحاتم ومادر وبعد الالقاب فى ذلك الكنى كفى الفضل وأبى الجهل وإنما قال تعظيم أو اهانة دون تعظيمه أو اهانتة لأنه قد يقصد تعظيم غير المسند إليه أو اهانتة نحو أبو الفضل صديقك وأبو الجهل رفيقك اه أطول وكتب على قوله كما مانصه أى تعظيم أو اهانة (قوله الصالحة) هذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها لأن اللقب ما شعر بمدح أو ذم فلا يكون الا صالحاً للتعظيم والاهانة (قوله لذلك) أى التعظيم أو الاهانة (قوله مثل ركب على وهرب معاوية) يقولون لفظ على يشعر بالمدح من العلو واللفظ الآخر بالذم من العواء ففيهما الاشعار بالمدح والذم مع قطع النظر عن ذكر الركوب والهروب فقد كرهما ايس اتوقف الاشعار عليهما سم والمتبادر أن المراد بعلى ومعاوية صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه من سوء الادب فى حق سيدنا معاوية رضى الله عنه والجرأة عليه بما لا يليق بمنصبه بل لو حملناهما على غيرهما لم يخل من سوء الادب لما فيه من الإيهام وكتب أيضاً قوله مثل ركب على وهرب معاوية أى على اعتبار أنهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين والتمثيل بهما على الاعتبار الثانى (قوله أو كناية) أى تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تقوت لولا العلم نحو أبو لهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بأبى لهب لينتقل منه الى كونه جهنمياً باعتبار معناه الأصلى فان المعنى الأصلى الذى يقصد بالبليغ الإشارة اليه بهذا العلم من تتولد منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقوداً للنار والنار التى وقودها الناس نار جهنم وهذا وجه بديع

من حيث هو كلى بحتمل الكثرة (أو تعظيم أو اهانة) كما فى الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى

أى جعلها علامة على ذلك وقوله لكن ليس كلاماً فيه أى بل كلاماً فى افادتها للدلول وهو توحيد الذات وانفرادها وعدم الشريك له تعالى فاللام فى لكون الفائل الخ للتقوية ولك أن يجعلها للتعليل ويتغير المعنى (قوله واللازم باطل أو بعيد) المناسب للدعوى الشارح الاجماع هو الاول (قوله غير المسند اليه الخ) هو المضاف اليه المسند فى المثالين بعد (قوله من العواء) هو صريح الذئب كفى فى الدسوقى (قوله تقوت لولا العلم) مبنى على أن النكتة يجب أن تخص (قوله وهذا وجه بديع) أى لا يحتاج فى كونه ملزوم الجهنمى الى ادعاء أن المراد باللهب اللهب الحقيقى وهو لهب نار جهنم لدفع إيراد نحو الفران ولا يحتاج لكون اللزوم عرفياً لدفع إيراد الزبانية لخروجهم على هذا لانهم ليسوا وقوداً للنار بخلاف ما قاله الشارح فانه يحتاج الى ادعاء أن المراد باللهب اللهب الحقيقى لأجل أن يستلزم الجهنمى والا فلا بدس مطلق نار لا يستلزم أنه جهنمى كالفران ويحتاج الى

وقال غيرنا معنى ألبس ملابس النار ملازمة وهو لزوم الجهنمي لأن اللهب الحقيقي
لهب نار جهنم فان قلت لم يكن في المعنى الكينائي بكونه وقود نار جهنم أو ملابسها واعتبر
الانتقال عنه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيد عذابه بالنار وغيرها مما في جهنم
فان قلت المعنى الأصلي المنتقل منه الى كونه جهنميا ليس معنى حقيقيا لأبي اللهب لانه حيوان
يتولد من نطفة اللهب قلت قد يكون الأصلي من الكناية بمعنى مجازيا أطول ما خصار قوله يصلح
العلم له) أى بحسب معناه الأصلي قبل جعله علما (قوله بالنظر الى الوضع الاول) أى بالنظر الى
معناه المجازي بحسب الوضع الاول الذى هو الاضافى لا الحقيقى الذى هو أبو النار والنار بنته لعدم
صحة قصده من هذا المركب الاضافى وكتب أيضا قوله بالنظر الى الوضع الاول أى لا الثانى أعنى
العلمى وقوله أعنى الاضافى أى قبل جعله علما (قوله لان معناه) أى معنى هذا العلم أعنى ألبس
بالنظر الى الوضع الاول قبل جعله علما والمراد معناه المجازى فان ملازم النار وملابسها بحسب
الوضع الاول معنى مجازى له لان المعنى الحقيقى أنه أب للنار والنار بنته ولكن لم يقصد هذا المعنى
الحقيقى بهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجاز (قوله ويلزمه
أنه) أى الشخص جهنمى أى لزوم معرفيا ومثله يكفى عند أهل هذه الفنون لانهم يكتبون
بالملازمة فى الجملة وهو أن يكون أحدهما بحيث يصلح للانتقال منه الى الآخر على أنه قال فى المطول
واللهب الحقيقى لهب جهنم فهو إشارة الى الجواب عن منع الملازمة بأن اللهب أعم من لهب جهنم
والخاص لا يلزم العام (قوله فيكون انتقالا الخ) فأبولهب باعتبار الوضع العلمى مستعمل فى

يصلح العلم له نحو أبولهب
فعل كذا كناية عن كونه
جهنميا بالنظر الى الوضع
الاول أعنى الاضافى لان

معناه ملازم النار وملابسها
ويلزمه أنه جهنمى
فيكون انتقالا

أن اللزوم عرفى والا فالزبانية ملازمون لها وليسوا جهنمين (قوله وقال غيرنا) أى كالسعد فى
المطول والمختصر (قوله وهو لزوم) الضمير راجع للملابس النار الخ (قوله لان اللهب
الحقيقى الخ) هذا انما يظهر لو قال ملابس اللهب ملازمة ملازمة (قوله لان كونه جهنميا يفيد
الخ) أى لان معنى الجهنمى المعذب بأنواع العذاب فى لهب جهنم سواء كان عذابه بذلك اللهب أو
بغيره مما فى جهنم كالعقارب (قوله حيوان الخ) أى لان المعنى الحقيقى حيوان الخ وهذا غير
المعنى الأصلي الذى يقصد البليغ الإشارة اليه بالعلم وهو من يتولد منه النار (قوله قلت قد يكون
الخ) ليس المقصود أن المعنى الأصلي فى هذه الكناية معين مستعمل فيه العلم بطريق المجاز والا
كانت هذه الكناية لا تكلف فيها اذ هى حيث تدعى قانون سائر الكينيات بل المراد انه معين لو
استعمل فيه العلم لكان معنى مجازيا له نعم يمكن أن الأطول يقول بعدم التكلف فى هذه الكناية
فتدبر (قوله لا الحقيقى) عطف على المجازى (قوله لعدم صحة قصده) أى قصد الحقيقى وفيه
نظر لان المعنى الحقيقى يجوز أن يقصد مجرد الانتقال بحيث لا يكون محط صدق ولا كذب ولا
اثبات ولا نفي فا المانع من صحة قصده نعم يمكن أن مراده لعدم صحة قصده قبل جعله علما لا عند
الكناية بعد جعله علما (قوله والحاصل ان هذه الكناية مبنية على مجاز) ان أخذ بظاهره كان
غير مناسب لقول الشارح وهذا القدر كافى فى الكناية (قوله ومثله) أى اللزوم العرفى (قوله
بالملازمة فى الجملة) أى وان لم يكن هنا لزوم عقلى فاندفع ما يقال لان سلم أنه يلزم من ملازمة الشخص
لنار أن يكون جهنميا لجواز أن يكون غير جهنمى كالفران وقوله على انه قال الخ ترقى فى الجواب
لدفع ذلك وبعد ذلك يقال ما أشار اليه فى المطول لا يدفع ايراد الزبانية فلا بد من اعتبار كون اللزوم

الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الاصلى الى ملابس اللهب لينتقل منه الى أنه جهنمى فهو كناية عن الصفة بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بأبى لهب لكن ينتقل منه الى معنى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخير كناية عن الخير عبد الحكيم وقوله وينتقل منه أى بسبب الالتفات للذهن عند استعمال

عرفنا لدفع ذلك خلافا لما يوهمه كلام المحشى (قوله باعتبار وضعه) أى ملاحظة وضعه (قوله عن الصفة) وهى الكون جهنميا (قوله قال في شرح المفتاح الخ) دليل لما قبله (قوله لكن ينتقل) فى نسخة عبد الحكيم المصححة لينتقل وعلى كل ليس المراد أن بين المنتقل عنه والمنتقل اليه تلازما اذ هذا الانتقال بواسطة الاستشعار بمعنى ملازم اللهب لا بواسطة لزوم (قوله وكذا أبو جهل الخ) التشبيه بينهما وبين أبى لهب فى مطلق التسمية بسبب ملاحظة الوضع الاصلى سواء كان المعنى فى الوضع الاصلى واسطة فى الانتقال الى معنى آخر مكفى عنه كما فى أبى لهب أو كان هو نفس المعنى المكفى عنه ولا واسطة كما فى أبى جهل وأبى الخير اذ لم يوجد للمعنى الاضافى ذلك لازم يكفى عنه كما وجد فى أبى لهب فينتقل من المعنى العلمى فى أبى جهل وأبى الخير الى الجاهل والخير اللذين هما المعنى الاضافى لان ملابس الجهل هو الجاهل وملابس الخير هو الخير لان المتبادر الخير من نفسه والجهل من نفسه وذلك الانتقال بسبب الالتفات الى الوضع الاصلى فاللزم فى الجملة فعم أن التشبيه ليس من كل وجه حتى يتكافؤ ويقال انه ينتقل من المعنى فى أبى الخير وأبى جهل الى المعنى الاضافى وهو ملابس الخير وملابس الجهل بسبب الالتفات الى الوضع الاصلى ثم ان ملابس الخير أى من الغير وملابس الجهل كذلك يصدق كل منهما بان يكون متصفا بهما فيكون جاهلا وخيرا ويصدق بان لا يكون متصفا بهما فان من حضر خيرا حاصلا من شخص يقال له ملابس الخير وتارة يكون خيرا وتارة لا لكن العرف على انه خير ومن حضر جهلا حاصلا من شخص يقال له ملابس الجهل كذلك ثم ينتقل من المعنى الاضافى الى الخير والجاهل فيكون الانتقال فيهما بواسطة كآبى لهب (قوله كناية عن الخير) قال عبد الحكيم عقب ذلك مانعه وقال السيد قدس سره أبو لهب معناه الاصلى ملابس اللهب ملازمة لازمة لان لفظ الاب مستعمل فى معنى الملابس دون معناه الحقيقى فأطلق أبو لهب على الشخص المسمى به ولو حظ معه معناه الاصلى أعنى ملابس اللهب لينتقل منه الى ملازمه وهو كونه جهنميا اه فعنده كناية بلا واسطة لان أبى لهب معناه الاصلى أعنى ملابس اللهب ملحوظ مع معناه العلمى ولا كناية فى أبو الجهل وأبو الخير لكونه مستعملا فى معناه الحقيقى والحق مع الشارح لان أبى لهب مستعمل فى الشخص المعين والمتكلم بناء على اعتبارهم المعانى الاصلية فى الكنى ينتقل منه الى المعنى الاصلى ثم ينتقل منه الى الجهنمى ولا يلاحظ معه معناه الاصلى والا كان لفظ أبى لهب فى قوله تعالى ثبت يدا أبى لهب مجازا سواء لوحظ معه المعنى الاصلى بطريق الجزئية أو التقييد لكونه غير موضوع للجموع أو المقيد وما قيل ان المعنى الحقيقى لا يكون مقصودا فى الكناية وان مناط الفائدة والصدق والكذب فيها هو المعنى الثانى وهما قصد الذات المعين فليس بشئ لان الكناية لفظ أرى به لازم معناه مع جواز ارادته معه فيجوز ههنا أن يكون كلا المعنيين مراد او فى المفتاح تصرح بأن المراد فى الكناية هو المعنى الحقيقى ولازمه جميعا كما سيجى وقد تكلفوا لدفعه بما لا ترضى بسماحه الاذن الكرى ببيان المعنى الثانى هو الذات مع

وصف كونه جهنميا دون مجرد وصف كونه جهنميا وبأن المكنى عنه في نظر البليغ هو كونه
 ملابس اللهب لينتقل منه الى الجهنمى وهو ليس بمقصود بالذات ولله در الشارح حيث قال ان هذا
 من مزال الاقدام اه وقوله وقال السيد الخ أى في غير حاشيته على المطول بل في شرح المفتاح
 وقوله دون معناه الحقيقي وهو والد اللهب لاستحالة وقوله ولوحظ معه معناه أى على سبيل كونه
 جزأ أو قيدا كباقي على ما فيه وقوله لينتقل منه أى ما استعمل فيه اللفظ وقوله فعنده كناية بلا
 واسطة أى فأولهب عند السيد كناية عن الجهنمى بلا واسطة لانه لوحظ مع استعماله في المعنى العلمى
 معناه الاصلى لينتقل من ذلك الى لازمه لا ينتقل من المعنى العلمى بواسطة المعنى الاصلى فلم يتعدد
 النقل وقوله ولا كناية في أبوجهل الخ محصله أنه لا كناية عند السيد في أبى جهل وأبى الخير
 لكونه لم يوجد معنى ينقل اليه لان المعنى الحقيقي الذى ينقل منه هو المعنى العلمى مع المعنى الاصلى
 فأبوجهل مثلا مستعمل في الشخص المعين الملاحظ معه أنه ملابس الجهل وليس هناك شئ آخر
 يكفى عنه بخلافه على رأى الشارح فانه كناية عنده لان المنقول منه هو المعنى العلمى والمنقول
 اليه هو المعنى الاضافى لكن بملاحظة والتفات الذهن الى الوضع الاصلى وذلك لان الشارح لم
 يجعل المنقول منه مجموع شيئين أو شئ مقيد بشئ آخر حتى يلزم أن يوجد شئ ثالث ينقل اليه فاذا لم
 يوجد فلا نقل كما صنع السيد وتلخيص ذلك أن الشارح يقول ان أباهب كناية بالواسطة لوجود
 لازم المعنى الاصلى يقصد وان أباهب وأبى الخير كناية بالواسطة لعدم وجود لازم للمعنى الاصلى يقصد
 وان السيد يقول ان أباهب كناية بالواسطة لوجود لازم وهو كونه جهنميا والتلازم بينهما متحقق
 في الخارج والذهن فصح اعتبار كونه جهنميا لازما وكونه ملزوما كما عبر به السيد فالملزوم الذى
 ذكره لازم خارجى وان أباهب وأبى الخير لا كناية فيهما لعدم وجود لازم يقصد وقوله لكونه
 مستعملا في معناه الحقيقي هو الشخص المعين الملاحظ معه المعنى الاصلى وليس هناك لازم
 للشخص المعين والمعنى الاصلى الملاحظ معه حتى يكون كناية ثم لا يخفى أن هذا ليس معنى حقيقيا
 كما اعترف به بعد وقوله ولا يلاحظ الخ أى كما فهم السيد وقوله مجازا أى لانه موضوع للشخص
 المعين الذى لم يعتبر معه الملاحظة المذكورة فاستعماله في الشخص المعين مع المعنى الملاحظ استعمال
 في غير ما وضع له لانه موضوع لجزء فاستعمل في كل أو موضوع لمطلق فاستعمل في مقيد أى
 والكلام في الكناية لا المجاز ولك أن تقول لا يلزم السيد المجازية لاحتمال أن ملاحظة الاصلى
 لأجل صحة الانتقال منه لالأن اللفظ مستعمل فيه مع المعنى العلمى على وجه الشطربة أو
 الشرطية وانتفاء الواسطة حينئذ من حيث اننا لم نعتبر الانتقال من المعنى العلمى بواسطة ملاحظة
 المعنى الاصلى بل اعتبرنا ملاحظة المعنى الاصلى وانتقلنا منه وتلك الملاحظة بمنزلة الاستعمال وقوله
 وما قيل الخ هذا اعتراض على الشارح فهو رجوع لأصل الكلام ومحصله أن ما ادعاه الشارح
 من كونه كناية عن كونه جهنميا لا يصح لان الكناية يكون المقصود فيها المعنى الكنائى والمعنى
 الحقيقي غير مقصود وغير منظور اليه فيها وهنا قصد المعنى الحقيقي وهو الذات المعينة لانه الذى يصح
 الحكم عليه بالسند في قولك أبوهب فعل كذا وتنسب اليه في قوله ثبت بدا أبى لهب فالكناية
 ليست على قانون الكنايات وقوله مرادا أى مقصودا ومناط للفائدة والصدق والكذب وقوله
 بان المراد في الكناية الخ أى قد يكون ذلك مراد فيها كما هنا وقد يكون غير مراد وليس المراد ان
 ذلك لازم وقوله بان المعنى الثانى الخ محصل هذا الجواب ان المكنى عنه ليس هو الكون جهنميا

هذا اللفظ الى وضعه الاصلى (قوله من الملزوم) وهو ملازم النار وملابسها وقوله الى اللازم وهو الجهنى (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لان المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال فى الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكلف فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كافى وان لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهما ملازم النار غير ملازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم الآن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الاضافى لأنه يلتفت الى المعانى الأصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا كافى يس ملخصا (قوله وقيل فى هذا المقام) الحاصل أنه على الأول يكون العلم مستعملا فى معناه الأصلى لينتقل منه الى لازمه وعلى الثانى يكون مستعملا فى نفس اللازم يس وفى جعله العلم على القول الأول مستعملا فى معناه الأصلى نظرا والمصرح به فى المطول وغيره أنه مستعمل فى معناه العلمى ملتفتا معه الى المعنى الاصلى ليتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أى لازم معناه (قوله لا الشخص) أى المعين وهو حاتم طي (قوله أى جهنميا) أى لا الشخص المسمى بابى لهب فى كلامه كنفاء (قوله وفيه نظر الخ) رده بثلاثة أمور ذكر الأول بقوله لانه الخ والثانى بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله ومما يدل الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظر لانه حينئذ يكون

من الملزوم الى اللازم
باعتبار الوضع الاول
وهذا القدر كافى فى
الكناية وقيل فى هذا
المقام ان الكناية كما
يقال جاء حاتم ويراد به
لازمه أى جواد لا الشخص
المسمى بحاتم ويقال
رأيت أباهب أى جهنميا
وفيه نظر لانه حينئذ
يكون

فقط بل المكنى عنه هو الشخص والكون جهنميا معا والمعنى الاصلى وهو الشخص فقط ليس بمقصود وفيه ان هذا الجواب غير مطابق لكلام الشارح من أن المكنى عنه هو الكون جهنميا فقط وأيضا هو فى نفسه غير واضح فلذلك كان تكلفا لا ترضى بسماعه الاذن الكريمة وقوله وهو ليس بمقصود بالذات أى وكونه ملابس اللهب ليس بمقصود بالذات ومحصل هذا الجواب ان المعنى المنقول منه هو كونه ملابس اللهب والمنقول اليه هو كونه جهنميا فالمعنى الاصلى هو الكون ملابس اللهب وهو ليس بمقصود كما هو ضابط الكناية وهذا لا ينافى كون شئ آخر مقصودا مع المعنى الكنائى وذلك الشئ الآخر هو الشخص المعين فليس الشخص المعين هو المنقول منه الى المعنى المكنى عنه حتى يكون قصده منافيا لما تقرر فى الكناية وفساد هذا الجواب واضح ولذا كان تكلفا لا ترضى بسماعه الاذن الكريمة (قوله هو ملازم النار الخ) يصح أن يراد بالملزوم المعنى العلمى (قوله وهذا مدلول العلم) أى الشخص المعين الخ مدلول العلم (قوله الآن يقال الخ) لم يفد هذا شئاً ان سلم قوله وفيه الخ وكان الشارح غير مسلم لذلك بل المدار عنده على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولو باعتبار وضع آخر اه شيخنا وقد يقال محصل جوابه ان المعنى الاضافى لما كان يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى ويلتفت اليه كان بمثابة اللازم وفى حكمه فيصح الانتقال وتتم الكناية أو محصله ان المعنى الاصلى لما كان يفهم من اللفظ عند استعماله فى المعنى العلمى كان كائن اللفظ مستعمل فيه (قوله مستعملا فى معناه الاصلى) أى العلمى فهو أصلى اضافى وقوله لينتقل أى باعتبار المعنى الاضافى وقوله الى لازمه أى بالقوة فاندفع قوله وفى جعله الخ لكن لا يخفى ما فى الجواب من التكلف وقال شيخنا ان حمل على معنى النظر الى هذا الاستعمال فقط المشار اليه بقول الشارح باعتبار الخ اندفع اعتراضه (قوله مستعملا فى نفس اللازم)

استعارة لا كناية مبنى على أن مراد هذا القائل أن أبالهب معناه حينئذ جهنمى آخر لا جهنمى هو
 مسماه وفسر البعض كلام هذا القائل بما لا يرد عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويراد لازمه أى
 الذى اشتهر اتصاف المسمى به فى ضمن هذا اللفظ وحينئذ فلا يحتاج الى اعتبار المعنى الأصلي
 والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من مسمى اللفظ الذى هو الذات المخصوصة
 لا شهرة اتصافها به فى ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبالهب كناية عن صفة مسماه لا غير حتى يكون
 استعارة (قوله استعارة) أى لانه أطلق لفظ حاتم مثلاً على جواد آخر لعلاقة المشابهة فى الجود
 ولفظ أبى لهب على رجل آخر كافر لعلاقة المشابهة فى الكفر والجهنمية يس فقيه استعارة
 نصر يحمية وهل هى أصلية أو تبعية خلاف ويجوز أن يكون مجازاً من سلا من اطلاق المقيد على
 المطلق الواقع فى ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفر على مطلق الشفة الواقع فى ضمن شفة الانسان فادا

وهو الشخص الآخر الجهنمى (قوله مبنى على أن مراد الخ) أى كما يصرح بذلك قول الشارح فى
 آخر السوادة لا كافر آخر (قوله وفسر البعض) لعل مراده به السيد الحنفى فانه ذكر ذلك فى
 حاشيته على الشارح قائلاً هذا ما ظهر لى اه وهو فى السيد وعبارته لقائل أن يقول لما كان ذلك
 الشخص مشهوراً بهذا الاسم ولزم ما لكونه جهنمياً صار كونه جهنمياً ما يفهم من هذا الاسم فجاز
 أن يكون كناية عنه بخلاف قولك هذا الرجل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى وان أريد به ذلك الشخص
 بعينه ولا بعد فى ذلك فان حاتماً اذا أطلق على مسماه فهم منه كونه جواداً واذا عبر عنه بهذا الرجل
 لم يفهم وتوضيحه أن اتصافهما بهذين الوصفين انما يلاحظ فى ضمن ما اشتهر ا به من اطلاق اسمى أبى
 لهب وحاتم عليهما ففهم من حيث انهما مدلولاهذين الاسمين معلوماً الاستلزام لهذين الوصفين فجاز
 أن يكونا كنايةين عنهما ولو كان بدلهما اسمان آخران فى الاشتهار لقام مقامهما فى صحة الكناية
 عنهما اه قال عبد الحكيم قوله قدس سره صار كونه جهنمياً ما يفهم من هذا اللفظ فيه بحث
 أما أولاً فلان الكناية لا يشترط فيها أن يكون المعنى الذى أريد منه مفهوماً من اللفظ بل أن يكون
 ذلك المعنى الثانى لازماً للمعنى الأول لينتقل منه اليه للزومه له واذا كان الشخص ملزوماً لكونه
 جهنمياً يجب أن يفهم من كل لفظ دل على ذلك الشخص لتعقق اللزوم نعم لو ادعى ان لزومه له انما
 هو فى ضمن هذا اللفظ دون غيره لثم لكنه مكابرة وأما ثانياً فلانه يلزم أن تكون الكناية فى أبى
 لهب وأمثاله موقوفة على اشتها ذلك الشخص بذلك العلم وليس كذلك فانهم ينتقلون من الكنية
 الى ما يلزم مسماها باعتبار الوضع الاصلى من غير توقف على شهرته بها قال الشاعر

قصدت أبا المحاسن كى أراه * لشوق كان يجذبني اليه

فلما أن رأيت رأيت فردا * ولم أر من بنيه ابناً لديه

اه وقوله لا يشترط فيها أى وكلام السيد يفيد الاشتراط وقوله واذا كان الشخص ملزوماً لكونه
 جهنمياً محصله انه اذا علم بطلان توقف الكناية على الشهرة وان المدار على اللزوم واعتبر اللزوم
 لذات الشخص لكونه فى الواقع جهنمياً لزم أن كل لفظ موضوع لذات هى فى نفس الامر كافرة
 كهذا الرجل مشيراً الى أبى لهب يفهم منه الجهنمى وقوله قصدت أبا المحاسن كناية عن اتصافه
 بأوصاف الحسن مع أنه لم يشتهر بهذه الكنية وقوله فردا هو بالفاء كما نقله العطار عن شيخه الامير
 لكنه استظهر انه بالقاف وقوله ولم أر من بنيه الخ أى لم أر من محاسنه شيئاً فكنى بالبنين عن المحاسن

استعارة لا كناية على

نظرت الى خصوص المقيد الآخر كان مجازا متفرعا على مجاز الأول من اطلاق المقيد على المطلق
والثاني بالعكس (قوله ماسيجي) أى فى بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) لصاحب
هذا القيل أن يقول الجهنمي يفهم من أبى لهب بواسطة اشتهاار الذات به فى ضمن هذا اللفظ بخلاف
هذا الرجل وأبوجهل واشتهار الذات بالوصف فى ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من أى لفظ عبر به
عن الذات كذا فى الأطول

وفى الأطول وقد يقصد بابى لهب لازم الذات وهو الجهنمي لاشتهاار الذات فى ضمن هذا اللفظ به
فأبوهب فعل هذا معناه حينئذ جهنمي فعل كذا وأبوهب كناية عن الصفة كما تقول جاءنى جبان
الكاب وتر يد جاءنى مضيا فى حينئذ أبوهب منكر بارادة الوصف المشتهر به مسميا فى ضمنه وهو
بمعزل عن مقام التعريف بالعلمية فلا ينبغى أن نحمل عليه الكناية هنا ولا يجعل من المحتملات كما
ذهب اليه السيد السند ولا يصح انكار فهم الجهنمي منه بهذا الاشتهاار بسند أنه لو قيل هذا الرجل
فعل كذا مشارا به اليه لم يفهم كونه جهنميا كما زعمه الشارح المحقق لان اشتهاار الذات بالوصف فى
ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من أى لفظ عبر به عن الذات ولا يصح أن يكون جاءنى حاتم للاستعارة
لشخص آخر باعتبار أنه بمنزلة جواد لاشتهااره به من نكات التعريف بالعلم لانه ليس علما
ولا معرفة لكن من النكات قصد الاشارة الى صفة له يشعر بها العلم بالاشتهاار الذات بها فى ضمنه
نحو جاءنى حاتم وإما لاشعار معناه الاصل بتلك الصفة نحو أبوجهل وأبواحسن اشارة الى أن له
محاسن أو الجهل اه وقوله وهو بمعزل عن مقام التعريف الخ قد يقال لم يستعمل اللفظ فى المعنى
الوصفى حتى يكون نكرة لتأويله بكلى كما فى الاستعارة بل اللفظ مستعمل فى معناه العلمى لينتقل
منه الى المعنى الكنائى بواسطة الشهرة كما هو صريح كلام السيد فالتعريف باقى على حاله وقوله
ولا يصح انكار الخ يحتمل أنه رد أيضا على السيد بأنه لو كان ذلك مرادا لما صح من الشارح المحقق
انكاره ذلك بالسند المذكور فى كلامه لوضوح أن اشتهاار الوصف فى ضمن لفظ لا يستلزم فهم
هذا الوصف فى ضمن لفظ آخر عبر به عن تلك الذات بعينها ويحتمل أنه رد على الشارح وقوله
للاستعارة لشخص آخر أى حال كون حاتما مستعار الشخص آخر وقوله باعتبار متعلق باستعارة
وقوله انه بمنزلة جواد أى ان لفظ حاتم بمنزلة لفظ جواد الذى هو كلى اذا العلم لا تصح الاستعارة فيه الا
بعد تأويله بكلى وقوله من نكات التعريف خبر يكون وقوله قصد الاشارة الى صفة أى مع بقاء العلم
على معناه واستعماله فيه بلا تأويل أصلا (قوله كان مجازا متفرعا على مجاز) تقدم تحقيق ذلك فى
الكلام على مفتاح الكتاب فراجع (قوله لصاحب هذا القيل الخ) الردود الثلاثة فى كلام
الشارح مبنية على أن مراد القائل ان لفظ أبى لهب مستعمل فى جهنمي آخر باعتبار أن الجهنمية
لازمة لذات المسمى بابى لهب فى الواقع بقطع النظر عن الشهرة والشارح مطلع وحينئذ تتم الردود
الثلاثة ولا يرد على الشارح المحقق بمجرد احتمال أن يكون معنى كلام القائل شيئا آخر ويرد
على القائل أيضا ان أباهب حينئذ نكرة لا معرفة فان معناه العلمى غير مراد فهو بمعزل عما نحن فيه
(قوله كذا فى الأطول) تقدمت لك عبارته وعبارة السيد التى هى أصل لذلك وقد علمت انه
حينئذ يكون من باب الكناية لا الاستعارة اذا الاستعارة انما تأتى على ما فهمه الشارح من أن مذهب
هذا القائل ان اللفظ مستعمل فى جهنمي آخر فهو مستعمل فى غير ما وضع له بخلافه على ما تقدم عن

ماسيجي ولو كان المراد
ما ذكره لكان قولنا

ويمكن دفعه بان مدار الكناية على وجود اللزوم لا الاشتهار تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أى والقصد أن الفعل صدر من غير الرجل المشار اليه (قوله كناية عن الجهنمي) لان الجهنمي لازم للرجل الكافر ولأبى جهل سم (قوله ولم يقل به أحد) يقال عليه اللزوم على كون المراد ذلك صحة مثله في المواضع الأخر المذكورة لا القول به بالفعل فان أريد به أى بقوله ولم يقل به أحد منع صحته فهو ممنوع أو أن أحدا لم يقله لم يضره سم وكتب أيضا قوله ولم يقل به أى بأنه كناية (قوله في هذه الكناية) أى لهذه في معنى اللام (قوله ثبت بدا أبى لهب) فان قلت الكلام في العلم المسند اليه والآية ليست كذلك أجيب بأن اليد مقحمة لان غالب الأعمال باليد فاذا هلك فقد هلك صاحبها وقبل المراد يده حقيقة لما روى أنه أخذ حجر ايده فرمى به النبي صلى الله عليه وسلم فيكون ذكر الآية في باب المسند اليه تعميما للفائدة كما هو دأب السكاكي سيرامى وقوله بأن اليد مقحمة أى فالمسند اليه في الحقيقة أبو لهب (قوله لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو ابهام) عبر بابها م إشارة الى أنه يكفي نكتة في إيراد العلم وبه يعلم تحقق النكتة بالاستناد بالفعل بالاولى ولو تركه لتوهم اعتبار الاستناد بالفعل مع أنه غير معتبر ع س سم (قوله استناده) لا ينبغي أن يقيد باستناد المتكلم بل يعم استناد المتكلم والمخاطب والسامع سم (قوله أى وجدان الخ) تفسير للاستناد وأشار به الى أن السين والتاء ليستا للطلب (قوله أم ليلى) هذا محل الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف اما على ابهام أو على استناد وهذا أحسن لما تقدم عن سم وان كان المناسب للمثال الاول (قوله نحو الله الهادي) أى عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أى عند ذكر المصطفى (قوله كالتفأول) نحو سعد في دارك وقوله والتطير نحو السفاح في دار صديقك (قوله والتسجيل) في نسخة على السامع ومعناه

فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به أحد ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى ثبت بدا أبى لهب ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر (أو ابهام استناده) أى وجدان العلم لنبدأ نحو قوله

بالله يا طبيبات القاع قلن لنا
ليلاى منكن أم ليلى
من البشر
(أو التبرك به) نحو الله الهادي ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفأول والتطير والتسجيل

(قوله ما لم يرد من الإبهام الخ) بأن أريد منه التوهم اه منه

السيد الذى هو عين ما ذكره الاطول فانه مستعمل في معناه العلمى لينتقل منه الى كون المسمى العلمى بعينه جهنميا بواسطة الشهرة في ضمن اللفظ العلمى فهو من باب الكناية لا الاستعارة (قوله ويمكن دفعه الخ) قال بعض مشايخنا ان هذا الدفع خلاف المقرر عندهم في استعارة الاعلام للزوم مدلولها الأصلية التى جعلت هنا كناية من أنه لا بد من اشتها ذلك المدلول باللائم ولا يكفي مجرد وجود اللزوم اه وفيه انهم عند جعله استعارة اشترطوا الاشتها حتى يكون بحسب الاستعمال في قوة الوصف الذى هو كلى ليتأتى دعوى الاندراج (قوله صدر من غير الخ) أى ليكون هذا الرجل الذى هو موضوع للمشار اليه مستعملا في غير ما وضع له وهو الكافر الآخر على قياس فعل أبو لهب كذا فانه مستعمل في غير عبد العزى (قوله بان اليد مقحمة) لا يقال يلزم التكرار مع قوله وتب فان ضمير وتب عائد على أبى لهب لا نأقول قوله ثبت بدا أبى لهب دعاء وقوله وتب اخبار بانه حصل له الهلاك المدعوبه اه عبد الحكيم وقوله دعاء أى على لسان الخلق (قوله وقيل المراد الخ) على هذا يكون المقصود من الجملتين الاخبار أو الانشاء ولا داعى الى جعل احدهما انشاء والاخرى اخبارا (قوله هذا هو محل الشاهد) اذا الأول قد نكروا وضيف فهو من قبيل المعرف بالإضافة لا بالعلمية (قوله وان كان المناسب للمثال الخ) هو ظاهر ما لم يرد من الإبهام الايقاع في الوهم أى الذهن ولولاهو الواقع (قوله عند ذكر الخ) ليس بقيد (قوله ومعناه

أن لا يقدر على انكار السماع بعد عس وكتب أيضا العمل المراد بالتسجيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما يناسب الخ) كالتبني على غباوة السامع (قوله وبالموصولية) قدمه على اسم الإشارة مع أنه أعرف منه لأن فيه شبه الألقاب بأفادته وصف الرفع وعكسها وأما المعرف بأل العهدية فهو مع المعرف بالموصولية رتبة واحدة ولذلك صح وصف المعرف بأل بالموصول كما في قوله الخناس الذي ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبة رتبة ما أضيف إليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ع (قوله لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند إليه معرفة

أن لا يقدر الخ (الأولى ما بعده (قوله السماع) أي سماع ما عني به (قوله لأن فيه شبه الألقاب) أي في الجملة إذ قد لا تفيد الصلة مدحا ولا ذمًا وإذا أشبه اللقب كان كأنه من أفراد العلم (قوله ولذلك صح الخ) أي لاتحاد الرتبة صح الخ إذ لو قلنا ان الموصول أعرف من المحلى كما هو قول في النحول ما صح وصف المحلى بالموصول إذا الصفة لا يجوز أن تكون أعرف من الموصوف بل الشرط اما أن تكون مساوية له أو دونه أما لو قلنا ان المحلى أعرف من الموصول كما هو قول آخر في النحو فوصف المحلى به صحيح أيضا لما علمت فالخبر المأخوذ من تقديم الجار والمجرور نسبي لا حقيقي ولا يخفى ان العلة هي الاتحاد والمعلل هو الصحة اذ مدخول اللام هو العلة (قوله والمضاف رتبة الخ) أي الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم (قوله الكلام على تقدير اقتضاء الخ) في عبد الحكيم قال الشارح في شرحه على المفتاح ان كثيرا من الاغراض قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الأمر الذي حارت البرية فيه وراودته المرأة التي هو في بيتها والله الذي سمك السماء ونحو ذلك وقد نهيناك على انه ليس بوارديناء على انه ليس المراد بالاقضاء هنا الا مجرد الملازمة من غير اطراد ولا انعكاس اه وحصله ان الاغراض التي ذكرت لكون المسند اليه موصولا لا تقتضى كونه موصولا لموصول الاغراض فيما اذا جعل المسند اليه معرفة باللام موصوفا بالموصول أو عامما موصوفا به فلا يصح كون هذه الاغراض مقتضية للاتيان بالموصول وجوابه ان المراد بالاقضاء في كلام المفتاح مجرد الملازمة من غير اشتراط اطراد العرض وانعكاسه نعم قال عبد الحكيم قوله لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة هذه النكتة موجبة لا يراده موصولا لانه اذا لم يكن معلوما للمخاطب بشئ من أحواله المختصة بالصلة لا يمكن ابراده بشئ من أنواع التعريف سوى الموصولية وإيراده نكرة خروج عما نحن فيه لان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة وما قيل انه منتقض بقولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلا بد من أمر آخر مرجح مدفوع أيضا لان طريق الاضافة غير طريق الموصولية لان الأول احضار للمعهود بعنوان النسبة الاضافة المفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه والثاني احضاره بطريق النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف الموصول به كما مر ذلك في بيان أقسام المعرفة فتدبر فانه من مزالق الاقدام اه وقوله لان كلامنا على تقدير الخ أي لانه لا بد من وجود مقتضى للعام وهو مطلق التعريف مثلاً ثم بعد ذلك لا بد من مقتضى الخاص كالتعريف بالموصولية فاعتبار مقتضى الموصولية بعد وجود مقتضى لطلق التعريف الذي تقدم للصنف الإشارة اليه اجمالا بفاء العطف على ما تقدم وقوله منتقض بقولنا الخ أي فانه النكتة لا توجب التعبير بالموصول لجواز التعبير بالمضاف بان يقال مصاحبنا أمس الخ وقوله

وغيره مما يناسب اعتباره
في الاعلام (وبالموصولية)
أي تعريف المسند اليه
إيراده اسم موصول
(لعدم علم المخاطب

(قوله لا يجوز أن تكون
أعرف الخ) ذهب ابن
مالك في طائفة الى أنه
يجوز أن تكون أعرف
منه نظرا الى أن القصد
منها الى الكشف والبيان
والاعرف أعمد فيها اه

والمقصود تعيين وجوه التعريف كما أشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد أن يقال جاز أن
تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في مقتضى فلا يتوجه
أن ما ذكر لا يقتضى كون المسند اليه موصولا لجواز أن يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل
الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فلاقتصار عليه مع افادة المقصود أرجح
على أن اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا
اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فتدبر فنرى (قوله بالأحوال) كان
الأولى بالأمور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا ح ف (قوله المختصة به) المراد باختصاصها به
عدم عمومها لغالب الناس لاعداء وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه اذا علم الصلة
أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية كالإضافة نحو مصاحبنا أمس كذا والجواب أنه لا يشترط
في النكتة أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي مناسبة بينهما وحصولها به وان
أمكن حصولها بغيره أيضا تأمل ع س سم وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله أو استهجان
الخ وقوله بعد أو تنبيهه المخاطب على الخطأ الخ وأمثال ذلك من النكات التي تحصل مع غير ما ذكر
له من الطرق فيما مر وفيما يأتي والحاصل أنه لا يجب اختصاص النكتة بما ذكرته ولا كونها
أولى به لكن يشل حينئذ عن وجه ذكرها معه دون باقي الطرق فتأمل والذي في الفري مانصه
قوله الذي كان معنا أمس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلا بد من أمر
آخر يرجح طريق الموصولية اذا الظاهر أن المقتضى اما موجب أو مرجح ولا يكفي مجرد الملازمة
أو المناسبة اه وذ كر نظير ذلك في قول المصنف أو استهجان الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد

بالأحوال المختصة به سوى
الصلة كقولك الذي كان
معنا أمس رجل عام
ولم يتعرض المصنف

(قوله التسمية بالعلم الخ)
أي كونه مسمى بالعلم
كزيد فلا يقال عدم علم
المخاطب بالأحوال المختصة
به لا يدخل فيه عدم العلم
بالعلم فاندفع كان الأولى
الخ فافهم

لأن طريق الإضافة الخ أي وفرض الكلام أنه لا يعرف بسوى الصلة فالعلم بالمخاطب انما هو
تعيين المحكوم عليه بالنسبة الخبرية التي في الصلة لاتعيين المحكوم عليه بنسبته للمتكلم المأخوذة
من الإضافة قال معاوية وهذا الدفع من عبد الحكيم جيد دقيق أي فلا يصلح طريق الإضافة هنا
اذلا علم أي لا عهد به بل بالصلة وهما غيران ولا يلزم العهد باحدهما العهد بالآخرى فلا لزوم بينهما
عهدا وان تلازما علما اذا العهد اخص من العلم ولو سلم فقد بينا كفاية مجرد الملازمة ولو بمزجوية
فلا نقض ولا حاجة الى مرجح آخر اه وبهذا يندفع اعتراض بعضهم على عبد الحكيم بان جوابه
لا بدفع البحث اذ هو عينه (قوله في مفتتح البحث) أي بحث تعريف المسند اليه حيث قال
الشارح في مطوله هناك دخولا على كلام المصنف بعد ديبانته فائدة التعريف العامة ثم التعريف
يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها أغراض مختلفة أشار اليها بقوله فبالاضمار الخ (قوله ثم
الرجحان في الجملة الخ) قد علمت أنه لا يشترط الرجحان بل تكفي المساواة والمزجوية ولا حاجة
لقوله في الجملة أخذ من التعليل (قوله كان الأولى الخ) فديقال التسمية بالعلم من جملة الأحوال
(قوله المراد باختصاصها به الخ) الظاهر ان المراد باختصاصها به كونها تميزه عن غيره (قوله
فيه أنه اذا علم الصلة الخ) تقدم ما فيه عن عبد الحكيم (قوله لكن يسأل حينئذ الخ) الصواب
اسقاط هذا الاستدراك لانه انما يتأتى على كلام الفري لا على كلام سم الذي الكلام فيه فانه حيث
نفى أن تكون به أولى كيف يصح هذا الاستدراك قاله بعض المشايخ ولا يخفى ما فيه من النظر (قوله
والذي في الفري الخ) مقابل لما قبله (قوله وذ كر نظير ذلك الخ) عبارته هناك وههنا بحث وهوان

ما مر عن سم وتعقبه (قوله لما لا يكون) ما موصولة اسمية والعائد محذوف أى لما لا يكون فيه
للمتكلم الخ وما قيل من أن ما هنا مصدرية وجوباً ليس بشئ لمنافاته ظاهر التمثيل (قوله نحو الذين
الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب قال الفزرى والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين
كانوا معك أمس لا أعرفهم اهـ ولعل وجهه أنه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعنى
الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم (قوله لفلة جدوى الخ) أى لأن المفروض أن المتكلم لا يعلم
بشئ من الأحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم إلا بالاحوال العامة والحكم
بالأحوال العامة قليل الجدوى لأن الاغلب العلم بها بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى
الصلة فإن المتكلم يجوز أن يكون عالماً بالأحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير
الجدوى وما قيل أن قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تأمة فليس بشئ لأن فيه علماً للمتكلم
بحال مختص بهم سوى الصلة وهو الزهد عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله لفلة جدوى لم يقل لعدم
لأنه لا يتخلو عن فائدة وأقلها افادة عدم المعرفة بذلك سم (قوله أو استهجان) أى استقباح وكتب
أيضاً قوله أو استهجان لكون المسند اليه عظيماً أو حقيراً سيراى (قوله بالاسم) أى العلم بأقسامه
(قوله أى تقرير الغرض الخ) اختياره على تقريره المسند والمسند اليه اتباعاً لما هو المفهوم من
الايضاح حيث قال فإنه مسوق لتزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء اهـ عبد الحكيم وقال
سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند
اليه لا فائدة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى وهو من الفزرى (قوله والمرادة مفاعلة)
أى على غير بابها كما سيظهر (قوله من راد) لم يقل من راد وإنما راد للاصل الاصيل لأن أصل
راود راود زيدت الواو لبيان المفاعلة (قوله جاء وذهب) مجموعهما تفسير لراد لا أحدهما فقط

مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز أن يعبر عنه بطريق آخر لا
استهجان فيه فلا بد من انضمام شئ إلى الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على ما سواه من
الطرق نعم قد ذكر رحمه الله في شرح المفتاح أن الاقتضاء يتحقق بمجرد الملازمة والمناسبة فلا تراحم
في المقتضى والمقتضى لكن لا يخفى أن المناسب أن لا يطلق الاقتضاء إلا إذا كان للمقتضى رجحان
في الجلة كما ينبي عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه أن المقتضى أعم من الموجب والمرجح اللهم
الآن يقال يكفي بالرجحان بالاضافة فكل ما كان المضاف اليه أكثر كان الاقتضاء أتم وأوفر اهـ
وقوله بالاضافة هى بالمعنى اللغوى وكذا المضاف اليه وكتب عبد الحكيم على قول المصنف الآتى
لاستهجان التصريح بالاسم مانعه هذه نكتة مرجحة لا يلزم فيها الاطراد والانعكاس فلا يلزم أن
مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز أن يعبر بطريق آخر لا استهجان
فيه اهـ وقوله مرجحة أى للوصول على الاسم المستهجن لا على كل ما عداه (قوله ليس بشئ) فيه
نظر اذ شرط حذف العائد المجرور جره بماجر الموصول وهما مفقود فلذلك أوجب كونها مصدرية
وقوله لمنافاته الخ فيه أن هذه المنافسة لا ضرر فيها (قوله لأن المفروض الخ) هذا مبني على تفسير
الاختصاص بما سبق أما إذا أريد به الارتباط به على وجه التميز له ولو بعهد بين المتكلم والمخاطب فلا
فتور زهد في المثال الآتى ليس من الأحوال المختصة ولا يقال قديكون معهودا بين المتكلم والمخاطب
اذ لو كان معهوداً لم يفد اخباره به اذ لا يخبر إلا بما يجبه له المخاطب (قوله أى العلم بأقسامه) أى فهو
من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله وزيدت الواو الخ) فيه نظر لأن الزائد للمفاعلة هى الألف

لما لا يكون للمتكلم أو
لما علم بغير الصلة
نحو الذين في بلاد الشرق
لا أعرفهم أو لا أعرفهم لفلة
جدوى مثل هذا الكلام
(أو استهجان التصريح
بالاسم أو زيادة التقرير)
أى تقرير الغرض المسوق
له الكلام وقيل تقرير
المسند وقيل تقرير المسند
اليه (نحو وراودنه)
أى يوسف عليه الصلاة
والسلام والمرادة مفاعلة
من راد يروى جاء وذهب

(قوله وكان المعنى) لم يجزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بانه مراد الله تعالى سم (قوله وكان المعنى خادعته) أى أرادت به المكروه من حيث لا يعلم وفيه إشارة الى أن المرادة مجاز عن المخادعة اذ لم يكن محيى وذهاب منها بطريق الاستعارة التبعية أو الاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال تخاصم فلان عن فلان عبد الحكيم ونظير عن هنا عن قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لأبيه الا عن موعدة وعدها اياه وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى وفيه إشارة الى أنه لم يتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادته من الواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه إشارة الخ وفيه أيضا إشارة الى أن المفاعلة ليست على بابها ويجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للوقوع وطلبه للامتناع وقوله الى أنه لم يتحقق الخ أى كأنها لم تتحقق لعدم حصول مرادها والافلاحة مخادعة متحقق منها حقيقة وانما الذى لم يتحقق ثمرتها (قوله عن الشيء) متعلق بالمخادع أى لاجل الشيء الذى لا يريد صاحبه أن يخرج عنه عن يده عبد الحكيم (قوله بمحتمل الخ) جملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف أى محتمل المخادع على صاحبه أن يغلبه وبأخذ ذلك من صاحبه عبد الحكيم (قوله أن يغلبه) فى موضع المفعول أى بمحتمل عليه لان يغلبه سم فهو كقوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاغنى قاله يس (قوله وهى) أى المخادعة المفهومة بمما قبله عبارة عن التحمل أى الاحتمال لمجاعة يوسف زليخا كما فى عبد الحكيم (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم تلوثه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملابسة صاحبه للزنا (قوله والمذكور) أى قوله التى هوفى بينها (قوله أوزليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس وهذا هو المشهور وفى الشهاب على البيضاءى ضبطه أيضا بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتمكن) أى بحسب الصورة الظاهرية والافهونى معصوم وقوله من نيل المراد أى مرادها الامراه (قوله تقرير المرادة) أى أنها وقعت وثبتت وكتب أيضا قوله تقرير المرادة أى التى هو المسند وقوله لمافية أى فى الكون فى بينها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بينها الخ (قوله من فرط الاختلاط) أى زيادته وشده (قوله والالفه) قال فى القاموس الالفه بالضم الاسم من الائتلاف والالفه بالكسر المرأة تألفها وتألفك اه والتى هنا بالضم (قوله والاشتراك) أى اللفظى (قوله فى امرأة العزيز) راجع لقوله الابهام وقوله أوزليخا راجع لقوله الاشتراك فهو نشر على ترتيب اللف (قوله ولاستهجان) لان زليخا من المستعجب فى تركيب الحروف ومن المستذل فى كراهة السمع ونفرته ع ق أولان من به شرف اذا احتيج للنسبة ماصدر عنه مما لا يليق يكون النصريح به مستهجانا مستقبحا ح ف (قوله أى التعظيم والتحويل) اقتصر فى القاموس على التعظيم والمراد تعظيم

وأما الواو فهى عين الكلمة اذا أصل راد رود قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما جاءت ألف المفاعلة رجعت العين لأصلها (قوله ويجوز أن تكون الخ) لكن على هذا المرادة بمعنى مطلق الطلب (قوله جملة مبينة الخ) أى مبينة لفعل المخادع من قوله فعلت فعل المخادع (قوله أى مرادها) لك أن تقول انه تمكن من نيل مراده بحسب الشأن والعادة فلا ينافى انه معصوم وعلى ما ذكره المحشى فيها متعلق بنيل قاله بعض مشايخنا (قوله راجع لقوله الخ) انما كان راجعا اليه دون الاشتراك لان امرأة العزيز ليس من قبيل المشترك اللفظى بل من قبيل المشترك المعنوى

وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد أن يخرج منه من يده بمحتمل عليه أن يغلبه وبأخذ منه وهى عبارة عن التحمل لمواقعة اياها والمسند اليه هو قوله تعالى (التى هوفى بينها عن نفسه) متعلق برأوده فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أوزليخا لانه اذا كان فى بينها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقيل هو تقرير للمرادة لمافية من فرط الاختلاط والالفه وقيل هو تقرير للسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امرأة العزيز أوزليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم وقدينته فى الشرح (أو التفخيم) أى التعظيم

المسند اليه وقد ذكر النجاة أن الصلة يشترط أن تكون معهودة الا في مقام التعظيم والنهويل
ومثاله هذه الآية الشريفة فلا اعتراض (قوله والنهويل) أي التخويف (قوله من اليم)
بيان لما غشيتهم أو للتبعيض وهو حال على التقديرين (قوله ما غشيتهم) والتعظيم من حيث الكم
لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان فان الماء
المجتمع بالفسر اذا أرسل على طبعه كان في غاية السرعة ولا حاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد
منهم عبد الحكيم (قوله فان في هذا الابهام) ولم يعين حيث لم يقل فغشيتهم من اليم ثلاثون قامة
مثلا (قوله من التفخيم) أي لما غشيتهم حتى كأنه لا تحيط به العبارة ولا يعلم كنهه الا الله تعالى سم
(قوله على الخطأ) وفي بعض النسخ على خطأ سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثاني
ان الذي يظنه زيدا أخاه يفرح لحزنه (قوله تروهم) من الاراء التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل فاذا
بنى للمفعول جرى مجرى الظن وانتصب اخوانكم على أنه المفعول الثاني كذا في شرح الآيات

(قوله وقد ذكر النجاة الخ) في حاشية الاشعري قيل محل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول معهود
فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفي الروداني بعد كلام والتعريب أن
المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجي
نحو واذ تقول للذي أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أي من حيث هي نحو المعطى خير من الآخذ
وتعريف الحقيقة في ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذي ينعم أو في ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا
المشركين بناء على أن ال موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك
فالصلة في الجميع معهودة والعهد خارجي في الاول وذهني في غيره وأما نحو فغشيتهم من اليم ما غشيتهم
فالظاهر انه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويمثل العهد الخارجي أي الذي يعرف في
الخارج انه غشيتهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون مجعلا كما يكون مفصلا فظهر ان العهد في الجميع
وان استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستغراق أو النهويل غير صحيح اه ومثل النهويل التعظيم من
غير تخويف نحو فأوحى الى عبده ما أوحى وقوله وذهني في غيره ليس المقصود العهد الذهني
الاصطلاحي كالابحفي (قوله الا في مقام التعظيم) أي المجرد عن التخويف نحو فأوحى الى
عبده ما أوحى (قوله والنهويل يلزمه التعظيم) فانه تعظيم مع تخويف نحو فغشيتهم من اليم
ما غشيتهم (قوله وتضمنه أنواعا من العذاب) أي كثرة عليه وظلمته وبرودته وغصهم به ونحو
ذلك (قوله المجتمع بالفسر) أي القهر فان الله سبحانه وتعالى منع الماء عن طريق موسى وقومه
ثم لما خرج موسى وقومه من البحر وصار فرعون وجنوده فيه أرسل الله الماء عليهم وانطبق
عليهم البحر قاله بعض مشايخنا (قوله حيث لم يقل الخ) المناسب التمثيل للتعيين بما هو من
المعارف لا بما هو من النكرات كما صنع (قوله رحمه الله أو تنبيهه المخاطب الخ) أي يؤتى بالموصول
والصلة لأجل تنبيهه المخاطب بالخبر الذي يذكر على أنه مخطئ في الأمر الذي بين بالصلة وذلك الأمر
هو ظن الاخوة في البيت الآتي فالتسليم أي بقوله * ان الذين تروهم اخوانكم * بدل قوله
ان القوم الفلاني لأجل أن ينبه المخاطب على أنه مخطئ في ظنه الاخوة بقوله

* يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا * وأما وقال

ان القوم الفلاني كبنى عمرو * يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا

والنهويل (نحو فغشيتهم
من اليم ما غشيتهم) فان في
هذا الابهام من التفخيم
مالا يحفى (أو تنبيهه المخاطب
على الخطأ نحو ان الذين
تروهم)

حفيد على المطول (قوله أي تظنونهم) فيه إشارة إلى أن تروهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح الراء مبنيًا للمفعول لفظًا وإن كان مبنيًا للفاعل بمعنى أي أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم لأنه خلاف الرواية ولأنه خلاف الواقع إذ العلم هو الجزم المطابق للواقع عن دليل وهو منتف هنا وعبرة الفري الضم هو الرواية وهو الأنسب دراية وإن جاز الفتح بأن

لم يكن فيه تنبيه على الخطأ إذ لم يذكر الأمر الذي حصل فيه الخطأ وهو ظن الاخوة فالوصول والصلة له دخل في التنبيه على الخطأ إذ لا يحصل التنبيه إلا معه وليس المراد أن التنبيه حاصل بالوصول وصلته بقطع النظر عن الخبر كما قد يتوهم وفي المطول وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعة إلى التنبيه على الخطأ ورده المصنف بأنه ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر بل لا يبعد أن يكون فيها إيماء إلى بناء نقيضه عليه وجوابه أن العرف والدوق شاهدان صدق على أنك إذا قلت عند ذكر جماعة يتقدم المخاطبون أخوانا خلاصا أن الذين تظنونهم أخوانكم كان فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر بنا في الاخوة وبيان المحبة اه وقوله بأنه ليس فيه إيماء الخ أي لأن ظن الاخوة لا يشير إلى أنهم أعداء يشفي غليل صدورهم صرع المخاطبين وقوله بل لا يبعد الخ أي لأن من لازم ظن أنهم أخوانهم أنهم يحبونهم وهو نقيض فرحهم بصراعهم وقوله وجوابه الخ محمله أن منشأ اعتراض المصنف عدم الالتفات للعرف والدوق ولو التفت إليهما لما اعترض والحاصل أن المصنف لما أظهر له الإيماء في البيت جعل النكتة تنبيه المخاطب على الخطأ والسكاكي لما ظهر عنده الإيماء بالوجه الذي بينه الشارح في الجواب جعل النكتة هي الإيماء إلى وجه بناء الخبر المتوسل به إلى تنبيه المخاطب على الخطأ وقوله كان فيه الخ قال عبد الحكيم بقى الكلام في كون الإيماء ذريعة إلى التنبيه على الخطأ وسيجيء بيانه (قوله فاذا بنى للمفعول الخ) في حاشية الأتفهوني عند الكلام على قوله

أي تظنونهم (أخوانكم)

وكننت أرى زيدا كما قيل سيذا * إذا انه عبد القفا والهازم

مانعه أي بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم في معنى أظن كما قاله يس وإن جاز في الذي بمعنى أظن الفتح أيضا ويتعدى إلى مفعولين سواء فتحت أو ضمت فزيدا مفعوله الأول وسيذا مفعوله الثاني كما قاله المصريح والمعنى ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى إلى اثنين من باب الاستعمال في اللزوم كما قاله الفري إذ معنى أرى زيد عمرافاضلا جعلني زيدا طائفا عمرافاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرافاضلا لكن في شرح المتن للمرادى أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا في شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمعنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التي أريت بمعناها قال ولا يكون المفعول الأول لأريت هذه ومضارعها الاضمير المتكلم كما ريت وأرى وزرى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وتري الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اه يس اه وقوله ويتعدى إلى مفعولين الخ على هذا يكون المرفوع في أرى فاعلا لانايب فاعل وقوله جعلني الخ إذ معناه أعلمني والاعلام هنا بالأخبار والأخبار يفيد الظن أي جعلني طائفا بأخباره كما قاله شيخنا وقوله لكن في شرح المرادى الخ على هذا يكون مرفوع أرى نايب فاعل وقوله كذلك أي مبنيًا للمفعول متعديا إلى ثلاثة فتدبر (قوله من أرى)

يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أي تظنونهم الخ أي لان مجهول هذا الباب
تعورف في الظن والمراد بالظن ماسوى اليقين كما قد يحكى بهذا المعنى فيدخل الجزم لاعتنا حجة
فانه كالظن قد يخطئ فالناس أصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها أفاده في الاطول اه
(قوله غليل صدورهم) الغليل والغل بالضم حرارة العطش والغليل أيضا الحقد والضغن كالغل
صحاح وفي القاموس الغليل العطش أو شدته أو حرارة الجوف اه (قوله أي نهلكوا الخ)
الصرع الاتقاء على الارض وهو ما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله
ماليس في قولك ان القوم الفلاني) يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص والظاهر أنه
تنبيه على خطأ ظن الاخوة بالناس أيا كانوا وفي أي وقت كان أفاده في الاطول (قوله ببناء الخبر)
أي الى طريقه وعليه فقوله ببناء الخبر من اضافة الصفة الى الموصوف أي الى وجه الخبر المبني كما يدل
عليه قول الشارح بعد فان فيه إيماء الى أن الخبر المبني عليه الخ أي المبني على المسند اليه أي المتأخر

بفتح الهمزة الذي هو مضارع رأى الثلاثي فاعلم في قوله بمعنى اعلم مضارع أيضا (قوله رحمه الله أو
الاياء الى وجه بناء الخبر) هذا المطلب من المداحض فنقول ما عندى في بيانه قال السكاكى أو ان
تومى بذلك أي بالموصول الى وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه أي علة ثبوت الخبر الذي تثبته لذلك
الموصول وفيه إيماء الى أن الاياء يحصل بعد أن تثبت الخبر له وان تلك العلية له بحسب اعتقاد المتكلم
سواء كان حقيقة أو ادعاء وهذا قريب من قول الاصوليين ان ترتيب الحكم على الوصف الذي له
صلوحيية العلية إيماء الى علميته له نحو السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فنقول الذين آمنوا لهم
درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم أي لاجل ايمانهم ولا جل كفرهم ثم يتفرع على
هذا اعتبارات لطيفة أي بعد حصول الاياء قد يكون هو المقصود منه كافي المثاليين المذكورين وكما
في قوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان المقصود منه مجرد
التعليل والوعيد على الاستكبار من غير أن يتوسل به الى معنى آخر وقد يتفرع عليه اعتبارات
أخر يتوسل بها وتكون هي المقصودة منه فقوله ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم
بيان لتلك الاعتبار أي ربما يكون المقصود من الاياء التعريض بالتعظيم ولا يكون الاياء
مقصودا بالذات كقولك الذي يرافقتك يستحق الاجلال والرفع والذي يفارقك يستحق الازلال
والصفع فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الاياء الى كون مرافقة المخاطب سببا لاستحقاق
الاجلال ومفارقة سببا لاستحقاق الازلال بل التوسل الى تعظيمه حيث يستحق مرافقة الاجلال
لمرافقته وكذا في المفارقة ومنه أي مما جاء للإيماء قولهم جاء بعد اللتيا والى أي للتعظيم وسيأتيك في
فصل الايجاز معناه حيث قال وقول العرب بعد اللتيا والى بترك صلة الموصول ايماء لا يجاز تنبيهها
على أن المشار اليه باللتيا والى المحنة أو الشدة بل بلغت شدتها وفضاعة شأنها بما عاينت الواصف معها
حتى لا يخبر بينت شقة أو بالاهانة كما اذا قلبت الخبر في الصورتين أي قلت الذي يرافقتك يستحق
الاذلال والصفع والذي يفارقك يستحق الاجلال والرفع وربما جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر كقوله

ان الذي سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول

فان فيه إيماء الى ان علة ثبوت الخبر أعنى بناء البيت باعتباره القيد الذي هو محط الفائدة أعنى كون
دعائمه أعز وأطول كون بانيه رافع السماء بناء على تشابه آثار مؤثر واحد والمقصود من هذا الاياء

يشفي غليل صدورهم أن
تصرعوا (أي نهلكوا
أو تصابوا بالحوادث ففيه
من التنبيه على خطئهم في
هذا الظن ماليس في
قولك ان القوم الفلاني
(أو الاياء) أي الإشارة
الى وجه بناء الخبر)

التوسل الى تعظيم البناء ورفع لا مجرد الالباء الى التعليل و ربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر أى جملة محققا بنا كقوله

ان التى ضربت بيتنا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

أى زالت محبتها بعد أن ضربت لان المهاجرة توجب نسيان الاحبة فان المقصود من الالباء الى التعليل تثبيت زوال المحبة وتقريره ليمتوسل بذلك الى التعسر والتأسف وليس المقصود مجرد الالباء و ربما جعل ذريعة الى تنبيه المخاطب على خطأ كقوله

ان الذين تروهم اخوانكم * يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا

فان المقصود من الالباء الى ادعاء كون ظن الاخوة علة لحصول شفاء الغليل التوسل الى أن ظن الاخوة باطل لترتب ما ينافيه عليه وهذا التعليل ادعائى كافى قوله قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقكم جعل الفرار علة للملاقاة ادعاء لترتب عليه بطلان اعتقاد ان الفرار ناج منه أو معنى آخر أى تنبيه المخاطب على معنى آخر كقوله

ان الذى الوحشة فى داره * تونسه الرحمة فى لحده

فان فيه ايماء الى أن الوحشة والفقر فى الدنيا سبب لا يناس الرحمة فى القبر وفى ذلك تسلية للفقير على فقره وان كان هذا لقول تعزية للمصاب ويكون المعنى ان الذى مات وحصل الوحشة والبكاء فى داره تونسه رحمة الله فى لحده ان شاء الله تعالى فالمقصود من الالباء تسلية للمصاب وجملة على الصبر بان الموت سبب لحصول الرحمة فلا تجزعوا على موته فانه قد حصل له أحسن مما كان فيه وأنت بعد احاطتك بما ذكرنا حق الاحاطة يظهر لك أن هذا توجيه وجيه لا تكلف فيه ولا يرد عليه شئ من الاعتراضات وأما توجيه الشارح فيرد عليه سوى ما أورده السيد قدس سره انه ان أراد أن نفس الصلة توى الى جنس الخبر المبنى فمنوع لظهور أن نفس الايمان لا يوى الى ان الخبر من جنس الثواب وكذا الكفر والاستكبار كيف والصلة فى قوله ان الذى يرافقتك يستحق الاجلال والرفع عند قصد التعظيم والذى يرافقتك يستحق الازلال والصفع عند قصد الالهانة واحدة والخبر المبنى عليه فى أحد القولين منافى للخبر المبنى عليه فى القول الآخر ولا يكون الشئ الواحد موميا الى الجنسين المتنافيين وان أراد أن الصلة بمعونة المقام وسوق الكلام توى الى جنس الخبر المبنى فسلم لكن من أين يعلم ان ذلك الالباء حاصل بالصلة لم لا يجوز أن يكون حاصل من السوق والمقام حتى لو بدل الموصول مع الصلة بلفظ آخر ولو حظ المقام والسوق يحصل ذلك الالباء اه عبد الحكيم وقوله من المداحض أى المزالق حيث زلق فيه الشارح والعلامة الشيرازى على زعم الشارح كما يأتى والعلامة الترمذى والعلامة السيد كما سيأتى بيان ذلك أيضا وقوله أى بالموصول أى مع صلته وقوله أى علة الخ من كلام عبد الحكيم تفسيراً لعبارة السكاكى أى فالوجه فى كلام السكاكى معنى العلة كما يقال وجه حدوث العالم تغييره أى علة حدوثه التغير والبناء معناه الثبوت خلافا للشارح حيث فسر الوجه بالطريق وقد فرق عبد الحكيم عبارة السكاكى لقصد شرحها وبينها * ولقد كرر لك عبارة السكاكى ليظهر لك ما زاده عبد الحكيم فى تفسيرها ونصها أو أن توى بذلك الى وجه بناء الخبر الذى تنبيه عليه فتقول الذين آمنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم درجات الجحيم ثم يفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم كقوله الذى يرافقتك يستحق الاجلال والرفع والذى يفارقتك يستحق الازلال والصفع ومنه قولهم جاء بعد اللتيا

والتي وسبأتيك في فصل الايجاز معناه أو بالاغانة كما اذا قلبت الخبر في الصورتين وربما جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر كقوله

ان الذي سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول

وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله

ان الذين تروهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا

أو على معنى آخر كقوله

ان الذي الوحشة في داره * تؤنسه الرحمة في لحدّه هـ

وقوله وفيه ايماء الخ أى في كلام السكاكى بهذا المعنى ايماء الى أن الايماء الى كون الصلة علة في ثبوت الخبر يحصل بعد أن تثبت الخبر للموصول ووجه كون كلام السكاكى فيه ايماء لذلك انه حيث كان الوجه بمعنى العلة لزم أن الايماء الى كون كذا علة في كذا انما يحصل بعد وجود كذا الاول وكذا الثاني وقوله وان تلك العلية الخ أى وفيه ايماء أيضا الى أن تلك العلية بحسب اعتقاد المتكلم حيث قال السكاكى بناء الخبر الذي تبنيه عليه فذكر قوله تبنيه لافادة أن كون الصلة علة في ثبوت الخبر انما هي باعتبار اعتقاد المتكلم سواء وافق اعتقاده ما في الواقع فتكون علة حقيقية أو لم يوافق فتكون علة ادعائية وهذا التعميم اندفع اشكال الشارح على العلامة ولا يحتاج لما أجاب به السيد من أن العلة انما هي لاسناد المتكلم لان المراد بالبناء الاثبات والاسناد لا الثبوت في نفس الأمر وقوله وهذا قريب الخ انما لم يكن عينه لان كلام الاصوليين في خصوص الوصف وكلام أهل المعاني في الموصول والصلة لكن لما كان ما^٣ لها واحدا حصل القرب وقوله قد يكون هو المقصود منه أى قد يكون الايماء هو المقصود من الموصول مع صلته وقوله وقد يتفرع عليه أى على الايماء وقوله أى للتعظيم متعلق بالايماء أى بما جاء للايماء الى التعظيم قولهم جاء بعد اللتيا والتي وهذا التركيب وهو قولهم جاء بعد اللتيا والتي ليس فيه ايماء الى العلية ثم قصد من الايماء الى العلية التعظيم بل قصد فيه الايماء الى التعظيم من أول الأمر لانه لا ايماء فيه الى العلة أصلا وفصله عنه لذلك ولا يكونه في غير المسند اليه واللتيا بفتح اللام وجاء بضمها تصغير التي في الرضى التزم حذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل حد البيان فاذا تركنا على ايهامهما غير مبينتين بصلته هـ وفي نسخة شيخنا أى للتعريض بالتعظيم وأفاد أن معناها ان قولهم جاء بعد اللتيا والتي مما جاء للايماء الى العلة المتوسل به الى التعريض بالتعظيم ووجه الايماء الى العلة انه يستفاد من هذا الموصول والصلة ان هذا الشخص ما جاء من بلد مثلا الا لأجل ما حصل فيها من الشدائد العظام ثم ان هذا الايماء توسل به الى التعريض بالتعظيم لتلك الدواهي لكنه قرر لنا في الدرس الاول وقوله حتى لا يخبر بنبأ شقة أى حتى لا يخبر بلفظة من الألفاظ صادرة عن الشفة وقوله باعتبار القيد الخ أفاد بهذا ان التعليل في هذا البيت موجود وانه حقيقى خلافا للشارح والسيد فيما يأتى وقوله أى زالت محبتها بعد أن ضربت الخ أفاد بهذا ان زوال محبتها انما حصل بعد الضرب والمهاجرة وان الضرب مع المهاجرة سبب في زوالها خلافا للشارح والسيد حيث زعم ان زوال المحبة علة والضرب مع

عنه ففائدة الاضافة الاشارة الى تأخير الخبر لان الایماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر فادفع ما قيل انه يلزم على تفسير الشارح الوجه بالطريق والجنس أن يكون قول المصنف بناء مستدركا تأمل (قوله أى الى طريقه) أى جنسه كما يدل عليه قول الشارح بعد من جنس العقاب الخ

المهاجرة معلول كما سيأتى عند الكلام مع العلامة الشيرازى وقوله وهذا التعليل ادعائى اشارة لرد ما استشكل به الشارح على العلامة واشارة الى أنه لا حاجة لما أجاب به السيد هناك وقوله وان كان هذا القول تعزيب الخ شرط سيأتى جوابه أى ما سبق ان كان هذا القول تسلية للفقير على فقره وأما ان كان الخ وقوله سوى ما أورده السيد الخ محصل ما أورده السيد انه يلزم على صنيع الشارح استدراك لفظ البناء وانه لا مدخل للإيحاء فى الاعتبار المذكورة بل تلك الاعتبارات حاصلة من نفس الصلة فى بعض الأمثلة ومن نفس ترتب الخبر على الموصول فى البعض الآخر وقوله فسلم لكن من أين الخ أى مسلم امكانه لا ثبوته فلا تهافت هذا وقال معاوية لا يخفى ان الصلة تسمى اليه بالمعونة وغالب ما فى الفن معتبر معه المعونة ولا ينظر لاحتمال استقلال المقام وتفسيره البناء بالثبوت يرد عليه انه لا يظهر الا لو كان البناء بمعنى الابتداء وذلك لا يظهر واعتبار القيد فى ان الذى سميك السماء الخ ان سلم انه محط الفائدة فى نفسه فقط مع ان للقيد دخلا بدليل ذكره معه والافلم جمعه والظاهر فى آية قل ان الموت الذى تفرون منه أن التعليل حقيقى أى هو مساط عليكم لقراركم منه لان الحرص منه ومو الحريص محروم ومن كره شيئا ساط عليه لا ادعائى كما زعمه الفاضل رحمه الله فانه بعيد خصوصا مع صحة الحقيقى وأطال فى هذا المقام المقال الا أنه قد ينزع عن أكثر ما قال فتأمل (قوله فاندفع ما قيل الخ) قاله السيد ونصه أقول هذا التوجيه يقتضى استدراك لفظ البناء وأن يقال أوالایماء الى وجه الخبر فان الخبر على وجوه مختلفة وطرق متفاوتة وليس بناؤه أجناسا مختلفة يشار بإيراد المسند اليه موصولا الى واحد منها فالایماء الى طرز الخبر وجنسه كما اعترف به حيث قال فان فيه ایماء الى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب فان قلت لعله جعل البناء بمعنى المبني وجعل اضافته الى الخبر للبيان على قياس أخلاق ثياب كإينى عنه قوله الى أن الخبر المبني قلت هذا تعسف وهو ظاهر ومستغنى عنه لان الخبر وان كان موصوفا بأنه مبني لكن لا دخل له فى الایماء فان قلت الخبر مطلقا لا يوصف بالبناء بل الخبر المتأخر عن المسند اليه لان بناء شئ على آخر يستدعى تقدم الآخر عليه كما يشهد به كلام السكاكى فى تعريف المسند السببى ولا شك أن الایماء الى جنس الخبر انما يتصور مع تأخره فكأنه قال أوالایماء الى جنس الخبر المتأخر قلت هذا على تقدير صحته لا يندفع به شئ من التعسف والاستغناء كما لا يخفى اه وقوله هذا التوجيه أى تفسير وجه بطريق وقوله وليس بناؤه أجناسا مختلفة أى فى نفسه وكونه أجناسا مختلفة بحسب اختلاف أجناس الخبر لا يدفع الاستدراك كما لا يخفى وقوله لعله جعل البناء الخ هذا التوجيه انما يتأتى فى عبارة المتن دون المفتاح لانه وقع فيه بناء الخبر الذى تبنيه عليه ولذا قال الشارح فى شرح المفتاح يعنى يفهم من المبتدأ الذى هو الموصول بالصلة بعد التأمل أن طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنان كما فى قولك الذين آمنوا الخ والعقاب والنيران كما فى قولك الذين كفروا الخ فجعل البناء فيه بمعنى الاثبات واعتبر تعدد طرقه باعتبار تعدد طرق الخبر لكن هذا لا يدفع الاستدراك والاستغناء لانه كان يكفيه أن يقول الى وجه الخبر ولا حاجة ليراد لفظ البناء حتى تفسر بالاثبات

أى الى طريقه تقول عملت
هذا العمل على وجه عملك
وعلى جهته أى على طرزه

(قوله وطريقته) عطف تفسير (قوله يعنى) أشار به الى أن فى كلام المصنف نوع مسامحة اذ مقتضاه أن الإيماء حاصل بالموصول فقط مع أنه انما حصل بالموصول مع الصلة قاله بعضهم وفيه أن ذلك غير خاص بالإيماء بل يجرى فى سائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة فكان على الشارح على هذا أن يأتى بالعناية فى الجميع (قوله للإشارة الى أن الخ) أى الى جواب هذا السؤال (قوله عليه) أى الموصول وقوله من أى وجه أى جنس (قوله داخرين) أى صاغرین جلالين (قوله ومن الخطأ الخ) عبارة عن ق فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذى يأتى عليه وأما تفسيره بالعلة لان الاستكبار علة شرعية لدخول جهنم ففاسد لانتقاضه بقوله

* ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا اذ ليس سمك السماء علة لبناء بيتهم وبقوله

* ان الذين تزوهم اخوانكم * فان ظهم اخوانهم ليس علة لشقاء غليل صدورهم اه وقوله وبقوله ان الذين تزوهم الخ أى بناء على أن هذا من الإيماء فتأمل والحاصل أن تفسيره بالعلة غير صحيح لعدم الطراد فى كل الأمثلة وهذا وانما يتيم ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور لو

ويعتبر تعدد طرقه بتعدد طرق الخبر وقوله للبيان أى أو اضافة صفة لموصوف بل هو المتبادر من الشارح وقوله كما فى تعريف المسند السبى حيث قال هو أن يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بأنه ثابت للشئ الذى بنى عليه ذلك المسند مطلوب التعليق لغير ما بنى عليه ذلك المسند تعلق اثبات لذلك الغير بنوع ما أو تعلق نفي عنه بنوع ما أو يكون المسند فعلا يستدعى اسناده الى ما بعده فيطلبه تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات أو نفي لكون ما بعده ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد أبوه منطلق والثانى نحو زيد ضرب أخوه اه وقوله مفهوم المسند أى وهو منطلق فى المثال الآتى وقوله مع الحكم عليه أى المسند وقوله بانه أى المسند وقوله للشئ الذى بنى عليه هو أبوه فى المثال وقوله مطلوب التعليق خبر يكون وقوله بغير المراد بالخبر هو زيد فى المثال وقوله بنوع ما أى من حيث انه متعلق بأبيه وقوله أو تعلق نفي أى بان قلت ليس زيد أبوه منطلق وقوله أو يكون المسند وهو ضرب وقوله الى ما بعده وهو أخوه وقوله على ما قبله هو زيد وقوله بسبب ما وذلك السبب هو انتساب الأخ لزيد ووجه الاستشهاد بكلام السكاكى انه جعل القسم الاول الذى ذكر فيه البناء حيث قال للشئ الذى بنى عليه مقابلا للقسم الثانى الذى فيه تقديم المسند فيكون القسم الاول تأخريه المسند فيكون تعبيره بالبناء لا فائدة تأخر المسند والاول كان القسم الاول ليس معتبرا فيه تأخير المسند لعدم افادة لفظ البناء لم تصح المقابلة لدخول القسم الثانى فى الاول حينئذ فدل ذلك على أن البناء يستدعى تقديم المبني عليه وتأخير المبني وقوله قدس سره لکن لا دخل له أى للبناء أو للوصف به وقوله فان قلت الخ أى جوابا عن استدراك لفظ البناء وقوله الى جنس الخبر المتأخر أى فيحتاج لفظ البناء ليستفاد أن الخبر متأخر حتى يتصور الإيماء اليه فذكر البناء احترازا عما اذا تقدم الخبر فانه حينئذ لا إيماء وقوله على تقدير صحة أى لان سلم ان الموصوف بالبناء هو الخبر المتأخر فان البناء عبارة عن الثبوت أو الاثبات وهو لا يختص بالتأخر والتأخير فى تعريف السكاكى مستفاد من المقابلة وقوله والاستغناء اذ بيان الواضح أمر مستغنى عنه مع أن الخبر وان كان موصوفا بالتأخر لکن لا دخل له فى الإيماء اذ التأخر ليس موصى اليه وبهذا تعلم ما فى كلام المحشى (قوله أشار به الخ) أظهر أن وجه العناية بالتنبيه على خطأ الغير المصرح

وطريقته يعنى تأنى
بالموصل والصلة للإشارة
الى أن بناء الخبر عليه
من أى وجه وأى طريق
من الثواب والعقاب
والمدح والذم وغير ذلك
(نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتى) فان فيه
إيماء الى أن الخبر المبني
عليه أمر من جنس
العقاب والاذلال وهو
قوله (سيدخلون جهنم
داخرين) ومن الخطأ فى
هذا المقام تفسير الوجه
فى قوله الى وجه بناء الخبر
بالعلة

أرجع قائله ضمير انه الى الائمة كما صنع الشارح وهو انما أرجعه الى جعل المسند اليه موصولا فلا يكون ان الذي سمك السماء الخ من أمثلة الائمة حتى يرد ما مر وقد يقال ارجاعه الى جعل المسند اليه موصولا منافق للسياق فهو خطأ والمبنى على الخطأ خطأ فتمأمل (قوله والسبب) عطف تفسير (قوله ثم انه ربما جعل ذرية الخ) فان قلت لم تجعل هذه الاغراض مقصودة من ايراد الموصول فلا حاجة الى جعلها تابعة للائمة متفرعة عليه فلنا ما كانت هذه الاغراض أمورا مهمة جعل الائمة توطئة لها واثبات الامر المهم بعد التوطئة والتحذير له أولى من اثباته ابتداء فيكون

به بعدونا كيد الرد عليه (قوله رحمه الله وقد استوفينا ذلك في الشرح) عبارته فيه والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الائمة الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبار لطيفة ربما جعل ذرية الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا وما الى وجه بناء الخبر فأشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونها لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اختلف في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا الخ أي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الائمة فلا يلزم أن يكون في الأبيات المذكورة إمام وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي عند المنصف اه وقوله والفاضل العلامة أي القطب الشيرازي وقوله قد فسر في شرح المفتاح الخ قال السيد أفول ان فسر الوجه بما هو علة وسبب لثبوت الخبر للمسند اليه أشكل الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان فسر بما هو علة وسبب لاسناده اليه وبنائه عليه أمكن طرده في الكل وكان لفظ البناء واقعا موقعا فان علة بناء الخبر وربطه بالمسند اليه قد تكون علة لثبوتها كافي في نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار علة للدخول في نفس الامر وسبب حامل وعلة باعثة للتكلم على اسناده اليهم وبنائه عليهم وقد تكون معلولة كافي قوله ان التي ضربت فان الضرب المذكور معلول لزال المحبة مع انه سبب باعث على ربط زوال المحبة بها وبنائه عليها وقد يكون غيرهما ماله نوع ارتباط به اما بالمجانسة كافي قوله ان الذي سمك السماء فان سمكها وان لم يكن علة للخبر المذكور ولا معلولة لكنه محانس اياه وعلة حاملة للتكلم على ربط ذلك الخبر به واما بالمضادة كافي قوله ان الذين ترونها اخوانكم فان ظن اخوتهم ليس علة لكون الصرع شقي غليلهم ولا معلولة بل هو منافق له بحسب الظاهر وسبب لبنائه عليه وربطه به ثم ان ذكر علة البناء قد يجعل ذرية الى التعظيم والاهانة والتحقيق والتنبيه على الخطأ فلا اشكال فان لم يشترط في البناء تقدم المبنى عليه بل جعل بمعنى الربط وجعل الخبر بمعنى المسند كان البيان متناولا للجملة الاسمية والفعلية وان اشترط كان المقصود بيان أحوال الاسمية ويعرف حال الفعلية بالمقايسة لكون علة تلك الاحوال مشتركة بينهما اه وقوله قدس سره أقول الخ مقصوده دفع اعتراض الشارح على العلامة وقوله قدس سره وسبب حامل وعلة باعثة الخ قال عبد الحكيم قيل انه ليس المراد بالعلة الباعثة العلة الغائية وهو ظاهر اذ ليس المقصود من الاسناد الاستكبار بل انه لولا استكبارهم لما أسند المتكلم الدخول اليهم وكذا الحال في الأمثلة الأخر فالخاتمة أن ايراد الموصول للائمة الى أنه لولا اتصاف الموصول بالصلة لما أسند المتكلم الخبر اليه وفيه اننا لانسلم

والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح (ثم انه) أي الائمة الى وجه بناء الخبر

أن للوصول إيماء الى ذلك نعم انه متحقق في الواقع ولو سلم فأى فائدة في هذا الإيماء فان كل مسند اليه معرفة أو نكرة علمية سناد المتكلم الخبر اليه كونه على الوجه المخصوص من التعريف والتكثير اه
وقوله قيل انه ليس المراد الخ كان هذا القيل لدفع ما يتوهم من حمل العلة الباعثة على العلة الغائية
لكون الاستكبار ليس علة باعثة لله سبحانه وتعالى اذ لا يبعثه باعث والعلة الغائية جائزة في حقه اذ
هي الحكمة من الفعل وقوله اذ ليس المقصود الخ أي ولو كان المراد بالعلة الباعثة العلة الغائية
لزم أن الاستكبار هو المقصود من الاسناد كما تقول حفرت البئر للماء أي ان المقصود من الحفر هو
الماء مع أنه ليس كذلك هنا وقوله بل انه الخ أي بل المقصود انه الخ وقوله وفيه ان الخ محصله انا لان سلم
أن الموصول مع الصلة يؤول الى انه لو لا استكبارهم لما أسند المتكلم الدخول اليهم وان كان هذا
الامر المؤول اليه متحققا في الواقع وقوله قدس سره ثم ان ذكر علة البناء الخ لما بين فيما سبق أن
الإيماء الى وجه بناء الخبر على تفسير الفاضل العلامة مطرد في كل الامثلة بين هنا أن ذكر العلة وهي
الصلة بالنظر الى ذاتها في بعض الامثلة أو بالنظر لترتب المسند عليها بالنظر لبعض الآخر قد يجعل
ذريعة الى تلك الاعتبار اللطيفة فتم ان في جميع الامثلة الإيماء الى العلة والذريعة الى تلك
الاعتبارات وحينئذ يدفع ما استشكل به الشارح على العلامة فقوله فلا اشكال معناه انه لا ورود
لما استشكل به الشارح على العلامة وفي عبد الحكيم ان قوله قدس سره ثم ان ذكر علة البناء الخ
يفيد أن الذي يجعل ذريعة الى تلك الاعتبار هي الصلة المذكورة اذ اضافة ذكر للعلة اضافة
صفة لموصوف والعلة هي الصلة وصرح به أيضا في شرحه على المفتاح وهو مخالف لفرض كلام
العلامة الشيرازي لانه مفروض في أن الذريعة الى تلك الاعتبار هو الإيماء الى علة الاسناد
لانفس الصلة وهذا الذي صرح به من أن الذي جعل ذريعة الى ما ذكر هو الصلة لا الإيماء الى علة
الاسناد هو نظير البحث الذي أورده قدس سره على الشارح من أن الجموع ذريعة انما هو الصلة
لا الإيماء الى جنس الخبر اه وأجاب معاوية بان الذكر في كلامه قدس سره بمعنى الإيماء لا كما فهمه
عبد الحكيم وقوله قدس سره فان لم يشترط الخ دفع لما يقال ان التعريض للتعظيم وغيره حاصل
سواء قدم الموصول فتكون الجملة اسمية أو آخر فتكون الجملة فعلية فلا وجه لتخصيصه بالبناء
ووجه الدفع ظاهر * وليرجع لشرح عبارة المطول فقوله كما هو الظاهر استند العلامة في تفسيره
الوجه بالعلة بظهوره في قوله ان الذين آمنوا الخ واستدل الشارح على تفسيره الوجه بالطريق
بكلام أهل اللغة وقوله ثم صرح أي العلامة وقوله بان قوله أي المفتاح وقوله بما جعل ذريعة
الخ تفصيل للاعتبارات اللطيفة وقوله اشارة الخ خبران والمعنى ان العلامة صرح بان اسم الاشارة
في قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة بما جعل ذريعة الخ راجع الى جعل المسند اليه
موصولا مومنا ومحمل الرجوع الوصف أعني قوله مومنا فكان المفتاح قال ثم يتفرع على هذا
الإيماء الحاصل من جعل المسند اليه موصولا فدل على اسم الاشارة هو الإيماء في الحقيقة وقوله
فأشكل عليه الامر أي لزمه الاشكال وان لم يصرح به كما قال الشارح وهو لم يتعرض لذلك أي
للاشكال ووجه الاشكال أنه حيث فسر الوجه بالعلة وجعل اسم الاشارة عائدا الى الإيماء لم يطرد
كلامه في جميع الامثلة من ذلك ان الذي سمك السماء الخ فان سمك السماء ليس علة لبناء البيت
حتى يتفرع على الإيماء للعلة التعريض بالتعظيم وكذلك ان التي ضربت الخ فانه ليس ضرب
البيت مع المهاجرة علة لزوال المحبة بل الامر بالعكس لانه لما زالت محبتها جرت وضربت البيت

تفريعها عليه أمر مناسباً مستحسن لا ضرر ولا فلاحاً اعتراض سيراى ومراوده دفع اعتراض السيد
الأنى (قوله لا مجرد الخ) أى لان سياق الكلام ينفيه ولا ينفى عنهم أن ما بد كر بعد يوجد من غير الايماء

فلا ايماء فى البيت للعلّة حتى يتفرع عليه التحقيق وكذلك ان الذين ترونها الخ فانه ليس ظن
الاخوة علّة لشفاء غليلهم بل هو مصادله فلا ايماء فى البيت للعلّة حتى يتفرع عليه التنبيه على الخطأ
ولذا قال الشارح لمدى تحقق السببية وقوله وهو لم يتعرض الخ أى والعلامة لم يتعرض لذلك
الاشكال بل لزم من كلامه وقوله ومن الناس الخ مراده ببعض الناس العلامة الترمذى ومحصل
ما للترمذى انه وافق العلامة فى ان المراد بالوجه الصلة وخالفه فى مرجع اسم الاشارة فالعلامة
أرجعه للايماء والترمذى أرجعه لايراد المسند اليه موصولا سواء كان هناك ايماء أم لا وحينئذ
لا يرد عليه الاشكال الوارد على العلامة لانه جعل تفرع تلك الاعتبار الطيفة على ايراد المسند
اليه موصولا وان لم يوجد ايماء الى الصلة فاطرد كلامه فى جميع الامثلة وقوله وسوق الكلام
أى كلام السكاكى حيث أنى ثم وباسم الاشارة الرجوع لا قرب مذكور وهو الايماء وقوله الى فساد
هذا رأى أى رأى الترمذى حيث صحح تفسير الوجه بالعلّة بانيله على أن اسم الاشارة ليس عائدا
الى الايماء والمبنى عليه خطأ فكنا المبنى وبهذا تعلم أن مقصود الشارح بقوله هنا ومن الخطأ فى
هذا المقام الخ الرد على كل من العلامة والترمذى أما نخطئة العلامة فظاهرة وأما نخطئة الترمذى
فلبناء تفسيره الوجه بالعلّة على ما اعتبره فى اسم الاشارة وهو خطأ فكنا المبنى عليه كما علمت
فعلم ما فيها كتبه المحشى على قوله ومن الخطأ فافهم (قوله سيراى) عبارته على المطول قوله ثم انه
أى الايماء الى وجه بناء الخبر بما يجمل ذريعة الخ اعتراض بان تعظيم الخبر مستفاد من نفس
الصلة لامن ايمانها اما الأول فلان آثار المؤثر الواحد تكون متشابهة فيكون البيت الذى بناء
بأنى السماء عظيما كالسما وأما الثانى فلانه لو أخر الموصول مع صلته لفظا وتقديرا كما لو قيل بنى
لنا بيتا من رفع السماء كان تعظيم بناء البيت باقيا على حاله ولم يتحقق الايماء المذكور لانه بتقديم
المشير الى جنس الخبر وكذا تعظيم شعيب عليه السلام مستفاد من نسبة الخسران الى مكذبيه دون
ايماء الصلة الى جنس الخبر حتى لو قيل قد خسر الذين كذبوا شعيبا كان تعظيمه باقيا على حاله وكذا
اهانة التصنيف مستفاد من نفس الصلة قدمت وأخرت لامن ايمانها وكذا اهانة الشيطان وكذا
غير ذلك من بقية الأمثلة وأجيب بانه لا يخفى على المتدرب فى فن البيان أن حصول التعريض لتلك
الاغراض فى غير صورة الايماء لا يقدح فى حصوله بالايماء لما تقرّر عندهم من ان المراد باقتضاء المقام
افادة الكلام فائدة كذا هو حصولها منه بمجرد الملازمة والمناسبة من غير اشتراط اطراد وانعكاس
كافى العلة الطردية عندهم فان قيل لم لم يجعل هذه الاغراض مقصودة من ايراد المسند اليه
موصولا فلا حاجة الى جعلها تابعة للايماء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه الاغراض أمور مهمة
جعل الايماء توطئة لها واثبات الأمر المهم بعد التوطئة والتمهيد له أولى من اثباته ابتداء اه وقوله
فيكون البيت الخ فيه ان كون البيت الذى بناه باني السماء عظيما لا يتعقل الا بتعقل البيت وقبل
الخبر لا يتعقل ذلك الا بواسطة الايماء وقوله وأما الثانى الخ فيه كما أفاده بعد انه خلف الايماء غيره عند
التأخير فجاء التعظيم وقوله من ايراد المسند اليه موصولا أى وان استفيد حينئذ من مجموع
الكلام (قوله ان ما بد كر بعد) أى من الأمثلة (قوله يوجد من غير الايماء) أى لطريق الخبر

لا مجرد جعل المسند اليه
موصولا كما سبق الى
بعض الاوهام

(ربما جعل ذريعة) أى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو ان الذى سمك) أى رفع (السماء بنى لنا * بيتا) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائه أعز وأطول) من (٦٩) دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء

اياء الى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض

(قوله أى لان افتخاره عليه الخ) عبارة غيره قوله يبعده أى لان قصد الفرزدق بها افتخاره على جرير بأن آباءه أجادوا وأشراف لكونهم من قریش بخلاف آباء جرير فانهم من أراذل بنى تميم ومعنى كونه بنى لهم بيت المجد والشرف جعل المجد والشرف فيهم أى ان الذى سمك السماء جعل فيها مجدا وشرفا وجعل قبيلتنا من أعظم القبائل بخلافك يا جرير فان آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف وحيث كان قصد الفرزدق بها الافتخار على جرير فيتمتعين جعل البيت على بيت المجد لان جريرا مسلما فلا معنى للافتخار عليه بالكعبة اذ لكل مؤمن فيها حق وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة

وهو فاسد كما يظهر ع ق وكتب أيضا قوله لا مجرد الخ لانه لو كان كذلك لقال أوجعله ذريعة على نسق ما قبله (قوله ربما جعل ذريعة الخ) أى فيكون المقصود من الاياء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الاياء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو دلالة الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو ما أفج البخل يريد أنه بخيل وكتب أيضا قوله الى التعريض انما ذكر التعريض فى هذه الاغراض لايها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت فى ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها استلزاما عقليا أو عاديا سيراى بتغيير (قوله نحو ان الذى الخ) من كلام الفرزدق (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية والمراد ببيت الشرف نسبه وبعائه الرجال الذين فيه وكتب أيضا قوله أو بيت الخ أى فيكون بيتا معنويا لاحسيا وكتب أيضا قوله أو بيت الخ عبارة ع ق أى بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ما تضمنته القصيدة يبعده (قوله دعائه) أى قوائمه كفى ع ق وقال سم جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت (قوله من دعائم كل بيت) أو من بيتك يا جرير وقيل من السماء وقيل عزير وطويل حفيد على المطول (قوله عند من له ذوق الخ) فانه اذا قيل ان الذى صنع هذه الصنعة الغربية فهم منه عرفا أن ما بنى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فادقيل صنع على كذا كان كالتأ كيد لما أشار اليه أول الكلام ع ق (قوله ثم فيه) أى فى هذا الاياء كما عبر به ع ق وكتب أيضا قوله ثم فيه تعريض بتعظيم الخ قال السيد لا نزاع فى كون هذا الكلام مشتملا على الاياء بالمعنى الذى ذكره

على ما قاله الشارح أول العلة على ما قاله الترمذى الذى رد عليه الشارح بذلك (قوله وهو فاسد) أى لوجود الاياء الى طريق الخبر فى جميع الأمثلة وللعلة فى بعضها وقديقال لافسادا لا مانع من تحقق داع فى مثال داع آخر بل هو كثير (قوله فى ضمنه) أى ضمن الأمر الآخر (قوله من كلام الفرزدق) فى كثير من نسخ الشارح التصريح بذلك (قوله يبعده) أى لان افتخاره عليه بالكعبة لا يتم الا بتكاف أن يقال ان بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره أو ان أهله كانوا ممن يتعاطون أمورها أو يقال انه تعريض بان جريرا من النصارى أو اليهود والافلام على لافتخاره عليه بالكعبة اذ كل مؤمن له فيها حق وجرير من المؤمنين (قوله وقيل عزير الخ) أى فأفعل التفضيل على غير بابها إشارة الى انه لا مشاركة بينه وبين غيره (قوله لا نزاع فى كون هذا الكلام مشتملا الخ) لا يخفى على المنصف أن الاياء فى هذا الموصول انما هو الى كون الخبر المذكور بعده مما له نوع مناسبة برفع السماء والاملا اختاره اما انه من جنس الرفعة والبناء فلا حتى لو قيل ان الذى رفع السماء فرش الارض كان كلاما بليغا اه عبد الحكيم ومحملة انه لا يسلم للسيد أنه لا نزاع فى اشتمال الكلام على الاياء الى ان الخبر أمر من جنس الرفعة والبناء بل غاية ما يوصى اليه هذا الموصول ان الخبر أمر مناسب لسمك السماء فلو قال الشاعر ان الذى سمك السماء فرش الارض لحصل الاياء وان لم يكن من جنس الرفعة والبناء فكلام الشارح أيضا غير مسلم

والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره أو ان أهله كانوا ممن يتعاطون أمورها بخلاف أقارب جرير اه فأت وأنه قرشى وجرير تميمى وقريش هم أهل البيت دون تميم واقصر فى الاطول على بيت الشرف وقال ابن يعقوب هو الراجح لان باقى القصيدة يبعد الأول والله أعلم (قوله أو يقال انه تعريض الخ) بعيدا لكون جرير من المؤمنين اه

وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الآن ذلك الايماء لا مدخل له في افادة تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض وانما نشأ التعظيم عن نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ألا ترى أنك لو قلت بنى لنا بيتا من سمك السماء لكان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا إيماء فيه بالمعنى الذى ذكره قطعا وكذا يقال في قوله تعالى الذين كذبوا شيعيا ان الذى يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به اليه هو نسبة الخسران الى مكذبيه وكذلك اهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاتحة الكلام منبهة للفطن على خاتمته فهو مفقود فيها اذا آخر الموصول مع أن تلك الأمور مستفادة منها أيضا اه وأجاب الفاضل الخطائى وتبعه الحفيد بأن التعظيم المستفاد من نفس الموصول والصلة يحتاج الى التوسل بالايماء والكلام فى هذا الآن الكلام فى فوائد الموصول وأما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما يقال بنى لنا بيتا من سمك السماء اذا إيماء فيه لتأخر المشير وتلخيصه أن فهم التعظيم من مجرد الموصول وصلته انما يكون بسبب الايماء فلا يفهم

وان استدل بالذوق السليم ولعاوية هنا كلام فراجع (قوله وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة) لكن بعد ملاحظة ثبوت الخبر للموصول قاله عبد الحكيم أى لان تعظيم البناء يستدعى ملاحظة البناء المأخوذ من الخبر (قوله وأما كون فاتحة الكلام الخ) أى الذى قاله فى المطول بعد قول المصنف أو الايماء الى وجه بناء الخبر وهذا السكون هو الايماء وهذا الكلام مرتبط بقوله مستفادة من عدم معرفة المصنف الخ فصد به تقيم التشبيه فى قوله وكذلك اهانة التصنيف الخ فكأنه قال الاهانة وما معها مستفادة من الصلة فى بعض الأمثلة أو من ترتب المسند على الموصول والصلة فى البعض الآخر وأما الايماء فهو مفقود فيها اذا آخر الموصول مع أن تلك الأمور مستفادة حينئذ لا تدخل للايماء فى هذه الأمور (قوله فهو مفقود الخ) عبارة السيد فهو مفقود فيها اذا آخر الموصول وتبدلت الجملة الاسمية بالفعل مع أن تلك الأمور مستفادة منها أيضا على حالها ويعلم قطعا أن مستند هذه الأمور وذريعة أمر مشترك بين الجملتين لا يختلف بالتقديم والتأخير لان لكل واحدة منهما خصوصية معتبرة فى ذلك (قوله وأجاب الفاضل الخطائى الخ) مثله الفرى حيث قال وأجيب بان هذه المعانى يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار الايماء وأما الثانى فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثل تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام أعنى نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة فى ذلك الى اعتبار الايماء أو من نفس الموصول أيضا بان يعتبر ايماءه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يمكن لك أن تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام فى معانى الموصول لا مجموع الكلام الذى يكون الموصول من جمله فاندفع الاعتراض اه واعتراض عبد الحكيم على هذا الجواب بان التعريض بالتعظيم ان كان حاصل من نفس الصلة بعد ملاحظة الخبر فا الحاجة الى اعتبار حصوله من الايماء مع خفائه وأى فائدة فى ذلك اه ومحصله انما يختار ان التعظيم حاصل من نفس الموصول والصلة لكن بعد ملاحظة الخبر وحينئذ لا يحتاج لجعل الايماء وسيلة خصوصا مع كون الايماء أمرا خفيا وقد يقال ان كان المراد ملاحظة به مدحجه كان خروجا عن مقصود الجيب من حصول

التعظيم من قوله الذين كذبوا شعيبي الآن فيه إشارة إلى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه فيحيا فيكون هو عظيم والافلو كان الخبر من جنس المدح مثلاً لم يفهم من اثبات تكذيبه أنه هو عظيم وكذا يقال في أن الذي سمك السماء الخ أن فهم تعظيم شأن الخبر إنما يفهم بسبب الإيحاء إلى أن الخبر من جنس البناء الرفيع إذ لو لا ذلك لاحتل أن الخبر من جنس البناء الوضيع فيفوت التعظيم هذا وفي كون التعظيم في بني لنا يبيننا من سمك السماء مستفاداً من مجموع الكلام نظر والظاهر أن المفيدة الموصول مع صلته فقط لكن بالإيحاء (قوله بتعظيم بناء بيته) لا يقال إنما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بني السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر ع ق (قوله لكونه فعل الخ) أي وآثار المؤثر الواحد متشابهة (قوله أو ذريعة إلى تعظيم) كان الظاهر أن يقول أو ذريعة إلى التعريض بتعظيم الخ (قوله والخسران) عطفت تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) أي حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدارين وكان المناسب أن يقول وفي هذا الإيحاء تعظيم لشأن شعيب (قوله وربما يجعل) أي الإيحاء (قوله نحوان الذي الخ) لأن المبنى على الجهل شئ قبيح سم (قوله نحوان الذي يتبع الخ) لما كان اتباعه أمر قبيحاً علم أنه هو قبيح نعم يقال تفهم اهانتهم من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر الآن يقال نحصل بواسطة الإيحاء إلى جنس الخبر اهانتهم أتم مما تحصل به أولاً سم ببعض تغيير (قوله وقد يجعل) أي الإيحاء (قوله ثابتاً) أي في الخارج ونفس الأمر ع ق (قوله أن التي ضربت بيتاً مهاجرة الخ) لفظ البيت خبر والمعنى

بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة إلى تعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبي كانوا هم الخسران) فقيه إيحاء إلى أن الخبر المبنى عليه مما ينبي عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب صلى الله عليه وسلم وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحوان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو أن الذي يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر أي جعله محققاً ثابتاً نحو

أن التي ضربت بيتاً مهاجرة

التعريض بالتعظيم بنفس الموصول والصلة قبل محي الخبر وان كان المراد ملاحظة قبل مجيئه من نفس الموصول والصلة ففيه أن ذلك ليس بالإيحاء لا يقال أن تعظيم شأن الخبر مثلاً لم يستفد من الموصول والصلة في جميع الأمثلة جعل الإيحاء ذريعة لما تأنى الإيحاء بالموصول والصلة وهو خلاف المفروض فرفع السماء لما كان عظيماً أفاد تعظيم البناء كما أفاد أن الخبر من جنس الرفعة والبناء وكذلك تكذيب الرسول لما كان قبيحاً أفاد أن الرسول عظيم كما أفاد أن الخبر خسران مكذبه وكذلك اتباع الشيطان لما كان قبيحاً أفاد أن الشيطان مهان كما أفاد أن الخبر خسران متبعه وهكذا ويؤيد ذلك ما أتى عن سم وكذلك لا يظهر جواب السيرامي المتقدم لأنه لا يهد ولا يوطأ إلا بالله دخل والقرض أن لا مدخل له لانا نقول لا يخفى أن تعظيم البناء مثلاً يتوقف على استشعار البناء وهو عين الإيحاء فافهم (قوله أن الذين كذبوا شعيبي الخ) التلاوة ليس فيها أن ولعله لم يقصد التلاوة (قوله نظر) لا نظر إذ رفع السماء لا يفيد تعظيم البناء إلا بعد ملاحظة البناء والبناء مستفاد من بني لنا بيتاً فتعظيم البناء على وجه التعريض لم يستفد إلا من مجموع الكلام بناء على ما اعترف به فيما سبق أن الاستفادة لهذه المعاني لا تكون إلا باعتبار مجموع الكلام أو باعتبار الإيحاء وإن كنت قد علمت ما فيه وأنه لا إيحاء إلا إلى مطلق مناسب وإن التعظيم لا يوجد إلا بعد ملاحظة المستند مقدماً أو مؤخراً على ما قاله عبد الحكيم (قوله لا يقال الخ) صريح الشارح تعظيم نفس البناء (قوله علم أنه قبيح) كان المناسب أن يقول لما كان من المعلوم أن الشيطان قبيح وأن اتباعه كذلك كان قوله الذي يتبع الشيطان مومياً إلى الخبر وحصل من هذا الإيحاء التعريض باهانتهم وتوبيخهم بخسران متبعه (قوله رحمه الله فقيه إيحاء إلى أن الخبر الخ) فيه بحث لأنه تعالى قال الذين كذبوا شعيبي كأن لم يغنوا فيها

تأسف كما في الحفيد على المطول وضرب البيت كناية عن الإقامة (قوله مهاجرة) حال من التاء في ضربت وفيه أن هذه الحال لا مقارنة ولا منتظرة لان المهاجرة حصلت قبل الضرب الآن يقال معنى قوله مهاجرة أى سابقا منها المهاجرة (قوله بكوفة الجند) نسب الكوفة الى الجند لا قائلهم فيها وعنى جند كسرى وكتب أيضا قوله بكوفة الباء بمعنى في متعلقة بضربت وقوله غالت ودّها غول أى أخذت الغول ودّها وأهلكتها ع ق فودّها مفعول غالت وغول فاعله وأنت الفعل لان غول مؤنث سماعا كالدرع والحرب والمراد بالغول المهلك كما في الحفيد (قوله عن زوال المحبة) أى منها (قوله ثم انه يحقق الخ) وذلك لان المهاجرة اما علة لزوال المحبة أو العكس وقد ذهب الى كل منهما طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق فانبات المراد على الاول برهان لمى وعلى الثانى برهان انى حفيد على المطول ملخصا ومقتضاء حدى كأن فى قوله حتى كأنه برهان الآن يقال أنى بكان لان لم يسبق مساق البراهين المعتاد (قوله زوال المودة الخ) أى منها وقوله ويقرره أى فى ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) اذ حاصل الایماء أن يشعر السامع بجنس الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه

بكوفة الجند غالت ودّها
غول

فان فى ضرب البيت
بكوفة الجند والمهاجرة
اليها ايماء الى أن طريق
بناء الخبر مما يبنى عن
زوال المحبة وانقطاع المودة
ثم انه يحقق زوال المودة
ويقرره حتى كأنه برهان
عليه وهذا معنى تحقيق
الخبر وهو مفقود فى مثل
ان الذى سمك السماء
اذ ليس فى رفع الله السماء
تحقيق وتثبيت لبنائه لهم
بيننا فظهر الفرق بين
الایماء وتحقيق الخبر
(وبالإشارة) أى تعريف
المستند اليه بإبراده اسم
إشارة

الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فرتب على صلة واحدة أمرين كل منهما داخل تحت جنس فلو فرض الایماء فيه بالمعنى الذى ذكره الشارح كان ايماء الى القدر المشترك بينهما أعنى كونهم مسخوطا عليهم مطلقا سواء كان بالهلاك فى الدنيا أو الخسران فى الآخرة انه عبيد الحكيم وقوله كل منهما داخل تحت جنس فعدم الاغناء فيها من جنس الهلاك فى الدنيا وخسرانهم من جنس الهلاك فى الآخرة وقد يقال مراد الشارح بالخيبة والخسران ما هو أعم مما فى الآية وهو كونهم مسخوطا عليهم ولعمالة هنا كلام فليراجع (قوله حال من التاء فى ضربت) المناسب من الضمير فى ضربت اذ التاء حرف (قوله اما علة لزوال المحبة) أى خارجا (قوله أو العكس) أى ان زوال المحبة علة للمهاجرة خارجا (قوله وقد ذهب الى كل منهما طائفة) فبعضهم قال ان الموجود فى الخارج أولا هو المهاجرة وقال بعض آخر ان الموجود فى الخارج أولا هو زوال المحبة وكل ممكن (قوله برهان لمى) أى لاستدلاله على المعلول الخارجى بالعلة الخارجية وقوله برهان انى أى لاستدلاله على المعلول الذهنى بالعلة الذهنية اذ يلزم من العلم بالمعلول الخارجى العلم بالعلة الخارجية فتكون العلة معلولا باعتبار الوجود الذهنى وان كان الأمر بالعكس باعتبار الوجود الخارجى والحاصل أن البرهان الذى هو ما كان الحد الوسط علة لثبوت المطلوب فى الخارج ونفس الأمر نحوه ذاته متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فتعفن الاخلاط هو العلة فى الخارج ونفس الامر لثبوت الحى والبرهان الانى ما كان فيه الحد الوسط علة لثبوت المطلوب فى الذهن لافى الخارج ونفس الامر نحوه ذاته محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فان ثبوت الحى علة فى الذهن والعلم لتعفن الاخلاط لافى الخارج ونفس الامر لان التعفن سابق على الحى فلا تكون الحى علة له فى الخارج بل الأمر بالعكس فتى استدلاله بالعلة على المعلول والمؤثر على الاثر كان البرهان لميا ومتى استدلاله بالمعلول على العلة والأثر على المؤثر كان البرهان انيا وسمى لميا للنسبة لهم لانه يجاب به السؤال بلم كان كذا وان شئت قلت لا فادته اللبية أى العلية للحكم على الاطلاق وسمى انيا لافادته الانية أى الثبوت فى العقل من قولهم ان الأمر كذا دون العلية فى الخارج فهو منسوب لان الذى فى قولهم ان الأمر كذا (قوله اذ حاصل الخ) تحقيق الفرق ان التحقيق التثبيت والتقوية بحيث يزول الشك

بحيث يزول عنه الشك والانكار له وهو المراد بتحقيقه ألا ترى أن قوله ان التي ضربت الخ يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت فيه بحيث يزول عنه الشك والانكار اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذي سمك السماء اذ لا يلزم عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الایاء فيه بدون التحقيق وهذا عين تغايرها والالم بوجود أحدهما بدون الآخر فتأمل سم والخاصل أنه كلما وجد تحقيق الخبر وجد الایاء ولا عكس فينبغي ماعوم وخصوص مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك الى الرد على المصنف حيث اعترض بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الایاء ذريعة اليه (قوله لتمييزه أي المسند اليه) ولا بد من ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أي لتمييز معنى المسند اليه لما تقدم أن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ والمميز أكل تمييز انما هو الذات (قوله أكل تمييز) فيه أنه يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كما تقرر في محله والجواب اما أن المراد أنه أكل تمييز بالنسبة الى ماتحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف واما أن المراد أنه أكل من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه إشارة حسية أكل في التمييز من غيره وان كان غيره أكل منه من غير ذلك الوجه وتلك الحسية غاية الأمر أن يقال اذا كان غيره أكل منه من وجه آخر فلا تختص هذه النكته به ولا يضر ذلك اذ ليس الغرض انحصار النكته فيه بل حصولها به وان حصلت بغيره أيضا سم وفي الأطول إشارة الى الجواب الاول حيث قال أكل تمييز مما يمكن من المعارف التي يسعها المقام والافأكل التمييز انما تصور بأعرف المعارف وهو المضمرة على المذهب المنصور والقول بأنه اسم الإشارة مهجور فلا يليق أن ينبنى عليه هذا الحكم المذكور ولم يبين المصنف المقام الصالح للاسم الإشارة لان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي يتأني للمتكلم

(لتمييزه) أي المسند اليه
(أكل تمييز) لغرض
من الاغراض (نحو هذا

(قوله وأما ان المراد انه
أكل الخ) في عبد الحكيم
قوله أكل تمييز وهو
التمييز بالقلب والعين فانه
لا تمييز أكل منه ولا يحصل
ذلك الا باسم الإشارة

عنه بذكر الدليل وهو العلة على ما يؤخذ من عبد الحكيم اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب البيت بها والانقطاع زوال المحبة أو المعلول على ما يؤخذ من السيد المبين لمراد الشارح سواء قدم الموصول والصلة أو آخر والایاء الإشارة لنوع الخبر سواء حصل هناك تحقيق أم لا لكن يعتبر في الایاء تقدم الموصول والصلة فينبغي ماعوم وخصوص من وجه لا نفراد الایاء في ان الذي سمك السماء اذ لا يلزم عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت وانفراد التحقيق فيما اذا أخر الموصول والصلة نحو أزال التناول وذن ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند وبه تعلم ما في المحشى (قوله حيث اعترض) أي في الايضاح على السكاكي وقوله فكيف يجعل الخ أي لاتحاد المسمى والمسمى اليه (قوله وأما ان المراد انه أكل الخ) في عبد الحكيم قوله أكل تمييز وهو التمييز بالقلب والعين فانه لا تمييز أكل منه ولا يحصل ذلك الا باسم الإشارة (قوله هذه النكته) وهي الأكليمة من بعض الوجوه من حيث هو بقطع النظر عن تعيين هذا البعض والافأكلية من بعض الوجوه الذي هو الإشارة الحسية لا تجري في غيره (قوله اذ ليس الغرض الخ) وليس الغرض انها نكته العمدول عن بقية الطرق أو بعضها الى طريق تلك النكته حتى يلزم اختصاصها بتلك الطريق بالنسبة لبقية الطرق أو بعضها (قوله والقول بأنه) أي أعرف المعارف (قوله ولم يبين المصنف المقام الخ) ليس مراده بالمقام الداعي لان المصنف بينه بقوله لتمييزه أكل تمييز الخ وانما مراده الحالة

أن يحضره في ذهن السامع بالإشارة الحسية المفسرة بإشارة الجوارح وذلك بأن يكون المسند إليه مبصرهما ويكون للتركيب إشارة حسية فاستعمال اسم الإشارة في كلامه تعالى سواء كان إلى المبصر أو غيره مجاز لتزجته تعالى عن الإشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يدرك بالبصر أو لا ولكن يكون مدر كالحس أو لا بل مدر كالعقل الصرف فغير المبصر بالفعل من المبصرات يحتاج إلى تنزيله منزلة المبصر بالفعل والمحموس الغير المبصر إلى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول إلى تأويله بالمحموس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فإد كره السيد السند أن غير المحسوس يحتاج إلى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس الغير المشاهد إلى تأويل واحد وهو تنزيله منزلة المشاهد فليس بذلك اه ملخصا (قوله أبو الصقر) خبر اسم الإشارة أو عطف بيان وخبره قوله من نسل شيان (قوله نصب على المدح) أى بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يحلو عن الذم فيصح تقديره أعنى (قوله أو على الحال) قيل العامل في الحال معنى الفعل في اسم الإشارة أو حرف التنبيه أى أشير إليه أو أنه عليه في حال كونه منفردا في محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الأولى أن يجعل حالا مؤكدة بناء على اشتغاره بذلك ادعاء ومن نسل شيان أيضا حال بعد حال أى متولدا من نسل شيان وقيل خبر ثان بيان لنسبه بعد ذكر حسبه والنسل الولد وشييان قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم قيل حال من شيان وقيل من نسل شيان وهو الأوجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهى شجرة السدر البرى والسلم جمع سلمة وهى شجرة العضاء وهى كل شجرة له شوك عظيم وقوله وهما شجرتان الأنسب أن يقال شجران لكونهما نوعين من الشجر والشجرة واحدة الشجر على حد تنمر وتمرة فترى على المطول ويحجب بان التاء للنوعية كما فى قولهم ثمرة خبر من جرادة تأمل وقوله قيل العامل الح عبارة يس والعامل اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أو هاء التنبيه لذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير عامل صاحبها لان الخبر فى المعنى مفعول لمعنى الهاء اه وقوله وقيل الأولى أن يجعل حالا مؤكدة أى لصاحبها وهو أبو الصقر وقوله ومن نسل

أبو الصقر فردا) نصب
على المدح أو على الحال

التي يتأى للتركيب فيها أن يحضر المسند إليه في ذهن السامع الح (قوله فغير المبصر الح) بيان لما هو المناسب والمأخوذ للبليغ والافلامانع من تنزيل المعقول منزلة المبصر بالفعل من أول الأمر وتنزيل المحسوس غير المبصر منزلة المبصر بالفعل من أول الأمر (قوله الأولى أن يجعل الح) أى لانه أبلغ في مقام المدح (قوله وهو الأوجه) أى المقصود كون النسل بين الضال والسلم لا كون شيان بينهما ولما يلزم على جعله حالا من شيان محجىء الحال من المضاف إليه فيحتاج لتكافؤ الجواب (قوله للنوعية) أى للوحدة النوعية لا الشخصية (قوله لذلك) أى لما فيه من معنى الفعل (قوله ولا يلزم على هذا الح) أى لا يلزم على جعل العامل هاء التنبيه كون العامل الح فالاشكال والجواب انما هما على أن العامل هاء التنبيه بذلك على هذا قوله لان الخبر فى المعنى مفعول لمعنى الهاء فلم يتعرض لاسم الإشارة وأيضا لاشكال حيث كان العامل اسم الإشارة لانه عامل فى صاحب الحال وهو الخبر لان المبتدأ عامل فى الخبر وعامل فى الحال أيضا فالعامل فيهما واحد وقال شيخنا فيه أنه وان كان العامل واحدا الآن جهة العمل مختلفة فعمله فى صاحب الحال من جهة كونه مبتدأ وعمله فى الحال من جهة كونه فى معنى الفعل واختلاف جهة العمل منزل منزلة اختلاف العامل فكل

شيبان أيضا حال الخ وقيل حال من ضمير فردا وأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا أي ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المقتضى ثبوت الفردية بالقياس الى كافة الناس لانسل شيبان فقط الآن ينبغي الكلام على ادعاء اشتها أن نسل شيبان ممتاز عن سواهم في المحاسن (قوله في محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيبان) بن نعلبة أبو قبيلة صاراسا للقبيلة وما في البيت يحتملها وذ كر شرف النسب المشار اليه بقوله من نسل شيبان والفصاحة أو صيانة العز المشار اليها بقوله بين الضال والسلم وان دخل ذلك في المحاسن لان المتبادر منها غير ذلك أطول ملخصا (قوله يعني الخ) أي فقوله بين الضال الخ كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لان فقد العز في الحضر) لان عزهم بفصاحتهم وكمال فصاحتهم في اقامتهم بالبادية اذ لو تركوها وأقاموا في الحضر وقع الاختلاط بينهم وبين أهل الحضر الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيختلط كلامهم بكلامهم فيكون مختلا بفصاحتهم فيكون عزهم مفقودا لان الاختلال في الفصاحة مستلزم للاختلال في العز ولان الحضر يناله ذل الحكم ومشقتهم بخلاف البادية (قوله أولئك آبائي) فلو قال فلان وفلان وفلان آباءي لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله فجئني أمر تعجيز على حذف أتوا بسورة من مثله أي لا تقدر على الاتيان بمثلهم في مناقبهم اذا جمعتنا مجامع لاقتحار يومًا (قوله فجئني بمثلهم) أي اذ كرلى مثلهم من آباءك (قوله يا جري ر) في النداء بصيغة نداء البعيد تربية غباوته كأنه قيل لا تعرف أنك المخاطب ما لم تناد ولا تحسب قريبا لبلا دتك ولا تزال تعد بعيدا وفي التعبير بالجامع المفيدة كثرة حاضرها اشارة الى أنه بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم تكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ماشاء قاله في الاطول (قوله وأخر ذ كر التوسط) أي في قوله في القرب الخ أي مع أن الترتيب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون ذلك القريب وذلك للبعد وذلك للتوسط مما تبينه اللغة لانه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاسماء الاشارة جهتين فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب الخ وعلم المعاني يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بهذا اذا قصد المتكلم بيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مراده من الكلام الحكم على ذات المسند اليه معبرا عنه بأي لفظ كان سواء كان علما أو موصولا أو اسم اشارة أو غير ذلك قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به في

(في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم) وهما بصيرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر (أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك ضمير المحسوس (كقوله أولئك آباءي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جري ر بالجامع أو بيان حاله) أي حال المسند اليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد) وأخر ذ كر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انها تبين أن هذا

من الاشكال والجواب جار على أن العامل هاء التنبيه أو اسم الاشارة وان اقتصر يس على الاول (قوله وقيل حال من ضمير فردا) فيه قصور في مقام المدح لان الحال قيد في العامل فيصير تميزه بالانفراد في المحاسن مقيدا بكونه من نسل شيبان والمناسب لمقام المدح الاطلاق (قوله في النداء بصيغة البعيد الخ) وفي ندائه باسمه زيادة التحقير والتلجج الى انه مجرور حقير (قوله وهو كون ذا للقريب الخ) لعل محصل السؤال انه يبحث في علم اللغة عن كون ذا للقريب الخ ويفهم من ذلك أنه يؤتى بهذا لبيان القرب الخ وهذا هو الذي ذكره المصنف ومحصل الجواب اختلاف مطمح النظر هنا وهناك والافظا هو السؤال غير وارد (قوله لا المعنى الزائد الخ) أي كما هو ما ل كلام

هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعاني الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثنا عن المعاني الأصلية للألفاظ فان قلت لعلهم أراد أن لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما أن المتكلم قصد بذلك هذا بيان قربه فأمر خارج عن مفهومه الوضعي قلت هذا جار في الألفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين وأما أن المتكلم قصد بذلك تفهيمه للمخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعيا وأيضا يلزم أن يكون قوله وهو زائد على أصل المراد الخ مستدركا في البيان اه أي فانه معلوم من قوله بيان قرب المسند اليه لانه يفهم منه زيادته على أصل المراد قاله سم قال عبد الحكيم على قول السيد هذا جار في الألفاظ كلها الخ مانصه المقتضيات والدواعي التي تبين في علم المعاني بعضها مدلولات وضعية للألفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستتبعات التركيب تدل عليها الألفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الدوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية أو رد الألفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكأن الداعي إليها افادة معانيها الأصلية وحينئذ زيادتها على أصل المراد

الشارح (قوله فيكون بحثنا عن المعاني الأصلية) أي من حيث جعلها دواعي لغيرها (قوله فان قلت لعلهم أراد الخ) وحينئذ فالخصوصية هي إيراد اسم الإشارة للقريب والداعي هو بيان أي تبين القرب للمخاطب فكل من الخصوصية والداعي إليها ليس معنى وضعيا (قوله قلت هذا جار في الألفاظ كلها) يعني فيلزم أن كل معنى وضعي للفظ فالبحث عنه داخل في الفن من حيث أن قصد المتكلم بيانه زائد عليه قال معاوية ويلزم أيضا أن كل كلام يلدغ من وجه وكذا كل متكلم (قوله أي فانه معلوم الخ) أي وبيان الواضح مستغنى عنه وهذا مبني على أن ضمير هو في كلام الشارح عائد على بيان القرب على الاحتمال الثاني في كلام السيد أما على الأول في كلامه فهو عائد إلى القرب ولك أن تقول يحتمل انه على الاحتمال الثاني أيضا راجع إلى القرب ووجه الاستدراك على هذا انه بعد اعتبار أن الداعي هو بيان القرب لا حاجة إلى أن القرب زائد على الحكم بالمسند على مجرد ذات المسند اليه اذ لو لم يكن زائدا لما ضر (قوله التي تبين الخ) أي فوجب المصير إلى انه لا يجب زيادتها على المعنى الوضعي اللفظ المعبر به بل يكفي زيادتها على الحكم الخ (قوله بعضها مدلولات وضعية) أي متعلقة بمدلول وضعي اذ ليست هي الدواعي بل ما يتعلق بها كالبيان بالنسبة للقرب وكون المقام للتكلم بالنسبة لضمير المتكلم (قوله كالتكلم والخطاب الخ) أدخل بالكاف القرب والبعو والتوسط ونحوها (قوله واحضاره بعينه) أي متعلق احضاره وهو الحضور أي التعين اذ هو المدلول الوضعي لا الاحضار (قوله وبعضها من مستتبعات التركيب) أي كالتعقير والتعظيم (قوله فاذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية) هذا ظاهر في نحو القرب والبعو وأما نحو التكلم فلا اذ لا تقصد افادة التكلم ونحوه مع أن قوله أو رد الخ جار في الجميع (قوله المعاني الوضعية) أي كالقرب والبعو (قوله وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة) المراد بها القرائن (قوله وكان الداعي إليها) أي الألفاظ أي إلى إيرادها وذلك هو مقتضى الحال (قوله افادة معانيها الأصلية) أي بيان معانيها الأصلية كالقرب والبعو وبيان المعاني الأصلية زائد على المعنى الوضعي لاسم الإشارة والقرب نفسه زائد على الذات التي يمكن أن يعبر عنها بلفظ العلم مثلا وقد علمت أن قوله افادة معانيها الخ قاصر (قوله وحينئذ زيادتها الخ) أي زيادة المعاني الأصلية الخ وأما زيادة بيان

اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر ثم يترك له في افادة الحكم على ذات المسند اليه والمسند مثلاً لاجل افادة ذلك المعنى المخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالفاظ كالتعظيم والتحقير والتنبية على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريد عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر أن ما ذكره الشارح لا يجري في الالفاظ كلها وأن قوله وهو زائد

القرب الذي هو الداعي فظاهرة وفي نسخ عبد الحكيم المصححة وحينئذ معنى زيادتها الخ (قوله اختياره هذا اللفظ) عبارة عبد الحكيم أن اختياره هذا اللفظ وبعد ذلك فالمناسب أن يقول وحينئذ معنى زيادتها على أصل المراد زيادتها على الحكم الخ (قوله والمسند) أي بالنسبة للدواعي المسند إذ الكلام الآن عام ولذا قال مثلاً لادخال المفعول ونحوه وهو معطوف على لفظ الذي هو عبارة عن المسند اليه أخذ من صفته والتقدير وعلى المسند الآخر المشار له في افادة الحكم بذات المسند لكن في نسخ عبد الحكيم المصححة بالمسند بدل والمسند (قوله واذا قصد الخ) المناسب في المقابلة لما سبق أن يقول واذا قصد افادة المعاني العقلية الزائدة الخ كما لا يخفى (قوله بكيفيات مخصوصة) هي القرائن كما تقدم (قوله كالتعظيم الخ) تمثيل للخصوصيات الزائدة (قوله كان معنى زيادتها الخ) كان المناسب أن يقول كان معنى زيادتها زيادتها على الحكم الخ وان زادت على معنى وضعي زائد على ذلك أيضاً (قوله فظهر أن ما ذكره الخ) أي ظهر من حصر الدواعي في هذين النوعين ان كان مقصوده الحصر أو من بيان هذين النوعين ان لم يكن مقصوده ذلك وحصل ما أشار اليه من الجواب أنا مختار الشق الثاني في كلام السيد ونقول ان الداعي هو بيان وافادة المقصود من المعاني سواء كان ذلك المقصود معنى وضعياً زائداً على الحكم على ذات المسند اليه بالمسند أو عقلياً زائداً على الحكم على ذات المسند اليه بالمسند وعلى المعنى الوضعي الزائد على تلك الذات ان كان هناك معنى وضعي غير الذات فالقسم الاول كافادة وبيان القرب الزائد على الحكم على ذات المسند اليه بالمسند والقسم الثاني كافادة وبيان التحقير الزائد على الحكم على ذات المسند اليه بالمسند وعلى المعنى الوضعي كالقرب وكل من هذين القسمين يتخلو بعض الالفاظ عنه كرجل من جاء في رجل فان افادة وبيان معنى رجل ليس افادة وبيان معنى زائد على الحكم على ذات المسند اليه بالمسند حتى يكون من القسم الاول وليس افادة وبيان معنى زائد على الحكم على ذات المسند اليه بالمسند وعلى معنى وضعي زائد على تلك الذات حتى يكون من القسم الثاني وكريد من قام زيد اذا لم يقصد المتكلم التعيين وان كان حاصلاً واذا ثبت ان بعض الالفاظ يتخلو عنهما بل كل لفظ قد يتخلو عنهما لقصد المتكلم من اللفظ مجرد الذات لا يصح ما ادعاه السيد من انه يجري في كل الالفاظ اذ ليس القصد مطلق بيان وافادة بل بيان وافادة مخصوصة محصورة في أحد القسمين المذكورين واذا قد علمت أنه لا بد في القسم الاول من كون البيان متعلقاً بمعنى وضعي زائد على الحكم على ذات المسند اليه بالمسند احتاج الشارح بعد جعل الداعي هو بيان القرب الى أن يبين أن القرب زائد على الحكم المذكور فالضمير راجع للقرب لا للبيان حتى يكون قوله وهو زائد الخ معلوماً فيلزم الاستدراك والسيد جعله مستدركاً بناء على أن الضمير راجع للبيان على الشق الثاني في كلامه وان كان عائداً على القرب على الشق الأول في كلامه هذا بناء على توجيه

على أصل المراد الخ ليس مستدركا فتدبر فانه من النفائس وكتب على قوله جواب سؤال الخ مانصه وأجيب أيضا بأن الأمور اللغوية قديمة تعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام يقتضي أزبد منها لقصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعاني من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر وكتب أيضا على قوله فان قلت لعلمه أراد الخ مانصه الحاصل أن الزائد على هذا الاحتمال بيان القرب والزائد على الاول الذي أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثل) كهنه وهذان (قوله وذلك) أى مثلا نحو ذيك وأولئك وقوله وذلك أى مثلا كذلك

الاستدراك بما قاله المحشى وأما على توجيهه بما سبق لنا فاندفاعه بما ذكرنا واضح أيضا هذا إيضاح المقصود من هذه العبارة وان كان فيها خفاء وصعوبة والصواب أن يقول بدل قوله وحينئذ معنى زيادتها الخ وحينئذ معنى زيادتها على أصل المراد زيادتها على الحكم على ذات المسند اليه المعبر عنه بأى شئ يوجب تصور به المسند كما أن الصواب أن يقول بدل قوله كان معنى زيادتها على أصل المراد الخ كان معنى زيادتها على أصل المراد زيادتها على الحكم على ذات المسند اليه المعبر عنه بأى شئ يوجب تصور به المسند وعلى المعاني الوضعية اه شيخنا بنوع زيادة وهذا كله صريح في أن الدواعى لابد من زيادتها على أصل المراد بالوجه المتقدم في القسمين كما أن الخصوصيات لابد من زيادتها على أصل المراد وفي ان كلام السيد في الدواعى لافى الخصوصيات وان كان قول عبد الحكيم واذا قصد بيان الخصوصيات بوجه خلاف ذلك وفي ان الداعى في نحو ان زيدا قائم ليس هو الانكار اذا لم تقصد افادته اذ ليس حينئذ من أحد القسمين بناء على أن مقصوده الحصر فيكون الداعى هو بيان التأكيد الذى هو معنى وضعى لان فيكون من القسم الأول وجعلهم الداعى هو الانكار حينئذ نظرا لكونه وسيلة الى الداعى لانه هو الداعى (قوله فانه من النفائس) قال عبد الحكيم بعد ذلك وفي شرح المفتاح الشريفى انه اذا جعل القرب والبعد والتوسط داخله في معانى أسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ فى القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعانى اه ولا يخفى ان اعتبار الخروج أمر خارج عما اتفق عليه أئمة اللغة اه وقوله فى القلة أى قلة الحروف فان كانت الحروف قليلة كلفظ ذافق هو للقريب وقوله والكثرة أى كثرة الحروف فان كانت الحروف كثيرة كلفظ ذلك فهو للبعيد وقوله والتوسط فان كانت الحروف متوسطة كلفظ ذاك فهو للتوسط وقوله ولا يخفى الخ اعتراض على ما فى شرح المفتاح وقوله عما اتفق عليه أئمة اللغة أى من أن القرب والبعد والتوسط داخله فى مدلول اسم الاشارة فلا يتأتى القول بالخروج (قوله وأجيب أيضا الخ) محصل هذا الجواب ان القرب والبعد والتوسط وان كانت معانى أولية لغوية قديمة قصدها البليغ من حيث الاقتصار عليها لقصور المخاطب عن فهم ما يزيد عليها فتكون من هذه الحثية مقتضى حال فيبحث عنها فى علم المعانى من هذه الحثية وبحث المصنف عنها من هذه الحثية لانه من حيث ذاتها فهذا الجواب مغاير لجواب الشارح وان قال شيخنا انه قريب منه أو هو هو ومحصل قول المصنف أو بيان حاله فى القرب الخ على هذا وتعرف المسند اليه بأمره اسم اشارة للقريب من غير اعتبار شئ سوى القرب لبيان حاله فى القرب لقصور المخاطب عما يزيد عن معناه الوضعى وكذا يقال بالنسبة للبعد والتوسط وهو مع ما فيه بعيد جدا من كلام المصنف ومن جملة ما فيه انه لا يختص بذلك لفظ دون لفظ فلا وجه لتخصيصه ببعض الالفاظ ثم هو مبني على ان كلام

مثل للقريب وذلك للتوسط وذلك للبعيد

وذلك (قوله وعلم المعاني من حيث الخ) لا يخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا فإنه إذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤتى بهذا تحقيد ويجاب بأن معرفة أنه إذا قصد الخ من علم المعاني مما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبصير (قوله وهو زائد) أي القرب الذي أتى بهذا لبيان سم (قوله أو تحقيره بالقرب) فإن القرب هنا عبارة عن دنو مرتبته وسفالة درجته ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة فاحتياج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى وصلاح إشارة القرب للتحقير بناء على انحطاط المشار إليه وللعظيم بناء على مخالطته النفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر سم وكتب أيضا قوله أو تحقيره بالقرب أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب نفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان قريب المحل داني المرتبة والبعده قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد المهمة اجراء للامور العقلية مجرى الأمور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليه ما أعني أسماء الإشارة على هذين المعنيين هذا ما ذكره صاحب الكشف وأشار إليه الشارح بقوله تنزيلا لبعده درجته ورفعته محله منزلة بعد المسافة إذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة وضعة المحل منزلة قرب المسافة ولك أن تقول الأمر الحقير لا يمتنع على الناس بل يكون قريب الوصول سهل التناول واقعا بين أيديهم وأرجلهم فالحقارة تناسب القرب المسكاني ويستلزمه بوجه ما والأمر العظيم يتأبى عليهم ويبعد عنهم لجلالته ورفعته شأنه فالعظم يناسب البعد المسكاني ويستلزمه بوجه ما سيد على المطول وقوله اجراء للامور العقلية الخ فيكون استعمال أسماء الإشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية بالامور الحسية في تفاوت المراتب وقوله ولك أن تقول الخ وحينئذ يكون استعمالها في رفعة المرتبة ودناءتها

وعلم المعاني من حيث
انه اذا أريد بيان قرب
المسند اليه يؤتى بهذا
وهو زائد على أصل
المراد الذي هو الحكم
على المسند اليه المذكور
المعبر عنه بشئ يوجب
تصوره على أي وجه كان
(أو تحقيره) أي تحقير
المسند اليه (بالقرب)

السائل في مقتضى الحال لا في الداعي وهو غير ما سبق عن عبد الحكيم وغير ما يفهم من سياق الكلام وهذا كله هو المناسب لقول المحشى الحاصل أن الزائد الخ والافلاك أن تقول محصل هذا الجواب ابطال دعوى السيد أن الامور اللغوية لا يبحث عنها في علم المعاني أصلا بهذا الشاهد فوجب المصير إلى مقاله الشارح وان كان كلامنا في الدواعي وهذا الشاهد في الخصوصيات (قوله وذلك فيه) ان اسم الإشارة في ذلكم هو عين اسم الإشارة في ذلك (قوله فان القرب هنا الخ) أي فان دال القرب هنا وهو اسم الإشارة (قوله الى الوسائط) المراد بها ما يشمل نحو المشي اليه ليستلزم ما ذكره بعد المكان الحسى وقوله فارتفاع الوسائط أي اللازم له قرب المكان الحسى فظهر أن قرب المكان يلزمه دنو القدر وهو المقصود وهذا كله على أن المجاز هنا مرسل وبمحتمل أن المجاز هنا بالاستعارة لعلاقة المشابهة وعلى هذا يكون مراده ان اسم الإشارة هنا مستعمل في دنو القدر لاجل التحقير والجامع بينهما وبين دنو المكان ارتفاع الوسائط ففي كلامه حذف بعد قوله كما لا يخفى والتقدير ومعلوم أن بعد المكان الحسى يحوج الى الوسائط وارتفاع تلك الوسائط دليل على قرب المكان الحسى فبين علو القدر وبعد المكان الحسى مشابهة في الاحتياج الى الوسائط وبين دنو القدر وقرب المكان الحسى مشابهة في عدم الاحتياج الى الوسائط فاسم الإشارة هنا مستعمل في دنو القدر مجازا بالاستعارة لعلاقة المشابهة في عدم الاحتياج الى الوسائط (قوله في تفاوت المراتب) أي فالجامع ان كلاما من قرب المكان ودنو القدر مثلانيه وبين غيره من

يطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله أهذا الذي الخ) قاله أبو جهل مشيرا الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وأول الآية واذراك الذين كفروا ان يتخذونك إلهزوا أهذا الذي الخ أى قائلين أهذا الذي الخ (قوله لبعده درجته) أى عظم درجته (قوله كما يقال ذلك اللعين الخ) أى والخال أنه قريب (قوله تنزيلا لبعده) أى حقارته (قوله تنزيلا لبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب بان ينزل قربه من ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلت هذا باطلا ويمكن أن يقال الأمر العظيم من شأنه أن تتوجه اليه الهمة وتتطلب القرب منه والوصول اليه فن هذا الوجه يناسب التعظيم القرب المكافئ ويستلزمه والأمر الحقير من شأنه أن لا تلتفت الناس اليه ويبعدوه عنهم فن هذا الوجه تكون الحقارة مناسبة للبعد المكافئ ومستلزمة له سيد (قوله صالح للإشارة الخ) أى على سبيل المجاز لان أصل أسماء الإشارة أن يشار بها الى محسوس مشاهد فخرجت المعقولات وما يحس بغير البصر وقوله الى كل غائب أى عن حس البصر عينا أى كقولك جاءني رجل فقال لي ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لي رجل كذا فسرني ذلك القول كذلك وفي

نحو أهذا الذي يذكر
آلهتكم أو تعظيمه بالبعد
نحو ألم ذلك الكتاب)
تنزيلا لبعده درجته
ورفعة محله منزلة بعد
المسافة (أو تحقيره) بالبعد
(كما يقال ذلك اللعين
فعل كذا) تنزيلا لبعده
عن ساحة عز الحضور
والخطاب منزلة بعد المسافة
ولفظ ذلك صالح للإشارة
الى كل غائب عينا كان

بعد المكان وعلاو القدر مثلا تفاوت (قوله بطريق المجاز) في نسخ عبد الحكيم المصححة المجاز المرسل اه أى من اطلاق اسم اللازم واردة المزموم (قوله عن ساحة الخ) أى من ساحة (قوله فيعبر عنه الخ) فالعلاقة على هذا هي المشابهة في مطلق القرب مثلا وأما على ما بعده فالعلاقة اللازمة والمزومية (قوله كذلك) أى تحكى أمر القول بعد غيبته (قوله رحمه الله ولفظ ذلك صالح الخ) عبارته في المطول ولفظ ذلك صالح للإشارة الى كل غائب عينا كان أو معنى بان يحكى عنه أولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فها أنا في ذلك الضرب لان المحكى عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهاتني هذا الضرب أى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكأنه حاضر وقيد كرم المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيد اه وقوله بان يحكى الخ الباء سببية وقوله نحو جاءني الخ المثال الأول راجع للعين والثاني للمعنى وقوله لان المحكى عنه الخ جعله عبد الحكيم علة لقوله ولفظ ذلك الخ فقال التعليل قاصر لا بدله من ضمنية وهي الا أنه لتقدم ذكره كالمشاهد وهذه الضمنية تعلم من كلام الرضى الآتى نقله عن السيد اه ولك جعله علة لانطباق التمثيل على ما قبله فلا يحتاج لتقدير وقوله لفظ الحاضر أى اسم الإشارة القريب وقوله وقيد كرم المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد قال السيد أقول قال نجم الأئمة ويجوز أن يشار الى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال الله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم مشيراهم بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار اليه إشارة حسية فهو في حكم البعيد والأغلب في مثله أن يشار بلفظ القريب فيقال وهذا قسم عظيم فانه لكونه حاضر أو مذكورا عن قريب بمنزلة المشاهد القريب بخلاف المعين الغائب المذكور كالضرب فانه بواسطة كونه مذكورا صار كالمشاهد وبواسطة كونه غائبا صار كالبعيد ويجوز في هذه الصورة على قلة أن يعبر بلفظ القريب لقرب ذكره وهكذا الحال في الغائب

الأطول عن الرضى أن اسم الإشارة المستعمل في غير الحاضر عينا كان أو معنى كضمير الغائب يحتاج إلى تقدم ذكر (قوله أو معنى) أراد به ما ليس ذاتا محسوسة فيشمل اللفظ (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم الآية فان ذلك إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره فربما ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر

المتقدم ذكره إذا كان عينا قال واسم الإشارة لما كان موضوعا لما يشار إليه إشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالإشارة الحسية كالشخص الغائب والمعاني مجاز وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسية واسم الإشارة حينئذ يحتاج إلى مذكور قبله فيكون كضمير راجع إلى متقدم اه قال عبد الحكيم قوله قدس سره قال نجم الأئمة أى الرضى والمقصود من هذه العبارة تفصيل بعض ما أجمله الشارح فان قوله ويجوز أن يشار إلى قوله بخلاف المعنى الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح وقد يدكر المعنى الحاضر المتقدم حيث أشار بلفظ قد إلى أن الأصل فيه الإشارة بلفظ القريب ولم يدكره صريحا ولا علمته وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور إلى قوله إذا كان عينا تفصيل لقول الشارح ولفظ ذلك صالح إلى قوله وقد يدكر المعنى الحاضر وإلى أن التعليل المذكور بقرينة قوله لأن المحكى عنه غائب قاصر لا بد أن ينضم إليه لأنه لتقدم ذكره كالمشاهد وقوله قدس سره إلى المعنى الحاضر أراد بالمعنى ما يقوم بغيره بالحاضر ما بعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الابتلفظ وعدم انفصاله عما بعده وان كان منقضيا في نفسه وقوله قدس سره بخلاف المعنى الخ متعلق بقوله ويجوز أن يشار به وقوله قدس سره وهكذا الحال أى كحال المعنى الغائب حال العين الغائبة وقوله قدس سره واسم الإشارة الخ هذا الكلام لاثبات ما هو المفهوم مما تقدم من اشتراط تقدم الذكر في جميع الأقسام الأربعة ليصح التعبير عنها باسم الإشارة اه ويجب حمل عبارة الشارح هنا على ما في المطول ثم الغرض من قوله ولفظ ذلك صالح الخ بيان أن اسم الإشارة البعيد يخرج عن معناه الوضعي من غير اعتبار تعظيم أو تحقير فافهم (قوله أن اسم الإشارة المستعمل) أى سواء كان موضوعا للقريب أو للبعيد قال بعض المشايخ وكذا إذا ذكر المعنى الحاضر بلفظ ذلك كما صرح به الشارح في قوله وكثيرا ما يدكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك اه وفيه أن التقدم في هذا عبارة عن وجود نفس المعنى قبل الإشارة حتى يشار إليه وفي ذلك عبارة عن تقدم ذكره قبل الإشارة زيادة على وجوده في نفسه ويرشدك إلى حقيقة الأمر أن المعنى الحاضر قد لا يكون لفظا ولا يحتاج إلى تقدم الذكر (قوله ومنه ذلك الكتاب) اسم الإشارة عائد إلى المبنى على أن معناه القرآن أو السورة ولا يصح أن يعود إليه باعتبار بقية المعاني ككونه اسم الله أو اسم ملك وال في الكتاب للكمال وقيل عائد إلى الموعود بانزاله في قوله تعالى أناس تلقى عليك قولاً ثقيلا لأن سورة البقرة مدنية أفاده الصفوى على المطول وفي أبى السعود والمراد بالكتاب على تقدير كون المسمى بالمهى السورة جميع القرآن الكريم وان لم يتم نزوله عند نزول السورة أما باعتبار تحققه في علم الله عز وجل أو باعتبار ثبوتيه في اللوح أو باعتبار نزوله جملة إلى السماء الدنيا حسبما ذكر في فاتحة الكتاب واللام للعهد والمعنى أن هذه السورة هو الكتاب أى العدة القصوى منه كأنه في أحراز الفضل كل الكتاب المعهود الغنى عن الوصف بالكمال لاشتهاره به فيما بين الكتب على طريقة قوله عليه السلام الحج عرفة وعلى تقدير

أو معنى وكثيرا ما يدكر
المعنى الحاضر

ما بعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الالفاظ وعدم انفصاله عما بعده
عبد الحكيم (قوله المتقدم) أى على اسم الإشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس
البصردون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم
ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفي الادراك به عنه يس (قوله أول التنبيه)
أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد الجار للبعد (قوله بأوصاف) ليس المراد بالأوصاف خصوص
النوعوت النحوية (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول كما فى نسخة (قوله اذا جعلت
الشيء على عقبه) فالباء فى حيز التعقيب ندخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر الخ) أى بما
ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه انما ندخل على المتأخر فلا وجه لتكلف
تأويل المشار اليه باسم الإشارة (قوله يظهر فساد ما قيل الخ) أى يظهر فساد ما يحسب اللغة
وان كان المعنى الذى قيل حاصل فى المثال (قوله أن معناه عند جعل الخ) فحمل المشار اليه
على اسم الإشارة وجعل الباء داخلة على المتقدم وفى ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما)
أى بمسند يرد الخ (قوله لاجل الأوصاف) قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد
الأوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاء فى الفاضل
الكامل زيد وهذا يستحق الأكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به وارد بعده كأن تقول ويستحق
الأكرام هذا وحينئذ فالواضح أن يقول أو التنبيه عند الإشارة الى موصوف على أن المشار اليه
جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد
أول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قاله النبوى (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الذوات
معهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلة فى الصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافى ذكر الصلة
هنا بعد الايمان من الأوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة هنا استطرادى
لقبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط عبد الحكيم وقوله فلا ينافى ذكر
الصلة هنا أى فى قول الشارح وهو الذين يؤمنون وكتب أيضا قوله وهو الذين يؤمنون لم يقل
وهو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون يحتمل أن يكون منقطعاً عن المتقين مرفوعاً بالابتداء

المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى
غير مدرك بالحس فكانه
بعيد (أو للتنبيه) أى
تعريف المسند اليه
بالإشارة للتنبيه (عند
تعقيب المشار اليه بأوصاف)
أى عند إيراد الأوصاف
على عقب المشار اليه
يقال عقبه فلان اذا
جاء على عقبه ثم تعدى به
بالباء الى المفعول الثانى
وتقول عقبته بالشيء اذا
جعلت الشيء على عقبه
وبهذا ظهر فساد ما قيل
أن معناه عند جعل اسم
الإشارة بعقب أوصاف
(على أنه) متعلق بالتنبيه
أى للتنبيه على أن المشار
اليه (جدير بما يرد بعده)
أى بعد اسم الإشارة (من
أجلها) متعلق بجدير أى
حقيق بذلك لاجل
الأوصاف التى ذكرت
بعد المشار اليه (نحو)
الذين يؤمنون بالغيب
ويقومون الصلاة الى
قوله (أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم
المفلحون) عقب المشار
اليه وهو الذين يؤمنون
بأوصاف متعددة من
الايمان بالغيب وإقام الصلاة

كون المسمى كل القرآن فالمراد بالكتاب الجنس واللام للحقيقة والمعنى أن ذلك هو الكتاب
الكامل الحقيقى بان يخص به اسم الكتاب لغاية تفوقه على بقية الافراد فى حيازة كمال الجنس
كأن ما عداه من الكتب السماوية خارج عنه بالنسبة اليه كما يقال هو الرجل أى الكامل فى
الرجولية الجامع لما يكون فى الرجال من مراضى الخصال وعليه قول من قال

* هو القوم كل القوم بأمر خالد * فالمدح كما ترى من جهة حصر كمال الجنس فى فرد من أفراد
وفى الصورة الأولى من جهة حصر كمال الكل فى الجزء وقد بسط الكلام على ذلك فراجع
(قوله كالقسم المذكور) أى فى عبارة الرضى لان عبد الحكيم كتب ذلك على عبارة السيد
قدس سره المنقولة عن الرضى أو فى عبارة المطول خلافاً لمن قال أى المذكور فى عبارة المتكلم
(قوله لما مر) أى فى كلام يس (قوله أى الذوات معهودة الخ) محصله أن المشار اليه هو
الذات المعبر عنها بالموصول والصلة انما ذكرت لتعيين المشار اليه لانهما من جملة المشار اليه كما فهم
السيد فاعترض على الشارح بانها من جملة الصفات لا من جملة المشار اليه (قوله فقالوا الخ)

مخبر عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جاريه عليه كافي الكشف فعلى التقدير الأول لا يحسن جعل
المتقين مشارا اليه (قوله وغير ذلك) كالانفاق بمارزقوا (قوله تنبيه) وجه التنبيه أن اسم
الإشارة إشارة الى الذات بملاحظة تلك الصفات وتحقيق ذلك أن يقال ان المقام يقتضى ذكر
الضمير لتقدم الذكرا فلهذا أوثر اسم الإشارة الدال على زيادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات
كأنه قيل أولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه
المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية سم وقال العصام لان إيراد اسم الإشارة يجعله كالحموس
باعتبار التمييز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بمشتق يشعر بعلة مأخذه اه (قوله عاجلا) أى
فى الدنيا وقوله آجلا أى فى الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه
لا يفيد ملاحظة هذه الأوصاف وان كانت موجودة لان اسم الإشارة لكال التمييز فيلاحظ معه
الوصف بخلاف الضمير (قوله وباللام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف أن اللام قسمان لام
العهد الخارجى ولام الحقيقة فلام العهد تحتها أقسام ثلاثة لان معبودها ما صريح أى تقدم ذكره
صريحا أو كناية أى تقدم ذكره كناية أو علمى أى لم يتقدم له ذكر لكن للمخاطب علم به ولام
الحقيقة تحتها أربعة لان مدخولها اما الحقيقة من حيث هى هى وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة

وغير ذلك ثم عرف
المسند اليه بالإشارة
تنبيه على أن المشار اليهم
أحقاء بما يربد بعد أولئك
وهو كونهم على الهدى
عاجلا والفوز بالفلاح
آجلا من أجل اتصافهم
بالأوصاف المذكورة
(وباللام)

أى قالوا ذلك جوابا عن اشكال السيد (قوله وجه التنبيه ان اسم الإشارة الخ) عبارة السيد
أقول وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضى إيراد الضمير لتقدم الذكرا وقد عدل الى اسم الإشارة بناء
على أن ذلك الموصوف قد تميز بتلك الأوصاف تميزا تاما فصار كانه مشاهد فى اسم الإشارة اشعار
بالموصوف من حيث هو موصوف كانه قيل أولئك الموصوف بتلك الأوصاف على هدى
فيكون من قبيل ترتيب الحكم على الوصف المناسب الدال على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على
ذات الموصوف وليس فيه إشارة الى الصفات وان كان متصفا بها والفرق بين الاتصاف بحسب
نفس الامر وملاحظة الاتصاف فى العبارة مما لا يخفى اه وقوله قدس سره ان ظاهر المقام الخ
فيه ان تقدم الذكرا لا يقتضى إيراد الضمير فانه لازم فى المعرف بلام العهد الخارجى وفى اسم الإشارة
اذا كان المشار اليه عينيا غائبا كما عرفت منقول عن الرضى وانه يقتضى أن يكون إيراد اسم الإشارة
من خلاف مقتضى الظاهر وليس كذلك على ان هذه المقدمة لا يحتاج اليها فى ان تمام المقصود اذ يكفي
أن يقال اسم الإشارة لاستدعائه كمال التمييز وهو انما حصل بالصفات المتقدمة كان إيراد اسم الإشارة
بمنزلة ذكر المشتق فيشعر بعلة تلك الأوصاف لما أجرى عليه اه عبد الحكيم وفيه ان هذا
يخالف ما سبق له فى الرد على السيد قدس سره من ان المعرف بلام العهد الخارجى لا يستدعى تقدم
الذكرا والاحضار أو لا بل مجرد الحضور الآن يحمل العهد الخارجى هنا على خصوص العهد
الذكري وما سبق له فى مطلق العهد الخارجى وقوله اذا كان المشار اليه عينيا ليس بقيد كما يؤخذ
مما تقدم وناقش معاوية عبد الحكيم فى اعتراضه هنا على السيد فقال فيه أن تقدم الذكرا قطعاً
يقتضى إيراد الضمير وان اسم الإشارة حينئذ من خلاف مقتضى الظاهر لانه من قبيل الاسم
الظاهر وكذا المعرف بلام العهد الخارجى وان المقدمة لمزيد التأييد بكونه خلاف الظاهر فلا بد له
من نكتة وهى التنبيه اه وفيه ما لا يخفى (قوله لكن للمخاطب علم به) أى سواء كان حاضرا
أو لافى للعهد العلمى فى المورتين والنهويون يسمونها اذا كان مدخولها معلوما حاضرا بلام

ولام الطبيعة أو من حيث وجودها في ضمن فرد صغير معين وتسمى لام العهد الذهني أو من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقي أو بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العرفي وسيأتي الجميع واختلف في الاصل والحقيقة ف قيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجي أصل آخر وهو الذي أشار اليه المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجي قال الحفيد وهو المفهوم من الكشف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد التحقيق أن معنى اللام الإشارة الى معنى ما دخلت هي عليه فان كان اسم الجنس موضوعاً بازاء الحقيقة فالأصل لام الحقيقة وسائر الأقسام من فروعها

العهد الحضورى واذا كان غير حاضر بلام العهد الذهني فلام العهد الذهني عند التكوين غيرها عند البيانين اهـ دسوقي (قوله والحقيقة) أى مقابل المجاز (قوله ف قيل لام الحقيقة أصل) أى لام الحقيقة من حيث هي (قوله وهو الذي أشار اليه المصنف والشارح) أما المصنف فأشار الى ذلك بقوله وقد يأتي الخ بعد تقديم لام العهد الخارجي ولام الحقيقة من حيث هي وأما الشارح فإنه نبه على فرعية لام العهد الذهني ولام الاستغراق عن لام الحقيقة من حيث هي بنحو قوله فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرائن وسكت عن غيرهما (قوله ان معنى اللام الخ) أى خلافاً لسائر الأقوال السابقة فإن معناها الوضعي على الاول منها الإشارة الى الحقيقة من حيث هي والاشارة الى المهود الخارجي وعلى الثاني الإشارة الى المهود الخارجي فقط وهكذا بحسب ما يناسب الباقي (قوله الى معنى ما دخلت هي عليه) أى الى معناه الحقيقي حتى يأتي ما قرعه فتنبه ويلزمه ان ال في نحو الاسد الراعى خير من البحر الحليم وأخاف أن يرميك الاسد اذا لم يكن عهداً خارجي مجاز وان كانت ال في المثال الاول للحقيقة من حيث هي وفي الثاني للعهد الذهني (قوله فان كان اسم الجنس) أى الذي هو مدخول اللام وقوله فالأصل لام الحقيقة أى لان اللام حينئذ لتعين المعنى الوضعي لما دخلت عليه وهو الحقيقة وقوله فالأصل لام الذهني أى لان اللام حينئذ لتعين الفرد المبهم وهو المعنى الوضعي لما دخلت عليه وذلك لان الفرد المبهم حينئذ معين أى معتبر تعينه بكونه من أفراد الجنس المخصوص للمساواة أى عنه أن الفرد المبهم معهود ذهناً بلا احتياج لاعتبار مطابقة للماهية أولانه معهود باعتبار حقيقة لا باعتبار في نفسه كما لاغيره هذا والذي استظهره السيد قدس سره انه اذا دخلت اللام على اسم الجنس فاما أن يشار بها الى حصة معينة منه فرداً كانت أو أفراداً مذكورة تحقيقاً وتقديراً ويسمى لام العهد الخارجي واما أن يشار بها الى الجنس نفسه وحينئذ اما أن يقصد بها الجنس من حيث هو كما في التعريفات ونحو قولنا الرجل خير من المرأة وتسمى لام الحقيقة والطبيعة واما أن يقصد بها الجنس من حيث هو موجود في ضمن الافراد بقريضة الاحكام الجارية عليه الثابتة له في ضمنها فاما في جميعها وهو الاستغراق أو بعضها وهو المهود الذهني وانما لم يجعلوا العهد الخارجي كالذهني وكالاستغراق راجعاً الى الجنس بل جعلوه قسماً برأسه لان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء من أفراد بل يحتاج فيه الى معرفة أخرى وبيان ذلك أن المعتبر في العهد الخارجي تعيين الحصة ومعرفة السامع لها بخصوصها وهي لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف العهد الذهني والاستغراق فان المعتبر فيهما معرفة الجنس من حيث هو وكون

حتى العهد الخارجى ولهذا احتاج الى القرينة أعنى تقدم الذكر أو علم المخاطب وان كان موضوعا
بازاء فردة ما فالاصل لام الذهن وسائر الاقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن اه ملخصا
(قوله أى تعريف المسند اليه باللام) لم يقل بآرادته معر فباللام كما قاله فيما تقدم لعدم الاحتياج اليه
هنا سم (قوله للاشارة الى معهود) أى فى الخارج وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخره

الحكم بحسب الوجود فى كل الافراد أو بعضها مستفاد من قرينة خارجة عن مدلول اللفظ ثم انه
إذا جعل اسم الجنس الذى هو مدخول اللام موضوعا للماهية من حيث هى فالظاهر أن الاسم فى
العهد الخارجى له وضع آخر بازاء خصوصية كل معهود ومثله يسمى وضعاً عاماً لا يلزم كونه مجازاً
من باب اطلاق اسم الجزء أى اسم الجنس الموضوع للماهية على الكل والقول بكونه مجازاً وتقدم
الذكر قرينة خلاف الظاهر لان كمال التعريف والتعيين فيه ولا حاجة لاعتبار وضع آخر فى
العهد الذهنى والاستغراق والتعريف الجنسى بل يكفى فى هذه الثلاثة وضع الاجزاء وذلك لان اسم
الجنس مستعمل فى الماهية من حيث هى واللام للاشارة الى حضورها فى ذهن المخاطب والفردية
كلأ أو بعضها مستفادة من خارج أما إذا جعل اسم الجنس الذى هو مدخول اللام موضوعاً للفرد
المنتشر كان الحال بعكس ما ذكر فلا يحتاج الى اعتبار وضع آخر للاسم المعرف فى العهد الخارجى
بل وضع الاجزاء كاف فان اللام تفيد تعيين ذلك الفرد و يحتاج الى اعتبار الوضع الآخر فى الاقسام
الثلاثة أعنى المعرف الجنسى من حيث هو أو من حيث الوجود فى ضمن بعض الافراد أو من حيث
الوجود فى ضمن جميعها وانما احتج الى الوضع الآخر فى ذلك لئلا يلزم كون المعرف الجنسى بأقسامه
الثلاثة مجازاً من اطلاق اسم الكل على الجزء اه كلامه بياضاح وقوله ان المعبر فى العهد الخارجى
تعيين الحصة الخ أى ولا بد أن يكون تعيينها باللام بالالقرائن والا كانت القرائن هى المعرفة وقوله
فالظاهر أن الاسم أى مجموع أل ومادخلت عليه بدليل قوله بعد بل يكفى الخ وناقشه عبد الحكيم فى
كون الاسم فى العهد الخارجى موضوعاً بوضع آخر على ما سيأتى بيانه قبيل قول المصنف وهو
ضربان وقوله من باب اطلاق الخ وذلك لانه لو لم يكن ثم وضع آخر بازاء خصوصية كل معهود
لكان المعنى الوضعى مجرد الماهية المعينة دون خصوصية الفرد لان مدخول أل للماهية وأل أفادت
تعيينه وقوله لئلا يلزم الخ ويلزم أيضاً أن تعيين الماهية الذى هو المقصود فى ذلك بطريق اللزوم
والسرارية من تعيين الفرد لامن أل بطريق المباشرة وهذا ويعلم ما فى كلام الحفيد بكلامه قدس سره
(قوله ولهذا احتاج الى القرينة) سيأتى عن عبد الحكيم ان ما ذكر ليس قرينة على المجازية بل
هو شرط اعتبره الواضع لصحة الاستعمال كما اعتبر الاشارة الحسية فى اسم الاشارة (قوله لعدم
الاحتياج اليه هنا) أى لتبادر التعريف باللام فى ادخال المستعمل اللام للتعيين لافى جعل الواضع
مدخوله معرفة بما بخلاف التعريف بالعلمية فان المتبادر منه ما كان من جهة الواضع فلذلك فسر
هناك لكن هذا انما يظهر لو كان قوله فى المواضع السابقة بآرادته تفسيراً للتعريف وليس كذلك
فانه فسر التعريف فى أول كلام المصنف بذلك واستغنى عن اعادته وقوله المذكور تفسيراً لنحو قول
المصنف بالعلمية وحينئذ لا يصح هنا أن يقول بآرادته اذ قوله باللام صالحة لتعريفه على أن قوله
فبالاضمار الخ تفصيل لمجمل كما تقدم فان كان قوله فبالاضمار الخ خبر يكون والتقدير فيكون بالاضمار
الخ كما تقدم أيضاً فيحتاج الى أن يقول بآرادته باللام فافهم (قوله مع أنه أخره) أى لام العهد

أى تعريف المسند اليه
باللام (للاشارة الى
معهود)

السكاكي لان المعرف به أعرف وأكثر أبحاث لام الحقيقة كذا في الأطول (قوله أي الى حصة الخ) يعني أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة في المعهودية لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة والا فلا إشارة الى المعهود تتمحق في لام الجنس أيضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا أو فردين أو أكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى فديكون نوعا وقد يكون أكثر من واحد اه عبد الحكيم وقوله والفرق بينهما الخ هو أن الفرد المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من الشخص كفى الفري والحصة الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها كفى خط العلامة السنوانى عن سم عن السيد فى حواشى شرح المطالع والظاهر أن القيد الخارج هو الشخص (قوله من الحقيقة) أى من أفرادها (قوله واحدا كان الخ) كما اذا قيل لك جاء رجل أو رجلان أو رجال فتقول أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله يقال) أى لغة والمراد به هنا لازمه وهو التعيين قال السيرامى ادراك الشئ وملاقاته يستلزم تعيينه فالمراد بالمعهود المعين (قوله وذلك) أى العهد فى الحصة أو كون اللام للإشارة الى معهود سم (قوله لتقدم ذكره الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كفى المضمرة الغائب لأنه قرينة على ارادة الحصة كما وهم لانه يستلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح لالمعنى المصطلح عليه عبد الحكيم وقيل المراد بالكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى المصنف من انها اللفظ المراد

أى الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم
والمخاطب واحدا كان
أو اثنين أو جماعة يقال
هدت فلانا اذا أدركته
ولقبته وذلك لتقدم
ذكره صريحا أو كناية
(فهو وليس الذكر كالانثى)

(قوله كذا فى الأطول) قال فيه بعد ذلك فلام العهد كاليسيط بالنسبة اليه ولو أخر أكثر الفصل بين القسمين (قوله لانها الكاملة فى المعهودية) أى لان العهد فيها خارجى لاذهى (قوله لوقوعه) فى نسخ عبد الحكيم المصححة لوقوعه (قوله فلا إشارة الى معهود متحقق الخ) أى ان المعرف بلام الجنس يصدق عليه أنه مشارف فيه الى معهود فلولم يخص المعهود فى كلام المصنف لما صحت المقابلة وسأى ما يتعلق بذلك (قوله بمعنى واحد) وهو الماهية مع الشخص (قوله والفرق بينهما الخ) محصل الفرق أن الفرد اسم للمركب من الماهية والشخص الشخصى ان كان فردا حقيقيا أو الشخص النوعى ان كان فردا اضافيا كالنوع الذى هو فرد الجنس والحصة اسم للماهية فقط لكن بقيد كونها معروضة للشخص (قوله ولذا الخ) استدلال على كون الحصة هى الفرد (قوله لان المتبادر) أى الشائع بحسب كثرة الاستعمال فلا ينافى ترادفهما كما سبق (قوله الشخص) خرج النوع وقوله الواحد خرج المتعدد (قوله نوعا) كما اذا قلت الحيوان عندى وكان المراد من الحيوان نوع الخيل لعهد بينك وبين المخاطب (قوله هو الشخص) أى عروض الشخص (قوله كما اذا قيل لك رجل الخ) فى نسخ عبد الحكيم المصححة كما اذا قيل لك جاء فى رجل الخ (قوله شرط لصحة الخ) فيه أن المدار على العلم وجد ذكر أم لا الآن يقال مراده أنه شرط لخصوص العهد المذكور (قوله لأنه قرينة الخ) على أنه لا يلزم من كونه قرينة أن يكون مجاز الاختال انه مشترك والقرينة للتعين وبهذا تعلم ما فى قوله لانه يلزم الخ (قوله كما وهم) الواهم هو الخفيد وقد تقدم التنبيه على ذلك (قوله والمراد بالكناية ما يقابل الصريح) وذلك لان كلمة ما وقعت على الذكر كما لا فلا كناية اصطلاحية بل كناية بمعنى عبارة

به لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمحرر فهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة افاده
الفري (قوله أي الذي طلبت الخ) لما كان في الآية وجهان أحدهما ذكره المصنف والثاني
ليس جنس الذكر كجنس الأنثى وكان التمثيل بها للعهد انما يتأتى على الوجه الاول فسر المصنف
الآية بقوله أي الخ افاده في الأطول وكتب أيضا قوله أي الذي طلبت هذا يشعر بأنه جعل الذكر
معهودا لتعيينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثالا للعهد التقدير أطول ولك أن تقول
طلبها بقولها رب اني نذرت لك ما في بطني محررا وهو متضمن لذكر الذكر كناية فاعتبار طلبها
اعتبار لذكره فتدبر والعهد التقدير ما تعين فيه المدخول وعلم لا لتقديم ذكره والتحقيق

عن شيء في فهمه خفاء (قوله فهو من الكناية المطلوب الخ) ولا بد من اعتبار القيد أعني محررا
في المكنى به وسأتي في كلام المصنف عند الكلام على الكناية أنها ثلاثة أقسام الكناية المطلوب
بها صفة والكناية المطلوب بها نسبة والكناية المطلوب بها غير صفة وغير نسبة فالاول نحو زيد كثير
الرماد فان المطلوب هنا صفة الكرم والثانية نحو قولهم المجدين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم
يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه والثالثة كفاي قولك
كناية عن الانسان حتى مستوى القامة عريض الأطفار وعلى هذا فالعنى المراد من قولها اني
نذرت لك ما في بطني محررا اني نذرت لك الذكر الذي في بطني فيحتاج قولها اني وضعها الى
استخدام (قوله لما كان في الآية وجهان الخ) عبارة الأطول لما فسر قوله تعالى وليس الذكر
كالأنثى بوجهين أحدهما في مساواة الذكر للأنثى في التحرير وهو مبني على كونه من كلام امرأة
عمران وثمة لتعسرها والمعنى أتعسر على وضعها أنثى وعدم مساواتها للذكر في التحرير فيأليتها
كانت ذكر أو أليتها نسواي الذكر في التحرير فاجاب الله تعالى بان جعل أنثاها مساوية للذكر في
التحرير وحينئذ اللام فيهما للجنس ولا يصلح ان يمثالا للام العهد وثانيهما انه من كلام رب العزة
نسليه لها بتبشيرها بان أنثاها تفضل على الذكر الذي طلبته والمعنى ليس الذكر الذي طلبته كالأنثى
التي وهبت لها بل هي أعظم رتبة من الذي طلبته وعلى هذا فاللام فيهما للعهد احتاج المصنف الى
تفسيره حتى يتضح التمثيل اه بتصرف وعلى الأول فالتشبيه مقولوب بخلافه على الثاني كفاي
الدسوقي وفي أبي السعود فلما وضعها أي ما في بطنها وتأنيت الضمير العائد اليه لما أن المقام يستدعي
ظهور أنوثته واعتباره في حيز الشرط اذ عليه يترتب جواب لما أعني قوله تعالى قالت رب اني
وضعها أنثى لا على وضع ولد كما أنه قيل فلما وضعت بنتا قالت الخ وقيل تأنيته لان ما في بطنها كان
أنثى في علم الله تعالى ولانه مؤول بالحبل أو النفس أو النسمه وأنت خير بان اعتبار شيء مما ذكر في
حيز الشرط لا يكون مدارا لترتيب الجواب عليه وقوله تعالى أنثى حال مؤكدة من الضمير أو بدل
منه وتأنيته للسارعة الى عرض مادمها من خيبة الرجاء أو لما من التأويل بالحبل أو النسمه
فالحال حينئذ مبينة وانما قالت تحزنا ونحسرا على خيبة رجائها وعكس تقديرها لما كانت ترجوان
تلذذ كرا ولذلك نذرته محررا للسدانة والتأكيك للرد على اعتقادها الباطل والله أعلم بما وضعت
تعظيم من جهة تعالى لموضوعها وتغخيم لشأنه وتجهيل لها بقدره أي والله أعلم بالشئ الذي وضعته
وما علق به من عظام الامور وجعله وابنه آية للعالمين وهي غافلة عن ذلك والجملة اعتراضية وقرى
وضعت على خطاب الله تعالى لها أي انك لا تعلمين قدر هذا الموهوب وما أودع الله فيه من علو

(أي ليس الذكر (الذي
طلبت) امرأة همران

ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحا أو كتابة وجعل الرضى وصف المنادى المهم نحو يا أيها الرجل ووصف اسم الإشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وخالفهما

الشأن وسمو المقدار وقرئ * وضعت على صيغة التكميم مع الالتفات من الخطاب الى الغيبة واطهار الغيبة الاجلال فيكون ذلك منها اعتذارا الى الله تعالى حيث أتت بولود لا يصلح لما نذرته من السدانة أو تسليية لنفسها على معنى لعل الله تعالى فيه سرا وحكمة ولعل هذه الاثني خبير من الذكر ووجه الالتفات حينئذ ظاهر وقوله تعالى وليس الذكر كالانثى اعتراض آخر مبين لما في الاول من تعظيم الموضوع ورفع منزلته واللام في الذكر والانثى للعهد أى ليس الذكر الذى كانت تطلبه وتغفل فيه كما لا قصاراه أن يكون كواحد من السدنة كالانثى التى وهبت لها فان دائرة علمها وأمنيتها لا تنكاد تحيط بما فيها من جلائل الامور هذا على القراءتين الاوليين وأما على التفسير الأخير للقراءة الأخيرة فغناه وليس الذكر كهنه الانثى فى الفضيلة بل أدنى منها وأما على التفسير الاول لها فغناه تأكيدا لاعتذاره ببيان أن الذكر ليس كالانثى فى الفضيلة والمزية وصلاحيه خدمة المتعبدات فانهم بمنزل عن ذلك فاللام للجنس (قوله وجعل الرضى الخ) عبارة المطول وقد يكون لام العهد للإشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الإشارة نحو يا أيها الرجل وهذا الرجل اه وكتب عبد الحكيم على قوله كما فى وصف المنادى الخ هذا على تقدير أن يكون المنادى هو المعروف باللام كما أوامأ اليه الشيخ ابن الحاجب بقوله واذا نودى المعروف باللام قيل يا أيها الرجل فيكون المنادى هو الرجل المعهود وحضوره المستفاد من النداء لا يحتاج الى تقدم الذكر وأما على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من أن المنادى هو أى والوصف لازالة الابهام وبيان الماهية فالتعريف للجنس وعلى قوله واسم الإشارة ليت شعري ما معنى كون اللام فى هذا الرجل للعهد فانه ذكر الرضى فى بحث المنادى انه لا يوصف اسم الإشارة بالاسم الجنس المعروف باللام أما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت أسماء الإشارة ببيان ماهية المشار اليه وأما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد قد علم من اسم الإشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت وأخصر التى للتعريف هى اللام اذ هى أقل من المضاف اليه اه وقوله هذا على تقدير الخ إشارة الى أن كلام الشارح مبنى على كلام الشيخ ابن الحاجب وان قول الشارح كما فى وصف المنادى أى بناء على الظاهر والا فالمنادى هو الوصف فى الواقع وقوله فيكون المنادى هو الرجل أى فيكون المقصود منه الفرد المعهود وقوله فالتعريف للجنس فالمقصود من الرجل الحقيقة والماهية لا الفرد المعهود وقوله وأخصر التى للتعريف أى أخصر الاشياء التى للتعريف وهو جواب عما يقال تحصيل المطابقة لا يتوقف على التعريف بالبل على تعريف مساو للتعريف المنعوت أو أقل وهو يحصل بتعريف الاضافة وبهذا تعلم انه كان الصواب للحشى ابدال الرضى ببن الحاجب وناقش معاوية عبد الحكيم فقال الصواب ان اسم الجنس معرفا أو منكرا يدل على الجنس وبيان الماهية وذلك لا ينافى معنى العهد ولو حضوريا والتطابق بين النعت والمنعوت فى التعريف مطلوب فى المعنى لا فى اللفظ فقط وتعيين الفرد بالمنعوت لا ينافى تعيينه بالنعت بل بوجبه لوجوب التطابق فى المعنى فعنى الرجل فى المثالين على الرايين الحاضر المعهود بالحضور من جنس الرجل كما فى جاءنى رجل فأكرمته الرجل أى

العصام في أطوله فاستظهر أنه لبيان الجنس دفعا للالتباس وكتب أيضا قوله الذي طلبت امرأة عمران أي طلبته ضمنا لأصريحها في قولها رب اني نذرت الخ (قوله كالتى وهبت لها) لعل التشبيه مقلوب (قوله فالأنثى) أي فآل التى فى الأنثى إشارة للخ ليوافق مامر وهكذا يقال فيما بعد أيضا أفاده سم (قوله رب اني وضعها أنثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما لانه دار بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أنثى فرعاية الخبر أولى عبد الحكيم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) لانه مجرور وفهوتنظير مناسب ع ق (قوله وان كان يم الذكور والاناث) أي بحسب وضعها وان كانت واقعة هنا على الذكر (قوله لكن التحرير الخ) يعنى بضم الحال أعنى محررا كان ما يختص بالذكور لأن المراد من كلمة ما الذكور عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لكن التحرير الخ الانسب بقوله محررا أن يكون التحرير في كلام الشارح مصدر حرر المبني للفعل قول به يعنى مبنى للفعل (قوله وهو مسند اليه) لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) كأنه مقابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحا أو كناية سم (قوله اذا لم يكن في البلد الخ) فالقرينة حالية وهى انفراده في البلد (قوله أو للإشارة الى نفس الحقيقة) اعلم أن المذكور في كلام الشارح المحقق والايضاح أن لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى واحد والى السيد السند نقلا عن بعض الأفاضل أن لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى واحد وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراق أطول (قوله الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الخ) ومن ذلك اللام الداخلة على المعارف نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيرى للحقيقة للتشبيه على أنه ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور أى الماهية الموجودة

المذكور المعهود بالذكور من الجنس فلا خفاء ولا فرق بين الرأيين مع أن الخلاف بينهما لفظى أو كالاتى (قوله دفعا للالتباس) عبارة الأطول وفيه تأمل لان الظاهر انه لرفع الإبهام ودفع الالتباس فى الإشارة الحسية ببيان الجنس وبه يشعر كلام النعاة فهو لتعريف الجنس نعم يقع الجنس على حصة معينة غاية التعمين وفرق بين المقصود من العبارة وبين انصراف العبارة اليه اه تأمل (قوله لعل التشبيه مقلوب) قد علمت أنه لا قلب على الوجه الذى جرى عليه المصنف (قوله وان كانت واقعة الخ) أى ما لا (قوله لان المراد الخ) فى نسخ عبد الحكيم المصححة لأن المراد الخ أى لأن المراد من كلمة ما الذكور ابتداء حتى يكون من الصريح (قوله اعلم ان المذكور الخ) محصله ان لام الجنس تطلق على لام الحقيقة من حيث هى ومن حيث الوجود فى ضمن بعض الافراد ومن حيث الوجود فى ضمن الجميع باتفاق القولين ولام الطبيعة خاصة بالقسم الأول باتفاق القولين والخلاف بينهما انما هو فى لام الحقيقة فقول مرادفة للام الجنس وقيل مرادفة للام الطبيعة (قوله رحمه الله الى نفس الحقيقة) أى مع الإشارة الى حضورها فى ذهن السامع اه عبد الحكيم (قوله أى الماهية الموجودة) محصله ان الحقيقة معناها السكلى الذى له أفراد موجودة فى الخارج وهذا القسم أعنى المعرف باللام الجنسية لا يختص بالحقيقة التى لها أفراد موجودة فى الخارج بل يطلق على الحقيقة التى لأفرادها أصلا كالعقلاء فان أل فيها جنسية مع أن العقلاء لا حقيقة لها بل لها مفهوم وهو طائر له أربعون رأسا فأشار الشارح الى أن هذا ليس هو المراد بل

(كالتى) أى كالأنثى التى
(وهبت) تلك الأنثى
(لها) أى لامرأة عمران
فالأنثى إشارة الى ما سبق
ذكره صريحا فى قوله
تعالى قالت رب اني
وضعها أنثى لكنه ليس
بمسند اليه والذكور إشارة
الى ما سبق ذكره فى
كناية قوله تعالى رب اني
نذرت لك ما فى بطنى محررا
فان لفظ ما وان كان يم
الذكور والاناث لكن
التحرير وهو أن يعنى
الولد لخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون
الاناث وهو مسند اليه
وقد يستغنى عن ذكره
لتقدم علم المخاطب به
نحو خروج الأمير اذا لم
يكن فى البلد الأمير واحد
(أو) للإشارة الى نفس
الحقيقة) ومفهوم المسمى

واضافة المفهوم الى المسمى بياناً لان المفهوم قد يكون مسمى بأن وضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوم الاسم بل ماصدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة عبد الحكيم وقوله أى الماهية الموجودة أى الهوية الخارجية كفى سم (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله الى نفس الحقيقة وكتب أيضاً قوله من غير اعتبار الخ وأورد عليه أن لام العهد الذهني ولام الاستغراق من أقسام لام الحقيقة كما سيأتى فى الشارح مع اعتبار الماصدق فيهما وأجاب عنه الحفيد بما هو فاسد والصواب أن يجاب بأن المراد من غير اعتبار الماصدق عليه من الافراد بالنظر الى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا يعتبر الماصدق أصلاً ولا يعتبر بعضاً أو كلاً بواسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقريضة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة)

المراد كما هو الاصطلاح الآخر فى معنى الحقيقة مفهوم المسمى لان المفهوم هو الكلى باعتبار تعلقه فى الذهن سواء كان له أفراد فى الخارج أم لا (قوله لان المفهوم قد يكون الخ) فى نسخ عبد الحكيم المصححة لان المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم الخ (قوله أى الهوية الخارجية) للهوية اطلاقات ثلاثة الاولى الشخص الثانى الوجود الخارجى الثالث مجموع الماهية والشخص وهذا المجموع هو الحقيقة الجزئية كما يعلم من مواد العقائد عند قوله حقائق الأشياء ثابتة (قوله وأجاب الحفيد بما هو فاسد) عبارته قوله من غير اعتبار الخ ينبغى أن يعلم أنه لا يلزم من عدم اعتبار الافراد اعتبار عدمها فلا ينافى أن يكون الاستغراق والعهد الذهني من فروع لام الحقيقة اه أى فاللزام فى لام الحقيقة عدم اعتبار الافراد وعدم اعتبارها صادق مع وجودها لكن الذى فى الاستغراق والعهد ليس مجرد وجودها بل الذى فيها ما اعتبار وجودها ومع اعتبارها يلزم اجتماع النقيضين لان اعتبار الافراد وعدم اعتبارها نقيضان الا أن يقال عدم اعتبار الافراد بالنسبة للوضع والأحسن أن يقال عدم الاعتبار فى مفهوم لام الحقيقة من حيث هو والاعتبار فى بعض أقسامها فلا منافاة ولا تناقض أو يقال المنفى عن لام الحقيقة عدم الاعتبار بمعنى عدم اشتراطه وذلك لا ينافى وجود الاعتبار فلا يلزم اجتماع ما ذكر يس على الحفيد وفى عبد الحكيم (قوله من غير اعتبار الماصدق الخ) عدم اعتبار الشئ ليس اعتباراً لعدمه فلام الجنس متناولة للام الطبيعة نحو الانسان نوع وللادخال على المعارف اه وقوله ليس اعتباراً لعدمه أى فيصدق بوجودها غير معتبرة وحينئذ فيصح ما سلكه الشارح فيما يأتى من جعل المعروف بلام العهد الذهني قسماً من أقسام المعروف بلام الحقيقة وكذا المعروف بلام الاستغراق وفيه ما سبق وقوله فلام الجنس الخ تفريع على أصل الكلام وليس هو ثمرة قوله عدم اعتبار الشئ الخ وقال شيخنا بل هو ثمرة وتفريع عليه لأنه لو كان المراد اعتبار عدمه لم يوجد لكلى أفراد لم يصدق بلام الطبيعة التى لها أفراد ولا بلام المعارف التى لها أفراد وعطف اللام الداخلة على المعارف على لام الطبيعة من عطف الخاص على العام (قوله ومنه الكل أعظم من الجزء) أى هذا الجنس أعظم من هذا الجنس فلا ينافى أن بعض أفراد الجزء قد يكون أعظم من بعض أفراد الكل وفيه أن المراد الكل أعظم من جزئه أى جزء ذلك الكل ولا يعقل كون جزء الشئ أعظم من كله فلا

من غير اعتبار الماصدق
عليه من الافراد (كقولك
الرجل خير من المرأة)

أى هذا الجنس خبر من هذا الجنس ولا ينافي كون بعض أفراد جنس المرأة خبراً من بعض أفراد جنس الرجل فإن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس (قوله وقدياًنى الخ) قد للتحقيق لا للتقليل وكتب أيضاً قوله وقدياًنى الخ بقى من أقسام لام الحقيقة قسم آخر لام الحقيقة معتبراً فيها الماصدق غير مقيد بالعضية أو السكينة كما فى القضية المهمة كذا فى الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى المطابقة حل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد هذا معناها عند الشارح ومعناها عند ابن الحاجب اشتماله عليها وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقة الحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أى معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهوداً ذهنيّاً لقائى سم ومثله عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أورده الحفيد هنا وقيل فى قوله عهديته حذف مضاف أى باعتبار عهديته حقيقة فالموصوف بالعهدة انما هو الحقيقة والى هذا مال الصفوى كما يعلم بمراجعة سم واليه مال العصام أيضاً فى أطوله بل أرجع الضمير فى قول المصنف باعتبار عهديته الى الحقيقة وذكره باعتبار أنها مسمى ومفهوم وعبارته باعتبار عهديته أى عهدية ذلك المسمى فى الذهن لا باعتبار عهدية الواحد أى حرف التعريف لتعين المسمى لا الفرد اهـ (قوله الحقيقة) أى المعهودة (قوله يعنى بطلق الخ) أشار به الى أن قوله يأتى بمعنى يطلق واللام فى قوله لواحد بمعنى على (قوله الذى هو موضوع للحقيقة) أى من غير نظر الى الفرد لأن النظر الى فرداً أو جميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله

وقدياًنى) المعروف بلام
الحقيقة (لواحد) من
الافراد) باعتبار عهديته
فى الذهن (لمطابقة ذلك
الواحد الحقيقة يعنى
يطلق المعروف بلام الحقيقة
الذى هو موضوع
للحقيقة المتصلة فى الذهن

داعى للحمل على الجنس على أن الأعظمية المتبادرة هنا لا تنافى فى الجنس نفسه (قوله أى هذا الجنس خبر الخ) الخيرية هنا ليست باعتبار الثواب حتى يقال المصنف بالخيرية انما هو الفرد بل باعتبار المنزلة عند النفوس فافهم (قوله معنى المطابقة الخ) فاستناد المطابقة هنا الى الواحد على عكس اصطلاح أهل الميزان (قوله فله عهدية بهذا الاعتبار) أى خلافاً لمن قال لا عهدية له أصلاً (قوله ومنه يعلم الخ) انما يعلم ذلك منه لوقال ولا عهدية له الا بهذا الاعتبار وعبارة الحفيد قوله لمطابقة ذلك الواحد أنت خير بانه لا حاجة الى تلك المطابقة فى اعتبار عهديته لان فرداً مامعهود مقرر فى الذهن من كل ماهية اهـ وفى الغنىبى قوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة تعليل لقوله باعتبار عهديته فى الذهن وأشار بهذا التعليل الى دفع ما يقال الواحد من الافراد ليس فيه عهد أصلاً لا ذهنياً ولا خارجياً بل هو فى غاية الابهام فلا معنى لقوله باعتبار عهديته فى الذهن وحاصل ما أشار اليه أن عهديته باعتبار حقيقته التى اشتمل عليها فصحت نسبة العهد اليه بهذا الاعتبار وهذا سقط الاعتراض على الشارح بانه لا حاجة فى اعتبار عهدية الواحد الى تلك المطابقة لان فرداً مامعهود مقرر فى الذهن لانه ان أراد أنه معين بالنظر الى ذاته قد دفع وان أراد انه معين بالنظر الى حقيقته رجع الى جواب الشارح اهـ وقوله وبهذا الخ أى من حيث انه فهم منه انه لا عهدية له الا باعتبار حقيقته علم سقوط الاعتراض الخ فافهم (قوله بمراجعة سم) عبارته قوله باعتبار عهديته فيه مسامحة لان ظاهره انه اعتبر كونه معهوداً باعتبار أن جنسه معهود والتحقيق أن المعتبر عهدية جنسه وفرق بين عهديته باعتبار عهدية جنسه وبين عهدية جنسه من تقرير الصفوى اهـ وقوله والتحقيق الخ وجهه انه لا حاجة الى اعتبار عهديته بل هو تكافؤ لا فائدة فيه بخلاف عهدية جنسه فان بها يتحقق كون المعروف بلام العهد الذهني معرفة (قوله أشار به الى أن قوله يأتى الخ) والى أنه مستعمل فى الحقيقة المعينة الموضوع لها لأنه باعتبار الوجود فى ضمن

للحقيقة المتحدة في الذهن (أي الموصوفة بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الإشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة أعني ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود عند الحكميم وكتب أيضا قوله المتحدة أي المتعينة (قوله على فرد) ظاهره أنه يستعمل في الفرد نفسه لكن حقق في المطول ما حاصله أنه مستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة انما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقربة واليه يشير قوله الآتي وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وقوله هنا على أن ليس القصد الخ سم وعبارته في المطول مانصه بتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال قوله هنا باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها بمنزلة قوله في المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئيات اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة انما هو في الحقيقة في ضمن فرد تأمل (قوله من الحقيقة) أي من أفرادها اذ الحقيقة لا تنجزأ (قوله باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا الخ) أي لا باعتبارها بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيّد من حيث انه مقيّد عند الحكميم (قوله وجزئيا الخ) عطف سبب على مسبب أو تفسير (قوله تلك الحقيقة) أي المعهودة (قوله كما يطلق الكلي الخ) أي المجرد من آل وكتب أيضا قوله كما يطلق راجع لقوله يطلق أي يطلق اطلاقا كاطلاق الكلي الطبيعي أي المنسوب للطبيعة أي الماهية لقصد هاهنا كالحوان في قولك الفرس حيوان والانسان في قولك زيد انسان لأن الكلي الطبيعي هو الذي يراد به المفهوم بأن يكون محمولا كما في المثالين (قوله وذلك) أي اطلاق المعرف بلام الحقيقة على الفرد المذكور سم (قوله من حيث هي هي) أي من حيث هي نفسها مقصودة لا لأفراد فهي الثانية توكيد والخبر محذوف ويحتمل غير ذلك (قوله حيث لا عهد) بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أي لا مطلقا كما يوهمه اطلاق النفي يس اذ العهد الذهني موجود كما قدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلو كان المراد نفي

على فردتا موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب

الفرد المبهم بواسطة القرينة لانه مستعمل في الفرد ابتداء من حيث خصوصه وتتمام العناية قوله بل بعضها كما أشار أولا بقوله لمطابقة الخ الى أن عهديته ليست ثابتة له من حيث ذاته بل من حيث المطابقة للماهية المعهودة لدفع ما برده على قوله باعتبار عهديته في الذهن ان الواحد من الافراد مبهم فلا عهدية فيه (قوله بحسب الوجود) أي وجود الحقيقة في ضمن الفرد (قوله لا باعتبارها بخصوصه والا كان مجازا الخ) وذلك لما تقرر عندهم أن المعرف بلام الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي واذا كان كذلك فلا شك أن استعماله في الفرد من حيث انها موجودة فيه لا بخصوصه يكون حقيقة على ما بينه الشارح في الفن الثاني من أن استعمال المطلق في المقيّد من حيث انه مما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على زيد واعتراض الفري بان المعرف بلام الحقيقة موضوع للماهية المطلقة الغير المقيدة بالشخص فاذا أطلق المعرف بلام الحقيقة على فرد كان مجازا لانه استعمال في غير ما وضع له لانه ليس المراد الماهية المطلقة بل الماهية المعبر عنها

العهد مطلقا لثاني ما هنا ما سبق (قوله وهذا) أى المعهود فى الدهن (قوله كالنكرة) أى بعد اعتبار القرينة مطول اما قبل اعتبارها فلا اذ هو للحقيقة المتحدة فى الدهن سم وبه يندفع اعتراض الحفيد وكتب ايضا قوله كالنكرة أى باعتبار الشائع الغالب فلا يرد أن المصادر النكرات التى ليس فيها شائبة وحدة ليس القصد فيها الا الى الحقيقة كما نص عليه فى المفتاح وسأأتى عن السيد مثله يس وهذه المصادر كذكرى ورجعى وبشرى (قوله تجرى عليه أحكام المعارف) أى غالبا كما سأتى (قوله ونحو ذلك) كعطفه ببيان المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمول أو لظن (قوله من تفاوت ما) حاصل الفرق ان المعرفة بلام العهد الدهنى

التشخيص وأجاب بان المعرفة بلام الحقيقة مسماها الماهية لا بشرط شئ والماهية لا بشرط شئ تتحقق فى الماهية المخلوطة بالتشخيص وليس مسماها الماهية بشرط لا شئ حتى لا تتحقق فى الماهية المخلوطة اه وقد يقال ان التشخيص ليس مقصودا من المعرفة بلام حتى يكون مستعملا فيه بل مراد من القرينة الخارجية فقط نعم يرد أخذ من كلام السيد قدس سره أن يقال هذا الكلام لا يتم الاعلى أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى لا على ما اختاره الشارح من أن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر فانه حينئذ لا يتأتى كون المعرفة بلام الجنس حقيقة فى الماهية من حيث هى حتى يكون استعماله فى الفرد المبهم من حيث وجود الحقيقة فيه حقيقة وذلك لانه اذا كان معناه الفرد المنتشر وعرف بأل وكان معناه الماهية بعد دخول أل وكانت الفردية من القرينة الخارجية عند ارادة الفردية كان مجازا لان الماهية جزء مسمى الفرد اذ هو مركب من الماهية والتشخيص قال قدس سره الآن يدعى أن اسم الجنس مع ال وضع بوضع آخر مغاير لوضع أجزائه وفيه بعد اه ثم هذا الكلام يفيد أن الشارح قائل بان الاسم القابل لأل انما وضع للفرد المنتشر وصنيعه هنا حيث يقول كما يطلق الكلى الطبيعى النخ ويقول بعد ذلك وهو أن النكرة معناه بعض النخ ويقول بعد ولا بد فى لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة الى أن قال لتمييز عن أسماء الاجناس النكرات يعنى الخالية من أل يقتضى أنه قائل بانه منقسم الى ما وضع للماهية وما وضع للفرد المنتشر فتنبه (قوله أى بعد اعتبار القرينة) فانه بعد اعتبارها يدل على الفرد المنتشر كما أن النكرة كذلك (قوله وبه) أى بقوله بعد اعتبار القرينة وقوله يندفع اعتراض الحفيد حاصل اعتراضه أن قول المصنف وهذا فى المعنى كالنكرة غير مسلم بل هو فى المعنى معرفة أيضا لان الحقيقة متعينة فيكون معرفة لفظا ومعنى وحاصل اندفاعه ان كلام المصنف مقروض فى المعنى المستفاد من القرينة والمعهود ذهنا بواسطة فرد منتشر كالنكرة وعبارة الحفيد قوله وان كان فى اللفظ النخ ينبغى أن يعلم أن اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب اللفظ بدون المعنى كما يتبادر من العبارة لان اللفظ مستعمل فى الموضوع له أعنى الحقيقة والجنس غاية الأمر أن الفردية مستفادة بواسطة القرينة كما حقق ذلك فى المطول نعم ان جعل المعرفة بلام الجنس مطلقا نكرة كما قال قدس سره بذلك فى شرح المفتاح ثم هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة فى صورة العهد الدهنى كما هو الحق عندى وقد بينته فى حاشية المطول اه ونوضحه على ما يؤخذ من الغنيمى فنقول قوله كما حقق ذلك فى المطول بل وفى المختصر حيث قال وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما الخ وقوله مطلقا أى سواء أريد به الحقيقة من حيث هى أو فى ضمن بعض الافراد وقوله كما قال قدس سره أى الشارح وقوله قد

(وهذا فى المعنى كالنكرة)
وان كان فى اللفظ تجرى
عليه أحكام المعارف من
وقوعه مبتدأ وذا حال
وصف المعرفة وموصوفا
بها ونحو ذلك وانما قال
كالنكرة لما بينهما من
تفاوت ما

مدلوله الجنس في ضمن فرد ما والنكرة مدلولها فرد ما منتشر هذا ان قلنا ان النكرة موضوعه
للفرد المنتشر فان قلنا أيضا انها للمفهوم كالمعرف بلام الجنس فالفرق أن تعين الجنس وعهديته
معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان حاصلًا قال الاستاذ
سواء قلنا ان النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشر فانما تستعمل في الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما

ينتم في حاشية المطول أي بانه مستعمل في غير ما وضع له لانه موضوع للحقيقة وقد استعمل في فرد
بواسطة القرينة فلزم أن يكون مجازا اذ لو كان حقيقة نظرا الى عدم القرينة للزم أن تكون
المجازات كلها حقائق لان المقصود منها مع قطع النظر عن القرائن المعاني الحقيقية واللازم باطل
فكذا المألوم واذا كان مستعملا في فرد على طريق المجاز كان نكرة بحسب المعنى ولا يخفى ان
هذا لا يظهر الا اذا كان المعرف بلام العهد الذهني مستعملا في الفرد من حيث خصوصه بواسطة
القرينة وأما اذا كان مستعملا في الحقيقة لكن في ضمن بعض الافراد بواسطة القرينة كما هو
ظاهر كلام الشارح فلا اه أفاده بعض المشايخ وفيه أن اعتراض الحفيد انما هو على قول الشارح
وان كان اللفظ الخ وهو لا يندفع بقوله أي بعد اعتبار القرينة الآن يقال وجه اندفاعه بذلك ان
قوله وان كان في اللفظ الخ احتراز باللفظ فيه عما يفهم بواسطة القرينة لاعتنا المعنى الوضعي والافهم
معرفته باعتبار ما أيضا وبعد ذلك فنقل اعتراضه على الشارح الى اعتراضه على المصنف لا يخلو عن شيء
الآن يقال ان اعتراضه على الشارح يلزمه الاعتراض على المصنف وعبارة المطول بعد قول المصنف
وهذا في المعنى كالتكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ تجري عليه أحكام المعارف
من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصف للمعرفة وموصوفها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام
اللفظية هي التي اضطررنا الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو أسامة علما حتى تكفوا ما تكفوا
اه وكتب عبد الحكيم على قوله وان كان في اللفظ تجري الخ مانصه فعلى تقدير عدم اجراء أحكام
المعرفة عليه في اللفظ كما في * ولقد أمر على اللثيم بسبني * كونه في المعنى كالتكرة أولى وليس
المراد انه تعريف لفظي لما عرفت من أن اللام فيه للشارة الى نفس الحقيقة وأن الفردية جاءت
من قرينة خارجة وعلى قوله اضطررنا الى الحكم بكونه معرفة مانصه فالتعريف فهم ما تقديري دل
على اعتباره اجراء الاحكام المذكورة كالعدل في عمر وليس المراد أن الاحكام اللفظية اضطررنا
الى اعتبار التعريف اللفظي فيهما وليس في معناه ما تعريف أصلا فانه خلاف مذهب القوم وانما
ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على التأنيب اللفظي والنسبة اللفظية وعلى قوله حتى تكفوا
ما تكفوا مانصه حيث قالوا ان اللام فيه للشارة الى نفس المفهوم والفردية انما جاءت من خارج
وان العلم الجنسي موضوع للماهية المتحدة المعهودة في الذهن بخلاف اسمه اه وقوله فعلى تقدير
اجراء الخ اشارة الى أن قوله وان كان في اللفظ يجري الخ غاية انطوى تحتها ما هو أولى بالحكم منها
كما هو القاعدة وقوله تقديري أي حيث قدرنا أنه موضوع للماهية المعينة باعتبار عدم تعددها
وبما قرر في هذه القولة وما قبلها اندفع اعتراض الحفيد المتقدم فافهم (قوله في ضمن فرد ما)
المناسب اسقاطه والاقتصار على قوله مدلوله الجنس وذلك لان الكلام في التفاوت والفرق بينهما
بقطع النظر عن القرينة المقيمة للفرد كما هو ظاهر ولذا قال الشارح وانما تستفاد البعضية من
القرينة الخ وأما ان نظرا الى القرينة فهما مستويان لا فرق بينهما كما قال الشارح فالجرد وذو اللام

وضعت له أقول انظر هل يرد عليه نحو لارجل في الدار سم قال يس وجه الورود أن
النكرة هنا لم تستعمل في الفرد بل في الجنس لأن لانا في له اه (قوله وهو أن النكرة معناها)
أي الوضعي وقوله من جملة الحقيقة أي أفرادها (قوله وهذا معناه) أي الوضعي (قوله
كالدخل) فانه انما يتصور في الافراد الخارجية سم أي ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالمجرد)
أي من أل (قوله بالنظر الى القرينة) فيدل ذلك اللام عبد الحكيم (قوله سواء) أي في افادة كل
منها بعضا غير معين وان كان في النكرة بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة (قوله مختلفان) فان
المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن وانما أطلق على الفرد للقرينة
باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف بالجملة) الاولى فيوصف بالفاء (قوله يسبني)
صفة للثيم فان قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاسـ تغناء عن بيان العذر في توصيف
المعرف بالجملة قلنا ليس المعنى على انه يسببه حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السر في
أن القوم يمنعون الحالية ويثبتون الوصفية ولا يخفى عليك أنه ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور
وكونه لثيما لا ثم ذلك اذا الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سببه لا تقييده بحال المرور فقط سم قال
اليعقوبى بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله ثمة قلت لا يعينى كونها الحالية وانما قلنا المناسب
الح لأن التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السبب ولان قوله لا يعينى
انما يتبادر منه انه قاله في حال سماع السبب حال المرور لأنه قاله فيمن دأبه السبب ولو في غير حال المرور
تأمل اه بحروفه وكتب أيضا مانصه تمامه * قضيت ثمة قلت لا يعينى * والمعنى فأمضى ثم
أقول لكن عدل الى الماضي دلالة على التحقق ثم حرف عطف اذا لحقها علامة التأنيث تختص
بعطف الجمل وقوله لا يعينى بمعنى لا يريدنى بل يريد غيرى من عناءه أي قصده وأراده أو لا يهمنى
الاشتغال به والانتقام منه من عنائى الامر أي أهمنى فنرى والظاهر أن ثم لمجرد الجمع (قوله أي
المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة) قال هذا هنا وقال في قوله وقد بئى المعرفة بلام الحقيقة

بالنظر الى القرينة سواء الخ ومما يدل أيضا على ما ذكرنا ما سينقله المحشى عن سم بعد قوله بعض
المشايخ وقد يقال ان قوله وانما تستفاد من جملة بيان التفاوت أي ان البعضية هنا من القرينة وفي
النكرة من الوضع (قوله هل يرد عليه الخ) لا ورود لان معنى قوله لانا في للجنس انها نافية
للمحكم عن أفراد الجنس (قوله رحمه الله ولقد أمر على اللثيم) قال السيد قدس سره أقول لم يرد
باللثيم الحقيقة ولا الاستغراق وهو ظاهر ولا المعهود المعين لقصوره عن أداء ما هو المقصود من
التمسح بالاناة والوقار في مواضع يطيش فيها أولو الاحلام السخيفة ولا تثبت فيها الأرباب العزائم
الكاملة وانما قال أمر بصيغة المضارع مع أن الموافق لقوله قضيت صيغة الماضي دلالة على مرور
مستقر كأنه قال أمر وقتا بعد وقت على لثيم من اللثام موصوف بسبب بعد سبب فلا أجازيه بل
لألتفت اليه وأعرض عنه ومن ههنا يعلم ان حمل يسبني على الحال وتقييد المرور بوقت مخصوص
ليس بجيد (قوله قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السبب) فيه ان قصد اظهار دوام السبب اللزوم
على الوصفية انما هو عند الحكاية والتحمل بتأنيس النفس قبل الحكاية بلا شبهة اذ هو الآن مظهر
أنه يسببه متدح بالاناة والتحمل والوقار (قوله والمعنى فأمضى ثم أقول الخ) يفيد أن الماضي
هنا على خلاف الاصل فيحتاج لسكرتة وما تقدم عن السيد يفيد أن الماضي هنا على الاصل والذي على

وهو أن النكرة معناها
بعض غير معين من
جملة الحقيقة وهذا معناه
نفس الحقيقة وانما تستفاد
البعضية من القرينة
كالدخل والأكل فيما مر
فالمجرد وذو اللام بالنظر
الى القرينة سواء وبالنظر
الى أنفسهما مختلفان
ولكونه في المعنى كالنكرة
قد يعامل معاملة المنكر
ويوصف بالجملة كقوله
* ولقد أمر على اللثيم يسبني *
(وقد يفيد) أي المعرف
باللام المشار بها الى الحقيقة
(الاستغراق نحو ان
الانسان لفي خمس) أشير
باللام الى الحقيقة لكن
لم يقصد بها الماهية من
حيث هي هي ولا من
حيث تحققها في ذهن
بعض الافراد بل في ذهن
الجميع

للتفنن أو للتنبية على أن إضافة لام إلى الحقيقة على معنى اللام المشار بها إلى الحقيقة قال في الأطول
واعلم أن التعريف باللام والنداء والإضافة جاء لدلول اللفظ من الخارج وأما تعريف باقي المعارف
فن جوهر اللفظ لوضعه للامر المأخوذ مع التعيين وما ذكره السيد السند من أن تعريف الموصول
واسم الإشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والنداء والإضافة مزيف لأن الخارج في
الموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا للإشارة إلى تعيينه اه ملخصا (قوله الاستثناء) أى
المتصل في قوله إلا الذين آمنوا الخ وكتب أيضا مانصه فهذا هو القرينة (قوله في المستثنى منه)
وهو الإنسان (قوله فاللام الخ) تفريع على إرجاع الضمير في وقديأى وقديفيد للمعرف باللام
الحقيقة أى فعلم أن اللام الخ إذا تفرع على الإرجاع علم ذلك لأن نفسه بل الأمر بالعكس أعنى أنه
يتفرع ويتسبب عن كون اللام الخ الإرجاع المذكور ولهذا قال الشارح فيما سيأتى ولهذا قلنا
أن الضمير الخ وبهذا يدفع ما يترأى من التناقض بين التفريع هنا وقوله بعد ولهذا الخ فتدبر (قوله
التي لتعريف العهد) أى العهد وهو مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله أول الاستغراق أى المستغرق
فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله هى لام الحقيقة) أى هى من أفراد لام الحقيقة (قوله حمل)
أى مدخولها وقوله على ما ذكرنا أى من الأفراد المبهمة في الأول وجميع الأفراد في الثانى (قوله
ولهذا) أى لكون لام العهد الذهبى ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها
إلى الحقيقة) أى لام طاق اللام وأيضا يدل على أنها لام الحقيقة تغير الأسلوب حيث قال وقديأى
وقديفيد ولم يقل وللإشارة إلى واحد غير معين وللإشارة إلى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب
عن أشكال صاحب المفتاح وهو أن تعريف الحقيقة أن قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث

بدليل صحة الاستثناء الذى
شرطه دخول المستثنى
فى المستثنى منه لو سكت
عن ذكره فاللام التى
لتعريف العهد الذهبى
أول الاستغراق هى لام
الحقيقة حمل على ما ذكرنا
بحسب المقام والقرينة
ولهذا قلنا أن الضمير فى
قوله وقديأى وقديفيد
عائد إلى المعرف باللام
المشار بها إلى الحقيقة
ولا بد فى لام الحقيقة من
أن يقصد بها الإشارة إلى
الماهية باعتبار حضورها
فى الذهن ليقبض عن أسماء

خلافه هو المضارع والمناسبات ما تقدم عن السيد كما هو الظاهر (قوله على معنى اللام الخ) أى
على معنى هذا اللفظ (قوله جاء لدلول اللفظ من الخارج) أى لأن أ ل مثلا حرف وضع لعناء واسم
الجنس الذى هو مدخولها وضع لعناء فالتعيين للدخول إنما طرأ له بواسطة أ ل الذى أدخلها
المستعمل ولم يوضع مدخولها المعين بشرط قرينة هى أ ل تبين المراد (قوله وما ذكره السيد الخ)
محصل ما للسيد أن التعريف من جوهر اللفظ ليس إلا فى العلم جنسيا أو شخصيا لعدم الإشارة إلى
التعيين بأمر خارج بخلاف غيره لتوقفه على أمر خارج عن الموضوع يشار به إلى التعيين كالإشارة
فى اسم الإشارة وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة فى الضمائر كالنسبة المعلومة محلية وغير محلية فى
الموصولات والمضاف إلى المعارف وكحرف فى اللام والنداء فى المعارف بهما وسيأتى نقل عبارته (قوله
كالمعرف باللام) أى فيكون كل من الموصول وأخويه موضوعا لمجرد الذات والتعيين من
الخارج الذى معه (قوله مزيف لأن الخ) فيه أن ما ذكره مجرد دعوى إذا ما منع من كون
الخارج فى الموصول ونظيره للإشارة إلى تعيينه (قوله رحمه الله بدليل صحة الاستثناء) ظاهره
أن الاستغراق لا بد له من قرينة كالاستثناء هنا مع أن الاستغراق لا يتوقف على قرينة بل مداره
على قرينة الوجود فى الخارج حتى يصرف اللفظ عن الحقيقة من حيث هى وعدم قرينة بعض
الأفراد فلا يحتاج إلى اعتبار قرينة على الاستغراق وبدل لذلك قول المطول وتحقيقة أن اللفظ إذا
دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فلما أن يكون لجميع الأفراد أو لبعضها إذا واسطة بينهما
فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها واجب أن يكون للجميع ثم رأيت فى الأطول ما يفيد

هي هي لم يتميز عن أسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية وان قصد باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد الخارجي (قوله عن أسماء الاجناس) فان الإشارة اليها لا باعتبار كونها حاضرة فيه وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضع الا لما هو حاضر فالحضور جزء المسمى في لام الحقيقة دون أسماء الاجناس النكرات فهو ملاحظ في الاول ومصاحب في الثاني سم فان قلت ما الفرق بين علم الجنس وامم الجنس المعرف فان كلا ملاحظ فيه الحضور الذهني جزأ من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور قرينة خارجية عن اللفظ الدال على الجنس وعلى أن فكأنه قال رجعي مثلاً وضعته للدلالة على الماهية المقيدة بملاحظة الحضور بشرط افتراضه بال بخلاف علم الجنس فانه لم يعتبر فيه ذلك حفيد (قول النكرات) اعترضه الغنيمي بأنه كيف يوصف الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التي ليس فيها أل (قوله مثل الرجعي) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعي مثال لأسماء الاجناس النكرات سم (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) أي في لام الحقيقة (قوله فوجه امتياز) أي تعريف لام الحقيقة وكتب أيضاً قوله فوجه امتياز الخ يريد التمييز بين التعريفين الذي استسكاه صاحب المفتاح كما يعلم من المطول

عن أسماء الاجناس
النكرات مثل الرجعي
ورجعي واذا اعتبر الحضور
في الذهن فوجه امتياز

الجواب عن ذلك وعبارته وقد يفيد أي المعرف بلام الجنس الاستغراق وشمول جميع الوحدات اذا امتنع حمله على الحقيقة من حيث هي لقرينة اعتبار الوجود وعلى بعض الافراد دون بعض لعدم قرينة البعضية فأول ما يفيد المعرفة بلام الجنس الحقيقة من حيث هي هي ثم الحقيقة في ضمن واحد ثم تجاوز الى الحقيقة في ضمن الجميع فترتيب الكتاب على وفق هذا الترتيب وان كان رجحان الاستغراق على العهد الذهني الراجح على ما هو لتعريف الحقيقة من حيث هي هي كما تقرر في محله يقتضي عكس هذا الترتيب وقد تتحقق قرينة على الاستغراق سوى انتفاء قرينة البعضية بعد قرينة اعتبار الوحدة ولا بد منها في المقام الاستدلالي نحو ان الانسان في خسرة ان الاستثناء قرينة ارادة العموم اه فيفيد أنه فرق بين المقام الاستدلالي والمقام الخطابي فلا بد من قرينة في الأول لافي الثاني والمقام هنا استدلال لان المقصود من قوله نحو ان الانسان في خسرة الاستدلال على دعوى أن المعرف بلام الحقيقة قد يفيد الاستغراق وقوله فأول الخ ليس تفريعا على ما قبله بل الفاء فصيحة لافادة ما يقتضيه العقل (قوله التي ليست فيها دلالة الخ) وهي المصادر فانها موضوع للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة فضرر باقي قولك ضربت ضرر بالاشارة بالوحدة فاذا أردت الوحدة أثبت بالثناء أو بالوصف فقلت ضربة أو ضربا واحدا ولذلك لا تنفي المصادر ولا تجمع (قوله جزء المسمى) أو شرط (قوله المقيدة بملاحظة الحضور) لا يناسب بظاهره ما سبق له من الجزئية (قوله كما يعلم من المطول) عبارته والاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما أن يطلق على نفس الحقيقة من غير ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واماعلى حصنة معينة منها واحدا أو اثنين أو جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واماعلى حصنة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واماعلى كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تمييز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الإشارة الى الماهية من حيث هي هي

لم يتميز من أسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والسكية نحو رجعي وذكري والرجعي
والذكري وان قصده بالاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا
حاصل الاشكال الذي أورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه اننا لانسلم عدم تميزه عن
تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة
فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في
اسم الجنس النكرة وعدم اعتباره الشئ ليس باعتبار عدمه اهـ وقوله واما على حصة معينة منها
الح أي بقطع النظر عن كون الماهية موجودة فيها فهو قسم آخر مقابل للام الحقيقة وقوله وإما
على حصة غير معينة الح أي من حيث وجود الحقيقة فيها فهو من فروع لام الحقيقة لا قسم مستقل
وكذا ما بعده وقوله مضافا الى نكرة احتراز عما اذا أضيف لمعرفة نحو كل زيد حسن فانه لا يستغرق
الأجزاء لا الافراد وقوله بعضها عن بعض أي كل واحد من الثمانية متميز عن الباقي والثمانية هي
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس والمعرف بلام العهد الخارجى وعلم الشخص والمعرف بلام العهد
الذهنى والنكرة والمعرف بلام الاستغراق وكل المضاف لنكرة والفرق بين المعرف بلام
الاستغراق وكل المضاف لنكرة ان التعيين معتبر في المعرف بلام الاستغراق بخلاف كل المضاف
لنكرة فان التعيين غير معتبر وان وجد ولذا كان الأول معرفة دون الثاني وأيضا الأول يحتاج
لقرينة الوجود في الخارج والاحتمال على الحقيقة من حيث هي والثاني لا يحتاج لذلك كما سيأتى بيانه
في شرح قول المصنف وقد يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر وأشار بقوله الا في تعريف
الحقيقة الى أن في بعض تلك الثمانية خفاء في التمييز وهو المعرف بلام الحقيقة فانه لم يتميز عن أسماء
الاجناس المصادر أو عن المعرف بلام العهد الخارجى وقوله نحو رجعي وذكري مثال لأسماء
الاجناس وقوله والرجعي والذكري مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله عن تعريف العهد أى
الخارجى باقسامه كما هو الظاهر وجرى عليه المحشى فيما أتى واحداً قسمه وهو العهد العلمى الذى
تقدم في قول الشارح وقد يستغنى عن تقدم ذكره الخ فان المعهود في هذا القسم حاضر في الذهن
ومعتبر حضوره فيه وقوله هذا حاصل الاشكال الخ تلخيصه ان السكاكى أورد على القوم ان
المعرف بلام الحقيقة ان قصده بتعريفه الاشارة الى الماهية من حيث هي أى بقطع النظر عن
الحضور والتعيين انما تدعى أسماء الاجناس المصادر نحو رجعي وذكري اذ هما الماهية من حيث
هي فيلزم مساواة المعرفة للنكرة وهو باطل وان قصده الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها
في الذهن انما تدعى تعريف العهد الخارجى وقوله وجوابه الخ محصله اختيار الشق الثانى
ولانسلم الاتحاد بالعهد الخارجى اذا الحاضر في الذهن في العهد الخارجى حصة من الماهية والحاضر
في الذهن في المعرف بلام الحقيقة ماهية وبحت السيد في هذا الجواب بما حاصله ان هذا الجواب
لا يفيد التقاير بين التعريفين الذى هو مقصود السكاكى وانما يفيد التقاير بين معروضى
التعريفين فان التعريف نفسه هو الاشارة الى الحضور في الذهن وهو واحد فيهما وغاية ما أفاده
الجواب اختلاف المعروض الذى هو الماهية المعينة في المعرف بلام الحقيقة والحصة المعينة في
المعرف بلام العهد الخارجى ثم حقق السيد بعد ذلك معنى مطلق التعريف وبين الفرق بين
المعرفة والنكرة وبين أقسام المعارف وأبقى الايراد بحاله وأجاب عنه عبد الحكيم بما أتى لنا نقله
عنه وقوله وهذا المعنى الخ أورد الفرق بين المعرفة والنكرة بقوله وهذا المعنى غير معتبر الخ

قال السيد اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الماهية في الذهن وتعريف العهد عبارة عن حضور فرد معين أو أفراد منها لم يكن اختلاف فيها هو معنى التعريف حقيقة أعني الحضور في الذهن وأما ان الحاضر في أحدهما هو الماهية وفي الآخر هو الفرد أو الأفراد فهو اختلاف راجع الى معروض التعريف أعني الحاضر لا اليه نفسه وأطال في بيان ذلك فراجعهم سم ويس (قوله عن تعريف العهد) أى الخارجى المذكور في قوله وباللذم للإشارة الى معهود (قوله معينة) أى فى الخارج (قوله من غير نظر الى الأفراد) أى بقطع النظر عن القرائن والافقدين نظر فى مدخول لآم الحقيقة الى الأفراد وذلك ارادة العهد الذهنى والاستغراق الا أن النظر اليها من القرينة فقوله ولآم الحقيقة اشارة أى بسائر أقسامها أى فالقصد الفرق بين لآم العهد الخارجى بأقسامه ولآم الحقيقة بأقسامها تأمل كذا بخط ح ف (قوله وهو أى الاستغراق) من حيث هو لا فى خصوص

مع أنه بصد الفرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجى اشارة الى جواب سؤال مقدر نشأ من الجواب السابق وهو انه اما أن يكون الحضور الذهنى معتبرا فى أسماء الاجناس النكرة أو لا فعلى الاول لا يكون فرق بين أسماء الاجناس النكرة جميعها على القول بانها موضوعة للماهية أو بعضها وهو المصادرات اتفاق وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثانى يلزم أن يكون الخطاب بها خطا بآمالا يعلمه المخاطب وأشار الى دفعه باننا نختار الثانى وقد أشار الى هذا الاختيار بقوله وهذا المعنى غير معتبر فى اسم الجنس النكرة ولا نسلم ما ذكر لان عدم اعتبار الشئ ليس باعتبار عدمه أى ليس بسبب اعتبار عدمه أى ليس اعتبار عدمه منسأله حتى يفيد أن الحضور غير موجود من أصله حتى يلزم ما ذكر بل المراد بعدم اعتباره عدم ملاحظته الحضور مع كونه موجودا ومتحققا فى ذهن المخاطب وقد أشار السارح لعدم التسليم بقوله وعدم اعتبار الشئ الخ هذا على نسخة ليس باعتبار عدمه وأما على نسخة ليس اعتبارا لعدمه فعناء أن عدم اعتبار الحضور ليس هو عين اعتبار عدم الحضور حتى يفيد أن الحضور غير موجود من أصله بل المراد بعدم اعتباره عدم ملاحظة الحضور مع كونه موجودا ومتحققا فى ذهن المخاطب فالجواب مناسب للسؤال على كلا النسختين والسؤال صحيح وقد قرر بعض الناظرين منهم الفزى السؤال بوجه آخر وناقشه عبد الحكيم كما يعلم بمراجعته (قوله قال السيد الخ) أى اعتراضا على جواب السارح عن اشكال صاحب المفتاح كما تقدم بيانه (قوله عن حضور) أى عن الإشارة الى حضور (قوله أو أفراد منها) عبارة السيد أو أفراد معينة منها (قوله لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف الخ) هذا انما يتم اذا لم تكن النسبة الى الحاضر الجزئى مأخوذة فى مفهوم كل منهما لكن الحق انها مأخوذة فيه لكون المعانى الحرفية نسباً جزئية غير مستقلة بالمفهومية اه عبد الحكيم وقوله الى الحاضر الجزئى هو الماهية فى المعارف بلام الحقيقة اذا الماهية المخصوصة جزئية من مطلق حاضر والخصلة فى المعارف بلام العهد الخارجى اذهى جزئى من مطلق حاضر وقوله لكون المعانى الحرفية أى التى من جملتها معنى آل التعريفية فيتمين أن يكون معنى آل فى المعارف بلام الحقيقة الإشارة الى الحضور الجزئى أعنى حضور الماهية وفى المعارف بلام العهد الإشارة الى الحضور الجزئى أعنى حضور الخصلة فالاختلاف بين التعريفين بشئ معتبر فى المفهوم فالتغاير بين التعريفين بالنظر لآم نفسها متحقق وليس بامر خارج معروض كما فهم السيد (قوله وأطال فى ذلك) بقية عبارته فلو سمى الحضور

عن تعريف العهد أن لآم
العهد اشارة الى حصنة
معينة من الحقيقة واحدا
كان أو اثنين أو جماعة
ولآم الحقيقة اشارة الى
نفس الحقيقة من غير
نظر الى الأفراد فلي تأمل
(وهو) أى الاستغراق

في أحدهما تعريف العهد وفي الآخر تعريف جنس كان بمجرد الاصطلاح ولا كلام فيه وإن
 الكلام في تحقيق معنى التعريف الجنسي وبيان أن حقيقة ماهي والسكاكي نبه على ذلك حيث
 قال لأن تعريف العهد ليس شيئا غير القصد إلى الحاضر في الذهن حقيقة أو مجازا فبالغ في معنى
 تعريف العهد وحصره في أنه مجرد القصد إلى الحاضر وليس شيئا وراءه فيعلم منه أن كون الحاضر
 ماهية أو فردا أمر خارج عن حقيقة تعريف العهد والحق أن معنى التعريف مطلقا هو الإشارة إلى
 أن مدلول اللفظ معهود أي معلوم حاضر في الذهن يرشدك إلى ذلك أن صاحب الكشف فسر
 تعريف الجنس في الجدل بأنه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أن الجماد ماهو وأن الشيخ ابن الحاجب
 صرح في الإيضاح بأن زيدا موضوع للمعهود بينك وبين مخاطبك وبأن غلام زيدا لمعهود بينكما
 بحسب تلك النسبة المخصوصة وأن السكاكي اختار في اللام أن معناها العهد وبالجملة إذا استقرت
 كلامهم وتحققت محموله استوثقت بما ذكرناه قال بعض الأفاضل التعريف ما يقصده معين عند
 السامع من حيث هو معين كأنه أشار إليه بذلك الاعتبار وأما النكرة فيقصدها التفتات النفس
 إلى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيينه وإن كان معيناً في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين
 وملاحظته فرق جلي ومهد في تصوير ذلك مقدمة هي أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع
 والعلم به فلا بد أن تكون المعاني متصورة متماز بعضها عن بعض عند السامع فإذا دل باسم على معين
 فاما أن يكون ذلك الاعتبار أي كون المعين متعيينا عند السامع متيزا في ذهنه ملحوظا معه أولا
 فالأول يسمى معرفة والثاني نكرة ثم قال الإشارة إلى تعيين المعين وحضوره إن كان بجوهر اللفظ
 يسمى عاما أما جنسيا إن كان المعهود الخاص جنسا و ماهية كاسامة واما شخصا إن كان فردا
 منها كزيد أو أكثر كالأبن وإن لم يكن بجوهر اللفظ فلا بد من أمر خارج عنه يشار به إلى ذلك مثل
 الإشارة في أسماء الإشارة وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر وكالنسبة المعروفة حلية
 وغير حلية في الموصولات والمضاف إلى المعارف وكحر في اللام والنداء في المعارف بهم ما ظهر أن
 معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه جعل أقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه
 ويسمى كل قسم باسم مخصوص وإن الاعلام الجنسية وإن كانت قليلة أعلام حقيقة كالاعلام
 الشخصية إذ في كل منهما إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمى في الذهن قال سيبويه إذا قلت
 أسامة فكأنك قلت الضرب الذي من شأنه كيت وكيت وإن الفرق بين أسامة وأسد إذا كان
 موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الإشارة وعدمها كما سبق وأما الاسد فالإشارة فيه بالآلة
 دون جوهر اللفظ ثم نقول إذا دخلت اللام على اسم الجنس فاما أن يشار بها إلى حصة معينة منه
 فردا كانت أو أفرادا مذكورة تحقيقا أو تقدير أو يسمى لام العهد الخارجي واما أن يشار بها
 إلى الجنس نفسه وحينئذ إما أن يقصدها الجنس من حيث هو كما في التعريفات ونحو قولنا الرجل
 خير من المرأة وتسمى لام الحقيقة والطبيعة واما أن يقصدها الجنس من حيث هو موجود في ضمن
 الأفراد بقريضة الأحكام الجارية عليه الثابتة له في ضمنها فاما في جميعها كافي المقام الخطابي وهو
 الاستغراق أو بعضها وهو المعهود الذهني فإن قلت هلا جعلت العهد الخارجي كالذهني
 والاستغراق راجعا إلى الجنس قلت لأن معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء من أفرادها بل يحتاج
 فيه إلى معرفة أخرى ثم الظاهر أن الاسم في المعهود الخارجي له وضع آخر بآراء خصوصية كل
 معهود ومثله يسمى وضعاً عاماً كامراً ولا حاجة إلى ذلك في العهد الذهني والاستغراق والتعريف

الجنسي اذا جعل اسما للأجناس موضوعا للماهيات من حيث هي اه وقوله قدس سره في أحدهما
 أي أي أحد كان وقوله قدس سره ان معنى التعريف مطلقا أي لا ميا كان أو غيره اه عبد الحكيم
 أي مستفاد من لام التعريف أو مستفاد من غيرها وقوله قدس سره التعريف ما يقصد به الخ لعل
 المراد بالتعريف المعرفة أخذ من قوله وأما النكرة الخ فقوله ما يقصد به أي لفظ يقصد به وقوله
 قدس سره كابيين قال أبو سعيد أبايان جبلا من مقترنان أحدهما اسمه أبايان والآخر اسمه متالع فلما
 ثنوهما قالوا أبايين واختاروا أبايين دون متالع بين خفة الأول لفظا وقوله قدس سره الضرب أي
 النوع وقوله قدس سره فان قلت هلا جعلت العهد الخارجى كالذهني الخ محصلا أن العهد الذهني
 والاستغراق جعلوهما من فروع الجنس فلاهما من فروع لام الجنس والعهد الخارجى جعلوه
 قسما مستقلا برأسه فلاهما قسم برأسها فلهذا جعلوه كالعهد الذهني والاستغراق من فروع الجنس
 فتكون لاه أيضا من فروع لام الجنس كلاهما وقوله قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية
 الخ قال عبد الحكيم يعني ان المعتبر في العهد الخارجى تعيين الحصة ومعرفة السامع لها بخصوصها
 وهي لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف العهد الذهني والاستغراق فان المعتبر فيهما معرفة الجنس من
 حيث هو وكون الحكم بحسب الوجود في كل الأفراد أو بعضها مستفاد من قرينة خارجية عن
 مدلول اللفظ اه وقوله وهي لا تحصل بمعرفة الجنس أي فذلك كان قسما برأسه وقوله بخلاف
 العهد الخ أي فذلك جعله من فروع الجنس وقوله قدس سره ثم الظاهر الخ قال عبد الحكيم لئلا
 يلزم كونه مجازا من باب إطلاق اسم الجزء أي اسم الجنس الموضوع للماهية على الكل وانما قال
 الظاهر لان القول بكونه مجازا وتقدم الذكر قرينة خلاف الظاهر لأن كمال التعريف والتعيين
 فيه اه قال معاوية والحق أن وضع النكرة على القولين فيها واحد والخلاف لفظي لان النكرة
 تتحمل الجنس وفردا مأمنه وكل قد يكون مناط القصد وهو حقيقة لا مجاز كعانت نفس وعمرة
 خير من جرادة ولا رجل وكل رجل وقال رجل وما قام رجل بل رجلان أو امرأة فكل هذا
 على الثاني ظاهر وكذا على الأول لان فردا من الماهية هو هي من حيث عمومها ولها كلمة قالوا
 الفرق بين اسم الجنس والنكرة اعتباري باعتبار قيد الوحدة الشائعة وعدمه وعلى كل لاوضع
 للمحل غير وضع الاجزاء لان النكرة وضع لفرد ما ولو باعتبار الجنس دون الوحدة أو للجنس
 باعتبار فرد ما واللام لتعيين الفرد أو الجنس فلا حاجة الى وضع آخر اه وقوله قدس سره
 ولا حاجة الى ذلك قال عبد الحكيم أي القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بل يكفي فيها وضع
 الاجزاء وذلك لان اسم الجنس مستعمل في الماهية من حيث هي واللام للإشارة الى حضورها في
 ذهن المخاطب والفردية كلا أو بعضها مستفاد من خارج هذا وفيما ذكره بحثا أما أولا فلانه ان
 أراد ان الاسم الذي دخله لام العهد موضوع بوضع آخر للعهد الخارجى فذلك فاسد لانه
 موضوع للجنس وبعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين وان أراد ان مجموع الاسم واللام موضوع
 بوضع آخر غير وضع الاجزاء للحصة المعينة كان اللام فيه بهذا الوضع للإشارة الى الحصة المعينة
 كما كان اللام قبل هذا الوضع للإشارة الى حضور الماهية من حيث هي فيكون الاختلاف في
 مدلول اللام في المعرف بلام الجنس للإشارة الى حضور الماهية وفي المعرف بلام العهد للإشارة
 الى الحصة المعينة ولا يكون معنى اللام متحدا فيهما والاختلاف باعتبار معروض التعريف وأما ثانيا
 فلان القول بالوضع العام فيه لا يكاد يصح لانه انما يكون فيما اذا كان الموضوع لفظا مخصوصا

المسند اليه فلا يرد عليه ان الغيب في المثال الاول مجرور والصاغته مفعول به في المثال الثاني ولا بخصوص اللام كما سيذكره الشارح فكان الاولى أن يقول والاسم تغراق كما ذكره في الاطول (قول وهو ضربان) لا يخفى عليك أن التقسيم الى الحقيقي والعرفي لا يخص الاسم تغراق بل هو تخصيص من غير تخصيص إذ اتيان العرف باللام أيضا لواحد منهم يكون عرفيا وحقيقيا إذ دخول السوق عرفي إذا المراد سوق من أسواق البلد لا أسواق الدنيا بل الإشارة الى الحقيقة من حيث

والموضوع له الجزئيات الملحوظة بوجه شامل لها وهنالك لفظ الموضوع بوجه كلي أعني الاسم الذي دخله اللام وضع باعتبار الهيئته التركيبية للحصة المعهودة بين المتكلم والمخاطب من مدلول ذلك الاسم الذي تقدم ذكره تحقيقا أو تفصيلا فهو موضوع بالوضع النوعي كسائر المركبات نعم اللام الداخلة عليه موضوع بالوضع العام لكل واحد من جزئيات حضور الحصة المتقدمة ذكرها اه وقوله للحصة متعلق بموضوع وقوله كان اللام فيه فيه أن اللام على هذا الشق بمنزلة الزاى من زيد لدلالة لها على شيء الآن يقال المراد بوضع المجموع لماذا ذكر وضعه بوضع واحد معتبرا في هذا الوضع الواحد لدلالة اللام على التعيين ومدخولها على الحصة وقوله ولا يكون معنى اللام الخ هذا هو محط ابطال هذا الشق من التردد ومحصله أن السيد ادعى فيما سبق أن معنى اللام متحد في المعرف بلام الحقيقة وفي المعرف بلام العهد الخارجى وأن الاختلاف انما هو باعتبار معروض التعريف وكلام السيد بناء على هذا الاحتمال أعني قولنا وان أراد أن مجموع الخ يفيد أن معنى اللام ليس متعددا بل هو مختلف في ذاته لا باعتبار معروض التعريف فقوله والاختلاف الخ من جملة المنفى الذي هو كلام السيد وقوله لانه انما يكون الخ هذا يفيد أن الوضع العام لا يكون الا في الوضع الشخصى وفيه نظر بل يكون في النوعي أيضا والحاصل كما يعلم من فن الوضع أن الوضع قسمان شخصى ونوعى لان الموضوع ان أخذ من شخص ما معين فالوضع شخصى وان أخذ الموضوع عاما كليا فالوضع نوعى وكل واحد منهما ثلاثة أقسام بالاستقراء أحدها أن يكون الموضوع له والوضع عامين والثاني أن يكونا خاصين والثالث أن يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا وقد بينا ذلك في رسالة تتعلق بالوضع وأقسامه وقوله والموضوع له الجزئيات الخ الظاهر أن الموضوع له هنا جزئيات الحصة المعينة الملحوظة بكونها حصة معينة من مفهوم مدخولها فقد لوحظت الجزئيات بوجه عام فصح ما ادعاه السيد من أن الوضع نوعى عام وقوله نعم اللام أى وحدها أى ان اللام في جاء في الرجل مثلا موضوع بالوضع العام لكل واحد من جزئيات حضور الحصة المتقدمة ذكرها بحضور زيد المتقدم ذكره وحضور عمرو المتقدم ذكره ووضع اللام شخصى لأن نوعي وقوله قدس سره اذا جعل قال عبد الحكيم متعلق بقوله له وضع آخر بخلاف ما اذا جعل موضوعا للفرد المنتشر فان الحال بعكس ما ذكر ولا حاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم المعرف في المعهود الخارجى بل وضع الأجزاء كاف فان اللام تفيد تعيين ذلك الفرد ولا بد من القول به في المعرف الجنسى لئلا يلزم كونه مجزا من اطلاق اسم الكل على الجزء اه وقوله ولا حاجة حينئذ الى بيان للعكس وقوله في المعرف الجنسى أى سواء لوحظ الجنس من حيث هو أو من حيث وجوده في بعض الافراد أو من حيث وجوده في جميعها (قوله ان الغيب) أى والشهادة (قوله بل الإشارة الى الحقيقة من حيث هي الخ) فيه ان هذا من قبيل عهد النوع فان الماهية المخصوصة التي هي

(ضربان حقيقى)

هي أيضا كذلك لانكز بما تقول في بلاد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة في كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد آخر فان قلت لم تجعل الصاغة عهدا تقديريا قلت لانزاع في صحته وانما الكلام فيما اذا أريد بها كل صاغة ولونازعت في الارادة نقطع نزاعك بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اه أطول (قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الارادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب وكتب

مندرجة تحت مدخول آل معهوده للخاطب في نحو ذلك فقد تقدم ان ذلك من قبيل العهد الخارجى فانهم سموه كل ما كانت الاشارة فيه الى حصة معهوده من مدخول آل عهدا خارجيا وان لم يكن المعهود في الخارج فافهم (قوله ولذا قد يعكس ذلك في بلد آخر) قال في الأطول عقب ذلك وهذه بمعنى تقسيم الاستغراق الى حقيق وعرف في دقيقة قد أبدعها السكاكى واتخذها من جاء بعده مذعبا يشعر به قوله في صدر هذا البحث وهي نادقيقة اه والحق أن الاستغراق الاحقيقيا والتصرف في أمثال هذا المثال في الاسم المعرف حيث خص ببعض مفهومه بقريضة المتعارف فأريد بالصاغة احدى الصاغتين وأدخل اللام فان قلت الخ ما في المحشى وقوله فأريد بالصاغة الخ آل في قوله الصاغة من الحكاية وفيه ان أدلى العرف لم يخصوا اللفظ صاغة مثلا ببعض مفهومه وهو النوع المختص (قوله فان قلت لم تجعل الصاغة عهدا تقديريا الخ) هو العهد العالمى والقصد عهد الحصة من أفراد الصاغة لاعداد النوع والاصح تسلط جمع وفي معاوية ما محمله انه سياتى للشارح ان الجمع المحلى بمعنى كل فرد ليس الا وحينئذ فالتمثيل بجمع الأمير الصاغة لا يظهر اذ لو كانت الصاغة بمعنى كل فرد على حدته الذي هو معنى الاستغراق لم يصح تسلط العامل وهو جمع اذ لا يقال جمعت كل فرد فرد على حدته أو كل رجل على حدته بل يقال جمعت الافراد أو جمعت الرجال فحينئذ الصاغة هنا بمعنى الجميع لا بمعنى كل فرد على حدته فهو من قبيل العهد الخارجى نحو فجمع السحرة فانه اشارة الى جميع المذكورين من السحرة والجميع حصة من حقيقة السحرة فهو عهد خارجى كما ذكره السكاكى الا أنه لا يستغراق معه كما زعمه وكذا الصاغة هنا اللهم الا أن يكون التمثيل على سبيل التوسع والحق ان ما بأتى للشارح أغابى فقد يكون بمعنى الجميع كما رجال عندي درهم اذ حكموا بانه اقرار بدرهم واحد للجميع كما ذكره السيد قدس سره فيصح كونه استغراقا بقصد الجنس باعتبار جميع الافراد أو عهدا بقصد الجميع من أجل أنه حصة منه معهوده وقد يكون بمعنى كل جمع كما سنبينه فيتمتعين كونه استغراقا اه ومنه يعلم ما في المحشى (قوله وانما الكلام) أى كلام المصنف وقوله فيما اذا أريد بها كل صاغة أى على سبيل الاستغراق العرفى لا فيما اذا أريد العهد وان كان صحيحا فقول بعض المشايخ قوله وانما الكلام أى النزاع فيما اذا أريد به كل صاغة وهو الاستغراق الحقيقى فان المصنف لم يرد بها ذلك بل أراد بها الاستغراق العرفى فيه نظر (قوله نقطع نزاعك الخ) أى فان هذا المثال صريح فى الاستغراق لا يحتمل غيره أى واذا صرح بالتصريح بكل صح أن مثال المصنف على معناها فبطلت المنازعة في الارادة هنا اذا كان السؤال لابطال المثال والجواب لتصحيحه وأما اذا كان السؤال لابطال الاستغراق العرفى بان الصاغة للعهد وكذا بقية الأمثلة فتقرر الجواب عنه واضح وعلى كل اندفع اعتراض بعض المشايخ على قوله ولونازعت

وهو أن يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ

أيضا قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير أن يقال وهو لغوي وعرفي وفسي في شرح المفتاح والسيد السند أيضا الحقيقي بما كان شموله للأفراد على سبيل الحقيقة بأن لا يخرج فردوا العرف بما يعتد به ولا في عرف الناس وإن خرج عنه كثير ون من أفراد المفهوم كذا في الأطول (قوله بحسب اللغة) أي أو الشرع ولو قال بحسب الوضع لشملهما لكن اقتصر على اللغة لأنها الأصل (قوله أي كل غيب) أي غائب وقوله وشهادة أي مشاهد (قوله وعرفي) الظاهر أن المراد بالعرف هنا أعم مما كان بحسب العرف العام أو الخاص سم والمتبادر مما نقلناه عن شرح المفتاح والسيد من تفسير العرفي أن المراد العرف العام وأن ما كان بحسب العرف الخاص داخل في الحقيقي تأمل (قوله بحسب متفاهم العرف) أي ما يفهمه أهل العرف (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغه ككامل وكلمة (قوله أي صاغة ببلده) هذا إذا كان الأمير أمير بلدة وقوله أو أطراف مملكته إذا كان الأمير أمير بلاد وكتب أيضا قوله أو أطراف مملكته كناية عن المملكة بتمامها وكتب على قوله مملكته مانصة أي ما في تصرف الملك من البلاد (قوله على مذهب المازني) القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطاقا سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا موصولة (قوله دون غيره الخ) ومن ذلك الصائغ فهو كالدقة المشبهة فاللام في هذه المذكورات حرف تعريف اتفاقا هذا ما يقتضيه من سياق الشارح وفيه أنه اختلف في أل الداخلة على الصفة المشبهة هل هي موصولة أو معرفة وإن كان الصحيح أنها

بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة وعرفي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الأمير الصاغة أي صاغة ببلده أو) أطراف (مملكته) لأنه المفهوم عرفا لصاغة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني والافاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره

في الإرادة الخ بأنه غير ظاهر بعد وقوع ما ذكر من المصنف إذ هذا لا يفيد صحة مثاله هذا والاستغراق في جمع الأمير كل الصاغة إنما هو من لفظ كل وأما أل فلا عهد (قوله المناسب لهذا التفسير الخ) قال عبد الحكيم قوله وهو أن يراد الخ الأظهر ما في شرح المفتاح الشريف في أن الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً واحاطة فلا يضر خروج بعض الأفراد وغير العرفي المسمى الحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر فلا واسطة بينهما أصلاً وأما على ما ذكره الشارح فلا بد من أن يقال إن ذكر اللغة بطريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقي أو المجازي اه وقوله بحسب نفس الأمر أي سواء كانت تلك الأفراد أفراد مدلول اللفظ بحسب اللغة أو بحسب الشرع أو بحسب الاصطلاح مطلقاً وإن كان ظاهر كلامه خصوص العرف الخاص وقوله فلا بد من أن يقال الخ أي ليندفع لزوم الواسطة وهو أن يراد كل فرد مما يتناول مدلول اللفظ في الشرع أو في الاصطلاح فإنه ليس داخل في الحقيقي ولا في العرفي وقوله بطريق التمثيل ونكتة الاختصار على اللغة كونها الأصل وقوله أو الاصطلاح أي مطلقاً سواء كان خاصاً أو عاماً ولا يقال الاستغراق باعتبار العرف العام عرفي لأن اعتبار العرف في ذلك من حيث الماهية التي هي مدلول اللفظ واعتباره في الاستغراق العرفي من حيث الأفراد التي يعتبر تحقق ماهية اللفظ فيها سواء دل ذلك اللفظ على تلك الماهية بحسب اللغة أو بحسب الشرع أو بحسب العرف الخاص أو العام فتفطن لذلك (قوله أي أو الشرع) فيه قصور وقد علمت وجهه (قوله الظاهر الخ) إذ لا مانع من أن يحمل اللفظ الموضوع في اللغة مثلاً الماهية تتحقق في أفراد كثيرة بحسب العرف الخاص على إرادة تلك الماهية من حيث تحققها في كل فرد من أفراد مخصوصة من تلك الأفراد (قوله والمتبادر الخ) عرفت

معرفة فليكن مثلها آل الداخلة على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدث والجواب أن مراد الشارح بالخلاف الخلاف بين المازني والقائلين بموصولية آل الداخلة على اسم الفاعل وإن كانوا يقولون بحرفية آل الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ فالمفهوم أن اللام الداخلة على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدث حرف اتفاقا من المازني والقائلين بموصولية آل في اسم الفاعل الذي بمعنى الحدث وإن قال بموصولية آل في اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدث من يقول بموصولية آل في الصفة المشبهة فتدبر (قوله نحو المؤمن الخ) مثال للغير (قوله لانهم) أي غير المازني (قوله هذه الصلة) أي صلة آل التي بمعنى الحدث (قوله فعل الخ) ولهذا يعمل وإن كان بمعنى الماضي (قوله ولو سلم) أي شمول الخلاف للجميع وأن لا فرق وقوله فالمراد الخ أي فالكلام صحيح لأن المراد الخ (قوله تقسيم مطلق الخ) وعليه فقوله وهو أي الاستغراق لا بقيد كونه مفادا بل ففيه استخدام (قوله والموصول أيضا الخ) من تمة قوله ولو سلم الخ (قوله بما يأتي للاستغراق) فإن الموصول كالمعرف باللام يحى لمعان أربعة فالاصل فيه العهد والجنس عهد الحكيم (قوله واستغراق المفرد أشمل) أي استغراق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا

نحو المؤمن والكافر
والعالم والجاهل لانهم
قالوا هذه الصلة فعل في
صورة الاسم فلا بد
فيه من معنى الحدث
ولو سلم فالمراد تقسيم
مطلق الاستغراق سواء
كان بحرف التعريف أو
غيره والموصول أيضا
يأتي للاستغراق نحو
أكرم الذين يأتونك إلا
زيدا أو اضرب القائلين
الاعمر (واستغراق المفرد)
سواء كان بحرف التعريف

أنه لا منافاة بين اعتبار كل من العرفين في كل من الاستغراقين (قوله لمعان أربعة) العهد الخارجي العهد الذي الاستغراق الجنس من حيث هو (قوله رحمه الله واستغراق المفرد) الاستغراق لا تعدد فيه في ذاته فتعده بحسب الآلات والألفاظ المفيدة له فالقضية اما شخصية أو كلية وهذا الحكم بحسب الوضع والنظر إلى المدلول المطابق فلا ينافي تخلفه في بعض الصور بمعونة المقام أو بحسب استلزام الحكم على الكل الحكم على كل واحد أو بالعكس فلا يرد أن قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال وهذا الخبز يشبع كل رجال أشمل من قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجل وقولنا هذا الخبز يشبع كل رجل ولأن قولنا جاءني كل رجل ليس أشمل من قولنا جاءني كل رجال يرشد إلى ما ذكرنا تعليل الشارح بقوله لانه يتناول الخ اه عبد الحكيم وقوله لا تعدد فيه أي لأن معناه الاحاطة والشمول وذلك شيء واحد لا تعدد فيه وقوله فتعده بحسب الآلات أي الطرق المحصلة للاستغراق كأل والاضافة وكل وغير ذلك وقوله فالقضية اما شخصية أي أن نظرا لكونه شيئا واحدا بحسب ذاته وقوله أو كلية أي أن نظرا لتعده بتعدد آله لانه فالمعنى وكل استغراق للمفرد سواء كان بأل أو بالاضافة أو بغيرهما وقوله وهذا الحكم أي كون استغراق المفرد أشمل وقوله بمعونة المقام مقابل قوله بحسب الوضع وقوله أو بحسب استلزام الخ مقابل قوله والنظر إلى المدلول المطابق وقوله أو بالعكس أي أو بحسب استلزام الحكم على كل واحد الحكم على الكل وقوله لا يرفع هذا الحجر الخ أي ويلزم من عدم رفع الجماعات له عدم رفع الافراد والاثنيان له من باب أولى وكذا يقال فيما بعده وهذا وما بعده مثالا لقوله أو بحسب استلزام الحكم على الكل الحكم على كل واحد وقوله ولأن قولنا جاءني كل رجل ليس أشمل من قولنا الخ بل هو مساو له وذلك أن المقصود فيه انه لم يبق فرد من الرجال الا قد جاء فالجماعات فيه أخذ من المقام تعتبر على وجه لا يبق معه فرد من أفراد الرجال كالجسات والعشرات بالنسبة إلى المائة لا كالثلاث والسبعات بالنسبة إليها فلا يصح على فرض أن الرجال كلهم مائة أن تعتبر كل جماعة منها ثلاثة مثلاً فهو مثال لما فيه التخلف بحسب المقام وهذا تعلم انه لا يقال هو مثال لما فيه العكس ووجهه انه لو فرض أن الموجود

في اللفظ أولا كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلي والظاهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون أشمل والظاهر منه ما قد يكون فلا يتجه أن قوله بدليل صحة لارجال الخ لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بأنه يصح لا يطبق حل هذا الحجر رجل حيث يطبقه رجلان أو رجال دون لا يطبقه رجال وينساق الفهم مما ذكره الى أن استغراق المثني أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق

في الدنيا من الرجال مائة وقلت جاءني كل رجل كان المعنى جاءني كل فرد فرد بحيث لا يخرج واحد من المائة ويلزم من محي كل فرد فرد محي كل جماعة جماعة لان لك أن تعتبر المائة جماعات بان تعتبرها خمسة بعد خمسة وهكذا وإذا قلت جاءني كل رجال كان المعنى جاءني كل جماعة جماعة بحيث لا يخرج واحد من المائة بان تعتبر المائة خمسة بعد خمسة وهكذا ويلزم من محي كل جماعة جماعة محي كل فرد فرد بان تعتبر المائة أفرادا أي واحد بعد واحد اذ مقصود المتكلم بهذين المثنيين محي جميع المائة بحيث لا يخرج واحد منها وقوله تعليل الشارح الخ أي في المطول وعبارته فيه واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره أشمل من استغراق المثني والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثني انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين (قوله كالجمع المحلى باللام) أي الاستغرافية فانه بمعنى كل فرد فرد لا بمعنى كل جماعة جماعة كما سيأتي بيانه وبدخوله في المفرد اندفع اعتراض الشارح الآتي بقوله وهذا في النكرة المنفية الخ ويندفع أيضا هذا الاعتراض بقوله ولم يقصد بذلك كما يندفع به ما ذكره في قوله فلا يتجه الخ وسيأتي في المحشى جواب ثالث عن اعتراض الشارح حيث قال قديقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية الخ وسيأتي له جواب رابع حيث قال وأجيب بان كلام علماء البيان على تقدير أن لا تبطل معنى الجمعية الخ (قوله أشمل من الجمع) أي ومن المثني (قوله نحو قوم) فالقوم مفرد لفظا جمع معنى فانه اسم لجماعة من الرجال خاصة فاستغراقه يكون بمعنى كل قوم ولذلك لا يصح استثناء زيد منه الا باعتبار أن محي القوم يستلزم محي الافراد وقد نص في التلويح على أن الاستثناء في جاءني القوم لا يزيد باعتبار أن محي المجموع يستلزم محي كل واحد اه فصح الاستثناء في ذلك مفتقرة للتأويل وكذا يقال في رهط كذا يستفاد من عبد الحكيم (قوله ولم يقصد) أي المصنف (قوله فلا يتجه الخ) أي ولا يتجه أيضا اعتراض الشارح كما علمت (قوله ولانه معارض الخ) قد علمت من كلام عبد الحكيم دفع المعارضة وسيعلم من كلام المحشى بعد أيضا (قوله ان استغراق المثني أشمل من استغراق الجمع) أي لان المثني يدل على كل اثنين اثنين ولو في ضمن غيرهما والجمع يدل على كل جماعة جماعة فيخرج من الاول الواحد فقط ويخرج من الثاني الواحد والاثنان فاذا قلت لارجلين في الدار صدق هذا النفي مع وجود رجل واذا قلت لارجال في الدار صدق هذا النفي مع وجود رجل ومع وجود رجلين مع وجود رجلين فتحقق أن استغراق الاول أشمل (قوله واستغراق جمع القلة الخ) أي على القول باختلافهما مبدءا وغاية فبدأ الاول من ثلاثة الى عشرة ومبدأ الثاني من أحد عشر الى مالا نهاية فاذا قلت لأفلس عند زيد صدق هذا النفي مع وجود فلس واحد أو اثنين ولا يصدق مع وجود ثلاثة الى

كل جمع محصور أشمل مما فوقه فقولك لعاشرة رجال أشمل من لعاشر بن رجلا حتى انه كان الواضح أن يقول واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل أطول ثم قال اعلم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة إذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فإنه يصلح أن يراد به الجنس في ضمن أى بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعى بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حالف لا يتزوج النساء بحث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء

مالا نهاية فلا يصدق مع وجود أحد عشر لوجود الثلاثة أو العشرة مثلاً في ضمنها وإذا قلت لا فلوس عند زيد صدق هذا النفي مع وجود واحد أو اثنين الى عشرة (قوله حتى انه كان الواضح الخ) أى لا يدخل جميع ما سبق نصاً (قوله والمفرد كذلك) أى المحلى باللام (قوله في جانب الكثرة) المراد بالكثرة الاستغراق عند جعل ال استغراقية وقوله في جانب القلة المراد بها عدم الاستغراق أى بان جعلت ال جنسية في ضمن بعض الافراد فالخاصة ان بعضهم قال ان الجمع المعرف باللام والمفرد المعروف بها لا يفرق بينهما ان جعلت ال استغراقية بل كل يفيد الشمول وأل أبطلت معنى الجمعية مخالفا لبعض آخر فان أريد الجنس في ضمن البعض فيبينهما فرق باتفاق الكل وقوله لانه أى بطلان الجمعية وقوله لعدم الموجب هو لزوم التكرار وهذا هو المناسب لصنيع المحشى وأما أن المراد باللام لأم الجنس وبالكثرة العدد الكثير وبالقلة العدد القليل فبعيد كما لا يخفى ومحصل كلامه عليه أن بعضهم فرق بين المفرد المحلى بلام الجنس المتحقق في الافراد بقطع النظر عن كونها كل الافراد أو بعضها وبين الجمع المحلى بتلك اللام بان أحاد الأول أفراد وآحاد الثاني جوع فجانب القلة في الأول الواحد والاثنان وجانب الكثرة فيه الثلاثة فافوق وجانب القلة في الثانى الثلاثة فافوقها الى الثمانية وجانب الكثرة فيه التسعة فافوقها الى مالا نهاية فهناك بينهما في جانب القلة فرق هو صحة استعمال الأول في الواحد والاثنين دون الثانى وفي الكثرة أيضا كما لا يخفى وقال بعض آخر أحاد كل منهما أفراد ولا فرق بينهما في حالة الكثرة فيصح استعمال كل منهما في الثلاثة فما فوق ويقال لذلك كثرة في كل منهما وبينهما فرق في جانب القلة فيصح استعمال الأول في الواحد والاثنين ولا يصح استعمال الثانى في ذلك فقد وافق هذا البعض البعض الأول في جانب القلة وهذا لا ينافي أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته فيصير بمعنى كل فرد فرد ووجه عدم المناقاة أن كلامنا الآن في الجمع المحلى بلام الجنس وهو لا تبطل جمعيته لعدم الموجب لبطلانها الذى هو التكرار وإذا لم تبطل جمعيته لم يصح استعماله فيما دون الثلاثة بخلاف الجمع المستغرق فإنه الذى من خواصه بطلان الجمعية للزوم التكرار لو بقيت الجمعية إذ لو كان معنى جاءنى الرجال عند جعل ال استغراقية جاءنى كل جماعة جماعة كانت الثلاثة مثلاً جماعة فتندرج في مفهوم الجمع بنفسها وكانت جزأ من الأربع والخمسة وهكذا فتندرج فيه في ضمنها فلزم التكرار ضمنها بل يلزم التكرار صريحاً بحال ان كل الافراد من حيث هى كل جماعة فتندرج في مفهوم الجمع بنفسها وما عدا هذا الكل من الجماعات كالثلاثة والخمسة وهكذا مندرجة في الجمع أيضاً بنفسها فلزم التكرار صريحاً بحالنا إذا فرضنا أن جميع الافراد مائة فمجموع المائة يسمى جماعة وكل ثلاثة ثلاثة من

المائة وخمسة خمسة منها وهكذا جماعات فالمائة داخلية في مفهوم الجمع دخولا متكررا وإذا لم
 التكرر بطل كون مدلوله جماعات فتعين كونه أفرادا كما قاله الشارح ناظرا له عن الأئمة وسيأتي
 لذلك تنقطة هذا تقرير كلامه ووجه عدم مناسبة الوجه الثاني في حل العبارة لصنيعه أن قوله لأنه من
 خواص الجمع المستغرق الخ لا يصح مع قوله من لا يفرق بين الجمع المحلى الخ إذ عدم الفرق لبطلان
 معنى الجمعية أي صيرورة الآحاد أفرادا فقد بطلت الجمعية في غير الجمع المستغرق فافهم ثم في قوله إذ
 لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا نظر من وجهين على كل حال الأول أنه مخالف
 لما اشتهر من قولهم أن آل الجنسية تبطل معنى الجمعية اللهم إلا أن يحمل قولهم المذكور على آل الجنسية
 التي تخصص الاستغراق على ما في الثاني في دعوى الاتفاق نظر في المعنى ومن اسم الجنس
 الداخلة عليه آل الجنسية الدالة على الحقيقة من حيث هي والله لا تزوج النساء ولا لبس الثياب
 ولهذا يقع الحنف بالواحد منهما قال الدماميني في شرحه يعني بالواحد من الأمرين حتى لو تزوج
 امرأة واحدة حنف ولو لبس ثوبا واحدا حنف ولما منع أن يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره
 لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند إليه من وقوع الحنف بتزوج واحدة من النساء
 ولبس واحد من الثياب منازع فيه فذهب الشافعي أنه لا يحنف بالابتزاج ثلاثة كما صرح به الرافعي
 في الطلاق كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على أن معنى الجمع باق مع أداة العموم وليس
 مسلوبا بها كما ذهب إليه قوم قال الشيخ بهاء الدين حافظوا على الجمع ولم ينظروا إلى جمع الكثرة
 حتى لا يحنف إلا باحدى عشرة مثلاً اهـ والمأخوذ من المطول وقرره عبد الحكيم أن الجمع
 المستغرق لا يصح استعماله فيمادون الثلاث ولو قلنا بان آحاده أفراد ويصح استعماله المعروف بلام
 الجنس فيمادونها وعبارة المطول بعد أن قرر أن الجمع المحلى بلام الاستغراق مثل المفرد المحلى بها في
 معمول كل فرد فرد نصها نعم فرق بين المفرد والجمع في المعروف بلام الجنس من وجه آخر وهو أن
 المفرد صالح لأن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه إلى الواحد منه كما في قوله تعالى إن يأكله
 الذئب والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد بل لأن وزانه في تناول
 الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جنس الجنس لا في وحدانه كذا في
 الكشف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وإنما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيداً
 وإنما قتل واحد منهم اهـ قال عبد الحكيم قوله نعم الخ أراد بالجمع المعروف بلام الجنس المستغرق
 لأن حقيقته ذلك لأنه ليس للماهية من حيث هي ولا لبعض الأفراد لعدم الأولوية فتعين الكل على
 ما بين في الأصول وحاصل الفرق أن المفرد المستغرق صالح لأن يراد به جميع الأفراد وأن يراد به
 بعضها إلى الواحد بل بان يخصه حتى يبقى تحته واحداً وأما الجمع فلا يجوز أن يخص إلى الواحد لأنه
 إزالة العموم فلا بد من بقاء أصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق في الواحد وفي
 الجمع الجنس مع الجمعية وأقلها ثلاثة أو اثنين على اختلاف الرأيين فلا يجوز تخصيصه إلى الواحد ولا
 لكان نسخاً للجمع لا تخصيصاً كذا ذكره الشارح في التلويح وعليه أطبق أئمة الأصول والحاصل
 أنه لا فرق بينهما إلا في جانب القلة وأما قول فنحو قولهم الخ فعناه أنه إذا تقرر أن الجمع المعروف بلام
 الجنس إذا كان على حقيقته لا يجوز إرادة الواحد منه لمناقضاتها الجمعية فنحو قولهم فلان يركب
 الخيل مما عني فيه بالجمع الواحد مثل قوله تعالى لا يحمل لك النساء وقوله والله لا تزوج النساء حيث
 صرحوا بأنه يحنف بتزوج واحدة مجاز عن الجنس وبطل عنه الجمعية على ما صرح به أئمة الأصول

وقالوا انه لا يمكن في تلك الأمثلة معهود ولم يكن للاستغراق فائدة اذ لا يركب كل الخيل ولا يمكن
 تزوج كل امرأة فنعاهو قلنا ان الجمع في الجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على
 الكثرة ولولم يعمل على الجنس ويبقى الجمعية باطل اللام بالكلية وابطال الجمعية من وجه أولى وبما
 ذكرنا ظهر أن ما قيل ان هذا بيان الفرق بين المفرد المحلى والجمع المعروف بلام الجنس لا الاستغراق
 وذكره ههنا مع أن الكلام في المفرد والجمع المستغرق بناء على أن لام الاستغراق أيضا لام الجنس
 مخالف لسوق كلام الشارح باطل في نفسه أما الأول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر حيث
 وصف الوجه بالآخر شاهد اصدق على أن المقصود بيان الفرق بين مانفي الفرق بينهما بوجه غير ما
 ذكره وأما الثاني فلان الجمع المعروف بلام الجنس يبطل عنه الجمعية ويراد منه الواحد ولا يجوز ارادة
 الجمع منه لان الحمل على الجنس على تقدير امتناع الاستغراق على ما صرح به في التوضيح حتى لو قال
 يتزوج النساء يحصل البر بتزوج واحدة اهـ ولنشرح لك عبارة عبد الحكيم فنقول قوله لان
 حقيقة ذلك أى لان حقيقة الجمع المعروف بلام الجنس نحو الرجال أن يكون للاستغراق فالمراد
 ماصدقات المعروف بلام الجنس أى والمتبادر أن كلامه في الماصدقات الحقيقية وقال شيخنا معناه انهم
 متى قالوا معروف بلام الجنس فرادهم به المعروف بلام الاستغراق على وجه الحقيقة فهذه العبارة
 أعني معروف بلام الجنس حقيقة في المعروف بلام الاستغراق ويعلم منه ان الماصدقات حقيقة في ذلك
 أيضا اهـ وفيه أنه خلاف المعروف على فرض ان العبارة هنا معروف بلام الجنس نعم لو قال متى
 قالوا جمع معروف بلام الجنس كما هو المعبر به هنا لاستقام كلامه وقوله لانه ليس للماهية من حيث هي
 أى لان الجمع المعروف بلام الجنس ليس المراد منه الماهية من حيث هي لان اعتبار الماهية من حيث
 هي يناهية الجمعية لان الجمعية معتبر فيها الافراد وقوله ولا لبعض الافراد أى بهم ما فيكون للعهد
 الذهني وأما البعض المعين حتى يكون للعهد الخارجى فلا يتوهم مع قوله بالجنسية وقوله لعدم
 الاولوية أى لعدم أولوية البعض على غيره من الأبعاض أو على الكل فارادة البعض تحكم وقوله
 فتعين الكل أى كل الافراد لم يبق احتمال آخر سوى ارادة الكل فتكون للاستغراق فتم انه
 حقيقة في الاستغراق * وقد يقال بقي عليه ارادة الافراد بقطع النظر عن بعضية وكلية * والجواب
 ان عدم أولوية بعض على بعض تمنع من ذلك ويمكن ادخال ذلك في قوله ولا لبعض الافراد بان يقال
 أى ولو على وجه الاحتمال وقوله بان يخصه حتى يبقى تحته واحداً سواء كان تخصيصه بذكر ارادة
 الاستثناء أو بذكر أوصاف بحيث يكون الباقي بعدها واحداً أو كان تخصيصه بقرينة عقلية من غير
 ذكر شئ ومما خص بالقرينة العقلية ان يأكله الذئب فانه للاستغراق لكن خص بالقرينة العقلية
 بفرد ميم فاللام فيه للاستغراق فصيح تمثيل الشارح بقوله كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب قاله شيخنا
 وهو بعيد جدا والمشهور ان اللام في هذه الآية للعهد الذهني وعليه لا يصح أن يكون قول الشارح
 كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب تمثيلا للمعرف بلام الاستغراق المخصص الى واحد فيكون تنظيرا
 أى نظيرا للمعرف بلام الاستغراق المخصص الى واحد الذئب في قوله تعالى ان يأكله الذئب في ارادة
 الواحد منه وقوله الا في جانب القلة أى الواحد والاثنين على القول بان أقل مدلول الجمع ثلاثة
 وقوله لا لتحل لك النساء أى ولو واحدة وكذا قوله لا لتزوج النساء وقوله مجاز عن الجنس أى معبر
 به عن الجنس ومحصله أن محل عدم ارادة الواحد من الجمع اذا كان للاستغراق الذى هو حقيقة
 فيه وأما اذا أراد من الجمع الجنس على سبيل المجاز صححت ارادة الجنس ولو في ضمن الواحد لبطالان

الجمعية بارادته وقوله وقالوا انه لما لم يكن الخ توجيهه لارادة الجنس فتمبطل الجمعية وقوله فنه لغو أى
منعه من كل الافراد بالخلف لغو ووجهه كونه لغوا ان لا تزوج النساء أداة السلب فيه متقدمة
على أداة العموم فيكون لسلب العموم فيكون البر باحد أمرين اما بترك الزوج أصلاً أو بتزوج
البعض والخلف بتزوج الكل كافي لم آخذ كل الدراهم فان النفي يصدق باحد أمرين ولا يصدق
بأمر واحد معلوم ان تزوج الكل غير متأت فلا معنى للخلف عليه وقوله قولنا ان الجمع فيها الخ
جواب لما وقوله لأن فيه ابقاء للجمعية من وجه أى من جهة ان الجنس يصدق بالكثير كما يصدق
بالقليل فن حيث صدقه بالكثير بقيت الجمعية وقوله ولولم يحمل على الجنس الخ محصله انالوا بقينا
الجمعية من كل وجه ولم نجعل اللام للجنس لئلا تبطل الجمعية من وجهه لان اللام لا معنى لها بالسلبية
اذا العهد غير متأت أيضاً كما ذكره وابطال الجمعية من وجهه بان تحمل اللام على الجنس أولى من ابطال
اللام بالسلبية اذ لو لم تحمل على الجنس لم يكن لها فائدة لعدم تأتى حملها على غيره كما علمت فقوله
ويبقى الجمعية عطف على النفي لا على المنفى وقوله يظهر أن ما قيل ان هذا الخ اسم الإشارة راجع
لقول الشارح نعم فرق بين المفرد والخ والقابل هو الفري وغيره وعبارة الفري قوله نعم فرق
بين المفرد والخ لا يخفى أن الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق
الذى أبداه في جانب القلة ليس بينهما فان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح
ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكان التقريب مجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق
والعهد اه وقوله لا الاستغراق أى بدليل ان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وقوله بناء
على أن لام الاستغراق أيضاً لام الجنس ومحصل هذا الجواب أن هذا الفرق وان كان في المعرف
بلام الجنس المقابل للاستغراق الا انه لما كان المعرف بلام الجنس يطلق على المعرف بلام الاستغراق
ناسب ما الكلام فيه وهو المعرف بلام الاستغراق وقوله ما نفي الفرق بينهما وهو المفرد
المعرف بلام الاستغراق والجمع المعرف بها وقوله ولا يجوز ارادة الجمع منه أى الجمع مع أن
الشارح جوز ارادته حيث قال والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس وقوله لأن الحمل على
الجنس على تقدير امتناع الاستغراق محصله انه لا يصح جعل اللام للجنس الذى هو معنى مجازى
لللام الداخلة على الجمع الا اذا لم يتأت الاستغراق واذا كان المراد جميع الافراد كيف تكون اللام
للجنس فالقول بانها للجنس مع ارادة الجميع لا يصح فبطل هذا القيل وقوله حتى لو قال يتزوج
النساء الخ أى مع الخلف وسيأتى عن معاوية تقرير عبارة المطول بوجه آخر ولنرجع لشرح
عبارة المطول فقوله وأن يراد به بعضه أى بتخصيصه بأداة استثناء كما اذا قلت جاءنى الرجل الا
تسعة وكانت افراد الرجال الموجودة عشرة أو بوصف أو بقرينة عقلية كما تقدم عن شيخنا على
ما فيه وقوله وأن يراد به بعضه أى بالتخصيص أيضاً وقوله لا الى الواحد أى ولا الى الاثنين بناء على أن
أقل الجمع ثلاثة وقوله لان وزانه أى لأن حال الجمع الخ وكتب معاوية على قوله لا الى الواحد
لأن وزانه الخ يريد أن هذا كله في أصل وضعه من حيث هو جمع فأن الجنسية فيه بهذا الاعتبار
لا تبطل الجمعية فهى لتعريف جنس الجمع أو لاستغراق كل جمع أو لجمع ما وفى الاستعمال قد تبطلها
فيه من حيث تضمنه جنس الواحد فتكون الجنس الواحد الضمنى كالرجل خبر من النساء أو
لاستغراقه كما لا يخفى أولوا أحدهما كادخل الاسواق واشترى اللحوم أى واحداً ما أو جنس الواحد
كما يحتملها أيضاً قوله تعالى وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشى في الاسواق وكل ممنه

من بعد فقد أريد بالجمع المعروف باللام الجنس في ضمن أي بعض إلى الواحد لانا نقول هذا من قبيل
المعرف بلام الاستغراق أي لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصما أي
لا تخصهم عن خائن وكتب على قول الاطول أولا كالجمل المحلى باللام الخ مانصه بدخوله في المفرد
اندفع اعتراض الشارح الآتي كانه عليه العصام آخر وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد أن عمل
أورد عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما في قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبز يشبع
كل رجال إذ يلزم من عدم حمل كل رجال للصخرة عدم حمل كل رجل لها بالاولى ومن اشباع الخبز
لكل رجال اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة وهذا الخبز يشبع
كل رجل إذ يلزم من ذلك عدم حمل الجمع ولا اشباع الجمع وأجيب بأن الشمول في نحو هذين
المثالين انما هو بالضرورة لا بالوضع وأشملية المفرد بحسب الوضع والكلام هنا بحسب الوضع فتأمل
وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد الخ اعتمد المصنف على تنبيه الفطن من هذا لان استغراق المثني
يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضا مانصه هذه مسألة مستقلة وفائدة جديدة (قوله أو غيره)
كحرف النفي في النكرة ولذلك لم يقل واستغراق المحلى باللام (قوله يتناول كل اثنين) ولا ينافي
خروج الواحد مطول (قوله يتناول كل جماعة) ولا ينافي خروج الواحد والاثنين مطول وكتب
أيضا قوله يتناول كل جماعة لان الاستغراق معناه شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع
الجماعة عبد الحكيم (قوله بدليل صحة لارجال الخ) أورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانه انص في

أو غيره (أشمل) من
استغراق المثني والمجموع
بمعنى أنه يتناول كل واحد
من الافراد والمثني يتناول
كل اثنين والمجموع
يتناول كل جماعة (بدليل
صحة لارجال في الدار اذا
كان فيها رجل

بجاز لغوي لأن الواحد جزء الجمع وحقيقة عرفية لشيوعه لكن بلا هجره للغوية فكل منهن
مشتراك في الاستعمال بين الحقيقتين أي الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية فافهم وتثبت ولها قال
أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله فبين أوصى بثلاث ماله لزيد وللفقراء انه ينصف بينهم لما لأن أل
الجنسية قد تبطل الجمعية وهو الظاهر هنا وقال محمد رحمه الله ثلث الثلث وثلثه لفقيرين لأنه
جمع وأقله في الميراث اثنان والوصية أخت الميراث فافهم وتبصر اه وهو كلام نفيس لا ينبغي
العدول عنه وأشار بقوله وفي الاستعمال قد تبطلها إلى آخره إلى ما ذكره الشارح بقوله فتصو
بنو فلان الخ وقوله في الجنس صفة للجمعية أي الجمعية المتعلقة بالجنس من حيث جملة لا من حيث
وحدانه لأن جملة ثلاثة ثلاثة مثلا و وحدانه واحد واحد وقوله في تناول الجنسية أي من حيث
وحدانه وقوله والجمعية في جملة الجنس مبتدأ وخبر أي بحيث تكون جملة الجنس ثلاثة ثلاثة وهكذا
مثلا في وحدانه وأما الجنسية في المفرد فهي في وحدات الجنس فأقل ما تتحقق به الجنسية واحد
وأقل ما تتحقق به الجمعية في الجنس ثلاثة فالتخصيص في الجمع لا يجوز إلا إلى ثلاثة أو إلى اثنين
على القول بأن أول مرتب الجمع اثنان والتخصيص في المفرد يجوز إلى الواحد وقوله فتصو فافهم
الخ فيه أن كلامنا في الجمع المحلى بأل والخيل اسم جمع وبنو فلان ليس جمعا معروفا بال فهو خروج
عن موضوع البحث فكان الأولى أن يمثل بجمع محلى بأل إلا أن يقال هو تقريب مناسب (قوله
لأننا نقول الخ) مبني على ما قررناه وقد علمت ما فيه (قوله أورد البيان الخ) لا يخفى أن عبارة المتن
ليست نافية لا التي لنفي الجنس فيجوز أن يكون في كلا الموضعين لا المشبهة بليس أو الأولى لنفي
الجنس والثاني المشبهة بليس وما في الايضاح والمفتاح من قوله بدليل انه لا يصدق لارجال في الدار
في نفي الجنس اذا كان فيها رجل أو رجالا ويصدق لارجال في الدار فيجوز أن يكون معناه لا

الاستغراق بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحقق
عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا عند قرينة نحو ما جاء في رجل بل رجلان فإنه حينئذ يتحقق
عدم الاستغراق والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في
المبتدأ نحو ثمرة خير من جرادة وقليل في غيره نحو عانت نفس ما قدمت وفي المقامات أي للحر يرى
* يا أهل ذا المغنى وفيتم ثمرا * وأما إذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاء في من رجل أو
مقدرة نحو لارجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل أو لارجل في الدار
بل رجلان مطول قال في الاطول وذلك يعني قوله أو رد البيان الخ بمحقق وجهين أحدهما ما ذكره
السيد السند أنه يعني أو رد بيان الدعوى فيها ونص في الاستغراق لأنه إذا لم يشمل نفي الجمع مع

رجل في الدار إذا استعمل في نفي الجنس احتراز عما إذا استعمل في نفي الوحدة فإنه لا عموم له
حينئذ كما صرح به السيد ويؤيده أنه قال في نفي الجنس دون لنفي الجنس اه عبد الحكيم وقوله
لا يخفى الخ اعتراض على الشارح في حمله لا في المثالين على لا النافية للجنس حيث قال أو رد البيان
الخ وقوله فيجوز أن يكون في كلا الموضعين لا المشبهة بليس أي فيفيد حينئذ بمنطوقه أن المفرد
المستغرق ظاهرا أشمل من الجمع المستغرق ظاهرا أو يعلم منه بالاولى أشملية المفرد المستغرق نصا
على الجمع المستغرق ظاهرا أو بقي أشملية المفرد المستغرق نصا على الجمع المستغرق نصا وأشملية
المفرد المستغرق ظاهرا على الجمع المستغرق نصا والاولى معلومة بالمساواة بخلاف الثانية وقوله أو
الاول لنفي الجنس الخ أي فيفيد بمنطوقه أن المفرد المستغرق ظاهرا أشمل من الجمع المستغرق
نصا ويعلم منه بالاولى أن المفرد المستغرق نصا أشمل من الجمع المستغرق ظاهرا أو نصا وأن المفرد
المستغرق ظاهرا أشمل من الجمع المستغرق ظاهرا فاستفيد من كلامه على هذا الصور الأربعة
الممكنة هنا ولم يجعل الأول من قبيل المشبهة بليس والثاني من قبيل النافية للجنس لأنه حينئذ يكون
قاصرا على صورة واحدة وقوله وما في الايضاح الخ جواب عما يقال أن الشارح إنما حمل المثالين
على النافية للجنس تبعاً للايضاح والمفتاح وقوله احتراز عما إذا استعمل لنفي الوحدة أي كما هو
الاستعمال الثاني الذي ذكره السيد وقوله أنه قال في نفي الجنس أي في صورة نفي الجنس (قوله
بيان ذلك) أي بيان أن النص في الاستغراق إذا كانت نافية للجنس (قوله والاستفهام) أي كما
إذا قلت هل رأيت رجلا والظاهر أن محل ذلك إذا كان بمعنى النفي (قوله ويحقق عدم
الاستغراق الخ) يفيد أنه حينئذ حقيقة (قوله وقد تستعمل فيه) أي في الاستغراق (قوله
مجازا) قيل أنه من اطلاق اسم الجزء على الكل والظاهر أنه من اطلاق الخاص وإرادة العام
(قوله ثمرة) أي كل ثمرة هو محل الشاهد ثم لا مانع من أن يفضل شخص كل ثمرة على كل جرادة
فلا يقال ليست كل ثمرة خيرا من كل جرادة فالقصد هنا إلى الماهية نفسها (قوله من جرادة)
أي كل جرادة لكن هذا استغراق في غير المبتدأ فليس بمقصود (قوله المغنى) بالغين المعجمة أي
المنزلة (قوله وفيتم) أي حفظتم (قوله ثمرا) أي كل شئ قيل أنه من الكثير لان وفيتم في معنى النفي
والمعنى لأصا بكم شرفه ونكرة في سياق النفي بقريته قوله بعد ولا يقيم ما بقيتم ضمرا (قوله وأما
إذا كانت النكرة الخ) هذا هو محل البيان (قوله يعني قوله) أي السعد في المطول (قوله ما ذكره
السيد السند) عبارته قوله وإنما أو رد البيان بلا التي لنفي الجنس لأنها نص في الاستغراق

كون النفي ناصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جمع ليس ناصا فيه بطريق الاولى
فيتضح بذلك ثبوت المدعى ويعارضه أن المفرد في الناصا في الاستغراق اذا كان شاملا لا يشمل
الجمع كان شموله فيها هو نص فيه بطريق الاولى وناهيهما أنه يعني انه لا ريب في صحة قوله دون لارجل
بالفتح لانه نص في الاستغراق بخلاف لارجل بالرفع فان عدم صحته خفي إذ يصح أن يقال لارجل في

يعني انه لما ادعى ان استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع أو رد بيانه في جمع ومفرد منفيين
بلا النافية للجنس لانها نص في الاستغراق فتحول لارجل لا يصح أن يخرج منه فرد أصلا ونحو
لارجل مع نصوصيته في الاستغراق اذا جاز أن يخرج عنه واحد أو اثنين جاز في غيره من الجموع
بطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى فان قلت كيف يكون تحول لارجل ناصا في الاستغراق مع
جواز خروج واحد أو اثنين منه وأما ما ذكره في الشارح من النصوصية فلعله مخصوص بالنكرة
المفردة قلت لارجل نص في استغراق مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الجماعات كما ان لارجل نص في
استغراق أفراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الآحاد فخرج واحد أو اثنين من لارجل لا يقدح في
تلك النصوصية إذ ليس من أفراد مدلوله وحل كلامه على تخصيص النصوصية بالمفرد باطل لان
ما ذكره من البيان مشترك بينه وبين الجمع فان قلت لا خفاء في صحة قولنا لارجل في الدار لا زيد
ولارجل فيها الا لا زيدون فلا يكون شيء منهما ناصا في استغراق مدلوله قلت الاستثناء لا يوجب
تخصيصا ولا يقدح في كون اللفظ ناصا لجر يانه في أسماء العدد مع كونها نصوصا في معانيها وقد حقق
ذلك في موضعه فان قلت اذا قلنا ليس في الدار رجل بل رجلان أو رجال وقلنا ليس فيها رجل بل
رجل أو رجلان فقد خرج عن كل منهما بعض الآحاد فاي فرق بينهما ههنا قلت الفرق أن ليس
رجال في هذه الصورة باق على استغراقه لافراد مدلوله دال عليه دلالة بطريق الظهور دون
النصوصية كما في لارجل وقد خرج عنه ما ليس من أفراد مدلوله كما عرفت في لارجل وأما ليس
رجل فقد يستعمل على وجهين أحدهما أن يراد به نفي واحد لا بعينه فيتناول كل واحد من الآحاد
المطلقة أي سواء كان الواحد في ضمن العدد أم لا تناول ظاهر الانصا كما في لارجل والثاني أن يراد
به نفي الواحد من حيث هو واحد أي بوجه النفي الى قيد الوحدة كما في قولك ليس في الدار رجل
بل رجلان أو رجال وليس ههنا من العموم في شيء وأما على الوجه الأول فاستغراقه أشمل من
استغراق ليس رجال فانه يتناول كل واحد من الآحاد فاذا خرج منه شيء منها كان تخصيصا لما هو عام
ظاهر وليس رجال لا يتناول الواحد والاثنين لانه نصوصية ولا بظهور وفخر وجهها عنه لا يكون
تخصيصا واذا خرج عنه جماعة كان تخصيصا اه قوله قدس سره جاز في غيره من الجموع الخ قال
عبد الحكيم فيه بحث أما أولا فلانه ان أراد بالجموع المجموع المستغرفة سواء كان بحرف التعريف
أو الاضافة أو بوقوعها في سياق النفي فلانسلم الملازمة لان البيان يخص الواقع في سياق النفي وان
أراد بالجموع الواقعة في سياق النفي الظاهرة في الاستغراق فالملازمة مسامة لكن لانسلم انصاح
ثبوت المدعى بذلك لان المدعى أعم من الواقع في سياق النفي وغيره وأما ثانيا فلان اللازم مما ذكره أن
يكون الاستغراق المنصوص في المفرد أشمل من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا
يلزم أن يكون الاستغراق الظاهر في المفرد أشمل منه ولو أريد البيان بطريق الأولوية لوجب أن
يقرأ لارجل بلا التي لنفس الجنس ولا رجل بلا المشبهة بليس ليدل على أنه ملية الاستغراق الظاهر

في المفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم أشملية المنصوص في المفرد من الظاهر في الجمع
 والمنصوص في الجمع بطريق الأولى والحق أن كلام الشارح غير محتاج إلى هذه العناية فإن
 المقصود أن الاستغراق بلا التي لنفي الجنس واضح غاية الوضوح فالاستشهاد بها أولى لكونه نصا
 في المقصود وأن اتضح ثبوت المدعى حاصل بهذا البيان إذا الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق
 الحاصل بحرف النفي وغيره وبين الظاهر والمنصوص في مفهوم الاستغراق إنما الفرق بين أدوات
 الاستغراق وبين احتماله لغير الاستغراق وعدمه اهـ وقوله فلان سلم الملازمة الخ محصل الملازمة
 التي ادعاها السيد أنه إذا كان المفرد المنفي النص في الاستغراق أشمل من الجمع المنفي النص
 في الاستغراق فهم بالأولى أن المفرد المنفي النص في الاستغراق أشمل من غير الجمع المنفي النص
 في الاستغراق وذلك الغير كالجمع المحلى وكالمضاف وكالواقع في سياق النفي غير لا النافية للجنس
 ووجه عدم تسليم الملازمة أنه لا مانع من أن يكون الجمع المحلى باللام مثلا مثل المفرد المنفي النص
 في الاستغراق بحيث لا يخرج عن كل منهما فرد ولا فردان ولا جماعة وما يدل على أن الجمع المحلى
 باللام مستغرق لجميع الأفراد بحيث لا يخرج منه شيء أصلا اعتراض الشارح الآتي على المصنف
 وقوله لأن البيان يخص النفي أي لأن الدليل الذي ذكره المصنف يخص النفي ولا يشمل نحو
 الجمع المحلى باللام الواقع في سياق الإثبات فلا يظهر فيه الدليل لا منطوقا ولا ملازمة وقوله أشمل
 منه أي في الجمع وقوله ولو أريد البيان الخ أي لو أراد الشارح أن مقصود المصنف الاستدلال على
 المدعى ولو بطريق الأولوية لوجب الخ وقوله ليدل على أشملية الخ أي بالمنطوق وقوله فيلزم الخ
 ترك صورة لازمة أيضا وهي كون المفرد الظاهر في الاستغراق أشمل من الجمع الظاهر فيه
 وقوله قدس سره لأن ما ذكره الشارح من البيان أي بقوله بيان ذلك الخ فإنه صريح في أن لائنص
 في الاستغراق في المفرد والجمع وقوله قدس سره لا يوجب تخصيصا الخ قال عبد الحكيم أما
 على مذهب الجمهور من أن الاستثناء يخرج عن الحكم دون مدلوله فلان المستثنى منه على عموم
 وأما على مذهب من جعل المستثنى منه مستعملا فيما سوى المستثنى مجازا والاستثناء قرينة عليه
 فلان التخصيص فرع استعمال اللفظ في المعنى العام ولا استعماله منافيه وأما على مذهب من قال إن
 مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوعا لمساواة بالوضع التركيبي لانه وضع لفظ سبعة مثلا للعدد
 المخصوص وعشرة الاثلاثة أيضا فلان المستثنى منه عند هذا الواضع بمنزلة زاي زيد لا معنى له فضلا
 عن التخصيص هذا خلاصة التحقيق الذي أشار إليه ومن لم يتنبه قال هذا انما يتم على مختار الرضى
 من أنه تخصيص في الحكم لا في مدلول المستثنى منه اهـ وقوله دون مدلوله أي مدلول المستثنى منه
 وقوله ومن لم يتنبه قال هذا انما يتم الخ أي بل هو تام على مذهب الرضى وغيره من المذاهب السابقة
 وقوله قدس سره فقد خرج عن كل منهما الخ أي فليس المفرد أشمل من الجمع في هذه الصورة
 وقوله قدس سره نفي واحد لا بعينه أي نفي واحد لا بشرط شيء من الاجتماع مع آخر وعدمه وقوله
 قدس سره لانه لا يخالف لارجل بلا الجنسية فإنه نص في الاستغراق لتضمنه من الاستغراقية فلا
 يستعمل بالوجه الثاني لمنافاته من الاستغراقية وقوله قدس سره نفي الواحد من حيث هو واحد
 أي بشرط عدم الاجتماع وقوله قدس سره وليس هذا من العموم قال عبد الحكيم أي الشمول
 والاحاطة إذ المعنى نفي الواحد من حيث الانفراد نعم له عموم على سبيل البديل لانه يجوز أن يكون
 ذلك الواحد المفرد زيدا أو عمرا أو بكرا فن قال فيه مناقشة فإنه يفيد نفي فرد موصوف بالوحدة

الدار بل رجلان ولو جعل لارجل بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لارجل بالرفع وشمول لارجل بالفتح بطريق الأولى وأورد على كون زيادة من موجبة للاستغراق القطعي قول الأئمة مامن عام الا وقد خص منه البعض فانه ليس ناصي العموم واللام يكن مخصوصا ببعض فيكذب نفسه وأجيب بأنه مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضا قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجل جاقني مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاني ولا يضره صحة كل رجل تسعه الدار دون كل رجل فتدكر أطول وكتب على قوله صحة مائه أي صدق (قوله أو رجلان) هذا على القول بأن أقل الجمع ثلاثة دون القول بأنه اثنان وقد اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثني منه ولم يعكس لان الجمع قديطابق على الاثنين كما في قوله تعالى فقد صغت فلو بكما بخلاف العكس نوبى (قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المرف الخ) فديقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فلا اعتراض مدفوع من أصله فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع ولهذا قال في الاطول وانما لم يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد أشمل للمعرف باللام مع أن عقد البحث له لان استغراق الجمع

على الاطلاق سواء كان زيدا أو عمرا أو غير ذلك لينتفيح العموم لم يأت بشئ اه أي لأنه انما أتى بالعموم البدلي وليس الكلام فيه بل في العموم الشمولي وقوله قدس سره فاذا خرج منه شئ أي بالأو واحد أي أخواتها وقوله قدس سره كان تخصيصا أي للحكم لا للدلول المستثنى منه بل هو باق على عمومته فلا ينافي قوله فيما سبق لا يوجب تخصيصا (قوله ولو جعل لارجل بالفتح ولا رجل بالرفع الخ) ووجه عدم صحة لارجل بالرفع اذا كان هناك رجل أو رجلان أن لا تتجمله على نفي الجنس لظهور هافيه وعدم وجود قرينة كقوله بل رجلان على خلافه فيكون مقصود المتكلم الاستغراق (قوله لكان عدم شمول الخ) فيه قصور اذ المعلوم حينئذ بطريق الأولى صور ثلاثة التي هي بقية الصور الأربعة لا خصوص الصورة المذكورة كما علم ذلك مما سبق (قوله فانه ليس ناصي العموم) أي ان لفظ عام في مامن عام ليس ناصي العموم مع كون من موجوده فيه داخله على لفظ عام (قوله والا) أي إلا يكن ليس ناصي العموم بل كان ناصيه وان كل فرد من أفراد العام قد خص منه البعض لم يكن هذا العام مخصوصا ببعض فيكذب نفسه أي لان من جملة أفراد العام لفظ عام في هذا التركيب مع انه لم يخص منه البعض (قوله وأجيب الخ) محصاه أن قولهم مامن عام الخ ليس مخصوصا بل هو باق على عمومته على سبيل المبالغة والادعاء فلا كذب (قوله ولا يضره صحة كل رجل تسعه الدار) أي كل واحد على حدته (قوله دون كل رجل) أي كل جماعة جماعة أي فلا يصح لان الفرض انها لاتسع إلا كل واحد على حدته ولو فرض انها تسع كل رجل أي كل جماعة جماعة لزم منه انها تسع كل واحد على حدته من باب أولى فيكون الجمع أشمل لشموله الواحد وغيره بخلاف كل رجل تسعه الدار فانه لا يشمل الاثنين والجماعة وقوله فتدكر أي الجواب بان الدعوى جزئية لا كلية وتقدم الجواب بغير ذلك أيضا (قوله لان الجمع قديطابق الخ) أي حينئذ ينفى ذكره عن ذكر المثني (قوله رحمه الله وهذا في النكرة المنفية مسلم الخ) عبارته في المطول ولقائل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل في النكرة المنفية فلان سلم ذلك في المرف باللام بل الجمع المحلى بلام

أورجلان دون لارجل
فانه لا يصح اذا كان فيها
رجل أو رجلان وهذا
في النكرة المنفية مسلم

الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ودل عليه الاستقراء
وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اني أعلم غيب السموات
وعلم آدم الأسماء كلها واذ قلنا لللائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين وما الله
يريد ظاهرا للعلماء الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم أو العلماء إلا زيدا أو الزيد بن مع
امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء إلا زيدا على الاستثناء المتصل اه وقوله ولقائل الخ
يعني أن المدعى أن استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو بغيره أشمل من استغراق الجمع
والدليل الذي ذكره المصنف لا يتم لتوجه المنع عليه المشار اليه بقوله لو سلم كون استغراق الخ اذ
هذا القول منع لاستلزام الدليل المذكور للمدعى ويتم منع الاستلزام بقوله فلانسلم ذلك في المعرف
باللام وقوله بل الجمع المحلى الخ انتقال عن المنع وثابت للمساواة بينهما طلبا لظهور المنع وتقوية له
ووجه الانتقال أن المنع يصدق بمساواة المفرد للجمع وبكونه أقل شمولاً منه أفاده عبد الحكيم
وايضاح ذلك ان قوله لو سلم إشارة الى المنع أي اننا لنسلم أن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع
في النكرة المنفية لان رجال في لارجال يدل على الجنس والجمعية فر بما يقصد بنفيه نفى الجنس مطلقا
كأن الجمعية قد بطلت على قياس الجمع المعرف باللام فلا يكون حينئذ فرق بين لارجال ولارجل
ولا يصح أن يكون لارجال لنفي الكل من حيث هو وكل ولان نفى كل جماعة جماعة لما سيأتي عن
السيد قدس سره واندفع بهذا ما يقال ان الشارح لم يبين المساواة الجمع المحلى باللام للمفرد المحلى
بها ولم يبين مساواة الجمع للمفرد في النكرة المنفية ووجه الدفع أنه بينها بقوله لو سلم كما يعلم مما سيأتي
عن السيد قدس سره وقوله بل الجمع المحلى باللام الاستغراق يشمل الخ وجه ذلك ان اسم الجنس
المفرد مدلوله الفرد المنتشر فاذا عرّف باللام الجنسية وحل على الاستغراق كان استغراقه بشموله
لافراد مسماه وهي الآحاد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الى كل واحد وأما الجمع فقد دل
على الجنس والجمعية فلو أجرى حاله في استغراقه على قياس حال المفرد كان معناه كل جماعة جماعة
فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الى كل جماعة جماعة فان كان هذا الحكم من الأحكام
التي يكون ثبوتها للجماعة مستلزما لثبوتها لكل واحد ففهم من ذلك ثبوته لكل واحد والا كانت
الآحاد باقية على الاحتمال هذا هو مقتضى قياسه على المفرد لكن كون مدلوله جماعات يستلزم
تكرار في مفهوم الجمع المستغرق كما تقدم بيانه فتمعين كون مدلوله آحادا كما قاله الشارح ناقلا
له عن الأئمة كذا يؤخذ مما سيأتي عن السيد قدس سره وقوله مثل المفرد قال عبد الحكيم أي
المعرف باللام الاستغراق في كون كل منهما شمول فرد فرد وان كان فرق بينهما مما من حيث انه
لا يستثنى من المفرد المستغرق الا الواحد ويستثنى من الجمع الواحد والاثنان والجماعة في الرضى
في بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا أي
إلا كل واحد منهم ولا يجوز أن تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيد بن مع أو الاثنان مع
وكذا لا يستثنى من المثني الا المثني وأما الجمع فيصح استثناء الواحد والمثنى والجمع منه نحو لقيت
العلماء إلا زيدا أو إلا الزيد بن مع أو إلا الزيد بن مع وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع
يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل فرد وبغيره فعني لقيت العلماء إلا زيدا أي كل عالم وكل عالين
وكل علماء اه والسر في ذلك أن الجمع المستغرق مستعمل للجنس مطلقا من غير اعتبار معنى
الجمعية اه وقوله في الرضى الخ استدلال على ما قبله وقوله وقوله تعالى ان الانسان الخ وادعى على

قوله لا يستثنى من المفرد الا المفرد لان الانسان مفرد والالذين آمنوا جمع ومحصل الجواب انه مفرد
 تأويل لان المراد كل واحد منهم وقوله مع الاحترز به عما اذا أريد كل واحد على انفراده وكذا ما بعده
 وقوله فرد وغيره بدل من منكر وقوله ولذا صح قال عبد الحكيم أي بلا تأويل لما عرفت مما نقلناه
 عن الرضى والصواب ترك لفظ القوم لان الكلام في الجمع صيغة والقوم مفرد اللفظ جمع المعنى
 فانه اسم لجماعة من الرجال خاصة فاستغراقه يكون بمعنى كل قوم فلا يصح استثناء زيد منه الا باعتبار
 أن مجيء القوم يستلزم مجيء الافراد وقد نص في التلويح على أن الاستثناء في جاءني القوم الا زيدا
 باعتبار أن مجيء المجموع يستلزم مجيء كل واحد اهـ وقوله الا باعتبار الخ أي مع أن الكلام في
 الصحة من غير تأويل وقوله مع امتناع قولك جاءني الخ قال عبد الحكيم أي من غير تأويل لعدم
 تحقق شرط الاستثناء المتصل وهو دخول المستثنى في المستثنى منه لولا الاستثناء لان زيدا ليس
 بجماعة وأما بالتأويل بان يراد كل فرد من كل جماعة لان مجيء الجماعة يستلزم مجيء أفرادها
 فيصح كافي قولك له على عشرة الا واحدا أي كل جزء من العشرة وفي قولك ضربت زيدا الرأسه
 أي كل عضو منه اهـ وقوله أي من غير تأويل هذا مع قوله فيما سبق بلا تأويل دفع لما أورده الفري
 من أن قضية كلام الشارح ان شرط الاستثناء المتصل أن يكون المستثنى فردا لاجزأ مع أن النواة
 قد نصوا على صحة ضربت زيدا الرأسه وله على عشرة الا واحدا وجعلوه متصلا مع أن العشرة اسم
 للمجموع من حيث هو مجموع فيكون الواحد جزءا وكذلك الرأس جزء فيدل على أن الاستثناء
 المتصل لا يشترط فيه أن يكون المستثنى فردا لاجزأ فيحكم الشارح على الثاني بالامتناع لا يسلم
 ومحصل الدفع أن الحكم بالامتناع في الثاني باعتبار عدم التأويل كما أن الحكم بالصحة في الاول
 باعتبار عدم التأويل أيضا وهذا لا ينافي الصحة في الثاني بالتأويل بأن يقال معناه جاءني كل فرد
 فرد من أفراد كل جماعة جماعة من العلماء الا زيدا كما أن قوله له على عشرة الا واحدا مؤول بله
 على كل جزء من العشرة الا واحدا وكذلك قوله ضربت زيدا الرأسه مؤول بضربت كل
 عضو منه الرأسه هذا وقد كتب السيد قدس سره على قوله بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل
 الافراد كلها مثل المفرد ما نصه أقول اسم الجنس اذا كان مفردا وعرف بلام الجنسية وحل على
 الاستغراق كان الاستغراق بشموله لافراد مسمياه وهي الآحاد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر
 انتسابه الى كل واحد وأما الجمع فلما دل على الجنس مع الجمعية فلما أجرى حاله في استغراقه على
 قياس حال المفرد كان معناه كل جماعة جماعة لا كل واحد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه
 الى كل جماعة فان كان من الاحكام التي يكون ثبوتها للجماعة مستلزما لثبوتها لكل واحد منها فهم
 من ذلك ثبوت لكل واحد والا كانت الآحاد باقية على الاحتمال فهذا مقتضى قياسه على المفرد في
 استغراقه لكن هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لأن الثلاثة مثلا جماعة
 فتندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فتندرج فيه في ضمنها بل نقول الكل
 من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق وما عداه من الجماعات مندرجة فيه
 فلما اعتبر كل واحدة منها أيضا كان تكرار احضا فلذلك ترى الأئمة يفسرون الجمع المستغرق اما
 بكل واحد واحد فيكون كالمفرد في استغراقه كأنه قد بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية كما
 في الامثلة التي أوردها وأما المجموع من حيث هو مجموع كافي قولك للرجال عندي درهم حيث
 حكموا بانه اقرار بدرهم واحد لكل بخلاف قولك لكل رجل عندي درهم فانه اقرار لكل

رجل بدرهم والمعنى على الاول أكثر استعمالا من الثانى فان قلت اذا قيل لارجال فى الدار فان قصد به نفي كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لارجل فى الاستغراق وان قصد نفي الكل من حيث هو كل يكون صادقا اذا كان واحد من الرجال فقط خارجا عن الدار وبطلانه ظاهر وان قصد نفي كل جماعة جماعة كان تكرار اربعين ماذ كثرتم فى المعرف باللام قلت قد أشار الى عدم الفرق بين استغراق المفرد والجمع فى صورة النفي أيضا حيث قال لوسلم كون استغراق المفرد أشمل فى النكرة المنفية وتوجيهه أن يقال كما أن رجل فى قولك ليس رجل فى الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد بنفيه نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة فيكون عامنا ظاهرا فى استغراقه وربما يقصد به نفي الوحدة المقابلة للعدد فلا يكون من العموم فى شئ كما سلف كذلك رجال فى لارجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه نفي الجنس مطلقا كأن الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلا يكون حينئذ فرق بينه وبين لارجل وربما يقصد به نفي القيد الذى هو الجمعية ويكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة أو الاثنينية فلا يكون من العموم فى شئ وأما رجال فى قولك ليس فى الدار رجال فيدل على الجنس والجمعية والوحدة العارضة للجماعة فيحتمل أن يقصد بنفيه نفي الجنس كأن الجمعية قد بطلت على قياس لارجال فيدل على استغراق الآحاد ظاهرا لانصا وان يقصد نفي القيد الذى هو الجمعية فيكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة أو الاثنينية كما فى لارجال فلا يكون من العموم فى شئ وان يقصد نفي الوحدة العارضة للجماعة أى ليس فيها جماعة بل جماعات كما يقال ليس فى موضع كذا رجال بل جمالات فتلخص لك مما ذكرناه أن قولك ليس فى الدار رجال يحتمل معنيين وليس فيها رجال يحتمل ثلاثة معان ولارجال فيها يحتمل أيضا معنيين وأما لارجل فهو نص فى استغراقه اللازم من نفي الجنس لا يحتمل غيره أصلا وان لارجال اذا حمل على الاستغراق لم يكن بينه وبين لارجل فرق فى ذلك وانما الفرق بينهما أن لارجل لا يحتمل معنى سوى الاستغراق ولارجال يحتمل أن يقصد به نفي الجمعية مع ثبوت الجنس على صفة الوحدة أو الاثنينية كقولك لارجال فى الدار بل فيها رجال أو رجالان اه وقوله قدس سره أقول اسم الجنس الخ شروع فى توجيه كلام الشارح وقوله قدس سره لكن هذا المعنى هو كون معناه كل جماعة جماعة وقوله قدس سره يستلزم تكرار الخ قال عبيد الحكيم وفى شرحه للفتاح وحينئذ يشترط أن لا يتداخل الجماعات وأجزاؤها حذرا عن التكرار وفيه أنه حينئذ للجمع المستغرق وضع آخر غير وضع الاجزاء اذا اشترط عدم التداخل أمر زائد على ما يفيد وضع أجزائه وما قيل أنه لا فساد فى هذا التكرار فإنه لم يقع ذلك فى الخارج ولا يلزم أن يلاحظ الحكم عليه على وجه التكرار فان المعنى كل فرد من المحكوم عليه مما ثبت له الحكم لكنه اذا لاحظ العقل الثلاثة مثلا على الوجوه المذكورة اعتبر الحكم عليها فى جميعها فالجواب أن المراد لزوم التكرار فى مدلول الجمع المستغرق مع قطع النظر عن الحكم عليه فى الخارج أو فى الملاحظة العقلية ولا شك أن الواضع حكيم لا يعتبر التكرار فى مدلول اللفظ وكذا ما قيل أن مثل هذا واقع فى التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما ألقى فيها فوج وكلما دخلت أمة لعنت أختها لأن المراد فى الآيات المذكورة الجماعات الغير المتداخلة بقريظة الاحكام التى نسبت إليها فان ما لدى حزب غير ما لدى الآخر وما ألقى فيها مرة غير ما ألقى مرة أخرى وكذا الأمة الداخلة مرة غير الأمة الداخلة أخرى اه وقوله وفى شرحه للفتاح الخ أى جوابا عن التكرار الذى ذكره وقوله

وفيه انه حينئذ للجمع الخ أى فيما أجاب به في شرحه للمفتاح انه يلزم أن يكون للجمع المستغرق وضع آخر غير وضع أجزائه وهى الالدالة على الاستغراق ومدخولها الدال على الجماعة مع أنه ليس له وضع آخر ومحصله أن اشتراط عدم التداخل لا يفيد الجمع المستغرق لأن الجمع مركب من جزأين الأول هو ال ولدالة لها الأعلى الاستغراق والثانى مدخولها ولدالة له الأعلى الجماعة فالجمع المعروف بلام الاستغراق معناه الجماعات المستغرقة بقطع النظر عن تداخل وعدمه فمن أين اشتراط عدم التداخل فيلزم السيد اذا اعتبر عدم التداخل أن يقول وضع الجمع المعروف بلام الاستغراق وضعاً ثانياً غير وضع جزأيه للجماعات المستغرقة الغير المتداخلة ولم يقل أحد بوضعه ثانياً وقال شيخنا التكرار مندفع لأنك اذا اعتبرت أن رجال المنكر موضوع للجماعات على سبيل البدل وبالضرورة لا تكرار مع اعتبار البدلية فعند دخول ال الاستغراقية يكون الجمع للاستغراق الجماعات التى كانت على البدل بحيث يعبر مرة واحدة فلا تكرار حينئذ اه وفيه أن البدلية صادقة بالاربعة بدل الثلاثة والخمسة بدل الاربعة وهكذا والاربعة اذا كانت مشتملة على الثلاثة الاولى بعينها يصدق عليها أنها بدل عنها وهكذا الخمسة مثلاً مع كل من الثلاثة والاربعة فاذا دخلت ال الاستغراقية أفاد العموم لجميع ذلك فيكون التكرار باقياً بحاله وقوله فانه لم يقع ذلك في الخارج أى لأنه لو فرض أن أفراد الرجال التى في الخارج عشرة وقلت جاءنى الرجال لم يقع في الخارج الا محيى العشرة من غير تكرار في محيئها بل كل واحد منها جاء مرة واحدة وقوله لكنه اذا لاحظ الخ أى لو فرض ولاحظ الخ ومحصله أن التكرار اعتبارى لاحقى وقوله فالجواب أى عن هذا القيل وقوله وكذا ما قيل أى مندفع وقوله ان مثل هذا أى استغراق الجماعات وقوله واقع في التنزيل أى ووقوعه فيه دليل على صحته وانه لا خلل فيه وقوله لأن المراد الخ تعليل لما يستفاد من قوله وكذا ما قيل أى وما قيل مندفع مثل اندفاع ما سبق لأن المراد الخ وقوله بقرينة الاحكام أى ولا قرينة في نحو جاءنى الرجال وقوله قدس سره فلذلك الخ أى فللاروم التكرار نرى الأئمة يفسرون الخ أى فصح ما قاله الشارح ولم يصح كون مدلوله جماعات وقوله قدس سره كأنه قد بطل الخ قال عبد الحكيم انما قال كأنه لأن الجمعية انما بطلت في جانب الكثرة وأما في جانب القلة فباقية حتى لا يجوز تخصيصه الى الواحد اه وسأنى عن الاطول وجه آخر للكانية وقوله قدس سره كفى قولك للرجال عندى درهم قال عبد الحكيم لعله حمله على الاستغراق العرفى والا فالظاهر انه للعدد إذ لا صحة لقولنا مجموع رجال الدنيا له درهم اه أى لأنه يستحيل أن يكون عليه درهم لمجموع الرجال التى في الدنيا وقوله قدس سره وبطلانه ظاهر أى لأنه ليس مقصود المتكلم بهذا التركيب أن جميع الافراد وجدت في الدار ما عدا هذا الفرد اللازم هذا من توجه النفي على السكل من حيث هو محل وتوضيحه أنا اذا فرضنا أن جميع الرجال التى في الدنيا مائة وجعلت لرجال في الدار لنفى السكل من حيث هو كل فلا شك أن نفى السكل يتحقق بعدم وجود واحد في الدار فيكون هذا التركيب صادقاً مع وجود بقية المائة في الدار وتلك البقية جماعات لانها تسعة وتسعون وليس هذا مقصود المتكلم بهذا التركيب بل مقصوده ما نفي كل فرد أو نفي كل جماعة جماعة لكن لما لزم على الثانى التكرار حمل على الأول وقوله قدس سره والوحدة المطلقة أى غير المقيدة بالاجتماع مع آخر واحترز بالمطابقة عن الوحدة المقابلة للتعدد وسأنى في كلامه وقوله قدس سره ظاهراً في استغراقه أى لانصال عدم من الاستغراقية وقوله قدس سره والوحدة المقابلة للتعدد أى الوحدة

المعرف باللام في الأكثر لاحتاطة كل فرد من الجنس للاحتاطة كل جمع جمع قال السيد كأنه بطلت الجمعية في المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات إذا من جماعة الا وهي داخله في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على أحاد الجنس أيضا إذا من واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة فان قلت جعل الجمع مستغرقا للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري فيعني عنه قلت قولنا كأنه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى أن المستثنى المستغرق أيضا يستلزم التكرار إذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلا مرارا غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه بمعنى كل رجل اه ما خصا وكتب أيضا قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم الخ عبارة المطول ولقائل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل في النكرة المنفية فلا يسلم ذلك في المعرف باللام الخ فأشار بقوله ولو سلم إلى منع أن استغراق المفرد في النكرة المنفية أشمل لأن رجال في لارجل يدل على الجنس والجمعية فر بما يقصد بنفيه في الجنس مطلقا كأن الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلا يكون حيث ينفرد بينه وبين لارجل سم وجوابه أن القصد المذكور على خلاف المعهود في الاستعمال لا بدله من قرينة فلا يرد (قوله وأما المعرف الخ) لعل غيره

وأما المعرف

بشرط عدم الاجتماع مع آخر وقوله قدس سره مطلقا أي سواء كان مع الجمعية أو لا حيث ينفرد لا فرق بالاعتبار أنه لا يصح الاستثناء من لارجل الا الواحد بخلاف لارجل فانه يصح استثناء الواحد والاثنيين والجماعة على قياس ما عرفته في المحلى باللام وقوله قدس سره معنيين أي نفى الجنس ونفى الوحدة المقابلة للعدد وقوله قدس سره ثلاثة معان أي نفى الجنس ونفى الجمعية ونفى الوحدة العارضة للجماعة وقوله قدس سره أيضا معنيين أي نفى الجمعية ونفى الجنس قال عبد الحكيم ولا يحتمل نفى الوحدة العارضة للجماعة لما فاته استغراق الجماعات بكامة من المقدرة اه وهذا ينافي قول السيد قدس سره وربما يقصد به نفى القيد الذي هو الجمعية ويكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة أو الاثنينية فلا يكون من العموم في شيء اه فان ظاهره انه لا استغراق في هذه الحالة مع تضمنه لكامة من المقدرة وأجاب شيخنا بأن معنى قوله قدس سره فلا يكون من العموم في شيء أنه لا يكون من عموم الافراد في شيء وهذا لا ينافي انه لعموم الجماعات (قوله قال السيد كأنه الخ) قد تقدم لك ذلك فتفطن (قوله ونحن نقول يلزم تكرار الحكم الخ) أي نقول في تعليل بطلان معنى الجمعية زيادة على ما سبق عن السيد انه يلزم الخ أي انه كما يلزم تكرار الحكم على الجماعات من حيث دخول كل جماعة فيما فوقها يلزم تكرار الحكم على الآحاد من حيث ان كل واحد من الآحاد داخل في جماعات متعددة فزيد داخل في الثلاثة والأربعة والخمسة وهكذا (قوله فان قلت اذا جعل الجمع الخ) محمله انه يجوز أن يكون الجمع مستغرقا للجموع لا لافراد ولا يضربنا لزوم التكرار لانه ضروري والضروري معفو عنه فلا ملجأ لجعله لاستغراق الأفراد ومحصل الجواب الذي ذكره أن هذا الجواز مسلم وقد أشرنا إليه بالكافية في قولنا كأنه بطلت الجمعية أي ان في إبطالها شك فقله قلت قولنا كأنه بطلت الجمعية لذلك معناه اننا أثينا بكأن المفيدة للشك لاحتمال أن يكون معفو عنه لكونه ضروريا وقال بعض المشايخ قوله فان قلت جعل الجمع مستغرقا للجموع يعني بأن كان هناك قرينة تدل على أن المراد به الجموع أي كل جمع والا فالجمع المستغرق مستغرق لكل فرد لا للجموع اه ولا يخفى عليك ما فيه (قوله ولا يخفى أن المثني المستغرق الخ)

كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المعرف لأن أصل السياق فيه سم وكتب أيضا قوله وأما المعرف بالالف واللام نحو قوله تعالى إن المسلمين والمسلمات الآية فإن المراد كل فرد (قوله بل الجمع المعرف بلام الاستغراق الخ) قال في الاطول ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم والعلماء الا زيدا أو الا زيدا مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل قال الفري في بحثه لأن المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا برأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من أفراد المستثنى منه بل يكفي كونه من أجزاءه فلا تدل صحة استثناء الواحد من الجمع المعرف باللام الاستغرافية على ارادة كل واحد واحد وان امتناع جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا ممنوع إذ هو كالمثلين المذكورين الآن يفرق بأن الحكم بما بالنظر الى أجزاء المستثنى منه أو الى جزئياته فلا استثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا في الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقوله له على عشرة بالنظر الى الأجزاء فيصح أن يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقوله جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لأن جزئي الجماعة جماعة اه ملخصا (قوله يتناول كل واحد من الافراد) أي فيكون مساويا للفرد في الشمول فلا يصح دعوى أن عملية المفرد على الجمع المعرف باللام واجب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أي بدخول آل الجنسية فانها اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التي أفلها ثلاثة أفراد وتقدير بقاء الجمع على معناه الأصلي وكلام علماء الاصول والنحو والتفسير فيما إذا بطل منه معنى الجمعية تأمل (قوله مظنة اعتراض) قيل هذا الاعتراض انما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع

باللام فلا بل الجمع المعرف
بلام الاستغراق يتناول
كل واحد من الافراد
على ما ذكره أكثر أئمة
الاصول والنحو ودل
عليه الاستقراء وأشار
اليه أئمة التفسير وقد
أشبعنا الكلام في هذا
المقام في الشرح فليطالع
ثمة ولما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو أن افراد
الاسم يدل على وحدة
معناه والاستغراق على
تعدد

أي فلا ينفع فيه الا الجواب بالعفو لكونه ضروريا (قوله نحو جاءني القوم) تقدم الاعتراض عليه فقطن (قوله قال الفري في بحثه الخ) تقدم رده فتنبه (قوله وأجيب بان كلام علماء البيان الخ) أي ومنهم المصنف وقوله على تقدير أن لا تبطل الخ أي بناء على غير الاكثر من انه لا حاطة كل جمع جمع وقوله وكلام علماء الاصول الخ أي بناء على الاكثر من أنه لا حاطة كل فرد كما تقدم فهو مع دخول آل عليه حالتان حالة أكثر وحالة غيرأكثر قاله بعض المشايخ ويحتمل أن مراد المحشى بحالة تقدير عدم بطلان الجمعية المحمول عليها كلام علماء البيان حالة عدم دخول آل وكان الاستغراق حاصلا بغيرها ويدل لما قاله بعض المشايخ مناقشة العلامة الامير للجواب المذكور بأن تقدير عدم بطلان الجمعية خلاف الاستعمال وتقدم عن معاوية جواز هذا الاستعمال (قوله أي بدخول آل الجنسية الخ) أي التي تحقق في ضمن كل فرد وهي حينئذ الاستغرافية فلا ينافي ما تقدم عن العصام من أن آل الجنسية لا تبطل معنى الجمعية وقد تقدم الكلام في ذلك فقطن (قوله قيل هذا الاعتراض انما يظهر الخ) عبارة السيد قدس سره قوله لأن الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه أي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة أقول اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة غير معينة كان تجر يده عن معنى الوحدة واطلاقه على الماهية من حيث هي على سبيل المجاز لانه استعمال في جزء ما وضع له الآن يدعى صيرورته حقيقة عرفية وقدم الى ذلك اشارة وأما اذا قيل انه موضوع للماهية فهو على حقيقته فان قلت اذا لم تكن الوحدة داخلة في مفهوم الاسم لا يتصور تجر يده عنها

للفرد المنتشر أما على تقدير أنه موضوع للماهية فلا لانه لا تنافي بين الماهية والتعدد لانها كما تحقق في ضمن الفرد تحقق في ضمن الجماعة ورده الحفيد وغيره وعبارة ع ق قوله ولا تنافي الخ دفع لبث يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النسكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالعرض منها ما تحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافي ذلك فأجاب بما ذكره قوله مجردا عن معنى الوحدة أي التي وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر

فالاغراض انما يتوجه على القول الأول دون الثاني قلت يمكن أن يقال أسماء الأجناس أكثر ما تستعمل في التراكيب لبيان النسب والأحكام ولما كان أكثر الأحكام المستعملة في العرف واللغة جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي فهم بقربينة تلك الأحكام مع أسماء الأجناس في تلك التراكيب معنى الوحدة وصار اسم الجنس اذا أطلق وحده يتبادر منه الفرد الى الذهن لالف النفس بملاحظته مع ذلك الاسم كانه دال على معنى الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستغراق مجرد عن هذا العارض الذي هو منشأ الاعتراض اه قوله قدس سره اذا قيل الخ لا يخفى أن منشأ الاعتراض افراد اسم الجنس ولا شك في دلالة على الوحدة لكونه في مقابلة الثنية والجمع وكون اسم الجنس وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والثنية والجمع موضوعا للماهية أو للفرد المنتشر لا يدخل له في هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس والفرد بناء على أن رجلا مثلا اسم جنس وفرد لكن فرق بينهما بان اسم الجنس يشمل المثني والمجموع دون المفرد فباعتبار قيد الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم جنس وقوله قدس سره حقيقة عرفية أي بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من أن القول بأن المجموع المركب موضوع بازاء الحقيقة وضعا آخر بعيد وقوله قدس سره في ضمن فرد منها فيه بحث لان الأحكام المستعملة جارية عليها بحسب التحقق في ضمن فرد أو افراد كلها أو بعضها وخلاصة الجواب ان الوحدة وان لم تكن مدلوله بحسب الوضع لكنها مدلوله في الاستعمال اه عبد الحكيم وقوله في ضمن فرد أو افراد الخ أي فلا يختص التحقق بالفرد حتى تستفاد الوحدة من الاستعمال وقوله وخلاصة الجواب أي الجواب الذي ذكره السيد وليس المراد الجواب عن هذا البحث لانه بحث بلا جواب وكتب معاوية على قول الشارح عن معنى الوحدة مانصه أي عن كونها مناط القصد لا عنها بالمرّة حتى يكون مستعملا في الجنس من حيث هو مجازا لأنه جزء ما وضع له على القول بانه وضع لفرد ما منه كما توهمه قدس سره بل هي مرادة والمناط جنس الواحد بجنس رجل مثلا لا واحد فقط فلا تنافي ولا مطلق الجنس بلا قيد الواحد لظهور الفرق بين كل رجل وكل رجلين أو رجال وان معناه كل فرد من افراد جنس الرجل الواحد لا الأعم منه والاشمل كل رجلين ورجال ولا يخفى فساد ولا سيما في نحو لكل رجل قلب واحد ومعنى القول المذكور انه وضع لفرد ما ولو باعتبار جنس الواحد لا واحد فقط فلا مجاز اه وبهذا كله تعلم ما في المحشى (قوله ورده الحفيد) عبارته قوله مظنة اعتراض لا يخفى عليك أن ذلك الاعتراض على تقدير أن يكون اسم الجنس موضوعا للماهية أيضا وارد على مثل ما من رجل ولا رجل بالرفع إذا الاسم مقرون بالتنوين الدال على الوحدة وتقرر الجواب الأول بالنسبة الى المثالين انه تجرد الاسم عن معنى الوحدة اه وفيه أن التنوين

في أصل استعماله كما بينا ثم قال ولا يخفى لزوم المجاز على القول بأن النكرة موضوعة للواحد دون الآخر اهـ ببعض تغيير وكتب على قوله فالغرض منها ما تحقق به الخ مانعه لأن أكثر الأحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية على الماهيات من حيث إنها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي سيد وبحث في دلالة مثل لا رجل بالفتح على نفي الجنس عند من يجعل الاسم موضوعا للفرد المنتشر بأن مقتضى وضعه للفرد المنتشر دلالة النفي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأجيب بأن الدلالة على نفي الجنس بوضع آخر للمجموع بأن يدعى أن المجموع من لا واسمها وضع بازاء نفي الجنس وكتب أيضا قوله مظنة اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله وهما متنافيان) أي الوحدة والتعدد (قوله ولا تنافي الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع بدل بافراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستفادا بالقرينة بدل على تعدده وأن معه آخر مثله فيبينهما تنافي لتنافي مقتضاها فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على أن استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادي أي كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماع آخر معه لا الكل الجموعي أي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لا باعتبار أمر آخر معه لا اعتبار عدم أمر آخر مثله وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لا اعتبار عدم أمر آخر مثله وانما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول اناسلنا التنافي بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه

وهما متنافيان أجاب عنه
بقوله (ولا تنافي بين
الاستغراق وافراد الاسم

موجودا فامعنى التجريد لا يمكن في الأطول عقب الجواب الاول فان فات هذا ظاهر في قولك الرجل تخلوه عن التنوين الدال على الوحدة وأما في قولك ما من رجل أو رجال فشكل لوجود التنوين الدال على الوحدة قلت التنوين له دلائل ثلثان دلالة على التمكن ودلالة على الوحدة فان لم تصح الوحدة يحمل على التمكن كتنبوين زيد قاله بعض المشايخ (قوله دون الآخر) أي دون القول الآخر (قوله وأجيب بأن الدلالة الخ) بحاجب أيضا بما يأتي في المحشى من أن المراد بنفي الجنس نفي الحكم عن أفراد الجنس قاله بعض مشايخنا (قوله بمعنى أن لا يكون آخر معه مثله) أي عدم اعتبار آخر معه أو اعتبار عدم آخر معه على الاحتمالين الآتين (قوله بدل على تعدده) أي يستلزم تعدده لأن الدال حقيقة هو حرف الاستغراق لا الاستغراق على ما يأتي (قوله أي كل فرد) في نسخ عبد الحكيم المصححة أي كل فرد فرد (قوله بمعنى عدم اعتبار آخر معه) في نسخ عبد الحكيم المصححة بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه اهـ أي فلا ينافي وجود الاجتماع لكنه غير معتبر (قوله بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه) أي وهو لا ينافي وجود أمر آخر معه (قوله لا اعتبار عدم أمر آخر معه) في نسخ عبد الحكيم المصححة لا اعتبار عدم أمر آخر معه مثله اهـ أي لأن اعتبار العدم يقتضى عدم وجود أمر آخر معه مع أن الفرض وجود أمر آخر معه الا أنه لم يعتبر (قوله وانما ذلك لعدم الدليل عليه) أي نفي كون الوحدة معناها اعتبار عدم أمر آخر معه مثله لعدم الدليل على أن معناها ما ذكر أعني اعتبار هذا العدم لأن غاية ما يؤخذ من استعمال العرب أن الوحدة عدم الاعتبار المذكور وهو أعم من الاعتبار المذكور فلا دليل في استعمالهم على هذا الخاص (قوله وحاصل الجواب الاول اناسلنا التنافي بينهما) أي بين استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادي وبين الافراد ومنشأ التنافي على هذا كون الوحدة بمعنى اعتبار عدم وجود آخر

بعد تجريد عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين إنما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة المثني والمجموع فكما يعتبر فيهما أن يكون آخر معهما كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معه وبما ذكرنا ظهر لك أن ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الأول وإنما قدمه إشارة إلى رجحانه عند الحكمين وكتب أيضا قوله ولا تنافي بين الاستغراق النخ جعل التنافي بين الاستغراق الذي هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذي هو الدال على الوحدة والأنسب أن يجعل التنافي إيجابين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة وإيجابين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة سم (قوله لان الحرف) فيه تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهوما في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافي الاستغراق يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه كل أيضا اه أطول (قوله الدال على الاستغراق) فيه أن مدلول حرف التعريف ليس الا التعريف والاستغراق انما يجي من القرينة أطول (قوله مجردا النخ) أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد وكتب أيضا قوله مجردا النخ فتنبون المنون لمجرد التمكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أي عن اعتبار الدلالة عليها والا فاللفظ يدل بالوضع عليها سم (قوله وامتناع النخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد واذ دل على متعدد فيلزم أن يجوز وصفه بالجمع فأجاب بما ذكرنا وقصاره على التعليل بالمحافظة مبني على قطع النظر عن قوله ولانه النخ وكتب أيضا قوله وامتناع وصفه أي مطردا والافقد وصف بالجمع في أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عبد الحكيم ولم يطرده واذلك نظرا الى جواز مراعاة المعنى كما جاز ذلك في من لان دلالة المفرد على التعدد عارضة بخلاف من فان دلالاتها على الواحد والمتعدد بطريق الوضع (قوله على التشا كل

لان الحرف) الدال على
الاستغراق كحرف النفي
والتعريف (انما يدخل
عليه) أي على الاسم المفرد
حال كونه (مجردا عن)
الدلالة على (معنى الوحدة)
وامتناع وصفه بنعت
الجمع للمحافظة على التشا كل

معه أي بأن لم يوجد معه آخر وهنا قد وجد معه فصل التنافي فيحتاج للجواب بالتجريد وليس مبنيا على أن المراد الكل المجموعي لا الكل الافرادي كما قد يتوهم اذا مراد الكل الافرادي على كلا الجوابين (قوله وهو الظاهر لانه الخ) أي كون الوحدة معناها اعتبار العدم المذكور هو الظاهر لانه وان لم يدل عليه استعمال العرب مأخوذ من المقابلة بالمثني والجمع فلكل وجهة لكن وجهة هذا الجواب هي الظاهرة دون وجهة ما قبله فذلك حكم عليه المحشى بالرجحان (قوله وبما ذكرنا ظهر لك ان ترتيب الخ) أي لان الجواب بالنخ حقه التقديم على الجواب بالتسليم (قوله فيه ان مدلول حرف التعريف النخ) يجاب عنه بأنه لا مانع من أنه دال على الاستغراق بواسطة القرينة (قوله أي فيصير محتملا النخ) أشار بذلك الى أن المراد بتجريد عن الوحدة عدم اعتبار الوحدة فيه وعدم اعتبارها لا يقتضي حصول التعدد قبل دخول ال لصدقه بوجودها وعدمها وليس المراد به اعتبار عدم الوحدة بحصول التعدد قبل دخول ال حتى يرد ان ال حينئذ لم تعد التعدد لحصوله من قبل (قوله لمجرد التمكن) أي بعد ان كان للتشاك مع الوحدة (قوله جواب سؤال النخ) نص عبارة عبد الحكيم على قول المطول وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجال الطوال للمحافظة على التشا كل اللفظي لما كان مدلول الاسم المفرد بعد دخول اللام متعددا كالجمع كان القياس جواز وصفه بنعت الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز الرجال الطوال

اللفظي) يعني دلالة كل من الصيغتين على الجماعة لفظا فلا يرد أسماء الجوع سم أي كالقوم والرهط فانها توصف بالجمع الصيغي (قوله ولانه الخ) الاولى اولانه الخ فان هذا جواب ثان منافي لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقضاء الاول سلبها ع ق وكتب أيضا قوله ولانه بمعنى كل فرد أنت خير بأنه لا يجري في مثل لارجل بالفتح لان معناه في الجنس وأجيب بأن هذا الجواب خاص بالمعرف باللام كما في الخفيد وذكر بعضهم أن المراد بقولهم لا التي انفي الجنس أنها انفي الحكم عن جميع أفراد الجنس وعليه لا يرد البعث من أصله (قوله بمعنى كل فرد) يريد أن الاستغراق الثاني لا فرد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة فردية أصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه نوبى وكتب أيضا قوله بمعنى كل فرد بمعنى ولا ينافي الوحدة لا مجموع الافراد دون كل فرد لا تصاف كل فرد بها سم فحاصل الجواب الاول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل الثاني منع أن المراد بالاستغراق مجموع الافراد حتى ينافي الوحدة بل الشمول لكل فرد فلا ينافي الوحدة (قوله لا مجموع الافراد) أي لا كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر (قوله ولهذا) أي لاجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد وكتب أيضا مانصه أي لا مجرد المحافظة على التشا كل اللفظي (قوله امتنع وصفه بنعت الجمع) بأن يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع جعله حالاً منه وخبراً له فالاولى ترك نعت ليم الكل أطول (قوله وان حكاها الاخفش) أي وقاس عليه (قوله في نحو الدينار الخ) أي في نحو قولهم أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض وكتب أيضا قوله نحو الدينار الصفر الدينار أصله النار بالتضعيف بدل ليل جمعه على دنائير وكذا الديباج أصله الدباج ولذا يجمع

اللفظي (ولأنه) أي
المفرد الداخل عليه حرف
الاستغراق (بمعنى كل
فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع) عند الجمهور وان
حكاها الاخفش في نحو
الدينار الصفر والدرهم
البيض

يجوز الرجل الطوال أشار الى دفعه بأن امتناع وصفه أي مطردا وقد نص عليه الشارح في شرحه للفتح للمحافظة على التشا كل اللفظي بين المنعوت والنعت اذا كان وصفه بحال نفسه لكونهما متحدين بالذات وانما قلنا مطردا لانه وصف بالجمع في نحو أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ونحو جاء في القوم الطوال نظر الى التعدد معنى اه وقوله متعدد كالجعل أي لانتفاء الوحدة التي هي بمعنى اعتبار عدم وجود آخر كما هو مبني الجواب الاول وقوله اذا كان وصفه بحال نفسه احراز عن الوصف السببي فانه لا يجب المطابقة بينه وبين منعوته بل بينه وبين مرفوعه وفي معاوية قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع أي مع أنه حينئذ في ما آل المعنى وحصله كالجمع إذ حاصل معنى كل رجل أفراد جنس الرجل فردا فردا وقد ورد نظيره في قوله تعالى كل في ذلك يسبحون وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون نظر المآل وكذا في ظاهر قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر الاية إذ ظاهره ما من فرد وان احتمل معنى ما من جنس فقوله المحافظة أي في باب النعت فافهم (قوله من الصيغتين) أي صيغتي الموصوف والصفة وقوله على الجماعة أي أو التثنية أو الافراد إذ قوله يعني دلالة الخ تفسير للتشا كل اللفظي من حيث هو قوله بعض المشايخ إذ التشا كل الذي الكلام فيه انما يكون بافراد النعت كالمنعوت لا بجمع المنعوت كالنعت وليس بلازم أن يكون المراد المحافظة على التشا كل فيما نحن فيه (قوله فلا يرد أسماء المجموع) أي لانها دالة على الجماعة لوضع اللفظ لذلك لكن المفهوم من كلام عبد الحكيم السابق أن أسماء المجموع من قبيل المفرد وأن وصفها بنعت الجمع غير مطرد (قوله رحمه الله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) قال السيد قدس سره أقول اذا أريد بالرجل مثلا كل فرد

على دبابج وقد أشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب أحد حرفي التضعيف ياء إذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممتد وبهذا ظهر أن السينات في قول عمر بن عبد العزيز الكاتبه وقد حكاه صاحب الكشف طول الباء وأظهر السينات ودور الميم جمع سنة لاسين بناء على القاعدة المهمة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدققة صاروا الى المجاز وأنت خير بأن المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والارتفاع الوتوق فنرى وكتب أيضا ما نصه فيه أن الدينار ليس بمعنى كل دينار بل المراد مجردا عن الوحدة نعم مذهب الأخفش ينافي وجوب المحافظة على التشا كل اللفظي

امتنع وصفه بالطوال والا كان كل رجل طوالا وأما نحو الدينار الصفر فلم يرد به كل فرد فرد ليكون المانع من الوصف معنويا بل أريد الجنس وجرد الاسم عن الدلالة على معنى الوحدة فالمانع لفظي وهو المحافظة على التشا كل فالاولى أن يذكر هناك اه وقوله قدس سره والا كان كل رجل طوالا فيه انه لو كان كذلك لامتنع وصف الجمع أيضا لان الجمع المحلى باللام كالفرد في الاستغراق بمعنى كل فرد والجواب أن اعتبار الاستغراق في الجمع بعد توصيفه بالجمع بخلاف المفرد فان توصيفه بالجمع لا يمكن الا بعد اعتبار الاستغراق لانه لو اعتبر قبل الاستغراق لزم وصف المفرد معنى ولفظا بنعت الجمع بخلاف ما اذا اعتبر بعد الاستغراق لحصول المطابقة معنى من حيث وجود التعدد وقوله وأما نحو الدينار الخ محصله أن ظاهر قول الشارح وان حكاه الأخفش الخ يفيد أن المانع فيما حكاه الأخفش معنوي وهو عدم التعدد لوجود الوحدة على الجواب الثاني مع أن المانع فيه لفظي فكان الاولى للشارح أن يقدم قوله وان حكاه الأخفش الخ على قوله ولانه بمعنى كل فرد ويذكره عقب قوله للمحافظة على التشا كل اللفظي ورده عبد الحكيم حيث كتب على قوله قدس سره فلم يرد به كل فرد لا يخفى أن الحكم في قولنا أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ليس باعتبار الحصة المعهودة خارجا ولا باعتبار الطبيعة لعدم اتصافها بالصفرة والبياض ولا باعتبار الحصة الغير المعينة فهو باعتبار تحققها في كل فرد فالمنع أهلك الناس كل فرد فرد منهما غير مختص أهلا كما يفرد دون آخر وعلى قوله قدس سره فالاولى الخ الصواب ذكره هنا لبيان فائدة قيد عند الجمهور ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوفى وأما ذكره فيما سبق فغير مناسب لكونه على وفق القياس انما المحتاج اليه هناك بيان امتناع اطراذه وقد عرفت ذلك اه وقوله ولا باعتبار الطبيعة الخ فيه أن لام الجنس لا تخص الطبيعة بل تكون في المهمة أيضا والظاهر هنا المهمة وان أمكنت السكينة بوجه قاله معاوية ولعل الوجه هو المبالغة في ذم الدنانير والدرهم والافن البين أن بعضها لم يهلك الناس وقوله ولكونه خلاف القياس أى على اعتبار ذكره هنا وقوله لعدم اعتبار التعدد الخ أى على هذا الجواب اذ الوحدة متحققة حينئذ لان معناها على هذا الجواب عدم اعتبار وجود آخر معه ولا شك أن عدم الاعتبار متحقق وان وجد معه آخر بالفعل وقوله لكونه على وفق القياس أى على الجواب السابق لانتفاء الوحدة عليه بمعنى اعتبار عدم وجود آخر معه كالتقدم ووجود التعدد (قوله الى المجاز) أى بالحدف والاصل سنات السينات أو المرسل من اطلاق الكل واردة البعض (قوله فيه ان الدينار الخ) هذا اعتراض على الشارح ومحصله أن صنيع الشارح يفيد أن اللفظ فيما حكاه الأخفش مستعمل في كل فرد حتى يكون فيه المانع المعنوي الذي كلام المصنف فيه مع انه ليس كذلك لانه مستعمل في

لكنه لم يذكره المصنف هنا فلا يليق التعرض لمذهب الأخفش في شرح المتن أفاده السيد (قوله وبالاضافة أى تعريف الخ) لا يذهب عليك أن الاضافة من أحوال المسند اليه ولا تخص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير في ولد حجام حضر أو يصاحبك وتحقير في ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة أطول (قوله لأنها) أى الاضافة قال في الاطول لأنها أى الاضافة أى المعرف بالاضافة فافهم (قوله أخصر طريق) ظاهره أنها أخصر طرق التعريف وليس كذلك إذ لا يظهر ذلك إلا في الموصول وأما العلم والضمير واسم الإشارة والمعرف باللام فقد يكون الامر بالعكس وأجيب بأن المراد أنها أخصر الطرق التي تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فان مقصود المتكلم أفاده أنه محبوب له تأمل (قوله أى مهوى) أصله قبل الاضافة إلى ياء المتكلم مهوى واجتمعت الواو الثانية مع الياء وسبقت احداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الواو الاولى للناسبة ويصح أن لا يؤول الهوى بالمهوى وأن يراد محل هوأى وهو القلب يعنى أن القلب سار بسير الحبيبة وجسمى موثق بمكة أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة هذا وكان المناسب أن يقول أى مهوى تبنى بناء التأنيث قبل ياء المتكلم كما أشرنا اليه يدل عليه ما بعد هذا البيت من الطويل

عجبت لسراها وأنى تخلصت * إلى وباب السجن دونى معلق

أملت خفيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهدق

ولا يربك نذ كبير مصداق لانه لا لفظ هوأى (قوله ونحو ذلك) كن أهواه أو الذى يميل اليه قلبى (قوله والحبيب على الرحيل) أى عازم عليه والجملة حالية (قوله مع الركب) اسم جمع للراكب وبما نين جمع يمان أصله يمانى حذف الياء المدغمة وعوض عنها الألف على خلاف القياس فصار يمانى حذف الياء لالتقاء الساكنين كما قالوا والأظهر أنه حذف ياء النسبة وعوض عنها الألف على خلاف

الجنس مجردا عن الوحدة وقوله نعم مذهب الأخفش الخ أى ان فيما حكاه الأخفش المانع اللفظى وهو عدم المحافظة على التشا كل اللفظى إلا أن المصنف لم يتعرض ليكون علة المنع هي المحافظة على التشا كل اللفظى حتى يصح للمشارح قوله وان حكاه الأخفش الخ ليمكون مقابلا له فيمنع ذلك لا يليق بالمشارح التعرض لمذهب الأخفش في شرح كلام المصنف بذكره بعد قول المصنف ولهذا امتنع الخ بل انما كان يذكره عقب قول الشارح فيما سبق للمحافظة على التشا كل اللفظى وقد تقدم للرد عن عبد الحكيم وما يتعلق به فتفطن (قوله أفاده السيد) قد تقدمت لك عبارته بما لها وعليها (قوله فكم بين تحقير الخ) أى بينهما مراتب كثيرة فالتحقير في ولد حجام أشد منه في ولد الحجام وقوله ولد حجام حضر هذا تحقير للضاف وقوله أو يصاحبك تحقير للمخاطب وقوله أهملوها أى الاضافة غير المفيدة للتعريف وقوله من غير ظهور جهة أى سبب (قوله أفاده انه محبوب له) أى ليفيد زيادة التحسر وطرق الاحضار التي تفيد ذلك الذى أهواه ومن أهواه ونحو ذلك كالذى يميل اليه قلبى وهوأى وهذا الأخير أخصرها وفي قوله وهذا أخصر من الذى أهواه إشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء كونه أخصر من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض الناظرين عبد الحكيم (قوله حذف الياء لالتقاء الساكنين) أى بعد حذف الحركة استثقالا حتى يجىء التقاء الساكنين (قوله انه حذف ياء النسبة) أى بتأنيها

(وبالاضافة) أى تعريف
المسند اليه بالاضافة الى شئ
من المعارف (لأنها) أى
الاضافة (أخصر طريق)
الى احضاره في ذهن
السامع (نحو هوأى)
أى مهوى وهذا أخصر
من الذى أهواه ونحو
ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفقرط
السائمة لكونه في
السجن والحبيب على
الرحيل (مع الركب

اليماين مصعد) أى مبعده ذهب في الارض وتماه * جنب وجنابى بمكة موثق * الجنب المجنوب المستتبس والجنابى الشخص
والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر ونحزن (أو لتضمها) أى لتضمن الاضافة (تعظيما لشأن المضاف اليه أو المضاف
أو غيرهما كقولك) في تعظيم المضاف اليه (١٢٨) (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) في تعظيم

المضاف (عبد الخليفة
ركب) تعظيما للعبد
بأنه عبد الخليفة (و) في
تعظيم غير المضاف والمضاف
اليه (عبد السلطان
عندى) تعظيما للتكلم
بأن عبد السلطان عنده
وهو غير المسند اليه المضاف
وغيره أضيف اليه المسند
اليه وهذا معنى قوله أو
غيرهما (أو) لتضمها
(تحقيرا) للمضاف (نحو
ولد الحجام حاضر) أو
المضاف اليه نحو ضارب
زيد حاضر أو غيرهما نحو
ولد الحجام جليس زيد
أولا غنائها عن تفصيل
متعذر نحو اتفق أهل
الحق على كذا أو متعسر
نحو أهل البلد فعلوا كذا

(قوله ومبعده كنجل الخ)
مما لا حاجة اليه ومما لا دليل
عليه لم لا يجوز أن يكون
اسم فاعل من أبعده الرابعى
اللازم على زنة مكرم فقد
قال في الأساس وأبعده
في السوم وأبعط فيه اذا
أشط اه وقال في المصباح

القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصد من أصد في الارض مضى فالصلة محذوفة بقريضة المقام
انظر عبد الحكيم (قوله اليماين) جمع يمان بمعنى يمين حذفت احدى اليامين وعوض عنها الالف
المتوسطة (قوله أى مبعده) من أبعده اللازم بمعنى بعد (قوله المستتبس) الذى تتبعه الرقباء أو
الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه (قوله ونحزن) أى على بعد الحبيب (قوله أو لتضمها
الخ) لا يخفى أن هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذى هو عبد للسلطان
عندى وكذا في نظيره فالوجه أن لا ترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليها سم وأنت خير مما
مر غير مرة أنه لا يشترط في النكتة اختصاصها بما ذكرته ولا كونها أولى به بل يكفي أن يكون
بينهما مناسبة كما قدمه هو أيضا (قوله لشأن المضاف اليه) قدمه على المضاف لانه مقدم عليه في
الاعتبار وان أخر عنه في الذكر سم (قوله عبدى حضر) الألف عبدى عندى أطول (قوله
تعظيما للتكلم) وفيه أيضا تعظيم للعبد الا أنه ليس مقصودا ولا ملاحظا (قوله وهذا معنى قوله أو
غيرهما) أى وليس معناه غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال
الثالث ليس غيرهما بل منهما إذ يصدق على الياء في عندى أنها مضاف اليها (قوله أو تحقير للمضاف)
أى للمسند اليه المضاف لان الكلام فيه سم (قوله أولا غنائها عن تفصيل) هذا يغنى عنه قوله لانها

(قوله فالصلة محذوفة) أى وهى قوله في الارض (قوله انظر عبد الحكيم) بقية عبارته ومبعده كنجل
بعيد الاسفار فهو بيان المعنى المراد وذهب في الارض بيان لأصل المعنى وقراءته على وزن مكرم
غلط لان أبعده لا يجى لازما وفي قوله جنب إشارة الى انه ذهب با كراه ولم يرض بفارقه اختيارا
ويجوز أن يكون هو أى بمعناه ويكون ذهابه باعتبار ذهاب محله وهو القلب اه وقوله كنجل أى
بكسر الميم وسكون النون وفتح الجيم وقوله بعيد الاسفار في القاموس رجل مبعده كنجل بعيد
الاسفار وقوله فهو بيان للمعنى المراد أى ان قول الشارح مبعديان للمعنى المراد وقوله بيان لأصل
المعنى أى وحينئذ كان الاولى للشارح أن يقدمه على المعنى المراد الا أن يقال اه تم بالمراد فقدمه وقوله
على وزن مكرم أى بصيغة اسم الفاعل وقوله لان أبعده لا يجى لازما أى والمعنى على اللزوم ومحصله انه
انما كان قراءته على وزن مكرم غلطا لانه حينئذ يكون من أبعده وأبعده لم يجىء الامتناع مع ان المعنى
على اللزوم لا على التعدى وقوله بمعناه أى المصدرى فهذا ايضاح عبارته ولا عبرة بغيره ولا بما في
بعض نسخ عبد الحكيم مما يخالف ذلك (قوله من أبعده اللازم الخ) بخالف ما سبق عن عبد
الحكيم فلجهر (قوله لانه مقدم عليه في الاعتبار) أى لانه منسوب اليه وهو يلاحظ قبل المضاف
لانه منسوب قاله بعض المشايخ وفيه ان السابق في الاعتبار هو المضاف والمضاف اليه لتبينه فالاولى
ان معناه انه مقدم في الرتبة من حيث انه متبوع (قوله الا لطف عبدى عندى) أى لى يكون من

وأبعدت في المذهب ابعاد بمعنى تباعدت وفي الحديث اذا أراد أحدكم قضاء الحاجة أبعده قال ابن قتيبة ويكون أبعده لازما
ومتعديا فاللازم أبعده زيد عن المنزل بمعنى تباعد والمتعدى أبعده وأبعده في السوم شط اه فقوله بعدد وقراءته على وزن مكرم
غلط وقوله لان أبعده لا يجى لازما ممنوع لما تقدم والعجب منه كيف خفي مثله على مثله سبحانه لا علم لنا الا ما علمتنا اه
(قوله بخالف ما سبق الخ) ذلك المخالف هو الحق اه

أخصر طريق يس ويدفع بأن الملحظ هنا وهناك مختلف (قوله أولانه الخ) الضمير للسان
 (قوله مثل تقديم البعض الخ) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله وأما تنكيره)
 أى إرادته منكرة وكتب أيضا قوله وأما تنكيره أى تنكير المسند اليه يشمل المثني والجمع ولا ينافيه
 قوله فللافراد لان الافراد فى المثنى القصد الى بعض أفراد معناه وهو اثنان مما صدق عليه مفهومه
 وفى الجمع القصد الى بعض أفراد معناه وهو جماعة مما صدق عليه مفهومه من حاشية سم وكتب أيضا
 مانصه قدم التنكير على التوابع والفصل احتراز عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة
 تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد
 اختصاص التوابع بها أطول (قوله فللافراد) وذلك لان النكرة ان كانت موضوعة للفرد
 فواضح أول الجنس فالغالب استعماله فى الفرد فتذكر النكرة لتعمل على الغالب الذى هو الفرد
 بقرينة المقام سم وكتب أيضا مانصه الفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه
 الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المفتاح جعل الافراد شاملا لها أطول (قوله أى للقصد
 الخ) عبارة الاطول أى لجعل المسند اليه فردا من شئ بافادة فردية فان جعل الشئ شيا يكون
 بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليهما قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا أى
 لاتعتقدوا أولادنا كرواله ندا (قوله الى فرد) أى غير معين (قوله وجاء رجل) هو مؤمن آل
 فرعون من أقصى المدينة أى آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس
 المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجيزة فخر بت بدعوة موسى عليه السلام
 (قوله أو النوعية) الأظهر أو التنويع مكان قوله أو النوعية أى جعل المسند اليه نوعا لأنه
 تفنن فى ذكر الاسباب فأبرز بعضها فى صورة الغرض المترتب وبعضها فى صورة الحامل المتقدم
 أطول (قوله أى للقصد الى نوع منه) لعله أخذ القصد من ياء المصدر بجعله مصدر المتعدى أى الجعل
 نوعا والجعل بالقصد كما تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلمية (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين
 غشاوة للنوعية محوج الى جعل غشاوة من المجاز الأعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها داخلا
 تحتها يس (قوله أى نوع) أى غير متعارف إذ كما يفيد التنكير النوعية يفيد الابهام المؤدى
 الى عسر الازالة لعدم المعرفة بذلك النوع حتى يعرف طريق ازالها فاندفع ما قالوا ان الاقضى لحق
 المقام حمله على التعظيم كما فعله المفتاح أى غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المبين بالكلية

أولانه يمنع عن التفصيل
 مانع مثل تقديم البعض
 على بعض نحو علماء البلد
 حاضرون الى غير ذلك
 من الاعتبارات (وأما
 تنكيره) أى تنكير المسند
 اليه (فللافراد) أى
 للقصد الى فرد مما يقع عليه
 اسم الجنس (نحو وجاء
 رجل من أقصى المدينة
 يسمى أو النوعية) أى
 للقصد الى نوع منه (نحو
 وعلى أبصارهم غشاوة)
 أى نوع من الاغطية

جناس التصغير لاختلافهما شكلا ونقطا (قوله والفصل) أى ضمير الفصل وقوله ومزيد
 اختصاص التوابع المراد بالاختصاص فى هذه العبارة التعالق ولذا قال مزيد اختصاص والا
 فلا اختصاص لاتفاوت فيه ولعل وجه مزيد تعلق التوابع بالمعارف من حيث ان بعضها وهو
 التوكيد المعنوى مختص بها (قوله بافادة فردية) تصوير للجعل تصوير مراد لان الجعل أعم من
 الافادة ولذا قال فان جعل الشئ الخ (قوله وبحسب القول) هو المراد هنا (قوله فأبرز بعضها
 فى صورة الغرض المترتب) هو الافراد لانه يترتب على إرادته نكرة افادة فردية (قوله وبعضها
 فى صورة الحامل المتقدم) هو النوعية لان النوعية كونه نوعا وهذا أمر ذاتى له سابق على الابراد
 وهذا كله بقطع النظر عن تقدير الشارح القصد والافهم متقدم فيهما بهذا الاعتبار وعن تأويل
 النوعية بالتنويع والافهم متأخر (قوله من المجاز الأعم الخ) هو المعبر عنه بعموم المجاز فيراد

كذا في الاطول (وهو غطاء التعامى) الاضافة للبيان (قوله التعامى) عبر به اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات وأن ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونها لكن يظهرون أنهم لم يعرفوها سم (قوله وفي المفتاح الخ) والاول ذكره الزمخشري ورجح ما ذهب اليه الزمخشري بأنه يعلم منه أن أولئك الكفار يجهلون بآيات الله الظاهرة التي يراها كل بصير عنادا أو انكارا للمحسوس لأن التعامى تكلف العمى والمعادشأنه أن ينكر كل ظاهر ويبعد عنه بكل وجه فالآيات عليه مفيدة لعنادهم ومكابرتهم على أبلغ وجه والمقصود بيان بعد حالهم عن الادراك النافع وكتب أيضا قوله وفي المفتاح الخ لاتنافي بينهما لأن الغشاوة العظيمة نوع من الغشاوة سم وكتب على قوله لاتنافي بينهما الخ مانعه لكن المقصد مختلف (قوله أو التعظيم أو التحقير) بأن يكون بلغ في ارتفاع الشأن أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه في الاول ولعدم الاعتماد به والالتفات اليه في الثاني فلم ندانكر وكذا يقال في التكثير والتقليل (قوله له حاجب الخ) الحجب يستعمل بعن قال تعالى كلا أنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فقوله له حاجب صلته محذوفة وفي كل أمر طرف مستقر صفة لحاجب أي له حاجب عن الارتكاب في كل أمر يشينه وهو الشين وفيه اشارة الى أن المانع له هو كونه شينا لا أمر آخر عبد الحكيم أو أن في معنى عن وبعبارة قوله له حاجب يعنى النفس الانسانية وهي كما قال الغزالي غريزة بانية هي المخاطبة وهي التي تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحماني الصنوبري الشكل تعاقب العرض بالجواهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) أو رد عليه أن اللائق حذف طالب لأن الحجب للطالب عن العرف لا للمدوح أو عرفه عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضاف

وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم أي غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله له حاجب) أي مانع عظيم (في كل أمر يشينه) أي يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب)

بالغشاوة أمر كلي تحته فردان فرد حقيقي وهو العمى القائم بالأعين وفرد مجازي وهو الغطاء الذي يصرف الأبصار عن النظر في آيات الله وهو المراد هنا قاله بعض المشايخ وقوله وهو الغطاء الذي الخ ينبغي أن يكون مراده به خصوص التعامى عن الآيات والافهم وأعم من المراد هنا ثم يصح أن لا تكون الآية من عموم المجاز بل من المجاز الغير العام للحقيقة فتستعمل الغشاوة بمعنى مطابق الغطاء الذي يصرف الأبصار عن النظر في آيات الله مجازا ويراد منها نوع من ذلك هو غطاء التعامى (قوله وهو الشين) أي الحجاب هو الشين وقال بعض المشايخ أي الأمر الذي يشينه هو الشين (قوله وفيه اشارة) أي في قوله يشينه اشارة (قوله وهي التي تثاب الخ) أي والجسد تابع لها في ذلك وقوله تعلق العرض بالجواهر أي تعلقا كتعلق العرض بالجواهر والافليست عرضا اه شيخنا وقال بعض مشايخنا ان قوله وهي التي تثاب الخ فيه ميل الى قول الفلاسفة يبعث الارواح فقط وهو كفر والعباد بالله وقوله ولها تعلق الخ هو خلاف ما عليه المحققون من عدم الخوض فيها وقوله تعلق العرض الخ كيف نخاطب وتثاب وتعاقب اذا كانت تتعلق بالقلب تعلق العرض بالجواهر اه ولا يخفى عليك ما فيه (قوله أو عرفه عن الطالب) هذا عطف على قوله للطالب قاله شيخنا وغيره وظاهر عبارة المحشي انه عطف على للمدوح فهو في حيز النفي ووجه نفي هذا الوجه ان الذي يليق به أن يعجب هو صاحب الرؤية وهو الطالب وأما العرف فاللائق أن يكون محجوبا عنه ولانه ليس صاحب رؤية وبدل لذلك اقتصاره في الجواب على تقدير المضاف بعد عن والا لاجاب أيضا بتقديره بعد اللام أي وليس لعرفه عن طالب العرف حاجب (قوله بتقدير مضاف)

أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه أى ليس له حاجب للطالب عن احسانه اليه
وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طالب المعروف كناية عن ورودهم عليه
وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قيل اه وكتب أيضا قوله
وايس له كان الاولى الفاء للدلالة ما قبله عليه إذ لو كان مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه
فتأمل أفاده فى الاطول (قوله أى مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار عموم النكرة المنفية
ليطابق الاول أى يكون بينه وبين الاول الطابق وليكون فيه اثبات الشئ بدليل لاستفادة انتفاء
الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى وكتب أيضا قوله أى مانع حقير قال الحفيد يمكن أن يكون
التنوين للفردية الشخصية أى ليس له حاجب واحد فكيف بالعدد لكن يفوت على هذا الطابق
بين التنوينين (قوله نحو ورضوان من الله أكبر) أى رضوان قليل أكبر من كل نعيم فى
الجنة لأن كل ما سواه من ثمراته وهذا المعنى أولى مما قيل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل
نعمة كائن لهم لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولأنه يتضمن
الإشارة الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك إشارة الى أنه غنى عن العالمين
عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه فالتنكير فى رضوان للتقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار
تنزيل الرضامزلة المعدودات نظرا الى تعدد متعلقاته والافارضا فى نفسه لا يقبل القلة والكثرة
حقيقة (قوله وعلو الطبقة) أى المرتبة (قوله باعتبار الكميات) أى فى المعدودات وقوله

أى مانع حقير فكيف
بالعظيم (أو التكثير
كقولهم ان له لا بلا وان له
لغنا أو التقليل نحو
ورضوان من الله أكبر)
والفرق بين التعظيم
والتكثير أن التعظيم
بحسب ارتفاع الشأن
وعلو الطبقة والتكثير
باعتبار الكميات والمقادير
تحقيقا كما فى الابل

أى مع جعل قوله له غير متعلق بحاجب بل بمحدوف وتقدير متعلق به هو للطالب وقوله أى عن
احسان طالب العرف إضافة احسان لادنى ملازمة (قوله للطالب) هذا بيان للمحجوب وليس
المحجوب هو الممدوح وقوله عن احسانه اليه احسان هو المضاف المقدر (قوله وليكون فيه
اثبات الخ) أى وليكون الكلام غير قابل للتخصيص اذ لو كان الحاجب عاما لكونه نكرة
فى سياق النفي لاحتمل تخصيصه بالعظيم لأن العام يقبل التخصيص واذا خص بالعظيم لا يعلم منه نفي
الحقير بخلاف ما اذا كان المراد من الحاجب الثانى الحاجب الحقير فانه لا يمكن تخصيصه بالعظيم
لعدم العموم وحينئذ يفهم العظيم بالاولى أفاده عبد الحكيم واستفادة الأولوية بواسطة مقام المدح
(قوله أى رضوان قليل الخ) فعلى هذا رضوان مبتدأ أو كبر خبره (قوله أى رضوان عظيم
الخ) فعلى هذا رضوان مبتدأ أو كبر نعمته والخبر محذوف أشار اليه بقوله كائن لهم (قوله لعدم
حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين الخ) أى المذكورين فى قوله تعالى وعد الله المؤمنين
والمؤمنات أى مع ان جعل التنوين للتعظيم يقتضى حصوله لهم قال بعض مشايخنا قد يقال
الرضوان العظيم يحصل لجميع المؤمنين والمؤمنات لأنه متفاوت (قوله ولأنه يتضمن الخ)
محصله أن جعل رضوان مبتدأ أو كبر خبره يتضمن الإشارة الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم
لأنه عليه لم يحكم بكيونونه الرضوان لهم لأن غاية ما استفيد على هذا أن الرضوان القليل من الله أعظم
من غيره وأما كونه لهم أولا فثبتي آخر لكن المقصود انه يحصل لهم كما يؤخذ من السياق فقيه وعد
ضمنى وهو لا يفيد الجزم بكونه لهم بخلافه على الوجه الثانى فانه أخبر فيه بكيونونه الرضوان لهم وهو
وعدهم بطريق الجزم ووجه إشارة الوعد لا بطريق الجزم الى أنه غنى عن العالمين ان ذلك
شأن الغنى وفى معاوية ان التقليل إشارة الى عدم الجزم بالوعد لأنه لا يناسب الوعد بالتقليل وفيه انه

والمقادير أى فباعداد ذلك من الكميات والموزونات والمسوحات (قوله أو تقديرًا كافي
الرضوان) لان الكميات والمقادير فيه انما هي باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه فالكميات
والمقادير فيه تقديرية فالتقدير به من حيث إن الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافي أن التنوين
فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضا قوله كافي الرضوان لكن هذا المثال ليس من
التكثير انما هو من التقليل وسهل التمثيل به عدم اختصاص اعتبار المقادير المقسمة بالفرق بين
التكثير والتعظيم وتعميده فارقا الى التقليل والتحقير (قوله وكذا التحقير والتقليل) لان التحقير
بحسب انحطاط الشأن ودنو المرتبة والتقليل بحسب الكمية تأمل (قوله وللإشارة إلخ) أى لان
العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله هذا ناظر الى التكثير)
التكثير المستفاد بالتكثير قدر زائد على التكثير المستفاد من جمع الكثرة الذى هو رسل
فبالتكثير حصلت المبالغة في الكثرة فلا اعتراض (قوله أى كل فرد إلخ) فيه أن الحل على الفرد
لا يناسب التفصيل بعده وهو قوله فمنهم من يمشى إلخ فان الظاهر أنه تفصيل للانواع وحمله على
الأفراد تكاف سم وكتب أيضا قوله أى كل فرد إلخ حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من
الشخص فالتكثير في دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثاني خلق النوع من النوع
فالتكثير في دابة وماء للوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب فلا يرد آدم وحواء وعيسى وما
يتولد من التراب كالفأرة والعقرب والبرغوث ونحو ذلك قال الفزرى ومما ينبغي أن يتنبه له أن
اعتبار الأفراد أو النوعية في الطرفين هو للأمة بينهما والافيجوز اعتبار الأفراد في جانب الدابة
والنوعية في جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة مخلوق من نوع من الماء أى مختص بذلك
الفرد اه وبقي وجه رابع لا يصح وهو اعتبار النوعية في جانب الدابة والأفراد في جانب الماء

أو تقديرًا كافي الرضوان
وكذا التحقير والتقليل
وللاشارة الى أن بينهما
فرقا قال (وقد جاء) التكثير
(للتعظيم والتكثير نحو
وان يكذبوك فقد كذبت
رسل) من قبلك (أى
ذو وعد كثير) هذا ناظر
الى التكثير (و) ذوو
(آيات عظام) هذا ناظر
الى التعظيم وقد يكون
للتحقير والتقليل معا نحو
حصل لى منه شئ أى حقير
قليل (ومن تكثير غيره)
أى غير المسند اليه (للأفراد
أو النوعية نحو والله
خلق كل دابة من ماء)
أى كل فرد من أفراد
الدواب من نطفة معينة

ينافي الإشارة الى الكبرياء والعظمة (قوله أى فباعداد ذلك إلخ) ناظر الى ان العام اذا قوبل
بالخاص يراد منه ما عدا الخاص وفى الغنى قوله باعتبار الكميات والمقادير من عطف التفسير
أو من عطف العام على الخاص بناء على ما ذكره الرضى فى تفسير اسم العدد من أن الحكم مختص به
(قوله والتقليل بحسب الكمية) أى والمقدار (قوله أى لان العطف يقتضى المغايرة)
يقتضى ان الإشارة بالعطف والظاهر خلافه وأنها بقوله أى ذوو عدد كثير إلخ قاله بعض مشايخنا
والظاهر انها بينهما (قوله فان الظاهر انه تفصيل للانواع) أى باعتبار أفرادها بدليل قوله
يمشى فان المشى للفرد لا للنوع من حيث هو وحينئذ يظهر انه تفصيل للأفراد خلافا لسم قاله
بعض المشايخ وقد يقال تفصيل الأفراد يلاحظ فيه كل فرد على حدته وما فى الآية ليس كذلك (قوله
قال الفزرى ومما ينبغي أن يتنبه له إلخ) عبارة السيد قدس سره قوله أى كل فرد من أفراد
الدواب من نطفة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب أقول لم يلتفت الى أن كل فرد من الدواب
مخلوق من نوع من النطفة مختص بذلك الفرد لأنه بخلاف الواقع ومستبعد جدا أو أماعكسه أعنى
خلق كل نوع من الدواب من شخص من الماء فحال اه وقوله قدس سره لانه بخلاف الواقع أى
إن أريد اختصاص نوع النطفة بالفرد باعتبار خصوصه اذ ليس كل نوع منحصرا فى فرد ومستبعد
جدا إن أريد اختصاصه باعتبار نوعه لأنه خلاف المتبادر قاله عبد الحكيم (قوله أى مختص
إلخ) قد علمت ما فيه من كلام عبد الحكيم وقال بعض المشايخ قوله أى مختص بذلك الفرد

بمعنى أن كل نوع من أنواع الدواب مخلوق من فرد من أفراد الماء وعدم صحته ظاهر فتأمل ومنع في الأطول اعتبار الأفراد في الدابة والنوعية في الماء وعلمه بأنه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا رد آدم الخ مانصه أى على الاحتمالين كما في الأطول (قوله هي نطفة أبيه الخ) تخصيص الأب لكونه المنسوب إليه الولد فلا ينافي أن التخلق من نطفة الأب والأم قاله عبد الحكيم ويحتمل أن مراده بالأب مطلق الأصل مجازاً من سلا (قوله أو كل نوع الخ) والنوع يصح خلقه وخلق منه باعتبار أفراداه لكن ليس الغرض الإشعار بالفردية بل بالنوع في ضمن الفرد ع ق وكتب أيضاً قوله وكل نوع من أنواع الدواب الخ أو رد عليه البغل فإنه لم يخلق من نوع النطفة المختصة به التي هي نطفة البغل وأجيب بأن نوع النطفة المختصة بالبغل هو المركب من نطفة الجمار ونطفة الفرس (قوله وهو نوع النطفة) قال في الأطول ولصاحب المفتاح تفسير آخر لماء وهو نوع الماء يعنى النطفة إذ هي نوع من الماء ولم يلتفت إليه المصنف لأنه خلاف سوق النظم لأن الظاهر تخصيص كل دابة بماء أه أى كل نوع من الدواب بماء أى بنوع من النطفة (قوله فأذنوا بحرب) ويحتمل النوعية أى نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره أه أطول (قوله أى حرب عظيم) لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب فكان المناسب في المقام الحرب العظيم ع ق (قوله انظن) أى بالساعة (قوله لا للتأكيد) أى لا مجرد التأكيد والافعال المفعول المطلق لا ينفك عنه نوبى (قوله وبهذا الاعتبار الخ) أى يكون المفعول المطلق هنا للنوعية لا التوكيد وهو جواب عن إشكال بوردة على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محملاً لغير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبما ذكره الشارح ينحل

وحينئذ فالعنى في خلق كل شخص من أشخاص الدابة من نوع أى من شخص من أشخاص هذا النوع مختص به فيراد النوع من حيث كل فرد من أفراده والكلام على التوزيع فلا شك في صحة هذا الوجه وإذا نظر في الوجه الرابع بما علمت صح أيضاً فنع صاحب الأطول للوجه الثالث الذى قاله الفري والمنع للوجه الرابع لعله بالنظر إلى أن المراد بالنوع النوع من حيث هو أو في ضمن جميع الأفراد أه وسيعلم ما فيه مما يأتى (قوله وعدم صحته ظاهر) أى لأن النوع لا يعقل خلقه من فرد واحد (قوله وعلمه بأنه خلاف الواقع) بيانه ما تقدم عن عبد الحكيم وقد كتبت سابقاً في بيانه أن النوع بمعنى الحقيقة لا يعقل الخلق منه والنوع في ضمن الأفراد لا يعقل خلق الفرد الواحد منه أن قلت النوع في ضمن فرد أى فرد يعقل خلق الواحد منه قلت الفصل فى النوعية بمنع من ملاحظة فرد واحد بخلاف ملاحظة الأفراد لا تمنع من قصد النوعية أه وعلى كل اندفع قول بعض مشايخنا يرد على قوله وعلمه بأنه خلاف الواقع أنه انظر إلى حقيقة النوع في ذاتها بطل الاحتمال الثانى فلا وجه لتخصيص هذا بالاطلاق وانظر إليه في ضمن الفرد فكل فرد خلق من النوع في ضمن الفرد وليس ذلك مخالفاً للواقع (قوله باعتبار أفراداه) أى لا باعتبار ذاته لأنه أمر كلى لا وجود له في الخارج فلا يتعلق الخلق به ولا منه والحاصل أن المراجع على الاحتمال الأول الأفراد وعلى الثانى النوع لكن من حيث تحققه في الأفراد فهما مختلفان من جهة المحفوظ أولاً وبالذات قاله بعض المشايخ (قوله لأن الحرب القليل) المناسب للحقير لأنه هو المقابل للعظيم (قوله وبما ذكره الشارح ينحل الإشكال الخ) كذا في المطول قال

هي نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تكبير غيره (للعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم (وللحقير نحو انظن الاطنا) أى ظناً حقيراً ضعيفاً إذا ظن بما يقبل الشدة والضعف فالفعل المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء

الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أى ان نحن الانظن
ظنا (قوله مفرغا) أى استثناء مفرغا مفرغا عن المصدر محذوف وهو مصدر نوعى ولا يصح جعله
حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجيىء الحال من المضاف اليه المعبر عنه النحاة فتدبر (قوله على
أن يكون المصدر للتأكيـد) فان كان للنوع لم يمتنع وكذا ان كان للعدد بأن كان التنوين فيه
للوحد أو للتكثير (قوله والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا) أى والا يلزم استثناء الشئ من
نفسه وكذلك يلزم التناقض لان ما ضربت يقتضى نفي الضرب والاضرب يقتضى اثباته (قوله
فكذلك صريح لفظ البعض) أى يفيد التعظيم بل هو من باب أولى (قوله فى هذا الابهام)
أى حيث أريد المقيد بالمطلق حتى كأن هذا المطلق لا يصلح الاله اه سم (قوله من تفخيم
فضله) أى لان ابهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به
والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد ع ق (قوله وأما وصفه) قدم من
التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع بيد أمه بالنعته (قوله أى وصف المسند اليه) أى
سواء كان منكرا أو مفعلا فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله والوصف قد
يطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أى بالتعليل أى لان الذى يعلى
هو الافعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق الظاهر أن أفعال التفضيل ليس على بابها (قوله
وأما بيانه) فيه أنه يجوز أن يراد بالبيان التابع المخصوص فلا يتعين للمصدر وأجاب الاستاذ بأنه
أغلب فى المصدر سم وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان فنرى (قوله أى اما

مفرغا مع امتناع ما ضربته
الاضربا على أن يكون
المصدر للتأكيـد لان
مصدر ضربته لا يحتمل
غير الضرب والمستثنى
منه يجب أن يكون متعددا
يشمل المستثنى وغيره وكما
أن التذكير الذى فى معنى
البعضية يفيد التعظيم
فكذلك صريح لفظ
البعض كما فى قوله تعالى
ورفع بعضهم درجات
أراد مجدا عليه الصلاة
والسلام فى هذا الابهام
من تفخيم فضله واعلاء
قدره مالا يخفى (وأما
وصفه) أى وصف المسند
اليه والوصف قد يطلق
على نفس التابع المخصوص
وقد يطلق بمعنى المصدر
وهو أنسب ههنا وأوفق
بقوله وأما بيانه وأما
الابـدال منه أى أما

عبد الحكيم فى الرضى وفى المفعول المطلق اذا كان للتأكيـد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى
إن نظن الاظنا خيل الشارح انما هو لهذا المثال على تقدير كونه للنوع والاشكال انما هو فى
المفعول المطلق الواقع بعد التأكيـد ودعوى انه لا يكون بعد الالتوكيد أصلا باطله فان قوله
ما اغتره الشيب الاغترار ليس القصد فيه الى نوع الاغترار حقير أو عظيم وقوله وحينئذ لا حاجة
الخ مردود بان الحاجة باقية فى المفعول المطلق الواقع بعد الالتوكيد اه ومحصله ان الرضى أفاد
ان الاشكال مفروض فى المصدر المؤكـد وجواب الشارح انما هو فى المبين للنوع فلم يلاق
الجواب الاشكال ودعوى انه لا يكون بعد الالتوكيد أصلا حتى يصح جوابه ويكون حاصله
ان كل مصدر بعد الافهـوم بين للنوع فلا اشكال باطله فان قوله وما اغتره الشيب الاغترار ليس
القصد فيه الى نوع من الاغترار حقير أو عظيم وقد يقال ما المانع من أن يكون المقصود نوعا عظيما من
الاغترار (قوله لفقدان شرط مجيىء الحال الخ) قد يقال تقول بعد بلا حقا كما قاله الدمامي
فى الكلام على خطبة المغنى (قوله أى حيث أريد المقيد بالمطلق الخ) هذا مجرى فى كل مطلق
أريد به المقيد فليس هو الملحوظ والملاحظ هنا هو ما ذكره بعد عن ع ق (قوله ليس على بابها) أى
الاقوله أوفق بالنسبة لقوله وأما بيانه بدليل قول المحشى فيه انه يجوز الخ قاله بعض المشايخ ولك أن
تقول يصح أن يكون كل من أنسب وأوفق مطلقا على بابها وذلك لوجود المناسبة بتقدير المضاف هنا
أى وأما ذكر وصفه وحل كل من البيان والابدال على التابع وفى المطول أنسب لموافق ويمكن
حل ما هنا عليه بجعله عطف على معلول ويوافق بمعنى يكون أوفق أو أوفق بمعنى يوافق

ذكر الخ (تفسير للمعنى المصدرى سم (قوله بمعنى المصدر) أى ذكر الصفة (قوله والاحسن أن يكون الخ) أى لان النعت هو المبين للكشف أولا وبالذات والمعنى المصدرى انما يصف بهما ثانيا وبالعرض سم (قوله وبضميره الخ) فيكون فيه استخدام (قوله فى البديع) قد يستغنى عن ذلك بجعله راجعا الى الصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى سم لكن رجح الشارح احتمال الاستخدام لانه من المحسنات للكلام (قوله كاشفا عن معناه) ذكره بعد قوله مبينا له لان التبيين له قد يكون ببيان لازم له أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله كاشفا عن معناه تفسير المراد من قوله مبيناله قال فى الاطول بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبيناله جعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أى ما عني به ولو مجازيا (قوله الجسم الطويل الخ) أراد به الجسم الطبيعى لا التعلمي اذ هو لا يحتاج الى فراغ لكونه عرضا لانه عبارة عن الامتدادات الثلاث الطول والعرض والعمق من رسالة شيخنا السيد البليدى وكتب أيضا قوله الجسم

ذكر النعت له (فلكونه)
أى الوصف بمعنى المصدر
والاحسن أن يكون بمعنى
النعت على أن يراد باللفظ
أحد معنيه وبضميره
معناه الآخر على ما سيجى
فى البديع ان شاء الله
تعالى (مبينا له) أى
للسند اليه (كاشفا عن
معناه كقولك الجسم
الطويل

(قوله تفسير للمعنى المصدرى) وانما ذكر فى هذا التفسير النعت دون الوصف لان النعت شائع فى التابع المخصوص أكثر من شيوع الوصف فيه وان كان كل منهما يطلق بالمعنى المصدرى لغة وبمعنى التابع المخصوص فى عرف النحاة (قوله لان النعت هو المبين الخ) فان التبيين والكشف قائم بالنعت وذكره انما يصف به باعتبار انه متعلق به كحركة راكب السفينة والخاتم (قوله قد يستغنى الخ) المناسب كتابة ذلك على قوله والاحسن الخ (قوله بجعله راجعا الى الصفة) المناسب الى النعت وكذا المناسب أن يقول لانه بمعنى ذكر النعت كفى الشارح بدل قوله لانه بمعنى ذكر الصفة والا لا حاجة لتكاف وجه تذكير الضمير مع عوده حينئذ على مؤنث (قوله مع أن المراد به كشف معناه) هذا مبنى على اعتبار الكشف التام وهو يخالف ما يأتى عن الأطول الا أن يكون هذا باعتبار الغالب (قوله قال فى الأطول بين بقوله الخ) عبارة الأطول بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبيناله من بيان معناه دون نفسه فجعل عبارة الحكم الخ ولعل معناه انه أراد بقوله مبيناله بيان معناه للغير دون بيان معناه فى نفسه بقطع النظر عن الغير ووضح هذا المراد بقوله كاشفا اذ الكشف انما يكون فى العادة بالقياس الى الغير ولو كان الكشف من بعض الوجوه وبهذا تعلم أن عبارة الأطول ليست تأييدا لما قبلها لاختلاف التوجيهين مع أن التوجيه فى العبارة الاولى مبنى على ما لم يقل به الأطول على ما تقدم خلافا لما يوجهه كلام المحشى فافهم (قوله فجعل عبارة الحكم) أى العبارة التى أدى بها الحكم وهو ثبوت الكشف للوصف مثالا له أى للحكم والعبارة هى قوله مبيناله كاشفا عن معناه وبيان ذلك ان قوله كاشفا عن معناه وقع فى كلام المصنف صفة لمبيناموضحا للمعناه فهو من أفراد الوصف الكاشف لموصوفه الموضح له وان لم يكن الموصوف مسندا اليه وان كان الكلام فيه والمراد أن المصنف وقع فى كلامه ما يصلح مثالا والافهم لم يسقه على سبيل التمثيل ومثل ذلك كثير فى كلامهم كقولهم الخبر ما احتل الصدق والكذب فان ذلك من أفراد الخبر وكذا الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع فانه من أفراد الكلام أيضا وكون كاشفا عن معناه صفة لمبيننا خلاف الظاهر والظاهر انه خبر نان للكون فليس من قبيل الوصف الكاشف (قوله أراد به الجسم الطبيعى الخ) عبارة السيد قدس سره وانما قيل مبينا

(قوله بالفعل) في المحاكات الجسم مقول بالاشتراك على أمرين أحدهما الجسم الطبيعي وهو جوهر يمكن أن يفرض فيه بعدا
 كيفما كان وهو الطول وبعد آخر مقاطع له على زوايا قوائم وهو العرض وبعد ثالث مقاطع لها كذلك وهو العمق قال وانما
 قال يعني المحقق الطوسي في شرح الاشارات والتنبيهات يمكن أن يفرض ولم يقل بوجود لان تلك الابعاد ليست يجب أن تكون
 موجودة فيه كما في الكرة والاسطوانة وان (١٣٦) وجدت فيه كما في المربع فليس الجسمية بحسب تلك الابعاد

الموجودة فيه بالفعل بل
 كل جسم يوجد فلا شك
 أن يفرض فيه أبعاد معينة
 محدودة الى غايات وأطراف
 معينة والجسمية ليست
 باعتبار تلك الابعاد المعينة
 المفروضة فيه بالفعل فر بما
 تزول وتتبدل وتبقى الجسمية
 الطبيعية بعينها انما الجسمية
 وصورتها هي الاتصال
 المصحح لفرض ابعاد مطابقة
 لا تتبدل أصلا وان تبدلت
 الابعاد المعينة ثم قال
 وثانيهما الجسم التعليمي
 وهو السكم المتصل الذي له
 الابعاد الثلاثة ثم نقل
 عن الشيخ أبي علي بن
 سينا في الهياآت الشفا
 ما لفظه المشهور فيما
 بين القوم أن الجسم
 هو الطويل العريض
 العميق وليس معناه
 أن الجسم ما يوجد فيه
 ابعاد ثلاثة بالفعل بل معنى
 هذا الرسم للجسم انه هو
 الجوهر الذي يمكن أن
 يفرض فيه ابعاد ثلاثة
 متقاطعة اه قدبر اه

الطويل الخ هذا عند المعتزلة وعند الحكماء هو المركب من الهيولى والصورة وعند المتكلمين
 هو المركب من جزأين فصاعدا سم أي من جوهرين فردين فأكثر وعند أهل اللغة البدن (قوله
 الطويل) استشكل بأن كل واحد صفة على حدته مع أنه ليس كاشفا والجواب أن كل واحد

له كاشفان معناه فجمع بين التبيين والكشف كأن الأول بالنظر اليه نفسه والثاني بالقياس الى
 السامع دلالة على أن الوصف بالغ في ذلك الغاية القصوى حتى صار حدا للموصوف أو جاريا مجراه
 والمثال المذكور من القسم الأول على رأي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم أي تعريف
 له على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلاث لا
 يتصور الا في مكان ثم الظاهر أن الوصف الكاشف الى آخر ما سينقله المحشى فقوله قدس سره صار
 حدا الخ أي تعريفًا ولو رسما كما يشهر به آخر كلامه وما يجري مجراه ما يكون مستلزما للتعريف
 كما في الذي يظن بك الظ * ن كأن قدر أي وقد سمعنا فانه تعريف للالهي باعتبار لازمه وليس
 المراد بالحد ما كان بالذاتيات وما يجري مجراه ما كان بغيرها وقوله قدس سره على رأي المعتزلة
 والحكماء أي فان المراد بالجسم عندهم الممتد في الجهات الثلاث والجسم موصوف بكل من الامتداد
 الطولي والعرضي والعمقي بالفعل لا يقال ينافي ما قررت من أن الجسم موصوف بالامتدادات
 الثلاث بالفعل تعريفهم للجسم بالعقابل للابعاد الثلاثة أو ما يمكن فيه فرض الابعاد الثلاثة فان هذين
 التعريفين يفيدان أن الابعاد الثلاثة التي هي الامتدادات الثلاثة المذكورة ليست حاصلة فيه
 بالفعل بل قابل لها لاننا نقول ليس المراد بالابعاد الثلاثة الامتدادات الثلاثة المذكورة بل المراد بها
 اما الخطوط المفروضة ولا شك أن الخطوط ليست موجودة فيه بالفعل لانه لو انقسم الجسم بالفعل
 الى الخطوط لم يبق الجسم جسمًا بل يصير خطوطًا فاخطوط في الجسم فرضية لا فعلية أو أطراف
 الجسم والطرف أمر فرضي موكول الى رأيك لان لك أن تعتبره من أي جهة شئت ثم ان المعتزلة
 والحكماء وان اتفقوا على تعريف الجسم بالطويل العريض العميق الا أن بينهم ما اختلفا من جهة
 أخرى هي أن الجسم عند المعتزلة منحصر في الجوهر فليس عندهم الا الجسم الطبيعي أعني الجوهر
 الطويل العريض العميق وعند الحكماء قسمان تعليمي وهو الامتدادات الثلاثة وطبيعي وهو
 الجوهر المركب من الهيولى والصورة الممتدة في الجهات الثلاثة وهي مادة الشيء والصورة
 جوهر بسيط قائم بالهيولى وكل من الجسم التعليمي والطبيعي محتاج الى الفراغ أي المكان بل
 الشاغل للمكان بالذات هو الجسم التعليمي بدليل انه يختلف المكان باختلافه بسبب التخلخل
 والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعي بحاله فاذلك الاختلاف الا لكونه هو الممكن بالذات ويظهر

(قوله بسبب التخلخل والتكاثف الخ) التخلخل هو أن يزداد حجم الجسم من غير انضمام شيء آخر اليه ومن غير أن يقع بين
 أجزائه خلاء كالماء اذا سخن تسخينًا شديدًا والتكاثف هو أن ينقص حجم الجسم من غير أن يزل شيء من أجزائه أو يزل
 خلاء كان بينها وإثبات هذا فرع وجود الهيولى وقبولها للتقدير المختلفة والصور المتفاوتة وإثباتها فرع نفي الجزء وهو باطل
 ومنه يعلم حال قوله الآتي لاسكن الذي نوهه الحكماء فاسد الخ فانه غير واقع موقعه والله أعلم اه

ليس صفة على حدته وليس كاشفا والصفة الكاشفة مجموعها أو الاول مقيد بما بعده فتدبر سم
وعبارة السيد الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان
هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب في الجهات كما أن قولك حلوه حامض
خبر واحد معنى كأنه قيل مزج تعدد اللفظ والاعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف الكاشف
هو الطويل الموصوف بما بعده فالعريض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال يس
وانظر هلا قيل ان الاضافة في قوله وأما وصفه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ويؤيد هذا قول
الشارح فان هذه الاوصاف بصيغة الجمع اه أقول

التخلخل والتكاثف في نحو القطن مثلا اذا أتيت برطل قطن منفوش فذلك الرطل من القطن
المنفوش جسم طبيعي قام به جسم تعليمي وهو الامتدادات القائمة به فاذا ضمت بعضها لبعض فقد
نقصت الامتدادات التي كانت قبل الضم ونقص الفراغ المشغول بالجسم عما كان فقد نقص
المكان عما كان بواسطة نقص الجسم التعليمي والجسم الطبيعي باق بحاله اذا الجوهر لم ينقص منه
شيء وكذا اذا أتيت بقربة منفوخة ثم بعد ذلك أخرجت منها الهواء وضمت بعضها لبعض فقد
نقص الجسم التعليمي واختلف المكان بسببه لكن الذي توهمه الحكماء فاسد لان الجسم الطبيعي
قد نقص أيضا اذا الجسم الطبيعي هو القطن والهواء المنبت في أجزائه والقربة وما دخل فيها من
الهواء فاذا ضم كل منهما فقد خرج الهواء منها فقد نقص الجسم الطبيعي بسبب زوال الهواء الذي
كان فيه ما وانما قال عند المعتزلة والحكماء لان الجسم عند الأشاعرة متركب من جوهرين فصاعدا
أفاد هذا كله عبد الحكيم سوى ما سبق من الاستدراك على الحكماء قائلا كل ما ذكر تظاهر عند
من هو واقف على كلامهم وقوله قدس مرة لا يتصور الا في مكان أي وأما الجوهر الفرد عند المعتزلة
فحتاج الى الخبز لا الى المكان لان الخبز أعم من المكان عندهم فكل متعين لا يعكس وأما
الحكماء فيذكرون الجوهر الفرد فاندفع اعتراض الفري على السيد حيث قال ما ذكره السيد
من أن علته الاحتياج الى الفراغ هي الطول والعرض والعمق لا يصح اذا الجوهر الفرد يحتاج
الى الفراغ أيضا ولا حاجة لما أجاب به من أن المراد الفراغ الممتد ومحصل الدفع أن المراد بالفراغ
المكان كما أشار له السيد والمكان أخص من الخبز عندهم فالجوهر الفرد متعين لا يمكن أفاده
أيضا عبد الحكيم فقول المحشي اذا هو لا يحتاج الى فراغ الخ مردود بما سبق من أن الجسم التعليمي
عندهم يحتاج للمكان كالجسم الطبيعي بل الجسم المحتاج للمكان بالذات هو الجسم التعليمي على
ما سبق فكان الاولى أن يقتصر على قوله لانه عبارة عن الامتدادات الخ وقوله هذا عند المعتزلة
الخ قد علمت أن التعريف المذكور جار على رأي المعتزلة والحكماء معا خلافا لما يفيد كلامه (قوله
والصفة الكاشفة مجموعها) مبنى على أن الثلاثة أوصاف للجسم (قوله أو الاول مقيد بما بعده)
مبنى على أن الوصف الاول وصف للجسم والوصفين بعده وصفان للوصف الاول (قوله وعبارة
السيد الخ) تأييدا لما قبله (قوله الصادق بالواحد والمتعدد) أي فكما يكون الكاشف واحدا
يكون متعدد بحيث لو انتفى التعدد لم يحصل الكشف كما في المثال (قوله بصيغة الجمع) أي
فالاتحاد شرط في حصول الكشف فلا يحصل الكشف بكل واحد على حدته لكن المتبادر من
قوله فان هذه الأوصاف الخ ان الكاشف كل واحد على حدته اذ هو من باب الكلية لا الكل

جوز هذا الوجه في الاطول وعليه الاشكال لافادته أن الكشف يكون بالمتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله انما يحتاج اليه اذا لم يرد بالكشف الكشف ولو من وجه فلو أريد ذلك فلا قال في الاطول ولا يجب في الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه أو مميزا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد الخ ما قال وكتب أيضا مانصه الطول الامتداد المفروض أولا والعرض الامتداد المفروض ثانيا والعمق ما يقطعها ما تفسير الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لا يشمل الاجسام المتساوية الاضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب أيضا قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى الفراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعتزلة أحجاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء في انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل الخ من رسالة شيخنا السيد البليدي (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتي (قوله وان لم يكن وصفا الخ) فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وزاد في الاطول أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمى لان معناه الذي المتوقد وان استلزمه (قوله الالمى الخ) من المنسرح وأجزاؤه مستغلان مفعولات مفتعلن مرتين

يحتاج الى فراغ يشغله
فان هذه الاوصاف مما يوضح
الجسم ويقع تعريفه
(ونحوه في الكشف)
أي مثل هذا القول في
كون الوصف للكشف
والايضاح وان لم يكن
وصفا للسند اليه (قوله
الالمى

والفرق بين الوجه الذي قاله يس واعتبار المجموع الذي قاله السيد انه على اعتبار المجموع الذي قاله السيد يكون الوصف الكاشف الذي هو المجموع واحدا باعتبار انه في قوة الممتد في الجهات وعلى كلام يس يكون الوصف الكاشف في نحو هذا المثال متعددا بحيث لو اتت في التعدد لم يحصل الكشف من غير احتياج الى اعتبار انه في قوة وصف واحد (قوله جوز هذا الوجه) أي الذي قاله يس (قوله قال في الاطول الخ) تأييد لما قبله (قوله الخ ما قال) بقية عبارته اما يجعلها بمنزلة وصف واحد بمعنى الممتد في الجهات الثلاث واما يجعل الوصف أعم من أن يكون واحدا أو متعددا اه فقوله اما يجعلها بمنزلة الخ هو اعتبار المجموع الذي قاله السيد وقوله أو اما يجعل الوصف الخ هو الوجه الذي قاله يس فافهم (قوله المفروض أولا) أي ولو كان أفصر ما فرض ثانيا (قوله والعمق ما يقطعها) قيل الأولى والعمق ما فرض ثالثا اه ولعله لان المقاطع لها هو الآتي عليهما جميعا ولو لم يكن مفروضا الى جهة أسفل مع أن العمق هو الذي يتقاطعهما الى أسفل لكن يرد أن المفروض ثالثا صادق بغير المفروض الى أسفل فتدبر (قوله فيه ان الاحتياج الخ) فيه ان هذه العبارة لا تقتضي التخصيص كما هو ظاهر قاله بعض المشايخ فكان الأنسب أن يذكر هنا ما تقدم عن السيد من أن في الوصف بالطويل الخ اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلاث لا يتصور الا في مكان ثم يعترض باننا لا نسلم ان علة الاحتياج هي الطول والعرض والعمق اذ الجوهر الفرد يحتاج الى الفراغ خصوصا الخ ما قال ومع ذلك فقد تقدم عن عبد الحكيم ان في كلام السيد ما يدفع هذا الاشكال فلا يحتاج للمفعل الى الجواب فتدبر (قوله وأجزاؤه مستغلان الخ) أجزاؤه كما في فن العروض مستغلان مفعولات مستغلان وطى عروضه غير لازم والطى هو حذف الرابع الساكن والاصل

(قوله الذي يظن بك الظن) قيل مفعولا الظن محذوفان أى يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكأن قدر أى الخ حال من فاعل يظن أى يظن مشبها للرأى والسامع وهو أولى من جعله حالا من الظن أى يظن الظن مشبها بالرأى والمسموع سم وقوله للرأى والسامع الاوضح أن يقول للرؤية والسمع أى الرأى والسمع لكنه قصر المسافة وقوله بالرأى والمسموع الأولى بالرؤية والسمع لأن يكون الظن بمعنى المظنون وجوز الخفية كونه صفة للظن يجعل آل للبعد الذهني فهو في حكم النكرة (قوله الذكى المتوقد) فقوله الذى يظن بك الظن الخ تفسير للامحى باللازم إذ يلزم من كون الشخص ذكيا متوقدا أنه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع كأنه رآه ان كان من المرئيات أو سمعه ان كان من المسموعات وكتب أيضا قوله المتوقد كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أى باللازم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أعاده نوطمة لما بعده والافقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لوقال لانه خبر ان لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعنى تأمل (قوله على أنه خبر إن) الذى يساعده السوق أن الخبر قوله بعد خمسة أبيات أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمن قد يحاول البعدا

أودى هلك والاشاحة الحذر والبعد جمع بدعة بمعنى الأمر الغريب أى لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من أمر كائن لا محالة يس (قوله والنجدة) أى القوة والشجاعة وقوله جماع جمعاء تأنيث أجمع فهو من ألفاظ التوكيد بمعنى جميعا (قوله أو محصا) الفرق بينه وبين الوصف

فيها عدمه وان كان هنا موجودا فالمناسب للمحشى أن يقول مستفعلن بدل مفتعلن لانه انما يوقى في بيان القواعد بالأمور الأصلية وهو قد اعتبر حذف الرابع الساكن ونقل التفعلة الى تفعلة أخرى وهى مفتعلن فاعتبر خصوص ما وقع في البيت وفيه أيضا انه حيث اعتبر ذلك كان عليه أن يحذف واو مفعولات لانها محذوفة في البيت فهو رحمه الله لم يوافق الاصل ولا ما وقع في البيت (قوله مفعولا الظن محذوفان) فيه انه على هذا يضيع قوله بك اللهم إلا أن يقال لما حذف المفعولين ذكره لبيان موضع الظن وان كان لا يصح ذكره لوصح بهما (قوله لبيان موضع الظن) أى على هذا القيل الثانى (قوله إلا أن يكون الظن الخ) هذا مخالف لما سبق من جعل مفعولى الظن محذوفين أو تنزيلة منزلة لللازم اذ المفعولان على هذا مذكوران والمفعول الثانى هو بك أى يظن الشئ المظنون بهذا الظن واقعا بك فهو وجه آخر (قوله اذ يلزم من كون الشخص الخ) وبعبارة ومن لوازمه أنه اذا وجه عقله نحو شئ ليخبره أدرك من حاله الحكم الواقع فيه وكان ظنه لذلك صوابا موافقا للواقع كأنه رأى موجه ان كان من المشاهدات أو سمعه ان كان من المسموعات فالوصف هنا مبين للموصوف بلازمه (قوله كناية) أى عبارة لا الكناية الاصطلاحية بدليل قوله فشبهه الخ (قوله فشبهه بالنار المشتعلة) أى وحذفها ورمزها بشئ من لوازمها وهو الاتقاد ويحتمل أن يكون فيه استعارة تصريحية تبعية (قوله لكنه أتى به لمقابلة الخ) وانما نص على النصب حتى يقابله بما ذكر لنا فاته هنا المسند اليه وللإشارة الى رجحانه على الرفع باعتبار محل اسم ان قبل دخولها (قوله طالب الأمور الغريبة) الأولى متعاطى الأمور الغريبة أى انه مع قدرته على غرائب الأمور وتعاطيه لها لا يمكنه دفع أمر مقدور كالموت ولا ينفعه الحذر منه

الذى يظن بك الظن *
كأن قدر أى وقد سمع
فالامحى معناه الذكى
المتوقد والوصف بعده مما
يكشف معناه ويوضحه
لكنه ليس بمسند اليه
لانه مرفوع على أنه خبر
ان في البيت السابق
أعنى قوله

ان الذى جمع السباحة والجم
دة والبر والتقى جمعا
أو منصوب صفة لاسم ان
أو بتقدير أعنى (أو)
لكون الوصف (محصا)
للسند اليه

المبين أن الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى (قوله أى مقللا
اشتراكه) أى فى النكرات أو رافعا احتماله أى فى المعارف فالتخصيص يدخل المعارف
والنكرات عند البيانين بخلافه عند النعويين فإنه عندهم فى النكرات فقط وأما رفع الاحتمال
فى المعارف فهو توضيح لا تخصيص كما ذكره الشارح وكتب أيضا ما منه أى الاشتراك المعنوى
على ما هو الظاهر فلا تكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يحمل على الأعم من
المعنوى واللفظى فتكون جارية صفة مخصصة لأنها قلت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء من
المعنى المشتركة فى لفظ عين فلم يبق إلا الاشتراك المعنوى بين أفراد الماء أفاده السيد قال سم
وعلى الأول يخرج مثل هذا الوصف عند النعاة عن الموضع والمخصص جميعا اه وناقش العصام
السيد فى جملة قصد الاشتراك المعنوى هو الظاهر ثم قال فالوصف فى عين جارية مخصص عند
النعاة لأنه يزيل اشتراك العين فى هذه الحالة بين معان اه ببعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك
شاملا للفظى دخول اشتراك الاعلام مع تخصيصهم لتقليل الاشتراك بالنكرات الا أن يقال المراد
تقليل الاشتراك فى النكرات بقرينة الاصطلاح على أن الوصف فى النكرات تقليل الاشتراك

(قوله تخصيص اللفظ بالمراد) أى تخصيص اللفظ المعلوم للخاطب معناه أو معانيه بما أريد منه بسبب
إيراد وصف زائد على مدلول اللفظ أو إيراد نحو المفهوم المراد نحو العين التى هى كوكب نهارى
مضى أو المنصبة للنفوس (قوله كشف المعنى) أى إيضاح المعنى الجهول للخاطب بسبب إيراد
تعريفه أو ما يجرى مجراه (قوله أفاده السيد) عبارته قوله التخصيص عبارة عن تقليل
الاشتراك الحاصل فى النكرات أقول الظاهر أنهم أرادوا الاشتراك المعنوى لأن التقليل إنما
يتصور فيه بلائحل كما فى رجل عالم ونظائره فلا تكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد
يتمحل فى جعل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوى واللفظى ويجعل جارية صفة مخصصة لأنها قلت
الاشتراك بأن رفعت مقتضى الاشتراك اللفظى وعينت معنى واحدا فلم يبق فى عين جارية إلا
الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى اه وقوله قدس سره لأن التقليل إنما يتصور فيه بلا
تمحل أى وأما المشترك اللفظى فلا يتصور فيه تقليل الاشتراك اللفظى لأن الذى يوجد فيه إزالة
الاشتراك اللفظى من أصله لا تقليله لأن الموجود عند الوصف بجارية معنى واحد لا معنى مع آخر
حتى يبق اشتراك لفظى قليل وقد يقال يتصور تقليل الاشتراك اللفظى بلائحل نحو عين مملوكة
فإن هذا الوصف يبق معه بعض الاشتراك اللفظى لصدقها بالجارية والمنقودة دون الشمس وقوله
قدس سره لأنها قلت الاشتراك أى من حيث هو لا بقيد كونه لفظيا فقط بل الاشتراك المطلق
الشامل للمعنى ومعنى تقليله أنه ذهب مقتضى الاشتراك اللفظى وبقى مقتضى الاشتراك المعنوى
فى أفراد معنى واحد فزال بعض الاشتراك المطلق وبقى بعضه إذا نظر على هذا للاشتراك من
حيث هو وكون المراد بتقليله إزالة بعض هذا المطلق وبقاء بعضه تكلف وتمحل كما قال وينقل
عبارة السيد تعلم أنه إنما كتب ذلك على كلام النعاة لا على كلام البيانين لكن المحشى رأى أن
لا فرق (قوله وعلى الأول يخرج الخ) نعم يقرب الحاقه بالموضع لأن المشترك اللفظى كالمعارف
فى كون الاشتراك فى كل عائدا إلى اللفظ (قوله ويرد الخ) هذا لا يتضح الأعلى كلام البيانين
لأعلى كلام النعاة لتصريحهم بأن تقليل الاشتراك فى النكرات (قوله على أن الوصف) متعلق
بالاصطلاح (قوله تقليل الاشتراك الخ) فى هذا الاخبار مسامحة ولو أبدل الوصف بالتخصيص

أى مقللا اشتراكه أو
رافعا احتماله

وفي المعارف رفع الاحتمال تأمل (قوله وفي عرف النحاة) جمع ناح من نحائحو اذا انظر في علم النحو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك في النكرات) ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم السكلي فهذا ظاهر لان في المفهوم السكلي اشتراك حقيقة وان كانت موضوعة لفرد ما ففيها اشتراك على سبيل البديل لصدقها على كل فرد على البديل إذ لا تعيين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعيين الذي فيه بمعنى أنه فرد الرجل لا فرد غيره لا بمعنى أنه شخص معين للخطابين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أي أواز التسمية بالسكلية لأنه اقتصر على

اسلم من ذلك (قوله من نحائحو الخ) وهذا ليس من وضع اللغة كما لا يخفى (قوله ان كانت النكرة موضوعة الخ) عبارة المطول أراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من أفراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصمته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف اه فقوله أراد بالتخصيص الخ جواب عما يقال ان المصنف مثل للوصف المخصص بالمعرفة مع ان النحاة يقولون ان رفع الاحتمال في المعرفة توضيح لا تخصيص وحاصل الجواب ان التخصيص عند علماء المعاني أعم منه عند النحاة وقوله فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من أفراد الرجال الى والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل قال السيد أقول اعلم ان احتمال رجل لكل فرد من أفراد الرجال بحسب الوضع ليس معناه انه بحسبه يصلح أن يطلق على خصوصية أي فرد كان بل معناه أنه بحسب وضعه يصلح أن يطلق على معنى كلي هو الماهية من حيث هي أو الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وذلك المعنى محتمل أن يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر فنشأ الاحتمال هناك هو المعنى وأما احتمال المعارف انما ينشأ من اللفظ فان زيدا اذا كان مشتركا بين أشخاص كان محتملا أن يطلق على خصوصية كل واحد من تلك الأشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس ههنا معنى كلي محتمل أن يتحقق في ضمن أية خصوصية منها الآن يؤول زيد بسمى زيد فيكون حينئذ في حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الاشارات والموصولات وغيرها انما ينشأ من اللفظ أيضا فان المعروف بلام العهد الخارجي كالرجل يصلح أن يطلق على خصوصية كل فرد من المهودات الخارجية إما لانه موضوع بازاء تلك الخصوصية وضعاعاما وإما لانه موضوع لمعنى كلي ليستعمل في جزئياته لافيه وأيا ما كان فالاحتمال ناشئ من اللفظ وان لم يكن بأوضاع متعددة كما في زيد فالاحتمال إمام من جهة المعنى كما في النكرات من حيث انها مشتركة بين أفرادها اشتراكا بمعنى أو إمام من جهة اللفظ فاما بحسب أوضاع متعددة كما في المشترك اللفظي بالقياس الى معانيه نكرة كان أو معرفة عالما أو غيره وأما احتماله بالقياس الى أفراد معنى واحد فهو ناشئ من المعنى واما بحسب وضع واحد كما في سائر المعارف فان قلت ما معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا قلت معناه ان الواضع تصور أمور مخصوصة باعتبار أمر مشترك بينها وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصية دفعة واحدة كما عين لفظة أنا لكل متكلم واحد ولفظة نحن له مع غيره ولفظة هذا لكل مشار اليه مفرد منذ كر الى غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات أفراد ذلك المفهوم العام فاطلاق

وفي عرف النحاة التخصيص
عبارة عن تقليل الاشتراك
في النكرات والتوضيح

أنا وانت وهذا على الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا يجوز إطلاقها على ذلك المفهوم السكلي
فلا يقال أنا ويراد به متكلم ما وانت ويراد به مخاطب ما وهذا الوجه ممكن تعدد معاني لفظ واحد
من غير اشتراك وتعدد أوضاع وإذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من
الوضع والموضوع له عاما وإذا تصور معنى جزئيا وعين اللفظ بازائه كان كل منهما خاصا وأما كون
الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول اه قال عبد الحكيم وقوله قدس سره ليس معناه الخ
اذ لو كان معناه ماذ كر للزم المجاز فان استعمال المطلق في المقيّد بمخصوصه مجاز والكلام فيما هو
بحسب الوضع وقوله قدس سره هناك أى في النكرات ماعدا المشترك اللفظي وقوله قدس سره
انما ينشأ من اللفظ دون المعنى لانه جزئى لا اشتراك فيه الا أن اللفظ يجوز استعماله في كل جزئى
مخصوص سواء كان موضوعا لكل جزئى مخصوص كفاى العلم وكذا فى غيره من المعارف على
القول بان المعارف غير العلم موضوعات للجزئيات المستحصرة بالقانون السكلى أو للمعنى العام بشرط
الاستعمال فى الجزئيات على القول بان المعارف غير العلم موضوعات للسكلى بشرط الاستعمال فى
الجزئيات فلاجل كون اللفظ يجوز استعماله فى كل جزئى مخصوص جاء الاحتمال اه بياضاح
وقد تقدم عند قول المصنف وأما تعريفه عن عبد الحكيم استشكل كون المعرف بلام الجنس
موضوعا للجزئيات أو مستعملا فيها وتقدم عنه الجواب وما يتعلق بذلك قال عبد الحكيم وقوله
قدس سره نكرة أى كعين وقوله علما أى كزيد وقوله أو غيره فيه ان غير العلم وهو باقى المعارف
الاشترك فيها بحسب وضع واحد لا بحسب أوضاع متعددة الذى الكلام فيه فصول العبارة
نكرة أو علما وأجاب شيخنا بان المراد بالعلم العلم الشخصى وبغيره خصوص العلم الجنسى اذا حصل
فيه اشتراك وقوله قدس سره بحسب وضع واحد لكل جزئى مخصوص أو لمعنى كلى بشرط
استعماله فى الجزئيات وقوله قدس سره أمور مخصوصة أراد بها المعانى الجزئية المندرجة تحت
المعنى المشترك سواء كانت جزئيات اضافية كفاى المشتقات فان الواضع وضع كل ما هو على وزن
فاعل لكل ذات قام بهامصدره أى لجزئيات هذا المفهوم الذى هو كل ذات قام بهامصدره وجزئياته
مطلق ذات ثبت لها الضرب ومطلق ذات ثبت لها الأكل ومطلق ذات ثبت لها الشرب وهكذا
شك أن هذه الأمور مندرجة تحت مطلق ذات ثبت لها مصدره العام واذا اندرجت تحت هذا
المفهوم مع كونها كلية اذ الذات التى ثبت لها الضرب مثلا تشمل زيدا الضارب وعمرا الضارب
وهكذا كانت جزئيات اضافية لا حقيقية ولا ينفى انه لا بد من التوزيع فى قولنا وضع كل ما هو على
وزن فاعل الخ والا كان المعنى لكل ذات قام بهامصدر كل ما هو على وزن فاعل وهو فاسد أو حقيقية
كفاى أسماء الاشارات والمضمرات وقوله قدس سره وعين اللفظ أما بخصوصه فيكون الوضع
شخصيا كفاى المضمرات والمبهمات أو باعتبار أمر كلى فيكون الوضع نوعيا كفاى المعرف باللام
والضاف فان الواضع عين كل لفظ معرف بلام العهد خارجيا أو ذهنيا وقد لاحظ به عنوان انه
معرف باللام لكل حصة مما دخل عليه فى العهد الخارجى أو لجنس ما دخل عليه فى العهد الذهنى
وكذا المشتقات مثلا وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات قام بهامصدره وليس موضوعا
لمفهوم مقام به المصدر والالجاز استعماله فى هذا المفهوم بحيث يكون الضارب معناه مطلق الذات
التي قام بهامطلق المصدر الشامل للضرب والأكل والشرب وغير ذلك وهذا الاستعمال لا يصححه
عقل ولا نقل فال موضوع ملحوظ بأمر عام وكذا الموضوع له فتأمل فان فيه غموضا قد زل فيه

التقليل لانه الغالب في التخصيص أفاده في الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يتأتى في المعرف

الأقدام وقوله قدس سره فالمعتبر في الوضع مفهوم عام سواء كان آلة للملاحظة الموضوع له كما في المعارف غير العلم على طريقته قدس سره ومن معه أو موضوعا له نحو انسان الموضوع للمفهوم الكلّي العام وهو الحيوان الناطق أو المعارف غير العلم على رأى السعدون من معه فعموم الوضع تارة يكون من عموم الآلة وتارة يكون من عموم الموضوع له وهذا تنزيل للكلام على الواقع المعلوم من فن الوضع وان كان كلامه قدس سره الآن في الوضع للجزئيات بآلة كلية وقوله قدس سره وهذا معنى كونه عاما أي ليس معناه أن له أفرادا متعددة بل ان له تعلقا بأمر عام سواء كان آلة أو موضوعا له كما تقدم وهذا كما يقال هذا الحكم عام بمعنى أن له تعلقا بالعام أعني موضوع القضية المشتملة على الحكم وقوله قدس سره ولا يجوز إطلاقها الخ أي بطريق الحقيقة لعدم كونه موضوعا له وقوله قدس سره وبهذا الوجه أي بالوضع للجزئيات بواسطة استحضارها بأمر كلي وقوله قدس سره من غير اشتراك الخ رد للشبهة التي قالها الخصم الزاعم أن الوضع للكلّي حيث قال لو كان الوضع للجزئيات لزم الاشتراك اللفظي وتعدد الأوضاع والأصل عدمه ومحصل الرد أن الوضع واحد لا متعدد فليس هناك اشتراك لفظي حقيقة اذ لم يتعدد الوضع كما هو معتبر في الاشتراك اللفظي المصطلح عليه وان وقع اشتراك الجزئيات في اللفظ وقوله قدس سره مفهومها كلياً أي كحيوان ناطق وقوله قدس سره وعين اللفظ أي كإنسان وقوله قدس سره كان كل من الوضع الخ كذا ذكره في حاشية شرح الأصول وقال الأبهري انه اذا وضع لفظ واحد بآراء معنى واحد فهذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كلياً أي كحيوان ناطق الموضوع له لفظ انسان فهو وضع خاص لعدم عموم الآلة لموضوع له عام فعلى هذا لا يكون القسم الرابع مستحيلاً أو جزئياً والوضع العام يكون اذا كان الأمر العام آلة للملاحظة أمور مخصوصة وضع اللفظ لكل واحد منها أي ولا يكون بسبب عموم الموضوع له قال عبد الحكيم لكن الحق ما اختاره السيد من عدم وجود القسم الرابع خلافا للأبهري لأنه اذا كان الوضع عاماً باعتبار عموم الآلة فلائ يكون عمومياً باعتبار الموضوع له أولى وقوله قدس سره فغير معقول في حاشيته على شرح مختصر الأصول لان الجزئي ليس وجهها من وجوه الكلّي ليتوجه به العقل اليه فيتصوره اجمالاً وانما الأمر بالعكس قيل قد يجوز قدس سره كون الأخص معرّفاً لاعم فلم لا يجوز أن يكون الجزئي مرآة للملاحظة الكلّي ورد بان الجزئي لكونه حاصل من طريق الحواس كيف يكون مرآة للملاحظة ما حصوله بطريق العقل وقد يقال لا مانع من ذلك كيف والكميات انما انتزعت من الجزئيات على ان الجزئي قد يكون كلياً كالجزئي الاضافي هذا وكتب بعض المشايخ على قول المحشى ان كانت النكرة موضوعاً للمفهوم الكلّي الخ فيه ان تقليل الاشتراك في النكرات بوضعها انما هو حين الاستعمال وهي اتفاقاً حينئذ لا يراد منها الا الفرد المنتشر كما تقدم ذلك عند شرح قول المصنف كقولك أدخل السوق حيث لا عهد وهذا في المعنى كالنكرة عن العلامة المصفوى شيخ سم فكيف قال المحشى سم هنا ان كانت النكرة الخ اه قد بره (قوله لا يتأتى في المعرف الخ) ليس ذلك على إطلاقه والافتراض المعرف بلام الجنس من حيث هو ممكن في مشترك لفظي عرف بها وقوله فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالنكرات ظاهراً كلامه أولاً والمعرف بلام الجنس من حيث هو وهذا انما يتأتى في المعرف

عبارة عن رفع الاحتمال
في المعارف (نحو زيد
التاجر عندنا) فان وصفه
بالتاجر يرفع احتمال التاجر
وغيره

بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل
يخصه كالشكرات ولا في المعرف بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل فوصفه
للتخصيص لا للتوضيح فلعل مرادهم المعارف ماعدا هذين سم وعبارة ع ق رفع الاحتمال
في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشاربها الى فرد ما باعتبار
عهدية جنسه فان فهم ما تقليل الاشتراك كالشكرات (قوله أو مدحا أو ذما) أى ذامدح أو ذام
(قوله حيث يتعين) اما لعدم شريكه في ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف
وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضى أنه لا يكون للمدح الا اذا انتفى التخصيص وفيه نظر سم
ويأتى جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ المتبادر أنه متعلق بالمثال فالمعنى حيث يتعين زيد
ونفس النكتة أحق بالتمييز وجعله قيداً لها بارجاع ضمير يتعين الى الموصوف بعيد ومخالف
للإيضاح كذا في الاطول (قوله والا لكان الخ) قيل لم يرد أن كون الوصف مخصصا مانع عن
الحل على المدح والذم ونحوهما إذا الظاهر أن لا مانع في أمثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه إذا لم يكن
الوصف مخصصا اتضح أن المراد المعاني المذكورة سم أى وهى المدح والذم وكتب أيضا ما نصه
أى كأن القصد بالوصف التخصيص والمدح والذم حاصلان غير مقصودين (قوله أول كونه
تأكيذا) ليس المراد التأكيذا اصطلاحى لا اللفظى ولا المعنوى بل المراد المقرر ع س سم
(قوله أمس) مثلثة الآخر كما في القاموس (قوله فان لفظ الامس مما يبدل على الدور) أى
فوصفه بالداير تأكيذا وقد يقال أى فائدة لهذا التوكيد ويجاب بأن ذلك إنما يقال اذا اقتضاه
المقام كما اذا وقع في أمس كرب وغم فيكون ذكره إشارة للفرح بدوره أو وقع فيه سرور فيكون
فيه الإشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو في الاطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود)
الفرق بين هذا والصفة الكاشفة أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات بأن محتمل
اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال لاحتمالها
الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به إيضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات ع س
سم والفرق بينهما وبين المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلى بل مجرد التأكيذ
بخلاف هذا الوصف اه حفيد وقول سم بيان أحد المحتملين الخ يلزم عليه أن يكون الوصف

(أو) لكون الوصف
(مدحا أو ذما) نحو جاءنى
زيد العالم أو الجاهل حيث
يتعين (أى الموصوف
أعنى زيدا) (قبل ذكره)
أى ذكر الوصف والا
لكان الوصف مخصصا
(أو) لكونه (تأكيذا
نحو أمس الدابر كان يوما
عظيما) فان لفظ الامس
مما يبدل على الدور وقد
يكون الوصف لبيان
المقصود

بلام الجنس من حيث الوجود في كل فرد ولو اضافيا قدير (قوله لان مدلوله الجنس الخ) أى
فلا اشتراك فيه انما نشأ من المعنى لا من اللفظ وكذا يقال فيما بعد (قوله المتبادر الخ) اعتراض على
المصنف (قوله ونفس النكتة أحق الخ) أى بان يقدم قوله حيث يتعين قبل ذكره على المثال
ويكون الضمير راجعا للموصوف من حيث هو والنكتة هى قوله أو مدحا أو ذما (قوله وجعله
قيدا لها الخ) أى كما صنع الشارح في مطوله ومختصره حيث أرجع الضمير للموصوف الأعم من
زيد وغيره وأما قوله أعنى زيدا فليبان المراد بالموصوف في خصوص المثال المذكور وهذا من
الأطول اعتراض على الشارح وبمحتمل انه ليس غرضه الرد على الشارح وان ما في الشارح في
الحقيقة أرجاع لخصوص زيد فالموصوف ليس على عمومته كما بينه بالعناية غاية الأمر انه طول المسافة
(قوله بعيد) وجه البعد انه أو أراد المصنف جعله قيداً لها لتقديمه على المثال وجعله بلاصقها (قوله
انه لا مانع) عبارة الفري انه لا تمنع وهى أوضح (قوله كان القصد الخ) أى بحسب الظاهر

هنا من أحد قسمي الوصف المخصص وهو ما يرفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحد مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا في النكرات وحينئذ فاللزم المذكور ممنوع (قوله وتفسيره) عطف تفسير (قوله وما من دابة في الارض) أي سواكم بقريته قوله أمثالكم إذا المائل غير المائل افاده في الاطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم (قوله لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد) توجيه ذلك أن النكرة في سياق النفي

فلا يخالف هذا القيل السابق (قوله وهو ما يرفع احتمال الخ) الضمير راجع لاحد قسمي الخ أي بخلاف القسم الآخر وهو ما يقلل الاشتراك فان الفرق بينه وبين الوصف المبين للمقصود الذي الكلام فيه واضح اذا الغرض من المبين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته لبيان أحد أفراد المعنى الواحد للفظ ورفع غيره من الافراد والغرض من الوصف المخصص المقلل للاشتراك بيان أحد أفراد المعنى الواحد فاذا قلت رجل تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقيه مثلا وهو أحد أفراد معنى الرجل فانه موضوع للذكر البالغ من بني آدم وهو أمر كلي تحتها أفراد أحدها الفقيه (قوله والجواب أن هذا الاحد الخ) وأجاب الحفيد بجواب آخر وعبارته ثم الفرق بينه أي بين الوصف الذي نحن فيه وبين الوصف المخصص ان المرتفع ثمة أحد أفراد المعنى أو أحد المعاني وهذا أحد الجزأين اه وقوله أحد الجزأين أي تنزيلا ولا فليسا جزأين حقيقة كما لا يخفى ولا يخفى أن المعنى الذي وضع اللفظ بازائه اما الجنس أو الفرد لا كل واحد منهما فليسا معنيين حقيقة ومن سمهما معنيين أراد المعنيين تنزيلا فان الفرد على ان ما وضع اللفظ بازائه هو الماهية بمنزلة المعنى الذي وضع اللفظ بازائه من حيث ان استعمال اللفظ فيه حقيقة وبهذا تعلم حال ما كتبه يس على قوله وهنا أحد الجزأين حيث قال يعني الجنس والفرد لان اسم الجنس حامل لهما وليس كل منهما فردا له كما أن العالم في قولنا رجل عالم من أفراد الرجل لكن قد يقال ان المرتفع هنا أحد المعنيين لما سيأتي في كلام الشارح ان اسم الجنس حامل لمعنيين فلا فرق بينه وبين المخصص المرتفع فيه أحد المعاني اذا دخل للجمعية فانه لو فرض مشترك بين معنيين ووصف بما يميز أحدهما عن الآخر كان المرتفع أحد المعنيين الا أن يقال ما يرتفع فيه أحد المعنيين أو المعاني لا بد فيه من تعدد الوضع لتلك المعاني كزيد وعين واسم الجنس لم يتعدد وضعه للفرد والعدد بل وضع لهما بوضع واحد وكل منهما جزء تمام المعنى الموضوع له فتدبر اه وفي قوله لكن الخ انظر اذا لان اسم انهما معنيان بل كل منهما بمنزلة الجزء لا جزء حقيقة كما هو ظاهر كلامه بعد ومن عبر بالمعنيين فقد تسامح وفي جوابه نظر اذ من المعارف التي يأتي فيها رفع الاحتمال ما لم يتعدد وضعه كما علم من عبارة السيد المتقدمة ثم انه يرد على جواب المحشى وصف المشترك اللفظي نحو عين جارية على القول بانه مخصص فان جوابه لا يتم فيه (قوله توجيه ذلك الخ) كتب عبد الحكيم على قول الشارح ان القصد منهما إلى الجنس ما نصه يعني أن لفظ دابة وطائر حامل لمعنى الجنس والوحدة فوصف بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد إلى الجنس فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد أي وليس القصد إلى الجنس مع الوحدة فيحتمل أن يراد الوحدة النوعية فيفيد عموم أفراد نوع واحد بان يراد به دابة وترع وطائر يصيد وعلى قوله وبهذا الاعتبار ما نصه أي باعتبار ان هذا الوصف للجنس فيم جميع أفرادها وليس له اختصاص بنوع افاد زيادة التعميم على

وتفسيره كقوله تعالى وما
من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائر
بما هو من خواص الجنس
ليبين أن القصد منهما

(قوله اذا دخل للجمعية)
دفع به ما يتوهم من الفرق
بين ما هنا وبين المخصص
بان ما هنا فيه ارتفاع أحد
معنيين وفي الوصف
المخصص ارتفاع أحد
معان لامعنيين اه منه

تفيد العموم لكن يجوز أن يراد بها نادوا ب أرض واحدة وطيور جوت واحد فيكون استغراقا

التعميم الذي كان يحتمله بدون الوصف هذا ما اختاره الشارح في شرح كلام المفتاح وتبع العلامة في ذلك فيكون ما ل كلام صاحب المفتاح وصاحب الكشف متعدا وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدابة والطارئ بما هو من صفات الجنس والمذلول المطابق للفظ لبيان أن القصد بهما إلى الجنس فيفيد تأكيدهما أمر الشمول والاحاطة ورفع توهم الخصوص وهذا ما قاله صاحب الكشف أن معنى هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل ما من دابة فقط في جميع الارضين السبع وما من طائر في جوار السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أم أمثالكم اه وقوله حامل لمعنى الجنس أي بذاته وقوله والوحدة أي بافراده لكن الوحدة التي يحتملها بافراده هي الوحدة الشخصية وقد ارتفع حمله لها هنا بدخول من فلا يصح قوله فوصف بما هو من خواص الجنس الخ فلو قال انه بعد دخول من يحتمل الجنس والنوع فوصف بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد اليه لا إلى النوع فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس لكان صوابا وقوله لبيان أن القصد إلى الجنس أي والحكم على الجنس بعد التجريد عن الوحدة يلزمه الحكم على جميع الافراد كما أفاده بقوله فيفيد عموم كل الخ أي أن العموم لازم كما قاله شيخنا أو المراد الجنس في ضمن جميع الافراد كما يدل عليه كلام الجماعة وعلى هذا فيكون قوله فيفيد الخ تقريرا على هذا وقصد عبد الحكيم بهذه القولة وما بعد ها لبيان رجوع كلام المفتاح لكلام الكشف فان عبارة المفتاح محتملة لذلك وقوله فيحصل بالنصب بعدفاء السببية الواقعة في جواب النفي أي يحتمل أن يراد الجنس مع الوحدة النوعية أي الجنس المتحقق في أفراد نوع واحد فيكون الاستغراق عرفيا ومقابل هذا الاحتمال هو أن يراد الوحدة الجنسية أي أن يراد الجنس مع الوحدة الجنسية أي الجنس المتحقق في أفراده فعلى هذا الاحتمال يكون الاستغراق حقيقيا فعند ارادة الجنس مع الوحدة لولم يذكر الوصف لاحتمال الاستغراق العرفي والاستغراق الحقيقي وأما عند الاتيان بالوصف المقيد ارادة الجنس فقط يكون الاستغراق حقيقيا فقط وقد عانت ما في كلامه وقال شيخنا أن مقابل قوله فيحصل أن يراد الوحدة النوعية الخ هو احتمال أن يراد الوحدة الشخصية وأن محمله أنا إذا أردنا الجنس والوحدة عند عدم الاتيان بالوصف احتمل أن يراد الجنس المتحقق في أفراد نوع واحد فتكون الوحدة نوعية أو الجنس المتحقق في جميع الافراد الشخصية لانه إذا أريد من النكرة الجنس مع الوحدة النوعية فإذا دخلت من الاستغراقية أفادت استغراق الجنس المتحقق في وحدات النوع وإذا أريد منها الجنس مع الوحدة الشخصية فإذا دخلت من الاستغراقية أفادت عموم الوحدات الشخصية اه ولا يخفى ما فيه بعد ما تقدم وقوله العلامة أي الشيرازي وقوله وقد صرح أي الشارح وقوله والمذلول المطابق عطف على الجنس وقوله وهذا ما قاله صاحب الكشف إلى آخر القولة من تنمة كلام الشارح في شرح المفتاح وفيه الشاهد (قوله تفيد العموم) أي ولو بطريق النصوص بواسطة من الاستغراقية فلا يحتمل عدم الاستغراق أصلا لكنه قبل الوصف يحتمل التأويل بأن يراد الاستغراق العرفي وبعد الوصف لا يحتمله وخلاصة التوجيه انه قبل الوصف كان نصافي الاستغراق محتملا للتأويل بالعرفي وبعده صار محكما مفسرا للاستغراق

عرفنا قد كروصف نسبتته الى جميع دواب أى أرض كانت وطيور أى جو كان على السواء فأتضح أن الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق ويظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة المفردة فى سياق النفي تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أم أمثالكم لأن كل فرد لا يكون أمما وكذا ان أريد بها كل نوع لأن كل نوع أمة واحدة لا أم وجوابه أنها هنا محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقريضة الخبر هنا ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه أن الفرد ليس بمحمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المنفية مع من نص فى الاستغراق بل أراد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى سم وقوله ان الفرد ليس بمحمل الخ أى حتى يحتاج الى نفيه بقوله دون الفرد (قوله الى الجنس) أى المتحقق فى كل فرد وكتب أيضا قوله الى الجنس أى متوجه اليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أى دون طائفة من الافراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ من وقوع النكرة فى سياق النفي فى تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس سم (قوله أفاده هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقق الجنس فى جميع الافراد فلا تنافى بين قصد الجنس وإفادة زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) وأما أصل

الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار أفاده هذا
الوصف زيادة التعميم
والاحاطة (وأما توكيده)
أى توكيد المسند اليه
(فلا تقرير) أى تقرير
المسند اليه

الحقيقى لا يحتمل التأويل اه عبد الحكيم بايضاح (قوله قد كروصف) ببناء الفعل للجهول (قوله نسبتته) مبتدأ خبره على السواء (قوله ويرد على ذلك أن النكرة الخ) يعنى أن التنكير اما المفردة أو للنوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله أم لأن الفرد ليس جماعة فضلا عن كونه جماعات والنوع ليس لجماعات وما قيل إن النوع يشتمل على أصناف وكل صنف أمة أو الأمة كل جماعة فى كل زمان فإفراد بالأم الأصناف أو الجماعات باعتبار الأزمان فيدفعه توصيف أم بأمثالكم اذ المراد بكم أفراد نوع الانسان فالمناسب تشبيه أفراد النوع بأفراد النوع فى كونها محفوظة أحوالها غير مهملة أمرها لا تشبيه الصنف بأفراد النوع على الأول ولا تشبيه جماعة فى وقت بأفراد النوع على الثانى اه عبد الحكيم بايضاح (قوله انها محمولة الخ) ظاهره يفيد أن هذه النكرة مراد منها المجموع ولا خفاء انه مخالف للسابق أعنى قوله كل دابة من دواب الارضين الخ ولقول الكشف فان قلت هلا قيل وما من دابة ولا طائر إلا أم أمثالكم وما معنى زيادة قوله فى الارض ويطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل وما من دابة قط فى جميع الارضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهملة أمرها وقله فان قلت كيف قيل أم مع أفراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومغنيا عن أن يقال وما من دواب ولا طيور حمل قوله إلا أم على المعنى اه فانه يدل على أن الحكم المذكور باعتبار اللازم كما فى قوله تعالى كل فى فلك يسبحون فلا بد من العناية بأن يقال معنى قوله انها محمولة الخ أن النكرة المذكورة كورة من حيث الاخبار عنها محمولة على المجموع أى ان المراد من النكرة كل فرد فردا لكن الاخبار ملحوظ فيه اللازم لكل فرد فرد وهو المجموع كما فى كل فى فلك يسبحون وليس المراد أن المجموع مراد منها ومستعمله هى فيه اه عبد الحكيم بايضاح وبه اندفع اعتراض بعض مشايخنا على جواب المحشى بأنه اخراج الكلمات العربية عن أوضاعها لأن دابة نكرة فى سياق النفي يقصد منها استغراق أفراد

التعميم والاحاطة فواصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن (قوله أى تحقيق النخ)
تفسير للتقرير وكتب أيضا قوله أى تحقيق النخ أى ليس المراد بالتقرير أنه ذكر أولا ثم يذكر ما
يقرره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعنى جعله النخ) تفسير للتحقيق وكتب
أيضا ما نصه أى ليس المراد تحقيقه في نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بازالة احتمال الغير عند
الحكيم (قوله مستقرا) أى قارأ في ذهن السامع وقوله محققا أى متيقنا سم (قوله بحيث
لا يظن الخ) المراد بالظن المعنى الاعم الشامل للتوهم (قوله أو عن جملة) يحتمل الضمير
السامع وهو الظاهر أى غفلة السامع عن جملة المسند اليه على معناه ويحتمل المتكلم أى غفلة
السامع عن حل المتكلم المسند اليه على معناه فلا يحتمله على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع
الى لفظ المسند اليه على أن الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل الذى هو
المتكلم أو السامع وكتب أيضا قوله أو عن جملة على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بالتأكيـد

الجنس فالحكم معها على كل فرد فرد فهو كلية لا على المجموع فيكون كلا (قوله أى ليس المراد
النخ) وجه عدم ارادته انه يلزم على ارادته تعليل الشئ بنفسه ان جعل التوكيد ذكر الشئ أولا ثم
ذكر ما يقرره فيكون كل من التأكيـد والتقرير اسماء للمجموع الذى ذكر بن أو تعليل الشئ بكاه ان
جعل التوكيد الذى ذكر الثانى والتقرير اسماء للمجموع الذى ذكر بن أو تعليل الشئ بكاه ان
كاه ان كان قول المحشى ذكر أولا من جملة معنى التقرير أما ان كان توطئة والمعنى هو المعطوف لزم
تعليل الشئ بنفسه ان كان التوكيد أيضا كذلك وتعليل الكل بجزئه ان كان اسماء للمجموع الذى ذكر بن
اه وفي الدسوقي أى وليس المراد بتقريره ذكره أولا ثم ذكر ما يقرره وينبته فان هذا شامل لنحو
أنا سميت فى حاجتك وهو غير مراد هنا اه وتوقف بعض مشايخنا فى قول المحشى أى ليس المراد
الخ حيث قال انظر كيف هذا مع انه هو الواقع اه فتدبر (قوله عطف تفسير) لعل نسخته فيها
تأخير المفهوم عن المدلول وفى الدسوقي ثم ان المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقي وأما المدلول فهو
مادل عليه اللفظ سواء كان حقيقيا أو مجازيا يخور الى الأسد نفسه وحينئذ فعطف المدلول من عطف
العام وأتى به بعد الخاص إشارة الى أنه المراد اه وهو مأخوذ من عبد الحكيم (قوله بل تحقيقه
بازالة احتمال الغير) أى عن لفظ المسند اليه أى انه يجعل المسند اليه قارأ في ذهن السامع متيقنا
بسبب انه يزيل عن لفظه احتمال الغير مدلوله الحقيقي فى الواقع وليس المراد مجرد كشف حقيقة
ومعناه فلا يقال ازالة احتمال الغير عين دفع توهم التجوز الآتى لانه قد يلزم ذلك لأنه عينه كما هو
ظاهر ولو سلم اتحادهما أجيب بان التقرير ازالة احتمال الغير فى المآل ودفع التوهم ازالة الاحتمال
فى الحال وان كان بعيدا فان قلت هذا الحل لا يناسب قول الشارح اذا ظن المتكلم غفلة السامع
عن سماع لفظ المسند اليه إذ عند عدم سماعه لا يقال انه محتمل عنده قلنا حينئذ يطرق اليه
الاحتمالات فقد احتمل الغير عنده (قوله المراد بالظن المعنى الأعم النخ) هذا يقتضى انه بمجرد
التأكيـد يرتفع الاحتمال مع أنه لو كان الأمر كذلك ما جرى به متعددا لانه لا يوثق به متعددا الا لرفع
احتمال غير الظن كالشك قاله بعض مشايخنا وفيه انه انما يفيد أن التقرير لا بد فيه من رفع الاحتمال
بالكلية ونارة يحصل رفع الاحتمال بالكلية بمرة واحدة ونارة لا يحصل إلا بأكثر بحسب اختلاف
أحوال المخاطب (قوله وهو الظاهر) لعل وجه ظهوره أن الغالب اضافة المصدر الى الفاعل

أى تحقيق مدلوله ومفهومه
أعنى جعله مستقرا محققا
نابتا بحيث لا يظن به غيره
نحو جاءنى زيد زيد اذا
ظن المتكلم غفلة السامع
من سماع لفظ المسند اليه
أو عن جملة على معناه

المعنوى أيضاً نحو جاء زيد نفسه قال في المطول ومثل هذا وإن أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو ولكن فرق بين هذا القصد إلى مجرد التقرير والقصد إلى دفع التوهم مع التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أى تقرير المسند إليه وحاصله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند إليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذى هو المسند إليه (قوله نحو أنا عرفت) إذ فيه تكرير الاسناد مرتين يس (قوله وحدى) في قصر الافراد وقوله أولاً غيرى في قصر القلب وكتب أيضاً قوله وحدى أولاً غيرى أى فإن كلامهما تائيداً كيداً للمحكوم عليه يس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة ع ق ولا يصح في مثل هذا المقام لأن المراد التائيد الاصطلاحى والتائيد كيد الاصطلاحى لا يفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر به الحكم وإنما قلنا أنا عرفت ليس من التائيد كيد الاصطلاحى لعدم الضرورى بأن الفاعل لا يكون تائيداً للبتة ولو اتحد مصدرهما وإنما قلنا في المثال الثانى لا يصح لعدم كونه من التائيد كيد الاصطلاحى أيضاً لأن وحدى حال ولا غيرى عطف اه ملخصاً وقوله عطف أى عطف نسق (قوله لانه) أى ما ذكر من المثالين (قوله ليس من تائيد المسند إليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سمعت الخ لتائيد التخصيص الحاصل من التقديم لتائيد المسند إليه وقوله وتائيد المسند إليه رد لقوله

وقيل المراد تقرير الحكم
نحو أنا عرفت أو المحكوم
عليه نحو أنا سمعت في
حاجتك وحدى أولاً غيرى
وفيه نظر لانه ليس من
تائيد المسند إليه في شئ
وتائيد المسند إليه

والأظهر في الفاعل هنا هو المتكلم فلا يقال إن الظاهر رجوعه للفظ المسند إليه (قوله قال في المطول الخ) كتب الدسوقي على قول الشارح أو عن حمله على معناه مانصه فان قلت اذا كان المراد بالتقرير ما ذكر كان عين قول المصنف الآتى أو دفع توهم التجوز إذ المتكلم إنما يأتى بالتوكيد لدفع توهم التجوز اذا ظن غفلة السامع عن حمله على معناه وقد يجاب بان المراد هنا غفلة السامع عن التوجه إلى ما يراد به حقيقة أو مجازاً بان ظن المتكلم ان السامع لم يحمله على معنى أصلاً أو يحمله على معنى غلطاً والمراد بما يأتى غفلة السامع عن حمله على معناه الحقيقي بأن يحمله على معناه المجازى فتأمل أو يقال فرق بين قصد التقرير بالمجرد عن ملاحظة دفع التوهم وبين قصد دفع التوهم فالاول المقصود منه أولاً وبالذات التقرير ودفع التوهم وان كان حاصله لكن من غير قصد والثانى بالعكس أى المقصود منه أولاً وبالذات دفع التوهم والتقرير حاصل من غير قصد وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد اه وقوله اذا كان المراد بالتقرير بما ذكر الخ فيه نظر إذ كون كل منهما عند ظن المتكلم غفلة السامع لا يوجب كون أحدهما عين الآخر فليس امتحدين كما تقدم بيانه في حل عبارة عبد الحكيم وكما يصرح به هو في جوابه الثانى (قوله عبارة ع ق الخ) جرى على أحد الاحتمالين الآتين (قوله وجهه ان نحو أنا سمعت الخ) كتب عبد الحكيم على قول المطول وهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه أى المصنف ان توكيد المسند إليه يكون لتقرير الحكم نحو أنا عرفت أو تقرير المحكوم عليه نحو أنا سمعت في حاجتك وحدى أولاً غيرى غلط فاحش عن ارتكابه غيبة بما ذكرناه من الوجه الصحيح مانصه قوله غلط فاحش أما الأول فلما عرفت أن تقرير الحكم مستفاد من التقديم لا من التائيد وأما الثانى فلان أنا ليس للتقرير بل للتخصيص وأما وحدى ولا غيرى فليس تائيداً للمحكوم عليه بل للتخصيص اه فكلامه موافق لهذا الوجه فافهم وقوله فلان أنا الخ أى ليس الغرض منه ذلك في كلامهم وقد يقال لا مانع من أن يقصد ذلك اذا مدار على المناسبة (قوله لا تائيد المسند إليه) أى لا لغة ولا اصطلاحاً

تقرير الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المفيد لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المطول في هذا المحل سم وهذا مبني على أن التأكيدها بالمعنى الأعم من الاصطلاحى بأن أريد مطلق تكرر المسند إليه الداخل فيه نحو أنا عرفت فضمير لانه يرجع للمثال الأخير لكن يلزم عليه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لأن المصنف انما صرح به في التأكيدها الاصطلاحى لكن يعلم منه غيره فالمراد أنه صرح بما يعلم منه هذا لكن المتبادر والذي أراده المصنف الاصطلاحى كما يعلم من المطول وتقرير نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال ضمير لانه يرجع الى ما ذكر من المثالين فقوله ليس من تأكيده الخ رد للمثالين وقوله وتأكيده المسند إليه الخ رد لقول صاحب القيل تقرير الحكم لانه اذا كان الغرض انه تأكيده للمسند إليه لم يكن مفيداً لتقرير الحكم أفاده يس وكتب على قول سم بدليل انه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم مانصه أى مع أن فيه تكرر المسند إليه مرتين ولك أن تقول المفيد لتقرير الحكم تكرر الاسناد المترتب على التقديم لا تكرر المسند إليه كما في عرفت أنا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) وقع له مثل هذا التركيب في غير هذا الموضع وفيه أعمال المضارع المستقبل في قط وقد عدت من الخطأ قولهم لا كلمة قط لما فيه من التناقض لان قط ظرف الماضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وقد عد ذلك ابن هشام من اللحن وتعبه ابن جماعة قال وقصاراه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازاً لا هنا اه وفيه نظر لا يخفى يس

لا يكون لتقرير الحكم
قط وسيصرح المصنف
بهذا

(قوله هو التقديم لا التكرير) أى تكرر المسند إليه (قوله لان المصنف انما صرح به في التأكيده الاصطلاحى) أى حيث قال وقد بأتى لتقرير الحكم نحو هو يعطى الجزيل وكذا اذا كان الفعل منفيًا نحو أنت لا تكذب فانه أشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب أنت لانه لتأكيده المحكوم عليه لا الحكم اه والشاهد في قوله لانه لتأكيده المحكوم عليه لا الحكم (قوله وتقرير نظر الشارح الخ) على هذا التقرير لا يكون وجه النظر قاطعاً لمادة الشبهة لان لذلك القائل أن يعود ويقول لم أرد التأكيده الاصطلاحى وحينئذ رد عليه باننا لانسلم ان تأكيده الحكم في نحو أنا عرفت من تأكيده المسند إليه بمطلق التكرير بل من التقديم بدليل انهم صرحوا بانه ليس في نحو عرفت أنا وعرفت أنت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه وبان نحو أنا سميت في حاجتك وحذى أو لا غيرى لتأكيده التخصيص الحاصل من التقديم لا لتأكيده المحكوم عليه فكان الشارح بنى على هذا التقرير بناء النظر على أن مراد المصنف التأكيده الاصطلاحى اذ لا ضرورة الى حمله على غير الاصطلاحى فان عاد القائل وادعى ان المراد غير الاصطلاحى كان رده بما ذكر معلوماً من القواعد وأما التقرير السابق فهو قاطع لمادة الشبهة أفاده سم على الحفيد ويس (قوله على هذا الوجه) هو كون التأكيده اصطلاحياً وحينئذ فقوله الشارح ليس من تأكيده المسند إليه في شئ أى تأكيده اصطلاحياً لا لفظياً ولا معنوياً وقوله وتأكيده المسند إليه أى تأكيده اصطلاحياً وان لم يكن مثال هذا القائل من قبيله (قوله ولك أن تقول الخ) هو مجرد بحث مع سم لا تأييد فيه للقول فتدبر (قوله وفيه نظر) وجه النظر ان محل كون استعمال اللفظ في غير ما وضع له جائز اذ لم يخالف استعمال العرب والا فلا يجوز كما هنا فان كان هذا مراد يس فيقال له الحق أن المجاز لا يشترط سماع شخص بل سماع نوعه كافى قررره شيخنا

(قوله أو دفع توهم التجوز) أى أو حذف المضاف اليه ويمكن جعل التجوز شاملا له ويرد أن زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز العقلى على مذهب غير المصنف لا على مذهبه في بيان النسبة قاصرا على مذهبه فأفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز دفع التأكيده المجاز المتوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق بل بجامعة فقولنا رمانى الاسد نفسه تأكيده للاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم أن الراى بعض غلماه وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز أن قلت جعل دفع توهم التجوز مقابلا للتقرير يدل على أن لا تقرير فى هذه الصورة مع أن التأكيده تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول قلت التقرير وإن كان لازما فى التأكيده إلا أن القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فلا تقرير أى فللقصد الى مجرد التقرير فلا اشكال اه فترى أو يقال التقرير حاصل غير مقصود (قوله نحو قطع اللص الامير الامير) اعترض بأن التأكيده هنا انما يفيد دفع توهم التجوز فى المسند اليه بأن يراد بالامير غيره كغلامه وهذا لا يستلزم دفع التجوز فى الاسناد اللهم الا أن يقال ان دفع التجوز فى الاسناد يفهم من ذلك عرفا سم (قوله لئلا يتوهم

العدوى عليه سبحانه الرحمة والرضوان اه دسوقى وقال بعض مشايخنا وجه النظر انه لا علاقة لهذا المجاز وعلاقة الضدية انما ترتكب فى مقامات مخصوصة ليس هذا منها اه وفيه ان لذكر الضد هنا وجهها وهو الاشارة الى تحقق الحكم بمضى زمنه على انه يصح هنا علاقة غير الضدية كالاطلاق والتقييد (قوله أو حذف المضاف اليه) أى الى المسند اليه فاندفع ما قيل المناسب حذف اليه لانه مبنى على ان الضمير لال وليس كذلك كما علمت (قوله ويرد أن زيد نفسه جاء الخ) زيد نفسه جاء اسم ان مقصود لفظه ولدفع خبرها وحصله ان اسناد الخبر وهو جاء للبتدا وهو زيد ليس حقيقة ولا مجازا بل واسطة على مذهب المصنف وحينئذ فالتأكيده فى نحو هذا المثال لم يدفع توهم التجوز العقلى وحينئذ فالتسكتة التى هى دفع توهم التجوز أى العقلى قاصرة لا تظهر فى هذا المثال وان كان فيه تسكتة أخرى كدفع توهم التجوز الغوى أو التجوز بحذف المضاف هذا على رأى المصنف فى المجاز العقلى اما على رأى غيره فالتسكتة غير قاصرة وأجاب بعض مشايخنا بان التسكتة لا يلزم اطرادها فى كل تركيب بل يجوز أن تقع فى بعض دون بعض وأجاب بعضهم بانه لا قصور لانه اذا كذب زيد اندفع توهم التجوز العقلى فى اسناد جاء الى ضمير زيد لانه عائدا الى زيد المؤكد فى هذا التأكيده كدفع التجوز العقلى وان لم يكن فى اسناد الخبر الى المبتدأ (قوله فالمراد بقوله فلا تقرير الخ) محصله أن المراد بقوله فلا تقرير مجرد التقرير والمراد هنا دفع توهم التجوز أى مع قصد التقرير فالمقصود فيما سبق أمر واحد وهذا أمران أو مراده أن المقصود فيما سبق أمر واحد هو قصد مجرد التقرير والمقصود هنا دفع توهم التجوز سواء وجد معه قصد التقرير أيضا أم لا وعلى كل فهذا الجواب مغاير لما بعده وان قال شيخنا هما متعديان والاختلاف بينهما فى العبارة (قوله اللهم الا أن يقال الخ) فى عبد الحكيم ان التجوز فى النسبة يندفع بالتأكيده المعنوى واللفظى لما عرفت من كلام الرضى ان التأكيده اللفظى والمعنوى يقرر أمر المتبوع فى كونه منسوبا اليه فكانه تكرير للنسبة أيضا اه وقوله لما عرفت من كلام الرضى أى الذى نقله عنه سابقا حيث قال مانعه وقال الشارح الرضى فى تفسير التأكيده بانه تابع يقرر أمر المتبوع التكرير لفظا أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع

(أو دفع توهم التجوز)
أى التكلم بالمجاز نحو
قطع اللص الامير الامير
أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم
أن اسناد القطع الى الامير
مجاز وانما القاطع بعض
غلامه

(الخ) أى فى كون مجاز اعقليا ويصح أن يحمل على المجاز المرسل من اطلاق السبب وهو الامير على المسبب كما فى ع ق أو استعارة بأن شبه بعض الغلمان بالأمير بجماع ملابسة الفعل لكل واستعار الامير لبعض الغلمان فى كون مجازا فى الطرف (قوله أولدفع توهم السهو) أى توهم السامع السهو من المتكلم أى أن المتكلم سهوا فى ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أولدفع توهم السهو ترك النسيان مع أنه مذکور فى المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة فى القاموس سهوا عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمة من جعل السهو لزوال الصورة من المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج فى حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زوال صورة اللفظ الذى يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الأطول (قوله نحو جاءنى زيد زيد) اقتصر على التأكيذ اللفظى لان المعنوى لا يدفع هذا التوهم كما صرح به فى المطول لانه اذا قل جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءنى عمرو نفسه فسهوا

من اتصافه بكون ما نسب اليه أمرا عاما لا جزائيا شاملا (قوله ويصح أن يحمل الخ) وهذا كله بخلاف المجاز فى المسند بان ذكر القطع وأريد الأمر به فلا يدفع بتأكيذ المسند اليه بل بتأكيذ المسند اه عبد الحكيم (قوله السبب وهو الأمير) أى باعتبار أمره وقوله على السبب هو العملية لكن باعتبار فعلهم (قوله ودخل سبق اللسان) أى فى السهو كما يفيد مابعد وفى دخوله نظر لانه اذا سبق لسانه لمن عمرو الى زيد لا يلزم زوال صورة لفظ عمرو من مدركته بل السبق متأ ولو كان متصور اللفظ عمرو اه شيخنا (قوله لان المعنوى لا يدفع هذا التوهم) أى توهم وقوع مفرد مد كرم موقع مفرد مد كرم آخر سهوا فلا ينافى انه يدفع توهم وقوع مفرد مد كرم موقع مفرد مؤنث أو موقع مؤنث أو جمع وبالجملة هو لا يدفع توهم وقوع مسند اليه موقع مسند اليه آخر يوافق فى صيغة التوكيد وصيغة الضمير ويدفع التوهم فباعد ذلك نفسه فى جاءنى زيد نفسه يدفع توهم أن الجائى مفرد مؤنث أو شخصان أو ثلاثة وان الاسناد الى زيد وقع سهوا وكلاهما فى جاء الرجلان كلاهما يدفع توهم أن الجائى اثنان أو شخص واحد أو ثلاثة وأن الاسناد الى الرجلين وقع سهوا وحينئذ فلا تدافع بين ذلك وبين ما ذكره فى المطول فى شرح قوله أو عدم الشمول من أن نحو جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا ينافى فيه عدم الشمول بل يدفع توهم أن يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وبحث فى الأطول فى قوله لان المعنوى لا يدفع هذا التوهم بان التأكيذ المعنوى لما حفظ الكلام عن توهم التجوز كان مبنيا على مزيد الاحتياط ومبعدة للتكلم عن مظنة السهو به وحينئذ فلا ينافى بناء التوكيد على سهوه وبانه ينافى فى ماحقة من أن التأكيذ فى قولك جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص فيه بل يدفع توهم أن الجائى واحد منهما والاسناد اليهما وقع سهوا وبانه ينافى ما ذكره السكاكى فى بحث الفصل والوصل أن اتباع لاريب فيه لذلك الكتاب كاتباع نفسه للخليفة فى جاءنى الخليفة نفسه إزالة لما عسى يتوهم السامع أنك فى قولك جاءنى الخليفة متجاوز أو ساء ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد فى شرحهما فى هذا المقام اه لكن قد علمت عدم المناقاة فافهم (قوله لانه اذا قل الخ) هذا التوجيه قاله السيد

(أو) لدفع توهم (السهو)
نحو جاءنى زيد زيد لثلاث
يتوهم أن الجائى غير زيد
وانما ذكر زيد على سبيل
السهو

وتلفظ بز يد مكان عمرو وبنى التآ كيد على سهوه بخلاف توهم التجوز فيندفع به (قوله توهم عدم الشمول) أى فى المسند اليه أوفى النسبة أى الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثانى بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوى والتجوز العقلى فى كلامه وقول المصنف أو دفع توهم التجوز خاص بالتجوز العقلى كما يفهم من المطول فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف العام على الخاص ويصح اعتبار العموم فى الاول بحيث يتناول التجوز اللغوى والعقلى ولكن يقيد بغير صورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا أيضا من عطف الخاص على العام وهذا يجب عن بحثه فى المطول حيث قال وهما بحث وهو أن ذكر عدم الشمول إنما هو زيادة توضيح والافهون قبيل دفع توهم المجاز لان كلهم مثلا إنما يكون تآ كيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل المجاز والالكان تأسيسا ثم أيده بكلام الشيخ عبد القاهر ولا يخفى أن البحث أقوى وأجيب عنه أيضا بأن كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة لعل المصنف منهم وكتب أيضا قوله أو توهم عدم الشمول مما ينبغي أن ينبه عليه أن التآ كيد لدفع توهم عدم الشمول اذا كان فى المتبوع مجال التوهم ولذا منع النعاة اختصم الرجلان كلاهما دون جاءنى الرجلان كلاهما لاحتمال جعلهما كالواحد أطول وكتب أيضا مانصه لو ذكره عقب دفع توهم التجوز لكان أنسب كما أفاده فى الأطول (قوله الا أنك لم تعتد بهم) أى أطلقت القوم وأردت بهم من عد ذلك البعض كما أنهم هم القوم فالتآ كيد يدفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم سم فالجواز المدفوع على هذا لغوى

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءنى القوم كلهم أو أجمعون لتلايتوهم أن بعضهم لم يحىء الا أنك لم تعتد بهم

لما ذكره الشارح فى المطول من قوله ولا يدفع هذا التوهم بالتآ كيد المعنوى وهو ظاهر (قوله فيندفع به) أى بالتآ كيد المعنوى كما يندفع بالتآ كيد اللفظى (قوله من عطف العام على الخاص) أى من وجه فى كل منهما لان التجوز العقلى أعم من أن يكون معه عدم شمول أم لا وعدم الشمول أعم من أن يكون معه تجوز عقلى أو لغوى (قوله من عطف الخاص على العام) المناسب من عطف المتأخر لان الاول مقيد بغير صورة الشمول والثانى مقيد بها وإنما يظهر كونه من عطف الخاص على العام لو كان الاول عاما لصورة الشمول وغيرها وللمجاز العقلى وغيره سواء كان الثانى خاصا باللغوى أو بالعقلى أو شاملا لهما (قوله وهذا يجب عن بحثه فى المطول الخ) هذا مبنى على أنه اعتراض على المصنف بأنه لا حاجة الى ذكر عدم الشمول لا غناء عدم التجوز عنه وليس كذلك بل مقصوده أنه يمكن الاكتفاء بذكر التجوز بل إن راد المعنى الأعم وليس ذكر عدم الشمول فى بيان دواعى التآ كيد لازما فالبحث بمعنى التفتيش لا بمعنى الاعتراض اهـ عبد الحكيم وفيه بعد (قوله لان كلهم مثلا إنما يكون الخ) هذا الحصر ممنوع لجواز أن يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهول لا بطريق التجوز كما أشار له السيد اهـ فزى (قوله ولا يخفى أن البحث أقوى) أى لان حمل التجوز على خصوص العقلى بعيد لان التعرض لدفع المجاز العقلى مع بعض المجاز اللغوى وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا ولان تقييد الاول بغير صورة الشمول حتى يحتاج لعطف عدم الشمول مما لا داعى اليه (قوله وأجيب عنه أيضا الخ) يجاب أيضا بان قصد دفع توهم المجاز غير قصد دفع توهم عدم الشمول فكل داع والقصدان منفكان وان وجد اللزوم بالنسبة لتعلقهما (قوله لاحتمال جعلهما كالواحد) أى فيستند فعل أحدهما

(قوله أو أنك جعلت الخ) قال السيد وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم إذ علم أنه أريد به الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب إلى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وإنما نسب إلى كلهم لما ذكر في الكلام حينئذ مجازا سنادي وفي كون التأكيدي بطل وأخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث قائل إذا قلت جاءني القوم كلهم يفهم منه الإحاطة والشمول في آحاد القوم قطعاً ولا يلزم من ذلك إحاطة النسبة ونحوها لتلك الآحاد ألا ترى أن قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الآحاد ومع ذلك يحتمل أن يكون الفعل المنسوب إلى جميع الآحاد صادراً عن بعضهم ويمكن أن يجاب بأن إحاطة الأفراد تستلزم عرفاً إحاطة النسبة نظير ما مر عن سم في نحو قطع اللص الأمير (قوله كالواقع من الكل) فأسندت ما هو للبعض إلى الكل (قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد) لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وكتب أيضاً قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في أن تنسب الفعل إلى بعضهم أو إلى كلهم وما يقال الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فأنما يناسب المجاز اللغوي عبد الحكيم أي مع أن المجاز على هذا الوجه الثاني في الشرح عقلي (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدري أي كشفه وإيضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقريظة المقام فقول الشارح أي تعقيب المسند إليه الخ بيان لحاصل المعنى عبد الحكيم (قوله فلايضاحه) المراد بالإيضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعرفة أو النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لأنه على الصحيح يكون في النكرات نحو من ماء صديد يس (قوله باسم مختص به) المراد به ما يقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أنه لا خلاف في أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحتمل

أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد (وأما بيانه) أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان (فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد)

إليه ما في التأكيدي دفع توهم عدم الشمول بسبب توهم التجوز العقلي أولان توهم عدم الشمول ربما يكون بظن أن المتكلم حاكم بالتخمين غير متبوع أجزاء الكثرة حتى تتبع المقييد لليقين في دفع ذلك بناء على كيد الشمول إفادة الاستقصاء في تفحص الكثرة والتجنب عن الغفلة والفترة وحينئذ فرد الشارح في المطول جعل جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم عدم الشمول لكونه ناصاً في العدد وحكمه بأن الأولى أنه لدفع توهم السهو ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر لوجهين قاله في الأطول على أن السيد اعترضه بأنه يمكن أن عدم الشمول بسبب توهم أن المجيء كان من البعض ووقع الاسناد إلى الكل سهواً والفنري بأن كون المثني نص في مدلوله لا يطلق على الواحد ممنوع وذكّر لذلك شواهد (قوله وفي كون التأكيدي بطل الخ) قال عبد الحكيم قد عرفت اندفاعه مما قلناه عن الرضى من أن ألفاظ الشمول تقرر اتصاف المتبوع بكون ما نسب إليه عاملاً لأجزائه شاملاً لأجزائه بخلاف كل القوم قاموا فإنه يفيد الإحاطة والشمول في آحاد القوم لا في النسبة (قوله فلا تفاوت في أن تنسب الخ) لما بين الملابستين أو الفاعلين من المشابهة فتشبهه ملابسة الفعل للكل بملابسة الفعل للبعض وتسند الفعل الذي هو للبعض إلى الكل أو تشبهه الكل بالبعض في ملابسة الفعل المعتد به الخ وتسند الفعل الخ ومن هذا تعلم أن قوله رحمه الله تعالى أو أنك جعلت الخ ليس بياناً للتشبيه الذي ينبغي عليه المجاز بل منشأله (قوله بيان لحاصل المعنى) أي لانه يلزم من كشفه وإيضاحه بعطف البيان تعقيقه به فالشارح ذكر المعنى المصدري اللازم قيل عليه ما صنعه الشارح أولى لثلا يلزم اتحاد العلة مع المعلول (قوله المراد به ما يقابل الفعل والحرف)

(قوله لثلا يلزم اتحاد العلة مع المعلول) أي بالمعلول لك أن تقول مطمح النظر في العلة قوله باسم مختص به فلا يلزم الاتحاد المذكور اه

أن يكون بدلا وإنما النزاع في الاحسن فاختر الشارح كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به ولك أن ترجح البديل بما وجه به السيد ترجيح الكشف له من أن فيه تكرير العامل حكوا ويتفرع عليه تأكيد النسبة وبما يمكن أن يقال حق الصفة أن تجرى على الغير ويفاد بها معنى فيه لا أن يعبر بها عن الذات في حال نسبة شيء إلى الذات فالأولى أن تجعل الذات بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفي بما يحصل به من الايضاح وأن ليس قصد الايضاح في البديل كقصده في عطف البيان وكأن المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به أطول مع حذف (قوله ولا يلزم الخ) شروع في الإشارة إلى اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله فلا يوضحه الخ والجواب في كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبني على الغالب (قوله لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما) وذلك فيما

أي في شمل اللقب والكنية والذكر (قوله فاختر الشارح كونه عطف بيان) أي ردّا على صاحب الكشف كما فهم السيد والكلام كله في مقام يقتضي الايضاح كما يفيد قوله لان الايضاح الخ وقوله ويكتفي الخ والا فلا يستقيم الكلام مع دعوى الأحسنية على الإطلاق وإن كان يؤخذ من قوله وبما يمكن الخ أن البديل أرجح على كل حال كما سيأتي لكن قال عبد الحكيم ما ذكره الشارح يفيد أن كونه عطف بيان أحسن إذا قصد الايضاح وما ذكره صاحب الكشف يفيد أن كونه بدلا أحسن إذا قصد تكرير النسبة والايضاح معا فالبديل مختار بالنسبة إلى مجموع النكتتين وإذا قصد الثانية فقط فالأحسن عطف البيان لانه أعرق في التفسير والايضاح يريد بقوله إذا قصد كذا أنه كان قصد كذا أظهر وأنسب والأفأحد هما عند تعين قصد كذا متعين لا أحسن فقط أو يقال الأحسن متعين عند البليغ المراعي لمقتضيات المقام (قوله وبما يمكن أن يقال الخ) عطف على قوله بما وجه به السيد الخ وعلى هذا فالتحتم هو البديل على كل حال وعبرة عبد الحكيم وقيل يختار البديل على كل حال لان أصل الصفة أن تجرى على موصوفها ويفاد بها معنى فيه فإذا عبر عن الذات بها فالأولى أن تجعل الذات المذكورة مقصودة بالنسبة اه وهذا القيل هو ما للآطول (قوله ويفاد بها معنى فيه) كالمداقة هنا وقوله لا أن يعبر بها الخ أي كما هو المراد إذا جعل الثاني نكالا عطف بيان وذلك انه إذا كان عطف بيان كان المعطوف عليه مقصودا بالنسبة فيكون المراد منه الذات أصالة بخلاف ما إذا كان بدلا فان البديل منه غير مقصود بالنسبة أصالة فيكون كان الذات غير مرادة منه فتكون الصفة كأنها بنيت على ما لها وهو فائدة معنى بها أو فيكون التعبير بالوصف عن الذات كالعدم حيث خلا عن قصدها بالأصالة وعلى كل لا يفوت أصل التعبير عنها بالاسم ولو جعل الثاني عطف بيان لفات الأصلان وهذا اتضح قوله فالأولى الخ وقوله فالأولى أن تجعل الذات الخ بأن تكون بدلا لا عطف بيان وقوله ويكتفي بما يحصل به أي بالذات من الايضاح وقوله وإن ليس الخ بكسر همزة أن أي وإن كان ليس القصد الخ ووقع مثل هذا التركيب للآطول كثيرا فلا يحتاج للتنبيه بعد ذلك وبيان قوله وإن ليس الخ أن الايضاح بالبديل ليس مقصودا أولا وبالذات وإنما المقصود به كذلك الحكم والنسبة والايضاح مقصود بالتبع بخلاف عطف البيان فان المقصود به أولا وبالذات هو الايضاح وحينئذ يكون قصد الايضاح بالبديل ليس كقصده في عطف البيان (قوله وكان المصنف رجح احتمال الخ) أي لما تقدم من أن الايضاح له مزيد اختصاص به

ولا يلزم أن يكون الثاني
أوضح لجواز أن يحصل
الايضاح من اجتماعهما

إذا فرض أن كنية رجل كأبي حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشر بن مغايرين لأولئك العشرة فإذا اتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاءني أبو حفص عمر أفاد إيضاحها عند الاجتماع وإن كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثاني أشهر من الأول فإنه إذا اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره باسمه العلم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فإذا جعل الاسم عطف بيان لها حصل الإيضاح وإن كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكي في علم النحو أن عطف البيان يكون أعرف ألبة فترى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) حل في الأطول الاختصاص على ما يطر في كل عطف بيان حيث قال مختص به في التركيب وإن كان لا اختصاص له بانفراده فإنه وقت ذكره بعدم متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلا يرد أن عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالمتبوع اهـ مع حذف وكتب أيضا قوله بغير اسم مختص به أي على الإطلاق وأما الاختصاص بوجه فلا بد منه وأقله بالقياس إلى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع أما تحقيقا أن قصد بعطف البيان إزالة إبهام محقق وأما تقديره أن قصد به دفع إبهام مقدر قال السيد نعم إذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص أصلا لا مطلقا ولا من

وقد يكون عطف البيان
بغير اسم مختص به كقوله

(قوله بخلاف العكس)
أي الكنية بعد الاسم اهـ
منه

(قوله بين عشرة) أي غير هذا الرجل وكذا قوله عشرين وعليه فقوله مغايرين لأولئك ظاهر إذ لو كان منهم واحد من العشرة لم يحصل تمام الإيضاح ويصح أن يكون الرجل من العشرة لكن لا يجب حينئذ مغايرة العشرين الأعداد فيصح أن يكون منهم فيكون قوله مغايرين للعشرة أحد صورتين صحيحتين في هذا المثال (قوله مغايرين لأولئك العشرة) وأما هذا الرجل المقصود فقد اجتمع فيه الاسم والكنية فإذا قلت جاءني أبو حفص عمر فقد تميز الرجل الجائي عن العشرة لأنه لم يوجد فيهم الاسم وعن العشرين لأنه لم يوجد فيهم الكنية فإذا كانت العشرة المشتركة فيها الكنية من العشرين المشتركة فيها الاسم لم يقدح الاسم بعد الكنية شيئا بخلاف العكس وإذا كان بعض العشرة من العشرين فقد حصل بذلك أحداهما بعد الآخر إيضاح في الجملة هذا على أن الرجل غير كل من العشرة والعشرين ويقال في غيره بما يناسب (قوله أعرف) أي أقل اشتراكا وأشهر والأظهر أن التعريف في كلامه باق على حقيقته وإن المقصود دفع ما يتوهم مما مر من أن عطف البيان حيث جاز كونه أقل وضوحا وشهرة يجوز كونه أقل في التعريف أو مساويا (قوله حل في الأطول الخ) أي وحينئذ لا يرد قول الشارح وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به على أنه يمكن أن الشارح قصد بيان أن المصنف معتبر للغالب ولم يقصد الاعتراض ويسهل عدم الاعتراض بالثالث أن المصنف لم يستوف النكات في غير هذا المحل أيضا ولو بكاف التمثيل اتكالا على ما هو معلوم من أن النكات موكولة إلى ذوق البليغ (قوله في التركيب) فإنه متى أجرى الثاني على الأول في التركيب كان الثاني مختصا بالأول لأن المراد بهما في التركيب واحد وعلى هذا فقوله مختص لبيان الواقع ولهذا قال شيخنا وغيره لا فائدة حينئذ في قوله مختص به (قوله لم يجب الاختصاص أصلا الخ) أي كافي قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فإنه لا يقال البيت الحرام مختص بما أريد من الكعبة اختصاصا حقيقيا من كل وجه ولا نسيباً من بعض الوجوه لعدم الاشتراك فيها وصوره شيخنا بما إذا كانت الكنية مشتركة بين عشرين مثلاً والاسم مشترك بين ثلاثين منهم العشرين فإذا قلت فعل أبو القاسم محمد كان محمد عطف بيان للمدح ومحمد لم يختص

وجه يس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ مانصه كالطير فإنه يختص ببعض ما يطلق عليه العائذات وذلك البعض هو طير الحرم وإن لم يختص ببعض الآخر وهو وحش الحرم فالقصد بالطير إزالة إبهام محقق وكتب على قوله أن قصده دفع إبهام مقدر مانصه كقوم هود في قوله تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود فإنه جعل عطف بيان لعادم مع كون عاد عما يختص إبهام لا إبهام له لدفع إبهام تقديرى أى حاصل من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم أو من جواز إطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم إياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كقوم كذا في الأطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عز وجل أى والله الذى آمن العائذات أى الملتجئات إلى الحرم الساكنات به احتفاء من الصياد والطير عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لأنه يشملها وغيرها كما أن العائذات تشمل الطير وغيره فبينهما عموم وخصوص وجهى وجواب القسم قوله فى البيت بعده ما أن أتيت الخ وكتب أيضا قوله العائذات أمام منصوب على المفعولية للمؤمن أو مجرور بإضافة المؤمن إليه فنصب الطير على هذا باعتبار محل العائذات والاول أظهر وكتب أيضا تمامه * بمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند * وبعده

والمؤمن العائذات الطير
بمسحها *
فإن الطير عطف بيان
للعائذات مع أنه ليس
اسما يختص بها وقد يجىء
عطف البيان لغير الايضاح
كما فى قوله تعالى جعل الله
الكعبة البيت الحرام
قياما للناس ذكر صاحب
الكشاف أن البيت الحرام
عطف بيان للكعبة
(قوله بفتح الغين المعجمة)
وأما بكسرها فهو موضع
الأسد على ما فى شرح
السبعيات ولا يناسب هنا
كذا فى حاشية الغنمى اهـ

بالعشرين اذ يوجد فى غيرهم من بقية الثلاثين ولم يختص ببعض العشرين كما هو ظاهر اهـ ولا يخفى ما فى قوله ومحمد لم يختص الخ ولو قال ومحمد لم يختص بالمراد من أبى القاسم لا من كل وجه ولا من بعض الوجوه لكان صوابا ومثل هذا المثال اذا لم يكن للمدح تكرير الاسناد كان بدلا يرد على السيد اذ تقدير اشتراك أبى القاسم فيما يطلق عليه محمد حتى يكون مختصا بالمراد منه بالقياس إلى ما قد رآه تراكه فيه قد لا يقتضيه المقام نعم ان كان المقام مقام تكرير الاسناد كان بدلا (قوله فانه مختص) أى اختصاصا نسبيا بمعنى انه يطلق على هذا البعض الذى هو المراد من العائذات ولا يطلق على البعض الآخر وهو وحش الحرم فلا ينافى انه يطلق على طير غير الحرم وقوله وان لم يختص الخ أى والحال انه لم يختص ببعض الآخر الخ أى لا اختصاصا حقيقيا ولا نسبيا لعدم صحة اطلاقه عليه أصلا ولو قال اذ لا يطلق على البعض الآخر الخ لكان واضحا (قوله مع كون عاد عما يختص بهم) هذا هو القول الراجح ولا يقال ينافى الاختصاص بقوم هود وصفه بالاولى المقيدان هناك عاد اثنان فى قوله تعالى عادا الاولى لانا نقول ليس الوصف بالاولى احترازا عن عاد الثانية اذ المراد انهم اولى فى الهلاك وسابقون فيه على غيرهم بعد هلاك قوم نوح وقيل ان عادا عادان فعطف البيان على هذا لرفع الإبهام المحقق وعاد الاخرى هى إرم كما ذكره فى الكشاف فى سورة هود وسورة النجم وقيل كما ذكره فى سورة الفجر ان عقب عاد بن عوص بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام قيل لهم عاد كما يقال لبنى هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وإرم تسمية لهم باسم جدهم ولم يبعدهم عاد الاخرى فعاد الاولى وإرم اسمان للاولين منهم والموافق للنقول عن أهل الحديث والسير أن عادا الاولى هى إرم كذا فى الكشاف وفى الكواشى أن عادا الاولى هى قوم هود وعاد الاخرى قوم ثمود أفاده عبد الحكيم فتحصل أن فى كل من عاد الاولى وعاد الاخرى خلافا ان كانت إرم غير قوم هود وغير قوم ثمود فخر (قوله بمسحها ركبان مكة) أى لاجل التبرك بها من غير تنفير لها والاحرم المسح وقال بعض الخواشى المراد بمسحها أنهم يبرون عليها من غير تباعد عنها ومع ذلك لا تنفّر منهم لما ألهمته من أنها محرمة عليهم (قوله الغيل) بفتح الغين

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذن فلارفعت سوطا الى يدي

والغيل والسند موضعان في جانبي الحرم فهما الماء وقوله فلارفعت الخ دعاء على نفسه (قوله جىء به للمدح الخ) يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرف باللام علم الكعبة كالنجم ويكون المدح في وصف عطف البيان بالحرام لاني جعل الموصوف بالحرام عطف بيان أطول وكتب أيضا قوله جىء به للمدح لاللايضاح على هذا يشكل اعتبارهم في تعريف عطف البيان الايضاح الا أن يقال انه غالي ع س سم (قوله لاللايضاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شئ اهـ عبد الحكيم (قوله وأما الابدال منه) جعل المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن القصد بالذات الى الاسناد اليه بل الى الاسناد الى البدل * فائدة * قولهم المبدل منه في حكم السقوط ليس كليا قال الرضى ولا كلام في أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وأيضا في بدل الكل فديعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وقال في المفصل قولهم البدل في حكم تسمية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تقيمين لما يتبعانه لا أن اهدار الاول واطراحه واجب ألا تراكم تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلودعته تهرى الاول لم يستند كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه عمرا (قوله فلزيادة التقرير) كونه كذلك لا ينافي أنه المقصود بالنسبة لان المعنى أنه انما أورد بدلا ليحصل بواسطة ايراده كذلك زيادة التقرير حيث يذكر بعد ذكر شئ سابق فيحصل بذلك التقرير ع س سم (قوله من اضافة المصدر الخ) أى ان جعلت الزيادة مصدر زاد المتعدية (قوله الى المفعول) أى بعد حذف الفاعل والتقدير فلزيادة المتكلم التقرير أى على أصل المعنى أول زيادة الابدال التقرير أى على أصل المعنى أيضا تأمل وكتب أيضا قوله الى المفعول

جىء به للمدح لاللايضاح كما نجىء الصفة لذلك (وأما الابدال منه) أى من المسند اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول

المعجمة لا بالفاء (قوله يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت الخ) يؤخذ من عبد الحكيم ان كلام صاحب الكشف الذى ذكره جار على ان العلم هو مجموع البيت الحرام واشعاره بالمدح انما هو باعتبار الالتفات الى الوضع التركيبي المفيد تحريم القتال فيه والتعرض لمن التجأ اليه وان كان مستعملا الآن في المعنى العلمى كبقية الالقاب وعبارته قوله للمدح لما فيه من الاشعار باعتبار الوضع التركيبي الى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه وان كان مستعملا ههنا في المعنى العلمى ولذا جعل المجموع عطف بيان فا قيل انه يجوز أن يكون البيت نعتا موطئا للوصف بالحرام كما ان قرآننا حال موطئة لعرييا من ضمير أنزلناه ليس بشئ لان البيت الحرام مستعمل في المعنى العلمى لا التركيبى وأما البدل فلا يصح هنا لانه في حكم تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل اليه ولا النسبة الى الثانى مقصودا أصليا اهـ بايضاح (قوله ويكون المدح في وصف عطف البيان) أى ويكون عطف البيان موطئا لما بعده (قوله ليس كليا) أى بل هو أغلب لان ذلك انما هو بالنظر الى المعنى دائما وإلى اللفظ في بعض الصور وهذا هو مفاد صنيعة وفيه انه قد يكون مقصودا معنى كما في صراط العزيز الحميد الله وكفى وجعه لو الله شركاء الجن حيث ذكر صاحب الكشف أن الله وشركاءه مفعول لا جعـ لو والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعه لو الله الجن وان كان يجوز أن يكون مفعولا لشركاء والجن والله متعلق بشركاء (قوله زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا) فزيدا مفعول لفعل محذوف كلا يستبدل عليه

في كثير من النسخ أو أكثرها إلى المفعول وهي عبارة المطول وكتب عليها عبد الحكيم ما ملخصه
الزيادة تجب، مصدر أو بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الأول الإضافة لامية إلى الفاعل أو إلى المفعول
لأن الزيادة لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المفعول وعلى الثاني بيانية تأمل (قوله أو من إضافة
البيان) أي إن جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أي الافتتان (قوله
لا يخلو عن نكتة وهي الإيماء الخ) لأن ذكر لفظ الزيادة يشعر بأن التقرير ليس هو المقصود من
أصل الكلام سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تفننا وهو لا يخلو عن نكتة
ويجب أن كونه تفننا بحسب بادي الرأي لا عند التحقيق وامعان النظر (قوله وهي الإيماء الخ)
ويمكن أن يجاب أيضا بأن في البديل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم أيضا لكونه
بتكرير العامل وأما في التأكيدي فمقابلة تقرير المتبوع فقط وهو المؤكد لا غير ففي البديل زيادة
تقرير ليست في التأكيدي فمقابلة (قوله نحصل تبعا وضمننا) أي بحسب أصل الكلام والافه
المقصود بهذا الفن إذ هو إنما يبحث عن المعنى الزائد على أصل الكلام سم (قوله نحو جاءني
أخوك زيد) مثله جاءني زيد أخوك لكن التقرير في الأول أكمل وكذا كل ما كان المبدل
منه الجمل والبديل المعين فلذلك اختاره ومن البديل عند البصر بين ضربتك أياك وضربته أياه
والكوفيون يجعلونهم مائتا كيدين كما يجعل الكل بك أنت وبه هو وضربت أنت تأ كيدتان
وجعل الرضى الفرق تحكما قاله في الأطول (قوله في بدل الكل) الاحسن تسمية هذا النوع

أو من إضافة البيان أي
الزيادة التي هي التقرير
وهذا من عادة افتتان
صاحب المفتاح حيث
قال في التأكيدي للتقرير
وهنا زيادة التقرير ومع
هذا لا يخلو عن نكتة
وهي الإيماء إلى أن الغرض
من البديل هو أن يكون
مقصودا بالنسبة والتقرير
زيادة تحصل تبعا وضمننا
بخلاف التأكيدي فان
الغرض منه نفس التقرير
والتحقيق (نحو جاءني
أخوك زيد) في بدل الكل

المدكور ورأى بصرية وغلما مفعول لها ورجلا صاحب البديل من غلامه فلو حذف المبدل منه
وهو غلامه لم يستقم الكلام لأن الشاغل يجب أن يكون ضمير الاسم السابق أو سببيه كافي المثال
وعند الحذف يصير التركيب زيدا رأيت رجلا صالحا وهو لا يصح خلوه عنهما لا يقال المبدل منه
هو غلام لا غلامه وإذا حذف غلام فقط استقام الكلام لأنه يصير التركيب زيدا رأيت رجلا
صالحا فالشاغل موجود وهو الضمير لأننا نقول المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فإذا حذف
أحدهما حذف معه الآخر وأيضا يلزم على ذكر الضمير اختلاف معنى التركيب قبل الحذف وبعده
كما هو ظاهر فلذلك حذفنا ما لا يقال إذا حذفنا معا يستقيم التركيب أيضا جعل زيد مفعولا مقدما
ورجلا صالحا بدلًا منه أو مفعولا ثانيا على أن رأى عامية لأننا نقول المقصود أنه لم يستقم الكلام
على قصده أنه من باب الاشتغال مع بقاء المعنى الأول وهذا التوجيه يخرج عنهما وقوله فلو ذهبت
نهدر الأول أي وهو غلامه أفاده شيخنا وقال بعض مشايخنا الأول هو زيد في المثال لأنه مفعول
مقدم رأيت اه ولعل وجهه أن غلامه بدل من زيد ورجلا صالحا مفعول ثان لرأى على أنها عامية
وجه عدم الاستقامة على هذا أنه لو حذف زيد لزم عليه عود الضمير على غير مذكور فان كان
هذا هو موده فيرد عليه أن أبدل غلامه من زيدا إنما هو بدل غلط لأن غلام زيد غير زيد وهو غير
واقع في كلام البلغاء وأيضا لا داعي لتقديم زيد على رأيت (قوله ويمكن أن يجاب أيضا الخ) الأولى
أن يقول ويمكن أن تكون النكتة أن في البديل الخ (قوله أي بحسب أصل الكلام) أي
المعنى الأصلي للكلام وفيه أن التقرير في التوكيد كذلك ولو قال كما هو ظاهر الشارح بدل هذه
القولة بتأنيها أي بالنظر إلى النكتة المذكورة وهو كون البديل مقصودا بالنسبة لكان صوابا
(قوله لكن التقرير في الأول أكمل الخ) لا يظهر إلا إذا كان العلم غير مشترك (قوله وجعل
الرضى الفرق) أي الذي هو واقع من البصر بين فان الكوفيين جعلوا الكل من التوكيد

بالبدل المطابق كما سماه ابن مالك لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الخبير
الله فبين قرأ الجرا لأن المتبادر من الكل التبعية والتجزى وذلك ممتنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق
بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر فنرى (قوله ويحصل التقرير) أى في هذا النوع
أعني بدل الكل وكتب أيضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير فان الاخ عبارة عن زيد فقد كرر
زيد بمعناه واستشكل قولهم ان مدلولها واحد المبني عليه هذا بتغايرها فهو ما قطعنا وأجيب بأن
المراد أن ماصدقهما واحد وفيه أنهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ماصدقهما
واحدا والصواب أن يجاب بأن المراد ان المراد بهما واحد وان لم يكن الماصدق واحدا ع س سم
وبحث يس في قوله المبني عليه هذا أى التقرير يمنع البناء بدليل حصوله بالبعض والاشتغال
فكان ينبغي الجواب بمنع ذلك أولا (قوله وجاء في القوم أكثرهم في بدل البعض الخ) اعلم أن كلا
من بدل البعض وبدل الاشتغال انما ينال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البدل بمنزلة الحكم على
المبدل فلا يعول في القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيدا لا اذا كان محيى البعض بمنزلة الكل
وقطع يده بمنزلة استئصاله لمزيد حاجته اليها لكون اقيانه بعملها ولا يعول سلب عمر وثوبه الا اذا
كان سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه إما لكال فقره أو غيره أفاده في الاطول (قوله
وسلب زيد ثوبه) قال في العروس فيه نظر لان سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبا فثوبا
هو الثاني فاذا بنيت للمفعول فقلت سلب زيد ينبغي أن تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيد ثوبه
على أن يكون ثوبه بدل اشتغال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى
سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد اه يس وأقول الاظهر أنه
يتعدى الى مفعول واحد وأن زيدا من سلبت زيدا ثوبا منصوب بنزع الخافض والاصل سلبت من

ويحصل التقرير بالتكرير
(وجاء في القوم أكثرهم)
في بدل البعض (وسلب
زيد ثوبه) في بدل
الاشتغال

ثم ان ذلك هو المتعين اذا لمعنى أصلا في هذه الصور لكون الثاني مقصودا بالحكم فافهم
(قوله بتغاير) متعلق باستشكل (قوله انهما قد يختلفان بالعموم والخصوص) أى اذا كان
أخو المخاطب يوجد في غير زيد وزيد يوجد في غير أخى المخاطب (قوله فكان ينبغي الجواب
الخ) أى بان يقول لا نسلم أن التقرير مبني على وحدة المدلول لكن هذا المنع انما يصح اذا كان
اسم الإشارة راجعا للتقرير من حيث هو أما اذا كان راجعا للتقرير المبين بالتكرير بمعناه
فلا شك في البناء (قوله في العروس) أى عروس الافراح لابن السبكي على التلخيص (قوله
صار المعنى الخ) لان الثوب حينئذ هو نائب الفاعل في المعنى والقصد فهو مفعول أول (قوله
وهو معنى لا ينطبق الخ) لان المقصود من قولنا سلب زيد أنه سلب عنه شيء يتعلق به كنفس
الثوب لا أنه سلب شيء عن شيء يتعلق به كياض الثوب كما هو معنى قولنا سلب ثوب زيد بياضه
(قوله سلب زيد) قيل المناسب زيادة ثوبه بعد زيد اه ولا يخفى أن ما ذكره كاف في المطلوب
(قوله وأقول الاظهر الخ) هذا من رد دعوى بدعوى خصوصا والمردود عليه امام عظيم
ومع ذلك فقوله وان زيدا الخ يقتضى أن ثوبه في الاصل منصوب بنزع الخافض فيصير المعنى
سلب من زيد سلب من ثوبه ولا معنى له قاله بعض مشايخنا وقوله من رد دعوى الخ فيه انه لا مانع
من ذلك حيث أقيم على الدعوى الدليل وقد أقام الدليل بقوله بدليل صحة الخ وقوله يقتضى
أن ثوبه الخ أى لانه على تقدير عامل آخر وفيه أن قولك سلب زيد ثوبه بمعناه انه سلب شيء يتعلق

زيدنو ببدليل صحة سلبت ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج حينئذ الى أن يقال سلب ثوب زيد
بباضه فتدبره (قوله وبيان التقرير بالخ) مقابل لقوله وبحصل التقرير بالتكرير (قوله فيهما)
أي بدل البعض وبدل الاشتغال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بدل البعض
اشتغالا وانما لم يسم أيضا بدل الاشتغال فرقابين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبديل الاشتغال
لاحتياج الاشتغال فيه الى التنبيه عليه خلفائه بخلاف الاشتغال في بدل البعض فانه ظاهر جلي (قوله
أما في البعض فظاهر) لاشتغال الكل على بعضه (قوله لا كاشتغال الطرف الخ) أي لا يشترط
خصوص ذلك بل أعم لأن ذلك لا يكفي بدليل قتال فيه سم فان الشهر ظرف للقتال (قوله
مشعرابه اجمالا ومتقاضيه) أي من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيد ناقلنا عن المبرد لامن
حيث ذاته فان ذات زيد لا متقاضى الثوب عبد الحكيم وانما كانت نسبة الفعل واسطة في اشعار
المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل الى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله اجمالا احترازا من التفصيل
نحو قتل الامير سيفاه وبنى الوزير عماله فانه من المعلوم عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيفاه

وبيان التقرير فيهما
أن المتبوع يشتمل على
التابع اجمالا حتى كأنه
مذكور أولا أما في
البعض فظاهر وأما في
الاشتغال فلان معناه أن
يشتمل المبدل منه على
البديل لا كاشتغال الطرف
على المظروف بل من
حيث يكون مشعرابه
اجمالا ومتقاضيه بوجه ما
بحيث تبقى النفس عند
ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له

يزيد لان زيدا ليس مسلوبا في الواقع بل هو مسلوب منه كما يفيد ظاهر التركيب فظاهر التركيب
غير مراد ثم بين هذا الشيء المجمل الذي تقاضاه المبدل منه بواسطة نسبة الفعل بقوله ثوبه فالثوب
مسلوب لا مسلوب منه فهذا القول على حدس قريذ ثوبه فزيد مسلوب بحسب ظاهر
التركيب مسلوب منه بحسب باطنه المبين بالبديل كما انه في سرق زيد ثوبه مسروق بحسب ظاهر
التركيب مسروق منه بحسب باطنه بخلاف زيد في قولك سلبت زيدا ثوبه فانه مسلوب عنه بحسب
ظاهر التركيب وباطنه بدليل ذكر المسلوب ثانيا منصوبا بفعله فافهم (قوله بدليل صحة الخ)
أي صحته بلا تقدير بخلاف عامت قيام زيد فانه مقتدر لتقدير المفعول الثاني لان العلم مما يتعلق
بالنسب بخلاف ما نحن فيه ومثله العلم مفصلة في كتب النحو (قوله لأن ذلك لا يكفي الخ) قد
يقال مراده ان مجرد اشتغال الطرف على المظروف لا يكفي اذا لبد من تقاضى المبدل منه للبديل
واشعاره به اجمالا فلا بد في اشتغال الطرف على المظروف من اعتبار تقاضى الطرف واشعاره
بالمظروف بواسطة العامل حتى يصح بدل الاشتغال كما في الآية (قوله كما فصله السيد ناقلنا الخ)
حيث قال ويفيدك زيادة توضيح لهذا المعنى ما نقل عن المبرد انه قال انما سمي بدل الاشتغال لان
الفعل المستند الى المبدل منه يشتمل على البديل ليم ويفيد فان الاحجاب اذا أسند الى زيد لا يكفي به
من جهة المعنى فانه لا يعجبك لجهوده بل معنى فيه وكذلك السلب في سلب زيد ثوبه فانه لم يسلب
ذاته بل شيء منه وكذا السؤال عن الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام لا يفيد إلا أن
يكون عن حكم من أحكامه بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد لا يحتاج
الى شيء آخر وكذلك قولك قتل الامير سيفاه وبنى الوزير وكلاؤه ليس من بدل الاشتغال إذ شرطه
انه لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال
الذي فيه ولا اجمال في الاول ههنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير سيفاه وهكذا حال نظائره فلا يجوز
فيها الابدال مطلقا اه وقوله قدس سره لا يكفي به من جهة المعنى الخ يشعر بأنه يفهم من نحو ذلك
انه أعجبك شيء يتعلق به وان لم يكن يجوز أصلا وانما صح الاسناد الى زيد على وجه الحقيقة لان اللغة
على أن من أعجبه شيء زيد يقال فيه على وجه الحقيقة أعجبه زيد لم يسم ابتداء اللغة على التدقيق في نحو

ومن قولك بنى الوزير أن الباني عماله فهم ممن بدل الغلط لا بدل الاشتغال إذ شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلا معينا بل تبقى النفس مع ذكر المبدل متشوقة إلى البيان للأجبال الذي فيه ولا اجبال في نحو هذين المثالين كباين وكتب أيضا قوله ومتقاضيا له أى طالبا للبدل أى لنوعه (قوله يجب أن يكون المتبوع فيه) أى فى بدل الاشتغال (قوله بحيث يطلق النخ) أى من غير ذكر التابع وكتب أيضا قوله بحيث يطلق قال ع ق اعلم أن بدل الاشتغال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما فى التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لان ما يقتضى الشئ قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثانى للقطع بأنه ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل فى التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أى بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضربت الخ) أى فقوله ضربت زيدا حارجه من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتغال ومثله رأيت زيدا اعمامته أو ثوبه واستبعد الصفوى أن نحو هذا

وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبت زيدا إذا أعجبتك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حارجه ولهذا صرحوا

هذا وقوله قدس سره اذ يفهم عرفا أى قبل ذكر سياقه والعرف فى نحو هذاهو القرينة على أن الاسناد مجاز عقلى فلا يقال كلامه يقتضى ان مثل ذلك ليس فيه تجوز وقوله قدس سره مطلقا أى لا بدل غلط ولا غيره أما بدل الكل فلهكون الأمير غير السياف وأما بدل البعض فلان السياف ليس بعض الأمير وأما بدل الاشتغال فلان الأمير لا يتقاضاه بواسطة العامل اجبالا بل تفصيلا وأما بدل الغلط فلان قتل الأمير معناه قتل سيافه فلا غلط حتى يذكر سيافه بعد قال المحشى فى حاشية الأشعرونى بعد ان نقل عن الدمامينى نقلا عن المبرد مثل ما نقله عنه السيد فعلى هذا يشكك هذا التابع من أى التوابع فتأمل اه وقد يقال لا اشكال لانه ان لم يكن هذا التابع واردا فى كلام العرب ولا جائز النطق به لعدم وروده فالأمر ظاهر وان كان واردا أو جائزا لنطق به وان لم يكن واردا فيؤول بأنه ليس بتابع بل خبر مبتدأ محذوف والجملة مستأنفة لبيان وجه الاسناد مثلا (قوله فهم ممن بدل الغلط) هذا مخالف لما تقدم عن السيد والدمامينى نقلا عن المبرد وقد أقره المحشى فى حواشى الأشعرونى كما علمت (قوله من غير ذكر التابع) وان كانت الافادة حينئذ على سبيل الاجمال كما يستفاد مما بعد (قوله ولو كانت الافادة النخ) الواو للحال (قوله بل المراد أنه يشعر بالتابع النخ) قال قدس سره فالاعجاب قد نسب الى زيد فى الظاهر ويفهم منه أن المقصود نسبة الى بعض صفاته كأنه قيل أعجبنى شئ من زيد ثم بين ذلك بعلمه اه قال عبد الحكيم قوله قدس سره كأنه قيل النخ اشارة الى الرد على من زعم أنه مجاز فى النسبة وأنه عند ذكر البدل يجمع فى الكلام اسناد مجازى بالنسبة الى المبدل منه واسناد حقيقى بالنسبة الى البدل فانه وهم اذ فى الاسناد المجازى لا تكون النفس متشوقة الى الفاعل الحقيقى ولا بد كرى بعده أصلا والافات المقصود من الاسناد المجازى اه وقوله اذ فى الاسناد المجازى النخ أى فالاسناد فى نحو أعجبنى زيد علمه حقيقة قطعا لان معنى أعجبنى زيد فى العرف أعجبنى شئ يتعلق به كما مسكت بزيدا اذا قبضت على ثوبه وقوله والا فأت المقصود أى ان تشوف اليه أو ذكر بدلا فأت المقصود من الاسناد المجازى وهو الاشعار بقوة الملازمة حتى كان المسند اليه هو الاصل لا غيره (قوله واستبعد الصفوى أن نحو هذا) أى

من بدل الغلط ومال الى أنه من بدل الاشتمال والى أنه لا يشترط في الاشتمال أن لا يصح الاسناد الى
المبدل منه ظاهرا وكتب أيضا قوله بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره بخلاف ركبت زيدا
حماره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد يقتضى غيره مما يناسبه الركوب ليسند اليه كالحمار فهو
يطلبه اجمالا ع س وكتب أيضا قوله اذا ضربت حماره أى أو غلامه كما فى السيد (قوله بأن نحو
جاءنى زيد أخوه) كضربت زيدا حماره وقوله بدل غلط من اضافة المسبب الى السبب (قوله
لا بدل اشتمال) أى لعدم صحة السكون على المبدل منه لعدم تقاضى المبدل منه للبدل وكتب أيضا
مانه أى ولا بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه سم (قوله كما زعم بعض النحاة) هو ابن
الحاجب وجوز العصام فى أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطاً لا اعتباراً بديل الاشتمال عند
البليغ لا تحققه (قوله ثم بدل البعض الخ) اعتراض على قول المصنف وأما الابدال منه فلزيادة
التقرير ويحاجب بأن التقرير يستلزم الايضاح (قوله لا يخلو عن ايضاح وتفسير) أى لما فيه من
التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام أى فكان الاحسن أن يقول فلزيادة التقرير والايضاح
كما وقع فى المفتاح (قوله ولم يتعرض الخ) قال فى الاطول سكنت عن بدل الغلط لانه ليس من
أحوال المسند اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق للسان أو النسيان اما قصدا أو ادعاء كما
فى قولك البدر الشمس هذا فهو وليس بمسند اليه فى قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد
اليه أصلاً أو ترك بالمرّة فى وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق (قوله لبدل الغلط) أى
البدل لأجل الغلط أى لتدارك الغلط أو بديل المغلوط أعنى المبدل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع
فى فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع فى بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه

بأن نحو جاءنى زيد أخوه
بدل غلط لا بدل اشتمال
كما زعم بعض النحاة ثم
بدل البعض والاشتمال بل
بدل الكل أيضا لا يخلو
عن ايضاح وتفسير ولم
يتعرض لبدل الغلط لانه
لا يقع فى فصيح الكلام

نحو رأيت زيدا عمّامة أو ثوبه كذا يؤخذ من تضبيب بعضهم ولعل وجهه أن ذلك هو الواقع فى
كلام الصقوى فضربت زيدا حماره داخل فى قوله نحو وان لم يكن من مرجع اسم الإشارة
فافهم (قوله ولا بدل كل لاشتماله الخ) أى فىكون البدل غير المبدل منه بدليل اضافة المقيدة
للمغايرة لئلا يلزم اضافة الشئ لنفسه (قوله هو ابن الحاجب) فاكتمى فى بدل الاشتمال بمجرد
الابسته بغير الكلية والجزئية فهذا الاكتفاء يقتضى أن نحو جاءنى زيد غلامه أو أخوه أو حماره
مندرج فى بدل الاشتمال بل صرح فى شرح المفصل بأن قولك ضربت زيدا غلامه من بدل الاشتمال
قاله السيد قدس سره (قوله إما قصدا أو ادعاء) المناسب إما حقيقة أو ادعاء لان سبق اللسان
والنسيان لا يتصور قصدهما (قوله بل لم يقصد اليه أصلاً) أى فى صورة القصد (قوله أو ترك بالمرّة
الخ) أى أو قصده أو لا وترك بالمرّة الخ أى فى صورة الادعاء (قوله أى لأجل الغلط) أى أن روى
السبب البعيد (قوله أو لتدارك الغلط) أى أن روى السبب القريب (قوله أو بديل المغلوط)
أى عوض الشئ المغلوط أن جعل المصدر بمعنى اسم المفعول والمقصود من بيان هذه المعاني دفع
ما يتوهم من أن البدل نفسه وقع غلطاً (قوله أورد أن هذا ممنوع فى بعض أقسام الغلط الخ)
قال قدس سره منهم من فصل وقال الغلط ثلاثة أقسام غلط صريح محقق وهو سبق اللسان كما اذا
أردت أن تقول جاءنى حمار فسبقت لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمار وغلط نسيان وهو أن
تنسى المقصود فتعبد ذكر ما هو غلط ثم تداركه بذكر المقصود فهذا لا يقع فى فصيح الكلام
ولا فيما صدر عن روية وفظانة وان وقع فى كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط

حقيقة وانما يكون فيه تغالط بأن ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصح ثم ههنا اشكال قوى وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف بيل حتى أجيز وقوع

بداء وهو أن يذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم أنك غلط وهـ ذامع قد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه أن يرتقى من الأدنى الى الأعلى كقولك هذا نجم بدر كأنك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى أنك لم تقصد في الاول الانشيم بالبدر وكذا قولك بدر شمس وادعاء الغلط ههنا واظهاره أبلغ في المعنى من التصريح بكلمة بيل اهـ أى لانها حينئذ تكون للانتقال والترقى فيقوت التغالط وفي الانتهوى ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه فهو بدل غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذلك فساد قصده فبذل نسيان وقد ظهر ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ما فهموا النوعين بدل غلط وان كان قصدا لكل واحد من المبدل منه والبديل صحيحا فبذل الاضراب ويسمى أيضا بديل البداء كخذ نبلا مدي فان كان المتكلم انما أراد الأمر بأخذ المدي فسبقه لسانه الى النبيل فبذل غلط وان كان أراد الأمر بأخذ النبيل ثم بان له فساد تلك الارادة وان الضواب الأمر بأخذ المدي فبذل نسيان وان كان أراد الاول ثم أضرب عنه الى الأمر بأخذ المدي وجعل الاول في حكم المسكوت عنه فبذل اضراب وبداء والاحسن أن يؤتى بيل فبين اهـ باختصار قال المحشى عليه أى الأحسن أن يؤتى في أوجه المثال المقدمة بيل لثلاثتهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أى بليدا كما في التصريح ومعلوم انه اذا أتى فبين بيل خرج مدي عن كونه بدلا وصار عطف نسق اهـ والذي يظهر ان القسم الثالث الذي ذكره السيد فرد من أفراد القسم الثالث الذي ذكره النحاة فالقسم الذي ذكره السيد الأحسن فيه عدم العطف لما ذكره وبقية أفراد هذا القسم الأحسن فيه العطف بيل أما في نحو هذا المثال فلما تقدم عنه في حاشية الانتهوى وأما في غيره فلان تركها يؤهم قصد التغالط على عادة البلغاء المستقرة في ذلك وهو غير موجود وبهذا يندفع أن يقال هذا مخالف لقول السيد وادعاء الغلط الخ المفيد أن الأحسن في بدل البداء الابدال لا العطف بيل حتى يحتاج للجواب بان هذا مما تخالف فيه الاصطلاحان وفي معاوية بعد نقله ما تقدم عن السيد والمشهور ان البديل اما غلط أو نسيان أو بداء وهو أن يبدو لك خلاف رأيك الاول وحينئذ التحقيق أن كلامنا الثلاثة لا يقع في الفصح حقيقة ويقع فيه ايها ما لانه من لطائف البلاغة لما فيه من تفنن وترق وجمع بين نقص وكمال ومبالغة في الكمال ولما فيه من اشعار في البداء بتبدل الرأي عن روية وبصيرة وفي قسميه بان الرأي واحد مستقر أولا وآخر في الغلط وزائل آيل في النسيان بل ربما كان القسمين أبلغ اذ لا يفحصان باب خطأ الفكر والجنان والغلط أقوى في سده من النسيان وخطأ أشد خلا من نسيان والبداء يفتحه وربما جاء احتمال الخطأ فيه أيضا ورد الكلام رأسا اهـ وفي الغزوي وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى اهـ ومنه يعلم ما في قول السيد فيما مر فهذان لا يقعان في فصيح الكلام الخ على أنه لا معنى لكونه لا يصدر عن ذي روية بدون بل ويصدر عنه معافاهم (قوله ثم ههنا اشكال قوى الخ) في المطول قبل قول المصنف أو الشك أو

الثاني في الفصحح دون الاول فليحرر الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف ببل بسبب تعلق القصد به أولا وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به وكتب على قوله وهو مالا يكون الغلط فيه حقيقة الخ مانصه قال في الاطول بدل الغلط نوعان ما هو لسبق اللسان أو النسيان وما هو لدعوى أحدهما وإيهام أنه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءني فانك وان عمدت الى بدر ترى أنه سبق به لسانك والثاني يقع في كلام البلغاء وهو معتد الشعراء وشرطه الترتي من الأدنى الى الأعلى وهو أبلغ من العطف ببل ويسمى غلط بداء (قوله وأما العطف) أى عطف النسق (قوله أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه) فيه أمران الاول أن الجعل ليس من أحوال المسند اليه ولا المعطوف بل من أحوال العاطف أى المتكلم ولو أريد من الجعل أثره وهو كون الشئ معطوفا على المسند اليه كان ذلك حالا للمعطوف لا للمسند اليه الثاني أنه كان الظاهر تنكير الشئ بأن يقال جعل شئ معطوفا

التشكيك مانصه فان قلت قد صرح ابن الحاجب بأن بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبديل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النجاة أن بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط اه وقوله بأن بل في المثبت مطلقا أى عند الكل فانهم متفقون على انه في المثبت نحو جاءني زيد بل عمرو لصرف الحكم عن المتبوع الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق النفي كما نقله الشارح عن ابن الحاجب وقوله وفي المنفي على مذهب المبرد أى فان بل عنده لصرف النفي عن المتبوع الى التابع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الثبوت وكذا على مذهب الجمهور فان بل عندهم في النفي تقييد بثبوت المحكوم به للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتقائه عن المتبوع فليس المحترز عنه الا ابن مالك القائل بأن بل في النفي تقييد بثبوت المحكوم به للتابع مع انتقائه عن المتبوع قطعاً فعلى مذهب الكل في المثبت ما لم يكن الغرض الاضرار بالانتقال وعلى مذهب المبرد والجمهور في المنفي وكذلك يكون التلطف باسم المتبوع من باب الغلط أى سبق اللسان أو النسيان بخلاف المنفي على مذهب ابن مالك القائل بأنه لنفي الحكم عن المتبوع وإثباته للتابع كما عرفت فانه حينئذ يكون للانتقال من حكم الى حكم أهم منه فلا يكون شئ منهما غلطا وقوله فكان الاولى تركه كبديل الغلط أى بدل سبق اللسان أو النسيان أى كما أنه لم يتعرض المصنف لبديل الغلط لعدم وقوعه في الكلام الفصح كما أفاده الشارح كان الاولى له ترك بل أيضا لعدم وقوعه في الكلام الفصح مع انه ذكره وقوله بعض المحققين الخ ممن صرح به الشيخ الرضى وقوله لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط أى واذا كانت موضوعة لذلك مع عدم وجود ما يغني عنها صح وقوعها في الكلام في الفصح والافات فائدة الوضع فتدبر فانه مما غلط فيه بعض الناظرين عبد الحكيم بزيادة واصلاح ومنه يتضح الاشكال الذي ذكره سم ويعلم الجواب عنه وان الجواب الذي ذكره المحشى بعد اصلاحه كما يأتي لا يتم الا لو كان الاشكال في المعطوف ببل في النفي على رأى ابن مالك مع أنه في المعطوف ببل في الاثبات أوفى النفي على رأى المبرد والجمهور فافهم ثم انه يرد على قوله لانها موضوعة لتدارك الخ انا اذا قلنا بأن المركبات موضوعة كما هو الصحيح فالبدل موضوع أيضا لتدارك الغلط فافهم (قوله بقوة المعطوف) المناسب المعطوف عليه وقوله وضعف بدل الغلط

(وأما العطف) أى جعل
الشئ معطوفا على المسند
اليه

الخ إذ لا معنى للام هنا والجواب أن المراد من الجعل أثره كذا كرت لكن هذا الاثر هو الكون معطوفاً جار مجرى النسب التي لا تكون الا بين شيئين فله ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه ففيه تعرض لاحوال المسند اليه في الجملة وانما عرف الشيء تنبيهاً على أن العطف لا يحسن في كل شيء بل انما يعطف الشيء المستوفى للشروط فأل للعهد الذهني أي جعل الشيء المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فتدبر ع س وكتب أيضاً قوله أي جعل الخ وقال في الأطول يعني جعل المسند اليه معطوفاً عليه فالأولى ذكر قولنا عليه على نحو وأما الابدال منه اه وتفسير الشارح أوفق بخذف المصنف عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) اما لان بيان خصوص كل من المتعددة مقصود يفوت بالاجمال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثال الأول جاءني زيد وعمر وفانه لا يعلم خصوصهما لو قيل جاءني رجلان ومثال الثاني جاءني زيد ورجل آخر وإما لقصد التعريض بغباوة السامع

المناسب المبدل منه قاله شيخنا (قوله والجواب أن المراد الخ) فيه أن الدواعي انما تكون للافعال والفعل هنا هو جعل الشيء معطوفاً على المسند اليه بمعنى إرادته معطوفاً على المسند اليه والمراد بأحوال المسند اليه الأمور التي لها به تعلق ولا شك أن الجعل كذلك وأما الكون المذكور فليس من الافعال حتى تذكر له الدواعي على أن الجعل المذكور كالكون في أن كلا وصف اعتباري للمسند اليه لا حقيقي كما قالوا في تعريف الدلالة التي هي صفة للفظ بأنها فهم أمر من أمر أو انقمامه منه فانها صفة له اعتبارية وحينئذ لا وجه للعدول عن الجعل الى الكون (قوله الشيء المستوفى للشروط) ككون معطوف حتى لا بد أن يكون بعضاً من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل وأن يكون غاية في زيادة أو نقص وأن يكون ظاهراً لا مضمراً على ما فصل في كتب النحو (قوله فأل للعهد الذهني) فيه نظر لان العهد الذهني هو المقصود فيه الحقيقة في ضمن فرد مبهم ولم يقصد هنا حقيقة الشيء في ضمن فرد مبهم بل المقصود هنا الحقيقة في ضمن نوع منها معين عند المخاطب وهو المستوفى للشروط وهذا من قبيل العهد الخارجي لان العهد العائلي من أفراد كما أن العهد الحضوري كذلك هذا هو الموافق لاصطلاح البيانيين وأما النحويون فيسمون العهد العائلي بالعهد الذهني فلام العهد الذهني عند النحاة غيرها عند البيانيين إلا أن يكون المحشى جرى على طريقة النحاة أو يقال ان المراد هنا واحد مبهم من المستوفى للشروط على ما فيه (قوله فالأولى) أي للمصنف (قوله إمالان بيان الخ) عبارة السيد قدس سره قوله فلتفصيل المسند اليه يعني ذكره مفصلاً متعدداً قد لوحظ فيه الخصوصيات بوجه ما كقولك جاءني زيد ورجل آخر وجاءني رجل وامرأة ويقابله الاجال في ذكره وهو أن يذكر باعتبار أمر شامل كافي قولك جاءني رجلان أو رجال وأما نحو قولك جاءني رجل ورجل آخر فليس من كلام البلغاء وان عتد منه فيحمل التفصيل على ذكره متعدداً منفصلاً بعضه عن بعض في العبارة والذكر اه وقوله قدس سره يعني ذكره الخ فليس المقصود تفصيل مجمل بعد ذكره أو ملاحظته وقوله قدس سره مفصلاً متعدداً قيد أول وقوله قد لوحظ فيه الخصوصيات قيد ثان وقوله بوجه ما معناه انه سواء كانت الخصوصية في كل من المعطوف والمعطوف عليه أو في أحدهما فقط وسواء كانت تذكيراً أو تأنيذاً أو تشخيصاً أو غير ذلك وقوله كقولك جاءني زيد وعمر أو أي فان المعطوف عليه مخصوص بكونه زيدا والمعطوف مخصوص بكونه عمراً وقوله وجاءني زيد ورجل آخر أي فان المعطوف عليه مخصوص بكونه

(فلتفصيل المسند اليه)

وأنه لا يفهم المتعدد من صيغة التثنية نحو جاءني رجل ورجل آخر فكل من هذه الصور لتفصيل
المسند اليه الذي هو رجلان في جاءني رجلان فلذا لم يقل أما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن
إلى المسند اليه المتبوع في الذكر فان وعمر و ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق
لئلا يشك كل عليك أن المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب
أيضا قوله فلتفصيل المسند اليه أي ذكره منفصلا بعضه عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر
في تفصيل المسند إذ كلا المجيئين في جاءني زيد فعمر و ذكر بقولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان
خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند إلا أن يقال العطف أفادت ذكر المسند في المعطوف فكأنه

زيدا وأما المعطوف فليس مخصوصا أصلا ان اعتبر المسند اليه المقابل لرجلان لا شخصان وأما
المغابرة المأخوذة من قوله آخر فهي معلومة بالعقل بالضرورة كما أن مغابرة الرجلين في قولك
جاءني الرجلان معلومة بالعقل أيضا وقوله وجاءني رجل وامرأة فان المعطوف عليه مخصوص بكونه
رجلا والمعطوف مخصوص بكونه امرأة وقوله جاءني رجلان أو رجال أي أو شخصان ليظهر في
مثال جاءني رجل وامرأة فان الشامل لهما هو قولك جاءني شخصان وقوله ومقابله الاجال الخ
محترز القيد الاول وقوله وأما نحو قولك الخ محترز القيد الثاني إذ ليس فيه ملاحظة خصوصية في
المعطوف ولا في المعطوف عليه لا يقال يمكن أن يكون اجمال المسند اليه فيه شخصان فأريد التفصيل
لأجل بيان الخصوصية وهي الرجولية فليل رجل ورجل آخر لانا نقول هذه الخصوصية لا تنفوت
بالاجال لا مكان أن يقال رجلان فليس من التفصيل الا ان جعل بمعنى فصل بعض المسند اليه عن
بعض لغرض من الاغراض كالقنبية على العبادة نعم يرد أن النكتة لا يجب أن تخص وقوله فليس
من كلام البلغاء أي فلذا احتزنا عنه وقوله وان عدمه الخ أي ان عدمه هذا المثال أعني جاءني
رجل ورجل آخر من كلام البلغاء فلا يحمل التفصيل على المعنى السابق وهو ما اجتمع فيه
القيدان السابقان فان في قوله وان عدمه الخ شرطية جوابها فيحمل الخ وهذا الشق اختاره
العصام وهو المتعين وقوله منفصلا بعضه عن بعض في العبارة والذكر وان لم يكن في المعطوف
والمعطوف عليه خصوصية (قوله فكل من هذه الصور الخ) بوجه أن هذا المجل وان لم يكن
مذكورا لا بد من كونه ملحوظا وليس كذلك فلا تناسب ما تقدم عن السيد قدس سره (قوله فان
وعمر و ليس لتفصيل الخ) المناسب لعبارة المتقدمة أن يقول فان جعل زيدا معطوفا عليه ليس الخ
وقوله لئلا يشكلك عليك أن المعطوف الخ المناسب لئلا يشكلك عليك ان جعل المسند اليه معطوفا
عليه قاله بعض مشايخنا وقد يقال الاشكال الاول مندفع بان قوله وعمر و أي معنى وعمر و هو
العطف الذي أريد منه الجعل ونص عبارة الأطول فان زيدا وعمر و ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل
رجلان هكذا حقق المقام الى آخر ما في الحاشي وحصله أن زيدا وعمر و ليس مفصلا للمعطوف عليه
حتى يكون العطف لتفصيل المعطوف عليه كما يتوهم من عبارة المصنف فانه يتبادر منها على هذا أن
العطف لتفصيل المسند اليه المذكور بالمعطوف والمعطوف عليه فقوله لئلا يشكلك عليك أن
المعطوف أي والمعطوف عليه أخذنا مما قبله (قوله أي ذكر الخ) علمت ان هذا هو الذي جرى
عليه العصام وإن أوهمت عبارة ما مر بيانه فتدبر (قوله إلا أن يقال العطف أفادت ذكر المسند
الخ) محصله أن العطف يفيد ذكر المسند في المعطوف مع ما يفيد من الترتيب ونحوه وقوله

ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكر بها المعطوف عليه أطول ملخضا ولك أن نجيب بالتزام
اختلاف معنى التفصيل وأنه في المسند إليه ذكره منفصلا بعضه عن بعض في العبارة وفي المسند
بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر
اختصار المسند إليه أطول (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) لأن الواو انما هي للجمع المطلق
مطول قال الفري الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقييد
الاطلاق كما في قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما في معنى اللبيب من أن قول
بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقييد الاطلاق وانما هي للجمع بالانقياد اه
فري وكتب أيضا قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فيه تفصيل المسند سم (قوله كانا
معا) هذا استطرادى زائد على المقام اذ ليس لنا حرف عطف يفيد المعية وضعا حتى ينقي هنا الدلالة
به على تفصيل الفعل (قوله واحترز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف المسند إليه الذي
الكلام فيه كما قال الشارح أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه فليس المراد بالا حترار هنا أنه
لولا هذا القيد لدخل ذلك لأنه لا يصدق عليه عطف المسند إليه بل المراد أنه بهذا القيد حصل
الاحتراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرج بشئ آخر ككون
الكلام في العطف على المسند إليه سم ببعض اختصار وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع
اختصار الخ قال في شرحه للفتاح وقد نهت فيما مضى أنه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل
المسند والمسند إليه لكان مستقيما لأنه مع التقييد أقوم وأبعد عن الاشتباه وقد أشار به إلى
ما ذكره في أول أحوال المسند إليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هي المعبرة في هذا الباب وليس

مع اختصار نحو جاءني
زيد وعمرو) فان فيه
تفصيلا للفاعل بأنه زيد
وعمر من غير دلالة على
تفصيل الفعل بأن المجيئين
كانا معا أو مرتبين مع
مهلة أو بلا مهلة واحترز
بقوله مع اختصار عن
نحو جاءني زيد وجاءني
عمر

فكانه ذكر الخ أي مع ما يفيد العطف مما ذكر وقوله ذكر بها المعطوف عليه على معنى في
وبهذا تعلم حال ما ذكره بعض مشايخنا حيث قال هذا كما يتحقق في الفاء ثم وحتى يتحقق في غيرها
من باقي الحروف العاطفة فيقتضى أن جميع حروف العطف تكون لتفصيل المسند وهذا خلاف
ما سلكه المصنف (قوله ولك أن نجيب الخ) هذا هو ما يعطيه كلام الشارح هنا وفي المطول
(قوله كما في قولهم الماهية الخ) راجع للنفي لالنفي في قوله لا تقيده الخ ولا لقوله سلب الخ كما
يدل على ذلك قوله والمفعول المطلق وان وقع في نسخة المؤلف تضبيب يدل على أنه راجع لسلب الخ
أو للنفي في قوله لا تقيده الخ (قوله ككون الكلام الخ) أي فهو خارج عن الموضوع ثم
لا يخفالك ما في كلامه من النظر فان الداعي والنكته على القول بانها تخص بمنزلة التعليل والدعوى
إليه والخصوصية بمنزلة المعلن وتفصيل المسند إليه بدون التقييد بقوله مع اختصار عام ولا يصح
تعليل الخاص بالعام اذ لا يلزم من حصول العام حصول الخاص ولا يعتبر تخصيص التعليل بالمعلل كما
لا يعتبر تخصيص التعريف بالمعرف اذ لا بد من ذكر قيود في التعريف يخرج غير المعروف ولا
يكفي بالاخراج بالمعرف فلاخراج بالموضوع غير معتبر فالمناسب للحشي الاقتصار على ما في
شرح المفتاح والأطول (قوله لو لم يقيد) أي بقوله مع اختصار (قوله لأنه مع التقييد
أقوم الخ) أي فهذا القيد وهو قوله مع اختصار انما ذكره وان كانت النكته لا تخص لأجل
كمال تمييز العطف على المسند إليه من غيره كعطف الجمل فان كمال التمييز بينهما بقوله مع اختصار
والا فتفصيل موجود فيهما وقال شيخنا معناه أن قول المصنف وأما العطف الخ محفل للعطف

بلازم أن لا يحصل ذلك الغرض إلا بهذه الخصوصية ولا ينحصر المقتضى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال ما معناه فاحفظ هذا الأصل فيه يندفع اعتراضات عديدة سم والحاصل أن الاحتراز غير واجب لجواز وجود النكتة في طرق متعددة وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو قال في الأطول احترزه عن تفصيل المسند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاءني رجلان أحدهما زيد والآخر عمرو وجاءني رجلان زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاءني زيد وجاءني عمرو على ما قالوا فإنه وإن كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وإنما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجملية في نحو قولك وقعت أمور وما يحتاج في القلب أن العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على المسند اليه الذي هو في الكلام متبوع محض بل يعم العطف على المسند اليه التابع كما في جاءني اثنان زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل المسند بأن تقول جاءني اثنان زيد وعمرو أو ثم عمرو

على المسند اليه ولعطف الجمل بقطع النظر عن المقام فلما كان محتملا لذلك زاد قوله مع اختصار لئتم تمييز المقصود وهو العطف على المسند اليه عن غيره وهو عطف الجمل اه والأحسن أن يقال إن قوله وأبعد عطف علة على معلول ووجه البعد عن الاشتباه أنه بالتقييد يكون جاريا على القولين في كون النكتة يجب أن تخص أولا ولولا التقييد لاشتبه الحال على من يعتقد أنها تخص ومأقوله الشيخ لا يخفى بعده (قوله ذلك الغرض) أي كتفصيل المسند اليه (قوله هذه الخصوصية) أي كالعطف على المسند اليه (قوله ولا ينحصر المقتضى) بكسر الصاد المعجمة وقوله لها أي الخصوصية وقوله فيما ذكر من الوجوه أي المقتضيات بالكسر والمعنى أنه لا يلزم أيضا انحصار الداعي للشيء في الدواعي التي ذكرها لذلك الشيء بل قد يكون الداعي لذلك الشيء شيئا آخر غير الدواعي التي ذكرها فأقاده هذه الجملة أن الخصوصية كالعطف لا يلزم قصرها على الدواعي التي ذكرها لها بل توجد مع دواع أخرى كما أفاد أولا بقوله وليس بلازم الخ أن الداعي المذكور للخصوصية لا يلزم قصره على تلك الخصوصية بل يوجد مع خصوصية أخرى (قوله نحو جاءني رجلان أحدهما زيد الخ) فيه أن هذا من عطف الجمل وليس الكلام فيه كما عرفت قاله بعض مشايخنا وهو مبني على ما تقدم عن سم وقد علمت ما فيه (قوله وجاءني رجلان زيد وعمرو) كان الأولى وجاءني الرجلان زيد وعمرو لأن المشهور أن عطف البيان كالنعت في وجوب موافقته لمتبوعه تعريفا وتنكيلا (قوله وإنما الغرض منه تفصيل القصص الخ) أي فهو خارج بقوله لتفصيل المسند اليه اذ مدخول اللام هو الغرض المقصود فاعتراضه على هذا المثال ليس من جهة أنه خارج عن الموضوع إذ ليس في كلامه ما يفيد ذلك ولا يقول به الأطول لعدم صحته كما علمت بل من جهة أنه خارج عن قوله لتفصيل الخ اذ لم يدخل فيه حتى يحترزه عنه بقوله مع اختصار وهذا واضح من كلامه (قوله كما في جاءني اثنان زيد وعمرو) يحتمل أن هذا العطف لتفصيل المسند اليه وهو رجلان في قولك جاءني اثنان رجلان الواقع في مقام الأجمال ثم التفصيل فلا يقال لا فائدة للجمع بين اثنان ورجلان وعلى هذا لا يدخل بالتعميم نحو جاءني رجلان زيد وعمرو والذي أخرجه سابقا إذا عطف في هذا المثال لا يصدق عليه أنه لتفصيل المسند اليه الواقع في غير هذا التركيب اذ لو كان تفصيلا لرجلان لكانت صورة هذا الغير هكذا جاءني رجلان رجلان وهو فاسد اذ ليس المقام مقام تأكيد

وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيـد وعطف البيان ولا تجس فطنتك على ما يفصله البيان اهـ مع بعض تلخيص (قوله فان فيه تفصيلا للسند اليه) أى لكن لامع اختصار (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) أى الذى الكلام فيه بل من عطف الجمل وهذا ترقى في خروج نحو ما ذكر (قوله إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه) أى فكيف يؤتى به لتفصيله إذ البليغ لا يأتى عند ارادة نفي الإجماع أو نفي الظاهر فيه وكتب أيضا قوله إذ ليس فيه إلخ أى فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه وكتب أيضا قوله إذ ليس فيه وأيضا فتقييده بقوله من غير عطف يرد عليه أنه مع العطف كذلك إلا أن يكون التقييد من كلام الشارح سم (قوله بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام الاول) فكأنه لم يذكر فيه كون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسندا اليه وكتب أيضا ما نصه أى كما يحتمل التفصيل (قوله أول تفصيل المسند) فان قلت ما الفائدة في العطف في نحو جاءنى الآكل فالشارب فالنائم فانه ليس لتفصيل المسند اليه ولا تفصيل المسند لعدم تعدد المجىء ولا الجائى قلت قال الشارح هو في التحقيق من عطف الصلات أى جاءنى الذى يأكل فيشرب فينام وتوجيهه أن اللام وصلته لشدة الاتراح كالكمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أى جاءنى الرجل الآكل فالشارب فالنائم لاستغنىت عن هذا التكاف أطول

حينئذ لا حاجة لأن يقال إن الاحتراز سابقا عن نحو هذا المثال عند عدم اعتبار هذا التعميم وعلى هذا الاحتمال يكون صنيع الأطول مشيرا الى أن قول المصنف لتفصيل المسند اليه أى الواقع في تركيب آخر ويحتمل أن هذا العطف لتفصيل المسند اليه الواقع في هذا التركيب وهو اثنان وعلى هذا يكون الاحتراز فيما تقدم عن نحو جاءنى رجلان زيد وعمر وأما هو بناء على عدم اعتبار هذا التعميم أما على اعتباره فهو داخل لا خارج وحينئذ يكون صنيع الأطول مشيرا الى أن قول المصنف لتفصيل المسند اليه أى سواء كان في التركيب المذكور كما هنا أو غيره كالصور السابقة (قوله وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف إلخ) وكذا على البديل فنقول ان وصف المسند اليه لاجل كون الوصف كاشفا أو مخصصا أو مادحا مثلا لا يخص وصف المسند اليه الذى هو في الكلام متبوع محض فيشمل نحو جاءنى الرجل زيد العالم فهو وصف للمسند اليه وهو زيد لكنه ليس متبوعا محضا لأنه تابع لأنه عطف بيان أو بديل وهكذا يقال في التأكيـد وما بعده (قوله وهذا ترقى في خروج إلخ) أى فقوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه إلخ مرتبط باحتراز إلخ كأنه قال احتراز عن هذا المثال على أنه لا حاجة للاحتراز لخروجه عن الموضوع وهذا مبنى على ما تقدم له عن سم وقد علمت رده فالظاهر أن قوله مع أنه ليس إلخ ليس ترقيا بل هو مرتبط بقوله فان فيه تفصيلا إلخ بيانا لما يجب الاحتراز (قوله فانه ليس لتفصيل المسند اليه إلخ) أى مع كون العطف فيه على المسند اليه بحرف مفيد للخصوصية وفيه أن العطف على المسند اليه بالحرف المفيد للخصوصية انما يفيد تفصيل المسند لا تفصيل المسند اليه فلا حاجة لنى كونه تفصيلا للمسند اليه أخذنا من السؤال الآتى في عبارة المطول التى سنقلها فر بيا إلا أن يقال هذا توسعة في الدائرة أو أن الحصر غير مسلم اذ قد يكون لتفصيل المسند اليه فقط كما يأتى في تقرير قول المطول في العبارة المذكورة ولو سلم إلخ أول تفصيلهما كما يأتى فيما كتبه المحشى على قوله قلت فرق إلخ (قوله عطف الصفة على الصفة) هكذا في الأطول وهو الصواب وفي بعض النسخ عطف الصفة على

فان فيه تفصيلا للسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاءنى زيد جاءنى عمرو من غير عطف فليس بشئ إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الأحجاز (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أى مع اختصار واحترز بقوله

ملخصا وكتب على قوله قلت الخ مانصه أى فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاءني زيد الخ) اذ ليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصار وان كان فيه تفصيل المسند اليه مع اختصار من سم (قوله بعده بيوم أو سنة) لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة وفي شرحه للفتاح بعده متعاقبا أو متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الغاء وحتى ونم لا يفيد التعقيب بيوم أو سنة فلا فائدة التعقيب بالمهلة مقام يقتضى الغاء ولا فائدة التعقيب بيوم أو سنة مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجح العطف عليه للاختصار اهـ عبد الحكيم وكتب على

الموصوف (قوله أى فيكون لتفصيل المسند) أى في جملة الصلة قيا كل مسند للضمير وكذا ما بعده والتفصيل هنا يبين خصوصية كل في الترتيب والتعقيب وأما التفصيل بكون المسند كلاً وشراً أو نوماً فليس هو المقصود بل هو حاصل الضرورة تعدد المسند وهو لتفصيل المسند أيضا على ما قررناه الأطول من تقدير الموصوف إذ اسم الفاعل مسند للضمير الموصوف المستتر فيه والملاحظ في اسم الفاعل الواقع صفة الحدث فهو المسند والمعطوف في الحقيقة وعلى كل من كلامي الشارح والأطول ليس العطف على المسند اليه بل العطف على الأول من عطف الجمل وعلى الثاني من العطف على المسند وعبرة المطول فإن قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالغاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم إذا كان الموصوف واحداً قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب فينام ولوسلم فلا دلالة فيما ذكر على أنه يلزم أن يكون لتفصيل المسند اهـ وقوله من غير تفصيل للمسند أى لعدم تعدد المجيء فضلا عن أن يكون متعددا بحسب الوقوع في الأزمنة عبد الحكيم وفي الفري لا يقال أسماء الفاعل مسندة للضائر المستترة العائدة الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند لاننا نقول معنى تفصيل المسند انه يشار به الى تعدد المسند الواحد وترتيب أفراده لا الى تعدد الافراد بتعدد المسانيد وترتيبها اهـ وقديقال لامانع من حمل التفصيل على ما هو أعم وقوله ليس من عطف المسند اليه أى حتى يكون الغاء فيه لتفصيل المسند بل هو من عطف الجمل التي هي صلات الألف واللام بعضها على بعض وانما أعيدت اللام لشدة الامتزاج مع الصلة ولذا أجرى اعرابها على الصلة اهـ عبد الحكيم أى فالعطف حينئذ لتفصيل القصص عن شئ واحد فهو مما ليس الكلام فيه وقديقال لامانع من كون عطف الجمل لتفصيل المسند ولعل منه مبنى على ما تقدم عن الفري من أن تفصيل المسند ان يشار به الى تعدد المسند الواحد وترتيب أفراده وقد علمت منه وقوله ولوسلم الخ أى لوسلم أن هذا من العطف على المسند اليه لا يلزم انه متى وجد العطف المذكور وجد تفصيل المسند بل اللازم انه متى وجد التفصيل المذكور وجد العطف المذكور ولذلك قيد التفصيل فيما سبق بقوله مع الاختصار لأجل أن لا يوجد التفصيل المذكور في غير العطف المذكور على ما تقدم ثم انه اعترض عليه بان التقسيم السابق يدل على أن العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب أن يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم أن المثال من قبيل العطف على المسند اليه وأنه ليس لتفصيل المسند يجب أنه لتفصيل المسند اليه مع أن المسند اليه هنا واحدا لا يقبل التفصيل كما علم مما سبق وأجيب باننا لا نسلم أن هذا تقسيم حتى يدل على أحد الأمرين سلمنا ذلك لكن نقول الاعراض

كذلك عن نحو جاءني زيد
وعمر وبعده بيوم أو سنة
(نحو جاءني زيد فعمر
أو ثم عمرو أو جاءني القوم
حتى خالد)

قوله بل المهلة مانصه يمكن أن يكون أراد بقوله يوم التعقيب وبقوله أوسنة التراخي بل هذا أكثر فائدة ولا يرد أن البعدية يوم تراخ لا تعقيب لاننا نقول هو تعقيب بالنسبة الى البعدية بسنة والتعقيب مما يقبل التفاوت تدبر (قوله فالثلاثة) أى الحروف الثلاثة (قوله على أن أجزاء ما قبلها) التعرض للأجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذا المعبر في حتى كما صرح به في المغنى وغيره أن يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة وأجزاء من كل نحواً كالتسمية حتى رأسها أو كالأجزاء نحواً وعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة يشترط أن يكون متبوعها اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه تقصص اه فترى ويمكن ادراج الابعاض وما كالأجزاء في عبارة الشارح بأن يراد بالأجزاء ما يشمل الأجزاء الحقيقية والتنزيلية والابعاض (قوله مترتبة في الذهن الخ) حاصله أن تعلق الحكم بالاول أولى من تعلقه بالثاني وبالعكس كدافى سم وتبعه يس وأقول ينبغى حذف قوله وبالعكس لان أولوية تعلق الحكم بما قبلها دائماً في حالتها كون التابع أقوى وكونه أضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولاً والتابع ثانياً الخ حيث جعل تعلق الفعل بالمتبوع معتبراً أولاً في كلتا الحالتين وما اعتبر تعلقه به الا لكونه أولى به وكتب أيضاً قوله مترتبة في الذهن يقتضى أن مدلولها ترتيب تلك الأجزاء في الذهن بسبب التفاوت بالضعف والقوة الى أن ينتهى الى أقواها وأدناها وهو المعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة أو ضعفاً والجواب أن دلالة حتى على ذلك الترتيب بطريق الزوم لا الوضع وليس في كلامه تصريح بأن ذلك بالوضع حتى يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناها الاشارة الى أن تلك الأجزاء بحيث اذا لاحظها العقل

فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وتم على التراخي وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الأقوى أو بالعكس فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولاً والتابع ثانياً من حيث انه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها

مندفع بالتزام ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على اعتبار التغير الاعتبارى بتزويل تغاير الصلات منزلة تغاير الموصولات فيكون العطف على ههنا من عطف الموصولات بعضها على بعض بخلافه على الاول المبني على عدم اعتبار التغير الاعتبارى فانه عليه من عطف الصلات بعضها على بعض كما تقدم أفاده عبد الحكيم والفري (قوله يمكن انه أراد بيوم التعقيب الخ) أى فتكون عبارته هنا موافقة لقوله في شرح المفتاح جاء في زيد وعمر و متعاقبا أو متراخيا في يوم نظير قوله متعاقبا وسنة نظير قوله متراخيا (قوله وبالعكس) مبنى على أن الأضعف والأقوى في كلام الشارح انما هو باعتبار نسبة العامل المدكور وليس كذلك كما سيبين (قوله لان أولوية الخ) وذلك لان الغاية انما تكون بالمتوهم فكيف يكون ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها فلا يصح جاء الحجاج حتى الركبان وأعجبتني الناس حتى العلماء (قوله كون التابع أقوى) أى كات الناس حتى الأنبياء قهرناكم حتى الحكمة فان تعلق الموت بغير الأنبياء أولى من تعلقه بالأنبياء الذين هم أقوى لشرفهم فذلك جعلوا الغاية لانها لا تكون الا بالمتوهم وذلك لانهم لعظمهم وتعلقهم بالجناب العالى ر بمايتوهم عدم تعلق الموت بهم وتعلق القهر بغير الحكمة أولى من تعلقه بالحكمة فذلك جعلوا الغاية (قوله وكونه أضعف) أى كقدم الحجاج حتى المشاة وفأنتم بها بوننا حتى بنينا الأصاغر فان تعلق القدم بالركبان أولى من تعلقه بالمشاة والخوف من الأكبر أولى من الخوف من الأصاغر (قوله كما يؤخذ من قول الشارح الخ) قد لا يسلم هذا الأخذ اه شيخنا والحق أنه متى اعتبر الضميمة التي ذكرها المحشى أعنى قوله وما اعتبر تعلقه به الخ فالأخذ من كلام الشارح مسلم (قوله مع أن جعل المعترض الخ) هو الحفية بدو عبارته قوله على أن أجزاء ما قبلها لا يخفى أنه ليس مدلولها أن تلك الأجزاء

وجدها كذلك انما هو باللازم لما عرفت فليس لما ذكره المعترض فضل على ما ذكره الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للجزاء الأخر نحو مات كل أب حتى آدم أو فى أنثائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهما قديقصدان معا إلا أن يجاب بأنه انما ترك ذلك لعلمه بما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند عنه لم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل المسند سم وكتب أيضا قوله قلت فرق الخ أجب فى الاطول بأن تفصيل المسند اليه فى هذه الصور ليتوسل به الى تفصيل المسند وكثيرا ما يطوى فى البيان ذكر الوسيلة ويكتفى بذكر المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة التحقيره مع أنه لبيان القرب ليتوسل به الى التحقير ثم نظر فى جواب الشارح بان كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم من الكون له مقصود الذات أولغيره ولا خفاء فى كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل

ولا يشترط فيها الترتيب
الخارجى فان قلت فى
هذه الثلاثة أيضا تفصيل
للمسند اليه فلم لم يقل أو
لتفصيلهما معا قلت فرق
بين أن يكون الشئ حاصل
من شئ وبين أن يكون
مقصودا منه وتفصيل
المسند اليه فى هذه الثلاثة
وان كان حاصل لكن
ليس العطف بهذه الثلاثة
لاجله لان الكلام اذا
اشتمل

مترتبة فى ذهن المتكلم أو السامع ولان تعلق الفعل بالبعض معتبر قبل تعلقه بالآخر فالوجه ان معناها الاشارة الى أن تلك الأجزاء بحيث اذا لاحظها العقل وجدها كذلك اه فالحشى أبدل قول الحفيد فالوجه ان معناها الاشارة الخ بقوله مع أن مدلولها الغاية الخ لقصد اصلاح الاعتراض ثم نبه بعد على أصل عبارته لكن صنيعه بوجه وقوع التنافى فى كلام المعترض فافهم (قوله ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم) أى أحسبهم كالزبال أو أشرفهم كالسلطان فاذا كان خالد هو الزبال وقال من هو عظيم جاءنى القوم حتى خالد أو كان خالد هو السلطان وقال من هو حقير جاءنى القوم حتى خالد كان تعلق الحكم بما قبل حتى أولى من تعلقه بما بعدها وليس المراد أن خالد أضعفهم أو أقواهم فى المجىء والا كان تعلق الحكم بما بعدها أولى من تعلقه بما قبل بالنسبة للثنائى ولم تصح الغاية لأنها ليست محل توهم وهذا باعتبار الغالب والافالمدار على كون تعلق الحكم بما قبلها أولى من تعلقه بما بعدها وان لم ينظر الى شرف وخسة باعتبار الذات (قوله بقى أنهما قديقصدان معا الخ) مراده ان تفصيل المسند والمسند اليه قديقصدان معا من نحو الفاء فيكون الداعى للعطف بنحو الفاء قصد التفصيلين فاندفع قول بعضهم لاحاجة لهذا الاشكال ولا جوابه فإن مقصود المصنف أن العطف بالاوله داع وهو تفصيل المسند اليه والعطف بالفاء و ثم وحتى له داع وهو تفصيل المسند وهكذا ولا يتأتى اجتماع العطفين اه والحامل له على ذلك الأخذ بظاهر قوله لانه اذا بين الخ مع أن المقصود منه انه لما علم من كلام المصنف أن الذى لتفصيل المسند اليه هو العطف بعاطف من حيث كونه عاطفا لا من حيث كونه عاطفا متبائلا والذى لتفصيل المسند هو العطف بعاطف من حيث كونه عاطفا متبائلا علم ما يكون لتفصيلهما وهو العطف بنحو الفاء لان العطف بذلك فيه الأمران فافهم (قوله ليتوسل به لتفصيل المسند) فتفصيل المسند اليه فى هذه الصور مقصود أيضا خلافا لظاهر الشارح فان أراد أنه غير مقصود بالذات ورد عليه أن الكلام فيها هو أعم كما بينه الأطول بعد فالجواب النافع هو أن الوسيلة كثيرا ما يطوى ذكرها وبهذا يعلم ما فى جواب المحشى بعد فتدبر (قوله من الكون له) الأخصر والأوضح من كونه وقد يقال ما صنعه أولى اذ لو قال من كونه لمعاد الضمير على العطف والقصد عوده على التفصيل وأل فى الكون عوض

به الى تفصيل المسند ولو لا اعتباره أعم لم يتم جعلنا لكفة العطف في قولنا جاءني زيد وعمرو بعده
 بيوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل المسند فان المقصود به فيه بالذات بيان الترتيب
 والتعقيب حتى كأن مجيئهما معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب اهـ وقد يجاب عنه بأن
 مراد الشارح بكون المقصود في هذه الأمثلة تفصيل المسند أنه هو المقصود بالذات فلا ينافي قصد
 تفصيل المسند اليه للتوسل (قوله على قيد زائد) والقيدها الترتيب بين المجيئين مثل الإجملة
 أولا سم وكتب أيضا قيد قال يمكن مثل هذا القيد في جانب المسند اليه لان أصل المسند اليه مطلق
 الجائي وأما كونه متعددا أولا فقد زائد وكتب أيضا ما نصه فيه دلالة على أن يكون النفي منسجبا
 على التقييد ولا يكون التقييد متعلقا بالنفي وهذا هو الأصل وقد براد نفي المقيد فقط والمقيد
 والقييد معا بواسطة القرينة اهـ عبد الحكيم (قوله على مجرد الاثبات) من قبيل الاثبات
 المقيد ضرب زيد وعمرا فالغرض الخاص تقييد ضرب زيد بوقوعه على عمرو (قوله فليتأمل)
 أمر بالتأمل في هذا البحث لكثرة فوائده وللأمر بالمحافظة عليه كما أشار اليه بقوله وهذا البحث
 الخ اهـ نوبى وقال سم إشارة الى أن هذه القاعدة أى قوله لان الكلام اذا اشتمل على قيد الخ
 أغلبية لا كلية فقوله فليتأمل أى لئلا يظن أنها كلية اهـ ويظهر أن كلام النوبى مبنى على أن
 الأمور بالتأمل فيه قوله في أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشئ الخ (قوله وهذا البحث)
 أى أن الشئ قد يكون حاصلا ولا يكون مقصودا وكتب أيضا ما لفظه أى أنه اذا اشتمل الكلام
 على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام اهـ سم

على قيد زائد على مجرد
 الاثبات أو النفي فهو
 الغرض الخاص والمقصود
 من الكلام في هذه الأمثلة
 تفصيل المسند اليه كأنه
 أمر كان معلوما وانما سبق
 الكلام لبيان أن مجيء
 أحدهما كان بعد الآخر
 فليتأمل وهذا البحث مما
 أورده الشيخ في دلائل
 الإعجاز ووصى بالمحافظة
 عليه

(قوله بأن يتوجه الخ)
 الظاهر أن معنى تعلق
 التقييد بالنفي أن يكون
 النفي مقيدا بالتعقيب مثلا
 فالعنى انتفاء مجيء زيد
 وقت عقبية مجيء عمرو
 وهو فاسد لان العقبية
 لا توجد الا مع مجيء زيد
 نبه عليه شيخنا فيما كتبه
 بخلاف قوله تعالى ولم
 يصروا على ما فعلوا وهم
 فان انتفاء الاصرار على
 فعلهم يتحقق مع وجود
 علمهم اهـ

عن ضمير العطف (قوله لم يتم جعلنا الخ) أى كما كتب السيد قدس سره على قول الشارح
 واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة حيث قال أقول انما احترز عن ذلك لانه من
 القسم الاول اذ العطف فيه أفاد تفصيل المسند اليه مع اختصار بخلاف العامل الذى قام العطف
 مقامه وأما تفصيل المسند وتعدد بحسب الوقوع في الأزمنة فاما استفيد من التقييد بالظرف
 لا من العطف وليس في الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصار فصح الاحتراز عنه اهـ فتح وهذا
 عند كون المقام لتفصيل المسند فقط يكون تفصيل المسند اليه مقصودا للمجرد التوسل (قوله وقد
 يجاب عنه الخ) علمت ما فيه (قوله قيد قال يمكن الخ) يعنى فيكون تفصيل المسند اليه مقصودا
 لذاته أيضا من التركيب المشتمل على العطف بالغاء أو ثم أو حتى فراه هذا الاعتراض على
 الشرح وقيد قال المفعول عليه القيود التى الشأن اعتبارها وأما غيرها كالتعدد فلا يعمل عليه
 الا عند قرينة أو لأغلب التراكيب التى يقصد فيها أصل الحكم لا تخالو عن قيد (قوله منسجبا
 على التقييد) أى متوجها على القيد فقط فعنى ما جاءني زيد فعمر وانتفاء عقبية مجيء عمرو
 لمجيء زيد وهذا صادق بمجيئهما معا أو مجيء عمرو قبل زيد مطلقا أو بعده بدمية تراخية كما
 في المطول (قوله ولا يكون التقييد متعلقا بالنفي) أى بأن يتوجه القيد على النفي في تقييده اذ
 لو كان كذلك لكان معنى ما جاءني زيد فعمر وانتفاء مجيء عمرو عقب انتفاء مجيء زيد فالتعقيب
 بين النفيين فيفيد انتفاء مجيئهما معا وهذا ليس بمقصود ما لم تقم قرينة على رجوعه للنفي نحو
 ما أكرمت ابني تأديبا أى ان انتفاء الأكرام لأجل التأديب (قوله ويظهر أن كلام النوبى
 الخ) وجه ذلك أن النوبى لم يجعل الأمر بالتأمل لخوف ظن خلاف الواقع بل لكثرة الفوائد

(قوله أورد السامع الخ) لا يرد أن الرديتاني بغير العطف نحو ما جاء زيد وما جاء إلا زيد لما علمت سابقاً من عدم وجوب اختصاص النكتة أو يقال المراد السامع صريحاً فلا يرد ما ذكر ولا أن الرديتاني بطريق عطف الجمل نحو ما جاءني زيد لكن جاءني عمرو ولما علمت ولقد كان الاختصار (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به كبديل عليه قوله أي في المطول نفى الحكم عن التابع بعد إيجابه للتبوع والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ أو صواب فن قال أن الصواب أن يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونهما قسمين له لا بالخطأ في الحكم لانه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان لم يتدبر حق التدبر اهـ عبد الحكيم وقوله صفتان أي للحكم مع أنهم ما قسمان له كما علمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم عليه وخطؤه من حيث نسبة المحكوم به اليه (قوله نحو جاءني زيد لا عمرو) يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أنه يخاطب به من اعتقد مجيء أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع إلى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فلو كان هذه نكتة أخرى للعطف أطول وبهذا تعرف أن مثل هذا التركيب يقال لقصر التعيين وهو وجيه وان كان في عبد الحكيم خلافه وكتب أيضاً قوله نحو جاءني زيد لا عمرو ومن أمثلة رد السامع إلى الصواب ما جاءني زيد بل عمرو وعلى ما قال ابن مالك أن بل بعد النفي والنهي كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملاً حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعلى ذلك ماسياً في بحث القصر أن ما جاءني زيد بل

(أورد السامع) عن الخطأ
في الحكم (إلى الصواب
نحو جاءني زيد لا عمرو)

والامر من الشيخ بالمحافظة بخلاف سم فالمناسب حينئذ ما ذكر (قوله لما علمت) يعني عدم وجوب اختصاص النكتة (قوله من حيث نسبته الخ) فالنسبة بمعنى التعلق هي متعلق الخطأ حقيقة (قوله والحكم بمعنى الإيقاع الخ) ليس من التفریع بل هو مستأنف للبيان (قوله فن قال الصواب الخ) هو العصام في أطوله (قوله لا بالخطأ في الحكم) أي والصواب فيه ومحصله أن قول الشارح عن الخطأ في الحكم يفيد أن المراد الخطأ في الحكم والصواب فيه فقد عدى الخطأ والصواب للحكم بنفي فيقتضي أن الخطأ والصواب صفتان للحكم مع أن الواقع أنهما قسمان له إذا الحكم هو الإيقاع أو الانتزاع أي اعتقاد الوقوع أو اعتقاد عدمه وكل منهما ينقسم إلى اعتقاد مطابق للواقع فيكون الحكم صواباً وإلى اعتقاد غير مطابق فيكون الحكم خطأ فكان الصواب للشارح أن يقول عن الخطأ أي الاعتقاد الغير المطابق وإلى الصواب أي الاعتقاد المطابق ويحذف قوله في الحكم ومحصل دفع الاشكال أن هذا مبني على أن المراد بالحكم الإيقاع والانتزاع وليس مراد بل المراد بالحكم المحكوم به بقريضة كلامه في المطول وتعلق الخطأ والصواب به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه (قوله ويصح أن يراد الخ) ويصح أن يراد به النسبة (قوله يفهم من كلام الشارح الخ) أي حيث قال في طريق العطف من باب القصر لما كان كل ما يصلح مثلاً لها يصلح مثلاً لقصر التعيين لم يتعرض لذكره اهـ ومقتضاه أن من حروف العطف ما يجيء لقصر التعيين وهو الحق خلافاً لما أتى عن عبد الحكيم (قوله وان كان في عبد الحكيم خلافه) هو ما نقله المحشي بعد عنه بقوله وأما قصر التعيين فلا يجيء له شيء من حروف العطف (قوله كلكن) أي في أنها تقرر حكم ما قبلها وتنقل ضده لما بعدها (قوله يحتمل اثبات المجيء لعمرو) مع تحقق نفيه عن زيد

عمرو للقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمر جاءك دون زيد) فيكون قصر قلب وكتب أيضا مانعه المراد بالاعتقاد ما يتناول الضعيف بل الوهم أيضا على ما قاله السيد اه عبد الحكيم وقال سم قوله لمن اعتقد أي أوطن ولا عبرة بالوهم هنا وقوله أن عمر جاءك دون زيد أي فيكون قصر قلب وقوله أو أنهم ما جاءك جميعا أي فيكون قصر أفراد وهذا بناء على أن لا تستعمل في قصر الأفراد والقلب وفي دلائل العجز أنها تستعمل في القلب فقط ولم يذكر قصر التعيين لأن المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد أوطن حتى يرد إلى الصواب فالشك أيضا خارج بالاعتقاد هذا حاصل ما فهمناه من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن الفري أن المراد بالاعتقاد ما يشمل الوهم وأنه سكت عن قصر التعيين لأن المخاطب شك فلاحكم له حتى يرد عن الخطأ اه وفيه تأمل فانه كيف يرد الوهم عن الخطأ ولا يرد الشاك اه ببعض تلخيص والذي يظهر أن كلاما من الشاك والواهم يقال له هذا التركيب لكن لا رده عن الحكم الخطأ بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو أنهم ما جاءك جميعا) يعني أن لا تجب لقصر القلب والأفراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعيين فلا يجزئ له شيء من حروف العطف عبد الحكيم (قوله إلا أنه لا يقال لنفي الشركة) فلا يكون لقصر الأفراد (قوله وفي كلام النعاة ما يشعر الخ) لأنهم قالوا الاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو ما جاءني زيد فيمتوهم نفي مجيء عمرو

لمن اعتقد أن عمر جاءك
دون زيد أو أنهم ما جاءك
جميعا ولكن أيضا للرد
إلى الصواب إلا أنه لا يقال
لنفي الشركة حتى أن
نحو ما جاءني زيد لكن
عمرو وانما يقال لمن اعتقد
أن زيد جاءك دون عمرو
لأن اعتقد أنهم ما جاءك
جميعا وفي كلام النعاة
ما يشعر

ومقابل هذا الاحتمال كما في السيد هو نفي المجيء عن عمرو وإثبات المجيء لزيد على قياس الإثبات فان فيه صرف المثبت إلى التابع مع تحقق ضده للتبوع وهم مناصرف النفي إليه مع تحقق ضده ثم إن هذا المثال أيضا من أمثلة رد السامع إلى الصواب على الاحتمال الثاني الذي قال به ابن الحاجب أيضا خلافا لما يؤولهم كلامه (قوله ما يتناول الضعيف) أي الاعتقاد الضعيف كالظن وفي نسخ عبد الحكيم المصححة ما يتناول الظن الضعيف اه وهو صحيح أيضا إذا ظن مما يتفاوت (قوله بل الوهم) أي لأن الوهم معه حكم بخلاف الشاك لأن المتهم يلتفت إلى الطرف المرجوح وبحكم عليه حكما ضعيفا وإلى الطرف الراجح وبحكم عليه حكما قويا بخلاف الشاك فانه غير حاكم على شيء من الطرفين لتعيره (قوله وقال سم) قوله لمن اعتقد هذا هو الموافق لما أبدى من النسخ بخلاف قوله أولا لمن يمتقد (قوله وفيه تأمل فانه كيف الخ) قال بعضهم وقد يجاب بان الوهم لما كان عنده طرف مرجوح يعتقده في الجملة مخطئ فيه قصده عن هذا الاعتقاد وأما الشاك المتردد بين الشك والاشياء فلا حكم عنده حتى يكون مخطئا فيه والمسئلة في حواشي جمع الجوامع (قوله والذي يظهر الخ) بناء على ما سبق عن سم والافقد علمت أن الوهم يقال له هذا التركيب لرده عن الحكم الخطأ (قوله ويمكن الجمع الخ) هو غير ممكن إذ كلا القولين صريح في مقام الرد عن الخطأ (قوله لأنهم قالوا الاستدراك الخ) أي لأنهم جعلوها للاستدراك وعرفوا الاستدراك بأنه رفع الخ وعبرة المطول والمدكور في كلام النعاة أن لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو ولدفع توهم المخاطب إن عمرا لم يجزئ كزيد بناء على ملازمة بينهما ما وملاءمة لأنه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في أنه يقال ما جاءني زيد لكن عمرو ولمن اعتقد أن المجيء منتف عنهما جميعا لأن اعتقاد أن زيد جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهم ما جاءك على أن يكون قصر أفراد فلم يقل به أحد اه وقوله والمدكور

الح محصله أن لکن عند النجاة للاستدراك لا للحصر أصلاً لأن المتكلم بقوله ما جاءني زيد لكن
عمر وليس مقصوده رد اعتقاد المخاطب سابق على القاء الكلام بل افادته معنى ابتداء والاثبات
بلکن في التركيب لاصلاحه لدفع ما توهم من صدره وهو نفي المجيء عن عمرو أيضاً فيفيد ذلك
أنها لو كانت للقصر تكون رد القصر الافراداً على من اعتقد النفي عنهما معا فلا سند للمصنف
والسكاكي في أنها القصر القلب لکن سيما في أهمائنا بمان لابن مالك وقوله فيها جاءني زيد لكن
عمر وخص مثال النفي لأن الخلاف فيه وأما في الاثبات نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجز في
للاستدراك بالاتفاق وأيضاً ليس الكلام في عطف الجمل لكن قولنا وأيضاً النخ لا يأتي إذا حذف
لم يجز وقوله وهو رفع توهم النخ فهو لتتبع الكلام السابق واصلاحه مع قطع النظر عن حال
السامع وإن كان دافعاً لتوهمه على تقدير تحققه فليس لکن للقصر أصلاً فإنه مبني على حال السامع
وقوله شبه بالاستثناء أي في كونه آخر اجالاً بعد لکن عما قبلها توهموا وإن لم يكن استثناء حقيقة
لعدم شمول ما قبلها وقوله في أنه انما يقال النخ أي على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن اعتقد
الشركة في عدم المجيء قبل القاء الكلام المشتق عليه لا للقصر القلب على ما قال المصنف والسكاكي
هذا ما جرى عليه عبد الحكيم في حل عبارة المطول ويرد على قوله أي على تقدير استعماله في القصر
انما يقال النخ أن ما ذكره النجاة انما يستفاد منه أن تقدير استعماله في القصر لا يصح مع اعتبار ما
ذكره نعم أن فرض استعماله في القصر وأن المخاطب قبل التكم كان معتقداً لانتفاء المجيء عنهما
صح لکن الكلام في اعتبار ما ذكره النجاة فافهم وجري السيد قدس سره على أنه لا منافاة بين
الاستدراك والقصر وجعلها على كلام النجاة مستعملة في القصر الافرادى لکن بالنظر لانتهاء
الكلام حيث كتب على قول المطول وهذا صريح في أنه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد أن المجيء منتف عنهما أقول الآن هذا الاعتقاد انما حصل له بعد نفي التكم المجيء عن
زيد لا قبله لأن توهمه أن عمراً أيضاً لم يجز انما نشأ من نفي المجيء عن زيد للملازمة بينهما وعلى هذا
لا يبعد أن يقال لکن ههنا القصر الافراد و قطع الشركة بينهما في عدم المجيء إلا أن الظاهر أن
المتكلم انما قصد هذا القصر بعد توهم المخاطب اشتراكهما في انتفاء المجيء عنهما لا في صدر كلامه اه
ورده عبد الحكيم حيث قال قوله قدس سره وعلى هذا لا يبعد النخ هذا بعيد بل فاسد أما أولاً فلا لأن
القصر مبناه رد اعتقاد المخاطب وهذا الكلام ابتدائي لا لرد اعتقاد المخاطب وانما اراد لکن
لمجرد اصلاح الكلام وتنقيحاً وأما ثانياً فلا لأن القصر مشتق على حكمين الاثبات والنفي والمتكلم
بعد توهم المخاطب اشتراكهما في انتفاء المجيء عنهما لم يتلفظ الا بالاثبات نعم يكون مجموع الكلام
قصراً إذا فرض أن المخاطب قبل التكم كان معتقداً لانتفاء المجيء عنهما اه وقد علمت ما في
قوله إذا فرض أن المخاطب النخ ونازع معاوية عبد الحكيم والسيد فراجعه وقوله وأما أن يقال لمن
اعتقد أنهم ما جاءني على أن يكون قصراً فافهم بقوله قدس سره أقول ربما يوجه ذلك
بأنه يلزم حينئذ أن لا يكون للاثبات الذي بعد لکن فائدة لكونه معلوماً للمخاطب لا نزاع له فيه
بخلاف ما إذا استعمل لکن في قصر القلب اذ لكل واحد من النفي والاثبات هناك فائدة ظاهرة
وهو منقوض بقوله جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد فان المخاطب يعلم هذا الاثبات ويقر به
فلا فائدة فيه فان قيل قد قصدنا هنا التنبيه على حال المخاطب في تقدير صوابه ونفي خطئه قلنا
فكذلك انما يقصد هذا المعنى اه وقوله قدس سره وهو منقوض الح خلاصته أن استعمال لکن

أيضاً لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لـكن عمرو فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك في النفي والله تعالى أعلم سم والغرض من نقل ما يشعر به كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره أولاً الذي هو كلام المفتاح والابضاح لأن حاصل ما قرره أولاً أن لـكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النحاة أن لـكن لقصر الأفراد أي نفي الشركة في الانتفاء ويكون لـكن عند البيانيين لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لأن المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده وهو منشأ التوهم الذي يستدرك بلـكن وبهذا ينحل إشكال لـكن في قوله تعالى ما كان محمد أباً أحدهم من رجالكم ولكن رسول الله بأن نفي الأبوة لا يوجب نفي الرسالة لعدم الاتصال بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك ويبان انحلاله أن لـكن مجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه الأبوة ونفي الرسالة فقاب عليهم اعتقادهم كذا في يس (قوله بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهم جميعاً)

بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهم جميعاً (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (إلى) محكوم عليه (آخر نحو جاءني زيد بل عمرو أو جاءني عمرو بل زيد) فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع

في قصر الأفراد في اعتقاد النفي كما يستلزم استدراك الجزء الثاني من الجملة كذلك استعمال لافي قصر الأفراد في اعتقاد الانبات يستلزم استدراك الجزء الأول بلافرق فلو تم التوجيه المذكور يلزم أن لا يستعمل لافي قصر الأفراد فالقول بأنه فرق بين المادتين لأنه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لـكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بـلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا بل لا بد منه لأجل العطف عليه لا ينعف في دفع النقص كما لا يخفى اهـ عبد الحكيم أي لأن النقص إنما هو بالاستدراك وهو حاصل والفرق بينهما من جهة أخرى لا ينعف في دفع الاستدراك ولا يخفى عليك ما فيه (قوله فـهـذا يدل على أن المتوهم الخ) متبادر فيما تقدم عن السيد ويحتمل اجراؤه على ما لعبد الحكيم وكذا قوله بعد وحاصل ما نقله عن النحاة أن لـكن الخ (قوله علم أنه لا استدراك الخ) نازع فيه معاوية فراجع (قوله أو يتردد فيه) فيه أنه إذا كان متردداً يكون القصر للتعيين إلا أن يكون المراد بالتردد الظن أو الوهم لا الشك (قوله وهو) أي الاتصال (قوله وبـهـذا ينحل إشكال الخ) انحلاله على مذهب البيانيين ظاهر لما قاله وأما على مذهب النحويين فلا إشكال باق وبجواب بأن نفي الأبوة الحقيقية ربما يوجب نفي الأبوة الحكمية وهي السيادة فاستدرك بأنه له السيادة عليكم بسبب هو أعظم من الأبوة وهو كونه رسولا خاتم النبيين قاله الأمير وفيه أنه لا اتصال بين الأبوة في نفسها ولا باعتبار سيادتها وسائر السیادات ما عدا سيادتها حتى يتوهم نفيها وفي أبي السعود ما كان محمد أباً أحدهم من رجالكم أي على الحقيقة حتى يثبت بينه وبينه ما يثبت بين والد وولده من حرمة المصاهرة وغيرها ولا ينتقض عموم بكونه عليه الصلاة والسلام أباً للطاهر والقاسم وإبراهيم لأنهم لم يباغوا الحلم ولو باغوا لكانوا رجالاً له عليه الصلاة والسلام لا لهم ولـكن رسول الله أي كان رسولاً لله وكل رسول أبوأئمة لـكن لا حقيقة بل بمعنى أنه شفيق ناصح لهم وسبب حياتهم الأبدية وما زيد إلا واحد من رجالكم الذين لا ولادة بينهم وبينه عليه الصلاة والسلام فحكمه حكمهم وليس للنبي والادعاء حكم سوى التقريب والاختصاص اهـ وقوله ولو باغوا لكانوا الخ أي فبراد برجالكم الرجال المنتسبون إليكم بالولادة والحسن والحسين على فرض الرجولية ليسا من رجالكم بهذا المعنى (قوله يعتقدون فيه الأبوة) أي

أى على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة في عدم المجيء قبل القاء الكلام المشتمل عليه فيكون لقصر الافراد لا لقصر القلب على ما قاله المصنف والسكاكي عبد الحكيم وما قاله المصنف والسكاكي موافقين لابن مالك من أن لكن لقصر القلب قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيم وكون لكن على ما يشعر به كلام النحاة في الشركة في عدم المجيء فيكون فيه قصر افراد أى افراد المتبوع بذلك العدم لا ينافيه قول سم بعد قول الشارح بأنه انما يقال لمن اعتقد الخ وأما انه يقال لمن اعتقد أنهما جاك جميعا على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد كما هو ظاهر فتأمل وانما لم يقل به أحد لانه لم يظفر به في الاستعمال ولانه يلزم عليه استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب ونقض السيد هذا بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو وانما لا يصح الاكتفاء بلا عمرو وحتى يكون جاءني زيد لغوا وأما صحة أن يقال من أول الأمر ما جاءني عمرو فلا يضر لانه طريق أخرى لتأدية المراد لا تقضى باستدراك جزء من الطريق الأولى والاكتفاء بجزئية الآخر ولعل المتكلم لم يختار الطريق الأخرى لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي أو لغير ذلك من الفئري (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب وأما المعطوف بلا ولا لكن فلا يرد كما نوهه الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان أحدهما بالاثبات والآخر بالنفي فنرى (قوله أن يجعل في حكم المسكوت عنه) أى عند الجمهور

ومعنى الاضراب عن
المتبوع أن يجعل في حكم
المسكوت عنه لأن ينفي
عنه الحكم قطعاً

لزيد رضى الله عنه (قوله أى على تقدير الخ) تقدم ما فيه (قوله راجع عبد الحكيم) عبارته قوله والمذكور في كلام النحاة الخ أى خلافا لابن مالك فانه قل في التسهيل إن كلمة بل في مقام زيد بل عمرو مقررة لحكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها وقال شارحه ان هذا هو الصحيح ثم قال أى ابن مالك إن لكن بعد نهي أو نفي كبل أى فتكون لكن لقصر القلب فالصنف والسكاكي موافقان لابن مالك في كونه لقصر القلب وانما لم يذكره في طرق العطف في بحث القصر لاختصاصه بقصر القلب والبحث مفقود لبيان طرق القصر الجارية في جميع أقسامه وفي جميع المعمولات ولذا لم يورد فيه تعريف الخبر وضمير الفصل أى لأن تعريف الخبر لا يجيء في جميع المعمولات بل هو خاص بالخبر وكذا ضمير الفصل خاص ببعض المعمولات اذ لا يقع الا بين معرفتين أحدهما مبتدأ والآخر خبر اه بايضاح وفي قوله الجارية في جميع أقسامه تعكير على ما تقدم له اذ القصر بلا مذكور في باب القصر مع أنه لا يجرى في جميع الأقسام اذ لا يكون لقصر التعمين على ما تقدم له فهذا الكلام منه موافق لما تقدم عن الأطول وقد علمت أنه الحق (قوله وكون لكن الخ) متبادر فيما تقدم عن السيد وبعد فهذه المناقاة غير متوهمة أصلاً (قوله قول سم) بوجه أنه من عنده مع أن الشارح قاله (قوله ولأنه يلزم عليه استدراك الخ) يؤخذ من هذا أن لا تكون لقصر الافراد دواعي من اعتقد الشركة في النفي فلا يقال جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد انهما لم يجيئا لأنه يلزم عليه استدراك لا عمرو لأنه معلوم للمخاطب ولعل هذا هو السرفي عدم قول الشارح أو أنهما لم يجيئا جميعا بعد قوله لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاك جميعا (قوله مدفوع) تقدم ما فيه عن عبد الحكيم على ما فيه (قوله على ما ذكره ابن الحاجب) متعلق

سم وكتب أيضا ما لفظه نعم اذا أتى بلا قبل بل أبطلت الإيجاب قبلها وقررت النفي وأكده فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو أبطلت مجيء زيد واذا قلت ما جاء زيد لا بل عمرو وقررت النفي كذا في الاطول (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب سم (قوله ومعنى صرف الحكم في مثبت ظاهر) لان المتبوع فيه إما في حكم المسكوت عنه أو متحقق النفي على الخلاف الذي ذكره الشارح قبل (قوله أو متحقق الحكم) أي المحكوم به المنفي (قوله كما هو مذهب المبرد) متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفي الحكم (قوله كما هو مذهب الجمهور) وضبط المذهب أن بل اذا كان في الاثبات لحكم المتبوع أنه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور أو انتفاء الحكم عنه قطعاً عند ابن الحاجب كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل وإذا كان في النفي لحكم

خلافاً لبعضهم ومعنى صرف الحكم في مثبت ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو أن عمراً لم يجرى وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو أن عمراً لم يجرى كما هو مذهب الجمهور

بتعريف أي ان هذا التعريف ذكره ابن الحاجب فاندفع قول بعض مشايخنا الصواب لا على ما ذكره ابن الحاجب لأن العطف المذكور على ما ذكره ابن الحاجب لا يخرج عن هذا التعريف لأن كلا من المتبوع والتابع مقصود بالحكم عنده وان اختلف بالنفي والاثبات (قوله أبطلت) أي لا وذلك لأن معناها يرجع الى الإيجاب المتقدم لا الى ما يبدل والالكان كلمة بل لغوا فلا أفادت نفي المجيء عن زيد ولو لاها لكان زيد في حكم المسكوت عنه اهـ سيد وعبد الحكيم (قوله وأكده) اذ لا يمكن ارجاعه الى ما يبدل والافادت نفي الحكم عنهما ولا الى ما قبله لاستلزام نفي لثبوت الاثبات فيلزم ثبوت الحكم لهما وليست كلمة بل مستعملة للنفي عنهما معاً ولا لاثبات لهما معاً اهـ عبد الحكيم وهو مبني على رأي ابن مالك فتدبر (قوله هو ابن الحاجب) أي كما صرح به في المطول قال السيد قدس سره أقول ليس في كتبه المشهورة ما يدل على ذلك ولا ما يؤهمه سوى أنه حكم في نحو قولك جاء في زيد بل عمرو بأن الاخبار عن مجيء زيد وقع غلطاً ومعناه أن تلفظك بزيد وقع عن غلط وسبق لسان أو نسيان ولم تكن أنت بصدد الاخبار عنه ثم تداركته بقولك بل عمرو وأثبت المجيء له وجعلت زيداً في حكم المسكوت عنه مصرفاً حكمه عنه الى تابعه وقد صرح بهذا المعنى شارحاً كلامه وليس معنى الغلط أنه غير مطابق للواقع عند المتكلم حتى يلزم من ذلك كون الانتفاء مقطوعاً به عنده كما فهمه الشارح فنسبة ذلك لابن الحاجب ناشئة عن سوء الفهم وحل كلامه على ما توهمه عبارته اهـ بياضاً ورده عبد الحكيم بأن كلام الشارح فيما سيأتي من قوله كبديل الغلط حيث شبهه ببديل الغلط صريح في أنه حل الغلط في كلامه على ما هو المتبادر منه لا على عدم كونه مطابقاً للواقع فلعل الشارح اطاع في كلامه على ما نقله وعدم وجدان السيد ذلك في كتبه لا يدل على عدمه وقد قيل إنه صرح ابن الحاجب بذلك في أماليه اهـ وقوله فيما سيأتي من قوله أي قوله في السؤال الذي نقلته لك عنه عند قول المحشي ثم ههنا إشكال قوي في الكلام على الابدال مع جوابه (قوله لأن المتبوع فيه الخ) هذا التعليل غير مناسب والمناسب لأن الحكم السابق بعينه انتقل مما قبل بل لما بعد ما فقد صرف من محكوم عليه الى محكوم عليه آخر (قوله رحمه الله كما هو مذهب المبرد) محمله أن المبرد نص على أن ما جاء في زيد بل عمرو يفيد نفي الحكم عن التابع ولم يتعرض للمتبوع فجعله الشارح محتملاً عنده لأن يكون في حكم المسكوت عنه كما هو مذهب الجمهور ولأن يكون ثابتاً له الحكم أي المجيء مثلاً على قياس ما قاله ابن الحاجب في الاثبات على ما نقله الشارح عنه ولا يحتمل ما قاله ابن مالك من أنه لنفي الحكم عن

المتبوع حكم الاثبات في أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأي ابن مالك
والاثبات على ما توهمه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاتبات على رأي الجمهور والجزم
بالانتفاء على رأي المبرد والتردد على رأي السكاكي وعضد الملة والدين صرح به السكاكي في قسم
النحو وعضد الملة والدين في القوائد الغيائية اهـ فزى على المطول (قوله ففيه اشكال) أى
في مذهب الجمهور اشكال لان الصرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلا اذا قلت ما جاءني
زيد بل عمرو فأردت أن عمر اءاء فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور كما في سم عن
زيد الى عمرو إذ لم يوجد نفي المجيء عن عمرو ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال

المتبوع لأن بل لا تقع بين منفيين كما لا تقع بين مثبتين ورده السيد قدس سره بأن المنقول عن المبرد
أنما هو مخالفة الجمهور في حكم التابع ولم يخالفهم في حكم المتبوع بل يقول بأنه في حكم المسكوت
عنه كما هو صريح كلام المبرد فالترديد في مذهب المبردين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه كما
هو مذهب الجمهور أو متحقق الثبوت على ما توهمه الشارح من كلام ابن الحاجب في غير محله ثم ان
جميع ما تقدم مبني على أن قول الشارح ومعنى الاضراب الخ أى في الاثبات فقط حـ لالعبارة
هنا على عبارته في المطول لكن الظاهر ان صنيعه رحمه الله تعالى هنا غير صنيعه في المطول فقوله
فان بل للاضراب الخ أى في الاثبات والنفي وقوله ومعنى الاضراب الخ أى في الاثبات والنفي
أيضا وقوله لأن ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم أى ان ابن الحاجب يقول ان معنى الاضراب
عن المتبوع - واء كان في الاثبات أو في النفي أن ينفي عنه الحكم السابق من ثبوت أو انتفاء قطعا
ولا يتوهم من هذا منافاة لقول ابن الحاجب ان ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل إثبات المجيء لعمرو
مع تحقق نفيه عن زيد فان ما هنا في معنى الاضراب وذلك في بل بقطع النظر عن كونه بالترقي أو
للاضراب فهي محتملة عنده لهما وقوله إن جعلناه بمعنى نفي الحكم مراده بالحكم هنا وفيما بعد
المحكوم به كالمجىء بدليل كلامه بعد وأما الحكم فيما مر فالمراد به الثبوت أو الانتفاء وقوله
والمتبوع في حكم المسكوت عنه أى كما هو رأي الجمهور ومنهم المبرد وقوله أو متحقق الحكم له
أى كما هو رأي ابن الحاجب عند جعل بل للاضراب كما هو فرض الكلام وقوله كما هو مذهب
المبرد أى وابن الحاجب لأنه اذا قل بثبوت الحكم كالمجىء للمتبوع وجب أن يقول بنفيه عن
التابع لما عرفت من أن بل لا تقع بين مثبتين وقوله وان جعلناه الخ لم يرد في المتبوع لأنه لم يقل
أحد من الجمهور القائلين بهذا القول في التابع الابان المتبوع في حكم المسكوت عنه وعلى هذا
لا يرد عليه شئ وكلام المحشى ليس فيه ما يخالف ذلك (قوله على ما هو رأي ابن مالك) أى الذي
نقله في المطول (قوله على ما توهمه الشارح) التعبير بالتوهم لما تقدم لك من اعتراض السيد عليه
في الاثبات المقيس عليه النفي (قوله على رأي المبرد) مثله ابن الحاجب كما سبق (قوله والتردد)
أى بين الثبوت والانتفاء ومعناه أن المتكلم حاكم عليه ولا بد لكن يحتمل أن الحكم هو الثبوت
كما هو رأي الجمهور ويحتمل انه الانتفاء كما هو رأي المبرد وليس بمعناه أن التابع في حكم
المسكوت عنه أى ان المتكلم لم يحكم عليه لا بنفي ولا بغيره والظاهر ان حكم المتبوع عندهما موافق
لمذهب الجمهور فقول بعض المشايخ ان التردد هو كونه في حكم المسكوت عنه وحينئذ فالظاهر
أن المتبوع منفي عنه الحكم اذ لا معنى لكونه ما يقولان ان المتبوع في حكم المسكوت عنه أيضا كما

ففيه اشكال

المراد من صرف الحكم تغييره فقد وجدنا لان في قولنا ما جاء في زيد بل عمرو تغييرا لحكم النفي الى الاثبات وهذا القدر كاف (قوله أو الشك أو التشكيك) نبه المصنف بترك عدالتفسير مقام العطف على قاتنه في الواو والفاء وعلى أن ما بعد أي وأن عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح ولم يذكر العطف بأمر لا اختصاصه بالانشاء لأن عدم التعرض له في باب الانشاء أيضا يوجب إهمال الفن لما بهمه اه أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان المتكلم غير شاك (قوله أو للابهام) الفرق بينهما وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الإبهام الإخفاء عنه وترك التبيين وان لزم أحدهما الآخر ولكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وإنا أو أياكم لعل هدى أو في ضلال مبين) المذكور في معنى اللبيب أن الشاهد في أو الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر فنرى وكتب أيضا قوله أو أياكم عطف على اسم ان الذي هو ناسم اننا والاصل اننا (قوله

(أو الشك) من المتكلم
(أو التشكيك) للسامع
أي إيقاعه في الشك
(نحو جاءني زيد أو عمرو)
أو للابهام نحو وإنا أو
أياكم لعل هدى أو في ضلال
مبين أو للتخيير أو للإباحة
نحو لا يدخل الدار زيد أو
عمرو والفرق بينهما أن
في الإباحة يجوز الجمع

هو ظاهر فيه نظر (قوله المراد من صرف الحكم الخ) أي بالنسبة الى صورة النفي (قوله وعلى أن ما بعد أي) أي ما بعد أي التفسيرية في نحو قولك عندي عسجد أي ذهب وقوله وأن أي التفسيرية في نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك وقوله عطف بيان الخ أي قد ذهب في المثال عطف بيان لعسجد واصنع الفلك عطف بيان لأوحينا وهذا ما عليه الجمهور وقوله لا معطوف الخ أي عطف نسق كما عليه المفتاح فتكون أي وأن من حروف عطف النسق على رأي صاحب المفتاح قاله شغبنا وغيره وفيه ان صاحب المفتاح لم يقل بأن أن من حروف العطف ولا غيره فيما علمت على أن الكلام في العطف على المسند اليه لا في عطف الجمل وعبارة المفتاح أو كان المراد التفسير كقولك جاءني أخوك أي زيد على قولي الجمهور اه وكتب السمعاني قوله على قولي الجمهور على أن أي حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله والمصنف تفرد بانه حرف عطف اه وبها مشهورة المعنى أي حرف تفسير خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفى والمفتاح لانهم نزعوا طافيا صالحا للسقوط دائما ولا عاطفا لشيء على نفسه اه وحينئذ فالمناسب أن يكون قوله وان عطف غاية فان بكسر الهمزة لا يفتحها وبيان خبر ان والمعنى على هذا نبه بترك عدالتفسير مقام العطف على أن ما بعد أي وان قلنا بانه معطوف بيان لما قبله أي انه عطف بيان لما قبله لا عطف النسق الذي الكلام فيه (قوله لا اختصاصه بالانشاء) غير مسلم لانه يقع في الخبر اذا كانت بعد همزة التسوية أو كانت منقطعة بمعنى بل نحو انها لا بل أم شاء وعلى تسليم الاختصاص فالبحث عام بدليل تمثيل الشارح للعطف الذي للإباحة أو للتخيير قاله بعض مشايخنا لا يقال إن الكلام في العطف على المسند اليه وأم بعد همزة التسوية لان يكون الابن جملتين غالبا نحو سواء عليهم أن نذركم أم لم تنذرهم وغير الغالب كونها بين مفرد وجمله نحو * سواء عليك النفر أم بت لي ليله * بخلاف أم التي يطلب بها والهمزة التعمين فانها تقع بين مفردين غالبا وبين جملتين وبين مفرد وجمله كما في الاشموني لانا نقول ان الجملتين في صورة التسوية في تأويل المصدر كما في الاشموني فان بعد همزة التسوية مبتدأ مؤخر فالعطف حينئذ عطف مفردات وقوله وعلى تسليم الخ فيه أن مراد الأطول أن القصد المتكلم على الحروف التي ليست مختصة بالانشاء وهو لا ينافي كون ما ذكره أي في الانشاء كالخبر (قوله ووجه التخصيص غير ظاهر) وجهه الشفهي بأن اعتبار الإبهام في أحدهما يعني عن اعتباره في

أن في الإباحة يجوز الجمع (بقريته خارجية سم (قوله بخلاف التخيير) أي لا يجوز فيه الجمع وفيه أن أو في آية الكفارة للتخيير مع أنه يجوز الجمع الآن بحاجب بأنه إذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة بل الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجميع واجب سم (قوله أي تعقيب الخ) أي فالمراد بالفصل المعنى المصدرى وعبارة عبد الحكيم قوله أي تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أي إيراد الفصل اه يشير إلى أن الفصل في كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وأن الشارح إنما قال أي تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى وبهذا يدفع قول الأطول ولو بحال لا اعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند إليه غير ثابت وعنه مندوحة وكون أخوانه مصادر لا يحل به مثل هذا التكلف (قوله لانه يقترب به أولا) أي اقتربا أولا أي قبل ذكر المسند ولدلالته على كونه مخصصا به للمسند وكتب أيضا قوله لانه يقترب به أولا فسيقال دخول لام الابتداء عليه كفا في قولك ان زيد الهو القائم يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه ويدفع بأنه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لأنه قائم

الثانية والاولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر إذ هذا التوجيه لا يفيد التعيين بل الأولوية فلا مانع من اعتباره فيها وان كان اعتباره في الأولى آكد ولو وجه بان الشاهد شرطه عدم احتماله غير المستشهد عليه والثانية هنا محتملة للاضرار بخلاف الأولى فانها لا تتحمل غير الإبهام والمعنى على الأضرار أنه أولا بهم متعلق الهدى ثم انتقل لإبهام متعلق الضلال لان المقصود إقادتهم أنهم ضالون فلما قام هذا الاحتمال في الثانية تعينت الأولى للاستشهاد ثم ان كانت أو الأضرار تقع بين المفردات كما هو ظاهر كلام المحشى في حاشية الاشعوني فالاحتمال ظاهر وان كانت لا يقع بعدها إلا الجمل كما ذكره الحفنى عليه فالاحتمال قائم لجواز أن يكون التقدير أو نحن أو أنتم في ضلال اه شيخنا قال المحشى في حاشية الاشعوني وقال الدماميني الشاهد في الأولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين وقال بعضهم الشاهد في الثانية لان الشرط تقدم كلام خبري وهو انما يتحقق بقوله لعل على هدى لان ما قبله ليس كلاما وقد يقال ان لعل على هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صالح لذلك لانه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع انه قد يمنع اشتراطه اه وكل هذا بالنسبة لاستشهاد المعنى أما بالنسبة لكلام شارحنا فالشاهد في أو الأولى لانها هي العاطفة على المسند اليه بخلاف الثانية (قوله بيان لحاصل المعنى) أي المعنى بعد ملاحظة المضاف فهو تفسير باللازم (قوله ولدلالته الخ) في المطول وانما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقترب به أولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا أولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة إلى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا إلى المسند على أن التحقيق أن فائدة ترجع إليهما جاعلا لانه يجعل أحدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا ومقصورا عليه اه وقوله وهذا أي التعليل السابق وقوله لانه لتخصيص المسند اليه الخ قال عبد الحكيم يمكن أن يوجه بان مراده أن قصر المسند على المسند اليه إذا عبر عنه بعبارة شائعة عربية يقال لتخصيص

بخلاف التخيير (وأما فصله) أي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقترب به أولا ولانه في المعنى

مقامه فنرى (قوله عبارة عنه) انما يأتى على قول مرح جوح أن ضمير الفصل ضمير حقيقة له
مرجع لكن الصحيح أنه صيغة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم أى وإطلاق الضمير
عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة (قوله وفى اللفظ مطابق له) أى فى الافراد والتننية والجمع
نحو زيده والقائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وقد يقال المطابقة حاصلة لكل
من المسند اليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفى اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فإنه قد
لا يطابقه نحو زيده والقائمة أمه والزيدان هما أفضل من عمرو (قوله فلتخصيصه) ينبغي أن
يحمل كلامه على أن التخصيص من نكاته لا حصر نكاته فى التخصيص فلا ينافى أنه قد يكون للمقيز
بين كون ما بعده خبراً أو نعتاً ولتأكيده الحصر إذا حصل الحصر بغيره نحو ان الله هو الرزاق سم
وكان اقتصاره على التخصيص لانه أهم نكاته وفى يس توجيهه بغير ذلك فراجع (قوله بالمسند)
الباء داخلية على المقصور كما يدل له قول الشارح يعنى الخ (قوله يعنى لقصر المسند على المسند
اليه الخ) دفع أن السابق الى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على
المسند كما أوضحه فى المطول وحاصل الدفع أن هذا مسلم لغة إلا أن الاصطلاح غالباً على ما ذكرناه سم
وكتب أيضاً قوله لقصر المسند الباء داخلية على المقصور ودخولها عليه قال الشارح انه غالب

عبارة عنه وفى اللفظ
مطابق له (فلتخصيصه)
أى المسند اليه (بالمسند)
يعنى لقصر المسند على
المسند اليه لان معنى قولنا
زيد هو القائم أن القيام
مقصود على زيد لا يتجاوز
الى عمرو ولهذا يقال فى
توكيده لا عمر وفالباء
فى قوله فلتخصيصه بالمسند
مثلها فى قولهم خصصت
فلاناً بالذكر أى ذكرته
دون غيره

المسند اليه بالمسند فيكون اعتبار المسند اليه فيما عبر به عن معناه أولاً وبلا واسطة واعتبار المسند
ثانياً وبواسطة البناء فيكون له تعلق زائداً بالمسند اليه على المسند فلما جعل من أحواله فلا يرد ما
أورده الشارح ولعله لذلك قال أولى اه وقوله لا نأقول الخ علة لقوله أولى ومحصله ان هذا التعليل
أعنى قوله لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند ينتج نقيض مدعاه لانه ليس معنى تخصيص المسند اليه
بالمسند قصر المسند اليه على المسند حتى ينتج هذا التعليل المدعى بل معناه قصر المسند على المسند
اليه وحينئذ فاعلل به الشارح هو المتعين لأولى لكنه عبر بالأولى لولا به لا مكان توجيه هذا التعليل بما
قدم من عبد الحكيم وقوله وحاصله أى حاصل تخصيص المسند اليه بالمسند وهذا تعلم ما فى كلام
الحشى (قوله وانما يأتى الخ) لأنه كافى فى الترجيح (قوله أى باطراد) هذا لا يتم الا اذا لم
يجز القائمة أمه هو زيدا إذا كان القائمة أمه معلوماً والتسمية بزيد مجهولة فزيد فيه هو المسند وقد
طوبق بينه وبين الضمير أو قيل بانه نادر لا يلتفت اليه (قوله نحو زيده والقائمة أمه) أى بناء
على أن أل حرف تعريف أو أن المسند فى الظاهر هو القائمة لأل الموصولة التى هى عبارة عن زيد
والافه ومطابق لكل من المسند والمسند اليه (قوله كما أوضحه فى المطول) عبارته فان قلت
الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند
اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله فى الاصطلاح على أن يكون
المقصود هو المدكور بعد البناء على طريقة قولهم خصصت فلاناً بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته
من بين الاشخاص مختصاً بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسنداً اليه مختصاً بأن يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه ألا ترى الى قولهم فى إياك نعبد
معناه نخصك بالعبادة لان عبد غيرك اه وقوله فان قلت الخ محصله أن الذى يسبق الى الفهم بحسب
الوضع ويتبادر اليه هو كون الباء داخلية على المقصور عليه عكس ما صنعت فى حل عبارة المصنف
وقوله قلت نعم أى مسلم كون الباء إنا تدخل على المقصور عليه بحسب الوضع ولكن لم يبق

الاستعمال في الاصطلاح وخالف السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه وباتفاقهما جواز الامر بن لغة والنزاع في الغالب في الاصطلاح سم وقوله وخالف السيد الخ ناقش فيه بس بأن الذي في حوائى الكشف للسيد وحوائى المطول له أن دخولها على المقصور أكثر في

التخصيص هنا على معناه وحقيقته بل المراد به التمييز والافراد مجازا من باب اطلاق اسم الملزوم وارادة اللزوم مشهورا في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه أو تضمينا ملاحظا فيه المعنيين فتكون الباء داخلة على المقصور وهذا الاستعمال عرفي غالب وبالجملة تخصيص شيء كالجود بآخر كزبد في قوة تمييز الآخر وهو زبد به أي بالشئ وهو الجود هذا حاصل ما قاله السيد في حل عبارة الشارح ولم يرتضه عبد الحكيم وقال ما حصله ان معنى جواب الشارح أن محل دخول الباء على المقصور عليه اذا كانت الباء للتعدي متعلقة بالتخصيص وأما اذا كانت للسببية أو الآلة والتخصيص منزل منزلة اللزوم فتكون داخلة على المقصور والباء هنا يصح فيها الأمران بناء على الاعتبارين وعبارة عبد الحكيم قوله وجعلته من بين الأشخاص الخ عبارة صريحة في أن التخصيص بمعناه أي جعل الشئ مختصا أي مقصورا عليه غيره لكن الباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصا أي مقصورا والثاني مختصا به أي مقصورا عليه بل هو باء السببية أو الآلة ويلزم من كونها للسببية أو للآلة كون مدخولها مختصا أي مقصورا لأجل أن يصير سببا أو آلة لتخصيص الشئ الاول وحينئذ فالتخصيص منزل منزلة غير المتعدي أصلا لا بنفسه ولا بواسطة والمقصور هو ما دخلت عليه باء السببية أو الآلة فهذا المعنى مستفاد من جعل الباء للسببية أو الآلة وخلاصة كلام السيد أن هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص مجازا عن التمييز لكونه لازما له أو من تضمين معنى الامتياز فيه وفي كلا التوجيهين تكلف أما الاول فلا يحتاج إلى المجاز يحتاج إلى القرينة وادعاء أنه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة إلى القرينة مما لا دليل عليه والتضمين يحتاج إلى قرينة لفظية على اعتبار المضمن كما صرح به الشارح في شرح الكشف وبما ذكرنا ظهر أن ما ذكره الناظرون من أن عبارة الشارح ليست صريحة في افادة ما قصده فلو قال متميزا بأن يثبت له المسند لكان أظهر خروج عن مذاق الشارح اه بايضاح وقوله خروج عن مذاق الشارح أي ان الناظرين لم يتأملوا كلامه أدنى تأمل لأن ما قالوه انما يصح لو كان الشارح قائلا بأن التخصيص ليس باقيا على معناه مع أن كلامه صريح في بقاءه على معناه لكن لا يخفى بعد كون الباء للسببية أو الآلة على أن كلامه فيه نظر فان لك أن تقول ما دلنا على أن الباء هنا للسببية أو الآلة هو القرينة على المجاز واعتبار خصوص القرينة اللفظية في التضمين مما لا وجه له فلعله رجع عنه هنا على أن باء السببية هي الداخلة على الحامل على الفعل وباء الآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله ولا معنى لكون المسند مثلا حاملا على التخصيص أي جعل الشئ الذي هو المسند اليه مقصورا عليه غيره الذي هو المسند واسطة بين التخصيص أي جعل الشئ الذي هو المسند اليه مختصا أي مقصورا عليه غيره الذي هو المسند وبين منفعله ثم لا يخفى ما في قوله ويلزم من كونها للسببية الخ فتدبر (قوله وخالف السيد الخ) وعلى هذا ما قاله الدسوقي في حاشيته على رسالة الوضع من أن قوله في النظم المشهور ذكره الخبر الهام السيد صوابه السعد (قوله جواز الامر بن لغة) أي واصطلاحا (قوله ناقش فيه بس الخ) وعلى

الاستعمال بناء على أن تخصيص شيء بأخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو طريق التضمن وإن كان التخصيص يقتضى بحسب مفهومه الأصلي دخوله على المقصور وعليه فيقال اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوز به إلى غيره وهذا عربي جيد لأن الأكثر في الاستعمال دخوله على المقصور كما بين (قوله) كأنك جعلته التعبير بكان فيه شيء لأن يقال إنها لتحقيق (قوله من بين ما يصح الخ) أى عقلا أى ما يمكن (قوله بأن يثبت له المسند) لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لأن المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وما وقع في كلام السيد مما يقتضى خلاف ذلك غير مرضى فنرى ببعض اختصار (قوله) وأما تقديمه (المراد بتقديمه إرادته ابتداء أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند إليه وقد صرح صاحب الكشف بأنه إنما يقال مقدم أو مؤخر للزال عن مكانه لا للقار في مكانه اهـ والحاصل أن لفظ التقديم نجوزا وكتب أيضا قوله وأما تقديمه أى على غيره من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول ففي ترك المصنف قول المفتاح على المسند تسخير المعنى بإيجاز اللفظ فتقدير على المسند تقويته لما قصده المصنف أطول باختصار (قوله أهم) أى من ذكر باقي أجزاء الكلام لا من ذكر المسند لأنه قاصر كما عرفت ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره أطول (قوله ولا يكفي في التقديم) أى في بيان نسكته التقديم كما يدل عليه ما بعد أى لا يكفي صاحب علم المعاني أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتمدة عند الباء المقتضية للاهتمام والافيكفى أن يقال في التقديم الواقع من البليغ أنه للاهتمام إذا خفاء في أن مادعا إلى الاهتمام أمر معتبر في البلاغة

كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر أى منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال في آياك نعبد ومعناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك (وأما تقديمه) أى تقديم المسند إليه (فليكون ذكره أهم) ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين أن الاهتمام من أى جهة

هذا فقوله في النظم المشهور ذكره الخبر الاهتمام السيد أى والسعد أيضا فقيمه اكتفاء (قوله بناء على أن تخصيص الخ) أى أن التخصيص باعتبار معناه الوضعي في نحو قولك خصصت الجود بزيد يلزمه التمييز والشئ في عبارته كالجود والآخر كزيد في قولك خصصت الجود بزيد وقوله في قوة تمييز الآخر أى كزيد وقوله به أى بالشئ كالجود أى وإذا كان في قوة هذا التمييز ساع لك أن تدخل الباء على المقصور في تركيب آخر بان تقول خصصت زيد بالجود وهذا التركيب بعينه وقع في عبارة السيد فاندفع ما قيل المناسب في قوة تمييزه بالآخر لأن عبارته تقتضى أن المسند تخصص بالمسند إليه فيكون المسند إليه مقصورا على المسند فتكون الباء داخلة على المقصور عليه وهذا خلاف مقصوده (قوله وما وقع في كلام السيد الخ) أى فيما كتبه على قول المطول على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر الخ حيث قال مانصه حاصله راجع إلى ملاحظة معنى التمييز والافراد كأنه قيل وأما الفصل فهو لتمييز المسند إليه من بين الأشياء الصالحة لكونها مسندا إليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند إليه (قوله فاندفع اعتراض المطول) عبارته فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند إليه وقد صرح صاحب الكشف بأنه إنما يقال مقدم ومؤخر للزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبق له مع التقديم اسمه ورمحه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بأن نعلم إلى اسم

أطول ما يخص (قوله وبأى سبب) العطف تفسيري سم (قوله إمالأنه) ظاهره إمالأنه المسند إليه الأصل وهو موجه لأن كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره ولعرفته ببيان حاله وحينئذ يحتاج قوله ولا مقتضى للعدول عنه إلى تكاف بارجاع الضمير إلى كونه الأصل أى ولا مقتضى للعدول عن كونه الأصل أى عن مقتضاه وفي المفتاح إمالأنه أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا أفسر الشارح المحقق ضمير لأنه بتقديم المسند إليه ولا يخفى أن كون تقديم المسند إليه الأصل بلا مقتضى عدول بوجوب التقديم من غير أن يلاحظ أنه بوجوب الأهمية وكون المسند إليه أو تقديمه الأصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا إليه حتى يستحق التقديم في الانشائية أيضا اه أطول مع بعض حذف (قوله لأنه أى تقديم المسند إليه) بمعنى اللفظ وقوله لأنه المحكوم عليه أى المسند إليه بمعنى المعنى ففي كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه الخ) أو رد عليه السيد أنه إن أريد بالحكم وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مسبوق بتحقيق المسند إليه والمسند معافى الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلها ما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعنى تقديم المسند إليه على المسند

فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قائم وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند إليه من الضرب الثانى ومراد صاحب الكشف أن ثمة هو الضرب الاول وكلامه أيضا مشعرون باطلاق التقديم على الضرب الثانى اه قال السيد والضرب الاول تقديم معنوى والضرب الثانى تقديم لفظى على قياس الاضافة المعنوية واللفظية اه يعنى أن التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه إلى المعنوى واللفظى باعتبار تحقق معنى التقديم وهو نقل الشئ من مكانه إلى ما قبله فى الاول دون الثانى كتقسيم الاضافة التى هى من صفات اللفظ اليها باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو الاختصاص فى المعنوية دون اللفظية قاله عبد الحكيم وبهذا تعلم ما فى كلام المحشى من إيهامه أن المطول لم يذكر جوابا وأن الجواب لغيره (قوله ظاهره إمالأنه المسند إليه الخ) أى فيكون الضمير راجعا للمسند إليه على طبق الضمائر السابقة (قوله ولعرفته) عطف على متطفل (قوله ولا يخفى أن كون الخ) اعتراض على المصنف فى توسيط الأهمية كتب السيد الشريف قدس سره على قول المفتاح وإمالأنه يتقوى مانصه عطف على قوله وإمالأنه فى تقديمه تشويقا وقديقال إذا كان تقديم المسند إليه مفيدا للتشويق إلى الخبر أو لتقوى استناده إليه أو منبثا عن تعظيمه كما سيذكره كان جعل أمثال هذه حالات مقتضية للتقديم بلا توسيط الأهمية أولى من جعلها من اعتبارات الأهمية بناء على أن تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعانى كان ذكره أهم من ذكر المسند ولعل المصنف أدرجها فى سلك اعتبارات الأهمية وما ضبط التقديم وحصره فى الأهمية اه وقوله بناء على الخ تعليل لقوله اعتبارات للأهمية (قوله بوجوب التقديم الخ) إذ لا خفاء فى أن أصالة التقديم بلا معارض توجب بخلاف أصالة المسند إليها فانها لما توجب الاهتمام بذكره والاهتمام بذلك بوجوب التقديم (قوله وكون المسند إليه الخ) اعتراض على الشارح فى قوله لأنه المحكوم عليه (قوله فهو مسبوق بتحقيق المسند إليه والمسند معافى) أى لا يتحقق المسند إليه فقط كما قال الشارح (قوله فلانسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه الخ) أى لصحة أن يكونا متقارنين مثلا وأجاب عبد الحكيم بناء على اختيار الشق الثانى بأن المراد من اللابدية الوجوب الاستحسانى بقريته أن الأصل بمعنى الراجح والاولى دون الواجب وقوله بقريته أن الأصل الخ وجهه أن الاولى أن يكون

وبأى سبب فلذا فصله بقوله
(إمالأنه) أى تقديم
المسند إليه (الأصل)
لأنه المحكوم عليه ولا بد
من تحققه قبل الحكم
فقصدا أن يكون فى
الذكر أيضا مقدما

وان أريد به المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا إن أريد بتحقيقه قبل الحكم تحققه في التعقل وإن أريد بتحقيقه في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن اه وقد أجاب عن

التقديم اللفظي على طبق المعنوي وجوباً واستحساناً والافكون الاصل بمعنى الراجح لا يوجب أن الوجوب استحساناً إذا لم يمنع من كون التقديم المعنوي الواجب مقتضياً لكون التقديم اللفظي راجحاً لأن كون اللفظ على طبق المعنى أولى لا واجب لكن في كلام عبد الحكيم بعد ما يفيد الوجوب حيث كتب على قول السيد فلا نزاع إلخ مانعه فالواجب أن يكون وضع الألفاظ على وفق ترتيب المعاني اه وعليه فكلامه هنا مبني عليه وقد يقال إن معنى قوله الآتي والواجب إلخ نفي كون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب ما في الخارج وعدم صحته لأنه متعين في نفسه كما يدل عليه السياق (قوله نعم لو كان المحكوم عليه) عبارة السيد نعم لما كان المحكوم عليه اه وهو يفيد السكينة إذا مراد من الموضوع دائماً الذات ومن المحمول الصفة ولولا تأويل البناء على أن الجزئي الحقيقي لا يحمل (قوله فلا نزاع فيه إذا كان) عبارة السيد فلا نزاع فيه إذا كان بألف التثنية وكتب عليها عبد الحكيم مانعه قوله قدس سره فلا نزاع فيه إذا كان إلخ لا امتناع قيام الموجود بالمعدوم بخلاف ما إذا كان كلاهما معدوماً وهو ظاهر وإذا كان المحكوم به معدوماً وكان الاتصاف ذهنيًا فإنه لا يجب تحققه في الخارج فضلاً عن التقديم وإن كان الاتصاف خارجياً فالواجب تحققه في الخارج مع الاتصاف به لا قبله وأما كون المحكوم به موجوداً خارجياً والمحكوم عليه معدوماً فيغير يمكن اه وقوله لا امتناع قيام الموجود بالمعدوم هذا التعليل لا ينتج المطلوب الذي هو التقديم بل يحتمل المقارنة إذ غاية نفي التأخر إلا أن يقال الكلام في الأعراض الطارئة على الذات كالقيام والعود لأنها الغالبة في المحاورات للمقارنة كالبياض ثم رأيت في معاوية ما يؤيد ذلك حيث قال بعد نقله هذا التعليل عن عبد الحكيم قلت وهذا لأن العبرة بالأعراض الغير المقارنة لمخالفتها في الوجود كالقيام والعود لأنها الدائرة في المحاورات فلا يرد احتمال التقارن لأن الكلام في غير المقارن اه وقوله كلاهما معدوماً نحو شريك الباري غير خالق أو لا قدرة له أو معدوم وقوله وهو ظاهر أي لأنهما متقارنان في العدم وقوله لا يجب تحققه في الخارج أي لا يجب تحقق المحكوم عليه في الخارج بل نارة يتحقق فيه نحو زيد وليس بقائم ونارة لا يتحقق نحو الغول أخو العنقاء وقوله وإن كان الاتصاف خارجياً أي اتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به في الخارج نحو زيد لا علم له وقوله فالواجب تحققه إلخ أي أن الواجب أنما هو تحقق المحكوم عليه مع الاتصاف في الخارج لا قبله (قوله الآن ترتيب الألفاظ إلخ) أي فالواجب أن يكون وضع الألفاظ على وفق ترتيب المعاني في التعقل وأجاب عبد الحكيم باختيار هذا الشق الثالث كما اختار أولاً الشق الثاني فقال والجواب أن المستحسن أن يكون تعقل المعاني على ترتيبها في الخارج وبذلك يحصل المقصود وهو كون الراجح الأولى تقديم المسند إليه اه ويؤيد ذلك أنهم عدوا من دواعي التقديم التقدم الخارجى كتقدم الليل على النهار والظلمات على النور وآدم على نوح ونوح على إبراهيم وإبراهيم على موسى وموسى على

ذلك الحفيد وغيره كالفرنسي وعبارته مع بعض اختصار الأقرب أن المراد بقوله لا بد الأولوية التي هي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة أن الفرض اثبات الاصلية التي هي بمعنى الرجحان ووجه الأولوية يشعر به العبارة لأن المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوب بالأجله فالأولى أن يلاحظ قبله فالحكم بمعنى المحكوم به فاندفع ما أورده الفاضل المحشي اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله لا بد الأولوية وبالتحقق التحقيق في الذهن وبالحكم المحكوم به وكتب سم قوله ولا بد من تحققه الخ أي ولا بد من وجوده قبل وجود الحكم أي المحكوم به ان خارجا خارجا وان ذهنا فذهنا لأن المحكوم عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفة اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف ان كان ثبوتها له خارجا فهو فرع ثبوت الموصوف

عيسى وداود على سليمان والتوراة على الانجيل والانجيل على الفرقان الى ما لا يحصى في القرآن نحو اركعوا واسجدوا واعلموا وجوهكم وأيديكم الآيات ان الصفا والمروة وقالوا ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ابدوا بما بدأ الله به قاله معاوية ثم ان عبد الحكيم أعرض عن الشق الاول كالحفيد وغيره ولم يجب باختياره لما قاله يس على الحفيد من أن ارادته بأبائها قوله في المطول فقصدوا في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه لانه لا لفظ لوقوع النسبة أولا ووقوعها بل له هيئة تركيبية فلا ذكر في اللفظ له إلا أن يقال الذكرك في اللفظ لا يخص اللفظ بل ما يشمل ما يتعلق به اه وفيه انه لو كان له لفظ لم يفد الالكلام المقصود من تقديم المسند اليه على المسند كما علم من كلام السيد وقال معاوية بعد أن نقل الجوابين السابقين عن عبد الحكيم والأحق في الجواب عن الثاني أن المحكوم به لا يقصد حال الحكم الامن حيث نسبته وكونه منسوبا الى المحكوم عليه ثبوتنا ونفيها لامن حيث ذاته ولذا لا يمكن الحكم عليه حينئذ لعدم استقلاله بالمفهومية حينئذ وان كان قد يكون مقصدا أولا واذ كره اه في نحو قام زيد ولذا أيضا ترى معناه في قام زيد وزيد قام مثلا وقع قيام زيد وزيد وقع منه قيام لا قيام زيد واقع أو القيام واقع من زيد أو زيد القيام واقع منه ولذا أيضا تراهم جوابا لهل قام زيد وهل زيد قام لهل قيامه واقع وأما المحكوم عليه فلا يقصد الامن حيث ذاته لامن حيث نسبته أو النسبة اليه فتعقل الاول متوقف ضرورة على تعقل الثاني ولا عكس وهو المطلوب فالثاني مقدم في الذهن طبعيا وهذا معنى ما تقرر باتفاق أن رتبته التقديم وأنه متى أخر كان مؤخر من تقديم وعلى نية التقديم وأن الاول بالعكس وحينئذ فالجواب عن الاول أيضا أن النسبة معتبرة في جانب المسند فزرم من توقفها توقفه وهو المطلوب والى هذا كله يشير لفظ قبل ذكره ولفظ عليه في قول المطول فقصدوا في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه وأما الجواب بأنه لا بد من تعقل المحكوم عليه قبل تعقل المحكوم به من حيث انه محكوم به عليه فيرد عليه أنه لا بد أيضا من تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه من حيث انه محكوم عليه به لأن أخذ النسبة في جانب أحدهما يوجب توقف تعقله على تعقل ذات الآخر ولا توقف مع تركها فيهما وبأخذها فيهما يلزم الدور واستحالة تعقل واحد منهما فلا بد مما ذكرنا اه فتأمل (قوله وعبارته) أي الفرنسي وأما عبارة الحفيد فنصها قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم أي المحكوم به أقول المراد التحقق في الذهن فقوله لا بد للوجوب الاستحسان اذ تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك أن ترتيب اللفظ على وفق ترتيب المعنى أمر لا تائق فناسب حينئذ تقديم المسند اليه وان أريد بالتحقق

(قوله فتعقل الاول الخ)
أي الأول في كلامه وهو
المحكوم به والثاني في
كلامه وهو المحكوم عليه
اه منه

الخارجي أو ذهنيًا ففرع ثبوته الذهني نعم على قولهم ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت الشئ الثاني
اشكال لأنه لا يأتي في ثبوت الوجود لشيء فإنه لو كان ثبوت الوجود لذى يذرع وجود زيد اقتضى
وجود آخر وثبوت ذلك الوجود الآخر لذى يذرع وجوده فيقتضى وجودًا آخر وهكذا الى
غير نهاية فيتوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور وقال
بل ثبوت شئ لشيء يستلزم ثبوت المثبت له ولو بذلك الثبوت فاثبات الوجود لذى يذرع وجود
زيد بذلك الوجود ثم قد يرد على قوله ولا بد من تحققه الخ نحو قولنا المنطلق زيد بما كان المحمول فيه
الذات والموضوع الوصف والجواب اما بأن يؤول في مثل ذلك الوصف بالذات والذات بالوصف
بناء على أن الجزئي الحقيقي لا يقع محمولًا فالتقدير في المثال الذات الموصوف بالانطلاق هو المسمى
بزيد فرجع الى ما سبق واما بأن المراد أنه لا بد من تحققه أى غالبًا وهذا كاف في المقصود اهـ مع
بعض اختصار وكتب على قوله أى لا بد من وجوده الخ ما لفظه حمل سم الوجوب على ظاهره
والتحقق على ما يعم الذهني والخارجي مخالفًا في الأمرين لما نقلناه قبل (قوله ولا مقتضى للعدول)
فيه أنه اذا كان مقتضى للعدول فغايتة أنه نكتة أخرى معارضة لنكتة الاصاله فلم قدمت عليها
بمجردها اللهم الا أن يقال الاصاله نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجرد أو يقال ليس المراد
مقتضى للعدول من النكات بل المراد مقتضى للعدول بحسب النحو ككون المحمول عاملاً سم
وكتب على قوله بل المراد الخ مانعه وبهذا يشعر كلام الشارح (قوله كافي الفاعل) وكاسم
الاستفهام (قوله واما لما يمكن الخبر) أراد الخبر في وقت ما ولو في غير الحال ليشمل البيان تقديم
المفعول الاول من باب علامت على الثاني نحو قولك علامت الذي حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا

(ولا مقتضى للعدول عنه)
أى عن ذلك الأصل اذ لو
كان أمر يقتضى العدول
عنه فلا يقدم كافي الفاعل
فان مرتبة العامل المتقدم
على المعمول (واما لما يمكن
الخبر في ذهن السامع لان

الوجود الخارجي فقوله لا بد على ظاهره لكنه مختص بالوجودات الخارجية الا انه صح حينئذ
تعليق التقديم فانه مناسب ترتيب اللفظ على وفق الخارج الذي هو مدلول مدلوله أعنى المعين اهـ
فقوله الا أنه صح الخ اشارة للجواب باختيار الشق الثالث كما أشار قبل الى الجواب باختيار
الشق الثاني (قوله نعم على قولهم الخ) أى المأخوذ منه كون ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف
أو المأخوذ من كون ثبوت الصفة الخ ولذلك استدرك به على ما قبله (قوله ثبوت شئ) هو
المحكوم به (قوله لشيء) هو المحكوم عليه (قوله فلذلك منع بعضهم الخ) فيه أنه لم يمنع بل سابه
وأجاب عنه قاله بعضهم وقد يقال معناه أنه منع ما يتبادر منه (قوله ولو بذلك الثبوت) أى سواء
كان بذلك الثبوت في خصوص مسئلة الوجود وحينئذ فليس فيها تقدم الموصوف خارجا على
صفة الوجود أو بغيره كافي زيد قائم (قوله أو يقال ليس المراد الخ) في عبد الحكيم أن الاستفادة
من قوله ولا مقتضى للعدول أنه عند تحقق المقتضى يترك تقديم المسند اليه لأنه أولى ويترك الاولى
عند تحقق المقتضى بخلافه فتدبر فانه قد غلط فيه فقبل ان اللازم من وجود المقتضى للعدول
التعارض بينه وبين ما يقتضى التقديم فلا بد من مرجح اهـ والحق أن المراد بالمقتضى ما يعم النكتة
وما يقتضى بحسب النحو وانما تعتبر الاصاله اذا كان مقتضى العدول من النكات لان النكتة
الاصلية متقررة في الاذهان والعرضية محتاجة الى البيان فكانت أهم (قوله وكاسم الاستفهام)
أى الواقع مسند نحو كيف زيد وأين زيد فيجب تأخير المسند اليه لان المسند له الصدارة هذا مراده
(قوله رحمه الله واما لما يمكن الخ) لا يخفى أن الممكن وما يذكر بعده ليس شئ منه سببا ومنشأ

من جاد لكن تناوله لذلك ولغيره من الأخبار كخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لأن تسمية المفعول الثاني خبراً مجاز وتسمية البواق حقيقة ولو قال وأما ليتمكن المسند كان واضحاً إلا أنه أراد التنبيه على أن المسند في باب تقديم المسند إليه ماسوى مسند الفاعل وقوله لأن في المبتدأ الخ يحتاج إلى تعميم المبتدأ فالأولى لأن في تقديم المسند إليه أفاده في الأطول (قوله لأن في المبتدأ تشويقاً إليه) لمامعه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك وكتب أيضاً ما لفظه فيه أن كون المبتدأ مشوقاً إلى الخبر يدعو إلى التقديم لا إلى كونه أهم أطول (قوله والذي حارت البرية فيه) أي في أنه يعاد أو لا يعاد (قوله مستحدث الخ) المراد باستحداث الحيوان من الجداد البعث والمعاد للجسام الحيوانية يوم القيامة وبدل عليه قوله بأن أمر الإله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه ع ق وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من المنطقة بناء على أنها جاد أو من التراب باعتبار الأصل (قوله يعني تحيرت الخ) حيرة البرية إما بمعنى الاضطراب والاختلاف لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف في بعض الصور فيكون من إطلاق المألوف على اللازم وأما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج إلى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالباً من حيرة فكأنه قال والذي وقع فيه تحير أو لا ولم يقع استقرار في أمر الأبعد دفع الشبه فعلى هذا لا يرد أن يقال قد استقر العالم على مذهبين فلا حيرة تأمل ع ق وأجيب أيضاً بأن الحيرة في كيفية

في المبتدأ تشويقاً إليه

أي إلى الخبر (قوله

والذي حارت البرية فيه

حيوان مستحدث من جاد

يعني تحيرت الخلائق

للاهتمام بذكر المسند إليه ولا علة غائية له بلا واسطة وإن كان كل من ذلك علة غائية للتقديم المترتب على الاهتمام فلا بد من تقدير مضاف هنا وفيما يأتي أي لقصد التمكن أو قصد تعجيل المسرة وهكذا نعم إن اعتبر في ذلك أنه علة غائية للاهتمام بواسطة التقديم استغنى عن التقدير (قوله ماسوى مسند الفاعل) أي فإنه لا يصح تقديم المسند إليه عليه وهذا لا ينافي ما سبق عند قوله وأما تقديمه من أن الكلام شامل لتقديم الفاعل على المفعول خلافاً لمن توهم المناقاة (قوله فالأولى الخ) فسيقال عبر بالمبتدأ المناسبة الخبر المنسكت له بما سبق (قوله فيه أن كون المبتدأ الخ) تقديم ما يتعلق به هذا فيما نقلناه عن شارح المفتاح الشريفي (قوله المراد باستحداث الحيوان) وعلى أن الإعادة عن عدم يكون المراد بالجماد عجيب الذنب وفيه رد على من قال المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم أو ناقة صالح أو ثعبان موسى أو القنفذ لأنه لا يناسب السياق لأن القصيدة في رثاء شخص مات فهو من جملة من تحير في معاده وبعثه ولا السياق أي الكلام السابق أعني قوله بأن أمر الإله وليس المراد رد ما ذكره المحشي بعد عن بعضهم لمناسبة لها والقنفذ طائر في الهند يضرب به المثل في البياض له ثلثمائة وستون ثقبه في منقاره يخرج من كل ثقبه صوت حسن ولا يوجد منه إلا واحد في الدنيا يعيش ألف سنة فإذا قرب على تمام الألف ألهمه الله الموت فيجمع خطبا ويصنع له عشا ويقف فيه ويرقص ويضرب بجناحيه على الخطب إلى أن يخرج منه نار فيشتعل الخطب فيحترق فيعمدة وقيل ثلاثة أيام يخرج من رماده حيوان مثله سبحانه القادر على كل شيء وللأطول هنا كلام فراجع (قوله في كيفية لافي أصله) أي فقههم من قال فيها أنها عن عدم ومنهم من قال فيها أنها عن تفريق ولعل هذا لا يناسبه قوله فداع إلى ضلال وهادى قاله بعض المشايخ وفيه أن كون هذا هو المراد بالكيفية يرد عليه أن الجواب حينئذ لم يفد شيئاً إذ لا حيرة لأن العالم استقر وأعلى هذين المذهبين فالأولى أن المراد كيفية المعاد الجسماني وكيفية عدمه من حيث ما اعتبره عند القائل به من حشر

في لا أصله (قوله في المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشور تفرق الخلائق في الذهاب إلى المحشر فزى وقوله بمعنى العود أي فيكون مصدرا على صيغة اسم المفعول ويصح أن يكون المعاد بفتح الميم مصدرا ميميا (قوله والنشور الذي ليس بنفساني) أي ليس متعلقا بالنفوس أي الأرواح وحدها بل بهامع الأجسام (قوله بأن أمر الاله) أي بالأدلة وكتب أيضا قوله بأن أمر الاله ان قلت كيف بأن أمر الاله مع أنهم اختلفوا فداع إلى ضلال وهاد وأجيب بأن المراد بأن أمره بالنسبة إلى من دعا إلى الهدى (قوله وهادي) عطف على داع (قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادي وبعضهم لا يقول به هو الداعي إلى الضلال وكتب أيضا قوله يعني بعضهم يقول بالمعادو بعضهم لا يقول به لا يبعد أن يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع أن الظاهر هو اللف والنشر المرتب إجماء إلى أن مراد الشاعر بالداعي إلى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على اشتهار في التواريخ من أن أبا العلاء ما حذر من كسر المحشر ويؤى إليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله

بدبخمس مئين عسجدوديت * مابالها قطعت في ربيع دينار

ولله در من رد عليه بقوله

عز الأمانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

فزى (قوله للتفاؤل) أي لكونه صالحا للتفاؤل أو التطبير كما في الايضاح فلفظ المسند إليه لكونه

في المعاد والنشور الذي

ليس بنفساني بدليل

ما قبله

بأن أمر الاله واختلف النا

س فداع إلى ضلال وهادي

يعني بعضهم يقول بالمعاد

وبعضهم لا يقول به (واما

لتعجيل المسرة أو المساءة

للتفاؤل

الأرواح اذ لا يعلم تفاصيل كيفية المعاد الجسماني ولم يصل إليها أحد ولا كيفية حشر الأرواح وتفاصيلها على القول بعدم المعاد الجسماني (قوله بمعنى العود) المناسب بمعنى الاعادة لانه حينئذ من أعاد لا من عاد (قوله هو الهادي الخ) هذا هو ما يدل عليه قوله بأن أمر الاله حيث جعل الحشر من أمر الاله وقوله بعده اللبيب اللبيب من ليس يغير بكون مصيره للفساد أي فساد المزاج وعدم المعاد اه عبد الحكيم وقوله يدل عليه قوله بأن الخ لعل وجه الدلالة ان معنى قوله بأن أمر الاله أنه انضح الحشر والمعاد بالأدلة فكان القائل بذلك هو الهادي وان معنى قوله اللبيب اللبيب الخ أن العاقل هو من لم يغير بعدم المعاد واذ لم يغير بعدم المعاد كان قائل بالمعاد وحيث كان القائل بذلك هو اللبيب كان هو الهادي وعلى هذا فأبو العلاء المعري هادي لانه لا يرضى أن ينسب لنفسه الضلال ولا عبرة بما في التواريخ وهذا من عبد الحكيم رد على ما ذكره الفزى ونقله المحشي بعد لكن لا يخفى عليك ما في الاستدلاليين السابقين فافهم (قوله ويؤى إليه الخ) لعل وجه الإيماء لذلك أن الاستفهام بقوله مابالها الخ للانكار قاله بعض المشايخ ويرد عليه ان جملة على الانكار ليس أولى ولا أقرب إلى الفهم من جملة على الاستفهام الحقيقي إلا بواسطة ما قيل فيه من أنه ملحد (قوله بدبخمس مئين الخ) هذا هو القول القديم عندنا وأما القول الجديد فدية اليد خسون من الأبل (قوله أي لكونه صالحا الخ) جرى عبد الحكيم على أن التفاؤل والتطبير لا يختصان بمسئله الكلام كما ستعرفه فجعله التفاؤل والتطبير بمعنى الصلاحية تبعاً للايضاح لكفاية الصلاحية في التعليل لا لكون الكلام لا يستقيم بدون ذلك التأويل فان ذلك لو قال إن التفاؤل والتطبير يختصان بمسئله الكلام وذلك لأن المسرة والمساءة الناشئين عن التفاؤل والتطبير بالفعل لا يكونان على هذا الامعجلتين فلا يصح قوله لتعجيل واذا علمت انه جار على عدم اختصاص

صالحا للتفاؤل أو التطير يفيد المسرة أو المساءة وتقديمه لتعجيله ما عبدا لحكيم وقوله أى لكونه

التفاؤل والتطير بمسئله الكلام علمت أنه لا يصح عنده جعل قوله للتفاؤل أو التطير علمه للتعجيل وقوله فلفظ المسند اليه الخ الفاء فصيحة والمراد ان التعجيل علمه غائبة للتقديم المترتب على الاهمية وهذا لازم لما يفهم من المتن من ان التعجيل علمه غائبة للاهتمام بواسطة ما ينشأ عنه من التقديم فليس الغرض من ذلك بيان ما ذكره المصنف فافهم (قوله وتقديمه لتعجيلهما) قال عبد الحكيم بعد ذلك وأشار المصنف بزيادة لفظ التعجيل الى أن ما وقع في المفتاح من قوله وأما لأن اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتسره أو تسوؤه معناه تسره أو تسوؤه ابتداء وأما ما في شرح المفتاح الشريفي من أنه اذا كان الاسم لا يصلح للتفاؤل وقصد منه التفاؤل فيقدم الاسم الى السامع على المسند ليتفاهل به فيحصل له مسرة أو مساءة وذلك لأن التفاؤل والتطير انما يكونان في مسئله الكلام لا بما يذكر في أثناءه فبطل ما قيل ان التفاؤل حاصل في اسم أو آخر فالمتقضى لتقدمه تعجيل المسرة والمساءة بتعجيل التفاؤل ففيه بحث أما أولا فلا نالنا سلم أن التفاؤل والتطير انما يكونان في مسئله الكلام ففي الأساس الفأل أن يسمع الكلمة الطيبة فيتميم بها وفي القاموس الفأل ضد الطيرة كأن يسمع المريض ياسالم أو الطالب يا واجد وفي الطيبي شرح لمشكاة روى أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة ويعجبني الفأل قالوا وما الفأل قال كلمة طيبة وأما ثانيا فلا نه ان أراد بالكلام في قوله مسئله الكلام الجملة المفيدة على ما هو مصطلح النحوي فلا نسلم أن التفاؤل أو التطير أن يكون بمسئله الجملة فانه نقل أنه لما أنشد القبعثرى يوم المهرجان عند الداعي

لا تقل بشري ولكن بشريان * غرة الداعي ويوم المهرجان

قال له الداعي لا بشري لك يا قبعثرى فتطير بنى البشرى مع أنه ليس في مسئله الجملة وان أراد به الحديث والقصة فقولنا في دارك سعد أو سفاح يفيد التفاؤل أو التطير إذا وقع في مسئله القصة سواء قدم المسند اليه أو آخر ثم العجب أن السيد قدس سره كتب في حاشية الشارح أن التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مسئله الكلام كلفظ سعد أو سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضى تقديم المسند اليه اذا كان صالحا له وقد يكون مضمون الكلام كافي قولك سعد في دارك فانه قد يتفاهل بكون سعد في داره وهذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه أو آخر فلا يقتضى تقدمه على المسند وكأن صاحب الايضاح اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين فتبصر أنت ولا تغفل اهـ والحال أن عبارة الايضاح صريحة في التفاؤل باللفظ المسموع حيث قال لكونه أى المسند اليه صالحا للتفاؤل أو التطير ثم انه اذا اعتبر في التفاؤل كونه بمسئله الكلام فكيف يحصل بقولك سعد في دارك ما لم يعتبر بعده كلام آخر وان اعتبر بعده كلام آخر فكذلك التفاؤل الحاصل باللفظ المسموع يحصل به وان لم يكن مقدما على المسند لوقوعه في مسئله ما بعده اهـ عبد الحكيم وقوله وأما ما في شرح المفتاح الشريفي مثله في شرح المفتاح للسعد فالسيد والسعد متفقان في هذه المسئلة وقوله فبطل ما قيل أى ما قاله المصنف في الايضاح وقوله أن يسمع الكلمة الطيبة أى سواء كانت في أول الكلام أو آخره وقوله أو الطالب عطف على المريض وقوله في حاشية الشارح أى في هامش شرح المفتاح للسيد وقوله وكان صاحب الايضاح اشتبه عليه الخ أى فرغ من المراد القسم الثاني من

صالحا الخ يظهر أنه إنما يحتاج اليه على جعل قوله للتفاوت الخ علة للمسرة والمساءة فإن جعل علة لتعجيل فلا بل المعنى حينئذ لحصول التفاؤل أو التطير بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المساءة أى قسم أو آخر (قوله علة لتعجيل المسرة) ويصح أن يكون علة لنفس المسرة كما فى الفري وكذا ما بعد وصنيع الشارح أحسن لإفادته أن التفاؤل والتطير إنما يكونان بمسهل الكلام وبه صرح فى الأطول وكتب أيضا قوله علة لتعجيل المسرة ليس المراد بالعلة هنا العلة الباعثة ولا الغرض المترتب بل السبب والمنشأ وذلك لأن اللفظ الذى افتتح به الكلام إذا كان دال على ما تميل اليه النفس أو تنفر عنه تفاعل منه السامع أو تطير أى تبادر الى فهمه حصول الخير أو الشر فينشأ من ذلك أى من التفاؤل أو التطير من اللفظ المفتوح به تعجيل المسرة أو المساءة ولا فائدة تلك العلة لم يقتصر المصنف على تعجيل المسرة أو المساءة أو على التفاؤل أو التطير مع أنه كفى فى التقديم مجرد تعجيل المسرة أو المساءة ومجرد التفاؤل والتطير وإن استلزم الأولين (قوله سعد فى دارك) لا يخفى أن سعدا هنا علم واللم بجزء الابتداء به لأنه ذكره بلامسوغ يس (قوله والسفاح) أى للدماء مأخوذ من السفح وهو ما علم أو صفة وهو لقب أول خليفة من بنى العباس رضى الله تعالى عنه (قوله واما لا بهام) أى إيهام المتكلم السامع أنه أى المسند اليه لا يزول عن خاطر وذلك لأن مالا يزول عن خاطر يجرى على اللسان أو لا و الخاطر يجوز أن يراد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر المخاطب لأن المتكلم إذا توهم أن المسند اليه لا يزول عن خاطر المخاطب لكونه مطلوب باقيدمه لذلك

علة لتعجيل المسرة
(أو التطير) علة لتعجيل
المساءة (نحو سعد فى
دارك) لتعجيل المسرة
(والسفاح فى دار
صديقك) لتعجيل
المساءة (واما لا بهام أنه)
أى المسند اليه (لا يزول
عن خاطر) لكونه
مطلوبا

التفاوت فزاد تعجيل مشير بذلك الى تفسير عبارة المفتاح مع أن المراد القسم الاول وعليه لا يحتاج لزيادة لفظ تعجيل وقوله والخال الخ بيان للمنشأ العجب أى كيف يقال إن المصنف اشتبه عليه الأمر مع أن كلامه صريح فى أن المراد التفاؤل باللفظ المسموع وقوله ثم انه اذا اعتبر فى التفاؤل الخ اعتراض على السيد أيضا ومحصله أنه اذا اعتبر فى التفاؤل مطلقا سواء كان باللفظ المسموع أو بمضمون الكلام كونه فى مسهل الكلام فلا يحصل التفاؤل بمضمون سعد فى دارك الا اذا اعتبر بعده كلام آخر فاذا اعتبر فى التفاؤل بمضمون الكلام أن يكون بعده كلام آخر سواء قدم المسند اليه أو أخر نقول ان التفاؤل الحاصل باللفظ المسموع يحصل به التفاؤل وإن لم يكن مقدما على المسند لوقوعه فى مسهل كلام بعده اذ لا فرق (قوله يظهر الخ) علمت أنه غير محتاج اليه على جعل قوله للتفاوت الخ علة للمسرة والمساءة وأنه لا يصح جعله علة لتعجيل سواء أول أو لم يؤول على ما جرى عليه عبد الحكيم من عدم اختصاص التطير والتفاوت بمسهل الكلام ولعل المحشى بنى على أن عبد الحكيم يقول باختصاص التفاؤل الخ بمسهل الكلام وأن المسرة والمساءة مدارهما على كون اللفظ صالحا للتفاوت الخ (قوله ويصح أن يكون علة لنفس المسرة) فيه أن ما ذكره الشارح مبنى على اختصاص التفاؤل والتطير بمسهل الكلام كما علمت وهذا إنما يصح على القول بعدم الاختصاص والا فالمسرة والمساءة الناشئتان عن التفاؤل والتطير لا يكونان على هذا الا معجلتين نعم ان أريد بالتفاوت الخ الصلاحية لذلك وقلنا بان المسرة والمساءة من اللفظ لا يختصان بمسهل الكلام وان اختلف بذلك التفاؤل والتطير ثم كلامه فتدبر (قوله كما فى الفري) أى وعبد الحكيم (قوله وصنيع الشارح أحسن الخ) فيه ما تقدم (قوله وذلك لان اللفظ الخ) مبنى على ما فى شرح المفتاح وتقدم ما فيه (قوله فيقدمه لذلك) أى لا إيهام المخاطب انه لا يزول عن

والمراد بالخاطر القلب تعبيرا عن المحل باسم الحال وهو الهاجس اه نوبى وأتى بلفظ ايهام لأن المراد عدم الزوال أصلا ولا شك أن هذا أمر وهمي لأنه يزول عن الخاطر في بعض الأحيان (قوله أو أنه يستلذه) أى لذة حسية فلما زاد الإيهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نجو رجل فاضل أو جاهل في الدار وانظر فإن هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم الا أن يراد تعجيله سم وقال الفري قوله اظهار تعظيمه بناء على أن التقدم في الذكر اللسانى يشعر بالتقدم والشرف في الرتبة اه وقال عبد الحكيم في حواشيه التعظيم مستفاد اما من جوهر لفظ المسند اليه نحو أبو الفضل أو من الإضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل واظهاره يحصل بتقديمه لأنه يدل على أن الكلام سيق له نفسه وكذا الحال في التحقير فلما زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيه الفري السابق الذى تبس في السند بأنه إنما يتم في التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل للاهتمام لأنه من جملة نكاته يس (قوله بالخبر الفعلى)

(أو أنه يستلذه) لكونه محبوبا (واما لتعود ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره وما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) أى المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى)

(قوله لسوق الكلام له) أى للنص أى مدلوله أى لأن اتيانه بالنص دون الظاهر إشارة الى أن مدلوله هو المقصود من هذا الكلام اه منه

خاطر ذلك المخاطب ولعل المراد لا يهام المتكلم المخاطب أنه يعتقد أن المخاطب لا يزول عن خاطره هذا المسند اليه والمراد لا يهام المتكلم سامعا آخر غير المخاطب أنه لا يزول المسند اليه عن خاطر المخاطب (قوله وهو الهاجس) المراد بالهاجس كل ما هجس وخطر بالبال لا خصوص الهاجس المغابر لبقية مراتب القصد المذكورة في قوله

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها * فخاطر الحديث النفس فاستمعوا
يليه هم وعزم كلها رفعت * سوى الأخير ففيه الأخذ قد وقع

وحينئذ يشمل خاطر وغيره من بقية المراتب كما هو المراد (قوله ثم اعترض على توجيه الفري الخ) عبارة عبد الحكيم قوله مثل اظهار تعظيمه أى التعظيم الحاصل بلفظ المسند اليه بجوهر لفظه نحو أبو الفضل أو بالضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه حاصلًا واظهاره يحصل بتقديمه لأنه يدل على أنه سيق الكلام له نفسه اظهارا للتعظيم المستفاد منه وهذا كما قال الأصوليون ان في النص زيادة وضوح بالقياس الى الظاهر لسوق الكلام له وكذا الحال في التحقير فاذا كان لفظه مشتملا على التحقير إما بجوهره كأبى جهل وإما بوصفه كرجل جاهل وإما بالضافة كابن الزبال كان التقديم لاظهاره ولما زاد لفظ الاظهار ولم يقل لتعظيمه أو تحقيره فلا حاجة الى ما قال السيد قدس سره في شرح المفتاح أن إنباء التقديم عن التعظيم والشرف على المتأخر متعارف الا أن المتأخر ههنا الخبر وبيان شرف المبتدأ عليه مما لا يلتفت اليه فكأنه أراد أن الافتتاح به لما كان على سنن تلك الطريقة أنباء عن تعظيمه في الجملة أى وتعظيمه من حيث هو بقطع النظر عن كونه على ما بعده فان هذا التوجيه مع تكلفانه في نفسه إنما يتم في الانباء عن التعظيم دون التحقير لعدم تأتبه فيه فلا بد من القول بأن المراد انباؤه عن التحقير ابتداء إذا كان لفظ المسند اليه صالحا بالضافة أو بالوصف أو بجوهره اه بايضاح (قوله هذا مقابل للاهتمام الخ) في الاطول في شرح قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وتحقيقه أن تقديم المسند اليه لكونه أهم لان المخاطب اذا أصاب في أصل الحكم وأخطأ في قيد من قيوده يكون ذلك القيد أهم عند المتكلم لان به يتقرر الصواب ويرد الخطأ فيقدم فالتخصيص من مهمات الأهمية الا أنه جعله المصنف من مهمات التقديم ولم يحمله من

أى بنى الخبر الفعلى على حذف المضاف لأن المقصور على المسند اليه المتقدم فى المثال الذى ذكره
نفى القول كفى أنا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف فريه على عبد القاهر كما يشير اليه
الشارح فى أثناء البحث اه فزى وقوله أى بنى الخبر الفعلى أى والمخصص بالخبر الفعلى نفسه

مهمات الأهمية على طبق ما تقدم من أنه لاجهة له الأهمية والنسكات تفسير للأهمية تنبيه على أنه
كثيرا ما يوضع تفسير الأهمية كأنها ولكن ذلك يقتضى أن لا يخص التقديم لهذه النسكة بالفعل بل
يجرى فى كل مسند واعتذر السيد السند عن تخصيصه بما سوى الجوامد بأن معنى الجوامد كالجسم
والحيوان والجوهر أمور ثابتة غير متغيرة قد يقع الخطأ فيها فى الأمور العرفية فلم يلتفت إليها وأما
المشتقات فكما تشارك فى سبب افادة التخصيص اه وكأنه أراد أنه لم يلتفت إلى الجوامد فى
افادة التقديم فيها التخصيص لأنه علامة له غير واضحة ولا خفاء فى وقوع التخصيص فيها نحو أن
أنتم البشر مثلنا اه وسأى لك عبارة السيد مع شرحها (قوله أى بنى الخبر الفعلى) اعترض
السيد هذا التقدير بأنه كأنه لم يبق فرق بين ما أنا قلت هذا وأنا ما قلت هذا مع أنه سألنى الفرق بينهما
قال عبد الحكيم أى أنه لم يبق فرق بينهما من حيث المعنى لأنه حينئذ يكون معنى كل منهما تخصيص
المسند اليه بنى الفعل وفيه أنه إنما يلزم عدم الفرق لو قلنا معنى تخصيصه بنى الفعل تخصيصه بذات
نفيه عنه بان يكون عدم الفعل ثابتا له أى تخصيصه بثبوت عدم الفعل له أما لو كان معناه تخصيصه
بنى الفعل عنه بان يكون النفي عنه دون غيره فالفرق باق إذا حاداهما موجبة معدولة المحمول
والأخرى سالبة وهذا هو الفرق الذى سألنى وبهذا ظهر دفع ما قيل أنه لا يلزم من عدم الفرق بينهما
من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان ما أنا قلت لا يستعمل إلا للتخصيص وأنا ما قلت
قد يستعمل للتخصيص وقد يستعمل للتقوى لأن المقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى
لامطلقا كما علمت اه وقال معاوية مراد السيد قدس سره أنه لم يبق فى المثال لافى الحال ولذا
قال كأنه لم يبق دون لم يبق اه وفيه ما لا يخفى ثم انه يرد على تقدير لفظ نفى فى عبارة المصنف
القصور لأن قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى معناه ليفيد تخصيصه قطعا أو احتمالا
سألنى عن عبد الحكيم خلافا للاطول من أن الشرطية الأولى أعنى قوله ان ولى حرف النفى الخ
والشرطية الثانية أعنى قوله والافقديأتى الخ تفصيل وبيان لقوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر
الفعلى فالمناسب فى حل كلام المصنف ما قاله عبد الحكيم من أن قوله ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى
معناه ليفيد تخصيصه به سلبا كفى ما أنا قلت أو إيجابا كفى أنا ما قلت وأنا سمعت فان ما أنا قلت قصر
فيه القول نفي أى قصر نفيه بمعنى أن نفيه عنك دون غيرك لأن نفيه ثابت لك دون غيرك وفى
الثانى قصر نفيه ثبوتيا بعكس الاول فالاول سالبة والثانى معدولة فلا يرد أن المثال لا يوافق المثل له
ولما قاله السيد قدس سره انه لو أراد أن نفى الفعل مقصور على المتكلم لم يبق الفرق بين ما أنا قلت
وأنا ما قلت بحسب المعنى ووجه عدم ورود ما قاله السيد أن فى ما أنا قلت قصر القول من حيث
النفى وفى أنا ما قلت قصر عدم القول فالاول سالبة والثانية معدولة اه وقد تقدم ذلك عنه أيضا
مع جواب معاوية عن السيد على ما فيه وقوله قدس سره مع أنه سألنى الفرق بينهما أى فى عبارة
المطول ونصها فى شرح قوله ولا ما أنا رأيت أحدا هذه هى الكلمات الدائرة فى هذا المقام على
ألسنتهم وهى متقاربة ومنشؤها أنهم لم يحافظوا على حصول كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم

هو غير المسند اليه ومن هذا تعرف صحة وجه آخر في تصحيح كلام المصنف بتقدير المضاف وهو أن
يقدر مضاف في قوله تخصيصه أى تخصيص غيره وان كان تقدير المضاف في الثانى أولى لانه وقت
الحاجة تدبر وقوله كما فى أنا ما قلت أى فى مطلق افادة التخصيص والافسياء أى الفرق بينهما
وقوله كما يشير اليه الشارح أى فى مطوله وكتب أيضا قوله بالخبر الفعلى المراد بالخبر الفعلى الخبر الذى
أوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن لمعنى الفعل لتصر به بأن الصفة المشبهة فى قوله تعالى

المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد
التخصيص فجعلوا التخصيص فى نحو ما أنا قلت كذا مثله فى نحو أنا ما قلت كذا وليس هذا
أول قارورة كسرت فى الاسلام فنقول محصل كلامه أنه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا حكمه حكم المبتدأ أى نارة للتقوى ونارة للتخصيص كما يدكر عن قريب واذا قدم
على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لکن فرق بين التخصيصين فى النفي فان
قولك أنا ما سمعت فى حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعى فى حاجته
وأصاب لکنه أخطأ فى فاعله الذى لم يسع فزعم انه غيرك أو أنت بمشاركة الغير كما أن قولك أنا
سمعت فى حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعى وأصاب ولکنه أخطأ فى فاعله الذى سعى
فزعم انه غيرك أو أنت بمشاركة الغير وأما نحو قولك ما أنا سمعت فى حاجتك فهو على ما أشار
اليه العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعى وأصاب لکنه أخطأ فى فاعله فزعم انه أنت وحدك
أو أنت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذى ذكره فى النفي ان عامّا
فعام وان خاصا فخاص اه وقوله هذه اشارة الى ما ذكر قبل من نظر أو رد على المصنف وان
لفظة كل سقط من قلم الناسخ واعتذارين واعتراض بعض المحققين وأما تحقيق العلامة فقبول جيد
مبنى على الفرق كما يعلم ذلك بالوقوف على عبارة المطول وقوله وهى متقاربة أى مبناه شئ واحد
وقوله لم يحافظوا أى ذكروا بعضه وأسقطوا البعض الآخر وقوله ولم يفرقوا أى غفلوا عن
الفرق الذى فى كلامه وليس المراد أن مذهبه عدم الفرق وقوله عند قصد التخصيص قيد به
احترازا عن قصد التقوى لکن هذا لا يظهر إلا فى القسم الاول أعنى تقديمه على الفعل وحرف
النفي جميعا فكان الاولى تقديم هذا القيد على القسم الثانى وقوله وليس هذا أول الخ أى ليس هذا
الغلط الواقع منهم الخ ثم انه اتفق أن بعض الصحابة فعل فعلا مخالفا للشریعة فقبل هذا أول قارورة
كسرت فى الاسلام ثم فعل بعده شخص آخر فعلا مخالفا للشریعة فقبل ليس هذا أول قارورة
كسرت فى الاسلام فصار هذا مثالا يقال لمن فعل أمر الایة عجب منه وقوله كلامه أى الشيخ وقوله
فى النفي متعلق بفرق أو بمحذوف صفة للتخصيص وقوله فان قولك أنا ما سمعت الخ محصل كلامه
أن الذى يعتقده المخاطب فى الكل هو ما جعل خبرا فان كان الخبر من قبيل الاثبات كان المعتقده هو
الاثبات وان كان الخبر من قبيل السلب بان جعل النفي جزأ من المحمول كان المعتقده هو السلب
وأنه اذا كان النفي من الخبر ولم يكن نفي أصلا كان المعتقدا نفراد الغير بالخبر والمشاركة واذا وجد
النفي ولم يكن من الخبر كان المعتقدا نفرادك أو المشاركة وقوله بمشاركة الغير أى على سبيل البديل
بحيث يكون المخاطب مترددا فى كون قصر تعيين أو على سبيل المعية فى كون قصر أفراد (قوله
ومن هذا تعرف الخ) قد عرفت ما فيه (قوله والافسياء أى الفرق بينهما) أى فيما نقله عن الحفيد

وما أنت عليهما بعزير ليست خبرا فعليا فنرى وفي الأطول ان المشتقات كلها متشاركة في سبب
 افادة التخصيص (قوله أي قصر الخبر الفعلي عليه) فالباء داخل على المقصور (قوله ان ولي
 الخ) أشار في المطول الى أن قوله ان ولي حرف النفي شرط محذوف الجزاء أعني فهو يفيد
 التخصيص قطعا أي من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملتين السابقتين عليهما
 أعني وقديما لم يفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وليس جزاؤه ما دل عليه قوله وقديما إذ لا معنى لقولنا
 ان ولي المسند اليه حرف النفي فقديما لم يفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لان المقصود ان ولي المسند
 اليه المقدم حرف النفي فهو للتخصيص ولان افادته التخصيص غير مختص بصورة الولي من عبد
 الحكيم (قوله أي وقع بعدها) أنه باعتبار أنه كلمة سم (قوله بلا فصل) ليس قيدا هنا وانما أتى
 به لانه معتبر في حقيقة الولي اصطلاحا وان لم يعتبر في حقيقة لغة لصدق الولي لغة مع الفاصل فلا

عند قول الشارح قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد علمت من عبارة المطول (قوله وفي الأطول
 أن المشتقات الخ) قد تقدمت لك عبارته وفي المطول والتقديم بالفعل مما يفهم من كلام الشيخ وان
 لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالخصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما أنت عليهما بعزير
 اه قال قدس سره قوله وصاحب المفتاح قائل الخ أقول هذا هو الحق وذلك لان التقديم انما يقتضي
 الحصر بناء على ما ذكر من أن التقديم يدل على أن المخاطب قد أصاب في أصل الحكم وأخطأ في
 قديم قيوده فصار ذلك القيد أهم عند المتكلم فيقدمه في الذكر قاصدا بذلك تقدير صوابه ورد
 خطئه وهذا السبب مشترك بين الافعال والمشتقات بل والجوامد أيضا لأن معاني الجوامد كالجسم
 والحيوان والجواهر مثلا أمور ثابتة غير متغيرة كما يقع الخطأ فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها
 اه وقوله قدس سره هذا هو الحق أي نظرا الى السبب المقتضي لافادة التقديم الحصر والاعتماد
 فيها على الاستعمال فلا يردانه يلزم من ذلك أن يكون التقديم في نحو زيد عرف مفيدا للحصر مع أن
 السكاكي لا يقول به لانه لا يكفي في تحقق الشيء وجود المقتضى بل لابد من تحقق الشرط وانتفاء
 المانع اه عبد الحكيم وقوله والاعتماد فيها على الاستعمال أي الاعتماد في الأمثلة المقيمة للحصر
 على الاستعمال وهذه جملة مستقلة فرع عليها قوله فلا يرد ويحتل جره عطفًا على السبب المجرور
 بالي وقوله قدس سره قاصدا بذلك اشارة الى أنه لا بد في افادته أي القصر من القصد وكذلك في جميع
 المعاني المستفادة من الحالات المقتضية وقوله قدس سره في الامور العرفية أي بخلاف الامور
 العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد الحقائق كثير اه عبد الحكيم أي بمعنى العلم والنور
 والفرح والسرور وقوله قدس سره فلم يلتفت الخ أي فترك التعرض لافادة التقديم فيها الحصر
 لقاتها لاعداء افادتها عبد الحكيم (قوله ومجموع الشرطيتين الخ) أي قوله ان ولي الخ وقوله
 والا فديان الخ (قوله بيان للجملتين الخ) وحينئذ يراى من قوله لم يفيد تخصيصه الاعم من التخصيص
 القطعي كما افادته الشرطية الاولى والاحتمالي كما افادته الشرطية الثانية (قوله لان المقصود ان ولي
 الخ) أي واذا كان هذا هو المقصود لزم على تقدير الجزاء فقديما لم يفيد تخصيصه بالخبر الفعلي أخذ
 ما في حيز الشرط وهو التقديم في الجزاء وأيضا ليس المقصود أنه يقدم لكان بل المقصود أنه يفيد
 كذا (قوله فهو للتخصيص) أي فقط قال عبد الحكيم بعد ذلك لأنه ان ولي فقديما يقدم للتخصيص
 (قوله ولان افادة التخصيص الخ) أي وتقدير الجزاء فقديما يقدم الخ يفيد أن المقابل ليس فيه

أي قصر الخبر الفعلي عليه
 (ان ولي) المسند اليه
 (حرف النفي) أي وقع
 بعدها بلا فصل (نحو
 ما أنزلت هذا أي لم أقله

يضر الفصل ببعض المعمولات مثلاً نحو ما زيدا أنا ضربت وما في الدار أنا جاست وكقولك ما ان
 أنا قلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى صور الفصل
 المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتي والا كما ستقف عليه كذا قرر بعضهم وبعضه
 في سم ثم رأيت في الأطول عند قول المصنف والافقدياني الخ ما يخالف بعض هذا واستراه
 (قوله مع أنه مقول لغيري) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره
 فيقول المتكلم ذلك لنفي ما زعمه المخاطب ع س سم وقد يقال ما في المتن هو الأصل وقد يخالف
 لقريظة تأمل وكتب أيضاً ما لفظه هذا محقق للاختصاص سم (قوله على الوجه الذي نفي عنه)
 كان الظاهر أن يزيد قوله عليه بعد عنه فكان يقول الذي نفي عنه عليه لأن عائد الموصول أو
 موصوف الموصول إذا كان مجروراً لا يحدف إلا بشرط منها أن يكون الموصول أو موصوفه
 مجروراً بـ ما جر العائد وأن يتحدته تعلقاً ولما لم يتحدها هنا لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي
 (قوله من العموم والخصوص) أي أن كان النفي عاماً كان الثبوت عاماً وإن كان خاصاً كان
 خاصاً سم (قوله لأن التخصيص الخ) هذا إذا قصد قصر اضافي أمالوقصد قصر حقيقي
 فينبغي أن يكون جميع من عدلك قائلاً به ولا يجب أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ

مع أنه مقول لغيري
 فالتقديم يفيد نفي الفعل
 عن المتكلم وثبوت لغيره
 على الوجه الذي نفي عنه
 من العموم والخصوص
 ولا يلزم ثبوت جميع من
 سواك لأن التخصيص

تخصيص وأنه خاص بصورة الولي قال عبد الحكيم بعد ما نقله المحشي عنه فاقبل أنه أي قوله والا الخ
 معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي أن ولي حرف النفي ليس بشيء اه
 ولك أن تقول يجوز أن يجعل دليل الجواب قوله ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي فالتقدير أن ولي حرف
 النفي أفاد تخصيصه بالخبر الفعلي والمعنى أفاد ذلك قطعاً أخذ من قوله بعد والا الخ (قوله فهذا كله
 مما يفيد التخصيص) أي فقط كما هو ظاهر كلامه حيث أدرج ذلك في الشق الأول (قوله ما يخالف
 بعض هذا) وهو أن نحو ما زيدا أنا ضربت لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع إيقاعه على غيره
 لا لتخصيص نفي الخبر بالسند اليه واثباته لغيره اه فهو داخل تحت الشرطية الثانية لأن افادة
 التخصيص في الشرطية الثانية ليست قاصرة على افادة تخصيص المسند اليه ومثله ما في الدار أنا
 جاست وسيأتي لنا نقل البحث عن بعضهم في ذلك وسيأتيك عن عبد الحكيم أنه خارج من هنا
 وهناك (قوله وقد يقال ما في المتن هو الأصل) في المطول عقب قوله مع أنه مقول لغيري فالتقديم
 يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوت لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا
 يقال هذا إلا في شيء ثبت أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفي كونك القائل لأن في القول اه وقوله
 فلا يقال الخ أي عند قصد التخصيص كما هو الأصل (قوله هذا محقق للاختصاص) هو بمعنى
 ما تقدم عن المطول (قوله ولا يجب أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ) أي عند
 المخاطب الذي ترد عليه بل يكفي أن يكون متوهماً فإذا توهم أنك قلت هذا مع جميع من عدلك
 فتقول له ما أنا قلت هذا أي أنه منفي عني وثابت لجميع من عداي وهو إشارة إلى جواب سؤال
 حاصله أن الرد على المخاطب لو قصد القصر الحقيقي يتوقف على أنه يعلم ثبوت لـ كل أحد المتكلم
 وغيره وهذا متعذر فإنه لا سبيل إلى اعتقاد ثبوت لـ كل أحد وحاصل الجواب أنه يكفي في الرد توهم
 المخاطب بثبوت لـ كل أحد لا يجب الاعتقاد اه شيخنا ويحتمل أن معناه أنه لا يجب في التخصيص
 أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ حتى يكون قاصراً على قصر الأفراد هذا والوجه أنه

أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله انما الخ اضافي كما يدل عليه قوله في المطول لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز أن يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين ولم يتعرض له هنا وفيما سيأتي في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابله فنرى وقد يقال عبارته تشبه المتردد في قصر التعيين لان المتردد يجوز الانفراد والاشتراك فهو يتوهم ما فالحصر في قوله لأن التخصيص انما هو الخ حقيق لا إضافي فتأمل له سم (قوله الى من توهم المخاطب اشتراكك معه) فيكون القصر في كلامك قصر افراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قلب وكتب أيضا قوله من توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع في الوهم بمعنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد وكتب أيضا ما لفظه أي لا بالنسبة الى جميع من في العالم سم (قوله ونفي الحكم عن المذكور) عطف تفسير (قوله مع ثبوته للغير) أي على الوجه الذي نفي عليه عن المتكلم لا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثالين الأخيرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أي اذا قصد التخصيص لا مطلقا حتى اذا قامت قرينة على عدم ارادة التخصيص صح ويمكن أن يجعل من القرينة قوله ولا غيري سم (قوله وهما متناقضان) لاث أن تقول إن العطف دال على انه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس اللازم التناقض بل كون التقديم لغوا إن لم يكن له داع غير التخصيص والالم يلزم كونه لغوا أيضا فظهر أنه يجوز التقديم لغير قصد التخصيص اذا كان ثم غرض آخر وبما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المسند اليه دالا على العموم نحو * ما كل ما يعني المرء يدركه * فانه انفي الشمول خاصة

انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشتراكك معه
أو انفرادك به دونه (ولهذا)
أي ولان التقديم يفيد
التخصيص ونفي الحكم
عن المذكور مع ثبوته
للغير (لم يصح ما أنا قلت)
هذا (ولا غيري) لان
مفهوم ما أنا قلت ثبوت
قائلية هذا القول لغير
المتكلم ومنطوق لا غيري
نفي اعنه وهما متناقضان

مرتبط بقوله فينبغي أن يكون الخ مجرد بيان الحكم يعني أن القصر الحقيقي لا يجب أن يكون للرد على الغير كما يأتي في باب القصر فلا يجب أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ وعلم بالاولى أنه لا يجب أن يكون هناك اعتقاد هو خطأ صرف (قوله كما يدل عليه قوله في المطول الخ) قيل ان قول المطول المذكور لا يدل على أن الحصر في قوله انما الخ اضافي بل يدل على أن التخصيص في ما أنا قلت اضافي أي لا بالنسبة الى من في العالم حتى يكون حقيقيا فعنا حصران الحصر الذي الكلام فيه والحصر الذي في قوله انما هو الخ وكلام المطول كالشراح في الاول فتدبر وافهم اه وفيه نظر (قوله لان المتردد الخ) اذا اعتبرنا المتعارف من أن المتردد يعتقد صدور الفعل ويتدأ وقع منك أم من زيد فلا يظهر أن يقال ان قوله أو انفرادك به أي على سبيل التعيين أو على سبيل الاحتمال البديلي لكن لا مانع من كون المتردد يعتقد صدور الفعل ويتدأ وقع منك أم من زيد أم منك كما هو يجوز الانفراد والاشتراك لكن في تفريع قوله فهو يتوهمهما نظر كما أنه يرد على الأظهر المتقدم بيانه أنه لا توهم في التردد فقوله أو انفرادك به أي على سبيل التعيين فقط (قوله على عدم ارادة التخصيص) أي بأن يكون التقديم مجرد مشاكلة كلام المخاطب حيث قدم المسند اليه كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين أحدهما أنك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد أن قائله غيرك فيقول لك أنت قلت لا غيرك فتقول له ما أنا قلته ولا غيري قصدا الى انكار نفس الفعل أي انه لم يقع لهذا القول وجود أصلا في الخارج لامن المتكلم ولا من غيره فتقدم المسند اليه لتحصل المشاكلة بين الكلامين في أن المسند اليه مقدم في كل أفاده في المطول (قوله رحمه الله وهما متناقضان) اعترض عليه بانه اذا كانت دلالة الاول على هذا المعنى بالمفهوم ودلالة الثاني عليه

بالمنطوق فلا تناقض لان المنطوق لا يعارض بالمفهوم لان المنطوق أقوى فالعول عليه هو المنطوق
 ويعلم أن المتكلم غير مريد للمفهوم فيلحق العمل به فلا تناقض ويجاب عن ذلك بأن معنى قول المصنف
 ولهذا لم يصح الخ أي مع قصد الحصر ووجهه ما ذكره الشارح وفي الأطول توجيه التناقض بغير
 ما في الشارح حيث قال بعد نقله عن القوم ما ذكره الشارح وذلك أن تقول لان أول الكلام يفيد
 تخصيص السلب بالتكلم ولا حقه نفي التخصيص اه وفيه أن استفادة التخصيص في أول الكلام
 انما جاءت من اعتبار المفهوم ولاحق الكلام أفاد عدم التخصيص بمنطوقه فغايتها تعارض المفهوم
 والمنطوق وقد علمت أنه لا محذور فيه وأن المعتبر هو المنطوق وقوله رحمه الله لأنه لا يمتضى الخ بيان
 للتعليل المأخوذ من قول المصنف ولهذا وقوله رحمه الله على وجه العموم متعلق بنفي ومعناه أن النفي
 عام فيكون من عموم السلب وليس متعلقا بالرؤية حتى يكون المنفي أي ما ورد عليه النفي عاما لانه
 حينئذ يكون من سلب العموم لامن عموم السلب وعموم السلب هو السلب الكلي وسلب العموم
 هو السلب الجزئي وقوله بعد على وجه العموم متعلق بيبث ومحصل هذا التعليل ان النفي توجه
 على رؤية أحد من الناس أي فرد منهم فيكون النفي من قبيل السلب الكلي لانه توجه على الإيجاب
 الجزئي وأيضا وقوع النكرة في سياق النفي يفيد العموم في النفي وقاعدة التخصيص انه متى كان
 السلب كليا كان الاثبات كليا وقوله رحمه الله ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي أي ان تخصيصه
 لا يتحقق الا اذا كان الاثبات كليا كما أن النفي كذلك اذ هذا هو قاعدة التخصيص وفي المطول بعد
 التعليل الذي اقتصر عليه الشارح هنا ما نصه قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد
 من الناس وقد تقدم أن الفعل الذي يفيد التقديم بثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن
 المذكور وفيه نظر لانا لانسلم أن المنفي هو الرؤية الواقعة على كل أحد من الناس بل الرؤية الواقعة
 على فرد من أفراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على
 كل أحد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في
 سياق النفي اه وقوله قال المصنف الخ أي قال تعليل آخر غير ما ذكرناه لك قبل ومحصل تعليل
 المصنف أن النفي توجه على إيجاب كلي وهو رؤية كل أحد والنفي اذا توجه على إيجاب كلي كان
 سلبا جزئيا ومقابل السلب الجزئي عند المناطقة هو الإيجاب الكلي فيكون الثابت لغير المتكلم هو
 الإيجاب الكلي مع أن الواقع ليس كذلك فلم يصح ما أنا رأيت أحدا وقوله وفيه نظر لانا لانسلم أن
 المنفي هو رؤية كل أحد أي حتى يكون النفي متوجها على الإيجاب الكلي فيكون النفي سلبا
 جزئيا ويكون مقابله الحاصل في الغير هو الإيجاب الكلي وقوله بل الرؤية الواقعة على فرد من
 أفراد الناس أي فيكون النفي متوجها على الإيجاب الجزئي فيكون النفي سلبا كليا لا سلبا جزئيا
 كما ادعى المصنف فالتعليل لم يطابق المثال والى هنا تم نظر الشارح المذكور الذي هو ابطال للتعليل
 لكن يؤخذ من حاصل ذكره بعد في المطول زيادة على هذا النظر وهو ابطال المعلن أيضا أعني
 عدم صحة هذا المثال ومحصلها أنك اذا علمت من هذا النظر أن الموجود في ما أنا رأيت أحدا انما
 هو السلب الكلي لا السلب الجزئي ونظرنا لقاعدة المنطق كما هو ملحوظ المصنف كان الثابت للغير
 انما هو رؤية واحد من الناس لا رؤية كل أحد حتى لا يكون المثال صحيحا لان السلب الكلي انما
 يقابله الإيجاب الجزئي فكل من التعليل والمعلن باطل ولا يرد هذا على تعليل الشارح السابق من
 أنه اذا كان السلب كليا كان الاثبات كليا لان ما قاله الشارح منظوره في قاعدة التخصيص وهي

والظاهر أن التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجه النفي الى الشمول خاصة أطول ملخصا (قوله ولا ما أنارأيت أحدا) أى لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وإن أمكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستهجان فنرى سم وقوله على الاستغراق العرفي أى بأن يجعل الاحد على الاحد الذى تمكن رؤيته (قوله على وجه العموم في المفعول) لان النكرة في سياق النفي نعم (قوله ليتحقق الخ) فيه بحث لان هذا التحقق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل بوجود ثبوت رؤية غيره ولو واحد فقط سم أى لان السالبة السكينة نقيضها

أن يكون الاثبات على طبق النفي وليس منظورا فيه لقاعدة المنطق كما نظر المصنف لذلك لعدم مجيها عند أهل المعاني في مثل ذلك حتى يرد عليه ذلك وقوله والفرق واضح أى الفرق بين أن يكون المنفى أى الايجاب الذى ورد عليه المنفى الرؤية الواقعة على كل أحد أو الرؤية الواقعة على فرد منهم من الناس وقوله فان الاول هو كون المنفى الرؤية الواقعة على كل أحد من الناس وقوله يفيد السلب الجزئى أى من حيث نفيه لان مفاده قبل المنفى الايجاب السكلى واذا دخل المنفى على الايجاب كان سلبا جزئيا وقوله والثاني يفيد السلب السكلى لان مفاده قبل المنفى الايجاب الجزئى وهو الرؤية الواقعة على أحد من الناس فاذا دخل عليه المنفى كان سلبا كليا وقوله لوقوع النكرة أى وهى لفظ أحد وقوله في سياق النفي أى فيعم النفي كل فرد لكن هذا اذا كانت النكرة غير مفيدة للعموم الشمولى من قبل المنفى أما اذا كانت مفيدة لذلك من قبل كلفظ كل فيكون الكلام لسلب العموم وحينئذ فالتقديم فى * وما كل ما يفتنى المرء يدركه * ليس للتخصيص اذ المخاطب لم يعتقد أن كل معنى للمرء فهو مدرك بل التقديم لان مناط النفي هو الشمول كما فى الأطول وأجاب الفنى عن النظر بانه غير متوجه أصلا لان قوله ان المنفى أى بعد دخول حرف النفي عليه لا قبل دخوله كما فهم الشارح وبعد النفي يكون للسلب السكلى اه لكن يقال عليه حينئذ ان السلب السكلى يقابله الايجاب الجزئى فلا يفيد إلا أن الغير رأى واحدا من الناس لأنه رأى كل واحد وحينئذ فلا يفيد ما ادعاه المصنف من عدم الصحة إلا أن يقال معنى جواب الفنى ان تعليل المصنف منظوره أيضا لقاعدة التخصيص فبرجع لتعليل الشارح (قوله فيه بحث الخ) مبنى على أن الملاحظ ليس قاعدة باب التخصيص وقد علمت خلافه (قوله نقيضها الخ) أى مقابله وليس المراد أن هذا تناقض اصطلاحى اذ الموضوع هنا مختلف لان الموضوع فى النفي المتكامل وفى الاثبات غيره (قوله رحمه الله لانه يقتضى أن يكون انسان غير الخ) عبارته فى المطول لانه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لأن المستثنى منه مقدر عام فيجب أن يكون فى المثبت كذلك لما تقدم اه قال عبد الحكيم قوله لانه يقتضى أن يكون الخ سواء اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيدا مضر وبالمتكامل ولا لغيره أو من النفي فيكون زيدا مضر وبالمتكامل ولا يكون مضر وبالغير ويكون مفعلا التقديم القصير باعتبار جزئى الجملة أعنى انى ضرب من عدا زيد أو ثبوت ضرب زيد أى أنا مضر بت سوى زيد بل غيرى وأنا مضر بت زيد لا غيرى كما أفاده السيد قدس سره فى شرح المفتاح ولا يجوز أن يكون قصر مجموع الجزأين باعتبار الجزء الأول فقط أو الجزء الثانى فقط لانه يستلزم الخلاف بين المتكامل والمخاطب فى الفعل وهو ينافى

(ولا ما أنارأيت أحدا)
لانه يقتضى أن يكون
انسان غير المتكامل قدرأى
كل أحد من الناس لانه
قد نفى عن المتكامل الرؤية
على وجه العموم فى
المفعول فيجب أن تثبت
لغيره على وجه العموم فى
المفعول ليتحقق تخصيص
المتكامل بهذا النفي

مقتضى التقديم وعلى التقدير بن يقتضى التقديم أن يكون غير ك قد ضرب كل أحد سوى زيد وهو محال فاقبل ان هذا التعميل مبنى على اعتبار الاستثناء من الاثبات ليس بمستقيم اه وقوله ويكون مفاد التقديم القصر الخ هذا راجع للاعتبار الثانى وهو أن الاستثناء من النفي وقوله أعنى نفي ضرب الخ تفسير للجزأين وهذا ان القصر ان رد على المخاطب الذى اعتقد وقوع ضرب من عدا زيد أو وقوع ضرب زيد وأن فاعل الأول هو المتكلم وفاعل الثانى هو الغير فرد عليه المتكلم بان الأول منفي عنه ثابت لغيره والثانى ثابت له منفي عن غيره وقوله ولا يجوز أن يكون قصر مجموع الجزأين اسم يكون ضمير يعود على مفاد التقديم وقصر مجموع بالنصب خبرها والمراد بالمجموع البعض وهذا البعض اما الجزء الأول أو الثانى كما بينه بعد وقوله لانه يستلزم الخلاف الخ بيانه أنك اذا أرجعت القصر للجزء الأول كان المعنى ان ضرب من عدا زيد منفي عنى ثابت لغيرى وضرب زيد ثابت لى فالمقصود من قوله الازيد اعلى هذا افادة المخاطب اثبات الضرب لنفس المتكلم فيقتضى أن النزاع بين المتكلم والمخاطب فى أصل الفعل فكأن المخاطب ينكر الفعل والمتكلم يثبته بالاستثناء مع أن التركيب الذى فيه القصر لا يجوز أن يكون المقصود به اثبات أصل الفعل بل اثبات الفاعل مثلاً وكذا اذا أرجعت القصر للجزء الثانى كان المعنى أن ضرب من عدا زيد غير ثابت لى وضرب زيد ثابت لى منفي عن غيرى فيكون المقصود بالجزء الأول مجرد افادة نفي الفعل عن المتكلم فيقتضى أن النزاع بين المتكلم والمخاطب فى أصل الفعل فالمخاطب ينكر الفعل والمتكلم يثبته بالجزء الأول من التركيب مع أن التركيب الذى فيه القصر لا يجوز أن يكون المقصود منه نفي أصل الفعل بل نفي أن تكون أنت الفاعل وقال شيخنا محصل كلامه أن التقديم يقتضى أن المخاطب يعتقد وقوع ضرب غير زيد ونفى الضرب عن زيد وأن فاعل ذلك كله هو المتكلم فاذا أرجع القصر للجزء الأول فقط كان المتكلم ساكتاً عن الثانى وكذا اذا أرجع للثانى كان ساكتاً عن الأول مع تعرض المخاطب لما سكت عنه المتكلم فقد خالفه فيه اه وفيه أنه لا سكوت كما علمت وقوله وعلى التقدير بن أى اعتبار الاستثناء من الاثبات واعتبار من النفي ثم قال عبد الحكيم قوله لان المستثنى منه مقدر عام لانه يجب دخول المستثنى فيه يقيناً فى الاستثناء المفرغ وما ذاك الا باعتبار عمومته واستغراقه لجميع أفراد جنس المستثنى فان اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا بد من تقدير كل أحد فيكون ماورد عليه النفي عاماً ويلزم بمقتضى التقديم أن يكون المثبت للغير عاماً وان اعتبر الاستثناء من النفي فلا بد أن يكون النفي عاماً ليصح الاستثناء فيكون الاثبات أيضاً عاماً وعموم النفي والاثبات يستلزم عموم المنفى والمثبت فيصح قوله فيجب أن يكون فى المثبت كذلك أى عاماً على كلا التقديرين ويصح الاشارة بقوله لما تقدم الى ما تقدم عن الايضاح فانه نقل بالمعنى لما فى الايضاح من قوله وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور فلا يرد ما توهم من أن ما تقدم هو أن التقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير ان كان عاماً فعام وان كان خاصاً فخاص لأن المنفى ان كان عاماً يكون المثبت كذلك فانه مبنى على أن قوله لما تقدم اشارة الى ما ذكره الشارح بقوله فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذى نفي عنه من العموم والخصوص على أنه لو سلم أنه اشارة اليه فقد عرفت أن عموم النفي والاثبات يستلزم عموم المنفى والمثبت وبما حررنا لك ظهر أنه لا يرد ههنا النظر المورد فى ما أنار آيت أحدنا من اننا لا نسلم أن المنفى ضرب كل أحد سوى زيد حتى يكون المثبت للغير كذلك بل المنفى

موجبة جزئية وحينئذ فيصح هذا المثال ودفع الحفيد وغيره ذلك بما حاصله ان التركيب المفيد تخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم والخصوص وأخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غيرنا هض (قوله ولا ما أنا ضربت الا زيدا) فيه ما مر إذ يكفي في صحة التخصيص ثبوت ضرب زيد وعمر فقط لغيره من سم (قوله والا) نفي للشرط السابق

ضرب أحد من سواه لانه لا بد من تقدير المستثنى منه عاما ما قبل النفي أو بعد النفي فتدبر حتى التدبر حتى يظهر لك اندفاع جميع الشكوك التي عرضت للنظرين اه وقوله في الاستثناء المفرغ وأما غير المفرغ فلا يجب الدخول لجواز أن يكون الاستثناء منقطعا اه شيخنا قدس سره وقوله فيصح قوله فيجب أن يكون في المثبت الخ محله أن ظاهر هذا التعليل أن العموم في المنفي والمثبت مع أن هذا لا يظهر الا اذا جعلنا الاستثناء من الاثبات وقدرنا المستثنى منه كل أحد لا أحد ولا يظهر على أن الاستثناء من النفي لان العموم حينئذ في النفي والاثبات ومحصل الجواب أن عموم النفي والاثبات يستلزم عموم المنفي والمثبت فصح ما هو ظاهر التعليل سواء جعلنا الاستثناء من الاثبات أو من النفي وقوله على كلا التقديرين أى اعتبار الاستثناء من الاثبات أو من النفي وقوله الى ما تقدم عن الايضاح وهو ما نقله في المطول بقوله قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الى أن قال وقد تقدم أن الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفى عن المذكور اه وقد سبق لك عبارة المطول وقوله فانه نقل الخ أى فان هذا التعليل الذي ذكره الشارح هنا وقوله من قوله الخ بيان لما في الايضاح وقوله ان كان عاما أى ان كان النفي عاما وقوله الى ما ذكره الشارح أى بعد قول المصنف نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول لغيري وقوله وما حررنا لك ظهر الخ محله أنه يرد على ما ذكره الشارح ان المستثنى منه المقدر هو لفظ أحد كما هو القاعدة في الاستثناء المفرغ واحد معناه فرد من الناس فالمنفي لا عموم فيه لانه ايجاب جزئى لا ايجاب كلى ومحصل الجواب أن هذا لا يرد لان المقدر هنا كل أحد لا أحد ان جعل الاستثناء من الاثبات فصح أن المنفي عام فان جعل الاستثناء من النفي كان المستثنى منه عاما بعد النفي لان التكررة الواقعة في سياق النفي تم فيكون المنفي عاما بعد اعتبار النفي كما تقدم في أول القولة (قوله ودفع الحفيد) عبارته قوله ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي قيل وجهه بحسب الظاهر أن السالبة الكلية تقيض الموجبة الجزئية وذلك ظاهر الفساد بل الوجه ان تخصيص المتكلم في الاصطلاح انما يكون فيما اذا اعتقد المخاطب وقوع الفعل على وجه النفي وأخطأ في تعيين فاعله فرد المتكلم ذلك بأن نفي الفعل عن زعم المخاطب وقوع الفعل عنه وعين غيره للفاعلية والشاهد على ذلك الذوق والسليقة فمنع ذلك غير نافع كما في كثير من النكات البيانية اه وقوله على وجه النفي أى على الوجه الذي وقع عليه النفي من عموم أو خصوص (قوله فمنع ذلك الخ) هذا ليس لفظ الحفيد كما علمت ومع ذلك الأوضح أن يقول فمنع ذلك بأن يقال هذا التحقق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو لو احد فقط غيرنا هض (قوله إذ يكفي في صحة التخصيص الخ) أى لان نفي ضرب كل أحد سوى زيد

(ولا ما أنا ضربت الا زيدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشعنا بها الشرح (والا) أى وان لم يدل المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه

أعني ولي حرف النفي يعني ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فضل فدخل مثل ما ان أنقلت هـ نأمع أنه مما يفيد التخصيص قطعاً فيفسد الحـ كان إلا أن لا يعم ما هو من توابع حرف النفي فاصلاً بينه وبين مدخوله فيثبت ما لم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفي أو كان وقد تقدم على حرف النفي نحو أنا ما قلت أو تقدم حرف النفي ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا أنا ضربت فإنه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزاء قوله والا قوله فقد يأتي ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليمفد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي اه أطول مع بعض تخصيص (قوله فقد يأتي بالتخصيص) ويلزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله فيه) أي في الخبر الفعلي زاد في الأطول أو على من زعم مشاركته في احتمال كون المسند له فهو قصر تعين (قوله ويؤكد)

يكفي في مقابلة ثبوت ضرب زيد وعمر للغير وقد علمت ما فيه مما سبق (قوله فيفسد الحـ كان) أي الحكم المتقدم في قوله ان ولي الخ والحكم الذي في قوله والا الخ يفسد ذلك بخروج ما هو منه وهذا بدخول ما ليس منه (قوله فيثبت ما لم يل الخ) ما مبتدأ وقوله بعد ما تقدم الخ خبر (قوله فإنه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول الخ) أي والكلام فيما بعد الا صادق بتخصيص غير المسند اليه كالمفعول وفيه بعد وقال بعض مشايخنا فيه أنه اذا كان التخصيص نفي الفعل بالمفعول لم يكن مما نحن فيه لان ما نحن فيه تخصيص الخبر الفعلي بالمسند اليه لا تخصيص نفي الفعل بالمفعول فلا ينبغي ادراجه تحت والا اه ويدل لذلك أنه تقدم أن كلاماً من الشرطيتين تفصيل لقوله وقد تقدم الخ نعم الأطول خالف في ذلك وقال بعض المشايخ إن قوله أو تقدم حرف النفي ولكن الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والا الخ صادقاً بهذه الصورة أيضاً مع أن حكمها غير حكم ما بعد الا كما أشار اليه بقوله فإنه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول الخ اه وعبارة عبد الحكيم قوله وان لم يل حرف النفي الخ وما قيل ان ههنا احتمالاً آخر وهو أن يكون المسند اليه بعد النفي مع فصل لا بد من التعرض له فدفعه ان الكلام في بيان أحوال المسند اليه بالقياس الى المسند لا بالقياس الى متعلقاته فإنه مبحث آخر سيجيء والفصل بحرف زائد للتوكيد نحو ما ان أنقلت هـ فهو كعدم الفصل وقد يقال انه غير واقع في كلام البلغاء أو قليل فلذا تركه اه وقوله وهو أن يكون المسند اليه الخ نحو ما زيدا أنا ضربت وقوله لا بد من التعرض له صفة لا احتمالاً وقوله الى متعلقاته كالمفعول هنا وقال معاوية وكان عليه أن يزيد وكذا الفصل بشئ من متعلقات المسند اليه فان كلاماً فصل وغير واقع في البليغ أو قليل جداً ولا يتخلو عن تعقيد نحو ما زيدا مكرم قال هذا اه وقوله والفصل بحرف الخ لعل الاولى وأما الفصل الخ بدليل وجود الفاء في خبره وقوله وقد يقال الخ جواب ثان عن الفصل بحرف زائد للتوكيد هذا وقال بعضهم لو كان ما زيدا أنا ضربت لتخصيص نفي الفعل بالمفعول أي كما قاله العصام وعبد الحكيم لم يكن لتقديم أنابل لذكره فائدة اذ لو قلت ما زيدا ضربت أفاد هذا التخصيص فالظاهر أن أمثلة الفصل داخله في ان ولي الخ فتفيد تخصيص المسند اليه ناصراً كما تقدم عن سم اه وقوله فتفيد تخصيص المسند اليه الخ أي تفيد ذلك بواسطة تقديم المسند اليه مع تقدم النفي وهذا هو الذي الكلام فيه وأما تخصيص نفي الفعل بالمفعول فهو حاصل من تقديم المفعول مع تقدم النفي وليس الكلام فيه (قوله ومجموع الشرط والجزاء الخ) تقدم ما فيه عن عبد الحكيم وتقدم الجواب فتنبه (قوله فهو قصر تعين) قال بعضهم انظر بم يؤكد

(فقد يأتي) التقديم
(للتخصيص رداً على من
زعم انفراد غيره) أي
غير المسند اليه المذكور
(به) أي بالخبر الفعلي
(أو) زعم (مشاركته)
أي مشاركة الغير (فيه)
أي في الخبر الفعلي (نحو
أنا سميت في حاجتك)
لمن زعم انفراد الغير
بالسعي فيكون قصر
قاب أو زعم مشاركته لك
في السعي فيكون قصر
افراد (ويؤكد على الاول)
أي على تقدير كونه رداً
على من زعم انفراد الغير
(بنحو لا غيري)

(قوله وقال بعضهم الخ)
هو الشرح المختص بالمعنى
اه منه

أى المسند اليه (قوله مثل لازيد الخ) ومثل لاغيرك ولاغيره (قوله لانه) أى نحو لاغيرى سم
وقوله الدال صريحا الخ أى وان كان وحدى يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة أن الفعل صدر
عن الغير أى والشبهة تدفع بالصريح (قوله مثل منفردا الخ) ومثل وحده (قوله لانه)
أى نحو وحدى وقوله الدال الخ أى وان كان لاغيرى يدل عليه التزاما (قوله انما يكون لدفع
الخ) عبارة ع ق لأن الغرض نفي الشبهة المخالطة لقلب السامع وما هو فى دفعها أصرح
كأنفراد أولى بالتأكيده بخلاف ما لو قيل فى الأول وحدى وفى الثانى لاغيرى ولو كان ذلك
يفيد ما ذكر فليس كاذكر فى الصراحة (قوله خالجت) أى خالطت (قوله لتقوى الحكم)
لم يقل لتقوية الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضى ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم
عبد الحكيم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره
اسنادا انما لأن التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكى وتبعه المصنف وأما عند
الشيخ فى كل مبتدأ مقدم على خبره الجملة تقوية اذ بار تباطه بالمبتدأ بسبب العائد ونحوه يتقرر
اسناده الى المبتدأ فعلى هذا لا يضر بته للتقوى بخلافه على ما ذهب اليه المصنف هذا ما ذكره
الشارح المحقق ونارعه السيد فى ذلك وذهب الى موافقة السكاكى للشيخ والظاهر مع الشارح
وكما أن التخصيص لا بد له من داع إليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء
الأنه لما تقرر هذا فى أحوال الاسناد دون قوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد
التخصيص أطول ملخصا (قوله قصدا الى تحقيق الخ) أى لا أن غيره لا يفعل ذلك سم
(قوله وسيرد عليك) أى فى بحث المسند عند قوله وأما كونه جملة فالتقوى (قوله وكذا اذا
كان الخ) عطف على محذوف أى هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكنا البيان المذكور
فى أناسيت وفى هو يعطى الجزيل لا اتيانه عند عدم الولي للتخصيص والتقوى حتى برأى
المذكور فيما سبق لم يكن محتصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن إيراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى
وكهذا التمثيل الذى الفعل فيه مثبت التمثيل اذا كان الفعل الذى فيه منفيًا وقال الفري
فى دفع الاعتراض قوله وكذا اذا كان الفعل منفيًا معطوف على مقدّر والمعنى فقد بأتى لكنا
وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيًا (قوله منفيًا) أى بحرف نفي مؤخر عن المسند اليه

مثل لازيد ولا عمرو ولا من
سواى لانه الدال صريحا
على نفي شبهة أن الفعل
صدر عن الغير (و) يؤكد
(على الثانى) أى على
تقدير كونه ردًا على من
زعم المشاركة (بنحو
وحدى) مثل منفردا
أو متوحدا أو غير ذلك
لانه الدال صريحا على
ازالة شبهة اشتراك الغير
فى الفعل والتأكيده انما
يكون لدفع شبهة خالجت
قلب السامع (وقد بأتى
لتقوى الحكم) وتقريره
فى ذهن السامع دون
التخصيص (نحو هو
يعطى الجزيل) قصدا إلى
تحقيق أنه يفعل اعطاء
الجزيل وسيرد عليك
تحقيق معنى التقوى
(وكذا اذا كان الفعل
منفيًا)

اه وفى معاوية قوله رد الخ أو تعينا لمن شك كما بأتى فى باب القصر فيؤ كذب نحو لاغيرى وكأنه
تركه لقلته مع انه بأتى (قوله ومثل لاغيرك) أى فيما اذا قلت أنت سمعيت فى حاجتى وقوله ولاغيره
أى فيما اذا قلت هو سمع فى حاجتى وكذا يقال فى قوله بعد ومثل وحده (قوله مع ان
مناسبة لفظ التقوى الخ) وجه المناسبة أن كلاما من التخصيص والتقوى مصدر متعدى وهو
خصص وقوى بخلاف التقوى فانه مصدر تقوى اللازم (قوله وهو ازالة الشك الخ) بيان
لداعى التقوى (قوله كما تعرض لفوائد التخصيص) أى حيث قال رداعلى من زعم انفراد غيره
الخ (قوله البيان المذكور الخ) أى التمثيل الحاصل فيما بادل قوله بعد وكهذا التمثيل قاله
بعض مشايخنا (قوله لا اتيانه) عطف على البيان وقوله هذا الكلام أى قوله وكذا اذا كان
منفيًا (قوله فالمعنى الخ) أى وحينئذ يقول الشارح فقد بأتى التقديم الخ يشير به الى بيان وجه
الشبهة فى قوله وكذا قاله بعض المشايخ (قوله وقال الفري الخ) وحينئذ مرجع اسم الإشارة

كما هو فرض المسئلة (قوله فقديم أي الخ) تفسير لمعنى التشبيه المذكور في قول المصنف وكذا إذا كان الفعل منفيًا لكان قول المصنف المذكور مستفاد من قوله السابق والالخ لشموله له فيكون يكفيه هاهنا ذكر الأمثلة فقط لما إذا كان الفعل منفيًا ولعله انما ذكر ذلك لزيادة الإيضاح سم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله الى تخصيصه بعدم السعي) لكن ينبغي أن يفرق بين تخصيص أنا ما سمعت المتعرض له هنا وتخصيص ما أنا سمعت المتعرض له سابقا بأن تخصيص أنا ما سمعت عند قصد منه انما يراد به الرد على من اعتقد عدم سعي في حاجته وأصاب لكنه أخطأ في الذي لم يسع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير وتخصيص ما أنا سمعت انما يراد منه الرد على من اعتقد وجود السعي وأصاب لكنه أخطأ في الذي سعي فزعم أنه أنت انفرادا أو مشاركة ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا لخاص كذا في الحفيد (قوله لتقوية الحكم) الاولى لتقوية نفي الحكم وكتب أيضا قوله الحكم المنفي الاولى حذفه لأن الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفي وانما المراد تقوية نفي الكذب أو ثبوت نفي الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه أشد لنفي الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفي فتأمل ح ف (قوله أشد) ليس على بابه نوبى (قوله لمافيه الخ) قال ع ق وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وحاصلا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي لم يبين التمثيل الا بالتقوى لأنه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لها عبد الحكيم

فقديم أي التقديم للتخصيص
وقد يأتي للتقوى فالأول
نحو أنت ما سمعت في
حاجتي قصدا الى تخصيصه
بعدم السعي والثاني
(نحو أنت لا تكذب)
وهو لتقوية الحكم المنفي
وتقريره (فانه أشد لنفي
الكذب من لا تكذب)
لمافيه من تكرير الاسناد
المفقود في لا تكذب
واقتصر المصنف على مثال
التقوى

في قوله وكذا هو حالة كون الفعل مثبتا المفهومة من قوله اذا كان مثبتا (قوله وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم) أي والفري وقد يقال ان سم لم يعترض بعدم حسن هذا الكلام حتى يجاب عنه باحد الجوابين السابقين بل هو معترض بان المناسب للاختصار ذكر الأمثلة فقط وحذف قوله وكذا اذا كان الفعل منفيًا وهذا لا يندفع باحد الجوابين (قوله لكن ينبغي أن يفرق الخ) تقدم لك ذلك في عبارة المطول فتفطن (قوله ليس على بابه) أقول بل هو على بابه لان نحو أشد المأني به للتوصل الى المقاضلة فيما لم يستوف الشروط كالاستخراج وكنفي الفعل كما هنا تقصده المقاضلة في أصل الحدث كالاستخراج لافي الشدة وهذا هو الاستعمال الغالب بخلاف استعماله في قصد المقاضلة في مدلوله وهو الشدة فانه نادر يحتاج لقريظة وهذا يندفع أيضا ما نقله المحشى عن الدماميني في حواشيه على الأشعوني وأقره من البحث في التوصل بنحو أشد بأن أفعال التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة يتوصل فيها بأشدة أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزيادة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فانك قد قصدت أشد تراك زيد وعمر وفي الاستخراج مثلا لافي شدته وان استخراج زيد زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمر ولا أشد فكيف يتأني التوصل في مثل ذلك بأشدة دلالة على خلاف المقصود اه اه شيخنا وأنت اذا تأملت وجدت محصل ما قاله يرجع الى المراد من قولهم انه ليس على بابه ثم لا بد من اعتبار أن قولهم أفعال التفضيل المقرون بمن لا يكون على غير بابه ليس على عموم بل يخص بغير أشد المتوصل بها (قوله أي لم يبين التمثيل الخ) قال بعض مشايخنا يظهر ان هذا ليس مراد الشارح لانه مثل للتخصيص بمثال وأفاد بذلك

(قوله ليفرع عليه الخ) قد يقال التفريع المذكور متأخر مع ذكر مثال للتخصيص أيضا بأن يذكر
 مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك إلا أن يقال أنه قصد الاختصار على أحد
 المثالين اختصارا فلما دار الأمر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه فالمعنى اقتصر
 المصنف على مثال التقوى أي ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس المعنى ولم يذكر أحدهما سم
 وكتب أيضا الأوجه أن مراد الشارح أن كليهما معلوم من أول الكلام لأنه شامل للنفي فترك مثال
 التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينه وبين تأكيدها المسند إليه) فإنه محل
 الاشتباه باعتبار أن كلا فيه عدم الكذب وفيه ضمير المخاطب مرتين سم (قوله مع أن فيه)
 أي في لا تكذب أنت وقوله تأكيده أي للمسند إليه (قوله لعدم تكرار الاسناد) أي الموجب
 لتأكيده الحكم (قوله هذا الخ) إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله وان بنى الخ فنرى (قوله
 الذي ذكر) أي في قوله وقد قدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أي نضا أو احتمالا
 ليوافق أرجاع اسم الإشارة إلى ما قبل قوله والا أيضا كما تدل عليه عبارته في الإيضاح أفاده عبد
 الحكيم (قوله وان بنى الفعل على منكر) أي أو ما في حكمه من الضمير الراجع إلى النكرة
 فادأقلت ضربت رجلا وهو جاءني كان قولك وهو جاءني لتخصيص جنس الرجل أو الرجل
 الواحد أطول (قوله تخصيص الجنس) أي ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم
 ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فإنه في معنى التخصيص بالصفة عبد الحكيم وكتب أيضا قوله
 تخصيص الجنس أراد به ما يشمل النوع والصفة وقوله أو الواحد أو يمنع الخلف قد يجتمعان نحو
 رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلا سم (قوله أو الواحد) الأولى أن يقول أو العدد المعين
 يشمل المثني والجمع وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق الخاص وإرادة العام
 أو يقال اقتصر على الواحد لأنه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايضة وفي

ليفرع عليه التفرقة بينه
 وبين تأكيده المسند إليه
 كما أشار إليه بقوله (وكذا
 من لا تكذب أنت) يعني
 أنه أشد نفي الكذب من
 لا تكذب أنت مع أن فيه
 تأكيده (لأنه) أي لأن لفظ
 أنت أولان لا تكذب أنت
 (لتأكيده المحكوم عليه)
 بأنه هو ضمير المخاطب
 تحقيقا وليس الاسناد
 إليه على سبيل السهو
 أو التجوز أو النسيان
 (لا) لتأكيده (الحكم)
 لعدم تكرار الاسناد
 (هذا) الذي ذكر من
 أن التقديم للتخصيص
 نارة والتقوى أخرى
 أن بنى الفعل على معرف
 (وان بنى الفعل على
 منكر أفاد) التقديم
 (تخصيص الجنس أو
 الواحد به) أي بالفعل

أن المصنف حذف مثاله لأنه ذكر مثالا صالحا لها ولم يبين إلا التمثيل للثاني وكون المثال الذي
 ذكره صالحا في نفسه أولا شيء آخر اه ولا يخفى عليك أن كلام الشارح محتمل لما قاله عبد الحكيم
 فنظن ثم لا بد من اعتبار أن المراد لم يبين التمثيل إلا بالتقوى دون أن يبينه بخصوص التخصيص
 لا دون أن يبينه بالتقوى والتخصيص جميعا وان كان ذلك هو الذي يفهم من عبارته والوارد أن
 التفريع غير محتاج إلى عدم بيانها جميعا ووجه الاختصار على أحدهما قصد الاختصار (قوله قد
 يقال التفريع الخ) ظاهر هذه القولة مخالف لما ذكره قبل عن عبد الحكيم في تأويل كلام
 الشارح وإنما قلنا ظاهر لا يمكن حملها على ما وافقه وعلى ظاهرها برد أن هذا يقتضي أن المثال
 المذكور لا يصلح للتخصيص مع أن الواقع خلافه (قوله الأوجه الخ) هذا بظاهره برد عليه
 أمر أن الأول أنه بوجه أن المثال المذكور لا يصلح للتخصيص والثاني أن التفريع غير محتاج إلى
 عدم الجمع بينهما فإن أول ما علم مما مر اندفع عنه الأمران (قوله فإنه في معنى التخصيص بالصفة)
 كأنه قيل الجنس المحتمل للقيل والكثير (قوله قد يجتمعان) قال بعض مشايخنا أنظر إذا كان
 المراد بالجنس ما يعم القليل والكثير كيف يجتمع مع الوحدة التي هي نص في القلة في كلمة واحدة
 اه ويدفع بان عموم القلة والكثرة إنما هو على سبيل الاحتمال إذا اعتبر الجنس وحده ومع اعتبار

الأطول ما لم يقدّر بدل أو الواحد أو العدد لأن التثنية والجمع نص في العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس اهـ أى والكلام في المحتمل وقد يقال الكلام في تخصيص الجنس وما لتخصيص العدد نصا أو احتمالا فلا يتجه هذه العلة بدليل ما قاله هو أعنى صاحب الأطول من أن المصدر المنكر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد ولو كان الكلام في المحتمل فقط لكان اطلاق المصنف المنكر غير مستقيم لدخول ما هو نص في العدد وما هو نص في الجنس وعلى اطلاقه اعترض صاحب الأطول بناء على دعوى أن الكلام في المحتمل فتأمل (قوله رجل جاءني) المجوز لو فوجئ النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لأن المعنى ما جاءني إلا رجل كباين في كتب النحويين وكتب أيضا قوله رجل جاءني بقي عليه ما رجل جاءني ورجل ما جاءني على نحو ما تقدم في المعرف تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أى فقيده تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر وقد يقصد العدد فيبقى مقابله سم (قوله أعنى الواحدان كان) أى العدد وكذا فيما بعده وكون الواحد يسمى عددا لا يتأتى إلا على اصطلاح أهل هذه الصناعة دون الحساب فانهم لا يطلقون على الواحد عددا (قوله أو الزائد عليه) أى على الاثنين وأفراد الضمير باعتبار أنهم ما عددمعين وعبارة الشارح تقتضى أن الزائد عليهم ما عددمعين مع أنه لا نهاية له إلا أن يقال أنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعيينه اضافي وجعل سم الضمير راجعا إلى العدد المعين كما صلب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وإن اندفع به الاشكال المذكور فتأمل (قوله فأصل النكرة الخ) تفرع على قوله حاصل المعنيين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض في التفرع للنكرة المثني والجمع اعتمادا على المقايضة وكتب أيضا قوله فأصل النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء

(نحو رجل جاءني أى
لامرأة) فيكون تخصيص
جنس (أو لرجلان)
فيكون تخصيص واحد
وذلك لأن اسم الجنس
حامل للمعنيين الجنسية
والعدد المعين أعنى الواحد
ان كان مفردا والاثنين
ان كان مشنئ أو الزائد
عليه ان كان جمعا فأصل
النكرة المفردة

الوحدة يتعين للقلة وينقطع الاحتمال (قوله نص في العدد) أى فهما لتخصيصه (قوله في المحتمل) أى لتخصيص الجنس تارة ولتخصيص العدد تارة أخرى (قوله نصا أو احتمالا) راجع للامرين قبله فتخصيص الجنس نصا في المصدر المنكر الذي لم يدل على المرة نحو ضرب أعجبتني وتخصيص الجنس احتمالا يوجد في نحو رجل جاءني وتخصيص العدد نصا يكون في المصدر الدال على المرة نحو ضربه أعجبتني وفي التثنية والجمع وتخصيص العدد احتمالا يوجد في نحو رجل جاءني (قوله المجوز لو فوجئ النكرة الخ) تقدم وجه آخر عن عبد الحكيم (قوله فيبقى الجنس الآخر) الظاهر فيبقى الجنس الآخر وكذا ما بعده كافي عبارة يس (قوله وهو غير ظاهر) يتجه عدم ظهوره فيما إذا أقيمت الواو في قوله والزائد عليه على حالها لأن ابقاءها على حالها فيبد أن اسم الجنس حامل لثلاث معان فان قوله والزائد يصير عطفا على العدد أما ان جعلت بمعنى أو فلا يتجه قاله بعض مشايخنا وفيه أن النسخة التي كتب عليها المحشى بأو كما يدل له صدر القول لا بالواو على أنه على نسخة الواو لا يتوهم أن هناك معاني ثلاثة لظهور أن المعنى الثاني حينئذ هو العدد المعين والزائد عليه على التوزيع وكما عطف الزائد بأو عطف الاثنين بأو وحينئذ فالمراد أنه غير ظاهر من صنيع الشارح إذا المتبادر عطفه على مدخول أعنى ومرجع الضمير ما ذكر من الاثنين وتعين الزائد بمعنى أنه ليس واحدا ولا اثنين فافهم (قوله اعتمادا على المقايضة) فأصل النكرة المثناة أن تكون الاثنين من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الاثنين فقط وأصل المجموعة أن تكون لما فوق الاثنين من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به ما فوق الاثنين

على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر ويحتمل أنه بناء على أنه للمفهوم لكنه أراد هنا أن أصل المفردة أن تستعمل في الفرد المنتشر وإن كانت موضوعة للمفهوم سم وكتب أيضا قوله فأصل النكرة أى المعبر عنها باسم الجنس لانهما مترادفان عند البيانيين (قوله أن تكون لواحد من الجنس) أى ويلاحظ كونه من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله فقد يقصد به الجنس فقط) أى ولا يقصد به الواحد للعلم به كما إذا اعتقد المخاطب رجلا جاءنى أنه قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم به كما إذا عرف أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان سم (قوله والذي يشعر بالخ) تورك على المصنف في النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أى نصا أو احتمالا باعتبار تقدم النفي وعدم تقدمه فيكون البناء قد وقد صادق مع تعيين بعض الأقسام للتخصيص أعنى صورة تقدم النفي (قوله أى على أن التقديم يفيد التخصيص) اقتصر عليه لانه الذى فيه النزاع سم أى لان التقوى موجودة في جميع صور التقديم وإن كان غير ملحوظ في بعضها (قوله في شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار الى اثنين منها بقوله إن جاز وقد روى الى الثالث بقوله وشرطه أن لا يمنع الخ فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر إذ المدار عنده على تقدم حرف النفي فحتى تقدم على المسند اليه حرف النفي كان التقديم للتخصيص والتفاصيل ترجع الى ثلاثة ما يكون للتخصيص فقط وما يكون للتقوى فقط وما احتملها وقد أشار الشارح اليها

فقط فتقول في التثنية رجلان جا آتى ردا على من اعتقد أن الآتى اثنان ولم يدر أحدهما من جنس الرجال أو من النساء أو اعتقد أن الآتى اثنان من جنس النساء أو اعتقد أن الآتى اثنان من الجنسين عند قصد الجنس أو ردا على من اعتقد أن الآتى من جنس الرجال ولم يدر أحدهما أو اثنان أم غيرهما أو اعتقد أنه واحد أو جمع من جنس الرجال عند قصد التثنية وكذا يقال في الجمع (قوله ويحتمل أنه بناء على أنه للمفهوم) إذا النكرة تدل على الماهية بمادتها وعلى الوحدة بهيئتها وأفرادها وهذا التوجيه أولى مما ذكره بعد (قوله ولا يقصد به الواحد للعلم به) يخالف لقول عبد الحكيم السابق قوله لتخصيص الجنس أى ما يعم القليل والكثير على ما هو الشائع الخ والظاهر كلام سم وإن التسويغ بالحصر لكونه في قوة العطف على النكرة وكون قصد الجنس مسوغا انما هو في غير مانع فيه (قوله ولم يدر جنسه الخ) أى فيكون قصر تعيين ويجبى قصر القلب فيما إذا اعتقد انه امرأة كما في المطول وقوله ولم يدر أرجل هو الخ أى فيكون قصر تعيين ويجبى قصر القلب فيما إذا اعتقد انه رجلان كما في المطول وظاهره انه ليس هنا قصر كافراد لا عند قصد الجنس ولا عند قصد الواحد وقد يقال لا مانع منه عند قصد الجنس فإذا اعتقد المخاطب أنه أتاك رجل وامرأة فقلت رجلا جاءنى أى هذا الجنس وحده فقد أفردت عليه عقيدته ورددت عليه خطأه في اعتقاد الشركة بين الجنسين وكذا يقال في التثنية والجمع وأما عند قصد الواحد فالظاهر أنه لا يكون للأفراد لان المخاطب إذا اعتقد أن الآتى رجلان ورجل فقلت له رجلا جاءنى كان غاية ما فيه أنك قلبت عليه عقيدته في ان المجبى منسوب لهذا الجمع أعنى الثلاثة فهو قصر قلب وليس قصر افراد من جهة أنك أبطلت اعتقاده الشركة بين الرجلين والرجل إذ لو كان كذلك لا يمكن مثل هذا فيما إذا اعتقد ان الجائى رجلان لانك أبطلت اعتقاده الشركة بين الرجلين مع أنهم صرحوا بان

أن تكون لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أى عبد القاهر (السكاكى على ذلك) أى على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفصيل فان مذهب الشيخ أنه إن ولى حرف النفي فهو للتخصيص قطعا ولا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى

بقوله ومذهب السكاكي الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الاول والثالث فلعل المراد أنه خالفه في مجموعها أو في بعضها أي أن السكاكي قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر فتأمل (قوله مضمرا كان الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبله أيضا سم (قوله معرفا أو منكرا) هذا على ما ذكره الشارح في قوله السابق والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإعجاز الخ لا على ما ذكره المصنف لان ظاهر كلامه أنه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا سم (قوله مثبتا كان الفعل أو منفيا) هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله والا لا حاجة اليه لانه مفهوم من قوله والا (قوله ومذهب السكاكي الخ) اعلم أن حاصل الصور على المذهبين تسع لأن المسند اليه المقدم مانكرة واما معرفة مضمرا أو مظهر فهذه ثلاثة وكل منها اما بعد حرف نفي أو قبله أو في الاثبات ولان في أصل ثلاثة في ثلاثة بتسعة ثم ان عبد القاهر فصلها بتفصيلين الأول ما يتعين فيه التخصيص وهو ثلاث صور النكرة والمظهر والمضمرا اذا وقع كل بعد حرف النفي الثاني ما يحتمل التخصيص والتقوى وهو ست صور هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفي وهي أيضا اذا وقعت في الاثبات واما السكاكي ففصلها بثلاثة تفاصيل ما يتعين فيه التخصيص وهو النكرة اذا لم يمنع منه مانع على ماسيأى ونحوها ثلاث صور ما اذا وليت حرف النفي وما اذا سبقته وما اذا لم يكن

مضمرا كان الاسم أو
مظهرا معرفا أو منكرا
مثبتا كان الفعل أو منفيا
ومذهب السكاكي أنه ان
كان نكرة

(قوله فيه ماسيأى) أى
في مقوله والحاصل أن
المراد الخ فارتقب اه

هذا قصر قلب وعبرة المطول قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد الى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كأن لم يدخل في دلالة اللفظ وأصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام أن قد أتاك آت ولم يدرك جنسه أرجل هو أم امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجل ولم يدرك أرجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان اه وكتب الفري على قوله أو اعتقد أنه امرأة ان أراد اعتقاد انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان أراد اعتقاد انه امرأة سواء كان فقط أو مع اعتقاد انه رجل أيضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلاثة وهو الأوجه وان كان الأول أظهر ثم تأتى الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصد الى الواحد لأن اعتقاد أن الجائى رجلان لا يجمع اعتقاد أنه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب له اه أى ولا يتأتى هنا اجتماع اعتقاد أنه رجلان واعتقاد انه رجل وقد يقال انه اذا اعتقد المخاطب أن الآتى رجلان أو رجال فقلت له رجل جاءنى فان اعتبر أن ما عند المخاطب عقيدة واحدة كان قصر قلب وان اعتبر أنه في الاول عقيدتان وفي الثانى أكثر لتعدد الاعتقاد بتعدد المجيء المتعدد بتعدد الجائى كان قصر افراد لكن فيه أنه عند اعتبار التعدد في اعتقاد أن الآتى رجلان مثلا لم يوجد عند المخاطب اعتقاد أن الآتى رجل واحد واعتقاد أنه رجلان حتى يرد عليه بأنه رجل لا رجلان (قوله وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الاول والثالث) أى يقول بهما بقطع النظر عن محلهما والافهو بسبب الشروط التي خالف فيها يقول بجميع افراد الشق الاول وبعض افراد الشق الثالث بناء على ما نقله المصنف عنه وبيعض افراد كل من الشقين بناء على ما نقله عنه الشارح فتدبر (قوله هذا التعميم الخ) وكذا التعميم الثانى بخلاف الثالث (قوله على ماسيأى) أى في قول المصنف وشروطه أن لا يمنع من التخصيص مانع الخ (قوله ونحوها ثلاث صور الخ)

هناك نفى أصلا الثاني ما يتعين فيه التقوى وهو المظهر وتحتة أيضا هذه الثلاث صور الثالث ما يحتملها وهو المضمرة وتحتة أيضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفاقا على ثلاثة أحدها النكرة التي وليت حرف النفي نحو ما رجل قال هذا اتفاقا على أن التقديم هنا يفيد التخصيص لا غير الثانية المضمرة السابق على حرف النفي نحو أنا ما قلت هذا محتمل للتخصيص والتقوى عندها الثالثة المضمرة في الاثبات نحو أنا قلت هذا محتمل لها أيضا عندها واختلاف في ستة أحدها وثانيها النكرة السابقة على حرف النفي نحو رجل ما قال هذا والنكرة في الاثبات نحو رجل قال هذا كل منها يفيد التخصيص فقط عند السكاكي ويحتمله والتقوى عند عبد القاهر ثالثا ورابعها وخامسها المظهر بصورة الثلاث المتأخر عن حرف النفي والمتقدم عليه والذي في الاثبات كل منها يفيد التقوى لا غير عند السكاكي والاول منها يفيد التخصيص عند عبد القاهر لا غير نحو ما زيد قال هذا والثاني نحو زيد ما قال هذا والثالث نحو زيد قال هذا محتملان للتخصيص والتقوى عنده سادسها المضمرة الذي ولي حرف النفي يفيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ومحتمل لها عند السكاكي مثاله ما أنقلت هذا هذا ما يخص ما في هذا المقام فاحفظه (قوله فهو للتخصيص) أي نصا وكتب أيضا قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الآتين لكل منكر حرف (قوله فليس الالتقوى) لعدم جواز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط الذي هو من شروط التخصيص عنده وكتب أيضا قوله فليس الالتقوى لا يخفى أن ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعرف على أنه فاعل معنى في مقابلة الراجح أعني الجمل على الابتداء كالعدم فاذن حكم بأنه لا يحتمل التخصيص وإن كان في نفسه محتملا فلا ينافي هذا ما في المفتاح وشرحه من أن زيد عرف بمحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء كهو عرف عبد الحكيم (قوله فقد يكون للتعوى) نحو أنا عرفت فانه ان اعتبر كون أنا مؤخرا في الأصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص دون التقوى وإن لم يعتبر ذلك كان مفيدا للتعوى (قوله وقد يكون للتخصيص) أي عند وجود الشرطين (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطاً على حذو مع أن التقدير يستلزمه لئلا يحتمل التقدير على مجرد الفرض والتفصيل المذكور بقوله والا الخ عبد الحكيم (قوله لا لفظا) أي بل يكون في اللفظ تأكيذا أو بدلا كما سيظهر (قوله فيكون أنا فاعلا معنى) لأنه مرادف للفاعل (قوله أحدهما جواز التقدير) ويعلم السامع أنه قدّر بالقرائن سم (قوله أي يقدر الخ) تفسير للتقدير لا الاعتبار (قوله أنه كان في الأصل مؤخرا) أي على

فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتعوى وان كان مضمرا فقد يكون للتعوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا أشار بقوله (الا أنه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أي المسند اليه (في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لالفاظا (نحو أنا قلت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قلت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيذا لفظا (وقدّر) عطف على جاز يعني أن افادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير والآخر أن يعتبر ذلك أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرا (والا) أي وان لم يوجد الشرطان

فيه ما سيأتي (قوله الثالث ما يحتملها وهو المضمرة) أي ولو كان عائدا إلى النكرة على ما هو الظاهر وليس حكمه حكم النكرة في افادة التخصيص لا غير لان الاختصار في النكرة على التخصيص لاجل التسوية اذ لا يحصل بالتقوى ولا حاجة للتسوية في ضمير النكرة فلذلك كان حكمه حكم بقية الضمائر في افادة التخصيص أو التقوى (قوله كهو عرف) راجع للنفي (قوله على مجرد الفرض) أي فيصدق بالمتنع فان المتنع يفرض وقوله والتفصيل أي ولاجل مناسبة التفصيل فان المناسب لذكر الأمرين بعد الآن يذكر قبلها أمران يكون كل واحد مما بعد الا مقابلا لكل واحد مما قبلها على التوزيع (قوله لانه مرادف للفاعل) أي

أنه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا لظهوره مما تقدم سم (قوله فلا يفيد الانقوى الحكم) أى لا التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوى ليستفاد منه التخصيص عبد الحكيم (قوله تقدير التأخير) أى على أنه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم سم (قوله أولم يجز تقدير التأخير) أى ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وقوله أصلا أى قدر بالفعل جهلا أو لم يقدر (قوله لما سندر) من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءنى) من كل مسند اليه اذا أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كما يؤخذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معنى) قد يقال هو فاعل لفظا ومعنى ويجب أن المراد لا معنى فقط وأجاب الاستاذ بأن الفاعل معنى انما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا لا فاعلا فاعلا لفظا كهذا سم (قوله استثناء السكاكى) أى من قوله والا فلا يفيد الانقوى الحكم فانه بدل على أن مالا يمكن تقديره مؤخر على أنه فاعل معنى انما يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخريج على الوجه البعيد أعنى البدلية وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقديره مؤخر على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فيكون مفيدا للتقوى لا للتخصيص فأخرجه وجعله مفيدا للتخصيص فاندفع اعتراض سم ههنا (قوله وأخرجه الخ) اشارة الى أن الاستثناء بالمعنى اللغوى أى أخرج السكاكى المنكر عن حكم افادة التقوى بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلا من الضمير المستكن وارتكب الوجه المستبعد عبد الحكيم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه فى الأصل مؤخر على أنه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك سم (قوله بأن يكون بدلا من الضمير الخ) وان عاد حينئذ ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان ذلك فى باب البدل سائغ فانه من الأبواب المستثناة سم (قوله وهذا معنى قوله الخ) أى المراد بالاستثناء المعنى اللغوى والاخراج عن حكم افادة التقوى بالاخراج عن ضابطه فالمعنى واستثنى السكاكى المنكر عن حكم افادة التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح

الاصطلاحى (قوله أى قدر بالفعل جهلا الخ) عبارة يس قوله أصلا لعل معناه سواء قدر أو لم يقدر وكون المعنى لا على أنه فاعل معنى فقط ولا على أنه فاعل لفظا بعيدا اذ لا يظهر امتناع تقدير التأخير فى زيد قام على أنه فاعل لفظا تأمل اه وفيه أنه لا وجه للتعميم بالتقدير بالفعل وعدمه على فرض عدم جوازه اذ لا يتوهم على هذا الفرض أنه لو قدر اعتبر تقديره على أن قوله اذ لا يظهر الخ فيه أنه ان اعتبر الانسلاخ عند التقديم عما كان عليه ذلك المقدم فلا يظهر أيضا امتناع تقدير التأخير فى زيد قام على أنه فاعل معنى وان لم يعتبر ذلك ظهور الامتناع فى كل فتدبر (قوله فاندفع اعتراض سم) ههنا عبارة قوله استثناء السكاكى الخ قد يورد عليه أن الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل فى المستثنى منه وهو قوله والا فلا يفيد الانقوى الحكم لان المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه الشرطان بخلاف هذا فقد وجد فيه على ما قرره السكاكى والجواب أن فى ذكر الاستثناء مسامحة والمراد أنه لم يجعل حكمه حكم غيره فى عدم افادة التخصيص لفقد الشرطين على مذهب الجمهور بل جعل حكمه مخالفا لحكم غيره حيث جعله يفيد التخصيص

(فلا يفيد) التقديم (الا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) فى نحو أنا قلت (ولم يقدر أولم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فقد علمنا سندر كره ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا للتخصيص لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناء السكاكى وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله فى الأصل مؤخر على أنه فاعل معنى لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكى (المنكر بجعله من باب وأسر والنحو الذين ظلموا

أى على القول بالابدال من الضمير) يعنى قدر أن أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب (لثلاثين فى التخصيص اذ لا سبب له) أى للتخصيص (سواء) أى سوى تقدير كونه مؤخر فى الأصل على أنه فاعل معنى

(قوله وفى الصورة الاولى نظر الخ) أنت خير مما تقدم بأن المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير لا حاجة الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره ثم مدار حجة الحكم هو الفائدة ومدار الفائدة جهل المخاطب للنسبة فالسكاكى لا يقول بالتخصيص الا اذا تبين حديث التقديم والتأخير مسوغا فهذه الصورة لا ترد لمكان المسوغ فيها وهو النفي فافهم والله أعلم اه

الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكامت وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة الى غير ذلك فلا حاجة فيه الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره عند الحكم والحاصل أن المراد المنكر الخالى عن مسوغ للابتداء به هذا هو الذى يجب فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال الفزرى وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر فى الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى أنه قليل جدا فى كلام العرب فلا وجه لحل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا خير ورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز وأما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه اه وأراد بما فيه ضرورة المنكر الخالى من المسوغ (قوله أى على القول الخ) ذكر فى الآية أنه يحتمل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسروا خبرا مقدما وقيل الذين ظلموا فاعل والواو فى وأسروا حرف زائد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروى عن سيوبه سم وقيل الذين ظلموا خبر مبتدأ محذوف وقيل منصوب على الذم (قوله لثلاثين فى التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ أو المراد به الحصر أعنى اثبات الحكم للذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا فى عبد الحكيم لكن الاول أوفق بما سينقله الشارح عن السكاكى أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر

لوجود الشرطين فيه بناء على مذهبه اه ع س اه ومحصل الدفع الذى ذكره المحشى أنه لم يوجد فيه الشرطان بحسب الظاهر والاستثناء باعتبارهما وان وجداه فى التأويل البعيد المرتكب لضرورة التسوية لكن يرد عليه انه انما يكون الاستثناء بحسب الظاهر لو لم يوجه بتوفر الشرطين فى المستثنى ويجب أن قوله بجعله الخ ليس توجها للاستثناء بل لبيان الحامل عليه فافهم (قوله بالمعنى اللغوى) أى لان السكاكى لم يعبر بأداة استثناء بل ذكر عبارة تفيد الاخراج اه شيخنا (قوله نحو بقرة تكامت) المسوغ فيه خرق العادة (قوله وكوكب انقض الساعة) أى سقط والمسوغ فيه خرق العادة أيضا أوالتعجب لانه يتعجب من انقضاؤه فى تلك الساعة المخصوصة التى يندرفها مثل ذلك (قوله ووجوه يومئذ ناضرة) المسوغ فيه قصد التفصيل أو الوصف المقدر أى وجوه كثيرة كما قدره أبو السعود وليس المسوغ وصفه بيومئذ اذ الظاهر تعلقه بناصرة وهذا المثال وان لم يكن الخبر فيه فعليا الآن المشتق حكمه حكم الفعل كما تقدم عن السكاكى (قوله والحاصل أن المراد الخ) قد تقدم أن المنكر شامل لثلاث صور تقدم النفي تأخره عدمه وفى الصورة الاولى نظر لوجود المسوغ وهو النفي فلا ضرورة الى الحل على الوجه البعيد وهو الابدال كصور المعرفة وباقى صور النكرة التى لها مسوغ وأجاب شيخنا بأن النفي طارىء على الاثبات فلما اضطر الى ذلك فى حالة الاثبات أبقى الامر على ما هو عليه فى النفي اه ولا يخفى ما فيه (قوله ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ) وهو تقليل الشيعى بوصف أو حصر أو غير ذلك (قوله وهو أنسب) أى بالسابق واللاحق كذا فى عبد الحكيم أى لان الكلام السابق فى التخصيص بمعنى القصر وكذا التخصيص اللاحق فى قوله وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع وان كانت المناسبة بمعنى الاستقامة موجودة عند ارادة الأول (قوله أو نقي) أى وان كان الثانى فيه موافقة لذلك أى استقامة معه لان معنى قوله لفوات شرط الابتداء بالنكرة عليه لفوات التخصيص بمعنى القصر اذ لا مسوغ هناك غيره ولان معنى قوله ثم

لفوات شرط الابتداء أى بالنكرة ويرد المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على عدم تقدير الجمل من الباب المذكور بحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا أنه مخصص الخ) عبارة المطول وإذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعروف فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اهـ قال عبد الحكيم فيه إشارة إلى أن قوله بخلاف بخلاف المعروف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقاً بقوله لا ينتفى التخصيص أو بقوله إذا لا سبب الخ إذا لمعنى لقولنا بخلاف المعروف فإن التخصيص فيه غير منتفٍ أو سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم اهـ بحروقه (قوله من غير اعتبار التخصيص) إذا لا شمول في المعروف حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أى جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فإنه قليل في كلامهم سيما الأبدال في المستتر والآية تحتمل وجوهاً أخر كأن يكون مبتدأ أقدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فيلزمه إبراز الضمير الخ) أى يلزم السكاكى أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب إبراز الضمير واطراداه في مثل جا آنى رجلان وجاؤنى رجال على أن رجلان ورجال بدلان من الضمير بن البارزين قياساً على المفرد مع أن الاستعمال الكثير الأوضح بخلافه وإن ورد الأبراز في مثل ذلك أيضاً وحاصل الجواب منع الملازمة بتعريف مراد السكاكى وحاصله أنه ليس المراد أن المرفوع في قولك جاءنى رجل بدل لفاعل حتى يلزمه وجوب الأبراز في جا آنى رجلان وجاؤنى رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده أنه يقدر في قولك رجل جاءنى أن الأصل جاءنى رجل على أن رجل بدل لفاعل ولا يلزم من تقدير ذلك في رجل جاءنى القول بالبدلية بالفعل في جاءنى رجل الذى آخر فيه المنكر لفظاً ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل وجوب الأبراز في جا آنى رجلان وجاؤنى رجال أيضاً فالذى قاله السكاكى أنه في صورة تقديم المنكر يقدر المنكر مؤخر فى الأصل وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظاً فى مثل رجل جاءنى يقدر الأصل جاءنى رجل على أن رجلاً بدل لفاعل وفى رجلان جا آنى جا آنى رجلان كذلك وفى مثل رجال جاؤنى جاؤنى رجال كذلك كل ذلك على سبيل التقدير والاعتبار ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما آخر فيه المنكر لفظاً ومعنى وكتب أيضاً قوله فيلزمه إبراز الضمير أنظر هل المراد فيلزمه جواز إبراز الضمير فيرد أنه لا مانع من جوازه فيصح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا ينفى جوازه أو وجوب الأبراز فيرد منع

ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعروف) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعروف فإن قيل فيلزمه إبراز الضمير في مثل جا آنى رجلان وجاؤنى رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده أن المرفوع في قولنا جاءنى رجل بدل

لأن سلم انتفاء التخصيص على هذا ثم لأن سلم انتفاء التخصيص بمعنى المصحح للابتداء اللازم هذا الانتفاء لا انتفاء التخصيص بمعنى القصر الناشئ عن اعتبار التقديم إذ لا مسوغ سواء (قوله لفوات شرط الابتداء بالنكرة) هو مطلق التخصيص المصحح للابتداء لا خصوص القصر (قوله رحمه الله ولولا أنه مخصص) بالفتح أى مخصوص أو بالكسر أى مفيد للتخصيص أى لولا التخصيص المصحح للابتداء لما صح الخ أولولاً الحصر لما صح الخ لعدم التخصيص المصحح حينئذ (قوله إذا لمعنى لقولنا بخلاف الخ) أى لأنه إن كان المراد بالتخصيص الحصر فلا يصح إذا حصر في المعرفة ولا سبب له فيها وإن كان المراد به تقليل الاشتراك فهو غير محتاج إليه في المعرفة فضلاً عن

لفاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن في مثل قولنا رجل جاءني يقدر الاصل جاءني رجل على أن رجل بدل لفاعل ففي مثل رجال جاؤني يقدر الاصل جاؤني رجال فليتمل (ثم قال) السكاكي (وشرطه) أي وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع

(قوله قد ذكر في كلام السكاكي متقدما الخ) فانه قال واذا سلمت هذه الطريقة يعني طريقة انه الفعل في نحو أنا عرفت وأنت عرفت وزيد عرفت يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية سلمت باعتبارين مختلفين أحدهما أن يجري الكلام على الظاهر وهو أن أنا مبتدأ وعرفت خبره وكذلك أنت عرفت وهو عرفت ولا يقدر تقديم وتأخير كما اذا قلنا زيد عارف أو زيد عارف اللهم الا في التلغظ وثانيهما أن يقدر

هذه الملازمة اذ يكفي بناء التقدير المذكور على أحد الأمرين الجائز وهو الابدال في نحو جاءني رجل فليتمل سم ويجاب باختبار الشق الثاني وما ذكره من المنع جواب آخر عن السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لفاعل) أي بل هو فاعل لأن نفي النفي اثبات (قوله يقدر الخ) أي كما يقدر المستحيلان فلا يلزم منه وقوع تأخره على أنه فاعل معنى فقط بدل لفظا ح ف (قوله فليتمل) انما قال فليتمل لأنه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل نوبى (قوله ثم قال) ثم ههنا وفي جميع ماسمى في مجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى دون اعتبار التراخي والبعدين تلك المدارج ولأن الثاني بعد الاول في الزمان كما فيما نحن فيه فان قول السكاكي اذ لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أي باب وأسروا النجوى سم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله أن لا يمنع من التخصيص مانع) نوطه لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شرأه رذائب وبيان وجه التوفيق والافكون التخصيص مشروط بعدم المانع أمرين مستغن عن البيان

وجوده فيها وكذلك لا احتياج للسبب فضلا عن وجوده فيها (قوله رحمه الله فانه مما لا يقول به عاقل الخ) اذ التزام الوجه المرجوح النادر في الاستعمال من غير داع اليه عبث محض لا يرتكبه عاقل الخ (قوله اذ يكفي بناء التقدير المذكور) أي كونه فاعلا معنى (قوله الجائز) صفة لأحد وفيه أن الابدال خصوصاً مع الابرار في التثنية والجمع خلاف الاستعمال الكثير فكيف يبنى عليه ما هو الكثير في الاستعمال الواقع في كلام الفصحاء وقديقال لا مانع من بناء التراكم المستعملة كثيرا في الفصح على أمر لو وقع بالفعل لكان جائزا ندورا وكتب معاوية على قول الشارح يقدر أن الأصل الخ أي والتقدير اعتبار لا استعمال فلا يضر كونه بخلافه وان كان الأصل كونه بوقفه وفيه انه كيف يقدر لا يستعمل والجواب أنه للضرورة جائز كما في التمييز المحول عن فاعل اسم التفضيل كرأيت رجلاً أكثر منك علماً فانه يجوز أن يقدر فاعلا له مع أنه لا يستعمل فاعله إسماء ظاهرا لضرورة أن في تقديره مبتدأ كثرة التقدير اذ بعد تقديره يقدر التحويل وحذف المبتدأ وتحويل الخبر نعتا وحذف المضاف من علمك فهذه خمس وفي تقديره فاعلا أربع فقط وكما في نحو جرد قطيفة اذ يقدر بقطيفة جرد لضرورة المعنى مع أنه لم يسمع أولم يكثر قطيفة جرد بل جردا ولهذا كاه أمر بالتأمل اه وقوله فهذه خمس الخ هناك زيادة على ذلك وهو تقدير مضاف في منك اذ الأصل رأيت رجلاً علماً أكثر من علمك (قوله ويجاب) أي عن عدم صحة جواب الشارح على كل حال أي سواء أراد فيلزمه جواز الابرار أو أراد فيلزمه وجوبه (قوله وما ذكره من المنع) أي بقوله فيرد منع هذه الملازمة الخ (قوله أي كما يقدر المستحيلات) هذا تنظير في مطلق التقدير والافاهنا تقدير أمر جائز غاية أنه مرجوح (قوله وفي جميع ماسمى) أي كقول المصنف ثم لانسلم الخ وقوله بعده ثم لانسلم الخ وقوله بعد ثم قال ويقرب منه الخ وقوله في الذكري أخبار المصنف وقوله اعتبار التراخي والبعدين الخ أي في الزمن وقوله ولأن الثاني الخ عطف على قوله اعتبار باعادة النفي المأخوذ من دون أي لا يعتبر أيضاً أن يكون الثاني متحققا في الخارج بعد الاول بل قد يكون الامر بالعكس ماسمى أن قول السكاكي ويقرب الخ قد ذكر في كلام السكاكي متقدما على افادة التقديم الاختصاص وقوله كما فيما نحن فيه الخ راجع لقوله بدون اعتبار التراخي والبعدين الخ أي فان ما نحن فيه لا تراخي فيه بل هو متصل وليس راجعا لقوله ولأن الثاني الخ وكان

كقولك رجل جاءني على مامر) أن معناه رجل جاءني لامرأة (٢١٧) أولارجلان (دون قولهم شرأهر ذناب) فان

فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الاول) يعني تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد المهر شر لاخير) لان المهر لا يكون الا شرأ (وأما على) التقدير (الثاني) يعني تخصيص الواحد (فلبتوة عن مظان استعماله) أي لبتو تخصيص الواحد عن مواضع استعماله هذا الكلام لانه لا يقصده به أن المهر شر لاشران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بآهر ذناب الاشر فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص (تفضيع شأن الشر بتكبيره)

أصل النظم عرفت أنا وعرفت أنت وعرف هو ثم يقال قدم أنا وأنت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد التقوى الحكم ثم قال ويقرب من قبيلنا أعرفته وأنت عرفته وهو عرف في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف ثم قال وبالاختبار الثاني يفيد التخصيص قال تعالى ومن أهل المدينة

عبد الحكيم وكتب أيضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من ردا اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله أطول (قوله كقولك رجل جاءني) أي فليس فيه مانع فهو مثال للنفي (قوله شرأهر ذناب) المهر بصوت الكاب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه عبد الحكيم وقيل مطاق الصوت وعليه فالتقديم للتخصيص (قوله لان المهر لا يكون الا شرأ) اذ ظهور الخبر للكاب لا بهرته ولا يفرضه مطوق أي فلامعنى للنفي اذا الشئ انما ينفي عن شئ اذا أمكن ثبوته له والا خلا للنفي عن الفائدة فان قلت كون المهر لا يكون الا شرأ انما يقتضي عدم الاحتياج الى التخصيص لانه ممنوع كما ادعاه المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا أن ما لا يحتاج اليه ممنوع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن فان قلت يفهم من كلام السكاكي في مباحث القصر أن اختصاص الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل بجماعه فكيف منع هنا أن يراد أن المهر شر لاخير بناء على الاختصاص المذكور قلت لعل ما يفهم من كلام السكاكي محمول على ما إذا لم يكن الاختصاص معلوما لكل عاقل إذ يتوهم حينئذ غفلة المخاطب عنه وهذا الاختصاص معلوم لكل عاقل كادل عليه كلام السيد وصرح به الفري فامنع هنا ليس مبنيا على مجرد الاختصاص بل على الاختصاص المعلوم (قوله فلبتوة) أي بعده (قوله لانه لا يقصد الخ) لان هذا الكلام انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر والتعريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شرأ لا شرين مما يوجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح قصده من هذا الكلام (قوله واذ قد الخ) متعلق بمحذوف أي لزم طلب وجهه والفاء في فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذنبها لها بان في الحركة والسكون وعددا لحروف على ما صرح به بعض النحاة فترى وذكره عبد الحكيم أيضا (قوله حيث تأولوه) أي فسروه (قوله فالوجه تفضيع الخ)

الاولى أن يزيد وكما فمأسي أي في قوله ثم قال ويقرب منه فانه مقدم على افادة التقديم الاختصاص ليكون راجعا لقوله ولأن الثاني الخ كما أن قوله كما فمأسي فيه راجعا لقوله بدون اعتبار الخ فيكون في الكلام لف ونشر مرتب وأما جعل قوله بدون اعتبار التراخي الخ على نفي التراخي في الرتبة وقوله ولأن الثاني الخ على نفي التراخي في الزمن وجهه ل قوله كما فمأسي فيه راجعا لقوله ولأن الثاني الخ فبعد ثم ظاهر قوله في مدارج الارتقاء أن ذلك من قبيل الترتي وظاهر قوله وذكر ما هو الاولى ثم الاولى الخ انه من قبيل التسلسل لأن قوله ما هو الاولى معناه ما هو الاولى على الاطلاق وقوله ثم ما هو الاولى معناه ما هو الاولى مما بعده لا مما قبله وهكذا الفصل تنافى ويمكن الجواب بأن المراد الترتي في النقل عن السكاكي أو في تضعيف كلامه ولا شك أنه كلما زاد المنقول أو النظر زاد النقل أو التضعيف ومعنى التفاوت في الاولوية ان ما اعتبر أولا هو الاولى في الاعتبار على الاطلاق وما اعتبر ثانيا هو الاولى في الاعتبار بالنسبة لما بعده وهكذا (قوله في قيد الحكم) الحكم هو ثبوت الاهرار وقيدته هو الشرأ والخبر (قوله كون المهر لا يكون الا شرأ الخ) هذا لا يصح بعد قوله اذا الشئ انما ينفي عن شئ الخ فتدبر (قوله ان اختصاص الصفة) أي كاهر ارذى ناب وقوله بالموصوف أي كالشر (قوله وهنا الاختصاص معلوم لكل عاقل) فيه انه قد وقع فيه الخلاف كما تقدم فافهم (قوله رجه الله أي وجه الجمع) وقيل وجه نصريهم وقيل وجه تخصيصهم

(٢٨ - تقرير الانبائي على السعد - ن) مردوا على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم المراد لا يعلمهم الا الله ولا

يطلع على أسرارهم غيره لا بطانهم الكفر في سويدات قلوبهم هذا الفظه مقتصر على محل الحاجة منه اه

يتجه عليه أنهم جعلوا التخصيص في قولهم شرأهر ذاناب، مقابلاً للتفطيم كما في العباب والافقيد فلا يجوز حمل التخصيص عليه وأنه حينئذ يكون راجعاً إلى التخصيص بالوصف ولا يكون وجهها آخر مصححاً لوقوع المبتدأ نكرة مع أنهم أفردوه بالذكور من المصححات عبد الحكيم (قوله أي جعل التنكير الخ) تفسير التنكير في عبارة المصنف بجعل التنكير للتعظيم والتهويل غير ظاهر ولو جعل الجعل المذكور سبباً للدلالة التنكير على التفطيم لكان واضعاً ولهذا قال في الأطول تفطيم شأن الشر بتنكيره بجعل التنكير للتعظيم والتهويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم الخ)

أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم فطيم أهر ذاناب لا شر حقير فيكون تخصيصاً نوعياً والمانع إنما يكون من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه)

وقيل وجه تأويلهم فاقاله الشارح غير متعين ثم إن قوله وإذا قد صرح الخ من كلام السكاكي إشارة للجمع بين ما قاله أولاً وما صرح به الأئمة وليس مراده بالأئمة ما يشمل الشيخ عبد القاهر ورد عليه بأن الشيخ مصرح بأن المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير كما يأتي في الشرح (قوله يتجه عليه أنهم جعلوا الخ) محصله أن الأئمة قدروا أن المسوغ في شرأهر ذاناب إما التفطيم المستفاد من التنكير الذي في قوة التخصيص بالوصف كأنه قيل شر فطيم وإما التخصيص فإذا حمل التخصيص على الحصر الذي لم يصح الإبقاء على التفطيم لزم عدم انفرد التخصيص عن التفطيم والتقابل يفيد انفرد كل عن الآخر وعدم توقفه عليه وهنا قد توقف التخصيص على التفطيم فقوله وأنه حينئذ يكون راجعاً إلى التخصيص بالوصف معناه أنه يكون منشأ التخصيص بمعنى القصر راجعاً للتخصيص بالوصف الحاصل من اعتبار التفطيم لكونه غير منفك عنه وقد يقال لا يكفي في التقابل الانفرد في الاعتبار والقصد فليكن أن تعتبر أن المسوغ هو الحصر بقطع النظر عن التفطيم في التسوية وأنه التفطيم بقطع النظر عن الحصر على أن اللازم هو عدم انفرد كل عن الآخر في نحو هذا المثال فقط فليكن المحمول على الحصر الذي لم يصح الإبقاء على التفطيم هو التخصيص في نحو هذا المثال لا مطلق التخصيص وقال شيخنا معنى كلامه أنه إذا كان الحصر ناشئاً من الوصف المأخوذ من التفطيم رجع التخصيص إلى التخصيص بالوصف ولا حاجة لاعتبار الحصر فالمسوغ في الحقيقة إنما هو الوصف فلا يصح التقابل اهـ ولا يخفى ما فيه وفي معاوية قوله فالوجه تفطيم قال عبد الحكيم يتجه عليه أنهم جعلوا التخصيص مقابلاً للتفطيم شأن الشر كما في العباب والافقيد فلا يجوز حمله عليه إذ حينئذ لا يكون وجهها آخر مصححاً للابتداء بالنكرة مع أنهم أفردوه بالذكور في المصححات اهـ وكأنه يريد أنهم قالوا المصحح فيه إنما التفطيم أو التخصيص أي من غير تفطيم فلا يجوز الحمل فتأمل هذا ولنا وجه آخر وهو جعل التخصيص بمجرد التأكيدي بدور خطأ متوهم لاظهار الاهتمام والجزم بوجود الشر واثباته بدليل وهو الحصر للجنس لا لرد متحقق والمانع إنما كان من تخصيص الواحد والجنس لرد خطأ متحقق إذ لا يخطأ عاقل هنا فهذا وجه وجهه بل هو الوجه لأن هذا كلام يقال عند سماع الهرير من غير منازع في أنه لشرأهر فطيم لا حقير فهذا هو الحق والحق أحق (قوله تفسير التنكير الخ) لك أن تجعله تفسيراً لحاصل المعنى (قوله ولو جعل الخ) أي مع إبقاء التنكير على حاله (قوله رحمه الله فيكون المعنى شر عظيم الخ) في المطول ولقائل أن يقول بعد ما جعل التنكير للتفطيم لتوصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الأصل مؤخر أعلى أنه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها

(قوله ولا يخفى ما فيه) لا شيء فيه سوى أنه الوجه الوجهية على أن الأئمة يسوقوا بيان المسوغ للابتداء فيه على وجه الانفصال كما قال قبل محصله أن الأئمة قرروا أن المسوغ في شرأهر ذاناب إنما الخيل قالوا إن فيه تخصيصاً ولفظ السكاكي في المفتاح وإذا صرح الأئمة رحمه الله بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذاناب لا شر فالوجه تفطيم شأن الشر بتنكيره كما سبق فهو محزنة اهـ

أى فيصح قولهم ما أهر ذا ناب الاشر أى الاشر عظيم فظيع (قوله إذ الفاعل الخ) رد لقوله التقديم بفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى (قوله كالتأكيـد) فى أناقت وقوله والبدل فى رجل جاءنى سم (قوله سواء فى امتناع التقديم) أى على العامل (قوله أولى) وجه الأولوية أنه اذا قدم بدون الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل فلا متناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له

مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح فى المعرف لصحة وقوعهما مبتدأ ولا مدفع لهذا الابأن يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتأخير فى افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على أن التقييد بالوصف عنده يدل على نفى الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءنى معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخر ايدل على هذا أنه قال بالتخصيص الحصرى فى نحو قولنا ماضى بتأ كبر اخوتك وهو فى معنى ماضى بتأ أخاك الا كبر اه وقوله والمنكرة الخ هذا هو محط الاعتراض وقوله ولا مدفع لهذا الخ محصل هذا الجواب أن اعتبار التقديم والتأخير لم يجعله السكاكى سببا فى كل تخصيص كما هو واضح بل جعله سببا فى التخصيص الذى يفيد التقديم والتخصيص على ما قاله مستفاد من الوصف وهو لا يحتاج الى اعتبار التقديم والتأخير وقوله بل من الوصف وهو عظيم فظيع وقوله عنده يدل الخ قال عبد الحكيم فيه أن كون التقييد بالوصف مفيدا عنده لنفى الحكم عما عداه لا يصح الحصر الواقع فى كلام الأئمة ما لم يثبت أن الأئمة يقولون بمفهوم الوصف والمسئلة خلافية اللهم الا أن يقال ان السكاكى زعم أن الأئمة قائلون به ثم يرد على هذا التوجيه ان المصحح للابتدائية هو اعتبار الوصف دون الحصر وانما ذلك لازم له ففى قول الأئمة فى تصحيح ابتدائية شر بتأويله بما أهر ذا ناب الاشر ترك ما يعين وهو التصريح بالوصف وأخذ ما لا يعين وهو الحصر قال معاوية وجوابه انهم ما تركوه بل معه كافتقاره عن العباب وغيره ذكره وأن كلامهم ما يعين اذ نفس الحصر اللازم مصحح أيضا بقطع النظر عن كون الوصف مصححا فلذا أخذوا به ودونه نظرا الى انه وجه آخر مستقل فى التصحيح والى أنه المحتاج الى البيان فالمصحح أمر ان ذات الوصف والتأويل بالحصر (قوله رحمه الله أى فيما ذهب اليه السكاكى) عبارة المطول أى فيما ذهب اليه السكاكى واحتج به لمذهبه اه قال عبد الحكيم قوله أى فيما ذهب اليه الخ لما كان المذكور سابقا هو المذهب فقط ولا معنى للنظر فيه أشار بعطف واحتج الى أن نسبة النظر الى المذهب تجوز والمراد النظر فيما احتج به عليه ومذهبه أن المضمير المتقدم يحتمل التخصيص والتقوى والمظهر المعرف لا يحتمل الا التقوى والمنكر لا يحتمل الا التخصيص واحتج به أن المضمير يحتمل التقديم لانه فاعل معنوى فان اعتبر التقديم كان للتخصيص والا فالتقوى والمظهر المعرف لا يحتمل التقديم لانه فاعل لفظى الا بارتكاب وجه بعيد ولا ضرورة اليه لوجود شرط صحة الابتداء فلا يصار اليه بخلاف المنكر فان فيه ضرورة فى تركيب فيه ذلك الوجه البعيد الا أن يمنع مانع والمصنف منع أولا احتمال تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى وثانيا تحقيق الضرورة فى المنكر وثالثا وجود المانع فى المثال المذكور والمنع الاول وجه والثانى والثالث ليس بشئ كما سيجى اه وقوله والمنكر لا يحتمل الا التخصيص قال معاوية أى دون مجرد التقوى والافقـد يحتمله مع التخصيص

أى فيما ذهب اليه السكاكى
(نظرا الى الفاعل اللفظى
والمعنوى) كالتأكيـد
والبدل (سواء فى امتناع
التقديم ما بقيا على حالهما)
أى مادام الفاعل فاعلا
والتابع تابع ايدل امتناع
تقديم التابع أولى

جهته واحدة وتكفي هذه الصورة في الأولوية وإن لم تتحقق الأولوية فيما إذا قدم مع الفاعل مؤخرًا عنه على الفعل وله أيضا وجه الأولوية أن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل يجوز تقديمه بعض الكوفيين وله أيضا قوله أولى وذلك لأن الفاعل إذا فسح عن الفاعلية وقدم بخلفه ضمير بخلاف التابع لا يخلفه شيء سم (قوله فتجوز الخ) كان الأولى أن يقول فنع تقديم الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكما ليناسب قوله سواء في امتناع التقديم الخ لأن المدعى استواءهما في الامتناع ولو قال سواء في تجوز الفسخ الخ فتجوز الخ لتناسبا أيضا تأمل حرف وكتب أيضا قوله فتجوز تقديم الخ أي فتجوز بالسكاكي تقديم المعنوي مع بقاءه على التابعة دون اللفظي مع بقاءه على الفاعلية تحكما هذا ما يقتضيه التفرع وفيه أن ما مر عن السكاكي لا يستلزم تجوز تقديم المعنوي مع بقاءه على التابعة بل مفاده فسخ المعنوي عن التابعة عند تقديمه حيث جعل رجل في نحو رجل جاءني مبتدأ اللهم إلا أن يجعل التفرع على محذوف والتقدير وفي جواره أي التقديم إذا لم يبقيا على حالهما ويكون المعنى فتجوز بالسكاكي تقديم المعنوي غير باق على حاله دون اللفظي غير باق على حاله تحكما فتدبر (قوله تحكما) بل ترجع للرجوع على ما أفاده الشارح بقوله بل امتناع الخ (قوله وكذا تجوز الفسخ في التابع) هذا جواب أن يقال الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعة في التابع فلهذا قدم بخلاف الفاعل لا يفسخ عن الفاعلية فلم يقدم سم وكتب أيضا قوله وكذا تجوز الفسخ في التابع أي عن التابعة وقوله دون الفاعل أي عن الفاعلية (قوله تحكما) إذا الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية والفرق تحكما عبد الحكيم (قوله مما أجمع عليه النحاة) يجب تقييده بتقديم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة

(فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكما)
وكذا تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكما لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا ولا امتناع في أن يقال في نحو زيد قام أنه كان في الأصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة أن جردا كان في الأصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة

فانه لازم لتكرير الاسناد كما مر وقوله واحتجاجه الخ قال معاوية الحق أن كلام السكاكي يحتمل أنه ضبط وتوجيه لما عليه الاستعمال لا احتجاج واستدلال واثبات له بدليل هو قياس وتعليل بل اثباته عنده بالسمع لا بالاختراع فلا يضره هذا النزاع في اثباته بالسمع بل أن يضره ففي ضبطه وتوجيهه بذلك والخطب يسير اه وحينئذ فلك أن تقول إن قول الشارح هنا فيما ذهب إليه أي في هذا الضبط والبيان الذي ذهب إليه (قوله فيما إذا قدم) أي التابع وقوله مؤخر حال من الضمير المستتر في قدم وقوله على الفعل متعلق بقدم وذلك فيما إذا قلت في جاء زيد نفسه زيد نفسه جاء (قوله وله أيضا) وجه الأولوية الذي في حاشية سم بعد قوله على الفعل مانصه عس وكتب أيضا مانصه وجه الأولوية (قوله وله أيضا) فوله أولى عبارة سم وكتب أيضا مانصه قوله أولى (قوله سم) أي أن هذه القولة من أولها إلى آخرها المشتملة على الأوجه الثلاثة مأخوذة من حاشية سم وليس راجعا للوجه الأخير فقط (قوله ولو قال سواء في تجوز الفسخ الخ) قال بعض مشايخنا المناسب في جواز التقديم أن فسح لأن فسح الشيء تغيير حاله أعم من أن يقدم أولا وليس الكلام فيه اه وفيه نظر (قوله التفرع على محذوف الخ) أي وفي التفرع حذف أيضا تقديره ومنع تقديم الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكما بدليل المفرع عليه وحينئذ ففي كلام المصنف احتباك وهو الحذف من كل من المفرع والمفرع عليه نظير ما أثبت في الآخر وأحد التفرعين توسعة في الرد كما لا يخفى (قوله رحمه الله وامتناع تقديم التابع الخ) له ارتباط بقوله سابقا بل امتناع تقديم

كقوله بنيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر
وفي الارتشاف أن بدل البعض والاشتمال بتقديم نحواً كالتثنية الرغيف وأعجبنى حسنه زيد
لكن الاحسن الاضافة نحواً كالتثنية الرغيف وأعجبنى حسن زيد (قوله الا في العطف في
ضرورة الشعر) كقوله

الا في العطف في ضرورة
الشعر فنع هذا مكابرة
والقول بأن حالة تقديم
الفاعل لجعل مبتدأ
يلزم خلو الفعل عن
الفاعل وهو محال بخلاف
الخلو عن التابع فاسد
لان هذا اعتبار محض

ألا ياتخذه من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام
(قوله فنع هذا مكابرة) أي عناد (قوله والقول الخ) كأنه جواب سؤال بردي على قوله نحكم
بأن يقال فرق بينهما لأن تقديم الفاعل يخل بالجملة ويخرجها عن كونها جملة بخلاف تقديم التابع
سم (قوله حالة تقديم الخ) أي في هذه اللحظة التي وقع فيها التحويل فقط (قوله بخلاف الخلو
عن التابع) أي فليس محالا (قوله لان هذا) أي الفسخ الملازم عليه الخلو المذكور اعتبار
محض أي فلا يضر فيه لزوم الخلو المذكور لانه انما يضر عند التركيب اللفظي وكتب أيضا قوله لان
هذا اعتبار محض أي الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتباريا وأيضا بقاء الفعل بالفاعل يندفع باعتبار
الضمير مقارنا لا اعتبار الفسخ سيده وكتب أيضا قوله اعتبار محض أي والاعتبارات الوهمية
المحضة لا تجري في الاحكام العربية المبنية على القواعد والاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات
الوهمية فنقول ان امتناع خلو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة

(قوله وهو من الأعاجم)
المعارف في مثله وهو من
المولدين وان كان عربي
الاصل اه

التابع أولى (قوله كقوله) أي قول الثعالبي على ما قيل وهو من الأعاجم وحينئذ فلا يستشهد
بكلامه فلا يرد هذا البيت كما في المطول وفيه أيضا انه يحتمل أن يكون كله توكيدا للضمير المستتر
في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيره له (قوله بنيت
بها) ضميرها عائدة على المعجوز في أبيات قبل هذا البيت وهي

(قوله فنحن العامة)
فيه نظر وما في الصحاح
لا يقوم برها ما على دعوى
اللحن وفي أساس البلاغة
لأن مخشري ما لفظه ومن
المجاز بنى على أهله دخل
عليها وأصله أن المعرس
كان يبنى على أهله خباء
وقالوا بنى بأهله كقولهم
أعرس بها واستبنى فلان
وابتنى اذا أعرس اه

عجوز تمت أن تكون شبيبة * وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر
تروح الى العطار تبغى شباها * وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر
وما غرتني إلا خضاب بكفها * وكحل بعينها وأثوابها الصفر
حكى عن الثعالبي قائل هذه الابيات أنه تزوج امرأة توهم أنها صبيبة جميلة فلما دخل بها وجدها
عجوزا فنفرت منها نفسها فأشدي قول هذه الابيات وأراد بالبناء الوطء وعبر عنه بالبناء لان العادة
جرت بان الانسان اذا أراد أن يدخل بامرأة بنى لها خيمة جديدة لاجل كمال النظام فأطلق على
الوطء لفظ البناء مجازا والمناسب أن يقول بنيت عليها وأما بنيت بها فنحن العامة ففي الصحاح
بنى فلان على أهله بناء والعامة تقول بأهله كان يضرب عليه قبة ليلة دخوله بها فليل لكل داخل
بأهله بنى هذا كلامه قيل المحاق بضم الميم معناه الذهاب والمراد به ثلاث ليال من آخر الشهر لانه
يذهب الشهر بذهابها فقد دخل عليها وقد بقي أربع ليال من آخر الشهر ومن المعلوم أن الثلاثة
مظلمة لعدم طلوع الهلال فيها فلما نفرت نفسها منها جعل الشهر كله مظلما اه وفي القاموس المحاق
مثلثة آخر الشهر أو ثلاث ليال من آخره أو أن يستقر القمر فلا يرى غدوة ولا عشيبة سمي بذلك لانه
طالع مع الشمس فحقته (قوله كقوله ألا ياتخذه الخ) أي بناء على عطف رحمة الله على السلام
الواقع مبتدأ المخبر عنه بعليك وهناك وجه آخر وهو عطف رحمة الله على الضمير المستكن في عليك
الأنه يرد عليه لزوم العطف على ضمير الرفع بلا فصل وفي آخر الباب السادس من مغنى اللبيب أن

غير لازم انما يلزم عند التقدير الوهمي الذي لا يناسب الاحكام العربية على اننا لانسلم الخلو ع ق مع
بعض تغيير وقوله والخلو في هذه الحالة أي حالة التقديم (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على مدخول
اذ بحسب المعنى كأنه قال فيه نظر اذ لانسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لانسلم الخ فزرى وكتب
أيضا قوله ثم لانسلم الخ منع لقول السكاكي لئلا ينتفي التخصيص على ما هو المتبادر قال في
الأطول والجواب عنه أنك ان أردت منع انتفاء التخصيص في النكرة مطلقا لولا تقدير التأخير
فلم يدع أحدا أن المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان أردت منع
انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكبرة لان النكرة التي
لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت ينتفي تخصيصه لولا تقدير التأخير اه وانظر هل في قول
الشارح في نحو رجل جاءني دفع للجواب وكتب أيضا قوله ثم لانسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير

عدم الفصل أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه لو روده في النثر كمررت برجل سواء
والعدم حتى قيل انها قياس اه كلامه قال في الخلاصة وبالفصل يرد الخ وأما ما قيل من أن عليك
فاصل لانه ظرف للخبر المتحمل للضمير فهو تعسف وكفى بالخلعة عن المرأة وذات عرق اسم موضع
معروف أحدهم واقبت الحج كما في الامير على المغنى (قوله غير لازم) أي غير موجود هنا (قوله
على اننا لانسلم الخلو) أي لما تقدم قريبا عن السيد (قوله أي حالة التقديم) أي بالفعل وهي حالة
التركيب اللفظي ولو قال بدل ذلك أي حالة التركيب اللفظي لكان أظهر (قوله بحسب المعنى)
أي لاجل أن يحصل التناسب بين المتعاطفين (قوله التي لم تخصص بشئ من المخصصات) أي بان
لم يعتبر البليغ الناطق بنحو رجل جاءني فهو يلا ولا تحقيرا ولا غيرهما بل انما اعتبر التقديم من تأخير
(قوله وانظر هل في قول الشارح الخ) نعم فيه دفع له فانه يشير الى أن منع المصنف انتفاء التخصيص
لولا تقدير التقديم ليس في كل نكرة تقدم للسناد اليها حتى يقال انه لم يدع أحدا أن كل نكرة تقدم
للسناد اليها ينتفي فيها التخصيص لولا تقدير التقديم وليس في نكرة ما تقدم لذلك حتى يقال ان
منع ذلك مكبرة لانه اذا خلت نكرة عن جميع المسوغات وقدمت لذلك ينتفي تخصيصها لولا تقدير
التقديم بل في نحو قولك رجل جاءني الذي ادعى السكاكي فيه انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم
حيث قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني فانه لم يخل عن جميع
المسوغات فيمكن فيه اعتبار مسوغ بدون تقدير التقديم فيحصل التخصيص عند عدمه وقد بين هو
ذلك في قولهم شرأهرا ذئاب بقوله فالوجه تفضيع شأن الشر بتذكيره بعد أن أفاد كلامه حيث
أخرجه بقوله وشرطه الخ أنه من المستثنى لولا المانع من تقدير التقديم فيه وهو امتناع تخصيص
الجنس فيه ونحو تخصيص الواحد عن مظان استعماله وأنه لو صح أحد التخصيصين فيه لقدر التقديم
لتخصيله فأفاد ذلك أن كلامه ليس في نكرة خلت عن كل مسوغ على أن نفس اشتراط عدم المانع
من التخصيص يستدعي أن كلامه فيما يمكن فيه اعتبار مسوغ عند عدم تقدير التقديم كما لا يخفى
فنع المصنف دعوى انتفاء التخصيص والتسوية لولا تقدير التقديم متوجه وآخر كلام السكاكي
يبطل أوله أعني لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له سواء وكذا يبطل ما نقله عنه الشارح من قوله
انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط الابتداء فان قلت كلام السكاكي في
نكرة اقتضى الحال فيها تخصيص الجنس أو الواحد ولو اشتقت على مسوغ آخر قلت لا يستقيم

(ثم لانسلم انتفاء التخصيص)
في نحو رجل جاءني
(لولا تقدير التقديم)

لحصوله) أى التخصيص

(بغيره) أى بغير تقدير

التقديم (كما ذكره)

السكاكى من التهويل

وغيره كالتعقيب والتكثير

والتقليل والسكاكى وان

لم يصرح بأن لاسبب

للتخصيص سواء لكن

لزم ذلك من كلامه حيث

قال انما يرتكب ذلك

الوجه البعيد عند المنكر

لفوات شرط الابتداء

ومن العجائب أن

السكاكى انما ارتكب

في مثل رجل جاءنى ذلك

الوجه البعيد لئلا يكون

المبتدأ نكرة محضة

وبعضهم يزعم أنه عند

السكاكى بدل مقدم

لامبتدأ وأن الجملة فعلية

لا اسمية ويتسلك في

ذلك بتلويحات بعيدة

من كلام السكاكى وبما

وقع من السهو للشارح

العلامة في مثل زيد قام

وعمر وقعد من أن المرفوع

المتقدم يحتمل أن يكون

فاعلاً أو بدلاً مقدماً ولم

يلفت إلى نصريحهم

بامتناع تقديم التوابع

حتى قال الشارح في هذا

المقام ان الفاعل هو الذى

لا يتقدم بوجه ما وأما

التوابع فتحتمل التقديم

على طريق الفسخ وهو

التقديم أجيب بأن مراد السكاكى تخصيص مخصوص لا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص الجنس أى رجل لا امرأة أو الواحد أى لارجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره فان قيل ينافى هذا الجواب ما تقدم من أن الاحتياج الى التخصيص ليس الا لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على تخصيص بوجه ما فالجواب أن المراد أن صحة الابتداء مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد تتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص سم مع بعض حذف وكتب أيضاً قوله لولا تقدير التقديم الأظهر لولا تقدير التأخير إذا المقدر التأخير لا التقديم وصحته أن المراد بالتقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون فى الأصل مؤخر اثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم انما هو لغرض التأخير فتدبر عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يؤتى فيه بنحو جواز كذا ولا يجزم فيه بشئ والاصار للمانع مدعيان ولزم الغصب بس (قوله لفوات شرط الابتداء) يوجد فى بعض النسخ عقب هذا ما نصه ومن العجائب أن السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل

كلامه على ذلك ادلا معنى حينئذ لفوله وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع الح او يكون مبنى قوله بجعله من باب الى قوله وشرطه أن لا يمنع أن الحال اذا اقتضى مسوغاً للابتداء بالنكرة كان ذلك المسوغ هو المعول عليه فى التسوية فيفوت شرط الابتداء بها عند عدمه ولا يجوز وقوعها مبتدأ بدونه واذا اقتضى تخصيص المعرف بالخبر الفعلى صح وقوع ذلك المعرف مبتدأ بدون التخصيص لكونه لا دخل له فى صحة الابتداء به حتى يكون هو المعول عليه فيها عند اقتضاء الحال له وابتداء كلامه على ذلك فى غاية البعد على أنه كان يكفى على ارتكاب هذا الوجه البعيد أن يعمل بنفس اقتضاء الحال تخصيص الجنس أو الواحد ولا طريق له سوى التقديم اللهم الا أن يقال كلام السكاكى فى نكرة اقتضى الحال فيها تخصيص الجنس أو الواحد وخلت عن جميع المسوغات فيقدر فيها التقديم لئلا ينتفى التخصيص وقوله بخلاف المرفوع أى انه اذا انتفى التخصيص لا يصح وقوع النكرة مبتدأ من حيث انتفاؤه ولو قطع النظر عن كونه مقتضى الحال اذ ليس فيها ما يغنيها عنه بخلاف المرفوع فانه يصح وقوعه مبتدأ عند انتفاء التخصيص اذ ما فيه من التعيين أغناه عنه والشرط الذى ذكره لتحقيق ما استثناه وتوضيحه لا للاحتراز عن شئ منه فالخارج به خارج عنه من قبله وقوله كقولك رجل جاءنى أى بفرض اقتضاء الحال فيه التخصيص وخلوه عن كل مسوغ (قوله أجيب بأن مراد الخ) هذا الجواب لا يتم الا اذا قامت قرينة على أن الناطق بهذا التركيب أراد حصر الجنس أو الواحد اه شيخنا (قوله فالجواب الخ) فيه أن المتوقف حقيقة على هذا هو الغرض فكلامه لا يفيد المقصود حينئذ بوجه (قوله وهو ما يكون فى الاصل الخ) فيه أنه يلزم حينئذ أن المفروض الآن هو بقاءه على ما كان عليه فى الاعراب وليس كذلك (قوله ولا يخفى أن سند المنع الخ) وقد يدفع إيمان المراد الجواز وأبرزه مبرز الجزم للإشارة الى قوة المبالغة فى السند وإيمان المراد لحصوله بغيره فى اعتقاد الخصم وهو السكاكى ولذلك قال المصنف كما ذكره فحينما كان ذلك مسامعاً عند الخصم لم يكن دعوى ولا غصبا (قوله رحمه الله ومن العجائب أن السكاكى الخ) فى عبد الحكيم أقول عبارة المفتاح هكذا فلا يرتكب أى الوجه البعيد عند

جاء في ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكا كي بدل
مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لاسمية وينسك في ذلك بتلو يحاث بعيدة من كلام السكا كي وبما
وقع من السهل للشارح العلامة في مثل زيد قام وعمر وقع من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون
فاعلاً أو بدلاً مقديماً ولا يلتفت إلى تصرف محاثهم بالمتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا
المقام أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو
أن يفسخ كونه تابعاً ويقدم وأما على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع
على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم
بعضهم أنه عند السكا كي بدل الخ لا أن السكا كي إنما ارتكب ذلك لوجه البعيد فيأذ كر لما ذكر
فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكا كي بدل الخ مع أن السكا كي
الخ فتأمل ح ف والاحسن أن يقرأ أو بعضهم بالنصب عطفاً على السكا كي ويجعل الذي من
العجائب المجموع وقوله وبما وقع الخ محتمل التمسك بقوله أو بدلاً مقديماً وقوله للشارح العلامة أي
الشيرازي وقوله يحتمل أن يكون فاعلاً مقديماً قد عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهو فلا
يعارض قول الشارح العلامة الآتي أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وقوله حتى قال غاية في
السهو والسهو في هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ في الثاني دون الأول
فهذا أيضاً سهو ويحتمل أن يكون غاية في تصرف محاثهم فيكون محتمل الاستشهاد بقوله وأما على
طريق الخ وقوله وأما التوابع الخ من كلام الشارح العلامة وقوله فافهم إشارة إلى التناقض
الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولاً يحتمل أن يكون فاعلاً مقديماً وقال ثانياً أن الفاعل هو

أن يفسخ كونه تابعاً ويقدم
وأما على طريق الفسخ
فيمتنع تقديمها أيضاً
لاستحالة تقديم التابع
على المتبوع من حيث
هو تابع فافهم

المعرف لكونه على شرط المبتدأ وإنما ارتكب عند المنكر لفوات الشرط وهذا يدل على أنه
يرتكب في المنكر ذلك الوجه البعيد لعدم شرط صحة الابتداء وأما أن ارتكب ذلك الوجه
البعيد لصحة الابتداء فليس في كلامه اشعار بذلك إذ يجوز أن يكون ارتكابه ليكون تابعاً مقديماً
نعم يرد عليه ما أورده السيد قدس سره في شرحه للفتاح من أن هذا التوجيه منافي لما ذكره
السكا كي في أوائل الفن الرابع من أن عليك ورحمة الله السلام يلزم أن يكون عديم النظر وأن لا
يسوغه الانية التقديم والتأخير اهـ وقوله منافي لما ذكره الخ أي فانه يفيد أنه لا يجوز عنده تقديم
التابع ما بقي تابعاً واللم يصح قوله عديم النظر إذ يكون له حينئذ نظير وهو أن اناقت إلى آخر الأمثلة
التي تكلم عليها السكا كي قال معاوية والشارح من تلك المناقاة أو من الاجماع على الامتناع أو
منهما جزم بما ترى كما جزم المصنف بقوله سابقاً لا ينتفي التخصيص حكاية عن السكا كي (قوله
فاعلاً أو بدلاً مقديماً) ان حمل على أن كلامهما على سبيل الفسخ فلا سهو (قوله لا يخفى أن
الذي من العجائب الخ) فيه أن ما حكاه عن السكا كي من العجائب أيضاً والمعنى أنك كيف
تقول إنما ارتكبت هذا الوجه البعيد لفوات شرط الابتداء بالنكرة مع أنك ذكرت أن من
جملة المسوغات اعتبار التحقير أو التكمير أو نحو ذلك فالشرط حينئذ موجود ولا ضرورة إلى
ارتكابه هذا الوجه البعيد ويدل لذلك قول ع ق فلذلك كان من العجائب أن السكا كي
ارتكب ذلك الوجه البعيد للابتداء بالنكرة وأعجب من هذا أن بعضهم الخ اهـ لكن على هذا
يكون قوله ومن العجائب بالنسبة لما حكاه عن السكا كي غير زائد على ما في المصنف وأجاب

الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولاد لا مقدما واثانيا وأمالا على طريق النح (قوله ثم لانسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) وجهه أن المهر يرمطلى الصوت والكاب يصوت تارة للشر وتارة للخير والتحقيق ما ذكره السكاكي من أن المهر لا يكون الا شرأ قال السيد لان المتبادر من قولهم شرأهر ذاناب كون الشر بالنسبة اليه فاخيرة أيضا بالنسبة اليه وظاهر أن لا يكون الخير مهرا له ولأن المهر يصوت الكاب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الاول أو الثاني وقد عرفت أن ثم في أمثال هذه المواضع لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما فلا يرد أن قوله ويقرب الخ مقدم على

بعض مشايخنا على تسليم أن التعجب من زعم بعضهم فقط بأن الواو للحال ومحط التعجب هو الجملة الحالية المجعولة قيد الان القيد محط نظر البلغاء اه قال شيخنا ظاهرا الحالية يفيد أن التعجب مما حكاه السكاكي في هذه الحالة وهو غير مستقيم (قوله قال السيد) عبارته قوله ثم لانسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير أقول اذا قيل شرأهر ذاناب تبادر كونه شرأ بالقياس اليه فلو قيل لا خير تبادر منه أيضا كونه خيرا بالقياس اليه وظاهر أنه لا يكون مهرا له لان المهر يصوت الكاب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قال في الصحاح وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فلا يشك فيه عاقل فضلا عن أن يجزم بنقيضه وحينئذ يقع الحصر وهو المعنى بامتناعه في فن البلاغة نعم لو أريد كونهما شرأ لا خير في الجملة لجاز ذلك لاختلافهما بحسب الاضافة اه وقوله فلا يشك فيه عاقل أى لا يشك في أن المهر هو الشر وقوله بنقيضه هو أن المهر خير وقوله كونهما أى الشر والخير وقوله في الجملة أى من بعض الوجوه اذ قد يكون شرأ للكاب من جميع الوجوه أو من بعض الوجوه وكذا الخير فقوله بحسب الاضافة أى النسبة بأن ينسب الشر الى بعض الوجوه وكذا الخير والفرض أن كلا منهما بالنسبة للكاب فالعنى ان جنس الشر من جهة كذا بالنسبة للكاب هو المهر له لا جنس الخير من تلك الجهة أو من غيرها بالنسبة اليه ولا شك ان الخير بالنسبة اليه من بعض الوجوه قد يهره اذ هو شر من البعض الآخر بالنسبة اليه فيقال لمن تردد في أن المهر له شر من جهة كذا أو خير من تلك الجهة أو غيرها ولمن اعتقد أنه شر من جهة كذا وخير من تلك الجهة أو غيرها أى اعتقد أن المهر له الجنسان معا ولمن اعتقد عكس الواقع (قوله ولأن المهر يرأخ) ليست الواو في عبارة السيد كما علمت فالمناسب حذفها (قوله رحمه الله وقد قال الشيخ عبد القاهر الخ) تأييد لمنع المصنف وقول عبد القاهر حجة على السكاكي لأنه المرجوع اليه في هذا الفن كما صرح به في المفتاح قبل هذا بناء على أن يعمل الخير والشر على اطلاقهما أى ما يكون في الواقع فيجوز أن يقال شرأهر ذاناب لا خير لأن الخير في الواقع قديمه لتأذيه منه وليس المراد الخير والشر بالنسبة الى الكاب وفيه أنه على تقدير حملهما على الواقعيين لا معنى للقصر أيضا لأن المهر يرضوته الغير المعتاد على ما في الصحاح وغيره وذلك يتشأ به ويخشى منه السوء ولا يكون الا شرأ وهو مسلم عند العرب كما صرح به الفاضل السكاكي في شرحه والتحقيق أن صحة القصر وعدمها كل منهما مبنى على معنى المهر ير فان كان معناه النباح الغير المعتاد فلا صحة له اذ هو معلوم عندهم أنه من أمارات وقوع الشر وان كان معناه مطلق الصوت على ما في مقدمة الزمخشري فهو قد يكون خيرا وقد يكون شرأ فيصح القصر ويمكن أن يقال في توجيه منع المصنف وصحة كلام عبد القاهر أن مقصودهما ان

(ثم لانسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكي

القصر حقيقى وليس اضافيا حتى يكون ردا لاعتقاد المخاطب أن المهر قد يكون خيرا وهذا
 أقرب الى كلام عبد القاهر حيث اعتبر القصر مع قطع النظر عن حال المخاطب قبل هذا مثل
 يضرب لرجل قوى أدركه العجز في حادثة وفي القاموس أنه يضرب في ظهور أمارات الشر
 ومخايله لما سمع قائله هريرا أشفق من طارق شرف قال ذلك تعظيما للحال عند نفسه ومستعجه
 أى ما أهر ذاتا بالاشرة ومن هذا ظهر أن الشر والخير ليس بالنسبة للكاتب وان القصر ليس
 بالنسبة الى الخير بل الى غير الشر مطلقا اه عبد الحكيم وقوله هذا بناء على أن يحمل النخ هذا
 غير مأمور عنه قدس سره فتثبت اه معاوية وقوله أى ما يكون في الواقع أى بالنسبة للناس
 وقوله ويخشى منه السوء أى للناس كموت لبعض الناس كما هو مجرب أو حصول جذب مثالا
 وقوله ولا يكون الاثرا أى لا يكون منشاؤه الاثرا كشدة برد يخشى عنه تصويته من أجله
 السوء للناس وقوله فلا صحة له أى للحصر وهذا مبنى كلام السكاكى قال معاوية وفيه أنه يصح
 أيضا بإرادة الخير والشر في الجملة كما مر عنه قدس سره أو الخير في الجملة أى ولو من وجه والشر
 من كل وجه مبالغة فكما يصح القصر على الشق الثانى يصح أيضا على الأول خلافا لما يفيد
 كلامه وقوله وان كان معناه مطلق الصوت أى الشامل للمعتاد وغيره وقوله فهو قد يكون خيرا
 أى كأن يصوت الصوت المعتاد لأمير هو خير وقوله وقد يكون شرا أى كأن يصوت الصوت
 الغير المعتاد وذلك أن به لم شخص بالاختبار أو بالسمع من بعد بطلاق الحرير ويتردد فى أنه من خير أو
 شر أو يعتقد أنه من خير أو من خير وشر ما لو سمع من قرب وتحقق كيفية الصوت الحاصل فلا يتردد
 ولا يعتقد خطأ وقوله فيصح القصر أى وهو مبنى كلام المصنف وعبد القاهر وقوله ان القصر
 حقيقى أى بيانا لما فى الواقع من أن المهر هو الشر لا الخير تعظيما ونهوى لا للحال فليس هناك مخاطب
 اعتقد أن المهر خير كما فهم السكاكى بناء على أن الحصر اضافى أى بالنسبة لما اعتقده المخاطب وإذا
 كان الحصر بيانا لما فى الواقع فالخير فى كلام عبد القاهر مجرد مثال أى ان المهر شر لا غير سواء
 كان خيرا أم لا ولذلك قال عبد الحكيم فى آخر القولة وان القصر ليس بالنسبة الى الخير بل الى غير
 الشر مطلقا محل ظهور قوله وان القصر النخ هو قوله هنا ان القصر حقيقى وقال شيخنا ان
 محل ظهوره قول القاموس انه يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله فانه يفيد أن المراد شر
 لا غير وقد يقال محل الظهور كل منهما وقوله لرجل النخ فعناه أن هذا الرجل لقوته لا يعجزه
 الاحادة قوية كما أن الكلب الذى هو قوى على تحمل المشاق لا يجعله مهرا الاثنى قوى وقوله
 فى ظهور أمارات الشر ومخايله كان جاءت الأعداء الى البلد لنهبها أو ظهر أمارات حصول الجذب
 وقوله لما سمع قائله أى قائل هذا المثل ولما طرف لقوله أشفق أى خاف وقوله من طارق شر أى شئ
 أت بشر وقوله تعظيما للحال أى نهوى لا لها فالحصر للتعظيم والنهوى لا للرد وقوله ومستعجه أى
 مستمع القائل لهذا المثل وقوله ومن هذا أى من كلام القاموس ومقابله ونذكر هنا ما مر عن
 معاوية من قوله ولنا وجه آخر وهو جعل التخصيص لمجرد التأكيده برد خطأ متوهم لاظهار
 الاهتمام والجزم بوجود الشر وإثباته بدليل وهو الحصر للجنس لا لرد متحقق والمانع أنما كان من
 تخصيص الواحد أو الجنس لرد خطأ متحقق اذ لا يخطأ عاقل هنا فهذا وجه وجهه بل هو الوجه لان
 هذا كلام يقال عند سماع المهرير من غير منازع من أنه شر أو شر فطبيع لاحقير فهذا هو الحق

بيان التخصيص في كلام السكاكي وأما ما قيل انه للترتيب في الاخبار فلا يقبله الطبع السليم إذ لا فائدة في ذلك عبد الحكيم (قوله ويقرب الخ) يعني أن هو قام فيه تقوى من غير شبهة وزيد قائم فيه تقوى مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افادة التقوى وانما قال من هو قام مع أن المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا فانه يوهم أن زيد قائم بمحل التخصيص لان المذكور في كلامه أي السكاكي قبل قوله ويقرب بيان التقوى في المضمير المقدم عبد الحكيم (قوله زيد قائم) لا يذهب عليك أن جعل زيد قائم مشتق على التقوى يقتضى أن لا يقال في مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل أي المتردد كزيد قائم ويكتبه ما نقله المفتاح عن أبي العباس في جواب الكندي حين قال اني أجد في كلام العرب حشاوي يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقائم والمعنى واحد من أنه قال بل المعاني مختلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى في زيد قائم أصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا اه أطول (قوله وفي التقوى) انما اقتصر على التقوى ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عنده في هذا المثال أعنى زيد قائم وهو جواز تقدير كونه في الاصل مؤخر على أنه فاعل معنى فقط لانه لو آخر تعين كونه مبتدأ عنده من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا أيضا عند غيره نوبى (قوله فيه بمحصل للحكم تقوى) أي لتكرير الاسناد (قوله وشبهه) في قوة التعليل لاحد الأمرين اللذين تضمنهما يقرب وهو انحطاطه في التقوى عن هو قام كما أن قوله لتضمنه تعليل للأمر الآخر وهو أن فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبه بصيغة الماضي أما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لأحد الأمرين السابق لافي قوة التعليل له (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير للضمير أول قائم (قوله وبهذا الاعتبار)

(ويقرب من) قبيل (هو)
قام زيد قائم في التقوى
لتضمنه) أي لتضمن قائم
(الضمير) مثل قام فيه
بمحصل للحكم تقوى (وشبهه)
أي شبه السكاكي مثل
قائم المتضمن للضمير
(بالخالي عنه) أي عن
الضمير (من جهة عدم
تغيره في التكلم والخطاب
والغيبه) نحو أنا قائم
وأنت قائم وهو قائم كما
لا يتغير الخالي عن الضمير
نحو أنا رجل وأنت رجل
وهو رجل وبهذا الاعتبار
قال يقرب ولم يقل نظيره

والحق أحق اه فتدبر (قوله وأما ما قيل انه للترتيب في الاخبار) أي فقط من غير تدرج في مدارج الارتقاء ومحصل كلام المحشى أنها للترتيب الذي بمعنى أن حق المتأخر أن يذكر بعد المتقدم كما أشار اليه بعطف التدرج في مدارج الارتقاء عليه فهي للترتيب الرتبى لا الزماني وليست للترتيب الاخباري بمعنى وقوع المتأخر بعد المتقدم في الذكر إذ مجرد هذا حاصل من غير الايمان بشئ فلا فائدة فيها حينئذ فقول بعض مشايخنا معنى قوله لمجرد الترتيب الخ أنها للترتيب في الذكر والخبر مجرد عن الترتيب الرتبى وعن قصد الترتيب في الذكر وقوله وأما ما قيل انه للترتيب الخ أي لقصده فتأمل اه فيه نظر (قوله فانه يوهم الخ) علة لقوله أولى (قوله لان المذكور الخ) علة لقوله وانما قال الخ (قوله بيان التقوى في المضمير) أي لافي الاسم الظاهر أي واذا كان هذا هو المذكور قبل فاعتبار القرب اليه أولى (قوله فالحق انهم الخ) أي خلاف ما قاله السكاكي ولعل هذا وجه يهوى المصنف بقوله ثم قال الخ فان قلت ان مراد السكاكي أنه يفيد التقوى عند القرينة وجواب أبي العباس المبرد محمول على حالة عدمها ورد أن افادته التقوى غير محتاجة الى قرينة اذ مداره على تكرار الاسناد وانما المحتاج الى ذلك كونه مقصودا (قوله تعين الخ) اذ لم يقل أحد بصحة كون الفاعل هو الضمير والاسم الظاهر بدلا (قوله للضمير أول قائم) صنيع الشارح هنا وفي المطول يفيد أن الضمير لقائم بل وما كتبه المحشى على قوله وكذا مع فاعله الظاهر

وهو شبهه بالخالي عنه فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على هذه النسخة كما هو صريح في التعليل على النسخة الآتية في كلام الشارح تأمل (قوله وفي بعض النسخ وشبهه) أي بفتح الشين والباء مصدر مضاف لفاعله لا يكسر الشين وسكون الباء كما توهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل ولا يتعدى

(قوله رحمه الله وفي بعض النسخ الخ) عبارته في المطول ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه أي قائم الضمير مثل قام فيتم كرر الاسناد وبتقوى الحكم وقال إنما قلت يقرب دون أن أقول نظيره لأن قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في أنا قائم وأنت قائم وهو قائم أشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه أي شبه السكاكي قائم مع أنه متضمن للضمير بالخالي من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو أنا غلام وأنت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه فيقال وشبهه مخففا ويظن أنه اسم منصوب على أنه مفعول معه أي لتضمنه الضمير مع شبهه أي مشابهته للخالي عن الضمير يعني أن قوله ويقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة الأول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن أراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون أوضح اهـ وقوله رحمه الله لم يتفاوت في الخطاب الخ أي في كون ما جرى عليه مخاطبا أو متكلما أو غائبا أي في الاحوال الثلاثة عند الاجراء على موصوفه قاله عبد الحكيم وقوله أي في كون النخ بيان لحمل التفاوت وقوله أي في الاحوال بيان للتفاوت فيه أي ان لفظه لم يختلف بتلك الاحوال كالفعل بل لفظه على حالة واحدة هي حالة الغيبة وقوله رحمه الله والحكاية أي التكلم وقوله رحمه الله وهذا معنى قوله وشبهه النخ لا يخفى أن الاستفادة من كلام السكاكي أن مشابهته بالخالي بواسطة عدم التفاوت بسبب نقصانه في التقوى وعدم كونه نظيرا له فالمناسب لكلامه أن يجعل داخل في دليل يقرب لا معطوفا على قال كما اختاره الشارح على أن الاستفادة من كلامه أنه مشابه له لأنه جعل مشابها له كما يدل عليه صيغة التفعيل وحمله على بيان المشابهة لا يساعده المقام قاله عبد الحكيم وقوله أن يجعل داخل في دليل يقرب أي بسبب نصبه على المفعول معه لا بسبب عطفه لانه سيأتي له رده وقوله على أن الاستفادة من كلامه أي حيث قال أشبه الخالي عن الضمير كما نقله عنه الشارح وقوله انه مشابه له أي في الواقع وقوله كما يدل عليه صيغة التفعيل أي لان قضية كلام الشارح أن يقرأ أشبهه بالتضعيف ومعنى شبهه بالتضعيف أي جعله مشابها وهذا لا يفيد كونه مشابها في الواقع الذي هو المراد وقوله وحمله الخ جواب عما يقال معنى شبهه بالتضعيف بين المشابهة الواقعية لا جعله مشابها وحصل الجواب أن كون معنى التشبيه ما ذكر لا يدل عليه المقام فلا يفهم منها إلا معنى الجعل وهو غير مراد ورد معاوية كلام عبد الحكيم بأن منشأه عدم فهم ما أشار إليه في المطول من أن وجه اختيار أنه فعل لا اسم موافقة كلام السكاكي حيث نقل عبارته إلى أن قال وهذا معنى النخ فغنى الصيغة أنه حكم بالمشابهة أي فلذا قال يقرب دون يساوي ففيها عناية بكناية يساعدها المقام غاية كأنها فيه لها مقام راية فلا معنى لعلاونه دراية نعم قد لا يساعده قوله بعد ولهذا النخ الابتعاد برأي وقال ولهذا النخ اهـ ولا يخفى تعسف هذا التقدير وقوله رحمه الله وقد يصحف النخ أي كما صحف وظن الزوزني وقوله رحمه الله على أنه مفعول معه ومما حبه ما التضمن والعامل فيه معنى العلية الاستفادة من اللام أي على القرب بالتضمن مع التشبه وأما الضمير فالتضمن بمعنى الاشتغال أي لاشتماله على

وفي بعض النسخ وشبهه

الضمير مع الشبه قاله عبد الحكيم وقوله فالضمن بمعنى الاشتمال أى لا بمعنى الأخذ فى الضمن لانه لم
 يأخذ فى ضمنه الا الضمير لانه مستتر فيه وأما الشبه فهو وصف له ولا بمعنى الدلالة على جزء المعنى لعدم
 صحته ولا بمعنى الاستلزام لانه غير متبادر هنا ولا بمعنى الاشراب لانه غير موجود هنا وقوله رحمه الله
 أحدهما المقاربة فى التقوى لوقيل أحدهما ثبوت التقوى لكان أظهر لان المقاربة كالقرب فى
 الاشتمال على الأمرين قاله السيد قال عبد الحكيم فى تاج البيهقى المقاربة القصد فى الأمور وفيه
 قاربته فى البيع مقاربة وفى بعض النسخ المقارنة بالنون وعلى التقديرين اندفع ما قاله السيدان
 أظهر أحدهما ثبوت التقوى لان المقاربة كالقرب تشتمل على أمرين اه وحصله أن السيد
 فهم أن المقاربة فى التقوى معناها التوسط فيه فاعترض بامها تشتمل على أمرين فلا يصح جعلها
 أحدهما فرد عليه عبد الحكيم بان المقاربة تطلق بمعنى القصد والارادة فالمقاربة فى التقوى معناها
 الارادة المتعلقة بالتقوى فى يقرب مجاز عقلى بالنسبة لما فيه من معنى المقاربة وليس فى هذا الا
 اثبات التقوى فلم تشتمل حينئذ على الأمرين وقوله قاربته فى البيع أى قصده فيه وأردته منه وقد
 يقال المتبادر من القصد المتعدى بنى التوسط لا الارادة فلا يحزر وقوله المقارنة بالنون أى المشتركة
 أى زيد قائم بشارك هو قام فى افادة التقوى وعلى هذه النسخة فالأمر ظاهر ولذا قال وعلى
 التقديرين الخ وقوله رحمه الله ولا يخفى ما فيه من التعسف نقل عنه وجهان أحدهما جعل الواو
 الذى أصله العطف بمعنى مع والثانى جعل قوله وشبهه تعليلًا لما هو غير مذكور وهو أنه ليس فيه كمال
 التقوى وكلاهما ليس بشئ لان الواو بمعنى مع كثير فى الكلام الا أنه لكونه مجازا يحتاج الى
 القرينة وهى جزالة المعنى فان جعلها عاطفة ليس ناصى كون العلة مجموع الأمرين بخلاف كونه
 بمعنى مع وعدم كمال التقوى مذكور ضمنيًا كثبوت أصل التقوى ومجموعهما معنى القرب معلل
 بمجموع الأمرين وقيل لانه يلزم أن يكون التضمن متعلقًا بأمرين أحدهما لفظ وهو الضمير
 والثانى معنى أعنى المشابهة وفيه أن الضمير فى زيد قائم منوى وهو معنى حقيقة لفظ حكما وان
 التضمن هنا بمعنى الاشتمال ولا شك فى اشتماله عليهما على أنه لا يتم على تقدير كون صاحبه التضمن
 وقيل لان المفعول معه سماعى عند سيبويه وفيه انه ذكر فى التسهيل وغيره أن الصحيح أن المفعول
 معه قياسى وقيل ان مدخول الواو بمعنى مع يكون مقصودا بالنسبة ومصاحبه غير مقصودا بالنسبة بل
 تابع فيها وفيه أن أكثر أمثله لا يجرى فيه ذلك نحو أعجبنى استواء الماء والخشبة وسرت والنيل
 وجئت وطلوع الشمس كيف والواو فيه بمعنى مع وهى للمصاحبة وقد تدخل مع على التابع نحو
 جاءنى الأمير مع الوزير وقد تدخل على المتبوع نحو إن مع العسر يسرا وفى الفصل شرطه أن
 يكون الفعل مشتركًا بينه وبين فاعل فعل قاله عبد الحكيم وقوله نقل عنه وجهان الخ قال معاوية
 أى وأولهما هنا خلاف الظاهر جدًا وكذا الثانى، مطلقا إذ الظاهر تعليل المذكور ولوضعنا كهذا
 انسان لانه جسم نام حساس مع أنه متعجب مثلاً فان تعليل المجموع بالمجموع تعليل ضمنى للضمنى
 بالضمنى على التوزيع والانسان مجموع أمرين من حيث تفصيله وان كان أمرا واحدا من حيث
 اجاله فتعليله بما ذكر تعليل مجموع من وجه بمجموع محض صريح مشعر لكونه محضا وصريحا
 برعاية المعلل من حيث انه مجموع أيضا إذ التناسب هنا أمر قن يعتبره الفطن فقول عبد الحكيم
 كلاهما ليس بشئ الخ هو الذى ليس بشئ لانه معنى التزامى لاتضمنى والكثرة لا توجب الظهور
 هنا والجزالة لا تصلح قرينة مانعة على أنه مع النصب حقيقة لا مجاز فان أراد أنه مجاز فى الخط فاسمعهنا

(قوله المذكور ولو ضمني)

أى بخلاف ما هنا) فان

التعليل وهو عدم الكمال

يكون لأمر مفهوم التزاما

لأمر مذكور اه منه

(قوله مشعر الخ) يعنى

ان كون التعليل مجموعا

من أمرين صريحا محضا

يشعر بأن المعلل معتبر

فيه انه مجموع أمرين

أيضا وذلك للتناسب بين

المعلل والعلة اه منه

بالباء (قوله بلفظ الاسم) أى مضبوطاً بالقلم بضبط لفظ الاسم فسقط اعتراض يس (قوله
يعنى أن قوله الخ) عبارة المطول يعنى أن قوله يقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة في
التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني (قوله
وليس) أى ذلك الشيء الذى فيه من التقوى (قوله فالاول لتضمنه الضمير) أى لاجل
تضمنه وقوله والثاني لشبهه أى لأجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضاً) نحو زيد
قائم أبوه قائم أبوه ليس جملة ولا معاملة معاً وكتب أيضاً قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضاً
جمل هذا في حيز التعليل بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يتأتى فيه لأنه كالفعل بعينه إذا الفعل
لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر وإنما وجه ذلك أنه حمل على المسند للضمير وقد أوضح كل ذلك
في المطول فانظره سم وقوله وإنما وجه ذلك أى الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد
وعبارة المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه
بالخالي لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما أسند الى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لأنه كالفعل

بلفظ الاسم مجرداً عطفاً
على تضمنه يعنى أن قوله
يقرب مشعر بأن فيه
شيئاً من التقوى وليس
مثل التقوى في نحو زيد
قام فالاول لتضمنه الضمير
والثاني لشبهه بالخالي عن
الضمير (ولهذا) أى
ولشبهه بالخالي عن الضمير
(لم يحكم بأنه) أى مثل
قائم مع الضمير وكذا مع
فاعله الظاهر أيضاً (جملة

هذا اه ولا يخفى أن قوله فان أراد الخ مجرد توسعة في الدائرة وقول السيد قدس سره قوله ولا
يخفى ما فيه من التعسف لعل هذا الثقال إنما تعسف في توجيهه لالفاظ رعاية الجانب المعنى اذ لا يخفى أن
تضمن الضمير وحده لا يصير علة للقرب ثم الجر وإن أدى هذا المعنى لكنه شبه باختيار النصب أى
حيث لم يسبقه مساق العلة بأن يعطفه على العلة على أن تضمن الضمير هو الأصل في العلة وشبهه بالخالي
ثقة كما أن ثبوت التقوى هو الأصل في العلول وعدم كماله ثقة له فأسند الأصل الى الأصل والفرع
الى الفرع بحاج عنه كما قال معاوية بأنه علة لما تضمنه القرب من أصل التقوى كما فرعه الشارح إذ
معنى القرب أنه فيه تقوى قريب منه والمعنى الضمنى لتعليله ظاهراً لا تعسف فيه وهو كعود الضمير عليه
في نحو أعادوا أو أقرب للتقوى وقوله فان جعلها عاطفة أى كما ادعى الشارح أنه أوضح فالمراد
جعلها عاطفة على المجرور وليس مراده عطفه على قال لان هذا تقدم له رده عند قوله وهذا معنى
قوله وشبهه الخ على ما فيه وقوله ليس نصافى كون العلة مجموع الأمرين أى لا احتمال أن كلا علة
مستقلة وقوله متعلقاً بأمرين أحدهما لفظ الخ أى والتضمن لا يكون إلا للمعنى اذ اللفظ لا يتضمن
لفظاً آخر بل إنما يتضمن معنى وقوله رحمه الله ليس كونه أوضح الخ فيه أن العطف بهم كونه كل
واحد منهم معاملة للقرب بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص في كون المجموع للمجموع علة له وهو
المقصود قاله عبد الحكيم (قوله فسقط اعتراض يس) عبارته قوله وفي بعض النسخ وشبهه
بلفظ الاسم الخ أنت خبير بأن هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمي على التقديرين فلما معنى النسبة
أحدهما لبعض النسخ والمعروف عند المصنفين في مثل هذا أن يقال قوله وشبهه بمحتمل أن يكون
بصيغة الفعل الماضى من باب التفعيل وأن يكون بلفظ الاسم الخ (قوله أحدهما المقاربة) تقدم
ما فيه (قوله فان قيل لو كان الحكم الخ) محمله أن العلة في كون اسم الفاعل مع ضميره مفرداً
ومعرباً هي مخالفة للفعل ومشاهاة للخالي عن الضمير كغلام في أنه لا يتفاوت في حال الغيبة والتكلم
والخطاب فعلم أن العلة هي مشاهة للخالي فقط فورد أن هذا العلة إنما تتحقق في اسم الفاعل الرفع
للضمير ولم تتحقق في اسم الفاعل الرفع للظاهر لانه لم يخالف الفعل في عدم التفاوت في الاحوال
الثلاثة فلم يشابه الخالي فقط وإذا كان كالفعل فالمناسب جعله جملة لا مفرداً ومبنيلاً لا معرباً وقال

بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعاً للسند الى الضمير وحل عليه في حكم الافراد اهـ ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان قال السيد في حواشي شرح المفتاح الكلام ما شتم على نسبة أصلية مقصودة والجملة ما شتم على نسبة أصلية فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه يقدر بالفعل فتكون نسبة أصلية أو وقع في مثل أقائم الزيدان فانه مع كونه كلاماً جملة اهـ وفيه أن المقرر في النحوان صلة آل شبه جملة لاجلة فتدبر من يس (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) أي وكذا مع فاعله الظاهر فقيه حذف من الثاني للدلالة الأولى وكتب أيضاً قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ أي بل أعرب ومقتضاه أن الاعراب لمجموع قائم مع مرفوعه وهو ما درج عليه صاحب الأطول حيث قال الجملة اذا لم تقع في محل مفرد لا اعراب لها أصلاً لا محلاً ولا لفظاً ولا تقدير او اذا وقعت موقع مفرد فهي معرفة محلاً واسم الفاعل مع فاعله معرب الا أنه أجرى اعرابه على جزئه الأول لاستغال جزئه الثاني باعراب له من جهة اسم الفاعل كما أجرى اعراب عبد الله علماً على جزئه الأول لاستغال الجزء الثاني باعراب

شبهنا محصل السؤال أن العلة هي مشابهة للخالي في عدم التفاوت في الاحوال الثلاثة وفي عدم وجود معمول مصرح به بعد فور د عليه ان هذه العلة لا تظهر في اسم الفاعل الرفع للظاهر لانه لم يشبه الخالي في ذلك بل يشبه الفعل في عدم التفاوت في الاحوال الثلاثة ووجود معمول المصرح به (قوله قلنا الخ) محمله انما حملنا الرفع للظاهر على الرفع للضمير طردا للباب على وتيرة واحدة بجامع أن الاسناد في كل غير تام ولم يعكس بان نحمل الرفع للضمير على الرفع للظاهر بعد اعتبار الحكم عليه بحكم الفعل الرفع للظاهر لكثرة الرفع للضمير فكأنه الأصل (قوله في حكم الافراد) أي والاعراب (قوله مقصودة) أي لذاتها فخرج جملة الصلة والجملة الواقعة خبراً للبند أوصفة للنكرة أو حالاً فانها اجل وايسر كلاماً لعدم كون نسبتها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد أبوه منطلق كان القصد بالذات الى اثبات انطلاق الابن لا الى اثبات الانطلاق لأبيه فانه مقصود تبعاً (قوله فانه يقدر بالفعل) أي فهو فعل حقيقة اسم صورة ففي المطول وأما صلة الموصول فاما حكم بذلك أي بكونها مع ضميرها جملة لا كونه فيها فاعلاً عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل اهـ قال بعض المشايخ وقد نص على ذلك أيضاً السيد وعبد الحكيم في باب الفصل والوصل (قوله أو وقع في مثل أقائم الزيدان) أي فان الوصف مع مرفوعه لما لم يطلبه شيء متقدم عليه كانت النسبة فيه أصلية فلذا كان جملة لا محلاً لها من الاعراب بخلاف نحو مررت برجل قائم أو قائم أبوه كما يؤخذ من يس (قوله فانه مع كونه كلاماً جملة) صوابه فانه مع كونه جملة كلام (قوله وفيه أن المقرر الخ) ظاهره انه متفق عليه وليس كذلك اذ قيل بانها جملة حقيقة (قوله أي بل أعرب) أي جعل مع الضمير معرباً لفظاً مختلفاً في الاحوال الثلاثة غاية أن اعرابه اللفظي ظهر على جزئه الاول فقد عومل معاملة المفرد كزبد ولم يعامل معاملة الجملة نحو عرف مع الضمير في زيد عرف حتى يكون مبنياً معرباً لفظاً قال عبد الحكيم وانما قلنا ان المعرب بمجموع قائم مع الضمير لان الاعراب الذي أجرى على قائم انما هو اعراب يس تحقه مع الضمير لان قائم مع الضمير هو المركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله كزبد الواقع مبتدأ العامل في الخبر الذي هو مجموع قائم والضمير فالخبر أو الصفة مثلاً هو قائم مع الضمير وأما قائم بدون الضمير

ولا عومل (قائم مع الضمير)
(معاملة) أي معاملة
الجملة

اقتضاه الجزء الأول فان قلت مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من العرب ما هو منزل منزلة الاسم نحو قائمة وبصري فان قلت اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه بل كان معربا باعراب استحققه المجموع المركب منه ومن فاعله لو وجد اسم خال عن مقتضى البناء مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعي حصول معنى فيه يقتضى الاعراب لا يقال كيف يحكم بأنه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز أن يكون مبنيا ويكون الاعراب الذى أجرى على الجزء اعرابا استحققه الكل محلا واذا جاز اعراب المحلى للمبنى على كلمة مقارنة له كفاي لام الموصول وصلته بجوازها على جزء المركب أولى قلت لم تجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا كما يعلم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع اهـ مع بعض تصرف (قوله فى البناء) المراد به عدم التغير لا البناء الاصطلاحي المقابل للاعراب لان الجملة لا توصف بالبناء

فلا يستحق الاعراب لعدم عامله لان العامل كزيد الواقع مبتدأ لا يتحقق مع قائم الخالى عن الضمير بخلاف الفعل المضارع فانه يتحقق مع عامله المعنوى وهو التجرد من غير اعتبار ضمير فى الفعل المضارع بخلاف الاعراب الحاصل له من التركيب مع المبتدأ فى زيد يضرب فانه ليس له وحده بل له مع الضمير وهو اعراب محلى ومن زعم أن الخبر أو الصفة هو قائم وحده لا مع فاعله لزمه أن يقول ان الخبر أو الصفة هو عرف وحده بدون فاعله اذ لا فرق بين قائم وعرف لاشتمال كل على الضمير مع كون المركب مع الغير هو المجموع كما عرفت وهذا لا يلزمه من له شعبة فى علم الاعراب اهـ بایضاح وحذف (قوله ليس باسم الخ) أى لان الذى يعرب لفظه لا يكون إلا اسما أو فعلا مضارعا (قوله نحو قائمة الخ) أى فنزل كل من قائم مع التاء وياء النسب مع ما قبلها بمنزلة اسم واحد فأعرب لفظه واسم الفاعل مع فاعله منزل أيضا منزلة الاسم الواحد فأعرب لفظه (قوله حصول معنى فيه) وذلك المعنى كالفاعلية والمفعولية والاضافية بالمعنى الاعم فتركيب زيد مع قائم انما يقتضى معنى فى مجموع قائم والضمير اذ هو الخبر لا فى قائم وحده ولا فى الضمير وحده نعم تركيب قائم مع الضمير بواسطة التركيب مع زيد يوجب اعراب الضمير وحده لان الفاعلية معنى فيه وحده (قوله قلت لم تجعل النحاة الخ) حاصل الجواب أن النحاة اصطلاحت على اعرابه ولا مشاحة فى الاصطلاح وحينئذ فلا يجوز أن يكون مبنيا وقوله والمراد بعدم المعاملة أى فى قول المصنف ولا عموم لمعاملتها فى البناء وكان المقام للتفريع بأن يقول فالمراد كما هو ظاهر وقوله حتى يقبل ذلك المنع يعنى أنه لو كان المراد معاملة العرب لقبول ذلك المنع المتقدم وهو منع اعراب اسم الفاعل مع فاعله لفظا بأنه لم لا يجوز الخ قاله بعض المشايخ وقد يقال لان اسم قبول المنع لانه للشبه بالخالى جعل المجموع اسما واحدا وليس هناك اسم مركب تركيبا يقتضى الاعراب خال عن الاعراب غير المحلى والبناء الاصطلاحي وليس فيه بناء اصطلاحى فوجب الاعراب الغير المحلى وهو الذى ظهر على الجزء وفى عبد الحكيم بعد ما سبق نقله عنه ما نصه وقيل ان نحو فاه الى فى جملة مبنية مع اجراء اعرابها الذى استحقته على جزئها الاول أعني فاه وليس بشئ لانه فى حكم المفرد أجرى الاعراب على جزئه الاول لعدم باقى الاجزاء فى الرضى لما فهم من فوه الى فى معنى المفرد لان معناه مشافها قامت الجملة مقام المفرد وأدت مؤداه وأعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب

(فى البناء) فى مثل
رجل قائم ورجلا قائما
ورجل قائم

ولابالاعراب على الراجح وقيل مبنية كفاي يس (قوله ومما يرى) على صيغة المتكلم المعروف أو الغائب المجهول أطول وكتب أيضا قوله ومما يرى تقديمه كاللزام الخ لا يذهب عليك أن هذا الحكم لا ينبغي أن يخص بلفظ مثل وغيره ولا بالكناية بل يجري في المجاز أيضا فيرى تقديم المسند اليه في أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللزام لكونه أعون على المراد وهو إيراد الحكم على وجهه أبلغ إذ المجاز أبلغ من الحقيقة أطول (قوله كاللزام) أي مثل اللزام في القياس فانه ليس بلزام فيه بل مثله من حيث انه لازم في الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارح الآتي ع ق

المفرد الذي قامت مقامه اه وما قيل ان البناء لازم أعم للجملة وانتفاء المزموم لا يستلزم انتفاء اللزام فلا يلزم من عدم كونه جملة عدم كونه مبنيا فوهم لانه لم يستدل بانتفاء الجملة على انتفاء البناء بل علل بشبهه بالخالي أمرين عدم الحكم بكونه جملة وعدم بنيانه اه وقوله وقيل الخ حصل هذا القيل أنه لم لا يجوز أن يكون قائم مع الضمير اسما مبنيا بمعنى أن لفظه غير متغير وأنه معرب محلا يظهر اعرابه المحلى على الجزء الاول نظيره الى في في هذا البناء مع ظهور الاعراب المحلى على الجزء الاول والاعراب الاصل للجزء الاول مقدر لوجود عامله وهو الابتداء فهو عين ما في الاطول الا أنه اختلف المنظر به وبحتم أن محصله ما المانع من أن يقال ان قائم مع الضمير جملة مبنية ظهر اعرابها على الجزء الاول نظيره الى في من قولك كلمته فاه الى في والاحتمال الاول أقرب الى كلامه ولذا اقتصر عبد الحكيم في الرد على ما ذكره والافالجملة معلوم انتفاؤها بشبهه بالخالي كما ذكره المصنف وقوله وليس بشئ لانه في حكم الخ ليس مراده أن هذه الجملة انما قيل فيها ذلك لكونها حالة محل المفرد والاول رد أن كل جملة لها محل كذلك مع أنه لا يصح فيها ظهور الاعراب على جزئها الاول بل مراده أن هذه الجملة مؤولة بمفرد أي المقصود منها هو هذا المفرد فهي منزلة منزلة المفرد فهي معربة كاللزام اعرابا غير محلى لا مبنية كبقية الجمل فلا يصح ما ادعاه صاحب هذا القيل من أنها مبنية ظهر اعرابها المحلى على الجزء الأول حتى يكون اسم الفاعل مع الضمير مثلها في ذلك وقد علمت مما سبق الرد على الأطول بأنه للشبهه بالخالي جعل المجموع اسما واحدا وليس هناك اسم مركب تركيبا يقتضى الاعراب خال عن الاعراب غير المحلى والبناء الاصطلاحي وقوله وما قيل الخ قائله العصام (قوله ولا بالاعراب) أي اللفظي فانها تنصف بالاعراب المحلى اذا وقعت موقع المفرد قاله بعض المشايخ (قوله على صيغة المتكلم المعروف) وعلى هذا فيقرأ نرى بالنون لا بالياء اذا لم يعتبر النقط اذ يبعد أنه حينئذ بالياء والضمير للسكاكي (قوله لا ينبغي أن يخص الخ) وكذا لا ينبغي أن يخص بالاضافة لكاف بل مثلي ومثله وغيره كذلك بل ولا بالاضافة الى الضمير أصلا لأن الظاهر كذلك نحو مثل الأمير يحمل على الادهم والأشهب فانه كناية عن جل الأمير لأنه لم يقصد أن يجعل أحدا مثله يحمل وكذا النفي اذ مثله الايجاب نحو غيري بأكثر هذا الناس يتخذه ان قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعه وافانه كناية عن كون المتكلم لا يتخذ أي بأحد أصلا لأبأ أكثرهم لان قوله بأكثر هذا الناس نوع ادماج من البديع أدججه في أصل مراده وهو غيري يتخذ اشعارا بأن أكثر الناس أهل خداع فانه معلوم انه لم يرد أن واحدا هناك وصفه أنه يتخذ (قوله بل يجري في المجاز أيضا) هذا غير ظاهر اذ لا يلزم تقديم المسند اليه في الاستعمال عند ارادة المجاز بل يجوز أن يقدم فيقال الحال نطقت بكذا ويجوز أن يؤخر فيقال نطقت الحال بكذا كما هو واقع في استعمالهم ويقال مثل ذلك في الكناية قاله بعض مشايخنا (قوله فانه) أي التقديم هنا (قوله من حيث الخ) هذا هو الجامع بين

(ومما يرى تقديمه) أي
ومن المسند اليه الذي
يرى تقديمه على المسند
(كاللزام)

وقال في الأطول كاللزام لقوة مقتضى التقديم فيقدم أبدا لانه لا يليق أن يترك البليغ ما هو كاللزام
وان كان ليس لازمالا ان الأعون على المراد ليس لازمالا يجوز لعاقول تركه (قوله لفظ مثل وغير)
خصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم والقياس يقتضي أن يكون ما عو بمعناهما كالمائل
والمغابر والشبيه والنظير كذلك عبد الحكيم وقال في الأطول فرق بين مثل ومائل في الكناية عن
الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق
الأولى لان المثل هو الأدنى وفي المائل يلزم الحكم على المضاف اليه لانه الأولى بل لانهما متساويان
في منشأ الحكم لان المائل هو المشارك المساوي بخلاف المثل فانه الأدنى المالحق اهـ والمجوز
لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلها في الابهام فزرى (قوله
من غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم كاللزام

المشبه والمشبه به أى من حيث ان كلا من التقديم هنا والتقديم اللزيم في القياس لازم في الاستعمال
(قوله وقال في الأطول الخ) محصله أن المعنى أن التقديم هنا كاللزام عقلا لقوة مقتضيه وما
يشبهه اللزيم عقلا لا يليق بالبليغ تركه حينئذ يقدم أبدا (قوله لا يجوز لعاقول تركه) تفسير
لقوله لازما (قوله لانهما المستعملان في كلامهم) يفيد ان الحكم ليس عاما نحو أنت فبردماقاله
الأطول من أن التقديم في نحو أنت تقدم الخ ينبغي أن يكون مما يرى كاللزام بل الظاهر أن التقديم
في مثل وغير في نحو مثلك أو مثله أو مثل زيد لا يخل بمعنى أنت الخ وغيرك أو غيره أو غير زيد لا يجوز
بمعنى أنت الخ جرى مجرى المثل فلا يقاس عليه (قوله فانه يلزم الحكم الخ) الحكم الأول بالرفع
فاعل والثاني بالنصب مفعول (قوله رحمه الله من غير ارادة تعريض الخ) قال عبد الحكيم أى
عدم التصريح على ما يستفاد من القاموس والتاج والمراد بغير مخاطب المعين كما يفصح عنه عبارة
الايضاح وبه صرح الشارح في شرح المفتاح فالمعنى من غير ارادة عدم التصريح بالمعين الغير
المخاطب وذابان لا يراد المعين أصلا كما في قولك مثلك لا يخل وغيرى جبن على أحد الاحتمالين أو
يراد المعين ولم يصرح به بأن يكفى عن ذلك المعين بالمثل والغير لا شهره أو بأن تجعل الاضافة للعهد
وعلى التقادير الثلاث لا يلزم تقديم لفظ المثل والغير فاندفع ما قيل ان التعريض بالمعنى الاصطلاحي
غير متحقق في شئ من الاحتمالات الثلاث لكون الكلام موجها الى الغير والمثل بطريق الاستقامة
وان أريد به المعنى اللغوي فهو انما يتحقق على تقدير ارادة المثل المعين أو الغير المعين بطريق الكناية
في المحكوم عليه وأما اذا أريد المثل أو الغير مطلقا أو أريد المعين بالاضافة العهدية فلا فتر فانه مما
خفى على كثير من الفضلاء اهـ ومحصله أن ارادة التعريض أخذ من تصوير الشارح بقوله بأن
يراد الخ هي أن تقصد الاخبار عن غير المخاطب وذلك الغير هو معنى مثل وغير سواء كان المراد بهما
معينا أم لا من غير انتقال من هذا المعين الى الحكم على المخاطب حتى يكون كناية في الحكم فورد
عليه أن هذا ليس تعريضا بالمعنى المصطلح عليه لان الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامة دون
الامالة الى عرض أى جانب ولو أريد أنه تعريض بالمعنى اللغوي أعنى الخفاء لم يظهر الا في صورة
واحدة وهي أن يراد بالمثل والغير انسان معين غير المخاطب بدون جعل الاضافة للعهد لان المثل
والغير حينئذ يكونان كنايةتين عن هذا المعين حيث كنى عن هذا المعين بالوصف الذى اشتهر به
وهو المائلة والغيرية فهى كناية في المحكوم عليه لافى الحكم ولا شك أن الكناية فيها خفاء وأما اذا

لفظ مثل وغير) اذا
استعمل على سبيل الكناية
(في نحو مثلك لا يخل
وغيرك لا يجوز بمعنى
أنت لا تخل وأنت تجود
من غير ارادة تعريض
بغير المخاطب)

أريد بالمثل والغير مطلق انسان فلا خفاء حينئذ لظهور هذا المعنى الموضوع له اللفظ وكذا اذا أريد
معين بجعل الاضافة للعهد لان المعرف بالاضافة ظاهر في معناه الموضوع له وهو المعين فحينئذ يلزم
القصور في عبارة المصنف لان التعريض لم يدخل فيه الا صورة واحدة مع أن صورته ثلاث فكان
المناسب حذف لفظ التعريض بأن يقول من غير ارادة غير المخاطب ولا شك أن ارادة غير المخاطب
شاملة للصور الثلاث فأجاب عبد الحكيم بأن التعريض بغير المخاطب معناه عدم التصريح بالمعين
الغير المخاطب ولا شك أن عدم التصريح المذكور صادق بالصور الثلاث وهي ما اذا لم يرد معين
أصلاً أو أريد المعين ولم يصرح به بل عبر عنه بمثل وغيره لو صرح به لقليل فلان الفلاني كيت
وكيت أما على سبيل الكناية في المحكوم عليه حيث كفى عن المعين بالوصف الذي اشتهر به من
المثالة والمغايرة وأما بجعل الاضافة للعهد فلا قصور في لفظ التعريض وقوله وذاباً بأن لا يراد الخ
اسم الاشارة راجع لارادة عدم التصريح بالمعين الغير المخاطب وقوله كافي مثلك لا يدخل ظاهره
أنه مثال لما لا يراد به المعين أصلاً وفيه أنه إن كان كناية عن أنت لا تبخل فالتقديم فيه كاللزام فلا
يناسب ما نحن فيه فيبطل قوله وعلى التقادير الخ وإن لم يكن كان مجرد مدح لغير معين ولا معنى له
على أنه يحتمل أن يراد به المعين أو أن يراد فيه الحكم على المخاطب فلا وجه للاطلاق والتقييد بعد وفي
بعض نسخ عبد الحكيم لا يجوز بدل لا تبخل وعليه كتب معاوية ما نصه وقوله كافي مثلك ظاهره
أنه مثال لما لا يراد به المعين أصلاً فإن كان كناية عن أنت تجوز التقديم فيه كاللزام فيبطل قوله
وعلى التقادير الخ وإن لم يكن كان مجرد ذم لغير معين ولا معنى له فالحق أنه مثال لما يراد به المعين كما
هو ظاهر المطول أي مثلك الفلاني أي في العين أوفى كل أو جل صفاتك اه وفيه أنه يحتمل أيضاً
أن يكون كناية في الحكم بعدم الجود على المخاطب والذي يظهر أن المناسب لعبد الحكيم أن يمثل
بمثلك لا يوجد كما في بعض نسخ المطول اذهب هذا لا يراد به المعين قطعاً كما يأتي عن السيد لأن المعين
كما قال سم موجود فلا يصدق عليه قوله لا يوجد وقوله وغيري جنى أي من قول الشاعر

غيري جنى وأنا المعاقب فيكم * فكأنني سبابة المنتدم

فان المقصود الاخبار عن الغير المطلق أو المعين لكن التقديم هنا يفيد الحصر فيفيد أن المنتدم لم
يجن ليصح التشبيه بسبابة المنتدم لكن بمقتضى الحصر لا الكناية اذ لا كناية هنا على ما يستفاد
من المطول اذ كلا الحكمين مقصود وشبه نفسه بسبابة المنتدم بجامع حصول العقاب في كل من غير
جناية من المعاقب فان الشخص المنتدم بعض على سبابة مع أنه لم يوجد منها جناية وقوله على أحد
الاحتمالين وهو ارادة غير المخاطب المطلق والاحتمال الثاني ارادة المعين أعم من أن يكون على سبيل
الكناية في المحكوم عليه أو بجعل الاضافة للعهد وقوله أو الغير المعين الغير عطف على المثل والمعين
صفة للغير هذا وقوله أو أريد المعين أي أو أريد بالمثل والغير المعين الخ ورد معاوية كلام عبد الحكيم
فقال لا يخفى أن التعريض بالمعنى اللغوي هو ارادة المعين من غير تصريح به أو عدم التصريح
به مع ارادته لا مطلق عدم التصريح به كما توهمه وهذا انما يتحقق ان أريد المعين بالكناية في المحكوم
عليه أو الاضافة للعهد لا ان أريد المطلق والمصنف لم يدع تحقق التعريض في ارادة المطلق حتى
يتكاف له ولم يدع أيضاً تحقق التعريض كلما انتفت الكناية المستعملة في المثالين ليتكاف له أيضاً
فان قوله من غير الخ إما قيد لما قبله أو لازم مؤكده ولا يلزم من انتفاء المقيد أو الملزوم انتفاء القيد
أو اللزوم وكذا الشارح في المطول اذ قوله والى هذا أشار الخ مبناه أنه لازم مؤكده وهو الحق

كما أتى ومعناه والى حاصل ما ذكر من أن شرط كون التقديم كاللزام أن يستعمل على سبيل
 الكناية المعلوم هذا الشرط من قول المصنف بمعنى أنت لا تبخل الخ أشار الخ أو معناه والى ما
 ذكر من أنه ليس كاللزام عند قصد هذا المعين أى غير المخاطب أشار الخ أى بإشارته الى الشرط فما
 ادعى أيضا شيئا كالصنف وغايته أنهم ما سكتوا عن ارادة المطلق بدون تلك الكناية مدحاله أو ذما أو
 حكما عليه مجردا عن المدح والذم وعن كون التقديم فيها كيفما كانت ليس كاللزام لأخذها
 بالمقايضة أو لفسادها اذ لا معنى لمدح أو ذم أو حكم لغیر معین أو لضعفها اذ لا جدوى فيها الابتك
 الكناية التى التقديم لها كاللزام أو بكناية أخرى عن أن فيك ما يوجب أنك لا تبخل حتى ان
 مثلك فيه يجب أنه لا يبخل وأن لك من الجود ما ليس لغيرك حتى كأنما غيرك لا يجود والتقديم لهذه
 الأخرى ليس كاللزام بل كالممتنع لأن الاهتمام فيها بنفى الشئ عن المثل أو الغير لا بهما فتؤخذ
 هذه بالمقايضة بل بالأولى فبالجملة لا حاجة الى ذلك التكلف هنا فافهم اه ببعض تعبير وحينئذ
 فالتعريض انما هو بارادة المعين فقط كما عليه محشينا وغيره ويؤخذ من قوله لأن الاهتمام الخ أن
 محل وجوب التقديم للأعوانية ما لم يكن غير المسند اليه هو الأهم وبه يجب عما تقدم من أنه لا يلزم
 التقديم في نحو نطق الحال قال قدس سره قوله ومما يرى تقديمه كاللزام لفظ مثل وغير الخ اعلم
 أن لفظ مثل قد يطلق على معين اشتهر بمائله المخاطب فيقال مثلك لا يبخل ولا يبخل مثلك بمعنى
 فلان لا يبخل فليس في الكلام حينئذ كناية في الحكم لأنه مصرح به بل في المحكوم عليه وليس
 فيه تعريض بذلك الانسان لأن الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض
 أى جانب وإن قصد وصف المخاطب بالبخل كان ذلك تعريضا بما أضيف اليه مثل لا بانسان غير
 المخاطب مماثل له أريد بلفظ المثل وقد يطلق ويراد به مماثله مطلقا وحينئذ إما أن تجعل نسبة
 المحكوم به اليه كناية عن نسبته الى ما أضيف هو اليه أولا فعلى الأول وهو الكثير الشائع كان
 مستعملا على سبيل الكناية في الحكم وكان تقديمه على المسند كاللزام وقد كشف في الشارح عن
 هذا المعنى غطاءه وليس في الكلام حينئذ تعريض أصلا لا بالمخاطب ولا بغيره وعلى الثانى وهو
 أن يراد بلفظ مثل المماثل مطلقا من غير كناية في النسبة لم يكن فيه تعريض بانسان غير معين أريد
 بلفظ مثل لما مر ولا بالمخاطب أيضا الاعلى قياس ما ذكر في المعين وفيه بعد وقس على ما ذكر من
 الاستعمالات على الوجوه الثلاثة لفظ غير واذا تحققت ما قررناه ظهر لك أنه اذا أريد بلفظ مثلك
 أو غيرك انسان غير المخاطب مماثل له أو غير مماثل لم يكن هناك تعريض مصطلح بغير المخاطب سواء
 كان ذلك الانسان معينا أو مطلقا وإن حل التعريض على غير المصطلح أعنى أن يكون في الكلام
 نوع خفاء كان موجودا في صورة التعمين كما يفهم من سياق كلام الايضاح دون الاطلاق كما
 يدل عليه قوله كما في قولنا مثلك لا يوجد اذ لم يرد به معين قطعا وأما قوله غيرى حتى فيصطلح التعمين
 كما لا يخفى وظهر أيضا أن قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب مؤكدا للاستعمال على سبيل
 الكناية لا قيدان كما فهمه بعضهم وزعم أنه لا بد من أمرين أحدهما الاستعمال بطريق الكناية
 والثانى أن لا يكون هناك ارادة تعريض فلو كانا مستعملين بطريق الايضاح أو الكناية وقصد
 بهما التعريض على انسانين معينين لم يكن تقديمهما كاللزام كما اذا كان هناك من يدعى أنه مماثل
 للمخاطب مع كونه بجهلا فليل مثلك لا يبخل وعرض بأنه ليس مثلاله وفيه بحث لأن الظاهر عند
 قصد ذلك المعنى أن لا يكون الاستعمال بطريق الكناية لأن كون المخاطب غير بجعل لا مدخل له

في نفي المماثلة عن ذلك الانسان بل يكفي في ذلك نفي البخل عن يكون مماثله وعلى اخص اوصافه
 كأنه قيل فلان يبخل ومثل ذلك لا يبخل فهو ليس بمثل ذلك اللهم الا أن يقصد المعنيين معا أعني نفي
 البخل عن المخاطب بطريق الكناية ونفي المماثلة بطريق التعريض وأيضا لا معنى للتعريض
 بنفي الغيرية ولا اثباتها بخلاف المثلية اهـ وقوله قدس سره على معنى اشتهر الخ وقد يطلق عليه
 باعتبار الاضافة العهدية فعلى هذا الاطلاق ليس الكلام كناية لافي الحكم ولا في المحكوم عليه
 لكون كل منهما صرحا به ولا تعريض أيضا بذلك الانسان قاله عبد الحكيم وقوله قدس سره بل
 في المحكوم عليه أي حيث كنى عن ذات المعنى بما اشتهر به من المماثلة وقوله قدس سره وان
 قصد وصف المخاطب الخ أي مع كون المراد بالمثل فلانا المعين على سبيل الكناية في المحكوم عليه
 ولا كناية في الحكم قال معاوية وانما خص الكناية بالمطلق دون المعين مع امكان أن يراد أنت
 لا تبخل لان مثلك الفلاني لا يبخل لعدم سماعها فيه لعدم لزوم أضعفه وخفائه جدا فهو كالعدم
 لجواز خاصية في المعين بخلاف المطلق ولذا قررره الشارح فيه دونه اهـ وسينقل المحشى عن سم
 ما يؤيده وقوله قدس سره كان ذلك تعريضا للخ كأنه قيل ذلك الشخص المعروف بمماثل ذلك لا يبخل
 فيفهم منه بطريق خطابي بمعونة المقام أنك تبخل كما يفهم من لست أنا بزان بطريق التعريض
 كون المخاطب زانيا قاله عبد الحكيم وقوله قدس سره مطلقا أي غير معين وقوله قدس سره
 لا بالمخاطب أي لان الكلام مستعمل في النسبة اليه على سبيل الكناية ومن لازم المعنى التعريضي
 أن لا يستعمل فيه اللفظ بل يكون مفهوما من السياق كما في قولك لست أنا بزان تعريضا بان
 المخاطب زان وقوله قدس سره ولا بغيره أي وهو مطلق الانسان الذي أريد بلفظ المثل وانما لم يكن
 تعريضا به لان لفظ المثل مستعمل فيه للانتقال الى المعنى الكماثي ومن لازم التعريض أن
 لا يستعمل اللفظ فيه وأيضا لا معنى للتعريض بغير المعين اذ التعريض لا يكون الا للمعين وليس هنا
 تعريض بالمعنى اللغوي لعدم الخفاء وقوله قدس سره لما قال عبد الحكيم أي من أن الكلام
 موجه نحوه بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض أي جانب وأيضا لا معنى للتعريض لغير المعين
 وقوله قدس سره ولا بالمخاطب لا بعدم البخل لان التعريض يكون بضد الحكم المذكور في عبارة
 المتكلم ولا بالبخل وهذا هو محل الاستثناء الذي ذكره بعد اهـ بياضح وقوله قدس سره الاعلى
 قياس ما ذكر في المعين أي وهو قصد وصف المخاطب بالبخل وقوله قدس سره وفيه بعد اذ الانتقال
 من وصف الشخص المعين المعروف بمماثلة المخاطب بعدم البخل قد يوقع الى التعريض ببخل
 المخاطب أما الانتقال من وصف المماثل مطلقا بعدم البخل الى بخل المخاطب فبعد فان السابق الى
 الفهم منه عدم اتصافه بالبخل قاله عبد الحكيم وقوله قدس سره الثلاث هي استعمال المثل في المعين
 وفي غير المعين بكناية وبلا كناية وقوله قدس سره لم يكن هناك تعريض الخ أي لان الكلام
 موجه نحو ذلك الانسان بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض أي جانب وقوله قدس سره
 كان موجودا في صورة التعيين أي لانه لما كنى عن المحكوم عليه كان فيه خفاء وقوله قدس
 سره كما يفهم من سياق الخ أي حيث قال وعليه قوله غيري بأكثر هذا الناس ينخدع فانه معلوم أنه لم
 يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بانه ينخدع بل أراد أنه ليس ممن ينخدع قاله عبد الحكيم ومحل
 الشاهد قوله فانه معلوم الخ فانه يفيد أن التعريض بالواحد المعين ممكن صحيح في ذاته الا أنه لم يرد هنا
 وقوله قدس سره دون الاطلاق أي لم يكن التعريض موجودا حين ارادة المثل والغیر مطلقا قاله

عبد الحكيم وقوله قدس سره كما يدل عليه أى على وجود استعمال مثل للاطلاق قاله عبد الحكيم
وليس مراده انه يدل على أنه لم يكن التعريض موجودا حين ارادة المثل والغیر مطلقا إذ ليس له
دلالة على هذا وقوله قدس سره كما يدل عليه قوله أى قول الشارح في المطول ممثلا لما قصد فيه
الاخبار عن انسان مماثل لمن أضيف اليه وقوله قدس سره إذ لم يرد به معين قطعاً قال سم كأن
وجهه أن المعين موجود فلا يصدق عليه قوله لا يوجد اه وقوله قدس سره وأما قوله غيرى جنى
أى قوله في المطول غيرى جنى ممثلا لما قصد فيه الاخبار عن انسان غير لمن أضيف اليه وقوله
قدس سره في محتمل التعيين أى بان يراد بالغير شخص معين أى ويحتمل أن يراد به مطلق شخص قال
عبد الحكيم والظاهر الاطلاق اه وقال أيضا خلاصة ما حصل من بسطه وبيانه قدس سره أن
الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن لانها أوجبت القصور اذ التعريض لا يظهر إلا في صورة
واحدة ومع حذفه يشمل جميع الصور الثلاثة بالصورة التي زدناها على كلامه التي يستعمل فيها
لفظ المثل والغیر لا على سبيل الكناية إذ متى وجد تعريض لا يكون هناك كناية في الحكم وقد
عرفت مما كتبناه على قوله من غير ارادة التعريض شعوله إياها بما لا مزيد عليه اه بإيضاح قال
معاوية وقد عرفت بطلان الشمول وأنه ما ادعاه المصنف حتى يتكاف له فليس ما ذكره هو
الخلاصة والا فالبحث ساقط بل الخلاصة قوله قدس سره للاستعمال على سبيل الكناية لا قيد الخ اه
وقوله قدس سره مؤكداً لما عرفت أن الاستعمال على سبيل الكناية في الحكم لا يحتمل التعريض
بغير المخاطب ولا بالمخاطب وان كان الاستعمال لا على سبيل الكناية في الحكم يحتمل التعريض
بالمخاطب تعريضاً قريبا عند ارادة المعين بمثل وغيره وحينئذ لا كناية في الحكم بل في المحكوم عليه
وتعريضاً بعيداً عند ارادة غير المعين بمثل وغيره وحينئذ لا كناية في الحكم ولا في المحكوم عليه
وقوله قدس سره على سبيل الكناية أى في الحكم والمصنف أفاد التقييد بكونه على سبيل الكناية
بقوله بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود فقول الشارح اذا استعمل على سبيل الكناية ليس زائدا
على المصنف بل أخذه من قوله بمعنى الخ وقوله قدس سره فلو كانا مستعملين الخ من كلام الزاعم
واسم كان عائداً على مثل وغير وقوله قدس سره بطريق الايضاح أى بأن قصد الاخبار عن معنى
مثل وغير من غير انتقال الى معنى كنائى وقوله قدس سره أو الكناية أى بأن قصد من التركيب
الذى فيه مثل وغير المعنى الكنائى أعنى نسبة الحكم الى ما أضيف اليه مثل وغير وقوله قدس سره
فقل أى للمخاطب وقوله قدس سره وعرض الخ أى مع كناية في الحكم أولا وقوله قدس سره بانه
أى المدعى وقوله قدس سره ليس مثلاً له لا يخفى أن مراد المصنف التعريض بغير المخاطب بالحكم
الذى أجرى على المثل أو الغير إيجاباً أو نفياً لا التعريض بعدم المماثلة أو المغايرة يفصح عنه عبارة
الايضاح قاله عبد الحكيم أى فرب التعريض بعدم المماثلة أو المغايرة بجامع الكناية لكنه ليس
التعريض الذى الكلام فيه الذى لا يجمع الكناية وقوله قدس سره وفيه بحث الخ هذا البحث
رد لا حتمال الكناية مع هذا التعريض بانها غير متوقف عليها المعنى التعريضى واذا لم يتوقف عليها
لا ترسكب في الكلام بل هو باق على معناه وقوله قدس سره لا مدخل له الخ أى لا يتوقف عليه
نفى المماثلة عن ذلك الانسان واذا كان كذلك فلا حاجة الى الكناية وقوله قدس سره اللهم الآن
يقصد المعنيان الخ استثناء من قوله أن لا يكون الاستعمال بطريق الكناية قاله عبد الحكيم أى
فتكون الكناية مقصودة بالذات أيضاً فلا بد أن يفاد بالتركيب المعنى الكنائى أيضاً ومبنى البحث

كما صرح به في المطول وكأن وجهه أن وجه التقديم كونه أعون على الإثبات بالطريق البالغ وهو طريق الكناية وإذا أريد التعريض فلا كناية سم وكتب أيضا قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب أي غير مراد به التعريض بغير المخاطب فقوله من غير الخ حال من النحو والمضاف الى

السابق على أن الكناية ليست مقصودة بالذات بل وسيلة للمعنى التعريضى وقوله قدس سره وأيضا لا معنى الخ أى ويبحث فيه أيضا بأنه لا معنى للتعريض الخ أى فكلام هذا الزاعم لا يتأتى الا فى التركيب الذى فيه لفظ مثل وأما التركيب الذى فيه لفظ غير فلا يتأتى فيه وبيان ذلك انه اذا كان هناك من يدعى أنه مغاير للمخاطب مع كونه كريبا فقيلا للمخاطب غيرك لا يجوز وعرض بأن هذا المدعى ليس غيرا لانه اذا كان هذا المدعى بجود وغير المخاطب لا يجوز فيلزم أن المدعى ليس غيرا ورد أنه لا معنى لنفى المتكلم الغيرية اذ يستحيل أن يكون المدعى عين المخاطب أو بعضه لان الشخصين لا يتحدان ولا يكون أحدهما بعضا من الآخر وقوله قدس سره ولا اثباتها أى كما اذا كان هناك من يدعى أنه ليس مغايرا للمخاطب مع كونه بخيلا فقيلا للمخاطب غيرك لا يجوز وعرض بأن هذا المدعى غير لانه اذا كان هذا المدعى لا يجوز وغير المخاطب لا يجوز فيلزم أن هذا المدعى غير ورد أنه لا معنى للتعريض باثبات الغيرية اذ لا يمكن من المدعى نفيا لانه يستحيل أن يكون عين المخاطب أو بعضه ومثل هذا يقال فيما اذا قلت غيرى حتى ثم إن قوله وأيضا لا معنى للتعريض الخ مفروض كما قال عبد الحكيم فيما اذا كان المضاف اليه غيرا لا يحتمل التعدد كهذين المثالين بخلاف ما يحتمل التعدد كقولك غير القوم لا يجوز فان نفي الغيرية ممكن بأن يكون معنى كون المدعى ليس غيرا أنه من جملة أفراد القوم وكذا اثباتها ممكن لان استحالة الاثبات انما نشأت من استحالة النفي والنفي هنا ليس بمستحيل قال معاوية والحق أنه قد يكون له معنى وان أضيف الى ما ذكر نحو غيرك لا يجوز أى الذى كان هنا ليس غيرك لانه يجوز وغيرك لا يجوز أو هو غيرك لانه لا يجوز وأنت تجوز إذ غيرك لا يجوز وهذا وتحقيق المقام أن التعريض بأنه ليس مثلك كناية عرضية وهى المسوقة لاجل موصوف غير مذكور وكذا قصد أن فلانا مثلك لانه لا يبخل أو أنه يبخل لانه ليس مثلك أو لا يبخل لانه مثلك وكذا قصد النهى أو الارشاد أو التوبيخ أى مثلك لا يبخل فلا تبخل أو فلا ينبغي لك أن تبخل أو فكيف تبخل كناية الا أنها غير عرضية فهى كناية من غير ارادة التعريض المذكور وفى الكل ينبغي أن يرى التقديم كاللازم الا أن الكل نادر جدا أو غير مسموع أصلا وان جاز قياسا فالكل غير الذى يرى أى فيما روى تقديمه كاللازم فافهم اه فتأمل (قوله كما صرح به في المطول) أى صرح بأنه لم يكن التقديم كاللازم فى حالة ارادة انسان آخر من المثل والغير وان لم يصرح بكون الانسان معينا كما يعلم من الوقوف على عبارته خلافا لما يوهمه كلام المحشى (قوله على الاثبات) أى اثبات الحكم (قوله أى غير مراد به التعريض الخ) فى المطول وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول أو الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض أى لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربنى من غير ذنب أى ضرب بالم ينشأ من ذنب كما أن قولك غيرى فعل كذا معناه أنالم أفعل فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فليتنبه له اه وأفاد بقوله حال كون ذلك القول الخ أن قوله من غير حال من قولك المضاف اليه نحولان التقدير نحو قولك مثلك الخ كما صرح به وضح لانه يمكن اقامة المضاف اليه مقام المضاف

المثاليين ولفظ من زائد في الاثبات لتضمنه النفي لأنه في قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضرب بنى من غير جرم أى غير ذى جرم وهذا أظهر مما قالوا برمتهم في توجيهه أن الغير بمعنى

واختار كونه حالاً من القول لامن التعرير رعاية لتعريف المصنف بالمخاطب فانه موجود في المثاليين دون النحوي لصديق النحوي مثل زيد لا يخل وزيد ليس مخاطباً وان كان يجوز أن يكون حالاً من النحوي ويكون ذكر المخاطب بطريق التمثيل قاله عبد الحكيم وقوله أى لم ينشأ من ارادة التعريض تفسير باللازم على سبيل الكناية لانه يلزم من كون هذا القول ناشئاً عما غير ارادة التعريض أن لا يكون ناشئاً من ارادة التعريض فعبر المصنف باللازم وأراد اللازم وإنما احتج للمعنى الكنائى ولم يبق التركيب على ظاهره لان ظاهره يفيد أن كل أمر مغاير لارادة التعريض منشأ هذا القول وهو لا يصح لان بعض ما غير ارادة التعريض لا يكون منشأ وهذا العموم مأخوذ من جعل غير مفر دامضاً للمعرفة فيعم أو من كونه نكرة في سياق النفي المأخوذ من غير الاولى فيعم وأيضاً ليس المقصود أن الغير منشأ بل المقصود أنه لم ينشأ من الارادة لكن لا يخفى أنه اذا جعل الوجه الاول قرينة كان من المجاز لامن الكناية إذا الكناية لا تمنع قرينتها الحقيقية وقوله أى ضرب بالم ينشأ من ذنب بيان للمعنى الكنائى على قياس ما قبله وقوله كما أن قولك غيرى فعل كذا معناه الخ هذا تنظير في مطلق الكناية وان كانت الكناية في قول المصنف من غير ارادة التعريض وفي ضرب بنى من غير ذنب وقعت في غير الذى ليس بمسند اليه وفي قوله غيرى فعل كذا وقعت في غير الذى هو مسند اليه فغير بنى فعل كذا معناه أألم أفعّل كذا ولذا قال فهذا مقام آخر يستعمل الخ أى فهذا المعنى المراد في قول المصنف من غير ارادة التعريض وضرب بنى من غير ذنب مقام يستعمل فيه غير على سبيل الكناية غير المقام السابق في غيرك لا يوجد بمعنى أنت تجود بغير باقية على معناها وهو المغاير لا بمعنى لا النافية ومن أصلية للابتداء قال عبد الحكيم وهذا هو الوجه القوي السابق الى الفهم إذ لا تكلف فيه وقال السيد قدس سره في شرحه للفتاح إن كلمة غير بمعنى لا أى ناشئاً من لا ارادة التعريض قال عبد الحكيم وفيه صرف لفظ غير عن معناها وهو المغاير الى النفي الذى هو معنى لامع كونه مدخول حرف الجر وتفسيره بلا النافية يفيد أن غير حرف مع أن الحرف لا يدخل على الحرف فالمناسب بقاءه على معناه وهو المغاير لا يصح دخول الحرف عليه اه فتأمله وقال العصام في أطوله إن قوله من غير حال من النحوي المضاف الى المثاليين ولفظ من زائدة في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب أى حال كونه غير ذى ارادة التعريض أى ليس مراداً به التعريض وفيه كما يؤخذ من عبد الحكيم زيادة من في الاثبات بتأويل النفي وحذف المضاف وعدم سبق الذهن اليه (قوله لامع ارادة) في الاطول وبعض نسخ عبد الحكيم لامن ارادة (قوله وهذا أظهر مما قالوا برمتهم الخ) وفيه أن السعدى المطول لم يجعل غير بمعنى لا كما عرفت وان جرى عليه الفنى حيث كتب على قول المطول أى لم ينشأ من ارادة التعريض مانصه حاصله أنه لم يقصد بغير ههنا أمر مغاير لما أضيف هو اليه بل أريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشئاً من عدم ارادة التعريض لأنه ليس ناشئاً من التعريض على سبيل الكناية كما في ضرب بنى من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه أن يقال ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس منشأ له فلما جعل غير ارادة

لا أى ضرر باناشا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغي أن نحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكتابة لا تستلزم نفي ارادة الحقيقة فقله من غير ارادة الخ تأ كيد لقوله بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود لا قيدان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللزام على ما فهم كيف وقوله لكونه أعون على المراد به ما يقتضى لزوم التقديم فى الكل أطول وقوله حتى لو كان الخ تفريع على المنفى أعنى قوله قيدان (قوله بان يراد الخ) تصوير للنفي فالمراد التعريض بالمعنى اللغوى وهو الاشارة الاجالية وعدم التصريح لانك لم تصرح بالمعرض به بل بأهمته وأجلته لا الاصطلاحى الآتى بيانه حتى يرد أنه غير متحقق هنا لانه اذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر) أى معين (قوله مماثل للمخاطب أو غير مماثل) راجعان لكل من المثل والغير والأربع صور داخله فى قول المتن ارادة تعريض بغير المخاطب وبهذا تبين أن التعريض بغير المخاطب فى مثلك لا يبخل لا يتوقف على كون ذلك الغير مماثلا للمخاطب والالكان الواجب أن يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب أو غيره أى على المثالين والحاصل أنه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب فى مثلك لا يبخل ايقاع المثل على غير المماثل واردة مطلق الغير من المثل وليس كلامه لغا ونشرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثلك وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد أن الغير فى غيرك لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له أو غير المخاطب مماثلا أو غيره عبد الحكيم بإيضاح (قوله بل

بأن يراد بالمثل والغير
انسان آخر مماثل للمخاطب
أو غير مماثل بل

التعريض منشأه تعيين أن ارادته ليس منشأه وعلى هذا القياس توجيه الكتابة فى قولك ضربنى من غير ذنب اه وتوجيه الكتابة بذلك عامت مافيه (قوله وينبغي أن نحمل الارادة على القصد الخ) فيه أن المعنى الحقيقى المنتقل منه هنا الى المعنى الكنائى هو المثل المطلق أو الغير المطلق فالكتابة لا تمنع من هذا وأما المثل المعين أو الغير المعين المعرض به فالكتابة تمنعه إذ ليس هو المعنى الحقيقى المنتقل منه فالتعريض لا يجتمع مع الكتابة لكن هذا على ما جرى عليه الشارح من أن المراد بالتعريض المعنى اللغوى أما لو كان المراد به المعنى الاصطلاحى فلا يرد عليه ما ذكر وقد تقدم ما يتعلق بكونه يجتمع مع الكتابة فى الحكم أو لا فتنبه (قوله فقله من غير الخ) لم يذكر فى الاطول هذا التفريع عقب وينبغي الخ بل ذكر قبله عبارة طويلة يتفرع عليها ذلك يردود كرها الى شرحها فلذا تركناها (قوله تأ كيد الخ) تقدم بيانه عن السيد وعبد الحكيم (قوله لا قيدان حتى الخ) محمله أن بعضهم فهم أنه قيدان وأنه لا بد من أمرين أحدهما الاستعمال بطريق الكتابة والثانى أن لا يكون هناك ارادة تعريض وفرع عليه أنه اذا اجتمعت الكتابة فى الحكم على المخاطب والتعريض لم يكن التقديم كاللزام كما اذا كان هناك من يدعى أنه مماثل للمخاطب مع كونه بخلاف قيل للمخاطب مثلك لا يبخل وصرح بأن المدعى ليس مثلاله ورده العصام بأنه ليس قيدها ثانيا بل هو تأ كيد لقوله بمعنى أنت لا تبخل الخ كما يعلم مما تقدم عن السيد وعبد الحكيم فلا يجتمع الكتابة مع التعريض وعلى فرض الاجتماع كيف يكون التقديم ليس كاللزام مع وجود العلة وهى الاعونية على الكتابة التى هى أبلغ من الحقيقة لظهور هذه العلة فى جميع صور الكتابة سواء وجد معها تعريض على فرضه أم لا (قوله مع ارادة المخاطب) أى الحكم على المخاطب على سبيل الكتابة (قوله فالصواب مماثل له الخ) أى فيكون

المراد نفي البخل عنه الخ (أى فى مثلك لا يبخل (قوله على طريق الكناية) لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم وإرادة اللزوم لجواز إرادة المعنى الحقيقى أيضا (قوله لأنه إذا نفي الخ) توجيهه للكناية وبيان للزوم المحقق لها سم وكتب أيضا مانصه اذ معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التى أنت عليها لا يبخل وهو من هذا العام لأنه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه هو لا يبخل لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى مماثل) بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى إنسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق يشعر بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود فى المخاطب فيلزم أنه لا يبخل لا نأقول إذا أريد معين ولم يرد العموم لا يفهم منه عرفا علمية الوصف فلا يلزم منه أن يكون المخاطب لا يبخل لأن الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين سم بتصرف (قوله وإثبات) معطوف على قوله نفي البخل لا على قوله نفيه عنه أى والمراد فى غيرك لا يجود (قوله بنفيه عن غيره) أى عن كل ما يربطه بخلاف ما إذا أريد غير معين لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب لأنه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب سم (قوله محلا يقوم به) أى وليس المحلان الغير والمخاطب فإذا انتفى عن الغير تعين أن يوجد فى المخاطب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ) إيضاح دعاه اليه بعد العهد بتمعلق اللام وقوله فى مثل هذه الصورة

المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لأنه إذا نفي عن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه وإثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللزام (لكونه) أى التقديم

فى الكلام ثلاث صور فقط إنسان آخر مماثل له وهذا يرجع للمثال الاول وغير المخاطب مماثلا أم لا يرجع للمثال الثانى فى الاول صورة وفى الثانى اثنان وهذا من تنقذ الايراد لكن يرد على جعل الصور أربعة ان إرادة غير المماثل من المثل خلاف الظاهر اذ حقيقة المثل من كان على أخص أو صافك فالمناسب أن الصور ثلاث بأن يكون قوله مماثل للمخاطب راجعا للمثالين وقوله أو غير مماثل راجعا للمثال الثانى فقط فلم يمنع هو التوزيع بمعنى رجوع الاول للاول والثانى للثانى وكلام عبد الحكيم محتمل لكون الصور ثلاثة فجعلها أربعة انما هو من فهم المحشى وعبارته قوله مماثل له أو غير مماثل تعميم لغير المخاطب للإشارة الى أن الغير فى المتن ليس مقابل المثل كما فى قوله لفظ مثل وغير والا لكان الواجب أن يقال من غير إرادة تعريض بمثل المخاطب أو غيره بل الأعم الشامل للمثل وغير المثل وليس لفاونشرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثل وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد أن الغير فى غيرك لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له أو غير المخاطب مماثلا أو غيره اه وحصله أن قوله مماثل له أو غير مماثل تعميم فى غير المخاطب من غير اعتبار لف ونشر لكن على التوزيع بأن يقال ان هذا الغير الذى هو أعم من المماثل وغيره موزع فى المثال الاول المراد إنسان غير المخاطب مماثل فقط وفى المثال الثانى المراد إنسان غير المخاطب مماثل أو غير مماثل وأما لجعل لفاونشرا لأفاد أن المماثل انما هو فى المثال الاول وغير المماثل انما هو فى الثانى فيكون الكلام شاملا لصورتين فقط فيرد الاعتراض بأن الصواب أن يجعله شاملا للاثلاث (قوله التعليق بالمشتق) أى تعليق الحكم وهو عدم البخل فى مثلك لا يبخل بالمشتق وهو مثلك لأنه بمعنى مماثل وهذا التعليق يؤذن بعلية المشتق منه وهو هنا المماثلة أى منشآت عنه وهو الأوصاف اذ هى موجودة فى المخاطب ولا بد هذا ورد شيخنا كلام المحشى فقال إن قوله لا يقال التعليق الخ فيه نظر لأن المشتق منه هنا هو مماثلة الغير للمخاطب وهى غير موجودة فى المخاطب انما الموجود فيه مماثلته للغير اه ويوافقه ما قاله بعض مشايخنا حيث قال لا يصح قوله والمشتق منه موجود فى المخاطب لأنه ان أراد بالمشتق منه المماثلة

لوقال في هاتين الصورتين لكان أظهر (قوله أعون) من الاعانة وبناء أفعال التفضيل من باب أفعال قياسي عند سيبويه وقيل سمعي لا من العون على ما قيل لأنه اسم على ما في القاموس لكن وقع في شرح التسهيل المصري نافلا عن بعض الكتب أنه مصدر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أعون قد برد أنهم لم التزموا هذا الأعون وفي مواضع كثيرة لم يلتزموا الأعون سم وكتب أيضا قوله أعون على المراد بهما الخ فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللزام من أن المخاطب ان كان منكرا أو مترددا فتقديمهما واجب أو حسن وإن كان خاليا فتقديمهما غير جائز وحاصل الدفع أن التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه أعون على ما هو المراد من لفظة غير ومثل من افادة الحكم بالطريق البليغ وليس للرد ومعنى كون التقديم أعون أن لفظة مثل وغير مع التقديم أعون منهما على المراد بهما مع التأخير لا أن التقديم أعون من التأخير يراد بالاعانة في التأخير عبد الحكيم (قوله لان الغرض منهما اثبات الحكم الخ) فهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة وغير نسبة سم مثال المطلوب بها صفة قولك طويل الجاد فان المطلوب فيها طول القامة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حتى مستوى القامة عريض الأنف في الكناية عن الإنسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التي هي أبلغ) أي لأنها كدعوى الشيء بيبسة (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما قال كاللزام ولم يقل لازما مع

(أعون على المراد بهما)
أي هذين التركيبين لان
الغرض منهما اثبات
الحكم بطريق الكناية
التي هي أبلغ والتقديم
لا فائدة التقوى أعون
على ذلك وليس معنى
قوله كاللزام أنه تقديم
وقد لا يقدم بل المراد أنه

لخصوص المخاطب فهي ليست موجودة في المخاطب بل في مماثله وإن أراد به المماثلة المطلقة فهي لا يصح قصد ما وجعلها آلة للحكم اذ لا يقصد أن من ماثلك في مطلق شيء انصف بعدم البخل الذي أنت متمصف به اه وقد علمت اندفاع ذلك (قوله من باب أفعال) عبارة عبد الحكيم من باب الافعال (قوله لأنه اسم) أي اسم مصدر لا عان لأنه لم يوجد عان وقال بعض المشايخ أي اسم لما يستعان به فانظره (قوله في شرح التسهيل المصري) أي الذي ألفه الدماميني في مصر وألف شرحا آخر في الهند ويقال له الهندى (قوله انه مصدر) أي لعان فيقتضى وجود عان (قوله قد برد أنهم لم التزموا الخ) ان أراد لم التزم العلماء قلنا له التزمت ذلك اتباعا للعرب لجرى ان هذين التركيبين وما شا كلهما محجور الأمثال التي لا تغير وإن أراد لم التزم العرب قلنا لذلك حكمة وهي تقديم الدليل على المدلول لان لفظ مثل وغير يشعر بذلك ابتداء اه شيخنا أو التقديم للأعونية التي لم تعارضها الاهمية كما يؤخذ مما تقدم عن معاوية لكن في قول شيخنا وهي تقديم الدليل على المدلول الخ أن ذلك غير واجب أيضا (قوله فيه دفع الخ) أي في قوله أعون على المراد بهما الخ دفع حيث لم يقل أعون على الرد على المخاطب (قوله واجب أو حسن) أي فلا معنى لقوله كاللزام لانه لازم على الاول وغير لازم من أصله على الثانى (قوله غير جائز) أي فلا يصح قوله كاللزام بالاولى (قوله ومعنى كون التقديم الخ) محمله أن ظاهر الكلام أن المفضل عليه هو التأخير مع أن التأخير لا اعانة فيه والجواب أن المفضل عليه ليس هو التأخير بل لفظ مثل وغير في حال التأخير أي أنهما في حال التقديم أعون منهما في حال التأخير لكن المقصود أنهما من حيث ذاتهما ووصفتهما أعنى التقديم في حال التقديم أعون منهما من حيث ذاتهما فقط أعنى دون صفتهما التي هي التأخير في حال التأخير والا فلونظر لذاتهما فقط في التقديم والتأخير أو لصفتهما فقط فيهما أو لهما معا كذلك أو لذاتهما في أحدهما ووصفهما في الآخر لم يستقم (قوله كدعوى الشيء) أي اللزام بيبسة أي المزوم

أنه لم يسمع التأخير إذا أريد بالتركيبين معنى الكناية إشارة إلى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق أن لا يستعمل الامع التقديم فاشبه ما اقتضت القواعد تقديمه كالمحذور بالاحتى لو استعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لا يخل مثلك ولا يوجد غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما منبوا طبعوا لو اقتضت القواعد جواز (قوله مقتضى القياس) وذلك لأن المطلوب وهو أنت تبخل أو أنت تجود حاصل بالكناية وهى حاصله مع التأخير كالتقديم سم (قوله أنه يجوز التأخير) أى الحال والشأن وفى نسخة ان وكتب أيضا مانصه لحصول المقصود معه (قوله قيل) قاله ابن مالك ومن تبعه سم وحكاه بقيل للبص في دليله والافالحكم مسلم ح ف وكتب أيضا قوله قيل وقديقدم الواو من وقدم المحكى وهى اما للعطف على ما قبله فى كلام القائل أو للاستئناف عبد الحكيم وقد للتحقيق وكتب أيضا قوله قيل وقديقدم لانه دال على العموم تضمن هذا المقول أنه قديقدم لانه لا يدل على العموم كما فى انسان لم يقيم بخلاف لم يقيم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احدهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها أطول وهو انما يتأتى اذا قطع النظر عن قول الشارح المسور بكل (قوله المسور بكل) أى أو ما جرى مجراها فى افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط أن يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لا يجب تقديمه نحو زيد لم يقيم ولم يقيم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذ لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير بقی شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك كل

كان مقتضى القياس أنه
يجوز التأخير لكن لم
يرد الاستعمال الا على
التقديم نص عليه فى دلائل
الاجاز (قيل وقديقدم)
المسند اليه المسور بكل
على المسند المقرون
بحرف النفي (لانه) أى
التقديم (دال على
العموم) أى على نفي
الحكم عن كل فرد

المصرح به (قوله وقد للتحقيق) قال السيد فتس سره قوله وقديقدم المسند اليه المصور الظاهر أن الضمير المستتر فى يقدم راجع الى المسند اليه مطلقا وان كلمة قد للتقليل وان جعل راجعا الى ما ذكره بقريضة سباق الكلام كانت للتحقيق اه وقوله مطلقا أى سواء كان مسورا بكل أم لا وقوله وان كلمة قد للتقليل أى انه نارة يقدم للدلالة على العموم كما اذا كان مسورا بكل مع استيفاء الشروط ونارة يقدم للاحتراز عن العموم كما فى انسان لم يقيم وقوله الى ما ذكره أى الشارح وقوله كانت قد للتحقيق أى فلا مقابل لها (قوله تضمن هذا المقول الخ) مبنى على ما جرى عليه فى الأطول من أن الضمير عائد على المسند اليه من حيث هو وأن قد ليست للتحقيق فلها مقابل لا على ما جرى عليه الشارح من عود الضمير على المسند اليه المسور بكل فتكون قد للتحقيق فلا مقابل لها فلا يقال قد وقد اه شيخنا باجورى رحمه الله رجة واسعة ونفعنا به (قوله أنه قديقدم لانه لا يدل على العموم) أى المقصود من التقديم الاحتراز عن العموم (قوله احدهما الدلالة على العموم) أى الحاصلة عند التأخير وهذه النكتة معلومة مما تضمنه المقول (قوله والاخرى الاحتراز عنها) أى عن الدلالة على العموم أى الحاصلة عند التأخير أيضا وهذه النكتة معلومة من المقول (قوله بحيث لو أخر كان فاعلا) لعل المناسب بحيث لو أخر لتغير حاله بالخروج عن الابتداء اذ لا يشترط كونه فاعلا عند التأخير (قوله رحمه الله أى على نفي الحكم عن كل فرد) المراد بالحكم المحكوم به كالقيام فى المثال الآتى والنفي هو الحكم الذى هو الانتزاع مقابل الايقاع وهذا بيان للدلول الالتزامى اذ المدلول الحقيقى هو اثبات عدم القيام لكل فرد اذ القضية موجبة

انسان لم يقيم أبوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقيم أبو كل انسان كذا في عبد الحكيم (قوله نحو كل انسان لم يقيم) من البين أن كل انسان لم يقيم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لا محالة فلا بد لجعل النكته فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب أن تقوية الحكم تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيدي على التأسيسي كترجيح الخسيس على النفيس فلا يظن بالبليغ أطول (قوله بخلاف ما لو آخر) أي بخلاف التأخير على أن ما مصدرية ولا نعرف فائدة لكلمة لو بل لا نقدر على تصحيحه وتعيين جواب له وكان الاوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر أنها زائدة (قوله فانه يفيد نفى الحكم) أي رفع الإيجاب السكلي لا النفي عن الكل المجموعي بدليل كل وكتب أيضا ما نصه أي المحكوم به أطول (قوله عن جملة الافراد) أي عن الافراد المجمله أي التي لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أقيمت على شمولها للامرين (قوله لا عن كل فرد) أي فقط فلا ينافي أن رفع الإيجاب السكلي يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتي (قوله يفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك أداة الحصر بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فالورد بطريق الحصر عبد الحكيم (قوله وشمول

(نحو كل انسان لم يقيم)
فانه يفيد نفى القيام عن
كل واحد من أفراد
الانسان (بخلاف ما لو
آخر نحو لم يقيم كل انسان
فانه يفيد نفى الحكم عن
جملة الافراد لا عن كل
فرد) فالتقديم يفيد
عموم السلب وشمول

لا سالبه فدلوا لها إيجاب لا سلب (قوله فانه لا يفوت العموم) لو قيل لم يقيم أبو كل انسان فيه نظر لأنه يفوت العموم فيكون من سلب العموم لا عموم السلب والالزم ترجيح التأكيدي على التأسيسي فان انسان المضاف اليه نكرة في سياق النفي فتعم عموما شموليا فلو كان بعد دخول كل لعموم السلب لزم ذلك بخلاف ما اذا جعل بعد دخوله للنفي عن الجملة فانه يكون تأسيسا وأيضا لا وجه لحذف الضمير المضاف اليه أب اذ الكلام في مجرد التأخير مع بقاء التركيب بحاله وفي نسخ عبد الحكيم الصحيحة والاطول فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقيم أبوه كل انسان اه وهو الصواب فان عموم السلب باق بحاله لان كل انسان مبتدأ مؤخر (قوله ولا نعرف فائدة لكلمة لو) فائدة لفظ فائدة الثانية ليس موجودا في عبارة الاطول ولعل المعنى على وجوده اننا لانعرف فائدة موصوفة بانها تفاد الفؤاد أي تصيبه وتؤثر فيه لقونها وعليه فقول المحشى ويظهر الخ لا يلاقيه الا أن يكون راجعا لقوله بل لا نقدر الخ (قوله ويظهر أنها زائدة) وفائدتها التنبيه على أن ما مصدرية لدفع توهم أن ما موصولة وليس المعنى عليها فقول الاطول لانعرف فائدة لكلمة لو في حيز المنع قاله شيخنا وفي عبد الحكيم كلمة ما زائدة كما في قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون ولو شرطية جزاؤه قوله فانه يفيد نفى الحكم الخ ان جاز وقوع الاسمية جوابا للو كما في المعنى ومحذوف ان لم يجز كما في الرضى أي لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير تنصيحا على بيان مخالفة حكمي التقديم والتأخير اه وقوله وانما لم يقل بخلاف التأخير أي بدل قوله بخلاف ما لو آخر نحو لم يقيم كل انسان فانه يفيد الخ لا بدل قوله بخلاف ما لو آخر فقط والالم يستقيم (قوله رفع الإيجاب السكلي) أي الإيجاب المتعلق بكل فرد فرد على حدته كما يفيد لفظ كل ورفع الإيجاب السكلي يصدق بالنفي عن الكل والنفي عن البعض (قوله لا النفي عن الكل المجموعي) أي عن جميع الافراد المجتمعة (قوله بدليل كل) أي فان كل المضاف الى النكرة لعموم كل فرد فرد اه عبد الحكيم (قوله لما كان عموم السلب مستلزما الخ) وجه ذلك أن عموم السلب أخص من سلب العموم ووجود الأخص يستلزم وجود الأعم ولا عكس وقال معاوية بعد نقله عن عبد الحكيم ما نقله عنه المحشى

(النفي) عطف تفسير (قوله والتأخير لا يفيد الخ) هذا كما سيصرح به بناء على الغالب والافقد يتوجه القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم السلب كافي والله لا يحب كل مختار فخور كذا في الفري وهو بمعنى قول بعضهم هذا عند الاطلاق والتجرد عن الصارف الى عموم السلب والا كان له كافي الآية (قوله) لا يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس (أي يحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب أيضا ما نصه أي لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفاد الاول نفي الشمول ومفاد الثاني شمول النفي وكتب أيضا قوله لا يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس هذا بيان الداعي الى الاستعمال لا اتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد أن اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول أطول (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فان عورض بان استعمال كل في التأكيدي أكثر فالحل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه أقوى لان وضع الكلام على الافادة أطول وقوله قلنا ممنوع أي كثرة استعماله في التأكيدي فانه مشروط بأن يكون مضافا الى الضمير غير مجرد من العوامل اللفظية عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لان الافادة خير من الاعادة أي غالباً فلا يرد أن الخطاب اذا كان منكراً وليس معه ما يزيل انكاره وجب التأكيدي والاعادة فليست الافادة خيراً حينئذ (قوله وبيان) خبره محذوف تقديره ظاهر ونحو ذلك وكتب أيضا قوله وبيان لزوم ترجيح التأكيدي على التأسيس أي ان لم يفد تقديم كل في هذا التركيب عموم السلب وتأخيرها سلب العموم (قوله فلان قولنا انسان لم يقيم) أي في المثال الاول قبل دخول

النفي والتأخير لا يفيد الا
سلب العموم ونفي الشمول
(وذلك) أي كون التقديم
مفيداً للعموم دون
التأخير (لا يلزم ترجيح
التأكيدي) وهو أن
يكون لفظ كل لتقرير
المعنى الحاصل قبله (على
التأسيس) وهو أن يكون
لافادة معنى جديداً مع أن
التأسيس راجح لان
لافادة خير من الاعادة
وبيان لزوم ترجيح التأكيدي
على التأسيس أمافي صورة
التقديم فلان قولنا
انسان لم يقيم موجبة
مهملة أما الايجاب فلانه

ولو ترك أداة الحصر في كل أو ذكرها في كل اصح لظهور المراد وأنه بالنظر الى ما هو المقصود فهم ما بان يفاد لك منه قصد التصريح في الثاني لبيان أن التقديم يفيد العموم ببيان أن التأخير لا يفيد ولان له فيه بحثاً أي هذا الوجه الوجه انه لا يتبع المتن فيه حيث أتى في الثاني بما يفيد الحصر من قوله عن جملة الافراد لا عن كل فرد بخلافه في الاول (قوله والافقد يتوجه القيد) وهو العموم المستفاد من كل ومحصله أنه يقيد النفي بان يعتبر دخول كل بعد النفي فتكون قيداً في النفي لاني النفي أي انتفي محبة المختال نفياً كلياً فيكون النفي نقيضاً مقيداً بالكيفية لاني مقيد بها نظير ما قيل ان المبالغة في ماربك بظلام للبيدر ارجعة للنفي لأنها المنفية والمعنى انتفي الظلم انتفاءً مبالغة فيه (قوله كافي والله الخ) قيل هذا تنظير لا تمثيل لانه ليس مسنداً اليه اه وفيه أنه تمثيل لقوله مثله بمعنى نظيره في سلب العموم (قوله هذا بيان للداعي الخ) محصله أنه كيف يستدل صاحب هذا القيل على المنقول بالمعقول لانه قوله لا يلزم الخ دليل عقلي على أن نحو كل انسان لم يقيم معناه عموم السلب ولم يقيم كل انسان معناه سلب العموم مع أن هذا لا يستدل عليه ولا يثبت الا بالنقل والسمع وجوابه أن هذا ليس هو الدليل بل الدليل هو استعمال العرب وأما قوله لا يلزم الخ فهو مجرد مناسبة وبيان للسبب والحكمة (قوله الدعوى) هي كون التقديم لعموم السلب والتأخير لسلب العموم (قوله فان عورض) أي عورض قوله لان الافادة الخ (قوله فانه مشروط الخ) أي ان استعماله في التوكيد خاص بمواطن قليلة وهي ما كانت فيها كل مضافة الى ضمير غير مجردة عن العوامل اللفظية (قوله تقديره ظاهر) الأنسب يحتاج الى تفصيل (قوله رحمه الله فلان قولنا انسان لم يقيم موجبة مهملة) هذا بيان للواقع اذ كونها موجبة لا يتوقف عليه اثبات دعواه أعني لزوم ترجيح التأكيدي على التأسيس لو عكس اذ لو جعلت سالبة لمت دعواه بل

كل (قوله لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر في موضعه لكنه جار في لم يقيم انسان ايضامع أنها سالبة على ما سيجي ، والتحقيق أن الحكم ان كان

يكون الأمر أظهر اذ لا يحتاج حينئذ الى اعتبار كون الموجبة في قوة السالبة الجزئية الخ لكونها سالبة حقيقة فيها السلب عن الجملة قاله عبد الحكيم (قوله رحمه الله حكم فيها بثبوت عدم القيام) أي أدرك المتكلم فيها بثبوت عدم القيام فالحكم بمعنى الادراك والثبوت متعلقه أو المعنى أي فيها بحكم مصور بثبوت عدم القيام فالحكم حينئذ هو النسبة والنسبة هي الثبوت المذكور (قوله هذا وجه لفظي الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لان حرف السلب الخ هذا وجه لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر في موضعه لكنه جار في لم يقيم انسان ايضامع أنه سالبة كما سيجي ، والتحقيق أن الحكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي معدولة ففي انسان لم يقيم لما كان الخبر جملة مشتملة على الفاعل والمحمول مجموع مضمون الجملة أعني سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون الحكم على المبتدأ بالاجاب وفي لم يقيم انسان سلب نسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المستفاد مما ذكره الفاضل الطوسي في شرح الاشارات وما قاله صاحب المحاكات انه لا يستفاد من قولنا زيد قام إلا الحكم بقيام زيد كما في قولنا قام زيد والقول بأن المحكوم به في الاول هو مجموع الفعل والفاعل فذلك أمر آخر لا يتعلق له بالمعنى وإنما اعتبره النحاة صيانة لقاعدتهم أن الفاعل لا يتقدم الفعل فليس بشئ لان الفرق بين الكلامين متحقق في العرب القبح حيث يستعملون الاول للتقوى دون الثاني ولولا تكرر الاستناد لما أفاد التقوى كيف والقاعدة المذكورة إنما أخذوها من استعمالهم للفرق بين القوانين وأبطالوا به قول الكوفية بجواز تقديم الفاعل وسيجي ، بيان ذلك في بحث التقوى اهـ وقوله هذا وجه لفظي الخ أي وأما الوجه المعنوي فهو ما ذكره بقوله والتحقيق أن الحكم الخ وأما قول المحشى والفرق المعنوي بين السالبة الخ فيبان للفرق الذي ذكره الجمهور فلا ينافي أن التحقيق المذكور فرق معنوي أيضا وقوله لكنه جار في لم يقيم انسان ومحملة أن الشارح في المطول فسر المعدول بأن يكون حرف السلب جزأ من المحمول بحيث لا ينفصل عنه ولا يمكن أن يقدر الرابطة بين حرف النفي ومدخوله مع أن هذا القدر متأخر في نحو لم يقيم انسان فانه يجوز أن يكون حرف السلب فيه جزأ من المحمول اذ لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بين حرف النفي ومدخوله فيه مع أنه سالبة لا معدولة فاذ ذكره الشارح في تفسير المعدول غير ظاهر ولذا قال والتحقيق الخ وإنما لم يمكن تقدير الرابطة بين لم ومدخولها لان لم شديدة الاتعال بالفاعل ولا تدخل على اسم أصلا كما قاله عس وفيه أن من الرابطة كان ومضارعها يصح تقديره بعد حرف النفي وعبارة الحفيد على المطول قوله انسان لم يقيم موجبة مهملة الخ فيه بحث لان الموجبة المعدولة المحمول ما تدل على ربط السلب والسالبة البسيطة ما تدل على سلب الربط والرابطة عند المنطقيين كلمة هو أو كان ويعرف الفرق بينهما في اللفظ بتقديم الرابطة على حرف السلب في المعدولة وتأخيرها عنه في السالبة وان لم تكن الرابطة في اللفظ فالفرق بأن ينوي ربط السلب فتكون موجبة أو سلب الربط فتكون سالبة فيمكن أن ينوي هنا سلب الربط فتعتبر سالبة مع أنه يمكن أن يقدر هنا لم يكن يقوم وأيضا قد ذكر في شرح الشمسية أن الرابطة عند أهل العربية الحركة الاعرابية لا غير ويعرف الفرق بينهما حينئذ من قوانينهم ثم ذكر

حكم فيها بثبوت عدم القيام
لأنسان لا ينفي القيام عنه
لان حرف السلب

بسلب الربط فهي سالبة وان كان ربط السلب فهي معدولة فالمحكوم به في انسان لم يقم نسبة سلب القيام الى الفاعل فهي معدولة وفي لم يقم انسان سلب نسبة القيام عن انسان فهي سالبة انظر عبد الحكيم والفرق المعنوي بين السالبة والمعدولة أن الاولى لا تقتضي وجود الموضوع والثانية

ما يدل على جواز أن يصطلح على تخصيص بعض الألفاظ بالسالبة مثل زيد ليس كاتباً والبعض بالمعدولة مثل لا كاتب اه فقله مع أنه يمكن أن يقدر هنا النفي فتقدر الرابطة وهي يكن بعد حرف النفي فتكون سالبة وقوله ان الرابطة عند أهل العربية النفي وان لم يعلم الفرق بالحركة المذكورة وقوله ويعرف الفرق النفي أي لامن الرابطة وقوله من قوانينهم فقولنا زيد هو ليس بقائم معدولة بخلاف زيد ليس هو بقائم فانها محصلة وبخلاف زيد ليس بقائم فانها محصلة وقوله مثل زيد ليس كاتباً النفي يعني ولم مثل ليس فهذه القضية سالبة لا مثل لا فتكون معدولة كما قاله ليس على حفيد المختصر وناقش معاوية عبد الحكيم في قوله لكنه جار النفي بأن جريانه فيه ممكن فعلى تقدير هذا الوجه فيه يكون معدولة وامكانه فيه لا يضر في الفرق به ولا في انه سالبة في الظاهر المتبادر وليس الجريان فيه واجبا حتى يضر اه وفيه أن الوجه الجارى في لم يقم انسان هو جعل حرف الساب جزأ من المحمول لعدم امكان انفصاله عنه وتقدير الرابطة بعده كما في المطول فلا يقال انه جار فيه على وجه الامكان اذ غير الممكن لا يكون ممكناً جريانه فيه منتهم فالجريان في المثالين على حد سواء في الوجوب وقوله والتحقيق النفي محصله أن انسان لم يقم لما كان في يقيم ضمير ساغ توجه النفي على نسبة يقيم الى الضمير ثم أخذ مضمون ذلك وهو سلب القيام وجعل محمولا على انسان فكان الحكم هو ثبوت سلب القيام للانسان فهو حكم ايجابي فلذا كان قضية معدولة المحمول ولما لم يكن في يقيم من لم يقيم انسان ضمير وكان النفي انما توجه على النسبة وهي ليست الا بين يقيم وانسان كان المحكوم به هو القيام والمحكوم عليه هو انسان فكان الحكم فيه سلب القيام فهو حكم سلبي ولذا كانت القضية سالبة وقال معاوية قد يناقش بأنه يمكن أن يكون الحكم ايجابيا في لم يقيم انسان بجعل انسان فاعلا بل يقيم مركبا أو مبتدأ مؤخرا الآن كلا ولا سيما الثاني خلاف الظاهر فيه جدا ولذا لم يعتبرهما المناطق ولا النعاة ولا سيما ثانيهما فهذا الفرق كفرق الشارح فلا فرق بين الفرقين كما لا فرق بين الفرقين اه وفيه أنه حيث لم يعتبرهما المناطق ولا النعاة فلا عبرة بهما على أن الوجه الذي قاله الشارح لبيان العدول جار في المثالين على السواء بخلاف الوجه المستفاد من كلام الطوسي فانه لا يجزى في المثالين على السواء فبين الفرقين فرق كما لا يخفى وقوله الربط أي النسبة وقوله وفي لم يقيم سلب الخ يقر أسلب بصيغة الفعل المبني للجهول أي في هذا التركيب سلب نسبة القيام عن انسان لان المحكوم به في هذا التركيب ليس مضمون جملة لعدم ضمير في يقيم فالنفي انما توجه على النسبة المأخوذة من يقيم وانسان فالنفي خارج عن المحكوم به وقوله لان الفرق بين الكلامين أي في المعنى وقوله لما أفاد الخ قال معاوية أي على ما ذكره السكاكي من تعليل التقوى بالتكرير وعليه التعويل كما يأتي عنه قدس سره في آخر أحوال المسند دون ما ذكره الشيخ من تعليله بالاجال ثم التفصيل كما يأتي ثمة أيضا وقوله وأبطالوا به قول الكوفية أي لما يلزم عليه من عدم الفرق بين القولين قال معاوية يمكنهم الفرق بمجرد الاهتمام والقصد الأولى ويمكنهم دعوى عدم الفرق وأن تجوز تقديم الفاعل من الواضع لمجرد التوسعة في اللغة (قوله فالمحكوم به في انسان الخ)

تقتضى وجوده لانها موجبة (قوله وقع جزأ من المحمول) اذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذى هو لم لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرابطة فاندفع ما يقال لا يتعين أن تكون معدولة المحمول تأمل (قوله مع أن الحكم) من جملة التعليل وأنى به لئلا ترد القضية الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع أنها لا تسمى مهمة لان الحكم فيها على الطبيعة لا على ما صدق عليه الانسان (قوله واذا كان انسان لم يقيم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يقيم موجبة مهمة (قوله يكون معناه) أى اللزى لا المطابق يؤيد هذا قوله نفي القيام اذ لو كان المراد المعنى المطابق لقال ثبوت انتفاء القيام ليوافق ما قدمه ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد دون أن يقول عن الماصدق اذ المعنى المطابق لانسان لم يقيم ثبوت انتفاء القيام عن الماصدق بقطع النظر عن كونه جملة الافراد ويؤيده أيضا دخول الشارح بقوله واذا كان انسان لم يقيم الخ على قول المصنف لان الموجبة الخ (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها (قوله لان الموجبة المهمة) أى التى هى قولنا انسان لم يقيم وكتب أيضا قوله لان الموجبة المهمة هى ما لم تشقل على ما يفيد كونه المحكوم عليه بعض الافراد وكلها وقوله المعدولة المحمول هى ما جعل النفي جزأ من محمولها وقوله فى قوة السالبة الجزئية هى التى ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن البعض وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة فالسالبة الجزئية مطلقة لا تقتضى أى صراحة السلب عن الجملة بل ما كانت مشقة على رفع الإيجاب الكلى فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة ولم يقل المقتضية نفي الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكمية فانها مطلقا صريحة فى نفي الحكم عن كل فرد فلذا يصفها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق فى هذا المقام فقال فى بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية ما بانتفاء الحكم عن كل فرد أو عن البعض فقط ويلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام فى مفهوم القضية دون مناط صدقها لانه مدار التأكيد والتأسيس

وقع جزأ من المحمول وأما
الاهمال فلانه لم يذكر
فيها ما يدل على كمية أفراد
الموضوع مع أن الحكم
فيها على ما صدق عليه
الانسان واذا كان انسان
لم يقيم موجبة مهمة يجب
أن يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل
فرد (لان الموجبة المهمة
المعدولة المحمول فى قوة
السالبة الجزئية)

لا يخفى ما فيه من التساهل (قوله رحمه الله فى قوة السالبة الجزئية) قال معاوية تطويل لان كونها فى قوة السالبة المهمة التى معناها النفي عن الجملة ثابت فى الواقع ومثبت للدعوى وأقصر وأظهر (قوله اذ لا يمكن تقدير الخ) تقدم لك ما يتعلق به فتفطن (قوله ويؤيده أيضا) قوله عن جملة الافراد مبنى على أن جملة الافراد هى مجموع الافراد كلها وقد سبق له أن جملة الافراد هى الافراد الجملة الصادقة بالكل والبعض فى كلامه صدق (قوله هى التى ذكر فيها ما يدل الخ) أى ما اعتبر فيها ما يدل صريحا أو لزوما (قوله وهو قسمان) أى ما يدل على أن السلب عن البعض قسمان أى فى جميع افرادها مستلزمة للسلب عن الجملة استلزام الدال للدلول صراحة أولا (قوله ما يدل على السلب عن الجملة الخ) نحو قولك لم يقيم كل انسان أى القيام المتعلق بكل فرد انتفى وهذا صادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن البعض والثبوت للبعض فهو سلب عن الجملة أى الماصدق الصادق بالجميع والبعض (قوله المستلزمة) المناسب المستلزم وكذا ما بعده (قوله وما يدل على السلب عن البعض الخ) نحو لم يقيم بعض الانسان (قوله فالسالبة الجزئية مطلقة) أى بقسميها وقوله أى صراحة أى كما هو المشعور به من لفظ الاقتضاء والمتبادر منه فى الاستعمال

ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل عن أن قولنا لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها أن صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع أنها مقتضية

بخلاف استلزام الدال للدلول فانه لا يشعر بصراحة ولا غيرها وقوله بل ما كانت النخ أى بل المقتضى صراحة للسلب عن الجملة كل سالبة اشتملت على رفع الايجاب الكلى وذلك ما ذكر فيه ما يدل على السلب عن الجملة وقوله فلذا ووصف النخ أى لكون السالبة الجزئية مطلقا لا تقتضى صراحة السلب عن الجملة بل المقتضى لذلك قسم منها فقط لم يصفها بالمقتضية ووصفها بالاستلزام اذ لو وصفها بالمقتضية لتبادر أن كل فرد من أفرادها صريح في النفي عن الجملة وهو خلاف الواقع فوصفها بالاستلزام لعدم اشعاره بشئ وقوله فلذا يصفها بالاقتضاء أى المشعر بالصراحة حرصا على الافادة متى أمكنت وقوله فقال في بيان الاستلزام النخ أى حيث قال فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية النخ ولوضم العصام الى ذلك أن الشارح المحقق لم يبين مفهوم الموجبة المهمة واقتصر على مناط صدقها اتم كلامه كما ستعرفه وقوله في مفهوم القضية أى فيما يفهم منها وما تدل عليه صراحة أولا وقوله لأنه مدار التأكيد والتأسيس أى لأنه يشترط اتحاد الدالين في التأكيد ولو تنزىلا ولذلك كان التنظير الآتى عن الشارح بقوله وفيه نظر اذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدالين النخ مندفعا كما بأتى عن معاوية فهو ناشئ عن بعده عن المرام ولا يتبين اتحاد الدالين ببيان مناط الصدق انما يتبين ببيان المفهوم فالمفهوم الاتزامى لانسان لم يقم الذى هو النفي عن الجملة مفهوم مطابق له تنزىلا لأنه حاصل المعنى المطابق الذى هو ثبوت العدم للما صدق فاذا جعل هو المفهوم بعد دخول كل كانت كل تأكيد الكن هذا كما ترى متوقف على بيان مفهوم الموجبة لا السالبة فلو ضم الضمنية المتقدمة اتم كلامه والافيقال ببيان مفهوم السالبة الجزئية لم يفد شيأ سوى أن الموجبة المهمة المعدولة المحمول معناها الاتزامى النفي عن الجملة دون كل فرد وهو عين ما استفيد من بيان مناط صدق السالبة نعم بيان مفهومها أفاد حكمة التعبير بالاستلزام والاقتضاء وقوله ثم بنى عليه الخ أى فقد سجل الاستلزام في كلام المصنف على الدلالة الاتزامية وقوله يصدق في حقها أى فهي داخله في كلامه وقوله مع أنها مقتضية أى دالة صريحة على ذلك لا بطريق الاتزام هذا ويحتمل أن قوله فالسالبة الجزئية مطلقا النخ أى السالبة الجزئية من حيث هى أى باعتبار مفهومها لا تنفيذ صراحة السلب عن الجملة بمعنى أن السلب عن الجملة والمما صدق بالجميع والبعض لم يؤخذ في مفهوم السالبة الجزئية أى والضمير في قول المصنف المستلزمة عائد عليها بهذا المعنى على طريق الاستخدام وقوله بل ما كانت مشتملة أى بل المقتضى لذلك صراحة انما هو احدى صورتين وهى ما كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلى نحو لم يقم كل انسان وقوله فلذا ووصف السالبة الجزئية مطلقا أى من حيث هى وباعتبار مفهومها وقوله فان مطلقا النخ أى لأن مفهومها من حيث هو مأخوذ فيه نفي الحكم عن كل فرد لأن مفهومها هو ما حكم فيها بالنفي على كل فرد أى والضمير في قول المصنف المقتضية عائد عليها بهذا المعنى على طريق الاستخدام أيضا وبجميع ما تقدم تعلم أن ما كتبه بعض المشايخ هنا ليس في محله ونصه قوله فلذا ووصف السالبة الجزئية مطلقا لعل الأولى حذف مطلقا لان وصفها بالاستلزام انما يظهر بالنسبة لحدى الصورتين المتقدمتين (قوله ثم بنى عليه) أى على مناط الصدق استعمال النخ

لنفي عن الجملة كافتضاء السالبة السكينة النفي عن كل فرد أطول وقوله ثم بنى عليه استعمال الاستلزام الخ أى نكتة استعمال المصنف الاستلزام في قوله المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة واستعمال الافتضاء في قوله بعد المقضية للنفي عن كل فرد وسياق في عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع لما يقال ان السالبة تصدق بنفي الموضوع فهي أعم وحاصل الدفع أن محل كونها في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة أما عند عدمه فليست في قوتها بل أعم وكتب أيضا قوله عند وجود الموضوع أى في الخارج (قوله بمعنى أهم امتلازمان في الصدق) بيان للواقع والافق ثبوت المدعى يكفي استلزام الموجبة المعدولة للسالبة فقط عبد الحكيم (قوله بنفي القيام) أى بانتفاءه على أن يكون مصدرا من المبني للمفعول أو نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكوم به فترى أى على هذا الوجه الثاني أما على الوجه الاول فمدخول الباء محكوم به وكتب أيضا قوله بنفي القيام أى بثبوت نفي القيام الخ على ما سبق (قوله وأيا ما كان يصدق الخ) الا أنه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثاني يكون بالمطابقة نوبى (قوله يصدق نفي القيام الخ) أى الذى هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكلما صدق الخ) بين أن التلازم من الجانبين فين أولاً أن المهمة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس (قوله فهي في قوة الخ) تفريع على الدليل بشقيه (قوله نفي الحكم عن الجملة) بمعنى رفع الإيجاب السكلى كما يشير اليه تقرير الشارح

عند وجود الموضوع نحو لم يقيم بعض الانسان بمعنى أنهم امتلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفي الحكم عن الجملة)

يعنى والمناسب يكون الكلام في مفهوم القضية أن يبنى هذا الاستعمال عليه كما فعل في الأطول لأعلى الصدق وان كان بناء هذا الاستعمال في حد ذاته على الصدق صحيحا أيضا وقوله وغفل عطف على قوله بنى وهذا اعتراض ثان فان قلت من أين للعصام أن الشارح غفل عما ذكر أجيب بأن قوله وعلى كل تقدير يستلزم الخ انما يصح مع الغفلة عما ذكر لأنه لو كان متنبها له لم يصح ذلك لأن قولنا لم يقيم كل انسان سالبة جزئية ولم تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد بل هي صريحة في ذلك لا مستلزمة هذا ولأنك أن تقول ان الشارح انما قصر كلام المصنف على نحو لم يقيم بعض الانسان ولم يحمله شاملا لنحو لم يقيم كل انسان لانه الظاهر من قوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة من غير تأويل وأما على كلام العصام فغير ظاهر منه الابتأويل بأن يقال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة بالنسبة لاحدى صورتين فتدبر (قوله بل أعم) فيه انها عند اعتبار العدم ليست أعم بل انما تكون أعم اذا اعتبرت لا بقيد وجود ولا عدم الا أن يجعل قوله اما عند عدمه أى عند احتمال عدمه (قوله أى في الخارج) ليس ذلك مراداهنا بل المراد عدم تسلط النفي على الموضوع (قوله ففي ثبوت المدعى) وهو قوله يجب أن يكون معناه نفي القيام الخ (قوله أو نقول معناه قد حكم بهذا الطريق الخ) أى فالباء للتصوير أو من ملازمة المطلق للمقيد فلذا قال فليس مدخول الباء الخ وهذا الحكم مدلول التزامي والا فالمدلول المطابق هو اثبات عدم القيام كما تقدم (قوله فمدخول الباء محكوم به) أى متعلق الحكم بمعنى الادراك وحينئذ يقدر مضاف أى بثبوت انتفاء القيام أو متعلق الحكم بمعنى النسبة والثبوت وحينئذ لا يحتاج لتقدير (قوله وكتب أيضا الخ) الظاهر أنه مبني على الوجه الاول والافضل أن الباء لتصوير الحكم بمعنى النسبة (قوله بمعنى رفع الإيجاب السكلى) أى ان النفي عن الجملة بمعنى رفع الإيجاب السكلى أى الإيجاب المتعلق بكل فرد اذا

لان صدق السالبة

الجزئية الموجودة الموضوع
اما بنفى الحكم عن كل
فرد واما بنفيه عن البعض
مع ثبوته للبعض وأيا ما
كان يلزمها نفى الحكم
عن جملة الافراد (دون
كل فرد) لجواز أن
يكون منفيًا عن البعض
ثابتًا للبعض وإذا كان
انسان لم يبق بدون كل
معناه نفى القيام عن
جملة الافراد لان كل
فرد فلو كان بعد دخول
كل أيضا معناه كذلك كان
كل لتأكيد المعنى الاول
فيجب أن يحصل على
نفى الحكم عن كل فرد
ليكون كل لتأسيس معنى
آخر ترجحها للتأسيس
على التأكيد وأما في
صورة التأخير فلان
قولنا لم يبق انسان سالبة
مهملة لا سور فيها (والسالبة
المهملة في قوة السالبة
الكليّة المقضية للنفي
عن كل فرد) نحو لاشئ
من الانسان بقاء ولما
كان هذا مخالفا لما عندهم
من أن المهملة في قوة
الجزئية بينه بقوله (لورود
موضوعها) أي موضوع
المهملة (في سياق
النفي) حال كونه نكرة
غير مصدرة بلفظ كل فانه

لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع فلا يرد أنه قد تصدق السالبة مع كذب كل أهل البلد لا تحمل الصخرة
لان رفعها ليس رفع الايجاب الكلي لان الايجاب الكلي الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم في
كل أهل البلد لا تحمل الصخرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون رفعه رفع
الايجاب الكلي سم أي فلا تستلزم السالبة الجزئية نفى الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث
هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمية نفى الحكم الخ (قوله وإذا كان
انسان لم يبق معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا وإذا كان انسان لم يبق موجهة مهمة يجب أن يكون
معناه نفى القيام عن جملة الافراد لان كل فرد (قوله معناه نفى القيام الخ) أي اللزوم لا المطابق
اذ هو اثبات عدم القيام نوبى ويلزمه نفى القيام (قوله المقضية) انما قال في الاول المستلزمية
وهنا المقضية لان السالبة الجزئية تحتل نفى الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبوته
لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فأشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف
السالبة الكليّة فانها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد مطول أي فالأقتضاء يشعر بالصراحة
بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها في سياق النفي الخ) أي وما عندهم من أن المهمة
في قوة الجزئية انما هو في غير ما موضوعها في سياق النفي وهي نكرة غير مصدرة بلفظ كل (قوله
حال كونه نكرة الخ) أشار بذلك الى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في حيز النفي يفيد

النفي عن جملة الافراد الصادقة بكها وبعضها رفع للايجاب المتعلق بكل فرد فالجملة بمعنى الماصدق
الصادق بكل الافراد وبعضها وعن باقية على حالها متعلقة بنفى خلافا لمن وهم فيه فقال ان كلام سم
يفيد أن عن في قوله عن الجملة بمعنى على متعلقة بالحكم والجملة بمعنى جميع الافراد وأنه كان الأولى
للمصنف أن يعبر بعلی بدل عن اه اذ لا يلائم تقرير الشارح ولا قول المصنف دون كل فرد (قوله
لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع) أي الافراد المجتمعة (قوله فلا يرد أنه قد تصدق السالبة) أي
الجزئية نحو ليس بعض أهل البلد يحمل الصخرة (قوله مع كذب كل أهل البلد الخ) أي مع كذب
هذه القضية المحكوم فيها على المجموع ووجه كذبها أن المجموع ثابت له الحمل فلو كانت السالبة
الجزئية مستلزمية لنفى الحكم عن المجموع لكانت هذه القضية المحكوم فيها على المجموع صادقة
أيضا كالسالبة الجزئية مع أن الواقع أنها كاذبة كما علمت ومحصل كلامه أنه لو كان مراد المصنف
بنفى الحكم عن الجملة نفى الحكم عن المجموع لورد أن السالبة الجزئية قد تصدق مع كذب نفى الحكم
عن المجموع فان قولك ليس بعض أهل البلد يحمل الصخرة سالبة جزئية صادقة وكل أهل البلد
لا يحمل الصخرة وأردت المجموع قضية كاذبة واستلزام السالبة الجزئية نفى الحكم عن المجموع
لا يتحقق الا لو صدقت الثانية كالأولى فتعين أن مراده بنفى الحكم عن الجملة رفع الايجاب الكلي
اذا السالبة الجزئية لرفع الايجاب الكلي في الموجبة الكليّة وهي المحكوم فيها على كل فرد نحو
ليس بعض الانسان قائما فانه لرفع الايجاب الكلي في قولك كل انسان قائم اذ من المعالوم أن السالبة
الجزئية تناقض الموجبة الكليّة والسالبة صادقة بصورتين وهما عدم قيام أحد أصلا وعدم قيام
البعض مع ثبوته للبعض الآخر ولا شك أنها بصورتها تناقض الموجبة الكليّة فالسلب الجزئي
يستلزم نفى ثبوت الحكم لكل فرد فحينئذ النفي انما هو عن الجملة أي الماصدق الصادق بكها أو
بعضها فقولك ليس بعض أهل البلد يحمل الصخرة مستلزم لنفى ثبوت الحمل لكل فرد والنفي عن

عموم السلب مقيد بقيد أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بلفظ كل والا كان مقيدا
 سلب العموم حرف (قوله وذلك) أى وجوب الحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون
 كل للتأسيس ثابت لان الخ (قوله الا أحد هذين المعنيين) أى نفى القيام عن كل فرد ونفيه عن
 جملة الافراد (قوله لسلب العموم) أى باعتبار لازم معناه والافغناء الصريح ثبوت اللاقيام
 لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله والتأخير) أى بدون
 كل (قوله وفيه نظر) لم يمنع المصنف شيئا من هذا الحكم بل انما نازع في صحة دليله كما يدل عليه
 كلامه في الايضاح سم (قوله يعنى الموجبة المهمة) انما قال يعنى لان الصورة الاولى في كلامه
 محتملة لها مع كل أو بدونها والمراد الثانى فلذا قال يعنى وكذا يقال فيما بعد (قوله الى ما أضيف اليه
 كل) أى فى التركيب الآخر المأنى فيه بكل (قوله بالاسناد اليها) هذا بحسب الظاهر لا يناسب
 قواعد المنطقيين لان المسند اليه عندهم دائما هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فانهما هي سور
 لبيان كمية أفراد الموضوع نعم هذا يوافق قواعد النحويين وأقره ع س سم وعبارة عبد
 الحكيم قيل فيما ذكره المصنف بحث لان المسند اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لبيان كمية الافراد
 للمسند اليه ولذا لا توصف بل المضاف اليه فالنفي عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد
 الى ما أضيف اليه وأيضا ما ذكره لايجرى لو وضع لام الاستغراق في موضع كل لان المقيد في
 الصورتين الاسناد الى أمر واحد فاللام لتأكيد ما يفيد به الاسناد وتقريره أقول ما ذكره من أن
 المسند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مسند اليه فى المعنى فسلم لكن مراد المصنف أن
 كل مسند اليه فى اللفظ وان أراد أنه مسند اليه فى اللفظ فهو خلاف الواقع لان المرفوع بالابتدائية

المصدق الصادق بكل الأفراد وبعضها (قوله رحمه الله وإذا كان لم يقيم انسان بدون كل معناه الخ)
 وما قيل إن الضمير الراجع الى النكرة نكرة كما صرح به الرضى فالضمير فى لم يقيم فى المعنى نكرة
 واقعة فى سياق النفي فهو لعموم السلب فلو كان بعد دخول كل له يلزم عليه ترجيح التأكيد على
 التأسيس فليس بشئ لأن عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع للرجوع فلا يكون عامنا نحو هذا رجل
 لا يعلم شيئا قاله عبد الحكيم قال معاوية وظاهره نفي عمومته فقط مع تسليم أنه نكرة بأن يكون
 معناه فى المثال انسان بارادة الله كور لا انسان ما والحق أنه كالنكرة من وجهها ولعل ذا مراد
 الرضى لا من كل وجه فضلا عن كونه نكرة حقيقة كيف ومعناه فى نحو المثال الانسان الله كور
 وذا معنى معرفة وليس معناه انسان باللزوم تخالف الراجع للرجوع سواء أريد بالرجوع الجنس أو
 فرد ما وليس معناه أيضا جنس انسان للزوم التخالف على أن يراد بالرجوع فرد ما ولزوم احتمال
 التخالف وإيهامه وخفاء الاتحاد على أن يراد بالرجوع الجنس بسبب حمل الجنس فى المرجع على
 البعض وفى الضمير على الكل أو بالعكس والضمير لا يحتمل التخالف ولا يوهمه ولا خفاء فى
 اتحادهم بمرجه وليس معناه أيضا انسان بارادة الله كور أو انسان هو الله كور لأنه معنى طائل بلا
 طائل الا ان كان مبهما مستعملا فى المعنى الله كور وهذا مجاز أو كناية أو مبهما معه تفسيره فيكون
 مدلوله طريقتين مجعلا ومفصلا والضمير حقيقة لا مجاز ولا كناية وكل مفرد طريقة لا طريقتان اه
 بايضاح فتدبره (قوله أن يكون الموضوع نكرة) أى وإفلا عموم أصلا (قوله والا كان
 مقيدا الخ) أى الا يكن غير مصدر بكل بان كان مصدرا بكل كان الخ وفيه أنها حينئذ ليست مهمة

يقيد نفى الحكم عن كل
 فرد وإذا كان لم يقيم
 انسان بدون كل معناه
 نفى القيام عن كل فرد
 فلو كان بعد دخول كل
 أيضا كذلك كان كل
 لتأكيد المعنى الاول
 فيجب أن يحمل على نفى
 القيام عن جملة الافراد
 ليكون كل للتأسيس
 معنى آخر وذلك لان لفظ
 كل فى هذا المقام لا يفيد
 الا أحد هذين المعنيين
 فعند انتفاء أحدهما
 يثبت الآخر ضرورة
 والحاصل أن التقديم
 بدون كل لسلب العموم
 ونفى الشمول والتأخير
 لعموم السلب وشمول
 النفي فبعد دخول كل
 يجب أن يعكس هذا
 ليكون كل للتأسيس
 الراجع دون التأكيد
 المرجوح (وفيه نظر لان
 النفي عن الجملة فى
 الصورة الاولى) يعنى
 الموجبة المهمة المعدولة
 للمجمل نحو انسان لم يقيم
 (وعن كل فرد فى)
 الصورة (الثانية) يعنى
 السالبة المهمة نحو لم يقيم
 انسان (انما أفاده الاسناد
 الى ما أضيف اليه كل)
 وهو لفظ انسان (وقد
 زال ذلك) الاسناد المقيد
 لهذا المعنى (بالاسناد اليها)

أى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) أى على تقدير أن يكون الاسناد الى كل أيضا مفيدا للمعنى
الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيسا) (٢٥٤) لانا كيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد

لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لاشئ آخر حتى يكون كل تأكيدها وحاصل هذا الكلام أنا لان لم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيده ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التأكيده الاصطلاحى أما لو أريد بذلك أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلادونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقيم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فاذا حلت) كل (على الثانى) أى على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقيم كل انسان نفي القيام عن الجملة لاعن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسا) بل تأكيدها لان هذا المعنى كان حاصلادونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقيم كل

لفظ كل لاما أضيف اليه كل ولذا يقال كل الرجال جاءنى دون جاؤنى وأن ما ذكره لا يجرى فى المعرف المستغرق فغير مضر إذ هو مانع يكفيه عدم جريان الدليل أعنى لزوم ترجيح التأكيده على التأسيس فى صورة أعنى المسند اليه المسوّر بكل على أن المعلل وجهه فى ذلك أنه وقوله دون جاؤنى ممنوع بل هذا أفصح من جاءنى وقوله اذ هو أى المصنف (قوله أى الى كل) وتأنيث الضمير لان المراد اللفظة (قوله ما يفيد لفظ آخر) أى فى تركيب واحد واسناد واحد وما هنا ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى حينئذ) أى حين حوّل الاسناد الى لفظ كل (قوله لان لم أنه لو حمل الكلام الخ) أى لانه ليس هنا لفظان فى تركيب واحد كدأحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلانا كيد أصلا حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولا يخفى أن هذا) أى عدم تسليم كون كل للتأكيده لو حمل الكلام بعده على المعنى الذى كان حاصل قبلها أو اسم الإشارة راجع الى تنظير المتن فى كلام صاحب القيل بهذا المنع الذى أشار اليه المتن بقوله لان النفي الخ (قوله كان حاصلادونه) أى ولو فى تركيب آخر (قوله فاندفاع المنع) أى الذى هو حاصل كلام المصنف سم أى حاصل تنظيره أو أن مراد الشارح بالمنع تنظير المصنف (قوله وحينئذ يتوجه) أى حين أريد المعنى الثانى للتأكيده وكتب أيضا قوله وحينئذ يتوجه أى على الصورة الثانية يعنى لما كان يمكن أن يراد بالتأكيده هذا الثانى فيندفع المنع الأول أشار الى منع آخر على تقدير أن يراد به هذا الثانى بدليل حمل المصنف فيه أى فى هذا المنع الثانى المشار اليه بقوله ولان الثانية الخ كلا على التأكيده ولا يكون كذلك الا اذا أردنا بالتأكيده المعنى الثانى الغير الاصطلاحى والحاصل أن المصنف أورد منوعا ثلاثة أولها مشترك بين الصورتين وما بعده مختص بالثانية والشارح دفع المنع الاول المشترك واعترف بتوجه ما بعده (قوله ولان الثانية اذا أفادت الخ) أجاب الشارح بأن افادة النفي فى الجملة فى ضمن افادة النفي عن كل فرد خلاف افادته على الوجه المحتمل لان يكون فى ضمن النفي عن كل فرد وفى ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض وكل تفيد الثانى والمفاد قبل كل هو الاول فيكون تأسيسا (قوله فقد أفادت النفي) الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد يس وكتب أيضا وجه الملازمة أن الخاص يتضمن العام (قوله فاذا حلت) أى بعد دخول كل سم (قوله لان هذا المعنى) أى نفي القيام عن الجملة لاعن كل فرد سم (قوله كان حاصلادونه) أى دون كل (قوله لم يلزم

فلا حاجة للشرط بل جزئية (قوله ولذا يقال كل الرجال جاءنى دون جاؤنى) أى يقال بالافراد حال كونه دون الجمع أى كما يقال بالجمع قاله معاوية أى وليس مراده أنه يقال بالافراد ولا يقال بالجمع حتى يراد المنع الذى ذكره المحشى بعد (قوله رحمه الله التأكيده الاصطلاحى) أى المصطلح عليه عند أهل المعانى وهو ما ذكره قبل لا المصطلح عليه عند النحاة الذى هو من جملة التوابع (قوله الصادق بالنفي الخ) أى فى ذاته وإن كان هناك تحقق فى الأول كما علم من جواب المطول (قوله أى بعد دخول كل) يظهره يفيد رجوع ضمير حلت للصورة الثانية وأرجعه فى المطول

انسان لعموم السلب مثل لم يقيم انسان لم يلزم (قوله أى يقال بالافراد الخ) أو يكون المنفى بقوله دون جاؤنى قول ذلك على تعيينه فتدبر اه (قوله وهو ما ذكره قبل) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله اه (قوله وأرجعه فى المطول

ترجيح التأكيدي على

التأسيدي اذ لا تأسيدي

أصلاً بل انما يلزم ترجيح

أحد التأكيديين على

الآخر وما يقال ان دلالة

لم يقيم انسان على النفي

عن الجملة بطريق الالتزام

ودلالة لم يقيم كل انسان

عليه بطريق المطابقة

فلا يكون تأكيدياً فيه

نظر اذ لو اشترط في

التأكيدي اتحاد الداليتين

لم يكن كل انسان لم يقيم

على تقدير كونه لنفي

الحكم عن الجملة تأكيدياً

لان دلالة انسان لم يقيم

على هذا المعنى التزام

(ولان النكرة المنفية

ادامت كان قولنا لم يقيم

انسان سالبه كلية

لامهمة) كاذب كره هذا

القائل لانه قد بين فيها ان

الحكم مطلوب عن كل

واحد من الافراد والبيان

لا بد له من مبين ولا محالة

هنا شئ يدل على أن

الحكم فيها على كلية افراد

الموضوع ولان معنى بالسور

سولي هذا وحينئذ

يندفع ما قيل سهاهمهمة

(لكل) بل المصنف جعله

نائب فاعل جلت في نفسه

فقال فاذا جلت كل على

الثاني اه ولو قال المحشى

أى كل بعد دخوله المكان

أقعد وأقيد كما لا يخفى اه

ترجيح التأكيدي على التأسيدي (أى كما ادعاه صاحب القيل السابق وقوله اذ لا تأسيدي أصلاً
أى لان لفظ كل للتأكيدي على كل حال (قوله ترجيح أحد التأكيديين) أى تأكيدي النفي عن
كل فرد والنفي عن الجملة اذ كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة كان مفاداً قبل دخول
كل فبعد دخوله تكون للتأكيدي سم وكتب أيضاً قوله ترجيح أحد التأكيديين وهو تأكيدي
النفي عن كل فرد وقوله على الآخر وهو تأكيدي النفي عن الجملة (قوله وما يقال الخ) وارد على
قوله فيما تقدم لا يكون كل تأسيدياً بل تأكيدياً وهو من طرف صاحب القيل السابق الذى هو ابن
مالك ومن تبعه (قوله بطريق الالتزام) لان مدلوله المطابق للسلب الكلى وهو مستلزم رفع
الاجاب الكلى عبد الحكم (قوله فلا يكون تأكيدياً) أى للنفي عن الجملة لعدم اتحاد الداليتين
(قوله لم يكن الخ) أى وقد جعل فيما سبق تأكيدياً فهذا الجواب وان نفههنا الا أنه لا ينفعه فيما
تقسم فلم يأت بما يحسم مادة الشبهة في المطلوب بالكلية يس (قوله لنفي الحكم) أى لثبوت نفي
الخ (قوله التزام) اذ مدلوله المطابق انما هو النفي عن انسان ما ويلزمه النفي عن الجملة سم
وقوله عن انسان ما أى بعض مبهم وكون مدلوله المطابق ماد كره غير ظاهر بل مدلوله المطابق
ثبوت النفي عن الماصدق ويحتمل أن يكون المراد بالمصادق كل فرد أو بعض الافراد لكن
اللازم والمحقق البعض فتأمل حاف (قوله ولان النكرة الخ) هذا لا يضر صاحب القيل في
مقصوده لانه مناقشة معه في التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفته اصطلاح القوم (قوله والبيان)
أى التبيين سم (قوله ولا محالة) المناسب فاء التفريع (قوله ههنا شئ) هو هنا وقوع النكرة
في سياق النفي وكتب أيضاً قوله ههنا شئ خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعبارة المطول
أظهر من هذه وهى ولا بد لهذا البيان من شئ مبين (قوله سوى هذا) أى الدال على أن الحكم
على كلية الافراد قال في المطول والقوم وان جعلوا سور السلب الكلى لائى ولا واحد فلم يقصدوا
الاتحصار بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية اه وقال شيخنا المولى في شرح ألفيته

لكل (قوله لنفي الحكم) أى لثبوت نفي الخ هذا مبني على ما يأتى عن سم من أن المعنى
المطابق ثبوت النفي لانسان ما والالتزام ثبوت النفي للجملة وسياً أى البحث فيه فالمناسب ابقاء
الشارح على ظاهره وأن المعنى المطابق ثبوت النفي للجملة واللازم هو النفي عن الجملة والجملة هنا
بمعنى الماصدق كما هى كذلك في جميع ما سبق (قوله بل مدلوله المطابق ثبوت النفي عن الماصدق)
أى ثبوت الانتفاء عن الماصدق اذ هو مدلول الموجبة المهمة المدعولة المحمول ويلزم هذا المعنى النفي
عن الجملة (قوله رحمه الله فقيه نظرا الخ) أجاب معاوية بأن لهذا القائل أن يشترط اتحاد الداليتين
ولو تنزىلاذا المعنى الالتزام لانسان لم يقيم الذى هو النفي عن الجملة هو حاصل المعنى المطابق الذى
هو ثبوت عدم الماصدق فكان هذا المعنى الالتزام مطابق بخلاف المعنى الالتزام في لم يقيم انسان
الذى هو النفي عن الجملة فانه ليس حاصل المعنى المطابق له الذى هو النفي عن كل فرد بل أعم
منه ومغاير له مغايرة الأعم للأخص فلم يكن بمنزلة المطابق (قوله ههنا شئ) خبر مقدم ومبتدأ
مؤخر والواو في ولا محالة داخل على جملة ههنا شئ ولا محالة مقدم من تأخير والاصل وههنا شئ يدل
الخ لا محالة وبين بهذا أنه قد وجد هذا المبين ولا بد فقد طبق القاعدة المشار لها بقوله أولاً والبيان
أى كل بيان لا بد له من مبين (قوله بل كل ما يدل على العموم) كطرا وأجمعين وكون الموضوع

وقول بعض المناطق ان السور هو اللفظ الدال على ذلك تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ المذكور أو ما يقوم مقامه اه وقال عتي ومتى وجد ما يفيد العموم ولو قرينة حال كان ذلك المفيد سور العموم ولا يختص بلفظ مخصوص اتفاقا (قوله وقال عبد القاهر) فان قلت ماذا كره الشيخ عبد القاهر هو عين ماذا كره صاحب القيل السابق فافائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ماذا كره صاحب القيل حق وأن الباطل دليله وفي هذا الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاغراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو الصحيح فالاولى الجواب بأن ماذا كره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفي على كل يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسند اليها وكلام الشيخ أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في اعادته هذه الفوائد الآتية (قوله كلمة كل) لفظ كلمة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه ففي كلامه تغيير اعراب المتن (قوله بأن أخرت عن أداته) أى لفظا أو رتبة وقدمه للثاني بقوله كل الدراهم لم آخذ لان كل رتبناها هنا التأخير وكتب أيضا مانصه أى بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ) يحتمل أن تكون حجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثلا لكل المعمولة لاداة النفي يجعلها حجازية ويصلح مثلا لغير المعمولة لاداة النفي يجعلها تميمية (قوله تشهى السفن) أى أصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أى فلا يحسن عطفه بأول مطول فاندفع ما يقال انه من عطف الخاص على العام ولا يحذور فيه وحاصل الدفع أن عطف الخاص على العام لا يكون بأول بالواو وكون أو بمعنى الواو تكلف تأمل (قوله وكذا الوعطفها الخ) أى ليس بسبب

باعتبار عدم السور
(وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخله في حيز النفي بان أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لاداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو) قول الشاعر
(ما كل ما يقنى المرء يدركه)
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
أو غير فعل نحو قولك
ما كل مقنى المرء حاصل (أو معمولة للفعل المنفي)
الظاهر أنه عطف على داخله وليس بسبب دلالته الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفها على أخرت

نكرة في سياق النفي كما في المطول وكون النكرة الواقعة في سياق النفي مستعملة لعدم العموم كما في لارجل بل رجلان فان لا العاملة عمل ليس وان كانت ظاهرة في العموم الا أنها تحتمل عدم العموم انما ينافي كونه ناصيا في العموم لادلالته عليه قاله عبد الحكيم (قوله ولو قرينة حال) قيل كقوله والله لا يحب كل مختار فخور فهي سالبة كلية بقرينة الحال (قوله وأن الباطل دليله) أى ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول (قوله عند الشيخ كما سيأتي) أى بدليل رد الشارح عليه بأن الحق الاغلبية لا الكلية التي هي ظاهر كلام الشيخ (قوله تعميمات) أشار اليها بقوله بان أخرت الخ وقوله وتفصيلات أشار اليها بقوله وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف الخ وكذا بقوله توجه النفي الى الشمول وقوله والاعم بالنسبة لغير مسائل المسند اليه وقوله وأمثلة أشار اليها بقوله نحو * ما كل ما يقنى المرء يدركه * ونحو ما جاء القوم كلهم الخ (قوله كان في اعادته هذا) اضافة اعادة من الاضافة للفاعل واسم الاشارة مفعوله (قوله أى لفظا أو رتبة الخ) هذا التعميم ترويج لاستشكال العطف الآتي في الشارح وبعد الجواب عنه لا يناسب التعميم (قوله أى بلا فاصل) هـ اذ من الأطول لدفع اشكال العطف الآتي في الشارح (قوله أى فلا يحسن) لم يقل فلا يصح اشارة الى امكان الجواب بأن أو بمعنى الواو وأنها مانعة خلو فقط لا مانعة جمع فقط ولا مانعة جمع

أيضا (قوله بمعنى أوجعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل كاتفر في النحو ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقي معمولة سم وعلى الاحتمال الثاني يكون فيه فساد ثان لأن حذف المعطوف وبقاء معمولة مخصوص بالعطف بالواو كما في قول الشاعر * علفتها تبنا وماء باردا * كما ذكره في الخلاصة (قوله اللهم الخ) وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت سم (قوله بما إذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل) والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أوجعلت معمولة للفعل المنفى مطول هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخله أن كانت كل داخله في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل المنفى وإذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قوله أو غير ذلك) كأن يكون ظرفا أو مجرورا أو تأكيذا لاحدهما نحو ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم أو ما سرت كل اليوم أو اليوم كله (قوله أو ما جاء كل القوم)

وخلو معا (قوله فهو اسم يشبه الفعل) معطوف على فعل فيه نظر اذ معنى قول الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

على ما قاله شيخنا خلافا لما في الأسموني وحواشيه أنه يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل من حيث الشبه بالفعل كما يفيد تعليق الحكم بقوله شبه فعل وأنه يعطف الاسم على الفعل المشبه للاسم من حيث شبهه بالاسم كما يفيد قوله وعكسا استعمل بناء على أن العكس تام حتى في المشابهة ومن أمثلة الأول فالغيرات صبها فأثرن وصافات ويقبضن فأثرن عطف على مغيرات ومغيرات وإن كان مجرورا باعتبار الاسم لکن من حيث الشبه بالفعل وتأويله به لا محال له والعطف عليه بهذا الاعتبار ويقبضن عطف على صافات وصافات وإن كان منصوبا باعتبار الاسم لکن من حيث الشبه بالفعل لا محال له وهو الملاحظ في العطف فالمنظور إليه في ذلك عطف الفعل على الفعل ومن أمثلة الثاني قوله أم حيي قد حبا أودارج وقوله يقصد في أسوقها وجائر فدارج عطف على خباوحبا وإن كان لا محال له باعتبار الفعلية لکن من حيث الشبه بالاسم مجرور والعطف عليه بهذا الاعتبار وجائر عطف على يقصد ويقصد وإن كان مرفوعا باعتبار الفعلية فهو من جهة الشبه بالاسم مجرور صفة ثانية لعضب في قوله بات يعشها بعضب باتر لتأوله بقاصدا في محال نصب حال اذ يرده جر المعطوف وهو جائر وجائر معطوف عليه بهذا الاعتبار فالمنظور إليه في ذلك عطف الاسم على الاسم وحينئذ فلا يتأني عطف الاسم هنا على الفعل لعدم صحة تأويل الفعل المدخول للحرف المصدرى بالاسم نعم يتم ذلك على ما في الأسموني وحواشيه من صحة عطف الاسم على الفعل باعتبار تأويل الاسم بالفعل لکن يشكك حينئذ أنه لا وجه لنصب الاسم هنا إذ لم يقتضه عامل ولذلك قال في المطول إما أن يكون عطفها على داخله في حيز النفي وإما أن يكون بتقدير فعل عطفها على أخرت والمعنى أوجعلت معمولة وكلها ليس بسديد اه فتدبر (قوله كما ذكره في الخلاصة) أي حيث قال فيها

والفاء فتدخلف مع ما عطف * والواو إذا لبس وهي انفردت * بعطف عامل البيت (قوله وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت) لکن في المطول أن الأقرب عطفه على

بمعنى أوجعلت معمولة لأن التأخير عن أداة النفي أيضا شامل له اللهم الا أن يخص التأخير بما إذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيذا لاحدهما أو غير ذلك (نحو ما جاء في القوم كلهم) في تأكيدهم الفاعل (أو ما جاء كل القوم) في الفاعل وقدم التأكيذ على الفاعل

(قوله يعشها الخ) ضمير يعشها للراة لانه في وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب أي السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور والاسوق جمع ساق اه منه

لم يقل أو ما جاء كلهم تنبيهاً على أن كل المضاف إلى الضمير لا يكون إلا تائيداً أطول وبرد عليه قول الشاعر * قد أصبحت أم الخيارات الخ وقول الشاعر * ثلاث كلهم قتلت عمدا * فكان الأولى أن يقول لا يكون فاعلاً (قوله لأن كلا أصل فيه) أي في التائيد كيدوان كان الفاعل أصلاً في نفسه سم وكتب أيضاً مانصه قيل إن العبارة مقبولة والأصل لأن التائيد كيداً أصل فيها إذ ليس المراد أن كلا أصل في التائيد وغيرها كاجتماعين فرع عنها بل المراد أن التائيد كيد هو الأصل في كل

آخرت قال السيد موجهها الكلام الشارح مانصه وكأن الشارح أراد تطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ وإبقاء الدخول في حيز النفي على إطلاقه فاختر العطف على آخرت بذلك التأويل فصار مجموع المعطوفين تفسيراً للدخول في حيز النفي اه وقوله على كلام الشيخ أي عبد القاهر حيث قال إذا أدخلت كلا في حيز النفي بأن تقدم النفي عليه لفظاً أو تقديرًا اه فقد أبدل المصنف قوله إذا أدخلت كلا في حيز النفي بقوله إن كانت كل داخله في حيز النفي وأبدل قوله إن تقدم النفي عليه لفظاً بقوله إن أخرت عن أداته وأبدل قوله أو تقديرًا الذي عني به تقديمها على الفعل المنفي العامل فيها فانه مؤخر تقديرًا لأن مرتبة المفعول التأخر عن العامل بقوله أو معمولاً للفعل المنفي وبوجه أيضاً ما اختاره الشارح بعدم انتشار ضابط التأخير المشار إليه بقوله إن كانت كل داخله الخ وضابط التقديم المشار إليه بقوله والأعم ووجه عدم الانتشار أن ضابط التأخير على ما استقر به الشارح هو الدخول في حيز النفي فقط فهو شيء واحد وإن كان مصوراً بأمرين وضابط التقديم هو عدم الدخول في حيز النفي فهو شيء واحد بخلاف ما لو جعل العطف على داخله فانه ينتشر ضابط التأخير والتقديم لأن ضابط التأخير حينئذ واحد أمرين أما الدخول في حيز النفي أو كونها معمولاً للفعل المنفي وضابط التقديم حينئذ نفي هذين الشيئين لكن الخطب في الانتشار وعدمه أمر يسير واستقرب السيد قدس سره العطف على داخله مع تفسير الدخول بالتأخير المقيد بالقييد الذي ذكره الشارح لأنه أقرب لفظاً ولا يحتاج إلى تقدير واستقرب عبد الحكيم وجه آخر فقال الأقرب الأظهر أن يجعل قوله أو معمولاً بتقدير الفعل معطوفاً على آخرت ومجموع المعطوفين يقيس تعميماً للدخول في حيز النفي وذلك أنه لما كان يتبادر من الدخول أن تكون كل مؤخرة في اللفظ عن النفي أي بهذين المعطوفين لأجل إفادة أن المراد بالدخول ما هو أعم من الدخول عليها لفظاً أو رتبة ويحمل التأخير على ظاهره أعني اللفظي أعم من أن تكون معمولاً للفعل المنفي أولاً وكذا قوله معمولاً أعم من أن تكون مؤخرة أو لا فيبينهما عموم وخصوص من وجه وكلمة أولمغ الخلو فقوله ما كل ما يقتضي المرء مثال لا فتراق التأخر عن معموليتها للفعل والأمثلة المذكورة بعد قوله أو معمولاً أمثلة لا فتراق معمولية ولا اجتماعهما وما قاله السيد قدس سره من أن القول بالخصوص والعموم من وجه بعيد لم يعلم وجه بعده لأن كلمة أو لأحد الأمرين سواء جاز الاجتماع بينهما أو لا وما ذكره الشارح من تقييد التأخير بما إذا لم تكن معمولاً للفعل المنفي وإن حصل به المباني الكلية بينهما فصرف عن الظاهر وكذا ما ذكره السيد قدس سره من تفسير الدخول بالتأخير المقيد بما ذكره الشارح اه ببعض إيضاح قال معاوية وكون التباين الكلي في العطف بأظهر أو أكثر بحيث يوجه به البعد وينجبه به التقييد والتفسير بالمقيد بمنوع (قوله فكان الأولى أن يقول لا يكون فاعلاً) أولى منه أن يقول لا يكون معمولاً لعامل لفظي

لأن كلا أصل فيه (أولم
أخذ كل الدراهم) في
المفعول المتأخر

وغيره كالفاعلية ليس أصلا فيها ولك أن تقول المعنى أن كلا أصل في التأكيدي دون الفاعلية فلا قلب
 (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) قال في المطول جعل الفعل منفيا بل لأن المنفى بالآية تقدم معموله
 عليه بخلاف لم ولولن على ما بين في النحو اه وهذا بناء على ما نقل الرضى عن سيبويه أنه حكى
 عمرا لن يضرب زيد فاجاز تقديم معمول معمولها ومنعه الاخش يس قال الفري الوجه الذي
 ذكره انما ينض وجها لعدم إيراد مثل كل الدراهم ما أخذت في الامثلة لا لعدم إيراد مثل ما كل
 الدراهم لأن المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني والفرق أن ما النافية لها الصدارة لشابهتها حرف
 الاستفهام في الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانهما لا اختصاصهما بالفعل صارا كالجزء
 منه فيجوز تقديم ما في حيزها عليهما بجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه وأما لا فانها وإن كانت
 كافي الدخول على القبيلين إلا أنها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعده في قولك
 ضرب بني بلاذنب وعزمت عليك أن لا تضرب بني يعمل ما بعده فيما قبلها اه ملخصا (قوله وكذلك
 آخذ الخ) أشار الى أن المصنف ترك مثل التأكيدي اعتمادا على فهمهما مما سبق كافي المطول
 (قوله توجه النفي الخ) جواب ان فقول الشارح ففي جميع الخ حل معنى (قوله ثبوت الفعل)
 أي ثبوت مدلوله وكذلك قوله أو الوصف ففي كلام الشارح توسع بأقامة الدال مقام المدلول فاندفع
 ما قيل ان أراد بالفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو
 الوصف عبد الحكيم وكتب أيضا قوله ثبوت الفعل أو الوصف كان الاول أن يقول ثبوت الحكم
 لاجل أن يشمل الاسم الجامد كافي ما كل سوداء مرة وما كل بيضاء شحمة قال في الاطول ولا يشمل
 نحو ما كل القوم كاتباً أبوه أو يكتب أبوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل أو الوصف لبعض بل لمتعلق
 به بعض اه وقد يدفع عدم معموله هذا بجعل البعض في كلام المصنف شاملا لبعض مدخول كل
 وبعض من يتعلق به (قوله في المعنى) أي فقط أو والملفظ وكتب أيضا قوله في المعنى قيد به ليشمل
 ما اذا كانت كل فاعلا وتأكيدي للفاعل سم أو مبتدأ أو اسما للناسخ (قوله أو تعلقه به)
 اطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو التعلق على نسبته للمفعول اصطلاح شائع عو
 (قوله بدليل الخطاب) أي مفهوم المخالفة مثلاً ما جاء القوم كلهم نفى لمجيء الكل فيفهم منه ثبوت
 مجيء البعض تأمل سم (قوله والحق أن هذا الحكم) أي قوله توجه النفي الى الشمول وأفاد

(أو كل الدراهم لم آخذ)
 في المفعول المتقدم وكذا
 لم آخذ الدراهم كلها أو
 الدراهم كلها لم آخذ في
 جميع هذه الصور
 (توجه النفي الى الشمول
 خاصة) لا الى أصل الفعل
 (وأفاد) الكلام (ثبوت
 الفعل أو الوصف لبعض)
 مما أضيف اليه كل ان كانت
 كل في المعنى فاعلا للفعل
 أو الوصف المذكور في
 الكلام (أو) أفاد (تعلقه)
 أي تعلق الفعل أو الوصف
 (به) أي ببعض ما أضيف
 اليه كل ان كانت كل في
 المعنى مفعولا للفعل أو
 الوصف وذلك بدليل
 الخطاب وشهادة الذوق
 والاستعمال والحق ان هذا
 الحكم أكثرى لا كلي

اذ لا تقع مفعولا أيضا كما سيأتي في كلامه قال بعض الأفاضل عدم كونه فاعلا أكثرى كافي المعنى
 بدليل قول الشاعر * فيصدر عنها كلها وهونها * (قوله لا يتقدم معموله عليه) أي على
 المنفى مع أداة النفي (قوله لا لعدم إيراد مثل ما كل الدراهم) أي أخذت لأن الفصل بين ما
 والفعل المنفى بالمعمول وهو كل لا يخرج ما عن الصدارة فلا يخرجها الا التقديم عليها (قوله
 فلانها لا اختصاصهما بالفعل الخ) وأيضا لم غيرت معنى العامل الى الماضي فكانت شديدة الامتزاج
 به ولن تكونها نقيضة سوف التي لا يخطاها العامل لأن سوف للتأكيدي في الاثبات ولن للتأكيدي
 في النفي تخطاها العامل لأجل أن تتباين أحكام المتناقضين اه عبد الحكيم وهو مبني على أن
 لن تفيد التوكيد (قوله رحمه الله وأفاد الكلام) جعل الشارح الفاعل هو الكلام بيان
 لحاصل المعنى والافرجع الضمير النفي أو التوجه المذكور ضمنا أو التوجيه المذكور التزاما
 قاله معاوية (قوله بأقامة الدال الخ) هذه الاقامة ما يحذف مضاف أو بالمجاز العقلي (قوله رحمه
 الله والحق أن هذا الحكم أكثرى الخ) اعتراض على الشيخ في دعواه الكلية بدليل قول الشيخ

ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وكتب أيضا قوله والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى قد يقال بل هو كلى ولا دلالة فيما ذكره لجواز أن يعتبر فيه دخول كل بعد النفي لا قبله فيكون قيداً في النفي دون المنفي فيكون من شمول النفي لأن القيد إذا اعتبر بعد النفي كان قيداً فيه لا في المنفي فيكون النفي نقيضاً للقيد لأن النفي مقيد اه سم وفيه تأمل وقال الحفيد قوله والحق أن هذا الخ يمكن أن يقال كلام الشيخ مبني على الوضع وإفادة تلك الأمثلة لشمول النفي بواسطة القرائن اه وقوله مبني على الوضع أي باعتبار الوضع وقطع النظر عن القرائن (قوله والله لا يحب كل مختال) أي متكبر معجب وقوله فخور أي كثير الفخر على الناس بغير حق وقوله والله لا يحب كل كفار أي جاحد بتحریم الربا فزرى وقوله أثيم أي كثير الائم وقوله ولا تطع كل حلاف أي كثير الحلف في الحق والباطل وقوله مہین أي قليل في الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لاجل كذبه اه فزرى وكتب أيضا قوله ولا تطع كل حلاف مہین أو رده هذه الآية وإن لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه إشارة إلى أن النهي كالنفي في الحكم السابق (قوله بأن قدمت الخ) إشارة إلى أن النفي المستفاد من لفظة لا يتوجه إلى القيد أعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم

بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مہین (والا) أي وإن لم تكن داخله في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظاً

(قوله لكن الحق أحق) فيه من وجوه التفسير إيهام لطيف بدیع اه منه

على ما نقله عنه في المطول إذا تأملنا وجدنا إدخال كل في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن اه فانه صريح في كلية الحكم كما قال عبد الحكيم ولذا قال في المطول بعد نقله عنه ما ذكر وفيه نظر لا نأجده حيث لا يصلح أن يعلق الفعل ببعض كقوله والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مہین فالحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى (قوله قد يقال الخ) حاصله أنه يعتبر في معنى الدخول في الحيز توجه النفي إلى كل فإذا انتفى بأن اعتبر النفي قبل كل والكلية قيد فيه كما في الآيات فلا دخول في الحيز فلا انتقاض بها فقوله بأن أخرت أو معمولة أي مع توجيه النفي إليها ولم يصرح به لظهور أنه المناط إذا لا يوجد توجه النفي إلى معناه الذي هو شمول الاثبات لا حيث لا يحق عليه بعده وأيضا يلزم عليه أن تكون كل تأكيذا لا تأسيسا إذ العموم حاصل من قبل ولذا قال وفيه تأمل (قوله وقال الحفيد الخ) كتب عبد الحكيم على قول المطول وفيه نظرا الخ والجواب أن مقتضى الاستعمال ذلك والآيات مصروفة عن الظاهر لدليل خارجي أي كورود الشرع بتصریم الاختيال مطلقا حتى لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم ولذا قال الشارح في شرح الكشف أنه يعتبر النفي في الآيات قبل دخول كل فلا تكون كل داخله في حيز النفي حقيقة وإن كانت داخله صورة فلا ينتقض الضابط بها اه قال معاوية والحق أنهما استعمالان ظاهران يحتاجان كما مشترك إلى قرينة يرجعان إلى اعتبار الدخول في الحيز وعدمه فأنهم صرف عن الظاهر بل استعمال آخر ظاهر مر جمعه ما نقله الشارح فهو جواب آخر حق وحاصله أنه يعتبر في معنى الدخول في الحيز توجه النفي إلى كل بأن يعتبر دخوله عليها بعد دخولها والاثبات إليها إذ لا يتوجه إلى معناها الذي هو شمول الاثبات فإن انتفى بأن اعتبر قبله كما في الآيات فلا دخول في الحيز فلا انتقاض بها فقوله بأن أخرت أو معمولة أي مع توجيه النفي إليها ولم يصرح به لظهور أنه المناط فافهم اه لكن الحق أحق (قوله مبني على الوضع) أي على عدم القرائن فلا ينافي قول الشارح وذلك بشهادة الخطاب الخ

كل عليه فلا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفائه في الكلام أصلا فلا يصح حينئذ قوله عم النفي على إطلاقه فنرى (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فأنها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي ولو زاد ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم واحد) أي لقبه وأما اسمه فقبل الخرباق وقيل العرياض (قوله أقصرت الصلاة) أما الظهر وأما العصر على ما رواه البخاري ومسلم كذا في الطيبي والقول بأنها إحدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه إحدى صلاتي العشي والمراد صلاتي وقت العشي وهو من الزوال إلى الغروب اهـ عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم أن الصلاة مفعول أقصرت كأكرمت بدليل أم نسيت سم أو كأضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت بالبناء للفاعل وروى أيضا بضم الفاق وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فإن قيل لا جاز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لانه يلزم عليه الكذب فإن بعضه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أريد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه كان في نفس الأمر فكيف قال ذو اليمين ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظني فبين ذو اليمين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ع س سم واعتقاد خلاف الواقع بإرادته تعالى للتشريع ليس نقضا قله ع ق **فائدة** ذكر العارف ابن أبي جرة في شرح مختصره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسه إلا أربع مرات سلم من اثنتين وقام من ثانية وقام إلى خامسة وأسقط آية من سورة اهـ وقوله وقام من ثانية أي بلا تشبه بأول وكتب أيضا قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا في الكرماني فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب راجع عبد الحكيم

ولم تقع معمولة للفعل
المنفي (عم) النفي (كل
فرد) مما أضيف إليه كل
وأفاد نفي أصل الفعل
عن كل فرد (كقول
النبي صلى الله عليه وسلم لما
قال له ذو اليمين) اسم
واحد من الصحابة رضى
الله عنهم (أقصرت
الصلاة) بالرفع فاعل
قصرت (أم نسيت يا رسول
الله) عليه الصلاة والسلام
(كل ذلك لم يكن)

(قوله قد يكون بانتفائه) أي النفي الذي هو المقيد (قوله ولو زاد الخ) لكنه راعى عبارة المصنف فجاءه (قوله أي لقبه) قيل لقب بذلك أطول كان في يديه أو لانه كان يعمل بكتايبه على السواء (قوله إحدى صلاتي العشاء) بفتح العين المهملة والمد كما قاله شيخنا وغيره قال في القاموس والعشاء كسواء طعام العشي ولذا قدر عبد الحكيم لفظ وقت فالضمير في قوله وهو من الزوال إلى الغروب راجع لوقت العشاء لا للعشاء كما لا يخفى (قوله أقصرت كأكرمت) أي على حذف همزة الاستفهام والأصل أقصرت من أقصر يقصر (قوله أو كأضربت) وعليه فالهمزة للاستفهام من قصر يقصر (قوله لم يرد عليه الاعتراض) أي من ذي اليمين والمراد بالاعتراض قوله للنبي صلى الله عليه وسلم بعض ذلك قد كان وفي تعبيره بالاعتراض نوع بشاعة وقد يقال بين ذو اليمين بقوله بعض ذلك قد كان أن الظن لم يطابق الواقع ولو قال وإن أريد في ظني لم يكن مناسبا لسؤال ذي اليمين فإنه إنما يسأل عن الواقع ثم كلامه نعم إن جعل قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن يعني في ظني بمعنى لا علم لي بالواقع في ذلك كان مناسبا لسؤال ذي اليمين وحسن قوله بعض ذلك قد كان فإن فيه بيان الواقع من وجه فافهم (قوله فبين ذو اليمين الخ) أي هذا هو وجه الرد من ذي اليمين عليه صلى الله عليه وسلم والأفكون كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظنه أمر ثابت في نفس الأمر فهو صدق على مذهب الجمهور (قوله فيه دليل الخ) هذا مبني على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن الواقع لا عن ظنه ولا عن الواقع باعتبار ظنه كما لا يخفى (قوله راجع عبد الحكيم) عبارته

وكتب أيضا ما نصه سائلة كلية (قوله هذا قول النبي الخ) هذا ايضا فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوما من قوله كقول النبي الخ (قوله أو بنفيهما جميعا) أي وليس في الجواب تعيين أحد الأمرين فيلزم أنه أراد نفى كل منهما سم وكتب أيضا قوله أو بنفيهما جميعا لم يقل أو

قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من قال ناسيا لم يفعل وكان قد فعله أنه غير كاذب كذا في الكرماني فكل كلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب فيه وقيل المراد لم يكن في ظني وقيل كناية عن لم أشعر ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما عمل عملا كثيرا وتكلم عمدا بما أمر بني على صلاته وصلى ركعتين وسجد للسهو فقال الأوزاعي إن التكلم عمدا في الصلاة بما فيه مصلحة الصلاة لا يفسدها لكن بقي الاشكال بالعمل الكثير وقيل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في ذلك التكلم والعمل في حكم الناسي أما الرسول صلى الله عليه وسلم فلا اعتقاده الفراغ من الصلاة وأما الصحابة رضوان الله عليهم فافظنهم القصر وفيه أنهم متدكرون للصلاة مترددون في أنه لم وقع الاكتفاء على ركعتين فكيف يقال إنهم في حكم الناسي للصلاة على أن عدم فساد الصلاة بالتكلم والعمل إنما ثبت في حق الناسي دون من هو في حكمه وقيل إن هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلاة وفيه أن حرمة التكلم كانت بمكة حين نزول قوله تعالى وقوموا لله قانتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة لأن راوية أبو هريرة وكان حاضر في تلك الصلاة كما يدل عليه لفظة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشاء فليس رواية عن صحابي آخر بطريق الارسال إلا أن يقال صلى بنا حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه أبو هريرة مرسل أو يقال المراد بضمير المتكلم جماعة من الصحابة سوى أبي هريرة أو يقال أنه كناية عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وإن كانت لا تخلو عن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب أمر لم يثبت في الشرع بخلاف ما سبق وعندي أن البناء في تلك الواقعة كان بالوحي وهذا أظهر وأسلم اه وقوله فكل كلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب أي لأن الصدق والكذب إنما يكون عند العمد لكن في شرح النووي على مسلم قبل باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ما نصه وقد تقدم أن مذهب أهل الحق أن الكذب الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو ولا يشترط فيه التعمد لكن التعمد شرط في كونه إثما والله أعلم اه وقوله وقيل لم يكن في ظني قصر ولا نسيان بل الذي في ظنه عدمهما ولا شك أن هذا موافق للواقع لأن الواقع أنه ليس في ظنه ذلك وحينئذ يفر دذي اليدين عليه بقوله بل بعض ذلك قد كان معناه أن هذا الظن غير موافق للواقع وقوله كناية عن لم أشعر أي ولا شك أن عدم شعوره موافق للواقع لأن الواقع أنه لم يشعروا أن كان المشعور به مخالفا للواقع وهذا الجوابان ظاهران على مذهب الجمهور في الصدق والكذب خلافا لمن قال إنهما مبنيان على مذهب النظام القائل بأن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وإن لم يطابق الواقع وهذه التحملات الثلاثة دفع لما يقال يلزم على جعل قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن من باب عموم السلب الكذب في خبره وهو معصوم فلذلك فرصا حب السلم من ذلك وجعله من باب الكل إلا أن ما فر إليه غير مستقيم وقوله ثم إن رسول الله الخ شروع في إشكالين والمجاوبة عنهما وقوله بعد ما عمل عملا كثيرا أي خطا ثلاث خطوات فأكثر وقوله فقال الأوزاعي الخ هذا الكلام وما بعده لا يوافق مذهبا والموافق لمذهبنا أن يقال إن التكلم في الصلاة مع ظن فراغها مع كونها لم تفرغ من قبيل

هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شعور النفس وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم ما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا

بإثباتهما جميعا مع أن الظاهر أن جواب أم قد يكون باثبات الأمرين جميعا لأن هذا غير متأت
في الحديث بخلاف إثبات أحدهما ونفيهما جميعا (قوله تخطئة للمستفهم) أى فى اعتقاد ثبوت
أحدهما سم (قوله لا بنفى الجمع بينهما) أى ولم يعتد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل
ذلك لم يكن نفيا لكل منهما سم (قوله لانه عارف) أى المستفهم (قوله بعض ذلك قد كان)
موجبة جزئية (قوله برفع كله) اعترض على الرفع بأن المذكور فى معنى اللبيب وغيره امتناع زيد
ضربت بالرفع لما فيه من تهمة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع بأن ما نقله
الشارح فى مطوله عن سيبويه من قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * برفع كلهن
بدل على جواز التركيب المذكور فأداه الفنى (قوله شيئا مما ندعيه على من الذنوب) أشار إلى

تخطئة للمستفهم لا بنفى
الجمع بينهما لانه عارف
بأن الكائن أحدهما
والثاني ما روى أنه لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم كل
ذلك لم يكن قال له ذو اليمين
بعض ذلك قد كان ومعلوم
أن الثبوت للبعض إنما
ينافى النفي عن كل فرد
لا النفي عن المجموع (وعليه)
أى على عموم النفي عن
كل فرد (قوله) أى قول
أبى النجم
(قد أصبحت أم الخيار تدمى
على ذنبا كله لم أصنع)
برفع كله على معنى لم أصنع
شيئا مما ندعيه على من
الذنوب

النسيان وهو لا يضر إذا كان الكلام قليلا وضابط القليل أن يكون ست كلمات فاقبل كفى
هذه الواقعة وأما العمل الكثير فهو وإن كان يضر فى حال العمى والسهو إلا أنه يحتمل أنه لم يكن
فى هذه الواقعة بأن يكون خطأ خطوتين أو أنه لم يتوال وقوله فى حكم الناسى أى الناسى للصلاة
بأن خطر بباله أنه ليس فى صلاة ومن تذكرها مع اعتقاده فراغها فى حكمه وقوله وفيه أنهم
متذكرون الخ يمكن دفعه بأنهم ظنوا القصر فهو المترجح فى نفوسهم لكن خالجت نفوسهم شبهة
ضعيفة جدا هى احتمال النسيان فتذكرها ذو اليمين فى السؤال مرددا بينها وبين القصر المترجح
عنده وعند بقية الصحابة المقربين له وقوله لأن راويه أبو هريرة أى راوى هذا الحديث أبو هريرة
وكان قد أسلم بعد الهجرة فكان الكلام محرما حين تلك الواقعة وقوله إلا أن يقال الخ حاصل هذه
الأجوبة الثلاثة أنه يحتمل أن يكون أبو هريرة حاكيا عن صحابى آخر صلى مع النبي قبل تحريم
الكلام ولا نسلم أن هذه الواقعة كانت فى المدينة وأنه يحتمل أن يكون أبو هريرة حاكيا عن جماعة
من الصحابة صلوا مع النبي قبل تحريم الكلام نظير ما سبق فى الجواب الأول إلا أن الفرق بين هذا
الجواب وما قبله أن المحكى عنه إما واحد من الصحابة وهو المراد بالضهير فى صلى بنا وإما جماعة من
الصحابة وهى المرادة من الضهير فى صلى بنا وأنه يحتمل أن صلى بنا كناية عن شأن وحال رسول
الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه فيكون أبو هريرة حاكيا للحالة الواقعة من الرسول والصحابة
والفرق بين هذا الجواب وما قبله الكناية وعدمها فقوله كناية عن أمر رسول الله أى عن حاله
مع الصحابة هذا ما قاله شيخنا فى معنى الجواب الثالث ويحتمل أن معناه أن قول أبى هريرة صلى بنا
كناية عن أمرنا بالصلاة أى أمرنى بأن أسلم وأصلى بأن قال لى أسلم وصل وأمر باقى الصحابة بالصلاة
فصلوا معه وأما هو فلم يسلم ولم يصل معهم ويكون هذا الأمر قبل تحريم الكلام وقوله وهذه
الوجوه أى الثلاثة وقوله بخلاف ما سبق أى فانه وإن رفع الاشكال لكن لم يثبت فى الشرع
ومراده بما سبق عدم فساد الصلاة بالكلام من هو فى حكم الناسى وأشار لعدم ثبوت هذا فى الشرع
بقوله فيما سبق على أن عدم فساد الخ وقوله كان بالوحي أى أن التكلم والعمل الكثير كانا
جائزين بالوحي خصوصية صلى الله عليه وسلم مع أصحابه فى تلك الواقعة وفيه أن الخصوصية تحتاج
لدليل (قوله لانه غير متأت فى الحديث) أى لأنه لا يمكن الجمع بين قصر تلك الصلاة ونسيان
ما بقى عليه منها لا اعتقاد فراغها حتى يجاب بذلك (قوله بخلاف إثبات أحدهما الخ) اذ يجوز
عقلا أن يجاب بثبوت أحدهما الأمرين معينا وأن يجاب بنفيهما معا (قوله أى ولم يعتد الخ) عبارة

أن المراد من الذنب في قوله ندعى على ذنبا الذنوب بقريضة المقام بعدما ثبت أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا قاله السيرافي فنرى وعبارة عبد الحكيم إشارة إلى أن النكرة أعني ذنبا للعموم وإن كانت في الانيات اهـ (قوله ولا فائدة الخ) فيه بحث فلانسلم أن العدول عن النصب لذلك لجواز أن يكون لفظ كل المضاف إلى الضمير لا يقع مفعولا فإنه لا يجوز رأيت كلهم ولا رأيت كلهم وإنما يقع تأكيداً أو مبتدأ عس صرح بذلك في المطول ونقله عن ابن الحاجب وأطال في هذا المحل فراجعناه فانه مسم سم وفي بس عن المعنى أنها تقع مفعولا قليلا فراجعناه (قوله وأما تأخيره) أي عن المسند (قوله فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعني أن تأخيره ليس من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه أطول وكتب أيضا مانصه ككونه عاملا وأوله صدر الكلام (قوله هذا كله) لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث

المطول لا ينبغي الجمع بينهما لأنه لم يعتقد الخ ما قاله سم وهذه العلة التي ذكرها في المطول هي بمعنى قوله هنا لأنه عارف بأن الكائن أحدهما وبهذا تعلم ما في كلام سم من إيهام خلاف المراد (قوله يقع على القليل والكثير) لا ينبغي بعده (قوله لجواز أن يكون الخ) المناسب أخذنا من قوله بعده فإنه لا يجوز الخ أن يقول لجواز أن يكون لكون لفظ كل المضاف الخ (قوله وإنما يقع تأكيداً أو مبتدأ) في الحقيقة شرح المعنى أن الغالب فيه ذلك قاله عبد الحكيم (قوله يعني أن تأخيره الخ) عبارة الأطول وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند يعني أن تأخيره ليس من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه وما ذكرنا اندفع ما يترجم عليه أن التأخير ليس مقتضى الحال فلا معنى للبحث عنه وإنما يترجم لو كان مقصوده أن تأخيره مقتضى أحوال تبين في تقديم المسند واستعرفها وليس كذلك ولذا لم يعد بمجيئها في هذا الكتاب ولا في الإيضاح وقد بعد الشارح حيث ظن أن المقصود ذلك فقال وسيجيء بيانه اهـ قال الدسوقي وقد يقال هذا مجرد دعوى وهلا جعل التأخير مقتضى الحال وتقديم المسند لازم له ومن ضروراته اهـ على أن ضمير قوله وسيجيء بيانه يعود على مقام تقديم المسند لا على مقام تأخير المسند إليه وفي عبد الحكيم قوله وأما تأخيره أي عن المسند لأن الكلام فيهما ولما كان الأصل تقديمه عليه كان مقتضى تأخيره عنه هو ما يقتضى تقديمه عليه فاندفع ما قيل أنه فديقتضى داع تأخيره في نفسه مع قطع النظر عن المسند كالتطير والتهكم وكونه حقيرا لا يخطر في خاطر اهـ وقوله هو ما يقتضى تقديمه عليه يعني هو ما يقتضى تقديمه عليه ولو بالعرض وهو ما يقتضى تأخيره بالذات كالذي ذكره المعارض وبه يتم الدفع لكن هذا ليس مما سيجيء فقول الشارح وسيجيء بعمل على البعض أي سيجيء ببعضه والماتن هنا لا حصر فيه كسائر ما فيه من قوله أما كذا فلكذا وكذا يعني وغير ذلك فاقبل غير وارد من أصله لجواز تركه اقتصاراً أو انظارا إلى المطولات فنظره إلى ميسرة فافهم قاله معاوية وقوله وهو أي ما يقتضى تقديم المسند بالعرض هو ما يقتضى تأخير المسند إليه بالذات وقوله كالذي ذكره المعارض فتحقير المسند إليه يقتضى تأخيره بالذات وتقديم المسند بالعرض ولك أن تقول محصل القيل أن ظاهر كلام المصنف أن تأخير المسند إليه ليس له دواع في نفسه غير الدواعي المقتضية لتقديم المسند مع أن الواقع ليس كذلك بل له دواع في نفسه بقطع النظر عن المسند ككونه حقيرا لا ينبغي أن يجري على اللسان أولا ومحصل الدفع أن الكلام في تأخير المسند إليه

ولا فائدة هذا المعنى يدل عن النصب المستغنى عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه أي لم أضنعه (وأما تأخيره) أي تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه (هذا)

خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الإشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على أنه جعل الاحوال المتقدمة بنهاية الايضاح كالمحسوس وبحسن البيان ولطف المزج واحدا أطول ببعض تقديم وتأخير (قوله أى الذى ذكر) أشار الى أن أفراد اسم الإشارة مع أن المشار اليه متعدد لتأوله بالمدكور (قوله كله مقتضى الظاهر) مبنى على التغليب والافتراك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر فى مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر فنرى وتقدم عن عبد الحكيم ما يخالفه وكتب أيضا قوله كله نبهه بإيراد كله تأكيذا أو مبتدأ على أن المشار اليه متعدد أطول وكتب أيضا ما نصه تقدم أن مقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فإن كل مقتضى ظاهر مقتضى حال ولا عكس لأن مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله وقد يخرج الكلام) أى بكامة قد مع المضارع إشارة الى قلته بالنسبة الى مقابله وبدأ فيه بوضع المضمير موضع المظهر على خلاف بدء المفتاح بوضع اسم الإشارة موضع

عن المسند والدواعى الثابتة لتأخير المسند اليه فى نفسه بقطع النظر عن المسند لا تختص بتأخير عن المسند بل بتأخير فى ذاته سواء كان عن المسند أو عن غيره وليس الكلام فيه وليس هناك دواعى تقتضى تأخير عن خصوص المسند الا الدواعى المقتضية لتقديم المسند على المسند اليه فالرفع تام من غير حاجة لما قاله معاوية ثم ان فى ترتيب الجواب على الشرط فى قول عبد الحكيم ولما كان الخ خفاء فليتمأمل (قوله من وجوه) أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله مبنى على التغليب) قال عبد الحكيم القول بالتغليب مع لفظة كله تكاف لأن لفظة كله مما يقوى أن الكلام على حقيقة وأنه لا تغليب (والافتراك الخ) قال عبد الحكيم قد عرفت فيما سبق اندفاعه فتذكر وستأتى لك عبارته (قوله ما يخالفه) محمله أن خلاف مقتضى الظاهر لا بد فيه من أن يكون هناك حال ظاهر يقتضى أمرا وهناك حال باطن يقتضى أمرا آخر فعدل عن الأول الى الثانى وليس الجرى على خلاف مقتضى الظاهر بمجرد العدل عما هو الأصل ألا ترى أن المجاز قد يكون مقتضى الظاهر وترك الخطاب مع معين الى غيره كفى ولو زى اذ المجرمون نا كسوار ووسهم ليس فيه حال ظاهر يقتضى المعين انما فيه مخالفة الأصل فقط وعبارة عبد الحكيم فيما سبق قوله وقد يترك الخطاب الخ قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع المضمير موضع المظهر فان قوله ولو زى الظاهر فيه ولو يرى كل أحد قد كرهه هنا بخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب أنه ليس ههنا شئ داع الى إيراد الخطاب لمعين فاجرى الكلام على خلاف ذلك الداعى الظاهر وروى مطابقة الداعى الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفى هذا القدر فى كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية ليست بمقتضى الظاهر وكذا ليس وضع المضمير موضع الظاهر مجرد صحة أقامته مقامه اذ كل مضمير يصلح لذلك بل أن يكون المقام مقام المظهر فأقيم المضمير مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب اه وقوله من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر أى لأن حق الضمير أن يكون لمعين فكونه لغير معين خلاف مقتضى الظاهر وقوله بل هو عند التحقيق الخ أى بل ان حقت النظر وجدت أن الضمير من أصله ليس مقتضى الظاهر هنا فضلا عن كونه لمعين بل مقتضى الظاهر هو الاسم الظاهر فيكون ما فى الآية من قبيل خلاف

أى الذى ذكر من الخلف
والذكر والاضمار وغير
ذلك من المقامات
المذكورة (كله مقتضى
الظاهر) من الحال (وقد
يخرج الكلام على
خلاف) أى خلاف
مقتضى الظاهر

المضمير لانه يفوق ما وراءه كذا في الاطول (قوله لاقتضاء الحال) أى باطن الحال (قوله كقولهم) أى العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظاً أو تقديراً وفي كلام المصنف أيضاً وضع المضمير موضع المظهر على ما قاله الفري وفيه أن ثم قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حد حتى توارت بالحجاب فلا يكون من وضع المضمير موضع المظهر (قوله كقولهم نعم رجلاً مكان نعم الرجل) ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجلاً مكان نعم الرجل فقد أشار إلى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل أطول (قوله وهذا الضمير الخ) عبارة المطول وهذا الضمير عائداً إلى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالظاهر في نحو نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للدخ

مقتضى الظاهر من حيث وضع المضمير موضع المظهر لا من حيث استعمال ضمير المعين في غير المعين وقوله ليس ههنا شئ داع إلى إيراد الخطاب لمعين أى وأصاله كونه لمعين لا تصالح داعياً إلا إذا انضم إليها عدم مقتضى للعدول عنها والمقتضى للعدول ههنا وجود وقوله فهو مقتضى الظاهر أى ظاهر الحال لعدم وجود حال آخر ظاهر بالنسبة لهذا يقتضى الاستعمال فيما وضع له حتى يكون الاستعمال في الغير على خلاف مقتضى ظاهر الحال كما أفاده قبل وقوله لزم أن يكون جميع المجازات الخ أى وهذا اللازم باطل إذ صور المجاز ليست كلها على خلاف مقتضى ظاهر الحال إذ قد يكون الحال لخصوص المجاز وليس هناك حال للحقيقة أصلاً حتى يكون المجاز على خلاف ظاهر الحال وإن كان المجاز بجميع صورته على خلاف ظاهر ما وضع له اللفظ إذا الكلام في خلاف ظاهر الحال لا في خلاف ظاهر ما وضع له اللفظ لكن سيأتى بعد الحكيم نفسه قبيل باب أحوال المسند عند قول المصنف ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه الخ النقل عن الشارح في شرح المفتاح أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل شئ بما وضع له اه وهو مخالف لما هنا الآن يقال إن ما يأتي مجرد مسابرة لهم والحق عنده ما هنا وقد ناقش معاوية عبد الحكيم فيما سبق عنه بما يمكن أن يناقش فيه فراجع (قوله لانه يفوق ما وراءه) أى لأن الضمير أعرف المعارف ووضع موضع المظهر أكثر من وضع اسم الإشارة موضع المضمير اه شخبنا (قوله فلا يكون من وضع الخ) أى كما يدل على ذلك قول الشارح لعدم تقدم المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه (قوله رحمه الله كقولهم) أى مثل الوضع في قولهم واعتبار النحويين تقدم المرجع في الضمير المبهم حكماً في نحو نعم رجلاً مكان ضابطهم أن تقدم المرجع شرط في الضمير الغائب كلية لا يقتضى كونه من مقتضى الظاهر كما هو لان مقتضى الظاهر التقدم حقيقة ولو بواسطة القرينة كما في حتى توارت بالحجاب اه عبد الحكيم بإيضاح (قوله عبارة عن متعقل مبهم) أى فرداً متعقلاً في الذهن يكون ممدوحاً مثلاً بهم جنسه وشخصه فلذا احتاج لتمييز بين جنسه ومخصوص يبين شخصه وكان الضمير مع التمييز بمنزلة الرجل الدال على فرداً من جنس الرجل (قوله إلى متعقل معهود في الذهن) أى إلى فرداً معهود في الذهن يكون ممدوحاً مثلاً (قوله مبهم باعتبار الوجود) أى باعتبار التحقق في الخارج فشخصه مبهم كما أن جنسه مبهم ولذا احتاج لتمييز بين جنسه ومخصوص يبين شخصه (قوله كالظاهر) أى فان مدلوله فرداً من جنس الرجل متعقل معهود في الذهن بجنسه وحقيقته مبهم باعتبار الشخص كزيد وعمر وهكذا فلذا لم

لاقتضاء الحال إياه (فيوضع المضمير موضع المظهر كقولهم نعم رجلاً) زيد (مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير

العام أو الذم العام أعني من غير تعيين خصلة اه قال السيد هذا يشعر بأن اللام في الرجل للعهد الذهني كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام ههنا كاللام في قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك ورد كونها للجنس بفوات الابهام المقصود في هذا الباب وبجواز أن تفسره بزيد مثلاً وبجواز تثنيته وجمعه وأجيب بأن المراد هو الجنس ادعاء حقيقة

يحتاج الالخصوص وهذا يفيد أن أل في نعم الرجل للعهد الذهني وهو أحد أقوال تأتي (قوله أعني من غير تعيين خصلة) أشار بذلك إلى أن المراد بالعموم الإطلاق لأن العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وهو غير موجود هنا إنما الموجود هنا المطلق وهو ما دل على الماهية بلا قيد اه عبد الحكيم بإيضاح (قوله ورد كونها للجنس الخ) أي أن القول بأنها للجنس مردود بثلاثة أشياء الأول أن الجنس لا إبهام فيه ولا بد في هذا الباب من الابهام الثاني أن الجنس غير الفرد فلا يناسب بيانه بالخصوص الثالث أن الجنس لا يثنى ولا يجمع (قوله وأجيب بأن المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة) أي أن المراد هو الفرد المبهم المدعى أنه الجنس وحينئذ فلا يفوت الابهام وصح التفسير بالخصوص وصحت التثنية أيضاً والجمع من غير حاجة لما أجاب به عنهما بعد الآن يقال انه أشار إلى جواب آخر عنهما لا يقال إذا كان كل من التثنية والجمع طارئاً على الجنسية الادعائية كان التعريف بأل الجنسية سابقاً على كل منهما والتعريف بها لا يجمع التثنية والجمع كما أن العلمية كذلك لأنها قول لا يلزم من ادعاء الجنسية قبل التثنية والجمع التعريف بأل قبلهما لجواز أن يتأخر التعريف بأل عنهما مع ادعاء الجنسية قبلهما ولا يقال على تسليم اللزوم يقصد التنكير كما قالوا في تثنية العلم وجمعه لأن علم التعريف باقي وكتب عبد الحكيم على قوله قدس سره وأجيب بأن المراد الخ مانعه ليس الادعاء في الجنس إنما الادعاء في تفسيره بزيد مثلاً فالصواب اسقاط هذه العبارة وزيادة لفظ الادعاء بعد قوله وصح تفسيره بمخصوص اه ولعل مراده أنه ليس المقرر عند من يجعل أل للجنس أن الادعاء في الجنس إنما الادعاء في تفسيره بالخصوص أي أن جعل الجنس هو زيد إنما هو على سبيل الادعاء وحينئذ فلا يتم الجواب عن فوات الابهام المقصود وفيه أن هذا ليس هو المقرر كما يعلم مما يأتي وفي الاشموني وحواشيه ما حاصله أنه ذهب الأكثر إلى أن أل في فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقليل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراد أي ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعترض بأن العموم يؤدي إلى التناقض في نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشيء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض لاختلاف الجهة ولهو لاء في تقرير كونها للجنس حقيقة قولاً لأحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس قصداً الذي هو من أفرادها إذ الابلغ في إثبات الشيء جعله للجنس فلا يتوهم كون المدح طارئاً على الخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فجميع أفراد الجنس على هذا القول ممدوحة قصداً وثانيتها أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة أي جعلوه متجاوزاً للخصوص إلى الجنس لا قصد ابل تبعاً للخصوص مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد وكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازاً أي جنسية مجازاً ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكالات فالمدح لذلك الفرد لا غيره من الجنس لا قصد اولا تبعاً والمجاز ما مر سبل من الإطلاق العام على الخاص

لان المعروف بأل الاستغراقية عام وقد أريد به فرد معين وادعى انه جميع الجنس لجمع ما تفرق في غيره
 من الكمالات أو بالاستعارة بأن يشبه زيد بجميع الأفراد بجامع الاحاطة في كل فاذا قلت نعم الرجل
 زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى أنها عهدية ثم
 اختلفوا في قيل المعهود ذهني أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد منهم كما هو
 شأن مدخول لام العهد الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا كما تقول اشترى اللحم ولا تريد
 الجنس ولا معهودا تقدم في الذكر صريحا أو كناية أو في العلم كما هو شأن مدخول لام العهد
 الخارجي وأردت بذلك أن يقع ابهام ثم تأتى بالتفسير بعده تفخيلا للامر أي مدح ذلك الفرد لان
 التفسير بعد الابهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه وقيل المعهود هو الشخص المدح
 فتكون للعهد الخارجي فاذا قلت زيد نعم الرجل كأنك قلت زيد نعم هو فيكون الرجل من وضع
 الظاهر موضع المضمرة وأل للعهد الخارجي الذي كرى وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كما في المثال فاذا
 أخرج كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله
 لتقدم المرجع في الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف
 فعلهما لا إظهار في مقام الاضمار بل ولا تكون أل للعهد الذي كرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها
 كما هو قضية كلامهم وانظر آل حينئذ لا ي قسم من أقسام العهد الخارجي وقد يقال هي للعهد
 الخارجي العلمي لحصول العلم ولو ادعاء واستدل القائلون بأنها للعهد ذهني أو خارجيا بتثنيته
 وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك لان الجنس ثني واحد وإن أريد في ضمن جميع
 أفرادها كما هو مراد القائل بأنها للجنس كما مر وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق أي
 للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريره السابقين بأن المعنى أن هذا المخصوص أي
 المخصوص المثني أو المجموع يفضل أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثني أو المجموع وأخذ
 الفضل من كونه المخصوص بالمدح اذا فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أي حالة كونهم
 أي أولئك الافراد رجلين رجلين في المثني ورجالا رجالا في المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجلان
 أو الرجال ثني أو جمع أولا ثم عرف بأل الجنسية فهي جنس الاثنين في ضمن جميع أفرادها التي هي
 مثنيات أو جنس الجمع في ضمن جميع أفرادها التي هي جوع وقول بعضهم ان هذا لا يظهر الا على
 القول بأن أفراد المثني والجمع مثنيات وجوع لا على القول بأن أفرادها أحاد مردود بأن محل
 الخلاف اذا لم تكن أل في المثني جنس الاثنين وفي المجموع جنس الجمع والا كانت أفراد المثني
 مثنيات وأفراد المجموع جوعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفرادها ومفهوم
 الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لها وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل
 واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا اه بزيادة قال معاوية بعد نقله
 عبارة عبد الحكيم السابقة ولا يخفى أن الصواب عكسه لانه يفوت الابهام ويقرر ايراد فواته
 وهو تحقيق المقام أن وضع الباب للمدح العام أي من غير تعيين خصلة مع مدح العام أي الجنس مبالغة
 بنفس مدح في مدح الخاص أي فرد الشخص مع ابهام الفرد والشخص بملاحظة مبهما في
 مدح الجنس ثم تفسيره ولذا قالوا بلزوم تأخيرها ولهذا كله لا يقال نعم زيد وكل من مدح العام لتلك
 المبالغة ومنها ومن تلك الملاحظة اما مدح الجنس الحقيقي لاجله وبسببه وبتعدية المدح منه اليه كأنما
 المعنى نعم هذا الجنس لاجل فرد منه مخصوص بالمدح أصالة هو زيد أو ليتقرر مدحه بالخصوص

بعده في العموم وأنه عريق فيه غير طارىء عليه كأنما المعنى نعم هذا الجنس ومنه فرد مخصوص
بالممدوح هو زيد أو بمدح الجنس الادعائي بادعاء الجنسية له بأن يراد باسم الجنس شخص هو الجنس
ادعاء فالمعنى نعم شخص هو جنس الرجل هو زيد والكل أقوال للنحاة مجملة وما ذكرناه تفصيلها
وقد ظهر منه وجه تسميته مخصوصاً بالممدوح على الكل فالادعاء في مدح أو نفس الجنس والابهام
فيه مامن الشخص وزيد تفسيره حقيقة لادعاء بأن يمدح الجنس الحقيقي ويدعى أنه زيد لأنه
يقوت الابهام وكلا من تلك الثلاثة كما لا يصح اعراب زيد في نعم رجال زيد فاعلا وجعل التمييز لنسبته
كتاب زيد نفساً لتقويته كل ذلك والافأى مانع منه وعلى القولين الأولين فالحق أنه خبر مبتدأ
مخدوف لامبتدأ خبره الجملة أو مخدوف وأما على القول الأخير فاسم الجنس استعارة وإن صار
حقيقة عرفية وقرينتها تفسيره الحقيقي زيد مع مناسبة المقام فالأصل مثل جاء الأسد زيد فالظاهر
أنه عطف بيان وقد قال ببديته ابن كيسان لكن رد بأنه لازم وليس البديل بال لازم وبأنه لا يصلح
لمباشرة نعم والجواب أنه قد انفرد هذا الباب بخواص فلينفرد بذلك للتقرير وشدة الحاجة إلى
التفسير هذا كله في نعم وكذا بئس اهـ ومحصله أن وضع باب نعم للمدح من غير تعيين خصلة مع مدح
الجنس مبالغة بمدحه في مدح الخاص حال ابهامه لأجل التشوف إليه ليمكن تفسيره في الذهن
بملاحظة مبهما في مدح الجنس ثم تفسيره ولأجل ملاحظته مبهما في مدح الجنس ثم تفسيره قالوا
ب لزوم تأخيره ومن أجل مدح الجنس للمبالغة التي ماتقدم لا يقال نعم زيد ومدح الجنس للمبالغة
والمبالغة والملاحظة المذكورة ثلاثها إما بمدح الجنس الحقيقي لأجل ذلك الخاص وبسببه وبتعديبه
الممدوح منه إلى الجنس فكأن المعنى نعم هذا الجنس لأجل فرد منه مخصوص بالممدوح أصالة هو زيد
وإما بمدح الجنس ليتقرر مدح الخاص بالخصوص بعد مدحه في العموم للإشارة بذلك إلى أنه
عريق في المدح لم يطرأ عليه فكأنما المعنى نعم هذا الجنس ومنه فرد مخصوص بالممدوح هو زيد
وأما بمدح الجنس الادعائي بادعاء الجنسية لذلك الخاص بأن يراد باسم الجنس شخص هو الجنس
ادعاء فيكون المعنى نعم شخص هو جنس الرجل هو زيد فعلى الأول من الاحتمالات الثلاثة أنما
تعدى المدح من الخاص إلى الجنس للمبالغة في مدحه فلم يكن الجنس ممدوحاً على الحقيقة وعلى
الثاني أنما مدح للتوسل إلى تقرير مدح الخاص للإشارة المتقدمة مدحه غير مقصود لذاته وعلى
الثالث لاجنس حقيقة أنما هو عين الخاص فعلى كل منها وجه تسميته مخصوصاً بالممدوح ظاهر والابهام
فيه فقط والادعاء على الاحتمالين الأولين في مدح الجنس وزيد تفسيره للخاص المبهم فيه كما أنه
على الاحتمال الأخير في نفس الجنسية وزيد تفسيره للخاص المبهم المدعى أنه الجنس ولا يصح أن
يكون الادعاء في التفسير بزيد بأن يمدح الجنس الحقيقي ويدعى أنه زيد لأن ذلك مفوت للابهام
ولكل من الثلاثة أعنى مدح الجنس للمبالغة والمبالغة والملاحظة المتقدمة كما لا يصح اعراب زيد في
نعم رجال زيد فاعلا وجعل التمييز لنسبته كتاب زيد نفساً لتقويته مجموع ما ذكر بل يقوت
أيضاً المدح من غير تعيين صفة والافأى مانع منه وعلى القولين الأولين أعنى مدح الجنس الحقيقي
بشقيه فالحق أن زيداً خبر مبتدأ مخدوف لامبتدأ خبره الجملة أو مخدوف وحقيقة ذلك تعلم من
الحاشية وأما على القول الأخير فاسم الجنس استعارة لزيد وإن صار حقيقة عرفية وقرينتها
تفسيره زيد حقيقة مع مناسبة المقام لذلك التفسير فالأصل أعنى قبل صيرورته حقيقة عرفية مثل
جاء الأسد زيد فالظاهر أنه عطف بيان ويرشحه قول ابن كيسان بأنه بدل والرد بأنه لازم والبديل

فالإبهام موجود كما في المعهود وصح تفسيره بخصوص أيضا وأمانهم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجمع الجنس فلا اشكال لانه ثني أولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي الأصل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا عائدا إلى الجنس أيضا اه وقال الفري جاء بتم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن الإبهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو أن

ليس بالازم وبأنه لا يصح لمباشرة نعم بحجاب عنه بأنه قد انفرد هذا الباب بخواص فليجعل منها ذلك للتقرير وشدة الحاجة إلى التفسير والقول في بئس يعلم بالمقايضة ثم ان الوجه الأول في كلامه هو الثاني فيهم عن الأشعوني والثاني هو الأول ومن قوله أي فرد الشخص مع إبهام الفرد والشخص بالنسبة للوجه الثالث يعلم أن ظاهر قول الأشعوني فيه ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين غير مراد والمراد أن المراد بمدخولها فرد معين عند المتكلم مع إبهامه على السامع فتدبر (قوله فلا إبهام موجود) فيه انه ان أراد الجنس من حيث هو فلا إبهام فيه بل الإطلاق وكذا الواجب من حيث تحققه في كل فرد لأن العموم غير الإبهام وإن أراد اعتبار وجوده في فرد غير معين فهو العهد الذهني اه عبد الحكيم وهذا مبني على اعتراضه قبل والإفالسيد قائل بغير هذه الاحتمالات لأن معنى كلامه أن المراد بالرجل فرد مبهم لكن يدعى أنه الجنس والحقيقة من حيث هي وقال معاوية قد تسقط أيضا بما سبق لنا قول عبد الحكيم فيه أنه ان أراد الخ وقد علمت مما تقدم عن الأشعوني وحواشييه مع ما نقلناه لك بعد عن معاوية بقاء الإبهام وصحة التفسير بالخصوص وان لم يكن التفسير لفاعل نعم مثلا وصحة التثنية والجمع على ارادة الجنس حقيقة بتقريره السابقين (قوله فالمراد به جنس التثنية) أي الجنسية الادعائية هذا مراده لأنه يقول بفوات الإبهام وعدم صحة التفسير عند ارادة الجنسية الحقيقية واعترض عبد الحكيم على قوله فالمراد به جنس التثنية فقال فيه ان المقصود مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين بعد الرجلين لمدحهما من حيث الاثنينية اه قال معاوية هذا ممنوع وان سلم فليكن الثاني كناية عن المقصود ولو بأدنى لزوم وأجاب معاوية بغير ما أجاب به السيد فقال ويمكن أن يراد بالثنى والجمع الجنسان والأجناس ادعاء بتقدير التعريف أولا ونية التنكير كناية عن العلم وجمعه وقد علمت ما فيه من أن ذلك يمنع منه بقاء علم التعريف (قوله زيادة مبالغة) لا يخفى أن المبالغة انما تحصل بحصر الجنس في المخصوص أو اتحاد به ولا حصرهما ودعوى الاتحاد انما تنجح على تقدير كون المخصوص خبر مبتدأ وأما على تقدير كونه مبتدأ فاللزام حمل العام على الخاص وهو لا يفيد المبالغة اه عبد الحكيم وقوله لا يخفى الخ بناء على ما سبق له من أن الادعاء في تفسير الجنس بالخصوص وقد علمت أن الادعاء في جعل المدح المبهم جنسا ولا شك أن فيه مبالغة وقوله وأما على تقدير كونه مبتدأ أي وجملة نعم الرجل خبر لا والخبر محذوف لأن هذا القول لم يتعرض له كل من المتن والشرح وقوله فاللزام حمل العام الخ فكأنك قلت زيد رجل ممدوح كزيد حيوان وفيه أن هذا لو حمل العام بمعنى فرد ما أذ حيثئذ يكون المعنى زيد فرد ممدوح اما بمعنى الجنس كما هو المراد فيقيدها قطعاً بالمعنى زيد جنس ممدوح (قوله عائدا إلى الجنس أيضا) أي إلى جنس الشخص مطلق الشخص المبهم الجنس أي نعم الشخص رجلا لا إلى جنس الرجل أي نعم الرجل رجلا لا قرينة عليه حقيقة كان الجنس أودعاء وأيضا يلزم على الأول تمييز الشيء بنفسه قاله معاوية وقوله تفسير الشيء بنفسه أي

المفسرة للضمير الشأن يجب أن تكون أمراً عظيماً يعنى به ويستحق أن يحتمل لتسكينه في نفس السامع وذكر الجلة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء من النواسخ اه أطول وكتب أيضاً مانصه ولم يحتج الخبر الجلة هنا الى رابط لانه عين المبتدأ فهو في حكم المفرد أى الشأن أى الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج اليه في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قولى زيد منطلق أى مقولى هذا اللفظ (قوله مكان الشأن أو القصة) يشير الى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فنرى وكتب أيضاً مانصه فهو راجع الى الشأن المعقول وهى الى القصة المعقولة يفسرهما الجلة بعد أطول (قوله غير فضلة) ولا كالفصلة صرح به الرضى بخلاف الفضلة نحو أنها بنيت غرفة وما هو كالفصلة نحو أنها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات فلا يختار التأنيث في ذلك بل يقال انه في المثالين قال الرضى لان الضمير مقصود بهم فلا تراعى مطابقة الفضلات يس (قوله فقوله هى زيد عالم مجرد قياس) يمكن أن المصنف نبه به على أن مقتضى القياس أن يستوى المذكور والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما عده مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا في الأطول لكن هذا لا ينهض عنرا للمصنف بعد قوله وقولهم المقتضى استعمال هى زيد عالم (قوله مجرد قياس) أى قياس مجرد عن الاستعمال والسمع فلا يصح قوله وقولهم الخ المقتضى أن ذلك مسموع وكتب أيضاً قوله مجرد قياس أى على قولهم هى هند ملبحة بجامع عود الضمير في كل على القصة ولذلك قال الرضى وتأنيثه وان لم تتضمن الجملة مؤنثاً قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع اه (قوله أى بجى على عقبه) ان قلت لا حاجة لذكر على فالجواب أنه انما أتى بهاتأ كيدا للتعقيب والاصاق لانها تشعر بالاستعمال والتسكين وبيان أن عقب حال جرهما على ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالعنى على آخره وطرفه فتقيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وأن لا فاصل بينهما (قوله أعز من المنساق) وجه الأعز به أن فيه أمرين لذة العلم ودفع ألم الشوق بخلاف المنساق بلا تعب فان فيه الاول فقط ولا يخفى أن اللذة المشقة على دفع الألم أحلى من اللذة الموجودة بدونه

الخ) نحو ليسوا سواء (قوله ما لم يدخل عليه شيء من النواسخ) نحو علم أن سيكون الخ وان كان القرآن معجزة (قوله بنيت غرفة) بضم ناء المتكلم ونصب غرفة (قوله فلا يختار التأنيث الخ) يفيد جوازه (قوله فلا تراعى مطابقة) أى لان تأنيث الضمير عند وجود الشروط انما هو لقصد المطابقة اللفظية لا لأن مفسره ذلك المؤنث لما عرفت أن مرجعه القصة المعقولة ففسره الجلة بتبهما (قوله يمكن أن المصنف نبه) أى بارتكاب خلاف المختار في قوله أو هى أى وحيث كان ارتكابه خلاف المختار لنكتة فلامواخذة عليه في ارتكابه وان بقى عليه مؤاخذه نسبة ذلك للعرب وفيه أن نسبة ذلك لهم مانعة من التنبيه لاتبه عليه ولذلك قال المحشى لكن هذا لا ينهض الخ (قوله لكن هذا لا ينهض الخ) قال عبد الحكيم وما قيل ان كلام المصنف مبنى على القياس يردده لفظ قولهم الخ الآن يقال المقصود أنه قولهم حكماً لكونه مقتضى القياس (قوله فلا يصح قوله وقولهم الخ) أى ان هذا هو مقصود الشارح فهو تعريض من الشارح بالاعتراض على المصنف وفيه تعريض بالجرى على خلاف المختار أيضاً كما علم مما مر (قوله انما أتى بهاتأ كيدا) أى وان كان الاتصال حاصلًا بدونها الا أنه يفوت افادته شدة الحاجة من

مكان الشأن أو القصة)
فالاظهار فيه أيضاً خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هى زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمير موضع المظهر في البابين بقوله (ليمكن ما يعقبه) أى يعقب الضمير أى بجى على عقبه (في ذهن السامع لانه) أى السامع (اذا لم يفهم منه) أى من الضمير (معنى انتظره) أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب

ح ف (قوله ولا يخفى الخ) انما يراد اذا جعل التعليل أعنى لم يفتكّن تعليلاً لوضع المضمهر موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه . وأما اذا تكلف وجعل تعليلاً لقوله وقولهم هو أو هي زيد عالم فلا وروده فترى وكتب أيضاً مانصه يمكن أن يقال مراد المصنف ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل لا يصح في باب الخ أفاده عبد الحكيم (قوله في باب نعم) وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائماً أفاده في الأطول (قوله لان السامع الخ) لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم أنه لا بد من مجيء . وكأن الانتظار التام انما يتحقق اذا وجد محل ما ينتظر ولم يجئ كافي ضمير الشأن فان حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تقديراف اذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار التام حينئذ وحاصله أن الانتظار انما يتحقق فيما وجد مرجعه ولم وجد ع س سم وبقوله من حيث ان النفس الخ يندفع منافية لقوله لعدم تمامه لحكم النعارة بتمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد مرجعه أي محل مرجعه (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أي فلا يستقيم تعليل وضع المضمهر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره (قوله لاختصاصه) أي اختصاص مدلوله وكتب أيضاً قوله لاختصاصه بحكم يديع أي لكونه مختصاً في العبارة بحكم يديع أو رده والاحسن لكونه محكوماً عليه بأمر يديع أفاده في الأطول (قوله كم عاقل) كم الخبرية المضافة الى مبرزها المفرد في موضع الرفع على الابتداء والجملة أعنى أعيت خبر فترى وكتب أيضاً قوله كم عاقل الخ المقابل الحقيقي للعاقل المجنون وللجاهل العالم في ايقاع جاهل . مقابل عاقل رمز الى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجاهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقل وزنديقا نفسه فأخطأ في الاول وأصاب في الثاني أما في الاول فلان مقتضى العقل أن لا يتوغل في الأمور الالهية ولا يعترض على الله فيها وأما في الثاني فلانه زنديق ملحد يس وأخطأ أيضاً في وصف نفسه بالعالم التحرير لانه لو كان عالماً تحريراً ما اعترض على الله في ذلك وغفل عن كون الرزق رزقاً حسياً ومعنوياً وأن الثاني أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وكتب أيضاً مانصه

التأكيد (قوله لكنهم لم يعتدوا الخ) أي فلم يزل اعتراض الشارح وارداً (قوله لعدم تمامه من حيث الخ) فيه أن النفس تعلم في نحو نعم الرجل زيد أنه لا بد من مجيء المفسر ولعله لذلك قال ولعل الخ فافهم (قوله اذا وجد) أي تحقق وجوده وذلك يتحقق وجود الضمير والافضل المرجع موجود في باب نعم (قوله محل ما ينتظر) أي محل المرجع الذي ينتظر والمراد محله الاعتباري وهو ما قبل الضمير (قوله ولم يجئ) أي المرجع الذي ينتظر (قوله أي لكونه مختصاً في العبارة) أي عبارة المتكلم وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف يصح هذا الاختصاص وقوله والأحسن الخ أي لكون هذا الأحسن ليس مذكوراً فيه الاختصاص المحوج الى الجواب عنه بانه في العبارة وليس مذكوراً فيه لفظ الحكم الذي يوهم أن المراد النسبة على أنه ربما يتوهم أن الاختصاص في العبارة له دخل (قوله رحمه الله كم عاقل الخ) قال بعض المشايخ رأيت في بعض المجامع مانصه بما يغزى للقاضي عبد الوهاب البغدادي حين اشتد به الحال

ولا يخفى أن هذا لا يحسن
في باب نعم لان السامع
ما لم يسمع المفسر لم يعلم
أن فيه ضميراً فلا يتحقق
فيه التشوق والانتظار
(وقد يعكس) وضع المضمهر
موضع المظهر أي بوضع
المظهر موضع المضمهر (فان
كان) أي المظهر الذي
وضع موضع المضمهر (اسم)
إشارة فلكمال العناية
بتمييزه) أي تمييز المسند
اليه (لاختصاصه بحكم
يديع كقوله كم عاقل
عاقل)

وأين هذا من قول بعض العارفين

كم عاقل يسكن بيتا بالكرام * وجاهل له قصور وقرى
لما قرأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زوال المرا
وقول بعضهم كم من أريب فهم قلبه * مستكمل العقل مقل عديم
ومن جهول مكثر ماله * ذلك تقدير العزيز العليم

(قوله هو وصف الخ) أى وليس بتأكيد كما سبق إلى الوهم اذ المحل للتأكيد ومغايرته للوصوف
بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل عبد الحكيم
(قوله وأعجزته) تفسير وقوله أو أعيت عليه فأعيت على هذا لازم وعلى الاول متعد والوجه الاول
أحسن لان حذف العائد للمفعول أهون من حذف العائد للمجرور كذا فى الاطول وقوله وصعبت
تفسير (قوله ترك) أى صير فان ترك اذا عدى لاثنين يكون بمعنى صير على ما فى التسهيل أطول
(قوله الاوهام) أى العقول أى أهل العقول فسمى المحل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير

هو وصف عاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه
فيه (أعيت) أى أعيتته
وأعجزته أو أعيت عليه
وصعبت (مذاهبه) أى
طرق معاشه (وجاهل
جاهل تلقاه مرزوقا *
هذا الذى ترك الاوهام
حائرة * وصير

ياقاسم الرزق لم خانتني القسم * ما أنت منهم قل لى من اتهم
ان كان نجمي نحسا أنت منحصه * وأنت فى الحالتين الخصم والحكم
أعطيتنى حكما لم تعطنى ورقا * قل لى بلا ورق ما تنفع الحكم
نخدم من العلم شطرا واعطى بدلا * ولا تسكنى الى من جوده عدم
(فأجابه هاتف)

قل لليبب الذى ضاقت به القسم * فى الرزق واتسعت فى صدره الحكم
تعاند الله فى أحكامه سفها * والله فى الحالتين الخصم والحكم
لو كنت ذا حكم لم تتهم حكما * عدل القضاء أمينا ليس يتهم
لم لا نظرت بعين الفكر معتبرا * فى معدم ماله مال ولا حكم
اه وقد رد العلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين على ابن الراوندى المنسوب له ما فى المصنف بقوله
كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر * وجاهل جاهل قد كان ذا يسر
تخبر الناس فى هذا فقلت لهم * هذا الذى أوجب الايمان بالقدر
(قوله من قول بعض العارفين) من قبيله

(قوله أعطيتنى حكما)
الذى أحفظه وأرويه
بالسمع أعطيتنى ورقا
بالفتح اه

كم من قوى قوى فى قلبه * مذهب الرأى عنه الرزق منحرف
وكم ضعيف ضعيف فى تطلبه * كأنه من خليج البحر يغترف
هذا دليل على أن الاله له * فى الخلق سر خفى ليس يتكشف
وفى بعض العبارات كم من ضعيف ومنه أيضا

كم جاهل جاهل تلقاه ذا سعة * وعاقل عاقل قد زاد حرمانا
هذا الذى زاد أهل الكفر لاسموا * كفرا وزاد ذوى الايمان إيمانا

ولاسموا جملة دعائية معترضة (قوله كم من أريب الخ) الأريب بالراء المهملة العاقل وفهم
ومستكمل صفتان له ومقل هو الخبر وكذا مكثر (قوله فسمى المحل) هى العقول
(قوله باسم الحال) هى الاوهام بمعنى الخواطر (قوله وحذف المضاف) هو أهل

من نحر الامور علما أتقنها
(زنديقا) أى كافرا نافيا
للمصانع العدل الحكيم
فقوله هذا اشارة الى حكم
سابق غير محسوس وهو
كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا فكان
القياس فيه الاضمار
فعدل الى اسم الاشارة
لكمال العناية بتمييزه ليرى
السامعين أن هذا الشيء
المتميز المتعين هو الذى له
الحكم العجيب وهو جعل
الاوهم حائزة والعالم
التحرير زنديقا فالحكم
البديع هو الذى أثبت
للمسند اليه المعبر عنه باسم
الاشارة (أو التهمك)
عطف على كمال العناية
(بالسامع كما اذا كان)
السامع (فاقدر البصر)
أولا يكون ثمة مشار اليه
أصلا (أو النداء على كمال
بلادته) أى بلادة السامع
بأنه لا يدرك غير المحسوس
(أو) على كمال (فطائته)
بأن غير المحسوس عنده
بغزلة المحسوس (أو ادعاء
كمال ظهوره) أى ظهور
المسند اليه (وعليه) أى على
وضع اسم الاشارة موضع
المضمر لادعاء كمال الظهور
(من غير هذا الباب) أى
باب المسند اليه (تعاللت)
أى أظهرت العلة والمرض

العالم التحرير زنديقا) فان قلت اذا كان هذا يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يتحير
فن ابن يضيره جاز ما بنى الصانع قلت جعله الغضب المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكر
للمصانع معابدا أطول ويجاب أيضا بأن الزندقة لا تتوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد
فيه اللازم لذلك التحجير غالبا (قوله من نحر الامور علما) تمييز محمول عن المفعول والاصل نحو علم
الامور أى أتقنه وتفسير النحر بالاتقان تفسير مجازى علاقته المشابهة فى ازالة ما به الضرر فان
القتل والذبح الذى هو معنى النحر الحقيقى يزيل الدماء والرطوبات التى بالحيوان والاتقان يزىل
الشكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاضمار) لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس
والاشارة حقيقة فى المحسوس سم (قوله فالحكم البديع) اشارة لرد ما قاله بعضهم أن الحكم
البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا معنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع أنه عبارة عنه
ومعنى كون هذا الحكم بديعا أنه ضدهما كان ينبغى قال فى المطول ولا يخفى ما فيه من التعسف سم
(قوله هو الذى أثبت الخ) وهو جعل الاوهام حائزة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لاعلى
اختصاصه ولا على العناية اذا التهمك بمن لا بصير له مثلا انما يقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال
العناية بتمييزه وان كان اسم الاشارة مفيد له وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهمك داخلا
تحت كمال العناية مقابلالاختصاص بالحكم البديع اه عباد الحكم (قوله أولا يكون ثمة
مشار اليه) أى محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه مطلقا فلا يقال اذا لم يكن ثمة مشار
اليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من
وضع الظاهر موضع المضمر تأمل من سم بالمعنى والاحسن أن معنى ثمة فى حضرة المتكلم أى
لا يكون فى حضرة المتكلم مشار اليه أصلا أى لا محسوس ولا غيره بأن كان المعبر عنه غائبا (قوله أو
على كمال فطائته) زاد فى الاطول أو التنبيه على كمال حدة بصره (قوله تعاللت الخ) قبل هذا البيت
فى قبل وشك البين يا بنه مالك * ولا نحر مبنى نظرة من جمالك

(قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) أى لان اختصاص المسند اليه بحكم يدل صريحا على مغايرته
إياه فالجمل على أن معناه أنه عبارة عنه تعسف ظاهر وأيضا تفسير كون الحكم بديعا بما ذكره هذا
القائل خلاف الظاهر قاله السيد وقوله قدس سره لان اختصاص المسند اليه الخ فيه أن مراده
من كونه عبارة عنه أنه يصدق عليه أنه بديع أى انه ضده ما ينبغى وهذا لا يقتضى عدم مغايرته واتحاده
به مفهوم وكذا مراده من قوله ومعنى كونه بديعا أنه ضده ما ينبغى أنه يصدق عليه هذا المفهوم
فالوجه أن يقال ان المتبادر من اختصاصه بحكم بديع أن المحكوم به بديع قاله عبد الحكم (قوله
إذا التهمك بمن لا بصير له الخ) هذا تعليل لعدم عطفه على اختصاصه وترك تعليل عدم عطفه على
العناية ولعله أن وضع اسم الاشارة موضع المصدر انما يقتضى أصل التهمك لا كماله (قوله لا قصد
كمال العناية) الواجب حذف قصد هنا وجعلها عند التهمك كفى عبارة المفتاح (قوله حيث
جعل التهمك داخلا الخ) أى لانه قال فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير وذلك اذا كملت
العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشأن كقوله

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه * وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذى ترك الاوهام حائزة * وصير العالم التحرير زنديقا

وبعد

فان ساءنى ذكراك لى بمساءة * فقد سرنى أنى خطرت ببالك
قوله فى أمر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو فى ومالك علة حالية وتريدن قتلى
فى موضع الحال أو الاستئناف أو البدل وقد ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهذا المراد فنرى
وقوله والواو فى ومالك علة حالية قال فى الأطول الجملة حال مؤكدة لانه يفهم من التعامل عدم العلة
أو جملة دعائية معرضة اه وقوله أو البدل أى بدل الاشتغال من تعاللت (قوله أشجى) على
صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما أى أحزن ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر
منعديا أى أحزن أطول (قوله بمعنى نسب) أى العظم (قوله تريدن) الظاهر أردت الا
انه أراد حكاية الحال الماضية أطول (قوله الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس) أى وظهور المعانى
كالقتل كاله أن تكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال فى ظهورها فكل كلام الشارح
مطابق لما نحن فيه وهو وادعاء كمال ظهور المسند اليه سم بالمعنى (قوله أى غير اسم الإشارة)
فان قيل اسم الإشارة فيه أيضا زيادة التمكين فالجواب نعم الا أنه يختص من بين المظهرات بكونه
لكمال العناية بالتمييز وبكونه المقصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله
أو التهم عطفًا على كمال العناية يقتضى أن التهم وما بعده من نكبات وضع اسم الإشارة موضع
المضمر فهلا جعلت زيادة التمكين منها اه (قوله فلز زيادة التمكين) يحتمل أن تكون الاضافة
فيه للبيان أى لزيادة هى التمكين أى جعل المسند اليه مفعلا فى ذهن السامع ويحتمل أن تكون
على أصلها لأن المضمر لا يخفى من تمكن معناه فى ذهن السامع فى الجملة والمظهر أقوى فى التمكين
وعلى الاول يكون تسمية التمكين زيادة لان المسند اليه فى الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا فى
موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهى ذلك التمكين اه ع ق وفى كلامه إشارة الى أن قول
الشارح أى جعل المسند اليه الخ ميل الى الاحتمال الاول ويظهر أن الاحتمال الاول مبنى على أن معنى
التمكين قوة الحصول فى الذهن والثانى على أن معناه الحصول وكتب أيضا قوله فلز زيادة التمكين
الاضافة للبيان أى زيادة هى التمكين فىوافق قوله فى ضمير الشأن ليمكن وزيادة الزيادة هنا فى
اللفظ تفنن اه يس وكتب أيضا قوله فلز زيادة التمكين وذلك اما لان فى ذلك الاسم الظاهر
تقليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان كدوت غير متوقع فأثر فى النفس تأثيرا بليغا
ويمكن فيه زيادة تمكّن وفى اختصاصه بغير اسم الإشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتبناه
عن سم (قوله نحو قل هو الله أحد الله الصمد) قال فى الأطول وعندى أن ترك الاضمار

(كى أشجى) أى أحزن
من شجى بالكسر أى
صار حزينا لا من شجا
بالعظم بمعنى نسب فى
حلقه (وما بك علة *
تريدن قتلى قد ظفرت
بذلك) أى بقتلى كان
مقتضى الظاهر أن يقول
به لانه ليس بمحسوس
فعدل الى ذلك إشارة الى
أن قتله ظهر ظهور
المحسوس (وان كان)
المظهر الذى موضع المضمر
(غيره) أى غير اسم
الإشارة (فلز زيادة التمكين
أى جعل المسند اليه
ممكنًا عند السامع) نحو
(قل هو الله أحد الله
الصمد) أى الذى يصمد

وإمالة قصد التهمك بالسامع والسخرية منه كما إذا كان قافدا البصر أو لم يكن ثم مشار اليه أصلا
(قوله جواب هل ظفرت) أى جواب قولها استفهاما عن ظفرها بالمراد هل ظفرت بضم التاء
(قوله قال يس وقد يقال الخ) رد الجواب سم بانه انما يتم لو لم يترك من نكبات اسم الإشارة
ما لا يختص به من بين المظهرات مع أنه ذكر ذلك وهو التهمك وما عطف عليه (قوله ميل الى الاحتمال
الاول) انما يكون كذلك اذا كان كلام الشارح تفسيرًا للزيادة بما هو معنى التمكين أما اذا
كان تفسيرًا للتمكين فلا يكون ميلا للاحتمال الاول (قوله كتبناه عن سم) وتقديم البعث

لانه يتبادر الذهن منه الى الشأن الذي ذكر آ نفا ولا يبعد أن يكون من نكبات وضع غير اسم الإشارة موضع الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الخفاء بحيث لا يتضح الا بتكرار البيان الواضح اه وكتب أيضا قوله قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين اكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتمهيد للاولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمهم بصمدية بخلاف أحديته اه فترى (قوله ويقصد في الحوائج) عطف تفسير (قوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة اذ فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرف معر فاولا اذ افسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلام الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق أنه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير أيضا ليعلم من باب الاستخدام وأنت خبير بأنه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه اه فترى (قوله أي بالحكمة المقتضية للانزال) هي اشتماله على صلاح المعاش والمعاد وسماها حقلا لها حق ثابت في الواقع وتقديم الجار والمجرور للحصر قال القاضي ولعله أراد

اليه ويقصد في الحوائج
لم يقل هو الصمد لزيادة
التفكيك (ونظيره) أي
قل هو الله أحد الله الصمد
في وضع المظهر موضع
المضمرة لزيادة التفكيك
(من غيره) أي من غير باب
المسند اليه (وبالحق) أي
بالحكمة المقتضية للانزال
(أنزلناه) أي القرآن

فيه عن يس (قوله لانه يتبادر الذهن منه الى الشأن) أي يجعل الصمد مبتدأ ولم يلد الخ خبرا وبهذا اندفع قول بعض مشايخنا هذا سمع ومن العصام اذ كيف يتبادر الذهن الى الشأن مع كون خبر الضمير مفردا وضمير الشأن لا يفسره الاجلة (قوله الذي ذكر آ نفا) أي في قوله قل هو الله أحد (قوله ولا يبعد الخ) مقصوده افادة زيادة نكبتين (قوله الابتكار البيان الواضح) أي الحاصل بالاسم الظاهر المأني به ثانيا بدل الضمير بعد الاتيان بالاسم الظاهر الذي هو مرجع الضمير الذي هو مقتضى الظاهر (قوله وتعريف الصمد الخ) في عبد الحكيم قوله لانه الذي يصمد اليه في الحوائج أشار الى أنه عرف الصمد لا مادة الحصر المطلوب بخلاف أحد فانه نكره لانه الاصل في المسند مع عدم ما يقتضي التعريف فتدبر فانه قد سمع بعض الناظرين وفرق بالعلم وعدم العلم وليس بشئ فتأمل اه أي بالعلم في الصمد وعدم العلم في أحد وقوله ليس بشئ أي بالنسبة لما ذكره فلا ينافي صحته (قوله فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر) أي بل الموضع للاسم الظاهر لكن المنكر لا المعرف اذ إعادة المعرفة معرفة تفيد العينية لا الغيرية فالظاهر المعرف أيضا خلاف الظاهر وحينئذ يقال تعريف الحق الثاني خلاف الظاهر اذ الظاهر التنكير هذا واما اعتراض بعض مشايخنا على قوله وأنت خبير بأنه مردود الخ بانه لا وجه لهذا الرد لان الذي ارتكب من الاتيان بالاسم الظاهر خلاف الظاهر لان الظاهر من إعادة المعرفة معرفة أن تكون الثانية عين الاولى فالكلام وان لم يكن فيه استخدام فيه شبه وهو أيضا خلاف الظاهر كما علمت اه لا يخفى عليك ما فيه (قوله قال القاضي ولعله أراد الخ) عبارته وبالحق أنزلناه وبالحق نزل أي وما أنزلنا القرآن الامتلاء بالحق المقتضى لانزاله وما نزل الامتلاء بالحق الذي اشتمل عليه وقيل وما أنزلناه من السماء المحفوظ بالاصد من الملائكة وما نزل على الرسول المحفوظ بهم من تخليط الشياطين ولعله أراد نفي اعتراء البطالان له أول الأمر وآخره اه وقوله ما أنزلنا القرآن الا متلبسا بالحق الخ يشير الى أن الباء للابستة وأن تقديم الجار والمجرور على عامله للحصر والضمير للقرآن والجار والمجرور حال من ضمير المفعول وفيه وجوه آخر وغابر بين وصفي الحق إشارة الى

به نفي اعتراض البطلان له أول الامر وآخره عبد الحكيم (قوله وبالحق نزل) لا يخفى أن الظاهر
فبالحق نزل لأنه لازم الانزال بالحق الآن يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد السند في
شرحه للمفتاح لو فسر الحق أى الثانى بالأوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قلت وحينئذ يكون
الواو في موقعه أطول (قوله ادخال الروح وتربية المهابة) اعتبر اجتماعهما وإن كان أحدهما
يكفى نكتة ملاحظة لكون الباعث على الاظهار قويا (قوله في ضمير السامع) يعنى قلبه (قوله
هذا كالتأكيـد) بيانه أن الروح الخوف والمهابة وإن كانت لذلك الخوف لكن المفهوم منها
عرفاهى الحالة التى تكون في القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف تربية المهابة من عطف
اللازم وهو بمنزلة التأكيـد لأنه يدل على المزوم اهـ ملخصا من عبد الحكيم وسم ورد ما فهمه

تغايـرهما هــر با من التكرار ظاهر وإن كفى تغايـر متعلقهما وهو الانزال والنزول والحق فيهما ضد
الباطل لكن المراد في الاول الحكمة الالهية المقتضية لانزاله وفي الثانى ما شغل عليه من العقائد
والاحكام ونحوها وقوله وقيل الخ أى قيل ان معنى كونه منزلا ونازلا بالحق ماذكر وهو
التفسير الثانى في الكشف وقوله محفوظا بالرصد توضيح للحق وبيان لأنه منصوب على الحال
يعنى محفوظا بالرصد لا بآتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه واليه أشار المصنف بقوله واعلمه الخ
يعنى أن هذا القائل أراد أنه ثابت على الحقيقة فالحق فيهما بمعنى واحد بخلافه على تفسير المصنف
وانما عبر بلعل لأن الحفظ لا يلزمه ذلك الا بالتأويل والرصد جمع راصد كرس وحارس لفظا ومعنى
فقوله من الملائكة بيان له والاعتراء بالعين والراء المهملتين بينهما مشنة فوقية وبالمد الاصابة وأول
الامر وآخر منصوب على الظرفية والمراد بالاول حالة انزاله وبالأخر النزول وما بعده اذ لو حمل
النزول على ظاهره اللازم للانزال لم يكن لذكره فائدة وبه ينسـدفع ما يتوهم من التكرار على
اتحاد معنى الحق فيهما وقوله من تخليط الشياطين متعلق بحفظ الثانى لاهما على التنازع لأن
احتمال التخليط انما هو بعد النزول أفاده الشهاب وفيه زيادات أخر فلتراجع (قوله اعتراض)
أى عروض وفي عبد الحكيم اعتراض وكذا في عبارة القاضى كما علمت (قوله الآن يقال الخ)
أى فليس مطاوعا حتى يكون لازما ببداهة العقل لزوما اطراديا لكن لا يخفى أن محط الفائدة هو
القيـد وما قدره تعالى لا يخالف فافهم (قوله قال السيد السند الخ) تقدم ذلك أيضا عن الشارح
في شرح المفتاح (قوله ملخصا من عبد الحكيم) عبارته قوله ادخال الروح الروح الخوف وكذا
المهابة والمفهوم منها عرفاهى الحالة التى تكون في قلوب الناظرين الى الملوك والسلطين ولذا قال
تربية أى تقوية وازدياد بخلاف الروح فانه أمر يحصل ويحدث من مخاطبتهم كذا في شرحه للمفتاح
اهـ وقوله والمفهوم منها أى المهابة وقوله هو الحالة الخ أى الحالة التى تنشأ من النظر وتلك الحالة
هى الاجلال وقوله ولذا قال تربية أى لأجل كون المهابة فى العرف هى ذلك أضاف لها تربية ولم
يسلط عليها الادخال وقوله بخلاف الروح فانه أمر يحدث الخ أى وهو الخوف الذى يحصل من
المخاطبة ولو كونه أمر يحدث ويحصل من المخاطبة وليس حاصل فى القلب قبل أضاف اليه
الادخال فقصوده توجيه اضافة الادخال الى الروح وضافة تربية الى المهابة ويعلم منه أن قول
المصنف أو ادخال الروح أى التام والافـالـر وع يدخل قلب السامع مع التعبير بالضمير (قوله ورد
ما فهمه الخ) أى رد سم ما فهمه الخ وعبارته قوله أو ادخال الروح فى ضمير السامع وتربية المهابة

(وبالحق نزل) حيث لم
يقـل وبه نزل (أو ادخال
الروح) عطف على
زيادة التمكن (فى ضمير
السامع وتربية المهابة)
هذا كالتأكيـد لادخال

السيد أن الجرجاني والصفوي في هذه العبارة وفي قوله فيكون عطف تربية المهابة من عطف
اللازم نظراً لأن المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف إنما اللازم نفس
المهابة وكتب أيضاً قوله كالتأكيدها لما لم يكن تأكيدها لأن تربية المهابة أي زيادة الحالة التي تنشأ
من الخوف غير ادخال الروح أي الخوف وإنما كان كالتأكيدها لأن زيادة الحالة المذكورة تستلزم
ادخال خوف والمزوم يدل على اللازم فكان كالتأكيدها بهذا الاعتبار (قوله أو تقوية داعي
المأمور) أي ما يكون داعياً للمؤمن إلى الامتثال والاتباع به مطوّل فيؤخذ منه أن
إضافة داعي إلى المأمور من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ولذا أضافه بقوله إلى داعي أي تقوية
الشيء الذي يدعوا المأمور إلى الامتثال فذات الخليفة مثلاً تقضي الداعي إلى ذلك والتعبير عنه بأمر
المؤمنين الدال على السلطة والتمكن من فعل المكروم بالمأمور لو خالف تقوى ذلك الداعي
وكتب أيضاً ما نصه كظن الانتقام عند المخالفة (قوله لتقوية داعي المأمور) قال في الأطول وعليه
أي على وضع المظهر موضع المضمحل للثبوتين قوله تعالى فإذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل
على لأن في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روح في قلب السامع ما ليس
في سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعي إلى التوكل ما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله

الروح (أو تقوية داعي
المأمور مثلاً) أي مثال
التقوية وادخال الروح
مع التربية (قول الخلفاء
أمر المؤمنين بأمرك بكذا)
مكان أنا أمرك (وعليه)
أي على وضع المظهر موضع
المضمحل لتقوية داعي
المأمور (من غيره) أي
من غير باب المسند إليه

لم يدخل بينهما حرف العناد لأنهما متقاربان فإن الأول ادخال الخوف ابتداء والثاني استزادة
الخوف الحاصل اه سيد أقول ولعل الشارح أشار إلى هذا الفرق بقوله كالتأكيدها بالكافي ثم
سألت الأستاذ عس فاجاب بذلك ويحتمل أن يراد بادخال الروح ادخال الخوف مطلقاً وبالمهابة
المعنى الذي ينشأ من الخوف فيكون عطف تربية المهابة عليه من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيدها
لأنه يدل على المزوم ويحتمل أن هذا مراد الشارح إذ مقاله السيد يقتضي عدم التأكيدها
وقوله إذ مقاله السيد الخ هذا هو الرد على السيدين ولك أن تقول إن التربية على كلامهم ملازمة
لادخال الروح والمزوم يدل على اللازم فكان كالتأكيدها بهذا الاعتبار (قوله وتربية المهابة غير
لازمة لادخال الخوف) هذا على ما خصه من عبارة عبد الحكيم وابن سم وقد أطلعتك على عبارة
عبد الحكيم ومنها تعلم أن المفهوم من المهابة عرفاً هو الحالة التي تكون في قلوب الناظرين إلى
الموكل وإن الروح أمر يحدث من مخاطبتهم وحينئذ يلزم من ادخال الخوف تربية المهابة وتقويتها
لأصلها إذ هي حاصلة من مجرد النظر إليهم وأطلعتك على عبارة سم ومنها تعلم أن المراد من ادخال
الروح ادخال الخوف مطلقاً أي الحاصل ابتداء والحاصل من استزادته وبالمهابة المعنى الذي ينشأ من
الخوف وحينئذ يلزم من ادخال الخوف مطلقاً الحاصل ابتداء والحاصل بالازدياد تربية المهابة إذ
أصلها حاصل بالخوف الحاصل ابتداء فافهم (قوله ولذا) أي لكون المأمور مفعولاً لافاعلاً
وقوله أضافه بقوله إلى داعي لعل في هذا التركيب تحريفاً وحق التركيب ولذا أضاف داعي إليه
يعني ولو كان المأمور فاعلاً لم تصح إضافة داعي إليه لأن اسم الفاعل متعدي لا يضاف إلى فاعله
قاله بعض المشايخ وقال بعض مشايخنا حق العبارة وكذا إضافة تقوية إلى داعي والتشبيه في مطلق
الإضافة إلى المفعول وإن كانت في التشبيه إضافة اسم فاعل وفي التشبيه إضافة مصدر اه وهو
كذلك في بعض النسخ وفي بعض النسخ ولذا أضاف تقوية إلى داعي الخ قال شيخنا معناه ولاجل
كون المراد بالداعي ما يدعوا إلى الامتثال كظن الانتقام صح إضافة تقوية إلى داعي إذ ظن الانتقام

الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح اه ووجه ما صنعه الشارح بأنه يدل عليه افراد
ضمير عليه والرجوع لآخر المذكورات أقرب مع كون سياق الآية للترغيب والمناسبت له تقوية
الداعي دون ادخال الروح (قوله فاذا عزمتم فتوكل على الله) فالذات العلية تقتضي الداعي
والاوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوى ذلك ع س سم وكتب أيضا ما نصه فاذا عزمتم بعد
المشاورة ووضح الرأي مطول (قوله والرحمة) عطف تفسير اه نوبى
(قوله * الهى عبدك العاصى أنا كا * الخ) يوجد في بعض النسخ بعده
فان تغفر فأنت لذلك أهل * وان تطرد فنرحم سواكا

وقوله فنرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح اه عبد
الحكيم (قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهى
بمعنى الاستعطاف المذكور في المتن وانما زاد الشارح التخصيص واستحقاق الرحمة لبيان سبب
الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله أعنى نقل الكلام الخ)
فسر السكاكى اسم الإشارة بهذا التفسير فهو إشارة الى ما فهم ضمنا من اراد قوله تعالى فاذا
عزمتم فتوكل على الله ومن قوله * الهى عبدك العاصى أنا كا * مثلا لوضع المظهر
موضع المضمرة ويفهم ضمنا أيضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص بالسند اليه والتصریح بما علم
ضمنا ليس من التكرار فاقيل انه لا فائدة في قوله غير مختص بالسند اليه لاني كلام المصنف ولا في
كلام السكاكى لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم صريحا
نماذ كر عدم اختصاص وضع المظهر لعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة اه
عبد الحكيم وقوله ومن قوله * الهى عبدك العاصى أنا كا * أى وكذا قول الخلفاء السابق
وكتب أيضا قوله أعنى الخ هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكى ولولا ذلك لكان جعل المشار اليه

فاذا عزمتم (فتوكل على
الله) لم يقل على لما في لفظ
الله من تقوية الداعي الى
التوكل عليه دلالة على
ذات موصوفة بالاوصاف
الكاملة من القدرة
الباهرة وغيرها (أو
الاستعطاف) أى طلب
العطف والرحمة (كقوله
الهى عبدك العاصى أنا كا)
مقرا بالذنوب وقد دعا كا
لم يقل أنا لما في لفظ عبدك
من التخصيص واستحقاق
الرحمة وترقب الشفقة قال
(السكاكى هذا) أعنى
نقل الكلام

يقوى بالاثبات بالاسم الظاهر المفيد للقهر والسلطنة بخلاف ما اذا فسر الداعي بذات الخليفة فانه
لا يصح اضافة تقوية الى داعي اذا لمعنى لكون الذات تقوى بالاثبات بالاسم الظاهر وجواب
بعضهم عنه بانها تقوى بالوصف المستفاد من الاسم الظاهر تعسف فتفسير الداعي بما قاله في المطول
يصح اضافة التقوية الى داعي من غير تعسف (قوله ووجه ما صنعه الشارح الخ) الظاهر
اسقاط هذا التوجيه لان الضمير في عليه عائد على وضع المظهر موضع المضمرة على كل حال فهو
مفرد مطلقا قاله بعض المشايخ وكلامه بالنظر لاول التوجيه والافقوله والرجوع الخ مناسب (قوله
رحمه الله لم يقل أنا) عبارة المطول لم يقل أنا العاصى أثبتك على أن يكون العاصى بدلا اه أى من
ضمير المتكلم كما هو مذهب الأخفش والجمهور بمنعون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب
مستدلين بأنه يلزم نقصان البديل عن المبدل منه لأن الضمير أعرف وهو لا يجوز زوردهم مجاوز
ابدال المعرف باللام من ضمير الغائب بالاجماع مع كون المعرف باللام أنقص من الضمير مطلقا وعلى
كلامهم فيقال مقتضى الظاهر في البيت أنا أثبتك عاصيا وعبارة الشارح هنا توافق كلام من
الذهبيين وقد أطل السيد هاشم افرامجه (قوله عدم اختصاص وضع المظهر) في نسخ عبد الحكيم
المصححة موضع المضمرة بعد قوله المظهر (قوله لعدم اختصاص النقل الخ) أى وان كان لازما
(قوله جعل المشار اليه) أى باسم الإشارة الأول وأن المشار اليه باسم الإشارة الثاني فباق على

مطلق النقل دفعا للتسامح الآتي فنرى سم فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال
أعني ولم يقل يعني (قوله عن الحكاية) أي التكلم وقوله إلى الغيبة أي الاسم الظاهر سم
(قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد بالنقل عن الحكاية إلى الغيبة وإن كان التقييد ظاهر
العبارة وهذا وجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكلم الخ اذ لو أريد النقل المقيدا بما
ذكر لصار التدبير وليس النقل عن الحكاية إلى الغيبة مختصا بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ولا
يخفى فسادُه لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه وهو باطل لأن نفس الشيء يمنع أن يوجد في
غيره سم ويس بقى شيء آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح قاصرة عن افادة عدم اختصاص
بأقسام النقل بالمسند إليه الآن يجعل عدم اختصاصه مستفادا من العبارة بطريق المقايسة
فتدبر (قوله ولا تخلو العبارة) أي عبارة المتن بقطع النظر عن اصلاح الشارح لأن معناه
الظاهر أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص بهذا القدر أعني النقل عن الحكاية إلى الغيبة
بل يوجد عند عدمه وهو باطل نوبى (قوله وسواء كان كل منها الخ) فسر العصام في أطوله
الاطلاق في كلام المصنف بقوله أي واحدا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا في المسند إليه أو
غيره ثم اعترض على الشارح في قوله وسواء الخ بما لا يظهر كما لا يخفى على من وقف على كلامه مع

عن الحكاية إلى الغيبة
(غير مختص بالمسند
إليه ولا) النقل مطلقا
مختص (بهذا القدر) أي
بأن يكون عن الحكاية
إلى الغيبة ولا تخلو
العبارة عن تسامح (بل
كل من التكلم والخطاب
والغيبة مطلقا) أي سواء
كان في المسند إليه أو غيره
وسواء كان كل منها

(قوله نصا على ذلك)
الأولى فيه نص بالأفراد
أو تبدل السكاكي بأو بل
هو الأقدم كما لا يخفى اه
(قوله إلى الاسم) عبارة
العصام إلى الأهم اه
وكان ما هنا محرف اه

خصوصه (قوله مطابق النقل) أي الالتفات بقريظة قوله بل كل الخ لا الأعم الشامل للالتفاتين
وغيره (قوله ويدل على المراد قوله بل كل الخ) هذه الدلالة انما تأتي بعد جعل الاضراب
للتفصيل (قوله اذ لو أريد النقل الخ) تعليل للاطلاق (قوله بقى شيء آخر الخ) يدفع هذا
القصور قول المصنف بعدم مطلقا المفسر بما في الشارح ولذا قال بعض المشايخ الصواب اسقاط هذه
العبارة وذلك لأن المصنف كالشارح نصا على ذلك بعد بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا الخ فان أجيب عن ذلك بأن مراده ان عبارة المصنف قاصرة هنا لا فيما بعد ورد عليه حينئذ
عدم صحة قوله الآن يجعل عدم اختصاصه الخ فان ذلك وان لم يستفد من العبارة هنا مستفاد من
العبارة بعد فلم يكن بطريق المقايسة بل بطريق النص اه الآن يقال مراده أنه معلوم من العبارة
الأولى بطريق المقايسة وان علم الجميع من العبارة الثانية نصا (قوله فسر العصام في أطوله
الخ) عبارته قال السكاكي هذا إشارة إلى ما يستفاد من أقرب مثال وهو وضع الظاهر مكان ضمير
المتكلم غير مختص بالمسند إليه لا يخفى أنه لغو لا فائدة فيه لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي
لأنه سبق منهما آتفا وعليه فاذا عزم فتقول على الله ولا بهذا القدر أي النقل من التكلم إلى
الغيبة لا يخص هذا القدر الذي كلامنا فيه من وضع الاسم الظاهر موضعه بل قد يكون بوضع ضمير
غائب موضعه ثم أضرب عن هذا المقصد إلى الاسم الأعم فقال بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا أي واحدا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا ينقل إلى الآخر ولذلك عبر عن المتكلم
والخطاب والغائب بالمصدر ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المصنف قوله مطلقا تصرح بما قصده
وللتنبية على غيره أيضا من الاطلاق عن أن يكون مقتضى المقام من غير أن يعبر عنه بعبارة أخرى
كافي الأمثلة السابقة حتى يصح قوله ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا وليس المراد
الاطلاق عن أن يكون معبرا بعبارة أخرى كما يستفاد من سوق كلام الشارح المحقق إذ هذا التقييد
لا يستفاد من سابق الكلام بل ما ذكرنا من التقييد ومن الاطلاق عن أن يكون في المسند إليه اه

تأمل وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جملة مقول السكاكى فهو بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني فتدبر (قوله واردا في الكلام) بأن عبر به سم (قوله من ضرب الثلاثة في الاثنين) لان كلامنا الثلاثة ينقل الى الآخرين فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة والاثنين ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار أى واحد منها منقولا الى غيره منها سم (قوله بحسب ما علم من مذهبه الخ) أى لانه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله بالنظر الى الأمثلة)

وقوله لا يخفى أنه لغوا الخ فذكر المحشى جوابه وقوله وعليه الخ فاعل سبق وقوله هذا القدر الذى كلامنا فيه الخ هذا غير ما سلكه الشارح وبه يندفع التسامح وقوله الى الاسم الأعم هو النقل مطلقا وقوله تصرح بما مقصده هو أى مما تقدم في قول العصام أى واجدا الخ وقوله من الاطلاق هو مع ما يعطف عليه بيان للغير وقوله عن أن يكون أى كل من التكلم الخ والتكلم المعدول عنه فيما مر مقتضى المقام وقوله من غير أن يعبر عنه بعبارة الخ هذا هو محط الاطلاق ومحصله أن المعدول عنه فيها هو مقتضى المقام من غير التعبير بعبارة أخرى غير عبارة المعدول اليه وهنا لا يجب ذلك بل ينتقل من التكلم مثلا وان عبر عنه بعبارة أخرى فالنقيض المتوهم مما سبق المعتبر الاطلاق عنه هو عدم التعبير بعبارة أخرى لا التعبير بعبارة أخرى خلافا لما يفيد قول الشارح في المطول سواء كان كل منها قد أورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر أو لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر إرادته فعدل عنه الى الآخر وقوله هنا وسواء كان كل الخ فان الشق الاول الذى يذكر في التعميم هو ما كان يتوهم التقييده وهذا معنى قول العصام بعد وليس المراد بالاطلاق الخ فعلم أن الاطلاق موافق للشارح في أن من جملة معنى الاطلاق الاطلاق المذكور والاختلاف بينهما انما هو في التعبير خلافا لما يؤهم كلام المحشى ولولا هذا الاطلاق لما صح قول المصنف ويسمى هذا النقل الخ فانه يستفاد بواسطة الاختصار في مقام البيان أن هذا هو الذى سموه بالالتفات وأما ما عبر عنه بعبارة أخرى فلم يسموه بذلك وهو فاسد فانهم سموه الجميع على ما فهمه السكاكى من كلامهم وقوله إذ هذا التقييد أى كونه معبرا بعبارة أخرى أى والاطلاق انما هو عن القيد وقوله ومن الاطلاق الخ عطف على قوله سابقا من الاطلاق عن كون الخ هذا بيان كلامه ولا يخفى أنه فاسد لان مبناه النظر الى ما تقدم من الأمثلة في كلام المصنف مع أن الواجب في تفسير هذا الاطلاق هو النظر الى كلام السكاكى وقد مثل بما سبقه تعبير وبالم يسبقه تعبير (قوله بما ذكره) أى بقوله وسواء كان كل منها واردا الخ (قوله لانه من جملة المقول الخ) أى ان السكاكى زعم أن الالتفات عند علماء المعاني لا يشترط فيه سبق التعبير بأحد الطرق الثلاثة وخالفه غيره فقالوا انه عندهم لا بد فيه من سبق التعبير بأحدها فلا تعكير الا اذا كان قوله ويسمى عند علماء المعاني التفاتا ليس من مقول السكاكى ووجه التعكير حينئذ أن علماء المعاني لا يسمونه التفاتا الا اذا تقدم أحد الطرق الثلاثة ثم عبر بأخر منها كما قال المصنف والمشهور أن الالتفات الخ (قوله رحمه الله فتصير الأقسام ستة الخ) سيأتى للمحشى آخر الباب ما نصه تنبيه أهل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الالتفات من خطاب الواحد والاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قالوا أجنثنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء فى الارض يا أيها النبي اذا طلقتم النساء

واردا في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إرادته (ينقل الى الآخر) فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الأمثلة (ويسمى هذا النقل)

فنربكيا موسى وأوحينا الى موسى وأخيه الآية يامعشر الجن والانس الآية ووجه حسنه
 ما ذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر
 وهذا بخلاف الأول لان الأول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه وأمثاله في يس
 ومنها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر وأمثاله في يس اه وقوله منها الالتفات أي الانتقال فهو
 التفتات لغوي لا اصطلاحى بدليل قوله لانها قريبة منه ويحتمل أن المراد الالتفات الاصطلاحى
 أى ينبغي أن يصطلح عليه ويعرف الالتفات بمعنى يشمله وعليه فقوله لانها قريبة منه أى من التفتات
 الأقسام الستة ففيه استخدام وقوله نحو قالوا أجئتنا الخ المثل الرابع للانتقال من خطاب
 الاثنين الى خطاب الجماعة ومن الجماعة الى الواحد ولا يقال الذى يؤمر بأن يبشر هو النبي فليس
 خطاب الواحد على خلاف الظاهر لان الامة تؤمر بأن يبشر بعضها بعضا فكان الظاهر بعد قوله
 وأقيموا الصلاة أن يقول وبشروا والمثل الخامس للانتقال من الجماعة الى الاثنين فى قوله فبأى
 الآراء يكذبان وقوله ومنها التعبير الخ مثل قفانبك ورب ارجعون على قول وقوله ومنها
 تذكير المؤنث الخ كما فى قوله تعالى فن جاءه موعظة من ربه ونحو جاءته كتابى وفي عبد الحكيم
 قيل ههنا أقسام آخر كالانتقال من التذكير الى التأنيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد وبالعكس
 ومن صيغة من الذى لدوى الهم الى ما فان لم يجعل التفتات فهو من ملحقاته وليس بشئ لان المعبر عنه
 فيها ليس بواحد لان المذكر مغاير للمؤنث بالذات وكذا الجماعة للواحد وكذا أولو العلم لغير أولى
 العلم بخلاف الأقسام الستة فان المعبر عنه واحد والاختلاف باعتبار الخطاب والغيبة والتكلم
 وقوله كالانتقال من التذكير الى التأنيث وبالعكس هذا أخص من القسم الثالث فى كلام المحشى
 لان هذا لا يتحقق بتعبير واحد وما ذكره المحشى يتحقق بكل وقوله ومن الجمع الى المفرد وبالعكس
 هو أعم من القسم الاول فى المحشى اذ ما فيه خاص بالخطاب وهذا غير خاص بالضمير فضلا عن الخطاب
 وما فى المحشى مقصور على الاستعمال فيما وضع له وهذا عام وأخص منه لانه لا يشمل الجمع مع المثنى
 والمثنى مع المفرد وأعم من القسم الثانى فى كلام المحشى أيضا من جهة تحققه فى الاستعمال فيما وضع له
 وأخص من جهة أنه لا يتحقق بالتعبيرين ولا يشمل الجمع مع المثنى والمثنى مع المفرد وقوله ومن
 صيغة من مثله العكس والانتقال من أى صيغة للعاقل الى صيغة لغيره وعكسه وبقيت أيضا أقسام
 لم تدخل فى شئ من ذلك كله كالتعبير بصيغة العاقل عن غيره ابتداء وعكسه كالانتقال من جمع الى
 مثنى وعكسه أو من مثنى الى مفرد أو عكسه مع الاستعمال فيما وضع له بدون خطاب ثم ان صور
 الانتقال أعم من أن يكون المعبر عنه فيها واحدا أو مختلفا وحينئذ فبعض هذه الصور جدير بأن
 يسمى التفتات على مذهب الجمهور كالانتقال مما لخطاب الواحد الى ما لخطاب الاثنين مع اتحاد المعبر
 عنه فيكون مخالفا للظاهر من وجهين وبعضها الحاق بالالتفات غير بعيد واختلاف المعبر عنه لا يمنع
 الا الحاق فقول عبد الحكيم وليس بشئ الخ ليس فى محله وفى معاوية بعد نقله عبارة عبد الحكيم
 السابقة مانصه والحق انها تقاربه والاختلاف لا ينافى المقاربة فلا ينافى كلام القليل فى الاتقان
 يقرب من الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد أو ضده الى الآخرين ذكره التنوخي وابن
 الاثير وهو ستة أيضا مثاله من الواحد الى الاثنين قالوا أجئتنا التفتات عموما وجدنا عليه آباءنا وتكون
 لكما الكبير يا فى الارض والى الجمع يا أيها النبي اذا طلقتم النساء ومن الاثنين الى الواحد فنربكيا
 يا موسى فلا يخرج جنك من الجنة فتشقى والى الجمع وأوحينا الى موسى وأخيه أن تبوا لقومك بمصر

لانه مثل بالسند اليه وغيره ما سبقه تعبير ومالا وكتب أيضا قوله بالنظر الى الامثلة

بيوتنا واجعلوا بيوتكم قبلة ومن اجمع الى الواحد واقبوا الصلاة وبشر المؤمنين والى الاثنين
يامعشر الجن والانس ان استطعتم الى قوله فبأى آلاء ربكم تكذبان ويقرب منه أيضا الانتقال من
الماضي أو المضارع أو الامر الى آخر منها نحو أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه خر من السماء فتخطفه
ان الذين كفروا ويصدون قل أمر ربي بالقسط وأقيموا اليوم ينفخ في الصور ففرع ويوم نسير
الجبال الى قوله وحشرناهم قال اني أشهد الله واشهدوا واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى وعهدنا وان
أقيموا الصلاة واتقوه وهو الذي اليه تحشرون اه والمقاربة في مخالفة مقتضى الظاهر من
وجه ما بتغيير الأسلوب وفي نكتة الالتفات العامة وهكذا كل انتقال من أسلوب الى آخر هو من
وجه ما خلافا مقتضى الظاهر فهو يقرب منه وان لم يكن بكنهه فهو يوم نسير الجبال وترى الأرض
ونحو النار هو الشر والشر هي النار ونحو من اشترى به أنت هو ما بعته أنا وعكسه بل المعنى في
هذين النحويين واحد كما في الالتفات والتمثيل بآية الطلاق يصح لأن مقتضى الظاهر الافراد والامة
تبع على قول أنس انها نزلت حين طلق النبي صلى الله عليه وسلم حفصة وقيل راجعها فانها صوامه
قوامه وهي احدى زوجاتك في الجنة أو ايراد قل على قول السدي انها نزلت في عبد الله بن عمر طلق
زوجها حائضا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم عسكها حتى تطهر اه بتغيير يسير وفي
كون قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى وعهدنا وقوله وأن أقيموا الصلاة واتقوه وهو
الذي اليه تحشرون مما يقرب من الالتفات خفاء اذ لا يخالف حالا ظاهرة الأت يكون غرضه
الالحاق في مطلق تغيير الأسلوب ومما سمعته في حل عبارة عبد الحكيم تعلم ما في هذه العبارة وقد
كنت كتبت زمن الحضور في حل عبارة عبد الحكيم مانصه قوله كالانتقال من التذكير الى
التأنيث أى بأن يعبر عن المذكور بصيغة المؤنث كان تقول جاءني رجل فاكرمتهاه وهكذا جميع ما
بعد وقوله لان المعبر عنه فيما الخ أى لأن المعبر عنه فيهما بحسب الوضع ليس بواحد وقد عاين
ذلك بقوله لأن المذكور الخ ومحصله أن الموضوع له صيغة التذكير غير الموضوع له صيغة التأنيث
فالموضوع له في الأول الشخص المذكور والموضوع له في الثاني الشخص المؤنث ولا شك في
تغايرهما وعدم امكان اجتماعهما في ذات واحدة على البدل اذ الشخص الواحد لا يكون أنثى تارة
وذكرا تارة وكذا الجماعة والواحد اذ لا يتأتى في شيء واحد أن يكون تارة واحدا وتارة جماعة وكذا
ذوو العلم وغيرهم وهكذا بخلاف الأقسام الستة فان المعبر عنه في الوضع واحد بالذات غاية أنه أن
الاختلاف بالاعتبار فالشخص الواحد يكون متكاملا تارة ومخاطبا تارة وغائبا تارة وبهذا اندفع
ما يقال ان ظاهر العبارة يقتضي أن المعبر عنه في عبارة المتكلم ليس واحدا مع أن الواقع انه واحد
فانك اذا قلت جاءني رجل فاكرمتهاه كان المراد من الضمير هو المراد من رجل فلم يختلف المعبر عنه
اه وفيه أمور منها أن كون الموضوع له صيغة المذكور غير الموضوع له صيغة المؤنث ليس على
اطلاقه اذ لا يجري في مجازيهما مع كون الانتقال من التذكير الى التأنيث وعكسه يجري فيه ومنها
أنهم لم يشترطوا في الالتفات كون المعبر عنه واحدا بالذات في الوضع ومنها أن كون المعبر عنه في
الأقسام الستة واحدا بالذات في الوضع محل نظر فانها تشعل ما فيه تعبير عن مؤنث بذكر وعكسه
وما فيه تعبير عن عاقل بغيره وعكسه وما فيه تعبير عن مفرد أو مثنى أو جمع بغيره وحينئذ فقول

متعلق بعلم سم ويوجد في بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب أى بحسب ما علم من مذهب
أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر الى الأمثلة حيث مثل بالسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم
يتقدمه فيه يكون الاطلاق مأخوذاً من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثلة تأمل (قوله
عند علماء المعاني) انما قال عند علماء المعاني مع أن بيان التسمية في علم المعاني يغني عنه لئلا يتوهم
أن التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافاً بين الجمهور أطول (قوله التفاناً) ذكر الالتفات
في علم المعاني صحيح لان المقام يقتضي كثرة الاصغاء الى الكلام واستحسانه فيتم وصل الى ذلك
بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع اه ع ق
فعلى هذا يشكل كل تخصيص تسمية بعلماء المعاني الا أن يقال كونه يسمى عندهم بالالتفات لا ينافي
تسميته عندهم غيرهم بذلك أيضاً تأمل وكتب على قوله كان من البديع ما نصه فهو من مباحث
العلمين من جهتين مختلفتين وفي يس أنه من مباحث البيان أيضاً من حيث أنه من أفراد
خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من أفراد الكناية المبحوث عنها في البيان لان التصريح ايراد
لفظ ظاهر الدلالة من غير اعتبار معتبر والكناية بخلافه

عند علماء المعاني (التفاناً)
مأخوذ من التفات
الانسان من يمينه الى شماله

عبد الحكيم لأن المعبر عنه فيها ليس واحداً على ظاهره الا أنك قد علمت ما فيه ومنها غير ذلك
(قوله متعلق بعلم) وحينئذ يكون الاطلاق مأخوذاً من أمر واحد بخلافه على النسخة الثانية فانها
من أمرين (قوله تغني عنه) أى عن قوله عند علماء المعاني (قوله واستحسانه) أى استحسان
الكلام وهو عطف على كثرة (قوله وفي يس الخ) قال السيد قدس سره ذهب بعضهم الى أن
الالتفات من حيث انه يشغل على نكتة هي خاصة التركيب من علم المعاني ومن حيث انه ايراد
المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح من علم البيان ومن حيث انه يحسن الكلام ويزينه من
علم البديع والسكاكى أورده في علم المعاني وفي البديع اه وقوله قدس سره من حيث انه
يشغل أى اشغال المفيد على المفاد على نكتة عامة أو خاصة هي خاصة التركيب أى في الافادة قاله
عبد الحكيم وقوله اشغال المفيد على المفاد أى لاشغال الكل على جزئه وسيأتى بيان النكتة
العامة والخاصة في قول المصنف وجهه أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب الخ وقوله قدس
سرهم ومن حيث انه ايراد الخ أى فانه من خلاف مقتضى الظاهر وخلاف مقتضى الظاهر من باب
الكناية كما مر تحقيقه لكن يكون حينئذ من جزئيات ما يبحث عنه في علم البيان لا من مسائله
واليه أشار في شرحه للفتاح حيث قال وكونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت
الكناية لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعد اه
عبد الحكيم وقوله من باب الكناية أى بالمعنى الأعم الآتى وقوله لكن يكون حينئذ من
جزئيات ما يبحث الخ استدراك على ما قبله لدفع توهم أنه من البيان أى مسائله وإشارة الى أن
جعله من البيان باعتبار أنه من جزئيات ما يبحث عنه في علم البيان وهو اللفظ المجازى أو الكنائى
ومسائله هي القواعد الكلية كقولك كل ملزوم أطلق وأريد لازمه مع قرينة غير مانعة كناية
وقوله قدس سرهم ومن حيث انه يحسن أى حسناً عرضياً يحصل من افتنان الكلام من غير نظر
الى ما يقتضى ابراده اه عبد الحكيم (قوله من غير اعتبار معتبر) أى بل ظهور دلالة من
حيث ذاته (قوله والكناية بخلافه) أى فهي ايراد لفظ ليس ظاهر الدلالة بنفسه وأشار بهذا

ومقتضى الظاهر من الاول وخلافه من الثاني (قوله وبالعكس) الواو بمعنى أو (قوله بطاويل
ليلك) بفتح الكاف وان كان خطابا للنفس يجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق للعتاب ألا ترى أنه
وقع لم ترق بالمد كبير وباقي البيت * ونام الخلى ولم ترق * انظر عبد الحكيم وضبطها بالفتح
ع ق أيضا وصاحب الاطول وخسرو وعبارته قوله خطاب لنفسه أراد بنفسه شخصه وذاته
يعنى أن الخطاب ليس على حقيقة اذ لم يرد بالخطاب من يغايره بل أراد ذاته وقد غرط اظهر اللفظ
من ليس له من استمرار التركيب حفظ حتى ارتكب الاعتساف فكسر من ليلك الكاف اه
وكتب أيضا قوله تطاول ليلك يحتمل أنه تجريد وليس التفتان وهو مانق له الفاضل الجيني عن أبي على
وابن جني وابن الاثير وما قيل من أنه لا منافاة بينهما ما مردود بأن مبنى التجريد على مغايرة المنزع
للمنزع منه ليرتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل
ما أريد به من ارادة المعنى في صورة أخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر فالصواب أن ليلك ان
حل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفتان اه فنرى ملخصا (قوله بفتح

وبالعكس (كقوله)
أى قول امرئ القيس
(تطاول ليلك) خطابا
لنفسه التفتان ومقتضى
الظاهر ليلي (بالأتمد) بفتح

الى أن المراد بالكناية المعنى الأعم مقابل التصريح بالمعنى الذى ذكره لاختصاص اطلاق
المزوم وارادة اللزوم أو العكس مع قرينة غير مانعة لأن هذا المعنى الأخص قد لا يوجد في
الالتفات بأن يكون مجازا أو حقيقة ككافى وضع الظاهر موضع ضمير المتكلم مثلا ومنه يعلم أن
بعض صور الحقيقة من البيان (قوله ومقتضى الظاهر من الاول) فيه أن المجاز مثلا قد
يكون مقتضى الظاهر كما مر تحقيقه عن عبد الحكيم (قوله وخلافه من الثاني) أى من
الكناية وذلك لان الالتفات الى الغيبة بعد التكلم مثلافية كناية وعدم تصريح بما يقتضيه الظاهر
من كون التعبير على نسق واحد وعبر عن لان الكناية قد تكون مقتضى الظاهر فهذا يؤيد
الاعتراض الذى سبق فافهم (قوله الواو بمعنى أو) دفع بذلك ما يقتضيه كلام الشارح من
أن الالتفات اللغوى لا يتحقق الا بتحويلين تحويل الى جهة يمينه وتحويل الى جهة يساره وعلى
قياسه يكون الاصطلاح لا يتحقق الا بانتقالين مع أنه ليس كذلك فيهما (قوله يجعلها بمنزلة
مكروب أو مستحق العتاب) كذا بالتاء بعد العين في بعض النسخ قال معاوية وانما رددينهما لان
كلام الشاعر يحتمل الاخبار عن كربه والعتاب لنفسه (قوله ألا ترى أنه وقع لم ترق بالمد كبير)
لانه لو كان مؤثالا قال ترقى بالياء كما هو الواجب في خطاب المؤنث قال معاوية وكذا وقع بالمد كبير
في قوله وبات اه وكذا وقع أيضا في قوله وباتت له ليلة ثم ناقش في ذلك معاوية بأن قوله لم ترق
النخ لا يمنع الكسر لجواز الانتقال من التأنيث الى التذكير على شبه الالتفات كما مر (قوله وباقي
البيت النخ) فى المطول بعد هذا البيت

وبات وباتت له ليلة * كناية ذى العاثر الارمد

وذلك من نبا جاعى * وخبرته عن أبى الاسود

والعاثر قذى العين وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره (قوله انظر عبد الحكيم)
عبارته قوله تطاول ليلك بفتح الكاف وان كان خطابا للنفس يجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق
للعتاب ألا ترى أنه وقع لم ترق بالمد كبير وبات تامه بمعنى أقام له لا ونزل به نام أولم ينم فلا ينافى لم ترق
وبات اما ناقصة وله خبره أو تامه وله حال وقوله كناية اما حال أخرى أو مصدر أى كبيتونه ليلة ذى

الهمزة وضم الميم) في القاموس أئد كأجـ موضع وتضم الميم اهـ (قوله اسم موضع) زاد في
الاطول وروى بكسرهما (قوله والمشهد وراخ) هـ من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي
ويسمى الخ قال الفري في حواشيه على المطول اعلم أنه تاختص بما ذكره الشارح أن في الالتفات
أربعة مذاهب ووجه الضبط أن يقال لا يخلو إما أن يشترط فيه مسبق التعبير بطريق آخر أم لا
الثاني مذهب الرخشي والسكاكي ومن تبعهما وعلى الأول لا يخلو إما أن يشترط أن يكون
التعبيران في كلام واحد أو لا الأول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو إما أن يشترط كون

العاثر الأرمـد والأرمـد أفعل صفة من رمد عينه إذا هاج وعطف باتت على بات عطف المبين على
المباين من حيث اللفظ وعطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والضمير في خبرته مفعول مطلق
قال الرضى في أنبأته نبأ أن النبأ اسم صريح أقيم مقام المصدر لان فعل الانباء والتخبر متعدي بنفسه الى
المفعول الاول والى مفعوله الثاني والثالث بالحرفي أو الثالث وحده ولك أن تجعل الضمير مفعولا
به على الخذف والإيصال على قول من يجعل ذلك قياسا اهـ وقوله فلا ينفى في لم ترد اذا لا ينافيه الاول
كان المراد بالبيات النوم وقوله والأرمـد أفعل أى على وزن أفعل كأجر وليس المراد أفعل
تفضيل وقوله من حيث اللفظ أى لان بات مسند للشخص وباتت مسند لليلة وقوله من حيث
المعنى أى لان معنى وباتت له ليلة بات في ليلة فكل من بات الاول والثاني مسند للشخص في الواقع الا
أن البيات الاول مطلق أى بيات في مطلق ليلة والثاني بيات مخصوص لكونه بياناً في ليلة مخصوصة
بكونها كليلته ذى العاثر الأرمـد وقوله قال الرضى الخ توجيهه لكونه مفعولا مطلقا دفع به ما يقال
كيف يصح انه مفعول مطلق مع كون النبأ اسماً للكلام المتخبر به ومحصل الدفع أن المراد منه هنا
الانباء الذى هو المصدر وقوله لان فعل الانباء الخ تعليل لجمع مفعوله مفعولا مطلقا لمفعولا به أى انما
كان مفعولا مطلقا لمفعولا به لان الخ لـكن عبارته فيها إيهام خلاف المراد وعبارة الرضى بعد أن
ذكر أن أخبر وخبر وأنبأ ونبا وأحدث ألحقت في بعض استعمالها بأعـلم المتعدي الى ثلاثة لان الانباء
والتبينة والاخبار والتخبر والتحديث بمعنى الاعلام نصها وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بنفسها
والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالياء نحو حدثك بخروج زيد وبأخروج
وهذا كما ينصب عامت المفعولين وينصب ضمونها الذى هو المفعول حقيقة أو مضمون الثاني
نحو عامت زيدا قائما وعامت قيام زيد وعامت القيام لـكن عامت يتعدى الى المضمون المذكور
بنفسه كما رأيت وأنبأت وحدثت لا يتعديان اليه لا بحرف الجرف لا تقول أخبرتك بخروج عمرو بل
تقول بخروج عمرو وأما قولهم أنبأته نبأ خبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنسوبات أسماء صريحة
مقامة مقام المصادر أى انباء واخبارا وتحدثا ولو كانت مفعولا لانها الجاز استعمال المفعول به مخصصا
مقامها نحو حدثته بخروج زيد ونبأته دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا اهـ وقوله وأنبأت
وحدثت لا يتعديان الخ أى هما وما معهما بـدليل بقية كلامه ويوافق كلام الرضى ما فى الاثنيونى
وحاشيته أن فعل الانباء والتخبر إما أن يتعدى الى ثلاثة مقاعيل بالنفس أو الى مفعولين ثانيهما بالياء
وتقدر الباء ان لم تكن موجودة كما في قوله تعالى من أنبأك هذا (قوله زاد في الأطول) أى
والمطول وكان الاولى كتابة ذلك بعد عبارة القاموس كما هو ظاهر (قوله إما أن يشترط أن يكون
التعبيران في كلام واحد) صوابه إما أن يشترط أن يكون التعبيران في كلامين كما هو صريح

الهمزة وضم الميم اسم
موضع (والمشهور ان
الالتفات هو التعبير عن
معنى بطريق من) الطرق
(الثلاثة) التكلم والخطاب
والغيبة (بعد التعبير عنه)

المخاطب في التعبيرين واحداً أولاً الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور (قوله
 أي عن ذلك المعنى) صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقتين سم (قوله على خلاف ما يقتضيه
 الظاهر) أي ظاهر الكلام لا المقام ولذلك صرح البيضاوي على وفق إشارة صاحب الكشاف
 بوجود الالتفات في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام
 حيث كان سياقاً وهو قوله تعالى عبس ونولى أن جاءه الأعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى
 ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب في الموضعين ونكتة العدول عن مقتضاه التعظيم للنبي صلى الله
 عليه وسلم والتطف في مقام العتاب بالعدول عن مواجهة الخطاب اه يس (قوله ولا بد من هذا
 القيد) وانما تركه المصنف لفهمه من المقام لان كلامه في اخراج الكلام على خلاف مقتضى
 الظاهر سم (قوله أما زيد) فانه عبر أولاً عن الذات بطريق التسكيم وهو أنا وثانياً بطريق
 الغيبة وهو زيد لان الاسم المظهر حكمه حكم الغائب وكذا بقية الأمثلة سم وكتب أيضاً قوله أنا
 زيد وأنت عمرو فان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب جار
 على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يجز على خلاف ما يترقبه السامع لصحة الاخبار بالظاهر عن
 المضمّر مطلقاً فلا يكون من الالتفات اه ع ق (قوله نحن اللذون صبحوا الصباح) آخره

* يوم النخيل غارة ملحاحا * قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب الذين في لغة طي
 مشهور وهي لغة هذيل أيضاً والسر في أن اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه في لغة من
 ألزمه الياء دائماً أنه حالة بناء شبيه بالحرف وأل للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بأن
 تعريفه لعدم الصلة فآثر وعدم ظهورها خطافي حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف أو شبهه فيها
 يشبه الحرف وأظهروها في حالة الاعراب لالغاء شبهة الحرف ثم الظاهر أن الصباحان صريح مجزئ
 معنى صبحوا تاً كيداً من صبحه إذا أنه صباحاً ويجوز أن يراد الاثنان المطلق بقرينة الصباح

أي عن ذلك المعنى (بالآخر
 منها) أي بطريق آخر
 من الطرق الثلاثة بشرط
 أن يكون التعبير الثاني
 على خلاف ما يقتضيه
 الظاهر ويترقبه السامع
 ولا بد من هذا القيد
 ليخرج مثل قولنا أنا
 زيد وأنت عمرو
 و * نحن اللذون صبحوا
 الصباحا *

قول المطول ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرناه قيدا وهو أن يكون التعبيران في كلامين
 وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله ليربهم من آياتنا فمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التسكيم الى
 الغيبة ثم من الغيبة الى التسكيم مع أن قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليربهم
 ومقتضاه اه وقوله بعض ما ذكرناه هو المذكور بقوله في المطول منها نحو أنا زيد وأنت عمرو بخلاف
 ما ذكر بقوله ومنها نحو يا زيد قم أي مما عبر فيه أولاً بالاسم المظهر ثم بضمير الخطاب وبقوله ومنها
 تكرير الطريق فان التعبير فيهما في جملتين وقوله غلط لان الخ يحتاج الى اعتراف هذا البعض
 بذلك (قوله أي ظاهر الكلام لا المقام الخ) فيه أن خلاف مقتضى ظاهر الكلام حيث كان
 لا يترقبه السامع وانما يترقب غيره هو خلاف مقتضى ظاهر الحال والمقام وكون مقتضى ظاهر المقام
 هنا الخطاب انما كان قبل العدول عنه الى الغيبة وأما بعد العدول فمقتضى ظاهر الكلام والمقام
 الغيبة لا الخطاب ولذا أقر فيما يأتي جواب سم عن ترك المصنف لهذا القيد والافيد أن كلام
 المصنف في اخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر المقام لا ظاهر الكلام الذي هو الشرط على
 زعمه فكيف يتركه لفهمه من المقام وأيضاً لا يستقيم كلام المصنف بهذا الشرط اذ هو يؤدي الى
 أن بعض صور الالتفات من مقتضى ظاهر المقام وكلام المصنف بخلافه (قوله ونكتة العدول
 عن مقتضاه) أي نكتة العدول في الاول عن مقتضى ظاهر المقام الذي هو الخطاب الى الغيبة

فنصبه في الوجهين على النظر فيه ويحتمل أن يكون الصبا مفعولا مطلقا صبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتلا ومفعول صبحوا محذوف أي صبحوهم والنخيل بضم النون وقع الخاء المعجمة موضع النام والفارة اسم مصدر نصب على التعليل أي لاجل الاغارة ونصبه على الحال بمعنى مغبرين بمنعهم افراد ملحاحا والملحاح صيغة مبالغة من الملحاح اه ملخصا من المفري وغيره (قوله وقوله تعالى) أي ومثل قوله تعالى وإياك الخ مما فيه تكرير الطريق الملتفت اليه سم (قوله والباقي جار على أسلوبه) وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لأنه لما التفت الى الخطاب صار الأسلوب للخطاب اه سم (قوله فقدمها الخ) وذلك لان حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول إلا بصلته لأنها كجزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه بالصلة وأما قوله

(قوله بعد تمام المنادى) فالمنادى الموصول والموصوف وان صار مخاطبين ظاهرا بدخول حرف النداء ليسا بمخاطبين حقيقة لعدم تمام ما يدون الصلة والصفة وكونهما معاني حكم المفرد وإذا أتى تمام ما سري الخطاب اليهما فيكون الأسلوب قبل ذكر الصلة والصفة الغيبة لان الاسماء الظواهر كلها غيب وبعد ذكرها يكون الأسلوب الخطاب فكل من الغيبة المستفادة من العائد والخطاب الذي يجيء بعده ذكرها مقتضى الظاهر فلو لم يعتبر كون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر دخل التعبير ان أعنى التعبير بالعائد والتعبير بالخطاب بعده ذكر الصلة والصفة في الالتفات لكون الاول انتقالا من الخطاب الى الغيبة والثاني من الغيبة الى الخطاب فتدبر فانه دقيق وبما ذكرنا ظهر أن ما في شرح المفتاح الشريفي من أنه لا يبعد أن يجعل مثل أنا الذي سمعته وأنت الذي أخلفتني ونحن قوم فعلنا وأنتم قوم تجهلون من الالتفات من الغيبة الى التكلم أو الخطاب وتبعه بعض الناظرين بعيدا لان التعبير انما يحصل بمجموع الموصول والصلة لا بالموصول وحده حتى يصح أن يقال انه انتقال من تعبير الى تعبير آخر اه عبد الحكيم وقوله مثل أنا الذي سمعته الخ وجه كونه من الالتفات في الشارح الشريفي بأن الذي غيبة وحق الضمير الذي في الصلة أن يكون غيبة وقد عدل الى التكلم الذي هو خلاف الظاهر من التعبير بالغيبة أولا فقد وجد ضابط الالتفات مع الشرط الذي ذكره الشارح ورده عبد الحكيم بان اعتبار الالتفات في هذا بعيدا فليس هناك عبارتان سلك في احدهما غير ما سلك في الاخرى حتى يوجد الانتقال اذ مجموع الموصول والصلة عبارة واحدة وينافض هذا الرد قوله أولا فيكون الأسلوب الخ ويعكر عليه اخراج الشارح في المطول يا من هو عالم بالشرط الذي زاده الشارح اذ على ما أفاده عبد الحكيم لا حاجة للشرط لاخر اوجه فانه لا انتقال من أصله لان الموصول والصلة عبارة واحدة لا عبارتان انتقل من احدهما الى الاخرى فهو خارج من قولهم هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه باخر منها مع أنه قد سلم للشارح اخراج ما ذكر بالشرط الآن يجاب بأن الشرط لأصل الاخراج بالنظر لبعض المخرجات ولتحقيق الاخراج بالنظر للبعض الآخر الذي كان ادخاله ظاهرا يا نعم ان أول قوله لان التعبير انما يحصل الخ بما رجعه لصدر عبارته كما هو مقتضى كونه من جملة المستثنى منه فلا إشكال والاورد أيضا أن المستثنى لا يلائم المستثنى منه (قوله وأما قوله الخ) أي قول سيدنا على كرم الله وجهه وحيدرة من أسماء الأسد

وقوله تعالى وإياك نستعين
واهدنا وأنعمت فان
الالتفات انما هو في إياك
نعبده والباقي جار على
أسلوبه ومن زعم أن في
مثل يا أيها الذين آمنوا
التقانا والقياس آمنتم
فقدمها على ما يشهد به
كتب النحو (وهذا)
أي الالتفات بتفسير
الجمهور (أخص منه)
بتفسير السكاكي لأن
النقل عنده أهم من أن
يكون قد عبر عنه بطريق
من الطرق ثم بطريق
آخر أو يكون مقتضى
الظاهر أن يعبر عنه
بطريق منها فترك وعدل
الى طريق آخر فيحقق
الالتفات بتعبير واحد
عنده وعند الجمهور
غرض بالاول حتى لا يتحقق
الالتفات بتعبير واحد
فكل التفات عندهم
التفات عنده من غير عكس
كما في تطاول ليلك (مثال
الالتفات من التكلم الى
الخطاب ومالى لأعبد الذي
فطرني واليه ترجعون)

* أنا الذي سمعتني أمي حيدرة * فقيح شاذ عند النحويين كما قاله المرزوقي على ما في المطول لكن في المعنى أن نحو أنت الذي فعلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسته على هذا القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لأن قلته تفيد كونه خلافا (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجري على كل من التحقيق الآتي وعلى خلافه خلافا لمن قال هو مقابل التحقيق الآتي تأمل (قوله والتحقيق الخ) عبارة المطول فإن قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لأعبد الخاطبون والمعنى ومالك لا تعبدون الذي

سمته أمه فاطمة بنت أسد باسم أبيها حيدرة لكن قال الشيخ العطار أنه لم يصح عنه إلا بيت واحد وهو سبقتكم و إلى الإسلام طرا * صغيرا ما بلغت أوان حلم

(قوله فقيح) الحكم بالقبح فقيح والرد مردود فانه وقع في حديث سيد المرسلين وخاتم النبيين وهو أفصح من تكلم بالضاد صلوات الله وسلامه عليه روى جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وأنا الخاتم الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب متفق عليه ونقل عن سيده أن الذي تفعل على الخطاب وهو امام في النحو كذا في شرح الكشاف للشيخ الطيبي في تفسير قوله تعالى أستكبرت أم كنت من العالين والحق ما في الرضى من أن الموصول والموصوف إذا كان خبرا عن متكلم جاز أن يكون العائد غائبا وهو الأكثر و جاز أن يكون متكلما جلا على المعنى وكذا في الخطاب نحو أنت الذي فعل كذا وهو الأكثر وأفعلت كذا جلا على المعنى وأن المازني قال لو لم أسمعه لم أجوزه وكان النكتة في اختيار هذا الأسلوب وترك الشائع الكثير الدلالة على اختصاصه بضمون الصلة وأنه مما لا يخفى على أحد حاله بخلاف ما إذا ورد ضمير الغائب فانه يدل على الاخبار باتحاده مع الشخص المتصف بضمون الصلة مثلا لو قيل في أنا الذي سمعتني أمي حيدرة أنا الذي سمته أمه حيدرة كان معناه أنا ذلك الشخص المعهود للخطاب بكونه سمي بذلك الاسم وقس على ذلك وعلى الحكاية يكون المعنى أنا المحدث عنه ذلك الحديث المذكور اه عبد الحكيم وقوله والرد أي من المازني الذي نقله في المطول نقلا عن المرزوقي حيث قال قال المرزوقي في قوله أنا الذي سمعتني أمي حيدرة كان القياس أن يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود إلى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الأول لم يبال برد الضمير على الأول وجل الكلام على المعنى لأنه من الالباس وهو مع ذلك فقيح عند النحويين حتى أن المازني قال لولا اشتها رموه وكثرته لردته اه والاشارة في قوله مع ذلك إلى مخالفته للقياس أو إلى توجيهه بالجل على المعنى ومحصل الاستدراك الذي في كلامه أنا لا نسلم عدم وجود عائد الموصول بل هو موجود غاية الأمر أنه روعي فيه المعنى وليس المراد منه الاعتذار مع تسليم عدم العائد ولا كان مخالفا للمقرر والآخر هو الذي والاول هو أنا ومورد بهضم الميم أي قائله وهو سيدنا على كرم الله وجهه وكثرته أي كثرة الجل على المعنى وقوله والحق ما في الرضى الخ أفاد به أن مراعاة المعنى ليست على خلاف القياس كما قال المرزوقي بل قليلة فقط وأن المازني لم يحكم بالقبح بل بعدم الجواز لولا السماع وقد سمع فهو جائز ولا قبح أصلا خلافا لما فهمه المرزوقي من أن المازني حاكم بالقبح وقوله الدلالة على اختصاصه بضمون الصلة أي إن في إتيانه بضمير المتكلم الذي هو غاية في الاختصاص لا شيوع فيه أصلا إشارة إلى اختصاصه الخ وقوله المعهود للخطاب بكونه سمي بذلك أي ولم تعلم عينه بأنه سيدنا على وقوله وعلى الحكاية

ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق أن المراد ما لم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب

(قوله وعلى الحكاية يكون الخ) عبارة عبد الحكيم على ما في نسخة صحيحة وفس على ذلك الحديث المذكور اه أي أن قوله فيه وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر كأن نكتة اختيار الحكاية فيه وترك الشائع الكثير الدلالة على اختصاصه بضمون الصلة من ثبوت الموهو المذكور وأنه مما لا يخفى على أحد فافهم اه

فطر كم كاسيحيء فالعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لانسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجري الللاحق على سنن السابق اه وكتب أيضا قوله والتحقيق مقابله أن المراد بقوله ترجعون المتكلم نفسه والأصل أرجع فعب عنه بصيغة خطاب الجماعة وأن قوله مالى لأعبد جار على ظاهره من أن المراد المتكلم نفسه ولا تعرض فيه بالمخاطبين ولما كان الالتفات حاصل على كلا الوجهين بينه الشارح على الوجه التحقيقي والحاصل أنه لا بد من كون المعنى المعبر عنه بالطريقين واحدا كما هو فلا بد في كون الآية من الالتفات من صرف أولها الى آخرها أو العكس والتحقيق الاول وعليه يكون في ومالى لأعبد التفات على مذهب السكاكي وكتب أيضا قوله والتحقيق أن المراد مالكم لاتعبدون لان القائل حبيب النجار وهو من المؤمنين الا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين ليكون أدخل في النصح لما أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لان التعريض عند المصنف والشارح امحاجز أو كناية وهما محاجز لا تمتنع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الأسلوبين واحدا نعم على ما حققه السيد قدس سره أن المعنى التعريض من مستتبعات التركيب واللفظ ليس مستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة أو محجاز أو كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين فلا يكون المعبر عنه في

يكون المعنى الخ أى فالتسمية به ليسدنا على معلومة (قوله ولما كان الالتفات حاصل الخ) لعل المناسب ولما كان أحد الوجهين في بيان الالتفات في الآية غير مرضى بينه الشارح الخ والا فترتب الجزاء على ما ذكره غير واضح وقديقال ما صنعه مناسب لان قوله على كلا الوجهين معناه على كلا الوجهين المعهودين اللذين هما التحقيقي وغيره (قوله وعليه يكون في ومالى لأعبد التفات على مذهب السكاكي) فيه أنه التفات على المذهبين لسبق طريق الخطاب في يقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وأجاب شيئا بأنا المجلس مختلف اذهذه المقالة وقعت في مجلس ومقالة ومالى لأعبد الخ وقعت في مجلس آخر جوابا عن سؤالهم فلا التفات فيه الا على مذهب السكاكي (قوله وهو من المؤمنين) أى حينئذ لا يصح ابقاء ومالى لأعبد على ظاهره اذ معناه أى شئ ثبت لي في حال كوني لأعبد مع أن هذه ليست حاله وفي تفسير ابن الجوزي جاء يسعي وهو يقول يا قوم الى مهتدون فأخذوه فرفعوه الى الملك فقال له الملك أفأنت تبعتم فقال ومالى لأعبد الذي فطرنى واليه ترجعون فان قيل لم أضاف الفطرة الى نفسه والبعث اليهم فالجواب أنها نعمة توجب الشكر والبعث وعيد يوجب الزجر فكانت اضافة النعمة الى نفسه أبلغ في الشكر وضافة البعث اليهم أظهر في الزجر قال معاوية قلت وأيضا هو مؤمن وهم كفار فناسبت النعمة الاقرار والنعمة الانكار مع الاشعار بأنه تعالى يستحق العبادة لانعامه بذوا ان لم يكن بعث ولا جزاء أخرى اذا كان فتمت به الاركان (قوله لا ينافي ذلك) أى ما أفاده الشارح من ان المراد بمالى لأعبد الذي فطرنى المخاطبون وأن اللفظ مستعمل فيهم (قوله بل هو) أى اللفظ (قوله اما حقيقة) كقولك لست بزنان معرضا للسامع بأنه زان (قوله أو محجاز) كقوله لست بنعمة معرضا بأن السامع جبان أو أنا أسد معرضا بذلك (قوله أو كناية) نحو أنا كثير الرما دمعرضا بأنه بخيل (قوله ليس مستعملا في المخاطبين) فيه أنه كيف يقول ذلك على الحقيقة وهو من العابدن لله

الاسلوبين واحدا اه عبد الحكيم وقوله وهو من المؤمنين أى فالعبادة حاصلة منه بالفعل
(قوله فيكون) أى العدول المذكور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات فى الآية أن فى لفظ
الرب حثا على فعل الأمور به لأن من يربك يستحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصل لنا)
قال فى المطول وقد كثر فى الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك
للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم
اه ونوقش بقوله تعالى يا أيها النبي اذا طافتم النساء وأجيب بأنه من تعليب المخاطب على الغائب
أى اذا طلقت أنت وأمتك وبأن صاحب الكشف والقاضى جوزا فى قوله تعالى فان لم يستجيبوا
لكم فاعلموا أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهادة الزمخشري بقول
الشاعر * فان شئت حرمت النساء سواكم * وبأن القاضى ذكر فى قوله تعالى ن والقلم
وما يسطرون أن ضمير يسطرون الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذى خط اللوح اه
ملخصا من الفزرى ويرد عليه أيضا قوله تعالى حكاية رب ارجعون (قوله أى ذهب بك) الباء
للتعديبة أى أذهبك وأتلفك قلب طروب فى طلب الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وان
كانت لخطاب النفس على ما مر وفى الاطول جواز التذكير والتأنيث (قوله طروب) الطرب
خفة تعزى الانسان لشدة سرور أو حزن اه من سم (قوله ومعنى طروب فى الحسان)

فيكون التفاتا على المذهبين
(و) مثال الالتفات من
التكلم (الى الغيبة انا
أعطيناك الكون فصل
لربك) ومقتضى الظاهر
فصل لنا (و) مثال الالتفات
(من الخطاب الى التكلم)
قول الشاعر (طمحا) أى
ذهب (بك قلب فى
الحسان طروب) ومعنى
طروب فى الحسان أن له
طربا فى طلب الحسان

تعالى فعلى ما حققه السيد يقوت التعريض ويبقى الالتفات الآن يجاب بان محل امتناع ارادة
الموضوع له اذا كان مقصودا بالافادة أما اذا كان وسيلة للغبر كما هنا فلا اذا المطابقة واللام مطابقة
معتبرتان بالنسبة لذلك الغير أو يقال ان معنى قوله برد الخ أنه يرد على تسليم عدم امتناع ارادة
الموضوع له فرضا (قوله وقد كثر فى الواحد الخ) أى حتى قال فى التسهيل وشرحه المصرى ان
معنى نفعل وفعلنا المتكلم المعظم نفسه أو المشارك اه عبد الحكيم (قوله فى الكلام القديم)
أى فى كلام الفصحاء المتقدمين فى الجاهلية يدل عليه مقابله بالمولدين اه عبد الحكيم (قوله
وانما هو استعمال المولدين) أى المحدثين يقال كلام مولد أى محدث وفى القاموس المولدة المحدث
من الشعراء لحدوثهم وتسمكوا فى ذلك بما وقع فى القرآن المجيد من قوله تعالى رب ارجعون لعلى أعمل
وقوله تعالى أن تكون لهم الخيرة من أمرهم أى الله والرسول والجمع للتعظيم وقال القاضى فى تفسير
قوله تعالى وقالت امرأة فرعون فرقة عينى ولك لا تقبلوه خطاب بلفظ الجمع للتعظيم وجوز
الكشاف فى قراءة الحسن لتسجنته بالثناء على خطاب العزيز وحده للتعظيم الى غير ذلك وعدم
جيشه فى كلام بلقاء الجاهلية لا يدل على عدم فصاحته فان القرآن مما يستشهد به لاعليه فا قيل ان
كلام الشارح يقتضى أن يكون القرآن واردا على استعمال المولدين ليس بشئ بل استعمال المولدين
وارد على أسلوب القرآن اه عبد الحكيم قال معاوية فالحق أنه فصيح وكذا خطاب الواحد بلفظ
الاثنتين قال ابن الجوزى فى قوله تعالى ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد قيل انه مخاطبة للواحد بخطاب
الاثنتين وهو ملك خازن النار قال الفراء والعرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان
فيقولون للرجل ويلك أرحلاها وازجراها سمعت من العرب اه وبه يندفع ما فى المحشى
(قوله وتواضعا الخ) لا يظهر الا فى صورة يكون التعظيم فيها للغبر فيه تنزل من المتكلم عن مرتبة
(قوله وبأن صاحب الخ) عطف على قوله بقوله تعالى (قوله بقول الشاعر) اصل هذا

فيه اشارة الى تعلق في الحسان بطروب سم (قوله ونشاطا في مرادوتهن) عطف تفسير على ما قبله
فنشاطا تفسير لطرير بالتفسير مراد وقوله في مرادوتها أى مطالبتها بالوصال تفسير لقوله في طلب
الحسان (قوله وكاد يتصرم) أى بالكناية وفيه اشارة الى بقاء بعض آثاره وان قول الشاعر بعيد
الشباب أى بعيد معظمه بقريته قوله حان مشيب فقول الشارح أى حين ولى الشباب بيان لظاهر
المعنى وقوله وكان الخ بيان للمراد وهذا على أن الشباب والمشيب متصلان بفصل زمن الكهولة
وجعله من المشيب اما على الفصل وجعله واسطة فاصلا بين الشباب والمشيب كما هو مذهب الجمهور
فلا احتياج الى التقدير المار بل يحمل الكلام على ظاهره وأن المراد بعيد الشباب وذهابه وتصرمه
بالكناية وزمن هذه البعيدة هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله حان مشيب لان زمن الكهولة
قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر اه ملخصا من الحفيد
وغيره (قوله عصر) بدل من بعيد الشباب (قوله الى التكلم) أى في تكلفى لانياء تكلفى
متكلم (قوله وليلى مفعوله الثانى) أى بتقدير الباء لقول صاحب القاموس التكليف الامر بما
يشق عليك كذا فى الاطول والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبنى الخ (قوله والمعنى
يطالبنى الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أى الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروى
تكلفى) والالتفات حاصل عليه أيضا من الخطاب الى التكلم (قوله والمفعول محذوف) وقال
العصام الانسب حينئذ أن يكون بين تكلفى وشط تنازع فى قوله ولها ويكون المعنى تكلفى ليلي
أى حبها المفرط ولها وقد شط ولها وكتب أيضا مانصه والتكليف على هذا الثانى بمعنى التحميل
(قوله أو على أنه خطاب للقلب) والمفعول على هذا أيضا ليلي أى وصل ليلي والتكليف على هذا
الثالث بمعنى المطالبة أى الطلب وكتب أيضا قوله أو على أنه خطاب للقلب الخ قيل اعتبار الالتفات
فى تكلفى بالنظر الى طحا بك لا بجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة

الشاعر ليس من الجاهلية فلا يرد على قول الشارح ولم يحج ذلك الخ (قوله فيه اشارة الى تعلق فى
الحسان بطروب) وعلقه فى الأطول بطحا أى طحا فى طلب الحسان (قوله وقوله فى مرادوتها)
عبر أو لا مرادوتهن ولعله لاختلاف نسخ الشارح (قوله وجعله) أى زمن الكهولة (قوله
وعلى هذا فقول الشارح الخ) فى عبد الحكيم مانصه قوله أى حين ولى الشباب الخ تولية الشباب
واعراضه كناية عن زواله وانقطاعه وقوله وكاد أن يتصرم أى بالكناية اشارة الى بقاء بعض آثاره كما
يدل عليه صيغة التصغير وعصر حان مشيب بدل من بعيد وهذا السن هو سن الكهولة فان فيه
بقية آثار الشباب وظهور بعض آثار المشيب اه وقوله كناية عن زواله وانقطاعه أى زوال
زمنه وانقطاعه فلا ينافى أن بعض آثاره باقية وقوله أى بالكناية أى بحيث لا يبقى له آثار زيادة
على ذهاب زمنه وقوله كما يدل عليه صيغة التصغير أى فى بعيد الشباب لان زمن هذه البعيدة
هو زمن الكهولة وهو فاصل بين زمنى الشباب والمشيب كما هو مذهب جمهور اللغويين فبقى
بعض آثار الشباب فى هذا الزمن لقربه من زمنه وظهرت أمارات المشيب لقربه من زمنه فلا
تناهى بين قوله بعيد الشباب وبين قوله عصر حان مشيب ولا تنافى بين قوله أى حين ولى الشباب
وبين قوله وكاد يتصرم وبهذا يدفع قوله وعلى هذا فقول الشارح الخ تأمل (قوله لقول صاحب
القاموس الخ) اذ الاصل فى كون لفظ بمعنى لفظ أن يتعدى تعديته وان كان غير لازم وكذا يقال

ونشاطا فى مرادوتهن
(بعيد الشباب) تصغير
بعدد القرب أى حين ولى
الشباب وكاد يتصرم
(عصر) ظرف مضاف
الى الجملة الفعلية أعنى
قوله (حان) أى قرب
(مشيب * يكلفى ليلي)
فيه الالتفات من الخطاب
فى بك الى التكلم ومقتضى
الظاهر يكلفك وفاعل
يكلفى ضمير القلب وليلى
مفعوله الثانى والمعنى
يطالبنى القلب بوصول
ليلى وروى تكلفى بالتاء
الفوقانية على أنه مسند
الى ليلي والمفعول محذوف
أى شدا تدفراقها أو على
أنه خطاب للقلب

(قوله وكاد أن يتصرم)
الكثير فى مثله ترك أن
وعبارة عبد الحكيم وكاد
يتصرم اه

فيكون التفانا آخر من الغيبة الى الخطاب (٢٩٤) (وقد شط) أي بعد (ولها) أي قربها (وعادت عواد بيننا

وخطوب) قال المرزوقي
عادت يجوز أن يكون
فاعلت من المعادة كأن
الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز أن
يكون من عاد يعود أي
عادت عواد وعوائق كانت
تحول بيننا إلى ما كانت
عليه قبل (و) مثال
الالتفات من الخطاب
(إلى الغيبة) قوله تعالى
(حتى إذا كنتم في الفلك
وجرين بهم) والقياس
بكم (و) مثال الالتفات
(من الغيبة إلى التكلم)
قوله تعالى (والله الذي
أرسل الرياح فتثير سحابا
فسقناه) ومقتضى الظاهر
ساقه أي ساق الله ذلك
السحاب وأجراه إلى بلد
ميت (و) مثال الالتفات
من الغيبة (إلى الخطاب)
قوله تعالى (مالك يوم
الدين أياك نعبد) ومقتضى
الظاهر آياه (ووجهه)
أي وجه حسن الالتفات
(أن الكلام إذا نقل
من أسلوب إلى أسلوب
كان ذلك الكلام أحسن
تطرية) أي تجديد أو احداثا
من طريبت الثوب
(لنشاط السامع) كان
(أكثر ايقاظا للصغاء
إليه) أي إلى ذلك الكلام
لأن لكل جديد لذة وهذا

إجرائه على الظاهر وهو مفقود هنا لأنه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفي لم يكن ابتناء الكلام على
أسلوب طحايلك إذ يكون التقدير حينئذ تكلفك على أن يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي
الكاف للنفس وهو متمنع وأجيب بأن الشرط صحة إجرائه على الأصل في الجملة وهنا يمكن ذلك
على تقدير رجوع التفات القلب إلى أصله وإن لم يمكن بدونه فافهم اه فزرى (قوله فيكون التفانا
آخر) أي غير المقرّر أو لا فيكون في البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان وقوله من الغيبة
أي في قلب وقوله إلى الخطاب أي في تكلفي أي أنت يا قلب (قوله وقد شط) حاله وقوله ولها
أي أيام ولها (قوله عواد) جمع عادية وهي ما يصرفك عن الشيء ويشغلك على ما في القاموس
أطول (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الأمر العظيم سم (قوله فاعلت) فالأصل عادت
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفاعل حذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله كان الصوارف)
تفسير للعوادى والمراد بها العوائق وقوله صارت تعاديه أي ويعاديهما فتحققت المفاعلة من
الجانبيين (قوله وعوائق) تفسير (قوله إلى ما كانت عليه قبل) من الحيولة بيننا (قوله
والقياس) الظاهر أن تعبيره نارة بقوله ومقتضى الظاهر نارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك
يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا ع ق (قوله ووجهه
أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن تطرية الخ) هذه الفائدة التي
ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا لتعاليه عن
النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح في حق تعالى أيضا لكان أنسب وقد يقال المراد
أن الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لأن يقصده هذه الفائدة بالنظر إليه نفسه مع قطع النظر عن
الموانع الخارجية فزرى على المطول وقوله يكون السامع فيها حضرة الباري أي كما في أياك نعبد
(قوله أي وجه حسن الالتفات) أشار إلى أن ضمير وجهه يرجع إلى الالتفات بحذف المضاعف
(قوله أحسن تطرية) هذه الفائدة في النقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا
في النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكي توجد هذه الفائدة فانه إذا سمع خلاف ما يترقبه من
الأسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصغاء إلى الكلام سم (قوله من طريبت الثوب)
إذا علمت به عملا صار كأنه جديد فقوله تجديد أي بيان للمعنى اللغوي وقوله احداثا بيان للراد فان
احداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكرها هنا ما في شرحه للفتح من كونه من طرأ
بالمعنى بمعنى الورد فالعنى إيرادا واحدا لأن بناء التطرية من طرأ مجرد قياس غير مذكور في
الكتب المشهورة من اللغة واللام في قوله لنشاط لتقوية العمل لأن النظرية متعددة بنفسه وفي
قوله للاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أي السامع ولأن يجعلها في الموضوعين بمعنى واحد
أما التعليل فيكون مفعول النظرية محذوف أي تطرية الكلام لاجل نشاط السامع أي تحريك

في قوله وإلى تقديرها الخ (قوله على تقدير رجوع الخ) أي ورجعه بالاتيان ببناء المضارعة التي للغيبة
بدل التاء التي للخطاب قاله بعض مشايخنا (قوله فالأصل عادت الخ) أي لأن المعادة أصلها
المعادوة أذهى مفاعلة من العداوة وعلى هذا فالفعل محذوف اللام فوزنه فاعلت وقول الشارح
فاعلت منظور فيه للأصل (قوله وقد يقال المراد الخ) فيه أن هذه الفائدة إنما هي بالنظر إلى
السامع فلذا لم يكن هناك سامع إلا الله فلا معنى للالتفات لهذه الفائدة (قوله فالعنى إيرادا واحدا)

سروره أو للتقوية ويقدّر المضاف في الاصغاء أي إيقاف الأجل الاصغاء إليه اه من عبد الحكيم
ببعض تصرف وقوله ولم يدكر الخ منه يعلم اندفاع قول الفزري ما نصه قد سبق أن التطرئة مهموزة
اللام تكون بمعنى الاحداث وإذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخطيط
بين اه وعلى ثبوت التطرئة مهموزة يجوز حمل كلام الشارح على التوزيع والاشارة الى جواز
هز التطرئة وعدمه والمعنى تجديد ان كانت ناقصة واحداثا ان كانت مهموزة أفاده سم ويبيده
اقتصاره على قوله من طرئت الثوب (قوله على الاطلاق) أي في كل موضع سم (قوله وقد
تختص) بصيغة المعلوم والمجهول فانه يجيئ لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص اه عبد الحكيم
(قوله موافقه بلطائف) الباء داخله على المقصور فزري وهو من مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم
دوابهم أي قد يكون لكل موقع لطيفة مختصة به سوى الوجه العام اه سم ومنع في المطول
الكافية ويظهر أن قد حينئذ لتحقيق لا للتقليل وقال في الاطول أي قد يختص بعض موافقه ببعض

أي على أن الابراد بيان المعنى اللغوي والاحداث بيان المراد نظير ما سبق (قوله منه يعلم اندفاع قول
الفزري الخ) فيه أن اندفاع التخليط الذي قال الفزري انما هو بقول عبد الحكيم فقوله تجديد
بيان للمعنى اللغوي وقوله احداثا بيان للمراد الخ وأما قوله ولم يدكر ههنا الخ فهو رد لقول الفزري
تكون بمعنى الاحداث اذ هي بمعنى الورود (قوله وان كانت ناقصة) أي لا ما حارف علة
(قوله وعلى ثبوت الخ) مبني على كلام الفزري (قوله ومنع في المطول الكافية) عبارته بعد
قول المتن وقد يختص موافقه بلطائف نصها أي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة
ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام اه وأشار بذلك الى أمرين الاول أن مراد المصنف بموافقه
التي هي تراكمية التي رفع فيها الالتفات نفس الالتفاتات على سبيل الكناية من باب التعبير باسم
المزوم وارادة لللازم الثاني الاشارة الى أن كلام المصنف من باب الكناية لان موافقه جمع مضاف
للمضمير فيفيد العموم ولا يرد أن هذا العموم ينافية الجزئية المستفادة من قد التي للتقليل على ما هو
المتبادر منها لان العموم منظور فيه للأشياء الستة والجزئية منظور فيها لافراد كل نوع بمعنى أن كل
نوع من الأنواع الستة لا بد له من لطيفة خاصة لكن هذه اللطيفة الخاصة لا توجد في جميع أفراد كل
نوع بل في بعض الافراد والبعض الآخر ليس فيه الا اللطيفة العامة فيكون التقليل في قدي اعتبار
أفراد متعلق الحكم وعبرة عبد الحكيم قوله أي قد يكون لكل التفات الخ أشار الى أن
اختصاص موافقه كناية عن اختصاصه ولما كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم أفاد اختصاص
كل التفات والمراد كل نوع من أنواع الستة فلا ينافي جزئية الحكم المستفادة من كلمة قد اه
وايضاحه ما سبق ثم ان كان المحشى فهم عبارة المطول بهذا الوجه الذي هو في الحقيقة منع الكناية
الافراد كانت نسبة المحشى منع الكناية الى المطول مساهمة لأنه لا يلائم قوله بعد ويظهر أن قد
حينئذ لتحقيق لا للتقليل اذ هي للتقليل كعامت وان كان فهم من عبارة المطول كناية الافراد كما
فهم منها العصام ذلك فتنسب المنع اليه سهو وعلى الاول فغرضه الرد على العصام في نسبة كناية الافراد
الى الشارح (قوله ويظهر أن قد حينئذ) أي حين اذ منعت الكناية بخلاف ما اذا لم تمنع فانها
تكون لتحقيق قطعا (قوله لتحقيق لا للتقليل) أي لانه اذا حلت المواقف على البعض كان

وجه حسن الالتفات على
الاطلاق (وقد تختص
موافقه بلطائف) غير هذا

اللطائف لا أنه يختص كل التفات بلطفية سوى هذا الوجه العام كما فسره به الشارح والا لأوجب ذلك أن لا يكتفى في التفات بالنسبة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يكتفى وأى مانع من أن يكون لكل موقع نسكتة تختص به ونسكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التي ذكرها بقوله والا لأوجب الخ ممنوعة فتأمل (قوله كافي الفاتحة) أى كالاتفات الذي في الفاتحة أو كاللطيفة التي في الخ (قوله اذا ذكر) الاولى اذا جحد لان الجحد أقوى في التحريك من مجرد الذكر اه أطول وقوله الحقيقي أخذه من كون لام الله في الحمد لله للاستحقاق (قوله يعنى مالك يوم الدين) وصح جعله نعتا للمعرف اما على مذهب الجمهور أن اضافة الوصف الى الظرف معنوية خلافا للرضى واما لان الوصف أريد به الثبوت والذي اضافته لفظية ماهو بمعنى الحدوث اه ع س أقول الوصف هنا بمعنى الاستقرار في جميع الأزمنة على ما حرر في حواشي الكشف وله اعتباران فباعتبار دلالة على الماضي اضافته معنوية فيصح جعله وصفا للمعرفة وباعتبار دلالة على الحال والاستقبال اضافته لفظية فيعمل النصب ويصح اتباع معموله على المحل وهذا يدفع التناقض عن الكشف في جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفا على محل الليل في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس اه يس بتصرف وبملاحظة الاعتبار اندفع ما كنت أستشكاه وهو أن غاية كون اسم الفاعل بمعنى الثبوت والاستقرار أن يصير صفة مشبهة أو ماحقا بالصفة المشبهة على القولين والصفة المشبهة اضافتها لفظية لكن حدثت ببحث آخر وهو أنه يمكن اجراء اختلاف الاعتبار في الصفة المشبهة أضافتها لم لا يكون اضافتها معنوية باعتبار دلالتها على الماضي ولم أر أحدا ذكره ويمكن دفعه بأن اسم الفاعل يمتحض للماضى فتكون اضافته معنوية لعدم عمله حينئذ فلم يباحسن اعتبار دلالة على الماضى لتكون اضافته معنوية اذا كان للدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا تمتحض للماضى فتكون اضافتها معنوية حتى يحسن اعتبار دلالتها على الماضى لتكون اضافتها معنوية لانها تبدل على الدوام دائماً تدبر (قوله على طريق الانساع) أى حيث أجرى الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف اليه اسم الفاعل (قوله والمعنى على

الوجه العام) كافي (سورة) الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر يبعد (ذلك العبد) من نفسه محر كالا لقبال عليه) أى على ذلك الحقيقي بالحمد (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤل الأمر الى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين (المفيدة انه) أى ذلك الحقيقي بالحمد (مالك الأمر كله في يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين على طريق الانساع والمعنى على

المعنى وقد تختص بعض مواقفه الخ واختصاص البعض محقق (قوله كما فسره به الشارح) أى في المطول وهو راجع للمنفى (قوله والا لأوجب الخ) مبني على أن مراد المطول كلية الافراد وقد علمت أنها كلية الانواع (قوله والظاهر أن وجه النظر الخ) وعليه يكون معنى كلام يس وأى مانع من أن يكون لكل موقع نسكتة تختص به ونسكتة تعمه وغيره وكل من العامة والخاصة كاف على حدته (قوله أخذه من كون الخ) هذا الأخذ لا يتوقف على أن اللام للاستحقاق (قوله واما لان الوصف أريد به الثبوت) أى لان اضافته حينئذ معنوية (قوله وله اعتباران الخ) أى كافي شرحي الكشف للتفتازاني والتميني وقال السيد الشريف اضافة اسم الفاعل المراد به الاستقرار الثبوتى معنوية نظر لجانب الماضى أم لا بخلاف ما اذا كان للاستقرار التجددى فانها لفظية نظر لجانب الماضى أم لا ويلزمه أن اضافة الصفة المشبهة معنوية كاسم الفاعل المراد به الاستقرار الثبوتى والاطول بالفرق بينها وبينه واختار في التوفيق بين كلاهما الكشف في الآيتين أن الاستقرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جاعل الليل سكنا تجددى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملا و اضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول (قوله أى حيث أجرى الظرف مجرى المفعول) ان كان مراده أجرى مجراه في مجرد الاضافة كان موافقا لما

الظرفية الخ) حاصله أن التوسع في مجرد حذف في سم (قوله والمفعول محذوف) أي نسيا منه ما يكفي قولهم فلان يعطى أي يفعل الاعطاء فلا يرد ما قبل أن المحذوف المقدر كالمفوظ كأنه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الايقاعية انظر عبد الحكيم ومراده بالحقيقة المفعول به الحقيقي الذي هو قولنا جميع الامور وبالمجاز المفعول به المجازي الذي هو يوم الدين لانه في الحقيقة مفعول فيه لكن شبه بالمفعول به فأوقعت عليه النسبة

يأتى عنه ويمكن أن المحشى أشار لهذا بالتقريب وان كان مراده أنه نزل منزلة المفعول لا اعتبار مشابهته له وأن في النسبة الايقاعية مجاز اعقليا كان مخالفا لما يأتى عنه (قوله فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الخ) في الشهاب الخفاجي على البيضاوي أن الجمع بين الحقيقة والمجاز العقليين جائز وليس من محل الخلاف حيث قال واذا توسع في الطرف وجعلت النسبة اليه كالنسبة الى المفعول لما بينهم من المشابهة على سبيل المجاز الحكمي في النسبة الظرفية فان كان فعله غير متعد صار متعديا وان كان متعديا الى واحد صار متعديا الى اثنين كحرفت بئرا اليوم وان كان متعديا الى مفعولين فن النحويين من أبي الانساع فيه لانه يصير متعديا الى ثلاثة وهو قليل ومنهم من جوزوه وان كان متعديا الى ثلاثة لم يجز لانه يصير متعديا الى أربعة ولا نظيره وحكى ابن السراج عن بعضهم جوازه هذا خلاصة مذاهب جميع النخاة كما في شرح الهادي فلم أن المتعدى قبل التوسع باق على حاله حتى اذا لم يذكر مفعوله قدر أو نزل منزلة اللازم وأن الجمع بين الحقيقة والمجاز في المجاز الحكمي ليس محل الخلاف وهذا مما يعرض عليه بالنواجد اه بتصرف فراجع عند الكلام على مالك يوم الدين فان فيه فوائد (قوله انظر عبد الحكيم) بقية عبارته وأجيب بان قولهم ياسارق الليلة أهل الدار مشتمل على المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيه جعل المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل في البديل كما في قطع زبيده وسلب زبيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به ما كان مفعولا به قبل الانساع وصار بدلا بعده وفيه أن أهل الدار مفعول فعل محذوف أي اتى أهل الدار وان جعله غير بدل الغلط لا يصح وهو ظاهر وبدل الغلط مناف للغرض المطلوب من الانساع أعنى الدلالة على التعميم وأن القول بان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل في البديل باطل لان معنى قطع زبيده قطع شيء من زبيده وكذا كل بدل اشتغال والذا قالوا انه لا بد فيه من تشوف السامع الى ذكر البديل وأنه يفيد التقرير حيث أجل الحكم أولانهم فسر اه وقوله وأجيب الخ من جملة التعميل وقوله فقول هذا القائل هو الشارح المجاب عنه وهذا جواب عما يقال الجواب عنه بانه بدل ينافي تسمية الشارح له مفعولا فلا يصح الجواب عنه بذلك وقوله وهو ظاهر هذا ظاهر في بدل الكل والبعض وأما الاشتغال فقد يوجه بان المبدل منه وان اشتمل على البديل الا أنه لا يتقاضاه كما قاله شيخنا وقديمه وقف فيه بأن القصد بيان المسروق منه إذ يقال سرقه مالا وسرق منه مالا كما في الشهاب فهو يتقاضى مسروقه وقامنه ملا بسا ليلية فالحق أن امتناعه لمنافاته للغرض المطلوب من الانساع كبدل الغلط وقوله لان معنى قطع الخ فيه أن كون المعنى ذلك لا يدل على عدم المجاز العقلي فيه وقوله قطع شيء الخ بيان معنى وبيان الاعراب قطع شيء زبيده وقال معاوية بعد نقله كلام عبد الحكيم وقدم في البديل تحقيق بطلان الجمع بالبديل وأنه لا يجوز نحو قتل الأمير سيافه لتقويته المقصود من الاسناد المجازي (قوله ومراده بالحقيقة الخ) لا حاجة

الظرفية أي مالك في يوم
الدين والمفعول محذوف

فقبل مالك يوم الدين مجاز اعقليا والابراد وجوابه مبنيان على أن الاضافة مجازية بمعنى اللام فلو جعلناها حقيقية على معنى في والتوسع انما هو في مجرد حذف في لم يرد السؤال أصلا وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفي الفنرى ما يوافق رأى عبد الحكيم وعبارته قوله على طريق الاتساع هو أن يجري الظرف مجرى المفعول به كقوله * ويوما شهدناه سلبا وعامرا * وفي شرح الكشف للقطب ليت شعري لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهر اه وكتب على قول عبد الحكيم فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الخ مانصه قال في الأطول أقول * ياسارق الليلة أهل الدار * مشتق على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز في البديل كما في قطع زبيده وسلب زبيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به أى اذا لم نجعله نسيانا منسياما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده أى عند التصريح به وجعله ياسارق الليلة أهل الدار مشتقا على ما ذكره انما يتم على اضافة سارق الى الليلة ولعله رواية في البيت والا فالمراد فيه نصب الليلة على الظرفية واطراف سارق الى أهل ولهذا استشهد النحاة به على الفصل بين المتضايين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أى مع الاختصار فلا يرد أنه لو صرح بالأمر كله لحصل التعميم سم (قوله فحينئذ) أى حين إذ يفيد الخاتمة أنه مالك الخ سم أو حين ازدياد قوة المحرك كما قاله النوبى (قوله والخطاب) عطف ملزوم (قوله والاستعانة) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجاب الاستاذ بأوجه أحدها أنه اضافى أى بالاضافة الى الأصنام ونحوها الثانى أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسرها والتحصيل والتيسير يختصان به تعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير ضرورة حتى ان قوله يا فلان أعنى بمنزلة يا الله أعنى بواسطة فلان سم وكتب أيضا قوله والاستعانة في المهمات قد ظهر لك أن اياك نستعين ليس من الالتفات في شيء لانه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب في اياك فبعد فلا يلتفت الى ما يؤمهم سوق بيان النكتة من أن فيه

دلالة على التعميم (فحينئذ
يوجب) ذلك المحرك
لتناهي في القوة (الاقبال
عليه) أى اقبال العبد
على ذلك الحقيق بالحمد
(والخطاب بتخصيصه بقاية
الخضوع والاستعانة

لذلك بل مراده الحقيقة العقلية والمجاز العقلى (قوله قال في الأطول أقول الخ) تقدم رده عن عبد الحكيم على ما فيه وعن معاوية أيضا (قوله وجعله ياسارق الليلة الخ) من المشتق على ذلك قوله * ويوما شهدناه سلبا وعامرا * وكان الاولى أن يقول اه قبل قوله وجعله (قوله رحمه الله دلالة على التعميم) إما على حذف المفعول أى حذف المفعول نسيانا منسياما دلالة على التعميم لانه يتوصل بالاطلاق في المقام الخطابى الى العموم كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما سيجىء ، وإما على لاضيف على طريق الاتساع لانه اذا جعل الزمان ممواقعا عليه الملك أفاد شعول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما اذا قيل مالك الأمر كله في يوم الدين قاله عبد الحكيم وقوله إما على حذف المفعول أى مع اعتبار ضعفية في العلة وهى مع الاختصار حصول التعميم عند التصريح بالمفعول وقوله وإما على لاضيف الخ ومحصله أنه لو لم يضاف بل صرح بالمفعول وقيل مالك الأمر كله لم تحصل الدلالة على التعميم الذى لا يقبل التخصيص فانه يقبل التخصيص ولو مع كل بخلافه عند الاضافة فانه يحصل التعميم الذى لا يقبل التخصيص لان التعميم

التفاتت إلى قوة محرك الاقبال أطول (قوله في المهمات) أوفى خصوص العبادة لتناسب
الجل وكتب أيضا ما نصه تخصيص المهمات بالذكر للاهتمام والافغير المهمات كهي (قوله يقال
الح) فصد به ذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله خاطبته بالدعاء اذا دعوت له
مواجهة) والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد بذلك الحقيقي بالجد بما يدل على تخصيصه
بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لاغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره
مطول (قوله من حذف مفعول نستعين) أي الثاني (قوله فاللطيفة المختص بها) أشار إلى
أن ما ذكره المصنف قاصر لان حاصله أن اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذي يوجب
أن يخاطب العبد بذلك الحقيقي ولا يفهم نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم

حينئذ مستفاد بالبرهان العقلي لانه يلزم من ملك الظرف بحسب العقل التابع للعادة ملك
المظروف على وجه العموم ولانه لا معنى للملك الزمان الاملك ما وقع فيه على سبيل العموم وهو كلام
يقبل المناقشة فان ترجح انما يلزم هنا لو كان الجل على بعض مخصوص والبرهان العقلي هنا مستند
الى العادة فالتخصيص ممكن فافهم (قوله أوفى خصوص العبادة لتناسب الجل) عبارة المطول
والأحسن أن يراد الاستعانة على أداء العبادات ويكون اهدنا بيان للعونة ليتلاءم الكلام وتكون
العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات اه وقوله والأحسن الخ مقابل
قوله وأن الاستعانة في جميع المهمات وقوله ليتلاءم الكلام أي لأجل أن يلائم الكلام بترتيب كل
على الآخر فقوله وإياك نستعين جواب عن سؤال يتضمنه إياك نعبد فكأنه قيل وبم نستعينون
وقوله اهدنا الخ جواب يتضمنه إياك نستعين فكأنه قيل وكيف أعينكم فقوله بيانا للعونة أي
استئنافا بيانا كما علمت وقوله لا وسيلة أي كما يفهم من تعميم الاستعانة فان العبادة حينئذ تكون
وسيلة للاستعانة في الحوائج وكتب عبد الحكيم على قوله ليتلاءم الكلام أي يكون كل واحد من
الجل الثلاث آخذاً بحجرة الأخرى هذا ما اختاره صاحب الكشف واختار القاضي تعميم
مفعول الاستعانة وبيان وجه ترجيح أحد الوجهين على الآخر يطلب من حواشينا على تفسير القاضي
اه قال معاوية والظاهر عندى مختار القاضي وأنه أجزل وأكمل أي نستعين في كل المهمات منها
عبادتك استعانة فقير عديم بمالك غنى عظيم وعاجز عن الفعل يكسبه بقادر عليه يفعله لا استعانة
قادر عليه يفعله بقادر عليه ولا مالك لقليل بمالك لكثير عالين بأنك المالك والفاعل والخالق
لنا ولأعمالنا ولا حول ولا قوة لنا إلا بك فبك نعبدك وبك نقوم وبك نقعد وبك نركع وبك نسجد
وبفعلك ايجادا وخلقنا فعل كل ما نفعل كسبا ووفقا اهدنا الخ فهذا هو الغاية في التمام الجل الأجل
مع الجزالة والتوحيد الأكل في جميع الافعال وكل ما يعمل وما فتح قفل باب الوسم حتى نفح من
عبابه النسيم الا ذلك التعميم فياله من تعميم فقول الكشف الأحسن أن يراد نستعين بتوفيقك
على أداء عبادتك ليتلاءم الكلام كأنه نزع اعتراف ترك لها الجزالة وموّه بما قاله وزاد بتوفيقك
مقاله والنزعة خلق العبد أفعاله فرار امنه بالكيفية عن العقيدة السنية (قوله بان العبادة الخ)
هذه الباء لتصور التخصيص أي التخصيص المصور بهذا الطريق وليست صلة التخصيص إذ
ليست الدلالة على التخصيص بالتخصيص (قوله أشار إلى أن ما ذكره المصنف قاصرا الخ) الظاهر
كما يؤخذ من معاوية أن قوله فاللطيفة الخ بيان لمعنى المتن وتبجته فانه كناية واضحة عنه وإشارة

في المهمات (فالباء في
بتخصيصه متعلق بالخطاب
يقال خاطبته بالدعاء اذا
دعوت له مواجهة وغاية
الخضوع هو معنى العبادة
وعوم المهمات مستفاد
من حذف مفعول نستعين
والتخصيص مستفاد من
تقديم المفعول فاللطيفة
المختص بها موقع هذا
الالتفات هي أن فيه
تنبيها على أن العبد اذا

مقدمة وهي أن العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث
يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها عبد الحكيم ولعل مراده بنسبة الخطاب
الفائدة المترتبة عليه لاسببه الموجب له لان كلام المصنف يفهمه وقال في الاطول فاللطيفة الداعية
الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على أن القارىء ينبغي أن
يأخذ في القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد في قراءته لا يقصد أن القارىء
ينبغي له أن يكون كذلك فنعم البيان بيان المتن حيث أسقط ما في المفتاح من أن اللطيفة هي ذلك
التنبيه ولم يتنبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا في تقرير كلام المفتاح وقال تقيما لشأنه واللطيفة
المتخصص بها موقع هذا الالتفات الخ اه وأقول فيه ان نزوله على لسان العباد لا يمنع قصده نزله
بايراد بعض جملة على أسلوب مخصوص تنبيه العباد على أمر من الامور ونسكات القرآن المعبرة
بحال المنزل أكثر من أن نحصى فتدبر (قوله يجب أن تكون قراءته) أى يتأكد عليه ذلك
وقوله على وجه أى مشتملة على وجهه وهو حضور القلب والالتفات وقوله يجد من نفسه أى فيه
أومعه فالرابط محذوف (قوله ولما انجر الكلام الخ) أى لما كان كلامه في أحوال المسند اليه

أخذ في القراءة يجب أن
تكون قراءته على وجه
يجد من نفسه ذلك المحرك
ولما انجر الكلام الى
خلاف مقتضى الظاهر

بينه اليه كمقدمة تدل على نتيجتها في مقام ذكرها لأجلها فكأنه قال فان العبد اذا ذكر الحقيق بالجد
عن قلب حاضر يجد من نفسه محركا للاقبال عليه ويقوى ذلك المحرك بزيادة الصفات شيئا فشيئا
حتى ينتهي الى ايجاب الاقبال عليه فأتى سبحانه بالالتفات في كلامه تنبيها للعبد على أنه يجب عليه أن
تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك الذي منتهاه الاقبال عليه سبحانه وتعالى لانه
يطلب التلبس بما توجبه تلك الصفات (قوله مأمور بقراءة الفاتحة) أى المشتملة على الاوصاف
الموجبة لقوة المحرك الموجبة للخطاب وقوله ففيه الخ أى في الالتفات في كلامه تعالى تنبيه منه
تعالى الخ وقوله واقعة موقعها أى لم يطابق الخطاب اللفظي الاقبال القلبي والحاصل أن المصنف
ذكر الامر الداعي الى الخطاب من العبد الذي هو بسبب سابق على الخطاب من العبد وهو قوة
المحرك عند العبد الموجبة للاقبال الموجب للخطاب وان كان الخطاب لا بد منه لانه انما يتلو ما نزل
ولم يذكر الثمرة المترتبة على الخطاب من الله تعالى وهي تنبيهه تعالى العبد بالخطاب الى أنه يجب أن
تكون قراءته على وفق ما يقتضيه الخطاب والاصناف من الاقبال عليه وقوله لان كلام المصنف
يفهمه فيه أن كلام المصنف على رأى عبد الحكيم انما يفهم السبب الداعي للعبد الى الخطاب مع أن
قوله ولا يفهم نسكته الخطاب الخ أى فيما من الله تعالى فالصواب التعليل بان الله تعالى لا يدعو شيئا
لشيء وقوله وقال في الاطول الخ مقصوده الرد على الشارح في جعله الحكمة المترتبة على الالتفات
من الله تعالى التنبيه بأن التنبيه من الله على ذلك لا يناسب ان النسكات معتبرة في جانب العبد لاني
جانبه تعالى لأن القرآن أى الفاتحة بقرينة المقام وأن بعض القرآن ليس على لسان العبد نحو
أقيموا الصلاة فانه ليس على تقدير أن العبد هو القائل له بخلاف نحو الفاتحة التي هي ثناء ودعاء
نزل على لسان العباد فاذا جعلت النسكته هي التنبيه كان التنبيه من العبد لا من الله لما علمت على
أن القارىء الذى من جلته هذا العبد ينبغي أن يكون كذلك مع أن العبد لا يقصد التنبيه المذكور
فتعين أن النسكته في الالتفات من الله تعالى هي ما قاله المصنف وهي قوة المحرك الحاصلة من
تفصيل الصفات أى الملازمة لقوة المحرك للاقبال على الله تعالى التي تحصل للعبد من تفصيل الصفات

على مقتضى الظاهر وانجر ذلك الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه أو رد عدة أقسام منه وان لم تكن من المسند اليه هـ انما يفيد كلامه وفيه أنه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند اليه فتأمل (قوله أو رد عدة أقسام) هي ثلاثة وكتب أيضا قوله عدة أقسام منه إشارة الى أن أقسامه لا تنحصر فان المجاز والكناية أيضا من خلافه عبد الحكيم (قوله تلقى المخاطب) بكسر الطاء وفتحها والكسر أنسب قال السيرامي المخاطب هو المتكلم أولا صار مخاطبا بالكلام الثاني كما أن المتكلم بالكلام الثاني كان مخاطبا بالكلام الاول اهـ أى فيصح وصف كل منهما بالمخاطب أى المتكلم والمخاطب فقول الشارح أى تلقى المتكلم المخاطب ان جعلنا الطاء مكسورة فالمخاطب مجرور وصفة للمتكلم ويكون الشارح ليس قصده بيان الفاعل المحذوف بل ايضاح المخاطب بكونه هو المتكلم وان جعلنا الطاء مفتوحة فالمخاطب منصوب مفعول التلقى والمتكلم فاعله ويكون قصدا للشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو ظاهر الصنيع والمعنى على هذا

وقوله تنبيهاً لشأنه يحتمل ما قاله عبد الحكيم ويحتمل ما تقدم من أنه بيان للمعنى المتن ونتيجته وقال بعض المشايخ مانصه قوله فقيه أى فى كونه مأموراً بقراءة الفاتحة المشتملة على ما ذكر تنبيهه أى من الله تعالى على أن العبد الخ وهذا الذى ذكره الشارح من اللطيفة وهى تنبيهه الله على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته الخ أى اذاروى الالتفات من المنزل الذى هو الله تعالى وأما على ما ذكره المصنف بقطع النظر عن ضمنية ما ذكره الشارح اليه فالالتفات منظور فيه لحالة التالى وقوله قال فى الأطول الخ مراده ابقاء المتن على ظاهره من غير احتياج الى ما ذكره الشارح وحينئذ فالالتفات من التالى كما علمت وقوله لا التنبيه أى من الله تعالى على أن القارىء الخ أى كما جرى عليه الشارح وقول كذلك أى بالحرك وقوله لان القرآن نزل على لسان العباد أى فالالتفات من العبد لامن الله كما جرى عليه الشارح وقوله لا يقصد أن القارىء أى الذى من جملة نفسه وقوله والعبد فى قراءته لا يقصد الخ هو وان كان كذلك لكن قد علمت أن الالتفات على ما ذكره الشارح من المنزل فالتنبيه والقصد منه تعالى لامن العبد حتى يرد ما ذكره وقوله أن يكون كذلك أى يجد من نفسه ذلك المحرك لتكون قراءته واقعة موقعها وقوله حيث أسقط ما فى المفتاح أى الذى أتى به الشارح وقوله ولم يتنبه له أى لهذا التعليل وقوله لشأنه أى شأن كلام المصنف وقوله وأقول الخ قصده منع علة الأطول المتقدمة وهى لان القرآن نزل على لسان العباد الخ وقوله لا يمنع قصده منزلة تنبيه العباد الخ أى الذى ذكره الشارح والحاصل أنه نارة براعى الالتفات من العبد التالى وهو ما ذكره المصنف وتبعه فى الأطول واعترض على الشارح بما سمعت ونارة براعى من المنزل وهو ما جرى عليه الشارح وكل صحيح الآن ما ذكره شارحنا فيه وفاء بما ذكره صاحب المفتاح اهـ ولا يخفى عليك ما فيه بعد ما مر (قوله وانجر الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه) فان وضع المضمرة موضع المظهر وعكسه انما أو رد من المسند اليه ولذا قال فيما ليس منه ونظيره من غير هذا الباب اهـ عبد الحكيم ولعل فى قوله ولذا قال الخ دفعا لقول المحشى وفيه الخ (قوله هي ثلاثة) أشار الى أولها بقوله ومن خلاف المقتضى تلقى الخ والى ثانيها بقوله ومنه التعبير الخ والى ثالثها بقوله ومنه القلب الخ (قوله فان المجاز الخ) سيأتى قريباً ما فيه (قوله قال السيرامي الخ) الحاصل أن قول المصنف تلقى مصدر يصح أن يكون مضافاً الى الفاعل

أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من إضافة المصدر الى المفعول أى تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء فى بغير

(قوله هي ثلاثة) أشار الى أولها قسم الخ وأما قوله أو السائل الخ فن جملة قسم تلقى المخاطب بغير ما يترقب فعطف عليه من عطف الخاص على العام اهـ

تلقى المتكلم بالكلام الثاني المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول (قوله وفي يحمل كلامه للسببية)
 أى فلا يلزم تعلق حرفي جزم معنى واحد بعامل واحد (قوله على خلاف مراده) فراد الحجاج
 بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أى ذلك الغير) هو خلاف مراده ولو عبر به

والمفعول محذوف أو الى المفعول والفاعل محذوف وعلى كل منهما فالمخاطب بكسر الطاء أوفتحها
 والمعنى على كونه مضافا للفاعل أى أن يتلقى المخاطب بكسر الطاء أوفتحها وهو هنا القبعثرى
 المخاطب كذلك وهو هنا الحجاج بغير النخ وكذا المعنى على كونه مضافا للمفعول وذلك لان كلام من
 القبعثرى والحجاج مخاطب بكسر الطاء من حيث صدور الكلام منه ومخاطب بفتحها من
 حيث توجه الكلام اليه قاله بعض المشايخ وفيه نظر اذ على اضافته للفاعل سواء كان بفتح الطاء
 أو كسرها لم يكن في التركيب مرجع للضمير يتقرب اذ هو مبنى للفاعل على ما يؤخذ من الشارح
 ولا للضميرين بعده الا أن يعتبر رجوعه لما يعلم من المقام (قوله هو خلاف مراده النخ) عبارة
 السيد قدس سره قوله تنبيهه على أنه أى ذلك الغير هو الاولى بالقصد أقول الصحيح أن الضمير في
 قوله على انه راجع الى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يتقرب كما توهمه سهو ظاهر لا يتخفى على
 ذى فطنة وقد صرح بذلك فى المعنى حيث قال فتنبه على أن الحل على الفرس الادهم هو الاولى بان
 يقصده الامير اه وقوله قدس سره سهو ظاهر لان غير ما يتقرب كلام المتكلم الصادر في مقابلة
 كلام المخاطب الغير المطابق له ظاهرا وانما يطابقه بسبب حمله على خلاف مراده للتنبيه على انه
 الاولى بالارادة للتنبيه على أن الاولى بالارادة ماصدر عن المتكلم في مقابلة كلامه مثلا لقول
 القبعثرى في مقابلة وعيد الحجاج ليس بمطابق له فانه كلام في مقابلة الوعد للتنبيه على أن اللائق
 بحاله ارادة الوعد لا الوعد لأن اللائق بحاله ماصدر عن القبعثرى وما قيل في دفعه أنه يمكن أن يراد
 بالقصد والارادة الترفيع والمعنى للتنبيه على ان الغير أولى بالتقرب أو أن يراد بالغير غير المراد فتكاف
 بارد اذ ليس مقصود المتكلم التنبيه على خلاف تقرب المخاطب بل التنبيه على أنه يريد ما يطابق به
 كلامه بكلامه وكذا ما قيل ان مقصود السيد قدس سره بيان مراد الشارح وليس غرضه
 الاعتراض عليه فان معنى كلامه أن الصحيح في الواقع رجوع الضمير الى خلاف مراده فالمراد من
 الغير في كلام الشارح خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يتقرب كما توهمه ظاهر قول الشارح
 سهو ظاهر فانه بعيد عن العبارة غاية البعد يابى عنه الحاشية الآتية وقيل في وجه السهو يريد أن
 خلاف مراد الحجاج مثلا انما هو الفرس وغير ما يتقرب حمل القبعثرى للادهم في كلامه على خلاف
 مراده فانه انما يتقرب حمل الادهم على مراده أعنى القيد ولا ريب في أنه لا معنى للقول بأنه أولى
 بالارادة وفيه اننا لانسلم أن المترقب حمل الادهم على القيد بل المترقب الكلام الذى يطابق حمل
 الادهم على القيد فغير المترقب الكلام الذى لا يطابقه وقيل ان غير المترقب الكلام الذى ألفاه
 لا حمل كلام المخاطب على خلاف مراده ولا شك أن الكلام الذى ألفاه القبعثرى لا معنى لكونه
 أولى بالارادة وفيه أنه ان أراد به أن المترقب نفس الكلام فمنوع لان الكلام انما يتقرب باعتبار
 مدلوله وان أراد به الكلام باعتبار مدلوله فحمل كلام المخاطب على خلاف مراده مدلول له الا أنه
 التزمى وهذا القدر من التصرف لا يقتضى كون ارجاع الضمير الى غير الترفيع سهو ظاهر اقاله
 عبد الحكيم وقوله لان غير ما يتقرب كلام المتكلم النخ حاصله أن الغير هو الكلام المذكور ولا معنى

للتعديدية وفي (يحمل
 كلامه) للسببية أى انما
 تلقاه بغير ما يتقرب به بسبب
 أنه حمل كلامه أى الكلام
 الصادر عن المخاطب
 (على خلاف مراده) أى
 مراد المخاطب وانما حمل
 كلامه على خلاف مراده
 (تنبيه) للمخاطب (على
 أنه) أى ذلك الغير هو

لـ كان أوضح لان العنوان المذكور في المعلق وان لم يشترط في العهد المذكور اتحاد العنوان وانما

لكونه أولى بها وهذا كله لان الذي يوصف بأنه يتقرب أو غير ما يتقرب ويوصف بالتلقى به بأنه مقتضى الظاهر أو خلافه هو الكلام المطابق أو غيره لان نفس المراد أو نفس خلافه ولا الحمل عليه أو على خلافه ولا معنى في الكلام بطابق المساد أو لا وأيضا الحمل سبب التلقى لا متلقى به على ان كون الحمل أو المعنى الذي في الكلام أولى بها لا معنى له أيضا وأيضا حق الضمير أن يعود الى أقرب مذكور وأيضا قول الشارح هنا وانما حمل الخ بأي عوده الى الغير فان الجادة أن الحمل على الخلاف يكون تنبها على أنه أولى لا على أن ذلك الغير أولى فصنع الشارح تعسف اه معاوية وقوله اذ ليس مقصود المتكلم الخ هذا تعليل لكون الاحتمال الأول تكلفا باردا ويرد الاحتمال الاول أيضا بأنه لا يساعده كما قال معاوية قول الشارح وانما حمل الخ ولم يعلل كون الاحتمال الثاني الذي جرى عليه المحشى تكلفا باردا وقوله بأي عنه الحاشية الآتية أي الآتية في كلام السيد قدس سره وسننقلها عنه قال معاوية والحق أنها كهذه تحتل الاعتراض والبيان وأنه ينبغي دفعه بما قيل من أن المراد بالغير الخلاف ولا يضر البعد عن العبارة لظهور المراد بقريضة لفظي المقصد والارادة وأنه لا معنى لها حينئذ وبقريضة قوله وانما حمل الخ بحسب الجادة وبدليل التصريح بذلك في المعنى فقوله قدس سره وقد صرح الخ اما لدفع استقرار السهو أي فلم يستقر أول دفع أصله أي فلا سهو ولا اعتراض حينئذ بل يؤول الغير بالخلاف اه وقوله وقيل ان غير المتقرب الخ أي قيل في بيان وجه السهو الذي ذكره السيد قدس سره وقوله الكلام الذي ألقاه أي القبعثرى وقوله لا حمل كلام المخاطب على خلاف مراده أي ولو كان معناه ذلك لم يكن سهوا وحصل هذا القيل على ما فهمه عبد الحكيم أنه انما كان سهوا لأن غير ما يتقرب به هو الكلام الذي ألقاه القبعثرى ولا شك أنه لا معنى لـ كونه أولى بالارادة اذا الحجاج لا يقصد كلام القبعثرى وليس غير ما يتقرب به هو حمل كلام المخاطب على خلاف مراده حتى يقال انه لا سهو وقال شيخنا هذا التوجيه هو عين ما اختاره عبد الحكيم اذ ليس مقصود هذا القائل بقوله لا حمل كلام المخاطب الخ أنه لا سهو لو أريد به هذا الحمل بل مراده الرد على من فسر غير ما يتقرب به هذا الحمل وان كان السهو متحققا على كل فلا يتجه عليه ما أورده عبد الحكيم اه وقوله وفيه أي في هذا القيل وقوله ان أراد به أي بقوله ان غير المتقرب الكلام الخ المفيد أن المتقرب الكلام الذي يناسب الوعيد بأن يذكر كلاما فيه اعتذار مثلا وأما الكلام الذي قاله القبعثرى فهو غير متقرب لأنه مدح يناسب الوعيد لا الوعيد وقوله حمل كلام المخاطب على خلاف مراده مدلوله أي للكلام الغير المتقرب المعلوم من السياق وحينئذ يندفع السهو بناء على ما زعم هذا القائل من أنه لو كان غير ما يتقرب به هو حمل الكلام الخ لم يكن هناك سهو وقوله وهذا القدر أي كونه مدلول لا التزاما لا يفيد أن ارجاع الضمير لذلك سهو اذ لا فرق بين كونه مدلولاً مطابقياً وكونه مدلولاً التزامياً حيث انتهى السهو بزعم هذا القائل عند جعله مدلولاً مطابقياً فليكن منتقياً أيضاً على زعمه عند جعله مدلولاً التزامياً فهذا الرد بناء على زعم هذا القائل والا فالسهو متحقق ولو كان معناه الحمل المذكور وقد يقال العدول الى هذا مع تكلفه عن القريب المتبادر سهو عنه والاعد عينا (قوله وان لم يشترط في العهد المذكور) أي لأن أ ل في ذلك الغير للعهد المذكور

فعلنا ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه المخاطب كما يتبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولي بأن يقصده الأمير لدلالته على أن المنبه على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الأدهم الذي هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سبباً للتلقين المخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الأولي بالقصد) أقول أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى أمام النظر إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما أطول (قوله لأجل ذلك على الأدهم) سبب قول الحجاج له ذلك أن القبعثرى كان جالساً مع جماعة في بستان عنب وكان الأوان أو أن حصرم العنب قد ذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فأخبر الحجاج بذلك فأرسل إليه وهتده على قوله المذكور فقال له إنما أردت بقولي المذكور العنب الحصرم ثم قال له الحجاج لأجل ذلك على الأدهم فقال له مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فقال له الحجاج إنما أردت الحديد فقال لأن يكون حديداً خيبر من أن يكون بليداً فقال الحجاج لأعوانه أجلاه فله أجلاه قال سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين فقال الحجاج أطرحوه فله أطرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى فأعجب منه وعفاه عنه وقوله إنما أردت العنب الحصرم أي والمراد بتسويد وجهه استوائه وبقطع عنقه قطعه وبدمه الخمر المتخذ منه وقوله لأن يكون حديداً الخ فيه أيضاً حمل الحديد في كلام الحجاج على خلاف مراده لأن مراده المعدن المعروف وجملة هو على ضد البليد من الحدة والقبعثرى هذا رأس من رؤس العرب وفصحائهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا علي رضي الله تعالى عنه وكتب أيضاً قوله لأجل ذلك على الأدهم فإن قلت كان المناسب لفرض الحجاج لأجل أن الأدهم عليك لأن القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال أمر وضعي يقال حمل على الأدهم أي قيد ولوسلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو تشبيه القيد بالمركوب على طريق الاستعارة بالكناية والحمل تخييل والجامع مطلق التمكن من الفئري (قوله وتلقاه بغير ما يترقب) يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به سم والأظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة وبغيره الكلام الدال على مدح الأمير وعلى أن السابق من الأمير وعدلاً وعياد (قوله بأن حمل الأدهم) الباء سببية بدليل ما مر (قوله حتى ذهب البياض) يقتضي أن البياض كان موجوداً ثم ذهب ولا مانع من ذلك بأن ينقلب البياض سواداً كما أن السواد ينقلب بياضاً في مثل الشعر أو المراد ذهب في رأي العين وبإدراك الرأي لقلته (قوله وضم إليه الأشهب) وانما ضمه إليه ليبين القبعثرى مراده هو (قوله أي الغلبة) فالمراد بالسلطان السلطنة (قوله أي الكرم) تفسير

(الأولى بالقصد) والارادة
(كقول القبعثرى للحجاج
وقد قال) الحجاج (له)
أي للقبعثرى حال كون
الحجاج (متوعداً) إياه
(لأجل ذلك على الأدهم)
يعني القيد هذا مقول
قول الحجاج (مثل
الأمير يحمل على الأدهم
والأشهب) هذا مقول
قول القبعثرى فأبرز
وعيد الحجاج في معرض
الوعد وتلقاه بغير ما يترقب
بأن حمل الأدهم في كلامه
على الفرس الأدهم أي
الذي غلب سواده حتى
ذهب البياض وضم إليه
الأشهب أي الذي غلب
بياضه على سواده ومراد
الحجاج انما هو القيد
فنبه على أن الحمل على
الفرس الأدهم هو الأولي
بأن يقصده الأمير (أي
من كان مثل الأمير في
السلطان) أي الغلبة
(وبسطة اليد) أي
الكرم والمال والنعمة
(بخبر بأن يصفد) أي
يعطى من أصفده

(قوله لدلالته على أن المنبه على كونه الخ) فيه أنه وإن دل على ذلك بإدراك الرأي فذلك غير مراد قطعاً فإن المنبه على كونه أولى بالقصد هو الفرس الذي هو خلاف المراد لا الحمل عليه وهو أيضاً مغاير لغير ما يترقب ولا يخفى ما في قوله كما يفهم الخ فإنه لو فرض أن خلاف المراد هو عين غير ما يترقب لم يكن في جعل الحمل عليه سبباً للتلقين بغير ما يترقب دلالة على مغايرته لغير ما يترقب فإنه لم يجعله سبباً بل جعل الحمل عليه سبباً للتلقين بغير ما يترقب فيجوز أن يكون هو عين غير ما يترقب فنبه (قوله رحمه الله فابرز الخ) يشير إلى أن الحمل صوري تنزيلي بمنزلة إرادته منزلة إرادة الخلاف لا حقيقي قاله

لبسطة اليد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لامن بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وعبارة الجري على المطول قوله في السلطان المراد به الولاية العامة وقوله وبسطة اليد أي سعة اليد أي العطاء اه وهذا يؤيد ما قدمناه من أن قوله والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما في كتب اللغة أيضا مدابني (قوله لأن يصفد) في المختار أنه من باب ضرب وفيه أيضا الصفد بفتح السين القيد واعلم أن صفد في الشر وأصفد في الخير على عكس وعدو وأعد (قوله أو السائل) هذا أخص من الاول أعني قوله تلقى المخاطب الخ لان فيه سؤالا وأعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ أي ليس فيه اشتراط حمل الكلام الخ والالم تظهر الأعمية بل تكون النسبة حينئذ التغاير لا اعتبار الحمل المذكور في الاول واعتبار عدمه في هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) في الصحاح التطلب الطلب مرة بعد أخرى فالاولى بغير ما يطلب لان ذلك التلقا لا يختص بمن يبالغ في الطلب وكأنه أوقعه حسن الازدواج بين يتطلب ويتقرب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى بقي أنه أو رد أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وأجيب بأن السؤال ضربان جدي وتعليمي والاول يجب أن يطابقه جوابه والثاني يبنى فيه الامر على حال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الأهلّة والنفقة من هذا القبيل يس (قوله أي ذلك الغير) أي غير سؤاله فانه بمنزلة خلاف المراد فيما مر لا غير ما يتطلب (قوله أو المهم له) قال يس والاولى أو الأهم والمهم فالهم هو الواجب (قوله سألوها) في الكشف وغيره أن السائل اثنان معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الأنصاري والاثنان أقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال سألوها بلفظ الجمع فزرى وكتب أيضا قوله سألوها عن سبب الخ حيث قالوا ما بال الهلال يبدو ودقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا مطول وفيه اشكال لا يمكن حمله على السؤال عن الفائدة أي ما شأنه وفائدته الآن يقال ما لنا تستعمل في السؤال عن السبب الفاعل لا السبب الغائي ع س سم وقوله لا مكان حمله على السؤال عن الفائدة أي فيكون على مقتضى الظاهر وعبارة عبد الحكيم ما يسألها عن الجنس فالمسؤول عنه بها ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه لا شيء اختلاف تشكلاته النورانية ثم

معاوبة (قوله التطلب مرة الخ) قال بعض المشايخ الذي في الصحاح التطلب الطلب مرة الخ فقد أسقط المحشى منه لفظ الطلب (قوله أي غير سؤاله الخ) عبارة السيد قدس سره قوله تنبيه على أنه أي ذلك الغير الاول بحاله سياق كلامه قياسا على ما سبق يقتضى أنه أراد بقوله ذلك الغير غير ما يتطلب فانه ههنا بمنزلة غير ما يتقرب هناك ويؤيده الإشارة بلفظ البعيد والصواب أن الضمير في قوله على أنه راجع الى الغير المذكور أخيرا فانه ههنا بمنزلة خلاف المراد هناك وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال على أن الاول والألحق بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا عن السبب ولك أن تجعل قوله ذلك الغير إشارة الى الأخير بناء على ما مر من أن المنقضى في حكم البعيد وأن نقول حمله على الاول صحيح بحسب المعنى أيضا فان بيان الغرض أولى بحالهم وأنفع بهم من بيان السبب اه وهذه هي الحاشية التي وعدنا بنقلها (قوله ولا يخفى سقوطه) هو من كلام المحشى (قوله فالهم هو الواجب) أي والاهم هو الاول قاله بعض المشايخ (قوله لا شيء اختلاف الخ) الذي في عبد الحكيم حال

(لأن يصفد) أي يقيد

من صفده (أو السائل)

عطف على المخاطب أي

تلقى السائل (بغير ما يتطلب

بتنزيل سؤاله منزلة غيره)

أي غير ذلك السؤال

(تنبيه) للسائل (على

أنه) أي ذلك الغير (هو

الاولى بحاله أو المهم له

كقوله تعالى يسألونك

عن الاهلة قل هي مواقيت

للناس والحج) سألوها عن

سبب اختلاف القمر في

زيادة النور ونقصانه

عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤول عن حقيقته يحتمل أن يكون غاية وحكمته وأن يكون سببه وعلمته فسبب النزول لاختصاص له بأحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الالهة وأن يقدر عن حكمة الالهة فاختار صاحب الكشف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم اه ويرد على السكاكى أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله فأجبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكمة لفعله تعالى على سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معلة بالأغراض عندنا ع س سم (قوله بوقتها) أى يعين بها الناس أمورهم فهو بيان للمواقف التى باختيارهم والحج إشارة الى المواقف التى عينها الله للعبادة الوقتية الا أنه خص الحج بالذكر لكونه أدعى شئ الى الوقت لانه يحتاج اليه أداء وقضاء بخلاف الصلاة ونحوها عبد الحكيم (قوله وغير ذلك) كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله لانهم ليسوا الخ) فيه سوء أدب لا يخفى لان السائل بعض الصحابة وهم لذلك هم يطاعون على ذلك ويدفع بقول الشارح بسهولة وعبارة عبد الحكيم الصواب أن يعمل بقوله لانه يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبي عليه الصلاة والسلام انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين فى علم الهيئته وهو باطل عند أهل الشريعة فانه مبنى على أمور لم يثبت شئ منها فى الشرع غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق اه بحروفه (قوله وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون) قال فى عروس الافراح ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجوح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من أموالنا وأين نضعها فنزلت هذه الآية فعلى هذا ليست الآية

فأجبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الالهة بحسب ذلك الاختلاف معالم بوقتها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الدين والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الأولى والالئق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا بمن يطاعون بسهولة على دقائق علم الهيئته ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلو للوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل)

اختلاف بدل قوله لأى شئ اختلاف وكل صحيح (قوله بأحدهما) أى أحدا لاحتما لين المذكورين (قوله عن حكمة الالهة) فى نسخ عبد الحكيم المصححة زيادة اختلاف بعد حكمة وقبل الالهة (قوله ويرد على السكاكى الخ) فديقال معنى كلام السكاكى أنه على تقدير وقوع السؤال فالأولى بحالهم السؤال عن الحكمة والا فالأولى بحالهم أن لا يسألوا عنها أيضا لظهورها حتى لا تستحق السؤال ولا الجواب عنها (قوله بالحكمة) متعلق بالجواب وقوله بالتنبيه متعلق بعمل (قوله التى باختيارهم) فيه أنه ذكر الصوم وهو بغير اختيارهم وحمله على ما كان بالاختيار كمصوم شهر تطوعا ونذر ابعيد من الاطلاق (قوله والحج إشارة) فى نسخ عبد الحكيم المصححة قوله ومعالم الحج إشارة (قوله لأنه يتعلق) فى نسخ عبد الحكيم المصححة لأنه لا يتعلق (قوله لأنه يدل الخ) تعليل للصوابية ومحصله أن كلام الشارح يدل على أن سبب الاختلاف فى الواقع هو ما بين فى علم الهيئته فيفيد أن ما بين فى علم الهيئته موافق للواقع كيف وهو باطل الخ فهذا الاعتراض غير الاعتراض الذى ذكره المحشى أولا وقال معاوية والحق أن كلام الشارح صواب أيضا والدلالة ممنوعة ادغايته أن ما فى الشرح موهم والافراد به علم الهيئته ما فى نفس الامر لا العلم الذى دونه أهل الهيئته نعم الأولى والا فيبدأ أن يضم الشارح التعليل الذى ذكره عبد الحكيم لتعليله

مما نحن فيه لان السائل لم يتعلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه اه يس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون في قوله سألوا تسامح (قوله عن بيان ما ينفقون) بحيثل أن يكون عن بيان مقدار أو جنسه أو كليهما ح ف (قوله لان النفقة الخ) ان أراد بها صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهما ولا يجزى دفع الصدقة اليهما وان جلا على من لا تجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وان أراد بصدقة النفل أشكل نفى الاعتداد اذ هي معتد بها مطلقا الآن برادني كمال الاعتداد سم (قوله الا أن تقع موقعها) أي بخلاف المنفق أي كونه قليلا أو كثيرا فانه يعتد به مطلقا غاية الامر أنه اذا وقع دون الواجب عليه في صدقة الفرض لا تبرأ ذمته مطلقا بل بمادفعه ويبقى الباقي في ذمته مع اجزاء ما وقع مطلقا ع س سم وكتب أيضا قوله الا أن تقع موقعها زاد في المطول وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكره هذا أعنى قوله ما أنفقتم من خير على سبيل التضمن دون القصد اه وبه ندين دفع ما يقال ان في الآية بيان ما ينفقون وهو الخير فثبت ما سألوا عنه وزيادة فأجاب بما ذكر وأيضاً ليس في الآية بيان ما ينفق بخصوصه بل بوجه عام فهو ذكر توطئة لما بعده تأمل (قوله ومنه التعبير الخ) أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانياً بلفظ الماضي فذلك التعبير على مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر

سألوا عن بيان ما ينفقون
فأجيبوا ببيان المصارف
تنبيه على أن المهم هو
السؤال عنها لأن النفقة
لا يعتد بها الا أن تقع موقعها
(ومنه) أي من خلاف
مقتضى الظاهر (التعبير
عن) المعنى (المستقبل

(قوله بل أجيب عن بعض الخ) الوجه والله أعلم أن الجواب بجميع ما طالب غاية الامر أن الجواب عن البعض ذكره ولو بما لا تصر بحالنا لكانت وكأنه قال ما تنفقونه لا يختص بشئ بل كل خير يصلح للانفاق والافستعلم ما في بيان الاهمية من مزيد التكاف (قوله تسامح) الاولى أن يقال انه للعظيم أول تنزيل الراضين منزلة السائلين أو لجل الجمع في كلام السائل على ظاهره ويكون قد سأل لنفسه وغيره فغيره سائل بالواسطة لوقوع الجمع في الآية أيضا (قوله أشكل ذكر الوالدين) وأشكل أيضا بناء على مذهبنا الاقتصار على من ذكره اذ الواجب التعميم على التفصيل المبين في الفقه وأشكل أيضا انه حينئذ من جملة المهم بيان قدر الصدقة المفروضة وجنسها على مذهبنا اذ لا يتلقى ذلك الا من الشرع كبيان المصروف وقد دفع في القولة بعد ايراد بيان القدر بأنه لو نقص عن القدر وقع الموقع غاية الامر أن الباقي في ذمته وأما اذا احتل المصروف فلم تقع الموقع قطعاً فكان بيان المصروف أهم ولا يخفى ما فيه فان الكلام في المهم كما قررته قبل ومعرفة القدر من المهم كما علمت (قوله وان جلا على من لا تجب نفقتهما) أي لكونهما أغنياء لكن يجوز دفع الصدقة لهما من جهة أخرى ككونهما من الغارمين (قوله ففيه بعد) علمت مما تقدم أنه لو لم يكن بعيدا لا يغنى شيئا (قوله لعموم اللفظ) أي لفظ الوالدين فانه شامل لمن تجب نفقتهما (قوله وعموم المخاطب) أي فانه شامل لمن عليه نفقة الوالدين (قوله مطلقا) عبارة غيرة قطعا (قوله الا أن برادني كمال الاعتداد) فيه أن المنفق أيضا لا يكون معتد به كل الاعتداد مطلقا فانه قد يناسب الشخص انفاق شئ وابقاء شئ مثلا (قوله فذكره هذا الخ) لا يخفى ما فيه بعد معرفة أن السؤال قد وقع عن الأمرين جميعا (قوله وأيضا ليس في الآية الخ) لا يخفى سقوطه فانه يكفي في جواب السؤال عن المنفق بيان أن كل خير صالح للانفاق (قوله أقول في كون الخ) من هنا يظهر لك أنه ليس كل

لـكونه خلاف الاسلوب وأظن بك الفاهم هذا التحقيق بعد أن صرت في بحث الالتفات على التوثيق
فتمبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى
الظاهر أطول (قوله تنبيه على تحقق وقوعه) فيه إشارة إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضي
لـكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظيفة البيان لـكنه من حيث
أن الداعي إليه التنبيه المذكور من وظيفة المعاني لـكن بقي أن هذا استعارة في المشتق باعتبار
الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة عبد الحكيم (قوله فصعق) هكذا في النسخ
والصواب ففرع مطول لأن لفظ هذه الآية ففرع والآية التي بلفظ فصعق لفظ صدرها ونفخ في
الصور فصعق الخ قال الفري وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو
قوله تعالى (قوله ومثله) المثلية في التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضي وبه يعلم حكمة فصلهما عما
قبلهما (قوله وإن الدين) أي الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع مكان يقع) لام الابتداء هنا مجرد
التأكيـد لـأنه ولتخليص المضارع للحال على تقدير يقع وإن كانت تفيد بها بحسب أصلها أفاده عبد
الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع إحدى الآيتين بمثل ومع الأخرى بنحو إشارة إلى اختلاف معنى
الوصفين فهما أفاده في الأطول (قوله وهما بحث الخ) هذا البحث وجوابه الآتي يأتيان في
الماضي المعبر به عن المستقبل فأوجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول (قوله فيكون الخ) أي
فإذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله والجواب الخ) عبارته في المطول قلت لا خلاف
في أن اسمي الفاعل والمفعول فيالم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي
عند الأكثرين فنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف
مقتضى الظاهر اهـ وقوله وكذا الماضي عند الأكثرين أي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في

مجاز خلاف مقتضى الظاهر وأن إطلاق المصنف في غير محله بل كان عليه أن يقيدهما إذا كان هذا
التعبير لحال باطن ومن هنا يظهر في المقام بحث وهو أنه لا وجه حينئذ لا اعتبار التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي فإن التعبير عن الشيء بلفظه أو بغير لفظه قد يكون مقتضى الظاهر وقد يكون خلاف
مقتضى الظاهر فافهم (قوله ولم يذكره القوم) انما ذكره المتأخرون وقواعد المتقدمين لا تأباه
(قوله لام الابتداء هنا مجرد التأكيـد) ولو كانت لتخليص المضارع الخ تلخصت اسم الفاعل هنا
للحال فيكون التعبير من قبيل التعبير عن المستقبل بلفظ الحال فكان الأولى للمصنف أن يقول أو
بلفظ الحال نحو وإن الدين لواقع أو المعنى ولو كانت لتخليص المضارع لما صح ما أفاده كلام المصنف
والشارح من أن مجرد الوصف آت هنا محل مجرد المضارع المقتضى أن اللام موجودة في عبارة
مقتضى الظاهر مع أن وجودها فيها دالة على تخليص المضارع للحال لا يصح لأن المعنى على
الاستقبال وقال شيخنا قوله لام الابتداء هنا مجرد التأكيـد أي فائدة ما يقال التمثيل بالآية غير
مستقيم لأن فيها التعبير باسم الفاعل عن الحال لأن اللام محض المضارع للحال اهـ يعني أن محصل
القول أن المضارع الذي هو الأصل للحال لا يقرانه باللام وقد عبر عن معناه باسم الفاعل وهو حقيقة
في الحال فليس من خلاف مقتضى الظاهر وفيه حينئذ أنه كيف يكون المضارع الذي للحال هو
الأصل مع أن وقوع الدين مستقبل فالأصل المضارع الذي للاستقبال وهو الخالي من اللام
المحصلة للحال (قوله فأوجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول) قد يقال وجه التخصيص كثرة

بلفظ الماضي تنبها على
تحقق وقوعه نحو ويوم
ينفخ في الصور فصعق
من في السموات ومن في
الارض) بمعنى يصعق
(ومثله) التعبير عن
المستقبل بلفظ اسم الفاعل
كقوله تعالى (وإن الدين
لواقع) مكان يقع
(ونحوه) التعبير عن
المستقبل بلفظ اسم
المفعول كقوله تعالى
(ذلك يوم مجموع له الناس)
مكان يجمع وهما بحث
وهو أن كلا من اسمي
الفاعل والمفعول قد
يكون بمعنى الاستقبال
وإن لم يكن ذلك بحسب
أصل الوضع فيكون كل
منهما هنا واقعا في موقعه
وإراد على حسب مقتضى
الظاهر والجواب أن كلا
منهما حقيقة فهما تحقق فيه
وقوع الوصف وقد استعمل

الماضي عند الأكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وأبو هاشم فزرى
وكتب سم لعل المراد بعض الشافعية والافالذى استقر عليه الحال بين الشافعية أنه مجاز في
الماضي اه قال عبد الحكيم وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز
بالاتفاق فاذا استعمل فيه كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر وأورد
عليه أنه يلزم أن يكون نادا لين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا
وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر والجواب أنهما موضوعان لما وقع في الحال

استعملهما بمعنى المستقبل حتى قيل أنه حقيقة كما يأتي بخلاف استعمال الماضي بمعنى المستقبل فإنه لم
يكثر كثرة استعمالهما فلا يتوهم فيه أنه من مقتضى الظاهر (قوله وحاصله) أي حاصل ما في المطول
ومن كون كلامه حاصل ما في المطول يظهر قول المحشى بعد وفيه جريان الخ (قوله وفيما لم يقع مجاز
بالاتفاق) في دعوى الاتفاق نظري في الشهاب على البيضاوي عند تفسير قوله مالك يوم الدين بعد أن
نقل عن الحواشي أن كلام من اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة في الحال وأنه قيل حقيقة فيه وفي
الماضي أيضا وأما في المستقبل فجاز اتفاقا مانعه وقولهم أنه في المستقبل مجاز اتفاقا غير صحيح لأن من
أهل الأصول من ذهب إلى أنه حقيقة في الحال والمستقبل اه إلا أن يكون مراده اتفاق أهل البيان
والذي حققه سم أخذ من كلام التقي السبكي كما نقله المحشى في رسالته البيانية أن أصل مدلول
الوصف كاسم الفاعل ذات متصفة بمعنى المشتق منه من غير اعتبار زمان أو حدوث بمعنى المشتق
منه وقد قصد به حدوث معنى المشتق منه فاذا أطلق بالحالة الأولى تناول حين الإطلاق حقيقة لا مجازا
كل ذات ثبت لها ذلك الاتصاف باعتبار ذلك الاتصاف وملاحظة حال ذلك الاتصاف وإن تأخر
الاتصاف عن الإطلاق أو تقدم لأن الزمان غير معتبر في مدلوله ولا يتناول ذاتا لم يثبت لها ذلك
الاتصاف باعتبار عدم ثبوتها لها وملاحظة حال عدم ثبوتها لها وإن سبق الاتصاف الإطلاق أو تأخر
عنه فاذا قيل الزاني عليه الحد كان زيد الذي لم يتصف به حال النطق بهذا الكلام داخلا فيه حقيقة
باعتبار اتصافه به قبل أو بعده فيكون مستحقا للحد بهذا الكلام غير داخل فيه باعتبار عدم
الاتصاف إلا مجازا باعتبار اتصافه السابق أو اللاحق فاتصافه السابق أو اللاحق ان لوحظ هو
باعتباره كان بذلك الاعتبار داخلا حقيقة وإن لوحظ باعتباره حاله الآن وجعل الإطلاق بذلك
الاعتبار لكن بسبب أنه ذو حالة أخرى سابقة أو لاحقة كان داخلا فيه مجازا لا حقيقة فتفطن
للفرق بين الاعتبارين فلم أنه لا يشترط في كون اسم الفاعل ونحوه حقيقة التلبس بالمعنى في حال
النطق به خلافا للقرافي وأما إذا أطلق بالحالة الثانية أعني أن يقصد به الحدوث كأن قيل الزاني
وأريد الذي حدث زناه في الزمن الحاضر أو الماضي مثلا يجب حده لم يتناول لفظا من لم يحدث زناه
في ذلك الزمان ولو باعتبار اتصافه بالزنا في غيره على سبيل الحقيقة كما هو ظاهر وفي شرح المنهاج
للمصنف يعني ابن السبكي ما حاصله أنه إذا استعمل الوصف في الزمان فإن أريد به ذات ثبت لها
هذا الوصف في ذلك الزمان كان حقيقة كما في زيد ضارب غدا أو أمس إذا أريد بضارب ذات
يقع منها الضرب غدا أو منها الضرب أمس وإن أريد به ذات ثبت لها هذا الوصف الآن أي متصفة
الآن بهذا الوصف الذي سيقع أو وقع كان مجازا اه كلام سم باختصار اه بنوع اختصار
(قوله في الحال والماضي) في نسخ عبد الحكيم المصححة التعبير بأوهنا وفيما بعد مع ذكر لفظ

أو الماضي لأنهما موضوعان له مع الحال والماضي وشتان وأن الشارح نص في شرح المفتاح على أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله الكناية وجريانه في بعض أفراد الحقيقة كما مر من عند الحكيم وفيه جريان على أن معنى قوله وكذا الماضي عند الأكثرين أنه في الماضي حقيقة عند الأكثرين وهو خلاف ما قاله الفري وكتب على قوله والجواب أنهما موضوعان الخ مانصه الذي ارتضاه الصفوى في الجواب أن معنى قولهم حقيقة في الحال أي في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز في الاستقبال أي في الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فإذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لالان الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن المعتبر في المفهوم واللازم للمفهوم وإذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل في الحال (قوله فيما) أي موصوف (قوله مجازا الخ) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر فحصل الجواب أنه وان جاز استعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أن يجعل الخ) بأن يثبت لأحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان

ههنا فيما لم يتحقق مجازا
تنبيهها على تحقق وقوعه
(ومنه) أي من خلاف
مقتضى الظاهر (القلب)
وهو أن يجعل أحد أجزاء
السلام مكان الآخر

بينهما بدشتان (قوله وأن الشارح نص الخ) هذا جواب عن الثاني وهذا مخالف لما حقه عبد الحكيم عند قول المصنف وقد يترك الخطاب مع معين إلى غيره من أن مخالفة مقتضى الظاهر لا تحصل بمجرد مخالفة الأصل واللازم أن كل مجاز أو كناية من خلاف مقتضى الظاهر بل انما تحصل بوجود حالين أحدهما ظاهرة تقتضى أمرا والأخرى باطنة تقتضى أمرا آخر خلاف ذلك فيتركب ههنا مراعاة لهذه الحال الباطنة وتقدم أن الاصل لا تكون حالا الا اذا لم يكن مقتضى للعدول عن الأصل الآن يقال ما هنا مسايرة لهم وما سبق تحقيق له وقد تقدم ذلك (قوله على أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر) أي بقطع النظر عن اقتضاء المقام فانه أمر عارض قاله بعض الافاضل وقد علمت ما فيه (قوله وجريانه في بعض أفراد الحقيقة) أي كوضع الظاهر موضع المضمرة في نحو وبالحق أنزلناه وبالحق نزل فانه تصريح يحصل به زيادة التأكيد ومثله قديقه صد منه مجرد الحصول فلا كناية فيه حينئذ وقد يقصد به الكناية عن الثبوت والتحقق أي فنزوله بالحق ثابت محقق بتصریح لا شبهة فيه فلا تجوز ولا سهو فيه (قوله الذي ارتضاه الصفوى الخ) بخالف ما مر بعدم اعتبار الزمن أصلا وان لزم أن زمنه هو الزمن الحاضر وبان الوصف على ما مر حقيقة في الماضي وعلى هذا مجاز فيه (قوله أي في الحدث الخ) أي فليس المراد بالحال الزمن الحال وكذا المستقبل (قوله بان يثبت لأحد الجزأين حكم الجزء الآخر الخ) أي بأن يثبت لأحد الجزأين الحكم الذي حقه أن يكون للآخر لاله وبالعكس كما في قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة وقوله ففي قبل التفريق يا ضباعا * ولايك موقف منك الوداعا

أي ان الذي ببكة أول بيت وضع للناس ولا يكن موقف الوداع موقفا منك فان الذي يجعل مبتدأ أو اسم للناسخ في الجملة خبرية هو المعرفة والذي يجعل فيها خبرا هو النكرة فلذا حكم في ذلك بالقلب وكما في قوله عرضت الناقة على الخوض كما بينه الشارح وخرج بقولنا في الجملة الخبرية الجملة الانشائية فانه يصح كون المبتدأ فيها نكرة والخبر معرفة كجملة الاستفهام في قولك من أبوك وكم

كافي عكس القضية وذلك كافي المثال فان الناقاة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض الا ان الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقاة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة وبالعكس ع س سم وعلم من قوله بأن يثبت النسخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل النسخ بقولنا في الدار زيد وضرب عمر زيد لأنه لم يثبت لاحد الجزأين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان النسخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقا من العكس المستوي عند أهل المنطق من يس (قوله والآخر مكانه) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لنائب الفاعل (قوله مكان عرضت النسخ) لان المعروض عليه ههنا يجب أن يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه مطول قال الفري انما قال ههنا اشارة الى أن المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي أعني مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم أن كون عرضت الناقاة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى والسكاكى والزحشرى وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن السكيت أن عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقاة مقلوب وقال آخر لا قلب في

والآخر مكانه (نحو عرضت
الناقاة على الحوض)
مكان عرضت الحوض
على الناقاة

مالك فانهم جوزوا أن يكون كل من من وكم مبتدأ مع كونهما نكرتين والخبر معرفة هذا ما قالوه لكن الوجه انه اذا اجتمع نكرة مسبوغة مع معرفة جعل المحدث عنه منهما مبتدأ والآخر خبرا (قوله كافي عكس القضية) أى فان فيه التبديل المجرد عن أن يثبت لاحد الجزأين الحكم الذى حقه أن يكون للآخر لاله اذ قولك بعض الحيوان انسان الذى هو عكس كل انسان حيوان ليس فيه هذا الثبوت فان الحكم فيه بالانسانية وقد كان فى الأصل بالحيوانية فعلم من هذا أن المعنى المطلوب فى صور القلب هو المعنى الذى كان قبل القلب لا الذى يفيد ظاهرا للفظ بعده بخلاف العكس المنطقي فانه ليس المعنى المطلوب فيه ما كان فى الاصل قبل العكس بل الذى يفيد ظاهرا للفظ بعده العكس فبين القلب والعكس المنطقي التباين نعم بين القلب والعكس اللغوي الذى هو مجرد التبديل العموم والخصوص المطلق (قوله فى الدار زيد) أى حيث جعل الخبر فيه موضع المبتدأ وجعل المبتدأ موضع الخبر ويقال فيها بعده مثل ذلك (قوله ان القلب أخص من العكس) ان جعل العكس على المعنى اللغوي فالأمر ظاهر وان جعل على المعنى المنطقي ففيه أن بينهما التباين كما علمت (قوله أعم مطلقا من العكس المستوي الخ) علمت مما تقدم أن النسبة بينهما التباين ومما يوجب التباين بينهما أن العكس المستوي لا بد فيه من بقاء الصديق والقلب لا يصدق بظاهره ومعناه الحقيقي فافهم (قوله قال الفري انما قال ههنا الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ههنا الخ اشارة الى أن العرض مطلقا لا يقتضى ذلك نحو عرضت الاسارى على السيف انما المقتضى لذلك المعنى المقصود من العرض ههنا وهو الميل الى المعروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى أن المعروض يتحرك الى المعروض عليه قال انه على الأصل ومن لم ينظر الى شئ من الاعتبارين وقال العرض اظهار شئ لشئ قال ان كلا من القولين على الأصل وهو الحق فان كلا الاعتبارين خارج عن مفهوم العرض

أى أظهرته عليها لتشرب
(وقبله) أى القلب
(السكاكى مطلقا)
وقال انه مما يورث
الكلام ملاحظة (ورده
غيره) أى غير السكاكى
(مطلقا) لانه عكس
المطلوب ونقيض المقصود
(والحق أنه ان تفهم
اعتبار الطيف) غير الملاحظة
التي أورثها نفس القلب
(قبل كقوله ومهمه) أى
مفازة (مغبرة) أى
متلوثة بالغبرة (أرجاؤه)
أى أطرافه ونواحيه
جمع الرجا مفعورا (كان
لون أرضه سماؤه) على
حذف المضاف (أى لونها)
يعنى لون السماء فالمصراع
الاخير من باب القلب
ولما معنى كان لون سماؤه لغبرتها
لون أرضه والاعتبار
اللطيف هو المبالغة في
وصف لون السماء بالغبرة
حتى كأنه صار بحيث
يشبه به لون الارض
في ذلك لغبرتها مع أن
الارض أصل فيه (والا)
أى وان لم يتضمن اعتبارا
لطيفا (رد) لانه عدول
عن مقتضى الظاهر من
غيره لئلا يعتد بها (كقوله)
فلما أن جرى سمن عليها
(كما طينت بالعدن) أى

واحد منهما واختاره أبو حيان اه وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى
بالمعروض الى المعروض عليه بحيث أتى بالنافذة الى الخوض جعلت كأنها معروضة والخوض
معروض عليه اه سيد (قوله أى أظهرته عليها) أى أريتها إليه (قوله مما يورث الكلام
ملاحظة) لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبيه للاصل وذلك يورث الكلام ملاحظة ع ق وكتب
أيضا قوله مما يورث الكلام ملاحظة فيه أنه حينئذ يكون من مسائل البديع ويجاب بأنه يكون من
فن المعاني ان قصد به المطابقة كافي ع ق (قوله كقوله ومهمه الخ) انظر هلا جعل هذا من عكس
التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن بينهما فرقا فلم ذكر أحدهما
في المعاني والآخرة في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي التبريزي اعلم أن القلب ذكر
في أما كن خمسة هذا وهو في المعاني والثاني في البيان في بحث التشبيه وهو التشبيه المقبول
والثالث في البديع في التجنيس والرابع في البديع في غير التجنيس والخامس في الخاتمة في
بحث السرقة ولك أن تقول أى فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل المحسن
الذاتى ومن صميم البلاغة وبعضها من المحسن العرضى ومن نواحي البلاغة يس (قوله أى
مفازة) اسم للكان الذى لا ماء فيه ولا كلاً قسميته مفازة من باب أساء الأضداد لان هذا ملكة
لامفازة (قوله والاعتبار اللطيف الخ) عبارة الأطول والاعتبار اللطيف فيه ما شاع في كل
تشبيه مقابوب من المبالغة في كمال المشبه الى أن استحق جعله مشبها به ويمكن تفسير قوله كأن لون
أرضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف أى ارتفع الغبار فيها مترا كما واتصل بالسماء بحيث صار
السماء متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كأن لون الارض نفس السماء (قوله حتى كأنه صار)
أى لون السماء (قوله في ذلك) أى الغبرة سم (قوله يعتد بها) اشارة الى عدم الاعتداد
بالملاحظة المذكورة سم (قوله فمما) جوابها

اه وفيه رد على الفنى لكن في قوله ومن لم ينظر الخ نظر اذا الاظهار لكذا لا يتحقق الا اذا كان
كذا من له ادراك والخوض لا ادراك له والحق أنه قد يقصد منه أحدهما وقد لا نحو عرضت الطعام
على زيد أى أظهرته له ليميل اليه وعرضت الاسارى على السيف أو السيف أى حركتهم اليه
وأمر رتهم عليه أو أظهرتهم له أى لأجله أو أظهرتهم عليه أى أطلعهم عليه وكونه قلبا لما هوته كم بعيد
فكلا القولين يحتمل القلب وعدمه قاله معاوية (قوله وهو أن المعتاد) يفيد أن ذلك ليس
بواجب في معنى العرض عنده (قوله اه سيد) لم يذكره في حاشية المطول (قوله لان
قلب الكلام الخ) هذه النكتة معتبرة كل الاعتبار في كان المقام مقام تمكين المعنى في الذهن
فالقلب مطلوب بلاغة فافهم (قوله انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه) قد جعلوه منه كما هو
صرح ببيانهم (قوله وهل ينطبق الخ) نعم ينطبق عليه (قوله وبتقدير أن بينهما فرقا الخ)
أما على عدم الفرق بينهما وأنهما شئ واحد لا يجىء هذا السؤال والحق أن بينهما فرقا بالعموم
والخصوص المطلق وذكره هذا الخاص في البيان لانه يقيم الكلام على التشبيه المذكور في فن
البيان (قوله ولك أن تقول الخ) فيه أن كلاما من العاملين باعتبارين كما مر غير مرة (قوله
اشارة الى عدم الاعتداد بالملاحظة المذكورة) أى في المقام الرفيع أى مقام الجد فانها لا تناسبه
فرعايتها فيه خروج عن البلاغة كما في المطول وان كانت يعتد بها في مقام وضع أى مقام هزل

أصرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجاري وأثبت له شيأ من خواصه وهو الجرى (قوله بالفدن
السياعا) الفدن بالتعريك القصر والسياع بفتح السين وكسرهما الطين مع التين وقيل
بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله أى الطين بالتين) أى المخلوط بالتين (قوله يقال طينت
السطح والبيت) أى أصلحته وسويته بالطين (قوله لايهامه) أى القلب (قوله قد بلغ من
العظم الخ) ولا يقال ان كثرة تطيين القصر لا طف في الوصف بها لانا نقول هو وان لم يكن فيه
لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة الى المقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة في وصف الناقة
بالسمن كما أشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ (قوله بمنزلة الأصل) فيدل على
عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشعم لكثرتة بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل سم
* تنبيه * أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب
الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قالوا أجنثنا لتفتننا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون
لكم الكبرياء في الأرض يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فن ربيكم يا موسى وأوحينا الى موسى
وأخيه الآية يا معشر الجن والإنس الآية ووجه حسنه ما ذكر في الالتفات لانهما قريب منه ومنها
التعبير بواحد من المفرد والمثنى والجمع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال
كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه وأمثله في يس ومنه اند كير المونث وتأنث المذكور
وأمثله في يس قال وقد جرت عادة القوم بذكر هذه الاقسام هنا وان كان أكثرها مجازا عمله
علم البيان لان تداخل العلمين كثير

* أحوال المسند *

(قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى امامسند الى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبره ان كانت

لانها فيه محسن عرضي يدعى بناسبه ولا يخل ببلاغته فالصنف ناظر في الرد الى مقام الجد فلا ينقص
عليه بالهزل والحق معه اذ لا عبرة هنا بمجرد الهزل ولا تعرض اليه بضبط وقانون بل هو مفوض
مطلق لمن أراده كيف يشاء بخلاف الاستعارة التلميحية فانها تتضمن اعتبارا بل اعتبارات لطيفة
وهي التشبيه والمبالغة فيه كما في كل استعارة مع تنزيل التضاد منزلة التناسب فهي معتبرة بل من
أحسن المعتبرة لانها استعارة بل من ألطف الاستعارة اه معاوية وهو لا ينبغي على توجيه الملاحظة
اللازمة للقلب بما مر عن ع ق كما لا يخفى وانما ينبغي على توجيهها بكون الكلام مشتملا على
مغالطة أو تعالط أو نحو ذلك (قوله الآلة) أى ما يطين به كالسطرين (قوله ليأخذوها) أى لحل
الأنفال قاله سم وهو غير متعين ان لم يكن ما يقتضيه (قوله أهمل المصنف) تقدم الكلام على ذلك
فارجع اليه (قوله وأوحينا الى موسى الآية) تمامها أن تبوأ لقومك بمصر بيونا واجعلوا بينكم
قبلة وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين والاستشهاد بهذه الآية على أمرين من الستة فقد استوفى
الاستشهاد على الستة (قوله ومنها التعبير بواحد الخ) كما في فغانبك ورب ارجعون على قول
(قوله ومنه اند كير المونث الخ) كما في قوله تعالى فن جاءه موعظة من ربه ونحو وجاءته كتابي

* أحوال المسند *

القصر (السياعا) أى
الطين بالتين والمعنى كما
طينت الفدن بالسياع
يقال طينت السطح
والبيت ولقائل أن يقول
انه يتضمن من المبالغة
في وصف الناقة بالسمن
ملا يتضمنه قولنا كما
طينت الفدن بالسياع
لايهامه أن السياع قد بلغ
من العظم والكثرة الى
أن صار بمنزلة الأصل
والفدن بالنسبة اليه
كالسياع بالنسبة الى الفدن

* أحوال المسند *

(أما تركه فلما مر) في
حذف المسند اليه (كقوله)
ومن يك أمسى بالمدينة رحله

(فاني وقيار بها الغريب)
الرحل هو المنزل والمأوى
وقيار اسم فرس أو جمل
للشاعر وهو ضابي بن
الحريث كذا في الصحاح
ولفظ البيت خبر ومعناه
التعسر والتوجع فالمسند
الى قيار محذوف لقصد
الاختصار والاحترار
عن العبث ببناء على الظاهر
مع ضيق المقام بسبب
التوجع وحفاظة الوزن
ولا يجوز أن يكون قيار
عطفًا على محل اسم ان
وغريب خبرا عنهما
لامتناع العطف على محل
اسم ان قبل مضي الخبر
لفظا أو تقديرًا وأما اذا
قدرنا له خبرا محذوفًا
فيجوز أن يكون هو
عطفًا على محل اسم ان

(قوله لا يخفى ما فيه)
لاشئ فيه فان المقصود
بالذات كما قال اسناد
الفعل الى الشخص
صاحب الرجل لا الى الرجل
بدليل قوله فاني وقيار بها
لغريب الذي هو دليل
الجواب اذا الجواب فلست
مثله لاني وقيار بها
لغريب أي فانا لانسى كما
أسمى هو فتدبر اه

ناقصة وحال ان كانت تامة وامام مسند الى رحله مجازا وبالمدينة خبره أحوال عبد الحكيم (قوله
فاني وقيار بها الغريب) علة لمحدوف مع الجواب والتقدير ومن يك أسمى بالمدينة رحله حسن
حاله مع رداءة حاله لاني الخ (قوله اسم فرس أو جمل) في نسخة أو غلام (قوله ضابي) بضاد
معجمة وبعد الالف باء موحدة فباء ساكنة مكسورة ما قبلها نوبي وهو صريح في أنه غير مهموز
ومقتضى كلام غيره أنه مهموز قال القرني على المطول في الصحاح ضبأت في الارض ضبأ
وضبوا اذا اختبأت فيها والموضع مضبأ ومثله في غيره أيضا (قوله فالمسند الى قيار محذوف) أي
وغريب خبر ان لاقيار لا قترانه باللام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يقرن بها (قوله مع ضيق المقام)
ان قلت لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه ذكر اضييق المقام فكيف يمثل المصنف للمحدوف لما
صر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك والسؤال والجواب يجريان
في قوله الآتي مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأتية
(قوله لامتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدأ وان الى معمول واحد وهو الخبر وهذا
عند البصرية وأما عند الكوفية فالعامل في خبر ان ما كان عاملا قبل دخوله فلا يلزم في العطف
المحذور المذكور اه ملخصا من الفري وسم وكتب أيضا قوله لامتناع العطف علل عدم الجواز
بذلك لا بكونه مفردا والمبتدأ شيئا لانه وصف على فعيل سم أي والوصف على فعيل صالح
للوأحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا (قوله وأما اذا قدرنا له) أي لقيار (قوله
على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثله محل ان واسمها فري
وكتب أيضا على قوله على محل اسم ان مانصه أي على اسم ان محلا ويكون خبره عطفًا على خبر ان لفظا
فهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين لان قيار معطوف
على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبر ان والعامل فيه أن وهو غير جائز على
الصحيح في مثل هذه الصورة قال السيرافي وقد يقال يجوز أن يكون خبر ان معمولًا للابتداء محلا
كاسمها فيكون الخبر معطوفًا على الخبر محلا اه وكتب سم قوله وقد يقال الخ أراد به الجواب

(قوله مجازا) فيه أن أسمى ان كانت ناقصة فهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في وقت المساء ولا شك
أن الرجل يتصف بالكون في المدينة في وقت المساء كما يتصف صاحبه بذلك ولا يشترط في اسمها
أن يكون ممن يعقل لصحة أن يقال بالاتجاوز أسمى المال زائدا أي اتصف بالزيادة في وقت المساء وان
كانت تامة فهي للدخول في وقت المساء أي الحصول فيه ولا يشترط في فاعلها أن يكون ممن يعقل
أيضا والجواب بانه لما كان المقصود بالذات صاحب الرجل لانفس الرجل كان الاسناد الى الرجل
مجازا عقليا لا يخفى ما فيه (قوله الغير المنسوخ) أي والغير المقدم أيضا (قوله وظاهره ولو كان
بمعنى فاعل) أي جلالة على فعيل بمعنى مفعول على أنه يجوز كما قال عبد الحكيم أن يكون فعيل
هنا صفة الموصوف مفرد لفظا متعدد معنى كجمع أي اني وقيار لجمع غريب (قوله وعند بعضهم الخ)
فيه أن هذا ليس الا مجرد تسميح في العبارة اذا لا خفاء في أن الحرف لا يدخل له في المحلية (قوله
محل ان واسمها) أي اذا اعتبرنا كالجزم من اسمها أو أنها كشيء واحد بخلاف ما قبله اه
معاوبة وهو انما يصلح وجهًا للتسميح في العبارة لا لكون المحل للمجموع حقيقة (قوله فيكون
الخبر معطوفًا على الخبر محلا) قيل ان العطف على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم انما الموجود

عن لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه نظر لان اسم ان باعتبار محله معمول للابتداء وخبره باعتبار محله معمول له أعني لنفس المبتدأ على الصحيح لا للابتداء أيضا كالمبتدأ فالمبتدأ وخبره معمولان لعاملين مختلفين بناء على المذهب الصحيح وما ذكره مبني على قول مرجوح عندهم فعلى الصحيح يبقى الاشكال (قوله لان الخبر) أى المذكور الذى هو لغريب مقدم أى على المعطوف تقديره أى وان كان فى اللفظ متأخرا (قوله فلا يكون مثل ان زيدا الخ) أى مما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقوله بل مثل ان زيدا الخ أى مما فيه العطف على محل اسم ان بعده مضى الخبر أى تقديره اذ قد راعى خبره وخبره فيكون خبر الاول المذكور فى نية التقديم على المعطوف سم (قوله فيا ر مبتدأ والمحدوف خبره) توطئة لما بعده (قوله وكقوله) من المنسرح (قوله فالمحدوف هنا خبر الاول) وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة فى مثله أيضا نحو وانا نحن الصافون وانا نحن المسجونون وأما رب ارجعون فأفرد ثم جمع لان غير المبتدأ والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب للمعابد الحكيم وكتب أيضا مانصه وهذا هو نكتة ذكر هذا المثال بعد الاول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذكور خبرا لثانى لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ سم قال الفري الا أن يجعل من قبيل * أم الخليس لعجوز شهره * أعني يقدر المبتدأ أو يقال المعنى هو غريب فتكون فى المعنى داخل على المبتدأ لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بالضرورة (قوله أى وعمر ومنطلق) جواز الشارح فى شرح المفتاح بعد تقدير المسند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وأن يكون من عطف المفردات ولا يخفى أن الثانى لا يتأتى على مذهب سيبويه لان العامل فى المبتدأ معنوى وفى الخبر هو المبتدأ عنده فحينئذ يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين فى غير صورة الجواز فترى (قوله من غير ضيق المقام) وهذا وجه

العطف على محل اسمها ولذلك اختار عبد الحكيم أنه اما أن يقال انه عطف المبتدأ فقط على محل اسم ان وأما الخبر فلم يعطف رأسا فعدم الايراد على هذا ظاهر واما أن يقال ان الخبر معطوف أيضا على لفظ الخبر المعمول للابتداء تنزيلا على محله اذ لا محل حينئذ لعدم اعتبار ان فيه كعدم لانا قطعهما النظر عنها أولا بسبب العطف على محل اسمها وعدم المبالاة بها فكذا فى الرفع لاسمها وخبرها هو الابتداء على القول بأن كلاما من المبتدأ والخبر معمول للابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفردين على المفردين فلا يراد على هذا أيضا اه قال معاوية ولا يخفى أنه على الأول يلزم التفكيك فى العطف بين المبتدأ الثانى وخبره اذ لم يعتبر عطف الخبر على الخبر ولا الجملة على الجملة بل المبتدأ الثانى وحده وعدم تشريك خبرين فى أصل الخبرية بما طفق وجوده وشرك بين مبتدئيهما فى أصل الابتدائية ورد الثانى بأنه مبني على خلاف الصحيح فى رافع خبر المبتدأ فالحق فى المقام ما يأتى من أنه اذا قدر الخبر كان العطف فى الحقيقة من عطف الجمل وهم تسامحوا فى قولهم انه عطف على محل اسم ان فافهم اه على أن الثانى فيه بعد (قوله ولا يحفظ الخ) رد على الزعم وفى كلامه تدافع فى صورة التثنية نحو نحن قائمان فقتضى قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم الجواز ومقتضى قوله بل يجب فى الخبر المطابقة الخ المنع والمنقول هو الجواز أفاده يس وقد يقال المطابقة حاصلة فان نحن للتسكام ومعه غيره ولو واحدا (قوله وأن يكون من عطف المفردات) قال

لان الخبر مقدم تقديره فلا يكون مثل ان زيدا وعمر واهبان بل مثل ان زيدا وعمر ولذا ذهب وهو جائز ويجوز أن يكون قيار مبتدأ والمحدوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (وكقوله نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف) فقوله نحن مبتدأ والمحدوف الخبر لما ذكر أى نحن بما عندنا راضون فالمحدوف هنا خبر الاول بقريئة الثانى وفى البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمر) أى وعمر منطلق لخذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت

ذكر هذا المثال بعد ما قبله (قوله فاذا زيد) قال في المطول والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها أي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت حينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف حينئذ لا يكون مضافا إلى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ أي فبالمكان زيد والنزيم تقديمه لمشابقتها اذا الشرطية لكنه

عبد الحكيم فيه أن المسند والمسند اليه لا يطلقان في الاصطلاح على التوابع اه قال معاوية وجوابه ما مر من التسامح وأنه في الحقيقة من عطف الجمل ولا سيما والعامل هنا ضعيف لأنه معنوي (قوله للسببية) أي السببية من غير العطف بقريضة المقابلة كافي قولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب وحينئذ يكون العامل فيها هو الخبر سواء كانت زمانية أو مكانية أي فزيد موجود في ذلك الوقت أو في ذلك المكان فجاء اه عبد الحكيم وقوله من غير العطف بقريضة المقابلة وأما العطف الذي جعل مقابلا للسببية فهو العطف مع السببية إذا السببية بهذا المعنى لازمة لهذا العطف وقوله كافي قولهم الخ أي كالسببية من غير عطف في قولهم الخ وإنما لم تكن في هذا المثال للعطف لئلا يلزم عطف ما لا يصح أن يكون صلة على ما هو صلة ولا احتياج لما قررته النحاة من أن عطف ما ليس صلة على ما هو صلة مخصوص بالفاء فها من رد على النحاة ورجوعه للعطف في قوله من غير عطف حتى يكون موافقا لما عليه النحاة بعيد ولأن تقول إن قوله والفاء للسببية أي مع العطف وقوله وقيل للعطف أي من غير السببية لعدم التسبب الحقيقي واعتبار السببية بالمعنى السابق تكاف لا داعي إليه وقوله سواء كانت زمانية أو مكانية فيه أنه اذا كانت زمانية وكان العامل فيها هو الخبر العام لزم الاخبار بالزمان عن الجنة لقيام الظرف مقام كايأتي له نعم لو كان المتعلق خاصا لم يلزم المحذور لأن الظرف حينئذ ليس هو الخبر وقديقال لا محذور لأن الاخبار هنا بالزمان مفيد لا شتماله على القيد الذي أشار له بقوله فجاء (قوله لزوم الخ) أي لصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كونه مسببا عما قبلها اه عبد الحكيم (قوله حملا على المعنى الخ) ظاهر العبارة أنه لا تقدير في نظم الكلام ومحصلة أن العطف لما تضمنته إذا من المعنى وانها مفعول جزء معناها ولا يخفى فساد كون العامل فيها جزء معناها فالظاهر أن المراد أن العطف لمقدر ينساق إليه الذهن من الكلام حتى كأنه معنى شيء فيه نعم لا مانع من الأخذ بالظاهر بالنسبة لقوله بعد ويجوز أن يكون العامل هو الخبر على رجوعه للقولين فافهم (قوله فحينئذ يكون مفعولا به) أي للفعل المقدّر الدال على المفاجأة وحينئذ معنى كون اذا للمفاجأة أن عاملها دال عليها لكن يرد على هذا الأعراب كما قال عبد الحكيم أن اذا ظرف غير متصرف على الأصح (قوله لا يكون مضافا) لئلا يلزم أعمال المتأخر لفظا ورتبة في المتقدم فهما ولا يجوز حينئذ أن يكون خبرا لما بعده لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجنة الابتعاد مضاف أي في ذلك الوقت حصول زيد اه عبد الحكيم وقوله ولا يجوز حينئذ أن يكون الخ فيه أن جعله خبرا هو عين جعله معمول الخبر الذي أجازه كما يأتي له فالظاهر أن قول المطول ويجوز أن يكون العامل هو الخبر مراده به العامل الخاص والا كان ممنوعا أيضا ولا تغفل عما مر (قوله فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ) قيل الجواز اما بالنسبة إلى أنه يجوز أن يكون مفعولا به لفاجأت وفيه أن مفاجأة المكان لا معنى له واعتبارها بأن وجود

فاذا زيد) أي موجود
أو حاضر أو واقف أو بالباب
أو ما أشبه ذلك

لا يطرّد في نحو خرجت فادازيد بالباب اذا لمعنى لقولنا في المكان زيد بالباب اه وقوله والفاء
للسببية الخ وعن الزيادة أي أنها جواب شرط محذوف وعن الماضي أنها زائدة ولا يرد عليه عدم
جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في معنى اللبيب وقوله
فحينئذ يكون مفعولا به مبنى على القول بعدم لزومها للظرفية أما على مذهب الجمهور من لزومها
الظرفية فهي ظرف للخبر المقدّر لا مفعول به أصلا وقوله لا طرفا أي وان كان اسم زمان وقوله
ويجوز أن يكون العامل هو الخبر الخ أي على القولين كون الفاء للسببية وكونها للعطف بناء على
أن اذا اسم ومنهم من قال أنها حرف فلا عمل لها وقوله فحينئذ لا يكون مضافا إلى الجملة لئلا يلزم
اعمال جزء المضاف اليه في المضاف وقوله وقال المبرد الخ ما ذكره المبرد هو مذهب السيرافي ومن

زيد فيه ركيك وأما بالنسبة إلى جواز أن يكون ظرفا للخبر المحذوف وفيه أنه اذا كانت خبرا فهي
في الحقيقة ظرف للخبر المحذوف والظرف سادس منه والفرق بينهما بالسد وعدمه انما يتم لو وجد
ظرف مستقر محذوف العامل العام من غير السد فالصواب أن يقال معنى يجوز أي لا يمنع إشارة
إلى أنه بتقدير الزمانية يمنع كونه خبرا المبتدأ لا بتقدير المضاف اه عبد الحكيم وقوله قيل الخ
محصله أن جواز شيء يفيد جواز غيره فهذا الغير اما كونه مفعولا به واما كونه ظرفا للخبر وكل
مشكل كما بينه وقوله وفيه أن مفاجأة المكان الخ أي بخلاف مفاجأة الزمان وفيه أنه لا وجه
لذلك وتغير الزمان في نفسه وعدم تغير المكان في نفسه لا دخل له وقوله واعتبارها بأن وجود
زيد فيه ركيك أي كون المراد بمفاجأة المكان مفاجأة وجود زيد فيه ركيك اذ يبعد فهم هذا
المعنى من هذا اللفظ وقوله وفيه الخ مبنى على أن جعله ظرفا للخبر هو جعله متعلقا بعام وليس مرادا
بل المراد جعله متعلقا بخصوص هو الخبر وحينئذ يتم الفرق بالسد وعدمه ولا تغفل عما تقدم وقوله
فالصواب الخ أي الصواب أن المقابل هو الامتناع فيما اذا كانت زمانية (قوله اذا لمعنى لقولنا
الخ) والقول بالبدل تعسف أمام معنى فلعدم انسياق الذهن اليه وأما اللفظ فلا أنه بدل مع ذكر
الجار فيه ولا جار في المبدل منه والقول بأنه خير بعد خبر أو هن من بيت العنكبوت أمام معنى
فلاقتضائه لتعدد الحكم وأما اللفظ فان تعلق معمولين بعامل واحد بحرف جر واحد غير جائز من
غير عطف اه عبد الحكيم وقوله ولا جار في المبدل منه وهو اذا ولا نظر للمعنى المشغل على الجار
الذي هو المكان وقوله لتعدد الحكم أي والمتبادر اتحاد قائله معاوية ولا نسلم تبادر الاتحاد
على اسمية اذا كما هو الغرض والمعنى على التعدد أو وقع اذ فيه اجمال ثم تفصيل وقوله معمولين
هما المكان المراد من اذا وبالباب وهذا على تسليم أن في المبدل منه جار انظرا إلى المعنى والافه
قدمناه سابقا فقوله وأما اللفظ أي به اللفظ المذكور في بيان المعنى وقد يقال على جعلها خبرين
أن المتعلق الذي هو العامل متعدد لا واحد اللهم الآن يريد أنهما بمنزلة الواحد وفيه أنه لا يفيد المنع
(قوله أي على القولين الخ) أي كما أن قوله أي خرجت ففاجأت الخ جار على القولين اذ القول
بأن الفاء للسببية من غير عطف يجتمع تقدير الفعل للعمل ومقتضى صنيع عبد الحكيم حيث بين
من عنده العامل على قول السببية أن قوله ويجوز الخ راجع لقول العطف فقط وكذا قوله أي
خرجت الخ (قوله فلا عمل لها) قال شيخنا البا جوري اللام معنى في وقال غيره صوابه فلا عامل لها
(قوله ما ذكره المبرد الخ) قال الرضى مقتضى كونها ظرف مكان أنها ليست مضافة للجملة بعدها

تبعه وقال الزجاج هي ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون إذا في فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أي فاذا حصل زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة وقوله لكنه لا يطرده الخ أو رد عليه أنه يجوز أن يكون بدلا من بالمكان بدل كل من كل وأجيب بأن الفصل بين البديل والمبدل منه بالابتداء غير جائز نعم قد يجوز أن يكون خبرا بعد خبر أو حالا وبأن هذا الكلام يشعر بطراد الوجهين الأولين من الأعراب وهو مسلم في المثال المذكور أمامع ان فلا اذا لا يجوز في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدهما فيها قبلها ولا معنى لتقديره مقدما اه من الفري مع بعض زيادة من يس (قوله حذف لما مر) أي في المثال الذي قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة هذا المثال (قوله اذا المفاجأة) بالجر باضافة اذا اليه من اضافة الدال للدلول كما تقول لام الابتداء نوبى وكتب أيضا قوله لان اذا المفاجأة الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فبينها هذا التعليل وليس تعليل لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه اشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل قرينته مجردا اذا الفجائية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها يس (قوله أو نحو ذلك) كواقف (قوله وقوله) من المنسرح (قوله ان محلا) مصدر مبني وكذا امر نحلا ولفظ البيت خبر ومعناه تحسّر كما بينه في الأطول (قوله في السفر) أي في غيبتهم والسفر جمع سافر كركب جمع راكب سم وقوله جمع سافر هو في المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أي اسم جمع لان فعلا ليس من أبنية الجمع (قوله اذا مضوا) ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر أي في السفر في زمان مضى وان جعلته ظرفا أبدلته من قوله في السفر والمعنى واحد سم وهو بدل اشتغال على الاول ويمكن على الثاني أن يكون بدل اشتغال وبدل كل (قوله مهلا) أي بعدا وطولا (قوله والمسافرون) أي الموقوع وهو مأخوذ من قوله وان في السفر الخ (قوله لارجوع لهم) أي الى مواطنهم عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لارجوع لهم لعل عدم الرجوع مستفاد من حمل المهمل على المهمل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهمل لارجوع معه ع س سم (قوله ونحن على أثرهم) يفهم

حذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (وقوله ان محلا وان مر نحلا) * وان في السفر اذ مضوا مهلا (أي ان لنا في الدنيا) حلولا (ولنا عنها) أي الى الآخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا في المضى لارجوع لهم ونحن على أثرهم عن

اذ ليس لنا مكان يضاف الى الجملة الا حيث اه أمير على المعنى (قوله وبأن هذا الكلام) عطف على قوله سابقا انه يجوز أن يكون بدلا أي وأورد عليه بأن هذا الكلام ظاهرا مناسب حذف الباء كما هو ظاهر (قوله يشعر بطراد الوجهين الاولين) أي وليس كذلك بالنسبة للثاني كما يدل عليه ما بعد (قوله وهو مسلم) لعل الضمير راجع للجواز المفهوم من المقام لا لاطراد كما هو ظاهره أو الضمير راجع لاطراد والمعنى والاطراد مسلم في المثال المذكور ونحوه أمامع ان فلا يجوز الوجه الثاني فلم يوجد الاطراد في جميع المواد الذي أشعر به كلامه ولو قال والاطراد غير مسلم في الثاني لعدم جوازه مع ان الخ ما يناسب المكان أولى (قوله بكسر ان) وأما بالفتح فيعمل ما بعدها فيها قبلها اذ ليس لها المصدر وان لم يتقدمها شيء من صلتها فيجوز أن العامل خبر المبتدأ المؤول منها مع صلتها اه أمير على المعنى (قوله وليس تعليل لاتباع الاستعمال) ويصح كونه تعليل للاستعمال (قوله وهو بدل اشتغال على الاول) أي لان زمن المضى يشغل على المسافرين (قوله أن يكون بدل اشتغال وبدل كل) لا يظهر جعله بدل كل الا اذا قدر مضاف في الاول أي زمن السفر

فذلك من قوله ان محلالان الخ لول بدل على عدم الاقامة فيه كثير اعبدا الحكيم (قوله فحذف المسند)
 أى لنا (قوله ظرف قطعا) وأما في قبله فيحتمل أن يكون المسند المحذوف ظرفا كما إذا قدر
 بالباب وأن يكون غير ظرف (قوله أعنى المحافظة الخ) كأنه تفسير لضيق المقام من حيث سببه
 لانفسه ويمكن أن يكون تفسيراً للمقام تأمل سم (قوله ولا تباع الاستعمال) أى الوارد على ترك
 نظيره لانه اطرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدداً اسمها سواء كانا تكررتين كما مثل أو معرفتين كان
 زيدا وان عمرا ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييداً لكون المحذوف مطرداً عند الحكيم (قوله قل
 لو أنتم تملكون) جواب لو إذا لم تستكم خشية الانفاق أى الفراغ لفعلكم عن عدم تناهي
 خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والأصل لو تملكون تملكون) قال في الأطول الحق أن
 أصل التركيب لو تملكون فاما حذف تملك بقی الضمير منفصلاً ففسر بتملكون فلو ذكر المحذوف
 لكان التفسير عبثاً فالعبث هنا بد كر التفسير وفيما سبق بد كر نفس المسند فليكن هذا أيضاً من
 موجبات إيراد هذا المثال اه ملخصاً وكتب أيضاً قوله والأصل لو تملكون تملكون اعترض
 بأن فيه جمعاً بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقديره لو تملكون والجواب
 أن الجمع بينهما في عبارته حاجة ببيان الفعل المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظة
 على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان المقدر فتأمل (قوله ثم أبدل) أى عوض لا الإبدال
 المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو في تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم
 (قوله فالمسند الخ) المقصود أن سبب إيراد هذا المثال هو هذا يس (قوله وفيما سبق) هو ان
 محلا وان مرتحلاً (قوله اسم ان) قدر المتعلق اسماً وقوله أو جملة ان قدر فعلاً (قوله وقوله تعالى
 فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذى لا شكايه معه والهجر الجميل الذى لا إذابة معه والصفح الجميل
 الذى لا عتاب معه واعلم أن الصبر كما في الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكايه
 معه أى الى الخلق وان كان فيه شكايه الى الخالق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكو بثي وحزني
 الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكايه الى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام الغزالي في الاحياء
 الجزع باطلاق داعي الهوى فيترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة في
 الشكوى وإظهار الكآبة وتغيير العادة في الملبس والمطعم عبد الحكيم (قوله أى فصبر جميل

بخلاف جعله بدل اشتغال فانه لا يحتاج لهذا التقدير قاله شيخنا الباجوري (قوله لأن الخ لول)
 أى بخلاف ما لو عبر بالاقامة (قوله من حيث سببه) أى لأن المحافظة سبب لضيق المقام كما سبق
 في الشارح (قوله قال في الأطول الحق الخ) قال عبد الحكيم قوله تقديره لو تملكون
 تملكون في المفتاح التقدير لو تملكون تملكون لفائدة التأكيدهم حذف الفعل الأول اختصاراً
 لدلالة ضميره عليه المقلوب بعد ذهاب الفعل منفصلاً وقال الشارح في شرحه ما ذكر من كون
 التقدير تملكون تملكون بالتركيب للآ كيد وكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف
 مخالف لما عليه الجمهور من كون الثاني للتفسير فلا يجمع بينهما فظ لا للتأ كيد وأن الدال عليه كلمة لو
 المقتضية للفعل مع قيام المذكور مقامه أقول وقع في شرح التسهيل أن في نحو زيد اضربه التقدير
 ضربت زيد اضربه وفي نحو زيد امررت به التقدير جاوزت زيداً امررت به وانما قدر مكرراً
 لأن الحذف مشروط بوجود القرينة ولو قدر تملكون بدون التكرار لم توجد قرينة الحذف

قريب حذف المسند
 الذى هو ظرف قطعا
 لقصد الاختصار والعدول
 الى أقوى الدليلين أعنى
 العقل وضيق المقام أعنى
 المحافظة على الشعر
 ولا تباع الاستعمال لا طراد
 الحذف في مثل ان مالا
 وان ولدا وقد وضع سيبويه
 في كتابه لهذا باباً فقال هذا
 باب ان مالا وان ولدا
 (وقوله تعالى قل لو أنتم
 تملكون خزائن رحمة
 ربى) فقوله أنتم ليس
 بمبتدأ لأن لو انما تدخل
 على الفعل بل هو فاعل
 فعمل محذوف والأصل
 لو تملكون تملكون
 حذف الفعل احترازاً
 عن العبث لوجود المفسر
 ثم أبدل من الضمير
 المتصل ضمير منفصل
 على ما هو القانون عند
 حذف العامل فالمسند
 المحذوف هنا فعل وفيما
 سبق اسم أو جملة (وقوله
 تعالى فصبر جميل يحتمل
 الامرين) حذف المسند
 أو المسند اليه أى فصبر
 جميل

(أجل) أى فصر جليل فى هذه الواقعة أجل من صـ بر غير جليل وإذا كان أجل من الصبر الغير الجليل فهو أجل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضى مشاركة المفضل فى أصل الجمال مع أنه قيد بأنه غير جليل وأجيب بأن عدم الجمال بالنسبة إلى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين

فلا بد من التقدير مكررا ليكون الثانى قرينة على حذف الأول لقصد الاختصار مع حصول التأكيدي لان المقدر كالمذكور يؤيده ما سيجى من قول المصنف وأما يجوز زيادة عرفته فتأكيديان قدر المفسر قبل المنصوب فقول الشارح تقديره الخ إشارة إلى تحقق القرينة ومعناه ما يصلح أن يكون مفسرا فلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر لانه كان تأكيديا ثم بعد ما حذف صار مفسرا لفصل الإبهام من الحذف والتفسير من إبقاء الثانى ومعنى قوله إذا المقصود من الاتيان بهذا الظاهر الخ أن المقصود بالذات بعد حذف الأول من الاتيان بالظاهر تفسير المقدر وأما جعل الضمير دال على المقدر فباعتبار أنه لولا الضمير لكانت لوداخلة على تملك كون وأما كون لوداخلة على المقدر فدلائها على الفعل المطلق لعل تملك كون بخصوصه وبما حررنا لك ظهر عدم المخالفة بين الجمهور والسكاكى وإن صرح به الشارحان اه وقوله وقال الشارح الخ محصله أن كلام المفتاح مخالف لكلام الجمهور من وجهين وقوله أقول وقع فى شرح التسهيل الخ قصد به دافع المخالفة التى ادعاها الشارح فى شرح المفتاح مع دفع اعتراض وارد على قول المطول تقديره تملك كون تملك كون بالتكرير ومحصل الاعتراض انه لو كان الأصل بالتكرير لزم الجمع بين التفسير والمفسر ولا يجمع بينهما فى الأصل أن يكون تملك كون بلا تكرر ثم حذف الفعل وانفصل الضمير ثم أى بتملك كون الثانى قرينة على تملك المحذوف فلم يلزم الجمع بين التفسير والمفسر ومحصل الدفع أن جعل الأصل بالتكرير هو المتعين لأجل أن تكون القرينة موجودة عند الحذف بخلاف ما لو كان بلا تكرر فإن القرينة غير موجودة عند الحذف بل إنما أتى بها بعد ولم يلزم الجمع بين التفسير والمفسر لانه لا يكون مفسرا إلا بعد الحذف وإن كان تأكيديا أيضا لأن التأكيدي تابع بخلافه قبل الحذف فانه تأكيدي محض لا تفسير لىكن فى اشتراط كون القرينة عند الحذف حاصله بالفعل نظر وما المانع من أن يحذف ويؤتى بقرينة على الفور وقوله لقصد الاختصار أى والاحتراز عن العبث بذكره لا بد كرا الثانى كما يؤهم قول المطول ان المقصود منه تفسير المقدر فلو أظهر لم يحتج إليه فضمير اليه يعود إلى المقدر لا إلى المفسر له كما يؤهم لفظه وقوله لأن المقدر الخ فلا يرد أن الحذف ينافى التأكيدي لانه قلب المعقول باسقاط الأصل وإبقاء الفرع ولا سيما الأصل أكيد والفرع مزيد للتأكيدي وقوله ومعناه ما يصلح الخ أى معنى القرينة على المحذوف أن المذكور وهو تملك كون الثانى يصلح أن يكون قرينة مفسرة لتلك الاول لأنه مفسر الآن وقرينة الآن حتى يلزم الجمع الخ وقوله ومعنى قوله إذا المقصود الخ حاصل دفع المخالفة أن جعل الثانى تأكيدا كما عليه صاحب المفتاح لا ينافى كونه تفسيريا كما عليه الجمهور لانه قبل الحذف محض تأكيدي وبعده تفسير قصدوا تأكيدا وتبعوا وجعل الضمير دال على المحذوف كما عليه صاحب المفتاح لا ينافى جعل لودالا كما عليه الجمهور لان الضمير دال على أن هناك حذفاً إذ لولا لدخلت لود على الفعل المذكور ولودالة على الفعل المطلق وتلك كون الثانى دال على خصوصه (قوله وإذا كان أجل من الصبر الخ) رد لقول المطول فى توجيه ترجيح حذف المبتدأ وبأن مقول القول المفهوم من قولنا صبر جليل

القلب في الدنيا وبأن التفضيل على سبيل الفرض كريد أفضل من الجار (قوله أو فأمرى) أو للتوبيخ والتفصيل لا الترديد وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لأن مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والأحسن في جملة محذوف المسند تقدير صبر جميل لأنه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرئ ف صبرا جيلا فالاصل فاصبر صبرا جيلا عدل الى الرفع لفائدة الدوام والثبات

أجل أنه أجل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على أنه أجل من الجزع وبث الشكوى اه لكن كتب عبد الحكيم على قوله وبأن المفهوم من قولنا صبر جميل أجل الخ مانصه في الصحاح الصبر حبس النفس عن الجزع وفسر الامام في الاحياء الجزع باطلاق داعي الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الحدود وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة في الملبس والمطعم وهو على نوعين جميل وهو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وغير جميل وهو الذي فيه شكوى الى الخلق لكن لا جزع فيه ولا مبالغة في الشكوى اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا قدر الخبر أجل لا بد من المفضل عليه والمفهوم الظاهر من تقييد الصبر بالجميل أن المفضل عليه صبر غير جميل فيكون المعنى ف صبر جميل أجل في هذه الواقعة من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا اذ يفهم منه أن المقام كان مقام الصبر الغير الجميل الآن يعقوب عليه السلام صبر صبرا جيلا في هذه الواقعة لأنه أجل ولا يخفى انه لا يناسب كمال تمدحه عليه السلام بل المعنى أن الصبر الجميل في هذه الواقعة أجل من الجزع وبث الشكوى فيشعر بأن المقام مقام عدم الصبر ويعقوب عليه السلام صبر صبرا جيلا فيفيد كمال تمدحه هذا ما أراد الشارح بقوله وبأن المفهوم الخ وبعد احاطت بهذا تعلم أن الابحاث التي أوردها الفاضل الجلي بعيدة عن المقصود بمراحل فتدبر اه والفاضل الجلي هو الفزري وعبارته قوله وليس المعنى على هذا بل على أنه أجل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث أما أولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل أجل من الصبر الغير الجميل فهم كونه أجل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلكوا طريق البرهان فن من البلاغة وأما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير المبتدأ لأن المقصود من الكلام القيد الزائد سواء كان في الاثبات أو النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله أمرى صبر جميل أن أمره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على أن أمره ليس الجزع وبث الشكوى على أنه فسر الصبر الجميل فيما سبق بأنه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل أجل أن الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق أجل ولا شك أن المفهوم منه أنه أجل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بأنه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل أجل من الجزع وبث الشكوى محل تأمل بل الظاهر أن يجعل جميل في صبر جميل صفة مادحة لا محصاة وأما ثالثا فلان المفهوم من قوله أجل من الجزع وجود الجلال في الجزع ولا يجوز التبديد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم إلا أن يجعل جماله على ما فيه من تلج الصدر اه ومحل دفع بحثه الاول قول عبد الحكيم والمفهوم الظاهر من تقييد الصبر بالجميل الخ لكن فيه أن هذا يقطع النظر عن المقام والافتقار كمال المدح يقتضي أن المقصود التفضيل على الجزع بالطريق البرهاني ومحل دفع قوله في الثاني على أنه فسر الخ قوله وغير جميل الى أن قال لكن لا جزع فيه ولا مبالغة في الشكوى وأما الثالث وصدر بحثه الثاني فلا يظهر دفعه من كلامه (قوله لأنه مصدر الخ)

(أجل أو فأمرى) صبر
جميل في الخذف تكثير
للفائدة

والشائع في العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كما في الحمد لله أطول ورجح الشارح في مطلقه كون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة فراجعه وكتب أيضا قوله أو فأمرى أى شأنى الذى ينبغي أن أتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون من حذفهما معا أى فى صبر وهو جميل ع.ق. (قوله بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين) في المقام أشكال لان كل حذف لا بد له من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المسند اليه يحتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند كذلك فالقرينة ان دلت على المسند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هناك قرينتان أحدهما تدل على حذف المسند اليه لمناسبة بينهما وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر أن أحدهما كاذبة ولا يضر ذلك إذ القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخالف مدلوله عنه قاله سم قال يس وأقول ما المانع من أن المتكلم يقصد تجوز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة ويشهد لذلك وان لم يكن في خصوص المسند اليه والمسند ما سياتى في بحث الایجاز في قوله تعالى قد اكذب الذين لم ينطقوا به من أنه يحتمل أن المراد في مرادنه بدليل تراود فتاها أو في حبه بدليل قد شغفها حيا فأكذب إحدى القرينتين غير لازم وكتب أيضا قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كما مر (قوله ولا بد للحذف من قرينة) لا يخفى

بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في أحدهما (ولا بد) للحذف (من قرينة)

حمل التعليل قوله والشائع الخ (قوله جعل معمول الفعل) وهو هنا الضمير المستتر في اصبر وجعله خبرا بواسطة جره بالللام مع ابداله بياء المتكلم (قوله كما في الحمد لله) التشبيه في مطلق معمول وان اختلف بالعمدية وغيرها (قوله بوجوه ستة) بل سبعة لأنه نظر في واحد منها وهي كون حذف المسند اليه أكثر فالحمل عليه أولى وكون سوق الكلام للدخ بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل أجل لا يدل على حصوله له وكونه في الاصل من المصادر المنصوبة أى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وكون قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف أصلا والقرينة ههنا هو انه اذا أصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وكون الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة أولى وان كانت النكرة موصوفة وكون المفهوم من قولنا صبر جميل أجل انه أجل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه أجل من الجزع وبث الشكوى (قوله تدل على عين المحذوف) هذا خلاف المقرر من أن المدار على قرينة تدل على الحذف من حيث هو لا على نفس المحذوف كما قالوه في اعراب التراجم فانهم جوزوا أن يكون المحذوف المبتدأ أو الخبر قاله بعض مشايخنا (قوله غاية الامر أن أحدهما كاذبة) أى لم يعتبرها المتكلم بحسب ما فهمه السامع فالسامع فهم أن المتكلم انما نصب إحدى القرينتين والقرينة الاخرى لم يقصد نصبها على هذا المحذوف وان كانت دالة عليه اذ دلالتها عليه ظنية فعنى كذبها عدم نصب المتكلم تلك القرينة على المحذوف بحسب ما فهم السامع فاندفع ما يقال ان هذا لا يتأتى في كلام الله قاله شيخنا ولا يخفى ما فيه والظاهر أن معنى كونها كاذبة أنها لم ينصبها المتكلم الآن السامع يتوهم نصبها بآدى الرأي

أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند وكأنه لم يذكره في المسند إليه أما لأنه يحذف
بلا قرينة كما إذا أقيم مقامه المفعول وأما لأن وجوب القرينة على المحذوف مما يرفعه العاقل إلا أنه
لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهوم للأعراض عنه بالكلمة والاستغناء عن نصب القرينة
تدركه بقوله ولا بد للحذف من قرينة أطول وقوله لا يخص حذف المسند أي بل يجري في
المسند إليه أيضا (قوله دالة عليه) ظاهرة أن ضمير عليه المجرور راجع إلى الحذف والاولى
رجوعه إلى المحذوف المستفاد من الحذف نوبى ويصح جعل الحذف في كلامه بمعنى المحذوف
وبدل له قوله ليفهم منه المعنى فإن المفهوم منه المعنى هو المحذوف ويمكن إجراء الاستخدام في
الموضعين تأمل (قوله لأن هذا الكلام) أي قولهم الله (قوله عند تحقق الخ) جواب
سؤال وارد على قوله لسؤال محقق وحاصله أن السؤال في الآية ليس محققا لأنه لم يقع بدليل
جعله شرطاً لأن وحاصله الجواب أن السؤال محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء
أي وقوع ذلك بالفعل بل بأن تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله فحين هذا التحقق يكون قولهم
الله جواباً لسؤال محقق وهذا أن أريد بالتحقق الواقع بالفعل فإن أريد به المذكور صورته

دالة عليه ليفهم منه المعنى
(كوقوع الكلام جواباً
لسؤال محقق نحو ولئن
سألهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله)
أي خلقهن الله فحذف
المسند لأن هذا الكلام
عند تحقق ما فرض

(قوله لا يخص حذف المسند) أي بل هو الحذف المسند إليه أيضا أي وإن لم يكن في كل صورة من
صوره كما يدل عليه قوله بعد أما لأنه الخ وإن كان مبنياً على أنه لا بد من قرينة على عين المحذوف وقد
علمت ما فيه (قوله وكأنه لم يذكره) أي وجوب القرينة (قوله أما لأنه يحذف الخ) عبارة الأطول
أما لأنه يحذف وقوله مقام المفعول عبارة الأطول مقامه المفعول وقد أورد بعض مشايخنا أن
الاسناد إلى المفعول قرينة على الحذف فلا يستقيم قوله كما إذا أقيم الخ ولا يرد علينا عدم تعيين
المحذوف لأن القرينة لا يشترط فيها أن تعين كما علمت (قوله فإن أريد به المذكور صورته الخ)
عبارة السيد قدس سره قوله لأن هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء
يكون جواباً عن سؤال محقق فيه اشعار بأن السؤال في نظم الآية ليس بمحقق وإنما يصير محققاً إذا وقع
ذلك المقدر بأن يسألهم فيجبوا ولما كان في الآية فرض تحققها ما ذكرنا في طريقتيها ما إذا تحققها
وأنت تعلم أن القرينة هي ذات السؤال وهي متحققة في الآية وهذا هو المراد بقولهم سؤال محقق
لا كونه سؤالاً وهو المفروض المقدر فيها لافرق بين نظمها وبين ما إذا سئلوا فأجابوا في كون
السؤال الذي هو القرينة محققاً وإنما الفرق بأن اتصاف السؤال والجواب بالسؤالية والجوابية
مفروض في الآية ومحقق هناك اه قال عبد الحكيم قوله قدس سره أن القرينة هي ذات السؤال
الخ لا يخفى أن ذات السؤال ما لم يعتبر معه وصف السؤالية لا يصير قرينة على تقدير ثبوت ذات
الجواب إذ لا تعلق بين الكلامين بحسب ذاته حتى يكون أحدهما قرينة الآخر وإنما صار قرينة بواسطة
كونه سؤالاً فيجب مطابقة الجواب له اه قال معاوية ولا يخفى أنه قدس سره يقول إن الوصف قد
اعتبر إذ وقع الكلام على جهة الجواب لكلام وقع على جهة السؤال فهذا الوقوع محقق هنا وهو
القرينة وهو الذات مع الوصف المعبر من أنه سؤال وأن هذا جوابه وهو المراد بالوقوع جواباً
لسؤال محقق أي لكلام هو سؤال محقق بذات لفظه في الكلام لا بوصفه في الخارج بأن يسأل به
وهو المفروض فإنه زائد على القرينة هنا فالجواب الدافع أن الشارح أخذ على دأبه دأب العارفين
المتبادر من قوله كوقوع الخ وهو هذا المفروض وإن كان زائداً هنا فلذا جعل التمثيل على

فلا حاجة الى التأويل المذكور على أن ابن يعقوب ضعف التأويل المذكور بأن مثله يلزم في المقدر فيقال فيه عند تحقق ما قدر من السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر بذلك (قوله من الشرط) أى سألتهم من خلق الخ وقوله والجزء أى ليقول الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هـ لا جعلت لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهم ويكون من حذف المسند أيضا وما المرجح لكونه فاعلا ببق أن جملة الجواب على ما ذكره الشارح فعلية فلم يطابق جملة السؤال التى هى اسمية مع أن مطابقة بينهما مطلوبة وأجاب السيد بأن جملة السؤال فعلية فى الحقيقة لأن من قام فى قوة أقام زيد أو عمرو أو بكر أو خالد الى غير ذلك ولا رادة الاختصار وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة فعلية معنى فايراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وبحث فيه الحفيد بأن المقرر أنه يجب أن يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من

فرض التحقق اهـ وحصل كلامه أن الارتباط بين الكلامين حاصل اذ صورة السؤالية والجوابية لهذا السؤال متحققة بالفعل وبها حصل الارتباط واعتبار الشارح الفرض لا لتوقف التمثيل عليه بل لمسايرة ما يتبادر من المصنف (قوله بأن مثله يلزم الخ) قد يقال لا يلزم مثله فى المقدر اذ معنى قول الشارح عند تحقق ما فرض الخ عند تحقق ما صرح فى الكلام بفرضه من الشرط والجزء لوجود التعليق بالفعل فى الكلام وهذا ليس موجودا فى المقدر (قوله ببق أن جملة الجواب الخ) فى المطول وجهور النصاة على أن المحذوف فعل والمذكور فاعل لأن السؤال عن الفاعل ولأن القرينة فعلية فتقدير الفعل أولى وفيه نظر لانه ان أريد أن السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لا معنى له وان أريد أن السؤال عن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلق يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل وهو حاصل فى قولنا الله خلقهم ما لظهور أن السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى أنه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم السؤال عنه أهم والجواب أن حمل الكلام على جملة أولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة وأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحى العظام الآية اهـ وقوله ولان القرينة فعلية أى لان القرينة فى الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتدل على المسند فهو الذى يدل على وجوده فى الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذى هو خلق السموات والارض قاله الفزرى وقوله وفيه نظر أى فى دليل الجمهور نظر وقوله وهو حاصل فى قولنا الخ أى هو حاصل مع تقديم الفعل ومع تأخير وقوله لظهور علة لأحد شق الحصر فى قوله انما تدل الخ اذ المعنى تدل على أن تقدير الفعل أولى ولا تدل على أن تقديره مقدما أولى لظهور الخ فهو علة للنفي لللاثبات وقوله ومن ثم قيل الخ أى من أجل ظهور أن السؤال جملة اسمية قيل كذا معللا بكذا فقولهم من ثم تعليل للمعلل مع علة التى هى قوله ليطابق الخ وقوله والجواب أى عن النظر المذكور باختصار الشق الثانى وضم مقدمة أخرى وحاصله أن تقدير المبتدأ وان كان يؤدى هذا المعنى لكن فيه كثرة الحذف فلا حراز عنه أولى بل واجب مهما

من الشرط والجزء
يكون جوابا عن سؤال
محقق والدليل

أمكن كفاي المغنى وأن القرينة وان قامت على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل لكن الموافقة لما وقع عند عدم الحذف تقتضى تقدير الفعل وليس جوابا للمعارضة المذكورة بقوله الأولى الخ لان المعارضة لا تعارض اهـ عبد الحكيم وفي قوله تقتضى تقدير الفعل نظر والمناسب تقديم بالميم الآن يقال مراده تقدير الفعل وحده لا الجملة وفي قوله وليس جوابا الخ رد على الفزرى حيث زعم ما محصله ان قول الشارح والجواب الخ جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل الأولى الخ لان الجمهور ادعوا دعوى واستدلوا عليها بدليلين وهذا القائل ادعى دعوى واستدل عليها بدليلين منتجين لخلاف ما أنتجته دليل الجمهور ومحصل الجواب عن هذه المعارضة أن حمل الكلام على جملة واحدة بأن يقدر الفعل مقدما أولى من جملة على جملتين بأن يقدر مؤخرًا والله مبتدأ فالخبر جملة وجملة المبتدأ مع خبره جملة أخرى كبرى وليس جوابا عن النظر لانه لا يصلح أن يكون تصحيحا لدلي الجمهور فان هذا الجواب اثبات لدعى الجمهور بدليل آخر فازال النظر متوجها على دليلي الجمهور السابقين وحق الجواب أن يزيل ماورد اهـ وقد رد هذا عبد الحكيم بأن المعارضة لا تعارض كما هو قواعداهل البحث فالمتعين أن يكون جوابا عن النظر ويكون حاصله اختيار الشق الثانى مع ضم مقدمة فكأنه قال نختار الشق الثانى وهو أن المراد بالفاعل من أوجد الفعل مع أن الاصل قلة الحذف ومع أن الواقع فى الآيات المصرح فيها بالفعل تقديمه فقولك فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقهم ما يؤدى هذا المعنى غير مسلم لانه على تقديره مبتدأ يلزم تكثير الحذف وتقليل الحذف أولى من تكثيره وقولك وكذا القرينة الخ غير مسلم لان القرينة وان قامت على أن تقدير الفعل أولى الآن المناسب للتصریح به فى بعض الآيات مقدما تقديره مقبلا لكن لا يخفى أن الاستدلال انما هو بمازاده عبد الحكيم ولا دخل فيه لما ذكره جمهور النحاة فتدبر وكتب السيد قدس سره على قوله والجواب أن حمل الكلام على جملة أولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة مانصه أقول تلك الزيادة تشتمل على تكرار الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم كما صرحوا به فى ماذا صنعت فالجمل على جملتين أولى وأما قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام فى الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق فى الجواب أن يقال إن السؤال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمال على تلك الذات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذات وفى الحقيقة هى فعلية فنبه بما راد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كفى قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص ها هنا أوجب تقديم المسند اليه وأما قوله تعالى قل من يحيى العظام وهى رميم قل يحيىها وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد وردا على الاصل اذ لا مانع فيهما هكذا حقق المقاتل ودع عنك ما قيل أو يقال اهـ وقوله قدس سره الزيادة تشتمل الخ فيه أن السائل غير متردد فى الحكم والسؤال انما هو لاقرار المجيب بالحكم والتقوى لا يناسبه والمطابقة اللفظية وان كانت تحصل لكنه تفوت المطابقة المعنوية التى

هي أهم كما سيجي. اه عبد الحكيم أي كما سيجي. من أن السؤال في الحقيقة جملة فعلية لأن السؤال
 عن الفعل هو الأهم كما بينه في القولة الطويلة الآتية والحق أنه يناسبه غاية لأن الآية إخبار بكناية
 عن أذعانهم فتناسب الكناية عن قوته إلى النهاية وعن كونه باهتمام وعناية وأنهم إن سئلوا ليقولوا
 هذا القول البليغ الذي بتقدير التكرير للتقرير بقوة الأذعان فتعققت المطابقة المعنوية وكذا
 المطابقة اللفظية قاله معاوية وليس مراده بالمطابقة المعنوية المطابقة المعنوية التي أرادها عبد
 الحكيم التي هي الواقعية المقابلة للفظية الصورية كما هو ظاهر بل مراده بمطابقة تتعلق بالمعنى فقط
 لا باللفظ أصلاً لا ظاهراً ولا باطناً وقوله قدس سره كما صرحوا به في ماذا صنعت حيث قالوا إن
 قدر أي شيء صنعت بأن يكون ذا زائدة وما فعل صنعت فالجواب إلا كرام بالنصب أي صنعت
 إلا كرام وإن قدر أي شيء الذي صنعت بأن يكون ما مبتدأ وذاعني الذي فالجواب إلا كرام بالرفع
 أي الذي صنعت إلا كرام وقوله قدس سره لكن الكلام الخ مبني على أن جواب الشارح
 جواب عن المعارضة المذكورة في قوله ومن ثم قيل الخ بأن دليلي المعارض وإن أنبجأ جملة مبتدأ
 فتحصل المطابقة الآن لترك المطابقة بجعله فاعلاً حكماً وقوله قدس سره على ترك المطابقة أي فيما
 نحن فيه والحكمة هي ما ذكرها في قوله والحق في الجواب الخ وقد تبين أن المطابقة المتروكة لذلك
 الحكمة هي المطابقة الصورية وقوله قدس سره والحق في الجواب الخ هذا حق لأن الاسمية التي
 خبرها فعل فعلية حقيقة عند علماء المعاني ولذا تفيد التجدد الآن أنه أورد في صورة الاسمية لنكتة
 معنوية كإفادة التقوى أو التخصيص أو لفظية كتضمنه الاستفهام لكن بيانه بأن الاستفهام
 بالفعل أولى قاصر لأنه يرد عليه أن المعادلة بين مدخول أم والمهمزة أولى كما بينه قدس سره سابقاً
 بقوله واعلم أيضاً أن المتصلة إذا أولها مفرد الخ وإن الأصل أن يلي المسؤول عن تعيينه المهمزة وهو هنا
 الفاعل وإن شئت لتحقيق المقام فاستمع أن السؤال ليس عن نفس الفاعل ولا عن نفس الفعل بل
 عن الفاعل من حيث أنه أسند إليه الفعل وعن الفعل من حيث أنه أسند إلى الفاعل وكل منهما
 يستلزم الآخر إنما الشأن في كون أحدهما أهم من الآخر فنقول قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق
 السموات الآية سؤال عن الفعل من حيثيته المذكورة لأن المقصود منه الزام المشركين بالحجة على
 نفي الشرك بأنكم اعترفتم بأن الخلق الذي هو مناط العبادة منفرد به ذاته تعالى فتكون العبادة
 مختصة به يدل عليه آخر الآية أعني قوله تعالى قل الحمد لله يعني على الزام الحجة عليهم وإذا كان كذلك
 يكون قوله تعالى من خلق جملة فعلية قدم فيها الفاعل وجعل مبتدأ لتضمنه الاستفهام فيكون
 الجواب المطابق تقدير الفعل ليكون نصاً فيها هو أهم أعني أسناد الخلق إليه تعالى لا تقدير المبتدأ
 يعني جعل الاسم المذكور مبتدأ قال القاضي في سورة لقمان في نفسه برفقه تعالى ليقول إن الله
 لو ضوح الدلائل المانع من أسناد الخلق إلى غيره بحيث اضطربهم إلى أذعانهم وفي الكشف في
 تفسير قوله تعالى خلقهم العزيز العليم لينسب خلقهم إلى من هذه صفاته وليسندنه إليه ولذا كلما
 وقع الجواب مكمل في التنزيل وقع بتقديم الفعل لأن نكتة كما في قوله تعالى قل الله ينجيكم لإفادة
 القصر قال الله تعالى خلقهم العزيز العليم ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات من يحبي العظام
 وهي رميم قل يحبيها الذي أنشأها أول مرة وأما المطابقة اللفظية فأنما تراعى بعد حصول المطابقة
 المعنوية اه عبد الحكيم وقوله لأن الاسمية التي خبرها فعل الخ هذا يفيد أن من قام فعلية في
 الحقيقة دائماً سواء كان الأهم السؤال عن الفاعل من حيث أسناد الفعل إليه أو عن الفعل من

حيث اسناده الى الفاعل فيخالف ما يأتي له لان مقتضاه أنه اذا كان سؤالاً عن الفاعل من حيثية
المدكورة يكون الاصل أزيد قام أم غيره واذا كان سؤالاً عن الفعل من حيثية المدكورة يكون
الاصل أقام زيد أم قام غيره فليس الاصل فعلية دائماً وقوله كما بينه الخ عبارته بعد كلام ذكره
واعلم أيضاً أن المتصلة اذا اوليها مفرد فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها ليكون أم مع الهمزة
بتأويل أي والمفردان بعدهما بتأويل ما أضيف اليه أي نحو أزيد عندك أم عمرو ومعنى أيهما عندك
ويجوز نحو أزيد عندك أم في المدار وألفيت زيدا أم عمرا وأزيد عندك زيد أم عمرو وجوازا حسنا
لكن المعادلة أحسن اه وقوله لأن المقصود منه الزام الخ محصله أن السؤال عن الفعل من
حيثية المدكورة وسيلة للاعتراف بما فيه النزاع وهو استحقاق العبادة قال معاوية ولا يخفى أن
قصد الزام كما يناسب السؤال عن الفعل يكون المعنى أخلق الله أم غيره مما يشركون يناسب
السؤال عن الفاعل يكون المعنى الله خلق أم غيره بل قد يرى الثاني أنسب به وأظهر فيه فان أراد
أن المراد في الآية هو الأول لان المقصود فيها الزامهم بأقرارهم به لا بأقرارهم بالثاني وان صح أيضاً
وانه بدليل الآيات الاخر فلا دليل فيها لجواز أن تقدم الفعل فيها ورد على الاصل كما قاله قدس سره
لأن المقصود فيها ما ذكره وان لا حجة في كلام القاضي ولا الكشف بل شبهة فيهما وان أراد
ما ذكره وان به دليل أن الخلق هو مناط العبادة فهو الأهم فهو المقدم في المعنى فكونه مناطها انما
يقتضى كونه أهم في مقام أصل الاثبات لا في مقام التوحيد والزامه لان مناط هذا الزام هو
الانفراد بالخلق سواء كان بمعنى خلق الله لا غيره أو بمعنى الله خلق لا غيره فهو الأهم مطلقاً لا أصل
الخلق وهو ظاهر ولا هو مخصوص بالمعنى الأول اللهم المناسبة كون الخلق أهم في أصل الاثبات
ولا يخفى ضعف هذا على أن السؤال بمن انما يكون عن الفاعل نعم يكون بأحد المعنيين والشأن
في الأهم والحق أنهما في المناسبة والاهتمام في الآية سواء أو كالسواء لمكان التلازم البين والتقارب
بينهما وكذا المعادلة وتركها سواء أو كالسواء لما أن تركها جائز جواز احسن وأن الاسمية التي
خبرها فاعل فعلية في الاصل منسوخة في الحال وافادتها التجدد بخبرها لا بدانها وليست في نحو
زيد قام فعلية في حقيقة المعنى في الحال لظهور التفاوت معنى بينه وبين قام زيد بالاهتمام كما مر
عن الكاشي بل كفعلية في افادة التجدد بفعلية خبرها وأما في نحو من قام ففعلية في حقيقة المعنى
في الحال لما قال قدس سره ان الاسم تفهم بالفعل أولى فلا ترجيح ولا بيان يواني لا بما قاله فثله دره
كالمكشف اذ قال دع ما قيل أو يقال نعم انها أيضاً قد فسخت في الحال بحسب الصورة وقد صارت
اسمية صورة والظاهر اعتبار الصورة لظهورها دون الحقيقة خلفاء نورها ولا شك أن المتبادر
اعتبار الصورة وكون المعنى أزيد قام أم غيره فذا الذي يعنى وأن هذا أنسب لما فيه من تكرير
وتقرير وأن مطابقة الجواب لهذا أبلغ وأعجب كما مر بتعريف الحق في الآية انها من تلقى المخاطب
بغير ما يتقرب حملاً لكلامه على خلاف مراده المتطلب تنبيهاً على أنه اللائق ان كان ولا بد أن
يتطلب وهو السؤال عن أصل الفعل لا عن الفاعل لأنه الله لا شك فيه فكأنما السؤال انما هو
عن أصله فالمعنى ليقولن هذا القول البليغ الذي هو خلاف ما يتقرب منهم اعترافاً بليغاً منهم بأنه هو
الله دون ما سواه بلا شك وعلى هذا القياس جميع النظائر من نحو قل يحييها قال نبأني العليم الخبير
وقد جاء مثل هذا التلقي في جواب السؤال بالهمزة عن الفاعل في قوله تعالى قالوا أأنبت فعلت
هنا بآهتينا يا ابراهيم أي أم غيرك أي من الناس قال بل فعله كبيرهم هذا أي ما فعلته بل فعله الخ

الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك أن خلق السموات والارض محقق والمحتاج الى الاستفهام تعيين الفاعل الخالق فليس السؤال الاجلة اسمية فالمنهج ما علل به في الاطول ترك المطابقة من أن في رعاية المطابقة ايهاهم قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أي لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينسكروا اعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام وأما ما ذكره الحفيد في حكمة ترك المطابقة فغير ظاهر وكتب أيضا قوله والدليل الخ عورض بأنه كما جاء جملة فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها أجاب عنه الفاضل المحشي بأن فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يأتي على مذهب صاحب الكشف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص في أمثال الصورة المذكورة كما تقدم سم وأجاب ع ق بأن وقوع الأول أكثر وبأن الحل على الفاعل لكونه

فكأنهم انما سألوا عن أن الفاعل هو لعداوتهم أو الكبر لكونه كبيرهم وقاهرهم فلما شاركوه وزاحوه كسرهم وهذا لا اعتقادهم أنه كبيرهم شديد البأس فيلزمهم أن اللائق هذا السؤال لا السؤال عن أن الفاعل هو أو غيره من أجنب الناس ويحتمل أن المعنى ما فعلته أنا ولا غيري أي من الناس بل فعله الخ فلان في حينئذ نخطئ بها ألقى لهم في اعتقادهم ما أورث سؤالهم والاول ابلغ وفيه اشعار بهذه التخطئة وأن اللائق بهم اعتقاد أنه الفاعل بلا شك لانه كبيرهم الشديد البأس وخليطهم دون غيره من الناس اه وقوله في مقام أصل الاثبات أي أصل اثبات العباد بقطع النظر عن انفراده تعالى بها وقوله لا في مقام التوحيد أي اثبات انفراده بالعبادة وقوله سواء كان هذا هو محط الرد وقوله على أن السؤال بمن ترق في رد اعتبار الخلق من حيث هو الذي هو أهم في أصل الاثبات وايضا حه أن السؤال بمن لا يكون عن أصل الفعل من حيث هو وقوله نعم يكون الخ أي أن السؤال عن الفاعل يكون باحد وجهين الاول السؤال عن الفعل من حيث النسبة الى الفاعل اذ ما له السؤال عن الفاعل والثاني السؤال عن الفاعل من حيث نسبة الفعل اليه وقوله مفسوخة في الحال أي سواء كان في نحو زيد قام أو من قام على ما يأتي له من الاستدراك أو في الأول فقط على ما قاله السيد وقوله كالمكشف أي على ما لعبد الحكيم لا على ما للمعاوية المذكور بعد في قوله نعم الخ (قوله ولا شك الخ) بوجه أن تعيين الفاعل مشكوك فيه مع أنه ليس كذلك كما لا يخفى اذ السؤال انما هو لاقامة الحجة بما يصدر عن المسؤول من الجواب فلو قال والمقصود هنا بالاستفهام هو الفاعل سلم من ذلك (قوله من أن في رعاية المطابقة الخ) فيه أن القرائن الواضحة كل الوضوح مانعة من توهم قصد التقوية على أن التقوية تكون للاهتمام بالحكم لفخامة ما يترتب عليه مثلا وان لم يكن شك ولا انكار (قوله وأما ما ذكره الحفيد) أي من أن النكتة في ترك المطابقة التنبيه على بلادة الكفار وعنادهم لأنه اذا تحقق خلق السموات والارض ينبغي أن لا يقع لعاقل أن يشك في الفاعل لان هذا الفعل البديع لا يليق إلا بتعالى فالمناسب لحالهم التردد في الخلق اه وفيه أن الكفار لم يشكوا في الفاعل نعم صنيعهم حيث عبدوا غير الله تعالى صنيع الشاك فيه لكن هذا لا ينفع العصام فان صنيعهم هذا يجعلهم أيضا كمن يشك في خلق السموات والارض فلا يستقيم قوله لانه اذا تحقق الخ بوجه فتدبر (قوله وهو قصد التخصيص) لعل ذلك لكونهم يعتقدون ان ما يعبدونه من دون الله دخل في النجاة من

أقوى العمد أولى وإنما كان أقوى العمد لأنه أصلها على الصحيح قال يس وهذا مما يدل على أن
للخلاف في أصل المرفوعات فائدة كما قال البدر الدمايني خلافاً لأبي حيان اه وقال في الاطول
ربما يرجح تقدير الفعل بأن في تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف أولى ورده السيد السند
بأن الزيادة المشككة على فوائد لا ترد وتلك الزيادة تشغل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب
للسؤال وهو مردود بأن المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية كما عرفت (قوله على أن
المرفوع فاعل) أي لا مبتدأ والمخدوف خبره (قوله برئ الخ) عبارة المطول في مرتبة يزيد بن
نهشل قال الفري المرتبة على وزن محمودة مصدر رثاه وتشديد الباء خطأ (قوله يزيد بن نهشل)
هو أخو ضرار (قوله لبيك يزيد) ليس من الحذف والإيصال حتى يكون الأصل لبيك على
يزيد لأن بيكي يتعدى بنفسه أيضاً قال في الصحاح بكيته وبكيت عليه بمعنى سم وعلم أنه يجوز
أن لا يكون في البيت حذف مع كون بيكي مبنياً للفعل بأن يكون يزيد منادى حذف منه حرف
النداء فالجملة نداءية معترضة وذلك لأن المناسب للمقام أن يدعى أن الضارع والمختبط لما وقع في شدة
ونعمة بسبب موتك ناسب أن يبكي عليهم ما دونك لأنك في رخاء ونعمة يس وكتب أيضاً ما نصه
البكاء بالقصر الدموع وخروجها وبالمد الصوت الذي يكون عند خروجها سيرامى (قوله كأنه
قيل من يبكيه فقال ضارع أي يبكيه ضارع) جوز في الاطول أن يكون السؤال الناشئ من
ذكر لبيك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند إليه أي المأمور ضارع (قوله
أي يبكيه ضارع) في المفصل أن التقدير لبيكه ضارع وهو أليق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق
للسؤال أعنى من يبكيه كذا في شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله لخصومة) اللام للتعليل أو هي
لام الوقت أي لاجل خصومة الغريمه أو وقتها متعلقة بضارع قال في المطول وتعليقه بيكي المقدر
ليس بقوى من جهة المعنى اه قال السيرامى إذ البكاء حينئذ يكون للخصومة دون يزيد

على أن المرفوع فاعل
والمخدوف فعله أنه جاء
عند عدم الحذف كذلك
كقوله تعالى وإني سألتهم
من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن
العزير العليم وكقوله
تعالى قال من يحيي العظام
وهي رميم قل يحييها الذي
أنشأها أول مرة (أو
مقدر) عطف على محقق
(نحو) قول ضرار بن
نهشل يرثي يزيد بن نهشل
(لبيك يزيد) كأنه قيل
من يبكيه فقال (ضارع)
أي يبكيه ضارع ذليل
(لخصومة) لأنه كان ملجأ
للأذلاء وعونا للضعفاء تمامه
* ومختبط مما تطبع الطوائف
والمختبط الذي يأتي اليك

ظلمات البر والبحر ولا ينافي ذلك أنهم إذا كانوا في الفلك وجاءتهم ريح عاصف وجاءهم الموج من كل
مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين فان ذلك عند معابنة أسباب الهلاك فتدبر
(قوله على أن للخلاف في أصل المرفوعات فائدة) وهي الحل على الأصل فيما إذا دار الأمر بين
كون المخدوف فعلاً والباقي فاعلاً أو كونه خبراً والباقي مبتدأ (قوله وقال في الاطول ربما يرجح)
من هنا إلى آخر القولة مقول قوله قال في الاطول كما يعلم بمراجعته (قوله تقدير الفعل) أي
مقدماً على لفظ الجلالة (قوله ورده السيد الخ) تقدمت لك عبارته (قوله وهو مردود الخ)
علمت ما فيه (قوله والمطابقة للفعلية) أي وبأن المطابقة ثابتة للفعلية فهو من عطف معمولين
على معمولي عامل واحد أو بأن المقام هو المطابقة للفعلية أي مقام المطابقة للفعلية فهو عطف على
خبران ولك أن تجعله استثناءً لرد آخر والذي رأيت في الاطول والمطابقة الفعلية فيقرأ المطابقة
بكسر الباء (قوله كما عرفت) أي من أن في رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية الخ فترك المطابقة
هو المطابقة (قوله على وزن محمودة) أي بكسر الميم الثانية بوزن منزلة كما في حاشية أبي السعود
على ملامسكين وفي القاموس حده كسمعه حدا ومحدوا ومحدوا ومحمدة ومحمدة اه ففي محمودة وجهان
فكان الأولى التشبيه بمنزلة (قوله اللام للتعليل الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لاجل خصومة أي
خصومة الغريمه وبحتمل أن تكون اللام للوقت وحينئذ يحتمل خصومته وخصومة غيره اه

(قوله من غير وسيلة) أى أخفى عن الناس سؤاله لانه كان أهل ثروة وابتهلى بالسؤال لاجل
اهلاك المهلكات ماله أطول وكتب أيضا قوله من غير وسيلة أى من غير علة وسابقة عبد
الحكيم أو المراد من غير شفيع وواسطة (قوله والطواغ جمع مطبحة الخ) على حذف الزوائد
كما يقال أعشب فهو عاشب ولا يقال مطبحات على القياس عبد الحكيم (قوله على غير القياس)
لان فواعل لا يكون جمعا قياسيا لمفعلة بل لفاعلة وفعيلة فلو كان جمعا لطائفة بمعنى هالكة
لسكان قياسيا (قوله كلوا قح جمع ملقحة) يقال رياح لواقح أى للسحاب عبد الحكيم (قوله
أو يبكي المقدر) قال المولى الجامى فى حواشيه على شرح الكافية وتعليقه يبكي المقدر بأباه
سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا عبد الحكيم (قوله
لاجل اذهاب المنايا) أى المعبر عنها بالطواغ وكتب أيضا قوله اذهاب المنايا قد سبق أن ارادة
الواحد من الجمع المحلى باللام لا تجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك
الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب أن المراد بالمنايا أسباب الموت اطلاقا لاسم السبب
على السبب ولا يخفى كثرتها فزرى وقوله قد سبق أى فى المطول بعد قول المتن واستغراق المفرد
أشمل (قوله وفضله الخ) لما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا
التركيب مع امكان الاصل ويستقيم الوزن به وذلك بأن يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعلا أجاب
عنه بأن ما عدل اليه لفضل عما عدل عنه فقال وفضله الخ ع ق وكتب أيضا قوله وفضله على خلافه
ليس المقصود ترجيحه من سائر الوجوه حتى يعترض بأن فى خلافه أيضا مرجحا كالاتمة عن
الحذف بل ترجيحه من حيث ما ذكره المصنف فلا ينافى أن خلافه أيضا مرجحا آخر فيه يكون
لكل منهما مرجح فالبلغ أن يختار كلا منهما يس ملخصا (قوله بأن أجل أولا الخ) انما
فعل ذلك دفعا لما توهمه العبارة من لزوم تكرار الاجال والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفعه فى

للمعروف من غير وسيلة
وتطرح من الاطاحة وهى
الاذهاب والاهلاك
والطواغ جمع مطبحة على
غير القياس كلوا قح جمع
ملقحة ومما يتعلق بمختبط
ومما يدريه أى سائل
من أجل اذهاب الوقائع
ماله أو يبكي المقدر أى
يبكى لاجل اذهاب المنايا
يزيد (وفضله) أى
رجحان نحو ليلى يزيد
ضارع مبنيا للمفعول (على
خلافه) يعنى ليلى يزيد
ضارع مبنيا للفاعل
ناصبا ليزيد ورافعا
لضارع (بتكرار الاسناد)
بان أجل أولا (اجمالا
ثم فصل (تفصيلا) أما
التفصيل

وقوله خصومة الغير معه أى منازعة الغير له وقوله وحينئذ الخ فيه أن الاحتمال المذكور يأتى أيضا
على أن اللام للتعليل وقوله بمحتمل خصومته أى منازعته للغير المستمرة لمنازعة الغير له وقوله
وخصومة غيره أى خصومة الغير مع الغير بان ينزع شخص شخصا آخر فيحصل للشخص الذى يبكى
على يزيد بل بسبب حزنه على منازعة هذين الشخصين لأنه لو كان هناك يزيد لنصر المظلوم منهما
(قوله أى اخفاء) مفعول لأجله أى انما لم يتخذ وسيلة من الناس لأجل أن يخفى حاله عنهم لكونه
كان من أهل الثروة فيستخفى أن يطلع عليه وعبارة الأطول المختبط الذى يأتى لك المعروف من غير
وسيلة أخفى على الناس الخ (قوله على حذف الزوائد) هى الميم والتاء من مطبحة بواسطة
حذف الهمزة من الفعل فيرجع اسم الفاعل الى طائح لأن فعله بعد الحذف ثلاثى لارباعى (قوله
فهو عاشب) أى والقياس معشب لأنه من الرباعى (قوله بل لفاعلة وفعيلة) فيه أن فعيلة
ليس من مفردات فواعل بل مفرداته ما ذكرت فى الخلاصة بقوله فواعل لفواعل الخ قاله بعض
مشايخنا (قوله أى للسحاب) معنى كون الرياح لواقح للسحاب أنها تجعلها حاملة للطرف كانتها
أحباتها (قوله ليس المقصود ترجيحه الخ) قصد به رد قوله فى المطول ولما عارض أن يفضل نحو
ليلى يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار
واشتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لأن نصب نحو يزيد وجعله فضله يؤهم أن

الأطول بقوله بتكرار الاسناد أى بذكره مرتين فقوله اجمالا ثم تفصيلا تفصيل للذكر الضمى
لالتكرار فلا يلزم المحذور وكتب أيضا قوله بأن أجل جعل اجمالا مفعولا مطلقا لفعل محذوف

الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقدمه على الفاعل المظهر بوجه أن الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل
وبأن في اطماع أول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله أوقع
وأعزاه وقوله بسلامته عن الحذف أى حذف المسند قال عبد الحكيم فيه أن الحذف لنكتة إذ
لولا لم يكن لنكتة لزم أن يرجح الحذف على الذكر بلا مرجح وهو باطل فثبت أن الحذف لنكتة
وإذا كان لنكتة لم تكن السلامة منه مرجحة للذكر عليه فلا يصح جعل الشارح السلامة منه
مرجحة اه وقال السيد قدس سره قوله بسلامته عن الحذف والاضمار قد يقال إذا كانت
القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستعجم على أحد كما في مثالنا
هذا كان الحذف والاضمار تكريرا للمعنى بتقليل اللفظ كما صرح به السكاكي في مباحث
الاستثناف فن هذا الوجه كان من محسنات الكلام ومرجحاته على خلافه وأما قولهم القتل أنفى
للقتل فليس المحذوف فيه وهو المفضل عليه فان الأصل أنفى للقتل من تركه بتلك المثابة في الظهور
وانصباب فعوى الكلام اليه فلذلك رجح عليه قوله تعالى ولكم في القصاص حياة بسلامته من
الحذف اه فالحذف إنما يكون عيبا تطلب السلامة منه إذا كان فيه عجمة تقربه من التعقيد والا
فقد سماه ابن جني شجاعة العربية قال معاوية والحق أن ما هنا ليس بتلك المثابة وأنه مستعجم فوازن
بينه وبين قوله تعالى يسبح له فيها بالقدو والآصال رجال على قراءة المبني للمفعول ترى الحال وإن
قرينة البيت خارجة لولاها لتبادر أن ضارع خبر مبتدأ محذوف أى هو أى يزيد ضارع الخ وإن
البكاء عليه لئله وفقره لالموته وفقره وفوته عن الضعفاء والفقراء بخلاف الآية كما ترى فان منها
فيها ما يبينه ترى اه وقوله والاضمار أى اضممار الفعل المسند فالعطف مرادف ويحتمل اضممار
السؤال وتقدمه فالعطف مغاير وقوله وهو اشتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين أى وهو من
المحسنات قال الفري فان قلت ذلك الإيهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول
مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل من جملة
أخرى إنما هو بسبب سؤال ناشئ من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول أن ذكر
الفاعل من الجملة الأولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور
نعم يمكن أن يقال في بناء المفعول إيهام الجمع بين المتناقضين حيث دل أول الكلام على عموم الأمر
وآخره أعنى قوله ضارع على خصوصه فافهم اه وفي قوله قلت الخ نظر اذه هذا لا يمنع أنه مجرد
إيهام مخالف للواقع كما هو معنى السؤال وقوله من حيث الظاهر أفاد به أنه لا تناقض في الحقيقة
لان التقديم قد يكون لغير الاهتمام كضرورة الشعر وكذا جعله فضلة قد يكون لغير أدونية الاهتمام
وقوله أوقع وأعز أى من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار (قوله أى بذكره
مرتين) ينبغي جعل مرتين على التوزيع أى ذكر الاجال في مرة والتفصيل في مرة والابقي
المحذور ويبعد جعل كلامه على التجريد وأن هذا بيان للاصل (قوله تفصيل للذكر الضمى)
أى يجعلهما معمولين له معنى والمعنى ذكر اجماله ثم تفصيله فهما تميزان محولان عن المضاف اليه
الذى هو نائب فاعل وقوله لالتكرار أى ليسا تفصيلين للتكرار يجعلهما معمولين له من حيث

فظاهرو الاجال فلانه أما لما قيل لبيك علم أن هناك با كيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أو كدو أقوى وأن الاجال ثم التفصيل أوقع في النفس (و بوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما في خلافه (و يكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شيء يسند هو اليه (وأما ذكره) أي ذكر المسند (فلما مر) في ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بعبارة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك

ويلزم عليه حذف عامل المؤكد مع أنه ممتنع لكنه أجاز به بعضهم اه وجعله ع ق على تقدير مضاف أي اسناد اجمال ثم اسناد تفصيل فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أي فانه أسند الى ظاهر وهو ضارع سم (قوله و بوقوع نحو يزيد غير فضلة) انما صح الترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرثية في بيان أحواله فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصودا كذلك حفيد بالمعنى وكتب أيضا مانصه أشار بادراج نحو الى أن الكلام ليس في خصوص البيت أطول (قوله غير فضلة) لم يقل مسندا اليه مع أن المسند اليه أرجح من المسند والمسند من الفضلة إشارة الى كونه في خلافه فضلة وقوله مسندا اليه عار عن هذه الإشارة (قوله و يكون معرفة الفاعل الخ) ان قلت المناسق بعد الطلب أعز من المناسق بلا تعجب قلت هذه النكات ترجع بعضها على بعض بقصد المتكلم واعتباره وملاحظته فلما مزاجحة وكتب أيضا قوله و يكون معرفة الفاعل الخ قال في الاطول لا يخفى أنه ينافي كونه جوابا لسؤال مقدر لان السائل مترقب للجواب اه والجواب أن المراد غير مترتبة في الجملة الاولى أعني لبيك يزيد لا مطلقا (قوله غير مترتبة) أي وغير المترتبة غير مشوبة بألم الانتظار وتعجب الطلب فهي لذة صرفة فتكون الذو هذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه أن نيل الشيء بعد طلبه ألد وتبعه الشارح أطول أقول ألدية نيل الشيء بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعجب الطلب وألم الانتظار وألدية النعمة غير المترتبة من حيث عدم سبقها بألم انتظارها (قوله غير مطمع في ذكره) بل مؤيس (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) قال ابن يعقوب وقد مثل هنا بقوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو في قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر المسند لزيادة التقرير وأجيب بما لا تظهر صحته ولا مناسبة له بهذا المقام ولك أن تقول في الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد لسكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه أو ينزلوه منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تأملا لقصد التقرير الذي أصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد و منهم الكاسد فيد كرونه بالمنصوية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطوهم عند المحاورة والسؤال فتأمل اه وعبارة عبد الحكيم قوله

ذاته والمعنى تكرار اجماله ثم تفصيله نظير ما قبله وقد علمت بهذا أنه ليس المراد بتفصيلهما للذكر أو التكرار أنهما عينية اذ لا يلزم المحذور الذي هو اقتضاء ذكر الاجال مرتين والتفصيل مرتين على الثاني دون الاول وان كان يلزم محذور آخر وهو أنهما ليسا عين الذكر أو التكرار وان جواب الأطول فيه ابقاء اجمالا وتفصيلا على أنهما تميزان كما هو الظاهر (قوله وجعله ع ق الخ) أي والاشكال باق عليه فلا بد من ملاحظة ما للاطول (قوله والمسند من الفضلة) أي أرجح منها (قوله والجواب أن المراد غير مترتبة الخ) فيه أن مجرد كونها غير مترتبة في الجملة الاولى مع كونها لم تأت الا بعد الترتيب لا يؤدي الى كونها لذة صرفة كما قاله بعد (قوله بل ذكر المسند الخ) أي بل الداعي هنا هو ذلك لما قاله الشارح (قوله فذكر عنهم الجواب مختلفا) أي فتارة يتوهمون ذلك فيتممون الجواب وتارة لا فيصدفون المسند تعويلا على القرينة فأخبر الله تعالى نبينه ان كلا

اضعف التعويل على القرينة يعني أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فإن عول على دلالتها حذف وإن لم يعول عليها احتياطاً بناءً على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحداً اهـ وقوله في الحالين أي حالة التعويل وحالة عدمه (قوله أو أن يتعين الخ) قال في الأطول يرد أن قوله أو أن يتعين الخ داخل فيما مر لأن الذكر حينئذ للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لأن قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسماً أو فعلاً (قوله اسماً أو فعلاً) أي بلا خفاء وكتب أيضاً قوله اسماً أو فعلاً في المفتاح والايضاح أو كونه ظرفاً فيورث احتمال الثبوت والتجدد انظر الأطول (قوله فيفيد الثبوت) أي صريحاً على ما في المفتاح فلا يرد ما قيل إن قامت القرينة على كونه اسماً أو فعلاً فعند الحذف أيضاً افادة الثبوت أو التجدد متحققة وإن لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلاً والمراد بالثبوت حصول المسند للسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول وافترانه بالزمان من عبد الحكيم (قوله فلكونه غير سببي الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحوقل هو الله

الأمير يقع منهم في الجواب بناءً على توهمهم وعدمه ولم يتبين منه وجه الحذف مع لفظ الجلالة والذي كرمه غيره ويعلم ذلك من كلام عبد الحكيم الآتي (قوله فان عول على دلالتها) أي لكون المخاطب متيقظاً في هذا الوقت (قوله بناءً على أن المخاطب الخ) أي وإن كان هذا البناء من فساد اعتقاد المجيب (قوله في الحالين واحداً) قال عبد الحكيم عقب ذلك ونكتة تخصيص الحذف إذا أسند الخلق إلى الله الإشارة إلى أن أسناده اليه في غاية الوضوح يكفيه أدنى تيقظ بخلاف أسناده إلى ذات له تلك الصفات فانه يحتاج إلى زيادة تدبر وملاحظة أن الخلق على هذا النمط البديع والنظام المحكم لا يتصور بدون القدرة التامة والعلم التام اهـ وايضاح المقصود من هذه العبارة أن مقصود المسؤل افادة السائل أسناد الخلق إلى الذات العلية فإن عبر عن الذات بلفظ الجلالة لم يحتاج لذكر المسند لا يوضح أن الأسناد لتلك الذات لأن لفظ الجلالة خاص بها وإن عبر عنها بالأوصاف كالعزيز العليم احتاج لذكر المسند لا يوضح أن الأسناد لخصوص الذات العلية من حيث أن ذلك المسند الذي هو غلط بديع لا يكون إلا للذات العلية لأن الكمال إلى الغاية في الصفات المذكورة ليس إلا لها وهذا المسند لا يكون إلا لمن له الغاية في كمال تلك الصفات (قوله انظر الأطول) قال عقب هذا وفيه أنه مع حذف متعلق الظرف الاحتمال متحقق ذكر الظرف أو حذف لأن تعين كونه اسماً أو فعلاً بذكره أي المتعلق وإن كان لا يذکر لكونه كونا عاماً والحق أن الاحتمال المطلوب من ثمرات حذف المسند الحقيقي وهو متعلق الظرف لا من ثمرات ذكر المسند المجازي أعني الظرف فاسقاطه أصلح من إثباته اهـ بالمعنى لتعريف في النسخة ولا يقال اسقاط الظرف بما يتوهم السامع عنده لضعف تعويله على القرينة أن المحذوف ليس ظرفاً ويتوهم أنه اسم أو يتوهم أنه فعل فلا يحصل الاحتمال بخلاف ما لو صرح بالظرف فانه لا يتوهم معه أنه أراد خصوص الاسم أو الفعل فلذلك كرمه داخل في الاحتمال وليس الاسقاط أصلح لأننا نقول لا يخفى أنه حين التصريح بالظرف لا مانع من التوهم المذكور (قوله فلا يجوز الحذف أصلاً اهـ) رده معاوية بأنه يجوز للأجل كما يقال عند مكروه الصبر أي أجل أو أزم أو يجمل أو يلزم أو نحو ذلك فلا يتعين فلا يفيد حينئذ في الثبوت أو التجدد والمتمن مفسح بهذا فلا حاجة إلى زيادة أي صريحاً

(أو لاجل (أن يتعين)
بذكر المسند (كونه اسماً)
فيفيد الثبوت (أو فعلاً)
فيفيد التجدد (وأما افاده)
أي جعل المسند غير جملة
(فلكونه غير سببي مع
عدم افادة تقوى الحكم)

أحد غير سببي ولا تفيد تقوى الحكم فتدخل في ضابط الافراد مع كونه جملة وأجيب بأنه مفرد
معنى لكونه عبارة عن المبتدأ ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما مر وان كانت جملة صورة فنرى (قوله
إذ لو كان سببيا) حاصله أن سبب كونه جملة أحد الأمرين كونه سببيا وكونه مفيدا للتقوى وأن
سبب الافراد انتفاؤهما جميعا سم (قوله فهو جملة قطعا) لا يرد عليه نحو زيد قائم أبوه بناء على
أن المسند ههنا سببي مع أنه ليس بجملة لما سيجي في الضابط الآتي في كلام الشيخ للسببي من أنه
ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء
سببية المسند لكونه جملة فنرى (قوله وأما نحو الخ) جواب عما يقال المسند فيه مفرد ولم ينتف
فيه الامر الثاني بأنه ما حق بما ليس فيه التقوى لضعفه فيه كما تقدم سيرامى والسؤال وارد على
المفهوم أعني قوله إذ لو كان الخ (قوله فليس بمفيد للتقوى) أى المعتبر والا فلا يخلو عن افادة
التقوى في الجملة ويؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم افادة نفس التركيب) أى يحذف
فاعل المصدر اه سم وكتب أيضا قوله مع عدم افادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما اذا لم
تكن افادة التقوى أو كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج الخ) لم
يرد خروجه عن ضابط الافراد إذ المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن القيد الذى أضيف اليه لعدم
أعنى افادة التقوى ولو قال فيدخل في عدم افادة التقوى لكان أظهر في المعنى وأنسب بسياق
كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافادة دفعا لما ياتوهم من أنه بواسطة افادته تقوى الحكم
بالتكرير يندرج في افادة التقوى فيخرج عن عدمها بل عن الضابط أيضا سم (قوله أو نقول
الخ) وعلى هذا فلا حاجة الى أن التقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ لخروج ما ذكر بدون
ذلك سم (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرير الاسناد مع وحدة الفعل سم فيخرج
القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وارد على منطوق المتن (قوله عند قصد التخصيص)
راجع للمثلة الثلاثة لكن لا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الاخير الاعلى مذهب السكاكي القائل
بأن مثل هذا المثال محفل للتخصيص والتقوى أما على مذهب عبد القاهر فلا لان مذهبه أن
المسند اليه اذا تقدم وولى حرف النفي لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال
الثاني الاعلى مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محفل للتخصيص والتقوى أما على
مذهب السكاكي فلا لان مذهبه أن النكرة المسند اليها المتقدمة ليست الا للتخصيص كما مر ذلك

يقيد ولا في يتعين فافهم اه وهو يفيد أنه لا يشترط في الحذف أن تدل القرينة على عين المحذوف
فيوافق ما تقدم عن بعض المشايخ (قوله وأجيب بأنه مفرد الخ) جواب الشارح الآتي في قوله
ولو سلم فالمراد الخ كاف في دفع هذا الاعتراض وسيمأتيك كلام يتعلق بذلك ان شاء الله تعالى
(قوله بناء على أن المسند الخ) الاولى بداله بقوله فان المسند ههنا سببي مع كونه ليس جملة فيكون
الجواب بالمنع والافتى بنى على أن المسند ههنا سببي اتجه الابراد ولا يندفع بما قاله اه بعض مشايخنا
وقد يقال معنى الجواب ان هذا البناء لا يصح اذ ليس المبني عليه مما نحن فيه لانه اصطلاح آخر
لا كلام لنا فيه (قوله لما سيجي) علة لقوله لا يرد (قوله بأنه ملحق) متعلق بجواب (قوله
أى المعتبر الخ) عبارة عبد الحكيم قوله وأما نحو زيد قائم يعنى أنه داخل في ضابطة الافراد أما
عدم كونه سببيا فظاهر وأما عدم افادته التقوى فلانه قريب مما يفيد التقوى لانه ان اعتبر تضمنه

اذ لو كان سببيا نحو زيد
قام أبوه أو مفيدا للتقوى
نحو زيد قام فهو جملة
قطعا وأما نحو زيد قائم
فليس بمفيد للتقوى بل
قريب من زيد قام في
ذلك وقوله مع عدم افادة
التقوى معناه مع عدم
افادة نفس التركيب
تقوى الحكم فيخرج
ما يفيد التقوى بحسب
التكرير نحو عرفت
عرفت أو بحرف التأكيد
نحو ان زيدا عارف أو
نقول ان تقوى الحكم
في الاصطلاح هو تأكيده
بالطريق المخصوص نحو
زيد قائم * فان قلت المسند
قد يكون غير سببي ولا
مفيدا للتقوى ومع هذا
لا يكون مفردا كقولنا
أنا سميت في حاجتك
ورجل جاءني وما أنا ففعلت
هذا عند قصد التخصيص

كله تدبر (قوله سلمنا الخ) تشعر عبارته بأن منع عدم قصد التقوى في هذه الصور مجالا ولعل وجهه في قصد التخصيص لا ينافي في قصد التقوى لاحتمال قصد هاهنا (قوله أنها لا تفيد التقوى) أي والشرط عدم افادة التقوى بمقصودة أولا (قوله ولو سلم) أي كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى أصلا فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى أي وإن أفراد المسند مشروط بكونه غير نسبي ولا مفيد للتقوى فهو لا يكون مفردا لا بتحقيق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط نوبى ويجعل كونه غير نسبي ولا مفيد للتقوى شرطا لأفراد المسند اندفع ما أورد على جعله علة لأفراد من أنه يلزم من وجود العلة وجود المعلول لكن جعله شرطا منافي لظاهر كلام المصنف والشارح فالأولى الجواب بأنها علة ناقصة أو حكمة غير لازمة (قوله ثم السببي والفعل) سواء كانا في المسند أو في الوصف كما يعلم مما يأتي (قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فانهم يسمون النعت في نحو رجل كريم أبو سببيا لا نأقول كلامنا في السببي نعمنا كان أو لا فعلا كان أو اسما فتسميته على هذا الوجه سببيا خاص بصاحب المفتاح ولو سلم فتسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح فليتنامل سم (قوله الوصف بحال الشئ) أي صفته والوصف هو فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو الوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم وكريم أبوه والجواب أن في الكلام حذف مضاف أي أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للابسة من ملابس الدال للدلول (قوله نحو رجل كريم) أي في قولنا جاء رجل كريم ليس يكون كريم وصفا فيلزم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وتسميه النحاة وصفا

قلت سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التقوى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفا فعليا

(قوله وما قيل إن المراد الخ) مثل قول السيد في شرح المفتاح جوابا عن سؤال نحو زيد قائم قصد بنفس تركيبه التقوى وليس المسند فيه جملة بل مفرد لا نأقول ليس فيه من التقوى ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضم كما ستعرفه فلا يتناول لفظ التقوى عند إطلاقه اه أي لا نصرف المطلق إلى السكامل دون الناقص اه

الضمير الموجب لتكرار الاسناد المفيد للتقوى كان مفيدا له وإن اعتبر شبهه بالخالي عن الضمير لم يكن فيه تكرار الاسناد فيدخل في عدم افادة التقوى لأن المتبادر منه أن تكون افادته بلا شبهة وما قيل إن المراد التقوى المعتد به لأن المطلق ينصرف إلى السكامل وهو لا يفيد التقوى المعتد به فليس بشئ لأن قوله وهو قريب الخ ياباه وعدم انقسام التقوى إلى قسمين اه وقوله لأن قوله وهو قريب الخ ياباه أي لأن معناه على ما تقدم في تقرير مذهب السكاكي القائل بهذه المقاربة أن فيه تقوى معتد بها لكنه ليس كالتقوى في زبد قام لاحتمال شبهة عدم التقوى من حيث كونه شبه الخالي ويدل ذلك على اعتبار التقوى فيه اعتراض الأطول فبما سبق على المفتاح بأنه يكذب افادته التقوى مانق له في المفتاح عن أبي العباس في جواب السكندی حيث قال اني أجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وإن عبد الله قائم وإن عبد الله لقائم والمعنى واحد من أنه قال بل المعاني مختلفة فعبد الله قائم أخبار عن قيامه وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وإن عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا إلى التقوى أصلا في زبد قائم وجعلوه كزيد إنسان مطلقا اه ووجه الدلالة أن هذا الاعتراض يفيد أن نحو زيد قائم عند صاحب المفتاح فيه تقوى معتد بها والما اعتراض وقوله ولعدم انقسام التقوى إلى قسمين أي معتد به وغير معتد به (قوله ولعل وجهه الخ) لا يظهر على مذهب الشيخ عبد القاهر فيأولى فيه المسند إليه المقدم حرف النفي (قوله فالأولى الجواب بأنها علة الخ) أسهل منه أنها علة مجوزة لأفراد المسند

حقيقيا (قوله والوصف بحال ما) أى شئ كالاب في المثال هو أى ذلك الشئ من سببه أى الموصوف
 (قوله من سببه) لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق فيدخل نحو كرم غلامه كريمة جاريته ونحو
 ذلك (قوله نحو رجل كرم أبوه) أى في قولنا من لا جاء رجل كرم أبوه وهذا الوصف مفرد
 سببي وشرط كون السببي جملة إذا كان مسندا كما سيأتى في قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند
 السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما سيأتى كما هو ظاهر (قوله وفسرها) أى وفسر السكاكى
 السببي والفعل (قوله نحو زيد أبوه منطلق) اعلم أن المسند السببي أربعة أقسام جملة اسمية يكون
 الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه انطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو زيد أخوه عمرو
 أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق أبوه عبد الحكيم وهذا ما يفيد كلام
 السكاكى وأما نحو زيد مررت به وزيد ضربت عمر فى داره وزيد ضربته فغير داخل في المسند
 السببي كما أنه غير داخل في الفعلي كما في الأطول وإن صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا
 اعترض عليه سم وغيره في ادخال ذلك فيه مع أن السكاكى الذى بنى الشارح تعريفه على مذهبه
 واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببي فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير مانع
 تأمل (قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي) أى تفسيره لاصعوبة فيه ولا انغلاق وكتب أيضا
 قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي أى على قاعدة السكاكى وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر
 الخ اعترضه السيد بأن فيه دورا لتوقف كون المسند سببا على كونه جملة حيث أخذت في تفسيره
 وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد وأما كونه جملة فلا نقوى أو
 لكونه سببيا ويستفاد من كلامه هنا مفهومه ما لان مفهوم قوله أما أفراد الخ أن كونه سببيا علة
 لكونه جملة كما صرح به الشارح وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن
 كلامه فيما يأتى علة لا يراد المسند جملة لآله لتصور كونه جملة فالتوقف على كونه سببيا إرادة
 جملة لا تصورها والتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا إرادة فاختلفت جهة التوقف فلا
 دور تأمل (قوله بعائد) أى ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعقلت (قوله ليس بعائد) أى ليس
 ملتبسا بعائد وكتب أيضا قوله ليس بعائد لا اتحاد المبتدأ والخبر فلا تحتاج إلى الربط وكذلك
 ليس بسببي ولا فعلى لأنهما فيما إذا تغير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه إذا لم يكن سببيا كان فعليا

لا موجهة حتى يلزم من وجودها وجوده قاله بعض مشايخنا وفيه أنه عين الجواب بالحكمة الذى
 قاله المحشى وفي حاشية الحنفى على الشارح البحث في الجواب بأنها علة ناقصة بأنه لا بد من أمر آخر
 به تتم علة الأفراد وذلك الأمر الآخر لم يعلم (قوله فيدخل نحو كرم غلامه الخ) أى مما كان
 صاحب الحال الموصوف الذى اشتمل هو عليه ليس سببا في وجود الموصوف بخلاف الاب فإنه
 سبب فيه (قوله مع أن السكاكى الذى بنى الخ) يقال عليه ما كيفية عدم الجعل فان قال انه سكت
 عن كون الجملة ذات الفاعل الضمير من السببي مع نضه على أن منه الجملة ذات الفاعل الظاهر قلنا
 قياس الاولى على الثانية جلى وإن قال انه قد صرح بأن الثانية ليست منه قلنا يجمل مقام السعد عن الغفلة عن
 والثانية بأنها منه وإن قال انه قد صرح بأن الثانية ليست منه قلنا يجمل مقام السعد عن الغفلة عن
 النص الصريح قاله بعض مشايخنا وقوله قياس الاولى على الثانية جلى فيه أن بينهما فرقا جليا وهو
 أن الثانية جملة في قوة الوصف بحال مسببه كبقية أقسام المسند السببي بخلاف الاولى وقوله فا

سببه نحو رجل كرم
 أبوه وصفا سببيا وسمى
 في علم المعانى المسند
 في نحو زيد قام مسندا
 فعليا وفي نحو زيد قام أبوه
 مسندا سببيا وفسرها
 بما لا يخلو عن صعوبة
 وانغلاق فلها اكتفى
 المصنف في بيان المسند
 السببي بالمثل فقال
 (والمراد بالسببي نحو زيد
 أبوه منطلق) وكذا زيد
 انطلق أبوه ويمكن أن
 يفسر المسند السببي
 بجملة عقلت على مبتدأ
 بعائد لا يكون مسندا
 اليه في تلك الجملة فخرج
 عنه المسند في نحو زيد
 منطلق أبوه لانه مفرد وفي
 نحو قل هو الله أحد لان
 تعليقها على المبتدأ ليس
 بعائد وفي نحو زيد قام
 وزيد هو قائم لان العائد
 فيهما مسندا اليه ودخل
 فيه نحو زيد أبوه قائم

(قوله أى مما كان صاحب
 الحال الموصوف الخ)
 كانه لكونه الذى يفهم
 من صنعهم هنا وتعطيه
 قوة كلامهم والمعروف
 أن المراد بالسبب الضمير
 والسببي نسب اليه لكونه
 قد رفع ظاهرا مشتملا على
 السبب الذى هو الضمير
 العائد الى الموصوف اه

فيدخل في ضابط الافراد مع أنه جملة عبد الحكيم (قوله وزيد مررت به الخ) في ادخال الأمثلة الثلاثة الاخيرة نظرياً يعلم مما قدمناه ومما سيأتي أيضاً (قوله تتبع كلام السكاكي) اعترض بأن مقتضى هذا التفسير أن يندرج في السببي نحو زيد ضربته أو ضربت عمر في داره لصدق هذا التفسير على ذلك مع أن السكاكي لم يجعل ذلك من السببي فكيف يكون العمدة في ذلك كلام السكاكي سم (قوله فلا تنقيد بأحد الأزمنة الثلاثة الخ) قال في الاطول ومما ينبغي أن ينبه عليه أن هذه النكته انما ترجح الفعل فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه وأما بعد وأما هل وأمثالهما فلا ترجح بهذه النكته على الاسم لانه يعني هيات ورويدا وأمثالهما غناها الآن يقال هذه الاسماء النحوية معدودة في هذا الفن في عداد الافعال يرشدك اليه ماسياً من جعل رويدا زيدا من أمثله الامر اه وكتب أيضاً قوله فلا تنقيد بأحد الأزمنة الثلاثة فيه مسامحة لانه جعل المسند هو الفعل وحكم بأنه يقيد بأحد الأزمنة الثلاثة مع أن المقيد بأحد الأزمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل جزء معناه وهو الحدث سم اذ لو كان المقيد الفعل حدثنا وزمانا للزم تقييد الشيء بنفسه وهو تقييد الزمن بالزمن فتأمل وجوز في الاطول أن يكون الزمان قيداً للنسبة فراجع (قوله قبل زمانك) ههنا بحث مشهور وهو أن قبل ظرف زمان فان كان عين الزمان الذي جعل ظرفاً له لزم ظرفية الشيء في نفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وكلاهما باطل

وزيد قام أبوه وزيد
مررت به وزيد ضربت
عمر في داره وزيد ضربته
ونحو ذلك من الجمل التي
وقعت خبر مبتدأ ولا تنقيد
التقوى والعمدة في
ذلك تتبع كلام السكاكي
لانام نجد هذا الاصطلاح
من قبله (وأما كونه)
أي المسند (فعلا للتنقيد)
أي تقييد المسند (بأحد
الأزمنة الثلاثة) الماضي
وهو الزمان الذي قبل
زمانك

وجه الخ علم وجهه مما سمعت (قوله فيدخل الخ) أي يدخل في ذلك اذ لم يفد التقوى لكن قد علمت أن نكته الافراد من قبيل الشرط أو العلة الناقصة كما أفاده الشارح على ما تقدم (قوله مع أنه جملة) تقدم عن الفري أنه مفرد فنفطن (قوله يرشدك اليه الخ) فيه أن الامر ليس خاصاً بالفعل اذ قد يكون بالاسم كند لازريق المال وضرباً قاله بعض مشايخنا وفيه أن مراده الأمر الصريح (قوله وجوز في الاطول الخ) عبارة عبد الحكيم قوله للمسند أي للحدث لانه المسند حقيقة للسند على ما فهم يدل عليه تعريف الفعل بمادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كيف وان النسبة التي في مدلول الفعل غير مستقلة بالمفهومية فكيف يعقل اقترانها بالزمان وقد صرح بذلك المولى الجامي في شرح السكاكية اه قال معاوية ولا يخفى أن لا معنى لتقييد شيء بالزمان الاتقييد مطلق وجوده به وليس معنى قام زيد مثلاً أنه ثابت له قيام كان فيما مضى بل انه قد ثبت له فيما مضى قيام فليس المقيد بنفس الحدث كما أنه ليس بنفس المدلول الغير المستقل بل جزؤه المستقل وهو المنتزع منه ملحوظاً بالمحظ تفصيله أي الفعل فانه مستقل لذاته حينئذ وهو النسبة التصورية أي الثبوت الخاص فقوله مقترن أي هو في ذاته ان أرادوا به الثبوت الخاص أو من حيث ثبوته للشيء ان أرادوا به الحدث فقوله تقييد المسند أي الحدث الذي قصده اسناده أي اثباته لكن تقييده من حيث ثبوته للشيء لامن حيث ذاته ولك أن تعتبر أنه على حذف مضاف أي تقييد ثبوته ولعل هذا من امر اد عبد الحكيم ومما اد الفائل بالاسناد فالاخلاق لفظي اه وقوله لا معنى لتقييد شيء أي غير الوجود وقوله مطلق وجوده أي الوجود المطلق الصادق بوجوده ونسبة خاصة اذا لوحظت مستقلة بوجود غير نسبة كوجود زيد (وهو ان قبل الخ) هذا الاشكال يجيء في بعد في تعريف المستقبل واكتفى بذكره هنا عنه اه عبد الحكيم (قوله الذي جعل ظرفاً له) الضمير المستتر قبل والبارز للزمان فالصلة جرت على غير من هي له (قوله أن يكون للزمان زمان آخر) أي هو ظرف له كما في السيد قال عبد الحكيم لا استحالة في أن يكون للزمان

وكذلك أخذه في تعريف المستقبل يترقب وهو يدل على زمان مستقبل فإن كان عين المعرف
لزم تعريف الشيء بنفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وان حمل على الحال
لزم ذكر الحال في تعريف المستقبل وقد ذكر المستقبل في تعريف الحال فيلزم توقف كل منهما
على الآخر وجوابه أن القبلية في أجزاء الزمان ذاتية لازمانية فظرفية قبل فيها باعتبار ذاتها
لا باعتبار زمان آخر فيها فسقط الترديد الدائر بين العينية والغيرية فإنه يتوقف على ملاحظة

زمان هو ظرف له عند المتكلمين فإنه عندهم متجدد معلوم يقدر به متجدد مجهول يقال طلع الشمس
عند محي زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس اه وايضا حانه اذا كان محي بكر معلوما وقدرت
به طلوع الشمس المجهول فقد علم طلوع الشمس المجهول ثم قدرت بطلوع الشمس الذي صار
معلوما محي زيد فطلوع الشمس حينئذ من له زمن آخر هو محي بكر (قوله وكذلك أخذه الخ)
أي فيه بحث أيضا (قوله فان كان عين المعرف الخ) ويلزم على كل حال كما قال عبد الحكيم أن
لا يكون الزمان المتصل بالحال الذي فيه الترقب من المستقبل المعرف (قوله لزم تعريف الشيء
بنفسه) أي وظرفية الشيء في نفسه أيضا إذ يلزم من كون يترقب دال على المستقبل وجود الزمن
المستقبل المترقب في الزمن المستقبل لأن المستقبل الذي هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب
ظرف لوجود المستقبل أيضا إذ لا معنى لأن يترقب الشخص في المستقبل أمر او واقعا في الماضي أو
الحال وزمن الترقب ممتد وان انقطع الترقب فيكون المستقبل ظرفا للمستقبل فيلزم ظرفية الشيء
في نفسه على تقدير العينية كما يلزم أن يكون للزمان زمان هو ظرف له على تقدير الغيرية وبهذا
التوجيه اندفع ما قيل ان كون يترقب دال على المستقبل لا يلزم منه ذلك إذ الفعل انما يفيد أن الترقب
في المستقبل وهو لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم أحد المحدثين المذكورين ألا ترى أن قولك
بمعجبي أي في المستقبل قيام زيد لا يفيد استقبال القيام لاحتمال مضيه أو خاليته انما يفيد استقبال
الاحجاب اه من السيد وعبد الحكيم بإيضاح لكن ما تقدم عن عبد الحكيم من أنه يلزم على كل
حال أن لا يكون الزمان المتصل بالحال الذي فيه الترقب من المستقبل المعرف يعكس على قولها فيلزم
ظرفية الشيء في نفسه على تقدير العينية إذ اللازم عليه أن يقال ان كان الزمن المترقب هو عين بقية
المستقبل المدلول ليرقب فهي ظرفية جزء في كل وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان هو
ظرف له فبضار الاول إذ لا ضرر في الظرفية المذكورة (قوله لزم تعريف الشيء الخ) أي لأخذه
المعرف في التعريف اذ تقدير التعريف حينئذ هو الزمان المترقب في المستقبل وقد يقال ان الزمان
المدلول ليرقب معلوم للمخاطب بعنوان يترقب وان لم يكن معلوما بعنوان المستقبل ومثل ذلك
يقال في قوله وان حمل على الحال الخ (قوله أن يكون للزمان زمان) أي هو ظرف له (قوله أن
القبلية في أجزاء الزمان ذاتية) أي انها مجرد السبقية ولا شك أن السبقية صفة ذاتية للزمان الماضي
من غير ملاحظة زمان أصلا وهذا على حد القبلية في قولك الله قبل العالم (قوله فظرفية قبل فيها)
أي فكون قبل ظرفا لها أي للأجزاء الزمانية ففي معنى اللام (قوله باعتبار ذاتها) أي باعتبار
كون القبلية صفة ذاتية فقبل عبارة عن القبلية الذاتية فهو من ظرفية الموصوف في صفته الذاتية
وقال بعض مشايخنا ان قوله باعتبار ذاتها معناه باعتبار ذات الأجزاء أي باعتبار أن القبلية متحدة
مع ذات الأجزاء اه وفيه نظر (قوله لا باعتبار زمان آخر فيها) أي لا باعتبار كون قبل مراد به

زمان آخر على أن هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه أهل اللغة والعرف لا نبنياء مباحثهم على الظواهر دون تلك التدقيقات التي لم يخطر ببالهم شيء منها على أنه يجوز أن تكون هذه الظرفية بطريق احتمال الكل على الجزئية بمعنى أن كل زمان هو في أجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض سيراى مع بعض زيادة من الفترى وفي الفترى أيضا ماضه وينبغي أن يعلم أنه لو حل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان التكامل وقوله وجوده بعده هذا الزمان يقتضى حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغيرها كما لا يخفى على المتأمل اه والظاهر أن ما عدا الجواب الأوسط لا يحمل الاشكال في يترقب بوجوده المتقدمة ويمكن دفعه بما صرح به السيد من أن الأفعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت ما يفيد ذلك بخط العلامة الشنوائى عن سم فله الحمد (قوله قبل زمانك الذى أنت فيه) أى حين التكامل وعبرة المطول وهو الزمان الذى قبل زمان تكاملك قال يس وعبارته هنا أولى

الذى أنت فيه

زمان آخر جعل ظرفا للأجزاء الزمانية فى معنى اللام والضمير عائد على الأجزاء الزمانية وقال بعض مشايخنا معنى قوله لا باعتبار زمن آخر فيها أى لا باعتبار زمان مظروف فى قبل وحاصل الجواب أنه ليس المقصد أنى الظرفية حتى يرد ما ذكر بل المقصد أن القبلية متعددة مع ذات الزمان اه وفيه نظر (قوله على أن هذا تدقيق الخ) ايضاحه أن حقيقة الزمان وانقسامه الى الماضى والحال والاستقبال والتمييز بين أقسامه الثلاثة معلومة لكل أحد والتعريفات المذكورة لفظية قصد بها إزالة الخفاء لا تحصيل المجهول ويفهم المقصود منها كل أحد من غير ملاحظة الظرفية وما يلزم منها فهى تنبيهات مبنية على الظواهر لا تحتمل التدقيقات الفلسفية كما يستفاد من السيد وعبد الحكيم (قوله على الجزئية) أى على الأمور ذات الجزئية أى على كل جزء من أجزاء الزمن وفى بعض النسخ على جزئه (قوله بمعنى أن كل زمان) أى كل جزء من أجزاء الزمان (قوله هو فى أجزاء الزمان) أى من حيث الجملة لا من حيث كل جزء جزء ليناسب قوله أولا بطريق اشتمال الكل الخ وكان الأوضح أن يقول بمعنى أن كل جزء جزء من أجزاء الزمان هو فى جملة الزمان الخ (قوله الذى قبل زمانك) أى الذى هو مدلول لفظ قبل زمانك والأشكال الظرفية فى كلام المحشى أيضا (قوله يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل) أى لأن الذى يحصل بعيد زمن التكامل هو الترقب والزمن المترقب متأخر عن الترقب فكان زمن الترقب فاصلا بين زمن التكامل والزمن المترقب (قوله حصوله) أى الزمن المستقبل (قوله بعده) أى بعد زمان التكامل (قوله على تقدير اتحاد الزمانين) أى الزمن المعبر عنه بعيد زمن التكامل فى قوله يقتضى عدم حصوله الى آخره المستفاد من يترقب والزمن المعبر عنه بعده فى قوله يقتضى حصوله بعده المستفاد من قوله فى التعريف بهذا الزمان والمعنى أنه لا يجزى التناقض الا اذا كان بعد زمن التكامل بمعنى عقب زمن التكامل حتى يتحد الزمانان بخلاف ما اذا حلت البعدية فى قوله بعد هذا الزمان على الزمن المتأخر عن زمن الترقب اذ البعدية تصدق بغير العقب فانه لا يلزم التناقض بل خروج الملاصق لزمن التكامل من الزمن المستقبل وقال شيخنا المراد بالزمانين الزمن المستقبل المعرف والزمن المستقبل المأخوذ من يترقب اه وفيه نظر (قوله ويمكن دفعه الخ) تقدم لك

اذن مثل التكلم فعل غير التكلم (قوله والمستقبل) على صيغة اسم الفاعل كلما مضى أو اسم
المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمقول لان الزمان يستقبل كما تستقبله أطول (قوله يترقب
وجوده) معناه من شأنه أن يترقب فاندفع ما قبل كم من شيء لا يترقب وجوده ومع هذا يكون
مستقبلا سم (قوله أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل) ينبغى مع الآن الحاضر سم
وكتب أيضا قوله وهو أجزاء الخ قال الفهرى ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في
ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة إلى الأمور الآتية الآن يقال الوقوع في الأجزاء المذكورة ولو
في واحد منها وقوع في الحال وكتب أيضا قوله وهو أجزاء أى آتات وهذا تعريف للحال العرفي
وهو الزمان الذى يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه مثل يصلى ويحج وأما
الحال الحقيقي فالآن الذى لا يتجزأ سيراى واعلم أن الزمان أمر موهوم عند المتكلمين موجود
عند الحكماء (قوله من غير مهلة وتراخ) أى بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها
اذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة كشهر وهذا ايضا لقوله متعاقبة لا قيد آخر وكتب
أيضا مانصه كما يقال زيد يصلى والحال أن بعض صلواته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في
الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله أمر عرفى) أى
مبنى على عرف أهل العربية فإيهادونه حاله وحال كما جعلوا الزمن في زيد يصلى حاله مع كونه
في أثناء الصلاة فرغ منها شطر وبقي شطر وليس أمرا مبني على التضييق من عرف بالمعنى وكتب
أيضا مانصه لا مضبوط بمحدد معين بل تارة يكون طويلا وتارة يكون قصيرا بحسب العرف في ذلك
الفعل (قوله دال بصيغته) أى بهيئته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما قال ان التقيد بأحد
الأزمنة يوجد في الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلا فأجاب بأن العلة هو التقيد مع
الأخصرية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لا يقال قد سبق أن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال فينبغى أن لا يحتاج لقرينة اذا أريد الحال واحتياجه لها اذا أريد غيره كاحتياج
الفعل لها اذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل لانا

والمستقبل وهو الزمان
الذى يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو
أجزاء من أواخر الماضي
وأوائل المستقبل متعاقبة
من غير مهلة وتراخ وهذا
أمر عرفى وذلك لأن الفعل
دال بصيغته على أحد
الأزمنة الثلاثة من غير
احتياج إلى قرينة تدل
على ذلك بخلاف الاسم

(قوله لا يقال انه واقع في
الحال الخ) فى حاشية عبد
الحكيم قوله وهو أجزاء
الخ كلها وكل منها يطلق
عليه الحال فلا يردان
تفسير الحال لا يستقيم في
ابتداء الزمان وانتهائه وان
لا تكون الأمور الآتية
واقعة في الحال اه منه

دفعه بغير ذلك (قوله وكلاهما المنقول) أى المنقول عن العلماء أو المنقول عن الوصفية إلى
الاسمية (قوله فى ابتداء الزمان) أى أول إيجاده وقوله وانتهائه أى آخر جزء منه فى الوجود
وقوله ولا بالنسبة للأمور الآتية أى الواقعة فى آن التكلم الجزئى وهو الزمن الحاضر الذى زاده
سم وقوله الآن يقال الخ فالوقوع فى ابتداء الزمان وقوع فى الزمن الحاضر وأوائل المستقبل
والوقوع فى انتهائه وقوع فى أواخر الماضي والزمن الحاضر والوقوع فى آن التكلم وقوع فى
الزمن الحاضر وكل ذلك وقوع فى الحال كما أن الوقوع فى الآنات الثلاثة معا وقوع فى الحال
وقوله ولو فى واحد منها أى بأن وقع فى الزمن الحاضر ويحتمل أن المراد بابتداء الزمان أواخر
الماضى وبالنسبة إلى أول المستقبل فالمراد بابتداء ونهاية مجموع الأجزاء الثلاثة ووجه عدم الاستقامة أن
كل واحد لا يصدق عليه التعريف اذ هو ليس أجزاء لكن فى الجواب على هذا نظر اذ الواقع قبل
آن التكلم فقط أو بعد آن التكلم لا يقال انه واقع فى الحال بل فى الماضى أو المستقبل (قوله موهوم
عند المتكلمين) فيه أنه عند المتكلمين متجدد معلوم كطلوع الشمس يقدر به متجدد مجهول كجىء
زيد (قوله موجود عند الحكماء) لأنه عندهم اما حركة الفلك أو مدة دارها قولان لهم وكلاهما

نقول معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث الحال لافي الزمان ضرورة أن الزمان ليس جزءاً من مدلوله بخلاف الفعل فإنه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لأن من لازم كونه حقيقة في الحدث الحال دلالة على الزمان الحال لأنه لازم معناه فلا يحتاج في الدلالة عليه لقرينة والجواب أن المراد بالدلالة على أحد الأزمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما فإذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قرينة ع س سم بتصرف (قوله فإنه انما يدل عليه) أى دلالة صريحة مطول (قوله على أخصر وجه) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع افادة التجديد ليعلم بآفة التجديد والتقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لأن تقييده بأحد الأزمنة يتوقف على القرينة لا شترأ كما قلت يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع لا محالة وانما يحتاج إلى القرينة لتعيين المراد فان قلت فما الفائدة حينئذ في الإيراد فعلا ولا مندوحة عن القرينة لأن القرينة هنا لتعيين المراد وفي الاسم للتقييد قلت فائدة التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير بقي أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على أخصر وجه إذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول (قوله ولما كان التجديد الخ) التجديد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن والثاني التقضى شيئا فشيئا والمعتبر في مفهوم الفعل التجديد بالمعنى الأول وللزم للزمان التجديد بالمعنى الثاني فالموافقة في الاسم لافيه وفي المسمى وان اقتضاء كلام الشارح لأن التجديد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى إذا أريد لا بدله من قرينة تقرير م ف وهو ملخص ما في الحواشي فقول المدرسين معنى أحمد الله أنه بحمد الله جدا بعد جدا إلى ما لا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع ح ف وظاهر كلام الشارح بل صريحه والمثنى أيضا أن الفعل مطلقا سواء كان مضارعا أو غيره يفيد التجديد للزم للزمان الذي هو التقضى شيئا فشيئا بالالتزام وليس كذلك بل انما

فإنه انما يدل عليه بقرينة
خارجة كقولنا زيد قائم
الآن أو أمس أو غدا ولهذا
قال (على أخصر وجه)
ولما كان التجديد لازما
للزمان لكونه كما غير

وجودى عندهم (قوله بقي أنه لا يظهر الخ) رده عبد الحكيم بأن التقييد المستفاد من القرينة العقلية خارج بقوله فلا تقييد لأن المراد منه التقييد المستفاد من اللفظ كما يشير إلى ذلك اقتصار الشارح على القرينة في قوله كقولنا زيد قائم الآن الخ وعليه في قول المصنف فلا فائدة عدمهما استخدام والا لكان صادقا بآفة التقييد بالقرينة العقلية مع افادة عدم التجديد فيخالف ما صرح به الشارح من العناية (قوله والثاني التقضى شيئا فشيئا) ينبغي أن يعلم أن ذلك مقيد بما إذا كان كل جزء من المتقضى يطلق عليه اسم الشيء المتقضى كالزمان والاحداث فان الزمان يطلق على القليل والكثير وكذلك الحمد والانطلاق والسير والضرب ونحو ذلك وبما إذا كان وجود أجزاء الشيء على التدرج كالزمان وما ذكره والافتقار إلى الشيء وانعدامه شيئا فشيئا إذا لم يكن على الوجه المذكور لا يسمى تجديدا فتنبه (قوله فالموافقة في الاسم) أى فالموافقة بين التجديد الحاصل في الفعل والتجديد اللازم للزمان في الاسم لا بدله من قرينة ككون المحمود عليه منجسدا (قوله م ف) لعلمه من سيدى محمد الحنفى والرمز بالحاء والفاء بعد سيدى يوسف الحنفى لا للحفيد كما هو العادة فيكون ما بعد التقرير من سيدى يوسف تقريرا على كلام شيخه وأخيه سيدى محمد قاله بعض مشايخنا (قوله فقول المدرسين الخ) علمت أن المراد من التقضى شيئا فشيئا الوقوع مرة بعد

يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفي يس الجواب بأن مراده أن هذا الجزء الذي هو الزمان لما كان متجددا بالمعنى الثاني ناسب أن يعتبر التجدد في الجزء الثاني لکن لا بالمعنى الثاني بل بالمعنى الأول اه (قوله أى لا يتجمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله والزمان جزء الخ) اعترضه السيد بأن هذا انما يدل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان

أخرى فلا يقال في تفريعه على ما قبله نظر اذ قولهم المذكور في تجدد الحدث أى وقوعه بتمامه مرة بعد أخرى لا في تقضى أجزائه شيئا فشيئا وقوله الذى هو التقضى الخ اذا علمت ما تقدم علمت أنه لا يقال على الاضراب بعده فيه أن المختص بالمضارع بواسطة المقام والقرينة هو التجدد بمعنى الوقوع مرة بعد أخرى بخلاف التجدد بمعنى تقضى أجزاء الحدث الواحد شيئا فشيئا فإنه غير مختص به بل مداره على كون الحدث مما يتناول فافهم (قوله اعترضه السيد الخ) حاصل ما في حاشية السيد أن قول المطول وتجدد الجزء وحده لا يقتضى تجدد الكل وحدونه خلاف الصواب لأنه ان أراد الكل المجموع أى ان مجموع مفهوم الفعل المركب من الزمان وغيره متجدد حادث بتجدد جزئه الذى هو الزمان لم يفد المطلوب الذى هو تجدد المسند وهو الحدث وان أراد الكل الجميع بأن يراد كل جزء من مفهوم الفعل ويكون محصل كلام الشارح أن تجدد الجزء من مفهوم الفعل يستلزم تجدد كل جزء منه للمقارنة بينهما فيلزم تجدد الحدث الذى هو المطلوب فهو ممنوع لان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه اذا المقارن للزمان الماضى مثلاً يجوز أن يكون متجدداً حادثاً فيه كضرب زيد وأن يكون مستقراً كعلم الله والصواب للشارح في بيان افادة الفعل التجدد أن يقول ان دخول الزمان الذى من شأنه التغير في مفهوم الفعل يؤذن ويشعر باعتبار التجدد في الحدث وذلك لان المناسبة بينهما حينئذ أكثر واعتبار الاقتران على هذا الوجه أولى وأنسب وما ذكر من الايدان بيان مناسبة وايداء باعثة لادليل مستقل على المطلوب حتى يرد عليه أن تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه نعم الدليل على اعتبار الحدوث في المعانى التى تدل الافعال على اقترانها بأزمنة مخصوصة هو أن أهل اللغة يفهمون ذلك ويفسر ونهايه واذا استعملت الافعال في الأمور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازات من هذه الحثية هذا ان أريد بالتجدد الحدوث كما أشار اليه وأما ان أريد به التجدد والتقضى شيئا فشيئا فالصحيح أنه ليس داخل في مفهوم الفعل وضعا بل يفهم من خصوصية الحدث كالانطلاق والسير واقتضاء المقام وقد قصد في المضارع الدوام التجددى وقد سبق تحقيقه اه وقوله من هذه الحثية قال عبد الحكيم وان كانت حقائق من حيث استعمالها في معناها الموضوع له أعنى الحدث والزمان والنسبة اه وفيه نظر اذ الحدوث حيث كان معتبرا في الوضع ولم يوجد لم تكن الكامة حقيقة أصلا فانظروا أن الحثية في كلام السيد للتعليل لا للتقيد حتى يكون لها مقابل كما صنع عبد الحكيم ورد عبد الحكيم اعتراض السيد حيث كتب على قول المطول يقتضى تجدد الكل مانصه أى تجدد كل مفهوم الفعل ماسوى الزمان لان معنى اقترانه بالزمان حدوثه بتجدد ما باعبار المعنى الحدوثى أو باعتبار النسبة والتعلق كما في أراد الله وعلم الله وبما ذكرنا ظهر فائدة اختيار لفظ الكل على لفظ الحدث وان دفع اعتراض السيد اه وقوله ماسوى الزمان هو الحدث والنسبة وقوله اما باعتبار المعنى الحدوثى ويلزم من ذلك تجدد النسبة وقوله أو باعتبار النسبة أى فقط والمراد النسبة الى الفاعل لانها هي الداخلة في مفهوم الفعل

قار الذات أى لا يتجمع
أجزاءه في الوجود
والزمان جزء من مفهوم
الفعل كان الفعل مع
افادته التقييد بأحد

لا على المطلوب الذي هو تجديد الحدث فالمناسب أن يضم إلى ذلك أن الزمان المتجدد معتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحدث فيلزم تجددده ولذا لم يقل أحداً بأن الفعل القديم زمني كفاي علم الله فإن الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله مفيداً للتجدد) أي الحصول بعد أن لم يكن فإنه

وقوله والتعلق أي التعلق والارتباط بالفاعل وفي كلامه نظر من وجوه الأول أن هذا مفيداً أن النسبة توصف بالافتراق وهو خلاف ما صرح به أولاً حيث قال فيما سبق فكيف يعقل افتراقها بالزمان ونص على أن ابن الحاجب صرح بذلك وعبارة ابن الحاجب اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاث معان أحدها الحدث الذي هو المعنى المصدري وثانيها الزمان وثالثها النسبة إلى فاعل ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي هو آلة للملاحظة طرفها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه غير تلك النسبة ولما وصف ذلك بالافتراق بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث اه وتقدم خلاف ذلك عن معاوية الثاني أن النسبة إلى الفاعل في علم الله وأراد الله ليست متجددة بعد عدم فكل من العلم ونسبته والارادة ونسبته غير متجددة بعد عدم فكيف يقول وأما باعتبار النسبة ولو فرض أنه أراد من النسبة نسبة الفعل إلى المفعول كمتعلق العلم بالعلوم والارادة بالمراد وقلنا أن النسبة إلى المفعول داخلية في مفهوم الفعل المتعدي ولا شك أن النسبة بهذا المعنى متجددة برده عليه أن هذا لا يظهر إلا على أن العلم تعلقات تميزها بحدوثها وكذا الارادة والمختار في التوحيد أن تعلقاتها قديم الثالث لا يظهر حدوث التعلق في علم الله في الأزل ذاته وصفاته ثم في قوله اما الخ اشعار بأنه لا يجازي نحو علم الله وقوع كذا عند قصد حدوث تعلق العلم بالوقوع التابع لذلك الوقوع وقد ناقش أيضاً عبد الحكيم السيد في قوله لأن تجديد الزمان لا يستلزم تجديد ما يقارنه بأنه مخالف لما ذكره في حواشي شرح حكمة العين من أن مقارنة الشيء بالزمان ليس إلا حدوثه معه ويؤيده ما قالوا ان الله تعالى ليس بزمني وان كان مقارناً معه في الوجود وأن مقارنة الحادث مع الحادث زمان ومقارنته مع القديم دهر ومقارنته القديم مع القديم سرمد اه وقوله ويؤيده أي يؤيد أن المقارنة بالزمان ليست إلا حدوثه ووجه التأييد أنهم لما قالوا ان الله ليس بزمني أي ليس بمقارن للزمان لانه لو كان مقارناً له لكان حادثاً مثله وانما يقال مقارن مع الزمان فيأتون بمع ولا يأتون بالباء لان المقارنة بالزمان تقتضي الحدوث قال معاوية والفرق بين الباء ومع أن الباء للإصاق المقتضى عدم الانفكاك أو على تضمين معنى التقييد بخلاف مع وقوله وان كان مقارناً معه الأولى ثابتاً معه بدل مقارناً معه والمعية ثابتة كما قال تعالى والله معكم أينما كنتم قاله معاوية أي ومثله ومقارنته مع القديم وقوله وان مقارنة الخ قال شيخنا لا شاهد فيه بل هو تنقيح اه وفي بعض النسخ وان كانت مقارنة الحادث مع الحادث زماناً الخ مع نصب دهر وسرمد وبهذا تعلم أن المحشى قصر في بيان اعتراض السيد (قوله فالمناسب الخ) هذا الكلام لم يذكره السيد بل ذكره الحفيد وعبارته قوله والزمان جزء الخ أنت خير بأن ذلك لا يدل على تجديد الحدث وحدوثه كما هو المطلوب بل على تجديد مجموع معنى الفعل والمناسب أن يضم مع ذلك أن الزمان المتجدد داخل في المحشى وكتب يس على قول الحفيد أنت خير الخ هو مأخوذ من كلام السيد قدس سره وساق عبارته فكان المحشى رحمه الله توهم أن عبارة الحفيد برمتها مأخوذة من كلام السيد فنسب الكلام للسيد بناء على ما يتبادر من عبارته وليس كذلك كما علمت (قوله على وجه المطابقة بينه) أي الزمن ولا تتأني

الازمنة الثلاثة مفيداً
للتجدد واليه أشار بقوله
(مع افادة التجدد كقوله)
أي قول طريف بن تميم

مدلول الفعل لا التقضي شيئاً فشيأ عبد الحكيم (قوله أو كلا) الهمة للتقرير والواو عطف على
مقدر أي أحضر واو بعثوا وكلما ظرف لبعثوا سيراً (قوله عكاظ) في القاموس كغراب سوق
بصعراء بين نخلة والطائف كان يقوم هلال ذي القعدة ويستقر عشرين يوماً يجتمع فيه قبائل
العرب فيتعاكظون أي يتفاحرون ويتناشدون عبد الحكيم (قوله هو متسوق للعرب) أي
سوق اسم مكان من تسوق القوم أي باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يعني أن لي على كل قبيلة
جناية فإذا وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم وهذا مدح في العرب للجري منهم وقيل إنما بعثوا
اليه لانه لا ينم لهم اظهار ما فخرهم الا بحضوره لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجدد
منيف (قوله يتوسم) الشاهد فيه (قوله وتأملها شيئاً الخ) تفسير بحسب المقام
لا بحسب الوضع فلا ينافي ما مر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى
التقضي شيئاً فشيأ وعبارة عبد الحكيم بيان للغي المراد المستفاد بمعونة المقام والمضارع إنما يدل
على حدوث التوسم مطلقاً اهـ وعبارة الفري قوله شيئاً فشيأ يشعر بأن المراد بالتجدد فيما سبق
التقضي والحق أنه خارج عن مفهوم الفعل وضعاً وإنما يفهم من خصوصية الحدث أو المقام نعم قد
يقصد من المضارع الاستمرار التجدد بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن أن يقال غرض
الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعاً وهو
المقصود بالبيان يفهم في ضمن التقضي فلا غبار (قوله وافادة التجدد) ذكر افادة ليس كما
ينبغي اذ عدم الافادة لا يكون مقصوداً بالافادة للبليغ فلو حذف لفظ افادة كما في عبارة الايضاح
حيث قال فلا فادة عدم التقييد والتجدد لاستقام كذا في الاطول (قوله لافادة الدوام والثبوت)
أما الثبوت والمراد به تحقق المحول للموضوع فبحسب أصل الوضع وأما الدوام فن خارج لا بحسب
الوضع وأشار الى ذلك الشارح بقوله الآتي قال الشيخ عبد القاهر الخ فإنه أفاد أنه لا دلالة للاسم على
الدوام بحسب الوضع فهو إشارة الى أنه ينبغي أن يجعل كلام المصنف على الدوام من خارج جمعاً بينه
وبين كلام الشيخ ودفعاً للتنافي بينهما فهو إشارة الى الجمع لا الاعتراض على المصنف سم (قوله
والثبوت) الاولى تقديمه على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس (قوله لا غراض)
كما في مقام المدح والمبالغة ونحوه مما يناسب الدوام والثبوت سم (قوله لا بألف الدرهم المضروب
صرتنا الخ) اعلم أن في اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهي أن صرته
مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول لبألف والأحسن نصب الدرهم
المضروب ليكون عدم الالفة من جانب صرته ولو اكتفى في التمثيل لكون المسند فعلاً واسماً بهذا
المثال لكفاء لان يرفعها كيتوسم ولا يخفى أن قوله وهو منطلق حال دائماً أطول وقوله الى
ضمير المتكلم مع الغير أي يكون للمتكلم مع الغير فلا ينافي انه هنا للمعظم نفسه (قوله لسن الخ)

(أو كلا وردت عكاظ)
هو متسوق للعرب كانوا
يجتمعون فيه فيتناشدون
ويتفاحرون وكانت فيه
وقائع (قبيلة * بعثوا
الى عريفهم) وعريف
القوم القيم بأمرهم الذي
شهر بذلك وعرف (يتوسم)
أي يصدر عنه تفرس
الوجوه وتأملها شيئاً
فشيأ ولحظة فلحظة (وأما
كونه) أي المسند (اسماً
فلا فادة عدمها) أي
عدم التقييد المذكور
وافادة التجدد يعني لافادة
الدوام والثبوت لا غراض
تعلق بذلك (كقوله
لا بألف الدرهم المضروب
صرتنا)
وهو ما يجمع فيه الدراهم
(لسن يرفعها وهو
منطلق) يعني أن الانطلاق

المطابقة الا اذا كان الحدث متجدداً أي حادثاً (قوله أي أحضروا) عبارة عبد الحكيم أي
أخافوني (قوله فلو حذف لفظ افادة الخ) فيه أنه ليس الغرض افادة عدم التجدد الذي الكلام فيه
وهو الحدوث كما لا يخفى وعدم التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى لا يستفاد الا اذا قامت قرينة على
الاستمرار الثبوتى فلو قال المصنف فلكون القصد عدم التقييد وعدم افادة التجدد أي الحدوث
لاستقام (قوله رحمه الله تعالى يعني لافادة الدوام الخ) لا دليل في كلام المصنف على هذه العناية فلا

فيه تكميل حسن إذ قوله لا يالف الخ ر بما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدرهم فأزاله فنرى (قوله ثابت للدرهم دائماً) لأن مقام المدح يقتضى دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا
انا اذا اجتمعت يوماً دراهمنا * ظلت الى طرق الخيرات تستبق

(قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً) فيه أن الفعل أيضاً كذلك اذ لا يدل بالوضع على التجدد والحدوث شيئاً فشيئاً وان كان ذلك قديستفاد من خارج نعم الفعل يدل وضعا على الحدوث أى الحصول بعد أن لم يكن والاسم لا يدل عليه وضعا بل قديستفاد منه ذلك من خارج والفعل يفيد التجدد والحدوث شيئاً فشيئاً بمعونة المقام والاسم لا يمكن أن يقصد منه لأنه مفيد لعدم التجدد أفاده عبد الحكيم وبما علم من كلام الشيخ وغيره من أن الاسم لا يدل وضعا على الحدوث وأن استفادته منه من خارج يعلم أن ما اشتهر من دلالة اسم الفاعل على الحدوث انما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال بعضهم في توجيه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الاول على الحدوث والثانية على الدوام أن اسم الفاعل لما كان جارياً في اللفظ على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لا تدل على زمان معين وليس بعض الأزمنة أولى من البعض حمل على الجميع لا باعتبار أنه يستفاد من لفظها وقال آخر جعل اسم الفاعل للحدوث والصفة المشبهة للدوام باعتبار الاستعانة لا الوضع وكتب أيضاً قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد أى ومن غير اقتضاء للدوام وان كان قديستفاد من الاسم بمعونة المقام ومن غير اقتضاء للحدوث أى الحصول بعد أن لم يكن وان كان قديستفاد من خارج أيضاً والحاصل أن الاسم لا يدل على أكثر من الثبوت أفاد ذلك عبد الحكيم (قوله لا أكثر من اثبات الانطلاق) أى وأما أفادته الدوام فن خارج فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كافي زيد طويل وعمر وقصير) تنظير للنفي فإنه لا تعرض فيه لا أكثر من اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصير صفة لعمر

وجه حمل كلامه على ذلك المؤدى الى المناقاة بينه وبين كلام الشيخ ثم يحتاج الى الإشارة لما يدفع التناهي (قوله ر بما يوهم) أى بقطع النظر عن المقام وبقية الأبيات (قوله فيه أن الفعل أيضاً كذلك) أى فلا يصح قول الشيخ من غير اقتضاء الخ لأن مقصود الشيخ الإشارة الى الفرق بين الاسم والفعل وضعا وقديسجواب بأن مراد الشيخ أن الاسم موضوع للثبوت ولا يمكن أن يدل على التقضى شيئاً فشيئاً ولو بالقرينة بخلاف الفعل فإنه يدل على الحصول بعد أن لم يكن فيمكن أن يدل على التقضى شيئاً فشيئاً بواسطة القرينة (قوله اذ لا يدل بالوضع) أى بمجرد ذكره كما يؤخذ من الاستدراك (قوله نعم الفعل يدل وضعا الخ) أى فيبينهما فرق من هذه الجهة لا من الجهة التي ذكرها الشيخ اه شيخنا ويمكن أن قوله نعم الخ جواب عما قبله ويكون محمله ما سبق لك قريباً (قوله والاسم لا يمكن أن يقصد منه الخ) فيه نظر فإنه ليس فيه دلالة على التجدد ولا على عدمه بدليل قول الشيخ فلا تعرض في زيد منطلق الخ ما في الشارح وسياًنى قريباً عن عبد الحكيم أن الاسم لا يدل على أكثر من الثبوت (قوله أفاده عبد الحكيم) أى أفاده معنى الكلام المذكور في الاستدراك وليس المراد أنه أفاد الاشكال والاستدراك اذ ليس فيه ذلك كما يعلم بمراجعته (قوله دلالة الاول على الحدوث) أى من خارج (قوله جارياً في اللفظ على الفعل) أى موافقاً له في عدد الحروف والحركات والسكنات (قوله لا يدل على أكثر من الثبوت) فعالم يدل باعتبار نسبه التقييدية

من الصرة ثابت للدرهم دائماً قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرض في زيد منطلق لا أكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمر وقصير

ولا نجد فيه واستفادة الدوام منه انما هي من خارج بمعونة أن الطول والقصر وصفان لازمان
(قوله وأما تقييد الفعل الخ) لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من أحوال
المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشيء في غير موضعه فلا اعتراض وكتب أيضا ما منه لا يخفى
أن تقييد المسند لا ينحصر في تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وان في رفع نحوه
عطف على تقييد الفعل رفعه فاغتنمه ولا تحرم نفعه قاله في الأطول فرفع النحو برفع كل قصور
وان كان خلاف المتبادر (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لانه
الاصل ولأن تجعل الفعل في كلامه بالمعنى اللغوي (قوله مطلق) أي غير مؤكد لان المؤكد
ليس فيه تربية الفائدة كما لا يخفى ح ف (قوله والاستثناء) أي المستثنى قال الرضى ان المنسوب
اليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون
المستثنى لانه الجزء الأعظم والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب بالنصب اه وهذا ظهر
كونه قيدا للفعل وان دفع ما قيل ان المستثنى من تسمية المستثنى منه فهو من تسمية الفاعل أو المفعول
أو غيرها فلا معنى لتقييد الفعل به عبد الحكيم (قوله فلتربية الفائدة) أي تكثيرها فان قلت
هذا مشكل في المفعول به لان الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لاصل
الفائدة لا لثبوتها وأي فرق بينه وبين الفاعل فان تعقله يتوقف على كل منهما قالت الفعل المتعدي

(وأما تقييد الفعل) وما
يشبهه من اسم الفاعل
والمفعول وغيرهما
(بمفعول) مطلق أو به
أوفيه أو له أو معه (ونحوه)
من الحال والتميز والاستثناء
(فلتربية الفائدة) لأن
الحكم كلما ازداد خصوصا

المأخوذة الى الذات المهمة فيه على ثبوت العلم أي حصوله مطلقا من غير تعرض لحدوثه أي حصوله
بعد أن لم يكن سواء كان ذلك الحدوث على سبيل النقيض أو على سبيل التقضي اه عبد الحكيم
(قوله لا يلزم من كونه الخ) أي فهو من مباحث ما باعتبارين فهو من أحوال المسند باعتبار كون
الفعل مقيدا ومن أحوال متعلقات الفعل باعتبار كون المفعول ونحوه مقيدا به (قوله رفعه)
أي رفع الانحصار أو القصور المفهوم من الكلام (قوله برفع كل قصور) أي حتى القصور
الذي أشار له الشارح بقوله وما يشبهه الخ (قوله وان كان) اسم كان عائدا على رفع النحو (قوله
أي غير مؤكد) رده عبد الحكيم بأن التأكيذائد على أصل الحكم فيحصل به تربية الفائدة
(قوله ان المنسوب اليه الفعل الخ) فتعوقام القوم الازيد افيه نسبتان نسبة القيام الى القوم
ما عدا زيدا على وجه الثبوت ونسبته الى زيد على وجه الانتفاء وهذه النسبة حصل تخصيص النسبة
الاولى فصار الفعل مقيدا بتعلقه بزيد على وجه السلب (قوله لانه الجزء الاعظم) عبارة عبد
الحكيم لانه الجزء الاول (قوله وهذا ظهر الخ) ولك توجيه كونه قيدا للفعل باعتبار أن معنى
قاموا الازيد اوقع القيام منهم دون زيد وقد سمى الجوهرى المستثنى مفعولا دونه كافي القطر
فهو قيد له من حيث انه مفعول دونه هذا والقيد في الحقيقة الاستثناء بالمعنى المصدرى أي الاخراج
أو بمعنى حاصله أي الخروج والثنائي أحق وان تلازما واتحدا ما لا فالفعل مقيد باخراج وخروج
بعض ما نسب اليه عن نسبته اليه فلا موجب للتأويل بالمستثنى ولا موافقة للكلام الرضى وتنزيله
عليه على أنه موافقه وينزل عليه بحمل قوله مع المستثنى أي باستثناءه بأداته لا بمجرد ذاته فيوافق
كون الاستثناء وأداته جزءا ثانيا زائدا وفضله وقيدا وانما صرح بالمستثنى دون الاستثناء وأداته
لان غرضه توجيه الاعراب ومحل المستثنى لا الاستثناء لانه معنى ولأداته لأنها حرف لا توجيه القيدية
كذا يؤخذ من معاوية (قوله يتوقف تعقله الخ) فيه أن هذا التوقف انما هو من جهة اعتبار

زاد غرابه وكما زاد غرابه

زاد افادة كما يظهر بالنظر

الى قولنا شئ ما موجود

وفلان بن فلان حفظ

التوراة سنة كذا في بلد

كذا ولما استشعر سؤالا

وهو أن خبر كان من

مشبهات المفعول والتقييد

به ليس لتربية الفائدة

لعدم الفائدة بدونه أشار

الى جوابه بقوله (والمفيد

في نحو كان زيد منطلقا

هو منطلقا كان) لان

منطلقا هو نفس المسند

وكان قيد له للدلالة

على زمان النسبة كما

اذا قلت زيد منطلق في

الزمان الماضي (وأما تركه)

أي ترك التقييد (فمما منع

منها) أي من تربية الفائدة

(قوله ما يشمل الحكم

ولازمه) أراد بالحكم في

الفعل المتعدي أي من

حيث هو متعد نسبة

المحكوم به كالضرب

الى المفعول وبلازمه

نسبته الى الفاعل فالمفعول

لتحصيل أصل النسبة

الاولى لتوقفها على

المنتسبين ولتربية النسبة

الثانية وتقويتها لعدم

توقفها على المفعول فاندفع

ما أطال به بعدوما ظنه

بعضهم من أن المراد بل لازم

الحكم هنا ما يسمى لازم

الفائدة فتأمل اه

يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو مفعول لكل أحدا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لانه اعتبر في مفهومه النسبة الى الفاعل الخاص فتأمل سم (قوله زاد غرابه) أي بعدا عن الذهن وقلة خطو بالبال (قوله وكما زاد غرابه) أي بالنسبة للسامع (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) لانه الدال على الحدث بخلاف كان فانها الدلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هي انما تدل على الزمان والى ذلك أشار الشارح بقوله وكان قيد الخ وهذا بخلاف ما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وأنها المسند حتى ان معنى كان زيد حصل شئ لزيد وقوله بعد منطلقا أو نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشئ المهم من سم (قوله وكان قيد له) مبني وأخبر وهو صريح في أن المقيد نفس المسند وهو مقتضى كلام المصنف ويحتمل أن في العبارة مسامحة والمراد أن المقيد النسبة والأمر قريب لان تقييد كل يؤول لتقييد الآخر سم (قوله للدلالة على زمان النسبة) هذا الوجه جار في الافعال وأما المشتقات والمصادر فتوابع لها عبد الحكيم وعبرة الأطول ولم يدخل في نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن لا على أصل النسبة بخلاف أخوات كان فان في فروعها تقييدا لا محالة لان في الاخوات تقييد بن تقييد بالزمان وتقييد بمخصوص النسبة تضمنه مصادرهما والفروع لم يفهما الا الزمان اه (قوله فمما منع منها) المراد بالمانع هنا المانع بالمعنى اللغوى

المتعدي وأصل الفائدة لا يتوقف عليه فلا وجه للشك كالأصلا (قوله لا على تعقل المخصوص) أي بدليل أنه لا يجب ذكر المفعول المخصوص (قوله بخلاف الفاعل الخ) أي بدليل وجوب ذكره (قوله لانه اعتبر في مفهومه النسبة الى الفاعل الخاص) هذا لا يوافق ما اشتهر من أن الفاعل يجوز أن يقع نكرة من غير مسوغ كائى آت ولا ماسبق له عن الرضى من أن معنى كان زيد حصل شئ لزيد بحيث جعل الفاعل لفظ شئ وهو عام وانما يوافق طريقة نقلها الراعى عن أبى اسحاق الشاطبي وهى أن الفاعل اذا وقع نكرة فهو كالمبتدأ لا بد له من مسوغ قاله بعض مشايخنا وقديقال المراد بالفاعل الخاص المعنى بالذكر وفي عبد الحكيم مانصه قوله فالتربية الفائدة أراد بالفائدة ما يشمل الحكم ولازمه فلا يرد أن المفعول به ليس لتربية الفائدة لتوقف فهم الفعل المتعدي عليه اه ولا يقال أراد بلازمه تعاقب المفعول في الفعل المتعدي أي فأصل الفائدة حصل بالحكم وتربيتها بفائدة أخرى هى التعلق بالمفعول فلا يرد هذا الايراد اذ لا يرد إلا لو كانت الفائدة هى الحكم ولازمه معا لا المعنى الشامل لكل على انفراده وكانت تربيتها بشئ زائد عليها معا لانا نقول برد أن ذلك يقتضى تربية الفائدة التى هى التعلق بتقييد الفعل بمفعول ونحوه وهو باطل وفي معاونة بعد نقله عبارة عبد الحكيم مانصه أي من حيث هو متعد وأراد يشمل بجمع ويضم وبالحكم النسبة وبلازمه تعلقه اذا لزمه التعلق بشئ يعنى أن التربية للجموع فتظهر في الحكم وان لم تظهر في لازمه للتوقف ولا يخفى أنه تعسف والجادة أنه أراد بالحكم لا الجموع فالتربية له ظاهرة وان لم تظهر لللازمه ولعل الأصل أراد بالفائدة الحكم لا ما يشمل الخ فحذف الناسخ المثبت وأحل المنقح محله (قوله فتوابع لها) أى محمولة عليها طرد الباب قاله شيخنا وغيره وهذا منظور فيه لمجرد التقييد بالزمان المأخوذ من الهيئة وفيه أنه لا حاجة لاعتبار الطرد إلا بالنسبة لمصدر كان والأسماء المشتقة منه كما يعلم مما يأتى (قوله لان في الاخوات تقييد بن الخ) فى نحو

وهو ما لا يتأتى تحصيل الشيء معه وجوديا كان أو عدميا منافيا كان أولا فلا اعتراض على عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء الفرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أى لذلك الفعل الواقع في عبارة المتكلم ومعنى عدم العلم بمقيداته جهل المتكلم بمفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما تقييده بالشرط) كان ينبغي أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد لتجرى القيود الوجودية على سنن واحد كيف والتقييد بالشرط في قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتي بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك إياي يس وأجيب بأنه لما كان محتاجا إلى بسط آخره عن الترك وقوله في قوة المفعول فيه في عبد الحكيم ليس التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف لأن الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة أعني ثبوت المسند للمسند إليه فانه مطلق فالمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند إليه فقولنا اضرب زيد يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للمتكلم فلا بد في صدقه من تحقق المقيد والقيد معا وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند فعني قولنا ان ضرب بني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على أن يكون ثبوته في وقت

مثل خوف انقضاء
الفرصة أو ارادة أن
لا يطلع الحاضرون على
زمان الفعل أو مكانه أو
مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات
أو نحو ذلك (وأما تقييده)

(قوله فلا بد من أن يقال)
أى في الفرق بين الظرف
والشرط الظرف الخ

صار تقييد بالمضى وتقييد بالانتقال وقوله تضمنه مصادرها أى المصادر التي اشتمل عليها لفظها وهى المواد وقوله والفروع أى في العمل فيشمل المصادر وقوله لم يفهمها إلا الزمان بخلاف التقييد بالخصوص كالانتقال في الصيرورة فانه لم يفهم وفوات الزمان بالنسبة لفروع نحو أصبح وأمسى وإنما هو بالنسبة للزمان المدلول للهيئة أما الزمان المدلول للمادة فلا يفوت وذلك أن في نحو أصبح دلالتين على الزمان دلالة بالمادة ودلالة بالهيئة (قوله فلا اعتراض على عدم العلم بالمقيدات من الموانع) بأنها هى المنافيات وهى لا تكون إلا وجودية كفى سم فالتعميمات السابقة ما كملها واحد (قوله نحو غزال وقع) أى ولم نقل في الشرك مثلا (قوله في عبد الحكيم الخ) غرضه بالاثبات بهذه العبارة الرد على يس فان ظاهر كلامه أن الشرط كالظرف قيد للمسند مع أن الشرط قيد لنفس النسبة (قوله لنفس المسند) تقدم أن معاوية قال في قول عبد الحكيم ان الزمان المدلول للفعل قيد للحدث يمكن أن مراده لثبوت الحدث فعلى هذا يحتاج للفرق بين الزمان المدلول للفعل وغيره (قوله فانه مطلق) أى فان ثبوت المسند للمسند إليه مطلق أى غير مقيد بالظرف وقوله ثابت للمسند إليه أى مع عدم تقييد ذلك الثبوت بذلك الزمان أو المكان (قوله وأما الشرط الخ) فيه أن مجرد كونه قيداً للثبوت بوجوب قطعاً توقف الصدق على تحققهما ككونه قيداً للمسند بلافرق لانه حينئذ اخبار بأنه ثبت كذا لكذا وقت كذا فلا بد من أن يقال الظرف قيد على وجه التحقق خلوه عن التعليق فيمتوقف الصدق عليهما معا والشرط قيد كالظرف لكن على وجه الفرض والتقدير كما صرح به في المطول وغيره فلا يتوقف عليهما بل على كونه بحيث يثبت في وقته على تقديره وان لم يثبتا وعلى هذا يحمل كلام الشارح هنا اه معاوية بتصرف وقوله فيه أن مجرد كونه قيداً للثبوت بوجوب الخ فيه نظر فانه ان كان قوله كذا من قوله وقت كذا كناية عن زمان فقوله فلا بد الخ مسلم لكن ليس هذا من قبيل ما نحن فيه وان كان كناية عن ثبوت الضرب لعمر ومثلا فقوله فلا بد الخ غير مسلم فانك اذا قلت يثبت المجيء لزيد عند ثبوت المجيء لعمر ولم يفهم من ذلك أن ثبوت المجيء لعمر يحصل أولا يحصل غاية ما فيه أن هذا الثبوت وقت ذلك

ثبوته وان لم يثبتنا قال الشارح في شرح المفتاح فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة
الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق أن
مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فامعنى ذلك في
الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شئ لشيء أو نفيه عنه كما
هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب أو النفي أو نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فيعلق ذلك
بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فنحن هنا امتنع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد
فاكرمه انى على تقدير صدق أنه جاءك أطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى
انشاءه اه كلامه فهو صريح في أن الشرط قيد لثبوت شئ لشيء أو نفيه عنه في الخبر ولطلب شئ

الثبوت فاذا لم يحصل جميعا فلا كذب فلو كان الاستعمال في نحو يجي زيد عند مجي عمرو وعلى أن
متعلق القيد النسبة لصدق الكلام عند انتفاء القيد والمقيد معا وما جاء كذب الكلام عند انتفاءهما
الامن تعلق القيد بالسند في الاستعمال نعم قد يقال عدم فهم حصول القيد من ذلك عارض في
الاستعمال بسبب كثرة استعماله على معنى الفرض فافهم (قوله قال الشارح في شرح المفتاح الخ)
عبارته في شرح المفتاح وقد ظهر من هذا أى من كون الشرط قيدا للسند في الجزاء أن الجملة
الشرطية ليست إلا جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط كما
يقيد بالفعل فيه والحال ونحوه فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في
وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره اه وظاهره خلاف ما قاله عبد الحكيم (قوله فا
معنى ذلك في الانشاء) أى فيما اذا كان الجزاء انشاء فانه لا يقال فيه تعليق حصول مضمون الجزاء
الخ لان هذا لا يظهر إلا في الخبر لان مضمون الانشاء يحصل بمجرد التلفظ به (قوله وكيف امتنع
في الشرط) أى وكيف امتنع الانشاء في الشرط (قوله قلنا الحصول الخ) هذا صريح في أن
الشرط قيد للنسبة لانه نفس السند ولذا قال عبد الحكيم تفريعا على هذا الموضع وما قبله فهو
صريح الخ (قوله وقد يكون لتوجه الطلب الخ) أى فالطلب واقع في الحال بهذا اللفظ وانما
المعلق توجهه الى المأمور حتى يعد مخالفا للأمر ان لم يفعل وفيه أن التوجه لازم للطلب على أن
اعتبار التوجه لا يأتي في النفي ونحوه فالظاهر أن اضافة توجه للطلب اضافة الصفة للوصف
ولذلك أسقط لفظ توجه فيما بعد وبعد ذلك فتعلق الطلب ونحوه مما يحصل في الحال بالتلفظ غير
ممکن فالظاهر أن المعلق هو المطلوب ونحوه كالاكرام في نحو ان جاءك زيد فأكرمه كما يأتي بيانه
عن الأطول قريبا (قوله المفروض الصدق) أى انه على خطر الوجود (قوله فن هنا امتنع كونه
انشاء) أى فن أجل كون الشرط مفروض الصدق امتنع كون الشرط انشاء لان الصدق
والكذب من خواص الخبر وانما يقع الشرط انشاء ويؤول بالخبر لما سيأتى عن السيد قدس سره
عند قول المصنف ولكونهما التعليق أمر بغيره في الاستقبال كان كل من جلتى كل فعليه استقبالية
(قوله أطلب منك) أى أوجه طلبى اليك على ظاهر كلامه وقد علمت ما فيه (قوله لا بمعنى الاخبار
بالطلب) وقال السيد قدس سره واذا وقع الجزاء انشاء كان جاءك كرمه فؤول أى فانت مأمور
باكرامه أو يستحق هو أن يؤمر باكرامه على قياس تأويله فيما اذا وقع خبرا للبتدأ اه وهو
مخالف لما نقله عبد الحكيم عن الشارح من أن المعلق توجه الطلب لا الاخبار به ويأتى تحقيقه

أو غنية أو ترجيه في الانشاء وعلى هذا في جعل المصنف الشرط تقييدا للمستند مسامحة وكذا في قول الشارح ان جئني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك ايأى تأمل (قوله أى الفعل) أى وما يشبهه وأراد بالفعل على الجزاء تقدم على الشرط أو تأخروا بالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) أى جملة فعل الشرط (قوله أكرمك ان تكرمنى) اشارة الى أنه لا فرق بين صورتي التقديم والتأخير في كونه قيداً سواء قلنا ان المقدم جزاء لفظاً كما هو رأى الكوفيين أو ان المقدم دال على الجزاء كما هو رأى البصريين عبد الحكيم وعبارة الاطول قصد الشارح المحقق أى بتمثيله بالمثالين أن الشرط كما يكون قيداً للجزاء المتقدم يكون قيداً للجزاء المتأخر فان علماء المعاني لا يعملون المتقدم على الشرط دال على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث اليجاز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ لرعاية أمر لفظي لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل أكرمك ان تكرمنى من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة القانون النحوي المشهور فلا يكون بليغاً لانتفاء الفصاحة قلت لاشبهة في قوة هذه الشبهة ولا تندفع الابطعاصيص

أى الفعل (بالشرط)

مثل أكرمك ان تكرمنى
وان تكرمنى أكرمك

(قوله والجواب) أى جواب
الشرط أى جزاؤه اه

عند الكلام على قول المصنف ولا يكونهما لتعليق أمر الخ (قوله وعلى هذا في جعل المصنف الخ) هذا من كلام المحشى لامن كلام عبد الحكيم كما علم بالوقوف على عبارته (قوله كما يكون قيداً للجزاء المتقدم الخ) الاولى أن يقول كما يكون قيداً للجزاء المتأخر يكون قيداً للجزاء المتقدم وقد يقال انه قلب العبارة لنكتة المبالغة في جواز تقديم الجزاء عندهم كما قاله شيخنا أو يقال ان الأصل في التقييد أن يكون للتقدم (قوله لرعاية أمر لفظي) المراد بالأمر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جرى الى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوع لأصل تراكيب الكلام وسماه أمراً لفظياً لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجية عن ذلك الكلام المأني به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما في ذلك التركيب غير محتاج اليهما في الافادة وما جرى العرف به كره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب الاقرينة خارجية يكون تقديره مراعاة للمعنى اه ع ق باختصار وفي الفري ان قلت لان سلم أن تقدير الجواب لرعاية أمر لفظي اذ الشرط يفتقر الى الجزاء ألبتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والاختل أصل المعنى فليس تقديره لرعاية أمر لفظي بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من الأول بلا احتياج تقديره بحسب تأدية أصل المراد اه بتفسير وقال بعض المشايخ الأمر اللفظي هنا هو لفظ الجزاء فانه يقتضى تأخره عن الشرط لانه مسبب عنه وحينئذ يكون محذوفاً نحو أكرمك ان تكرمنى للدلالة عليه وفي الاستثناء المفرغ لفظ المستثنى فانه دال على أن هناك مستثنى منه حذف اه ولا يخفى ما في قوله فانه يقتضى تأخره عن الشرط لانه مسبب عنه فان المسبب مضمونه وذلك لا يقتضى تأخراً لفظه عنه ومجرد المناسبة لا يفيد الوجوب بل الاولوية (قوله قلت لاشبهة في قوة الخ) قد يقال هذا التركيب جائز باتفاق انما الخلاف في التسمية فقط ومخالفة القانون لا بد أن تعود ثمرتها على التركيب اه شيخنا نعم ان كان الجزاء المتقدم مجزوماً عند أهل المعاني كان مخالفاً للقانون المشهور ومن عدم الجزم المبني على أنه دليل لاجزاء ثم رأيت في سم ويس ضبط أكرمك

قولهم مخالفة القانون النعوى المشهور بقانون لم يدع اليه أمر لفظي (قوله فلا اعتبارات) أى اعتبارات وبدل عليه قوله وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى اما فى الماضى كافى لو واما فى الاستقبال اما مع الجزم كافى اذا أومع الشك كافى ان اه ص سم وكتب أيضا قوله فلا اعتبارات لا تعرف الخ أى فيعتبر فى كل مقام ما يناسبه من معانى تلك الادوات فاذا كان المخاطب مثلاً يعتقد أنه ان كرر المجيء اليك مللت منه فتقول نفياً لذلك كلما جئتني ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد أن الجأى فى وقت كذا لا يصادف طعما عند زيد مثلاً قلت متى جئت زيد اوجدت عنده طعماً أو يعتقد أنك لا تجالس إلا بالمسجد مثلاً قلت أين تجالس اجلس معك اه ع ق (قوله وحالات) عطف تفسير (قوله ما بين أدواته) أى الشرط بمعنى التعليق ففيه استخدام (قوله من التفصيل) أى مما ذكره مفصلاً طول (قوله وفى هذا الكلام) أى قول المصنف وأما تقييده بالشرط حيث جعل الشرط قيداً (قوله قيد الحكم الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له لكن ينبغى أن يستثنى من ذلك ما اذا كانت أداة الشرط اسماً مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح به فى شرح الكشاف لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند

بالجزم فى قول الشارح أكرمك ان تكرمنى فليحضر أو يقال ان القانون المشهور فيه مراعاة المحذوف فاذا جعل المتقدم نفس الجزاء ولم يراع المحذوف كان خروجاً عن القانون من المراعاة لكن الوجه أن يقال ينبغى أن يراد بمخالفة القانون النعوى المشهور الجرى على طريقة بعض قليل من النحاة وأما الجرى على رأى جمع كثيرين فلا ينبغى عده منها (قوله قولهم مخالفة القانون الخ) أى فيما يخلف بالفصاحة وبعد هذا مخالفة القانون انما تكون بالانحراف لا براهها النحاة وهنا لم يحصل ذلك غاية الامر أن بعض النحاة خالف هنا فى التسمية وليست تلك المخالفة موجبة لمخالفة القياس قاله بعض مشايخنا وهو موافق لما تقدم عن شيخنا (قوله والحالات هى تعليق مضمون الخ) فيه أن هذه معان مدلولة للتركيب وليست الحالات التى هى الدواعى كذلك لما تقدم من أنها قائمة بالمخاطب خارجة عن كونها مدلولة للكلام وقد يقال افادة المدلول قد تكون داعية لا يراد الدال والداعى لتلك الافادة أمر آخر قائم بالمخاطب كاعتقاده أنه ان كرر المجيء مللت منه ومقصود المصنف الآن بيان الداعى للإيراد مباشرة وقد تقدم للمصنف أمور كثيرة ليس الداعى فيها قائماً بالمخاطب مع كونه مستفاداً من الكلام اه شيخنا وقوله افادة المدلول قد تكون الخ تقدم ما يتعلق بذلك عند تعريف علم المعانى وقد تقدم ان الداعى قد يكون قائماً بالمخاطب وقد يكون قائماً بالمتكلم وقد يكون قائماً بغيرهما (قوله رحمه الله تعالى وفى هذا الكلام إشارة) وجه كونه إشارة أن الكلام مسوق لبيان أن المسند مقيد بكذا البيان أن كذا قيد وان صرح فيه بذلك كافى قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فانها مسوقة لبيان الاتفاق للبيان نسبة الولد لبيه بالنسبة للاب معلومة من المولود له على سبيل الإشارة كما فى تعريفات السيد ولان كون ذلك عند أهل العربية لم يصرح به فى الكلام انما يعلم منه بواسطة ان عادة أهل المعانى انما يتكلمون بحسب ما عند أهل العربية ولان كونه قيداً للحكم لا للسند غير مصرح به أيضاً بناء على أن الاضافة ليست بيانية

(فلا اعتبارات وحالات)
تقتضى تقييده (لا تعرف
الاب معرفة ما بين أدواته)
يعنى حروف الشرط
وأسماءه (من التفصيل
وقد بين ذلك) التفصيل
(فى علم النحو) وفى
هذا الكلام إشارة الى
أن الشرط فى عرف أهل
العربية قيد الحكم الجزاء
مثل المفعول ونحوه فقوله
ان جئتني أكرمك

بنزلة قولك أكرمك وقت
 مجيئك أي لا يخرج
 الكلام بهذا التقييد
 عما كان عليه من الخبرة
 والانشائية بل إن كان
 الجزاء خبرا فالجمله الشرطية
 خبرية نحو ان جئتني
 أكرمك وان كان انشاء
 فانشائية نحو ان جاءك
 زيد فأكرمه وأما نفس
 الشرط فقد أخرجته الاداة
 عن الخبرية واحتمال
 الصدق والكذب وما
 يقال من أن كلام
 الشرط والجزاء خارج
 عن الخبرية واحتمال
 الصدق والكذب وانما
 الخبر هو مجموع الشرط
 والجزاء المحكوم فيه
 بلزوم الثاني للادول فانما
 هو اعتبار المنطقيين
 ففهوم قولنا كلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار
 موجود باعتبار أهل
 العربية الحكم بوجود
 النهار في كل وقت من
 أوقات طلوع الشمس
 فالمحكوم عليه هو النهار
 والمحكوم به هو الموجود
 (قوله أي مفهوم الشرط
 الخ) وفي نسخة من
 المطول صحبة الشرطية
 بدل الشرط وغيرها بدل
 وغيره اهـ

النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب أيضا مانصه الاضافة بيانية (قوله بنزلة قولك الخ)
 الذي ارتضاه في الاطول أنه بنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك فراجع (قوله أكرمك وقت
 مجيئك أي) استفيد الوقت من التعليل لان الشرط علة للجزاء وزمان المعلوم زمان العلة
 فالمعنى في هذا أكرمك لأجل مجيئك أي وفي زمانه سم (قوله ولا يخرج الكلام) وهو
 الجزاء ح في وقوله عما كان عليه أي قبل التقييد بالشرط (قوله بل إن كان الجزاء الخ) قيل
 عليه إن الجزاء في قولك أن ضربتكم تضر بني خبر مع أن الجملة انشائية ورد بأن حرف الاستفهام
 داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر يس (قوله فالجمله الشرطية) وهي
 جملة الجزاء مع قيده الذي هو فعل الشرط وقوله خبرية أي بسبب خبرية الجزاء (قوله فانشائية)
 أي بسبب انشائية الجزاء (قوله عن الخبرية) لانه ليس كلاما أصلا وقوله في المطول لان
 الحرف قد أخرجته الى الانشاء على حذف مضاف أي الى حكم الانشاء من حيث انه لا يحتمل صدقا
 ولا كذبا فصار كالمفعول والافهول ليس انشاء أيضا (قوله واحتمال الخ) عطف لازم (قوله كلا
 من الشرط والجزاء) أي كلامهما على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله فالمحكوم عليه
 هو النهار الخ) عبارة المطول والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين
 غيره بحسب اعتبار أهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل

(قوله الاضافة بيانية) أي اضافة حكم للجزاء وهذا يتوقف على أن يراد بالحكم المحكوم به
 وبالجزاء المسند فقط لا بالجملة بتمامها وانما احتج لهذا لأجل قول الشارح مثل المفعول ونحوه
 الخ ولان كلام المصنف في تقييد الفعل الذي هو المسند وقديقال الحكم بمعنى النسبة والجزاء
 هو الجملة بتمامها والاضافة من اضافة المدلول للدال ويكون جاري على أن الشرط قيد للنسبة وقوله
 مثل المفعول ونحوه أي في مطلق التقييد وانما يختلف وكذا قوله بنزلة قولك أكرمك الخ
 ومشييرا الى أن في كلام المصنف مسامحة وقال شيخنا ان قوله مثل المفعول ونحوه أي في أنه
 قيد للنسبة وان كان لزوما في المشبه به إذ يلزم من كونه قيدا للمسند كونه قيدا للنسبة وأن
 قوله بنزلة قولك أكرمك الخ الظرف فيه قيد للنسبة الا كرام لانفس الاكرام وهذا يندفع
 ما تقدم عن المحشى من دعوى المسامحة في كلام الشارح اه تأمل (قوله الذي ارتضاه في
 الاطول الخ) ما في الاطول مبنى على أن معنى كونه بنزلة أنه بمعناه وجعله الشرط قيدا للمسند
 وما في الشارح يحتمل أنه مبنى على أن معنى كونه بنزلة كونه نظيره في مطلق التقييد ويحتمل أنه
 مبنى على أن معنى كونه بنزلة كونه بمعناه على ما تقدم قريبا عن شيخنا وعلى ما ذكره في القولة
 بعد عن سم (قوله وهو الجزاء) وعلى هذا فالجزاء في قوله بل إن كان الجزاء خبرا اظهاري في مقام
 الاضمار ويكون الاضراب للانتقال الى لازم ما سبق إذ يلزم من عدم خروج الكلام أي الجزاء عما
 كان عليه من الخبرية والانشائية كون الجملة الشرطية بتمامها خبرية ان كان الجزاء خبرا وانشائية
 ان كان انشاء ولك أن تريد بالكلام الجملة الشرطية بتمامها (قوله خبر) أي قبل جعله جزاء
 وقوله مع أن الجملة انشائية أي جملة مجموع الشرط والجزاء أي بواسطة وقوعها في سياق الاستفهام
 وقوله داخل في المعنى على الجزاء أي فالجمله قبل جعلها جزاء مشفلة على الاستفهام فهي انشائية
 (قوله ان مفهوم الشرط) أي مفهوم القضية المشفلة على الشرط المنعقدة من الشرط والجزاء

العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انحلع عن الخبرة واحتمال الصدق والكذب وقالوا أنها تشارك الحلية في أنها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفا بأن طرفيها مؤلفان تأليفاً خبرياً وإن لم يكونا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحلية ألا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النصارى أن التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع وظاهر أنه جلة خبرية قيد مسندة مفعول فيه فكيف بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث أنه قال عبد الحكيم فإن قلت فما الفرق بين مذهبي أهل العربية والميزانيين فإن المآل واحد قلت الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى أنه لو لا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء علماً لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهوماً مفهوماً مخالفاً كاذباً إليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحلية لا يفيد الحكم أصلاً فلا يكون الشرط

بدليل ما بعده (قوله والشرط قيد له) أي للمحكوم به وهذا يفيد أن الشرط قيد للسند وقوله ومفهوم القضية الخ) يفيد أنه قيد للنسبة وهو ما ارتضاه عبد الحكيم كإتقاده لم الحشى نقله عنه (قوله باعتبار مطابقة الحكم) أي للواقع (قوله بثبوت الخ) الباء للتصوير وقال بعض المشايخ هي للابسة من ملابس العام للخاص (قوله حينئذ) أي حين طلوع الشمس (قوله وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث) قال قدس سره سماه أولاً لتحقيقاً وعده ثانياً من النفائس وكل ذلك تبجح منه بما قدمه إليه ولا طائل تحته إذا كشف عنه غطاؤه وبيانه أن الخبر إذا قيد حكمه بزمان أو قيد آخر كان صدقه يتحقق حكمه في ذلك الزمان أو مع ذلك القيد وكذبه بعدمه فيه أو معه وإذا لم يقيد فصدقه يتحقق في الجلة وكذبه بمقابلته فإذا قلت أضرب زيداً وأردت الاستقبال فإن تحقق ضربك إياه في وقت من الاوقات المستقبلية كان صادقاً والاف كاذباً وكذلك إذا قلت أضرب به يوم الجمعة أو قائماً فلا بد في صدقه من تحقق ضربك إياه وتحقيق ذلك القيد معه فإن لم تضربه أو ضربته في غير يوم الجمعة أو في غير حال القيام كان كاذباً وكذلك إذا كان القيد ممتنعاً كقولك أضربه في زمان لا يكون ماضياً ولا يكون حالاً ولا مستقبلاً فإن الخبر يكون كاذباً وبالجملة انتفاء القيد سواء كان ممتنعاً أو غيره يوجب انتفاء المقيّد من حيث هو مقيّد في كذب الخبر الذي يدل عليه وكيف لا وقولك أضربه يوم الجمعة أو قائماً مشتمل على وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعاً يوم الجمعة أو مقارناً لحال القيام فلو فرض انتفاء القيام مثلاً لم يكن الضرب المقارن له موجوداً فينتفي مدلول الخبر فيكون كاذباً سواء وجد منك ضرب في غير حال القيام أو لم يوجد إذا عرفت هذا فنقول إذا قلت أن ضرب بني زيد ضربته فلو كان معناه أضربه في وقت ضرب به إياي لم يكن صادقاً إلا إذا تحقق الضرب مع ذلك القيد فإذا فرض انتفاء القيد أعني

وقت ضرب به اياك لم يكن الضرب المقيد به واقعا فيكون الخبر الدال على وقوعه كاذبا سواء كان وجد منك ضرب في غير ذلك الوقت أو لم يوجد وذلك باطل قطعاً بأنه اذا لم يضربك ولم تضربه وكنت بحيث ان ضربك ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا ولغة فظهر أن الحكم الاخباري متعلق بارتباط أحد الطرفين بالآخر لا بالنسبة بين أجزاء الجزاء وان ما ذهب اليه الميزانيون لا يخالفه كلام أهل العربية وكيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم والعرف وقد صرح النحويون بأن كالم المجازات تدل على سببية الاول ومسببية الثاني وفيه اشارة الى أن المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء نعم كلام السكاكي يوافق ما اختاره الشارح وبذلك اغتر نفسه الى أهل العربية بأسرهم لكنه كلام ظاهري ربما دعاه اليه ماراه من جعل الشرط قيودا للسند ضبط الكلام وتقليد لا لانتشار وربما أوهمه صحة ذلك ما قد يقال ان قولك ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك أو وقت مجيئك ولذلك عرف الحكم الخبري في صدر كتابه بما يختص بالجملة ويرد عليه أن المقصود من تنزيله تلك المنزلة التنبيه على أن مجموع الشرط والجزاء كلام واحد وعلى أن الغرض الاصل معرفة كون الجزاء معلقا لمعرفة كون الشرط معلقا عليه وما توهمه فاسد لان معنى التعليق والشرطية مراد من قولك على تقدير مجيئك أو وقت مجيئك والام يمكن صحبها لما قررناه واداء وقوع الجزاء انشاء كقولك ان جاء زيد فأكرمته كان مؤولا أي ان جاءك فأنت مأمورا بكرامه أو يستحق هو أن يؤمر باكرامه على قياس تأويله فيما اذا وقع خبرا للبتداء ويظهر ذلك كله لمن تأمل أو ألقى السمع وهو شهيد اه وقوله قدس سره تبجح منه بما قد موه اليه أي فرح وسرور بشئ قد زين وزخرف اليه فهو بتقديم الجيم على الحاء في القاموس التبجح محركة الفرح وبجح به كفرح وكنع ضعيفة وبجحته تبجحا فتبجح وقوله قدس سره فلو كان معناه اضربه الخ قال عبد الحكيم فيه أن هذه الملازمة انما تتم لو كان التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف وليس كذلك لان الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة الى آخر ما تقدم للحشي نقله عنه وتقدم ما فيه عن معاوية وقوله قدس سره فظهر أن الحكم الاخباري الخ قال عبد الحكيم ليت شعري أنه كيف ينتفي هذا الاختلاف والحال أنه ثابت بين الحنفية والشافعية كما فصله في التوضيح ومعنى الاختلاف المذكور أن الميزانيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة في استعمال العرب معناها الحكم بلزوم شئ لشيئ وقال أهل العربية معناها ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط كما قالوا ان الاول مذهب الحنفية والثاني مذهب الشافعية وليس معناه أن الميزانيين وضعوا الشرطية لهذا المعنى حتى يرد ما ذكره بقوله وكيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة اه وسيأتي لك ما يتعلق بذلك وقوله قدس سره لا يخالف كلام أهل العربية أي بل مراد أهل العربية هو ما قاله المنطقيون خلافا للشارح وقوله قدس سره وكيف لا وهم الخ محصله أن المنطقيين بصدد بيان القضايا المستعملة في كلام العرب التي نقلها عنهم أهل العربية فكيف يخالفون أهل العربية في مفهومات القضايا الواردة عن العرب اذ لا يسوغ لهم أن يضعوا الشرطية للمعنى الذي ذكروه لان المعول عليه في وضع الالفاظ هم العرب لا غيرهم وقوله قدس سره وفيه اشارة الخ قال عبد الحكيم فيه أن كون الاول سببا للثاني يقتضي أن يكون تحقق مضمون الاول مفضيا الى تحقق مضمون الثاني سواء كان الحكم في الشرطية بالارتباط بينهما أو بالتقييد لا اختصاص له بشئ منهما وقوله قدس سره لكنه أي كلام السكاكي وقوله

مخصص الجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل هو ساكت عنه كما هو مذهب
 الحنفية اهـ (قوله وباعتبار المنطقيين) معنى الاختلاف المذكور أن المنطقيين قالوا ان الجملة
 الشرطية الواقعة في استعمال العرب معناها الحكم بلزوم شيء لشيء وقال أهل العربية معناها ثبوت
 الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس معناه أن الميزانيين وضعوا الشرط بهذا المعنى حتى يرد
 ما ذكره السيد بقوله كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملات عند الحكم (قوله
 والمحكوم به وجود النهار) أى لزوم وجود النهار (قوله فكم من فرق الخ) فبينهما فرق في
 المحكوم عليه و الفرق في المحكوم به و فرق في الحكم وغـ ير ذلك و نازع السيد الشارح في فرقه بين
 المذهبين ذاهبا الى موافقة أهل العربية لاهل الميزان وأطال في ذلك بما أطيل في رده كما بسط في
 حواشى يس وقد وافق العصام الشارح راداً على السيد فراجع يس تعرف (قوله في ان
 واذا ولو) ولا بد من النظر في من وما أيضا لان أحدهما للعاقل والآخر لغير العاقل وفي استعمال
 أحدهما مقام لآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان أطول (قوله للشرط في الاستقبال)
 أى تعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون جملة الشرط في الاستقبال فقوله
 في الاستقبال متعلق بالحصول الثانى الذى يتضمنه لفظ الشرط لا الاول لانه متعلق بالثانى ولا
 بالتعليق لانه في الحال لا في الاستقبال عبد الحكيم وقوله لانه متعلق بالثانى أى الذى هو مستقبل
 فيلزم أن الاول أيضا مستقبل (قوله لكن أصل ان الخ) أى حقيقة اللغوية يس وقدمها
 على اذامع أن أصل ان عدى وأصل اذا وجودى لان الأصل في الشرط والسبق العدم وكتب
 أيضا قوله لكن أصل ان مثل ان بقية أدوات الشرط غير اذا كما يدل عليه كلام الجاهى تبعاً للرضى
 انظر يس (قوله أصل ان عدم الجزم الخ) هو صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعده
 أما ظن الوقوع والجزم بعده فليسامو قعاً لها في الأصل ولو شملتهما عبارة المصنف وأما الشك
 والتوهم فقيل هما مووقع لها وقيل الشك فقط ع ق وقيل تدخل على المظنون وكتب أيضا
 مانعه أى جزم المتكلم (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) وأما قولهم ان مات زيد أفعل كذا مع
 أن الموت مجزوم بوقوع فوجهه الزخشرى بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول
 ان عليه فنرى (قوله بوقوع الشرط) أى تحققه ليدخل ما اذا كان الشرط سلبا (قوله الا
 حكاية) كقوله حكاية عن زليخا واثنى لم يفعل ما أمره ليسجن الخ وعن يوسف وان لا تصرف
 عى كيدهن الخ وعن اخوته قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله أو على ضرب من
 التأويل كالنظر الى حال المخاطب الغير الجازم بوقوع الشرط كما سيأتى وكتب أيضا قوله أو على

وباعتبار المنطقيين الحكم
 بلزوم وجود النهار لطلوع
 الشمس فالمحكوم عليه
 طلوع الشمس والمحكوم
 به وجود النهار فكم من
 فرق بين الاعتبارين
 (ولكن لا بد من النظر
 ههنا في ان واذا ولو) لان
 فيها أبعانا كثيرة لم يتعرض
 لها في علم النحو (فان واذا
 للشرط في الاستقبال
 لكن أصل ان عدم الجزم
 بوقوع الشرط) فلا تقع
 في كلام الله تعالى على
 الأصل الاحكاية أو على
 ضرب من التأويل
 (وأصل اذا الجزم)

قدس سره ووربما أوهمه أى أوهم السكاكى وقوله قدس سره ويرد عليه أى السكاكى وقوله
 قدس سره لما قررناه أى من لزوم الكذب مع كون الواقع خلافاً وقوله قدس سره أو يستحق
 هو أن يؤمر فيه انه لا يلزم من الاستحقاق الامر بالفعل فيفوت المطلوب (قوله كما هو مذهب
 الحنفية) أى ان مذهب الحنفية أنه لا يتصور مفهوم المخالفة في القضية الشرطية لما قاله الميزانيون
 ولو قيل بما قاله أهل العربية لتصور فيها وان كان لا يتجبع به عندهم لانهم لا يحتجون بمفهوم المخالفة
 أصلاً وفي معاوية أنهم ينفون مفهوم المخالفة مطلقاً ولو مفهوم قيد مخصص لما قام عندهم (قوله
 و نازع السيد الخ) قد تقدمت لك عبارته (قوله وقيل تدخل على المظنون) هو ما اختاره
 عبد الحكيم كما بأتى (قوله كما سيأتى) أى في كلام المصنف بعد بقوله أو لعدم جزم المخاطب

ضرب من التأويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لئلا تكتنفه أو كون المخاطب غير جازم
فان ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل أما لتفصيل المجمل الواقع في ذهنه فترى (قوله
بوقوعه) أى في المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع في المستقبل (قوله
فلم يتعرض له) لك أن تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد عبد الحكيم (قوله
لكونه مشتركا الخ) حاصل ذلك أنه كما أن ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم
بالوقوع كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بأنها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك وان
اذا كما انها للجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بالوقوع بل ذلك لازم للجزم بوقوعه
فعدم الجزم باللا وقوع مشترك بينهما فلم يتعرض له في مقام الفرق بينهما لعدم مدخليته فيه فتأمل
سم لكن يبقى هنائي وهو أن عدم الجزم باللا وقوع الشرط في اذا بمعنى أنه منتف وفي ان بمعنى أنه
يجوز فلا اشتراك في الحقيقة تأمل يس أى لعدم الجزم باللا وقوع الشرط في ان لوجود الشك
وفي اذا لوجود الجزم بوقوعه فيبينهما فرق (قوله أى ولان أصل الخ) عبارة الاطول ولذلك
المذكور من الأمرين وهو كون الأصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والأصل في اذا الجزم
كان الخ اه وهذا الصنيع أولى بمماصنه الشارح فافهم (قوله النادر) أى النادر بالوقوع
سم (قوله في الغالب) انما يقيد به لان النادر قد يقع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر بالوقوع لانه
انما يقع مرة مع أنه مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما يقل وجوده جدا اما بان يكون الغالب عدم
وقوعه وقد يقع وقد لا يقع واما بان يكون وقوعه لا بد منه لكنه مرة أو مرتين ع س سم (قوله
موقعا لان) أى حقيقة وتجوز فانه مع ندرته اما مشكوك فيه فيكون موقع ان حقيقة واما

بوقوعه فان واذا اشتراك
في الاستقبال بخلاف لو
ويسترقان في الجزم
بالوقوع وعدم الجزم
به وأما عدم الجزم بلا
وقوع الشرط فلم يتعرض
له لكونه مشتركا بين
ان واذا والمقصود بيان
وجه الافتراق (ولذلك)
أى ولان أصل ان عدم
الجزم بالوقوع (كان
الحكم النادر) لكونه
غير مقطوع به في الغالب
(موقعا لان) لان أصل
اذا الجزم بالوقوع (غلب

كقولك لمن يكذبك الخ (قوله بحسب اعتقاده) راجع لقوله بوقوعه فالجزم بالوقوع
بحسب الاعتقاد والتعليق بحسب نفس الامر وحينئذ لا منافاة بين الجزم بالوقوع وفرضه في
المستقبل من حيث انه يستدعي القول على وجه الاحتمال ولذلك لا يكذب بانتفاء القيد والمقيد
(قوله لان الشرط مطلقا الخ) تعليل لقوله أى في المستقبل (قوله لك أن تقول الخ) أى
فعدم الجزم باللا وقوع مفهوم من الجزم بالوقوع فلا حاجة لذكره معه كما فهم المورد (قوله
التردد) أى ولو برأحية أو مرجوحية (قوله في المعاني المحتملة) أى للوقوع واللا وقوع
في نفس الامر اه عبد الحكيم (قوله المشكوك) أى غير المتيقنة عند المتكلم فالمراد بالشك
ما يشمل الظن فان الشك في اللغة خلاف اليقين كما في القاموس وليس المراد منها المتساوية
الطرفين لما في الرضى من أن ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم
وقوعها وفيه أيضا أن ان للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن المقطوع به اه عبد الحكيم
(قوله لكن يبقى هنائي الخ) في عبد الحكيم كون عدم الجزم باللا وقوع في ان بسبب التردد
وفي اذا بواسطة الجزم بالوقوع لا ينافي اشتراكهما في عدم الجزم باللا وقوع كما وهم (قوله بمعنى
أنه) الضمير راجع لللا وقوع الشرط (قوله أولى بمماصنه الشارح) أى لا يهامه ان الواو
لعطف المعلل مع علته المحذوفة على المعلل مع علته السابقة وان لم يكن مراده بل مراده ما في الأطول
غايته أنه قصد التنبيه على التوزيع (قوله رحمه الله كان الحكم النادر الخ) لا يقال يعلم منه
ان الحكم غير النادر يكون موقعا لا اذا يعلم من قوله غلب لفظ الماضي مع اذا أن المستقبل يغلب

محزوم به فهو لكونه ملحقا بموقع لان أى تجوزا أطول بأدنى تغيير (قوله لفظ الماضى) أى اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضى سواء كان الفعل الماضى أو المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضى ولم يقل الماضى لئلا يتبادر منه الفعل الماضى أطول (قوله ههنا) أى مع اذا (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الخ) أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشئ فى نفسه وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والافبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع أو اللالوقوع فزى (قوله أى قوم موسى) هو فرعون وجاعته وسهام قوم موسى لانه مبعوث اليهم (قوله كالخصب والرخاء) أورد الكاف فى بيان الحسنة اشارة الى شمولها للخصب والرخاء وغيرهما وأورد كلمة أى فى تفسير سيئة اشارة الى أن المراد منها نوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أى هى مختصة الخ) وقال العصام أى لاجلنا هذه لا لغيرنا يعنى لاسبب لهذه الحسنة الاتحن فاللام للتعليل لالاختصاص لانه مقتضى بطير وبعوسى ومن معه أى يقولون هذه بشأمتهم وسبب حدوثهاهم فتفسير الشارح قوله لنا هذه بأنها مختصة بنا محل نظر اه ملخصا (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أى يتشاءموا) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بعوسى أى بسبب موسى ومن معه (قوله أى الحقيقة) أى فى ضمن فرد غير معين فأل فى الحسنة للعهد الذهنى (قوله كالواجب) لم يقل واجب لأن هناك من الأجناس ما لم يقع أصلا كالعنفاء (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لانه انما يصح فى نوع معين لافى نوع ما لانه أيضا كالواجب الوقوع فلعل المراد بقوله فيما تقدم الجنس أى أو ما هو بمنزلة كالنوع اذا أريد به نوع ما سم فقولته بخلاف

مع ان فانه يردان غير النادر ليس الغالب فيه الجزم حتى يكون موقعا لاذ فانه يشمل ما لا غلبة فيه ولا ندور (قوله أى اللفظ الدال الخ) فان قلت قد عرف الفعل الماضى بهذا التفسير الذى فسر به لفظ الماضى فينبذ لا يرجح على الماضى لعدم شمول هذا التفسير للم يضرب بدليل أنهم عرفوا به الفعل الماضى قلت أردت بالوضع أعم من الوضع التركيبى فكان شاملا للم يضرب والمعتبر فى تعريف الفعل الماضى الوضع الافرادى فيخرج عنه لم يضرب أطول بايضاح (قوله أو رد آية الخ) أى وتحقيقا وتوضيحا أيضا لكون الحكم النادر موقعا لان الخ (قوله لانه مبعوث اليهم) أى وان لم يؤمنوا به اذ لا يشترط فى قوم الرسول أن يؤمنوا به بدليل الابعدا لعاد قوم هود (قوله وغيرهما) أى كنفوالاموال وصحة الابدان وكثرة الاولاد (قوله لانه) أى التقليل (قوله التشاؤم ترقب حصول الخ) ليس هذا امر ادا هنا فان تشاؤمهم بعد حصول المكروه لاقبله فتأمل (قوله لان هناك من الاجناس الخ) حمل الجنس فى كلام الشارح على كل جنس فقال ذلك أى جنس الحسنة وقوعه واجب فيحصل الجزم بمجىء الحسنة (قوله لانه أيضا كالواجب الوقوع) أى لكثرة واتساعه أيضا فيقطع بحصوله كما يقطع بحصول الجنس لان أفراد نوع ما هى أفراد الجنس فالانتساع فى الجنس ونوع ما واحد وفيه أن الكثرة والانتساع فى الجنس أهم وذلك لانه ان أريد من السيئة نوع منها لم يتحقق الا فى نوع واحد عام عموما بدليا ولا يتحقق فى نوعين معا أو ثلاث معا وهكذا بخلاف ما اذا أريد الجنس فانها تتحقق فى نوع وفى نوعين وفى أكثر فتتحقق

لفظ الماضى) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أى جذب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بعوسى ومن معه) من المؤمنين جىء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به (ولها عرف) الحسنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرة واتساعه لتحقيقه فى كل نوع بخلاف النوع وجىء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة انما) أى

النوع أى المعين كفاي سيئة (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال لان المطلوب تقليل الوقوع والتكثير انما يدل على تقليلها في نفسها بمعنى أنها شئ يسير واحدا كثيرا وقد يجاب بأن المراد بالدلالة ما يكون على سبيل المناسبة وتقليلها في نفسها يناسب تقليل وقوعها فم وأما في الجملة عليه يس (قوله وقد تستعمل) هذا مقابل للأصل في قوله السابق لكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذ كر نظير ذلك في اذا بان يبين أنها قد تستعمل في مقام الشك لنظير ما استعملت له ان في مقام الجزم مع أن قوله السابق وأصل اذا الجزم يدل على أنها قد تستعمل في غير الجزم والا فلا يتجه ذكر الأصل وحينئذ فينبغي أن يقال انها قد تستعمل في الشك لما يناسب ذلك من الأغراض كالإشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغي أن يكون مشكوكا بل لا ينبغي الآن يكون محزوما به وعدم شك المخاطب وكنز يله منزلة الجازم وكنز يليب الجازم على غيره فلي تأمل يس (قوله في

الجنس أكثر فطعية الحصول فيه أتم وفي عبد الحكيم أن معنى نوع ما نوع معين في الواقع مجهول عند السامع وأنه لا يتحقق الا في ضمن نوع واحد على سبيل البديل كما أشار اليه العلامة في شرحه حيث فسر قوله تعالى وان تصبهم حسنة أى نوع منها كحصب أو غنمية أو ظفر يوم بدر فأورد الكافي وكلمة أو وكذا قوله تعالى ولئن أصابكم فضل من الله أى نوع منه كفخ أو غنمية اه ولا شك أن وقوع النوع المعين الواحد المبهم عند السامع أقل من وقوع الجنس اه ولعل مراده بقوله معين في الواقع أى معين كان فهو مقيد بالوحدة وبالتعيين المطلق وفي اعتبار التعيين نظرا اذا لا دليل عليه نظير ما يأتي قد بر (قوله أى المعين كفاي سيئة) أى فان المراد منها نوع مخصوص هو نوع الجذب والبلاء المسبب عنه ومثل الشارح في مطوله لما قصد به النوع المخصوص بقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن أصابكم فضل من الله وبين النوع المخصوص في الآيتين في شرح المفتاح بان المراد بالحسنة في قوله تعالى وان تصبهم حسنة الحصب والرخاء لأن الآية نزلت في اليهود حيث تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت أثمارها وغلث أسعارها وبان المراد بالفضل في قوله تعالى ولئن أصابكم فضل من الله هو الفخ والغنمية لوقوعه في مقابلة فان أصابتكم مصيبة أى قتل وهزيمة بدليل ما قبله يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات أو انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن اه وأنت تعلم أن شأن النزول لا يقتضي خصوص النص فالحق أنه ليس في الآيتين قرينة على إرادة النوع المخصوص قاله عبد الحكيم يريد بالشأن ما يعم سبب النزول كفاي الآية الأولى وسياق النزول كفاي الثانية وقد تقرر في الأصول أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومثله السياق فانه لا ينافي ظاهر العموم وقد ناقش بعض مشايخنا المحشى في قوله أى المعين النخ بأن النوع المعين لا دليل عليه لانها نكرة وهي لا تدل على التعيين ولا دليل عليه في الكلام غيرها اه فتأمل (قوله رحمه الله ولهذا نكرت السيئة لتدل النخ) عبارة الاطول ولهذا نكرت تنبيهها على أن السيئة لقلة أفرادها لم تخرج عن الإبهام ولم تستحق التعريف المقتضى للتعيين وقال الشارح المحقق نكرت للتقليل وما ذكرنا أنسب والأحسن الا ببلغ أن يقال أريد بالسيئة سيئة حقيرة أى ان أصابهم سيئة حقيرة يطيروا فضلا عن الاكثر وهذا كما يقال ان خسر فلان فلا سبإراه (قوله كالإشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغي النخ) أى كقولك لمن قال لأدرى هل يتفضل على الأمير بهذا الأمر أولا

الى الحسنة المطلقة) ولهذا
نكرت) السيئة لتدل
على التقليل (وقد
تستعمل ان في)

مقام الجزم) أى حالته وقدر مقام تبعاً لعبارة المفتاح والايضاح قال فى الاطول وهى الصواب لان ان لم تستعمل فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) فسيده نظراً الى الأمثلة المذكورة والافقد تستعمل فى الجزم بعدم وقوعه أيضاً الذى هو خلاف أصلها أيضاً لان أصلها أن تستعمل فى الامور المحتملة (قوله خوفاً من السيد) لكونه أوصاه أن لا يعلم أحداً بوجوده فى الدار وهذا التجاهل بعدم علم المعاني اذا اقتضاه المقام كما فى المثال فان كان إرادته لمجرد الظرافة كان من البديع فلا يرد ما قيل انه من البديع فيكون ذكره هنا نطفلاً (قوله أول عدم جزم المخاطب) عطف على تجاهلوا تى باللام لان شرط نصب المفعول له أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن والتجاهل فعل المستعمل فنصب وعدم الجزم للمخاطب فجريس وكتب أيضاً قوله أول عدم جزم الخ هذا وما بعده اعتبر فيه ما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد تأمل (قوله كقولك لمن يكذبك الخ) المثال يحتمل التجاهل للملاءمة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب فذلك اكتفى به إلا أن عدم تنبيهه على كونه محتملاً كما نبه عليه فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب مما يشرع بأنه خصه بالثانى فذلك خصه الشارح المحقق فى الشارح بالثانى وان جمعه فى شرح المفتاح لهما أطول (قوله لمن يكذبك) المراد به من لا يصدقك أى لا يعتقد صدقك فكفى بالكذب عن عدم التصديق وهو صادق عن يشك فى صدقك أو يتوهمه وليس المراد من يجزم بكذبك والا كان مدخول ان مجزوماً بعدم وقوعه عند المخاطب كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم فلا يصح جرى الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب أو يقال المراد بالكذب قول المتكذب كذبت فانه يقال صدقت فلانا أى قلت له صدقت وكذبت أى قلت له كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله فاذا تفعل) للتقرير أى لا تقدر على ما يدفع خجلتك أطول (قوله العالم بوقوع الشرط) أى أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظراً للمثال (قوله لمخالفته مقتضى العلم) لك أن تجعل نكته التنزيل جريه على موجب الجهل يفرق بين النظرين ذوالفضل اه أطول (قوله كقولك لمن يؤذى أباه الخ) لك أن تعتبر فى هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعل المخاطب من ابداء أبيه كأنه أوقعه فى الشك وفى هذا الاعتبار

اذا تفضل عليك كيف يكون شكرك اشعاراً بأن مثل هذا الأمر لا ينبغي الشك فى تفضله ولعل المصنف لم يذكر خروج اذا عن أصلها قلته بالنسبة لخروج ان عن أصلها (قوله نظراً الى الأمثلة والى موافقة الايضاح) ورعاية لسوق الكلام حيث قال سابقاً وأصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط (قوله وعدم الجزم الخ) على انه ليس فعلاً أصلاً (قوله والتكذيب بهذا المعنى) أى بخلافه بمعنى اعتقاد الكذب (قوله أى لا تقدر الخ) أى قرباً منك لا تقدر (قوله يفرق بين النظرين الخ) الفرق هو ان مخالفة مقتضى العلم أعم من الجرى على موجب الجهل اذا مخالفة مقتضى العلم تصدق بالابداء وتصدق أيضاً بعدم الابداء وعدم الاحسان معاً ومقتضى العلم هو الاحسان بلا ابداء والجرى على موجب الجهل هو الابداء فقط قاله شيخنا وغيره وفى الاطول مقتضى العلم بالابوة عدم الابداء اه وظاهره أن ترك الاحسان والابداء معاً من صور مقتضى العلم فليصرر وقال بعض المشايخ الفرق بينهما أن الجرى على موجب الجهل أنسب بقوله منزلة الجاهل اه وقد يقال الفرق بينهما من حيث المفهوم ومن حيث إن الاول فيه اعتبار صفة

مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهل) كما اذا مثل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول ان كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفاً من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجبرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك ان صدقت فاذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيلة أى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط) منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذى أباه ان كان أباك فلا تؤذه

(قوله على انه ليس فعلاً أصلاً) فضلاً عن انه ليس مصدر اقليبا اه

ملاحظة حال المتكلم كما هو الأصل في ان فنى (قوله أى لتعير المخاطب) التقييد بالمخاطب منظور فيه الى المثال والافق يكون التعير لغير المخاطب نحو ان كان هذا أبازيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أى على وقوع الشرط منه أو اعتقاده اياه كفاي الأطول (قوله وتصوير) عطف سبب أى تصوير المتكلم للمخاطب أى تفهيم وتبيين وقوله ان المقام أى الذى فى شأنه أورد الكلام ع ق وكتب أيضا قوله وتصوير أن المقام الخ وربما يتحقق التصوير بدون التوبيخ كفاي قولك ان كان أبلك فلا تؤذه لان فيه اشتغال المقام على صدور الابداء من المخاطب وهو يقطع الشرط عن أصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط من عبد الحكيم اه (قوله كما يفرض المحال) يعنى كما أن استعمال ان فى المحال المحقق شائع كثيرا استعماله هنا فى المحال المقدر عبد الحكيم (قوله لفرض من الاغراض) كالتبكيك والالزام والمبالغة ونحو ذلك سم وكتب أيضا مانصه يسوى بينه وبين الممكن فى الاستعمال أطول (قوله أى أنهم لمكنم فنضرب الخ) أشار بذلك الى أن الفاء عاطفة على فعل مقدر كما هو مذهب صاحب الكشف رعاية لجزالة المعنى وليس مذهبه وجوب التقدير فى أمثال هذه العبارة وان صرح بذلك الرضى بدليل أنه جزم فى قوله تعالى أفأمن أهل القرى أنه عطف على أخذناهم فهو أكثرى عنده عبد الحكيم وسيبويه والجمهور على أن الهمزة من الجلة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيه على أصلها فى التصدير فان أخوانها متأخر عن العاطف على القياس نحو فأين تذهبون فأنى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون من الفنى (قوله وما فيه الخ) عطف خاص (قوله أى اعراضا الخ) على الأول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثانى مفعول له أى اعتبارا لاعراضكم فيتحد فاعله وفاعل الفعل المعلن وعلى الثالث حال بمعنى الفاعل عبد الحكيم (قوله ان كنتم) فان قلت هذا شرط فأين جزاؤه قلت الجلة

(أو التوبيخ) أى لتعير
المخاطب على الشرط
(وتصوير أن المقام لاشتغاله
على ما يقطع الشرط عن
أصله لا يصلح الا لفرضه)
أى فرض الشرط (كما
يفرض المحال) لفرض
من الاغراض (نحو
أفمنضرب عنكم الذكر)
أى أنهم لمكنم فنضرب
عنكم القرآن وما فيه
من الأمر والنهى والوعيد
والوعيد (صفحا) أى
اعراضا أو للاغراض
أو معرضين (ان كنتم
قوماء سرفين)

حاصلة وهى العلم والثانى فيه اعتبار صفة غير حاصلة وهى الجهل ومن حيث إن المراد بالاقضاء فى الاول الاستلزام بحسب العادة بخلافه فى الثانى كما لا يخفى فان الجهل لا يستلزم الابداء عادة فافهم (قوله كما هو الأصل فى ان) أى فى مستعملة على الأصل من حيث إنها مستعملة فى حال التكلم وان كانت على خلافه من حيث إنها مستعملة فى الشك التنزيلى وأصلها الشك الحقيقى (قوله والا فقد يكون التعير لغير المخاطب) أى التعير من حيث هو سواء كان على وقوع الشرط أو على غيره بقريته مثاله اذ التعير فيه على غير الشرط وهو الابداء كما سيأتى فى نظيره (قوله أو اعتقاده) نحو ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (قوله أى الذى فى شأنه أورد الكلام) أى كقام ظهور الآيات ونزول القرآن اه دسوقى (قوله بدون التوبيخ) أى على وقوع الشرط أو اعتقاده (قوله وهو يقطع الشرط) هو كونه أباه وكونه يقطعه انما هو على سبيل التنزيل والادعاء لان الطريقة الجادة أن الابوة تعلق الابداء لا العكس كما قاله معاوية (قوله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط) أى ولا على اعتقاده وان كان فيه توبيخ على الابداء (قوله يسوى الخ) جملة صفة لفرض (قوله عطف خاص) مبنى على أن القرآن عام فى الكل والبعض ولو اعتبر كونه للكل فقط كان من عطف الجزء على الكل (قوله أى اعتبارا لاعراضكم) يصح أن المعنى لاعراضنا عنكم وعدم اقبالنا عليكم بالتكاليف ولا يقال ان الضرب هو الاعراض والعلة تغاير المعاول لانا نقول ضرب الذكر عنهم جعله مخاطبا به غيرهم دونهم وعدم انزاله لهم وهو ملزوم

الشرطية وقعت حالا فتغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء
سم أى فجزاؤها محذوف للدلالة ما قبلها عليه وقيل ما قبلها نفسها هو الجزاء كما ذكره عبد الحكيم
(قوله فمين قرأ ان بالكسر) وأما من قرأ بالفتح فالله فى لان كنتم الخ فهو تعليل بتقدير اللام
وقراءة الفتح تدل على أن الأولى جعل المكسورة لمجرد السببية بتجردها عن الشك لان الأولى
نوافق القراءتين كذا فى يس (قوله والمحال وان كان الخ) جواب سؤال تقديره اذا كان بمنزلة
المحال فلا تستعمل فيه ان لما من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال
مقطوع بعدم وقوعه سم (قوله لكنهم الخ) فان قلت ما الفائدة فى أنه ينزل أولا بمنزلة المحال ثم
ينزل منزلة مالا قطع بعده ولا بوجوده قلت لان التدرج أبلغ فانه لو نزل ابتداء كذلك فأت اعتبار
محالته وهى نكته مطلوبة ع س سم وقوله أبلغ أى فى التوبيخ (قوله لتزييله الخ) حاصله
أن فى مثل ذلك تزييلين الاول تزييل المقطوع به بمنزلة المحال الثانى تزييل المحال منزلة المحتمل
المشكوك (قوله لقصد التبكيت) أى اسكات الخصم والزامه من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى
اظهار مدعاه فى صورة المشكوك اطمان لاستماعه فينتد تترتب عليه لازم مسلم الانتفاء كما فى آية
وان كنتم فى ريب أولاز ما قاطع ما جاء بهتمكنه فى ذهنه كما فى آية قل ان كان للرحمن ولد بناء على أن
المراد فأننا أول النافين للولد الموحدين لله والوجه الآخر أن المراد فأننا أول المطيعين لذلك الولد
لو كان لكنه لم يكن فأعبد ربى وحده ع ق (قوله أو تغليب غير المتصف الخ) كيف يغلب العدمى
على الوجودى الآن يقال يجوز ذلك باعتبار قوله الافراد وكثرتها أو باعتبار الاصله وعدمها نوبى
(قوله غير المتصف) أى غير محقق الانصاف على ما فى المطول لكنه لا يناسب ما سيقرر فى الآية
الآتية وكتب أيضا ما نصه أى الذى هو موقع لان (قوله على المتصف) أى بالفعل فيما اذا كانت
أداة الشرط داخلة على كان أو من تحقق أنه سيصف فى المستقبل فيما اذا لم يكن مدخول الشرط

فمين قرأ ان بالكسر
فكونهم مسرفين أمر
مقطوع به لكن جىء
بلفظ ان لقصد التوبيخ
وتصوير أن الاسراف من
العاقل فى هذا المقام يجب
أن لا يكون الاعلى سبيل
الفرض والتقدير كالحالات
لاشتمال المقام على الآيات
الدالة على أن الاسراف
مما لا ينبغي أن يصدر عن
العاقل أصلا فهو بمنزلة
المحال والمحال وان كان
مقطوعا بعدم وقوعه
لكنهم يستعملون فيه ان
لتزييله منزلة مالا قطع
بعده على سبيل المساهلة
وارضاء العنان لقصد
التبكيت كما فى قوله تعالى
قل ان كان للرحمن ولد
فأننا أول العابدين (أو
تغليب غير المتصف به)
أى بالشرط (على المتصف)
به كما اذا كان القيام قطعى

للاعراض الذى هو عدم الاقبال عليهم بالتكاليف واهمالهم منها لانفسه كما لا يخفى اه دسوقى
وفى معاوية ولا يخفى صحة كون المعنى أقزىل ونترك عنكم لاعراضنا عنكم بل فى تفسير ابن
الجوزى أى نترك عنكم فلا ندكركم اعراضا عنكم فالذكر التذكير وقيل القرآن أى فندرك
عن انزال القرآن من أجل أنكم لا تؤمنون به اه فافهم (قوله وقعت حالا) والمعنى مفروضا
كونكم مسرفين كما قيل فى زيد وان كثر ماله بخيل قاله بعضهم فقوله لتجردها عن الشرط أى
التعليل والترتب فلا ينافى اعتبار الفرض (قوله لان التدرج أبلغ الخ) وأيضا الشائع تزييله
منزلة المشكوك هو المحال (قوله كذلك) أى منزلة مالا قطع بعده ولا بوجوده (قوله بهتمكنه
الخ) متعلق بقاطعا أى يقطع ذلك اللازم رجاء الخصم عبادة النبى صلى الله عليه وسلم لذلك الولد
مع الله سبحانه بسبب تمكن هذا اللازم فى ذهن الخصم بواسطة الاصغاء (قوله لكنه لم يكن
فأعبد ربى وحده) فيه أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالى بدليل لو كان هذا انسانا
لكان حيوانا فانك اذا قلت لكنه ليس بانسان لم ينتج انه ليس بحيوان فكان الاولى أن يقول
لكن لم أعبد الولد بل الله وحده فلا ولد هذا هو الموافق لقواعد أهل الميزان لكن لما كان
التالى هنا مساويا للمقدم صح ما قاله المحشى وعلى هذا الوجه الآخر يكون من قبيل ما ترتب فيه
اللازم المسلم الانتفاء اه شيخنا (قوله أى غير محقق الانصاف الخ) سيأتى لك ايضا

كان (قوله غير قطعي لعمره) بمعنى أن عمره مشكوك في قيامه (قوله للمخاطبين المرتابين) جعلهم مرتابين وإن كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذي سيبينه (قوله أي يحتمل أن يكون للتوبيخ) الظاهر أن المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فلا حسن في التوبيخ أن يعتبر أولاً لتغليب المرتاب على غيره فترى وفي الأطول خلافه حيث قال عقب قول المصنف يحتملها لـكن على الأول الخطاب للمجرد المرتابين لأنهم الموجهون على الريب وعلى الثاني الخطاب لمجتمع من المرتابين وغير المرتابين (قوله لتغليب غير المرتابين) قال ع ق وظاهر أن المراد بغير المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالريب لأن شك في ريبهم لا مبرر أحدهما علم من أن المخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما ينكره عنادا والآخر أن المخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى فلا معنى لكون غير المرتاب بالنسبة إليه تعالى هو المشكوك في ريبه وهذا المرامي في التغليب في الآية الكريمة على هذا وهو أنه غالب المعلوم في ريبه على الذي علم ريبه هو مقتضى عبارة المصنف كما أشرنا إليه قبل (قوله وههنا بحث) حاصل البحث أن حقيقة التغليب أن يؤخذ ما للكلمة وما ليس لها ويغلب ما لها على ما ليس لها وههنا ليس كذلك لأن البعض مرتاب قطعاً والبعض الآخر غير مرتاب قطعاً فلم يوجد ما يليق بأن فجرد التغليب لا يكفي بل لابد من انضمام شيء آخر يصح به استعماله هنا (قوله وليس المعنى ههنا على حدوث الخ) دفع لأن يقال جواباً عن الإشكال لشرط انما هو وقوع الارتباب لهم في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم فهو من المعاني المحتملة المشكوكية سم وظاهره الاحتياج إلى التغليب مع هذا الجواب وليس كذلك

(قوله الذي سيبينه) فيه نظر فإن التغليب الذي سيبينه الشارح هو تغليب غير المرتابين على المرتابين وهذا بالعكس نعم هذا يناسب التغليب الآتي عن الفزري على احتمال التوبيخ وبيد أن مراده الذي سيبينه المصنف في قوله والتغليب الخ أي سيبين أنواعه التي لا يخرج هذا عنها (قوله فلا حسن أن يعتبر أولاً لتغليب المرتاب) أي لا جمل أن يكون توبيخ الجمع المرتاب وغيره على وقوع الشرط وهو الريب أي الوقوع ولو على سبيل التنزيل وتوبيخ غير المرتاب على الريب التنزيل من حيث وجود ما يناسب الريب منه ثم بعد التغليب ينزل ريب الجميع منزلة الحال المقطوع بعدمه لوجود الأدلة المانعة من الريب فيؤتى بأن اشيع دخولها على الحال وقال بعض مشايخنا لا حاجة إلى التغليب لأنه إذا وُجِدَ المرتاب فالجاء حديثه لم يبيح من توبيخ المرتاب بالأولى فهو مفهوم بالطريق الآخر ولا وجه للاحتسنة (قوله لا مبرر) لا ينجم منع إرادة المشكوك في ريبهم هذين الأمرين أما الأول فيحتمل مع علم أن من المخاطبين الخ أن فيهم من هو مشكوك في ريبه عند الخلق فيغلب وأما الثاني فلأن المخاطب بالكسر وإن كان هو الله لـكن الكلام المخاطب به مرامي فيه حال الغير وهو من يتأتى منه الشك قاله بعض مشايخنا (قوله حاصل البحث الخ) فيه أن هذا الحاصل يفيد أنه لم يوجد هنا تغليب أصلاً فهو غير بحث الشارح ولا يناسب ما فرعه عليه في قوله فجرد الخ (قوله بل لابد من انضمام شيء آخر الخ) هو ما أشار إليه الشارح بقوله بل لابد من أن يقال الخ (قوله وظاهره) أي ظاهر كلام سم وقوله مع هذا الجواب يعني قوله الشرط انما هو وقوع الارتباب الخ (قوله وليس كذلك الخ) فالتغليب حينئذ يصير لغواً لأن المتصف بالارتباب

الحصول لزيد غير قطعي لعمره وقتقول ان قتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أي يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لأنه كان في المخاطبين من كان يعرف الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتباب لهم وههنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي الالافوق فلا يصح استعماله فيه كما إذا كان قطعي الوقوع لأنها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكية وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب في (قوله وعدمه) أي والمتصف بعدمه ولو صرح به لكان أولى نظراً إلى قوله يتشارك كما لا يخفى اه

لان الواقع منهم الرب مشكوك في ريبهم في المستقبل كن لم يقع منهم فتأمل عى وبعبارة قوله وليس المعنى الخ جواب عما يقال أى حاجة الى هذا التغليب المستلزم لابراد البعث المذكور المحتاج في دفعه الى التنزيل الآتى مع أن أداة الشرط وهى ان تجعل الماضى مستقبلا والامور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة اليه تعالى محال لكن بجري الكلام على النسق العربى وعلى الوجه الذى يجرى عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وحاصل الجواب أن كان لا تقبل ان للاستقبال (قوله ولهذا زعم الخ) أى وهذا يدل على أن المعنى هنا على المضى لان إدلضى (قوله على أن ان لا تغلب كان الخ) وقيل ان تغلب كان الى الاستقبال كغيرها من الافعال الماضية وهومذهب الجمهور كفى يس (قوله لقوة دلالة كان على المضى) قال فى المطول لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان اه وقوله يستفاد من الخبر أى فى ضمن استفادة الحدث بخصوص منه ولا يضربنا أن هذا التعليل لا يجرى فى أخوات كان كصار مثلاً إذ الانتقال الذى هو مدلوله لا يستفاد من الخبر حتى يتمحض للدلالة على الزمان لان المدعى بخصوص بكان كفى الفزى عن الرضى لكن ربما رد أنه كما اعتبر الانتقال فى صار اعتبر الاستمرار والانتقطاع فى كان وهما غير مستفادين من الخبر قطعاً فلا يتم التعليل (قوله لما غلب صار الجميع الخ) أعاده توطئة لما بعده (قوله على سبيل الفرض والتقدير) بأن نزل الرب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ففيه تزييلان كفى ان كنتم قوما مسرفين (قوله والالزام) أى بما لا يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) فان الايمان بمثل القرآن محال لعدم وجوده يفرض لماذا كروا للتبكييت

وعدمه فى الحال يتشارك فى احتمال وجود الارتياب وعدمه فى الاستقبال ان لم يجب الاستصحاب أى استصحاب الحالة الاصلية وهى القطع بعدم أو الوجود والافعال فى الاستقبال كما هو عليه فى الماضى والحال أى الابان وجب استصحاب الحالة الاصلية المذكورة واستصحب بالفعل فالحال فى الاستقبال كما هو عليه فى الماضى والحال من بقاء الاشكال فكما هو وارد على اعتبار الماضى والحال كذلك وارد على اعتبار الاستقبال متى اعتبر الاستصحاب اه سيد قدس سره بايضاح ودفع عبد الحكيم هذا الاعتراض بأن اعتبار التغليب حينئذ لأن الشرط يجب أن يكون على خطر الوجود غير متحقق الوجود فى الحال فلا يقال لزيد القائم ان قت أضربك اه قال معاوية أى اندفع اعتراض السيد قدس سره بأنه لا يقال للمرتابين ان كنتم فى ريب ولا ان اربتم لانه هكذا باطلاقة يقتضى بظاهره أنهم غير مرتابين فى الحال فهذا انما يقال لغير المرتابين للمرتابين ففيه تغليب غيرهم عليهم نعم ان اربتم فى الاستقبال هكذا بالتقييد يقال لهم ولغيرهم فذا لا تغليب فيه اه (قوله وبعبارة الخ) تقرير الكلام الشارح بوجه آخر لا برد عليه ما ورد على ما قبله (قوله فلا يستفاد منه الا الزمان) أى لا يستفاد منه أمر زائد على ما استفيد من الخبر الا الزمان وهذا يفيد أن كان دالة على الحدث المطلق فهو موافق لما فى الرضى من دلالة على الحدث المطلق (قوله لكن ربما رد الخ) مردود بأن الاستمرار والانتقطاع انما يؤخذان من قرينة خارجية ومن غلبة الاستعمال كما فى كان الله غفوراً رحيماً وكان زيد قائماً اه شغبنا بزيادة (قوله رحمه الله بل لا بد من أن يقال الخ) هذا خلاف ما جرى عليه فى المطول فى دفع

المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على أن ان لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالة على المضى فجرد التغليب لا يصح استعمال ان ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكييت والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحن ولد فأنا أول العابدين

هذا البحث حيث قال ولا يحصى عن هذا الاشكال الابأن يقال غلب على المرتابين قطعا غير
 المرتابين قطعا أعنى الذين لا قطع بارتياهم ممن يجوز منهم الارتياح وعدمه ويكون معنى الكلام
 أول تغليب غير المقطوع بانصافه بالشرط على المقطوع بانصافه كما أشرنا إليه في المثال المذكور
 ثم اه وقوله ولا يحصى عن هذا الاشكال أى الذى هو البحث المذكور هنا ووجه كونه
 لا يحصى عنه كما قال السيد قدس سره ان اللزم من توجيه التغليب على التقرير السابق يعنى
 تغليب من لا ارتياح عندهم على من لهم ارتياح كون الشرط مقطوعا بعدمه لا كونه محالا يستلزم
 القطع بعدمه حتى يجاب بما مر من تنزيل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه فتعين أن يقرر التغليب
 على وجه يصير به الشرط مشكوكا كما قررره في المثال المذكور وهو ان قتم كان كذا حيث قال
 كما اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى بعض وغير قطعى بالنسبة الى آخرين فنقول للجميع
 ان قتم كان كذا تغليباً لمن لا يقطع بأنهم يقومون أم لا على من يحصل لهم القيام قطعا اه بايضاح
 وقوله قدس سره ان اللزم الخ قال عبد الحكيم يريد أن استعمال ان في المحال بتزيله منزلة
 المشكوك لا اعتبار خطاى شائع بخلاف استعماله في مقطوع العدم الذى ليس بمحال فانه لم يعنى
 استعماله فيه بتزيله منزلة المشكوك فاندفع ما قيل فيه بحث لأن فيما سبق كونه محالا بالتزيل
 يستلزم القطع بعدمه وهنا كون المرتابين غلب عليهم غير المرتابين يستلزم القطع بعدم الارتياح
 فكما نزل ثم اه ولا الشرط منزلة المحال ثم جعل ذلك المحال منزلة المتردد فيه فكذلك ههنا يجوز أن
 يغلب أولاً غير المرتابين على المرتابين حتى يصير واغير مرتابين بالتغليب ثم ينزل منزلة من لا قطع
 بارتياهم ولا بعدمه للتبكيك على أنه لا يكون استعمال ان حينئذ في مقام الجزم بالوقوع للتغليب
 بل للتبكيك ولا دخل لا اعتبار التغليب فيه اذ يكفى أن يقال لما كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير
 مرتاب نزل الكل منزلة من لا قطع بارتياهم ولا بعدمه للتبكيك اه قال معاوية والحق أن مقطوع
 العدم كالمحال في القطع بعدمه فيجوز فيه قياسا وان لم يسمع ما جاز فيه من تنزيله منزلة المشكوك
 للتبكيك اما بتزيله منزلة أى المحال أو لابل هو أولى بهذا كله من المقطوع بوقوعه وأن اطلاق
 كون استعمال ان هنا للتغليب وان لم يصح معنى أنه له لذاته يصح بمعنى أنه له لنسبة التوصل به الى
 التبكيك وان أمكن بدونه لانه به أتم وأبلغ منه بدونه لان الشرط معه كالمحال ولما في التغليب من
 نسكة أخرى اذ لا بد له في نفسه من نسكة وهى هنا التنبية على أنه ليس محال ريب ولا ينبغي فيه
 الريب وعلى عناد المعاندين ورمى المرتابين أى انهم امبالعناد كأصحابهم أو بعدم العقل واما
 مجرد اعتبار انقسامهم الى مرتابين وغيرهم بالتغليب فغايتة اما مجرد جعل الكل كالمشكوك في
 ارتياهم لمجرد اضطرابهم كالأحوال المضطرب حاله بين عناد وارتياح واما ريب كل قسم بمحال
 الآخر وأن الجميع كالمشكوك في ارتياهم لوجود كل من الريب والعناد بدونه فيهم فكل قسم
 كالمشكوك في حاله كالمحتمل أنه الآخر وهذا كله تحقيق ما في المختصر من قوله فجرد التغليب
 لا يصح الى آخر كلامه اه فتدبره وقوله أعنى الذين الخ بين هذه العناية أن لفظ قطعاً في
 المرتابين الذين أضيف اليهم الغير لا قيد في الغير فالتردد في ريبهم واقع حقيقة من العباد وفي معاوية
 ما يفيد أن المراد أنهم كالمتردد في ريبهم حيث قال قوله أعنى الذين الخ يعنى الذين كأنهم لا قطع
 بارتياهم بمقتضى حالهم من اضطرابهم بين أمارنى عناد تارة وريب أخرى أو بين يقين تارة وزواله

في فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه في صورة المشكوك اطمان
لاستماعه ع ق (قوله والتغليب يجري النخ) قال في المطول وجميع باب التغليب من المجاز لان
اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكر الموصوفين بهذا الوصف
فاطلاقة على الذكور والاناث اطلاقاً على غير ما وضع له قال الحفيد ووجه كونه مجازاً في تغليب
جانب المعنى نحو بل أنتم قوم تجهلون أن صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة لم يذكر
بلفظ الغائب ولم تجر هي صفة لهم والظاهر أن علاقة المجاز المجاورة في الذهن أوفى الذكر أو غيرها

زيب أخرى (قوله لعدم وجوده) أي المثل (قوله لأن اللفظ فيه لم يستعمل الخ) يعني أن
هذا القدر معلوم قطعاً وظاهر أن ذلك الاستعمال يكون لعلاقة والا كان خطأ فيكون مجازاً وان
لم تعلم خصوصية العلاقة وهذا معنى قوله في شرحه للفتاح وأما بيان مجازية التغليب وبيان العلاقة
فيه وبيان أنه من أي نوع منه فما لم أر أحداً حام حوله قاله عبد الحكيم (قوله ألا ترى أن القانتين)
أي باعتبار هيئته وقوله لاند كور أي لجمعية الذكور (قوله ووجه كونه مجازاً في تغليب جانب
المعنى النخ) حينئذ يشبه الجهل القائم بالجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغيبة بالجهل القائم
بالمخاطبين الذين لم يجرد ذكرهم بلفظ الغيبة ويستحق منه تجهلون بمعنى تجهلون وهذا أحد وجهين
في التجوز في نحو ذلك تقدم في نحمدك أول الكتاب هذا والوجه أن يقال وجه كونه مجازاً أن
الموصوفين وهم القوم باعتبار اتحادهم مع المبتدأ مخاطبون فتجهلون بهذا الاعتبار موصوفه
مخاطب فهو حقيقة بهذا الاعتبار لكنهم باعتبار أن المحمول هو العام المعبر عنه بالاسم الظاهر
غائبون فتجهلون بهذا الاعتبار موصوفه غائب فهو مجاز بهذا الاعتبار فالمعنى المجازي صادق
بأفراد القوم جميعاً بخلاف الحقيقة لكن هذا على اعتبار الوصف قبل الحل وهو المناسب لان
الخبر غير مفيد بدونه وهذا ظهر بتبادر أن التغليب في نحو تجهلون من الجمع بين الحقيقة والمجاز
فافهم واختار معاوية أنه لا مجاز في الآية وأطال في البيان (قوله ان علاقة هذا المجاز) أي الذي
في باب التغليب لا خصوص ما في تغليب جانب المعنى (قوله المجاورة في الذهن النخ) كافي تسمية
المشبهة بكل القنوت ومساهمة الرجال فيه قانتا لعلاقة المجاورة في الذهن أي الاجتماع في الملاحظة
واعطائها حكم القانت بادخالها في جمعة ترجيحه عليه وتسمية الام بأبالتلك العلاقة واعطائها حكم الاب
بادخالها في تثنيته أي ولو بحسب الشأن كافي تسمية المشبهة بما ذكر قانتا لعلاقة المجاورة في
الذكر واعطائها حكمه بما مر ترجيحه عليه وتسمية الام بأبالتلك العلاقة واعطائها حكمه بما مر
لذلك وقوله وغيرهما بالجر أي غير الذهن والذكر وهو المكان كالمسجد بالنسبة للسيدة مريم
فيصح تسميتها قانتا لعلاقة المجاورة في المكان واعطائها حكم القانت بما مر ترجيحه عليه ويصح
قراءته بالرفع وتثنية الضمير لتعدد المجاورة معنى بتعدد متعلقها وذلك الغير حينئذ كالشبهة
والاطلاق كافي تسمية القانتا قانتا لعلاقة الاطلاق أو المشابهة واعطائها حكمه بما مر ترجيحه عليه
وتسمية الام بأبالمثل ذلك وكافي القانتين عند اعتبار تغليب جماعة الذكور وسيأتي بيانه لكن
يبعد هذا الوجه قوله والظاهر فانه متبادر في استظهار أن العلاقة كذا لا غيره والغير في كلامه
يشمل سائر العلاقات (قوله رحمه الله تعالى والتغليب باب واسع الخ) مبنى على تعريف التغليب

(والتغليب) باب واسع
(يجري)

فان قلت أى فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يتبادر أنه منه قلت أجاب السعد نفسه

بانه اعطاء الشئ حكم غيره فلذلك جعل منه تغليب الأب على الأم مثلاً باعتبار صيغة التثنية والمراد اعطاؤه حكم غيره لترجح ذلك الغير عليه وليس المراد اعطاؤه ذلك المجرد مبالغة في تشبيهه مثلاً نخرج من تعريف التغليب ما عده من المجاز اذ ليس في اعطاء الرجل حكم الأسد في نحو رأيت أسداً يرى ترجيح الأسد عليه فان الأسد غير مراد فالترجح فيه للرجل بخلاف التغليب فان كلاماً من الشئ وغيره مراد لا على تعريفه بأنه ترجح أحد المعلومين على الآخر وإطلاق لفظه عليهما إجراء للمختلفين مجرى المتفقين اذ لا يشمل ما ذكر وقد ذكر القولين في الاتقان ومنه على التعريف الثانى كالاول قوله تعالى ولله يسجد ما فى السموات وما فى الارض وقال معاوية المراد بلفظه ما يعم الموضوع له كلفظ ما فى آية ولله يسجد وكالقائتين باعتبار تغليبهم على القائتات تغليب جمع على جمع ويم المناسب له المصوغ من لفظه لثناه كأبوين أو لجمعه كالقائتين باعتبار تغليب القائت على القائتة أو المراد به الاول فقط وبإطلاقه عليهما ما يعم إطلاقه عليهما معاً لفظاً بهيئته كلفظي ما والقائتين باعتبار الاول أو بهيئة تصاغله كأبوين والقائتين باعتبار الثانى اهـ وهو كلام وجهه مقصوده ادخال نحو أبوان في باب التغليب على هذا التعريف وادخال لفظ القائتين عند مجرد تغليب القائت على القائتة وتسميتها باسمه بجعل القائتين جمعاً لقائت الحقيقى والمجازى من غير اعتبار ترجيح الذكور القائتين على الاناث القائتات مثلاً (قوله أى فرق الخ) اعلم أن الجمع بين الحقيقة والمجاز يعتبر فيه انتساب كل من معنيين الى اللفظ على حدته وأحد هما حقيقى والآخر مجازى كالعافل وغير العافل بالنسبة الى لفظ من عند اعتبار انتساب كل منهما اليه على حدته سواء كان الحكم من باب السكينة بأن أريد كل فرد من أفراد العافل وغيره بدون اعتبار انضمام بعض الافراد الى بعض من حيث التلبس بالحكم وان حصل في الخارج انضمام من هذه الحيثية كقوله تعالى ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الارض اذا اعتبر انتساب العافل على حدته وغير العافل كذلك الى لفظ من حيث انه معنى له أو من باب الكل بأن أريد مجموع الافراد أى الافراد منضمين بعضها الى بعض من حيث التلبس بالحكم نحو قتل زيداً من رآه اذا أريد بمن رآه عافل وغيره واعتبر انتساب كل منهما على حدته من حيث انه معنى للفظ وحينئذ فالعلاقة فى الجمع بين الحقيقة والمجاز معتبرة بين بعض ما أريد باللفظ والبعض الآخر وليست معتبرة بين تمام المراد والمعنى الحقيقى للفظ ولا خفاء أنه لا منافاة بين ارادة مجموع الافراد من حيث التلبس بالحكم وبين ارادة انتساب كل من المعنيين على حدته الى اللفظ من حيث انه معنى للفظ ويزيد ذلك وضوحاً أن نحو قولك صافحت الزيد بن حكيم على كل فرد على حدته من حيث التلبس بالحكم مع أن كل فرد ليس معنى للفظ على حدته بل مجموع الافراد هو المعنى واعلم أن كلاماً من المجاز وعموم المجاز يعتبر فيه انتساب تمام المراد الى اللفظ من حيث انه معنى له سواء كان الحكم من باب السكينة أو من باب الكل لكن ان كان تمام المراد كلى المعنى الحقيقى الشامل له وللمعنى المجازى كان اللفظ من عموم المجاز والا كان من المجاز فقط ولو كان تمام المراد شيئاً لو حظا معنى واحداً للفظ وكان أحداً الشيئين معنى حقيقياً والآخر معنى مجازياً وحينئذ فالعلاقة فى كل منهما معتبرة بين تمام المراد والمعنى الحقيقى للفظ وبهذا تعلم أن التغليب يكون من الجمع بين الحقيقة

وتبعه السيد بأن الجمع أن يراد باللفظ كل منهما وهما أراده به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في كل واحد منهما بل في المجموع مجازا والبحث فيه مجال (قوله في فنون) أي في أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالفنون العلوم سم (قوله كقوله تعالى وكانت من القانتين) مبنى التغليب على أن من للتبعيض فإن جعلت ابتداء ثمة أي ناشئة من القوم القانتين لانها من ذرية هرون أخي موسى فلاتغليب لكن جعلها للتبعيض هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين كما في المطول يعني فالغرض مدحها بالحسب بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكور الخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع أي من الجمع القانتين ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلاتغليب ع س سم (قوله الصفة المشتركة) وهي القنوت ونسكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جنسهم

في فنون كثيرة (كقوله تعالى (كانت من القانتين) غلب الذكور على الانثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجري على الذكور فقط (و) نحو

والمجاز ويكون من المجاز ويكون من عمومه وقوله بين هذا أي التغليب أي في محور القانتين ولله يسجد ما في السموات وما في الارض ونحو قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون لاني نحو أو بان اذلاشبهة في أنه ليس من الجمع أصلا (قوله تركب من المعنى الحقيقي الخ) أي ان المعنى الحقيقي والمعنى المجازي لم يعتبر انتساب كل منهما على حدته الى اللفظ حتى يكون هناك انتساب كل من معنيين حقيقي ومجازي الى اللفظ فيكون جمعا بين الحقيقة والمجاز بل لوحظا معنى واحد اللفظ فيكون هناك انتساب معنى واحد فليس جمعا بين الحقيقة والمجاز وليس المراد اعتبار الهيئة الاجتماعية ودخول من التبعية في نحو وكانت من القانتين لا يستدعي ذلك الاعتبار حتى يصير مدخولها مركبا من حيث ان ما قبلها جزء مما بعدها لانها ليست قاصرة على ذلك بل قد يكون ما قبلها واحدا مما بعدها (قوله والبحث فيه مجال) أي لان التغليب قد يراد فيه معنيان حقيقي ومجازي كل منهما معتبر فيه انتسابه للفظ على حدته من حيث انه معنى له فيكون جمعا بين الحقيقة والمجاز اذ لا مانع من ذلك وقد يعتبر فيه انتساب معنى واحد الى اللفظ سواء كان كلي المعنى الحقيقي الشامل له وللمجازي فيكون من عموم المجاز أو شيئين لوحظا معنى واحد فيكون من المجاز كما تقدم وسيأتى ايضاح ذلك في الكلام على قوله تعالى وكانت من القانتين وقول شيخنا الباجوري كشيخنا في وجه البحث لانسلم أن اللفظ في التغليب مستعمل في المجموع باعتبار الهيئة الاجتماعية لم لا يجوز أن يكون مستعملا في المجموع باعتبار كل منهما مبنى على أن المراد بالتركيب اعتبار الهيئة الاجتماعية (قوله واعتبارات أحوال) كتغليب الأكر أو الأشرف وغير ذلك (قوله بالنوع السابق) أي تغليب غير المتصف به على المتصف به (قوله لانها من ذرية الخ) أي ولانها من نسل ابراهيم واسحاق ويعقوب اه دسوق (قوله بأنها صدقت الخ) اشارة الى مضمون الآية الواردة في شأنها قال الله تعالى ومريم ابنت عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين اه عبد الحكيم (قوله ويحتمل أن يكون لفظ القانتين الخ) أي فالمراد بالقانتين مجرد الاناث فلا تغليب وان كان مجازا (قوله حتى عدت من جنسهم) أي ظاهرا للتعبير عنها بما هو موضوع للرجال (قوله رحمه الله تعالى بان أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها الخ) أي بعد التجوز في هيئة المفرد حتى يتأتى الاجراء والجمعية فانها لا ترد على مختلف اللفظ أصلا واللفظ هنا مختلف

بهيئة التذكير والتأنيث في شبه القنوت الواقع من الأنثى بالقنوت الواقع من الذكر ويستعار
 الثاني للاول ويشتمق منه قانت بمعنى قانئة فهي تبعية وليس في ذلك الا مجرد التجوز اذ لا ترجع فيه
 كما علم مما مر ثم بعد ذلك لا بد من التجوز في الجمع باعتبار هيئته أيضا لانها موضوعة لجمعية الذكور
 المتفقين لفظا ومعنى أى حقيقة وماهية فيقال شبهت جمعية المشتركين لفظا بجمعية المشتركين لفظا
 ومعنى واستعير الجمع باعتبار هيئته من الثانية للاولى وأرى بد منه الذكور والاناث أو الأنثى لترجيحهم
 عليهن أو عليها وأجرائهم ماع اختلافا مجرى المتفقين لاصطحابهما في الذكر ولو بالقوة بداعى
 اشتهارهن أو اشتهارها بكل القنوت ومساهمة الرجال في تحصيله ولا يشترط الاصطحاب في عبارة
 المتكلم بصيغة التغليب أو لتجاوزهما في الذهن للداعى المذكور أو في المكان الخارجى بالنسبة اليها
 لانها كانت مجاورة لهم في المسجد في قوله تعالى وكانت من القانتين تغليب بالمعنى الأخص فالمجاورة
 هنا ليست علاقة المجاز كما هو ظاهر ولك أن تعتبر مجرد ترجيح القانت على القانئة مع التجوز في
 هيئة المفرد ثم في هيئة الجمع وان المراد بلفظ المرجح ما يعم الموضوع له والمناسب له المصوغ منه لجمعه
 أو لثنائه أو أن المراد هو الاول فقط لكن المراد من اطلاقه عليهما ما يعم اطلاقه عليهما معا لفظا وهيئته
 أو بهيئة تصاع له كما تقدم عن معاوية وقوله وذلك بأن يغلب أحد المصاحبين الخ يمكن اجراء كلامه
 على ما قاله معاوية فيكون التغليب في نحو أبوان بالمعنى الأخص أما إذا لم يجز عليه فلا وعلى كل حال
 فالتغليب فيه مطلقا بترجيح الأب على الأم لا بترجيح أبوين حقيقيين على أب وأم أما على التغليب
 بالمعنى الأخص فظاهر وأما عليه بالمعنى الأعم فلانه لم يعتبر عند اطلاق أبوان باعتبار هيئته على اثنيئية
 أب حقيقى وأب مجازى ترجيح أبوين حقيقيين على هذين واعطاء هذين حكمهما لان المراد مجرد
 الأب والأم وقد علمت أنه لا بد من ارادة المقلب والمغلب عليه وعلى كل حال لا بد من التجوز في هيئة
 المثني فانها موضوعة لاثنيئية ما اتفق لفظا ومعنى أى حقيقة وماهية نعم على طريقة ابن الحاجب
 ان قلنا أنه يكفي بالاتفاق لفظا ولو مجازا فهي حقيقة وكيفية اجراء المجاز في هيئته قد علمت مما مر
 في الجمع فالعلاقة فيه ليست المجاورة فالتجوز في الجمع باعتبار هيئته لا يكون الا بعد التجوز في هيئة
 المفرد من حيث التأنيث والتذكير بخلاف التجوز في نحو أبوين فان التجوز فيه باعتبار هيئته
 لا يكون الا بعد التجوز في المادة اذ الابوة ليست موجودة في الأم بخلاف القنوت فانه موجود في
 الذكور والاناث وظاهر ذلك أن المجاز في المثني والجمع أصلى وبه قيل والظاهر أنه تبعي في نحو
 القانتين والقانتين المذكور ومؤنث مما كان مشتقا فيعتبر التجوز أولا في المصدر المقيس ثم في الجمع
 المشتق مثلا وعلى ما ذكرنا تنزل عبارة الشارح فانه يوهم أنه لا تجوز في مفرد الجمع أصلا بخلاف
 المثني ولك أن تقول لا حاجة لذلك بل الأقرب أن لفظ القانتين الذي هو جمع للذكور حقيقة خاصة
 أماله نقل باعتبار هيئته من جمعية الذكور المتصفين بالقنوت الى جمعية الذكور والاناث
 المشتهرات بكل القنوت ومساهمة الرجال فيه كما هو ظاهر قوله في المطول منه تغليب الذكور على
 الاناث بأن يجزى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهما على طريقة اجرائها على الذكور
 خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين وقوله فيه فاطلاقه على الذكور والاناث وأماله نقل
 بذلك الاعتبار منها الى جمعية الذكور والانثى المشتهرة بكله ومساهمة الرجال في تحصيله التي كانت
 مجاورة لهم في المسجد والعلاقة المشابهة في أن كلا جمعية لمطلق متفق في شئ لان هيئة جمع المذكور
 موضوعة لجمعية الذكور المتفقين لفظا ومعنى وهي هنا دالة على جمعية الذكور والاناث أو الأنثى

يس (قوله بل أنتم قوم تجهلون) قال يس قال في العروس في تسمية هذا تغليباً نظراً لما فيه مراعاة المعنى وفي المعنى في بحث التغليب وزعم جماعة أن منهياً أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وإنما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيته أن ضمير تجهلون يرجع لقوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال في أوائل الباب السابع وان كان الخبر مثلاً غير مقصودا لذاته قيل خبر موطن كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجحيمي نحولاً أنى رجل * لولا مخاطبتي اياك لم نرى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما الا اليهما اه وفي رسالة الالتفات لمولانا كمال باشا زاده ومما يظن أنه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون لان في لفظ القوم جهتين غيبة وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد سجل على أنتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه

المتفقين في القنوت كما هو ظاهر قوله فيه عدت الأنثى من الذكور الخ فأريد منه الذكور والانات والأنثى الخ ما تقدم الا التجوز في المفرد عند الجري على ما قاله معاوية فالتجوز بلفظ القانتين من حيث الهيئته على كل انما هو بعد الجمعية فهي واردة على ما هو مستوف للشروط فلا تجوز في المفرد من حيث هيئته اذ المحوج لهذا انما هو قصد دخول القانتات أو القانته في الجمع حين الجمعية ليتحد ما ترده عليه الجمعية مادة وهيئة وعلى هذا انما اردن أو أريدت بالجمع بعد الجمعية وليس لهيئة المفرد دلالة في ضمن صيغة الجمع حتى يقال انه لا بد من التجوز باعتبار هيئة المفرد لارادة خلاف مدلولها ولو بعد الجمعية هذا وعلاقة المجاز على كل بين تمام المراد والمعنى الحقيقي فلم يعتبر انتساب كل من معنيين على حدة الى الدال فليس هنا جمع بين الحقيقة والمجاز وليس تمام المراد كلياً يشمل المعنى الحقيقي وغيره فليس هنا عموم مجاز فان اعتبر بعد التجوز في هيئة المفرد أولاً نقل لفظ القانتين باعتبار هيئته من معناه الأصلي الى جمعية الاناث أو الى الأنثى الواحدة ثم استعماله بذلك الاعتبار في جمعية الذكور التي هي المعنى الحقيقي معتبراً انتسابها على حدها اليه وجمعية الاناث التي هي معنى مجازي معتبراً كذلك وأردت مع اطلاق لفظ الذكور على الذكور والانات ترجيح الذكور على الاناث واجراؤهما مجرى المتفقين ولو في مجرد اطلاق هذا اللفظ عليهما مع كونه بالحقيقة للذكور فقط أو في جمعية الذكور كذلك ووحدة الأنثى التي هي معنى مجازي كذلك معتبراً ما تقدم وأردت نظير ما مر من الترجيح كان فيه اعتبار انتساب كل من معنيين على حدة الى الدال وأحدهما حقيقي والآخر مجازي وكانت العلاقة بين بعض المراد والبعض الآخر فيكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز فان اعتبر كذلك نقلاً للاعتبار السابق من معناه الى كلي العلاقة الاطلاق واستعماله في جمعية الذكور والانات والأنثى لكونها من أفراد الكلي وأردت مع هذا ما سبق كان فيه اعتبار انتساب معنى واحد الى اللفظ وهو شامل للمعنى الحقيقي والمجازي وكانت العلاقة بين تمام المراد والمعنى الحقيقي فيكون من عموم المجاز هنا ولا يجب أن يكون المعنى المنقول اليه له دال حقيقي فلا يقال ليس لنا لفظ وضع لجمعية الذكور والانات المتفقين في القنوت مثلاً على سبيل الحقيقة حتى يستعمل جمع قانت باعتبار هيئته في مدلوله على وجه المجاز (قوله قال في العروس الخ) لا يخفى عليك بعد معرفة ما تقدم أنه لا وجه للنظر وأنه تغليب بالمعنى الأخص فضلاً عن الأعم (قوله ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الخ) سمي ما بعد رجل إعادة تغليباً

(قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون)

وصف تجهلون اعتبار الجانب خطابه المستفاد من جملة على أنتم وترجيحها له على جانب غيبته الثابت له في نفسه لان الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل فهو في الحقيقة اعتبار الجانب المعنى وتغليب له على جهة اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الأسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى آخر اه وبه يتضح صحة أنه من التغليب فتأمل اه بحر وفه وفي عبد الحكيم ليست الآية من الالتفات من الغيبة التي في قوم الى الخطاب على ما فهم اذ ليس المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه في الأسلوبين واحدا بل معنى كل على قوم موسى (قوله غلب جانب المعنى) أى الخطاب وقوله على جانب اللفظ أى الغيبة نظرا الى قوم (قوله لكنه في المعنى) لاتحاده معهم بالحل عليهم عبد الحكيم (قوله ومنه) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيه على أن بينهما وبينهما تفاوت وذلك لشهرة كثير منه وتداوله في مقامات عديدة كالأبوين والعمرين فكانه قال ومنه ما اشهر من أبوين ونحوه وكتب أيضا قوله ومنه أبوان اعلم أن هذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلام القوم أنه سماعي بل صرح بذلك غير واحد كابن ظفر في شرح التسهيل حيث قال ما ورد من تثنية محتاج الى اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فان قلت التغليب مجاز وهو لا يتوقف على السماع بل على العلاقة والقربة

غلب جانب المعنى على
جانب اللفظ لان القياس
يجهلون بيباء الغيبة لان
الضمير هائد الى قوم
ولفظه لفظ الغائب
لكونه اسما مظهرا لكنه
في المعنى عبارة عن
المخاطبين فغلب جانب
الخطاب على جانب الغيبة
(ومنه) أى من التغليب
(أبوان) للاب والام

(قوله اذ ليس المراد بقوم قوم موسى) صوابه قوم لوط لان هذه آية النزل ونصها أنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم تجهلون وأما التي في قوم موسى فهي آية الأعراف ونصها قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة قال أنكم قوم تجهلون (قوله بل معنى كل) وهو مطلق الجماعة وقوله تجهلون المراد منه المخاطبون الخاصون المرادون من قوم بحسب الاتحاد الحاصل من الحل فالمدلول عنه أعم من المدلول اليه وشرط الالتفات للاتحاد ومع ذلك فالواو في تجهلون عائدة على قوم باعتبار معناه واتحاده مع أنتم بواسطة الحل قال معاوية ولا يعني أن جملة عليهم تعبير به عنهم فحصل الاتحاد بالذات وهو كاف في الالتفات وان لم يتحد المفهوم فالعنى في الأسلوبين واحد والثاني على خلاف الظاهر ففيه التفات اذ ليس ضمير الخطاب راجعا لأنتم على أن تجهلون خبر ثان لانعت لقوم بل راجع الى قوم باعتبار معناه كما قاله الشارح اه وقوله تعبيره عنهم أى بحسب المآل (قوله يحفظ ولا يقاس عليه) أى فلا يقال مثلا الاخوان للأخ والأخت وأما أنه يستعمل أبوان مثلا في غير ما ورد استعماله فيهما فلا كلام في جوازه (قوله بل على العلاقة والقربة) ظاهره وان لم يسمع نوع هذا المجاز وهو قول ضعيف لكن ظاهر قوله بعدم لا يجوز استعماله في محل آخر لوجود تلك العلاقة يدل على أن المعنى مع سماع نوع هذا المجاز كما هو المختار وعبارة جمع الجوامع مع شرحه للمحلى والمختار اشتراط السمع في نوع المجاز فليس لنا أن نتجاوز في نوع منه كالسبب للسبب الا اذا سمع من العرب صورة منه مثلا وقيل لا يشترط ذلك بل يكفي بالعلاقة التي نظروا اليها في كفى السماع في نوع لصحة التجوز في عكسه مثلا وتوقف الأمدى في الاشتراط وعدمه ولا يشترط السماع في شخص المجاز اجماعا بل لا يستعمل الا في الصورة التي استعملته العرب فيها اه وبالجملة فورد هذا الاشكال لا يختص باحد القولين وكذا الجواب المذكور عنه وتوضيح الاشكال أن المشروط في المجاز اللغوي وورد نوعه عن العرب لا لفظه أو وجود العلاقة والقربة ففي سمع مثلا اطلاق لفظ الغيث على نبات للسببية صح

قلت قالوا بما يعرف به المجاز عدم وجوب الاطراد بأن لا يطرد كما في واسأل القرية أى أهلها ولا يقال
اسأل البساط أى صاحبه أو يطرد لا وجوبا كما في الاسد للرجل الشجاع فيصبح في جميع جزئياته
من غير وجوب لجواز أن يعبر في بعضها بالحقيقة فقولهم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل في محل
لوجود العلاقة ثم لا يجوز استعماله في محل آخر لوجود تلك العلاقة ألا ترى أن النخلة تطلق على
الانسان لطوله ولا تطلق على طويل آخر غير الانسان وأن الراوية تستعمل في المزاولة للجاورة
ولا تستعمل الشبكة في الصيد للجاورة يس ببعض اختصار (قوله كالعمرين) فيل المراد

اطلاقه على أى مسبب عن الغيث واطلاق أى لفظ سبب على أى مسبب عن ذلك السبب وان لم
يسمع منهم التجوز بهذا اللفظ على المعتقد أو متى وجدت العلاقة والقرينة صح اطلاق اللفظ على
غير ما وضع له فهو قياسى ومقتضى هذا أن لا يقتصر في تغليب التثنية لكونه من المجاز على اللفظ
المسموع ومحصل الجواب أن كلامهم هذا قد ناقضه قولهم يقال اسأل القرية أى أهلها ولا يقال اسأل
البساط أى صاحبه وان النخلة تطلق على الانسان لطوله ولا تطلق على طويل آخر غير الانسان
وأن الراوية تستعمل في المزاولة ولا تستعمل الشبكة في الصيد للجاورة فانه يدل على أنه غير قياسى
(قوله قالوا بما يعرف به المجاز الى قوله فقولهم) مأخوذ من جمع الجوامع وشرح المحلى عليه وقال
الشارح عقب هذا ما نصه بخلاف المعنى الحقيقي فيلزم اطراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع
جزئياته لا انتفاء التعبير الحقيقي بغيرها اه وهو يفيد أن المراد بوجوب الاطراد الذى هو من
علامات الحقيقة أن يصح التعبير باللفظ عن كل جزئى من الجزئيات مع عدم إمكان التعبير عن
جزئى منها بلفظ آخر على وجه الحقيقة فبرد كما قال سم في الآيات المترادفات وأجاب بأنه يمكن
تخصيص هذه العلامة بما اذا علم انتفاء الترادف واحتمل الاشتراك والتجوز (قوله عدم وجوب
الاطراد بأن لا يطرد) أى فضلا عن الوجوب أى أن لا يصح التعبير باللفظ عن كل جزئى كاسأل فى
طلب ملابسة ما لا يصح أن يسأل بالسؤال لمن له به ارتباط فانه يصح التعبير به عن بعض جزئيات
ما ذكر دون بعض اذ يصح فى طلب ملابسة القرية بسؤال أهلها ولا يصح فى طلب ملابسة البساط
بسؤال صاحبه فهو مجاز (قوله أى أهلها) كان المناسب أى لا يسأل أهلها ومثله قوله
أى صاحبه (قوله ولا يقال اسأل البساط) هو محط الرد فانه يدل على أن المجاز اللغوى ليس
قياسيا ولا يكتفى فيه بالعلاقة والقرينة ولا بسماع نوعه ولا ينافى هذا تصریح النحاة بجواز اسأل
البساط ونحوه قياسا كما ذكره ابن مالك فى التسهيل لأنه محمول على حذف المضاف مع ارادته بعد
حذفه وهو قياسى وما هنا محمول على المجاز اللغوى كما علمت (قوله أو يطرد لا وجوبا) أى بأن
يصح التعبير باللفظ على كل جزئى مع إمكان التعبير عن بعض الجزئيات بلفظ آخر على وجه
الحقيقة كالاسد فى الشجاع فانه يصح فى كل جزئى من جزئياته مع إمكان التعبير بلفظ آخر على
وجه الحقيقة فلا اطراد باق لكن انتفى وجوبه فهو مجاز (قوله فقولهم ذلك يدل الخ) أى وهذا
يقتضى عدم قياسية المجاز وقوله ألا ترى الخ تنوير لهذا المحذوف والافقوله وان الراوية الخ غير
مناسب هذا وجعل محل التمثيل فى قوله بأن لا يطرد كما فى واسأل القرية لفظ اسأل يحصل التجوز
فيه لا فى القرية هو المناسب والملائم لقوله أو يطرد لا وجوبا كما فى الاسد الخ وان أبعد قوله أى
أهلها وقوله أى صاحبه فانه يفيد أن التجوز فى لفظ القرية والبساط والملائم لظاهر قوله فقولهم

(ونحوه) كالعمرين
لابى بكر وعمر

عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده أنه قيل لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة
العمرين نعم قال فتأدأعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد وهذا المراد به عمر وعمر
فترى (قوله والقمرين للشمس والقمر) وعليه قول المتنبي
واسم قبلت قمر السماء بوجهها * فأرتنى القمرين في وقت معا

ذلك يدل الخ وان أمكن حل اللفظ فيه على الجنس المتحقق في المسموع عن العرب وجعل الضمير
في قوله ثم لا يجوز استعماله راجعا اليه باعتبار تحققه في غير المسموع وأما جعل محل التمثيل فيه لفظ
القرية بجعله مجازا لغويا عن أهلها فيكون معنى عدم الاطراد فيه أن لا يستعمل نظيره كالبساط في
مثل هذا المعنى كالصاحب وان كان هو مطردا في كل جزئ من جزئيات أهل قرية فقير مناسب اذا
يبيد جعل عدم الاطراد بهذا المعنى علامة على المجازية فينبغي الاشتراك اذا لم يمنع من اشتراك اللفظ
دون نظيره ولا يلائم قوله أو يطرد الخ لوجود مثل الاطراد الموجود في لفظ الاسد في لفظ القرية
لصحة استعماله في جميع ما يصدق عليه أهل قرية اذا ليس خاصا بأهل القرية الذين ورد استعماله فيهم
عن العرب ووجود مثل عدم الاطراد الموجود في لفظ القرية بهذا المعنى في لفظ الاسد لانه يتمتع
استعمال نظيره كالنخلة في مثل معناه كالخشبة الطويلة مثلا فانه كدليل كل من لفظي القرية والبساط
حقيقة على ما وضع له واستعمل لفظ قرية في الحال في مدلوله دون لفظ البساط دل كل من لفظي
الأسد والنخلة حقيقة على ما وضع له واستعمل لفظ الأسد في مشابهة مدلوله دون لفظ النخلة فانه
لا يستعمل في الخشبة الطويلة مثلا وان صدق على أنه استعمل في مشابهة مدلوله الذي هو الانسان
الطويل ولم يصدق على لفظ البساط أنه استعمل في الحال في مدلوله فان ذلك غير مؤثر في الفرق بين
لفظ القرية ولفظ الاسد وأيضا هذا الصنيع يحوج للتكافؤ في قوله فهو لم ذلك يدل الخ كما علمت
وهذا التكافؤ لا يفتى عن تكافؤ جعل قوله ألا ترى الخ تنوير المحذوف المتقدم تقديره كما لا يخفى
هذا ولك أن تقول المجاز قياسي وتغليب التثنية وان كان مجازا إلا أنه توقف على السماع للتثنية التي
لم تستوف شرائطها وقولهم بامتناع ما ذكر من أمثلة المجاز وأن عدم الاطراد مما يعرف به المجاز
ينبغي أن يحتمل على طريقة تقول لا بد من اعتبار السماع بالنسبة لأنواع العلاقة وبالنسبة لشخص
اللفظ المتجوز به ونوع المنقول اليه مع عدم الاقتصار على بعض أفراد صنف منه بأن يراد النقل الى
أفراد ليست من خصوص صنف منه فلا يجوز اعتبار علاقة لم يسمع نوعها ولا يجوز اطلاق
الشبكة على الصيد وان ورد اعتبار نوع العلاقة ولا يجوز اطلاق النخلة على غير الانسان لعلاقة
المشابهة وان ورد التجوز بلفظ النخلة الى الانسان ولا يجوز أسأل البساط ونحو ذلك وان ورد
التجوز بلفظ أسأل الى ملابسة القرية لان العرب اقتصر واعلى بعض أفراد هذا الصنف وليس
هذا هو اشتراط السماع في شخص المجاز حتى ينافي ما مر من أنه لا يشترط السماع في شخص المجاز
إجماعا كما يعلم من تصويره فيما مر بقوله بأن لا يستعمل الخ ومقام هؤلاء الاعلام أجل من أن ينسب
اليهم التناقض في كلامهم خصوصاً مع كثرتهم (قوله ويرده الخ) أي لان عمر بن عبد العزيز
متأخر عن عثمان فهو لا يعرف سيرته حتى يسألها (قوله نعم قال فتأدأعتق الخ) وحينئذ فهم ما استعمالان
صحيحان أحدهما لا تغليب فيه (قوله أعتق العمران) أي عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز

والقمرين للشمس والقمر

(قوله فهو لا يعرف الخ)
وفي عروس الافراح قال
ابن الشجري ومن زعم
انهم أرادوا بالعمرين
عمر بن الخطاب وعمر بن
عبد العزيز فليس قوله
بشي لانهم نطقوا بالعمرين
من قبل أن يعرفوا عمر
ابن عبد العزيز اه
وكان الأصل فهو أي
عثمان لا يعرف سيرته
أي عمر بن عبد العزيز حتى
يسألها والله أعلم اه

أراد الشمس وهو وجهها وقرأ السماء يعني أن وجهها الشدة صقالته انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبق الصورة في المرأة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال النبريزي يجوز أنه أراد قرا وقرأ لأنه لا يجتمع قرآن في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر وما ذكرناه أمدح وأيضاً القمران في العرف للشمس والقمر فترى ببعض اختصار (قوله وذلك) أي كيفية التغليب (قوله بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى) ظاهره أن مجرد الاتفاق في اللفظ يكفي في التثنية وأن باب التغليب مثنى حقيقة وفي ذلك خلاف والاصح عندهم أنه لا يكفي الاتفاق في اللفظ ولو كان حقيقة في كل فلا يقال قرآن لحيض وطهر ولذلك تأولوا الزيد بن المسكين بزيد فاسمع من ذلك هو ملحق بالمثنى وأن باب التغليب ملحق بالمثنى وكتب أيضاً ما نصه ينبغي أن يعلم أنه يغلب الأقل والأشرف على الأخص لأن يكون لفظ الأعلى أنقل أو يكون مؤنثا مع تذكر الأدي فيغلب ما لفظه أخف كالعمر بن أو يكون مذكرا كالقمر بن ويغلب المتكلم على

بدليل قوله فن بينهما من الخلفاء لأن أبا بكر وعمر بن الخطاب لم يكن بينهما خلفاء (قوله يعني أن وجهها الخ) الظاهر أن المراد بالقمر بن وجهها وقرأ السماء لأن اعتبار الانطباع لا يناسب تشبيهه بالشمس فإن الانطباع فيها لا يمكن إلا مع كسوفها وذهاب ضوءها وبهجة ما وقام المدح لا يدفع ذلك والالم يكن للثنيان بما يضعف التشبيه صورة أصلا (قوله في آن واحد) أي وذلك في غاية الغرابة (قوله قرا وقرأ) أي أحدهما حقيق والآخر مجازي (قوله لأنه لا يجتمع الخ) أي فيكون غريبا أيضا فلذا أصبح هذا الاحتمال وقال بعض مشايخنا هو علة لحدوف أي إنما كان هذا غريبا لأنه الخ وقال بعض آخر هو إشارة إلى القرينة المانعة من إرادة القمر بن حقيقة فهو علة لحدوف تقديره والقرينة هنا موجودة لأنه الخ (قوله ولذا تأولوا الزيد بن الخ) أي لأجل اتحاد المعنى في سم مانصه ذكر الشيخ الرضوي أن مذهب ابن الخاحب أن الواجب في التثنية أن يكون أحد الفردين مثل الآخر في اللفظ كما في الزيد بن زيد وزيد بن أن مذهب الجمهور أنه لا يكفي ذلك بل لابد من المماثلة في المعنى حتى لا يكون الزيدان مثنى حقيقة إلا إذا أول بالمسمى بهذا اللفظ فيثابرتان في المعنى فعلى هذين المذهبين لا يكون ما فيه التغليب مثنى حقيقة اللهم إلا أن تكون التثنية في نحو القمر بن بعد أن أول كل منهما بالمسمى بالقمر ولو مجازا كما في الشمس اه (قوله يغلب الأكثر على الأقل) كقوله تعالى لنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا أدخل شعيب بحكم التغليب في العود إلى ملتهم مع أنه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود إليها لأن ملتهم الكفر والأنبياء معصومون عن الكفر قبل البعثة وبعدها اتفاقا وإنما كان في ملتهم من آمن به اه مطول بزيادة وفيه تغليبان أحدهما ما ذكره وهو التغليب في نسبة العود إذ غلب فيها على شعيب أتباعه والثاني تغليب المخاطب الذي هو شعيب عليه السلام في الخطاب عليهم قاله السيد (قوله والأشرف على الأخص) أي كتغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والأنعام ورزقهم اه مطول (قوله كالعمر بن) أي فان لفظ عمر أخف من لفظ أبي بكر لتركب الثاني (قوله كالقمر بن) أي فان لفظ قمر مذكر بخلاف لفظ شمس فانه مؤنث وان كان أخف لسكون وسطه وعالي المعنى (قوله ويغلب المتكلم على

وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد إليهما جميعا فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لأن الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالتقنوت فالخاصل أن مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة

(قوله الظاهر أن المراد بالقمر بن وجهها وقرأ السماء الخ) ممنوع وقد قال في عروس الأفراح كغيره ومنه القمران للشمس والقمر قال ابن الشجري وهو المراد في قول المتنبي

واستقبلت قرا السماء بوجهها فأرثني القمر بن في وقت معا اه

المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب أكثر أو أشرف من
 المخاطب والمخاطب أكثر أو أشرف من المتكلم أطول ولا يخالف تلك القاعدة إلا لئلا يكتفى بكقوله
 في الحديث بأحد العمرين فتغليب عمر مع أن عمرا أخف منه لتعلق رغبته بعمر وقد حققها الله
 تعالى وتسمية الشخص الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل بيديه جميعا ذا الشمالين وليس
 هو ذا اليمين وان وهم الزهري في ذلك لأن ذا اليمين اسمه الخرباق وذا الشمالين اسمه عمير فتغليب
 الشمال مع أن اليمين أشرف لأن مخالفة العادة إنما حصلت بعمل الشمال اه من يس وقديقال لفظ
 الشمال أخف من لفظ اليمين لأن الألف أخف من الياء فلا يراد (قوله والصيغة) عطف تفسير
 أي دون المادة فإن مادة القنوت تكون في الذكر والأنثى (قوله وفي مثل أبوان من جهة المادة
 وجوهر اللفظ) أي وفي الهيئة أيضا ذهنية التثنية موضوعا للمشتركين لفظا ومعنى على مذهب
 الجمهور وأولفظا فقط على مذهب ابن الحاجب وإنما اقتصر على جهة المادة لأنها جهة الافتراق بين
 مثل أبوين ومثل القانتين لكن ارتكاب المجاز في المادة في مثل أبوين لضرورة الهيئة اذهنية
 التثنية هنا لا يمكن إلا بعد تغيير مادة أحد الشيتين إلى مادة الآخر حفيدا بياض وزيادة ويظهر أنه
 لا مخالفة للظاهر من جهة الهيئة على مذهب ابن الحاجب إلا لو اشترط في التوافق لفظا كون
 اللفظ حقيقة في كلا الشيتين فإن يكتف بكون اللفظ في أحدهما حقيقة والآخر مجازا لم يكن
 تجوز في نفس هيئة التثنية إنما التجوز فيما ينشأ عليه التثنية فتأمل (قوله وجوهر اللفظ) عطف
 تفسير وقوله بالكيفية تأكيد (قوله ولكونهما الخ) عطف مقدمة على المعلول (قوله بغيره)
 الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي ظرف لغو متعلق بغيره ويحتمل الحالية منه والوصفية
 له بتقدير المتعلق نكرة أو معرفة فيكون مستقرا كذا في الفري وكتب أيضا قوله متعلق بغيره
 لأنه بمعنى حصول فهو وان كان جامدا إلا أنه بمعنى الحصول وهو حديث فهو كالمصدر وقد أشار إلى
 ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر (قوله
 ولا يجوز الخ) نوقش بأن التعليل جعل الشيء متعلقا لجعل في الحال والمتعلقة في الاستقبال

المخاطب والغائب) نحو أنا وأنت فعلنا وأنا وزيد ضر بنا اه مطول أي فانه لثنى المتكلم ومجموعه
 فلا بد من اعتبار كل واحد من أحاده متكلما فاقالوا من أنه موضوع للمتكلم مع الغير بمعناه مع الغير
 الذي اعتبره متكلما قاله عبد الحكيم والمخاطب على الغائب نحو أنت وزيد فعلتا وأنت والقوم فعلتم
 اه مطول (قوله والمخاطب) أي والغائب بالاولى (قوله بأحد العمرين) قال بعض المشايخ
 الذي في حفظي بأحد العمرين وقال بعض مشايخنا في المقاصد الحسنة للمحافظ السخاوي
 وتلخيصها السيد محمد الزرقاني أن لفظ الحديث اللهم أعز الاسلام بأحب الرجلين إليك قالوا ما
 اشتهر من لفظ الحديث بأحد العمرين باطل لأصله (قوله مع أن عمرا أخف) أي لسكون
 وسطه (قوله فان يكتفى) أي فان كان يكتفى (قوله جعل الشيء متعلقا) أي بشئ آخر قاله
 بعض المشايخ وقديقال حذفه تنبيها على تجريد التعليل في قول المصنف تعليق أمر الخ ليقاس عليه
 التجريد عن الشئ الاول أيضا وان كان بعيدا (قوله والمتعلقة في الاستقبال) فيه أن المتعلقة في
 الحال أيضا كالجعل ولا يقال انه أراد بها التسبب الخارجى الاستقبالى لان التسبب خارج عن
 مفهوم الشرط على أنه ليس بجعل الشخص ولا يقال المناسب أن يقول والمتعلق الذي هو حصول

والصيغة وفي مثل أبوان
 من جهة المادة وجوهر
 اللفظ بالكيفية (ولكونهما)
 أي ان واذا (لتعلق
 أمر) هو حصول مضمون
 الجزء (بغيره) يعني
 حصول مضمون الشرط
 (في الاستقبال) متعلق
 بغيره على معنى أنه يجعل
 حصول الجزء مستتر
 ومعلقا على حصول الشرط
 في الاستقبال ولا يجوز
 أن يتعلق بتعليق أمر لان
 التعليل إنما هو في زمان
 التكلم لا في الاستقبال ألا
 ترى أنك اذا قلت ان
 دخلت الدار فأنت حر
 فقد علققت في هذه الحال
 حرته على دخول الدار
 في الاستقبال (كان كل
 من جلتى كل) من ان واذا
 يعني الشرط والجزاء

وتعلق الظرف بالمتعلق الذي تضمنه التعليق لا بالجعل اه ملخصا من الاطول والفري (قوله فعلية) أى لاسمية وقوله استقبالية أى لاماضوية ولاحالية وكتب أيضا قوله فعلية استقبالية كأنه لم يقيد بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزاء بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح المحقق

مضمون الجزاء في الاستقبال لان المتعلق المذكور هو المفعول الاول للجعل وقد صرح به المصنف وعبرة الاطول في الاستقبال هو متعلق بالتعليق بشهادة قوله فيما سبق فان واذا للشرط في الاستقبال فان الشرط هنالك بمعنى تعليق أمر بأمر وما رد الشارح به من أن التعليق في الحال مندفع بأن التعليق جعل الشيء معاقلوا الجعل في الحال والمعلق في الاستقبال وتعلق الظرف بالمعلق لا بالجعل اه وقوله فان الشرط هنالك الخ فيه أنه انما تعلق هنالك بالشرط لتضمنه الحصول كما قدمه الشارح وقوله والمعلق في الاستقبال فيه أنه ان أراد من حيث ذاته فهو في الاستقبال كما قال الا أنه من حيث ذاته هو المفعول الاول وقد صرح به المصنف بقوله تعليق أمر وان أراد من حيث وصفه وهو المعلقة فهي في الحال كالجعل وعبرة الفري قوله ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر قيل التعليق انما يتم بأمرين مبدأ ومتعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز أن يتعلق بجزئه الاول أعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعليقه بجزئه الثاني أعني المتعلق اه وأجاب شيخنا الباجوري رحمه الله عن الشارح بان معناه أنه لا يجوز تعليقه بالتعليق من حيث ذاته اه وقد علمت ما في كلامهما (قوله وتعلق الظرف بالمتعلق الخ) لا يخفى أن هذا لا يظهر في مثل عبارة المصنف التي ذكر فيها قوله أمر بغيره وانما يظهر أن لو قيل ولكونهما للتعلق في المستقبل قاله بعض المشايخ أى أن التعليق مجرد عن المتعلق والمعلق عليه لذكروا صرحا بقوله أمر بغيره وفيه أن التعليق بالمعنى الذي ذكره متعلقا لمفعولين وقد جرد عن المفعول الاول لذكروا بخلاف الثاني فانه معتبر في ضمنه والتعلق باعتباره لكن قد علمت أن هذا المفعول الثاني ان اعتبر من حيث ذاته كان عين الاول وان اعتبر من حيث صفته فهي في الحال تدبر (قوله كما صرح به الشارح المحقق) أى في مطوله وعبارته ويجب أن يتنبه أن الجزاء يجوز أن يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فأكرمه لانه فعلى استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز أن يرتب على أمر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ثم قال بعد الكلام على تأويل كل من الشرط والجزاء في نحو ان أكرمتي الآن فقد أكرمتك أمس ماضيه وتأويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مرتب عليه اه قال السيد قدس سره قوله يجوز أن يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فأكرمه لانه فعلى استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل أقول لا يذهب عليك أن مثل قولك أكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا أول بأن يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدالة بظاهرها على ثبوت مضمونها وأما الا كراما فاما أن يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب كأنه قيل اذا جاءك زيد فأكرمه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تأويل الطلبي بالخبري واما أن يعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا في الحال كأنه قيل اذا جاءك زيد يوجد كرامتك اياه مطلوب بانك في الحال فيلزم تأويل الطلبي بالخبري وأن لا يكون للطلب تعلق

(فعلية استقبالية) أما
الشرط فلانه مفروض
الحصول في الاستقبال

بالشرط أصلا وبالجمله لا يمكن جعل الطائي جزاء بلاتأويل الى خلاف ظاهره كما يوهمه قوله لانه
فعلى استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل على أن دلالة على الحدوث في المستقبل ليست
بالقياس الى الطلب بل الى المطلوب على معنى أنه يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم القائل
بتأويل الجزاء الطائي بالخبري انما ارتكبه لينهيأ له ملاحظة كونه مسببا عن الشرط على
ما تقتضيه كلم المجازاة فان الطلب المستفاد من أكرم وان صح أن يكون مسببا عن شيء باعث
للطالب عليه لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء بل لابد في ذلك
من اعتبار حصوله ووجوده في نفسه أو للطالب أو اعتبار تعلقه بالمطلوب أو استحقاقه مما يقتضي
تأويله بالخبري كل ذلك مما يشهد به الوجدان الصحيح اذ رجعت اليه ويتفرع على التأويل وعدمه
احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طائي وان كان الطالب في نفسه لا يحتملها
وقد مر فيما سلف من الكلام نبذ مما يغنيك في هذا المقام اه وقوله قدس سره ان مثل قولك
أكرم زيدا الخ فيه بحث أما أولا فلانه يلزم أن يكون صيغة الأمر دال على زمانى الحال والاستقبال
مع أن الفعل انما يدل على أحد الأزمنة الثلاثة وأما ثانيا فلان المضارع يدل على تقييد ثبوت الحدث
للفاعل بالحال أو الاستقبال فالظاهر أن الأمر يدل على توجه الطالب الى متعلقه في الحال أو
الاستقبال فان الطلب فيه مدلول الهيئة كما أن ثبوت الحدث مدلول الهيئة في المضارع قال في شرح
التجريد في مسألة أن الأمر هل يدل على الفور أم لا أن هيئة الأمر لا دلالة لها إلا على الطلب في
خصوص الزمان وخصوص المطلوب من المادة وأما ثانيا فلانه يلزم منه أن يكون الأمر ظاهرا في
التراخي وأما رابعا فلانه يلزم منه أن يكون الأوامر الالهية المقيدة بالشرط مثل قوله تعالى وان
كنتم جنبا فاطهروا للطلب في الحال فيلزم اما القول بتخلف الوجوب عن الإيجاب ان قلنا بعدم
الوجوب عليه حين الطلب أو القول بكون المأمور اذا مات قبل تحقق الشرط مات عاصيا لتركه
الواجب ان قلنا بالوجوب عليه حين الطلب واذا ظهر لك فساد هذه المقدمة ظهر لك فساد ما ينبغي
عليها قال الشارح في شرح المفتاح ما حاصله ان في الشرطية التي جزاؤها خبر تعلية الحصول ثبوت
شيء لشئ أو نفيه عنه وفي الشرطية التي جزاؤها انشاء تعلية الحصول توجه الطالب أو النهي أو نحو
ذلك مما هو مدلول الانشاء فحاصل ان جاءك زيد فأكرمه أنه على تقدير صدق أنه جاءك أطلب
منك إكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشاء اه عبد الحكيم وقوله على زمانى الحال
والاستقبال أى معا وقوله مع أن الفعل الخ يجب بان الدلالة على الحال التزامية لان كل انشاء في
الحال فلم يدل وضعا إلا على أحد الأزمنة وقوله الى متعلقه هو المأمور وقوله في الحال أى ان كان
الانشاء غير متعلق وقد وجد المأمور إذ ذاك ولم تكن هناك قرينة دالة على تأخيريه وقوله أو
الاستقبال أى ان كان الانشاء متعلقا ولم يوجد المأمور إذ ذاك كما في الأوامر الأزلية أو كانت
قرينة تدل على التأخير لكن مقتضى قياسه على المضارع عدم اعتبار هذا التوزيع وقوله فلانه
يلزم منه أن يكون الأمر ظاهرا في التراخي أى حيث قال لا كرامه في الاستقبال والاستقبال متسع
مع أن المقرر أنه ليس ظاهرا فيه قال معاوية ولعل مراده قدس سره بالاستقبال ما بعد زمن النطق
بالأمر ولو فورا لانه مستقبل حقيقة اه وقوله وأما رابعا الخ قال معاوية لا يخفى أن هذا لا يرد
على قوله يدل بظاهرة الخ لان لازمه الوجوب في الحال للفعل في الاستقبال فلا تخلف ولا عصيان
ولا على قوله من حيث وجوده الخ لانه قدس سره لم يدع صحته في غير الآية فضلا عما بل انه يلزمه كذا

وكيف وهو يلزمه فيها كذبها فمين أجنب فلم يتطهر حتى مات ولو سلم قلنا بالوجوب في الحال للفعل في الاستقبال وهذا وجوب شيء في الذمة مضاف الى مستقبل ويلزمه أن يجيء في الوقت المضاف اليه أداء ما في الذمة والعصيان بالترك بعده لا بالترك قبله فلا يلزم التخلف ولا العصيان اهـ وقوله فيلزم اما القول الخ أى وكلاهما محذور فالمتعين أن الزمن في مثل هذا استقبالي ويكون الشرط قيداً في توجه الطلب وقدم ما فيه وقوله قدس سره فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الخ يستفاد منه أنه لم يلزم فيما سبق تأويل الطلب بالخبرى وليس كذلك فان اللفظ الدال على الطلب في الاستقبال لا يصح إلا بجعله خبراً عن الطلب في الاستقبال إذ لا معنى لإنشاء الطلب الاستقبالي بذكر اللفظ في الحال لان إنشاء الشيء لا ينفك عنه تحققه قاله العصام وقوله قدس سره وبالجملة لا يمكن جعل الطلبى جزءاً بلا تأويل الى خلاف ظاهره تعبيره بذلك دون أن يقول بلا تأويل الى الخبر يشعر بأنه لم يلزم تأويل الطلبى بالخبر في الاحتمال الاول وقوله قدس سره ثم القائل الخ أراد به بيان أن الاحتمال الاول وهو حمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال وان صح من غير تأويل بالخبر لكن منع منه ما منع عند من قال انه لا بد من التأويل هو عدم إمكان ملاحظة التسبب عن الشرط فلا بد أنه لا يلزم التأويل للجري على هذا الاحتمال قال عبد الحكيم قوله قدس سره ثم القائل الخ يعنى أن كالمجازاة تدل على مسببية الجزاء عن الشرط فلا بد من فهم المسببية وملاحظتها عند ذكرها لكن ملاحظة مسببية الطلب من حيث انه مستفاد من صيغته غير ممكن وان كان في نفسه مسبباً عن شيء باعث للطالب عليه وذلك لان الطلب من حيث انه مستفاد من صيغة أكرم ملحوظ من حيث هو بدون اعتبار وصف معه كالوجود والحصول والتعلق والاستحقاق والشيء من حيث هو من غير اعتبار وصف لا يمكن ملاحظة كونه مسبباً عن شيء واذا اعتبر الطلب باعتبار وصف كان مؤثراً بالخبر هذا والجواب أن كالمجازاة موضوعاً للتعليل في شرح التسهيل أدوات الشرط كالموضع لتعليل جملة بجملة تكون الأولى سبباً والثانية مسبباً فلا تلتهاعلى السببية كدلالة لوعلى الامتناع ولا شك أن نفس الطلب قابل للتعليل كما أنه قابل للتقييد بالظرف وهذا لا يقتضى أن تكون ملاحظة السببية باعتبار نفسه فيجوز أن تلاحظ السببية باعتبار ملاحظة وصف كالخصول ونحوه وسيجىء بيان سببية الطلب ومسببته في بحث الأمر ان شاء الله تعالى وقال بعض الناظرين في بيان قوله لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسبباً عن شيء لان الحكم بكونه مسبباً عن الشرط وملاحظته لا يتصور الا بأن يلاحظ طلب الاكرام من حيث انه مفهوم برأسه ويجعل ملحوظاً في نفسه والمفهوم من أكرم هو طلب الاكرام الملحوظ من حيث انه حال من أحواله وفيه أنه يلزم أن لا يكون معنى الأمر مستقلاً بالمفهومية لا المطابق ولا التضمنى مع أن المقرر أن المدلول التضمنى للفعل مستقل بالمفهومية وغير المستقل انما هو مدلوله المطابق باعتبار النسبة الداخلة فيه اهـ عبد الحكيم وقوله والجواب أن كالمجازاة الخ محصل الجواب أن الأدوات ليست الاموضوعات للتعليل والتسبب شرط خارج والتعليل يصح في الطلب ولا يحتاج الى اعتبار وصف فلا تأويل والحتم لملاحظة الوصف انما هو التسبب الذى هو شرط خارج وقال معاوية مفرعاً على الجواب أى فلا يكون مؤثراً بالخبر لان المعلق الملحوظ فيه السببية باعتبار الوصف نفس الطلب لكن لا من تلك الحيثية ولا شك أنه من غيرها قابل للتعليل والتقييد لا كون المتكلم مثلاً طالبا ليكون مؤثراً بالخبر اهـ ثم

في كون الطلب الحاصل باللفظ قابلاً للتعليل أو للتقييد بنظر ظاهر وقوله وفيه أنه يلزم الخ قال
 معاوية ولو سلمنا عندنا إلى ما ذكرنا من أن المعلق نفس الطلب الخ وقد أعاد رحمه الله قبيل هذا
 ما مر له عن الشارح مما حاصله أن المعلق توجه الطلب لا الأخبار به فالخق أنه انشائي بالتأويل
 بالخبري إلا أنه معلق لا منجز وهذا قول الفقهاء المعلق بالشرط كالمنجز عند وقوع الشرط نعم نفس
 التعليق يوجب تأويل كل من الشرط والجزاء ولو خبرياً بضمونه بأسقاط ما ينافي التعليق منه
 وهي جهة تمامه في الافادة وعدم استقلاله بالمفهومية وهي الأخبار في الحال أو الانشاء في الحال أي
 إيجاد الطلب مثلاً باللفظ فيبقى متعلقاً فقط وهو المضمون فلامعنى لتعليق شيء لاتعليق مضمونه
 فمضمون الانشائي نفس توجه الطلب مثلاً الذي لا يلزمه كونه في الحال فهو المعلق لا كون المتكلم
 موجه وطالباً فانه مضمون الخبر كما طالب لا الانشاء فالعنى أنه يترتب على مجيئه مضمون قولي
 أ كرمه أي نفس توجه طلبى منك كرامه لا كونى طالبه منك فانه لازم غير مقصود وقصد
 التوجه بغنى عنه ولا عكس اذ كونه طالباً بالطلب محال فالجزاء الانشائي مؤول بمضمونه كالخبري
 لا مؤول بالخبر وان اتفق أن مضمونه هذا مضمون خبرياً أيضاً كما طلب انافان مضمونه طلبى أي
 توجه طلبى اه وقول معاوية وهي الأخبار في الحال الخ فيه أنه اذا كان الأخبار في الحال الذي
 هو حاصل باللفظ مدلولاً للخبر كما أن الطلب في الحال مثلاً الذي هو حاصل باللفظ مدلولاً للانشاء
 صدق حد الانشاء على الخبر فالوجه أن الأخبار في الحال ليس مدلولاً أو أنه غير معتمد بالافادة بخلاف
 الطلب في الحال مثلاً فانه مدلول معتمد بالافادة وعلى كل حال فاسقاط الطلب في الحال مثلاً من
 الانشاء مخرج له عن الانشائية فان الباقي من معناه بعد ذلك لا يميزه عن الخبر فافهم وقوله فالعنى الخ
 فيه أن الحكم على ذلك بين الجزاء والشرط بالاتصال وليس هذا كلام السعد لكن تقدم له في
 توضيح مذهب السعد كلام لم ننقله يدفع هذا الاشكال وقول عبد الحكيم ولا التضمنى الخ أي
 الذي هو الطلب وقوله ان المدلول التضمنى أي الذي هو الطلب أو الزمن وقوله باعتبار النسبة
 يعلم منه أن النسبة وحدها مدلول تضمنى غير مستقل وقوله قدس سره ويتفرع الخ فانه ان أول كان
 الحكم بين الجزاء والشرط بالاتصال فيحصل الصدق وعدمه وان لم يؤول كانت النسبة الانشائية
 مقيدة بالشرط غير محتملة لهما اه عبد الحكيم وفي كل من الشقين نظر فانه يصح مع التأويل
 كون الحكم في الجزاء مقيداً بالشرط مع احتمال الصدق والكذب ومع عدمه كونه بين الجزاء
 والشرط بالاتصال لكن باعتبار توجه الطلب على ما تقدم وناقشه معاوية بغير ذلك فراجعه وقوله
 رحمه الله وتأويل الجزاء الطلبى بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط قال السيد قدس
 سره أقول هذا حكم بانتفاء الشيء لانتفاء سبب خاص فان كون الشيء مفروض الصدق والتحقق
 يقتضى كونه خبرياً ولا يلزم من انتفائه ان لا يجب تأويله بالخبر لجواز أن يكون هناك مقتضى آخر
 كما نهت عليه فهذا الحكم وهم فان قلت اذا جاز وقوعه جزاء بتأويله خبراً فيلجز وقوعه شرطاً بذلك
 التأويل قلت هذا غير لازم فان الجملة الاسمية تقع جزاء بحمل معناها على الاستقبال ولا تقع شرطاً
 وذلك لنوع مناسبة لعنى الشرطية مع معنى الفعل اقتضت مباشرة أدائها للفعل فكذلك لعنى
 الشرطية نوع منافرة عما يتأبى مفهومه الصريح عن فرض الصدق فاقضت أن لا يباشره أدائها
 اه وقوله قدس سره هذا حكم بانتفاء الشيء الخ مقصود الشارح أن تأويل الجزاء الطلبى لا كونه
 جزاء وهم لان الجزائية لا تقتضى الا كونه معلقاً بشئ مفروض الصدق في الاستقبال وهذا متحقق

وان خالفه السيد قال في الاطول وههنا بحث شريف لا ينبغي فوته وهو أنه هل يصح كون الطلب جزءاً بالتأويل الى الخبر أولاً كما ادعاه السيد السند وادعى أن الوجدان الصحيح يحكم بأن الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزء انشاء والحق أن الشرط في قولك ان جاءك زيد فأكرمه مثلاً لا قيد للطلوب لا للطلب والطلب تعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب في الطلب كالاخبار في الخبري فكما أن القيد في اضرب زيداً غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالخبر عنه فكذا في الطلبي فالشرطية التي جزاؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة في الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الأمر على ما ذكره السيد السند فكان هذا الخلاف متفرعاً على الاختلاف في النسبة التامة في الشرطية من أنها بين المركبين أو في الجزاء أطول (قوله فممتنع ثبوته) فيه أن هذا لا يقتضي الفعلية بل يقتضي ما يدل على الحدوث ومنه الاسمية التي خبرها فعل نحو زيد ينطلق لانها تفيد الاستقرار التجددي تأمل أجاب

في الطلبي ولا يعتبر في الجزاء كونه مفروض الصدق كما في الشرط فيقاس امتناع كونه جزءاً على امتناع كونه شرطاً وليس مقصوده الاستدلال بانتفاء السبب الخاص على انتفاء السبب فان مرتبته أجل من أن يتوهم في حقه ذلك بل يبان الفارق بين الشرط والجزاء وأما اثبات ان في الطلب أمراً آخر يقتضي عدم وقوعه بدون التأويل فلا بد من اثباته ودونه خرط القنادوق قد عرفت حال مانبه به عليه اه عبد الحكيم ويجوز أن يريد الشارح أنه لا سبب هنا سوى الفرض وقد انتفى فينتفي السبب اه معاوية وقوله قدس سره قلت الخ كان فيه احتباك بين المناسبة والمنافرة وبين الاقتضائين اه معاوية (قوله وان خالفه السيد) تقدمت لك عبارته وما يتعلق بها فتدبر (قوله لا يقبل الارتباط الخ) أي لان الانشاء احداث في الحال فلا معنى لتقييده بالشرط الذي يكون في المستقبل فلا بد من التأويل بالخبر كان يقال ان جاء زيد فاطلب في الاستقبال اكرامه أو فاكراهه مطلوب أو يوجد اكرامك اياه في المستقبل مطلوب بامتنك في الحال على ما تقدم وأجاب العصام عن ذلك بمنع كون الشرط قيد للانشاء وانما هو قيد للطلوب أي ولاتأويل والا فلا يتم الجواب قال بعض المشايخ وعليه يحمل كلام السعد وتقدم لك عن عبد الحكيم انه عند السعد قيد لتوجه الطلب نظير ثبوت الحدث في المضارع وقدم ما يتعلق بذلك (قوله نعم لو كان الخ) معناه أن الظاهر كون الاختلاف بينهما وارداً على رأي أهل العربية من أن المقصود بالافادة هي النسبة التي في الجزاء وعليه فالحق قول السعد فان جعلت مخالفة السيد بناء على رأي الميزانيين بدليل ما سبق من ارجاعه كلام أهل العربية اليه واعتبر ذلك الرأي صح كلام السيد في ذاته وان كان لا يرد على السعد (قوله النسبة بين المركبين) أي الشرط والجزاء وهذا على رأي الميزانيين وتلك النسبة هي التلازم أي فيقال حينئذ لا معنى لترتيب الانشاء على الشرط لان الانشاء واقع في الحال فلا يقبل التعليق فيحتاج الى التأويل المدكور ليصح التعليق ويجيء التلازم بخلاف ما لو جعل المقصود بالافادة النسبة التي في الانشاء فلا يحتاج الى التأويل لان الشرط حينئذ يكون قيد للطلوب لا للطلب اه شيخنا باجوري رحمه الله (قوله فكأن هذا الخلاف متفرع الخ) أي فدعوى السيد التأويل في الجزاء اذا وقع انشاء وان كل جملة شرطية محتملة للصدق

فممتنع ثبوته ومضيه وأما
الجزاء فلان حصوله معلق
على حصول الشرط في
الاستقبال

الاستاذ بأن الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد سم وكتب أيضا قوله ثبوت
 أى المقيد له الاسمية وقوله ومضيه أى المقيد له الماضوية سم (قوله ويمتنع الخ) لقائل أن
 يقول ان أريد بتعليق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه فلا يسلم أن معنى التعليق ذلك وان
 أريد به وقوعه لاجل وقوعه فلا يسلم الامتناع وما المانع من أن يكون الحصول الآن لاجل ما يحصل
 يس ولا يرد أنه يجب تقدم العلة لان العلة هنا علة باعثة وهى انما يجب تقدمها ذهنا لا وجودا
 خارجيا (قوله حصول الحاصل) أى فيما مضى أو الآن يس (قوله ولا يخالف ذلك) أى كون
 جلتى الشرط والجزاء استقبالية لا يقال يرد عليه قوله الآتى وقد تستعمل ان في غير الاستقبال

والكذب مبنية على أن النسبة التامة هى ما بين المركبين كما هو طريقة المنطقيين ودعوى السعد
 عدم التأويل وأن الجملة الشرطية نارة تحتمل التصديق والتكذيب ونارة لا مبنية على أن النسبة
 التامة هى ما فى الجزاء كما هو طريقة أهل العربية والمعانى (قوله لا تدل على حدوث الخ) أى
 والدال على ذلك انما هو الفعلية (قوله لقائل أن يقول الخ) محصله أن الامتناع ظاهر ان كان معنى
 تعليق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه لكن لا نسلم أن هذا هو معنى التعليق بل معناه جعل
 الشرط علة فى حصول الجزاء وان كان كذلك فيقال لا مانع من جعل ما يأتى علة لما يحصل الآن بأن
 يكون من قبيل العلة الباعثة وهى المتقدمة على معلولها ذهنا ومرتبة عليه فى الخارج وذلك كان
 يقال ان ظهر الماء فأنا حافر للبر الآن أى أنا متلبس الآن بحفر البر لاجل ظهور الماء الحاصل عقب
 الحفر لا يقال ان الشارح قد اعتبر فى المعلق وهو الشرط كونه مفروضا والمفروض مقول
 على وجه الاحتمال لا التحقق ومتى كان المعلق وهو الجزاء حاصلا فى الحال كان المعلق عليه وهو
 الشرط مقولا على وجه التحقق لا الاحتمال وهو خلاف الفرض فقول الشارح على حصول
 ما يحصل فى المستقبل أى على سبيل الفرض فيندفع البحث لانا نقول حصول معلول العلة الباعثة
 لا يخرجها عن احتمال الحصول وعدمه وانما ذاك فى المسبب والسبب لكن الظاهر أن نحو هذا
 المثال من قبيل غير الغالب فى استعمال ان والمعنى ان رضى ظهور الماء فيما مضى الخ على حد قوله

فيا وطنى ان فاتنى بك سابق * من الدهر فلينعم لسا كنتك البال

والكلام الآن فى ان باعتبار الاستعمال الغالب وفى الدسوق لا مانع من كون ما يأتى سببا فيما يحصل
 الآن كما اذا قلت ان كان زيد يرأغدا فمخ نقرح الآن وقديقال تمنع أن يكون القرع الحاصل الآن
 مسببا عما يحصل فى المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو مسبب عن شئ حصل الآن وهو إخبار
 الصادق بأن البرء يحصل فى المستقبل ولا شك أن هذا سابق على القرع فعنى التركيب حينئذ ان ثبت
 أن زيدا يرأفى المستقبل فنحن نقرح الآن اه وهو مأخوذ من ع ق ولا يخفى عليك ما فيه هذا
 وكلام الشارح كالمصنف مبنى على أن الشرط قيد لاعلة وكيف يقيد حصول الحاصل بالفعل
 بحصول ما هو مفروض مقول على وجه الخطر على أن لا نسلم أن التعليق هنا وقوعه لاجله بل معنى
 الشامل لليلة الباعثة (قوله لان العلة هنا) أى فيما اذا علق الحاصل الآن على ما يحصل لافى جميع
 باب الشرط والافلاحة لذلك كما لا يخفى (قوله فانه اذا جاز استعمالها فليلا الخ) فيه أنها لم تستعمل
 لغير الاستقبال لفظا لا معنى لغيره ككتفى نحو وان كنتم حتى يحجى هذا الاراد بل انما استعملت
 لغير الاستقبال لفظا ومعنى فاللفظ على طبق المعنى نعم قوله وقد تستعمل الخ إشارة الى أن التعليق

ويمتنع تعليق حصول
 الحاصل الثابت على حصول
 ما يحصل فى المستقبل
 (ولا يخالف ذلك لفظا
 الالكنة) لامتناع مخالفة
 مقتضى الظاهر من غير
 فائدة وقوله لفظا إشارة
 الى أن الجلتين وان جعلت

الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال من غير ان تكتب لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الا لئلا تكتب
والتعليق بقوله لا امتناع مخالفة الخ لاننا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا
مرتب على قوله سابقا ولو كونهما لتعليق أمر بغيره في الاستقبال وقوله وقد تستعمل الخ حيث
أريد غير الاستقبال فهو مسألة أخرى من سم باختصار (قوله اسمية) استشكل بأن جملة
الشرط لا تكون اللفظية لاسمية وجوابه أن بعضهم أجاز أن تكون اسمية فيكون مبنيا على
هذا القول ع س وانظر هل يجوز أن يكون بالنظر لاداعي القول بأنها لا تختص بالافعال سم
(قوله معناه أن تعتدبا كرامك اي اي) أي ان تعدا كرامك اي اي وتنبه على (قوله الآن)
هو وأمس ظرفان فلا كرام لا للاعتداد من سم (قوله فاعتدبا كرامك اي اي) أي أعده أنا
وكتب أيضا ما نصه بصيغة الامر أو المضارع كما في سم (قوله وقد تستعمل ان في غير الاستقبال)
أي وقد استعملت اذا للماضي حتى اذا ساوى بين الصديقين وللاستقرار نحو واذا اقوا الذين آمنوا
قالوا آمنا مطلق وكتب أيضا قوله في غير الاستقبال أي لفظا ومعنى وعلم من هذا الاستعمال أن
قوله سابقا اما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال مبنى على الغالب (قوله وان كنتم
في ريب) ان كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه
بالماضى وان كان التقدير وان ثبت أي في المستقبل كونكم فيما مضى كذلك فلم تستعمل ان حقيقة
الامع المستقبل تأمل سم وأجيب بأن المعنى وان كنتم في ريب أي واستقرالى وقت الخطاب للعلم
بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتب في الحين لا الذي سبق منه الريب وهو الآن مؤمن فليفهم
ح ف (قوله لمجرد الوصل والربط) ولا يذكر له حينئذ جزاء مطول وفيه أن ان حينئذ

كلاهما أو أحدهما اسمية
أو فعلية ماضوية فالمعنى
على الاستقبال حتى ان
قولنا ان أكرمته الآن
فقد أكرمته أمس
معناه ان تعتدبا كرامك
اي اي الآن فاعتدبا كرامك
ايك أمس وقد تستعمل
ان في غير الاستقبال قياسا
مطردامع كان نحو وان
كنتم في ريب فان كنت
في شك كما مر وكذا اذا
جىء بها في مقام التأكيد
بعد واو الحال لمجرد
الوصل والربط دون
الشرط نحو زيد وان
كثر ماله بخيل وعمر وان

في قوله ولو كونهما الخ مبنى على الغالب فيكون ما ترتب عليه أيضا غالبا لا كلياً (قوله بدليل أن
هذا مرتب الخ) فيه أنه كما أشكل على قوله ولا يخالف الخ على زعمه يشكل على قوله ولو كونهما
الخ فالدافع للاشكال حل قوله ولو كونهما الخ على الغالب كما سبق (قوله هل يجوز أن يكون
الخ) أي هل كلام السيد عيسى خاص باذا أو يجىء في ان أيضا وكلام الفري يفيد الاول حيث بنى
كلام الشارح على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع
الاسمية شرطا لا اذا دون ان نحو اذا السماء انشقت على أن السماء مبتدأ لكن قال بعض المشايخ
هو عام في اذا وغيرهما من أدوات الشروط كما ذكره ابن عقيل في شرح الألفية في باب الفاعل
وباب الاشتغال ولذا قال الصبان في حاشية الأثموني في باب الفاعل في قوله وان أحسن المشركين
استجارك أن الكوفيين جوزوا كون أحد مبتدأ مخبرا عنه بالفعل بعده (قوله بصيغة الامر)
على هذا لا يصح تفسير الاعتداد بما مر (قوله لان المعلق مستقبل) أي ولا يمكن تعليقه
بالماضى أي المنقطع لان الشرط علة للجواب والمعلول لا يتأخر عن علته بل يعقبها أو يقارنها
وحاصل الجواب أنه يعتبر الاستمرار الى تمام الخطاب فيكون الجواب متصلا بالشرط من غير فاصل
بينهما للعلم بأن المعارضة لا تنأى الا حينئذ وهذا مبنى على أن الشرط علة لا قيد اه شيخنا وقال
بعض مشايخنا ان قوله ولا يمكن تعليقه بالماضى فيه نظر اذ لا مانع من تعليق المستقبل بالماضى لانه قد
تقدم حينئذ السبب كما هو الشأن وأن قوله بعد أي واستقرالى وقت الخطاب فيه نظر أيضا لانه يحتاج
حينئذ الى الكون الماضى لان المقصود حينئذ التعليق على استمرار الريب اه وهو خروج عن

ليست شرطية والكلام في الشرطية الا أنه أراد افادة أنها تخرج عن الشرطية سم قال يس
وربما يشعر قوله ولا يدكر بأن له جزاء محذوفاً وهو ما يقتضيه كلامه في تذييل الباب السابع
السكره في بحث المساواة من الباب الثامن نقل عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك
الى الجزاء اه ملخصاً (قوله وفي غير ذلك قليلاً) أى ونستعمل في غير الاستقبال قليلاً مع كونها
للشرط سم (قوله فيا وطنى الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوت على المقام في وطنى
فليطب به قلوب ساكنيه اه حفيد وفي الفنى مانصه قوله فلينع دال على الجزاء وهو محذوف
أى لم يبق خالياً واشتقاقه من نعم الشيء بالضم أو نعم كعلم أى صار لنا والبال القلب اه وفى يس
أن البال هنا بمعنى الحال وكتب أيضاً قوله فلينع على صيغة المجهول سيراى والبال نائب فاعل
يس (قوله في معرض) أى في صورة سم وكتب أيضاً مانصه على وزن مسجدم موضع عرض
الشيء أى اظهاره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يضرب على مفعول بفتح الميم وكسر العين

مقصود المحشى ان مقصوده ما تقدم عن شيخنا أو أن الماضي المنقطع لا يمكن التعليق عليه في الآتي من
حيث إن المطلوب منه المعارضة هو من يتلبس بالرب لا من زال ريبه وان كان هذا بعيداً من
عبارته (قوله وان كان التقدير وان ثبت الخ) ظاهره أن هذا في نفسه مستقيم وليس كذلك فان
طلب المعارضة لا يترتب على الثبوت في المستقبل أهم كانوا فيما مضى في ريب (قوله قال يس وربما
يشعر الخ) فيه نظر فان فرض كلام السارح في أن غير الشرطية وقوله هو ما يقتضيه الخ فيه
نظر فان كلامه هناك مفروض فيما اذا كانت شرطية وقوله السكره في بحث الخ أى والفرض أن
ان شرطية فتعصل من ذلك أن ان اذا اعتبر كونها غير شرطية بل مجرد الوصل مع واو الحال في
نحو زيد وان كثر ماله بخيل فلا جواب لها وان اعتبر كونها شرطية فيه جاز أن لا يقدر لها جواب
وقوله ان الشرطية لها شرط وجزاء غالى لا كلى وجزاء أن يقدر لها جواب على الاصل والغالب
لكن اذا كانت ان شرطية لا تكون الواو للحال بل للعطف على محذوف أى ان لم يكثر ماله وان كثر
ماله (قوله فوت على المقام) يشير الى أن الباء في بك لتعدي الفعل للمفعول الثانى ويصح أن تكون
الباء للسببية والمعنى ان فاتنى سابق من الدهر بحيث لا أعده من عمرى بسبب فواتك على لعدم
الاقامة فيك فلينع الخ (قوله لم يبق خالياً) أى لم يبق وطنى خالياً من الناس لرغبهم فيه لحسنه
ونظر افته وانما لم أقم أنا فيه لما عرض لى من حوادث الزمان فهذا منه تحسر وتحزن وفى الدسوق
وجواب ان محذوف أى فلا لوم على لاني تركتك كرها من غير عيب فيك دل عليه قوله فلينع
لسا كذلك البال ومعنى البيت أنه ان كان زمن سابق من الدهر فوت على الاقامة والسكنى في
وطنى ولم يتيسر لي الاقامة فيه وتولاه غيرى فلا لوم على لاني تركته من غير عيب فيه وحينئذ فلتطب
نفس ذلك الساكن ولينع ماله والعرض من ذلك التحزن على مفارقة الوطن والشاهد في قوله ان
فاتنى فانه مستعمل في الماضي لفظاً ومعنى (قوله على صيغة المجهول) أى من أنعم المتعدي بالهمز
وأما قوله أولاً واشتقاقه من نعم الشيء الخ في بيان لاصل المادة وهو المجرد فلا يقال كيف يصاغ المبنى
للمجهول من اللازم وهو نعم بالضم قاله شيخنا وفى كلام بعض المشايخ وهو فى الدسوق أنه على صيغة
المبنى للمجهول صورة وان بناء للمجهول غير لازم (قوله موضع عرض الشيء الخ) وذلك
الموضع هنا عبارة عن اللفظ الدال على ذلك الشيء فهو مكان اعتبارى لا حقيقى والمعنى كابرار المعنى
الاستقبالى في اللفظ الذى يدل على المعنى الحاصل في الماضي أو في الحال (قوله على مفعول) يقال

أعطى جاهائهم وفى غير
ذلك قليلاً كقوله
فيا وطنى ان فاتنى بك سابق
من الدهر فلينع لسا كنك
البال

ثم أشار الى تفصيل النكتة
الداعية الى العدول عن
لفظ الفعل المستقبل
بقوله (كابرار غير
الحاصل فى معرض

(قوله لتعدي الفعل الخ)
والاصل ان فاتنى سابق
الخ وقوله ويصح أن
تكون الباء للسببية
والمعنى الخ ويصح أن
تكون ظرفية والمعنى ان
فاتنى فيك سابق أى مقام
حين سابق من الدهر أى
العمر أى من عمرى وهو
ربعات العمر ومفتح
السببية فلا زلت أهلاً
آ نسا بسا كنك الناعم
بأله برغد العيش وطيب
الحياة اه

انظر يس (قوله الحاصل) أى فى الحال أو الماضى (قوله لقوة الأسباب) أل للجنس فيشمل
 ماله سبب واحد نوبى (قوله المتأخذة) أى المجتمعة التى أخذ بعضها ببعض بعض فان الشئ اذا
 قويت أسبابه بعد حصولا (قوله انعقاد) أى انتظام سم (قوله للوقوع) أى آيل للوقوع
 سم (قوله كالواقع) أى فى ترتب ثمره للوقوع فى الجملة على كل ع ق (قوله هذا عطف على قوة
 الاسباب) أى من عطف العام على الخاص لان كون الشئ للوقوع اما لقوة الاسباب واما للعلم
 بوقوعه من جهة أخرى ع ق والذي يظهر أن فى عطف العام على الخاص بأو مافى عكسه من
 الخلاف والمشهور فيه المنع (قوله على ما أشار اليه) أى المصنف فى قوله الآتى فان الطالب الخ فان
 محصله أن فى اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصل لا تخيله كذلك ولو كان العطف على ابراز لما تأنى
 هذا البيان سم (قوله فقد سهوا بيننا) لانه خلاف ما أشار اليه المصنف فى اظهار الرغبة من
 أنها أى المعطوفات علل له أى للابرار ولأن المعنى عليه لا يستقيم لان كون ماهو للوقوع كالواقع
 لا يصلح بمجرده سببا فى المخالفة والالزام المخالفة فى كل تركيب كان فيه ذلك مع أنه ليس كذلك وانما

الحاصل لقوة الاسباب
 المتأخذة فى حصوله نحو
 ان اشترينا كان كذا حال
 انعقاد أسباب الاشتراء
 (أو كون ماهو للوقوع
 كالواقع) هذا عطف على
 قوة الاسباب وكذا
 المعطوفات بعد ذلك
 بأولائها كلها علل لابرار
 غير الحاصل فى معرض
 الحاصل على ما أشار اليه
 فى اظهار الرغبة ومن
 زعم أنها كلها عطف على
 ابراز غير الحاصل فى
 معرض الحاصل فقد سهوا
 بيننا

هذا منزل ومضرب (قوله أى للجنس الخ) هذا بقطع النظر عن قول الشارح المتأخذة اذ لا
 يأتى التأخذ الذى ذكره الشارح فى السبب الواحد اه شيخنا وغيره (قوله أى من عطف
 العام الخ) المناسب أن يقول من عطف المعلوم على بعض علله كما يفيد ذلك قوله لان كون الشئ
 الخ قاله بعض مشايخنا وقال شيخنا يحتمل أنه من عطف المغاير بالأكية أى أولم يكن لقوة الاسباب
 بل كان لكون ماهو للواقع كالواقع لغير قوة الاسباب (قوله واما للعلم بوقوعه) كان مت كان
 كذا وكذا (قوله والذي يظهر أن فى عطف الخ) لا حاجة لهذا الاستظهار لان الخلاف منصوص
 فيه ما قاله بعض مشايخنا (قوله ان فى اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل الخ) أى ان اظهار الرغبة اشتمل
 على هذا التقدير من حيث ان هذا التقدير وسيلة لابرار الذى هو وسيلة الاظهار (قوله لما تأنى
 هذا البيان) أى لانه يقتضى اشتمال اظهار الرغبة على الابرار فكيف يكون قسياه وبجواب بأنه يكفى
 فى كونه قسياه الاختلاف بالذات والاشتمال لا يضر اذ تارة يلاحظ أن النسكته هى الاظهار وان
 وجد معه الابرار فيه كون حاصل لا غير مقصود على الاستقلال ونارة يلاحظ أنها الابرار هذا كله
 بناء على فهمه أن قوله كابرار الخ مثال للنسكته للمخالفة كما سيأتى بيانه (قوله لانه خلاف ما أشار
 اليه الخ) تقدم ما فيه بناء على فهمه الذى سبق التنبيه عليه (قوله والالزام المخالفة فى كل تركيب كان
 فيه ذلك) أى كون ماهو آيل للوقوع كالواقع ومحصله أنه يلزم أن ما وجد فيه كون ماهو آيل
 للوقوع كالواقع لا بد أن يعبر فيه بالماضى ولا يعبر فيه بالمضارع لوجود ذلك الداعى مع أنه يصح التعبير
 بالمضارع فيما فيه ذلك عند عدم قصد ابرازه فى معرض الحاصل فتبين أن الداعى هو قصد ابرازه فى
 معرض الحاصل وغيره علل له اه شيخنا وفيه نظر إذ الدواعى ليست موجبات يلزم من وجودها
 الوجود حتى برده أنه قد يوجد ذلك الداعى ولا يعبر بالماضى بل مناسبات اذا قصدت واعتبرت باعثة على
 شئ ترتب ذلك الشئ عليها والا فلا ولو سلم أنها موجبات للزم من ذلك الداعى قصد الابرار فى معرض
 الحاصل لجعله داعياله ولزم من القصد التعبير بالماضى فيلزم من ذلك الداعى التعبير بالماضى بواسطة
 وليس للزوم فى الثلاثة مساهما ثم ان كلام سم هذا يفيد أن قول المصنف كابرار غير الحاصل الخ
 مثال لنسكته المخالفة فيكون قد علل المخالفة بالابرار وعلل الابرار بالعلل المذكورة بعد وهو خلاف

السبب قصد إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لذلك سم وأيضاً يلزم عليه انحصار سبب الإبراز في قوة الأسباب وليس كذلك يس ولان إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل مشتقل على المعطوفات فلا تكون قسماً له قاله النوبي (قوله أو التفاضل) هو أن يذكر ما يسر به السامع فان المخاطب اذا كان يتقنى شيئاً فعبّر به عما يشعر بمحصله وهو معنى إبرازه في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الإبراز السرور فيكون بذلك مناسباً للمقام ع ق (قوله أو اظهار الرغبة) قال في الأطول أو الرغبة (قوله أي وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد يس (قوله فهو المرام) أي الظفر (قوله هذا يصلح مثلاً الخ) لكن اللفظ يختلف فاذا أردت التفاضل فتحت التاء لأن حصول التفاضل انما يكون للمخاطب بخلاف اظهار الرغبة فانه يكون للمتكلم يس بالمعنى وقرر بعضهم أنه على جعله مثلاً لاظهار الرغبة تصح قراءته بفتح التاء وضمها اه

ظاهر كلام المصنف والشارح والظاهر أنه مثال للمخالفة لفظاً لنكتته فإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل مخالفة والنكتة هي قوة الأسباب وما عطف عليها وعلى هذا فقول الشارح علل إبراز غير الحاصل الخ أي الذي هو المخالفة لفظاً وقوله على ما أشار إليه في اظهار الرغبة أي فان قوله فان الطالب الخ محصله أنه يقدر غير الحاصل حاصل لا فيبرزه في معرضه فيظهر الرغبة بهذا الإبراز في هذا تنبيه من المصنف على ما هو واضح من أن اظهار الرغبة ثمرة الإبراز الذي هو المخالفة لفظاً وقوله فقد سهاسهوا بيننا أي لان كون ما هو آيل للوقوع كالواقع وما ذكر بعده ليس من المخالفة لفظاً حتى يكون عطف على الإبراز الذي هو مثال للمخالفة ولم يتنبه لما أشار إليه المصنف في اظهار الرغبة ولو ضوح ذلك كان ما ذكره هذا الزاعم سهواً بيننا وقوله أي على استعمال الماضي مع ان اظهار الرغبة يؤيد ما قلناه لا ما قلناه سم والالفاظ أي على استعمال الماضي مع ان القصد إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لاظهار الرغبة إذ اظهار الرغبة علة العلة وان كان يمكن أن يقال انه أسقط العلة العامة كتفاء بالخاصة على أن سم ان اعتبر أن الإبراز ليس من أفراد المخالفة وأن التعبير بالماضي عن المستقبل الذي هو من أفراد المخالفة يلزمه الإبراز لأنه الإبراز وأن تقديره القصد مجرد إيضاح إذ كل علة لا بد لها من القصد ورد عليه ما سبق وان اعتبر أن الإبراز من أفراد المخالفة وأنه عنى التعبير بالماضي عن المستقبل وأن تقديره القصد لتصحج تعليل المخالفة بالإبراز ورد عليه زيادة على ما سبق أن قصد الشيء لا يعدم من نكاته ودواعيه ثم ان جعل الإبراز مثلاً للمخالفة على ضرب من التسميح على عادة أهل العربية كما لا يخفى (قوله وأيضاً يلزم عليه انحصار الخ) ان كان المراد أنه يلزم الانحصار المذكور في الواقع رد بأنه لا مانع من كون تلك الأمور مع كونها عللاً للمخالفة أسبباً للإبراز إذ ذلك متعلق بالاعتبار والقصد وان أراد أن العبارة توهم حينئذ الانحصار ورد عليه أن عادة المصنف الاقتصار على بعض النكات مع كثرتها في الواقع اتسكالاً على ما هو معلوم من عدم انحصار النكات فيما ذكره وابل هي موكولة الى ذهن البليغ والى الآن لم تنحصر (قوله مشتقل على المعطوفات) الاولى تشتقل عليه المعطوفات ليوافق ما تقدم (قوله فلا تكون قسماً له) تقدم لك ما فيه (قوله هو أن يذكر الخ) فيه تساهل (قوله فتحت التاء الخ) فيه أن حصول التفاضل للمخاطب يكون مع الضم اذا كان محباً للتكلم (قوله فانه يكون للتكلم) في شيء متعلق به أو بالمخاطب أو بغيره فيجوز فتح التاء وضمها (قوله وقرر بعضهم الخ) لا يخالف

(أو التفاضل أو اظهار الرغبة في وقوعه) أي وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثلاً للتفاضل ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما أشار إليه بقوله

ويؤيده قول الأطول أو التفاضل من السامع أو اظهار الرغبة في وقوعه من المتكلم نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على صيغة المتكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لها اه (قوله فان الطالب) علة لكون اظهار الرغبة علة لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل وهي لا تتأني في حق الله تعالى مع أن الابراز لاظهار الرغبة يقع في كلام الله تعالى فلا بد من التسامح واردة معنى يناسب في حقه تعالى قاله يس (قوله في حصول أمر) أي مستقبل سم (قوله يكثر تصويره) أي حصول صورته في الذهن (قوله فرما) لعلم الله لكثير أي فبسبب الكثرة الخ سم (قوله اليه) أي الى الطالب (قوله حاصل) أي فيما مضى (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بينهما لأن الله تعالى منزّه عن الرغبة والمراد هنا لازمها وهو كمال الرضا وأيضا لا يجري فيه البيان المذكور أطول (قوله لاظهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار شدة رضاه بآداة التعصن فهو مجاز في لازمه وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لاظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في الفري (قوله فتباتكم) أي اماءكم وقوله على البغاء أي الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن من تعبيره في المطول بيقضي أي يستلزم اذ لا اقتضاء كما يعلم مما يأتي (قوله أجيب بأن

(فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره) أي الطالب (اياه) أي ذلك الامر (فرما يجزى) ذلك الامر (اليه حاصل) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أي على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء (ان أردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بآداة التعصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفاء ما هو مقتضى التعليق بالشرط أجيب بأن

ما قبله وان أوهم خلافه (قوله علة لكون اظهار الرغبة علة لابرار الخ) أي علة غائية باعثة لان اظهار الرغبة ثمرة مترتبة على الابراز باعثة عليه فهو علة متأخرة خارجة متقدمة ذهنا وان كان قصدها سببا مقدما خارجا وذهنا (قوله مع أن الابراز الخ) أي مع أنهم قالوا ان الابراز الخ (قوله أي حصول صورته) الضمير في هذا للأمر بخلاف الضمير في قوله تصويره فانه للطالب كما بينه الشارح (قوله أي فبسبب الكثرة) بيان لمعنى الغاء لا لمعنى رب (قوله وهو كمال الرضا) المراد بالرضا لازمه وهو الانابة على ذلك الشيء إذ حقيقة استحصيل عليه تعالى ولو أبدل الرضا بشبهة الطلب لكان أولى أي واذا كملت الانابة عليه ناسب التعبير عنه بالماضي لكونه حينئذ نظير ما يرغب فيه ويتخيل حاصله في معرض الحاصل لاظهار الرغبة فهو جار على أسلوب العرب (قوله كما يعلم مما يأتي) أي من قوله وأيضا دلالة الشرط على انتفاء الخ قاله بعض المشايخ وفي يس قوله يشعر بجوازه عبارة المطول يقتضي جواز وفيها بحث لان يقتضي معناه يستلزم واللازم على التعليق المذكور هو انتفاء النهي عن الاكراه على تقدير انتفاء ارادة الشخص لان النهي جزء الارادة فينتفي بانتفائها ولا يلزم من انتفاء النهي جواز الاكراه كما ذكره لجواز أن يكون انتفاؤه عند انتفاء الارادة لعدم امكان الاكراه حينئذ لطالبن البغاء والطالب للشي لا يتصور اكراهه عليه أول عدم طلب شيء أصلا أي لا بغاء ولا تحصن والذي لم يطلب شيئا لا يتصور اكراهه عليه لان الاكراه انما هو للمتنع وقد يجاب بان الاقتضاء يكون بمعنى الدلالة لا الاستلزام وأيضا قولنا والطالب للشي لا يتصور اكراهه عليه قد يمنع بأن الفقهاء صرحوا بأن من أكرهه موكله على فعل الموكل فيه صح تصرفه فصرحوا بالا كراهه مع موافقته لغرض الوكيل أو غير موكله لم يصح تصرفه فصرحوا بالا كراهه مع ذلك أيضا وأبطالوا لأجله التصرف وأما ما قيل من أن الاكراه يتصور مع ارادة البغاء بأن تريد الأمة البغاء مع شخص أو في مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص أو في غير ذلك المثل فغير صحيح لان الاكراه حينئذ ليس على البغاء بل على تعيين الفاعل أو الممثل اه وقد يقال ان سلم كون الاكراه على ما هو موافق لغرض الوكيل كان تسمية ما ذكر اكراهته محالوا لك أن

القائلين الخ) وأيضا زلت الآية فبين كن ردن التحصن ويكرهه الموالى على الزنا وأيضا إذا لم يردن التحصن لم يكرهه الزنا فلا يتصور كراهه عليه اه سيد أى فالشرط لموافقة الواقع لأن الاكراه انما هو حال ارادة التحصن اه ع ق (قوله فائدة أخرى) أى سوى اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم اه ع ق (قوله المبالغة فى النهى عن الاكراه) أى لما فى ذلك من التوبيخ للموالى بذكر ما يظهر به فضيحتهم (قوله اذا أردن العفة) أى مع شدة ميلهم وشهوتهم ومع نقصهم وقوله فالموالى أحق بارادتها أى لئلا يكاله وقلة ميله بالنسبة اليهن سم أى فالمقصود من القيد توبيخ الموالى فلا مفهوم له وكتب أيضا قوله فالموالى أحق بارادتها أى فيكون نهيهم عن الاكراه قويا أكيدا (قوله وأيضا دلالة الشرط الخ) أى وأقول فى الجواب أيضا فهذا جواب ثان مقابل لقوله أجيب بأن القائلين الخ لا يبان فائدة أخرى للشرط وليس فى قوله والاجماع الخ دعوى النسخ بالاجماع ويكفيه ما صرحوا من أنه يتضمن ناسخا وان لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع

القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفاء انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى أنهم اذا أردن العفة فالموالى أحق بارادتها وأيضا دلالة الشرط

تقول لأحسنية لعبارة المختصر عن عبارة المطول لان المطول غير يقتضى على لسان السائل وقد ردنا الاقتضاء فى الأجوبة التى ذكرها كما علم من الوقوف على كلامه وقال بعض مشايخنا التعبير بالاقتضاء كافى المطول هو المناسب دون ما هنا لان هذا مفهوم شرط وهو قوى يقتضى الشرط ويستلزمه اه وفيه نظر (قوله وأيضا زلت الآية فبين كن الخ) أى فهى واردة على سبب فلا مفهوم لها وهذا الجواب لا يلائم مبنى كلام المصنف لأن مبناه على ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل وهذا صريح فى أنه كان قد حصل وقت نزول الآية فليس فى الآية حينئذ الا ابراز المذكور قاله بعض مشايخنا وأجاب شيخنا بان الله نهاهم عن أن يكرهوه عن الزنا ان أردن تحصنا فى المستقبل فهونى عن اكراهه مع ارادة بحصلان فى المستقبل وفى التقييد بارادة التحصن بصيغة الماضى للتنبيه على السبب المتحقق حين نزول الآية فلا مفهوم له فالجواب على هذا ملائم لكلام المصنف (قوله وليس فى قوله والاجماع الخ) دعوى النسخ بالاجماع أى بنفس الاجماع بل بما تضمنه وهو مستند فقوله ويكفيه الخ من تمة ما قبله (قوله فاندفع اعتراضا للحفيد) الاول أن قوله وأيضا الخ معطوف على قوله ويجوز أن تكون فائدته الخ فيكون فى حيز بيان الفائدة مع أنه لا دلالة له على بيان الفائدة الثانية أن الاجماع لا يكون ناسخا فى جمع الجوامع وشرح المحلى عليه مانعه ولا نسخ بالاجماع لانه انما ينقذ بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما سيأتى إذ فى حياته الحاجة فى قوله دونهم ولا نسخ بعد وفاته ولكن مخالفتهم أى المجمعين للنص فيما دل عليه تتضمن ناسخا له وهو مستند اجماعهم اه وقوله فيما دل عليه الخ متعلق بمخالفة أى فى حكم دل النص عليه والمراد بالنص مطلق الدليل لا مقابل الظاهر وقوله وهو مستند اجماعهم فهو النسخ ولا يقال انه يأتى له جعل القياس ناسخا لذلك فى الفرق بينهما لانا نقول ان مستند القياس لما كان أشد ارتباطا به لانه معه كالشيء الواحد فكان النسخ به وقولنا يأتى له جعل القياس ناسخا لذلك أى فى قوله ويجوز على الصحيح النسخ للنص بالقياس لاستناده الى النص فكأنه النسخ وقيل لا يجوز حذر من تقديم القياس على النص الذى هو أصل له فى الجملة وكتب على هذه العبارة حواشيه أن قوله ويجوز على الصحيح الخ ان أراد الجواز العقلى فهو قليل الجدوى وان أريد أنه لا مانع منه شرعا فالذى عليه الأكثر عدم الجواز وقوله الذى هو أصل له فى الجملة أى وان لم يكن أصلا له فى مسألة

اعتراضان للحفيد تدبر (قوله على انتفاء الحكم) أى عند انتفائه (قوله انما هو بحسب الظاهر) مراده ما قابل النص (قوله بأن ينسب الفعل الخ) لا بد أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاءني زيد مریدا ابنه ليس من التعريض في شيء يس (قوله ولقد أوحى إليك الخ) في التعريض فائدتان الأولى أن من هو أعلى مرتبة عند الله إذا كان الأشراك محبطا لعمله فإحال غيره وهذا بالنسبة الينا فلا يرد أن الكفار لا يقولون بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم على أنهم يقولون بنبوة غيره فيصح بالنسبة إليهم أيضا والثانية أن الكفار لا يستحقون

النسخ ومحصل الجواب عن الأول أن قوله وأيضا ليس معطوفا على قوله ويجوز الخ بل على قوله بأن القائلين الخ فهو إشارة الى جواب آخر فكانه قال وأجيب أيضا بأن دلالة الشرط الخ وعن الثاني أنه ليس في كلام الشارح دعوى النسخ بنفس الاجماع بل مقصوده أن النسخ يستند للاجماع ولك أن تقول ليس في كلام الشارح دعوى النسخ أصلا بل غرضه أن المفهوم أمر ظاهر والاجماع قاطع فهو مقدم عليه يدل على أنه ليس مراداهنا بالنسبة لنا وأما قبل الاجماع فالذي صد عن العمل بالمفهوم مستنده لا هو بل هذا الوجه متعين في فهم كلام الشارح والا فلا كراه على الزنا لم يكن جائزا في حالة من الأحوال أصلا وموقع في الغنمى والدسوق ما يخالف ذلك فاجدنه (قوله أى عند انتفائه) أى الشرط في كلام الشارح حذف وليس مراده أن الضمير عائدا على الحكم وأن على بمعنى عند كما قد يتوهم (قوله ليس من التعريض في شيء) أى لأن هذا اللفظ لا يفهم منه في الاستعمال مجيء الابن لكن يفيد أنه لو فهم بقرينة كان تعريضا وفيه نظر فالظاهر أن المراد بقوله ما قصد التوبيخ (قوله فإحال غيره) أى ممن يشرك في المستقبل ابتداء فان ذلك هو الزائد على المعنى التعريضي الناشئ من التعبير بالماضى وأما الكفار فيما مضى مطلقا فحكمهم هو المعنى التعريضي نعم الأولوية فيه زائدة على المعنى التعريضي والكفار في المستقبل ارتدادا فحكمهم يفهم ولوعبر بالمضارع وقوله يقولون بنبوة غيره أى وقد قال تعالى وإلى الذين من قبلك وقوله فيصح بالنسبة إليهم أيضا يتوقف مع ذلك على الاعتراف بانحاء ما ذكرنا ذلك الغير كأن يكون في الكتب القديمة وقوله ان الكفار أى فيما مضى مطلقا وفي المستقبل ابتداء وأما الكفار في المستقبل ارتدادا فكونهم لا يستحقون الخطاب يفهم عند التعبير بالمضارع فلا يعد من فوائد العدول منه الى الماضى ولا يقال انه عند التعبير بالمضارع يفهم منه حال المشركين في المستقبل ابتداء بالأولى فلا يكون فهم ذلك الحكم فائدة للتعريض بالماضى لحصوله عند التعبير بالمضارع ولا يكون المراد بالكفار في قوله ان الكفار لا يستحقون الخ الا الكفار فيما مضى مطلقا لاننا نقول ان الأشراك المفروض وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم ردة وهي أغلظ وأخش من الكفر الأصلي فكيف يفهم حينئذ حال المشركين ابتداء بالأولى ولا يقال ان الكفر المفروض منه صلى الله عليه وسلم في الماضى لا يكون الاردة أيضا لأن ذلك هو الذي يترتب عليه الحبط وأما الأصلي على فرض وقوعه فلا يترتب عليه ذلك اذ لا تكليف حينئذ فكيف يكون فرض الأشراك منه فيما مضى الذي هو ردة تعريضا للمشركين ابتداء فيما مضى لاننا نقول الكفر المفروض وقوعه منه ابتداء الذي يترتب عليه الحبط يعتبر فرضه أول ما أرسل اليه هذا وفي كون حال من يشرك في المستقبل ابتداء يفهم بالأولى نظرا لان الفهم بالأولى يستدعي نسبة الفعل الى النبي صلى الله عليه وسلم قصدا

على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكي أول التعريض) أى ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكره واما للتعريض بأن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك (لأن أشركت ليحبطن عملك)

الخطاب كالبهايم في ذلك غاية الاذلال لهم يس (قوله فالمخاطب هو النبي) الحصر على تقدير حصوله اضافي أى لأمتة والا فغيره من الانبياء مخاطب بدليل قوله والى الذين من قبلك وانما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد كما قاله البيضاوى سم ويس وقيل استعمل ضمير الخطاب المفرد فيما يشمل الغائب مجازا وكتب على قوله باعتبار كل واحد ما نصه لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته (قوله مقطوع به) أى في جميع الازمنة (قوله لكن جى الخ) يفهم أنه لولا التعريض لجى بلفظ الاستقبال وكانت تصح ان الشرطية وفيه انه اذا كان عدم اشراكه مقطوعا به لاصح لانها للامور المشكوكه وجوابه يؤخذ مما سبق أنهم يستعملون في مثل ذلك ان تنزيله منزلة ما لا قطع بعده على سبيل المساهلة وارضاء العنان سم (قوله بلفظ الماضى) وان كان المعنى على الاستقبال عبد الحكيم (قوله الغير الحاصل) أى من النبي وقوله في معرض الحاصل أى منه (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أى الاشراك الحاصل على سبيل الفرض والتقدير (قوله بأنه قد حبطت أعمالهم) لتحقيق سببه فيهم

فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جى بلفظ الماضى ابراز الاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم كما اذا شكك أحد فتقول والله

والتعريض يستدعى نسبه اليه ظاهرا والى غيره قصدا ويمكن أن مراد المحشى أن هذا الكلام التعريض فيه زيادة على المعنى التعريضى فائدتان لا يكونان لو قال تشركو اخطا بهم بيان حكم من يشرك في المستقبل وكون الكفار مطلقا لا يستحقون الخطاب وليس المعنى أن ذلك ناشئ من التعريض (قوله الحصر على تقدير حصوله الخ) يفيد تأني عدم تسليم حصول الحصر بهذه العبارة وسىأتى أن التعريف باللام قد لا يفيد الحصر عند الكلام على قول المصنف والثاني قد يفيد قصر الجنس الخ وضمير الفصل يكون هنا مجرد التمييز بين الخير والنعت لا للحصر (قوله اضافى) لا حاجة الى هذا اذ هذه الجملة أعنى لئن أشركت ليحبطن عملك أوحيت الى كل نبي على حدته لا الى مجموعهم فكل خطاب واقع على حده وطريقته فقوله فالمخاطب هو النبي أى في الوحي به اليه كما أن المخاطب كل واحد على حدته في الوحي به اليه على أنه محتمل أن المراد بالنبي أى نبي كان على سبيل الدل لا خصوص محمد صلى الله عليه وسلم وان قال في انطوول فخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم (قوله وانما أفرد الخ) لا حاجة لبيان وجهه للأفراد اذ هو على أصله إذ لو جمع لم يستقم إذ المراد أن هذه الجملة مع الافراد هى التى ألقيت الى كل نبي حين الوحي بها اليه فلعل هذا مجرد بيان لا توجيه للعدول عن مقتضى الظاهر (قوله وقيل استعمل الخ) هذا لاصحته كما علمت (قوله رحمه الله وعدم اشراكه مقطوع به) أى حينئذ ينزل منزلة المشكوك في وقوعه في المستقبل لان ذلك حق الشرط كما علم مما سبق فكان مقتضاه التعبير بالمضارع لكن جى الخ (قوله وجوابه الخ) أى فيلاحظ مع قوله وعدم اشراكه مقطوع به ما قدرناه من أنه حينئذ ينزل منزلة المشكوك الخ ولك أن تقول لا يفهم من كلام الشارح ما ذكر بناء على جعل قوله على سبيل الفرض والتقدير مرتبطا بالاشراك لا بقوله الحاصل فقط فالاستدراك بقوله لكن الخ على قوله وعدم اشراكه مقطوع به لا على محذوف كما قدمناه وذلك ان قوله وعدم اشراكه الخ بوجه أنه لا محل لان فضلا عن الفعل الماضى فبين بالاستدراك أن لها محلا أما ان فلان الاشراك مفروض في الاستقبال على ما هو كثير من فرض الحال وأما الماضى فلا يراز الاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم

(قوله ان شئتني الامير لا ضربته) تعريضان من شئتني يستحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) رد لما زعمه الخلق من أن التعريض عام لمن صدر منهم الاشرار في الماضي وغيرهم وذلك يحصل بصيغة المضارع أعني اثن تشريك ووجه الرد أن من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته فترى سم وقوله لما زعمه الخلق أي بناء على توهم أن التعريض نشأ من استناد الفعل الى من يتمتع منه ذلك الفعل لامن صيغة الماضي وعبارة غيره ووجه الرد أنه لا يتعارف التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل في المستقبل لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على ما وقع لا ما سيقع وأن التعريض انما نشأ من صيغة الماضي لانه على خلاف الاصل فلا بد من طلب وجه لا تركابه وهو هنا التعريض وأما المضارع فهو على أصله فلا معنى لافادته التعريض (قوله لكونه على أصله) أي الشرط وانما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر فلا يقال ما المانع من التعريض بالمضارع عن صدر منهم الاشرار فيما مضى باعتبار أنه اذا رتب العقوبة على فرض اشرار كنه في المستقبل فهم منه أن كل اشرار كذلك وأن من صدر منه في الماضي يستحق العقوبة

ان شئتني الامير لا ضربته
ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض
عن لم يصدر عنهم الاشرار
وأن ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على
أصله ولما كان في هذا الكلام

(قوله أي في جميع الازمنة) أي لان الانبياء معصومون قبل البعثة وبعدها (قوله رد لما زعمه الخلق الخ) محصل زعمه أن التعريض الحاصل بصيغة الماضي عام لمن صدر منهم الاشرار في الماضي بأنه قد حبط علمهم ومن لم يصدر منهم بأنه سيحبط علمهم ان صدر منهم في المستقبل وأن ذلك كله يحصل بصيغة المضارع أيضا وحينئذ فإفالة السكاكي من أن العدول عن المستقبل الى الماضي قد يكون للتعريض عن صدر عنهم الفعل في الماضي لا يتم (قوله ووجه الرد الخ) فيه تقصير كما يعلم مما يأتي (قوله وعبارة غيره) أي غير سم (قوله أنه لا يتعارف التعريض الخ) أي فبطل أن التعريض عام لمن صدر منهم ومن سيصدر منهم وقد أشار الشارح الى ابطال هذا التعميم بقوله ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض عن لم يصدر عنهم الاشرار وفي عبد الحكيم أن قول الشارح ولا يخفى الخ معناه أنه لا معنى للتعريض عن لم يصدر عنهم الاشرار بأنه قد حبط علمهم في الماضي لعدم صدوره منهم وأما الحكم عليهم بأنه سيحبط أعمالهم فهو مستفاد من النص بطريق فحوى الخطاب لا بطريق التعريض كما في قوله تعالى فلا تقل لها أف فان الشرك الفرضي من النبي الذي هو بمكانة من الله اذا كان موجبا للحبط كان ممن عداه موجبا له بطريق الاولى اه ولا يقال فيه ان الفهم بطريق الفحوى يستدعي نسبة الفعل الى النبي صلى الله عليه وسلم قصد اوليس هنا كذلك لانا نقول مراده أنه مفهوم من نسبة الفعل اليه باعتبار معناه وهو بهذا الاعتبار منسوب اليه صلى الله عليه وسلم قصد اعند عبد الحكيم وقوله وان التعريض انما نشأ من صيغة الماضي الخ أي فبطل أن التعريض يحصل بصيغة المضارع وقد أشار الشارح الى ابطال حصوله بالمضارع بقوله وان ذكر المضارع الخ ومحصله أن صيغة الماضي لكونها على خلاف مقتضى الظاهر تصلح قرينة على أن الفعل منسوب للنبي والمراد غيره بخلاف صيغة المضارع فانها لكونها على الاصل لا تصلح قرينة على ذلك وهذا لا ينافي أنه لو عبر بالمضارع كان في الكلام تعريض عن اشرار في الماضي مطلقا بقرينة الحال لا بنفس المضارع وبقطع النظر عن زمن الفعل (قوله وهو هنا التعريض) أي لان الماضي وان كان بمعنى المستقبل لكن في التعبير بصورة الماضي ابرازا له في صورة الحاصل تعريض لمن صدر عنهم الشرك بأنه قد حبط علمهم (قوله فلا معنى لافادته التعريض)

يس ملخصا (قوله نوع خفاء) أى دقة سم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أى عند المصنف فنرى وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فاما لما بهم من أن التعريض يحصل بصيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما لما ذكره بعضهم من أن اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من أن الجواب لما كان للقسم

إذا لطلب السامع مكتة لما جاء على أصله وفي عبد الحكيم أن قول الشارح وإن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله معناه أن صيغة المضارع لا تفيد التعريض من صدر عنهم الشرك لأن المضارع يكون حينئذ مستعملا على أصله أعنى وقوع الشرك منه صلى الله عليه وسلم في الاستقبال بطريق الفرض وهو الارتداد وترتب الحبط على الارتداد لا يفيد التعريض لمن صدر منه الشرك ابتداء بأنه قد حبط عمله بل يكون تعريضا لمن ارتد بخلاف الماضي فإنه وإن كان بمعنى المستقبل لكن في التعبير بصورة الماضي إبرازا له في صورة الحاصل تعريض من صدر عنهم الشرك بأنه قد حبط عملهم اه وهو صريح في أن صيغة المضارع عند التعبير به تكون للتعريض من ارتد وإن المانع من كونها للتعريض من أشرك ابتداء استعماله على أصله من وقوع الشرك في الاستقبال الذي هو ردة وان الكلام في خصوص التعريض من أشرك ابتداء وفي كل مما ذكرنا من المضارع لكونه على مقتضى الظاهر لا يصلح قرينة على التعريض أصلا ولو لم يرتد وإن كان في الكلام بقرينة الحال تعريض لمن أشرك ابتداء أو ارتدادا بأنه قد حبط عمله وبقطع النظر عن الزمن والمقصود في التعريض نسبة المذكور إلى الغير وإن كان لو وقع ممن نسب إليه ظاهرا يكتسب اسما خاصا كاسم الارتداد وهذا بخلاف الفحوى فإنه عند كون النسبة إلى الغير هي المقصودة لا يقال مثلا يفهم حكم من يشرك ابتداء بالاولى إذا كان هذا حكم أشرك الخلق لو وقع منه أشرك في المستقبل ولا نسلم أن الكلام في خصوص التعريض من أشرك ابتداء بل فيمن أشرك ابتداء أو ارتدادا (قوله أما الخفاء الخ) في عبد الحكيم أما الخفاء فظاهر حيث ذهب الخلفاء إلى أنه تعريض لمن صدر منه الشرك ولمن لم يصدر منه بناء على عدم الفرق بين فحوى الخطاب والتعريض وأن المضارع يفيد أيضا بناء على عدم الفرق بين مفاد الماضي وهو تحقق الشرك ابتداء ومفاد المضارع وهو الارتداد وأما الضعف فلان التعريض من صدر عنه الشرك يستفاد من التعبير بصيغة الماضي الدال على الوقوع صورة ولا حاجة في ذلك إلى اعتبار إبراز الشرك الغير الحاصل من النبي صلى الله عليه وسلم في معرض الحاصل بطريق الفرض وارتكاب سوء الأدب كما صنع السكاكي اه وقوله بناء على عدم الفرق الخ علمت أن اعتبار الفحوى على ما فهمه من أن الفعل باعتبار معناه منسوب إليه صلى الله عليه وسلم قصدا والظاهر أن ذلك بناء على عدم الفرق بين التعريض الحاصل بنفس الصيغة والحاصل بقرينة الحال وعدم الفرق بين من تحقق منه الموجب وغيره وقوله بناء على عدم الفرق بين مفاد الماضي الخ يعلم ما فيه مما تقدم (قوله فاما لما توهم الخ) فيه أن توهم الغير لا يوجب ضعفا في الكلام وفي بعض النسخ لما بهم بالياء التحتية وفيه أنه لا صحة لهذا الإيهام لأن كلامه في إقامة الماضي مقام المضارع للتعريض فلا مدخل لحصول التعريض بصيغة المضارع في كلامه قاله بعض مشايخنا وقد يقال المراد هو ما في النسخة الأولى وهذا الأمر الذي هو توهم في الواقع محقق عند المصنف القائل بالضعف والافلاضعف

نوع خفاء وضعف نسبه
إلى السكاكي والا فهو
قد ذكر جميع ما تقدم
ثم قال (ونظيره) أى
نظير لئن أشركت

لتقدمه الدال على الاهتمام فصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا يدخل في التعريض
لكون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكر مرارا من أنه لا تنافي بين المقتضيات فجاز
تعدد ما على أنه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض فزى
وسم (قوله في التعريض لافي الخ) عبارة الاطول ونظيره في التعريض مع ما بينهما من التفاوت
لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما ابراز في معرض الحاصل دون الآخر ومعنى من
حيث ان قوله لئن أشركت ليس محض تعريض بل للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم في حقه
متحقق بخلاف ومالي لأعبد الذي فطرني فانه محض تعريض اهـ (قوله قوله تعالى ومالي الخ)
اعتراض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات ولهذا تقدم التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله
واليه ترجعون فغير نام لاحتمال الالتفات والجواب أنه صالح للالتفات بأن يكون قوله ومالي لأعبد
الذي فطرني مستعملا في مخاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التكميل مجازا وصالح للتعريض بأن
يكون مستعملا في حقيقة من المتكلم المخصوص فلانفاة بين ما في الموضعين وأما الاستدلال
بقوله تعالى واليه ترجعون فهو استدلال ظني في الجملة ووجهه أنه على التعريض يبقى قوله تعالى
ومالي لأعبد الذي فطرني على حقيقة لأن التعريض لا يكون الا بالمعنى الحقيقي وعلى الالتفات
يكون مجازا والجل على الحقيقة أولى نعم على القول بجواز أن يكون التعريض باعتبار المعنى
المجازي يجوز حصول التعريض هنا مع استعمال ومالي لأعبد الذي فطرني في مخاطبين مجازا
فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم قريبا أن ينسب الفعل الى أحد
والمراد غيره وعلى التجوز يتعد المنسوب اليه والمراد قلت قال الاستاذ يكفي صدق ذلك بحسب
اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب سم ملخصا (قوله
أى ومالك الخ) ليس المراد بيان المعنى الذي استعمل فيه ومالي الخ بل بيان المراد به وأما المستعمل
فيه فهو المتكلم حقيقة الاعلى جواز التعريض في المجاز كما مر سم (قوله أى حسن هذا
التعريض) يفهم من هذه الإشارة أن المراد التعريض الاخير المدكور بقوله ونظيره الخ ويعين
ذلك قوله الآتى حيث لا يريد المتكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعين الخ فانه يأتى في التعريض السابق

(في التعريض) لافي
استعمال الماضى مقام المضارع
في الشرط للتعريض قوله
تعالى (ومالي لأعبد
الذي فطرني أى ومالك
لا تعبدون الذي فطركم
بدليل) قوله تعالى (واليه
ترجعون) اذ لولا
التعريض لكان المناسب
أن يقال واليه أرجع على
ما هو الموافق للسياق
(ووجه حسنه) أى
حسن هذا التعريض
(اسماع) المتكلم (المخاطبين)

على رأى الشارح (قوله أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا) وعدم عمله لفظا بواسطة الاتيان
بالماضى اذ لو أتى بالمضارع لعمل فيه لفظا (قوله فلا يدخل الخ) أى لما علمت من ان الاتيان بالماضى
لاجل الاتيان باللام الموطئة لاجل التعريض (قوله جاز تعددها) أى المقتضيات وهى هنا
اللام والتعريض وفيه أن الكلام في النكاحات المرجحات واللام من الموجبات (قوله اعتراض
بأنه الخ) أى وكونه من الالتفات ينافى كونه من التعريض لاقتضاء الاول أعنى الالتفات أن المراد
المخاطبون واقتضاء الثانى أعنى التعريض أن المراد المتكلم ولكن لينتقل منه الى المخاطبين
فكيف يجامع التعريض الالتفات (قوله ووجهه الخ) قال بعض المشايخ هذا مرتبط بمحدوف
بدليل ما بعده تقديره لسن الحمل على التعريض أولى وحينئذ فالضمير في وجهه عائد على كون
التعريض أولى المعلوم من السياق اهـ والظاهر أنه توجيه لقوله ظنى أى ان هناك ما يرجح دلالة
ذلك على التعريض وهو الحمل على الحقيقة (قوله نعم على القول الخ) هو قول المصنف
والشارح والذي حققه السيد قدس سره أن المعنى التعريض من مستبعات التركيب واللفظ

أى فى قوله قال السكاكى أو التعريض الخ فهل اعم تأمل سم وعبارة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجرى ذلك فى قوله تعالى ائن أشركت لم يحبطن عملك فان المقصود منه نسبة الخطب اليهم على وجه أبلغ (قوله الحق) الاولى المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبطلا لا يريد تزويج باطله واسماعه على الوجه الآتى أطول وهذا لا يرد على ما صنفه الشارح من ارجاع ضمير حسنة الى التعريض فى ومالى الخ اذ الامر المستمع فيه حق فى الواقع فالنقييد لموافقة الواقع (قوله هو المفعول الثانى لاسماع) لعله دفع بذلك توهم أن الحق صفة لاسماع (قوله حيث لا يريد الخ) لانه نسب ترك العبادة الى نفسه فبين أنه على تقدير تركه العبادة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم فى هذا الامر فلا يريد لهم فيه الاماير بدله لنفسه ع (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط أى حصول فرض أو مفروض أو من حيث الفرض لا بالتعليق لكونه محققا وكذا فى الماضى متعلق به عبد الحكيم (قوله فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط فى كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط فى كلامه أما الاول فلان التعليق فى الحال لا فى الماضى وأما الثانى فلان حصول الجزاء غير مقيد بالماضى بل معلق على حصول الشرط وان لزم تقييده بالماضى لان المعلق بأمر مقيد بالماضى يلزم تقييده بالماضى وقد سبق نظير ذلك من سم بتصرف (قوله بانتفاء الشرط) أى حقيقة فى الواقع فلا ينافى فرض حصوله وكتب أيضا قوله بانتفاء الشرط المراد بالشرط هنا جملة الشرط فغناه هنا غير معناه فى قوله ولوللشرط لانه ثم معنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت كانت عينا لان ذلك أغلبي من سم بزيادة (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط ويمكن الجواب بأن قوله فيلزم انتفاء الجزاء ليس تفريعا على ما قبله

ليس يستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة للمعنى المستعمل فيه اما حقيقة كقولك لست بزنان معرضا للسماع بأنه زان أو مجاز كقولك لست بنعمة معرضا بأن السامع جبان أو أنا أسد معرضا بذلك أو كتابة نحو أنا كثير الرماد معرضا بأنه بخيل فعلى هذا اذا جعل تعريضا يكون اللفظ غير مستعمل فى مخاطبين وان كانوا هم المقصودين بالافادة ولم يكن التفاتا لعدم كون المعبر عنه فى الاسلوبين المعدول عنه والمعدول اليه واحدا (قوله فهل اعم) لعله نظر الى الكلام بنهاية فلم يعمم قاله بعض المشايخ وفيه نظر اذ يعلم مما نقله المحشى عن عبد الحكيم بعد ذلك رد ما قاله سم (قوله لجواز أن يكون المتكلم مبطلا) كما فى قول الكافر ومالى لأعبد الصنم قاله بعض المشايخ (قوله أى حصول فرض) فهو منصوب على المصدرية (قوله أو مفروض) فهو منصوب على الحال (قوله أو من حيث الفرض) فهو منصوب على التمييز (قوله متعلق به) أى بحصول الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط وفيه أنه حينئذ لا يعلم أن الجزاء لا بد أن يكون ماضيا مع أنه لا بد من مضيه وذلك أنه لا يلزم من كون الشرط فى الماضى كون الجزاء فى الماضى لكون الحال باصق الماضى فتصدق العبارة بكون الشرط فى الماضى والجزاء فى الحال فلو جعل قوله فى الماضى متعلقا بحصول الجزاء الذى تضمنه لفظ الشرط على عكس ما تقدم فى ان واذا الأقدام مضيه ما وسلم من ذلك وهذا تعلم ما فى الكلام الآتى بعد عن سم (قوله فيه بحث لانه لا يتفرع الخ) هذا لا يرد بعد بيان الشارح

الذين هم أعداؤه (الحق) هو المفعول الثانى لاسماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أى ذلك الوجه (ترك) التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين (عطف على لا يزيد وليس هذا فى كلام السكاكى أى على وجه يعين (على قبوله) أى قبول الحق (لكونه) أى لكون ذلك الوجه (أدخل فى محاسن النصع حيث لا يريد) المتكلم (لهم) الا ما يريد لنفسه ولو للشرط) أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما

بل من جملة الموضوع له فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء
الجزاء عند انتفاء الشرط وإن أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر فقوله فيلزم
النخ أى مع القطع بانتفاء الشرط الذى يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على
التبادر المذكور ع س سم باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع النخ أى الحصول
المفروض للشرط المقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول لو فدلوا
التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشافعي وابن عصفور واختاره
القاضي في تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسبعهم وأبصارهم انه لمجرد التعليق بين الحصولين
في الماضي من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة كالمساواة كذا في المغنى اه
وكتب أيضا قوله فيلزم النخ هذا التفرع لا يوافق قوله الآتي بل معناه النخ فلعلمه بالنظر لما فهمه ابن
الحاجب تأمل سم (قوله فهي لامتناع النخ) أى مفيدة لامتناع النخ فلا ينافي قوله سابقا لتعليق

المراد من هذا التفرع بقوله يعنى أن الجزاء النخ (قوله فهي للقطع النخ) أى أن هذا بعض
المدلول كما يأتى بيانه في عبارة عبد الحكيم (قوله اعتبر الواضع هذا التبادر) أى عول عليه
نخصها بما يكون فيه انتفاء الجزاء لازما لانتفاء الشرط ولو بحسب ما اعتبره المتكلم ويقولنا ولو
بحسب ما اعتبره المتكلم تندفع أمور ستأتى في الحاشية فتنبه (قوله فقوله فيلزم النخ) أى وحينئذ
ففى قوله فيلزم أى يتفرع على القطع بانتفاء الشرط هذا لزوم بمقتضى اعتبار الواضع له فى
الوضع لا بمجرد العقل (قوله أى الحصول المفروض النخ) مبتدأ خبره قوله مدلول لو وفى العبارة
تساهل فقوله أى الحصول أى التعليق على الحصول بدليل قوله فدلوا النخ وقوله المقارن للعلم
بانتفائه أى المقارن ذلك التعليق بالحصول للعلم بانتفاء الشرط والعلم هو القطع الذى فى عبارة
المصنف وقوله اللازم منه انتفاء الجزاء أى على وجه أن يكون هذا اللازم بجميع ما قبله وما بعده
من جملة المدلول وهو قيد لقوله انتفائه (قوله المسبب عنه) صفة للجزاء وضريح عنه للشرط
(قوله فدلوا التعليق المذكور مع الامتناعين) فالتعليق وحده مدلول تضمنى وكذا الامتناعان
(قوله انه) فى نسخ عبد الحكيم الصحيحة انها (قوله من غير دلالة على امتناع الجزاء النخ) الذى
فى نسخ عبد الحكيم الصحيحة من غير دلالة على امتناع الاول أو الثانى كان لمجرد التعليق فى
الاستقبال وقيل انها للتعليق مع امتناع الشرط من غير دلالة على امتناع الجزاء الى آخر ما فى المحشى
فما فى المحشى تبعا لما فى النسخ السقيمة غير مستقيم فى على كلام الشافعي وابن عصفور لا دلالة لها
على امتناع ولا ثبوت لا للشرط ولا للجزاء كما أن ان الشرطية كذلك قال فى المغنى وهذا الذى قاله
كانسكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهى فان كل من سمع لو فعل فهم عدم الفعل من
غير تردد (قوله بل يستفاد ذلك النخ) هذا انما يظهر على القول الثالث الذى تقدم القائل بأنها
لا انتفاء الشرط ولا يلزم منه انتفاء الجزاء لان انتفاء المزموم لا يوجب انتفاء اللازم فاستفادة انتفائه
انما هى بواسطة نحو المساواة بين الشرط والجزاء (قوله فلعلمه بالنظر لما فهمه ابن الحاجب) أى
من كلام الجمهور وهو سبب فى اعتراضه عليهم قاله شيخنا وغيره وهذا لا يظهر الا اذا لم تكن تلك
العبارة مثل عبارة الجمهور والا فالظاهر أن القصد من الاتيان بها شرحها ودفع الاعتراض عليها
وقد علمت أنه لا حاجة لهذا الجواب لعدم ورود هذا اليراد (قوله أى مفيدة لامتناع النخ) مبنى

تقول لو جئتني أكرمك
معلقا الاكرام بالجيء
مع القطع بانتفائه فيلزم
انتفاء الاكرام فهي
لامتناع الثانى أعنى الجزاء
لامتناع الاول أهـ فى
الشرط

حصول النخ فصرح معنى لو هو ذلك التعليق وما آله امتناع الثاني لامتناع الاول كذا في الاطول ثم نقل عن السيد ما يخالف ذلك وبحث فيه فراجع (قوله يعني النخ) هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون ابن الحاجب سم (قوله لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة) أي أسباب نامية كل واحد منها كاف في وجوده وحينئذ يكون السبب كلامها على البدل سم أي بناء على جواز

على ما فهمه من كلام المصنف أن مدلولها تعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط مع القطع بانتفاء الشرط وأن انتفاء الجزاء ليس من مدلولها الصريح بل لازم لمدلولها إذ يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجزاء فعلى هذا تكون مفيدة لامتناع الجزاء لأجل امتناع الشرط على سبيل اللزوم لا على سبيل التضمن كما يعلم من عبارته التي سننقلها عنه فهو خلاف ما تقدم عن عبد الحكيم (قوله كذا في الاطول) عبارته قال المصنف فيلزم انتفاء الجزاء لانتفاء الاكرام في قولك لو جئتني لأكرمك ولذا قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره هذا كلامه يعني به لامتناع الجزاء لامتناع الشرط وأشار بذلك الكلام إلى أنه ليس صريح لو امتناع الجزاء لامتناع الشرط بل هو المآل وصرح به تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط مع القطع بانتفاء الشرط ويلزم منه انتفاء الجزاء قال السيد السندان انتفاء الشرط أيضا ليس صريح معنى لو بل ما آله اذ معناه فرض مضمون الشرط وتقديره في الماضي وتقدير الشيء في الماضي يستدعي انتفاءه وفيما ذكره السيد نظر اذ معنى أداة الشرط التقدير الشامل للمحقق والمقدر كما صرح به في بعض تصانيفه فلا يفيد انتفاء المقدر اه وقوله قال السيد الخ أي في شرح المفتاح ومحصل كلامه أن لو موضوعا لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرًا في الماضي كان منتفيا فيه قطعًا فيلزم لأجله انتفاء ما علق عليه فيكون انتفاء الشرط كانتفاء الجزاء لازما لمدلوله لولا داخلًا في المدلول بحيث يكون من جملة الموضوع له وقوله وفيما ذكره السيد نظر الخ ومحصل النظر أن التقدير والفرض الذي تفيدته أداة الشرط قد يكون تقديرًا وفرضًا لشيء محقق كما يكون تقديرًا وفرضًا لشيء غير محقق فلا يلزم من كونها دالة على التقدير والفرض كون المقدر والمفروض منتفيا لجواز كونه محققًا فلولا يمكن انتفاء الشرط بمدلوله وضعيا للولم يستفد من مدلولها بطريق اللزوم كما ادعى السيد وقوله للمحقق أي في الواقع لكن بشرط أن يكون غير مقطوع بوجوده عند المتكلم وقوله والمقدر أي المنتفي في الواقع وتوضيح ذلك أنك تقول عند عدم العلم بمجيء زيد أو عدمه على فرض مجيء زيد أمس يتحقق مجيء عمرو أيضا فتارة يكون كل منهما قد تحقق أمس وتارة لا فالفرض لا يستلزم الانتفاء ثم ما سبق من دلالة لوعلى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط ظاهر وأما ما ذكره الشارح وغيره في حل عبارة المفتاح من أنها لتعليق امتناع الجزاء على امتناع الشرط فقال عبد الحكيم معناه أنك تعلق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجيء بمعنى تجعله مسببا عنه على أن التعليق مجاز عن التسبب لأنك إذا قلت ان جئتني أكرمك وعلقت الاكرام بالمجيء فقد جعلته مسببا والمجيء سببا لا بمعنى أنه ان حصل امتناع المجيء حصل امتناع الاكرام بناء على أن التعليق بمعناه الحقيقي وهو ارتباط أمر بأمر على خطر الوجود لأن هذا يستدعي عدم القطع بالامتناع مع أن الواقع أنه مقطوع به اه (قوله ثم نقل عن السيد الخ) تقدم لك ذلك ففطن

يعني أن الجزاء منتف
بسبب انتفاء الشرط هذا
هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه ابن
الحاجب بأن الاول سبب
والثاني مسبب وانتفاء
السبب لا يدل على انتفاء
المسبب لجواز أن يكون
للشيء أسباب متعددة بل
الأمر بالعكس لان انتفاء
المسبب

(قوله هو) مقول القول
اه منه

تعدد العلل لمعلوم واحد كالارث فان له أسبابا ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) لان السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه (قوله فهي لامتناع الاول الخ) الحاصل أن في لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضي الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثرت ماله بخيل ثانيا أنها للترتيب الخارجي فتكون لامتناع الثاني لامتناع الاول ثالثا أنها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الاول لامتناع الثاني على العكس مما قبله رابعا أنها لبيان استقرار شيء ببطءه بأبعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يخف سيراخي (قوله انما سيق الخ) أي لان المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس سم (قوله واما لان الاول ملزوم الخ) كأنهم عدلوا الى ذلك لان ما قاله ابن الحاجب لا يأتي كليا لانه لا يتأتى في نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطاوع الشمس بل الأمر بالعكس ولا في نحو لو كان لي مال لحججت اذ وجود المال ليس سببا للحج بل شرط لكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطاوع الشمس والحج فعدلوا الى اللزوم والملزوم الا أنه أيضا لا يتم في نحو لو كان الماء حارا لكانت النار موجودة لان الحرارة ليست ملزمة للنار لانها قد توجد بدالشمس فان ادعى أن المراد اللزوم ولو جعلها أو ادعائيا فلا ين الحاجب أن يريد السببية ولو جعلية أو ادعائية فلا تفاوت الا أن يجاب بأنه يعلم من تتبع اللمعة أن الشرطية اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر بكونها جعلية أو ادعائية سم (قوله أعم) نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا سم (قوله انه يستدل بامتناع الاول الخ) أي كما فهم ابن الحاجب وكتب أيضا قوله انه يستدل بامتناع الاول الخ فان كلا الانتفاءين معلومان في نحو قولنا لو جئنا لا كرمتك عبد الحكيم (قوله بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني الخ) حاصله أنها للدلالة على أن الأمر في الواقع كذلك أي ان انتفاء الثاني في الواقع سببه انتفاء الاول اما بناء على انحصار سببه في الاول أو غير ذلك ويرد عليه أنه يلزم أن لا تصدق الشرطية حينئذ الا اذا كان الواقع كذلك بأن يكون انتفاء الثاني في الواقع لان انتفاء الاول وان تكذب اذا لم يكن كذلك بأن لم يكن انتفاء الاول علته لان انتفاء الثاني مع أنه ليس كذلك فلا

(قوله أنها للاستدلال العقلي) ومعناها حينئذ اللزوم وقوله فتكون لامتناع الأول الخ هذا غالب أحوالها عند كونها بالاستعمال الثالث والافقد فتكون حينئذ لثبوت الثاني لثبوت الأول (قوله لأن ما قاله) أي من سببية الأول ومسببية الثاني (قوله بل شرط) أي لوجوب الحج وقوله والحج أي وجوبه قاله بعض المشايخ وفيه أنه لا يلزم من وجود المال نفس الحج ولا وجوبه اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فهذا المثال وارد كالمثال الآتي (قوله فان ادعى الخ) كيف يدعى ذلك وهو لا يلزم مقام الاستدلال أصلا فلا تقبل تلك الدعوى منه ولا مثله من غيره ولا حاجة بعد هذا الى قوله بعد الآن يجاب الخ ومن هنا تعلم أن لو استعملنا في غير الاستدلال (قوله أو غير ذلك) أي كالمعلم بانتفاء باقي الأسباب فاذا لاحظت هذا اندفع عنك الاشكال في لو كان انسانا كان حيوانا لانك اذا لاحظت انتفاء الأسباب الأخر كالخارية والفرسية والكلبية وهكذا لزم في الحيوانية اه شيخنا فتأمل وكتب عبد الحكيم على قول المطول بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني الخ مانصه يعني أنه قد حصل جميع الشروط ولا سبب لوجود الثاني كالا كرام سوى مضمون الاول كالمجيء

يدل على على انتفاء جميع أسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الأخرى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللزوم بوجوب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللزوم أعم وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللزوم بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني

يكون ما ذكره أيضا كليا فلا فائدة في المدول إليه كما فهمه ابن الحاجب إلا أن يقال غرض
الشارح تحقيق المقام وبيان الواقع سم ملخصا ومما لم يكن فيه انتفاء الأول علة لانتفاء الثاني
في الواقع قولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية علة لانتفاء الانسانية
وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو أضاءت الدار لطلعت الشمس ويمكن
أن يقال أمثال هذه واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة كما في سم عن الفزري
وكتب أيضا قوله بل معناه الخ قال شيخنا مغوش المغربي معنى ذلك أنها تستعمل فيما اذا علم انتفاء
أمرين في الخارج للدلالة على انتفاء أحدهما وهو الثاني بسبب انتفاء الآخر وهو الأول وأما اذا
جهل انتفاء شيء وعلم انتفاء سببه فلا يستدل على انتفاء ذلك الشيء بانتفاء ذلك السبب وهذا
مانفاه الشارح وهو منشأ الاعتراض وبوافقه السيرامي سم (قوله بسبب انتفاء الأول)
أي في الخارج (قوله هي انتفاء مضمون الشرط) أي في الخارج ونقض بنحو لو كان هذا
انسانا كان حيوانا وقد قدمنا ذلك مع الجواب (قوله من غير التفات) أي لم يلتفت الجمهور
لما ذكر في قولهم لو لا امتناع الثاني لامتناع الأول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم أن
انتفاء الأول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله ألا ترى الخ) هذا
تنظير أتى به توضيحا للمقام (قوله ان وجوده على سبب) أي في الخارج (قوله لأن وجوده
دليل الخ) اذ لم يقصد افادته للعلم بعدم الهلاك وإنما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد
العلم بالامتناع ع ق (قوله ولهذا) أي لكون معناها الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الأول لا الاستدلال اذ لو كان كذلك لما صح استثناء نقيض المقدم اذ هو
لا ينتج لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم رفع التالي فتعين أن يكون ذلك
الاستثناء إشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله صح مثل قولنا الخ) ولو كانت للاستدلال لم يصح
القول المذكور للزوم الاستدلال برفع المقدم على رفع التالي مع أنه لا ينتج وكتب أيضا قوله صح

في الخارج انما هو بسبب
انتفاء الأول فمعنى لو شاء
الله لهذا كم أن انتفاء
الهداية انما هو بسبب
انتفاء المشيئة يعني أنها
تستعمل للدلالة على أن
علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء
مضمون الشرط من غير
التفات الى أن علة العلم
بانتفاء الجزاء ما هي ألا
ترى أن قولهم لو لا امتناع
الثاني لوجود الأول نحو
لو لا على هلك عمر معناه أن
وجوده على سبب لعدم
هلاك عمر لأن وجوده
دليل على أن عمر لم يهلك
ولهذا صح مثل قولنا لو
جئتني لا كرمك لكنك
لم تقبى أعني عدم الاكرام
بسبب عدم المجيء

مثلا فلم ينتف الاكرام الا لانتفاء المجيء كما هو منقول من التجريد والعضد اه وقوله جميع
الشروط أي شروط الجزاء وقوله ولا سبب الخ أي ولو عند المتكلم ولو ادعاء (قوله الآن يقال
غرض الشارح الخ) محصله أن غرض الشارح بيان معنى كلام الجمهور وبيان معناه ينسب
ملا ابن الحاجب وان ورد على كلامهم شيء آخر (قوله وبكل صورة الخ) متعلق بمحذوف أي
ويلزم على هذا أيضا كذب الشرطية بكل صورة أي في كل صورة الخ قاله بعض المشايخ وقال
شيخنا وغيره هو عطف على مقدر أي فيعرض بما ذكره وبكل صورة الخ (قوله أمثال هذه) أي
أمثال هذه الأمثلة وهي نحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا ونحو لو أضاءت الدار لطلعت الشمس
قاله بعض المشايخ (قوله واردة على قاعدة المعقول) أي آتية على قاعدة معقول المناطق الآتية في
الشارح وفيه أن هذا لا يظهر في نحو لو أضاءت الدار الخ اذ لا يلزم من انتفاء الطلوع انتفاء الاضاءة
الآن يكون المخاطب معتقدا أنه ليس هناك أمر آخر تحصل به الاضاءة غير الطلوع لكن تقدمت
الإشارة لما يدفع أصل الاشكال فانه اذا اكتفى في انتفاء الاسباب سوى الشرط باعتقاد المتكلم أو
ادعائه لم يتوقف الصدق على أن الأمر في الواقع كذلك أي ان انتفاء الثاني انما هو لانتفاء الأول فافهم
(قوله مغوش) هو بالعين المعجمة وتشديد الواو وبالشين المعجمة (قوله وقد قدمنا ذلك مع الجواب)

مثل قولنا الخ فيه نظر لانه ينافي ما قالوا ان في لواغناء عن استثناء نقيض التالى وفي لما عن وضع
المقدم أطول وقد يقال الاستثناء عنه لا ينافي صحته فيكون تأكيده (قوله قال الجاسي البيت)
الجاسي منسوب الى الجاسية وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى
الامام أبي تمام حبيب بن أوس الطائي جمع فيه أشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا
البيت جاسي يراد أنه مذكور في ذلك الكتاب واذا أطلق الجاسي بأن قيل قال الجاسي فالمراد
به أحد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب فنرى على المطول في غير هذا المحل وقيل الجاسي

علمت فيها مر الصواب (قوله فيه نظر الخ) بيانه أن وجه اغناء لو عن استثناء نقيض التالى
لكونها مفيدة لا ممتناع التالى فلا يحتاج لاستثناء نقيضه ومعلوم أنها مفيدة أيضا صراحة لا ممتناع
المقدم حينئذ لا يصح استثناء نقيضه أيضا لاغناء لو عن هذا الاستثناء على أن استثناء نقيض المقدم
لا يصح أصلا فلا يطرده انتاجه لجواز أن يكون التالى أعم ولهذا لم يقل المناطق ان في لواغناء عن
استثناء نقيض المقدم أى لما علمت من أن استثناء نقيض المقدم لا يصح أصلا لا في لو ولا في غيرها
وهذا اندفع ما قيل ان قوله نقيض التالى صوابه نقيض المقدم ليناسب ما نحن فيه واندفع أيضا
قول بعض المشايخ ان قوله عن استثناء نقيض التالى أى وعن استثناء نقيض المقدم لانها لا تنفاه
التالى لاجل انتفاء الاول اه وبعد فلا طول لم يجعل هذا النظر مرتباً بهذه العبارة التى في
الشارح بل جعله مرتباً بقوله في المطول وأما أرباب المنطق فقد جعلوا لو وان ونحوهما أداة
للتلزم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفاء ما ولهذا صرح عندهم استثناء
عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة فهم يستعملونها
للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى دالة على علم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللزوم الخ
فنظر في قوله ولهذا صرح الخ بأن المنطقيين قالوا ان في لواغناء عن استثناء نقيض التالى وما ذاك
الا لكونها مفيدة لا ممتناع التالى لا ممتناع المقدم واذا كان المقدم ممتنعاً كيف يصح عندهم استثناء
عين المقدم وأما ربط النظر بكلامه هنا فلا يصح إذ كلامه هنا في بيان ما عليه أهل اللغة لأهل
المنطق حتى يرد عليهم باصطلاحهم وأيضاً المناطق يمنعون استثناء نقيض المقدم في لو وغيرها فلا
داعى في رد استثناء نقيض المقدم الى الاستناد لما ذكره عبارة الاطول لكن فيما ذكره الشارح
المحقق من أن لو عند أرباب المعقول مجرد الدلالة على اللزوم ولهذا صرح عندهم استثناء عين المقدم
نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة نظراً لانه ينافي ما قالوا ان في لو
إغناء عن استثناء نقيض التالى وفي لما عن وضع المقدم والوجه ما ذكرنا اه وكتب عبد الحكيم
على قول المطول قد جعلوا الخ أى جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحاً وأخذوه مذهباً كالشوا بين
وابن عصفور الا أنه لما شاع استعمالها فيها يكون انتفاؤها قطعياً قالوا انها لا تحتاج الى ذكر استثناء
نقيض التالى بخلاف استثناء المقدم اه وقوله الا أنه لما شاع الخ أى انه لما كان الشائع على طريقة
أهل المنطق استعمالها فيها يكون انتفاؤها قطعياً لا كفاً لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قالوا
الخ بخلاف استعمالها عندهم فيما فيه ثبوتها مآلاً كفاً مثال المطول عند قصد استثناء عين المقدم
وقوله بخلاف استثناء المقدم أى عين المقدم أى لانه لم يشع ما يغنى عنه ففي هذا دفع لما في الاطول
فافهم (قوله أبى تمام) هو من المولدين لا عربى (قوله جمع فيه أشعار البلغاء الخ) انظره

قال الجاسي

ولو طار ذو حافر قبلها
لطار ولكنه لم يطر

من ينظم في الشجاعة (قوله يعني أن عدم طيران الخ) فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانها ع ق (قوله ولودامت الخ) الظاهر أن معنى البيت أنهم لو بقوا كانوا رعايا للمدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه من الفضائل (قوله الدولات) أى أهل الدولات الماضية قال في المختار الدولة في الحرب أن تغلب إحدى الفئتين على الأخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول بكسر الدال والدولة بالضم في المال يقال صار الفىء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذى يتداول به بعينه والدولة بالفتح المفعول وقال بعضهم هما لغتان بمعنى واحد وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب وقال عيسى بن عمر كلتا هاتين في المال والحرب وقال يونس والله ما أدري ما بينهما اه (قوله كانوا) أى أهل دولة زماننا (قوله كغيرهم) خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للسكاف كذا ذكر صدر الافاضل فنرى ويصح أن يكون رعايا خبرا بعد خبر أو خبرا أول وكغيرهم حال مقدمة (قوله وأما المنطقيون) هذا مقابل لمخدوف أى هذه قاعدة اللغويين وكتب أيضا قوله وأما المنطقيون الخ قال السيرامى استعمال لو على قاعدة اللغة أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب ومنشورهم وعلى قاعدة المنطقيين أكثر في استعمالات أرباب التأليف خصوصاً في كتب المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا ومنه خلاف بين الطريقين يظهر في استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند أهل العربية دون الميزانيين وفي استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالى فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا اه ببعض تغيير (قوله فقد جعلوا الخ) موافق لما قاله ابن الحاجب سم وكتب أيضا قوله فقد جعلوا الخ أى جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحاً وأخذوه مذهباً عبيد

يعنى أن عدم طيران تلك
الفرس بسبب أنه لم يطير
ذو حافر وقال المعري
ولودامت الدولات كانوا
كغيرهم *

رعايا ولكن ما لهن دوام
وأما المنطقيون فقد جعلوا

فانه خلاف الواقع قاله بعض مشايخنا وفيه أنه ان سلم عدم جمعه الكل بحمل على الجمل وفي الدسوقي جمع فيه أشعار البلغاء المتعلقة بالشجاعة (قوله الظاهر أن معنى البيت الخ) وفي الغنيمي أن معناه لودامت الدولات للملوك الماضية واستقرت دولتهم لآخر الزمان لكان أهل زماننا من الأمراء رعايا لهؤلاء الملوك كغيرهم اه وهو مناسب لقول المحشى أى أهل دولة زماننا (قوله وقال أبو عبيد الخ) هذا أعم مما قبله قاله بعض المشايخ وفيه أن الدولة بالضم على هذا اسم عين للشيء المتداول مطلقاً مالا أو غيره بخلافها على الأول فانها ليست اسم عين بل اسم للفعل المخصوص أعنى التداول في خصوص المال وبالفتح على هذا القول اسم للفعل الذى هو تداول مطلق الشيء على ما يتبادر منه بخلافها على القول الأول فانها اسم لعلبة أحد الفئتين (قوله وقال بعضهم الخ) هو بمعنى ما قاله عيسى بن عمر قاله بعض المشايخ وفيه أنه محتمل غيره (قوله وقال أبو عمرو الخ) هو بمعنى القول الأول قاله بعض المشايخ (قوله أى أهل دولة الخ) هذا لا يناسب المعنى الذى استظهره فمما سبق (قوله فجائز اتفاقاً) أى لانه يجوز عند أهل العربية أن يقال فى لوجئتني أكرمك لكننى لم أكرمك بسبب عدم المحبة فيصح عند أهل العربية استثناء نقيض التالى لا على وجه الاستدلال بخلافه عند المناطقة فانه على وجه الاستدلال فاندفع تنظير بعض مشايخنا فى قوله فجائز اتفاقاً بأن أهل العربية انما ينظرون لتكون انتفاء الأول سبباً لانتفاء الثانى فيصح حينئذ استثناء نقيض الأول وهو المقدم لاستثناء نقيض التالى لعدم مناسبتة لمنظورهم بالكيفية بل هو مخالف له فلا وجه لجوازه (قوله أى جعلوا هذا الاستعمال الخ) وذلك لا ينافى كونه لغويان كان

الحكيم (قوله ان ولو) زاد في المطول ونحوهما (قوله وانما يستعملونها) أى أداة اللزوم سواء كانت ان أولوا أو غيرهما كذا وكلما (قوله لحصول العلم) أى لاكتسابه (قوله فهي عندهم للدلالة الخ) فديفهم منه أن معناها نفس الدلالة المذكورة والظاهر أنه غير مراد وأن المراد أن معناها لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء اللزوم المجهول كما عبر بذلك السيرامى في بيان هذا المعنى نقلا عن غيره سم (قوله ان العلم بانتفاء الثانى الخ) أى كما اذا استثنى نقيض التالى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهي هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول وكتب أيضا قوله بانتفاء الثانى فيه بحث لانها قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثانى كما اذا استثنى عين المقدم نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن لشمس طالعة فالنهار موجود الآن يقال اقتصر على ما ذكره لانه أغلب أو على سبيل التمثيل سم (قوله من غير التفتات) أى كما التفت إلى ذلك علماء اللغة سم (قوله وقوله تعالى الخ) انما كان واردا على ذلك لان المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدة بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد وليس المقصود ببيان أن انتفاء الفساد في الخارج علة بانتفاء التعدد سم (قوله واردا على هذه القاعدة) من الورد بمعنى الاتيان والمجيء لامن الايراد أى ان هذه الآية آتية وجارية على قاعدة المنطقيين (قوله على قاعدة اللغة) أى الاصل الكثير في اللغة والا فلا استعمال الثانى أيضا لغوى وليس مراده أنه اصطلاحى وانما مراده أن ههنا استعمالين أحدهما كثير والآخر قليل وأن المنطقيين يستعملون القليل سم أى فاضافته الى المنطقيين لاستعمالهم له كثيرا وجرى بينهم عليه يس وبهذا يندفع ما قيل لا وجه لحل الآية على اصطلاح المنطقيين المخالف لوضع اللغة النازل بها القرآن (قوله فيلزم) أى غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعدوه هو مع قلته ثابت الخ وقوله عدم الثبوت أى عدم الحصول في الخارج وكتب أيضا قوله فيلزم عدم الثبوت أى عدم الاستمرار والمقصود به نفي اسمية شئ من جملتها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لأن كون لوللا امتناعا فاد ذلك بلاخفاء والمقصود هنا ببيان أنه يلزم جعل لفظي الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الا لئلا يكتفى كما سبق في إن وكأنه أوقعه في هذا الظن أنه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار لأغنى عن ذكره قوله والمضى في جملتها أطول أى مع أن اغناء الثانى عن الاول غير معيب ثم قال لكن لا يعدل في الشرط الا الى المضارع للزوم أداة الشرط الفعل ولا يعدل في جزائها أيضا الى الاسمية بخلاف ان على ما قاله

قليل (قوله والظاهر أنه غير مراد) هو غير مراد قطعافانه لا يقول أحدان الدلالة نفس معناها وقوله مع انتفاء اللازم لو أسقطه لاصاب فانها للزوم فقط بدليل صحة استثناء عين المقدم عندهم (قوله أنه اصطلاحى) أى انه بمجرد الاصطلاح ولا أصل له في اللغة (قوله يستعملون القليل) أى وصار اصطلاحا لهم (قوله أى غالبا الخ) فيه أن كلام الشارح بعد في بيان استعمال آخر فافهم (قوله أى عدم الاستمرار) فيه أنه لا حاجة لتفسير عدم الثبوت بذلك مع كون الاستمرار انما يستفاد من الاسمية بالقرائن فالوجه أن المراد بالثبوت التحقق المجرد عن اعتبار الحدوث وكأنه قال فيلزم اعتبار الحدوث فلا يثبوت معها بالجملة الاسمية وبهذا تعلم أنه لا يقال عدم التحقق هو الانتفاء

ان ولو أداة للزوم دائما وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء اللزوم لانتهاء اللازم من غير التفتات الى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهى وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه من أسرار الفن وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح واذا كان للشرط في الماضى (فيلزم عدم الثبوت

الرضى وأما قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمتوبة من عند الله خير فعلى تقدير القسم وذهب جابر الله إلى أن التسمية في الآية جواب لو فقال إنما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء وكأن المصنف والمفتاح لم يتعرضوا للعدل عن عدم الثبوت للتردد فيه أو إشارا لما اختاره الرضى اه ملخصا (قوله والمضى) بالرفع وقوله في جملتها تنازع عدم الثبوت والمضى سم (قوله اذ الثبوت الخ) راجع لقوله للشرط لأن الشرط هو التعليق وقوله والاستقبال الخ راجع إلى قوله في الماضي (قوله ينافي التعليق) أى والحصول الفرضي مطول وكتب أيضا قوله ينافي التعليق أى المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وإنما كان منافيا للتعليق لأن الحصول الفرضي المأخوذ في تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء

وهذا قد علم من كون لولا امتناع فافهم (قوله فعلى تقدير القسم) أى قبل الشرط فالجواب له (قوله وذهب جابر الله الخ) وأصل الجواب على هذا لا يثبت إثباته من الله فحذف الفعل وعدل إلى المثوبة لهم للدلالة على ثبات كينونة المثوبة واستقرارها لهم على تقدير الإيمان والتقوى ثم عدل إلى المثوبة من عند الله خير للدلالة على ثبات خيرية المثوبة تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الإيمان والتقوى وهذا الوجه تكلف والظاهر أن الجملة مستأنفة وجواب لو محذوف أو هي للفتن لا جواب لها وفي عبد الحكيم قوله كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا الخ في تفسير القاضي لمثوبة من عند الله جواب لو وأصله لا يثبت إثباته من عند الله خير لهم مما يثبتونه بأنفسهم فحذف الفعل وركب الباقي جملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة والجزم بخيريتها وحذف المفضل عليه اجلالا للمفضل من أن ينسب إليه اه دفع بقوله وأصله اشكالين لفظي وهو أن جواب لو إنما يكون فعلية ماضوية ومعنوية وهو أن خيرية المثوبة ثابتة لاتعلق لها بإيمانهم وعدمه ولا جل هذين الاشكالين قال بعض النحاة إن اللام جواب قسم محذوف والتقدير ولو أنهم آمنوا واتقوا لكان خير لهم والله لمثوبة من عند الله خير والمصنف وصاحب الكشف اختار أنه الجزاء لتضمنه البلاغة مع قلة الحذف والماضوية في جواب لو أعم من أن تكون حقيقة أو تأويلا ومعنى قوله وركب الباقي جملة اسمية أن النصب لما كان دالا على الفعل والفعل على الحدوث عدل عنه إلى الرفع وركبت الجملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة فإن الفعل للدلالة على الزمان يفيد حدوث مدلوله أغنى الحدث وحدوث النسبة أيضا لتلازمهما فإذا عدل إلى الاسم نقض للحدوث ليتوسل به بمعونة المقام إلى الثبات والدوام كان مدلول الجملة اسمية ثبات المثوبة وثبات نسبة الخير إليها إلا أنها لما كان المقصود ههنا ثبات المثوبة ودوامها تحسيرا لهم على حرمانهم المثوبة الدائمة وترغيبا لمن عداهم في الإيمان اكتفى به ولم يتعرض لثبات نسبة الخير إليها فاندفع ما قيل أنه لا يدل على ثبات المثوبة بل على ثبات الخير لها (قوله للتردد فيه) أى في العدل المذكور (قوله لما اختاره الرضى) أى من أن جزاءها لا يكون جملة اسمية (قوله أى والحصول الفرضي) أفاد بهذا العطف أن المناقاة للتعليق إنما هي باعتبار ما فيه من الحصول أى الحدوث الفرضي ومحط المناقاة الحصول لا الفرض كما تقدم بيانه وإن كان ربما يتوهم ذلك كما يأتي بعد عن سم (قوله رحمه الله ينافي التعليق) أى بقطع النظر فيه عن الحدوث بخلاف التعليق فإنه معتبر فيه الحدوث (قوله يلزمه القطع بالانتفاء) تقدم رده عن الأطول بأن الفرض يكون لا محقق إذا كان مترددا فيه كما يكون للفتن فلذلك جعل المصنف من

والمضى في جملتها) اذ
الثبوت ينافي التعليق
والاستقبال ينافي الماضى
فلا يعدل في جملتها عن
الفعلية الماضوية إلا لنكتة
ومذهب المبرد أنها تستعمل
في المستقبل

والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع ما لا بن قاسم هنا (قوله استعمال ان) أى فى المستقبل فلا يحتاج الى نكتة (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) طاهره أنهم فى ذلك شرطية فيقدر لها جزاء والتقدير ولو يكن العلم بالصين وقت طلبكم له فاطلبوه وفيه دليل انها وصائية فلا جواب لها على ما صرح به كثير من النحاة وان أفهم كلام المطول فى تذييب الباب السابع أن لها جوابا مقدر او قد مر نظير ذلك فى ان أيضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشرط فى هذين مستقبل بدليل أنه فى خبر اطلبوا وأباهى الذى هو مستقبل يس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين هذا الحديث قال ابن حبان لأصل له من كتاب الغماز (قوله وانى أباهى الخ) حديث آخر صدره تناكحوا تناسلوا فى الخ (قوله جهد) بفتح الجيم أى مشقة وقوله وهلاك الواو بمعنى

جملة معنى لو القطع بانتفاء الشرط فهو من جملة المدلول لا لازم للمدلول لعدم صحة اللزوم كما علمت فالمنافاة للتعليق انما هى باعتبار ما تضمنه من الحدوث كما مر أو باعتبار ما أريد معه من القطع بانتفاء الشرط اللازم له القطع بانتفاء الجزاء وفى عبد الحكيم أن التعليق لا يبدل على عدم ثبوت شئ من الشرط والجزاء لانه يقتضى كونها على خطر الوجود لا القطع بعدم الثبوت (قوله يلزمه عدم الثبوت) فاذا كان الشرط غير ثابت كان المعلق عليه غير ثابت أيضا (قوله فاندفع ما لسم هنا) محصل ما فى سم أنه يرد على قوله فيلزم عدم الثبوت أنه لا يترتب على كونها للشرط فى الماضى عدم الثبوت أى الحصول فى الحال لجواز الحصول فى الحال وان فرض التعليق على حصول شئ فى الماضى فان الذى ينافى الثبوت فى الحال انما هو التعليق على حصول شئ فى الاستقبال فحينئذ لا يلزم من فرضه فى الماضى عدم حصوله الآن والجواب أنه أراد أنها اذا كانت للشرط فى الماضى فالمناسب لها عدم الثبوت فى جملتها لان الثبوت لا يناسب التعليق وان أمكن مجامعته له فى مثل ذلك مما كان المعلق عليه حصول شئ فى الماضى وهم قديلا يترمون الامر المناسب ولم يرد أن الثبوت ينافى التعليق على الحصول فى الماضى حتى يمنع التفريع فى قوله فيلزم الخ اه ووجه دفعه أن المراد بعدم الثبوت الانتفاء لا عدم الثبوت فى الحال وان علمت ما فى هذا فلا يقال الذى ينافى الثبوت أى ثبوت الجزاء فى الحال انما هو التعليق على حصول شئ فى الاستقبال أى يقتضى هذا صحة أن الجزاء حالى ثبوتى فى نفسه وان انتفى بلو فيصح أن يكون الجواب جملة اسمية وكل هذا ناشئ من جعل قوله فى الماضى متعلقا بحصول الشرط لا بحصول الجزاء وان كان سم فيها مرادعى أنه يلزم من تقييد حصول الشرط بالماضى تقييد حصول الجزاء به وبالجملة قد عرفت أن الفرض لا يلزمه القطع بالانتفاء وعلمت وجه لزوم عدم الثبوت فى الجملتين (قوله ولو يكن العلم بالصين) صوابه ولو يكون لان لو غير لازم (قوله قال ابن حبان الخ) الذى فى المقاصد الحسنة وتلخيصها أن هذا الحديث ضعيف قاله بعض مشايخنا (قوله الغماز) بالفين المعجمة وتشديد الميم وبالزاي قاله بعض مشايخنا (قوله الواو بمعنى أو) أى لانه لا يجوز ارادة معنيين بلفظ واحد وقال عبد الحكيم قوله فى الجهد والهلاك يقال فلان يعنى فلانا أى يطلب ما يؤديه الى الهلاك كذا فى الكشف فالهلاك مأخوذ فى مفهوم العنت فلا يرد ما قيل ان الصواب أولان العنت معناه الفساد والمشقة والهلاك والآنم على ما فى القاموس ولا يجوز ارادة معنيين فى لفظ واحد اه وقوله فالهلاك الخ فهو كالمشقة المرادة من ما فى قوله ما يؤديه جزء معنى وليس كل

استعمال ان وهو مع قلته
ثابت نحو قوله عليه الصلاة
والسلام اطلبوا العلم ولو
بالصين وانى أباهى بكم الأمم
يوم القيامة ولو بالسقط
(فدخولها على المضارع
فى تحولوا يطيعكم فى كثير
من الأمر لعنتم) أى لو فقمتم
فى جهد وهلاك

أو كما قاله النوبى وفى الاطول ما يفيد (قوله لقصد استمرار) أى الإشارة الى استمرار الفعل
عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقصد استمرار الفعل أى الاستمرار التجددى والمراد الفعل
اللفوى وهو الحدث (قوله والفعل هو الاطاعة) وعليه فى كلام المصنف حذف مضاف أى
لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن
تقديره فى كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستمرار المذكور أى من يطيعكم بقطع النظر عن
لو يفهم امتناع الاستمرار من لو وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير
المضاف المتقدم تأمله وكتب أيضا قوله والفعل هو الاطاعة الخ حاصله أن الكلام مشتق على نفي
وهو لو وقيد وهو الاستمرار فيجوز أن يعتبر نفي القيد كافى الوجه الاول ويكون المعنى لو استمر
على اطاعتكم لو قمتم فى المشقة فيفيد أن أصل الاطاعة موجود وأن يعتبر تقييد النفي بالاستمرار كما
فى الوجه الثانى فالمعنى امتناع الاطاعة ونفيها مستمر فقيد الامتناع بكونه مستمرا أى فى الكثير

منها معنى مستقلا حتى رد ما قيل ان الصواب الخ (قوله رحمه الله لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا) أى لانه كان فى ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه وأنه
كلما عن لهم رأى فى أمر كان معمولا عليه بدليل قوله تعالى فى كثير من الأمر اه مطول وكتب على
ذلك عبد الحكيم قوله لقصد استمرار أى للإشارة الى استمرار الفعل لأن اللفظ مستعمل فيه قوله
فيما مضى إذا الجزء ماض ولولا لقلب الماضى الى المضارع قوله وقتا فوقتا لان المضارع يدل على
الاستمرار التجددى لتجدد زمن الاستقبال قوله لانه كان الخ وفيه تنكيس أمر الالبالة أى السياسة
والاصلاح فقصد الإشارة الى خطأ ما أرادوا توخيها لهم عليه واستهجاناله ولذا عبر عن الموافقة
بالاطاعة وانما قلنا ان اللفظ ليس مستعملا فيه بل هو من مستتبعات التركيب بايراد صيغة المستقبل
كالتعريض فى قوله لئن أنكرت ليعبطن عملك بايراد صيغة الماضى لان المقصود من الآية نفي
الاطاعة فى الكثير لاننى الاستمرار لا طاعته فى الكثير قوله بدليل قوله الخ متعلق بقوله كان فى
ارادتهم ووجه الاستدلال أن المراد من الكثير الحوادث التى تحتاج الى رأى وهى كثيرة فى نفسها
وان كانت قليلة بالنسبة الى الحوادث التى لا تحتاج الى رأى فالمعنى لو يطيعكم فى الحوادث التى
تحتاج الى رأى بأن يعمل على رأيكم فيها وهذا هو استمرار عمله على ما يستصوبونه فالكثرة، لزومة
للاستمرار التجددى وحينئذ نقول الشارح يعنى أن امتناع عنكم الخ بيان لحاصل المعنى وما
يؤل اليه وكذا ما ذكره بقوله ويجوز الخ لما عرفت من أن المعنى أن انتفاء عنكم بسبب انتفاء
اطاعتكم فى كثير من الأمر وذلك لان الاطاعة فى كثير من الأمر تستلزم استمرار الاطاعة فان
اعتبر النفي المستفاد من كلمة لو مقدما كان ما ل المعنى انتفاء استمرار الاطاعة وان اعتبر
الاستمرار مقدما على النفي كان ما له استمرار انتفاء الاطاعة ولك وجه آخر وهو أنه ان كان فى
كثير متعلقا بيطيعكم كان ما له الى انتفاء استمرار اطاعتكم وان كان متعلقا بالنفي المستفاد من
كلمة لو كان ما له الى استمرار امتناع اطاعتكم اه وبالجمله فالكثرة والاستمرار التجددى
متلازمان سواء كان الاستمرار قيداً فى النفي كما هو الوجه الثانى أو منقيا كما هو الوجه الاول
ولذلك لما ذكر الشارح الاستمرار فى بيان المعنى حذف قوله فى كثير إذا الاستمرار هو
ما ل قوله فى كثير فتأمل (قوله أى فى الكثير الخ) هذا لا يناسب ما مر عن عبد الحكيم

(لقصد استمرار الفعل فيما
مضى وقتا فوقتا) والفعل
هو الاطاعة يعنى أن امتناع
عنكم

فلا ينافي أنه أطاعهم في القليل فيكون النفي على الثاني منصبا على المقيّد والمراد بالنفي هنا الامتناع كما قاله ع (قوله بسبب امتناع استمراره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز أن يكون الفعل النخ) ذكر الجواز إشارة إلى رجحان الوجه الأول في المراد بالفعل وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلان عنهم أي وقوعهم في المشقة والهلاك إنما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبونه كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فيما عين لهم وفي ذلك من اختلال أمر الرسالة وانعكاس تدبير ما يتعلق بالرسالة ما لا يخفى على أحد وأما موافقته إياهم في بعض ما يرزونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلامضة اه سيد وقوله فظاهر أي لأن النفي في الغالب إذا توجه إلى مقيّد بقيد كان مورد النفي هو القيد وهو هنا الاستمرار لكن قوله وأما بحسب المعنى النخ فيه مناقشة لأن موافقته إياهم في بعض ما يرزونه حاصلة أيضا على الوجه الثاني ومفهومة منه بسبب القيد المذكور في الآية أعنى في كثير والمعنى على الوجه الثاني امتنع عنكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم في كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم في القليل وقرر بعضهم أن بعضهم رجح الثاني لما يلزم على الأول من ثبوت اطاعتهم في الكثير لان المنفى عليه الاستمرار على اطاعتهم في كثير فيثبت نفي اطاعتهم في كثير وفي ثبوته توقف وكتب

(قوله منصبا على المقيّد) وهو الاطاعة وسماها مقيّد باعتبار الوجه الأول والا فالقيد وهو الاستمرار راجع للنفي لاللاطاعة قاله شيخنا وغيره أو سماها مقيّد باعتبار الظاهر كما قاله بعض مشايخنا (قوله فظاهر) أي لان استفادة المعاني من الألفاظ على وفق ترتيبها اه عبد الحكيم قال الدسوقي فالقياس اعتبار الامتناع وادع على الاستمرار حسب ورود كلمة لو المقيّد للامتناع على صيغة المضارع المقيّد للاستمرار وأما اعتبار الاستمرار وادع على النفي فليس على وفق ترتيب الألفاظ فهو خارج عن القياس لا يصار إليه الا عند تعذر الجريان على موجب القياس كما في وماهم بمؤمنين أو لم يكن فيه مزية كما في ولاهم يحزنون حيث حمل على استمرار نفي الحزن عنهم اذ ليس في نفي استمرار الحزن مزيد فائدة (قوله وأما موافقته الخ) لا يخفى أن موافقته إياهم إما بالوحي أو بالاجتهاد وهو أيضا وحي عند من يجوز له الانبياء لا امتناع تقر برهم على الخطأ وعلى كل تقدير لا موافقة لرأيهم فالنبي عليه الصلاة والسلام مستقر على امتناع اطاعتهم وأنه لو أطاعهم في شيء لوقعوا في العنت والأمر بالمشاورة له لمجرد تطيب قلوبهم اه عبد الحكيم وقوله وهو أيضا وحي الخ فيه أنه إنما يكون وجبا بعد الاقرار فحينئذ قد يوافقهم بالاجتهاد ثم يوحى إليه بخلافه بدليل أنه قد عوتب على بعض أمور اجتهاد فيها اه فتأمل (قوله أي لان النفي الخ) أو يقال معنى قوله بحسب اللفظ أي لفظ الفعل المذكور في المتن فان المتبادر منه الفعل الاصطلاحي وهو مدخول لو وان كان باعتبار مدلوله اذ المقصود حدثه (قوله فيه مناقشة الخ) كلام السيد مبنى على أن الكثرة لازمة للاستمرار التجددى فتى انتفى الاستمرار التجددى انتفت معه الكثرة هذا ما ارتضاه شيخنا وتقدم لك عن عبد الحكيم أن التركيب ليس مستعملا في الاستمرار وأنه ما ل الكثرة كما يشير إليه كلام الشارح فهذه المناقشة مندفة إذ هي مبنية على أن التركيب مستعمل في الاستمرار وأن الاستمرار زائد على الكثرة منفك عنها (قوله وقرر بعضهم الخ) مبنى على ما فهمم والاف قد علمت رده (قوله وفي ثبوته توقف) أي لانه خلاف الواقع لانه إنما أطاعهم في القليل وأجاب بعضهم بأن مفهوم القيد

بسبب امتناع استمراره
على اطاعتكم فان
المضارع يفيد الاستمرار
ودخول لو عليه يفيد
امتناع الاستمرار ويجوز
أن يكون الفعل امتناع
الاطاعة يعنى أن امتناع
عنكم بسبب استمرار
امتناعه عن اطاعتكم
لأنه كما أن المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت
يجوز أن يفيد النفي
استمرار النفي والداخل

(قوله وأجاب بعضهم الخ)
وأجاب بعضهم بأنه يكفي
كون ما أطاعهم فيه كثيرا
في نفسه وان كان قليلا
بالنسبة إلى مقابله اه

أيضا قوله ويجوز الخ فديتبادرتين هذا الوجه حينئذ فضلا عن كونه مرجوحا المشار اليه بتعبيره بالجواز وذلك لانه على هذا الوجه يكون مضمون الكلام أن علة انتفاء العنت هي استمرار امتناع الطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لان العلة عليه نفي استمرار الطاعة وهو لا ينافي ثبوت أصلها ومع ثبوته لا ينتفي العنت والجواب ما أشار اليه السيد في تقديمه وهو أن الطاعة في البعض لا يترتب عليها عنت فلا حاجة لنفي أصل الطاعة كما هو مقتضى الوجه الثاني بل الواجب نفي استمرارها فقط كما هو حاصل الوجه الاول سم وفيه ما تقدم فان أصل الطاعة في البعض موجود على الوجه الثاني أيضا كما قدمته تأمل وكتب أيضا قوله ويجوز الخ فأصل الفعل وهو الطاعة منفي على هذا دون الاول سم (قوله استمرار الامتناع) أي الذي هو معنى لو (قوله كما أن الجملة الاسمية الخ) تنظير للفعلين المثبت والمنفي وهذا بالنسبة الى الوجه الثاني لان المعبر فيه تأكيده النفي وكذا هنا المعبر تأكيده الثبوت (قوله والمنفية تفيد الخ) من هذا يخرج جواب عن النفي في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة الى نفي الظلم تأمل سم (قوله لاني التأكيدي) لا يقال قضية قاعدة أن النفي يتوجه الى القيد في الكلام أنها تفيد نفي التأكيدي لان ذلك اذا اعتبر القيد سابقا على النفي انظر سم (قوله كقوله تعالى وما هم بمؤمنين) فالمراد منه تأكيده النفي لاني التأكيدي والدوام لأنه يفيد أن المنفي انما هو ايمانهم المؤكد الدائم فلا ينافي ثبوت الايمان لهم في الجملة وليس كذلك ولأنه لو أريد نفي التأكيدي لم يكن ردا لقولهم آمنا لان دعواهم حدوث الايمان وحدث الايمان لا ينافيه عدم استمراره الذي هو مقتضى التأكيدي من سم وغيره (قوله الله يستهزى بهم) بعد قوله حكاية عنهم انما نحن مستهزون حيث لم يقل الله يستهزى بهم بل لفظ اسم الفاعل قصدا الى استمرار الاستهزاء أي حدوثه وتجدده وقتنا فوقنا أي كما أريد بالمضارع الاستمرار في هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين انما نحن مستهزون لأنه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين أن الاستمرار في الاسمية في الثبوت والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتنا فوقنا وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين والمراد به لازمه وهو ازال الهوان والحقارة بهم ألا ترى الى قوله تعالى أولايرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين وما كانوا ينجلون في أكثر أوقانهم من نزول بليمة وتهتك ستر وتكشف سر نبي قال

عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيده الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيده النفي ودوامه لاني التأكيدي والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم أنا آمناء على أبلغ وجه وأكده (كافي قوله تعالى الله يستهزى بهم)

معطل اه (قوله فديتبادرتين) قد علمت ما فيه فافهم (قوله هي استمرار امتناع الطاعة) أي في الكثير وقوله نفي استمرار الطاعة أي في الكثير أيضا وقوله وهو لا ينافي ثبوت أصلها أي وهو الطاعة في الكثير وقوله ومع ثبوته أي ثبوت أصلها وهو الطاعة في الكثير وهم يعلمون أنه لا يستقيم قوله وفيه الخ لان ذلك مبني على أن المراد بثبوت أصلها وجود الطاعة في البعض اه شيخنا لكن فيه أن حل الكلام على ما ذكر لا يناسب قوله والجواب الخ مع أن الكلام لواحد (قوله لان المعبر فيه) أي في الوجه الثاني وقوله تأكيده النفي أي استمراره (قوله وكذا هنا) أي في الجملة الاسمية وقوله تأكيده الثبوت أي في المثبتة وتأكيده النفي في المنفية (قوله لان ذلك اذا اعتبر القيد سابقا على النفي) أي بخلاف ما اذا اعتبر النفي سابقا ولذلك وجه وهو أن البليغ يصور المعاني الأصلية أولا في الذهن ثم يعبر فيها بالخصوصيات والمزايا فالنفي والاثبات مقدم في الاعتبار على

عبد الحكيم والله مستهزى * وان كانت دالة على الدوام بمعونة المقام الآن الاستمرار التجددى
أبلغ وكتب أيضا قوله الله يستهزى بهم قال في المطول والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه
انزال الهوان والحقارة بهم قال السيد أى معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشئ على
غايته لعلاقة السببية والمسببية لأن غرض المستهزى من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأه اه
أى فيستهزى بمجاز مرسل وفي المقام غير ذلك أيضا فراجع (قوله حيث لم يقل مستهزى بهم - م)
أى مع أنه مقتضى الظاهر لأنه في مقابلة انما نحن مستهزؤن وبحتم أن يكون ايراد الفعل لتقوية
الحكم كذا في الأطول (قوله وتجده) عطف تفسيرا (قوله في نحو قوله تعالى الخ) مما لم
يقصده الاستمرار أطول وكتب أيضا قوله في نحو قوله تعالى الخ وقيل لوللتنفى فلا استشهاد
لأن لواتى للتنفى تدخل على المضارع اه (قوله أروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى اذوقفوا على
النار بحتم ثلاثة أوجه الأول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى أن
يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتمل معنى أنهم وقفوا للنار على الصراط وعلى
هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة والثالث أنهم عرفوها من وقفت على كلام فلان عرفت
معناه عبد الحكيم فأما الوجه الثانى في كلام الزجاج فهو عين الوجه الثانى في كلام الشارح وأما
الوجه الاول في كلام الزجاج فهو غيره في كلام الشارح وأما الوجه الثالث في كلام الشارح ففيه
مسامحة كما يعلم من كلام الزجاج اذ لم يرد الوقوف بمعنى الدخول فلو حذف قوله ادخلوها وقال أو
الاستمرار وعدمه اه عبد الحكيم (قوله الآن الاستمرار التجددى أبلغ) أى لان الدائم يوافق
ويعتاد فلا يبقى فيه غم ولا نسكابة ولذا قال تعالى كلما نضجت جلودهم بدلناهم بجلود أخرى ها ليندوقوا
العذاب لانه أشد من دوام نضجها قاله معاوية (قوله وفي المقام غير ذلك) من جملة الاستعارة
التبعية بان شبه انزال الهوان بالاستهزاء واستعير اسم المشبه للمشبه واشتق منه يستهزى بمعنى ينزل
الهوان بهم ومنه المشاكلة بان سمي جزاء الاستهزاء باسمه لوقوعه في صحبته كما سمي جزاء السيئة
سيئة لوقوعه في صحبتها وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته المجاورة والمصاحبة (قوله وقفوا عندها
الخ) أى جعلوا واقفين عندها لأجل أن يعاينوها ثم يدخلوها وأما على الثانى فالعنى جعلوا واقفين
فوقها (قوله حتى يعاينوها) لا يقال أى بعد الدخول فقوله فهم موقوفون الى أن يدخلوها أى
فيعاينوها بعد الدخول كما يشير اليه قول الشارح ادخلوها فعرفوا حيث جعل الدخول سببا لانا
نقول فيه أنه انما جعله سببا لمعرفة مقدار العذاب لا لأصل المعاينة والمشاهدة فالحق أن المعاينة
لا تنقيد بالبعدية (قوله وقفوا للنار) في نسخ عبد الحكيم المصححة وقفوا فوق النار (قوله فهو
عين الثانى في كلام الشارح) أى لان أطلعوا معناه أصعدوا ورفعوا فوقها كما يأتى في المحشى وفيه
أن الاطلاع غير الوقف فوقها بمعنى الإقامة فوقها أى جعلهم قائمين أى منتصبين بعد أن كانوا فوقها
قاعدين مثلاً أو بعد أن كانوا تحتها على أى حالة وأما الاطلاع فهو الاصل من تحتها أعم من أن يجعلهم
منتصبين أولا (قوله فهو غيره) أى لان الاراءة غير الوقوف عندها إذ هو بمعنى جعلهم وقفا
كما تقدم وقال شيخنا الباجورى يمكن رجوعه اليه بأن يكون عبر الشارح باللازم اه اذ جعلهم
وقفا عندها حتى يعاينوها يلزمه الاراءة (قوله كما يعلم من كلام الزجاج) لا وجه لعلمه من كلامه
لانه يجوز أن يكون قد خالفه في هذا الوجه كما خالفه في الوجه الاول فتنبى المسامحة فالاولى الاقتصار
على التعليل بعده قاله بعض مشايخنا (قوله اذ لم يرد الوقوف الخ) المناسب بان يقول الوقف

حيث لم يقل مستهزى بهم
قصدا الى استمرار
الاستهزاء وتجديده وقتا
فوقنا (و) دخولها على
المضارع (في نحو قوله
تعالى ولوترى) الخطاب
لمحمد عليه الصلاة والسلام
أولكل من يتأتى منه الرؤية
(اذ وقفوا على النار) أى
أروها

عرفوا مقدار عذابها الخاص من هذه المساحة التي في قوله أو أدخلوها فعرّفوا الخ تأمل ومما يدل على هذه المساحة قوله في المطول أو أدخلوها فعرّفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا إذا فهمته وعرفته اه فقوله من قولك الخ دليل على ما قلنا وبديل هذا أيضا على أن قول الشارح فعرّفوا الخ راجع للتفسير الأخير فقط تأمل (قوله حتى يعاينوها) تعليلية (قوله أو اطلعوا) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى من الأول لعدم احتياجه إلى تكلف تضمين أو نيابة حرف عن حرف بخلاف الأول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره في القاموس وفي نسخ واطلعوا بالواو والأولى أولى وعلى النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها رفعوا فوقها وهي تحتم كذا كره الشارح وفي الأطول اذ وقفوا أي حبسوا أو اطلعوا أو أقيموا ومن وقفته بمعنى أقمته أو حبسته أو أطلعته على ما في القاموس (قوله هي تحتم) جملة حالية والضمير عائدة على النار (قوله فعرّفوا) راجع للتفسير الثلاثة وهي الإرادة والاطلاع والادخال ع س (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أي لو ترى الكفار في وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون اذ مفعولا لأنه خارج لاذ والرؤية عن الاستعمال الشائع أعني الظرفية والادراك البصري من غير ضرورة عبد الحكيم

لان مصدر فعل المتعدي الفعل بفتح الفاء كما قال في الخلاصة * فعل قياس مصدر المتعدي * الخ قاله بعض مشايخنا وفيه أن عدم قياسيته لا يمنع من استعماله لاحتمال أنه سماعي فلو علل قوله المناسب الخ بان الوقوف كما أنه لم يرد بمعنى الدخول لم يرد بمعنى التعريف لثم إذ الذي بمعنى التعريف الوقف (قوله ومما يدل على هذه المساحة الخ) يمكن دفعها بأن مقصود الشارح بيان سبب المعرفة وهو الدخول فحط التفسير ما بعده الا أنه قد مر أعلاه في الخارج من تقدم السبب على المسبب اه شيخنا وفيه أن ذلك لا يخرج عن المساحة (قوله تعليلية لا تفريعية) والالتماس النون (قوله لعدم احتياجه إلى تكلف الخ) ان كان مراده بالاول الاول في كلام الشارح لم يصح قوله أو نيابة حرف عن حرف لان وقفوا بمعنى أروا متعدي بنفسه فتعديته بعلى لتضمينه معنى اطلعوا لا غير وان كان المراد به الاول في كلام الزجاج صح لان الوقوف عندها معناه الحبس وهو يتعدي بعن كما في سم فتعديته بعلى إماله لتضمين السابق أو نيابة على عن وعن وبعد فقد يقال لا يلزم من كون لفظ بمعنى آخر أن يتعدي تعديته كما في صلى عليه بمعنى رجه وصلى عليه بمعنى دعاه ووقف يتعدي بعلى ولا نظر للفظ معناه اه شيخنا وقوله لان الوقوف عندها معناه الحبس فيه أنه على تفسيره بحبسوا لا يكون المعنى حبسوا عن النار بل عن ما يحبسون وعلى ما تقدم لنا في معنى كلام الزجاج يكون من نيابة حرف عن ظرف على ما قاله بعضهم والظاهر أنه من نيابة على عن اللام لان المعنى وقفوا يعاينوا النار ثم يدخلوها والعندية لازمة لذلك (قوله العطف للتفسير) أقرب منه أن الواو بمعنى أو (قوله ومعنى اطلعوا) أي على النسخة الاولى لا على النسخة الثانية بناء على ما سبق له فان اطلعوا عليه بمعنى جعلوا مطلقين ورائين (قوله أو اطلعوا) أي جعلوا مطلقين ورائين فهو المعنى الاول في الشارح كما يعلم من مراجعة القاموس (قوله أو أقيموا) أي جعلوا قائمين فهو غير الاطلاع (قوله راجع للتفسير الثلاثة) مخالف لما تقدم قريبا كما قاله شيخنا وغيره (قوله أي لو ترى الكفار) يشعر بتقبيح ذواتهم من حالهم لا مجرد حالهم بخلاف ما إذا قدر المفعول وقوفهم أخذ من

حتى يعاينوها أو اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتم
أو أدخلوها فعرّفوا
مقدار عذابها وجواب
لو محذوف

أى رأيت أمرا فظيعا
(لتزييله) أى المضارع
(منزلة الماضى

وقيل ان ترى منزل منزلة اللازم أى لو صدر منك الرؤية (قوله لرأيت أمرا فظيعا) تفهيم العبارة
عن تصويره (قوله لتزييله الخ) علة لدخول لو وكتب أيضا قوله لتزييله منزلة الماضى لصدوره

(قوله علة للتزييل الخ)
ليس كذلك بل الوجه
انه جواب عما يقال اذا
نزل منزلة الماضى كان
المناسب أن يعبر بالماضى
بأن يقال ولورأيت فلم عبر
بالمضارع فأجاب بأنه لما كان
لاخلاف فى اخباره
تعالى ساغ التعبير بالمضارع
وقد أشار الشارح الى
ذلك فى المطول بقوله
وحينئذ كان المناسب
أن يقال ولورأيت لكنه
عُدل الى لفظ المضارع
لانه كلام من لاخلاف فى
اخباره فالمضارع عنده
بمنزلة الماضى فهنا مستقبل
فى التحقيق ماض بحسب
التأويل كانه قيل قد
انقضى هذا الامر لكنك
مارأيت ولورأيت لرأيت
أمرا عجيبا هكذا ينبغي أن
يفهم المقام اه وياتى
لشبهنا المؤلف مسلك
فى فهم كلام الشارح
على قدره غير مدفوع
فى صدره بصغوبه كما قال
المقام ويخلو عن التكاف
والإبهام والله يقول الحق
وهو يهdy السبيل وهو
حسبنا ونعم الوكيل اه

وقفوا (قوله رحمه الله لرأيت أمرا فظيعا) قدر الماضى طبق الكشف رعاية لمقتضى الظاهر
فى لو (قوله رحمه الله لتزييله) علة لدخول لو على صيغة المضارع مع كون حقها الدخول على
صيغة الماضى لان الكلام فى ذلك والمعنى لان المتكلم نزل صيغة المضارع بمنزلة صيغة الماضى أى
فى الاشعار بالقطع والتحقق وقوله لصدوره علة للتزييل أى لأن صيغة المضارع تصدر هنا عن
لاختلاف فى اخباره وقوله فهذه الحالة الخ يحتمل التفريع على قوله منزلة الماضى المفيد أن المقام
لفظ الماضى مع النظر لكون ذلك لأجل مطابقة لفظ الماضى للمعنى الماضى أخذنا من كون
لوالشرط فى الماضى ومحت التفريع قوله لكنها جعلت الخ ويحتمل التعليل على نسق ذلك
وعلى كل حال فيه دخول على توضيح كلام المصنف ببيان ثمرة التزييل الآتى فى قوله لكن عدل الخ
فعلم أن صريح كلام المصنف انما هو فى تنزيل صيغة المضارع بمنزلة صيغة الماضى وذلك ليلائم قوله
لصدوره الخ فان الصادر عنه تعالى هو صيغة المضارع لا معناه الذى هو الرؤية نعم يمكن جعل
كلامه شاملا لتزييل اللفظ والمعنى ويفسر قوله لصدوره بالنسبة الى المعنى بما يناسبه كأن يقال
المعنى لصدور الاخبار به الخ لكن لا يخفى أنه تكلف وممراد الشارح بالحالة الرؤية لا الوقوف
بدليل ظاهر قوله فاستعمل فيها لو اذ الرؤية هى شرط لو وقوله لكنها جعلت الخ أى ويتبع
ذلك مضى متعلقها وقوله فاستعمل فيها لو وإذ أى فاستعمل لواللتعليق على حصولها وجعل اذ ظرفا
لها وقوله لكن عدل الى آخره استدراك على ما قبله وتوضيح للدعوى التى تضمنها قوله ودخولها
على المضارع الخ وقوله إشارة الخ توضيح للراد من قوله لتزييله الخ ببيان ثمرته أى انه ليس
نكتة المدول نفس التزييل المذكور المعلن بالصدور عن لاخلاف الخ بل ما فى ذلك من الإشارة
الى أن هذا الكلام كلام من لاخلاف فى اخباره وأن صيغة المستقبل عنده بمنزلة صيغة الماضى
فى تحقق وقوع المدلول والقطع به أى فى الاشعار بذلك وقوله فهذا الامر هى الحالة السابقة التى
هى الرؤية وكذا ما بعده وقوله لكنك الخ الضهير المنصوب فى رأيت ومارأيت عائد على معلوم وهو
المرئى الذى هو الكفار قال عبد الحكيم وينبغى أن يفهم أن ما هو منزل منزلة الماضى هو أصل
الرؤية لتحقيق وقوعه والذى فرض وقوعه وأدخل عليه لو هو الرؤية بالنسبة الى المخاطب كما يدل
عليه قوله لكنك مارأيت وفى شرح المفتاح وأنت لورأيتها لرأيت العجب فاندفع ما يقال ان خبر
الصادق يدل على تحققه وأما فرض الصادق فلا لان المفروض انما هو النسبة الى المخاطب وأما
أصل الرؤية فقد كور لا على وجه الفرض فدخول لو يجعل أصل الرؤية المستقبلية بمنزلة الماضى وكذا
اندفع أيضا ما يقال ان تنزيل المضارع بمنزلة الماضى فى التحقيق ينافى دخول لوالدالة على الامتناع
لان الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقيق لأصل الفعل فقد كرر لويدل على أن الرؤية بمثابة
من القطاعة يمنع معها رؤية المخاطب اه وقوله وينبغى أن يفهم الخ محصله أن شرط لو هو الرؤية
المسندة الى المخاطب وهى ماضية تنزىلا بقطع النظر عن اسنادها وفرضية مستقبلية باعتبار
اسنادها وحينئذ فأصل الرؤية محقق والتعليق على رؤية المخاطب المستقبلية فهى المقطوع بانتفاءها
دون أصل الرؤية واكتفى بمضى الرؤية فى نفسها تنزىلا فى تحصيل حق لوالمعنى أن أصل الرؤية

يحصل قطعا حتى انه بمنزلة ما تحقق في الماضي وأما رؤية المخاطب المستقبلية فهي ممنوعة لكونها بلغت
 من الفظاعة الغاية القصوى فان قيل ان تنزيل المعنى الاستقبالي بمنزلة المعنى الماضي انما هو قضاء
 حق لولا الاجل أن يعبر عنه بصيغة الماضي من حيث اشعارها بالتحقق على حد قوله تعالى أنى أمر الله
 فكيف يقال عدل عن الماضي الى المضارع لتزيله بمنزلة الماضي في الاشعار بالتحقق لصدوره الخ
 فالجواب أنه لا مانع من كون تنزيل المعنى بمنزلة المعنى لأجل الامر بن جميعا بل هذا الصنيع اشارة
 الى ذلك وايضا ما في الآية على هذا أن يقال شبه أصل الرؤية المستقبلية بالرؤية الماضية في مطلق
 التحقق والحصول سعيا في حق لوفائها للشرط في الماضي ولأجل التعبير عنه بما يشعر بالتحقق
 والقطع وهو صيغة الماضي واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه واشتق منه رأيت بمعنى ترى ففيه
 استعارة تصريحية تبعية ثم أريد الاشارة الى أن هذا الكلام كلام من لا خلاف في اخباره وأن
 صيغة المستقبل منه كصيغة الماضي في الاشعار بتحقيق مدلولها والقطع به فاقضى ذلك تنزيل
 صيغة المضارع بمنزلة صيغة الماضي في الاشعار بالقطع والتحقيق لصدورها عن لا خلاف في اخباره
 والعدول اليها وذلك العدول يستدعي أن يشبه معنى رأيت المتجاوز بها الى معنى ترى وهو أصل
 الرؤية المستقبلية المنزلة بمنزلة الرؤية الماضية بمعنى ترى وهو الرؤية المستقبلية التي لم تنزل بمنزلة
 الماضية على سبيل الاستعارة التبعية بأن يقال شبهت الرؤية المستقبلية المنزلة بمنزلة الماضية بالرؤية
 المستقبلية التي لم تنزل بجامع مطلق الاستقبال في كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه
 واشتق منه ترى بمعنى رأيت رؤية استقبالية بمنزلة الرؤية الماضية فثمرت الاستعارة الاخيرة
 ونتجت الاشارة الى أنه كلام من لا خلاف في اخباره وأن صيغة المستقبل منه بمنزلة صيغة
 الماضي في الاشعار بالتحقق والقطع لكن يبحث في استعارة المضارع لهذا المعنى وان كان ذلك
 هو مقتضى ما أتى للحشى في استحضار الصورة بأن المضارع ليس موضوعا للمعنى الاستقبالي
 بقيد عدم تنزيله بمنزلة المعنى الماضي فاستعماله هنا في الرؤية المستقبلية المنزلة بمنزلة الماضية استعمال
 فيما وضع له وهذا نظير ما أوردوه على السكاكي في تقرير المكنية نحو أظفار المنية نشبت بفلان
 وحينئذ فالعدول الى صيغة المضارع لتنزيله بمنزلة صيغة الماضي في الاشعار بالتحقق لا يستدعي أن
 تشبه الرؤية المستقبلية المنزلة بالمنزلة الماضية بالرؤية المستقبلية التي لم تنزل منزلتها ويكتفى بمضى
 مدلول ما دخلت عليه لو تنزلا وان لم يستعمل اللفظ فيه من تلك الحيثية وأما تقرير التجوز في
 الآية على طريق المكنية بأن يقال شبه أصل الرؤية المستقبلية بالرؤية الماضية بجامع مطلق
 التحقق والحصول واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه واشتق منه رأيت بمعنى ترى ثم حذف
 المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو لو فلا يصح وان حصل به السعي في قضاء حق لو اكتفاء
 بأن مدلول مدخولها ماض تنزلا وان لم يستعمل مدخولها فيه من حيث مضيه التنزيلي ووجه
 عدم الصحة أن صيغة المضارع حينئذ بمقتضى المكنية فقط لا لتنزيلها بمنزلة صيغة الماضي في
 الاشعار بالتحقق والقطع كما لا يخفى ثم انه لا يقال لاحاجة لما صنعه الشارح من تنزيل الحالة
 المستقبلية بمنزلة الماضية فانه يصح أن يكون المعنى لو حصل هذا الامر المستقبل في الماضي أى لو
 فرض وقوع الرؤية المستقبلية في الماضي فيكون التعليق على مفروض في الزمن الماضي حقيقة
 فشرط لو ماض حقيقة وحق التعبير عنه أن يكون بصيغة الماضي لكن زالت صيغة المضارع بمنزلة
 صيغة الماضي في الاشعار بالتحقق والقطع لصدورها عن لا خلاف في اخباره فعبّر بالمضارع

الخ فيه بحث لان اخبار الصادق بشئ يدل على تحققه لاحالة وأما فرضه شياً فلا يدل على تحققه ويمكن التفصلي عنه بأن فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب وأما أصل الرؤية فأمر مذكور لا على وجه الفرض فكأنه قيل يرى أهل النار موقوفين على النار ولو ترى أنت ل ترى أمراً عجيباً فدخل لو تجعل ترى بمنزلة الماضي في تحقق أصل الرؤية الذي يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا يمكنك التفصلي عن بحث آخر وهو أن تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق ينافي دخول لوالدالة على الامتناع فذلك أن تقول الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقيق لأصل الفعل فذكر لو للشعار بأن الرؤية بمثابة من الهول يظن معها أنه يمنع من المخاطب هكذا حقق المقام أطول ملخصاً ثم ناقش الشارح في قوله فهذا الأمر مستقبل الخ بما فيه مجال للمناقشة فراجع (قوله لصدوره الخ) علة للتنزيل (قوله عن لا خلاف) أي تخلف وهو الله تعالى (قوله فهذه الحالة)

لصدوره (أي المضارع
أو الكلام) (عن لا خلاف
في اخباره) فهذه الحالة
انما هي في القيامة لكنها
جعلت بمنزلة الماضي
المحقق فاستعمل فيها لو
واذ المختصتان بالماضي

على طريق المجاز المرسل لعلاقة الاطلاق وأن هذا هو الظاهر من المتن لكونه على نسق المضارع في لو يطعمكم فإنه ماضٍ معنى مستقبل لفظاً لأننا نقول لاحقة حينئذ لظرفية اذ في قوله اذ وقفوا فإنه مستقبل قطعاً وتنزيله بمنزلة الماضي لا يغي شيئاً على أنه لا وجه لاعتبار رؤية المستقبل فيما مضى فرضاً فكيف عدل عن التعليق باذا مثلاً وبعد ذلك فالوجه الذي تقدم فيه بعد جدافان الاكتفاء في ماضى شرط لو وجزاؤها ماضى أصل الرؤية في نفسه تنزيلاً فيكون أصل رؤية الامر القطيع في نفسه ماضياً تنزيلاً بعيد جداً فان التعليق على هذا ليس متعلقاً بذلك بل بالرؤية من حيث نسبتها للمخاطب وهي مستقبلة لاتنزيل فيها على أن هذا التكلف لم يخرج التعليق عن كونه في الاستقبال الى الماضى مع أن لو للتعليق في الماضي ولكن سند كرك غير في معنى كلام الشارح وان أطبقوا كلهم على هذا الوجه فترقب نعم سيأتى أنه يمكن على هذا الوجه أن تكون لو مستعارة للظن القوي الشبيه بالقطع فيستغنى حينئذ على كون المنزل بمنزلة الماضي هو أصل الرؤية فيندفع بعض ما ذكر فتدبر (قوله فيه بحث الخ) تقدم مثل ذلك عن عبد الحكيم (قوله وأما فرضه) أي الصادق (قوله فد كر لوللا شعار الخ) هذا لا يتفرع على ما قبله فالأولى جعله جواباً ثانياً قاله بعض مشايخنا أي بأن يقال ان لو هنا مستعارة من القطع بالاتقاء الى ما يشبه وهو الظن القوي الذي نشوء شدة الفطاعة بقرينة ان الفعل محقق وهذا الظن وارد على لسان العباد فعلى هذا الجواب لا حاجة لتكليف أن المحقق أصل الرؤية في دفع البعثين المذكورين وهذا التفريع ليس كتفريع عبد الحكيم السابق فإنه لم يعتبر فيه الظن (قوله ثم ناقش الشارح الخ) أي حيث قال بعد قوله هكذا حقق المقام مانصه ولاتأفت الى ما بهى به الشارح المحقق حيث قال فهذا مستقبل في التحقيق ماضٍ بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الأمر ولكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً عجيباً هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام فإنه دل على تنزيل المرثى منزلة المتحقق لصدوره عن لا خلاف في اخباره ولو دخلت على الرؤية ولا يلزم من كون ما فرض رؤيته كالتحقق كون الرؤية كذلك تأمل ولاتذهل وبالتقليد عن التحقيق لاتغفل اه وهو مبنى على أن كلام الشارح ليس في تنزيل الرؤية وقد علمت أنه في تنزيل الرؤية لكن ستعلم اذا ذكرنا لك الوجه الموعود به في كلام الشارح أن كلامه ليس في تنزيل الرؤية بل في تنزيل المرثى وتعلم اندفاع بحث الاطول الذي بناء على ذلك (قوله رحمه الله تعالى فهذه الحالة) أي حالم عند الوقوف على النار كما هو ظاهر

أى رؤية الكفار في تلك الأوقات بدليل قوله فاستعمل فيها الوعد الحكيم (قوله لكن عدل الخ) لعل هذا فائدة زائدة عما في المتن لا بيان لقول المتن لصدوره الخ والا كان كلام الشارح غير مستقيم تأمل وكتب أيضا مانصه يعنى أن في العدول الى المضارع تنبيه على أن لفظ المستقبل الصادر عن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضى المعلوم تحقق معناه وأيضا لما كانت تلك الأمور ماضية تأويل مستقبلة لتحقيق قاروى الجانبان معا فأتى بلو وصيغة المضارع وكتب أيضا مانصه فالمضارع حينئذ باق على معناه وهو المستقبلي لكن دخلت عليه لول كونه بمنزلة الماضى في تحققه لصدوره الخ (قوله عن لفظ الماضى) أى الأنسب بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة بمنزلة الماضى سم (قوله ماض بحسب التأويل) حيث نزل لتحقيقه بمنزلة الماضى (قوله هذا الأمر) أى رؤيتهم في تلك الأوقات عبد الحكيم (قوله لكنك ما رأيته) إشارة الى معنى لو سم (قوله كفى ربما يود) لا يخفى أن توضيح التنزيل فيما هو بمدد هذه الآية مع ما فيها من الخلاف المبين بعضه فيما بعد توضيح بما هو أخفى ولو قال ومثله ربما يود لسكان أولى أفاده في الاطول (قوله لأنه قد التزم ابن السراج الخ) أى فيكون الاصل هو الماضى بناء على هذا القول وأما على مقابله القائل بعدم الالتزام وأنه يجوز وقوع الفعل المستقبلي بعدها والجملة الاسمية وهو مذهب الجمهور فلا يتأتى ذلك واختاره ابن

لكن عدل عن لفظ الماضى ولم يقل ولو رأيت إشارة الى أنه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضى في تحقق الوقوع فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيحا (كما) عدل عن الماضى الى المضارع (في ربما يود الذين كفروا) لتنزيله بمنزلة الماضى لصدوره عن لا خلاف في اخباره وإنما كان الاصل ههنا هو الماضى لانه قد التزم ابن السراج وأبو على في الايضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما

قوله بعد قد انقضى هذا الأمر الخ وقوله فاستعمل فيها الخ أى فاستعمل في رؤيتها يعنى أنه لما جعلت تلك الحالة ماضية تنزىلا يصح فرض رؤيتها في الماضى والتعليق بلو في الماضى على رؤيتها فيه وصح جعل اذ التي للماضى ظر فالنك الروية المفروضة في الماضى فعلق حصول رؤية الامر الفظيع في الماضى بلو على حصول تلك الحال في الماضى فلو واذ ترشح لضى تلك الحالة باق على حقيقة كما أن وقوفهم على النار في الماضى قرينة على تنزيل حالهم عند الوقوف على النار في الآخرة منزلة الماضى باقية على حقيقة ولو لا تنزيل حالهم عند الوقوف على النار في الآخرة بمنزلة الماضى لما صح فرض رؤيتها في الماضى والتعليق بلو في الماضى على رؤيتها فيه وجعل اذ التي للماضى طرفا لتلك الروية المفروضة في الماضى كما تقدم بيانه ففى الكلام استعارة بالكناية والمشبه وان كان محذوفا لكانه مقدر في نظم الكلام فهو كالمذكور فلا يقال كيف يحذف المشبه في الاستعارة بالكناية وقوله لكن عدل الخ توضيح لكلام المصنف كما تقدم وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع بحث الاطول السابق وتكون لول للتعليق في الماضى وتكون المخالفة للظاهر انما هي من حيث الاتيان بصيغة المضارع كفى لو يطعمكم ولا يحتاج تقدير الشارح الجزاء ماضيا ههنا الى نكتة ولا يحتاج الى تكلف في قول الشارح لكنك ما رأيته الخ وبالجملة على هذا التقرير يصفو المقام ويخلو عن التكلف والابهام فان قلت بقي قوله في شرح المفتاح وأنت ما رأيته فانه يفيد رؤية الغير فهو يدل على اعتبار الرؤية في الآخرة فان رؤية الغير انما هي في الآخرة قلت لادلاله فيه على اعتبار الرؤية في الآخرة فان اثبات الرؤية للغير المفهوم من التقديم انما هو لترشيع تشبيه هذا الأمر بما انقضى وثبت في الماضى فافهم (قوله لعل هذا فائدة الخ) فيه أنه لا بد منه اذ كلام المصنف في نكتة التعبير بلفظ المضارع دون التعبير بلفظ الماضى عن الماضى وليس الكلام في تصحيح دخول لو على ما هو مستقبل معنى فالحق أنه بيان للقصود من كلام المصنف على ما تقدم بيانه فتدبر (قوله لا يخفى الخ) لك أن تقول الكافي للتنظير قاله بعض المشايخ (قوله والجملة الاسمية) أى كقوله

هشام وقال في المغنى ان في المذهب الاول تكافرا فراجعوه ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكاف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجاوز به عن مستقبل (قوله يجب أن يكون ماضيا) أى معنى نوبى (قوله لانها للتقليل فى الماضى) أى لان التقليل انما يمكن فيما عرف حده والمستقبل مجهول (قوله ومعنى التقليل الخ) دفع لما يقال ان وادتهم الاسلام تحصل منهم كثير افا معنى التقليل وقد يوجه التقليل أيضا بأن وادتهم وان كانت كثيرة بمنزلة القليل لعدم نفعها وكتب أيضا قوله ومعنى التقليل ههنا الخ في الحديث لا يزال الرب يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيفتنون الاسلام عبد الحكيم (قوله وقيل هى مستعارة للتكثير) بل هى عند بعضهم حقيقة فيه وعليه تختص أيضا بالماضى عند ابن السراج وأبى على فان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده كما قاله في المغنى والتكثير باعتبار أن الكفار حال افاقهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للثنى في نفسه والتقليل نظرا الى أن أكثر أحوالهم الغيبوبة والدهشة وكتب أيضا قوله مستعارة للتكثير أى مستعارة بالنسبة الى أصل الوضع وان شاع استعمالها في التكثير حتى النقص بالحقيقة عبد الحكيم ويظهر أن المراد بالاستعارة ههنا طاق النقل والتجاوز لا المصطلح عليها والعلاقة هنا الضدية (قوله أو للتحقيق) فان التقليل في الماضى يلزمه التحقيق عبد الحكيم وهو اشارة الى أن العلاقة في الثانى اللازمة (قوله محذوف) تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك سم وجمله لو كانوا مسلمين في موضع الحال أى قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز أن تكون لول للشرط والجواب محذوف أى لنجوم العذاب عبد الحكيم وكتب أيضا قوله محذوف أى لولو كانوا مسلمين

ربما الجامل المؤمل فيهم * وعنا جميع بينهن المهار

(قوله ومن دخولها الخ) هى عبارة المغنى للمأمور بمراجعتها خلافا لما يؤولهمه كلامه (قوله على حد قوله تعالى ونفخ في الصور) أى من حيث تنزيل المستقبل منزلة الماضى وان عبر فيه بصيغة الماضى بخلاف ما نحن فيه (قوله ان الفعل المستقبل) وهو يود وقوله عن ماض متجاوز الخ أى عن مودة ماضية تنزىلا متجاوز بدالها وهو ود الذى هو على طبق المعنى الماضى تنزىلا عن الماضى الحقيقى الى المستقبل الذى هو الماضى تنزىلا فدخل عن فى قوله عن مستقبل هو المنقول اليه لا المنقول عنه ويحتمل أن عن فى قوله عن ماض بمعنى باء البدل أى بدل صيغة الماضى ويحتمل غير ذلك وهذا مبنى على ما سبق فى قوله تعالى ولوترى من أنه لا بد من استعارتين وقد علمت ما فيه (قوله لان التقليل انما يمكن الخ) فيه أن جهالة المستقبل لاتعين الماضى لجواز أن يؤتى بمضارع مراد منه الحال وهو معلوم على أن المستقبل بالنسبة له تعالى كالماضى والحال فيعلم سبحانه وتعالى حده كما يعلم حدهما الا أن يدفع الأخير بأن هذا حكمة وهى لا يلزم اطرادها (قوله فان التكثير كالتقليل الخ) فيه زيادة على ما سبق أنه لا مانع من أن يكون فيما لم يعلم حده لكونه غير متناه (قوله أى مستعارة بالنسبة الى أصل الوضع) بل لو كانت موضوعه لذلك بأصل الوضع لا مانع من الاستعارة لجواز استعارة اللفظ من أحد معانيه الى آخرتها لعلاقة لئكة كالاشارة هنا الى أن هذا الكثير كالقليل فى عدم النفع (قوله ويجوز أن تكون لول للشرط الخ) أى

يجب أن يكون ماضيا
لأنها للتقليل فى الماضى
ومعنى التقليل ههنا أنه
تدهشهم أهوال القيامة
فيبتون فان وجد منهم
افاقه ماتموا ذلك وقيل
هى مستعارة للتكثير أو
للتحقيق ومفعول يود
محذوف لدلالة لو كانوا
مسلمين عليه ولول للثنى

حكاية لودادتهم وأما على رأي من جعل لوللغنى حرفا مصدريا فمفعول بود هو قوله لو كانوا مسلمين (أولا استحضار الصورة) عطف على قوله لتزيله يعني أن العدول إلى المضارع في نحو ولو ترى ألاماذاكر وأما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين (قوله ان كان تقدم في كلام السبإي الخ) أقول المشار إليه الامثلة في المطول تبعاً للمفتاح وعبرة المطول في شرح قوله وفي نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم اهـ وعبرة المفتاح واستلزم في مثل قوله عز امعه ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم موقوفون عند ربهم تنزيل المستقبل نظماً ٤ في سلك المقطوع به لصدوره عن خلاف في اخباره منزلة الماضي المعلوم في قولك لو رأيت اهـ

كما قد يتوهم لان لو التي للغنى لا انشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده اهـ يس ولانه لا معنى لكونهم بودون التني (قوله حكاية لودادتهم) فديقال كان الظاهر حينئذ يقال لو كناسلمين لان هذه هي الودادة التي تصدر عنهم الا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة عبر بطريق الغيبة في ضميرهم كما تقول حلف فلان ليفعلن كذا وانما الواقع في حلفه لأفعلن ع س سم (قوله من جعل لو للغنى حرفا مصدريا) فيه اشكال لأنها اذا كانت حرفا مصدريا على هذا الرأي فكيف تكون للغنى فعل المعنى من جعل لو للغنى أي لو التي نجعلها للغنى جعلها هذا حرفا مصدريا ع س سم وكتب أيضاً مانصه أي الواقعة بعد فعل يفيد التني كما هنا وهو بود كذا في المطول (قوله أولاً استحضار السين والتاء ليستا للطلب بل للتأكيـد أي لا حضارها ويجوز أن يكونا للطلب كأن المتكلم يطلب من نفسه الاحضار نوبى وكتب أيضاً قوله أولاً استحضار عطف خاص على عام بناء على جوازه بأولان استحضار الصورة فيه التزيل أو هو عطف مغاير نظرا إلى أن المعطوف عليه من تنزيل الماضي حقيقة والمعطوف من تنزيل الماضي تقدير كذا بخط شيخنا المدابغى (قوله يعني أن العدول إلى المضارع الخ) والحاصل أن المضارع في هذه الامثلة على حقيقة لان مضمونها انما ويكون من كلام الله مستأنفا أو من كلامهم أي قائلين ذلك (قوله فعل المعنى الخ) فالجار والمجرور صفة للو والمعنى لو الباكث للفتى عند غيره أو الوالية لفعل يفيد التني على ما يأتي عن الأطول (قوله بل للتأكيـد أي زائدتان للتأكيـد (قوله كأن المتكلم يطلب الخ) أي أو كأنه يطلب من السامع احضار الصورة في ذهنه (قوله عطف خاص على عام) العموم والخصوص باعتبار الوجود والتحقيق لانه كلما وجد الاستحضار وجد معه التزيل ولا عكس لان التزيل المدكور سابقا صادق بأن يكون معه استحضار للصورة أولا لا باعتبار المفهوم لان مفهوم الاستحضار مغاير لمفهوم التزيل وهذا كالذي بعده مبني على أن التزيل السابق في كلام المصنف هو تنزيل المعنى المستقبل منزلة المعنى الماضي إذ هذا هو الذي يتوقف عليه الاستحضار لان الاستحضار لا يكون إلا لما مضى على ما يأتي وقد علمت أن كلام المصنف فيما سبق في تنزيل احـدى الصيغتين منزلة الاخرى وان استدعى تنزيل احـد المعنيين منزلة المعنى الآخر على ما تقدم بيانه (قوله بناء على جوازه بأو) فيه أن الخلاف في الخاص والعام باعتبار المفهوم وما هنا ليس كذلك (قوله فيه التزيل) أي تنزيل المعنى المستقبل منزلة المعنى الماضي لتوقف الاستحضار على هذا على ما يأتي لا تنزيل الماضي تنزلا منزلة الحال لأجل أن يعبر عنه بالمضارع لان هذا التزيل وان كان موجودا في الاستحضار الا أنه ليس هو التزيل السابق في كلام المصنف بل السابق في كلامه هو ما تقدم بناء على ما سبق للحشى (قوله أو هو عطف مغاير الخ) اذ على هذا الاجتماع في الوجود والتحقق فالاجتماع في الوجود انما هو اذ انظر لمطلق تنزيل المستقبل منزلة الماضي (قوله من تنزيل الماضي) الاولى أن يقول من تنزيل المضارع منزلة الماضي وكذا يقال فيما بعد وقوله حقيقة مرتبط بتنزيل وكذا قوله فيما بعد تقديرا ومعنى كونه حقيقة أنه مقصود لا وسيلة للسكـة ومعنى كونه تقديرا أنه غير مقصود بل وسيلة إلى الاستحضار وانما قلنا الاولى لا مكان أن يقال ان اضافة تنزيل إلى الماضي لأدنى ملازمة أي التزيل الملابس للماضي من حيث كونه تنزيل المضارع منزلته فالـتنزيل للمضارع إلى الماضي اهـ قاله شيخنا وغيره (قوله في هذه الأمثلة) ان كان تقدم في كلام السبإي أمثلة فالأمر ظاهر والا فالمراد الأمثلة المفادة بنحو وما

يتحقق في المستقبل لكن نزل منزلة الماضي سعيًا في قضاء حق ما دخلت عليه لو اذ وانما نزل منزلته لكونه محقق الوقوع أو يجعل كأنه كان ماضيًا ثم عبر عنه بالمضارع استحضار الصورة العجيبة تفخيها شأنها وهو حكاية الحال الماضية سبرامى وعلى هذا لا بد في الاستحضار من تنزيل المستقبل منزلة الماضي وقد صرح ابن يعقوب بذلك بناء على ما قيل ان الاستحضار للمستقبل لم يوجد في كلامهم وانه خاص بالماضي وعلى هذا في الكلام مجاز على مجاز (قوله بما يدل على الحال الحاضر) ان قلت قوله بما يدل يقتضى أنه لا يتعين العدول الى خصوص المضارع بل كان يجوز أيضا الى اسم الفاعل مع أن المقام مقام تعليل العدول الى خصوص المضارع قلت هذا مبني على ما صرح به في المطول من أن شرط لو لا يكون الأفعلا فاما اقتضى المقام العدول عن الماضي لم يبق مما يجوز دخوله في حيز لو مما يناسب المقام الا المضارع وكتب أيضا قوله على الحال أى الشأن والأمر (قوله الحاضر) ان كان المراد بالحاضر الحاصل الآن لم يتم اطلاق قوله الذى من شأنه أن يشاهد وان كان المراد به ما في حضرة المتخاطبين لم يسلم دلالة المضارع عليه ويمكن اختيار الشق الاول والمراد من شأن موجوده أى الموجود منه أى المتصف بالوجود منه (قوله الذى من شأنه أن يشاهد) بخلاف الشئ الماضى والشئ المستقبل (قوله الصورة) أى صورة رؤية الكافرين وقوفين على النار (قوله السامعون) أى للفظ المضارع (قوله لغرابية) أى ندرة

على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في أمرهم بمشاهدته لغرابية أو فطاعة

أضيف اليها وعلى كل فقوله من لو أى في جميع الأمثلة وقوله واذا أى بالنسبة لبعض الأمثلة ان لم تشمل أمثلته كلها عليهما (قوله لان مضمونها) أى الأمثلة وقوله انما يتحقق في المستقبل الخ أى خضمون ولو نرى وهو الرؤية انما يتحقق في المستقبل لكن نزل منزلة الماضي سعيًا الخ (قوله أو يجعل كأنه كان ماضيًا) هذا هو التنزيل الذى هو وسيلة ولو حذف كان فقال كأنه ماضى لكان أظهر (قوله ثم عبر عنه بالمضارع استحضارا الخ) أى انه بعد التنزيل السابق ينزل الماضى التنزيل منزلة الحال فيعبر بالمضارع الدال على الحال ولذلك قال المحشى في الكلام مجاز على مجاز (قوله وعلى هذا لا بد الخ) رده عبد الحكيم حيث قال واعلم أن استحضار الصورة غير حكاية الحال فانه احضار للصورة من غير قصد الى الحكاية والنقل فلا ينافى هذا ما ورد في الرضى في بحث إذ واذامن أنه لم يثبت حكاية الحال المستقبلية كما ثبت حكاية الحال الماضية اه فعنى استحضارها بالمضارع ماضية أو مستقبلية قصد احضارها ذهنا بتصويرها بصورة مرئية أى صورة الحاضر المشاهد بآراها في معرضه وهى صورة لفظ المضارع الدال في نفسه على الحال الذى من شأنه أن يشاهد (قوله بناء على ما قيل ان الاستحضار الخ) لا بد من التنزيل هنا مراعاة لحق لو اذ لا تدخل على المستقبل ولا على الحال (قوله مع أن المقام مقام الخ) أى بدليل قول الشارح ودخولها على المضارع حيث خص المضارع وان أمكن أن تخصيصه لانه الواقع في المثال (قوله قلت هذا مبني على ما صرح به الخ) يفيد أن هناك قولان بشرط لو يكون جملة اسمية وهو كذلك اذ يجوزوا في نحو ولواهم آمنوا واتقوا أن المصدر المؤول مبتدأ والخبر محذوف أى ولواهم آمنوا ثابت فيكون الشرط جملة اسمية قاله بعض المشايخ (قوله لم يتم اطلاق قوله الذى من شأنه الخ) أى لان من الحاصل الآن ما ليس من شأنه أن يشاهد كالغناء والتارك من قولك يغنى ويترك فان كلا منهما حال حاصل الآن دل عليه المضارع وليس من شأنه أن يشاهد وقوله ما في حضرة المتخاطبين

(قوله أو نحو ذلك) كاطافة (قوله فتسير سحابا) يمكن أن يكون التعبير هنا بالمضارع لكون الاثارة مستقبلية بالنظر للارسال ع س سم (قوله والانقلابات المتفاوتة) أى اختلاف أحواله من اتصال بعض أجزائه ببعض وانفصالها ورفته ونخته وتلونه بالألوان المختلفة وغير ذلك سم (قوله فلا رادة عدم الحصر الخ) أى ارادة افادة عدم الحصر الخ أى ارادة افادة السامع ذلك وكتب أيضا قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد فيه أن ارادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف لانه يكون لفـ ير الحصر والعهد فهذه النكتة لا تختص بالنسبة والتعريف والجواب أن ذلك لا يضر لانه لا يجب في النكتة الانعكاس فيجوز أن تجعل سبيل التنكير وان أمكن حصولها بغيره أيضا اه ع س سم وبحت فيه يس بأن التعريف وان جامع عدم الحصر والعهد لا يأتي له وكتب على قوله لانه يكون لغير الحصر والعهد مانصه كما اذا كان تعريف الجنس فانه لا يستلزم الحصر بل انما يفيد في

أى الموجود في مجلسهما والحاصل أن الحاصل الآن أعم من الحاضر في المجلس وغيره ومن المشاهد وغيره وأما الحاضر في مجلس المتخاطبين فهو مخصوص بالموجود في المجلس وقوله لم يسلم دلالة المضارع عليه أى لانه لا يدل على خصوص الحاضر بين المتخاطبين بل على مطلق الحاضر أفاده شيئا وغيره (قوله يمكن أن يكون الخ) أى ومع ذلك هو مجاز (قوله أى ارادة افادة عدم الحصر الخ) الاولى تأخير افادة عن العدم بأن يقال لا ارادة عدم افادتهم ما اذا التنكير لا يفيد ارادة افادة عدمهما كما لا يخفى ولذا صح بلايهام مثل قولنا الله رب لنا من كل ما فيه الحصر في الواقع وكان المسند نكرة قاله معاوية (قوله أى ارادة افادة السامع ذلك) أى افادة المتكلم السامع عدم الحصر الخ (قوله لانه يكون الخ) أى لان التعريف يكون لغير الحصر والعهد كما في قوله

اذا فجع البكاء على قتيل * رأيت بكاءك الحسن الجميلا

إذ ليس المعنى على العهد ولا على الحصر لان هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام وارد في مقام من يسلم حسن البكاء الا أنه يدعى مثلاً أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط مثلاً إذ لا يلزمه اذا فجع البكاء الخ وانما الملائم مثلاً اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل كما سيأتى عن ع ق (قوله لانه لا يجب في النكتة الانعكاس) فيه أن ما هنا من قبيل تخالف الاطراد لا من قبيل تخلف الانعكاس على المشهور إذ الطرد هنا بناء عليه هو أن تقول كلما وجدت العلة وجد المعلول وهنا قد توجد العلة وهى ارادة افادة عدم الحصر والعهد ولم يوجد معلولها وهو التنكير والعكس هو أن تقول كلما انتفت العلة انتفى المعلول وتخلفه بأن تنتفى هى ولا ينتفى المعلول وهذا ليس موجودا هنا كما لا يخفى وقال شيئا لا يخفى أن التنكير علامة على ارادة افادة عدم الحصر والعهد فيكون الطرد حينئذ كلما وجدت العلامة وجد المعلم والعكس كلما انتفت العلامة انتفى المعلم والطرد مسلم والعكس متخلف إذ في الصورة المذكورة انتفى التنكير ولم تنتف الارادة المذكورة ولا ينافى كون التنكير علامة على تلك الارادة أنه ليس مخصوصا به بل قد يكون للتفخيم وغيره كما ذكره المصنف لانه ليس المراد أنه علامة على خصوص ذلك بل على احتماله أو على خصوصه بواسطة المقام (قوله وبحت فيه يس الخ) هو بمعنى قول ع ق والتعريف وان كان قد يجامع عدم الحصر والعهد

أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتسير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله والله الذى أرسل الرياح (استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعنى صورة إثارة السحاب مستغرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة (وأما تنكيره) أى تنكير المسند (فلا رادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف

(قوله كما في قوله اذا فجع البكاء البيت) من قول الخنساء ترى أخاها ضغرا وقبله

ألا يا ضغرا أن بكيت عيني فقد أضحكني دهر أطويلا بكيتك في نساء معولات * وكنت أحق من أبدى العويلا دفعت بك الجليل وأنت حتى *

فن ذاب دفع الخطب الجليلا اذا فجع البيت الخ * وبأى الكلام فيه في الشارح فارتقب *

الكلام الخطابي كذا في الاطول وكتب أيضا قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة في زيد أو كون زيد كاتباً معهوداً سبباً للكذب زيد كاتب في الجملة ولم يكذب أحدهما التركيب بواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما في المفتاح وبعد ففيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر فتقول ما زيد الا كاتب الآن يراد عدم ارادة الحصر بنفس المسند وفي صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند أطول (قوله زيد كاتب) أي يلقى الكلام نثراً وقوله وعمر وشاعر أي يلقى الكلام نظماً (قوله أول للتفخيم) كأن المراد التفخيم على وجه مخصوص وهو الإشارة إلى أن هذا الفرد يبلغ من العظمة بحيث صار مجهولاً لا يدرك كنهه والاف يمكن التفخيم بالتعريف بأن يجعل المعهود

في قولها * رأيت بكاءك الحسن الجميلا * إذا لا يراد به هنا أحدهما لا يساق لفائدة عدم ما بل يتفق عدمه مع فان افادته بالتنكير (قوله الخطابي) بفتح الخاء أي الظني أي الذي يفرح فيه على الظن قاله بعض مشايخنا (قوله معهوداً) صفة لكاتباً ويصح جعله حالاً من الكون وقوله سبباً خبراً لكان وقال بعض مشايخنا الظاهر أن في قوله أو كون زيد الخ حذف لفظ كون والتقدير أو كون زيد كاتباً معهوداً فيكون لفظ كاتباً خبراً لكون الثاني ومعهوداً خبراً لكون الاول واسمه الكون الثاني (قوله في الجملة) متعلق بقوله لكذب أي في بعض الصور وهو ما اذا كان أحداً الأمرين ثابتاً في نفس الأمر ويحتمل أن مراده بالجملة أنه من جهة افادته عدم الحصر وعدم العهد التي تضمنها التنكير لا من جهة افادة أصل الحكم وبيانه أنك اذا قلت زيد كاتب وأردت افادة عدم الحصر والعهد كان معنى التركيب بواسطة ما أفاده التنكير أن زيداً ثبتت له الكتابة على وجه المشاركة وعلى وجه كونهما غير معهودة فيحصل الكذب من جهة افادة المشاركة وعدم العهد لان الفرض حصر الكتابة فيه وعهديه كونه كاتباً لا من جهة افادة ثبوت الكتابة (قوله ولم يكذب الخ) أي فدل عدم التنكير على عدم صحة تلك الارادة (قوله منهما) أي من انحصار الكتابة وكون زيد الخ (قوله فالصواب فلعدم الخ) وجهه أن عدم ارادة الحصر والعهد تصدق بصورتين ماذا كان هناك حصر وعهد ولم يراد او ماذا لم يكونا هناك أصلاً بخلاف ارادة عدم الحصر والعهد فانها لا تصدق الا اذا لم يوجد أصلاً فالعبارة المذكورة أعم من عبارة المصنف ولك الجواب عن المصنف بأنه يقدر فيه لفظ افادة بعدم كإتقدم عن معاوية ورد عبد الحكيم العبارة التي استصوبها العصام حيث قال وانما لم يقل فلعدم ارادة الحصر والعهد لان عدم الارادة ليس مقتضياً لشيء فان غير البليغ يورد التنكير لاداء أصل المعنى مع عدم ارادته لشيء منهما اهـ لكن ناقشه معاوية بأن النكاح لا بد منهما من اعتبار الرعاية وعدم ارادتهما مقتضى برعايته لهما لا يفيدهما وهو التنكير نعم يقال ان المصنف لم يقل ذلك لخلوه عن التنبيه على وجوب الرعاية لاما قاله عبد الحكيم وقد ذكر عبد الحكيم اعتراضين على المصنف غير ما في المحشي وأجاب عنهما حيث قال قوله وأما تنكيره أي اراد المسند نكرة وهذا في مقام يصح للتكلم ارادة نكرة ومعرفة ولا يكون ذلك الا بالتعريف باللام أو بالاضافة وهما يجيئان للجنس والعهد والتعريف الجنسي قديفيد الحصر فالتنكير يكون لفائدة عدم الحصر المستفاد من التعريف الجنسي وعدم العهد المقاد بالتعريف العهدي والمراد ارادة عدمهما فقط فان الاطلاق قديكون دليل التقييد فلا يراد ان

(كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر أو للتفخيم

هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لان النسبة لا يجب انعكاسها كما
تقرر عن سم (قوله هدى) فالتنكير للدلالة على نخامة هداية هذا الكتاب وكما لها وقد
أكد ذلك التفخيم بكونه مصدر اخبر به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية بمبالغة ع (قوله
على أنه خبر مبتدأ الخ) فان أعرب حالاً فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم
أيضاً ع (قوله أول التحقير) كقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير وقدم مثل نحو ما زيد
شيئاً والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشبهة ع (قوله وأما تخصيصه

في قولنا هو البطل المحامي والدك العبد ارادة عدمهما متحققة مع تعريف المسند فان المراد
في المثالين شيئاً تدعى ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار ولا أن تلك الارادة متحققة اذا أورد
المسند مضمراً أو اسم إشارة أو علماً أو موصولاً مع عدم التنكير على أن الاطراد والانعكاس غير
لازم اه وقوله ولا يكون ذلك الخ أي باعتبار اللفظ الواحد اذ اللفظ الواحد الذي يكون
منكراً تارة ومعرفة أخرى لا يتأتى عند جعله مسنداً تعريفه بالأبأل أو الاضافة لكن اعتبار اللفظ
الواحد تضيق إذ رب موضع يصح فيه التنكير وكل تعريف كأن يقال من فعل هذا فيقال فتى أو
هو أو هذا أو رجل حاضر أو أنت أو ابن أمك أو زيد والذي تكلم عن فعل هذا والكل خبر مبتدأ
محدوف أي الفاعل فتى الخ والكل مما ذكر مقام على أنه يأتي التقييد باعتبار اللفظ الواحد مقابلة
التنكير في المتن بمطلق التعريف بأحد الطرق ولا يقال الذي دعاه الى هذا التضيق قوله فلا ارادة
عدم الحصر والعهد اذ الحصر والعهد انما يكونان في المعرف بأل أو الاضافة لانا نقول يرد عليه
الموصول فانه لما أتى له اللام وقوله والمراد ارادة عدمهما فقط الخ فيه نظر اذ التنكير لذلك مع
ارادة عدم التعيين أصلاً فالحق في تصحيح القاعدة ودفع الابرادين أن المراد بالعهد مطلقه اللازم
لمطلق التعريف وذ كر الحصر ثم العهد كذا كر الخاص ثم العام للاهتمام ثم التعميم وان الاطراد
والانعكاس غير لازم أفاده معاوية والمعنى على هذا وأما ايراده نكرة لا معرفة بأي طريق من
طرق التعريف فلملاحظه عدم كونه معيناً عند السامع بأحد طرق التعريف وعدم كونه محصوراً
في المسند اليه وقوله فان الاطلاق الخ يعني الاطلاق قد يلزم عليه فساد المعنى فيكون دليلاً على
اعتبار التقييد وقوله فلا يرد أن في قولنا الخ علم عدم ورود هذا من قوله والمراد الخ كما علم عدم
ورود قوله ولأن تلك الارادة الخ من قوله وهذا في مقام يصح للمتكلم الخ في التقرير ع لف ونشر
مشوش وقوله والدك العبد أي في قول حسان رضى الله تعالى عنه

وان سنام المجد من آل هاشم * بنو بنت مخزوم والدك العبد

(قوله لا يجب انعكاسها) تقدم ما يتعلق به (قوله المفيد) صفة الكون (قوله فان أعرب
حالا الخ) وكذا ان أعرب مبتدأ خبره فيه (قوله والظاهر أن التحقير لم يستفد الخ) بناء على أن
المراد بتحقيق المسند اليه ولك منه بأن المراد بتحقيق نفس المسند كما أن المراد فيما سبق تفخيم نفس
المسند بذلك على هذا قوله فيما سبق فالتنكير للدلالة على نخامة هداية الكتاب والمعنى هنا على هذا
ما زيد شيئاً حقيراً بل هو شيء عظيم فيكون مدحاً لزيداً وما زيد شيئاً حقيراً فضلاً عن أن يكون عظيماً
فيكون ذماً لزيد (قوله بل من نفي الشبهة) أي لان الشيء هو الموجود فاذا نفي عن زيد كونه

نحو هدى للمتقين (على
أنه خبر مبتدأ محذوف أو
خبر ذلك الكتاب (أو
للتحقير) نحو ما زيد شيئاً
(وأما تخصيصه) أي المسند
(بالاضافة) نحو زيد غلام
رجل (أو الوصف)

الى قوله فظاهر مما سبق) كان لا خصر أن يقول وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف وتركه فظاهر أن
 مما سبق أطول (قوله نحو زيد رجل عالم) اعترض بأن الوصف هنا يحصل للفائدة لأن الفائدة
 تكون به أتم إذ لا يقصد الاخبار عن زيد بالرجولية وربما كانت فائدة الخبر في صفته لا في نفسه
 وفيه نظر لأن زيداً قد يكون صبياً والرجل البالغ بل قد يكون علم مؤنث والرجل الذكر يس
 (قوله فلكون الفائدة أتم) قال في الأطول وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما إذا
 كان المخاطب يعلم أن زيداً غلام ولا يعرف أنه غلام عمره فتقول زيد غلام عمرو ولا يبعد أن يقال
 لم يتعرض له لأنه ليس زائداً على أصل المراد (قوله وجعل الاضافة والوصف من الخصصات)
 أي مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع الموصوف والصفة مركبة تقييداً يقتضي
 جعلها من المقيدات أفاده في الأطول (قوله انما هو مجرد اصطلاح) والافلو جعل معمولات
 الفعل من الخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من الخصصات أو المقيدات
 لكان صحيحاً سم وكتب أيضاً مانعه أي اصطلاح مجرد عن المناسبة قال في الأطول ونحن نقول
 انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بحته بالانكرات على ما يقتضيه مقابله بقوله وأما تعريفه
 فلو قال وأما تقييده بالاضافة أو الوصف لكان شاملاً للضافة الى معرفة والوصف بها فلما قال وأما
 تخصيصه خص بالانكارة اذ التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف اه وفيه ان أهل
 هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص ويجمعون الوصف في المعارف فخصها كما مر في
 بحث المسند اليه يس (قوله انما يدل على مجرد المفهوم) وهو الحدث أي والمفهوم معنى مطلق
 (قوله وفيه نظر) في المطول وهذا وهم لأنه ان أراد الشيوخ باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول

موجوداً مع أنه موجود في الواقع فقد حقر قاله بعض المشايخ (قوله فتقول زيد غلام عمرو)
 جعل المسند في هذا المثال معرفة وهو يخالف ما يأتي له من أن المبحث مختص بالانكرات قاله
 بعض مشايخنا الآن يقال هذا مسابقة لكلامهم (قوله أي مع أن تسمية مجموع والمضاف اليه
 الخ) قصر الاشكال على هذا وسيأتي عن سم أنه مررد بين ثلاثة أمور ويحتفل على بعد
 أن يكون قوله مع أن تسميته مجموع الخ كالترقي في الاشكال وليس هو نفس الاشكال فلا
 ينافي التردد المذكور بعد عن سم لكن كونه كالترقي انما هو بالنسبة للحشي لا بالنسبة
 للأطول والافنص عبارته وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف لا يخفى أن تسمية المضاف مع
 المضاف اليه والموصوف مع الصفة تركيباً تقييداً يقتضي أن يقال وأما تقييده بالاضافة أو
 الوصف الآهم ادعوا أن التخصيص في الاضافة والوصف والتقييد في المفعول ونحوه اصطلاح
 وهل هو مجرد اصطلاح أم مبنى على مناسبة ذهب الى الأول الشارح والسيد نقل تكلفاً لا خراج
 عن مجرد اصطلاح فراجع (قوله قال في الأطول ونحن نقول الخ) هذا لا يدفع اشكال
 الشارح لأن قول الأطول اذ التخصيص الخ يقال عليه لا وجه لذلك التفرقة الا مجرد اصطلاح
 نعم لو كان الاشكال على المصنف بأن يقال لم عبرت هنا بالتخصيص وثم بالتقييد ظهر جواب
 الأطول عنه بان هذا للإشارة المذكورة المبينة على اصطلاحهم الآن كلام الشارح ليس مع
 خصوص المتن بل مع القوم قاله شيخنا وقد علمت تقرير الاشكال بناء على ما فهمه الأطول من
 عبارته التي نقلناها لك (قوله ليخص بحته بالانكرات الخ) فيه أن مقابله بقوله وأما تعريفه

نحو زيد رجل عالم
 (فلكون الفائدة أتم) لما
 مر من أن زيادة الخصوص
 توجب أتمية الفائدة
 واعلم أن جعل معمولات
 المسند كالحال ونحوه من
 المقيدات وجعل الاضافة
 والوصف من الخصصات
 انما هو مجرد اصطلاح
 وقيل لأن التخصيص
 عبارة عن نقص الشيوع
 ولا شيوع للفعل لأنه انما يدل
 على مجرد المفهوم والحال
 يقيده والوصف يبيح في
 الاسم الذي فيه الشيوع
 فيخصه وفيه نظر (وأما
 تركه) أي ترك تخصيص
 المسند بالاضافة والوصف
 (فظاهر مما سبق) في
 ترك تقييد المسند لما نع من
 تسمية الفائدة (وأما
 تعريفه) أي المسند

فظاهر أن النكرة في الإيجاب ليست كذلك فيجب أن لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا
وان أراد الشيوخ باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين في الفعل
أيضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل
أن يكون من جهة النفس وغيرها في الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الالترى الى صحة
قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اه فقد علمت وجه النظر سم وحاصله أنه ان أراد
بالشيوخ العموم الشمولي فهو منتف في النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وان أراد به
العموم البدلي فهو موجود في الفعل وأجيب باختصار الشق الأول وان الاسم لما كان يوجد فيه
العموم الشمولي في الجملة ناسبه التخصيص الذي هو بعض الشيوخ الشمولي بخلاف الفعل
فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وانما يدل على معنى مطلق فناسبه التقييد (قوله فلا فائدة السامع
حكما على أمر الخ) لا خفاء في أن المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها
لا الإيقاع والانتزاع كما يفيد تعديده الحكم بعلى في كلامه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير
المفعول به وجعل حكما مفعولا له بعيد أطول (قوله يعني الخ) عبارة عرق وأشعر قوله حكما
على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يكون عند تعريف المسند اليه والافلوصح الحكم به معرفا على
منكره لكان الصواب ليشمل الأمرين أن يكون حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذي أشعر به

(فلا فائدة السامع حكما على
أمر معلوم له بأحدى طرق
التعريف) يعني أنه يجب
عند تعريف المسند تعريف

لا تقتضي ذلك اذ دخول المعرفة في هذا البحث ليس من حيث التعريف والبحث في قوله وأما
تعريفه من هذه الحثية فالمقابلة حاصلة مع التعميم هنا الالترى أن حذفه وذكره وغير ذلك عام
في المعارف والنكرات فتخصيص هذا البحث بالنكرات موجب لتقليل الفائدة بلاوجه (قوله
فقد علمت وجه النظر) وما قيل في دفعه من أن الفعل يدل على الطبيعة بلا شرط شيء فلا يلاحظ
معها الوحدة فلا شيوع فيها لانه فرع ملاحظة الوحدة الشائعة بخلاف النكرة فانها تدل على
الوحدة الشائعة فيناسب الاول التقييد لكونها مطلقة عن الوحدة والكثرة بل عن جميع القيود
ويناسب الثاني التخصيص الدال على نقص الشيوع المفهوم من دلالة على الوحدة المهمة فلا
يدفع اعتراض الشارح لان الشيوع ليس لازما للوحدة التي في النكرة في الذهن بل في الخارج
وكذلك مفهوم الفعل اه عبد الحكيم أي لان مراد الشارح الشيوع في الفعل من حيث
الوجود الخارجى لا من حيث المفهوم الذهني (قوله في الجملة) أي بأن وقع في سياق النفي
(قوله الذي هو بعض الشيوخ) المناسب أن يقول الذي يكون في الشيوع قاله بعض المشايخ
ولعل بعض في كلام المحشى محرفة عن نقص (قوله بخلاف الفعل) فانه لا يوجد فيه باعتبار
ذاته أي لان الفعل ليس من قبيل النكرة حتى يقال انه في سياق النفي نعم بل انما يوجد فيه باعتبار
أنه في قوة النكرة فاذا وقع في سياق النفي فيعلم هذا الاعتبار فاندفع قول بعض مشايخنا هذا
الجواب لا يصح لان الفعل كالاسم اذا وقع كل منهما في سياق النفي نعم فلا فرق (قوله والمراد متعلق
حكم الخ) بيان لوجه المسامحة وهو احتياج العبارة الى تقدير مضاف فالمتعلق هو الوقوع واللا وقوع
والحكم هو الإيقاع والانتزاع فهو من مدخول التفریع وقوله كذلك أي بمعلوم على معلوم
(قوله وتقدير المفعول به الخ) أي بأن يقال فلا فائدة السامع وقوع النسبة أولا وقوعها لاجل حكم
المتكلم على أمر الخ (قوله لكان الصواب ليشمل الأمرين الخ) اذ لا وجه حينئذ لتخصيص

حكى على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوماً للسامع بأحدى طرق التعريف سواء بتحدد الطريقة نحو الرأى كى هو المنطلق أو بمختلفان نحو زيد هو المنطلق (أو لازم حكم) عطف على حكم (كذلك) أى على أمر معلوم بأخر مثله

(قوله بأشباع فتحة النون ليكون مصراعاً) فيه أنه يكون مصراعاً مع اختلافها وعدم اشباعها يعرف ذلك من وقف على ما يدخل الرجز من الزحاف الفرد والمزدوج وذلك أن هذه التفعيلة دخلها الخبل باللام وهو المزدوج الذى يكون فى موضعين من الجزء وهو الطى مع الخبن بالنون وهو حذف نائى الجزء ساكناً وأما الطى فهو حذف رابعه ساكناً كحذف سين مستفعلن وفائه هنا فيصير متعلن فينقل إلى فعلتين ولا يدخل هذا الزحاف أعنى الخبل المستفعلن مجموع الوند ومفعولات فيصير الأول متعلن فينقل إلى فعلتين كما تقدم ويصير الثانى معلات فينقل إلى فعلتين على ما بين فى موضعه اهـ

اللفظ يجب أن يكون مراداً له لأنه هو المطابق لما فى الخارج اذ ليس فى كلامهم مسند اليه منكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية التى كلامها فيها وان كان فى الانشائية نحو من زيد ومن القائم اهـ وعبارة سم قوله يعنى الخوجه أخذ ذلك من كلام المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الافادة المذكورة وكان ظاهراً طلاقاً والمقام أنه لا سبب الا ذلك دل على أنه لا يعرف الا حيث يعرف المسند اليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل بين مراده بما ذكر (قوله اذ ليس فى كلامهم الخ) أفاد ابن مالك فى تسهيله جواز ذلك فى باب كان وان وحل بعضهم ما ورد من ذلك على القلب (قوله فى الجملة الخبرية) بخلاف الانشائية نحو من أبوك وكم درهم مالك ومثلها جملة الصفة فى نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وهذا عند سيوبه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام أو أفعال التفضيل فى جملة هى صفة وغيره يجعل النكرة وأفعال التفضيل خبرين مقدمين أفاده فى الاطول (قوله باخر) اشارة الى أنه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيداً ولو اتحد فى المصدوق الخارجى وأما نحو قوله * أنا أبو النجم وشعرى شعرى * فعلى تقدير شعرى الآن مثل شعرى القديم أى لم يتبدل عن الصفة التى اشتهر بها من الفصاحة والبلغة ع فى ولا يكفى فى الافادة مجرد التغير لوجوده مع عدمها فى الحيوان الناطق حيوان بل لابد من عدم اشتغال المحكوم عليه على المحكوم به يس (قوله مثله) غير محتاج اليه (قوله أولازم حكم) وذلك اذا كان المخاطب عالماً بالحكم أطول وكتب أيضاً قوله أولازم حكم

كون المسند اليه معلوماً بأحدى طرق التعريف (قوله وعبارة سم الخ) أحسن منها ما تقدم عن ع ق فتدبر (قوله المذكورة) أى التى تعريف المسند اليه مأخوذ فيها (قوله فى باب كان) نحو قول الشاعر

فى قبل التفرق يا ضباعاً * ولايك موقف منك الوداع

(قوله وأما نحو قوله أنا أبو النجم الخ) الشاهد فى شعرى شعرى لافى أنا أبو النجم أيضاً لان مفهوم أنا هو الذات المعينة بقيد التكلم ومفهوم أبو النجم الذات المعينة فى الخارج من غير اعتبار التكلم وغيره ويدل لذلك اقتضاه فى جواب أما على ما ذكره نعم هو محتاج الى التأويل أيضاً لما ذكره بعدم أنه لا بد أن لا يكون الخبر معلوماً من المبتدأ وفى الفزرى قوله أنا أبو النجم وشعرى شعرى تمامه * لله درى ما أحسن صدرى

تنام عيني وفؤادى يسرى * مع العفارىت بأرض فقر

نقل عن الشارح أن أنا بأشباع فتحة النون ليكون مصراعاً وأحسن من الاحساس والعفارىت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد هنا الخيالات الفاسدة (قوله غير محتاج اليه) أى لان المصنف قال أولاً وأما تعريفه فانه بعض المشايخ وفيه أن التعليل لا يتم الا به اذ لا يصح الاقتصار فى تعليل التعريف على افادة السامع حكى على أمر معلوم باخر لان هذه العلة توجد فى التنكير ولا تخص التعريف فلا بد من ذكر لفظ مثله اذ لا يستفاد كون الآخر معلوماً الا بها قاله بعض مشايخنا وقوله لان هذه الالة الخ غير تام ولو قال لان مدخول اللام حينئذ لا يصلح علة لكان تاماً وقوله فلا بد الخ أى والا لاحتياج الى تكاف الجواب بأنه لا يشترط فى النكته أن تخص مع الاستغناء عن ذلك بما ذكر وفى الاطول لو اكتفى بقوله باخر أو بقوله أمثله لكان كفى اهـ وكأنه فهم أن لفظ آخر

المراد به لازم فائدة الخبر السابق سم (قوله وفي هذا تنبيه) أى قوله وأما تعريفه سم
وكتب أيضا مانعه دفع به شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لأنه من قبيل افادة المعلوم
أطول (قوله حال كون الخ) يشير إلى أن الجار والمجرور وقع حالا من عمر والمنطلق لكونه
مفعولا به لمعنى المماثلة المفهومة من لفظ نحو عبد الحكيم وجعله حالا من عمر والمنطلق يستدعى
حذف والتقدير حال كون المنطلق منه معرفة الخ أى من عمر والمنطلق تدبر وكتب أيضا قوله حال
كون المنطلق خص قوله باعتبار الخ بالمثال الثانى مع امكان جريانه فى الاول لان المضاف ينقسم
انقسام ذى اللام وذلك لان الاصل فى الاضافة اعتبار العهد لا الجنس سم وهذا يقتضى استواء
العهد والجنس بالنسبة الى ذى اللام وأنه ليس الاصل فيه أيضا الاضافة وسيأتى عن السيد خلافه

وفى هذا تنبيه على أن كون
المبتدأ والخبر معلومين لا
ينافى افادة الكلام للسامع
فائدة مجهولة لان العلم
بنفس المبتدأ والخبر
لا يستلزم العلم باسناد أحدهما
الى الآخر (نحو زيد
أخوك وعمر والمنطلق)
حال كون المنطلق معرفة

يشعر بأنه معلوم اذ المتبادر آخر من جنس الاول وقد لا يسم (قوله أى قوله وأما تعريفه الخ) أى كما
هو ظاهر ومحل التنبيه قوله افادة السامع حكما أى ان زيادة ذلك لاجل التنبيه كما أن زيادة قوله
على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف للتنبيه على وجوب تعريف المسند اليه عند تعريف المسند
والافسكان يكفيه أن يقول وأما تعريفه فلا يكونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف (قوله لانه)
الضمير للحكم (قوله لكنه مفعول به) عبارة عبد الحكيم لكونه مفعولا به اه أى لكون
عمر والمنطلق مفعولا به الخ ودفع بذلك توهم عدم صحة محى الحال هنا من المضاف اليه لعدم شرطه
وقوله لمعنى المماثلة المفهومة من لفظ نحو أى فكأنه قال أمثل بما مثل زيد أخوك وعمر والمنطلق حال
كون عمر والمنطلق الخ فعلى هذا صاحب الحال مفعول به بلا واسطة ويصح أنه مفعول به بواسطة
الجار لمعنى التمثيل المستفاد من لفظ نحو فكأنه قال أمثل بزيد أخوك وعمر والمنطلق وما شابههما
حال كون عمر والمنطلق الخ وقوله يستدعى حذف أى لاجل صحة المعنى فقول الشارح حال كون
المنطلق الخ اشارة الى أن جعله حالا من عمر والمنطلق انما هو بملاحظة جزئه وهو المنطلق لأنه حال
حقيقة من المنطلق قال بعض المشايخ لا يقال لم يجعل حالا من المنطلق لانا نقول هو حينئذ كالزاي
من زيد ولا يجزى الحال من جزء الكلمة اه وفيه نظر فعلم من هذا أن ضمير لكنه عائد على عمر و
المنطلق وأنه دفع بالاستدراك توهم كونه حالا من المضاف اليه بلا شرطه خلافا لما يتوهم من جعل ضمير
لكنه عائد على الحال وجعل قوله مفعول به أى بواسطة الجار وجعل قوله لمعنى المماثلة أى التمثيل
فكأنه قال أمثل بزيد أخوك وعمر والمنطلق باعتبار الخ وأن مراده أنك ان راعيت الظاهر جعلته
حالا وان راعيت المعنى لم تجعله حالا بل مفعولا به بواسطة الجار لتعلقه بالمماثلة وبهذا اندفع قول بعض
مشايخنا أن صواب قوله حال من عمر والمنطلق حال من المنطلق وان قوله المفهومة من لفظه نحو فيه
انظر أيضا اذ ما بعده اجزئ من جزئيات القاعدة لأنه مماثل له وبعد هذا فالجمع بين الحال والمفعول
به غير معهود وفيه تكلف لا داعى اليه اه فتدبر (قوله وأنه ليس الاصل فيه) أى فى ذى اللام
وقوله الاضافة صوابه العهد قاله بعض مشايخنا وقال شيخنا لا داعى الى هذا بل الضمير للمجرور
بنى عائد على الجنس والمعنى ليس الاصل فى الجنس الاضافة أى ليس الاصل فى الجنس أن يكون
معنى الاضافة ولا يقال المناسب ليس الجنس أصلا فى الاضافة فعبارة مقلوبة لانا نقول كما يصح أن
يقال ليس الجنس أصلا فى الاضافة يصح أن يقال ليس الاصل فى الجنس الاضافة والمراد منهما واحد
(قوله وسيأتى عن السيد خلافه) أى فيما كتبه على قوله فافى الكتاب الخ حيث قال حاصله كما قال

(قوله وقال شيخنا الخ)
فيه تكلف وعبارة الغنمى
وانما خصه به لان الاضافة
تفيد التعريف باعتبار
العهد الخارجى بخلاف
أل فانها تارة للعهد وتارة
تكون للجنس وفيه
نظر لان الاضافة تأتى لما
تأتى له اللام فيجرب فيها
أقسام اللام فلا فرق
وأجيب بأن الاصل فى
الاضافة اعتبار العهد
بخلاف اللام اه فتدبر

والاسم التعليل بأنه في الاضافة أشد تأصلا منه في ذى اللام وجوز في الاطول تعلقه بالمثالين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا ما هو المتبادر منه وهو الاشارة الى حصة معلومة للمتخاطبين لانه لا يوافق التقرير الآتي بل المراد به في نحو المنطلق الاشارة الى شخص هناك معين في الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معيناً عنه مشخصاً له كما أن المراد بالجنس في ذلك الحقيقة التي تعرفها بأنها المنطلق من غير اشارة الى منطلق معين في الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) أى المتن أى قوله بأخر مثله (قوله بعض المحققين) مراده شيخه الرضى (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفي (قوله فافى الكتاب الخ) حاصله كما قاله السيد أن

(باعتبار تعريف العهد
أو الجنس) وظاهر لفظ
الكتاب أن نحو زيد
أخوك إنما يقال لمن يعرف
أن له أخاً والمذكور في
الايضاح أنه يقال لمن يعرف
زيداً بعينه سواء يعرف
أن له أخاً ولم يعرف ووجه
التوفيق ما ذكره بعض
المحققين من النعاة أن أصل
وضع تعريف الاضافة
على اعتبار العهد واللام يبق
فرق بين غلام زيد وغلام
لزيد فلم يكن أحدهما معرفة
والآخر نكرة لكن كثيراً
ما يقال جاءنى غلام زيد
من غير اشارة الى معين
كالعرف باللام وهو خلاف
وضع الاضافة فافى
الكتاب ناظر الى أصل
الوضع وما فى الايضاح الى
خلافه (وعكسهما) أى
نحو عكس المثالين
المذكورين وهو أخوك
زيد والمنطلق عمرو

السيد الخ ووجه المخالفة أن كلام السيد يفيد أن ذا اللام موضوع للعهد وأن استعماله في غير المعين خلاف أصل الوضع كما في المضاف بلافرق وحينئذ فاستعماله في الجنس على خلاف أصل الوضع (قوله والاسم التعليل بأنه) أى العهد في الاضافة الخ أى وهذا لا ينافى أن الأصل في ذى اللام هو العهد (قوله وهو أحسن) أى لان المعنى عليه ولأنه أكثر فائدة وتمثيل المصنف في قوله بعد والثاني قد يفيد الخ لا يخص هنا ولا هناك كما أنه لا يخص الحكم هناك بتعريف الجنس في المسند مع كون الكلام شاملاً له في المسند اليه لقول المصنف وعكسهما (قوله معلومة للمتخاطبين) أى معلومة بذاتها وعينها (قوله لانه لا يوافق التقرير الآتي) يعنى قوله والضابط الخ ووجه عدم الموافقة أن ما أتى في الضابط يفيد أن المحمول لم يعلم شخصه إذ لو علم شخصه كالموضوع بأن علم السامع شخص عمرو وشخص المنطلق في عمر والمنطلق لم يكن التركيب مفيداً للحكم وان أفاد لازمه (قوله من غير اشارة الخ) أى والا كان هذا هو العهد (قوله رحمه الله وظاهر لفظ الكتاب) أى المتن أى ظاهر قوله بأخر مثله كما في المطول وذلك أنه لم يذكر لتعريف المسند في البيان داعياً سواء فكأنه قال لا يعرف المسند الا لهذا الداعى وهو كونه معلوماً للسامع باحدى طرق التعريف أى معلوماً له بوجه مخصوص لوعده برعنه بجنسه لا خصص باحدى طرق التعريف كاخوك وزيد والذي قام وقد تقدم غير مرة أن اقتصار المصنف لا يفيد الحصر لما أن الدواعى لا تنحصر لانها موكولة الى ذى الطبع السليم والدوق المستقيم فلا تزال تستخرج وتزيد وان كان ظاهر جواب السيد الآتي يقتضى انحصار داعى تعريف المسند فيما ذكره المصنف ولعله جواب مبنى على تسليم الحصر جديلاً والا فلا يصح للماعى وقوله لمن يعرف أن له أخاً أى لمن يعلم وجود شخص معين في الخارج باخوته فهو معهود عنده وان لم يكن معيناً له مشخصاً عنه وقوله أو لم يعرف أى لم يعلم وجود شخص معين في الخارج باخوته وان علم أن له أخاً لكن لم يتعين في الخارج عنه باخوته وهذا الحل هو مقتضى ظاهر جوابه كما لا يخفى لكن رد عليه أن قول المصنف بأخر مثله معناه بأخر معلوم له باحدى طرق التعريف فهو صادق بتعريف العهد وغيره على حد سواء وليس ظاهراً في خصوص تعريف العهد فهو مفيد لكون زيد أخوك يقال لمن يعرف أن له أخاً ويعهد ذلك لمن لم يعرف فكلامه هنا وفى الايضاح واحد والجواب أن دعوى الشارح ظهور كلام المصنف فيما ذكره مبنية على ما فهمه من رجوع قول المصنف باعتبار تعريف العهد أو الجنس لخصوص عمر والمنطلق فيشعر بذلك بان التعريف في زيد أخوك هو خصوص ما يتبادر من تعريف العهد فيكون قول الشارح في المطول ظاهر قوله بأخر مثله يعنى مع اعتبار ما يفيد كلام المصنف بعد من أن زيد أخوك ليس فيه الا

تعريف العهد فافهم وقوله ان وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد أى وهو يقتضى أن لا يشار بالمضاف الا الى حاضر في الذهن معهود بنسبته للمضاف اليه وان لم يعلم شخصه وقوله والاى بأن كان أصل وضعها ليس خصوص ذلك بل ما يعم عدم علم السامع كما هو مقتضى ظاهر تعميم الايضاح لم يبق فرق الخ ويرد عليه أن الفرق اعتبار التعيين الذهني في الاول وعدم اعتبارها في الثانى وقوله ناظر الى أصل الوضع أى بالنسبة لتعريف الاضافة فقط وأما تعريف ذى اللام فانه اعتمد فيه زيادة على ذلك تعريف الجنس ووجه ذلك قد بينه المحشى وقال شيخنا قوله لمن يعرف أن له أبا أى على طريق العهد أو الجنس وقوله أم لم يعرف أى أصلا لا على طريق العهد ولا على طريق الجنس فيكون المراد يعنى الذى يزعم المتكلم أن السامع كالمطالب للحكم به الفرد المنتشر وهذا هو معنى النكرة وهذا غير الجنس والعهد اذ كل منهما لا بد معه من التعيين اما للفرد واما للحقيقة وقوله ان أصل وضع تعريف الاضافة في بعض النسخ اسقاط تعريف وهو أظهر اذ مقابل هذا الأصل هو التذكير المحض وهو حينئذ لا تعريف فيه وقوله على اعتبار العهد مثله اعتبار الجنس في مطلق التعيين سواء أريد الحقيقة من حيث هى أو من حيث الوجود في ضمن جميع الافراد أو في ضمن فرد منهم لوجود معنى التعريف في جميع هذه الصور فهو ملحق بالعهد بناء على أن العهد أصل في الاضافة والجنس ملحق لوجود العلم فيه أيضا أو يراد بالعهد مطلق العلم اما للفرد الخارجى أو للحقيقة وهذا بناء على أن كلاما من العهد والجنس أصل في الاضافة كما في ذى اللام وقوله والاى الانقل ان أصلها العهد بل قلنا ان أصل وضعها الاشارة للفرد المنتشر الذى لا علم معه لا للفرد ولا للحقيقة فهذا هو المقابل للعهد أما على الثانى فظاهر وأما على الاول فلما علمت من أن الجنس ملحق بالعهد لوجود العلم فيه وقوله من غير اشارة الى معين أى بل اشارة للفرد المنتشر الذى هو مدلول النكرة وقوله كما في المعرف باللام أى فالمضاف والمعرف باللام على حد سواء في الاستعمال الاصلى والطارىء وقوله فافى الكتاب ناظر الى أصل الوضع وهو أنه لا بد من المعلوماتية عهدا أو جنسا أو عهدا أو جنسا ملحق وقوله الى خلافه أى ناظر الى خلافه وهو الاشارة الى الفرد المنتشر فبالنظر لهذا الطارىء لا فرق بين غلام زيد وغلام زيد لكن العبرة بالوضع وعلى هذا ينزل الحاصل الذى نقله المحشى عن السيد فيندفع قول المحشى وسيأتى عن السيد خلافا بناء على الثانى اه ولا يخفى ما فيه من التكلف على أن قوله في الايضاح ولمن لم يعرف لا وجه لجله على معنى غير متبادر منه ثم يعترض بمخالفة كلامه هنالك ثم يتكافى في الجواب فان المتبادر من قوله لمن يعرف أن له أبا أنه عهد أخوة شخص له معين في الخارج وان لم يعلم شخصه وقوله ولمن لم يعرف أى لم يعرف ذلك فلا ينافى أنه لا بد من كون الذى يزعم المتكلم أن السامع كالمطالب للحكم به معتبر في وضع الاشارة الى تعيينه ذهنا فتدبر وقيل وهو قريب من كلام شيخنا ان قوله أم لم يعرف معناه أنه أريد الجنس في ضمن فرد منهم وقوله على اعتبار العهد مثله الجنس من حيث هو أو في ضمن جميع الافراد دون الجنس في ضمن فرد منهم أو المراد بالعهد مطلق العلم الشامل للعهد الحقيقي ولصورى الجنس فقط وقوله والاى الانقل ما سبق بأن قلنا ان أصل وضعها الجنس في ضمن فرد منهم وقوله لم يبق فرق الخ مبنى على أن المعرف بالعهد الذهني من قبيل النكرة وان كان غير مسلم وقوله من غير اشارة الى معين أى بل اشارة الى الجنس في ضمن فرد منهم وقوله ناظر الى أصل الوضع وهو أنه لا بد من المعلوماتية عهدا أو جنسا بصورتيه أو عهدا أو جنسا بصورتيه ملحق وقوله الى خلافه أى ناظر الى

غلام زيد وان كان بحسب أصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلا بد أن يشار به الى غلام له مزيد خصوصية زيد لكونه أعظم غلامه وأشهرهم بكونه غلامه أو لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب لكن قد يقال جاء في غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين ثم يستعمل بلا اشارة لواحد معين كافي قوله * ولقد أمر على اللثيم يسبني * وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ)

خلافه وهو الاستعمال الطارىء في الجنس في ضمن فرد منهم وحينئذ فرد المصنف بالجنس في قوله باعتبار تعريف العهد أو الجنس الجنس من حيث هو أو المتحقق في جميع الافراد لا فرق في المعنى بين المضاف وذى اللام كما علم من قول الشارح كالمعرف باللام هذا وقد اعترض السيد قدس سره على الشارح بأنه لا حاجة للتوفيق الذي ذكره اذا منفاة أصلا اذ الحق أن الاضافة تأتي لما تأتي له اللام فغلام زيد قد يقصد به الجنس في ضمن فرد ما فيكون في المعنى كالنكرة في المؤدى ومعنى التعريف الجنسي باق فيه كالمعرف بلام العهد الذهنى فلا تنافي بين كون المسند في زيد أخوك معلوما للسامع وبين أن لا يعرف أن له أخا أصلا اذ ليس معنى قوله في الايضاح سواء كان يعرف أن له أخا الخ أنه سواء كان يعرف هذا المفهوم أولا بل معناه سواء كان يعرف أن له أخا في الخارج أم لم يعرف ذلك وهو لا ينافي معرفة المفهوم الجنسي فلا منفاة حتى بالنظر الى خلاف الأصل وهو الجنس في ضمن فرد منهم ورد عبد الحكيم اعتراض السيد بأن المتبادر من قوله سواء الخ أنه لم يعرف أن له أخا أصلا في الخارج ولا باعتبار المفهوم فلا بد من التوفيق الذي ذكره الشارح وسننقل لك عبارة السيد وعبد الحكيم (قوله وان كان بحسب أصل الوضع الاضافة الخ) أى وليست موضوعه بحسب الأصل للجنس بصوره الثلاث ولا للفرد المنتشر أو وليست موضوعه للفرد المنتشر أو للجنس في ضمن فرد منهم فلا ينافي أن الجنس بصوره الثلاث أو بصورتيه أصل في وضعها أو ملحق بالأصل كما تقدم (قوله بلا اشارة لواحد معين) أى بل للاشارة للفرد المنتشر أو للجنس في ضمن فرد منهم (قوله وذلك على خلاف وضعه) قال السيد قدس سره بعد ذلك وان شئت زيادة اطلاع على الحال فاستمع لهذا المقال وهو أن الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع كما أن اللام اشارة الى حضور ما عرف بهافيه بناء على ما تحققت من معنى التعريف فكما يقصد بالمعرف باللام نارة فرد مخصوص أو أفراد مخصوصة ونارة الجنس امان حيث هو هو واما من حيث وجوده امان في ضمن جميع أفراد أو بعضها كما مر كذلك يقصد بالمضاف الى المعرفة نارة فرد مخصوص أو أفراد مخصوصة كقولك غلام زيد أو غلامه اشارة الى واحد معين أو جماعة معينة فيكون المضاف حينئذ معهودا خارجا ويقصد به نارة الجنس امان حيث هو كقولك ما له نديبا نفع من ماء الورد واما من حيث وجوده في ضمن جميع أفراد مفردا كان المضاف أو جمعا كقولك ضرب زيد قائما وعبيدى أحرارا وفي ضمن بعضها كقولك غلام زيد اذا لم تشر به الى واحد بعينه ويكون المضاف حينئذ معهودا ذهنيا فالاقسام الاربعة أعنى العهد الخارجى والتعريف الجنسي والاستغراق والعهد الذهنى جارية في المضاف الى المعرفة على نحو جريانها في المعرف باللام والموصول فظهر أن نحو غلام زيد قد يقصد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه فيكون في المعنى كالنكرة في المؤدى وان كان معنى التعريف الجنسي أى الاشارة الى حضور الجنس في

والضابط في التقديم أنه اذا كان للشيء

هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين ما إذا عرف المخاطب كلاماً من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما إذا عرف المخاطب أن له أخاً وعرف زيداً بعينه ولم يعرف أن زيداً وأخاه متحدان فيريد أن تقيده ذلك الاتحاد فأنت حينئذ بالخيار فأجعل أيهما شئت مسنداً إليه أطول (قوله صفتان) كلاخوة وكونه مسمى بزید في المثال الآتي وفي الأطول أراد بالصفة ما يعم الاسم

ذهن السامع بأقيا على حاله كما في المعرفة باللام الجنسية أعني المعبود الذهنى كأنه قيل فرد من أفراد هذا الجنس المعبود فلانفاة بين أن يكون المسند في قولك زيد أخوك معلوماً للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين أن لا يعرف أن له أخاً أصلاً لأن المسند في الحقيقة حينئذ مفهوم الجنس المضاف وهو معلوم له بقاعدة اللغة وإن لم يعرف أن هناك ذاتاً موصوفة به كأنه قيل زيد متصف بهذا المفهوم المعلوم لك الحاضر في ذهنك بخلاف ما إذا عرف أن له أخاً فإن المسند حينئذ هو تلك الذات الموصوفة بالأخوة والمقصود اتحادها بزید اه وقوله قدس سره في المعنى أى لا في اللفظ فإنه يجري عليه أحكام المعرفة كما مر وقوله قدس سره في المؤدى أى لا في مدلول اللفظ فإنه مدلوله الجنس المعبود باعتبار مطابقة لفرد لا بعينه بخلاف النكرة فإن مدلولها فرد لا بعينه وقوله قدس سره فلانفاة بين أن يكون الخ لأن معرفته باعتبار مفهوم الجنس المضاف وعدم معرفته باعتبار مطابقة لفرد متافى الخارج وقوله قدس سره لأن المسند حينئذ في الحقيقة الخ يعنى أن المسند على تقدير عدم معرفته بأن له أخاً في الخارج مفهوم أخوك يعنى ذاتاً موصوفة بأخوة المخاطب دون الذات الموصوفة به في الخارج وذلك المفهوم معلوم له بقاعدة اللغة فيكون معنى التعريف الإضافي متحققاً فيه وهو الإشارة إلى أمر معبود عند المخاطب وإن لم يعرف أن هناك ذاتاً موصوفة بذلك المفهوم في الخارج وإنما قال في الحقيقة لأن الظاهر من اللفظ كون المسند تلك الذات الموصوفة في الخارج بناء على أن الشائع هو استعماله فيما إذا عرف المخاطب أن له أخاً في الخارج وحاصل توجيهه قدس سره أنه ليس معنى قوله سواء عرف أن له أخاً أم لم يعرف عرف هذا المفهوم أو لم يعرف هذا المفهوم حتى يجىء التنافي بل معناه عرف أن له أخاً في الخارج أو لم يعرف أن له أخاً فيه وهذا لا يناقض معرفته للمفهوم الجنسي فلانفاة ولا يخفى ما فيه من التكافؤ لأن المتبادر من قوله سواء عرف أن له أخاً أو لم يعرف التسوية بين معرفة مفهوم أن له أخاً وعدم معرفته اه عبيد الحكيم ببعض حذف ولا يخفى أن دعوى عبد الحكيم تبادر ما ذكره غير مقبولة فإنه يقتضى أن ما أفاده هنا أنه يقال له زيد أخوك بمجرد اعتبار أنه يعرف هذا المفهوم وليس كذلك إذا اعتبر علمه للمسند بأحدى طرق التعريف (قوله هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين الخ) محصله أنه إذا عرف المخاطب أن له أخاً في دمياط ولم يعرف عينه وعرف أن هناك أيضاً من يسمى بزید ولم يعرف عينه أيضاً فربما يتوهم المخاطب أنها شخصان متغايران فقصدت أن تقيده الاتحاد وأنهما شخص واحد موصوفين بالوصفين قلت له زيد أخوك أو أخوك زيد إذا فائدة الاتحاد حاصله بكل من التركيبين فقول الأطول وعرف زيداً بعينه أى عرف أن هناك شخصاً معيناً يسمى بزید ولم يعرف ذاته وليس معناه أنه عرف أن هذه الذات المعينة المقروضة تسمى بزید لأن هذا هو الشق الأول من الضابط كما يعلم من الحاصل الذي ذكره سم فلا تصح دعوى القصور اه شيخنا وبقي ما إذا عرف أن هذه الذات المعينة تسمى بزید وأنها هي أخو المخاطب فأنت أيضاً بالخيار والتركيب

صفتان من صفات
التعريف وعرف السامع
اتصافه بأحدهما دون
الأخرى

لانه كالصفة في التعيين وكتب أيضا قوله صفتان المراد صفتان تعلم كل واحدة منهما بوجه من وجوه التعريف سم (قوله فأيهما) أى شرطية وجوابها قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قراءته بالخزم والرفع كما قال في الخلاصة * وبعدهما ضربك الجزا حسن * (قوله فاداعرف السامع الخ) والحاصل أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن نارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالاخوة ونارة بالعكس من سم وقوله لكن نارة يعلم الخ أى فتقول زيد أخوك وقوله ونارة بالعكس فتقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيد أخوك) لا يقال ينبغي أن يصح حصول المقصود عليه من افادة السامع أن الاخ متصف بأنه مسمى زيد غاية الامر أن غيره أولى فكيف جعل واجبا لا نأقول الامر المستحسن في نظر البلغاء لا تجوز مخالفة الالئكة فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقلا عس سم (قوله ولا يصح الخ) لان المعلوم للأسود هو الغاب دون الرماح والمراد بالاسود هنا الشجعان يس ففيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة (قوله والثاني) فهم منه أن الاول وهو المعلوم لا يقيد الحصر لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيعصر في بعض الافراد وأما المعلوم الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا في قصر الافراد وأما قصر القلب فيتأتى في المعلوم أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق هو عمر والمنطلق زيد أى لا عمرو كما تعتقده اه ع ق ومثل قصر القلب قصر التعيين كما في السيد على أن المعلوم يصح أن يكون نوعا فتقول زيد المنطلق مریدا النوع الفلانى من المنطلق فيصح حصره افرادا فالاولى أن يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه المفتاح أطول

حينئذ لا يكون لافادة الحكم بل لافادة اللازم (قوله المراد صفتان تعلم الخ) مراده بيان الاضافة في قول الشارح من صفات التعريف فهي لأدنى ملازمة (قوله رحمه الله واذا عرف أخاه) أى ان هذا الشخص المعين أخ له وقوله ولا يعرفه على التعيين أى التعيين بالاسم أى لا يعرف أن هذه الذات المعينة الموصوفة بالاخوة مسماة زيد وقوله وأردت أن تعينه عنده أى تعينه بالاسم فلا ينافى أن الذات متعينة بالاخوة اه شيخنا (قوله وان لم يكن واجبا عقلا) أى ولا لغة (قوله لأن المعلوم للأسود الخ) لا يخفى أنه ليس المراد أنه معلوم للسامع باسمه وذاته وان كان ذلك هو ظاهر قول الشارح ويظهر ذلك في نحو قولنا الخ فالقصد بالاسم الإشارة فيه هو مطلق الحكم على المعلوم بالمجهول لا خصوص ما تقدم فافهم (قوله على أن المعلوم يصح أن يكون نوعا الخ) قد يقال المراد بالجنس الامر الكلى فيشمل النوع اه شيخنا فيه أن أُل الجنسية لتعيين مفهوم مدخولها وأُل العهدية لتعيين حصه من مفهوم مدخولها وان كانت الحصه نوعا (قوله لأنه فرع الخ) أى لأن القصر فرع الخ وذلك لأن قولنا الأمير زيد عند جعل أُل للجنس في ضمن جميع الافراد بمنزلة قولنا كل أمير زيد على طريقة أنت الرجل كل الرجل في الحمل على الاستغراق وافادة القصر وان كان الاستغراق في الاول بمعنى الكل الافرادى وفى الثانى بمعنى الكل الجموعى وأما عند جعل أُل للجنس من حيث هو فلا يستفاد القصر والاستناد في استفادته الى أن زيدا وجنس الأمير متصان في الخارج ضرورة أن المحمول متصفا بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل أحد المقربين في الوجود الخارجى على الآخر وحينئذ يجب أن لا يصدق جنس الأمير الا حيث يصدق

فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالاخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالمطالب أن تحكم بثبونه للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعنى اعتبار

(قوله تعريف الجنس) أى المحلى بأل (قوله قصر الجنس) أى جنس معنى الخبر نوبى وكتب أيضا مانصه المراد بالجنس هنا ماعدا المعهود الخارجى فيتناول الاستغراق وغيره يس (قوله تحقيقا) أى قصر محققا لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه فى الواقع أو اعتقاد المتكلم وقوله أو مبالغة أى قصر غير محقق بل للمبالغة وكتب أيضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقى أعم من أن يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى أو العرفى فزيد الأمير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر أمانة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الأمير فيفيد قصر الأمير مطلقا لكنه كاذب أطول (قوله له كماله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على

زيد وهذا معنى القصر برد عليه أن هذا بعينه جار فى الخبر المنكر نحو زيد انسان فانهما متعدها فى الوجود فيلزم أن لا يصدق الانسان على غير زيد وفساده ظاهر وكذا لا يستفاد القصر عند جعل اللفظ لان القصر انما يكون فيما يعقل فيه العموم بأن يكون العقل عند تصور مفهومه مما يجوز فيه صدقه على متعدد لأن القصر عبارة عن تخصيص أمر بأمر والتخصيص فرع العموم فى نفسه وليس المراد بقولنا فيما يعقل فيه العموم أنه لا بد أن يعتقد المخاطب العموم والشركة حتى يرد أن هذا لا يوجد فى قصر القلب والتعيين وتساوى المحمول والموضوع عند قصد العهد بحيث لا يصدق أحدهما بدون الآخر لا يقال له قصر فى الاصطلاح ولك تصحيح الاستناد السابق ودفع ما ورد عليه بأن المحمول هنا مفهوم فرد من أفراد الانسان ولا يلزم من اتحادهم بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف العرف فان المتعده هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وذلك ان مفهوم فرد ما هو الماهية مع واحد من الخصوصيات على سبيل البديل وهى حصه من الجنس واتحادها بشئ لا يقتضى اتحاد الماهية مطلقا به بخلاف العرف بلام الجنس فان مفهومه الماهية بلا شرط شئ فاذا اتحدت مع شئ يجب أن لا تصدق ولا توجد فى غيره والا لم تكن الماهية متحدة به بل حصه وتلخيصه أن العرف بلام الجنس يدل على الماهية بلا شرط شئ واتحاده بشئ أى مساواته له ادعاء يستلزم انحصاره فيه والمنكر يدل على الماهية بشرط الوحدة المطابقة وهى حصه من الماهية بلا شرط شئ واتحادها لا يقتضى الحصر نعم يرد أن هذا لا يطرده فى المصادر لانها بالاتفاق موضوعه للماهية من حيث هى لا للأفراد على ما صرح به الشارح فى شرحه للفتاح فى بحث تعريف الجنس فيلزم أن لا يكون فرق بين العرف والمنكر منها فى افادة الحصر الا أن يقال ان افادة التعريف الجنسى للحصر دليلها الاستعمال وما ذكر ابداء مناسبة معنوية بينهما كسائر النكات العربية ولك تصحيح العهد أيضا بأنه يكفى فى صحة قصر القلب والتعيين اعتبار صلاحية لعمر وصلاحية لزيد مثلا إذ المنطق المعهود الذى لم يعلم شخصه يحتمل أنه عمر أو غيره فاذا قلت عمرو المنطق فقد رفعت اعتقاد كونه زيدا مثلا على سبيل القطع أو الاحتمال على أن المعهود قد يكون نوعا من مفهوم مدخولها وتام الكلام فى المطول ومواده (قوله أى جنس معنى الخبر) بناء على أن كلام المصنف فى خصوص التعريف الجنسى للخبر وأن قول الشارح وكذا لوجع الخ زائد على المصنف ولك أن تجعل كلام المصنف شاملا لذلك وليس غرض الشارح الزيادة على المصنف بل بيان ما ندرج تحت النحو والفصل بكذا للإشارة الى أنه نوع آخر (قوله أو اعتقاد المتكلم) أى وان كان مخالفا للواقع فيكون كاذبا كما فى الاحتمال الثانى الآتى

تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الأمير) اذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغة له كماله فيه) أى له كمال ذلك الشئ فى ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو والشجاع) أى الكمال فى الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل العرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والشجاع عمرو

فرد منه نوبى (قوله ولا تفاوت الخ) هذا انما يصح على مذهبه أن الجزئى الحقيقى يكون محمولا
أما على مذهب السيدانه لا يكون محمولا حتى ان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى
بزيد فلا بد من التفاوت لاختلاف المفهوم حينئذ لأن مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أى
الامير المسمى بزيد لان موضوع الاول جزئى حقيقى ولان تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحمولا
كلى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلى ولا شك أن ذلك يوجب التباين فيه - لزم التفاوت لان
المقصود عليه الامارة حينئذ على الاول هو الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم
الكلى وهو مفهوم المسمى بزيد ع س سم وكتب ايضا قوله لا تفاوت بينهما فى شرحه للفتاح
وميل صاحب الكشف الى التفرقة حيث ذكر فى الفائق أن قولك الله هو الدهر معناه أنه
الجانب للحوادث لا غير الجانب وقولك الدهر هو الله معناه أن الجانب للحوادث هو الله لا غيره
عبد الحكيم (قوله وبين ما تقدم) من زيد الامير وهو والشجاع (قوله والحاصل أن المعرفة
بلام الجنس الخ) خلاصته أن المعرفة بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا
(قوله سواء كان الخبر معرفة الخ) أخذ هذا التعميم من قول المصنف على شئ نحو التوكل على
الله والامام من فريش مثل ذلك فى المطول وكتب ايضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعرفة
بلام الجنس على ماسيأتى (قوله وان جعل خبرا) بأن لا يكون المبتدأ معرفا بلام الجنس والخبر
معرفة بها من سم وكتب ايضا قوله وان جعل خبرا الخ بقى ما اذا عرف كل من المبتدأ والخبر
بلام الجنس وحينئذ يحتمل أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وأن يكون الخبر مقصورا على
المبتدأ قال السيد قلت هناك قصر المبتدأ على الخبر أظهر لأن القصر مبنى على قصد الاستعراق
وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدأ أنسب اذا قصد فيه الى الذات وفى الخبر الى الصفة من سم
وفى عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا لكلا القصرين ونافس السيد
فى قوله هناك قصر المبتدأ على الخبر أظهر فقال لا يخفى أنه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدأ أعم من
الخبر كقولنا الناس العلماء وأما اذا كان الخبر أعم كما فى قولنا العلماء الناس فلاذلا وجه لقصر
الخاص على العام فلا تنجى الأظهرية والصواب أن يقال انه ان كان أحدهما أعم فهو المقصور واذا
كان بينهما عموم من وجه يفوض الى القرأئ وان لم توجد قرينة فالأظهر قصر المبتدأ فى الخبر

ولا تفاوت بينهما وبين
ما تقدم فى افادة قصر
الامارة على زيد والشجاعة
على عمرو والحاصل أن
المعرفة بلام الجنس ان
جعل مبتدأ فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر
معرفة أو نكرة وان جعل
خبرا فهو مقصور على

(قوله وعلى الثانى هو المفهوم الكل) فيه أنه خلاف الغرض من قولهم الامير زيد اذا الغرض
القصر على خصوص زيد على أن غرض الشارح نفي أن يكون مدخول اللام مقصورا عليه مطلقا
لاننى مطلق الاختلاف فافهم (قوله وميل صاحب الكشف الى التفرقة الخ) ولا يقال كلام
صاحب الكشف لا يتخالف ما فى الشارح لاحتمال أن قصر المبتدأ على الخبر فى صورتين انما جاء
بواسطة ضمير الفصل لان ضمير الفصل انما يكون لقصر المسند على المسند اليه كما علم فى أحوال
المسند اليه (قوله لا غير الجانب) أى فهو قصر موصوف على صفة (قوله هو الله لا غيره) أى فهو
قصر صفة على موصوف (قوله وحينئذ يحتمل الخ) أى كما قاله السيد (قوله وفى عبد الحكيم
أنه لا تنافى الخ) رد لقوله وحينئذ يحتمل الخ (قوله أنه يصح ذلك) أى قصر المبتدأ وهذه الصفة
مقابلة للفساد فلا تنافى التعيين (قوله اذلا وجه لقصر الخ) أى لان الخاص بالضرورة لا يتجاوز
العام فلا معنى للقصر (قوله فهو المقصور) أى على سبيل التعيين لا الأظهرية سواء قدم أو آخر

الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الأمير في البلد وهو الواهب ألف فنطار جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصحح تراكيب البلقاء وقوله قديفيد بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء

إذا فجع البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميل فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى هنا على القصر وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) في نحو زيد المنطوق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلائها على أمر نسبي) لأن معنى المبتدأ المنسوب إليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب إليها والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطوق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا رأى الامام الرازي قدس الله سره (ورد بأن المعنى

(قوله والجنس) أي المصور (قوله وقديفيد يوصف الخ) فيكون حصره باعتبار ذلك القيد (قوله أو نحو ذلك) كالمفعول به (قوله هو الرجل الكريم) أي انحصرت الرجولية الموصوفة بالكريم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية ع (قوله وهو السائر راكبا) أي انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الأمير في البلد) أي انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة فهي لغيره أيضا ع (قوله وهو الواهب ألف فنطار) أي اختص بالهبة للألف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضا ع (قوله إشارة الخ) لأن قدسور للقضية الجزئية نوبى (قوله أن ليس المعنى هنا على القصر) لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرنى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد إخراج بكائه من القبح إلى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء إلا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط إذ لا يلائم إذا فجع البكاء الخ وإنما الملائمة إذا دعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل ع (قوله وإن أمكن ذلك) أي بتسكف (قوله الظاهر) وهو أن التعريف في قوله الحسن الجميل لا يؤتى به بدلا من التنكير إلا لفائدة (قوله وقيل الخ) قائله الامام الرازي والجملة عطف على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكاه على أمر معلوم الخ فإنه يفهم منه أن الأمر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بأخر مثله اسما كان أو صفة فكأنه قيل هذا أي صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مهمة باعتبار معنى قائم به فقابله الاسم ما يدل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة من عبيد الحكيم اه (قوله للابتداء) الأولى للاسناد إليه لتدرج فيه معمولات النواسخ أطول (قوله على أمر نسبي) وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم (قوله ورد) تقرير الرد أن المنطلق إذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتغل على معنى نسبي أعني ثبوت الانطلاق لشيء بل هو أريد

(قوله فالأظهر الخ) أي فهذا هو محل الأظهرية (قوله إلا أنه يدعى الخ) أي مثلا إذ المعنى في البيت ليس على القصر بأقسامه (قوله وإن أمكن ذلك) أي بتسكف كأن يقال المعنى إذا فجع البكاء على قتيل دون آخر أي على بعض القتلى دون بعض لمزية فالبكاء الحسن الجميل هو بكاءك أي فأنت ذلك البعض الذي بحسن البكاء عليه ولا يخفى تسكفه مع وقوع قتيل نكرة فلا تنعم في سياق الشرط (قوله فقابله الاسم ما يدل الخ) عبارة عبد الحكيم فقابله الاسم بمعنى ما يدل الخ (قوله مما يدل على الذات) أي كزيد (قوله أو المعنى فقط) أي كالضرب والبياض (قوله كاسم الزمان الخ) فقتل معناه مكان أو زمان وقع فيه القتل لا ذات ما وقع فيها القتل ومفتاح معناه آلة وقع بها الفتح لا ذات ما وقع بها الفتح ومحمله أن الذات في نحو ضارب في غاية الإبهام لأن معناه ذات ما ثبت لها الضرب والذات في نحو مقتل معينة بكونها مكانا أو زمانا لأن معناه مكان أو زمان وقع فيه القتل وأما التعين باعتبار الحدث المتعلق بتلك الذات فشتك فقتل اسم مكان الذات فيه متعينة بأمرين كونهما مكانا وكونها وقع فيها القتل وضارب الذات فيه متعينة بأمر واحد وهو كونها وقع منها الضرب وأما كون هذه الذات حيوانا اذ هو الذي يتأني منه الضرب فأمر خارجي لا دخل له

به ذاته أعني ماصدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبراً أريد به مفهوم مسمى زيد مثلاً فيكون الوصف مستنداً الى الذات دون العكس وانما أول زيد بصاحب الاسم لأن الجزئ الحقيقي لا يصح حمله على شيء بل هو أمر يحمل عليه المفهومات الكمية يشهد بذلك تأملك في المعنى مع قطع النظر عما توهه الألفاظ على أن مذهب الكوفيين أن الخبر يجب أن يكون مشتقاً أو في معناه سيد على المطول وهو مبني على مذهبه أنه لا يصح حمل الجزئ الحقيقي على شيء ومذهب الشارح صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيد اذا أخر بالمفهوم المسمى زيد فيكفي تأويله بالذات المشخصة المسماة زيد بمعنى قولك المنطلق زيد الذات التي ثبت لها الانطلاق هي الذات المشخصة المسماة زيد وعبارة المصنف محقة للذهبيين لأن الاضافة في صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس تأمل وكتب أيضاً قوله ورد بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالة على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالة على معنى قائم بغيره فالمتبادر هو الاسم أو ما في تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع

في مدلول اللفظ وعبارة جمع الجوامع وشرحه للمحلي وليس في المشتق الذي هو دال على ذات متصفة بمعنى المشتق منه كالأسود اشعار بخصوصية تلك الذات من كونها جسماً أو غير جسم لأن قولك مثلاً الأسود جسم صحيح ولو أشعر الأسود فيه بالجسمية لكان بمثابة قولك الجسم ذو السواد جسم وهو غير صحيح لعدم افادته اه وكتب البناني على قوله الذي هو دال الخ مانصه يشير الى أن المشتق على قسمين ما وضع لذات معينة باعتبار وصف معين ويسمى اسم الزمان والمكان والآلة كقتل ومفتاح فانه يدل على خصوصية تلك الذات من أنها زمان أو مكان أو آلة وما وضع لذات مبهمه باعتبار وصف معين وهي المسمى بالصفة كما أشار الى ذلك العلامة التفتازاني وهذا القسم الثاني هو مراد المصنف بالمشتق يدل قوله وليس في المشتق الخ اه بحروفه وأما ما نقل عن بعض مشايخنا من توجيه ذلك بأن أسماء الزمان وما بعدها إنما يقال لها هو معدلها من مصادرها وغيره وان كان صالحاً لها لا تطلق تلك الأسماء عليه فذهب مثلاً باعتبار كونه اسم زمان موضوع لزمان معد للذهاب لا لكل زمان وقع فيه ذهاب ومسجد باعتبار كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود لا لكل محل وقع فيه السجود ومفتاح إنما يقال للآلة المعروفة المعينة للفتح لا لمطلق ما وقع به الفتح بخلاف نحو ضارب فانه يقال لكل ذات وقع منها الضرب سواء كانت معدة لذلك أم لا اه ففيه نظر اذ تقييد ذلك بالمعد لا دليل عليه بل يخالفه صريح كلامهم وانما التوجيه المنقول هو ما سمعت فتدبر (قوله أريد به مفهوم مسمى زيد) ليس باضافة مفهوم الى مسمى بل بتنوين مفهوم لثابر دان هذا خروج عن المقام فان زيداً حينئذ نكرة وكلامنا في الحكم معلوم بأحدى طرق التعريف (قوله وانما أول الخ) فيه أن الكلام في هذا المقام من حيث الدلالة على الأمر النسبي وعدمها لا من حيث الكمية والجزئية لكن لما كانت الدلالة على الأمر النسبي يلزمها الكمية وعكسه وعدمها يلزمه الجزئية وعكسه قال ذلك (قوله لان الجزء الحقيقي الخ) ينبغي مراجعة مواد سلم العلوم في هذه المسئلة (قوله يشهد بذلك الخ) فانك تجد المعنى على نسبة شيء للذات ولادلالة للجزئ على أمر نسبي فتدبر (قوله ومذهب الشارح الى أن قال فيكفي تأويله بالذات الخ) فيه أنه ان كان قوله المشخصة الخ داخلاً في المعنى المؤول به فزيد حينئذ كلي لا جزئي وان لم يكن داخلياً فيه

كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق أن النزاع لفظي فنرى (قوله الشخص الذي الخ)
 لأن الصفة المبتدأة لها موصوف مقدار لا محالة أطول (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف
 لا بتأويل العلم يسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند
 اليه معرفتين أطول (قوله والاسم يجعل الخ) وقد سبق إلى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا
 الاسم مما لا حاجة اليه عندهم لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين
 وجوابه أن الاحتياج اليه إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وإنما الجهول
 عنده أن صافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام إنما هو لإفادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين
 فهذا التأويل واجب قطعا لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا بالبتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وإن
 كان في الواقع منحصرا في شخص اه بحروفه وبحث الفسري في عدم صحة حمل الجزئي
 الحقيقي بما هو في حواشيه على المطول (قوله فالتقوى) أى تقوى ثبوت المسند للمسند اليه أو سلبه
 عنه نحو زيد قام وما زيد قام وكتب أيضا قوله فالتقوى أى فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا
 فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوى فيها وإن كان
 القصد التخصيص وسيد كر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للعرض كما في عبد الحكيم (قوله كما
 مر) أى مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببي مثل زيد أبوه قائم فقوله كما مر حواله المثال على
 سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من أن افراده لكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم

الشخص الذي له الصفة
 صاحب الاسم (يعنى أن
 الصفة تجعل دالة على
 الذات ومسندا اليها
 والاسم يجعل دالا على أمر
 نسبي ومسندا) وأما
 كونه (أى المسند) جملة
 فالتقوى) نحو زيد قام
 (أو لكونه سببيا) نحو
 زيد أبوه قائم (كما مر) من
 أن افراده يكون لكونه
 غير سببي مع عدم إفادة
 التقوى وسبب التقوى
 في مثل زيد قام على ما
 ذكره صاحب المفتاح

فلم يدل زيد حينئذ على معنى نسبي فافهم (قوله فالتحقيق أن النزاع لفظي) عبارة عبد الحكيم
 قوله ورد بأن المعين الخ يعنى أن تعيين الاسم للابتداء أو الصفة للخبر إنما ثبت بالدليل المذكور إذا
 كان دلالة الاسم على الذات والصفة على الأمر النسبي متعينة وهو ممنوع لأن المعين الشخص الذي
 له هذه الصفة صاحب هذا الاسم فاقبل أن النزاع على تقدير هذا المعنى لفظي وهم (قوله لأن
 الصفة المبتدأة الخ) هذا وجه ثان غير التأويل الذي ذكره المحشى فيما سبق وهو أن المحكوم عليه
 هو الموصوف المحدثوف وقال بهاء الدين السبكي الدال على الوصفية إنما هو منطلق أما المنطلق قال
 فيه موصول فهو في الجود والدلالة على الذات كزيد اه فالمحكوم عليه هو آل وهذا وجه ثالث
 (قوله أول بتقدير مضاف) يحتمل أن مراده أن المراد بزيد لفظه وهو على تقدير مضاف أى
 صاحب زيد ويحتمل أن مراده أن زيد مؤول بصاحب هذا الاسم أى مؤول بهذا المعنى المشتمل
 على اعتبار المضاف والاحتمال الأول أقرب إلى كلامه (قوله وجوابه الخ) يعنى أن الاحتياج إلى
 التأويل المذكور ناشئ من خصوص المثال المذكور لأن كون الخبر جامدا لأن المقصود الحكم
 على الذات المعينة المعلومة بالصفة ولا يمكن ذلك إلا بملاحظة باعتبار مفهوم مجهول اتصاف الذات به
 كيلا يلزم حمل الشئ على نفسه اه عبد الحكيم وقوله باعتبار مفهوم مجهول اتصاف الذات به
 أى مفهوم معلوم في نفسه مجهول اتصاف الذات به لا باعتبار وصفه من غير تأويل وقوله كيلا يلزم
 الخ أى لو اعتبرنا زيدا على وضعه من غير تأويل وقوله حمل الشئ على نفسه لوقال الإشارة بالاسم
 إلى مسماه لمن لا يعلم أى المسمايات مسماه لأصاب فتدبر (قوله اه بحروفه) أى كلام المطول
 لأن هذه عبارته فكان المناسب أن يقول أولا قال في المطول وقد سبق الخ (قوله فاللام للسببية
 لا للعرض) أى بدليل أن المعلن كونه جملة لا إرادته جملة اه عبد الحكيم ومراده أن اللام

ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله هو أن المبتدأ الخ) لوقال هو أن المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعي أن يسند اليه شيء لكان أعم وأوضح ثم استفاد من كلامه أن السامع أولا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسنادها وثانيا يصرفها اليه باعتبار اسنادها فيها والأظهر أنه يصرفها الضمير أولا لأن كونها صالحة للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفها المبتدأ الى نفسه لكونها صالحة أطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح) أى لفظ (قوله لضميره) أى المبتدأ (قوله بأن لا يكون الخ) أى وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلة فانه حينئذ غير معتد به في الاسناد لصحته بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتى على قوله فعلى هذا يختص الخ وكتب أيضا ما نصه أى في عدم تغييره في التكلم والخطاب والغيبة (قوله كما في زيد قائم) مثال للنفي ومثال الضمير المعتمد به ما في قولك زيد قائم (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لانه مسند اليه وهو عين المبتدأ فقد أسند الى المبتدأ بواسطة اسناده الى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدأ وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدأ الفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل والضمير الذي فيه سم وتحقيق هذا الكلام وما فيه يطالب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قول المصنف تنبيه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانيا) في تكرار الاسناد مرتين (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لأنه اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدأ لا يصلح أن يسند الى المبتدأ ولا يكتسى الحكم به قوة فان الحكم الأول على المبتدأ

هو أن المبتدأ لكونه
مبتدأ يستدعي أن يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح
أن يسند الى ذلك المبتدأ
صرفه المبتدأ الى نفسه
سواء كان خاليا عن الضمير
أو متضمنا له فينقل بينهما
حكم ثم اذا كان متضمنا
لضميره المعتمد به بأن لا
يكون مشابها للخالي عن
الضمير كما في زيد قائم
صرفه ذلك الضمير الى
المبتدأ ثانيا فيكتسى
الحكم قوة فعلى هذا
يختص التقوى بما يكون
مسندا الى ضمير المبتدأ

للسببية المفيدة أن أحد الأمرين متسبب عن الآخر ألا أنها هنادا خلة على المسبب لان حصول التقوى يترتب على الكون جملة لا العكس والسببية لا تشتر بالقدم بخلاف الغرض اه شيخنا وقال شيخنا الباجوري الاولى جعلها للعاقبة والصبر ورة لان السببية فيها اشعار بالقصد اه والحق أن السببية لا اشعار فيها بالقصد وقال معاوية مراد عبد الحكيم أن المعلن نفس وقوعه في الكلام لا ايقاعه وابراده وأن اللام حينئذ لنفس السببية أى لسبب كذا أو مراده أن المعلن نفس كونه في نفسه جملة لا ايقاعه وابراده وأن اللام حينئذ لتعدي السببية ف قبلها سبب لما بعدها أى كونه جملة سبب محصل للتقوى لا العكس ولا يخفى أن ذلك كله تعسف وخروج عن مقصود الفن من بيان الاغراض لا بيان الاعراض فالحق أن اللام للغرض ولوثانيا وبالعرض وأن المعنى أن ابراده جملة لقصد التقوى سواء كان مقصودا أوليا أو ثانويا اه والظاهر أن التقوى في صور التخصيص فقط غير مقصود أصلا وان كان حاصلا على أن كونه سببا لا يصلح غرضا لأصاله ولا عرضا فالحق ما قاله عبد الحكيم (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) أى لانه على حل الشارح تكون الكاف للتعليل والمتبادر منها التمثيل اه شيخنا وغيره وبمحتمل أن الكاف على كلامه للتشبيه والكلام على تقدير مضاف والغياب بالاعتبار ووجه التعسف ظاهر (قوله مع قطع النظر الخ) أى مع أن ذلك مخالف لقوله فاذا جاء بعده ما يصلح فان الصلاحية متوفرة على الضمير وفيه أن الصلاحية حاصلة مادام اتيان الضمير جائزا ومحملا فافهم (قوله أنه يصرفها الضمير أولا) أى الى نفسه قاله بعض مشايخنا (قوله وبذلك اندفع الاعتراض الآتى) وهو قوله برده عليه أن تخصيص الضمير الخ ومحصله أن قول الشارح فعلى هذا الخ لا يتفرع على ما قبله وأما قوله وقول السكاكي في زيد اعرفت الخ فلا يندفع بهذا وسيأتي عن عبد الحكيم ما يدفع الأمرين (قوله لا يصلح لان يسند الى المبتدأ) عبارة عبد الحكيم المصححة لا يصلح لان يصرفه

والمستفاد من الضمير الحكم على غيره انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فعلى هذا يختص التقوى
 الخ برد عليه أن تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييداً للطلق بلا دليل
 كيف وقول السكاكي في زيد اعرفت ان الرفع يفيد تحقيق أنك عرفت زيدا يدل على أن
 ما ذكره في تعليل التقوى محمول على إطلاقه فتقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده
 وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقاً تكراراً لتسابق الوقوع
 اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره فنرى باختصار وكذا في الأطول (قوله ويخرج
 عنه) أي عن التقوى المسند في نحو زيد ضربته لانه لم يسند الى ضمير المسند اليه نوبى بل أسند
 الى ضمير المتكلم وكتب أيضا قوله ويخرج عنه نحو زيد ضربته اذ ليس الضمير المسند اليه ضمير
 المبتدأ حتى يصرف الحكم اليه سم (قوله ويجب أن يجعل سببياً) لان المسند الجملة اما للتقوى
 أو لكونه سببياً فاذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على ما ذكره الشيخ الخ) كأن الشارح
 سكت عن رد ما ذكره الشيخ بأن وجوده فيما لا يقيد التقوى وهو المسند المفرد يدل على أنه ليس

الى المبتدأ (قوله الحكم على غيره) أي لا الحكم بشئ عليه ما لم يذكر ضميره فاذا ذكر حصل
 انعقاد الحكم عليه لا تقويه اذ لم يحصل قبل وما حصل قبل في نحو زيد قام أبوه أو ضربته قبل
 الاسناد الى الأب والتاء فقد بطل بعده وفيه أنه قد حصل بعده قبل ذكر الرابط ما يصرفه المبتدأ الى
 نفسه أو لا والرابط اليه ثانياً اه معاوية وهو يؤيد ما تقدم لنا من أن الصلاحية غير متوقفة على
 اتيان الضمير بالفعل (قوله انظر عبد الحكيم) بقية عبارته فاقبل ان تخصيص الضمير بالمسند
 الى المبتدأ تخصيص بلا قرينة والظاهر العموم وأن الظاهر دخوله في التقوى لانه قال في فصل
 اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ونظير قولنا أنا عرفت في اعتبار التقوى زيد عرفت أو عرفته
 الرفع يفيد تحقيق أنك عرفته والنصب يفيد أنك خصصت زيدا بالعرفان فقوله الرفع يفيد تحقيق
 أنك عرفته يدل على أنه يفيد التقوى ليس بشئ لان القرينة كنار على علم وكونه نظيراً لانه عرفت
 في افادة التحقيق لا يدل على أنه مثله في افادة التقوى المصطلح اه وقوله تخصيص الضمير بالمسند
 الى المبتدأ صوابه تخصيص الضمير بالضمير المسند اليه الراجع الى المبتدأ أو يقول تخصيص المسند
 المسند الى ضمير المبتدأ وقوله لان القرينة كنار على علم وهي أنه اذا كان مسنداً الى غير ضمير
 المبتدأ لا يصلح لأن يصرفه الى المبتدأ الخ لكن عرفت ما مر فيه عن معاوية ويؤيده ما ذكره
 المحشى في زيد عرفت بقوله فنقول في المثال الخ وقوله لا يدل على أنه مثله في افادة التقوى
 المصطلح وحينئذ فالمراد بقوله في اعتبار التقوى اعتبار التحقيق لا اعتبار التقوى المصطلح (قوله
 كأن الشارح سكت عن رد الخ) عبارة عبد الحكيم قوله فاذا قلت قام أي ما يحمل ضمير زيد
 دخل الاسناد دخول المأنوس لان ابراد قام متحملاً للضمير حقق أن ذكره كان نوطنة وتقدمة فلو
 كان المقصود مجرد الاعلام بقيام زيد كفي قام زيد بخلاف ما اذا لم يكن الخبر متحملاً للضمير نحو زيد
 انسان فانه دل على أن ذكر زيد أولاً كان للحكم عليه اذ لا طريق له سواء وأبطل همكون ذكره
 نوطنة وتقدمة فاندفع اعتراض السيد وأما ما قيل في جوابه ان تعرية المبتدأ عن العوامل ليس الا
 في الخبر الفعلي فان التعرية تقتضي تحقق العامل ولم يتحقق في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح للعمل
 في زيد حتى يكون في تقديمه عليه تعرية له عن العامل بخلاف زيد قائم فان تقديم زيد عليه تعرية عن

ويخرج عنه نحو زيد
 ضربته ويجب أن يجعل
 سببياً وأما على ما ذكره
 الشيخ في دلائل الإعجاز
 وهو أن الاسم لا يوثق به

وجه التقوى لوضوحه سم (قوله معرى عن العوامل) في الحال أوفى الأصل ليدخل فيه ما دخله النواسخ نحو ان زيد قام وما زيد قام عبد الحكيم (قوله حديث) أراد بالحديث المحكوم به (قوله دخل) أى الاسناد عبد الحكيم (قوله ليس الاعلام بالشئ بغة) أى الذى هو مقتضى تقديم المسند اذا كان فعلا (قوله فان ذلك) أى الاعلام بعد التنبيه وقوله بجري مجرى تأكيد الاعلام أى الاخبار كما في قام زيد قام زيد وقوله في التقوى أى التثبت وقوله والاحكام أى الاتقان (قوله فدخل فيه الخ) جواب أما في قوله وأما على ما ذكره الشيخ الخ (قوله وما يكون الخ) شروع في سؤال وارد على المصنف وجوابه (قوله لشهرة أمره) أى حكمه وهو أنه لا يخبر عنه إلا بجملة سم (قوله مما سبق) من قوله في الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو أوهى زيد عالم مكان ضمير الشأن أو القصة فانه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن جملة مع ظهور أنه لا يفيد التقوى وعدم سببته يس (قوله على مامر) أى من أن التقوى أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلًا ضمنًا فصور التخصيص تكرار الاسناد متحقق فيها فيستفاد منها التقوى وان لم يقصد فكأنه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص أولا ولو قال وأما كونه جملة فالتقوى أولا كونه سببيا أو لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أولى نوبى (قوله واسميتها الخ) أى المقتضى لا يراد بالجملة مطلقا اما التقوى أو كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت ولكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط عبد الحكيم (قوله وكون تلك الجملة اسمية) ينبغى أن تقيدهما خبرها اسم لا فعل واللام تغفل للدوام والثبوت بل التجدد

العامل ففيه بحث لان التعرية حينئذ انما تعلم بعد ذكر الخبر بانه يصح عمله فيما تقدم فقديمه يكون تعرية أولا يصح فلا يكون تعرية وهذا مناف لقوله فاذا قلت زيد أشعرت الخ لانه يدل على أن ذكر المبتدأ فقط مقدمة لقوله ليس الاعلام بالشئ بغة كالاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة اه وقوله أى ما يحمل ضمير زيد أى يشتمل عليه سواء كان هذا الضمير مسندا اليه كما في هذا المثال أم غير مسندا اليه كما في نحو زيد ضربته لأنه داخل في التقوى على كلام الشيخ كما قال الشارح ومحصل ما أشار اليه أن التقوى عند الشيخ متوقف على الأمرين التعرية عن العوامل بحيث يكون بمجرد ذكره توطئة لما يدكر بعد وأن يكون ما يدكر بعد مشتملا على الضمير حتى يتحقق أن ذكره كان توطئة بخلاف ما اذا لم يكن مشتملا عليه أو مشتملا عليه لكنه يشبهه الخالى فانه حينئذ لم يتحقق كون ذكره أولا كان توطئة بل ما توهم أولا من أن ذكره التوطئة بطل بعد تبين أن ذكره أولا لا يستغنى الكلام عنه فيندفع اعتراض السيد بأن المعنى الذى ذكره الشيخ يفيد أن التقوى مشتمل بين أخبار المبتدأ اذا تأخرت عنه سواء كانت جملا أو مفردات وبه تعلم ما فى المحشى (قوله في الحال أوفى الأصل الخ) الأقرب والاناسب بقوله قد نوى الخ أن المراد معرى عن العوامل المسندة اه معاوية (قوله أى الاخبار) أى فالاعلام بكسر الهمزة ويصح فتح الهمزة جمع علم وكذا يصح فتح همزة الاحكام كما لا يخفى فنظن (قوله شروع الخ) مبنى على أن اقتصار المصنف يفيد الحصر وقد علم ما فيه (قوله رحمه الله وأما صورة التخصيص الخ) ذكر الشارح في شرحه للفتح نقضا على ضابطه كونه جملة أربع صور احدها ضمير الشأن الثانية صورة التخصيص الثالثة جملة اسمية وقعت خبرا وليس فيها فعل أو مشتق نحو زيد أخوه عمرو وأغلامك فانه ليس مفيد التقوى ولا سببيا

كما هو ظاهر سم (قوله وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الخ) نحو زيد إن تلقه بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالا كرام الذى يحصل على تقدير اللقي المشكوك فيه وزيد اذا لقيته بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالا كرام الحاصل على تقدير وقوع اللقي المحقق وعلى هذا فقس ع ق (قوله وظرفيتها) أى الجملة أى كونها ظرفا وقوله اذهى أى الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لا الكون ظرفا اذ الكون ظرفا ليس بمقدر بالفعل ففيه استخدام وفى قول الشارح بعد يقتضى أن الجملة الظرفية الخ اشارة اليه وكتب أيضا قوله وظرفيتها الاختصار الفعلية التحقيق أنه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية اليها بالذات انما صير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعي حذف المسند فتأمل أطول (قوله لان الفعل هو الاصل فى العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لا فتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقيق وليس فى الاسم الا الثانى فنرى (قوله ورجح الأول بوقوع الخ) حاصله أنه قد يتعين تقدير الفعل وذلك اذا كان الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذى ترددنا فى أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل جلالا للمشكوك على المتيقن لأن الحمل عند الشك على المتيقن أولى وقوله وأجيب الخ حاصل الجواب أن قياس غير الصلة عليها قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن أولى كليا ع س سم وأجاب غير

عند السكاكى لما عرفت من تفسيره والرابعة زيد ضررته والمصنف المفسر السببى أمكنه ادخال الثالث والرابعة فى السببى بأن يفسر بالتفسير الذى ذكره الشارح فيما سبق والصورة الاولى بكونه مشهورا واحدا متعينا كما أنه مذکور بقى الصورة الثانية فأورد النقض بها هنا وأجاب عنه وهذا الجواب لا يتم من قبيل السكاكى لأنه قال وأما الحالة المقتضية لكونه جملة فهى اذا أريد تقوى الحكم اذ لا يراد التقوى فى صورة التخصيص اه عبد الحكيم يعنى لا يراد فيها أصلا هذا مراده والحق أنه لا يراد فيها غرضا أصليا كما هو ظاهر العبارة المحكية والمقصود من مثلها فى الفن بل نانو يا قاله معاوية وقد علمت ما فيه (قوله رحمه الله تعالى لاختصار الفعلية) ان كان المراد الفعلية التى فعلها عام الواقعة مسندا فيكون أصل زيد عندك مثلا زيد استقر عندك ورد أن هذا الاختصار واجب فالظرفية واجبة والدواعي انما تعتبر للامور الجارزة لا الواجبة وان كان المراد الفعلية التى فعلها خاص الواقعة مسندا ففيه أن الظرفية ليس أصلها ذلك فافهم (قوله التحقيق أنه ليس لظرفية الخ) فيه أن متعلق الظرف فى الجملة الظرفية واجب الحذف فليس حذفه لدواعي حذف المسند والظرف المتعلق بخاص محذوف لدليل ليس مسندا أصلا (قوله ومحلا) صادق بما يقع عليه وما يقع فيه (قوله من جهة الاحداث) بكسر الهمزة (قوله وليس فى الاسم الا الثانى) لان الفاعل مدلول عليه بنفس اسم الفاعل مثلا واسم المفعول يدل على نائبه لكن لا يظهر كلامه فى المصدر الا أن يبنى على أن مدلول المصدر الاثر (قوله رحمه الله لان الاصل فى الخبر أن يكون مفردا) أى لاصالة المفرد فى الاعراب قاله فى المطول وفى الرضى لما نعت أن يمنع كون الاصل فى الخبر الافراد لتضمن الجملة الحكم المطلوب من الخبر كالمفرد اه وأصالة المفرد فى الاعراب لا تقتضى أصالته فى الخبرية على أن أصالته فى الاعراب انما تتم لو كان الاصل فى الاعراب اللفظى اه عبد الحكيم وعلى معاوية أصالة المفرد بعدم استقلاله والاصل فى الجمل الاستقلال

على أخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط (وظرفيتها لاختصار الفعلية اذهى) أى الظرفية (مقطرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل فى العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل فى الخبر أن يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للوصول نحو الذى فى الدار أخوك وأجيب بأن الصلة من مظهر الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على (قوله عبارة المفتاح) وأما الحالة المقتضية لكونها ظرفية فهى اذا كان المراد اختصار الفعلية كقولك زيد فى الدار بدل استقر فيها أو حصل فيها على أقوى الاحتمالين على ما تقدم اه (قوله ليس مسندا أصلا) بل المسند هو ذلك الخاص اه

الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار
 فزيد اذ اهتم مكر في آياتنا لان أما لا تفصل من الفاء الاباس مفرد أو جملة شرط دون جوابه واذا
 الفجائية لاتليها الأفعال على الأصح (قوله لكان أصوب) انما قال أصوب لامكان تأويل عبارة
 المصنف على معنى اذهى أى كلمة الظرف ع س سم أو يرجع الضمير الى الظروف المفهومة من
 الظرفية (قوله يقتضى الخ) أى ويقتضى أيضا أن نفس الظرف جملة لانه قال اذهى أى الظرفية
 مقدرة بالفعل فجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيئا آخر ولا يخفى فسادة أيضا لان الظرف
 لا يقال له جملة الاباعتبار متعلقه وتأوله ع ق على أن معنى مقدرة بالفعل أى متحققة ومتصورة
 بالفعل (قوله ولا يخفى فسادة) لان الظرف عليه مفرد لاجلته (قوله فلتخصيصه بالسند اليه)
 الباء داخلة على المقصور وكان الظاهر أن يقول فلا يكون ذكره أهم ثم يفصل أسباب الأهمية على
 طبق بيان تقديم المسند اليه ومن جهات التقديم اشتمال المسند اليه على ضمير يلابس المسند نحو في
 الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها في الدار وتضمنه الاستفهام مع افراده لامطلقا ولم يذكر المصنف
 أمثال ذلك لأنهم افروغ عنها في النحو وان كان لذكرها في هذا الفن من حيث انها مقتضى الحال
 وجه كذا في الأطول (قوله أنه مقصور الخ) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله لافها
 غول) الغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء (قوله أى بخلاف خور الدنيا)
 فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في بحث المساواة رداعلى من زعم أن تقديم الخبر على المبتدأ في
 ولكم في القصص حياة للاختصاص من أن تقديم الخبر على المبتدأ المنكر في مثل في الدار رجل
 لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لافها غول معدولة بل سالبة لا يمكن أن يفرق بين
 المثالين بأن المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق
 الخبر في نحو في الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدأ المنكر به فلا يفيد الاختصاص وأما فيما نحن
 فيه فقد صرح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوف في سياق النفي فكان حق الخبر التأخير ولذا أفاد تقديمه

وبأنه صالح بالقرينة للارزمنة الثلاثة وان كان حقيقة حال التلبس وبأنه المساوى لاصل المراد اه
 (قوله وذلك في موضع لا يصلح الخ) أجاب عن ذلك ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا (قوله
 أو جملة شرط الخ) نحو فلما ان كان من المقربين (قوله على أن معنى مقدرة الخ) أى والباء
 في قوله بالفعل للسببية وقوله على الأصح راجع لقوله مقدرة أى لان الجملة الظرفية متحققة ومتعلقة
 على الأصح بسبب الفعل أى بسبب تقديره عاملا في الظرف ومقابل الاصح أنها غير متحققة أصلا
 بسبب تقديره اسم الفاعل عاملا في الظرف (قوله ومن جهات التقديم الخ) فيه ما تقدم (قوله
 يلابس المسند) أى يعود على شيء في المسند وهو المجرور وقال بعض مشايخنا العمل يلابس أصله
 ملابس بالميم بدل الياء اسم فاعل مضاف اليه لفظ ضمير لان الضمير ليس هو الملابس للمسند في المثال
 المذكور بل الملابس مرجعه اه وقد عادت دفعه (قوله وتضمنه الاستفهام) نحو كيف
 أنت وأين زيد وقوله مع افراده أى المسند كما مثل وقوله لامطلقا أى مفردا أو جملة ومثال المسند
 الجملة المشتمل على الاستفهام قولك زيد من أبوه فتقديم المسند اليه وهو زيد لا يخرج اسم الاستفهام
 عن الصدارة لتصدره في جملته (قوله لانها مفروغ عنها) وأيضا الكلام في النكات المرجحة
 لا الموجبة كما تقدم عنه (قوله نعم لو لم يجعل الخ) سيأتى عن عبد الحكيم أنها سالبة فلا بحث

الاصح لكان أصوب لان
 ظاهر عبارته يقتضى أن
 الجملة الظرفية مقدرة باسم
 الفاعل على القول الغير
 الاصح ولا يخفى فسادة
 (وأما تأخير) أى المسند
 (فلان ذكر المسند اليه
 أهم كما مر) في تقديم المسند
 اليه (وأما تقديمه) أى
 المسند (فالتخصيص بالمسند
 اليه) أى لقصر المسند
 اليه على المسند على ما
 حققناه في ضمير الفصل
 لان معنى قولنا نغيب أنا
 هو أنه مقصور على التسمية
 لا يتجاوزها الى القيسية
 (نحو ولا فيها غول أى
 بخلاف خور الدنيا) لان
 فيها غولان فان قلت المسند
 هو الظرف أعنى فيها
 والمسند اليه ليس بمقصود
 عليه بل على جزء منه
 أعنى الضمير المجرور
 الراجع الى خور الجنة

الاختصاص لا يقال الغول مصدر فصيح وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم
ونبت أن في الآية تقديم ماحقه التأخير لا مانع من ذلك بخصوص بالمصدر المدعو به على ما في اللب أو
المراد به التعجب أيضا على ما في معنى اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنوين اذ ليس المراد
الغول المطابق كما نبت عليه فهذا القدر صريح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر
عليه تقديم ماحقه التأخير مفيد للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ مصحح وقوع
رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنوين والا فلا نسلم عدم افادته
الحصر أيضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولاكم في
القصاص حياة اذ قد صرح بأن التنوين في حياة للتنوين فيمن دفع النظر الذي أورده في بحث
المسألة فنرى (قوله قلت الخ) جواب بالمنع (قوله مقصور على الاتصاف بنفي خور الجنة)
أي بالكون والحصول في خور الجنة فالقصور عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت
للظرف ثابت له باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق لظهوره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف
لان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة لذلك سم
وفي عبد الحكم قوله على الاتصاف بنفي خور الجنة أي بظرفية خور الجنة واستوجهه عن الوجه
السابق أعني تقدير الكون والحصول في خور الجنة فراجع (قوله وان اعتبرت النفي الخ) أي
هذا ان اعتبرت النفي في جانب المسند اليه وجعلته جزأ منه وان الخ وكتب أيضا مانعه فتكون
معدولة المحمول لجعل حرف النفي وهو لا جزأ منه فتكون القضية موجبة لاسالبة وعلى الوجه الأول
تكون القضية معدولة الموضوع لجعل حرف النفي وهو لا جزأ منه فهي عليه أيضا موجبة وباعتبار

قلت المقصود أن عدم
الغول مقصور على
الاتصاف بنفي خور الجنة
لا يتجاوز الى الاتصاف
بنفي خور الدنيا وان
اعتبرت النفي في جانب

(قوله والحاصل ان معنى
الاتصاف الخ) هو تحريف
سرى الى شيخنا رحمه الله
من نسخة من عبد الحكم
سقيمة فقرأ والحاصل
على الاستئناف وأبدل
الواو في قوله ومعنى بان
والصواب أن لفظ الحاصل
عطف على المتصف ولفظ
ان محرف عن الواو
والاصل ومعنى الاتصاف
بنفي خور الجنة الاتصاف
الخ فليفهم اه

(قوله المدعو به) أي لهم كما مثل أو عليهم كويل للطفقين (قوله أو المراد به التعجب) نحو
عجب لتلك قضية (قوله كما نبت عليه الخ) أي فيما كتبه على قوله لا فيها غول حيث قال مانعه في
الصحيح غاله الشيء واغتماله اذا أخذه من حيث لم يدرك وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها يزفون
أي ليس فيها غائلة الصداق لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال أبو عبيدة الغول أن يغتال
عقولهم اه ولا شك أن المراد في الآية نوع من مطلق الغول الذي هو الأخذ من حيث لا يدرك
(قوله قلت فلا يلزم من عدم الخ) محصله انك ان سلمت أن التنوين مسوغ ماصح لك الرد على
الزاعم (قوله فراجع) أي حيث كتب على قول المطول ان عدم الغول مقصور على
الاتصاف بنفي خور الجنة أو على الحصول فيها لا يتجاوز الى الاتصاف بنفي خور الدنيا والحصول
فيها مانعه اعتبر الاتصاف أو الامتابة لصاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الاعلى ربى لو
تشعرون ليظهر كونه من قصر الموصوف على الصفة ثم عطف الحصول عليه اشارة الى أن المقدر
هو الفاعل العام للاتصاف اذ لا قرينة عليه واعتبر القصر بالنسبة الى الاتصاف والحصول لانه
المقصود من القصر على المتصف والحاصل أن معنى الاتصاف بنفي خور الجنة الاتصاف بظرفية خور
الجنة فلا حاجة الى أن يقال معناه على الاتصاف بكونه في خور الجنة مع إيهامه أن القصر على
الاتصاف بالحصول لاعلى نفس الحصول اه وقوله ثم عطف الحصول عليه اشارة الخ هذه الاشارة
لا تظهر كل الظهور الا لو كان العطف بالواو لا بأو وقوله على المتصف وهو متعلق الظرف الواقع
خبر او التقدير لا حاصل فيها غول ولا شك أن حاصل متصف بالحصول فالقصور من قصر عدم الغول

العدول في الوجهين يندفع ما برء أنه اذا كان تقديم المسند في الآية للحصر فيفيد نفي حصر الغول في خور الجنة لان نفي الغول عنها وقد اعترض الأول بأنه اذا كانت لاجزأ من الموضوع كيف فصل بالمسند بين حرف النفي والغول مع التركيب وأجاب ع ق بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فالمعنى أن الغول إلح) فيه اشكال لان المتبادر من الحصر في صفة نفي مقابلهما فالتبادر من حصر الغول في عدم الحصول في خور الجنة أنه لا يتصف بمقابل ذلك وهو الحصول فيها ألا ترى أن المفهوم من قولنا انما يزيد قائم نفي قعوده لان نفي قيام عمر ووكذا المتبادر

على حاصل قصره على الصفة وهي الحصول (قوله فيفيد نفي حصر الغول إلح) لك أن تقول يصح كونها سالبة والقصر راجع للنفي كما تقدم عن الشارح من أن الدوام والاستمرار راجع للنفي في قوله تعالى وما هم بعمومين وفي عبد الحكيم اعلم أن كلمة لاهنا نفي الجنس ولوقوع الفصل بينه وبين الاسم بالخبر وجب الرفع والتكثير فالقضية سالبة ومقصود الشارح من اعتبار السلب في جانب الموضوع والمحمول أن النفي متوجه الى الحكم فالنفي مقيّد بالقصر وليس متوجها الى القيد حتى يكون لنفي القصر وهذا كما عبر فيما سيجي من قوله بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن لأن القضية معدولة حتى يرد عليه أن لا التبرئة موضوعة لنفي الخبر عن المبتدأ للنفي أحدهما في نفسه وان كلمة لا اذا كان جزأ من الموضوع لا يصح الفصل بينهما بقوله فيها وانه في بحث المساواة صرح بان تقديم الخبر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص لكونه مصححا لوقوع التكررة مبتدأ ولا شك أنه اذا كان قوله تعالى لا فيها غول معدولة كان تقديم الخبر فيه مصححا فلا يكون مقيدا للاختصاص بخلاف ما اذا كانت سالبة فان المصحح حينئذ وقوعها في سياق النفي والتقديم للاختصاص و بما حررنا ظهر اندفاع ما ذكره السيد لان القضية سالبة والمقصود قصر نفي الغول على الكون في خور الجنة فالغول مسلم الثبوت والنزاع في محله فالخاطب يعتقد محلية خور الجنة له والمتكلم ينفيه وكونه مستلزما للمعدولة لا ينفي ذلك فان السالبة والمعدولة متلازمان عند وجود الموضوع الا أنه فرق بينهما في الاستعمال فيستعمل لا فيها غول اذا كان النزاع في محمية الغول وفيها لا غول اذا كان النزاع في محلية عدم الغول كما في ما أنا قلت وأنا ما قلت فلا يبطل الفرق الذي بينه الشارح فيما مر اه وقوله ومقصود الشارح إلح لا يخفى أن هذا بأما كون الشارح بنى على كل اعتبار معنى يغاير المعنى الذي بناء على الاعتبار الآخر فتدبر وقوله ما ذكره السيد أي بقوله أقول قد تقرّر فيما سبق فرق بين ما أنا قلت هذا وبين أنا ما قلت هذا فعلى قياس ذلك الفرق ينبغي أن يقال ههنا تقديم الظرف وابلأوه حرف النفي يقتضي أن يكون النزاع في غول ثابت توقع خطأ أو شك في محله فاذا نفي محلية خور الآخرة له ثبت محلية ما يقابلها أعني خور الدنيا ويدل على ذلك عبارة الكشف حيث قال ولو أوى الظرف حرف النفي لقصد الى ما يبعد عن المراد وهو أن كتابا آخر فيه الريب لافيه ولما جاوز الشارح ههنا أن يكون حرف النفي المتقدم على المسند جزأ من المسند اليه المتأخر عنه فما المانع في ما أنا قلت هذا من أن يكون الحرف المتقدم على المسند اليه جزأ من المسند المتأخر عنه فيكون في معنى أنا ما قلت هذا ويبطل ما اعتنى به من اظهار الفرق بينهما ولعله انما ارتكب ما ذكره من التأويل بجعل حرف النفي جزأ من المسند اليه أو المسند قصدا الى أن يكون المصريح به من جزأ أي التخصيص هو الاثبات كما في أكثر

المسند فالمعنى أن الغول
مقصود على عدم الحصول
في خور الجنة لا يتجاوز
الى عدم الحصول في خور

من حصر عدم الغول في الحصول فيها في اتصافه بعدم الحصول فيها لا بالحصول في خور الدنيا وقرر الاستاذ أن في جعل الشارح الحصر اضافيا اشارة الى دفع هذا الاشكال (قوله فالمسند اليه مقصورا الخ) أي على الاحتمالين (قوله قصرا غير حقيقي) بل اضافي لانه في مقابلة خور الدنيا دون سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم الغول لا يتجاوز الى لبن الجنة مثلا (قوله لكم دينكم ولي دين) والقصر فيه أيضا اضافي لا حقيقي حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي أن لا يتجاوز الى غيري وكذا قوله لكم دينكم مطول (قوله ونظيره ما ذكره الخ) أي في كونه قصرا موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم (قوله الى الاتصاف بعلي الخ) اشارة الى أن القصر اضافي وان أمكن الحقيقي الآن السياق للاضافي وفي نسخة بعلي غير ربي ووجهها واضح لان الاتصاف بعلي غير ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره ووجه الاولى أنه الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدي للدعوة الى الله تعالى والجهاد سم (قوله فجميع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النبي في جانب المسند اليه أو المسند (قوله من قصر الموصوف) كعدم الغول وكدينكم ودينك وحسابهم وقوله على الصفة كفي خور الجنة ولكم ولي وعلى ربي أي كالكينونة في خور الجنة والكينونة في لكم الخ (قوله من قصر الموصوف على الصفة دون العكس) لان الحمل على العكس يستدعي كون

الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الاعلى ربي من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلي ربي لا يتجاوز الى الاتصاف بعلي لجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس

الصور ولا حاجة اليه كما في قولك ما أنا قلت هذا وقد مر تحقيقه اه أي اندفع جميع ما ذكره بقوله ينبغي الخ وبقوله ولما الخ وبقوله ولعله الخ وبقوله ولا حاجة اليه الخ (قوله وقرر الأستاذ أن في جعل الشارح الحصر اضافيا اشارة الخ) أي لان الحصر الاضافي لا يشترط فيه أن يكون المنقى مقابلا وفيه نظر لان الحقيقي والاضافي كل منهما لا بد فيه من نقي المقابل الآن الحقيقي يقتضي فيه جميع المقابلات والاضافي ينتفي فيه بعض المقابلات كما هو المعلوم من كلامهم فلا يندفع هذا الاشكال بكون الحصر اضافيا وقديقال معنى كلام الاستاذ أنه حيث حكم بأنه اضافي أفاد أنه من جملة المقابلات لان قولك الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة معناه أنه لا يتجاوز الى غير هذا العدم المقيد وهو صادق بصور الحصول في خور الجنة وعدم الحصول في نحو لبن الجنة أو الدنيا وعدم الحصول في خور الدنيا الا أن المقصود نفيه هو الصورة الثالثة وأن الكل مقابل فلذلك كان اضافيا لخاصه منع أنه غير مقابل معتد به وقياسه على تمايز قائم قياس مع الفارق اذ المحصور فيه أمر واحد وهو القيام لا تقييد فيه وتقييده بالضمير غير معتبر فلذا لم يكن قيام عمر ومقابلا بخلاف ما نحن فيه وكذا يقال في قولك عدم الغول مقصور على الحصول في خور الجنة اه شيخنا (قوله أن لا يتجاوز الى غيري) أي أصلا أي مع أنه يتجاوز الى المؤمنين (قوله وكذا قوله لكم دينكم) أي ان القصر فيه اضافي لا حقيقي حتى يلزم من كون دينكم مقصورا على الاتصاف بلكم أن لا يتجاوز الى غير الكفار المخصوصين أصلا مع أنه يتجاوزهم الى من سواهم من بقية الكفار (قوله اشارة الى أن القصر اضافي وان أمكن الخ) الحاصل أنه يصح أن يكون القصر في هذه الآية حقيقيا بالنظر للواقع فان الحساب بالنظر له على الله لا على غيره أي غير كان ويصح أن يكون اضافيا بالنظر للتوهم فانه يتوهم أن الحساب يكون على الله وعلى سيدنا نوح صلى الله عليه وسلم لكونه تصدي للدعوة الى الله تعالى والجهاد (قوله النبي صلى الله عليه وسلم) هو سيدنا نوح

التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون أنه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشى أيضا فجواب مولانا يوسف المعين بناء على أن التقديم قديفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات فنرى وبهذا يدفع ما يقال العكس صحيح أيضا والمعنى أن الكينونة في خور الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزها الى الغول فالقصر اضافي كما في اختاره من أنه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس بخور هاء صفة لعدم الغول وهو باطل لان لها صفات أخر كالصحة والسلامة وقس على ذلك حال بقية الأمثلة وقول الفري أن كلام المعين مما لا يعتد به مبنى على ما هو المتبادر من أنه أراد أنه قديفيد القصر وضعا فان أراد أنه قديفيد بمهونة المقام فلا شك أن كلامه معتد به بدليل قول على كرم الله وجهه * لنا علم وللأعداء مال * فتأمل يس فان معنى كلام على أن الاتصاف بلنا مقصور على العلم والاتصاف بالأعداء مقصور على المال أى ليس لنا الا العلم وليس للأعداء الا المال فهو من قصر الصفة على الموصوف لا العكس اذ ليس المراد أن العلم مقصور على

(قوله والقانون أنه الخ) ذكر العلامة في شرح المفتاح أن تقديم المسند على المسند اليه تارة يكون لقصر المسند على المسند اليه وتارة يكون لقصر المسند اليه على المسند فالاول كافى لكم دينكم ولى دين أى الحصول لكم مختص بدينكم لا يتجاوزها الى ديني والحصول لى مختص بدينى لا يتجاوزها الى دينكم وانما لم يعمله على قصر المسند اليه على المسند قصر اضافيا كما ذهب اليه الشارح لعدم موافقه لسياق الآية اعنى قوله تعالى لا أعبد ما تعبدون ولا أتم عابدون ما أعبد الخ فانه نفي فيه كون النبي صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فالمناسب له كونهم مقصورين على دينهم وكونه عليه الصلاة والسلام مقصورا على دينه لا قصر دينهم عليهم وقصر دينه عليه ولذا قال القاضى في تفسيره لكم دينكم لا تتركونه ولى دين لا أرفضه والثانى كافى قائم زيد وتجبى أنا أى زيد مقصور على القيام لا يتجاوزها الى القعود وأما مقصور على النخبة لا يتجاوزها الى القيسية والقسم الاول لا خروج فيه عن القانون كالثانى وذلك لان الشارح فى شرح الكشاف قال فى تفسير قوله تعالى لها ما كسبت ولكم ما كسبت أن قول الكشاف والمعنى أن أحدا لا ينفعه كسب غيره يشعر بأن فى لها ما كسبت ولكم ما كسبت قصر المسند على المسند اليه أى لها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم لا كسب غيركم وهذا كما قيل فى لكم دينكم أى لاديني ولى دينى أى لادينكم وقال فيه أيضا فى تفسير قوله تعالى لنا أعمالنا ولكم أعمالكم أى لنا أعمالنا لا أعمالكم وبالعكس أولنا أعمالنا لا لكم وبالعكس اه عباد الخكم وذلك يتوقف على ان استفادة القصر بقسميه من نفس التقديم لامن المقام والمقام يبين المقصود منهما كما فى المشترك (قوله فجواب مولانا يوسف الخ) أى جوابه عما ورد على العكس وهو أنه يستدعى جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه وقوله وبهذا أى بقولنا والقانون الخ ولم نقل والواقع أنه لقصر المسند اليه الخ قاله بعض المشايخ (قوله لنا علم الخ) قبله * رضينا قسمة الجبار فينا * (قوله رحمه الله كما توهمه بعضهم) ظاهره أن توهم هذا البعض جار فى الأمثلة الثلاثة لكن ظاهر كلامه فى المطول نسبة التوهم الى هذا البعض فيما عدا قوله ان حسابهم الا على ربي لانه قال بعد قوله كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى ان حسابهم الخ ويمكن رد ما هنا الى ما هناك أو ما هناك الى ما هنا وفى

كما توهمه بعضهم (ولهذا)
أى ولان التقديم يفيد
التخصيص (لم يقدم
الطرف) الذى هو المسند
على المسند اليه (فى لاريب
فيه) ولم يقل لافيه ريب

الاتصاف بلنا وأن المال مقصور على الاتصاف بالاعداء إذا السياق بأباه (قوله لئلا يفيد الخ) فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالأهتام الآن يقال المراد لئلا يتوهم افادة ثبوت الخ سم وكتب أيضا مانعه وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا ينافي وجود المانع اللفظي وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر عبد الحكيم وقوله وهو عدم التكرير أي لأنه إذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضا (قوله في سائر كتب الله تعالى) أي مع انتفائه عنها لأن المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن والسكون مظنة منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الإعجاز بنحو الاخبار عن الغيبات سم (قوله بناء الخ) عليه للمنفى (قوله وإنما قال في سائر كتب الله تعالى) أي دون أن يقول في سائر الكتب وقوله لأنه المعتبر في مقابلة القرآن أي دون سائر الكتب وسائر الكلمات لأن التخصيص انما هو باعتبار النظر الذي يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقي الكتب السماوية فقط فالخصر اضافي كما هو الغالب (قوله أو التنبيه الخ) اعلم أن حاجة السكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهي تطالب النعت طلبا حثيثا وبذلك يندفع أنه مع التقديم تتوهم الحالية وأنهم لم يقدموا في نحو زيد القائم مع عدم العلم من أول الأمر بأنه خبر لا نعت مع أن مثل هذا إذا قدم فالمقدم هو المسند اليه لأن الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفيا واجب كذا في يس وكتب أيضا قوله أو التنبيه من أول الأمر على أنه أي المسند خبر لا نعت فالتقديم في خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل في خبر المعرفة هذا في مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفي مقام لا يمكن أن يعرف فيه إلا بالتقديم فالتقديم ليعلم أنه خبر لا ليعلم من أول الأمر أطول

(لئلا يفيد) تقديمه عليه
(ثبوت الريب في سائر
كتب الله تعالى) بناء على
اختصاص عدم الريب
بالقرآن وإنما قال في سائر
كتب الله تعالى لأنه المعتبر
في مقابلة القرآن كما أن
المعتبر في مقابلة خور
الجنة هي خور الدنيا لا
مطابق المشروبات وغيرها
(أو التنبيه) عطف على
تخصيصه أي تقديم المسند
للتنبيه (من أول الأمر على
أنه) أي المسند (خبر)

المدسوق أن هذا البعض هو الخلق الخالي والمعنى على قصر الصفة على الموصوف في قوله أن حسابهم الخ على فرض كونه منه أن الاتصاف بعلى ربي مقصور على حسابهم لا يتجاوز به الى عدم حسابهم (قوله إذا السياق بأباه) أي لأن قصر الموصوف على الصفة في الجملة الأولى لا ينافي أن لنا ما لا أيضا والسياق لنفي المال لنا وقصر الموصوف على الصفة في الجملة الثانية لا ينافي أن الاعداء متصفون بالعلم أيضا والسياق لنفي العلم عنهم وإن كان نفي المال عنا يعلم من القصر في الجملة الثانية ونفي المال عنهم يعلم من القصر في الجملة الأولى لكن الكلام في كل من الجملتين على حدته وقد يقال يكفي في كون السياق لما ذكر استفادته من مجموع الجملتين (قوله لا ينافي الخ) فيه أن التقديم في قول المصنف ولهذا الخ يفيد الحصر في هذه العلة الآن يقال هو حصر نسبي أي هذه هي العلة لا غيرها من العلل المعنوية (قوله وكذا كون الاصل) أي مع عدم مقتضى للعدول عنه (قوله لأن التخصيص انما هو باعتبار الخ) فيه إشارة الى دفع ما يتوهم من أنه إذا كان القصر اضافيا فليكن بالنسبة الى كتب السحر والشعوذة وحاصل الدفع أن سائر كتب الله تعالى هي التي تناظر القرآن وتعتبر في مقابلته (قوله أنه مع التقديم تتوهم الحالية) وجه الاندفاع أن توهم الحالية ضعيف لعدم شدة احتياج السكرة الى الحال كشدة احتياجها الى النعت فلا يعتبر (قوله وأنهم لم يقدموا الخ) أي ويندفع أيضا أنهم لم يقدموا الخ ووجه الاندفاع أن المعرفة ليست شديدة الاحتياج الى النعت كالسكرة حتى يقدموا الخبر لدفع التوهم (قوله مع أن مثل هذا الخ) هذا دفع آخر أي أنه لا يمتأني تقديم الخبر إذا كان معرفة كالمبتدأ إذا المقدم

(قوله لانعت) فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور أعظم من أن يجب للتسوية أولاً فان قلت لا مانع من النعتية في مثال المصنف والاخبار بجملته لا منتهى لكبارها قلت المثال يكفيه الاحتمال وإيضاحاً لاخبار به أظهر وأفيد سم وقوله لا مانع من النعتية أى لو أخر له لا في هذه الحالة أعنى حالة التقديم كما هو ظاهر فلا يرد عليه أن التابع لا يتقدم على المتبوع كما تقرر في محله تأمل وعبرة عبد الحكيم ولو قيل لهم له لتوهم أنه صفة له توهمها فويل بالاستدعاء النكرة في مقام الابتداء التخصيص وصلاحيه الطرف لذلك وكون لا منتهى لكبارها خبره أو صفة بعد صفة والخبر محذوف كلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لاثبات الصفة المذكورة لهممه ولا اثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقاً لمدمح هممه عليه الصلاة والسلام لا لمدمحه صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن يكون التقديم هاهنا للحصر إذ ليس المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه وان كان مستعملاً لاثباتها له كما يقتضيه الذوق السليم (قوله بالتأمل في المعنى) ويعلم بغير ذلك أيضاً ككونه لا يصح لانعت لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة فالسارح لم يرد الحصر يس (قوله كقوله) أى حسان يمدح النبي صلى الله عليه وسلم كما في الأطول (قوله وهمته) الهمة الارادة كما في المختار وتمدح ان تعلقت بمعالى الامور (قوله أجل) أى باعتبار متعلقها من الدهر الذي كانت العرب تضرب بههمه المثل لانه لو فوجع العظام فيه كان له همها متعلق بتلك العظام فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلاً عن هممه ع ق أوفى الكلام حذف مضاف أى أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر أى باعتبار متعلقها أو حذف مضافين أى من همم أهل الدهر أى باعتبار متعلقها أيضاً وانما قلنا باعتبار متعلقها لان الهمة هي الارادة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسان يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم وبعده

له راحة لو أن معشار جودها * على البرّ كان البرّ أندى من البحر

(قوله نحو سعدت الخ) حيث اختير على تركيب آخر وهو الأيام سعدت بغرة وجهك ونماه * وتزيت ببقائك الأعوام * وكتب أيضاً قوله سعدت الخ ان قيل هذه الجملة فعلية فتقديم

لانعت اذا لعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الامر لانه ربما يعلم أنه خبر لانعت بالتأمل في المعنى وبالنظر الى أنه لم يرد في الكلام خبر للبندأ (كقوله له همم لا منتهى لكبارها) وهمته الصغرى أجل من الدهر حيث لم يقل همم له (أو النفاؤل) نحو * سعدت بغرة وجهك الايام (أو التشويق الى ذكر المسند اليه) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلاتعب (كقوله ثلاثة)

(قوله دافع لتوهم النعتية)

معين للخبرية اه

(قوله أى فيه) في نسخة

عبد الحكيم الصحبة

قصر بدل حصر وعليه

لاداعي الى جعل على

بمعنى في كما لا يخفى اه

(قوله على بمعنى في)

الاقتد أن المعنى على على

كما لا يخفى اه

حينئذ دائماً هو المبتدأ (قوله من المستويين تعريفاً) أى في أصل التعريف (قوله بمنزلة ضمير الخ) أى في أن كلامهما دافع لتوهم النعتية (قوله هذا في مقام الخ) أى قول المصنف من أول الأمر في مقام الخ (قوله أعظم من أن يجب للتسوية الخ) فيه أن الكلام في النكاح المرجحة (قوله فان قلت لا مانع الخ) حاصله أنه لا مانع من أن يكون لفظاً له عند تأخره عن همم نعمتا ونعت النكرة اذا تقدم عليها يكون حالاً فهو حينئذ حال مقسمة على صاحبها لا خبر مقدم فلم يصح التمثيل وقوله قلت الخ حاصله أن المثال يكفيه الاحتمال أى احتمال أنه عند تأخره خبر لانعت فكذا عند التقديم (قوله وهو) أى المقصود (قوله عليه) أى فيه وهو متعلق بحصر (قوله لمدح هممه الخ) أى وان كان مدمحاً مدمحاً له صلى الله عليه وسلم كمدح هممه الصغرى (قوله وان كان مستعملاً) في نسخ عبد الحكيم المصححة وان كان مستقيماً (قوله كما يقتضيه الذوق السليم) أى لان الذوق السليم يميل الى أن قصداً المادح أنه معنى ثابت لا يشوبه قاذح فيعلم بمجرد الالتفات اليه وليس مظنة خطأ أو شك من سامع حتى يحتاج الى الحصر (قوله أى باعتبار متعلقها) المتعلق هو المرادات (قوله على البر)

هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (٤٤٢) (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضياً (الدنيا) فاعل تشرق والعائد الى

الموصوف هو الضمير
المجرور في (بهجتها) أى
بحسنها ونضارتها أى تصوير
الدنيا منورة بهجة هذه
الثلاثة وبهاؤها والمسند
اليه المتأخر هو قوله

(شمس الضحى وأبو
اسحق والقمر)

تنبيه كثير مما ذكر في
هذا الباب (يعنى باب
المسند) (والذي قبله)
يعنى باب المسند اليه (غير
مختص بهما كذا ذكر
والخلف وغيرهما) من
التعريف والتقديم
والتميز والتأخير
والإطلاق والتقييد وغير
ذلك مما سبق وانما قال كثير
لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل المختص بهما
بين المسند اليه والمسند
وككون المسند فعلا فانه
مختص بالمسند اذ كل فعل
مسند دائما وقيل هو إشارة

المسند واجب فكيف يقال قدم المسند للتقاؤل مع أنه لا يمكن تأخيره أصلا والجواب أنه يمكن
تأخيره في تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ) ولا يجوز
كونه مبتدأ وان تخصص بالوصف لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز في غير
الانشاء نحو من زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى الخ بدل لكنه تكلف
يس (قوله من أشرق) ضبطه بضم التاء من أشرق احترازاً عن كونه من تشرق بمعنى طلع فيكون
مفتوحاً سم (قوله شمس الضحى) أضاف الشمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة
ايدائها (قوله وأبو اسحق) كنية المعتصم ولا يخفى حسن توسطه بين الشمس والقمر للإشارة الى
أنه خير منهما لان خير الأمور أوسطها ح ف ولما فيه من إيهام تولده بين الشمس والقمر وأن
الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثير مما ذكر في هذا الباب الخ) لوقال كثير مما ذكر في المسند
والمسند اليه لكان أخصر وأوضح أطول (قوله وغير ذلك مما سبق) كالأبدال والتأكييد
والعطف ع ق (قوله لان بعضها الخ) فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير
الفصل وكون المسند فعلاً لأن نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله مسند دائماً) مالم
يكف بما نحو فلما وطالما (قوله وقيل الخ) قائله الشارح الزوزنى وحاصل كلامه أنه لو قال المصنف
وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين أى بل يجرى في غيرها اقتضى أن كلاماً ماصراً يجرى في كل فرد
فرد مما يغايرهما وكان يرد عليه التعريف والتقديم فان كلامهما لا يجرى في سائر أفراد الغير اذ من
أفراده الحال والتميز والمضاف اليه والتعريف لا يجرى في الحال والتميز والتقديم لا يجرى في
المضاف اليه ولا يخفى أن ما ذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميعها غير مختص بالبابين أى بل
يجرى في غيرهما أن كل واحد من تلك الأحوال المذكورة في البابين يجرى في كل ما يصدق عليه أنه
غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلامهما يجرى في بعض ما يصدق
عليه الغير لانه يكفي في سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه
الغير فلا يلزم جريان واحد من تلك الأحوال في كل ما يصدق عليه الغير فضلاً عن جريان كل واحد منها
في كل ما يصدق عليه الغير فغاية الأمر أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلاً وهذا هو الذى
حل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل

على معنى في (قوله لا يمكن تأخيره أصلاً) أى مع بقاء الجملة على الفعلية إذ لا يصح تقديم الفاعل
(قوله فالجواب أنه يمكن الخ) أو يقال هو مبنى على مذهب الكوفيين من جواز تقديم الفاعل
ولا يقال هو حينئذ غير فصيح لخروجه عن القانون المشهور لما تقدم من أنه لا ينبغي قصر القانون
المشهور على مذهب البصريين (قوله في تركيب آخر) هو تركيب الجملة الاسمية التى الخبر فيها
جملة فعلية (قوله مع عدم شدة ايدائها) احترازه عن وقت الظهيرة (قوله لان تقييد الخ) علة
لورد (قوله السالبة الكلية) هى هنا جميع ما ذكر غير مختص بالبابين والمراد أنها سالبة
كل معنى لا يفتى في الحقيقة موجبة معدولة المحمول (قوله موجبة جزئية) وهى هنا بعض
ما ذكر مختص بالبابين كضمير الفصل ومن المعلوم أنه اذا صدق أحد النقيضين كذب الآخر
والجزئية هى الصادقة (قوله مالم يكف بما) أى ومالم يكن زائداً نحو ما كان أحسن زيدا ومالم
يكن مؤكداً (قوله نحو فلما وطالما الخ) أى ككثر ما فانه انسخت عن معنى الفعلية وصار معنى الأول

الى أن جميعها لا يجرى في
غير البابين كالتعريف
فانه لا يجرى في الحال
والتميز وكالتقديم فانه
لا يجرى في المضاف اليه
وفيه نظر لان قولنا جميع
ما ذكر في البابين غير
مختص بهما لا يقتضى أن
يجرى شئ من المذكورات
في كل واحد من الأمور
التي هي غير المسند اليه

أن الزوزنى حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فردم الشارح بما حاصله أن المراد الغير في الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع إلى كثير ماذ كره الزوزنى بل ماذ كرهته أنا بقولى وإنما قال كثير لأن بعضها يختص بالبابين الخ وبعض الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس في محله فتأمل (قوله فضلا عن أن يجرى الخ) فيه إشارة إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ماذ كره في البابين غير مختص بهما أفاد أن كل واحد ماذ كرر يجرى في كل واحد من غيرهما سم (قوله ثبوت في شئ) ولو واحدا كما عبر في المطول (قوله لا يخفى عليه الخ) مثلا إذا عرف أن تعريف المسند إليه بالعلمية لا حضاره بعينه في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما إذا كان المقام مقام مدح فأريد أفراده لئلا يخال قلب السامع غير المدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته وإذا عرف أن الابدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكيمة عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا ففسح ف (قوله والملاحقات بها) كالمجروور والحال والتمييز

والمسند فضلا عن أن
يجرى كل منهما فيه إذ يكفي
لعدم الاختصاص بالبابين
ثبوت في شئ مما يفارهما
فافهم (والفظن إذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما)
أى في البابين (لا يخفى
عليه اعتباره في غيرهما)
من المفاعيل والملاحقات
بها والمضاف إليه

النفى والأخيرين التكميل (قوله فردم الشارح بما حاصله الخ) في الأطول أقول
يؤيد ذلك القائل أن المصنف قصد أن كثيرا مما ذكر يجرى في كل غير لانه اللائق
في مقام التعليم فاختر الكثير على الجميع لعدم صدق مقصده في حق الجميع
أه ووجه اللياقة أن في إرادة البعض من غير إبهام لا يناسب مقام
التعليم بخلاف إرادة العموم ولا يخفى بعده خفاء قرينة مقام
التعليم على أن الإبهام في قوله كثير يقوى خفاء تلك
القرينة (قوله مثلا تعريف المسند إليه الخ)
كان المناسب أن يقول مثلا إذا عرف
أن تعريف المسند إليه الخ كما
بدل عليه ما بعده (قوله
فأريد أفراده)
أى تميزه

✽ ثم الجزء الثانى ويليهِ الجزء الثالث * وأوله أحوال متعلقات الفعل ✽

﴿ فهرست الجزء الثاني ﴾

﴿ من تقرير الشمس الانبأى على شرح سعد الدين التفتازانى وحاشية البنائى عليه ﴾

صفحة	
٢	أحوال المسند اليه
٤	أما حذفه
١٣	وأما ذكره
١٨	وأما تعريفه
٩٩	تقسيم الاستغراق الى حقيق وعرفى
١٠٥	واستغراق المفرد أشمل
١٢٧	تعريف المسند اليه بالاضافة وغيرها الخ
١٢٩	وأما تنكيهه فللافراد الخ
١٣٤	وأما وصفه
١٤٧	وأما توكيده فللتقرير الخ
١٥٤	وأما بيانته فلايضاحه
١٥٨	وأما الابدال فيه فلزيادة التقرير
١٦٥	وأما العطف فلتفصيل المسند اليه الخ
١٨٣	وأما فصله فلتخصيصه الخ
١٨٦	وأما تقديمه فليكون ذكره أهم
٢٦٥	وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
٣١٣	أحوال المسند أماركه فلما صر فى حذف المسند اليه الخ
٣٣٢	وأما ذكره
٣٣٣	وأما إفراده
٣٣٧	وأما كونه فعلا الخ
٣٤٦	وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتريية الفائدة
٣٤٧	وأما تركه فلما نفع الخ
٣٤٨	وأما تقييده بالشرط الخ
٤١٤	وأما تنكيهه
٤١٦	وأما تخصيصه بالاضافة والوصف
٤١٧	وأما تعريفه
٤٣٠	وأما كون المسند جملة الخ
٤٣٥	وأما تأخيرها الخ * وأما تقديمه